



تطوّر الفكر السياسى

مجموعة باحثين

مراجعة

الدكتور عبد السلام المزروعى

الدكتور حبيب وراعه

المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

تطوّر الفكر السياسى

الطبعة الثانية

الربيع مارس ١٩٩٠

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ١٩٩٠ / ٣١١٨

التقليم النول : ٢ - ٤١٩ - ١٤٨ - ٩٧٧

اهداءات ٢٠٠١

١. صلاح راتب

القاهرة

طبع بمطابع الشروق بالقاهرة

١٦ شارع جواد حسني - تلفون : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

تطوّر الفكر السياسى

مجموعة باحثين



المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

حقوق الطبع محفوظة

للمركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

هاتف: 40705 - 45565 - مبرق: 20032 - 20668

ص.ب: 80964 - طرابلس - الجماهيرية

المقدمة

انطلاقاً من وحدة الحرية فى كل زمان وفى كل مكان، ومن أن الإنسان واحد فى الخلقة وواحد فى الإحساس، يقدم هذا الجهد العلمى إسهاماً من شعبة البحوث والدراسات بالمركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر فى تحقيق نقلة نوعية جديدة للفكر الإنسانى الذى بشر الإنسان بالتححرر والانعقاد من كافة القواعد الظالمة والقيود المتحكمة فى إرادته.

إن فكر النظرية الجماهيرية، فكر الكتاب الأخضر الذى يسطه هذا المؤلف، إذا وجد التطبيق العلمى السليم، يقدم الحّل لمعضلة الإنسان فى تحقيق حريته وبالتالى سعادته وذلك من خلال امتلاكه لكافة وسائل هذه الحرية من مصادر قوة مختلفة تتمثل فى السلطة والثروة والسلاح. إن مضمون هذا المؤلف يثبت أن فكر هذه النظرية لم يصغ أو يولد من فراغ، وإنما هو فكر راسخ فى الوجدان الإنسانى ناصره العديد من المفكرين والفلاسفة ولا زال يحلم بتطبيقه على أرض الواقع كل عاشق للحرية والسعادة من أفراد وشعوب.

إن هذا التلاحم بين فكر النظرية الجماهيرية والفكر الإنساني يؤكد الحاجة إلى نشر هذا الفكر والنضال من أجل تحقيقه عملياً على الواقع دون اعتباره فكراً نظرياً للتأمل فقط، وكذلك العمل على دحض كافة الذرائع والمعوقات التي ترسخ العبودية والدكتاتورية والاستغلال بكافة أنواعها من خلال القواعد الظالمة التي تقود البشرية لهاوية الانحراف والدمار.

يسرنا أن نقدم هذا العمل العلمي، ثمرة جهد نخبة من المفكرين والباحث الذين يحتضنهم المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. وجدير بالتنويه أن هذا المؤلف يقدم تأصيلاً علمياً لمقولات النظرية العالمية الثالثة في سياقها التاريخي بموضوعية وتجرد دون أن يحمل مغزى سياسياً حيال هذه الدولة أو تلك، فطبقاً لسلطة الشعب تتحدد الاعتبارات والمواقف السياسية بمعرفة المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة السيادة في الجماهيرية.

شعبة البحوث والدراسات
المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

شروق عصر الجماهير

تمهيد: التعريف بالنظرية العالمية الثالثة :

تأتى النظرية العالمية الثالثة كسراً للاحتكار الأيديولوجى الغربى الذى ساد فى عالم يقوم على « التمييز بين الدول الأوروبية المتحضرة » التى توصف بأنها « الأعضاء العاديون فى المجتمع الدولى » وبين « المجتمعات البربرية أو شبه البربرية » ويقصد بها الشعوب الآسيوية والمجتمعات الهمجية . وفى ظل هذا المناخ الفكرى العنصرى كان الانقياد للأيديولوجية الأوروبية معياراً للانتماء لهذا العالم المتحضر^(١) . وفى هذا المعنى كتب أستاذ أمريكى « لقد بحث المفكرون الشرقيون وتأملوا بعمق طبيعة الحقيقة وروح الإنسان ، وفضائله وواجباته ، لكن المدنية الغربية هى وحدها التى وصلت الإنسان الاجتماعى إلى الدرجة الأرقى ، وهو الوعى السياسى الذى تطالبه بنظرية عن الدولة وعلاقات المواطنين الأفراد الذين يشكلونها » .

(١) أنظر فى هذا المعنى : شارفان : « الكتاب الأخضر ومفهوم النموذج » مجلة الفكر الجماهيرى المريح 1984 ص 8 ص 9 .

ويرى هذا المفكر ، أنه في الشرق ، « لا تكون الحرية معروفة بين الناس ، بل ليست هناك كلمة تعبر عنها في اللغة »⁽¹⁾.

ولا يخفى مدى ضخامة هذا الرأي فلا يستطيع منصف أن ينازع في التأثير العميق لحضارات الشرق وفلسفاته في الفكر الإنساني بما في ذلك ما يعرف بـ « الحضارة الغربية والفكر الغربي » . وأفرز هذا الموقف الجاحد رد فعل مضاد عبر عنه الزعيم الهندي المهاتما غاندي بقوله : « إن خلاص الهند يتحصل في أن تفقد ما تعلمته من المستعمر الغربي طوال الخمسين عاماً الماضية »⁽²⁾ . فالدعوة التي أطلقها غاندي دعوة لا تخص الهند وحدها إنما تنسحب على جميع الدول والشعوب التي وقعت ضحية الاستعمار الأوروبي وهي تعنى العودة إلى الأصالة وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها طوال قرون القهر والاستغلال توطئة لانطلاقة متحررة صوب فكر إنساني عالمي يخدم قضية الإنسان في كل مكان .

. وكان مؤتمر باندونج المنعقد في أبريل 1955 ، والذي وصف بحق بأنه « الأركان العامة للأمم البروليتارية » قد عبّر في قراراته عن هذه النظرة حيث جاء فيها : « لقد كانت آسيا وإفريقيا مهد الأديان والحضارات العظيمة التي أغنت سائر الثقافات والحضارات وأغنت نفسها في وقت واحد . وهكذا قامت ثقافات آسيا وإفريقيا على أسس روحية عالمية ، ولكنه لسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والإفريقية خلال القرون الماضية . . إن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقيا ، أياً كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب الأخرى التي لا تنتمي لحضارة الرجل الأبيض الأوروبي » .

(1) راجع : ز . م . قریش : « التراث العالمي للنظرية العالمية الثالثة » مجلة الفكر الجماهيري المربخ 1983 ص 41 .

Burdeau (georges) : Traité de science politique - Vol III, Livre I, 3^e édition, L. G. (2) P. J. Paris, 1982, P 151.

«ومن حقيقة الانتماء الجغرافى والحضارى يبرز جوهر مشكلة العداء الغربى لكل فكر قادم من منطقة العالم الثالث، لشعوب المقهورة التى عانت كافة أشكال الاستلاب الثقافى والنهب الاقتصادى عن السيطرة الاستعمارية والتى تكافح بشتى الطرق لتحرير نفسها وتأكيد وجودها محرراً من كل ألوان السيطرة وصيغها»⁽¹⁾.

وإذ بدأ العالم الثالث يؤكد استقلالية إرادته وسيادته على مسار تاريخه فقد واكب ذلك جهد أيديولوجي مكثف، وبدا العالم الثالث منبعاً لأيديولوجيات جديدة تقوض أسس النظام السابق الذى ترعرع فى أحضان الفكر الغربى.

فى آسيا، كان لفكر الزعيمين غاندى وماوتسى تونج أثره الواضح على شعوب القارة الآسيوية وعلى مسار تقدمها. وتحقق الأثر ذاته بالنسبة للنظرية الكورية المعروفة بالـ «زوتشة» والتى شمل تأثيرها البلدان البعيدة عن كوريا الشعبية⁽²⁾.

وفى القارة الإفريقية⁽³⁾ صاغ زعماء أفارقة نظرية تقدمية، منها «فلسفة الوعى» الذى ساقها كرامى نكروما، وفلسفة «الإنسانية الإفريقية» لكنت كواندا فى زامبيا، والنظرية الاشتراكية ليوليوس نيريرى. بل، ورغبة فى تنمية البحوث المتصلة باستعادة الشعوب الإفريقية لهويتها واتخاذها نبراساً لمسارها وتطورها، أنشئت فى عام 1975 «الدولة الإفريقية لقوى التقدم» *International Africaine des Forces pour le développement (I.A.F.D.)* وهدفها البحث واختبار أشكال التنظيم الاجتماعى

(1) من كلمة الجانب اللبى من الجلسة الختامية للندوة العالمية حول فكر معمم القذافى - كركاس أعمال الندوة - الجزء الثالث - ص 122.

(2) أنظر شارفان: المقال السابق ص 9.

(3) د. جون مايلز: الاشتراكية والديمقراطية فى فكر معمم القذافى - أعمال الندوة العالمية حول فكر معمم القذافى - كركاس - 12 - 15 المحرث 1981 - الجزء الأول - ص 323.

التي تحترم وتحافظ على الهوية الثقافية للشعوب الإفريقية كما تعبر عنها مجتمعاتها الأساسية مع رفض النماذج المستوردة.

وفي أمريكا اللاتينية ، حققت « الجغرافية » نسبة إلى شى جيفارا نجاحاً تجاوز القارة الأمريكية ، وتحقق الأثر ذاته بالنسبة لماركسية الزعيم التشيلي الليندى أو لمذهب « العدلية » عند بيرون⁽¹⁾ وقد أكد فيه أنه « ليس نصيراً لا للنظام الاستغلالي الرأسمالى ، ولا للنظام الشيوعى . إننى مؤيد لموقف آخر هو ما نسميه نحن بالموقف العدلى الثالث ».

وفى خضم هذه الصحوه الأيديولوجية التى يشاهدها العالم الثالث ، برزت النظرية العالمية الثالثة التى صاغها المفكر الثورى معمر القذافى ، وطرحها فى منتصف السبعينات من هذا القرن . وبالرغم من الفروق التى تميز النظرية العالمية الثالثة كما سوف نناقشها بالتفصيل عن الأطروحات النظرية الأخرى التى يطرحها مفكرو العالم الثالث كبدائل للأيديولوجيتين المعاصرتين الماركسية والرأسمالية ، « يبدو أن هناك دوافع مشتركة وراء ظهور هذه الأفكار ، تلك هى رغبة أقطار العالم الثالث فى الانعتاق والانفلات من التقليد الاستعماري الغربى من جهة ، ومن الجهة الأخرى من مخاطرة السيطرة فى السياسة التى قد يفرضها البديل القائم عن التقليد الغربى أى النظام السوفييتى . . إن هذه الرغبة لا تعبر عن متطلبات الاستقلال عن الكتلتين المتنافستين فقط ، وإنما عن ضرورة تفوق ذلك فى إيجابيتها وهى الحاجة إلى بنى هيكلية مناسبة لظروف العالم النامى ، إذ أن فيه مشاكل وإمكانيات لم يكن ليتصورها مفكرو الأيديولوجيات الرسمية فى الشرق والغرب فى القرن التاسع عشر⁽²⁾ . وقد عبر المفكر معمر القذافى فى تحليله لواقع الثورة العربية عن نظر مقارب حيث ذكر أن النظرية العالمية الثالثة هى أيديولوجية جديدة عند الثورة العربية ، وعند

(1) هوار تيوكالدرون : النظرية والدافع فى تجربة الجماهيرية - أعمال الندوة كاراكاس . الجزء الأول . ص 38 و ص 43 .

(2) راجع جون مايلز : المراجع السابقة ص 324 .

الحركة الاجتماعية العربية كما يسمونها . ليكون عندها سلاح أيديولوجي (النظرية العالمية الثالثة) . أما قبل ذلك ، فالثورة العربية كانت فريسة للرأسمالية وللماركسية لأنه لم يكن لديها ما بعد الماركسية⁽¹⁾ . ويتأكد هذا المعنى من تعريفه للانتماءات العربي الإسلامي من حيث كونه « انبعاثاً معنوياً وحضارياً جديداً يشر البشرية بالانعتاق والحرية توازره الجماهير العريضة التي تنشذ السعادة والحرية ، وتناهضه قوى اليمين والاستغلال والدكتاتورية أى القوى المضادة للجماهير فى أى مكان فى العالم» .

وينطوى النظر السابق على تأكيد للبعد المزدوج ، الإقليمي والعالمي ، للنظرية العالمية الثالثة . فهي ، وإن واكبت انبعاثاً أيديولوجياً شهده العالم الثالث الذى تنسب إليه ، إلا أنها ، فى الآن ذاته ، « نتيجة الأزمة فى العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والماركسية » ، جاءت النظرية العالمية الثالثة إفرازاً لأزمة عالمية ، لا تقتصر على شعوب دون أخرى ، وإنما تقدم حلولاً عالمية لمشكلات تمس الجماعة الإنسانية جمعاء ، فهذه النظرية تستهدف تحطيم قوى الاحتكار وتحرير كل الأشياء المحتكرة وتحرير الحاجات ، لأنه فى الحاجة تكمن الحرية وفى الحرية تكمن السعادة⁽²⁾ .

ويبرز المفكرون هذا الجانب الشامل للنظرية العالمية الثالثة بالمقارنة بنظريات العالم الثالث . ويشار فى هذا الصدد ، إلى أنها « بعكس العديد من النظريات «الثالثة» الأخرى تولى اهتماماً بقضايا أساسية شاملة أكثر من اهتمامها بقضايا محلية أو إقليمية ، كما تطرح حلولاً أساسية تعبيراً عن إرادة أن يكون تطبيقها شاملاً . ثانياً ، يتميز فكر القذافى بكونه ليس خليطاً من اتجاهات متنوعة أخرى ولا حلاً وسطاً بين مجموعتين أيديولوجيتين رئيسيتين من أيديولوجيات عالم أواخر القرن العشرين ، وإنما يشكل رفضاً

(1) السجل القومى - المجلد 13 ص 632 .

(2) السجل القومى - المجلد 13 ص 509 .

جذرياً للحكمة المقبولة في كافة المصكرات . وهذا لا يعنى بالطبع أن القذافي لا يدين بشيء للأيدولوجيات التي سبقته ، وإنما المقصود هو أنه يتجاوز كافة الاتجاهات السائدة⁽¹⁾ .

فمن هذا المنطلق كانت النظرية العالمية الثالثة نظرية عالمية وليست إقليمية، وهذا ما أوضحه معمر القذافي في أحد أحاديثه حيث قال : « إن موضوعات الكتاب الأخضر بما فيها الدين والقومية ليست وفقاً على الدين الإسلامي والقومية العربية . والصاق صفة الإقليمية بالنظرية الثالثة هي محاولة مفرضة من جانب المعادين لها وأنصار الرأسمالية والماركسية الذين يخشون منافسة هذه النظرية لمذهبيهما »⁽²⁾ ويضيف : « إن مقولات النظرية الثالثة مقولات إنسانية عالمية لا تقف عند حدود العرب والإسلام أو الشرق . والكتاب الأخضر صاغه كفاح الجماهير في سبيل الحرية . ومن العظيم أن تكون الحضارة الإسلامية أو حضارة أثينا أو الثورة الفرنسية أو الإسلام ، أو أي دين أو جهد إنساني أسهم في تقريب يوم الجماهيرية »⁽³⁾ .

وتأييداً لهذا النظر يقول الدكتور هتز كوشلر: لقد استطاع القذافي إعادة صياغة أسس الديمقراطية بشكل جذري، ويمود ذلك حسب رأينا إلى كون المؤلف لم يكن حيس التفكير الغربي الموروث والذي يجعل الديمقراطية مرادفاً للتمثيل⁽⁴⁾ . وهذا يقودنا إلى الحديث عن أهم مصادر النظرية العالمية الثالثة .

(1) راجع . ر . جون مايلز « الاشتراكية والديمقراطية في فكر معمر القذافي » أعمال الندوة العلمية حول فكر معمر القذافي المنعقدة في مدينة كلاركاس من 12 - 15 نوفمبر سنة 1981 الجزء الأول ص 325 .

(2) السجل القومي - المجلد 12 ص 16 .

(3) راجع السجل القومي - المجلد 11 ص 602 .

(4) د . هتزكوشلر : مبدأ التمثيل ولزمة الديمقراطية الغربية . منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - كتيب رقم 11 .

المبحث الأول

مصادر النظرية العالمية الثالثة وخصائصها

الحديث عن مصادر النظرية العالمية الثالثة يشير قضية أولية تتعلق بالكتاب الأخضر وموقعه منها . الكتاب الأخضر، كما يقول مؤلفه ، يمثل بداية النظرية وحجر الزاوية لها ، ولكنه ليس كل ما فى النظرية ، فهو يقابل البيان الشيوعى الذى كان وريقات صغيرة لكنها فتحت عالماً جديداً ثم جاءت بعدها الكتب الأخرى والشروح التى فسرت النظرية الجديدة أى الماركسية⁽¹⁾. ومن ثم يكون من المتعين الاستعانة بشروح الكتاب الأخضر التى هى «سلسلة المحاضرات التى تلقى لشرح الكتاب الأخضر» وبدونها تبقى دائماً هناك علامة استفهام أو غموض فى فهمه⁽²⁾. وبذلك فإن شروح الكتاب الأخضر تهدف إلى إيضاح بشكل متزايد لمكونات المجتمع الجماهيرى ، وتفسير الكتاب الأخضر الذى هو إيدان بقيام عصر الجماهير⁽³⁾.

ويشير صاحب الكتاب إلى وجوب عدم الخلط بين الكتاب الأخضر والشريعة بالمفهوم الوارد فى الفصل الأول منه ، فهو وإن جاء تأكيداً للقانون الطبيعى لأنه يقوم على أساس المساواة الطبيعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبينه الشعوب إلى أوجه الانحراف عن القانون الطبيعى ، إلا أنه لا يعدو أن يكون جمع معطيات موجودة ويدهيات متوفرة فى حياة الإنسان وتاريخه ثم جمعها فى الكتاب الأخضر لكى تكون موضع اعتبار ليحل بها المشكلات السياسية والاقتصادية التى تواجهه. فهو النقاط عدة مفاتيح كانت مهمة وتم البحث عنها وجمعها وأصبحت مفاتيح

(1) السجل القومى - المجلد 13 ص 506 وص 719 .

(2) السجل القومى - المجلد 12 ص 16 .

(3) السجل القومى - المجلد 13 ص 719 السجل القومى المجلد 11 ص 600

والسجل القومى - المجلد 11 ص 326 .

الأبواب الموصلة⁽¹⁾. ويمضي المفكر معمر القذافي موضحاً: «أنا تلميذ البشرية وتاريخها ونضالاتها، وأقولها بصدق ويتجرد إن الكتاب الأخضر ليس من تأليفي ولكن ألفه كفاح الإنسان من أجل الخلاص والاعتناق النهائي⁽²⁾. وبهذا المعنى وصف البعض⁽³⁾ الكتاب الأخضر بأنه «يعتمد على التاريخ كسجل حقيقي لشؤون الإنسان، وكدليل حقيقي للوصول إلى القانون الطبيعي للمجتمع» فالجماهيرية أو المدينة الفاضلة فكرة بالغة القدم طالما حلمت بها البشرية و«تكلم عنها جان جاك روسو وروبيسير في الثورة الفرنسية وكثير من المفكرين والمفسرين مثل أبو بكر الأصم وربما الفارابي، كل هؤلاء تخيلوها بشكل أو بآخر، وأثينا حققتها في يوم من الأيام، وقد استطعنا أن نستخلص من كفاح البشرية الدرس المستفاد والنتيجة. فكفاح البشرية هو الذي صاغ الجماهيرية والكتاب الأخضر⁽⁴⁾».

تؤكد المعاني السابقة الطابع العالمي للنظرية العالمية الثالثة، باعتبارها محصلة للفكر الإنساني على مدى التاريخ فليس فيها تبعية لليبيا أو التزاماً بحزب يقوده فلان أو حزب معين كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الشيوعية في العالم التي تخضع معنوياً لموسكو. فالنظام الجماهيري فوق الأحزاب وكل الولاءات والانتماءات وهو ملكٌ للجماهير⁽⁵⁾.

ويتأكد هذا الطابع العالمي المستقل للنظرية العالمية الثالثة من خلال تحديد موقعها من الإسلام من ناحية، ومن الفكر الاشتراكي من ناحية أخرى.

(1) السجل القومي - المجلد 14 ص 605 .

(2) مداخلة المفكر معمر القذافي في الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر -

مجلة الفكر الجماهيري المريخ 1984 ص 145 .

(3) راجع زهير مسمود قریش: تجربة ليبيا في البرنامج الديمقراطي - مجلة الفكر

الجماهيري مارس ص 1984 ص 246 .

(4) السجل القومي - المجلد 11 ص 818 .

(5) السجل القومي - المجلد 14 ص 908 .

المبحث الثاني النظرية العالمية الثالثة والدين

يؤكد المفكر الثائر معمر القذافي المصدر الإسلامى للنظرية العالمية الثالثة وأنها « نابعة من القرآن »⁽¹⁾ ولكن هذا لا يعنى أن هذه النظرية نظرية إقليمية وقف على الدين الإسلامى والقومية العربية⁽²⁾. ولتوضيح هذه النقطة التى هى غاية فى الأهمية يكون من المتعين تحديد المقصود بالإسلام مصدراً للنظرية العالمية الثالثة .

يقول معمر القذافي إن الإسلام ما هو إلا أكبر ثورة إنسانية تقوم على الإيمان المطلق بالقوى المغيرة وقدرات الإنسان الداخلية التى تحركه وللتخلص من تأثيرات الظلم والعدوان التى أثرت على مسيرته بصورة سلبية وتستحثه للسير على طريق التقدم⁽³⁾ والثورة كما يعرفها المؤلف فى الجزء الأول من الشروح هى عمليات التغيير الجذرية فى بنية المجتمع البشرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليست مجرد مؤامرات سياسية أو انقلابات عسكرية . فهى تشكل قفزة إلى الأمام بتدميرها القواعد الخاطئة والعلاقات الظالمة فى المجتمع واستبدالها بقواعد تشيد مجتمعاً عادلاً وتقدمياً لمصلحة جميع أفراد خالٍ من كل مظاهر الاستغلال والقهر والتخلف⁽⁴⁾.

وحين ظهر الإسلام فى شبه الجزيرة العربية كان ثورة كبرى فى التراث الحضارى للعرب المسلمين، فكان « ثورة على الجبهة الفكرية تمثلت فى القرآن الكريم، وثورة على الجبهة الواقعية تمثلت فى الإنجازات الثورية التى حققها الإسلام فى المجتمع الجاهلى . وبهذا المعنى كان الإسلام ثورة »⁽⁵⁾.

(1) السجل القومى - المجلد 14 ص 35 .

(2) السجل القومى - المجلد 11 ص 802 والمجلد 12 ص 16 .

(3) السجل القومى المجلد 11 ص 138 .

(4) الشروح المجلد الأول ص 274 وص 277 .

(5) أنظر: د. محمد عمارة: الإسلام والثورة. دار الثقافة الجديدة ص 9 وص 15 .

وثورة الإسلام التقدمية تمثلت في إرساء أصول ثلاثة جوهرية حددتها المفكر جارودي في أن: الله وحده من يأمُر والله وحده من يحلّل والله وحده من يشرع بما يتضمن إلغاء لاحتتمالات التسلط السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى من جانب أى من أدوات الحكم على اختلاف صورها فى المجتمع الإسلامى⁽¹⁾.

وتتفق الأصول الكلية العامة التى أرساها القرآن والشرعة الطبيعية. فالقوانين الطبيعية وإن كانت سابقة على الديانات، إلا أن هناك انسجام كامل بين الكتب السماوية والقوانين الطبيعية والدين⁽²⁾. والقرآن كلام الله ولم يكتبه بشر وأن الامثال لأوامره ونواهيه إذعان تلقائى نابع من الإيمان بالله وليس خضوعاً لفرد أو مجموعة⁽³⁾.

والاستفادة من القرآن بوصفه شريعة لآى مجتمع مسلم كالمجتمع اللبى مثلاً تكون بتطبيق الحدود الكلية والعامة التى يتضمنها بالإضافة إلى الأحكام القليلة التى تخص الحياة الدنيوية⁽⁴⁾. ذلك أن أسلوب الإسلام فى

= يقول الكاتب: «الثورة هى العلم الذى يوضح فى الممارسة والتطبيق من أجل تغيير المجتمع تغييراً جذرياً وشاملاً، والانتقال به من مرحلة تطورية معينة إلى أخرى أكثر تقدماً، الأمر الذى يتيح للقوى الاجتماعية المتقدمة فى هذا المجتمع أن تأخذ بيدها مفايلد الأمور فتصنع الحياة الأكثر ملائمة وتمكيناً لسعادة الإنسان ورفاهيته».

(1) جارودي: الإسلام والشمولية فى العمل السياسى لمعمر القذافى. الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى. جامعة كلاركاس، 12 - 15 نوفمبر 1981 ص 66.

(2) السجل القومى - مجلد 9 ص 332.

(3) السجل القومى مجلد 13 ص 381 ومجلد 14 ص 32.

(4) السجل القومى، مجلد 9 ص 1032 إلى ص 1042. يذكر معمر القذافى أن الشعب العربى اللبى الذى يطبق النظرية العالمية الثالثة دينه الإسلام وقد اتخذ القرآن شريعة له يؤمن بهذا الكتاب. ولما كان القرآن هو الدستور فلا يجوز للجماهير وهى تزاوّل الشورى فى المؤتمرات الشعبية أن تصدر قانوناً مخالفاً للدستور. انظر السجل القومى، مجلد 13 ص 381، ومجلد 14 ص 32.

التشريع وبناء الأنظمة يقوم، كما قيل بحق⁽¹⁾، على إجمال ما يتغير وتفصيل ما لا يتغير. فالحكم مثلاً شأنه في الإسلام شأن سائر أنشطة الناس منفردين ومجتمعين مقيد بحدود الله، محكوم بشريعته، ومهمة الإسلام في الكون أن يرشد حركته وأن يدل الناس على طريق الهداية. وهذا الطريق في العبادات يكون بالنص المفصل عليها إذ أن أمور العبادة ليست مما تتغير المصلحة فيه بتغير الزمان والمكان. أما الأمور المعاشية فتبقى على الأصل في الحل والإباحة الأصلية وحرية الحركة في طلب الأصلح. وفي هذا المعنى يذكر معمر القذافي أن «القرآن فيه حدود تبين قضايا عامة وليس فيها تفصيل، ولما تأخذ القرآن شريعة للمجتمع، إذن نلتزم بقضايا كلية معينة هي التي تحقق العدل في النهاية»⁽²⁾. ويؤكد الفقه هذا المعنى، ويسطر الدكتور أحمد كمال أبو المجد: إن استقراء نصوص الكتاب أو السنة، قولية كانت أو فعلية، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم يكشف عن حقيقة ينبغي حسم الخلاف حولها. وهي أن الإسلام قد وضع للحكم مبادئ أساسية وقيماً علياً اعتبرها من «نظامه العام» المعروف عنه بالضرورة وترك للناس بعد ذلك أن يضعوها موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويناسب ظروفهم، ويلتزم تجدد حاجاتهم. وعلى رأس هذه المبادئ والقيم مبدأ الشورى ومبدأ العدل ومسؤولية الحكام والتزام الدولة بالقانون المستمد من مصادر التشريع الإسلامية واحترام حريات الناس وحقوقهم.. تلك وحدها هي المبادئ.. أما ما عداها فحلول وسوابق أثمرتها اجتهادات المسلمين حكاماً ومحكومين، علماء وعامة، وتجمع منها تراث المسلمين في قضايا السياسة والحكم، تراث يستأنس به دون إلزام.. ويرجع إليه رجوع البحث والتنمحيص والنقد لا رجوع النقل والتقييد والانحصار»⁽³⁾.

(1) د. أحمد كمال أبو المجد: حوار لا مواجهة. دراسات حول الإسلام والعصر.

كتاب العربي لإربيل 1985 ص 113.

(2) السجل القومي - المجلد 9 ص 1042.

(3) راجع د. محمد أحمد خلف الله: الأسس القرآنية للتقدم. كتاب الأهالي ص

76 إلى ص 79 د. عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي ص 34 وص 35.

فى إطار هذا المنهاج يوضح معمر القذافى كيف جاءت فصول الكتاب الأخضر من الأصول القرآنية العامة ، وهى أصول تتوافق والشريعة الطبيعية العادلة للمجتمعات . « فالفصل الأول من الكتاب الأخضر تطبيق للآية الكريمة ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وترجمتها العملية هى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وليس حزباً أو حاكماً أو طبقة أو نائباً وإنما الأمة هى التى تشاور فى أمورها . والفصل الثانى هو لتحقيق العدالة الاجتماعية ولجعل الناس متساوين كأسنان المشط وتطبيقاً للآية الكريمة التى تقول ﴿ إن الله يريد للمؤمنين أن يكونوا أحرار ﴾ والتى تنهى عن أكل أموال الآخرين بالباطل ويصحح الفصل الثالث الانحرافات الموجودة فى المجتمع والتى لا تتفق مع القرآن فيما يخص الفرد والأسرة والعائلة والقبيلة والأمة والأجناس والأقليات المضطهدة »⁽¹⁾.

وإذ تستخلص النظرية العالمية الثالثة تلك الحلول من أصولها القرآنية ، فإنها تكون قد حققت « ثورة الإسلام » التى هى ثورة اجتماعية أصيلة تقوم على المساواة وطلب العلم وتناهى الطبقية والاستغلال . وهى ثورة ثقافية فى مفهوم الدين تتعرض لتصحيح التحريفات التى شابت معناه نتيجة للتفسيرات الخاطئة له والقضاء على العوامل المعوقة لانتشار الدين⁽²⁾ ، وبذلك تتحقق الديمقراطية الإسلامية الجديدة المركزة على سلطة الشعب⁽³⁾.

والانبعث الذى تطرحه النظرية العالمية الثالثة يتصدى « للانحلال المستمر الذى ابتدأ فى زمن مبكر ويعود إلى القرن التاسع وراح ينخر فى

(1) السجل القومى - مجلد 14 ص 34 وما بعدها المجلد 9 ص 436 وص 493 وص 1035 .

(2) السجل القومى - المجلد 10 ص 371 وص 217 وص 218 .

(3) السجل القومى - مجلد 11 ص 10 .

قوة الإسلام حتى ضعُف أركانها⁽¹⁾. وفي هذا الصدد يشير الدكتور محمد عمارة إلى أن «الفكر الإسلامي قد اجتمع وأجمع أعلامه، في عصوره المبكرة، على الانحياز للثورة كسبيل من سبل التغيير، ولقد حدث ذلك عندما كان هؤلاء الأعلام ينطلقون من المصادر الأولية والجمهوريّة النقية للدين ومن تجربة الخلفاء الراشدين في الحكم على أساس من الشورى والاختيار. فلما عرفت النظم الاستبدادية غير الشورية طريقها إلى واقع المسلمين وغلب الطابع الاستبدادي على تاريخ الحكم الإسلامي، أصبح هذا الواقع الشاذ، لقلبه واستمراره، مصدراً من مصادر الفكر لدى تيار من مفكرى الإسلام. فسادت الآراء المنادية بطاعة كل من قبض على السلطة سواء أكانت قوته شرعية أو واقعية مفتقرة الأساس الشرعى، وبغض النظر عن طغيان الحاكم الواقعى تأسيساً على أن الرعية ملزمة بالطاعة الممزوجة بالولاء. ويضيف الدكتور محمد عمارة قوله ساد شعار «من يحكم يُطع» وكان هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة، ونظام الشورى الإسلامية شذوذاً واستثناءً»⁽²⁾.

ويروى المؤرخون كيف دارت في القرن الماضى المعركة بين مشيخة

(1) د. فتحة البدادى ومحمد نصر مهنا : تطور الفكر السياسى فى الإسلام . القاهرة دار المعارف - 1982 ج . 1 ص 372 .

(2) راجع . د . محمد عمارة - الإسلام والثورة . المرجع السابق ص 142 . ويشير المؤلف إلى الدور الذى لعبه الفقيه ابن جماعة (639-723 هـ) فى هذا الصدد فقد صور حياة الأمة كما لو كانت غابة تجب فيها الطاعة للأقوى من المستبدين وأفتى فى كتابه «تحرير الأحكام» بأنه «إن خلا الوقت عن إمام تتصلى لها من هو ليس من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انتقلت بيعة ولزمت طاعته... ولا يقدح فى ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً. وإذا انتقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد، ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده، إنزل الأول وصار الثانى إماماً». ويبين مما تقدم كيف طوع ابن جماعة الإسلام وفكره السياسى للأوضاع التى سادت عصر المماليك الذى عاش فيه .

الإسلام العثمانية التي سعت لتكريس التخلف والاستبداد بإضفاء طابع ديني على النظام السياسي القائم والذي دانت له بالولاء . وقد اقتضى ذلك تصدى رجال فكر مستيرين للرد على هذه الأفكار الرجعية ومن أبرزهم الشيخ محمد عبده الذي أكد « أنه ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر ، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلامهم ، كما خولها لأعلامهم يتناول بها من أذناهم . أصل من أصول الإسلام . . ولم يدع الإسلام لأحد ، بعد الله ورسوله ، سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه . على أن الرسول عليه السلام ، كان مبلغاً ومذكراً ، لا مهيمناً ولا سيطراً ، وليس لمسلم مهما علا كعبه في الإسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه إلا حق النصيحة والإرشاد . فالمسلمون يتناصحون^(١) . » ويضيف الشيخ الإمام « إن الإيمان بالله يرفع الخضوع والاستبعاد للرؤساء الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية ، وهي دعوة القداسة والوساطة عند الله ، ودعوى التشريع والقول على الله ودون إذن الله ، أو السلطة الدنيوية وهي سلطة الملك والاستبداد . فالمؤمن لا يرضى لنفسه أن يكون عبداً لبشر منه للقب ديني أو دنيوي ، وقد أعزه الله بالإيمان ، وإنما أئمة الدين منفذون لما شرعه الله ، وأئمة الدنيا منفذون لأحكام الله ، وإنما الخضوع الديني لله ولشرعه لا لشخصهم وألقابهم^(٢) . »

إن النظرية العالمية الثالثة ترفض مبدأ الوساطة بين الله والإنسان ، وترى أن هذه الوساطة بين الله والإنسان هي التي أفستت الحياة ، مثل الوساطة التي توجد في النظام السياسي والاجتماعي . إن مبدأ الاستغلال مرفوض ، ومبدأ وجود وسيط بين الله والإنسان مرفوض أيضاً لأن هؤلاء الوسطاء قد يجعلون إرادتهم فوق إرادة الآخرين ويحولون الجماهير المريضة ، وباسم الدين إلى عبيد مسلوبى الإرادة ، ومسخرين لخدمة

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة - طبعة بيروت سنة 1972 . الجزء الثالث ، ص 285 وما بعدها .

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص 430 .

مصالحتهم الإنسانية. ومن ثم فإن النظرية العالمية الثالثة تدعو إلى تحرير الإنسان من الخضوع لغير الله وصولاً إلى تحقيق سعادته.

والديانات تلتقى عند الأصول الكلية السامية التي استخلصتها النظرية العالمية الثالثة من الثورة التصحيحية للإسلام ، والتي تقوم على رفض حكم الإنسان للإنسان ، واستغلال الإنسان للإنسان وقهر الإنسان للإنسان ، ولا شك كذلك في أن هذه الأصول الكلية كانت معياراً لسر أغوار الأنظمة السلطوية السياسية والاقتصادية القائمة ، والتي اتضح من خلالها التعارض الصارخ بينها وبين ما تقضى به الشرائع الطبيعية للمجتمعات التي استقت منها النظرية العالمية الثالثة مبادئ تنطبق على المجتمعات الإنسانية جمعاء لا تتعارض مع الشريعة الطبيعية لتلك المجتمعات ، بل تزودها بالوسائل الكفيلة بالقضاء على الاستلاب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ولما كانت النظرية العالمية الثالثة « ليست قفزة في الهواء وإنما هي أكبر نتاج لمرحلة إنسانية سابقة»⁽¹⁾ فإن التساؤل يدور حول موقعها من الأيديولوجية الاشتراكية.

المبحث الثالث الاشتراكية والنظرية العالمية الثالثة⁽²⁾

نبذة عن نشأة الفكرة الاشتراكية :

عرف الفكر الإنساني منذ زمن سحيق الفكرة الاشتراكية بمفهومها

(1) السجل القومي - المجلد 11 ص 689 .

(2) يراجع في نشأة وتطور الفكر الاشتراكي مؤلفات :

Challaye (Félicien), La formation du socialisme, Alcan, Paris 1937, Louis (Paul) cent - cinquante ans de pensée socialiste, 2 volumes, Marcel Rivière, Paris, 1947 et 1953. Bourgin (Georges) et Rimbert (Pierre): Le socialisme, P.U.F. Paris 1950, Macdonald (J. Ramsay): The socialist movement, Thomson Butterworth, London 9 édition, 1931.

العام الذى يرمى إلى تحقيق العدل والمساواة بين أعضاء الجماعة. بيد أن الاشتراكية ظهرت فى ثوب جديد على مسرح الفكر الاقتصادى والسياسى فى القارة الأوروبية إبان القرن التاسع عشر. وبدأت الاشتراكية مذهباً مستحدثاً يتضمن تنظيماً للمجتمعات الأوروبية ويهدها حلولاً مبتكرة تواجه به التطور الذى طرأ عليها.

ويجرى التمييز عادة بين مرحلتين مرت بهما الفكرة الاشتراكية .

المرحلة الأولى: الاشتراكية المثالية أو الطوباوية:

توصف الاشتراكية فى مرحلتها الأولى بالاشتراكية المثالية، وتحصلت الفكرة الاشتراكية من كونها مجرد احتجاج ضد الظلم الاجتماعى الذى عانت منه قطاعات عريضة من الشعب. وخاطبت هذه الاشتراكية روح العدالة الكامنة فى الأفراد بغية تحريكها صوب رفع هذا الظلم، وذلك فى إطار نظرى مجرد لا يتطرق إلى دراسة علمية لظروف الجماعة أو تحليل لبنية المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبذلك كانت هذه الاشتراكية المثالية هى مجرد تصور عقلى يبحث عن علاج للظلم الاجتماعى، ليس من خلال تطور الجماعات وإنما فى مخيلة الأفراد.

المرحلة الثانية: الاشتراكية العلمية:

بزغت الاشتراكية العلمية بوصفها رد فعل ضد الأوضاع الاستغلالية التى نشأت من تطبيق النظرية الرأسمالية. فقد كان من شأن تلك الأوضاع تفشى عوامل الاضطراب فى المجتمعات الأوروبية وزيادة مظاهر الظلم والاستغلال للطبقات الصغيرة من قبل الطبقة الرأسمالية المستغلة التى أنساها لهاها وراء الربح البؤس المستشرى بين قطاعات عريضة من الجماهير.. ولذا، فقد بات لزاماً السعى وراء إيجاد «تنظيم للمجتمع» وهجر شعار الليبرالى الذى كان يعهد إلى ما أسماه بـ «القوى الطبيعية» بمهمة التنظيم العفوى للمجتمع.

وجدير بالملاحظة أن تطور الفكر الاشتراكي بهذا المفهوم الجديد قد
تطلب ظروفاً موضوعية جديدة تجعل من المقبول أن يسند إلى الجماعة
ممثلة في شخص الدولة ممارسة تأثير ضخم في حياة الأفراد ونشاطهم.
وطبقاً للتحليل الذي ساقه عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم⁽¹⁾ تفترض
الاشتراكية الحديثة حين تنادى بعد نشاط الدولة إلى مجال الصناعة
والتجارة أن تحولاً قد حدث في وجدان الأفراد يدفعهم إلى قبول تلك
الفكرة دون النفور منها، ويحثهم بالتالي على التخلي عن النظر السابق
القائم على الفصل التام بين مجالي السياسة والاقتصاد. فالشعار الذي
رفعته الليبرالية البرجوازية القائل بالفصل بين المجال السياسي والمجال
الاقتصادي لم يعد مواكباً لتطور الأوضاع في المجتمعات الليبرالية. فقد
استند هذا الفصل على النظر إلى الدولة بوصفها تجسيدا للقيم العليا
للجماعة، والنظر إلى المجال الاقتصادي بوصفه ميداناً للأناثيات الفردية
التي تكفي الدولة بالنظر إليه من علياتها. ولكن الأوضاع الجديدة فرضت
على الدولة أن تتجرد من الرداء الصوفي الذي تدرت به، وتتحول إلى
سلطة علمانية تغوص في أعماق المشاكل الدنيوية وتحقق بتدخلها التآلف
بين المجالين الخاص (الاقتصادي) والعام (السياسي)، واقتضت النظرة
الاشتراكية بهذا المفهوم، أن تبلغ الدولة حجماً كبيراً من النمو يوفر الثقة
في قدرتها على الوفاء بمهامها الجديدة، كما تعين أيضاً أن تبلغ
المشروعات الاقتصادية حجماً يجعلها قابلة لأن تبسط الدولة إشرافها
ورقابتها عليها.

وغنى عن البيان أن هذه الشروط كانت متخلفة في القرون السابقة
على الثورة الصناعية. فالمشروعات الصناعية الضخمة كانت وليدة الثورة
الصناعية، وحققت شكل الإنتاج الذي أوجد التكتلات العمالية الكبيرة التي
كانت تعيش في حالة من البؤس كشفت به زيف الشعارات الليبرالية مما
ساعد على نمو الوعي الطبقي لدى العاملين.

Durkheim (Emile): Le socialisme, éd., Alcan, Paris, 1928, p. 56

(1)

على النحو المتقدم، اقترنت الاشتراكية الحديثة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في أوروبا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقامت أساساً على تحليل هذه الأوضاع التي بدت نتائجها شديدة القسوة بالنسبة للعاملين⁽¹⁾. كما أدت القوانين الاقتصادية الرأسمالية بما تقضى به من ضرورة تركيز رؤوس الأموال وتراكمها وإطلاق حرية حركتها، أدت بالضرورة حينذاك إلى تفاقم فقر وتعاसे الطبقات الكادحة.

في إطار المفاهيم المتقدمة، ظهرت نظرة مستحدثة ترمي إلى تنظيم حياة الجماعة على أسس مغايرة للأسس التي تبنتها الرأسمالية الليبرالية التي قامت على تمجيد العقل والقانون الطبيعي، فظهر في القرن التاسع عشر تيار فلسفي جديد أطلق عليه «التيار اللاعقلاني واللاطبيعي» *Courant antirationaliste et antinaturaliste*، لكونه يرفض فكرة القانون الطبيعي مصدراً ومضموناً وغاية للقانون، واستعاض التيار الجديد عن ذلك بإرساء القانون على وقائع خارجية عن العقل.

وتأثرت الدراسات الاجتماعية والقانونية بالتيار الفلسفي الجديد ولعب المفكر الفرنسي سان سيمون (1780 - 1865) دوراً بارزاً في هذا الصدد. فقد أرسى منهجاً جديداً في دراسة المجتمع السياسي وأنظمته القانونية، وتضيرت النظرة إلى الفرد، فلم يعد ذلك الكائن العقلي المجرد الذي تسيّره مبادئ العقل فحسب، على نحو ما تصورت الليبرالية، وإنما أضحي في نظر أنصار الفكر الجديد كائناً محكوماً بعلاقات اجتماعية معينة تخضع لدراساتها لمنهج دراسة العلوم الطبيعية ذاتها. فالفرد جزء من الوجود وكلاهما يحكمه منهج المراقبة العلمية. وفي ضوء هذا المنهج، اكتسب

(1) راجع ماكديونالد: المرجع السابق ص 195 وما بعدها. و Morjov (Lazar): Les principales caractéristiques du développement du socialisme dans le monde - Questions actuelles du socialisme, Belgrade, No 68, Janvier 1963, pp. 78 à 82.
Brucialin (Claude): Le socialisme et l'Europe, seuil, Paris 1965, pp. 17 à 19.
Botigelli (Emile): Genèse du socialisme scientifique, Edition sociales, Paris, 1967, p. 15.

علم السياسة طابعاً وضعياً سماه سان سيمون بعلم الطبيعة الاجتماعية، ثم أطلق عليه تلميذه أوجست كومت (1789 - 1857) تسمية « علم الاجتماع »، وتحولت المشكلات الفلسفية تبعاً لذلك، إلى مشكلات اجتماعية تدور حول مراقبة نشأة العلاقات الاجتماعية وسنة تطورها. وكان كومت يردد قولاً مشهوراً في هذا الخصوص يقوم على أنه « يتعين تفسير الإنسان بالمجتمع وليس المجتمع بالإنسان »⁽¹⁾.

تفريعاً على النظر المتقدم، أضحي القانون تعبيراً عن القوى الاجتماعية: بمجرد حدث اجتماعي يتم إدراكه بالمراقبة ويتغير اطراداً بتغير حاجات الجماعة. ومن هذا التيار الفكري، نشأت في القرن التاسع عشر المذاهب الاجتماعية التي تنتسب إليها الاشتراكية الحديثة والتي وصفت فيما بعد بالاشتراكية العلمية تعبيراً عن أخذها بمنهج المراقبة العلمية لأوضاع المجتمع ولسنة تطوره. وفيما رأى أنصار هذه الاشتراكية أن الدراسة العلمية تسفر عن أن المجتمع عند درجة معينة من التحول يكون محتتماً عليه أن يبنى تنظيمًا اشتراكياً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وهو ما عرف بنظرية المراحل على نحو ما سنفصله عند عرضنا للأيديولوجية الماركسية.

يستفاد مما تقدم، أن الاشتراكية الحديثة في المجتمعات الغربية دارت حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ثارت في مرحلة تاريخية من مراحل نمو هذه المجتمعات، فسعت لإيجاد حل للمشكلات التي ثارت بين أصحاب رأس المال والعمال أي بين الملكية والعمل. ويرى أنصار هذا التيار أن الاستخدام القانوني للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يمثل أساس الداء الذي يتعين استئصاله لإشباع حاجات الأفراد، ويتحصل الدواء في توجيه الإنتاج الاجتماعي على هدى عقلية إنسانية

(1) راجع: Brimo (Albert): Les grands courants de la philosophie du droit et de l'État, 2^e édition, Pedone, Paris, 1968, pp. 175.

Durkheim, op. cit. pp. 138 et 139. Bourguin et Rinsbert, op. cit. p. 9.

ترفض منطق السوق والسعى وراء جنى الأرباح، وتسمى لتوفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد الشعب.

فى ضوء ما تقدم ، تكون الاشتراكية الحديثة، فى نظر أنصارها، المذهب الذى يسعى إلى أن يستبدل بفوضى المبادرات الفردية والتنظيم الرأسمالى للحياة الاقتصادية، تنظيماً عقلياً ينبثق من ظروف كل جماعة ويستند إلى الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج التى يتم تسييرها بأسلوب ديمقراطى. ويخضع الإنتاج الاجتماعى لخطة قومية شاملة هدفها أقصى إشباع لحاجات الأفراد. وقريب من هذا النظر، تعريف آخر للاشتراكية الحديثة بأنها « أكبر قدر ممكن من التنظيم العقلى للحياة الاقتصادية يتحقق بهيمنة ملكية الجماعة لوسائل وأدوات النشاط الاقتصادى بهدف إقامة أكبر مساواة فى الأموال بين الأفراد»⁽¹⁾.

موقع الماركسية من الاشتراكية الحديثة⁽²⁾ :

شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر نشأة الأحزاب العمالية التى رفعت راية الاشتراكية، وتسمت حينذاك بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. وتعد الماركسية من أبرز الاتجاهات الاشتراكية التى نجح الحزب الشيوعى البلشفي فى القرن العشرين من نقلها من ميدان الفكر النظرى المجرد إلى واقع التطبيق العملى، وذلك بقيام دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وأعقب ذلك قيام عدة أنظمة ماركسية فى أنحاء مختلفة من العالم فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية .

(1)راجع : Sturve (Pierre): Le socialisme, Revue le contrat social, Mars, Avril 1961, Vol. V, No 2 pp. 83 et suite.

(2)راجع : Lefbvre (Henri): Le Marxisme, P.U.F. Paris, 1966 pp. 6 et suite.
A. Heller, F. FEHLER, Marxisme et Démocratie, Maspéro, Paris 1981,
Bernstein: Les présupposés du socialisme, Paris, seuil 1972.
Castoriadis, Le contenu du socialisme, Paris U.G.E. 1979, Coll 10/18.

وقد تصدى مؤسسا الماركسية ، كارل ماركس وفردريك إنجلز ، لتحليل الفكرة الاشتراكية، وسطرا في الفصل الثالث من بيان الحزب الشيوعي أن الاشتراكية تعنى مجموع المذاهب الانتقادية للمجتمع، ثم سطرا في كتابتهما اللاحقة أن الاشتراكية تعنى الأيديولوجيات والحركات السياسية للطبقة العمالية . واعتباراً من الأهمية الثانية ، دار مدلول الاشتراكية على أنها نمط من التنظيم الاجتماعي مبنى على التملك الجماعي لوسائل الإنتاج سواء فى شكل ملكية الدولة أو ملكية تعاونية .

وسطر إنجلز فى مؤلفه « ضد دورنج » أن الاشتراكية تعنى إدراك الطبقة العمالية للتناقضات الطبقة السائدة فى المجتمع البرجوازي ولقوضى الإنتاج الرأسمالى ، فهى ، على حد قوله « ليست شيئاً آخر سوى الانعكاس فى الفكر ولذلك الصراع الفعلى بين القوى الإنتاجية وأسلوب الإنتاج وانعكاسه فى صورة أفكار أولاً فى أذهان الطبقة التى تعانى مباشرة أى الطبقة العمالية » .

وبهذا المعنى ، يكون تاريخ الاشتراكية ، عند الماركسيين ، هو انعكاس لتاريخ الرأسمالية ، وفيما رأى ماركس وإنجلز، أنه طالما كان الإنتاج الرأسمالى غير ناضج بعد ، يظل الحال كذلك بالنسبة للنظريات الاشتراكية حتى ولو حوت بعض المقولات الأساسية للاشتراكية الناضجة مثل أفكار سان سيمون بشأن تلاشى الدولة، وأفكار أوين عن تشاركيات المنتجين فى التعاونيات .

وهذه الاشتراكية ، فيما ترى الماركسية ، اشتراكية خيالية لأنها تتخيل ونسعى لاختيار الأشكال الراديكالية الجديدة للتنظيم الاجتماعى، لكن الاشتراكية، فى رأى ماركس وإنجلز، لا تستطيع أن تنضج إلا مع الرأسمالية ذاتها بمعنى أنها لا يمكن أن تعمل بوصفها نقداً وتحولاً عملياً إلا فى إطار بنية رأسمالية تكون قد حققت تناقضاتها بالكامل، وتسمح بالتالى بقيام مرحلة تجلوؤها الثورى .

فى ضوء ما تقدم، وحسبما تقرر الماركسية، تكون الاشتراكية العلمية هى التعبير التاريخى الملائم وأداة الكفاح للبروليتاريا بوصفها طبقة مدركة لذاتها وعازمة تاريخياً على قلب أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وتجاوز التنظيم البرجوازى للمجتمع. والماركسية بوصفها، فى نظر أنصارها، النظرية الاشتراكية العلمية الوحيدة، يجرى تعريفها بأنها «نظرية ماركس وإنجلز ولينين الثورية التى تتضمن مذهباً فلسفياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً متكاملًا ومتجانسًا»⁽¹⁾.

والتعريف السابق للماركسية يكشف عن أنها ليست منهجاً للحكم أو حلاً لمشاكل اقتصادية مطروحة فحسب، وإنما هى نظرة شاملة للوجود *Weltanschauung* تشكل بناء فلسفياً واقتصادياً وسياسياً متكاملًا يقوم على عدة عناصر.

عناصر الماركسية :

تقوم الماركسية على عناصر أساسية ثلاثة يبينها كالآتى :

أولاً: عصر فلسفى⁽²⁾ :

يتحصل هذا العنصر من نظرة مادية للتاريخ البشرى ترى أن الاستغلال الاقتصادى كان المصدر الرئيسى طوال أحقاب التاريخ المختلفة للاضطهاد الذى عانت منه الطبقات المعذمة.

(1) راجع : A Dictionary of philosophy, Progress publishers, Moscow 1967, p. 270.

ولمزيد من التفصيل أنظر تعريفات أخرى :

De Man (Henri) *Au de là du Marxisme*, éd. Alcan, Paris 1929, p. 315.

Bourdieu (Yvon): *Communisme et Marxisme*, éd. Michel Briant, Paris 1963, p. 78.

(2) راجع : Staline (Joseph): *Matérialisme dialectique et matérialisme historique*, in, Les questions du léninisme, Ed. sociales, Paris 1947, Tome II, pp. 243 et 244, Fenesec (Jaques) *La notion de démocratie économique*, thèse, Droit, Paris, 1955, pp. 74 à 83, Pietre (André): *Marx et Marxisme*, P.U.F., Paris, 1966, 4^e édition, pp. 20 et suite.

فالفلسفة الماركسية فلسفة مادية ترى المادة بمثابة الحقيقة الجوهرية فى حين يضحى الفكر والروح مجرد مشتقات منبثقة من الظواهر المادية وتابعة لها. وأسند ماركس إلى القوى المادية المكانة الأولى وجعل من الفكر مجرد انعكاس وترجمة للعالم المادى فى العقل الإنسانى. ويتبدى ذلك بصورة واضحة فى « المفهوم المادى للتاريخ » الذى قال به ماركس وإنجلز مؤسسا الماركسية .

تبرز المادية التاريخية دور العامل الاقتصادى فى تطور المجتمعات، فهى على حد تعبير العالم الاقتصادى الفرنسى « بيتر » تشكل « نظرة اقتصادية للتاريخ » و « نظرة تاريخية للاقتصاد »⁽¹⁾ وذلك على الوجه التالى :

1 - المادية التاريخية نظرة اقتصادية للتاريخ :

يستفاد هذا الأمر من الدور الذى تسنده المادية التاريخية إلى العوامل الاقتصادية وأسلوب الإنتاج بوصفها مفتاحاً يفسر التاريخ. فقد قسم ماركس البناء الاجتماعى إلى قسمين :

القسم الأول، ويتحصل فى القاعدة الاقتصادية للمجتمع، أو ما اصطلح على تسميته بالقاعدة المادية والبناء السفلى Infrastructure، وهى تشمل القوى الإنتاجية وتتحدد تبعاً للظروف الطبيعية التى تحكم ممارسة النشاط البشرى. وتتأثر القاعدة المادية بصلات الإنسان بالطبيعة وبدرجة التقدم الفنى وبما يوفره هذا التقدم من أدوات للإنتاج أى لحالة التقدم

(1) راجع بيتر، المرجع السابق ص 27 وما بعدها. أما العالم الماركسى لانج، فيعرف المادية التاريخية بأنها « النظرية التى تفسر كل تطور المجتمع البشرى على أنه تركيب يتكون من عمليات جدلية، الحافز الأصلى فيها الذى يتكرر بلا انقطاع هو التفاعل بين الإنسان وبيئته المادية فى عملية الإنتاج ». راجع :

Lange (Oskar) Political economy, volume I, général problem, Pergamon Press, Polish Scientific Publishers, Poland, 1963, pp. 44 and 45.

التقنى بالإضافة إلى نوعية علاقات الإنتاج القائمة بين الأفراد، أى ظاهرة تقسيم العمل. وتطلق الماركسية على هذه العناصر تسمية «القوى الإنتاجية». ومن الواضح أنها عناصر تمتزج وتتفاعل باطراد. فالتقدم فى استغلال موارد الطبيعة مثلاً، أو اكتشاف مواد أولية جديدة أو ارتفاع مستوى وأسلوب الفن الإنتاجى، ينعكس بغير شك على العلاقات الاجتماعية، إذ يتمدد التقسيم الطبقي للمجتمع وكذا تقسيم العمل بين قواه البشرية المختلفة.

أما القسم الثانى، ويطلق عليه الصرح أو البناء العلوى Superstructure، فإنه يكون فيما رأى ماركس وإنجلز، انتمكاساً للقاعدة المادية فى شكل صيغ قانونية وسياسية وفلسفية وأيدولوجية، فهى جميعاً، بمثابة تعبير عن الصلات القائمة بين أعضاء الجماعة فى ظل أسلوب إنتاجى معين. وهى، فيما أوضح مؤسس الماركسية، تفتقر إلى وجود ذاتى ومستقل، بل تتبع قاعدتها المادية. ويؤكد ماركس فى مؤلفه «بؤس الفلسفة» أن العلاقات الاجتماعية وثيقة الصلة بالقوى الإنتاجية. فحين يحصل الأفراد على قوى إنتاجية جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم، وهم حين يغيرون أسلوب إنتاجهم وكيفية كسب قوتهم، يغيرون أيضاً علاقاتهم الاقتصادية، فطاحونة اليد تفرز مجتمع السيد الإقطاعى، فى حين تقدم الطاحونة البخارية مجتمع الرأسمالية الصناعية⁽¹⁾.

على هذا النحو، تربط الماركسية بين الصرح العلوى والقاعدة المادية. فكل أسلوب إنتاجى معين يقترب باقتصاد معين، وكل اقتصاد يفترض أفكاراً وعادات وأنظمة معينة، وهذا ما يطلق عليه «قانون التوافق الضرورى بين البناء العلوى والأساس الاقتصادى»⁽²⁾ The Law of necessary conformity between Superstructure and the Economic base، وهذا القانون هو الذى يقدم تفسيراً اقتصادياً للتاريخ.

(1) Marx (Karl): *Misère de la philosophie*, Editions sociales, Paris, 1946 p. 88.

(2) راجع لانيخ: المرجع السابق ص 30.

2 - المادية التاريخية نظرة تاريخية للاقتصاد⁽¹⁾ :

يستفاد هذا الطابع من الحتمية التي تصورها ماركس وإنجلز للتطور الاقتصادي. فقد اقترن تسليمهما بتأثير العلاقات الاجتماعية على مسار الحياة الاجتماعية بتنبؤ بتطور الأوضاع الاقتصادية. فهي، فيما رأى مؤسسا الماركسية، تخضع لـ «جدلية القوى» أى للصراع المستمر بين الأقوياء والضعفاء، فيكون الاضطهاد الذي يمارسه الأولون على الآخرين شرطاً أساسياً يفرضه المنطق الجدلي. ولما كان هذا الاضطهاد يتسم بطابع اقتصادي يتحصل في الاستغلال الاقتصادي الذي يتم لمصلحة الطبقة السائدة اقتصادياً، فقد توقع ماركس وإنجلز، أن ينتهى هذا الاستغلال في كل مرحلة بنفيه، أى بتقويضه أو الاستعاضة عنه بسيادة المصالح الاقتصادية للطبقة المقهورة في المرحلة السابقة. ولذا تنبأ مؤسسا الماركسية بتحول النظام الرأسمالي إلى نفيه، أى النظام الاشتراكي الذي سوف يشهد انتصار العاملين على أصحاب رأس المال.

ثانياً : عنصر اقتصادي⁽²⁾ :

يقوم العنصر الاقتصادي على تطبيق النظرة الفلسفية على صورة الاستغلال الاقتصادي المعاصرة لماركس. أى على التنظيم القانوني للنظام الرأسمالي. وقد خلص مؤسسا الماركسية من هذه الدراسة الاقتصادية إلى الدعوة إلى إنهاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والاستعاضة عنها بالملكية الجماعية.

(1) راجع ماركس: بؤس الفلسفة، المرجع السابق ص 135، بيتر، ص 29 وص 30. وجدير بالذكر أن هذه الفكرة تقود إلى مفهوم الصراع الطبقي التي نرجى دراستها إلى حين عرض النظرية الماركسية بالتفصيل.

(2) لمزيد من التفصيل راجع د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1967 ص 238 وما بعدها. د. جلال أمين: الماركسية، مكتبة سيد عبد الله وهبة، 1970 ص 80 وما بعدها.

ويتلخص المذهب الاقتصادي الماركسي في تحليل النظام الرأسمالي ، في مظهرين⁽¹⁾، مظهر ساكن يتحصل في نظريات ماركس في القيمة وفائضها ومن تحليله لرأس المال والربح بما ينطوي عليه من استغلال للعاملين. وخلص ماركس من هذا التحليل إلى وصف النظام الرأسمالي بأنه نظام ذميم في حد ذاته يؤدي إلى استعباد الأجراء والعاملين.

أما المظهر الثاني، فهو مظهر حركي يستفاد من منطق الجدلية الماركسية ويقضي بزوال النظام الرأسمالي نتيجة لما يعتمل في باطنه من تناقضات تؤدي إلى انهياره والاستعاضة عنه بنظام الملكية الجماعية.

ثالثاً : عنصر سياسي :

يتناول هذا العنصر المستقبل أكثر مما يتناول الماضي، فهو يقوم على التنبؤ بحتمية التغير الاجتماعي نتيجة تفاقم تناقضات النظام الرأسمالي واشتداد الصراع الطبقي بين العمال وأصحاب العمل، على نحو يدفع العمال إلى الاستيلاء على السلطة وإقامة حكمهم الذي اصطلاح على تسميته بدكتاتورية البروليتاريا. وبهذا يؤدي العمال رسالة تاريخية لخصها ماركس بأنها القضاء على استغلال الإنسان للإنسان وإنهاء عهد الحاجة على نحو ما سيأتي تفصيلاً عند عرض النظرية الماركسية.

استعرضنا فيما تقدم العناصر الأساسية للمذهب الماركسي ، ويستفاد منها أن الماركسية هي أساساً تحليل للنظام الرأسمالي في ماضيه وحاضره ومستقبله من وجهة نظر عمالية محضة. فقد تركزت جهود ماركس في

(1) راجع بيتر، المرجع السابق ص 42 وما بعدها و Haarrion: Les Institutions et la are politique des sociétés industrielles modernes, Les cours de droit 1963, 1964 p. 44

كارل ماركس: نقد للاقتصاد السياسي - ترجمة د. راشد البراوي، دار النهضة العربية 1969 ص 17.

الكشف عن تناقضات النظام الرأسمالي، تلك التناقضات التي اعتبرها محرك التاريخ صوب الاشتراكية . ويلاحظ في هذا الصدد⁽¹⁾ أن النقد الأساسي الذي توجه الماركسية إلى الرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً يدور حول أن وسائل الإنتاج تكون مملوكة لرأس المال الخاص أكثر منه للتنديد بصور عدم المساواة في الدخول الموزعة على العاملين . وذلك هو جوهر الفكر الماركسي الذي حدا به إلى السعي إلى الانتقال من الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية بدلاً من السعي لتحقيق الإدارة الذاتية للمنشآت بمعرفة المنتجين أنفسهم على نحو ما سيأتي . فالخطيئة الكبرى وجذور الشر تكمن ، حسبما رأى ماركس ، في الرأسمالية الخاصة ، وتستأصل تلك الجذور بتحويلها إلى ملكية جماعية ولو استمرت علاقات العبودية المتمثلة في الأجرة ، ويرى الماركسيون أن هذا التحويل للملكية كاف في حد ذاته لتحقيق تحرير العاملين واستئصال شأفة الفساد دون مراعاة لاستمرارية علاقات العبودية المتمثلة في نظام الأجرة ، وهو نظام لا يقل استعباداً للمنتجين الأجراء عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

اختلاف موقف الحريين عن الماركسية :

وحول هذه النقطة بالذات نلمس خلافاً جذرياً بين الماركسية واشتراكية الحريين Les Libertaires التي يعد المفكر الفرنسي برودون من أبرز مؤسسيها . فطبقاً لبرودون لا يترتب على تملك الدولة لوسائل الإنتاج إنهاء مشكلة الوضع المأسوي للمنتجين الأجراء ، بل إن هذا الوضع يزداد تفاقمًا نتيجة استثمار رب عمل واحد هو الدولة بالسلطتين السياسية والاقتصادية . وعلى هذا النحو ، رأى برودون ، أن الدولة الماركسية تخلف الرأسمالية الخاصة على صعيدي الإنتاج والتوزيع دون أن يملك المنتجون الأجراء من أمر مصيرهم شيئاً . بل إن إحساس الإحباط يتفاقم

(1) راجع : Hylte (Claude Marcel): Le socialisme état ou le crépuscule de l'émancipation : ouvrière, éd. presses d'Europe, Paris 1981, p. 106.

عندهم مع تزايد إدراكهم لوضعهم مجرد « ترس » فى الآلة الاقتصادية ومجردين من كل قدرة للتأثير فيها .

فمن هذه الزاوية ، لا تشكل الماركسية إدانة لنظام الأجرة ، وإنما لصفة رب العمل ، وهى ليست إدانة للاستغلال بقدر ما هى إدانة لشخص المستغل وسنده فى الاستغلال ، كان هناك مستغلين أخيراً وآخرين أشراراً!!!

ولذلك، فإن النظرية الماركسية حين تنقل إلى الدولة ملكية الآلة الاقتصادية فإنها لا تحدث ثورة بالمعنى الكامل لهذا المصطلح، فالثورة الاشتراكية الأصيلة تحدث وقبل أى شىء تغييراً فى العلاقات الاجتماعية ذاتها بمعنى أن يزول الفصل بين طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، بين قوى مهيمنة وأخرى خاضعة ، بين أصحاب القرار والمتنفذين . . .

وهذا الهدف البعيد الذى تبتغيه النظرية العالمية الثالثة يؤكد عمق شقة الخلاف بينها وبين الماركسية على نحو ما نبين حالياً .

موقف النظرية العالمية الثالثة من الأطروحات الماركسية :

نقدم بيان موقف النظرية العالمية الثالثة من الدين والتى تعتبر أن « الشريعة الطبيعية لأى مجتمع هى العرف أو الدين » والنظر إلى « أى محاولة أخرى لإيجاد أى شريعة لأى مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هى محاولة باطلة وغير منطقية » . ويشير البعض⁽¹⁾ إلى أن النظرية العالمية الثالثة لم تعط تفسيراً لنشأة الكون والإنسان على نحو ما فعلت الماركسية ، وهى وإن اتخذت التحليل العلمى ركيزة لها إلا أنها لم تفرض نظرية علمية

(1) د. المدنى على الصديق : الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب - الندوة العالمية حول فكر معمى القذافى - 1 - 4 ديسمبر سنة 1980 - جامعة مدريد المستقلة، الجزء الأول ص 157 .

معينة، كما أنها لم تجنح صوب مسلك الماركسية بمحاولة إرجاع مظاهر الفكر الإنسانى إلى عوامل مادية محضة أو تبينى تفسيراً وحيداً للتاريخ ولحركة الصراع الفكرى والقومى، وإنما، هى على العكس تؤكد طابعها الإنسانى وحرصها على الديمقراطية بإبراز احترامها لمختلف العقائد الدينية والسنن العرفية وتجعل منها شريعة للمجتمع. أما الشرائع اللادينية فهى من ابتداع الإنسان ضد إنسان آخر، وهى لذلك شرائع باطلة فاقدة المصدر الطبيعى الذى هو العرف والدين⁽¹⁾.

وهذا الموقف الإنسانى المميز المتفهم لطبيعة البشر، ولحركة التاريخ لاحظته أحد المفكرين المهمين بالنظرية العالمية الثالثة عندما لاحظ بأنها تهدف إلى «إعادة النظام الطبيعى للأشياء»⁽²⁾ وترسيخ الإيمان بسمو الإنسان، وتحض على التمسك بالقيم الأخلاقية الإلهية، وتلفظ الإلحاد والوثنية والمادية تستوى فى ذلك مادية البرجوازية الرأسمالية ومادية الماركسية الإلحادية⁽³⁾.

والبعد الروحى الذى يشكل البنية التحتية للنظرية العالمية الثالثة، إن ساغ هذا التعبير، يفسر كيف أن هذه النظرية، وإن انتسبت إلى التيار الاشتراكى الرافض للاستغلال، إلا أنها تجاوزت كافة الحلول التى طرحتها المذاهب الفكرية المتمية إلى هذا التيار. فالنظرية العالمية الثالثة تعلن أنها لا تقنع بالسعى لتقويض البنيان الرأسمالى الاستغلالي فحسب، وإنما تعلن مواصلة «رحلة التقدم»⁽⁴⁾ التى بدأتها الماركسية، ووقفت عند حد معين، لكفالة التحرير الفعلى للإنسان وصولاً به إلى شاطئ التحرير

(1) راجع الكتاب الأخضر، ص 55 وص 66.

(2) راجع ديار، المقال السابق، ص 157.

(3) راجع نيقولا بساروكاكيس: الركن الفلسفى للنظرية العالمية الثالثة، أعمال ندوة كاراكاس، الجزء الأول ص 264.

(4) السجل القومى - المجلد 14 ص 699.

الكامل لحاجاته. ومن هنا جاء وصف النظرية العالمية الثالثة بأنها «فكر ما وراء الماركسية»⁽¹⁾ و«قفزة لما بعد اليسار»⁽²⁾، أو يسار اليسار إذا صح التعبير.

ويبرز معمر القذافي، صاحب النظرية العالمية الثالثة هذه الفروق بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية. فهو يسلم بما تنطوي عليه الماركسية من خطوة تقدمية صوب تحرير الإنسان، إلا أنه يؤكد أن النظرية العالمية الثالثة قد تجاوزتها⁽³⁾. فالماركسية والكتاب الأخضر سارا في اتجاه واحد، ولكن بعد أن تخلفت الماركسية ووصلت إلى طريق مسدود بدأت المرحلة الثانية بالكتاب الأخضر واستئناف مسيرة التقدم⁽⁴⁾.

وفي مداخلة له في الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر حدد معمر القذافي موقع النظرية العالمية الثالثة من الاشتراكية، فذكر «أن الكتاب الأخضر عندما يتحدث عن الاشتراكية، فإنه لا يتحدث عن الاشتراكية التقليدية، ولا عن الاشتراكية الماركسية، ولا عن الاشتراكية المطبقة في بعض أقطار أوروبا الغربية، ولا عن اشتراكية العالم الثالث. إن الكتاب الأخضر يتحدث عن اشتراكية جديدة فحواها أن تقسم كل ثروة المجتمع على أفراد ذلك المجموع ليتملكوها باعتبارها حقاً طبيعياً لهم... . وبما أن ثروة المجتمع ملك لكل أفراد المجتمع لا يحق لأية جهة إدارتها نيابة عن المجتمع، فهي حق طبيعي لكافة أفراد المضعفاء وللأقوياء على حد سواء.. في المجتمع الاشتراكي الجديد يتنفي عموماً الإيجار والأجرة. وينتهي الاتجار والربح والاستغلال، وتدمر كافة العلاقات الظالمة، وتُلغى كل القوانين المزيفة لتحل محلها علاقات جماهيرية جديدة ترسم خطوطها

(1) الشروح، المجلد الأول، ص 95.

(2) السجل القومي - المجلد 14 ص 829 والشروح ص 100.

(3) حديث العقيد معمر القذافي إلى جريدة «الأهالي» القاهرية، عدد 1985/8/7.

(4) السجل القومي - المجلد 14 ص 699.

الاشتراكية الجديدة. أهم تلك الخطوط أن الأرض ملك للجميع ولا تدار نيابة عنهم طالما أن لهم جميعاً الحق في استغلال أراضيهم بجهدهم الخاص دون ممارسة استغلال الغير... ومن مقومات الاشتراكية الجديدة تحويل الأجرا إلى شركاء. إن الرأسمالية تستأجر العمال لمصلحة الطبقة الرأسمالية.. ونقلت الماركسية العمال من استغلال الطبقة الرأسمالية لتحولهم إلى أجرا تابعين للدولة. ولا شك أن التبعية للدولة أفضل من سابقتها إلا أن الجماهيرية تعنى نقل العمال نهائياً من وضعية الأجرا لتجعل منهم شركاء. ففي الجماهيرية يحدث، لأول مرة، مثل هذا الانتقال النوعي بحيث يتغير وضع الأجرا نوعياً⁽¹⁾.

والواقع أن محور الخلاف بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية ينبثق من الأساس الفلسفي لكل منهما، فهو أساس روي في الأولى ومادى في الثانية. فالنظرية العالمية الثالثة تؤمن بـ «إرادة الإنسان» وقدرته على تحرير ذاته ومصيره دون المرور بمراحل متدرجة تحدها الحتمية المادية الماركسية. فطبقاً للنظرية العالمية الثالثة «ليس من الضروري أن تكون الحتمية الماركسية صحيحة لأن إرادة الإنسان هي المعول الكبير وهي القادرة على صنع كل شيء وإلغاء كل شيء». ومن ثم تطرح النظرية العالمية الثالثة أطروحة «حرق المراحل» بوصفها أطروحة ثورية ترى أن كل مجتمع قادر على الثورة يستطيع أن يدمر المجتمع القديم بالثورة ويبنى المجتمع الجديد فوراً. فلا ضرورة للمراحل التي يقول بها التحليل الماركسي للتاريخ، والذي يقضى بالنسبة للمرحلة الراهنة من تطور المجتمعات، وجوب المرور بمرحلة انتقالية للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تعقبها مرحلة أخرى للتحول من الاشتراكية إلى الشيوعية.

ومن منطلق مغاير تماماً، تفصح النظرية العالمية الثالثة عن يقينها في

(1) السجل القومي - المجلد 11، ص 604، والمجلد 14 ص 505، والمجلد 13 ص

قدرة الإنسان على حرق المراحل دون الاعتماد على طبقة لإنجاز هذا التغيير. وإنما تتولى الجماهير هذه المهمة وهي التي تقيم المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وتحقق النظام الجماهيري في أى بلد سواء كان إقطاعياً أو برجوازيّاً أو اشتراكياً. فتقيم الاشتراكية وتنهى الحكومة والطبقات ويستغرق ذلك وقتاً قد لا يزيد عن شهر واحد⁽¹⁾.

والواقع أن التجارب الماركسية ذاتها تدحض نظرية المراحل الماركسية. فلينين حين استولى على السلطة في روسيا في أكتوبر سنة 1917، استعاض عن نظرية المراحل بما أسماه بـ «الجدلية الثورية»⁽²⁾. وبموجبها التفت لينين عن الرأى السائد في الأوساط الماركسية الروسية ويقول بوجود فجوة عميقة سميت بـ «سور الصين» تستغرق عشرات السنين يتحقق خلالها الانتقال من الثورة الديمقراطية البرجوازية إلى الثورة البروليتارية. وعلى عكس هذا النظر، أثبت لينين إمكانية تحقيق الثورة في بنیان اقتصادى متخلف لم يستكمل نموه الرأسمالى على نحو ما تشترط نظرية المراحل⁽³⁾. ودلّل لينين على أنه في عصر الاستعمار العالمى والاحتكارات الرأسمالية تبتمد الدول الصناعية المتقدمة عن الثورة نظراً لإقدام الطبقات الرأسمالية في هذه البلاد على «رشوة الفئة العليا للطبقة العمالية نتيجة الأرباح التي جبتها من استنزاف موارد مستعمراتها»⁽⁴⁾.

وهذا المسلك الذى اتبعه لينين في تفجير ثورته الاشتراكية في البنیان

(1) راجع: الشروح، المجلد الأول، ص 61، السجل القومى، المجلد 13 ص 507، وص 630، وص 719، المجلد 14، ص 706.

(2) راجع: Lénine: Sur notre révolution, 16 Janvier 1923, in Varga le testament, Editions Gresset, Paris, 1970, pp. 157 à 160.

(3) يشير الكتاب إلى أن لينين رقص طرباً على الجليد حين تجاوز عمر الثورة البلشفية عدد الأيام القليلة التي عاشتها تجربة كومونة باريس، راجع: Rougerie (Jacques): Paris libre 1871, Edition du seuil, Paris 1971 p. 264.

(4) راجع: Lénine: L'Impérialisme stade suprême du capitalisme, Editions sociales, Paris, 1945, p. 95.

الروسي المتخلف وغير المطابق للمعايير الماركسية، وعلى خلاف قانون المراحل، حدا بالعديد من المفكرين إلى القول بأن لينين « قام بالثورة باسم ماركس دون أن يتفهمها طبقاً لماركس »⁽¹⁾، ورأى البعض أن « ماركس حصد حيث لم يذر » وأن « لينين قد غيّر من جغرافية الثورة الاشتراكية »⁽²⁾. ويعكس هذا المسلك في حقيقته يقين لينين في أن الإرادة البطولية والثورة للشخصيات والجماهير الواعية تشكل الشرط الضروري والكافي لتحويل المجتمع القائم⁽³⁾.

وبالإضافة إلى ما تقدمه الثورة البلشفية ذاتها من دحض لنظرية المراحل الماركسية فإن واقع الممارسة السياسية في الدول التي تعرف بالأنظمة الماركسية يكشف عن عدم صحة العديد من المقولات الماركسية.

وتبرز النظرية العالمية الثالثة أوجه فساد العديد من المقولات الماركسية. من ذلك - أنه على خلاف النبوءة الماركسية القائلة بتلاشي الدولة عند مرحلة معينة، تظل الدولة الماركسية قائمة وتدعم قبضتها ولا يتكلس الإنتاج فيها حتى تتحقق الشيوعية وإنما تتحول إلى « دولة كلاسيكية عادية تعمل للحفاظ على وجودها بالنظام الاقتصادي والسياسي الذي ارتضته »⁽⁴⁾. ومن جانب آخر، يكشف معمر القذافي عن زيف مقولة دكتاتورية البروليتاريا، ذلك أن « الماركسية تريد لطبقه أن تحكم كل الطبقات، ولذا تقول بدكتاتورية البروليتاريا. ومن الناحية العملية فإن دكتاتورية البروليتاريا لن تزول. والمذهب الماركسي لا يتوخى إلا انتصار

(1) راجع: Berdiaev (Nicolas): Les sources et le sens du communisme russe, traduit du russe, Gallimard, Paris, 1963, p. 208.

(2) راجع: بيتر، المرجع السابق، ص 95.

(3) راجع: Chambre: Le marxisme en Union Soviétique, éd. Seuil, Paris 1955, pp. 472 et 473, Aron: Les étapes de la pensée sociologique éd. Gallimard, Paris, 1967, p. 141.

(4) الشروح ص 59 ومن ص 57 إلى ص 62.

طبقة على بقية الطبقات وهي التي تحكم فى النهاية. أما الافتراض بأن هذه الطبقة ستزول ويتحقق المجتمع الشيوعى فإنه مجرد حلم وليس من منهج يؤدى إلى هذا. فكيف سيلوب الجيش فى المجتمعات الماركسية ؟ ليس هناك أى دليل أو نظرية لنويان الجيش أو الحزب أو الحكومة أو الطبقة»⁽¹⁾. بل إن دكتاتورية البروليتاريا المزعومة هى «دكتاتورية الحزب الماركسى على العمال تستند إلى تزيف يصورها على أنها دكتاتورية العمال. ويدل على ذلك الصدامات بين العمال والحزب الحاكم. وهي دكتاتورية تفرض على العمال بذل أقصى جهدهم فى الإنتاج مع التنازل عن أكبر قدر من الإنتاج لصالح الدولة»⁽²⁾. والحزب «هو إله المجتمع الشيوعى وتعتبر أى مناقشة للحزب الشيوعى فى أى دولة ماركسية ردة وعمالة للإمبريالية ، وهو يحتكر السلطة ويشكل طبقة هى الطبقة الحاكمة»⁽³⁾.

فى ضوء التحليل المتقدم، تخلص النظرية العالمية الثالثة إلى القول بأن «الماركسية مضادة لسلطة الشعب ، وهي مذهب دكتاتورى ويروقراطى لا يقود إلى قيام سلطة الشعب ولا يقود إلى الشيوعية، ونحن نرفضها من الناحية الفكرية»⁽⁴⁾.

النظرية العالمية الثالثة فى كتابات الماركسيين :

يختلف موقف الماركسيين من تحليل مقولات النظرية العالمية الثالثة تبعاً لمدى التزامهم القوالب الماركسية الجامدة. فالماركسيون التقليديون

(1) السجل القومى - المجلد 11 ص 338.

(2) الشروح ص 48 وص 165.

(3) راجع: الشروح ص 17 وص 48 وص 60 وص 66 - السجل القومى مجلد 11 ص 307.

(4) راجع: السجل القومى - المجلد 11 ص 306.

ينطلقون في تحليلاتهم من النظرة الغربية المتعالية، والتي تنظر كل ما هو ليس بأوروبي غريب من معيار مدى تبعيته لأحد المدارس الفكرية الغربية، وإلا فإنه فكر متخلف معاد خاصة إذا كان يتصل بالإسلام.

فالماركسيون التقليديون يتخذون موقفاً معادياً لمقولات النظرية العالمية الثالثة، باعتبارها فكر قادم من العالم الثالث، في حين يسعى فريق آخر من الماركسيين المعتدلين إلى التوفيق بين المقولات الجماهيرية والمقولات الماركسية مع محاولة إضفاء بعد ماركس على الأولى. على أن أنصار الفريقين يجمعون على الإشادة بالمواقف التقدمية التي تتخذها النظرية العالمية الثالثة في مواجهة الرأسمالية والاستعمار وانحيازه الكامل لقضية تحرير الشعوب⁽¹⁾.

وطبقاً لما يذكره الماركسيون التقليديون يجرى تحليل النظرية العالمية الثالثة في ضوء تحليل الحركات الثورية التي تشهدها البلاد غير الماركسية في العالم الثالث. فبالنظر لكون هذه الحركات لا تلتزم المقولات الماركسية القائمة على المادية التاريخية والدعوة إلى إقامة دكتاتورية البروليتاريا في ظل دور قيادي للحزب الشيوعي، فإن هذه الحركات، فيما يرى أنصار هذا الرأي، تكون متعارضة والديمقراطية الحقيقية وتشكل عائقاً أمام تحقيقها. ويرى القائلون بهذا الرأي والذين يعانون فيما يبدو قصور أمراض في فهم أطروحات النظرية العالمية الثالثة، بأن مقولات هذه النظرية تتسبب إلى التيار الإسلامي الرامي إلى إقامة «الدولة الإسلامية» على غرار «الاشتراكية الإسلامية» التي تحققت في التجربة الناصرية أو في إيران أو باكستان. وهي على الصعيد الاقتصادي، تمكس، فيما يرون، أوهام الرجوازية الصغيرة والحرفيين والفلاحين وصغار الملاك⁽²⁾.

(1) راجع: Negrin: Démocratie directe et démocratie dirigée, in colloque sur Marxisme et livre vert, Paris Avril 1984, p. 11 - Charvin: Le Livre Vert Contre quel Marxisme, actes du colloque de Paris (19, 20 Avril 1984) p. 3.

(2) راجع: Kim (Guéorgui): De l'émancipation nationale à l'émancipation sociale - éd. du progrès, Moscou 1984, pp. 254 et 255.

ويظهر قصورهم واضحاً في فهم الكتاب الأخضر حيث يقولون خطأ إن الكتاب الأخضر يرفض كافة أشكال أدوات الحكم الدكتاتورية: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة ويدعو إلى سلطة الشعب القائمة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية بغض النظر على هوية جماهير هذا الشعب وديانته. أنظر الكتاب الأخضر، الفصل الأول.

أما على الصعيد السياسي، يرى أنصار هذا النظر، أن الكتاب الأخضر يتسم بالرفض المطلق لكل شكل للحكومة أو لآى بيان سياسى غير إسلامى.

فالنظام السياسى الإسلامى هو وحده القادر على تحقيق التمثيل الأصيل لمصالح الشعب⁽¹⁾. ويخلط القائلون بهذا النظر بين سلطة الشعب فى الجماهيرية وبين النظام السياسى الذى شيدته الثورة الإيرانية ويشيرون إلى السلطات الواسعة المقررة للمشرع الإسلامى «الفقيه» فى إطاره!! ويستطرد أنصار هذا التحليل إلى القول بأنه إذا كان مفهوم «الدولة الإسلامية» فى باكستان يخدم مصالح دكتاتورية عسكرية تساندها البرجوازية، إلا أنه فى ليبيا يستفاد التعبير عن الولاء للمبادئ الدستورية للإسلام من بعض مفاهيم المساواة التى تعتقها شرائح اجتماعية متوسطة من غير البروليتاريا⁽²⁾. ويمضى التحليل الماركسى إلى القول بأنه من غير المشكوك فيه أن تكوين المؤتمرات واللجان الشعبية سوف ينمى الوعى الوطنى لدى الليبيين، وأن ذلك أعطى الجماهير دفعة قوية لا سابقة لها، ومع ذلك، فإن اللجوء إلى مفهوم «الدولة الإسلامية» يدل على محاولة التغاضى عن التناقضات الاجتماعية والسعى لإذابة المطالب السياسية للعاملين فى شعارات وطنية ودينية. ومن هذه الزاوية، يخلص أنصار هذا

(1) راجع كيم، المرجع السابق ص 258.

(2) أنظر كيم، المرجع السابق ص 259.

النظر، إلى القول بأن نموذج الدولة الإسلامية يشكل فى خاتمة المطاف «عقبة أمام ديمقراطية المجتمع»⁽¹⁾.

والتزاماً بالقوالب الأيديولوجية الماركسية - اللينينية يتقدم أنصار هذا النظر بالحل الذى يروونه محققاً للاشتراكية. ويؤكدون «أن الماركسية - اللينينية لا تعرف مسالك أخرى لكفالة تلاحم حركة الجماهير الشعبية المريضة مع المقولات الاشتراكية سوى خلق حزب شيوعى يضع استراتيجية وتكتيك صائبين، وينقل هذه المفاهيم إلى الطبقة العمالية وسائر فئات العاملين، ويجعل منها سلاحاً لأكثر القوى التقدمية فى المجتمع»⁽²⁾.

غنى عن التعليق مدى القصور الذى يتسم به هذا التحليل فى استيعاب الأبعاد العميقة للنظرية العالمية الثالثة، ومدى الخلط الذى ينطوى عليه التحليل السابق فى فهم كنه نظرية سلطة الشعب والتمييز بينها وبين المقولات السلطوية التى تندثر بثوب الإسلام. وما أشبه الليلة بالبارحة، فهى تذكر بموقف أيديولوجى جامد سابق وقفته الأحزاب الشيوعية عند إنشاء الكيان الصهيونى فى فلسطين. فقد أعملت هذه الأحزاب نظرية المراحل الماركسية، واستخلصت من تحليلها وجوب تأييد خلق الكيان الصهيونى. فقد أجرت المقارنة بين بنيان الدولة المصرية الذى رأت أنه بنيان إقطاعى متخلف يتخلف بمقدار مرحلة تاريخية عن البنيان الرأسمالى الإسرائيلى. ومن ثم، اعتبرت البنيان الإسرائيلى أدنى مرتبة من البنيان المصرى إلى تحقيق التحول الاشتراكى، ويكون بالتالى، جديراً بالمساندة والدعم!!⁽³⁾.

(1) انظر كيم، المرجع السابق ص 260.

(2) انظر كيم، المرجع السابق ص 272.

(3) د. أحمد القشيري: الأصول الاجتماعية والجنور الفكرية للتجمعات السياسية فى مصر قبل الثورة. المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - القاهرة ص 12 - د. يحيى الجمل: الاشتراكية العربية. مطبعة جامعة القاهرة - 1968، ص 143. Abdel Malek (Anouar): Egypte société militaire - éd. Seuil, Paris, 1962, p. 85.

وإلى جانب الموقف المتقدم، نصادف موقفاً ماركسياً أكثر استيعاباً لأبعاد النظرية العالمية الثالثة، يشارك تلك النظرية نقدها لبعض التطبيقات الماركسية، ولكنه في خاتمة المطاف يسعى لإدراج النظرية الثالثة في الإطار الماركسي.

تعد شروح الأستاذ روبير شارفان⁽¹⁾ من أبرز المحاولات النظرية في هذا الصدد بادية ذي بدء، يدرج الأستاذ شارفان الكتاب الأخضر في إطار الحركة الاشتراكية التي يعرفها بأنها «ملكية عامة من خلال مشاركة كل المواطنين»، فضلاً عن أن الكتاب الأخضر يتطوّل على رفض تام للطريقة الرأسمالية في الإنتاج.

وفي تقييم الأستاذ شارفان للانتقادات التي توجهها النظرية الثالثة إلى الماركسية يرى أنها لا تندرج في إطار الحرب الأيديولوجية المسعورة التي تشنها الأوساط الرأسمالية ضد الماركسية. ويعلل شارفان النقد الموجه إلى الماركسية بأنه نقد مبناه تجاهل النظرية العالمية الثالثة لكثيرة التصورات الماركسية. وهو يرى أن الماركسية في البلاد الاشتراكية هي «تعبير متناقض لاتحاد ينض بالحياة». وأن هذا النظر الذي قد تجادل فيه الدول الاشتراكية إلا أنه يعد من المسلمات بالنسبة للماركسيين الأوروبيين الذين يعترفون بالكثيرة والتعدد الجفري في داخل الاشتراكية.

ويرتب شارفان على النظر السابق قوله، إن النقد الذي توجهه النظرية العالمية الثالثة إلى الماركسية ليس موجهاً إلى المنهج الجدلي الذي يسمح بتحليل الحقائق الملموسة، وإنما إلى الماركسية - اللينينية في مفهومها الجامد السائد في الاتحاد السوفيتي والمستفاد من الممارسة البلشفية في هذا البلد وهو تطبيق ترفضه الشيوعية الأوروبية. ويوصي شارفان بضرورة

(1) راجع البحث المقدم من الأستاذ/ روبير شارفان في الندوة المعقودة في باريس في

أبريل سنة 1984 وعنوانه «Le Livre Vert» contre quel Marxisme.

التحرر من القوالب النظرية، ويدلل على ذلك بمسلك لينين ذاته حين ناقض تصور ماركس الذي تنبأ بانتصار الاشتراكية في البلاد الأكثر نمواً، وتحققت على يد الحزب البلشفي بقيادة لينين في بلد متخلف اقتصادياً وتشكل الطبقة العمالية أقلية فيه، ومن ثم يكون هناك التقاء بين انظرية العالمية الثالثة والماركسية - اللينينية حول أهمية دور الثوريين في صنع التاريخ، وذلك أمر طالما سلب إنجلز الأضواء عليه.

وفي تحليله لنظرية حرق المراحل، يقول الأستاذ شارفان إن الخلاف يبدو جذرياً بين النظريتين بصدد هذه المسألة. إلا أنه يشير في الآن ذاته إلى التطور الذي أصاب نظرية المراحل في الفكر الماركسي، فمن جانب أضاف السوفييت مرحلة جديدة هي مرحلة «كل الشعب» التي تعقب مرحلة دكتاتورية البروليتاريا وتسبق مرحلة الشيوعية. ومن جانب آخر، يتجه نفر من المنكرين الماركسيين في فرنسا بوجه خاص إلى رفض التجزئة التاريخية التي تحددها الدول الاشتراكية لتطورها الذاتي، ويدعون إلى استبدال مفهوم المراحل المتميزة بمفهوم المنوال Processus. وبذلك لا يكون القديم والجديد منفصلين البتة، وإنما يمتزجان في منوال الحركة التاريخية.

ويضيف كاتب آخر، الأستاذ كلود نجم⁽¹⁾، إلى التحليل السابق قوله، إن نظرية «حرق المراحل» التي تنبناها النظرية العالمية الثالثة قد تبدو للوهلة الأولى متعارضة بصفة أساسية والمفهوم الماركسي لجدلية التاريخ، إلا أنها نظرية تبدو سائقة إذا نظرنا إلى المجتمع الحالي وحده على المستوى العالمي. فحين نأخذ في الاعتبار المستوى الحالي لنمو العالم ووحدته من ناحية، والضمير العالمي الذي ينشأ منه من ناحية أخرى، يسوغ من الناحية المنطقية القول بأن الثورة الجماهيرية ممكنة الحدوث اليوم بشروط معينة في أي جزء من العالم، وذلك أمر كان من المستحيل

(1) راجع كلود نجم، المرجع السابق ص 11 و 12.

حدوثه فى ظل الشروط التاريخية التى سادت منذ خمسين عاماً مثلاً. ولذا يرى أنصار هذا النظر، أن التعارض بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية حول هذه النقطة أمر نسبي، وهو ظاهري أكثر منه حقيقي لأسباب تاريخية. فالثورة الجماهيرية الليبية أو الكوبية أو السندينية تدل جميعها على أن الجماهير قادرة على تحقيق اليوم ثورة مناهضة للاستعمار ذات نمط اشتراكي دون أن تنطلق مباشرة من التحليل الماركسي للطبقات، وهى كلها ثورات صعدت إلى السلطة وأزالت النظام القديم فى ظل قيادة مغايرة لقيادة الحزب الشيوعي.

واستطراداً لمحاولة احتواء الخلاف بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية، يناقش أنصار هذا النظر، الانتقادات التى توجهها النظرية الجماهيرية إلى المفاهيم السياسية الماركسية. ويبدى الأستاذ شارفان تفهماً لها ويذكر أن هناك تيارات ماركسية أعربت عن انزعاجها لغلبة الاعتبارات الاقتصادية على إدارة المنشآت فى البلاد الاشتراكية، كما أن هناك إدراكاً لظاهرة الفصل بين الحزب الحاكم والمجتمع المدني على نحو ما تدل عليه أحداث بولندا فى الثمانينات. ويضيف شارفان أن لينين نفسه أدرك أن الدكتاتورية العمالية قد تحولت إلى دكتاتورية بالنسبة للعمال. وأنه مع التسليم بأن الحزب يفرز بيروقراطية تباعد بينه وبين المجتمع المدني وتعمق العملية الثورية، إلا أن الماركسيين لا زالوا يؤكدون على ضرورة وجود طليعة تلعب دور المرشد والموجه للعملية الثورية أى لكل جهاز الدولة، فتكون بذلك عاملاً أساسياً لتحويل الفرد وتثوير المجتمع المدني.

ويتبقى مفهوم الطبقة ودورها من النقاط الأساسية للخلاف بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية. فالطبقة طبقاً لتعريف لينين هى «جماعات عريضة من الأفراد، تمتاز فيما بينها، تبعاً للمركز الذى تشغله فى نظام الإنتاج الاجتماعى، محدد تاريخياً وعلاقاتها (التي يكرسها القانون ويحددها فى الغالب الأعم من الأحوال) بوسائل الإنتاج ويدورها

فى التنظيم الاجتماعى للمعمل، وبالتالى بحجم قسطلها من الثروات الاجتماعية وبوسائل حصولها عليها. الطبقات هى مجموعات من الأفراد يكون فى مكتة الفرد منهم تملك عمل الآخر نتيجة لاختلاف المركز الذى يشغلونه فى نظام معين من الاقتصاد الاجتماعى»⁽¹⁾. أما النظرية العالمية الثالثة، فإنها ترسى معياراً مستحدثاً لتكوين الطبقة الاجتماعية يتحصل فى «المركز الاحتكارى»، وتدعو بالتالى إلى إلغاء كل احتكار كوسيلة لإلغاء الطبقات دون حاجة لإقامة دكتاتورية البروليتاريا أو لاحتكار الحزب الشيوعى للسلطة. بل إن النظرية العالمية الثالثة تؤكد أن الطبقة العمالية حين تسحق كل الطبقات الأخرى فإنها ترث خصائص الطبقات المستعبدة، ومن ثم فإن سيطرة أى طبقة تكون بالضرورة مصدراً لانحرافها وتفقد بذلك صفاتها الثورية وتعجز عن مواصلة المنوال الثورى.

ومن الواضح أوجه الشبه والخلاف بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية. فهما تلتقيان عند هدف القضاء على المجتمع الطبقي وإقامة مجتمع لا طبقي باعتبار أن المساواة بين الأفراد لا يمكن الوصول إليها إلا بزوال الطبقات، على أن بلوغ هذا الهدف لا يقتضى، طبقاً للنظرية العالمية الثالثة وخلافاً للنظرية الماركسية، تحقيق سيطرة طبقية معينة حتى لو كانت ثورية وحتى ولو كانت لمرحلة التحول الثورى فقط على نحو ما تزعم الماركسية.

وتتصل بمسألة الطبقة قضية تحديد العامل الأساسى للحركة التاريخية، فالماركسية ترى أنه الصراع الطبقي، أما النظرية العالمية الثالثة فتستقرئ من الأحداث التاريخية قولها بأنه العامل القومى، بل إن هذا العامل القومى يفسر الصدامات المسلحة التى نشبت بين دول المنظومة

(1) راجع: لينين: المبادرة الكبرى، المختارات المجلد الثالث، الجزء الأول ص 304 - دار التقدم، موسكو.

الاشتراكية ذاتها، ومع ذلك، وكما يؤكد شارفان، لا ترى الماركسية استبدال المعايير الطبقة بمعايير قومية.

يستفاد من التحليل المتقدم للصلة بين النظرية العالمية الثالثة والماركسية، أنه وأياً كان الموقف الذي يتخذه الماركسيون منها وسواء تمثل في محاولة الاحتواء السافر أو المستتر، فإن هناك خلافات جذرية بين النظريتين على نحو ما سوف يتضح في هذا المؤلف، وهذا الخلاف يمكن تفسيره بأن النظرية العالمية الثالثة لم تجعل نفسها أسيرة قوالب فكرية جامدة أو تقصر منابعها على فكر دون آخر، وإنما هي، على نحو ما يعلق معمر القذافي صاحب هذه النظرية، ثمرة الفكر الإنساني وحصيلته معاناة البشرية، ومن هنا تبدو نقاط التقاء بينها وبين أفكار مفكرين آخرين. من ذلك يشار إلى أن هناك سمات مشتركة بينها وبين أفكار برودون، زعيم الحريين الفرنسيين⁽¹⁾، كما يبرز كتاب آخرون أوجه التقارب بينها وبين أفكار المهاتما غاندي الذي سطر تصوره للاشتراكية النموذجية التي تخيلها في شكل « بناء يتكون من أعمدة عديدة يتميز بوجود دوائر تتسع في حركة تصاعدية. وبذلك لن تكون الحياة هراً تقبع قمته فوق القاعدة. سيأخذ النظام شكل دائرة محيطية مركزها الفرد، ويكون الفرد على استعداد للموت في سبيل مجموعته، وتعمل المجموعة الصغيرة لصالح المجموعة الكبيرة. وعلى هذا النحو، تتحول الحياة إلى مجموعة من الأشخاص ليس بينهم عداوة ولا خيلاء متواضعين دائماً ويشكلون جميعاً عظمة هذه الدائرة المحيطية. . ولن تفرض الدائرة الخارجية أى سلطة يمكن أن تهدم الدائرة الداخلية، لكنها ستمنحها القوة الضرورية التي استمدتها منها »⁽²⁾.

(1) في حديثه إلى جريدة الأهرام القاهرة الصادرة في 1985/8/7 أعرب معمر القذافي عن اهتمامه بدراسة الجوانب المشتركة بين أفكار برودون وياكونين والنظرية العالمية الثالثة.

(2) راجع ديار: المقال السابق ص 165، ونجم المقال السابق ص 6.

وهذا التفاعل بين الفكر والممارسة شرقاً وغرباً أفرز النظرية العالمية الثالثة التى تشكل مادة بحثنا فى هذا المؤلف حيث نقسمه إلى ثلاثة أقسام، نخصص القسم الأول للدراسة مقومات سلطة الشعب، وتتناول فى القسم الثانى الحلول الوضعية لتحقيق سلطة الشعب فى ضوء النظريتين العالميتين الرأسمالية والماركسية، على أن نعرض فى القسم الثالث « النظرية العالمية الثالثة » من خلال مقولة « السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب » .

القسم الأول

النظرية العامة لسلطة الشعب

مقومات الديمقراطية المباشرة

تمهيد: حل مشكل الديمقراطية:

كتب دافيد هيوم فى عام 1742 أن «من أكثر المسائل إثارة للدهشة لمن يتأمل بمنظار فلسفى الأمور الإنسانية، هو ذلك اليسر الذى تحكم به الأقلية العدد الأكبر، وذاك الخضوع الأعمى الذى يدفع الرجال إلى التضحية بمشاعرهم الذاتية وعواطفهم للحكام»⁽¹⁾. وتسرى هذه الظاهرة المثيرة للدهشة على كل المجتمعات الحديثة فبالرغم من كل الثورات التى شهدتها هذه المجتمعات فإن هذه الثورات فشلت جميعها فى استئصال حكم الأقلية وتحقيق سلطة كل الناس. فالثورة الفرنسية التى عرفت بأنها ثورة حقوق الإنسان أسفرت عن حلول الطبقة البرجوازية كأداة للحكم محل الطبقة الإقطاعية والتبلاء، والثورات الماركسية أفرزت «طبقة جديدة» أبعد

(1) راجع:

Colombe (E): Le pouvoir et sa reproduction. Une articulation du symbolique, in le Pouvoir et sa négation, éd. I. R. L., Paris 1984, p. 72.

ما تكون عن تحقيق حكم الطبقة العمالية. وبذلك تلتقى الثورة البرجوازية الديمقراطية والثورات الماركسية عند مصير مشترك. فكل واحدة منهما كان هدفها تحقيق مساواة فعلية وقانونية بين الأفراد، ولكن ما إن تحولت البرجوازية إلى طبقة حاكمة حتى ابتعدت تدريجياً عن الجماهير العريضة التي رفعتها إلى الحكم، وتكررت المأساة ذاتها في ظل الثورات الماركسية⁽¹⁾. ومن هنا، قيل، بأنه «منذ قرنين من الزمان إن جمهورية حقوق الإنسان تكفل بهدوء مصالح الرأسمالية، ومنذ أكثر من نصف قرن إن «دكتاتورية البروليتاريا» بعد أن كانت «دكتاتورية بدون بروليتاريا» أصبحت دكتاتورية على البروليتاريا»⁽²⁾.

ومع ذلك فالإنسان الذي ينشد الحرية ويناضل من أجلها لا يستسلم أبداً لمشاعر الإحباط، بل يواصل السير نحو تحقيق آماله النابعة من أعماقه في الانعتاق والتحرر. والإنسان الحر، إذ يدرك أن حالة الاستلاب هي حالة مناقضة للطبيعة، فإنه لا يتمرد عليها فحسب، وإنما يتزعج إلى استئصال الأسباب التي فجّرت ثورته، ويتحول من مجرد متمرّد على أوضاع استغلالية قائمة، إلى ثائر يدرك إمكانية إحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لإزالة كافة أشكال الاستلاب⁽³⁾.

يقول الكاتب السياسي أوسترو جروسكى⁽⁴⁾ إن فشل التطلعات النبيلة صوب الحرية والتي بسببها يجد المجتمع نفسه قريباً من نقطة انطلاقه، يدل بالتأكيد على أن الإنسانية سارت في اتجاه خاطيء وأنها أدارت ظهرها

(1) Bourdet (Yvon) Révolution et Institutions, in Autogestion et socialisme, Janvier, Mars 1976, p. 19.

(2) Stymovic (svetozar): Le mythe étatique du socialisme in Etatisme et auto-gestion, édition Anthropos, 1973, p. 23.

(3) Fayeille (Maurice) Réflexion sur l'anarchisme éd. Fédération anarchiste, Paris, 2^e édition 1977 pp. 28 et 29.

(4) Ostrogorski (Moiaci): La démocratie et les parties politiques, éd. seuil, 1979, p. 164.

للهدف الذى حددته لنفسها. ولذلك، وتوخياً لحل حاسم لهذه المسألة، يكون من المتعين استقصاء الدروب التى ضلّت فيها الأيديولوجيات السابقة واستخلاص الطريق الصحيح الموصول إلى المثل العليا المنشودة. وهذا التحليل يتفق ومنهاج الكتاب الأخضر حيث يذكر معمر القذافى صاحب الكتاب الأخضر، أن كتابه ظهر كنتيجة حتمية لفشل أو استفاد الجهود السابقة، التى بذلها الإنسان لحل مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى وصلت إلى حد الثورة وآخرها الثورة الماركسية. فكل المحاولات السابقة لم تحل تلك المشكلات والتورات التى شهدتها التاريخ كانت محاولات من أجل حل هذه المشكلات⁽¹⁾.

مشكلة أداة الحكم:

تعد مشكلة أداة الحكم حجر الزاوية للمشكلات التى عانت منها الشعوب طوال كفاحها الممتد، وبقدر صلاح أداة الحكم وتوافقها والسنة الطبيعية يكون اقترابها من الأهداف التى تنغيها الجماهير...

والحديث عن أداة الحكم يثير بالبداية قضية «السلطة» فى المجتمع. وإذا كان الفكر التقليدى يعرف السلطة بأنها «القوة الناشئة من الوجدان الاجتماعى والرامية إلى قيادة الجماعة فى سعيها وراء الصالح العام والقادرة على إرغام المحكومين على الامتثال لتوجيهاتها»⁽²⁾ وفى ظل هذا التعريف تكون السلطة حكراً فى يد قلة: طبقة، فئة، حزب أو فرد. لذا فإن الفقه التقدمى يعرف السلطة بأنها سلطة كل الجماهير التى تتحقق بامتلاك أفراد الشعب كله لكافة «وسائل السلطة» بحيث يحوز الأفراد والجماعات المعنية مباشرة سلطة القرار وتتفنى بذلك أسباب الاستلاب والإكراه. فمن المتعين أن تتبع السلطة من إرادة المواطنين وضميرهم

(1) راجع. السجل القومى، المجلد 11 ص 208.

(2) راجع: Bourdeau, Traité de science politique, Tome I, 2^e édition Paris, p. 406.

الوطني وإحساسهم بحقوقهم وواجباتهم إزاء مجتمعهم وتمسكهم بالانتماء إليه وانتصاهم للدفاع عنه بحيث تكون القوة الشعبية المنيقة من السلطة هي حاصل جميع الإرادات المستقلة للأفراد. ومن ثم فإن القضية الأساسية في مسألة «أداة الحكم» تقوم على تحديد وسائل السلطة في المجتمع بحيث يتحقق التوافق بين ممارسة السلطة وملكية وسائلها⁽¹⁾. ففي مجتمع تسوده الاعتبارات الاقتصادية تكون الوسائل الاقتصادية هي الوسائل المؤثرة في السلطة، وفي مجتمع ديني تؤدي المعرفة الدينية هذا التأثير. ولذلك فإن قضية «أداة الحكم» أو صيروه الشعب أداة للحكم، لانتقف عند مجرد تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، وإنما هي قضية تحقيق «اشتراكية وسائل السلطة» في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك أمر لا يتحقق بمجرد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل السلطة، وإنما يقتضى استئصال كافة وسائل السلطة القائمة على الإكراه والاستغلال وتغيير بنيتها في المجتمع على نحو يتفق ووظيفتها الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي تنبع في إطارها.

وتفسر الاعتبارات المتقدمة، المقولة الثورية الجماهيرية التي تقضى بأن «السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب» ذلك أن كلاً من هذه الأسباب تشكل على حدة تهديداً لحرية الجماهير الشعبية، وتظل الحرية ناقصة أو مسلوكة ما لم تكن السلطة والثروة والسلاح بيد الجماهير الشعبية... فلا تكون حكراً في يد طبقة أو فئة أو فرد⁽²⁾.

حل النزاع بين السلطة والاستقلال أو أزمة الحرية:

والمفهوم السابق لمشكل أداة الحكم هو الذي يزيل التعارض بين السلطة واستقلال الإرادة الفردية. ويقول الكاتب الحرى وولف، إن

(1) قارب من هذا النظر، بيردو: مطول العلوم السياسية، الجزء الثالث المجلد الأول، الطبعة الثالثة من 45 ص 46.

(2) الشروح، المجلد الأول، ص 266.

خصيصة الدولة هي السلطة أو الحق في الحكم. والواجب الأول للإنسان هو الاستقلال ورفض أن يكون محكوماً. و«الحل الديمقراطي» يمثل الشكل الوحيد للتنظيم السياسي القادر على حلّ النزاع بين السلطة والاستقلال. وأساس هذا الحل، أن حرية الأفراد تنتفي إذا كانوا خاضعين لمشيئة الغير سواء كان شخصاً واحداً كالملك، أو عدة أشخاص كما هو الحال في ظل الحكم الاستقراطي. ولكن حيث يتولى الأفراد حكم أنفسهم ومن القوانين التي يأتزمون بأوامرها ونواهيها، عندئذ يمكن القول بأنه قد تحقق المزج بين مزايا الحكومة وفضائل الحرية⁽¹⁾.

وتعريف الديمقراطية بأنها الحكم من أجل الشعب هو من قبيل «الاسترقاق الخير» أما تعريف الديمقراطية بأنها «رقابة الشعب على نفسه» أو الحكم بمعرفة الشعب، فذلك هو الحرية الحقيقية. فبمقدار ما يشارك الإنسان في شؤون الدولة يكون حاكماً ومحكوماً. فمصدر التزامه بالخضوع للقوانين ليس الزعم بوجود حق إلهي أو امتيازات متوارثة، وإنما واقعة أن الشعب هو نفسه واضع القوانين التي تحكمه مراعيّاً في ذلك ما تقضى به الشريعة الطبيعية.⁽²⁾

وبهذا المفهوم، تكون الديمقراطية هي محاولة لتحقيق المد الطبيعي لواجب استقلال الإرادة إلى مجال النشاط الجماعي. فكما أن الإنسان المسؤول يسن لنفسه قواعد سلوك ويخضع لما يقدر أنه عدل، فكذلك يشارك المواطنون المسؤولون بموجب قوانين مكتوبة ومشتركة ويرتبطون فيما بينهم على قاعدة ما يرونه عادلاً، عملاً بقول روسو أنه «إذ يتحد كل فرد مع الجميع، فهو، مع ذلك، لا يطيع إلا نفسه، ويظل حراً كعهده السابق»⁽³⁾. ذلك أن الحرية هي «مجموع الحقوق التي يطالب بها الفرد،

(1) راجع: Wolff (Robert - Paul): Plaidoyer pour l'anarchisme, éd. Fédération anarchiste, Paris, 1981, p. 13.

(2) راجع كذلك د. عبد السلام علي المزوغى، أزمة الحرية وانمساكاتها على حقوق الإنسان، من منشورات المركز المالى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر، 1985.

(3) روسو: العقد الاجتماعي، الكتاب الأول الفصل السادس.

وتوفر له حيازتها أن يؤكد شخصيته ويحمي استقلاله في إطار الجماعة التي ينتمي إليها». ويقابلها «النظام» المتمثل في مجموع الواجبات التي يتعين على المجتمع أن يفرضها على أعضائه في صورة قوانين أخلاقية وسياسية واقتصادية بهدف الحفاظ على التلاحم الضروري الحائل دون تفكك المجتمع⁽¹⁾.

وعلاقة الفرد بالمجتمع أدنى إلى تشبيه روسو بأنها عقد بين فرد ومجتمع، وتقتضي شرعيته أن تأتي نصوصه وليدة مناقشة حرة بين طرفيه. وفي جميع الأنظمة الشمولية تكون شروط العقد ملاءمة من أجل السلطة السياسية ولمصلحة الطبقة أو الفئات القابضة عليها. وتحدد هذه السلطة بصورة تحكمية، تتفاوت درجتها تبعاً لدرجة شمولية النظام، القوانين المقيدة للحريات الفردية ودون أن يتمكن الأفراد من الدفاع عن حقوقهم دفاعاً جدياً مما يضطرهم إلى اللجوء إلى العصيان الذي تقابله السلطة باستخدام الوسائل القمعية لإخماده.

ويكون السبيل الوحيد لإضفاء المشروعية على الوشيجة الاجتماعية، أيّاً كانت مسمياتها، هو إقامة الحوار بين أعضاء المجتمع الواحد حول بنود ذلك العقد الاجتماعي الذي يجمعهم بحيث يحقق توازناً بين الحقوق والواجبات، وتوفيقاً بين مقتضيات الحياة الاجتماعية ومتطلبات حرية الفرد، ووسيلة ذلك هي إيجاد شكل من التنظيم الاجتماعي يسمح لجميع أعضاء المجتمع أن يكونوا «شركاء» في القرارات المتخذة وليس مجرد خاضعين لها ملزمين بتنفيذها. فمن المتعين أن يشعر الإنسان في كل لحظة أنه معنى بالحفاظ على النظام الاجتماعي، وأنه يرسم بنفسه، وفي إطاره، حدود حريته ويكفل بذلك ألا يتحول النظام «إلى قيد» و«الحرية» إلى «فوضى» وتتحقق ديمقراطية أصيلة أو «سلطة الشعب» طبقاً لتعبير النظرية العالمية الثالثة وهو ما نتناوله في هذا القسم حيث نعالج من باب أول مركات سلطه الشعب، ثم نعرض في باب ثانٍ مقتضيات سلطه الشعب.

Fayolle: op. cit p. 32.

(1) راجع :

الباب الأول

مركزات سلطة الديمقراطية المباشرة للشعب

كتب روسو «إذا بحثنا عما يتكون منه بالضبط أكبر قدر من الخير للجميع، وهو ما ينبغي أن يكون هدف كل نظام تشريعي، سنجد أنه يتلخص في شيئين رئيسيين: الحرية والمساواة.

الحرية لأن كل تبعية خاصة هي قدر من القوة ينقص من جسد الدولة، والمساواة لأنه لا بقاء للحرية بدونها»⁽¹⁾.

والتصوير الذي يسوقه روسو للنظام «الذي يحقق أكبر قدر من الخير للجميع» على حد تعبيره يقود إلى مدلول محدد؛ الديمقراطية في مغزاها الأصيل على خلافه. وطبقاً لهذا المدلول تكون الديمقراطية هي النظام الذي تقوم فيه العلاقات بين الأفراد طبقاً لمبدأي الحرية والمساواة. ويقصد بالحرية في النظام الديمقراطي استقلال الإرادة، ليس بمعنى عدم الخضوع لأي التزام قانوني الأمر الذي يتعارض ومبدأ المجتمع المنظم، وإنما يعني

(1) روسو: العقد الاجتماعي، الكتاب الثاني الفصل 11.

قبول الإنسان للالتزامات التي يخضع لها. أما المساواة، فتحدد بالنظر إلى الالتزامات التي يفرضها المجتمع على أعضائه، وتعني أنه يتعين أن يتمتع جميع الأفراد بالاستقلال، وألا يفرض التزام على أحد من قبل الغير بغير موافقته. فالمساواة تقتضي أن تكون إرادة الأفراد هي أساس الالتزامات المفروضة عليهم مما يستبعد كل صور التبعية. وبذلك يكون استقلال الإرادة والمساواة وجهي عملة واحدة قاعدتها كفالة الاستقلال للجميع. وخطر التبعية بالنسبة للجميع⁽¹⁾.

ومن الواضح اختلاف هذا المدلول للديمقراطية عن التعاريف السابقة التي درج التقليد على استخدامها، ومن أبرزها تعريف لنكولن الشهير بأنها «حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب»⁽²⁾. وإنما الديمقراطية هي إقامة نمط من العلاقة القانونية تنطبق على كافة درجات ومراتب النظام القانوني، وتشمل، كما سيبين، كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. فهي ديمقراطية تستجيب لما سطره سبينوزا في عام 1670 م من أن الهدف النهائي لإقامة نظام سياسي ليس السيطرة على الأفراد أو قمعهم أو إخضاعهم لغير الآخرين، وإنما الهدف من إقامة مثل هذا النظام هو تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد بقدر الإمكان، في أمان،

(1) راجع كايتان: الديمقراطية والمشاركة، المرجع السابق ص 7.

(2) تختلف تعاريف الاشتراكية تبعاً لنظام الحكم القائم، فالديمقراطية في قاموس السياسة الأمريكية هي «فلسفة التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يعطي أفرادها أقصى حد من الحرية وأقصى حد من المسؤولية، وتستلزم الديمقراطية بشكل عام قيام مؤسسات يتاح للأفراد من خلالها، بصفة دورية على الأقل، أن يمارسوا اختيار قادتهم والسياسات والبرامج». أما لينين فيعرفها بأنها «شكل من أشكال الدول ونوع من أنواعها. وبالتالي فإنها مثل أشكال الدول الأخرى، تمثل الاستخدام المنظم والمتنظم للقوة ضد الأشخاص». راجع ميشين: الديمقراطية البرجوازية، دار الثقافة الجديدة ص، و ص 19 وانظر تعريفات أخرى:

Turpin (Dominique): De la démocratie représentative thèse de doctorat, Paris XIII, 1978 Tome I p. 204.

أو بتعبير آخر، يحافظ بأكبر قدر ممكن على حقه الطبيعي في الحياة وأن يباشر نشاطاً دون إيذاء للغير أو لشخصه. فالهدف المنشود لا يمكن أن يكون هو تحويل كائنات عاقلة إلى دواب أو إلى مخلوقات آلية. إن الهدف هو تزويد الأفراد بالصلاحية الكاملة في أداء وظائفهم الجسمية والذهنية في أمان كامل. وبعد ذلك يكون في مقدورهم أن يفكروا بحرية أكثر دون التصارع فيما بينهم بأسلحة الكراهية والغضب، ودون أن يعاملوا بعضهم بعضاً بصورة ظالمة، صفوة القول، إن الحرية هي هدف التنظيم في إطار المجتمع⁽¹⁾. والنظام السياسي الذي يرمز إليه هؤلاء المفكرون والفلاسفة ليس سوى «سلطة الشعب» التي تقوم على مفترضين أساسيين هما استقلال الإرادة والمساواة.

(1) راجع: Simon (Michel): Les droits de l'homme, Editions Chronique sociale, Lyon, 1985, p. 47.

استقلال الإرادة⁽¹⁾

تقوم سلطة الديمقراطية الشعبية المباشرة على مفترض استقلال إرادة الإنسان. ويتحصل جوهرها في حق الإنسان وقدرته في أن يبت بكيفية سيادية في مصيره وشؤون معيشته على نحو يكون فيه الإنسان هو العامل الرئيسي الخلاق في المجتمع يحدد أهدافه وواجباته بما يطابق حاجاته ومصالحه ونموه الشامل المادي والثقافي والاجتماعي. فلا تكون هذه الأهداف والواجبات إذعائاً لدواعي العوز والحاجة أو مملاة من قوى تسلطيه بيروقراطية أو تكنوقراطية، وإنما تأتي استجابة طبيعية لتطلعات إنسانية أصيلة تسهم في تحقيق المجتمع السعيد الجديد.

وحتى نتبين مفهوم استقلال الإرادة كمفترض لديمقراطية سلطة الشعب، نتناول في المبحثين الآتيين مدلول استقلال الإرادة، ثم نعالج في مبحث ثانٍ تأصيل استقلال الإرادة.

المبحث الأول مدلول استقلال الإرادة

استقلال الإرادة والحرية:

استقلال الإرادة كمفترض للديمقراطية (سلطة الشعب) يختلف عن الحرية⁽¹⁾. فالاستقلال يقصد به الحق في قبول الالتزام أى حق الإنسان في أن يخضع أو لا يخضع للالتزام ما. ومن ثم فهو أحد الشروط الضرورية لصحة الالتزام ديمقراطياً سواء كان التزاماً بعمل أو بامتناع. أما الحرية فهي حالة الفرد غير الخاضع لأى التزام ايجابى أو سلبى. ففي غيبة الالتزام يكون للإنسان الخيار بين العمل أو الامتناع عنه، فالحرية تنشأ إذن من انتفاء الأمر أو النهى المفروض على الفرد.

ولا يخفى أن استقلال الإرادة ينطوى على قدر من الحرية، وهي حرية قبول الالتزام أو عدم قبوله. فالقبول غير الحر لا يعد ممارسة لاستقلال حقيقى. ولذلك، يكون لعيوب القبول أهمية خاصة في تقدير صحة استقلال الإرادة ومن هنا، يتعين عدم الخلط بين العمل القانونى أى القبول، وحرية إتيان العمل القانونى. فالقبول عمل قانونى يرتب بعض الآثار متى توافرت شروطه، ومن أبرزها إضفاء المشروعية على الالتزام الذى يكون محلاً لها. ولكن حرية القبول ليست هى القبول ذاته لأنها تتضمن أيضاً الحق في عدم القبول.

صفوة ما تقدم، أن الاستقلال ليس هو الحرية وإنما هو ضمان

(1) راجع:

Capitant (René) écrits constitutionnels, Éditions du centre national de la recherche scientifique, Paris 1982, p. 194 - et du même auteur, démocratie op. cit. p. 21.

الحرية في النظام الديمقراطي⁽¹⁾. وهذا النظر من شأنه إضفاء بعد أكثر عمقاً في بلوغ مرامي الديمقراطية الأصلية. ويتضح ذلك من تطبيقه على النظرية الديمقراطية الليبرالية.

تنوخي الفلسفة الليبرالية، على الأقل من الناحية النظرية أن تحقق للفرد «مجالاً للحرية» يكون في إطاره متحرراً من كل التزام. أما الديمقراطية الأصلية أو سلطة الشعب، فإنها تنشئ هدفاً أكثر عمقاً من مجرد التحرر، فهي تنوخي أن تجعل الفرد هو الذي يحدد بكيفية سيادية ما إذا كان يتعين عليه أن يخضع أو لا يخضع للالتزام ما. فالمواطنون يحددون سوية نطاق النظام الذي يرتضونه لأنفسهم للوفاء بالآباء الجماعية اللازمة للحياة الاجتماعية، ويرسمون بالتالي إطار الحرية الذي يريدون الاحتفاظ به والذي ينشأ من انتفاء وجود الالتزام.

ومن هذه الزاوية يكون الاستقلال هو ضمان الحرية في النظام الديمقراطي. ويكشف ذلك عن قصور المحاولة الليبرالية الرامية إلى توفير تلك الضمانة في خلال «تقييد السلطة» دون السعي لتغيير طبيعتها، وإنما سوف تظل سلطة مطلوبة على معنى الإكراه لافتقارها إلى مقومات الديمقراطية الأصلية. ومن هذه الزاوية، تكون الليبرالية قد وقفت في منتصف الطريق في الدفاع عن الحرية. فلئن توخيت، على الأقل من الناحية النظرية، الحد من الطابع القمعي للسلطة من خلال تهئية مجالات محجوزة من الحرية للفرد تظل بمنأى عن تدخل الدولة، إلا أنها تبقى على مبدأ الإكراه أساساً للسلطة حيث يكون تقرير مصير المجتمع بيد إرادة متسلطة تضع القانون وتفرضه على المواطنين.

أما الديمقراطية الأصلية، فإنها تنشئ غرس الحرية في قلب السلطة بحيث لا يكون الأفراد ملزمين بالخضوع لسيطرة أو لإرادة يفرضها «حاكم سيده» وإنما يمارسون في إطارها الحق في أن يصنعوا قانونهم بأنفسهم،

Capitant: 6crits constitutionnels op. cit. p. 203.

(1) راجع:

ويمتنعون بسيادتهم تعبيراً عن انتصار استقلال إرادتهم. وعلى ذلك تبين الديمقراطية، وخلافاً لليبرالية، القيود على الحرية وتفرض الالتزامات على الفرد ولكن تشترط لمشروعيتها أن يقبلها المخاطب بها بحيث يظل الإنسان دائماً هو صاحب القرار فى تحديد مدى توضيحات الحرية التى يمكن أن يزاولها. وبهذا المفهوم تختلف الديمقراطية بوصفها شكلاً للتنظيم الاجتماعى عن الفوضوية بوصفها نغياً لذلك التنظيم⁽¹⁾.

الديمقراطية والمشاركة:

تقدم القول بأن ديمقراطية سلطة الشعب تفرض أن يكون كل إنسان مستقلاً. ومقتضى ذلك أنه بالنسبة للأشخاص المعنويين يكون من المفروض أن يشارك كل أعضاء الشخص المعنوى فى استقلاله. ومن ثم، يكون الاستقلال والمشاركة أمرين متكاملين تتحقق الديمقراطية بهما، حيث تحقق استقلال الإرادة الفردية أولاً، والمشاركة ثانياً.

وجدير بالملاحظة، أن فكرة «المشاركة» تلك فكرة أجنبية عن المجتمع الليبرالى الفردى ففى ظل هذا المجتمع يركز النظام القانونى على مبدأ سلطان الإرادة دون المشاركة. ففى إطار هذا المجتمع النابع من مفاهيم الثورة الفرنسية، يسعى كل فرد لتحقيق غاياته الذاتية بوصف أن كل واحد من أفراد المجتمع يمثل ذرة متميزة وأجنبية عن الأخرى، وينحصر دور الدولة فى التحكيم فى الصراعات التى تنشأ بين الأفراد وفى الحد من الحريات بالقدر الذى يقتضيه استتباب النظام اللازم لممارسة الحريات الفردية⁽²⁾.

(1) راجع د. عبد السلام على المزوغى، نظرية القانون وملاحم القانون الجماهيرى، من منشورات المنشأة العلمية للنشر والتوزيع والإعلان للجماهيرية، سنة 1986.

(2) راجع كاييتان: الديمقراطية والمشاركة. المرجع السابق، ص 33.

على نقيض ذلك يكون المقتضى الديمقراطي، فالديمقراطية ليست شكلاً للتنظيم الاجتماعى فحسب، ولكنها نمط من العلاقات الإنسانية ترتبط بنمو النشاط الجماعى المنظم. وفى إطارها، لا ينظر إلى المجتمع بوصفه يتكون من أفراد يسمى كل منهم لتحقيق مشروعه الخاص، وإنما هى تفسح مجالاً متزايداً أمام المشروعات الجماعية التى تتطلب إسهاماً مشتركاً من الأفراد يجمع بين تخصصات متنوعة ويحقق اتحاد الإرادات الفردية. وتكون الدولة الديمقراطية بمثابة مشروع جماعى يربط جميع المواطنين حول غاية اقتصادية واجتماعية مشتركة.

والحقبة الراهنة تشهد تزايد الظاهرة الجماعية وهى تقتضى تزايد أهمية تحقيق «المشاركة» على مستوى الدولة وعلى مستوى كل وحدة جماعية. فبغير المشاركة، تتحول الوحدات الجماعية، بما فيها الدولة، إلى أدوات لقمع المواطنين، متجيين وأفراداً، ولسيطرة الأقلية على الأغلبية الساحقة، ومن هنا، كما سيأتى، تكون الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية، مقتضيات المفترض الديمقراطى. وتبين الآن تأصيل مفترض استقلال الإرادة.

المبحث الثانى تأصيل استقلال الإرادة

تقدم القول بأن استقلال الإرادة الشخصية يعنى خضوع الفرد للقانون الذى يسنه هو بنفسه ولنفسه، وبمعنى آخر، يكون الفرد فى الدولة هو ذاته المشرع لنفسه. فمبدأ «الاستقلال» يعنى أنه لا يكون هناك التزام يمكن أن يلزم شخصاً ما بدون موافقته عليه، ويقابله مبدأ التبعية ويموجه يجوز أن يخضع الأفراد لالتزامات لا يقبلونها.

يستفاد مما تقدم، أن شرط الاستقلال هو «موافقة من يقع عليه الالتزام». ومن المتعين أن تنصب الموافقة على «الالتزام ذاته» وليس على

«سلطة» تملك تقرير الالتزام، وهذا هو الفارق الجوهرى بين ديمقراطية سلطة الشعب والنظام النيابى.

فالنظام النيابى يقوم على الموافقة على السلطة أى على مبدأ التبعية أو عدم الاستقلال بمعنى أن الإنسان يقبل أن يخضع لشخص آخر يعترف له بسلطة أن يفرض عليه التزامات من جانب واحد. أما ديمقراطية سلطة الشعب فلا تقنع بمثل هذه الموافقة وإنما تتطلب أن يكون كل التزام محل موافقة من جانب الشخص المخاطب به، وبالتالي تكون الموافقة على الالتزام شرطاً لمشروعية الالتزام ذاته.

في ضوء ما تقدم يبدو التعارض واضحاً بين المفترض الديمقراطى والنظام النيابى بجناحيه الشمولى والليبرالى⁽¹⁾.

فبالنسبة للجناح الشمولى الذى يمثلته الفيلسوف الإنجليزى هوبز نجد أن معنى الاستقلال مفترقاً تماماً. فالإنسان، عند هوبز، يخضع كلية للحاكم السيد ولا استقلال فى إطار هذا النظام. وتقوم الدولة على مفهوم التبعية، ويكون الحاكم وليس المحكوم هو مصدر القانون. فالحاكم يجمع كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى قبضته، وهى سلطات مطلقة لا يرد عليها قيد من جانب الفرد، ولذا يوصف هذا النظام بأنه نظام «الانصياع الذاتى» للسلطة.

أما الجناح الليبرالى للنظام النيابى، ويمثله الفيلسوف الإنجليزى لوك، فهو بدوره ينتهى إلى نتيجة لا تختلف كثيراً عن الجناح الشمولى. فالفرد فى ظل النظام النيابى الليبرالى يكون مسلوباً من كل استقلال سياسى إعمالاً للعقد الاجتماعى الذى قيل بإبرامه بين الفرد والدولة. وبموجبه ينقل الفرد استقلاله إلى الدولة حين يقبل الخضوع لها بعد اختيارهما بمحض إرادته، وبذلك يتجرد من استقلاله فى نطاق الدولة.

(1) راجع يردو، مطول العلوم السياسية - الجزء الأول - المجلد الثانى ط 3 سنة 1980 ص 320 وكليتان المرجع السابق ص 153 وص 192.

ويتحصل الفارق بين الجناحين الشمولى والليبرالى، فى أنه فى إطار الليبرالية يتنازل المواطن عن كل حقوقه للدولة ويحتفظ لنفسه بجزء من حرياته الطبيعية التى يتمتع على سلطة الدولة النيل منها ويكون توغلها فيها غير مشروع. على أن هذه الحريات الطبيعية تختلف من حيث ماهيتها عن «استقلال الإرادة الفردية» التى تشكل المفترض الأساسى لديمقراطية سلطة الشعب. ويتبدى ذلك من تأصيل هذا المفترض.

1 - التأصيل الفلسفى والتفسيري للاستقلال⁽¹⁾ :

إن مفهوم « استقلال الإرادة الذى يشكل أساس الديمقراطية ومفترضها هو نتيجة للاستقلال المعنوى للإنسان وينبع من الأساس الروحي للديمقراطية. فالديمقراطية تقوم على مفترض الطبيعة الروحية للإنسان وتلك الطبيعة تجعل الإنسان جديراً بالحرية لأن الروح دون الجماد تتمتع بالحرية. فالنظرة إلى الطبيعة تفيد أن الجماد خاضع لحتمية القوانين العلمية كما أن الحيوانات تسيرها غرائزها. ويبقى الإنسان من دون المخلوقات الأخرى كائناً حراً لأنه من طبيعة روحية ومزود بحق الاختيار. والانتفاضات الشعبية العديدة التى شهدتها مسيرة البشرية صوب الحرية تنم عن الماهية الروحية للإنسان ومثلها ونضاله المتصل من أجل الفوز بالحرية النابعة من ماهيته الروحية⁽²⁾.

وتأخذ فلسفة الأخلاق بالنظر المتقدم⁽³⁾. فهي تقوم على مفترض أساسى يقضى بمسؤولية الأفراد عن أفعالهم. وطبقاً لما يذكر الفيلسوف الألمانى كانط يترتب على هذا المفترض القول بحرية الأفراد من وجهة نظر ميتافيزيقية أى أنهم قادرون على أن يبتوا فى شؤونهم. فكل إنسان يحوز

(1) راجع كايتمان، المرجع السابق ص 152 وص 155.

(2) راجع: Les anarchistes et les élections, 64. groupe Presses, Antony 1978, pp 21 et 22.

(3) وولف، المرجع المتقدم، ص 9.

حرية الاختيار والعقل يقع عليه التزام يتحمل مسؤولية تصرفاته. ومتى كان الإنسان المسؤول يصل إلى قرارات أخلاقية يفرضها على نفسه في صورة أوامر ونواهٍ فإنه بذلك يسن القوانين لنفسه أى أنه مشرع لذاته أى أنه مستقل الإرادة. وطبقاً لما أوضحه كانط يكون استقلال الإرادة مزيجاً من الحرية والمسؤولية. فهو يعنى الخضوع للقوانين التى يفرضها الإنسان على نفسه، وبقدر ما يكون مستقلاً لا يكون خاضعاً لإرادة الغير، ويمكنه بالتالى أن يفعل ما يوصيه به الغير، ليس امتثالاً لأوامره، وإنما ممارسة لاستقلاله وحرية. فليس يكفى للقول بتوافر الحرية الوقوف عند الإرادة المنحرفة من القهر. وإنما يتعين النظر إلى الحرية على أنها مقدرة فعلية على تحقيق الإرادة⁽¹⁾، أو على حد قول روسو «لكل فعل حر سببان يجتمعان لإنتاجه، أحدهما معنوى وهو الإرادة التى تحدد الفعل، والآخر مادى وهو المقدرة على التنفيذ»⁽²⁾.

ومتى كانت المسؤولية عن التصرفات هى نتيجة القدرة على ممارسة الخيار، فلا يجوز أن يتنازل الإنسان عنها أو يتجنبها، بل تكون تلك الممارسة وفقاً للاصطلاح الشرعى من قبيل «الأمانة» الموكولة من الخالق إلى الإنسان. ويقودنا ذلك إلى تناول التأصيل الروحى للاستقلال.

2 - التأصيل الروحى للاستقلال: الإسلام واستقلال الإنسان:

﴿ولقد كرمنا بنى آدم، وحملناهم فى البر والبحر، ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلاً﴾ [الاسراء: 70]. وقوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم﴾ [النور: 55]. ﴿هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض﴾ [فاطر: 39].

(1) د. عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطى، المرجع السابق ص 117.

(2) روسو: العقد الاجتماعى الكتاب الثانى، الفصل الأول.

ليس هناك شك في تكريم الإسلام للإنسان، بل إن الإسلام لم يقف عند حدود «التكريم» والتفضيل، وإنما يقرر أن الإنسان هو «سيد الطبيعة»⁽¹⁾، وأن الظواهر الطبيعية التي طالما رهبها الإنسان حتى عبدها إنما هي مسخرة له، بل إنها لم تخلق إلا لتكون مسخرة له⁽²⁾.

فالإنسان «في نظر الإسلام مخلوق مفضل مكرم اصطفاه الله من بين خلقه فنفخ فيه من روحه وعلمه الأسماء كلها وجعله خليفة في أرضه وحمله أمانة تعمير الكون بسلطان العقل وقوة العمل، وأمانة هداية الدنيا بإقامة أمرها على قيم الإسلام ومبادئه... وليس وراء هذين الأمرين مهمة لبشر، وليس من دونهما فضل لأحد على أحد»⁽³⁾.

وإنسان تلك مكانته، تصبح الحرية بالنسبة له «ضرورة» لكونها فريضة إلهية وتكليف واجب عليه يستلزم حريته واختياره، لا يلغيهما بالجبر والاحتمية. ويزداد تألق إنسانية الإنسان الحر بهذا المضمون الإسلامي للحرية إذ هو مارسها ونهض بأداء التكليف الإلهي له بأن يكون حراً بأن «مأرس» حريته، وحولها من مجال الفكر النظري إلى عالم الممارسة والتطبيق⁽⁴⁾.

وتلك الحرية المقررة للإنسان تقابها مسؤولية «أمانة» حملها الإنسان دون سائر المخلوقات⁽⁵⁾. وتتحدث الآيتان الأخيرتان من سورة الأحزاب⁽⁶⁾

(1) د. محمد عمارة، الإسلام والثورة، المرجع السابق ص 30.

(2) هناك آيات كثيرة بهذا المعنى راجع: إبراهيم: 32 و النحل: 12 و 14 والمج: 65 والزخرف: 10 - 13 والجمالية 12 و 13 والأنبياء: 79.

(3) راجع. د. أحمد كمال أبو المجد. المرجع السابق ص 205.

(4) راجع د. محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان، سلسلة عالم المعرفة مايو سنة 1985 ص 30 ص 330.

(5) د. محمد بلور.

(6) الأحزاب: 33 - 72 - 73.

عنها حيث تقولان: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان - إنه كان ظلوماً جهولاً - ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات﴾.

ويعلق فقيه على ذلك بقوله: «إن الحرية في القرآن حق لا بد من إعماله لأنها، فيه، سمة الإنسانية التي ميّز الله بها الإنسان من سائر المخلوقات»⁽¹⁾. ويستخلص الشراح من آيات القرآن في مسألة الجبر والاختيار نظرية تقوم على المبادئ الآتية:

المبدأ الأول: يقرر القرآن أن العقل الإنساني قد قبل أن توكل إليه «أمانة» اختيار ما يريد الله أن يكون حراً في اختياره من حالات نشاطه الإرادي، سلباً وإيجاباً، على أن يكون مسؤولاً عن مؤدى هذه الأمانة يتاله الطاعة ووصيه عقاب المعصية.

المبدأ الثاني: إن الإنسان الذي حمل الأمانة على هذا النحو قد فطر أصلاً على نور من أمره ليختار سبيله إما شاكراً وإما كفوراً.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن أساس مسؤولية الإنسان في الإسلام إنما تقوم على استعماله القدر الذي أراد الله تعالى أن تكون له فيه حرية⁽²⁾. أو كما يذكر جارودي «يخدم المجتمع الإسلامي أهدافاً تتجاوزها وهي أهداف حددها الله. وهذا العلو المزدوج: علو الجماعة قياساً للإنسان، وعلو الله يلزاه المجتمع، لا يشكل إطلاقاً سلماً مراتبياً أو قمماً للإنسان على يد أخيه الإنسان. ولا تجد حرية الإنسان مبدأها في فردية التملك، وفي منافسات السوق أو اصطدامات العنف، وإنما في خضوع مشترك إلى مشروع إلهي يطبع بالنسبية جميع السلطات البشرية، وجميع مستويات السلطة السياسية والثروة الاقتصادية والثقافية باعتبارها

(1) د. محمد بدر. المرجع السابق، ص 386 وما بعدها.

(2) د. محمد بدر. المرجع السابق ص 418.

اختصاصياً نخيوياً أو تكنوقراطياً. والمساواة والحرية ليستا من خصائص الفرد المنعزل، وإنما تعبير ونتيجة لارتباط كل فرد بالمثل، ولهذا الحضور فيه للإلهي، الذي يمكنه من اتخاذ مسافته، مسافة لا متناهية بإزاء المؤسسات وكل طموح بشري للهيمنة⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم، وإزاء المكانة السامية التي تنعقد للإنسان في الإسلام، كما تنعقد له في الديانات السماوية الأخرى، يتضح البعد الروحي للاستقلال الذي يتقرر للإنسان ذلك الكائن الحر المسؤول أمام ربه وأمام أهله والجدير بالتالي أن يتولى دقة مصيره.

(1) جارودي: الإسلام والشمولية، في العمل السياسي لمحمد القذافي وأعمال ندوة كراكاس ص 73.

المساواة

كتب روسو «فيما يتعلق بالثروة، فإن المساواة تعنى ألا يبلغ أى مواطن من الثراء ما يجعله قادراً على شراء مواطن آخر، وألا يبلغ مواطن من الفقر ما يدفعه إلى بيع نفسه. وإذا أردت أن تضيفى على الدولة ثباتاً قرب بين الحدود بقدر الإمكان، فلا يبقى فيها غنى فاحش ولا فقر مدقع. فهذان الوضعان اللذان لا ينفصلان عن بعضهما البعض مضران بالخير العام. إن أحدهما يؤدي إلى وجود أعوان الطغاة والآخر إلى الطغاة. وفيما بينهما تشتري الحرية وتباع، أحدهما يشتريها والآخر يبيعها»⁽¹⁾.

ويحدثنا المدعى العام الأمريكى السابق، رامزى كلارك، عن عواقب إهدار توصية روسو الحكيمه وما جلبته على المجتمع الأمريكى من نقشى ظاهرة العنف والعدوان فيقول⁽²⁾ : إن هناك جريمة تخفى على معظم الناس وإن كانت كبرى الجرائم وأكثرها مأسوية والاثـر الذى تركه هذه الجريمة

(1) راجع: العقد الاجتماعى، الكتاب الثانى، الفصل الحادى عشر.

(2) راجع: ميشين: المرجع السابق ص 79.

على النفوس الإنسانية أكثر تدميراً من كافة الأثار الناجمة عن جرائم العنف مثل الاغتصاب والسلب والقتل العمد التي يعد ضحاياها بالآلاف وعشرات الآلاف. فهناك الملايين الذين يسقطون ضحايا لأبشع نوع من الجريمة، جريمة لا حصر لأضرارها. وتحول حياة الناس إلى فراغ خال من البهجة ويبحث على اليأس والقنوط. إنها جريمة هذا المجتمع الذي لا يمنع ولا يضمن المساواة التي يحميها القانون. فهذا المجتمع هو المسؤول الأول عن معظم حالات العنف والجزء الأكبر من الجرائم».

هكذا تتضح خطورة انعدام المساواة في تحقيق المجتمع السعيد، فما هو مدلول المساواة وعلى أى أساس يتم تأصيلها؟.

المبحث الأول

مدلول المساواة

يتصور البعض أن المساواة تتعارض مع الحرية، وأن تحقيق المساواة يتم على حساب الحرية إلا أنه في منظور الديمقراطية المباشرة يتكامل مفهوما الحرية والمساواة ولا يتعارضان.

فالحديث عن المساواة، إنما يعنى المساواة في الحريات والمساواة في استقلال الإرادة⁽¹⁾. فالمجتمع الديمقراطي هدفه حرية الكل واستقلال إرادة الكل، وليس حرية واستقلال إرادة «جزء». ذلك أنه إذا سادت حرية «الجزء» دون «الكل» فإن ذلك سرعان ما يتحول إلى إكراه واستلاب لاستقلال الكل. فالديمقراطية الحقيقية تتحقق بالاستقلال المتساوي للكل. وتكون المساواة في المنظور الديمقراطي الصحيح هي تعميم الحرية والاستقلال ورفض أن تكون امتيازاً مقصوراً على فرد أو طبقة أو أية أداة من أدوات الحكم التسلطية.

Capitant: écrits constitutionnels. op. cit. p. 156.

: (1)

ومؤدى هذا النظر أن الحرية لا تكون مكفولة إلا إذا امتزجت بالمساواة، وكذلك فإن المساواة لا تكون مشروعة إلا إذا كانت تعنى المساواة فى الحريات وليس فى التبعية والاسترقاق.

فالديمقراطية الشعبية هى نفى لكل سلطة شخصية، والسلطة الشخصية ليست سوى سلطة سيطرة وإكراه يمارسها الجزء على الكل سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى والديمقراطية الشعبية ترفض كذلك كل سيطرة خاصة أو تبعية شخصية سواء لفرد أو لمجموعة، بل إن هذا الخطر يسرى ولو استندت التبعية إلى موافقة التابع على نحو الوضع القائم فى ظل النظام النيابى.

فى ظل النظام النيابى تندثر الموافقة على التبعية ثوب الانتخاب الذى يسفر عن الموافقة على «سلطة شخصية» بينما تقتضى الديمقراطية فى ظل النظام الجماهيرى الموافقة على «قانون» ولذلك تكون هذه الموافقة عاجزة عن إضفاء شرعية على النظام النيابى.

وفى إطار هذا المدلول للمساواة، نتبين الآن تأصيلها.

المبحث الثانى تأصيل المساواة

نشأة المفهوم

المساواة مفهوم قديم فى تاريخ الفكر الإنسانى نصادفه منذ عهود الحضارات القديمة. وفى الحضارة اليونانية مثلاً، يدور الحديث عن مطلب المساواة فى كتابات بيركليس فى القرن الخامس قبل الميلاد، ثم عند أرسطو بعد ذلك. وتناولها الأثينيون فى المرحلة المعاصرة لبداية الأخذ بالنظام الديمقراطى بوصفها «مساواة نسبية» تسلم بالتفاوت الطبيعى فى

المواهب والقدرات، ثم اتجهوا بعد ذلك صوب الأخذ «بالمساواة المطلقة» وإن صادف هذا الاتجاه نقداً من الفلاسفة في ذلك العصر إذ رأوا أن من شأن هذه المساواة إقامة نوع من الاستبداد تطفئ فيه الكثرة غير المؤهلة وغير الواعية، وتسير وراءه من يتقن فن خداعها، على القلة المؤهلة⁽¹⁾.

وكان أحد الأسباب الرئيسية لاعتراض الفلاسفة اليونانيين على مفهوم المساواة المطلقة، أن ذلك المفهوم اقترن في ذلك العهد بزعم يجعل الإطلاق في المساواة مصاحباً لإطلاق حق الأغلبية في أن تفرض إرادتها قانوناً دون خضوع لمبادئ قانونية عليا، أى دون مراعاة لما اصطلاح على تسميته بعد ذلك بمبدأ سيادة القانون⁽²⁾.

وللمساواة عند اليونانيين عناصر عدة: فهي تشمل المشاركة في الحكم Isocratia، والمساواة أمام القانون بغير تمييز بسبب المولد أو الثروة Isonomia، والمساواة المقررة لكل مواطن في التعبير عن آرائه في ساحة الشعب والإسهام في الحياة العامة Isogoria، وأخيراً المساواة في تولي الوظائف العامة Isotimia. وبذلك يتحقق لكل مواطن قسط متساو من المشاركة في تقرير النظام الاجتماعي والحيلولة دون تركه فريسة لأهواء طاغية واستبداده.

المساواة في الإسلام:

تمضى مسيرة المساواة عبر الزمان لنصل إلى مفهوم المساواة في الإسلام. وهنا نطالع آيات القرآن الكريم التي تزخر بقاعدة المساواة: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13] وهي مساواة نابعة من

(1) راجع: د. محمد بدر. المرجع السابق، ص 229.

(2) يتضح الفارق الجوهرى بين هذا المفهوم والمفهوم الذى تبناه النظرية العالمية الثالثة وتطبيقها فى الجماهيرية، حيث يتم التأكيد على مذهب سيادة القانون المتمثل فى اعتبار القرآن مصدراً للتشريع لا يجوز الخروج على أحكامه.

وحدة الأصل الإنساني ونتيجة طبيعية للتكريم الذي أسبغه الخالق على الإنسان.

وقد لاحظ بحق أن المساواة قد جعلها القرآن مطلقة بين المؤمنين به في التزام الخضوع له والتزول على حكمه، لا فرق في ذلك بين النبي الذي عليه نزل، وبين من يبلغ من سائر الناس، ولا بين حاكم ومحكوم، ولا بين ذكر وأنثى، ولا بين غنى وفقير، ولا بين قوى وضعيف، ولا بين عربي وعجمي، ولا غير ذلك من فروق في اللون أو العنصر أو غيرها من علل التفرقة بين الناس⁽¹⁾.

وتتسع المساواة في الإسلام لتشمل المساواة في القابلية لتحقيق المزايا وتحمل التبعات ذلك أن ﴿ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [سورة النجم: 39 : 53] وأن ﴿لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ [سورة البقرة: 2 : 286] وأنه أمام قانون السماء ﴿لا تملك نفس لنفس شيئاً﴾ [سورة الانفطار: 82 : 19] ﴿لا تجزى نفس عن نفس شيئاً﴾ [سورة البقرة: 2 : 48]. ويعلق د. محمد بدر على هذه الآيات بقوله، لا يغنى النبي عن ذويه ولا عن أحد غيرهم من الناس أمام شريعة الله من شيء، وبالأولى لا يجوز ذلك لمن يليه من حاكم أو من غيره أبد الدهر.

وقد حاول البعض الخروج على قاعدة المساواة الإسلامية وتبرير المظالم الاجتماعية على سند من آيات القرآن الكريم تتحدث عن تفاوت «درجات» الناس، وارتفاع بعضهم «درجة» أو «درجات» عن الآخرين.

وعن فحص دقيق وتأمل عميق لآيات القرآن الكريم تصدى الشراح لتنفيذ تلك المزاعم الهادفة إلى تبرير أوضاع ظالمة مبنها الإخلال بقاعدة

(1) راجع د. محمد بدر، المرجع السابق ص 309 وراجع الآيات العديدة التي أوردتها في الصفحات من 309 إلى 314.

المساواة الفطرية بين المخلوق. ويذكر في هذا الصدد⁽¹⁾ أن « الناظر في آيات القرآن والباحث في مصادر تفسيره لا يجد أية علاقة بين مصطلح « الدرجة » و « الدرجات » كما استخدم فيه وبين المسألة الاجتماعية والفكر الاجتماعي. « فالدرجة » ليست هي « الطبقة » بالمعنى الاجتماعي، بل لا علاقة البتة بين المعنيين والمدلولين. فالطبقة بالمعنى الاجتماعي شريحة اجتماعية تتميز بمركز مالي واجتماعي خاص، على حين ترد « الدرجة » و « الدرجات » في القرآن للدلالة على الجزء في الآخرة، والتفاوت فيها هو التفاوت في المثوبة والتكريم الأخرى والمعنوى الذي يناله الإنسان لقاء ما قدمت يده من حسنات » ويمضى الشراح في تحليل آيات الزخرف التي تقول « ولما جاءهم الحق قالوا هذا سحر وإنا به كافرون. وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم؟! ». أهم يقسمون رحمة ربك؟! نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً، ورحمة بك خير مما يجمعون » [الزخرف: 30 - 32]. وتفسير هذه الآيات⁽²⁾ أنها تتحدث عن منطلق المترفين من المشركين، أولئك الذين استكروا اصطفاء الله لنبي فقير، وتساءلوا مفكرين لماذا لم ينزل القرآن على عظيم مكة: الوليد بن المغيرة؟! أو عظيم الطائف: عيسى بن مسعود الثقفي؟! فهم، انطلاقاً من منطقهم الطبقي يريدون النبوة، هي الأخرى، امتيازاً طبقياً، لكن الله سبحانه، سفه من منطقهم ومعيارهم الطبقي هذا، لأنه وليد تنظيم اجتماعي ظالم وفساد، ارتفع فيه البعض فوق البعض درجات، فسخره وسخر منه. . . فالقرآن هنا لا « يشرع » وإنما « يصف » واقعاً ظالماً أثمر منطقاً ظالماً مرفوضاً، إذ لا يعقل بداهة، أن يقصد شرع الله وتشريعه إلى جعل قلة من الناس تسخر الكثرة وتسخر منها، فالمقام هنا مقام الوصف، بل والإدانة، وليس مقام التحييد أو التشريع ».

(1) راجع: د. محمد عمارة الإسلام والثروة، المرجع السابق ص 66 وما بعدها وانظر الآيات المديلة التي أوردها.

(2) راجع: د. محمد عمارة، المرجع السابق ص 67 وص 68.

وتؤكد الأحاديث النبوية هذا المفهوم للمساواة في الإسلام، منها قول الرسول « الناس سواسية كأسنان المشط الواحد » وقوله: « إن الله قد أذهب بالإسلام نخوة الجاهلية وتفاخرهم بآبائهم لأن الناس من آدم وآدم من تراب، وأكرمكم عند الله أتقاكم »⁽¹⁾.

المخلاف الراهن حول المساواة:

تمضى رحلة المساواة عبر الزمان والمكان وتكتسب خلالها معاني ومفاهيم متباينة ومتعارضة تمكس إفلاس الأيديولوجيات السياسية السائدة، وتبشر بيزوغ تأصيل مستحدث لها يتفق والمفهوم الإلهي للمساواة كما عبر عنها القرآن ويحقق غاية حكم الشعب، وتفصيل ذلك على الوجه التالي:

تقدم بيان كيف أن مبدأ «استقلال الإرادة» يبرز الفارق بين الديمقراطية المباشرة والنظام النيابي⁽²⁾. ويتحقق الأمر ذاته بالنسبة لمبدأ المساواة.

فإذا ما تطرقنا إلى النظام النيابي في صورته الشمولية كما صاغها هوبز نجد أنه لا يفسح أى مجال للمساواة، ذلك أن إرادة الملك أو الحاكم هي السيدة بصورة مطلقة ولا يوجد ثمة ما يدعوه إلى الاعتراف بسيادة أحد سواه من أعضاء المجتمع.

أما النظام النيابي في صورته الليبرالية، فما أكثر حديثه عن المساواة، لكنها ليست المساواة المطلوبة في المنظور الديمقراطي الشعبي الذي تنادى به النظرة العالمية الثالثة فالحديث عند لوك ومونتسكيو ومن

(1) راجع: عبد العزيز الشرقاوي: مدى توافق حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة مع مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام مجلة المحملة، نوفمبر ديسمبر سنة 1984 وص 114.

(2) راجع: كاييتان، المرجع السابق، ص 200.

شايعهما يدور حول «مساواة المواطنين أمام القانون» فهي إذن ليست المساواة في إطار استقلال الإرادة وإنما هي مساواة في الخضوع لقانون يطبق على الفرد دون أن يكون قد شارك في صنعه أى أنها مساواة التابعين المحكومين دون السادة الحكام⁽¹⁾ والدور المحدود المسند للدولة في إطار الأيديولوجية الليبرالية يضاعف من تفاقم عدم المساواة. فهي دولة تطلق العنان لما تسميه «مساواة طبيعية» وهي في حقيقتها مساواة شريعة الغاب التي ينتصر فيها القوى على الضعيف، ويقدم المجتمع الرأسمالي أصدق صورة لها بما يزرع به من صور عدم المساواة في الثروات وفيما بين الطبقات. وفي هذا الإطار المفعم بالمظالم الاجتماعية تكون السياسة بمثابة حلبة لصراع القوى يكون النصر والغلبة فيها للقوى الاجتماعية السائدة والمنظمة في أحزاب سياسية على القوى الاجتماعية الضعيفة، فتستأثر بالسيادة من خلال تمثيل زائف يخولها سلطة الهيمنة على الجسم الاجتماعي.

والمساواة كمفترض للديمقراطية المباشرة تختلف عن المفاهيم السابقة. فهي «مساواة من استقلال الإرادة». فكل الأفراد مستقلو الإرادة بصورة متساوية، ولا يجوز حرمان أحد من هذا الاستقلال ويتعين أن يتمتع الجميع، باستثناء الأطفال والمعتوهين، بذات القدر من الاستقلال. ومن هذه الزاوية يختلط مبدأ المساواة بمبدأ الاستقلال ويسرى بصورة معممة على مجموع الأفراد.

يبد أن المساواة ليست مجرد مظهر للاستقلال الديمقراطي، وإنما هي كذلك شرط لمشروعية مكتة الإيجاب، ذلك أن هذه المكتة ليست متباعدة تماماً من النظام الديمقراطي الجماهيري وإنما تكون مقبولة في إطاره شريطة احترام مبدأ المساواة.

فالديمقراطية لا تقوم على استقلال الإرادة بصورة كاملة ومطلقة،

(1) راجع د. عبد السلام على المزوغى، نظرية القانون، المرجع المذكور سابقاً.

وإنما تتقبل كذلك قدرأ من سلطة الإِجبار. ولكن يشترط فى هذه السلطة أن تكون تبادلية أى من الجانبين مع استبعاد سلطة الإِجبار من جانب واحد أى الالتزام المفروض على الغير. وتحقق التبادلية من تلاقى إرادة الطرفين الملتزمين على التحمل بالتزامات متبادلة. وفى الالتزام التبادلى يتحقق عنصر استقلال الإرادة المستفاد من الرضا بتحمل الالتزام، وعنصر الإِجبار المستفاد من حق الغير فى مطالبة المدين بالالتزام بالوفاء بدينه. ففى مثل هذا الاتفاق يعبر كل طرف عن موافقته على التقيد بأحكام الاتفاق، وفى الآن ذاته يبرز إرادته فى أن يقيد الطرف الآخر.

وغنى عن البيان، أنه لا يتصور نظام ديمقراطى سليم لا يتضمن مثل هذه الالتزامات الجماعية وإلا كان السقوط إلى هاوية الفوضى. ولذا يتعين التسليم بأن الإِجبار هو أحد العوامل الشرعية للديمقراطية الشعبية طالما كانت ممارستها فى ظروف تتفق ومبدأ استقلال الإرادة، ويتعبير آخر، فإنه لا يكون مناقضاً للديمقراطية فرض التزامات على الغير طالما أن هذا الغير يقبلها.

على أن عنصر الإِجبار وحده لا يكفى لكفالة أصالة الديمقراطية، ومن هنا يتدخل مبدأ المساواة للحد من سلطة الإِجبار. ذلك أن شرعية الالتزام لا تتوقف على قبول الملتزم فحسب وإنما تفترض تبادلية الالتزام على نحو يكفل المساواة بين الأطراف ويتعبير آخر، لا يجوز لأحد أن يلزم الغير، ولو بإرادته، ما لم يلتزم هو بدوره تجاه هذا الغير أى أنه لا يجوز لـ «أ» أن يفرض شيئاً على «ب» ما لم يكن مسموحاً لـ «ب» بأن يفرض الشيء ذاته على «أ»⁽¹⁾.

(1) من هنا يبرز الطابع غير المشروع لعقد العمل الرأسمالى، ذلك أن هذا العقد يتضمن التزاماً بالتيعة من جانب الأجير إلا أنه التزام غير متبادل. حقيقة يلتزم رب العمل بأن يؤدى أجراً إلى العامل لكنه التزام يختلف من حيث طبيعته والالتزام بالعمل. ومن ثم يكون التعادل بين الالتزامات مفقوداً، وهذا التعادل هو الذى يكفل المساواة بين الأطراف، ولا يقدح فى ذلك تصوير عمل الإنسان على أنه سلعة =

تفريعاً على ما تقدم، يمكن القول بأن هناك شكلين للمساواة:
أ - المساواة فى استقلال الإرادة: وتعنى أن لكل الأفراد حقوقاً متساوية
فى الاستقلال القانونى أى يحوزون الحق فى تعليق التزاماتهم على
موافقتهم.

ب - المساواة فى سلطة الإيجار أو فى التبعية: وتعنى أنه لا يجوز للأفراد
أن يقيموا حالة من التبعية فيما بينهم إلا على قاعدة التبادل. وبتعبير
آخر، لا تسلم الديمقراطية المباشرة بالتبعية والإيجار فيما بين الأفراد
إلا على أساس التبعية المتبادلة مع استبعاد كل تبعية أو سيطرة من
جانب واحد.

ويرتبط هذان الشكلان للمساواة بمفهومين أساسيين للحرية والتضامن.
فقد تقدم القول بأن استقلال الإرادة لا يرادف الحرية ولكنه ضمان للحرية.
وهذا ما يبرز دور النظرية العالمية الثالثة فى الدفاع عن الحرية. فالنظرية
العالمية الثالثة، وخلافاً للبرالية، تجيز أن تترتب قيود والتزامات على عاتق
الفرد إلا أنها تجعلها تتوقف على موافقته ورضائه بحيث يظل الإنسان هو
وحده الحكم بالنسبة لتضحيات الحرية التى يتعين عليه أن يقدمها
للجماعة. وبذلك تكون المساواة فى الاستقلال هى بالنسبة للجميع ضماناً
متساوية للحرية.

أما المساواة فى سلطة الإيجار أو التبعية فهى تهدف إلى تغليب
الأشكال المتساوية للتضامن على الأشكال الرئاسية. ففى الواقع لا يوجد
مجتمع بغير تضامن، إلا أنه يوجد نمطان من التضامن:

= يكون الأجر ثمناً لها لأن هذا الفرض خاطيء وغير مشروع. فمن غير السامع الفصل
بين الإنسان وعمله وحين يبيع المنتج قوة عمله فإنه فى حقيقة الأمر يتصرف فى
شخصه ولا يتصور أن يكون مبلغ من المال هو المقابل المتكافئ. فيسوغ أن يكون
التمن مقابل جماد أو حيوان وليس مقابل إنسان. ولذلك وحتى يتحقق التعادل فى
التزامات الطرفين، وحتى تكون التبعية مقبولة، فمن اللازم أن تكون متبادلة، ووسيلة
تحقيق ذلك هى إلغاء نظام الأجرة والاستعاضة عنه بنظام التشرك.

فقد يتحقق التضامن بأساليب رياضية أى نتيجة خضوع الأفراد لرؤساء يفرضون عليهم نظاماً يحقق تلاحمهم المشترك. وذلك هو الأسلوب غير الديمقراطي.

كما أن هناك تضامناً ينشأ من تعهدات متبادلة، وبدلاً من أن يكون الأفراد خاضعين بعضهم لبعض، يكونون خاضعين لغايات مشتركة تم قبولها على قدم المساواة. وبذلك تكون القيود التى ترد على الحرية والالتزامات الايجابية المفروضة واحدة بالنسبة للجميع وذلك هو التضامن التبادلى أو الديمقراطي.

وهذان الشكلان من المساواة ضروريان للديمقراطية، وبدونهما لا يكون النظام ديمقراطياً.

مقتضى المفهوم السابق للمساواة

وتحقيق المطلب الديمقراطي لا يقتصر على تطبيق المفهوم السابق للمساواة على المجال السياسى وإنما يمتد ليشمل المجال الاقتصادى كذلك. وتفصيل ذلك، أن الإنسان له ثلاث وظائف اجتماعية، فهو يجمع بين صفات المواطن والمستهلك والمنتج. وقد يقال أن الأنظمة الليبرالية تسمى لكفالة المساواة بين المواطنين، وقد يقال كذلك أن الأنظمة الماركسية تتوخى كفالة المساواة بين المستهلكين، ولكن تبقى قضية المساواة بين المنتجين تنشد حلاً⁽¹⁾. وسنبين كيف عالجت النظرية الجماهيرية المشكل الاقتصادى فى إطار معالجة مشكلة الديمقراطية.

فالمساواة فى إطار النظام الليبرالى، هى فى أحسن الفروض،

(1) راجع : Selucky (Radoslav): l'autogestion généralisée. Quelques points de discussion. in Revue Autogestion et socialisme N° 32, nov, 1985 pp 96 et s.

مساواة المواطنين أمام القانون وتطبيق مبدأ «رجل واحد صوت واحد» .
وغنى عن البيان أن درجة المساواة الليبرالية قاصرة عن الوفاء باحتياجات
العصر، وهي لا تسمح للكافة بالتمتع بفرص متكافئة لمزاولة سلطة التقرير
فى الشؤون العامة .

والمساواة فى مفهومها الماركسى، توفر امكانية، بالأقل من الناحية
النظرية، للمساواة بين المواطنين فى المجال السياسى، كما أنها يمكن أن
تحقق المساواة بين المستهلكين بالنظر لإلغاء الدخول الرأسمالية وتطبيق
مبدأ «لكل حسب عمله»، كما قد يحقق شعار «لكل حسب حاجته» بالأقل
بالنسبة للخدمات الصحية والتعليمية . على هذا النحو، يمكن أن يتحقق
نوع من المساواة بين المستهلكين خاصة فى مجتمع يقوم على اقتصاد
الندرة وهو أمر لا يتحقق البتة فى المجتمع الليبرالى حيث لا تتصور مساواة
ممكنة بين العاملين وحائزى رأس المال أو أعضاء الطبقة التكنوقراطية .

أما بالنسبة للمساواة بين المنتجين، فلا يبدو الحل الماركسى مجدياً
وفعالاً . فمن الملاحظ أن الأنظمة المسماة ماركسية، بعد أن ألغت الملكية
الخاصة لوسائل الإنتاج، استعاضت عنها بتطبيق المبدأ الرئاسى على جميع
المنتجين الذين تحولوا إلى أجراء للدولة خاضعين لسلطة طبقة بيروقراطية
تستأثر بسلطة التقرير الفعلى فى المجتمع على نحو ما سيأتى بيانه
تفصيلاً . ونتيجة لمركزية السلطة الاقتصادية والسياسية، فإن الفرد بصفته
مواطناً لا يحوز أى مساواة حقيقية بالنسبة لممثليه السياسيين الذين يلعبون
دور رب العمل، وذلك يفسر السبب فى عدم قدرة ماركسية الدولة على
تحقيق رسالتها النظرية فى كفالة المساواة بين المواطنين فى المجال
السياسى .

لذلك، لا تبقى سوى «الاشتراكية الجديدة» المنبثقة من الديمقراطية
الشعبية المباشرة التى تبشر بها النظرية العالمية الثالثة والمركزة على
الإدارة الذاتية هى وحدها التى يمكنها أن تحقق المساواة الكاملة بين

الأفراد. فهي لا تلغى الملكية الخاصة، وتوفر بالأقل، نفس درجة المساواة التي توفرها ماركسية الدولة بالنسبة للمستهلكين.

يضاف إلى ذلك - أن الاشتراكية الجديدة، على خلاف اشتراكية الدولة الماركسية، لا تجعل وسائل الإنتاج في قبضة الدولة، وإنما تجعلها ملكاً للشعب يسيروا المنتجون على قاعدة التسيير الذاتى بغير تسلط من جانب سلطة سياسية أو تكنوقراطية. وبذلك يزول التقسيم السابق بين الأخصائيين والمنفذين، وتتولى مؤتمرات المنتجين واللجان الشعبية التي تشكلها تسيير المنشآت التي يشارك المنتجون في إدارتها. ومتى تحقق الفصل بين السلطتين السياسية والاقتصادية، يصبح في الإمكان كفالة المساواة بين المواطنين. ذلك أن المنتجين، في وحداتهم الاقتصادية، يكونون مستقلين في نشاطهم الإنتاجي عن أى تسلط سياسى عليهم وذلك بفضل استقلال الوحدات الإنتاجية المسيّرة ذاتياً.

يتضح مما تقدم، أن المفهوم السابق للمساواة كمفترض للديمقراطية الشعبية هو الذى يحقق سلطة الشعب الفعلية وكيفية تحرير المنتج في الدولة في إطار معالجتها لمشكل الديمقراطية.

ونتناول هذه المسألة في الباب الثانى حيث نتبين مقتضيات سلطة الشعب، ونبحث على التوالى الجانب السياسى لسلطة الشعب تحت عنوان « الديمقراطية المباشرة » ثم نتناول الجانب الاجتماعى والاقتصادى من خلال مقتضى الإدارة الذاتية.

الباب الثاني

مقتضيات سلطة الشعب

تمهيد : الديمقراطية والمشاركة :

كتب مناوئ اشتراكي أن «من كل ضروب الجنون التي يمكن أن ترتكبها الطبيعة الإنسانية، وأفدحها أثراً، هو الاعتقاد بأنه في إمكان الغير أن يصنع من أجلنا ما يتعين علينا أن نصنعه بأنفسنا»⁽¹⁾.

تعكس هذه العبارات البسيطة مغزى عميقاً للديمقراطية، بوصفها، في المقام الأول، «ممارسة» و«حضور» و«مشاركة» للجماهير في كافة ساحات المجتمع. ويقصد بالمشاركة، إسهام الشخص بحصته في نشاط جماعي، أو على حد تعبير مل، إن المشاركة «تجعل الفرد عن إدراك عضواً في جماعة كبرى». فهي كما يصفها البعض «تركيب بين المثل

(1) راجع : William Benbow: Grand National holiday and Congress of the Productive classes, in *Revue Antagonisme et socialisme*, Janvier - Mars 1976, p. 127.

الأعلى للمفوضية القائل بأن «أحداً لا يحكم» ومقولة «الكل يطيع» التي لا تزال آثارها واضحة في مجتمعات البنية الرأسمالية القائمة»⁽¹⁾.

ومع ذلك، يتعين التنبيه إلى أنه ليس كل مشاركة هي ديمقراطية⁽²⁾. فالمشاركة قد تتحقق في نشاط ينطوي على معنى الإكراه أو الجبر، وهذا النمط يصح وصفه بمشاركة الخضوع أو التبعية. وقد تقوم المشاركة على العكس، على مفهوم استقلال الإرادة، وهذه توصف بمشاركة الانتماء⁽³⁾ *Participation d'appartenance* ومثال المشاركة الأولى، أي مشاركة الإذعان، التصويت الذي يجريه النواب في المجلس النيابي باسم الشعب، على القوانين. فهو تصويت يتنافى واستقلال الإرادة الشعبية حتى بالنسبة للنواب أنفسهم الذين يصوتون في أغلب الأحيان ضد إرادتهم المستقلة. ولجانِب الحزب الذي ينتمون إليه، ويصيفون قوانين وقرارات وبالتالي يلزمون المواطنين بالخضوع، بقوانين وأوامر ونواهٍ لم يشاركوا في وضعها. وعلى ذلك تكون الإرادة المنفردة للنواب مفروضة على المواطنين. أما مشاركة الانتماء أي مشاركة الديمقراطية، فإنها تتحقق بإسهام جميع المواطنين في سن القانون الذي يطلب منهم الخضوع له. وعلى ذلك يكون شرط المشاركة الديمقراطية هو أن تشمل جميع المعنيين بالقرار الصادر. ومن البديهي أنه كلما كان نظام الحكم قمعياً كلما ضاقت دائرة المشاركة في إصدار القرار.

في ضوء ما تقدم، تتضح الصلة بين المشاركة والديمقراطية. والاستقلال بوصفه مفترض للديمقراطية يتحقق على مرحلتين: مرحلة استقلال الإرادة على المستوى الفردي، ثم مرحلة استقلال إرادة جميع

Turpin - Thèse précitée, Tome II p. 96, 2...

(1) راجع:

Capitant: démocratie et participation, op. cit, p. 31.

(2) راجع:

Panzaru (Petru): La participation et l'autogestion dans le système de la démocratie socialiste en Roumanie. Revue Autogestion et socialisme, mars 1979 pp. 57 et s.

(3) راجع:

أعضاء الشخص المعنوى. وتكون المشاركة هي وسيلة تحقيق هذا الاستقلال على قاعدة المساواة بين كافة الإرادات الفردية. وتتناول في هذا الباب كيفية تحقيق المشاركة في أبعادها الديمقراطية، حيث نعالج مقتضيات سلطة الشعب من خلال معالجة مفهومي أو مصطلحي الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية.

الديمقراطية المباشرة

تعريفها:

يقصد بالديمقراطية المباشرة النظام الذى يجعل من الشعب السياسى الهيئة الحاكمة يمارس شؤون الحكم بنفسه دون وساطة أو إنابة فى هذا الأمر⁽¹⁾. أى أنها النظام الذى يقوم على تولى المواطنين بأنفسهم ومباشرة ممارسة مظاهر السيادة⁽²⁾.

(1) راجع د. محسن خليل، القانون الدستورى والأنظمة السياسية منشأة المعارف ص 211.

(2) يلاحظ أن بعض المفكرين يسوق تفسيراً مغايراً للديمقراطية المباشرة، فيرى أنها اكتسبت معنى جديداً يختلف عن مفزاهما التقليدى، وبموجبه تتحقق الديمقراطية المباشرة حين يختار المواطنون أنفسهم ومباشرة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة كما هو الوضع فى فرنسا أو فى بريطانيا حيث يكون التصويت من الناخبين لصالح مرشحي حزب معين تعبيراً عن رغبتهم فى تولى زعيم الحزب رئاسة الحكومة.

راجع: Deverger: op. cit. p. 86.

ومن الواضح قصور هذا التصوير عن تحقيق ديمقراطية سلطة الشعب حيث أنه ينطوى على معنى تنازل الناخبين عن استقلالهم للغير.

تأصيلها والديمقراطية المباشرة بهذا المدلول تحقق مطلبى الاستقلال والمساواة. فالشعب بوصفه الهيئة الحاكمة مباشرة هو الذى يسن القوانين التى تسير عليها الجماعة. والقانون بوصفه قوام الديمقراطية يتعين ألا يصدر عن حكومة تفرض إرادتها على المحكومين، لأن مثل هذا القانون يكون وسيلة للإكراه ومظهراً لهيمنة الحكام على المحكومين أو لتبعية المحكومين لصاحب السيادة⁽¹⁾. ومن هذه الزاوية، يكون من المتعين فى المنظور الديمقراطى السليم، أن يكون القانون، على حد تعبير روسو، تعبيراً عن الإرادة العامة أى حائزاً على موافقة جميع المواطنين يكفل فى نصوصه المساواة بينهم. ومؤدى هذا النظر، أنه من المتعين أن يتسم القانون بالعمومية من حيث مصدره ومن حيث محله.

ويكون القانون عاماً من حيث مصدره حين يريده جميع المواطنين، ويكون عاماً من حيث محله حيث ينطبق على الكافة دون تمييز أو مفاضلة أو استثناء بينهم. ومن الواضح أن عمومية التشريع على النحو المتقدم تحقق مفترض ديمقراطية سلطة الشعب أى استقلال الإرادة والمساواة. فمن اللازم توافرها على صعيد مصدر التشريع وبالنسبة لمحله. وتترتب على هذه العمومية نتيجتان أساسيتان: تتحصل الأولى من أن لا قيام لسلطة الشعب إلا بالديمقراطية المباشرة، ذلك أن تنازل المواطن عن حقه فى قبول التشريع أو رفضه يرادف تصرف المواطن فى إرادته المستقلة وذلك أمر غير جائز ديمقراطياً. فالديمقراطية هى أساساً «الممارسة المباشرة لسلطة الحكم من جانب المواطنين».

وتتحصل النتيجة الثانية فى أن سلطة الشعب تتطلب الموافقة الإجماعية للمواطنين وليس أغليتهم. وهذا الشرط يكفل وحده احترام استقلال الجميع. فكل سيطرة تناقض الديمقراطية ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية. فمن حق الأقلية أن تتمتع بالاستقلال أسوة بالأغلبية، ولا

يسوغ أن تخضع إلا للقوانين التي وافقت عليها. فالديمقراطية تعنى الحرية والمساواة وهما نقيضاً الإكراه حتى ولو وقع الإكراه على مواطن واحد. واحترام شرط الإجماع هو الذى يحقق الانسجام بين واجب الاستقلال ومقتضيات السلطة⁽¹⁾.

ونتبين فى المبحثين التاليين هاتين التيجتين.

المبحث الأول

الديمقراطية المباشرة قوام سلطة الشعب

الديمقراطية المباشرة ديمقراطية كاملة لأنها تقوم على إلغاء الحاجز والوسيط بين الشعب والسلطة، وترفض التزييف والتشويه للذات تفرضهما أنظمة التمثيل والتفويض، فهي، كما توصف بحق، الشعب المنعقد للتشاور والتداول والتقرير⁽²⁾.

الديمقراطية المباشرة هى تطبيق لواجب استقلال الإرادة الفردية، فى مجال النشاط الاجتماعى⁽³⁾. وإذا كان الإنسان المسؤول يضع لنفسه قواعد سلوك يخضع بموجبها لما يعتقد أنه عادل، فكذلك يستطيع رجال مسؤولون أن يشتركوا فى إعداد قواعد سلوك للمجتمع تقن ما يقدرونه سواً أمراً عادلاً ويتقيدون بأحكامه أو على حد تعبير روسو «كل واحد يتحد بالجميع، ومع ذلك لا يطيع سوى نفسه ويظل متمتعاً بالحرية ذاتها كما كان من قبل»⁽⁴⁾.

(1) راجع: Wolff (Robert - Paul) Plaidoyer pour l'anarchisme, in collection de formation anarchiste N° 15, paris 1981, p. 14.

(2) راجع: Ronsawallon (Pierre) l'âge de l'autogestion, édition du seuil, paris, 1976, p. 64.

(3) راجع: وولف، المرجع السابق ص 14.

(4) روسو: العقد الاجتماعى، المجلد الأول، الفصل السادس.

ففى إطار الديمقراطية المباشرة المبنية على قاعدة الاجماع، يكون كل قانون تم التصويت عليه تعبيراً عن إرادة كل عضو فى المجتمع طالما أن القوانين قد تمت الموافقة عليها بحرية وكان كل شخص مستقل الإرادة لا يلتزم إلا بمحض إرادته.

وتتفق الديمقراطية على النحو المتقدم، وسنة الطبيعة، وتكفل استقلال الإرادة فى مواجهة السلطة التى تنوب فى الإرادات المشتركة. وتكون الديمقراطية المباشرة بذلك نقيض الأنظمة السلطوية التى يكون البناء الاجتماعى فى إطارها فى شكل هرم يتبوأ حائز السلطة قمته ويفرض إرادته على القاعدة من خلال دوائر متتالية من عمال التنفيذ الذين يتزايد عددهم اطراداً ونقصان قدر السلطة كلما اقتربنا عن القاعدة⁽¹⁾. وتبريراً لهذه السلطة، توسل الحكام قديماً بفكرة التفويض الإلهى، ولما أضحت هذه الفكرة بالية تم اللجوء إلى فكرة التفويض الشعبى بواسطة الاقتراع العام. وفى إطار هذه الفكرة تعددت صور النيابة المزعومة عن الشعب.

ولكن التساؤل يدور حول ما إذا كانت الأنظمة النيابية فى صورها المختلفة، تحقق استقلال الإرادة الشعبية، وتعبير آخر هل يسوغ أن يلتزم رجل مستقل الإرادة ومسؤول بالطاعة لقوانين سنها ممثلوه المزعمون؟⁽²⁾.

عند الإجابة على هذا السؤال، يجرى الكتاب التمييز بين عدة أشكال من التمثيل: فهناك نظام التمثيل المقيد وصورته أن يصدر الشخص الذى يتعذر عليه التصويت مباشرة تفويضاً إلى وكيل عنه ويزوده بمعلومات محددة لتنفيذها. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، لا يتحقق مثل هذا التفويض المحدد نظراً لعدم إمكان الإحاطة بكل المسائل التى سوف تطرح للتقرير بشأنها. من ثم، تجرى العادة على أن يصدر التوكيل إلى النائب بمراعاة الخط السياسى الذى يمثله والذى يراه الموكل متفقاً وخطه السياسى.

Fayolle op. cit. p. 35.

(1)راجع:

(2) راجع: وولف المرجع السابق ص 17 إلى ص 19.

ولكن، هل يصح القول بأن هذا الأسلوب يكفل استقلال الإرادة؟... بديهى أن الإجابة تكون بالنفى ذلك أنه كيف يتأتى القول بالالتزام بالخضوع لقوانين صادرة باسم الناخب عن شخص غير ملزم باتباع تعليمات ناخبيه؟ بل، لو أراد النائب أن يتعرف على رغبات ناخبيه بالنسبة للمسألة المعروضة، فمن المقطوع به أنه سوف يتعذر عليه ذلك. ولذلك، فإنه على فرض صدور قرار عن البرلمان بالإجماع، فإن هذا الإجماع يجب أن لا يلزم إلا الذين صوتوا عليه دون الناخبين.

ومن الناحية العملية تكون الشقة بعيدة بين الناخب والنائب وهذا يتيح للنائب أن يفلت من رقابة ناخبيه ويستحوذ على سلطات لم يشأ هؤلاء البتة منحه إياها. فاستقلال إرادة الناخبين يفترض أن يكون المتخوون تحت الرقابة المستمرة لناخبيهم، وهو ما يجردهم بالفعل من كل سلطة، ويفقداهم بالتالى سبب وجودهم وجدواهم.

وتأكيداً للنظر السابق، يسوق الكتاب الأمثلة الدالة على انفراد الحكام، فى إطار النظام النيابى، بإصدار أخطر القرارات دون علم الشعب وعلى خلاف إرادته. ففى إطار الحياة السياسية الأمريكية، وبعد اغتيال الرئيس الأمريكى جون كيندى، تواترت المعلومات عن أزمة خليج الخنازير وعن احتمالات إشعال الحرب النووية غداة حصار كوبا فى عام 1962 وذلك دون علم الشعب الأمريكى، كما أنه عقب انتخاب الرئيس نيكسون عام 1969 تسربت تفاصيل الغزو الأمريكى لفيتنام، وهى تفاصيل لم يعلم بها الشعب الأمريكى إلا بعد حدوثها ودون أن يطلب رأيه فى شأنها. ويذكر الكاتب السياسى الأمريكى وولف، فى هذا الصدد، أن الأسباب الحقيقية للأحداث التى تتكشف بعد تغيير رئيس الجمهورية فى كل مرة تختلف عن تلك التى تعلن على الجماهير والرأى العام أثناء ولايته!!.

وقد يقال فى تبرير المبدأ النيابى، أن التزام الطاعة مصدره الوعد بالطاعة الصادر عن الناخب. غير أن هذا القول محل نظر. فالوعد بالطاعة، إن جاز التسليم بحدوثه، يهلم استقلال إرادة الناخب. فيموجبه

يكف الناخب عن أن يكون مصدراً للقوانين التي يخضع لها، ويتحول إلى تابع لشخص آخر يصدر تلك القوانين.

وقد يقال كذلك إن البرلمان إنما يصوت من أجل الشعب، وإنه نابع من الشعب ولو بطريق غير مباشر، وإن إرادته هي إرادة الشعب. غير أن هذا القول لا يعلو على التقدير بدوره. ذلك أن البرلمان في الفرض المتقدم، لا يعتبر أكثر تعبيراً عن إرادة ناخبيه من دكتاتور يتوخى خير الشعب ويحكم استقلالاً عنه.

والواقع، أن القضية الديمقراطية ليست قضية موافقة الشعب اللاحقة على القرار الصادر عن البرلمان، أو أن النواب قد صوتوا عن قناعة وهم يباشرون التصويت ذاته الذي كان سوف يدلى به ناخبوهم. فالقضية الديمقراطية هي أنه «لا استقلال للإرادة طالما أن الشخص لا يشارك بنفسه في سن القوانين التي تحكمه». فكل إنسان أى كل عضو في المجتمع لا يجوز له أن يحوز سوى سلطة طبيعية على شخصه فحسب، وبالتالي، فهو لا يملك أن يفوض تلك السلطة إلى الغير ليمارسها على شخص آخر سواء. وهذه الحجة تجرد من كل قيمة تفويض السلطة الذي يتم التعبير عنه بالإرادة الشعبية المزعومة⁽¹⁾.

فضلاً عما تقدم، لو سألنا الحجة التي يسوقها أنصار النظام النيابي من أنه نظام يتيح للمواطن إمكانية أن يعبر عن رغبته من خلال التصويت، وأنه يكون، بالتالي، حاضراً في التصويت على القرارات من خلال ممثله فمن الملاحظ أن هذه الحجة تفترض أن تتوفر للناخب خلال فترة الانتخابات إمكانية التصويت من أجل مرشح يتبنى وجهة نظره في القضايا المطروحة.

والسؤال هو، هل يوفر واقع الحياة النيابية مثل هذا المرشح؟

(1) انظر وولف المرجع السابق ص 19 وفيلول، المرجع السابق ص 36.

فى الحقيقة تجرى الأمور على خلاف ما يتصور حماة النظام النيابى . ونستقى من الحياة النيابية الأمريكية مثلاً على ذلك . ففى الانتخابات الأمريكية التى جرت عام 1981 م دارت المعركة الانتخابية حول أربع قضايا أساسية تحصلت فى : أسعار الحاصلات الزراعية والرعاية الطبية للمسنين والتجنيد الإلزامى والحقوق المدنية للملونين . وبسبباً للمسألة نقول ، إن القضية الأولى تحتل ثلاثة حلول ، والثانية أربعة حلول والثالثة حلين والرابعة ثلاثة حلول أى أن للناخبين امكانية وضع $3 \times 2 \times 4 \times 3 = 72$ برنامجاً مختلفاً . وحتى يسوغ القول بأن الناخب قد اختار النائب الذى يتبنى وجهة نظره بالكامل بالنسبة للقضايا المطروحة يكون من المتعين أن يفاضل بين 72 مرشحاً يتبنى كل واحد منهم أحد البرامج المحتملة والبالغ عددها 72 برنامجاً . وبديهي أن هذا الوضع لا يتحقق ، ومن ثم يتعين التسليم بأنه من المتعذر على الناخب أن يرسل إلى البرلمان نائياً يتبنى وجهة نظره فى القضايا المطروحة . ويكون ، بالتالى ، من اللغو الحديث عن أصالة تمثيل الناخبين مما يؤكد صدق مقولة «التمثيل تديجىل» .

وإذا كان التمثيل تديجىلاً كما تقدم القول ، فإنه على العكس ، يستفاد من الأحداث التاريخية أن الديمقراطية المباشرة تتحقق دائماً فيما يمكن أن نسميه باللحظات التاريخية الساخنة ونقصد بها تلك اللحظات التى يتمكن الشعب فيها من أن يحقق إرادته على الساحة السياسية . ونضرب مثلاً لذلك بالظاهرة المعروفة فى التاريخ السياسى المعاصر بحركة المجالس أو المؤتمرات الشعبية .

حركة المجالس أو المؤتمرات الشعبية⁽¹⁾ :

المجالس أو المؤتمرات الشعبية شكل من التنظيم الذاتى للجماهير

(1) لمزيد من التفصيل راجع : Avakian (Béatrice): *Conseils in Dictionnaire critique du*

Marxisme, p. VF, Paris 1982, pp 200 et s et Adler (Max):

Démocratie et Conseils ouvriers, trad. yvon Boudet, Masper, Paris 1967. INGRAD

(Pietro): *Masses et pouvoir*, P.V. F, Paris, 1980.

يتحقق عفواً سواء في مواقع العمل أو على مستوى محلي أو إقليمي ويهدف إلى تولي الجماهير تسيير ظروف الحياة الاجتماعية أو الإنتاجية ورقابتها بحسب الأحوال.

وتشكل كومونة باريس التي تكونت عفواً في عام 1871 ، متأثرة بأفكار برودون، من أشهر التطبيقات التاريخية ، لفكرة المجالس العفوية. ونظراً للأهمية التي تحققت لهذه التجربة في الفكر الاشتراكي بوجه عام، والماركسي والحرى بوجه خاص، نسوق أبرز القرارات الصادرة عن الكومونة والتي تكشف عن المفاهيم السياسية التي اعتنقها القائمون عليها⁽¹⁾.

الاستعاضة عن الجيش الدائم بقوات من الحرس الوطني وضعت تحت إشراف عشر لجان مسؤولة عنها. ممارسة مجلس الكومونة للوظيفتين التشريعية والتنفيذية ، وضع حد أقصى لرواتب الموظفين العموميين بما لا يتجاوز متوسط أجر العامل. تقرير شغل الوظيفة العامة بالانتخاب مع النص على قابلية الموظف العام للعزل. إسناد إدارة المنشآت التي هجرها ملاكها إلى مجالس عمالية. سحب الجزاءات التأديبية الموقعة على العمال وإلغاء جزاءات العمل. التيسير على المستأجرين في أداء أجور مساكنهم. السماح لبعض الأسر العمالية بالإقامة بمساكن الأثرياء الذين فروا من باريس، تقرير التعليم الإلزامي المجاني، فصل الكنيسة عن الدولة.

ولكن الكومونة التي تشكلت في شهر مارس عام 1871 لم تصمد

(1) لا يتسع المقام في إطار هذا المؤلف لدراسة تفصيلية للكومونة، ولمزيد من التفصيل يرجع إلى:

Claretie (Jules) Histoire de la révolution de 1870 - 1871, Tome IV Deceaux, Paris, 1875
Ollivier: La commune, Gallimard, Paris, 1966
Rougier (Jacques) Paris Libre, 1871, Seuil, Paris, 1971.

أمام الهجمة الحكومية وسقطت في 28 مايو عام 1871 وتحولت بعد ذلك إلى شعار ترفعة الانتفاضات الجماهيرية. وقد سرت عدواها إلى إسبانيا في عام 1873، كما تشكلت على غرارها مجالس السوفيات الروسية في عام 1905 وفي عام 1917 و 1918 وتشكلت مجالس عمالية في ألمانيا تسمت بـ Räte-system. وشهدت المصانع بوجه خاص تشكيل تلك المجالس، ومن أشهرها مجالس المصانع في تورينو في إيطاليا في عام 1920، والمجالس العمالية في النمسا في يناير 1918 وفبراير عام 1919 ويونيو عام 1919، وجمهورية المجالس في المجر في الفترة من مارس عام 1919 إلى أغسطس عام 1919 والتي دامت 133 يوماً. وجمهورية مجالس مقاطعة بافاريا في ابريل عام 1919 ودامت ثلاثة أشهر وتجربة السوفيات المحلية في كوبا في عام 1925 وقصد منها أن تكون مراكز سلطة العمال والفلاحين واستمرت من 25 أغسطس حتى أكتوبر عام 1925، وقد أشرفت على الإنتاج والتوزيع وكونت ميلشياتها العسكرية للذود عن سلطتها⁽¹⁾.

ويشير الباحثون⁽²⁾ إلى أن هذه المحاولات الجماهيرية تكشف عن إرادة الجماهير في أن تقوض بطريقة جذرية جهاز القمع البرجوازي وأن تستعيد سلطة تقرير مصيرها بنفسها. . ويلاحظ أن مطلب تشكيل هذه المجالس يعد أحد المطالب الرئيسية للتنظيم الذاتي للطبقة العمالية بوصفها الشكل الحقيقي للديمقراطية المباشرة. وهي دعوة، كما سنبين فيما بعد، تتردد حالياً من جانب المنظمات النقابية في عدد من الدول، منها المؤتمر النقابي الإيطالي، واللجان العمالية الإسبانية ونقابة تضامن البولندية. وتنشد هذه الدعوة أن تتولى «المجالس» اختصاصاتها الفعلية الأصلية بدلاً عن المؤسسات النيابية البرجوازية.

(1) Ortiz (Jean) Fourniel (Georges): Le socialisme à la cubaine. Édition sociales.; راجع: Paris, 1983, p. 25.

(2) Rossetto (Francesco) Histoire et conscience révolutionnaire éd. Pédagog, Paris: راجع: 1977, p. 19.

وحول الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية المباشرة، يدور التساؤل حول مدى إمكانية تحقيقها من الناحية العملية؟.

هل فى الإمكان تحقيق الديمقراطية المباشرة؟

تدل حركة المجالس أو المؤتمرات الشعبية على مسعى الجماهير المطرد لتحقيق الديمقراطية المباشرة. وهو مسعى يتصدى لمعارضته نفر كبير من الكتاب يثيرون الشكوك حول الإمكانية العملية لتحقيق الديمقراطية المباشرة خاصة فى التجمعات الكبيرة⁽¹⁾. بالإضافة إلى القول بقصور الجماهير عن إدراك المشكلات التقنية المعقدة التى تواجهها المجتمعات الحديثة والتى تفوق مستوى وعيها⁽²⁾. مما حدا ببعض إلى وصف الديمقراطية المباشرة بأنها «تعبير عن مطالب أكثر منها بنية سلطة» باعتبار أنها تعبير فوري للمجموع يتحقق فى أوقات الأزمات والثورات والأحداث التى تقلب النظام الاجتماعى، وهى تعبير يدين فى وجوده إلى عنصر الوحدة الذى يتمثل فى الحدث الذى أنشأ هذا التجمع، ويكون فى العادة حدثاً وقتياً يفتقر إلى الديمومة والاستمرارية الضروريين لبنية التنظيم الاجتماعى⁽³⁾. وفى هذا المعنى يذكر الأستاذ الأمريكى دوايت جيمس سيمبسون⁽⁴⁾ أن «هناك واقعاً لا مفر منه فى كل نظام سياسى، وهو ببساطة، انتفاء الوسيلة العملية لقيام السكان بأسرهم بمهام الجهاز المباشر لرسم سياسة بلد ما وحكمه. ومهما تكن خيبة ظن معمر القذافى كبيرة بالنظرية

(1) راجع على سبيل المثال، د. محسن خليل، المرجع السابق ص 214.

(2) راجع: دويوست فريدريك: الاشتراكية الديمقراطية والقيود المجتمعية، مجلة الفكر الجماهيرى، مارس سنة 1983 ص 55 وما بعدها.

(3) راجع رونسافالون، المرجع السابق ص 64 وص 65.

(4) راجع البروفسور/ دوايت جيمس سيمبسون: التمثيل والديمقراطية المباشرة. الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى، أعمال ندوة جامعة مدريد المستقلة، الجزء الأول ص 121.

التمثيلية وممارساتها كما تطبق في بلد بعد آخر من بلدان العالم الأجمع (وأنا أشاركه الرأي في انعداده من انتقاداته) فليس هناك بعد طريقة ممكنة للخلاص من أسلوب التمثيل بالنسبة لآى نظام سياسى.

ورداً على هذه الاعتراضات تطرح النظرية العالمية الثالثة، كما سيجىء، أسلوب المؤتمرات الشعبية وسيلة عملية لتحقيق الديمقراطية المباشرة فى العصر الحديث. ومن الطريف أن نسوق رداً على الانتقادات السابقة التى يقول بها الأستاذ سيمبسون الاقتراح العمل الذى تقدم به أستاذ أمريكى آخر هو الفيلسوف بول وولف، الذى يستمد من التقدم التقنى وسيلة عصرية تسمح لجميع أفراد الشعب مهما كان تعدادهم بالإسهام المباشر فى تقرير شؤون المجتمع.

يقترح الأستاذ/ بول وولف، أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة كولومبيا

بنيويورك ما يلى⁽¹⁾:

إنه فى الإمكان إقامة نظام من آلات التصويت تعمل فى المنازل. وتوضع آلة للتصويت فى كل منزل وتكون متصلة بجهاز للإذاعة المرئية يسجل الأصوات إلكترونياً وينقلها إلى حاسب الكترونى مركزى فى العاصمة. ويضيف أنه بالنسبة للحالات النادرة حيث لا يمتلك أشخاص أجهزة إذاعة مرئية، يتكفل المجتمع بتوفيرها لهم. ومنعاً لتزييف التصويت، يمكن إعداد آلة التصويت بحيث تسجل البصمات، فلا يستطيع أى ناخب أن يدلى بصوته أكثر من مرة نظراً لأن الحاسب الإلكترونى سوف يرفض تلقائياً أى تصويت لاحق.

ويرى الأستاذ/ وولف، أنه فى كل مساء وعقب نشرة الأنباء، تعد ندوة قومية للقضية المطلوب مناقشتها وتبسط فيها وجهات النظر المختلفة،

(1) راجع وولف، المرجع السابق ص 21 وما بعدها وقلوب من هذا النظر.

Boisson (Michel) Pour une réhabilitation de l'institution référendaire, in mélanges offerts à georges Burdeau, Paris, L. G. D. j. p. 35.

وتقدم شروح مبسطة بالنسبة للجوانب الفنية المعقدة للمشكلة. ويجوز الاستعانة في هذا الصدد بخبراء لشرح ما يكون غامضاً من المسائل أو اقتراح تدابير جديدة أو مشاريع قوانين جديدة. وتستمر الشروح والمداولات، من خلال الإذاعة المرئية، طوال أسبوع، ثم تعقد جلسة تصويت من خلال جهاز الإذاعة المرئية كما قدمنا، حيث يعرض على المواطنين اقتراحات القوانين أو القرارات على التوالي، وتصدر الأمة قرارها مباشرة من خلال آلات التصويت في المنازل. وبهذه الوسيلة يمكن أن تكون الأسرة هي الخلية الأولى للمؤتمرات الشعبية.

ورغبة في إشراك كافة المواطنين في التصويت، يرى وولف أنه إذا كان من المتوقع أن يتغيب بعض المواطنين عن منازلهم في الوقت المحدد للتصويت، فإنه يمكن تدبير لهم وسيلة تصويت في موعد سابق.

ويشير الأستاذ/ وولف إلى أنه قد يعترض على هذا الاقتراح بأنه يجعل موقف المستمع سلبياً فلا يشارك في المناقشة، ويجب على ذلك بأنه لا يوجد عمل ما يحول دون توسيع دائرة إبداء الآراء الجادة على شاشة الإذاعة المرئية، كما أنه يجوز استخدام وسائل الإعلام الأخرى في مناقشة الآراء المطروحة.

ويصف وولف هذا الأسلوب بأنه يحقق «ديمقراطية مباشرة فورية» تتيح للمواطنين أن يجعلوا من الشؤون السياسية جزءاً لا يتجزأ من حياتهم اليومية، وينمى فيهم حب الإسهام في تسيير الشؤون العامة، كما يصعد وعيهم بالمشكلات المطروحة.

وهكذا يتضح فساد النظر القائل باستحالة الديمقراطية المباشرة، وكما سنرى عند عرضي تطبيق النظرية العالمية الثالثة، أن هذه النظرية تقدم بدورها وسيلة نابضة بالحياة للديمقراطية المباشرة ألا وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

وتبين الآن مطلب الإجماع في ديمقراطية سلطة الشعب.

المبحث الثاني مطلب الإجماع في ديمقراطية سلطة الشعب

القول بأن استقلال الإرادة مفترض للديمقراطية يقتضى أن تكون الموافقة الصادرة عن الشعب موافقة إجماعية وليس فقط موافقة أغلبية المواطنين. فكل سيطرة، ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية، هي نقيض للديمقراطية. والاستقلال حق للأقلية أسوة بالأغلبية، ويتعين، بالتالى، عدم خضوعها إلا للقوانين التى وافقت هى عليها. وترتياً على النظر المتقدم، يبدو تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية أمراً مناقضاً لمقتضى الحكم الديمقراطى، ذلك أن واجب كفالة حماية الأقلية من اضطهاد الأغلبية أمر لا يفصل عن المبدأ الديمقراطى.

وقد يقال إن اضطهاد الأقلية أقل خطورة من اضطهاد الأغلبية، إلا أن هذا القول غير سديد، ذلك أن معيار الديمقراطية ليس معياراً كمياً، لكنه معيار كيفى يقوم على أنها تعنى الاستقلال والمساواة وترفض القهر والإكراه ولو وقع على فرد واحد. ولا شك أن مبدأ الاستقلال لا يخول الأغلبية حق فرض أى التزام على الأقلية لا تكون قد وافقت عليه. ولذلك يقال إن قانون الأغلبية هو قانون إكراه أو جبر مناقض للاستقلال شأنه فى ذلك شأن قانون الأقلية إن هى حاولت فرض إرادتها على الأغلبية.

ومن الملاحظ أن هذا المبدأ يبدو من المسلمات فى مجال القانون الخاص. فلا يزعم أحد أنه فى قدرة الأغلبية أن تلزم أحد أطراف علاقة تعاقدية، ولو كان هذا الطرف يشكل أقلية، بالتزام لم يوافق عليه بمحض إرادة سليمة وخالية من العيوب. إلا أن الأمر يبدو أكثر صعوبة فى مجال القانون العام والحياة السياسية حيث يخشى أن يسفر مبدأ الإجماع عن شل الحياة الاجتماعية نتيجة الاعتراف لأى عدد، مهما قل، بإمكان تعطيل إرادة الأغلبية الساحقة مهما كان عددها.

وتعد هذه القضية من أكثر القضايا السياسية إثارة للجدل نتيجة اللبس والغموض الذى يكتنفها. يأتى المفكر الفرنسى روسو فى طليعة المفكرين السياسيين الذين حاولوا تأسيس قاعدة الإجماع.

تأسيس قاعدة الإجماع عند روسو⁽¹⁾:

يميز روسو بين الميثاق التأسيسى للجماعة الذى يطلق عليه تسميته «العقد الاجتماعى» والقوانين العادية. ويستلزم روسو تحقق الإجماع بالنسبة للعقد التأسيسى. فيؤكد أنه «لا يوجد سوى قانون واحد تقتضى طبيعته موافقة إجماعية هو الميثاق الاجتماعى. فالتشارك المدنى Association Civile هو أكثر التصرفات إرادية فى العالم. وكل إنسان ولد حراً وسيداً لذاته لا يجوز تحت أى ذريعة، إخضاعه دون موافقته»⁽²⁾.

ثم يتساءل روسو عما إذا كان المواطنون قد وافقوا بالإجماع ومقدماً على الخضوع لقانون الأغلبية؟.. يجيب روسو أنه إذا تحققت هذه الموافقة يكون القانون الصادر عن الأغلبية مشروعاً وملزماً للأقلية. ولذلك، يدرج روسو هذا الشرط فى العقد التأسيسى للجماعة أو الميثاق الاجتماعى الذى وافق المواطنون عليه بالإجماع، ويتخذ روسو هذا الشرط ركيزة لتقرير حق الأغلبية فى سن القوانين. وفى محاولة لتأسيس هذا الحق سطر روسو فى مؤلفه «العقد الاجتماعى» فقرة تعد من أكثر الفقرات إثارة للبس والنقاش جاء فيها: «المواطن يوافق على جميع القوانين حتى تلك التى توضع رغماً عنه، بل وحتى تلك التى تنزل به العقاب إذا جرؤ على انتهاكها. فالإرادة الثابتة لجميع أعضاء الدولة هى الإرادة العامة بوساطتها يكونون مواطنين أحراراً. وعندما يقترح شخص قانوناً فى جمعية الشعب، فإن ما يطلب إلى الناس ليس بالضبط هو إبداء رأيهم فى الموافقة عليه

(1) راجع: Capitant: écrits constitutionnels, op. cit, p. 197 et s. et démocratie et parti. citation pp. 11 et s.

(2) روسو: العقد الاجتماعى، الكتب الرابع، الفصل الثانى.

أولاً، ولكن ما إذا كان يطابق الإرادة العامة أم لا. وعندما يعطى كل واحد صوته فإنه يبدى رأيه في هذا، وبحساب الأصوات تتبين الإرادة العامة. ومن ثم فعندما ينتصر رأى معارض لرأى، فإن ذلك لا يدل على شيء سوى أننى كنت مخطئاً، وأن ما اعتقدت أنه الإرادة العامة ليس كذلك، أما إذا كان النصر قد انعقد لرأى الخاص، فإننى في هذا الفرض أكون قد باشرت تصرفاً على خلاف ما كنت أريده، وعندئذ لا أكون حراً⁽¹⁾.

يستفاد مما تقدم، أنه، عند روسو، تكون الأقلية المعارضة لقانون يتوخى الإرادة العامة هى أقلية مخطئة فى ممارسة حريتها، وتضحي الوسيلة الوحيدة المتاحة لها لإصلاح هذا الخطأ هو أن تنضم إلى رأى الأغلبية. ويكون خضوع الأقلية للقانون الذى لم تصوت عليه لا ينطوى على مساس بحريتها. وإنما هو على العكس يجعلها تساهم فى الحرية المشتركة.

ويرى البعض، ممن تصدوا للدفاع عن آراء روسو⁽²⁾، أن قاعدة عمومية التشريع تحد من غلو هذا النظر وتزيل شبهة المساس باستقلال

(1) يشير البعض إلى أن مفكراً عربياً توصل إلى تأصيل قريب من هذا النظر، هو أبو الحسن بن الهيثم، عالم الرياضيات والطبيعة (965 - 1039 م) حيث قال «كل منعهين مختلفين إما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين، وإما أن يكونا جميعاً يؤيدان إلى معنى واحد هو الحقيقة. فإذا تحقق فى البحث وأمن فى النظر، ظهر الاتفاق وانتهى الخلاف». ويعلق الدكتور عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي ص 18 على ذلك بقوله، أنه بغض النظر عن الأغلبية والأقلية، لا يمكن أن يوجد إلا قرار صحيح «موضوعياً» واحد لإشباع احتياجات المتعلمين من إمكانيات مجتمع واحد فى زمن واحد. وعندما يختلف الناس حول هذا القرار لا يمكن أن يكون بينهم إلا رأى واحد صحيح أو لا يكون هناك رأى صحيح على الإطلاق. وجود رأيين صحيحين فى أمر واحد ومختلفين فى الوقت ذاته تناقض مستحيل».

Capitant: *Ecrits constitutionnels*, op. cit., pp. 96 et s. et 197.

(2) راجع:

إرادة الأقلية. وتفصيل ذلك أن الخاصية الأساسية للقانون في المنظور الديمقراطي هي عموميته. فالإرادة الخاصة ولو كانت إرادة الأغلبية، لا يمكن أن تسرى على الأقلية لأن ذلك ينطوي على معنى السيطرة وإهدار لمبدأ المساواة بين الإرادات المستقلة. ولكن متى كان القانون عاماً وينطبق بصورة متساوية على الجميع، أى سواء على الأغلبية التى تفرضه أو على الأقلية التى تعارضه، وكان القانون بالتالى لا يرجع مصالح قطاع على آخر أو جماعة على أخرى لاعتبارات لا تتعلق بالخير العام، وكان القانون يخضع لمجموع الجسم الاجتماعى لقاعدة موضوعية تقررت بمراعاة المصلحة العامة، ففى هذا القرض، يرى روسو ومن شابهه، أن تغييراً يطرأ على تكيف مركز الأقلية والأغلبية. ذلك أنه لم تعد الأقلية والأغلبية بمثابة جماعات متميزة متصارعة تهدف كل واحدة منها إلى السيطرة على الأخرى، وإنما تكون قد تحولت إلى تكوينات متموجة تعكس اختلاف وجهات النظر حول بعض تصورات المصلحة العامة دون المساس بالمصلحة المشتركة أو النيل من إرادة الحياة المشتركة. ففى هذا القرض يندرج الأفراد تارة فى الأغلبية وأخرى فى الأقلية، فلا يتبدى تفويض السلطة الوقتى الممنوح للأغلبية وكأنه تنازل دائم عن الاستقلال وقبول 'بالإذعان للغير'⁽¹⁾. فالتبعية هنا، على فرض وجودها، تبادلية وبالتناوب. ومن هذه الزاوية تكون قاعدة الأغلبية، لدى أنصار هذا النظر مقبولة.

حجج إضافية لتأصيل قاعدة الأغلبية:

تضاف إلى محاولة روسو لتأصيل قاعدة الإجماع والتوفيق بينها وبين

(1) قارب من هذا المعنى د. عبد السلام المزوغى، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية - منشورات المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتب الأخضر - يناير سنة 1984 ص 152 وص 153، ولنا عودة إلى هذه المسألة عند دراسة كيفية الوصول إلى قرار جماعى فى نطاق المؤتمرات الشعبية.

قاعدة الأغلبية، حجج أخرى ساقها المفكرون لتبرير قاعدة الأغلبية، من ذلك ما يلي^(١) :

يقال إن الديمقراطية هي البديل لمنطق «القوة» الذى يسرد فى المجتمعات التى تخلو من القوانين. فإذا كانت الأغلبية هى القطاع الأكثر تفوقاً فى الناحية العسكرية بالنظر لتعدادها، يكون من الأفضل الإذعان لقرارها درءاً للجوئها إلى استخدام قوتها وشيوع الفوضى والاضطراب فى المجتمع.

يقال كذلك إن قاعدة الأغلبية تفوق أى نظام آخر فى تحقيق الرخاء العام. فالشعب يعلم أين توجد مصلحته وإن قاعدة الأغلبية هى خير ضمان ضد حكومة متحيزة تسيطر عليها أقلية من المنافقين. وعلى حد تعبير لوك فى مؤلفه «الحكومة المدنية»، أنه حين يوافق عدد معين من الأفراد على تكوين جماعة أو حكومة، فإنهم بذلك يكونون شركاء، ويكونون جسماً سياسياً واحداً يكون للأغلبية فى نطاقه حق العمل والتقرير بالنسبة للمجموع. فحين يوافق عدد من الناس على إنشاء جماعة فإنهم يجعلون منها وحدة واحدة مزودة بسلطة العمل بوصفها جسماً واحداً، وهى سلطة لا وجود لها إلا بإرادة الأغلبية وتصميمها. فالذى يبرر وجود الجماعة هو رضا الأفراد الذين يكونونها، ولما كانت تشكل جسماً واحداً، يكون من المتعين أن تسير فى اتجاه واحد. ومن الضروري أن يتحرك الجسم فى اتجاه القوة الأكبر أى طبقاً لمشيئة الأغلبية، وإلا استحال عليه العمل أو البقاء بوصفه كذلك مع أن كل فرد مقيد بموجب رضائه المبدئى باتباع الأغلبية.

وأخيراً، يقال فى تبرير مبدأ الأغلبية أنه مبدأ يرتكز على مبدأ سام هو مبدأ «التساوى فى الملاحظة» بمعنى أنه يتعين أن يكون لكل شخص فى المجتمع فرصة متساوية مع فرص الآخرين لتحقيق رغباته.

(١) راجع وولف، المرجع السابق ص 23 وما بعدها.

تلك هي أبرز الحجج التي تساق لتبرير مبدأ الأغلبية، ومن المناسب مناقشتها الآن من الزاوية الديمقراطية.

تقييم قاعدة الأغلبية من الزاوية الديمقراطية:

نقطة البدء في مناقشة قضية المفاضلة بين الإجماع أو الأغلبية في المنظور الديمقراطي هو الإجابة عن تساؤل حول ما إذا كان في خضوع الأقلية لرأى الأغلبية إهدار للمفترض الأول للديمقراطية أي استقلال إرادة الأقلية؟ ..

تقدم عرض نظرية روسو في «الإرادة العامة» وكيف أنه سعى في إطارها إلى التوفيق بين قاعدة الأغلبية ومبدأ الاستقلال. وراينا كيف أنه يميز في الإرادة العامة بين شكلها ومضمونها: فمن الناحية الشكلية، تكون الإرادة «عامة» بمقدار ما تعبر عن نفسها بموجب قوانين عامة، وليس بموجب قرارات خاصة، وبالتالي، تكون القوانين وحدها هي نتاج الإرادة العامة، أما تطبيقها على الحالات الخاصة فذلك أمر تجريه الحكومة بتفويض من الإرادة الجماعية للشعب.

أما من الناحية الموضوعية، تكون الإرادة عامة بمقدار ما تهدف إلى المصالح العام أكثر منه المصالح الخاصة للأفراد. فطبقاً لمنطق روسو، يسوغ القول بأن شخصاً يناضل من أجل الإرادة العامة إذا كان هدفه هو الخير العام أكثر من مصلحته الخاصة. والحال كذلك بالنسبة للمجتمع، تكون له إرادة عامة إذا كان يسن القوانين بهدف الخير العام.

في ضوء ما تقدم، يميز روسو بين الجماعة السياسية الحقيقية وبين تجمع عدد من الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، مثل الأحزاب السياسية، الذين يرمون اتفاقات للتوفيق بين مصالحهم المتعارضة دون السعي لتحقيق الخير العام. ويرتب روسو على ذلك قوله بأنه حين تتداول الجماعة السياسية حول الخير العام وتجسد مداولاتها في تشريعات عامة، فلنإنها

تكتسب بذلك سلطة شرعية على كل أعضاء الجمعية الشعبية الذين شاركوا في المداولة. ويقع على كل عضو بالمجتمع التزام أدبي بأن يطيع القوانين التي تسنها الجماعة. ويكف سريان هذا الالتزام حين تزول الإرادة العامة أى حين يكف البرلمان عن السعى وراء الخير العام أى عن سن تشريعات عامة بالمفهوم المتقدم.

وخلص روسو من النظر المتقدم إلى القول بأن «الإنسان يجبر على أن يكون حراً» وذلك قول اتخذته الأنظمة الشمولية ركيزة لها يزعم أنها تسعى لتحقيق خير الجماعة والأفراد.

وهذا القول الذى يسوقه روسو يتسبب، حسبما يشير الكتاب⁽¹⁾، إلى فكر فلسفى يعود إلى أفلاطون. وطبقاً لهذا الفكر، يجرى التمييز بين «إتيان الشخص ما يريد عمله» *faire ce que l'on veut*، و«تحقيق الشخص لما ينشده» *faire ce que l'on désire*. فيقال عن شخص أنه يصنع ما يريد طالما كان قادراً على مواصلة ما شرع فى عمله. ومع ذلك، قد يفشل هذا الشخص فى بلوغ هدفه إذا جاءت النتيجة خلافاً لما توقع. ولتوضيح هذه المسألة، يضرب المثال بشخص يصل إلى محطة السكك الحديدية لحظة قيام القطارات. فيستعلم فى عجلة من أحد موظفى المحطة عن القطار المتجه إلى مدينة يريد الوصول إليها. فيشير له الموظف إليه، إلا أن الشخص يخطئ فى فهم إشارة الموظف، وما أن يهمل فى ركوب قطار آخر يقف على رصيف مجاور حتى يبادر موظف المحطة بدفعة بقوة نحو القطار الذى يوصله إلى المدينة التى ينشدها. ومن الواضح، من هذا المثال، أن الموظف حين دفع الراكب بقوة إلى قطار مغاير لما كان يشرع فى ركوبه، فإنه ويكون قد أكره الشخص على أن يحقق ما يريد. وطبقاً لقول روسو، إذا كان الموظف لم يرغب المسافر على ركوب القطار الصحيح، ما كان هذا الشخص قد أنجز ما يريد، وبالتالي ما كان يمكن اعتباره حراً.

(1) راجع وولف. المرجع السابق، ص 30.

والمثال السابق، يوضح الفارق بين إتيان الشخص ما يريد عمله، وتحقيق ما ينشده. وهذا الفارق يبرز الفرق كذلك بين هدف نشاط الفرد والوسائل التي يتوصلها لبلوغه. فمن اللازم التفرقة بين واقعة أن شخصاً يرمى إلى هدف محدد ويريد الوسائل الموصلة إليه، وبين أن يفعل الشخص ما يريد ولكنه يخفق فى بلوغ هدفه. ومن ناحية أخرى، يكون الهدف المنشود فى كل حالة هو وضع معين للأمور يمكن تحديده وجودها بطريقة موضوعية محددة. وقد تكون معرفة الإنسان لما يرغب حقيقة فيه وللوسائل التي توصله إلى هدفه أقل من المعرفة التي يحوزها شخص يراقب الأمور باستقلال وموضوعية ولذلك، قد يعلق الإنسان أهمية ثانوية على الوسائل التي يستخدمها ويتخلى عنها طواعية متى أدرك أنها غير محققة لأهدافه. والأمثلة كثيرة، على أن الإنسان قد يسعى لبلوغ هدف محدد، ومع ذلك فإنه سوف تملكه مشاعر الأسى العميق إذا تمت الموافقة على تصورات الخاطئة لبلوغ هدفه. ومثال ذلك، عضو البرلمان الذي يشد بصدق تقليص حجم البطالة، ويرى أن وسيلة بلوغ هذا الهدف هي انتهاج سياسة اقتصادية محافظة تحرص على تحقيق توازن الميزانية. إلا أن البرلمان لا يأخذ بهذا النظر، ويرى أن تقليص البطالة يكون بانتهاج سياسة تشجيع المبادرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وبالتالي إلى زيادة فرص العمل. ومن الواضح أن عضو البرلمان سوف يكون سعيداً لأن رأيه لم يحز على أغلبية الأصوات، لأن الرأي الآخر كان أكثر تحقيقاً للهدف المنشود. وبالتالي يصدق فى شأنه قول روسو وأنه إذا انتصر رأيه الشخصى، فإنه يكون قد فعل ما لم يكن يريد أن يصنع، ولا يكون، بالتالى، حراً.

فى ضوء ما تقدم، يمكن استخلاص هدف روسو. فهو يفترض أن جمعية الشعب تسعى لسن قوانين تهدف إلى الرخاء العام. وأن عضو الجمعية حين يدلى بصوته لا يعبر عن صالحه الشخصى أو رغباته الخاصة، وإنما يعبر عن رأيه بما يراه محققاً للمصالح العام. وانطلاقاً من

ذلك، تكون الأغلبية دائماً على حق. ويكون شأن عضو الأقلية شأن المسافرين الذى أخطأ فى اختيار القطار أى خانه التوفيق فى اختيار الوسائل الموصلة إلى هدفه.

ويمضى روسو فى تحليله، ويسطر فى مؤلفه «العقد الاجتماعى» تحت عنوان «هل يمكن أن تخطئ الإرادة العامة؟» يجيب روسو «إن الإرادة العامة مستقيمة دائماً وتسعى دائماً للمنفعة العامة. ولكن لا يعنى ذلك أن مداورات الشعب تكون لها دائماً نفس الاستقامة. فالمرء يريد دائماً ما يحقق الخير له، ولكنه لا يراه دائماً. لا يمكن البتة إفساد الشعب، لكن فى الغالب يتم غشه، وفى هذا الفرض فقط يبدو وكأنه يريد الشر»⁽¹⁾.

وهذا القول الذى يسوقه روسو، لا يخلو من جاذبية إلا أنه يكون محل نظر. فروسو يقيمه على فرضية أن «الأغلبية دائماً على حق» فهى تشكل الإرادة العامة التى لا يمكن أن تخطئ. وتستخلص هذه الإرادة من عملية فرز الأصوات وتتجسد فى الأكثر عدداً. وقد بنى روسو هذه القناعة على فكرة أن جمعية الشعب تسعى دائماً لتحقيق الخير العام. والحال أنها ليست دائماً كذلك، ويتعبير آخر، قد تصدق تصورات روسو فقط حيث تكون جمعية الشعب تريد الخير العام، فهى هذه الحالة يتحقق الفرض الذى طرحه روسو والقائل بأن عضو الأقلية يحقق ما ينشده أى «الخير العام» لأنه لم تتم الموافقة على رأيه المتعارض فى حقيقته مع ذاك الخير. وسوف نتبين لدى عرض تطبيقات النظام النيابى وكيفية ممارسة المجالس النيابية لوظيفتها، كيف أن الفرض الذى تصوره روسو يستحيل استحالة شبه مطلقة⁽²⁾.

(1) روسو، العقد الاجتماعى، الكتاب الثانى، الفصل الثالث.

(2) ومن هنا يبرز الفارق بين عملية احتساب الأصوات فى إطار النظام النيابى القائم على الكثرية الحزبية، وإعمال قاعدة الأغلبية فى إطار المؤتمرات الشعبية، راجع د. عبد السلام المزوغى، المرجع السابق ص 152.

يستفاد مما تقدم، أن قضية «الاستقلال» تبقى بلا حل»، بل إن الفرض الذى يسوقه روسو من أن أعضاء الجماعة قد ارتضوا فى العقد الاجتماعى التأسيسى الخضوع لقانون الأغلبية يضىء شرعية على هذا القانون. ويقود هذا الفرض إلى نتيجة خطيرة مؤداها التسليم بحق الإنسان فى التصرف فى استقلاله. ويتخذ ذلك سنداً للأخذ بالنظام النيابى، طالما كان من حق عضو المجتمع أن يختار من يمثله ليمارس بدلاً منه استقلاله التشريعى!... وبذلك تطرح الديمقراطية المباشرة جانباً، وتحول الديمقراطية طبقاً لهذا المنطق إلى نوع من «الاسترقاق الإرادى».

والواقع، تبدو الحجج التى تساق لتبرير قاعدة الأغلبية قاصرة عن تبرير شرعية سلطة الأغلبية وكفالة استقلال إرادة الأقلية. فهى لا تميز بين حكم الشعب أى الديمقراطية الأصلية، وبين سائر أشكال الحكم الأخرى. فمن المتصور أن يحقق الإنسان رخاءً ورفاهاً فى ظل حكم استبدادى أو نظام ملكى مطلق، لكن هذا الخير لا يغير الطبيعة القمعية لنظام الحكم وإهداره لاستقلال إرادة المحكومين. فالنظر إلى الديمقراطية يتعين أن يكون من زاوية استقلال إرادة أعضاء المجتمع وليس بوصفها شكلاً واقعياً للحكم لا تعدو مزاياه، إن وجدت أن تكون مزايا نسبية.

ويتأكد النظر المتقدم من فحص واقع تطبيق قاعدة الأغلبية فى الأنظمة الوضعية الحديثة لتبين منها ما إذا كانت تستجيب بالفعل لمقتضيات الديمقراطية الأصلية تشير الدراسات المتصلة بتحليل الظواهر الانتخابية الوضعية عن تعارض قاعدة الأغلبية ليس فقط مع الاستقلال على نحو ما تقدم بيانه، وإنما مع المنطق كذلك⁽¹⁾.

(1) جدير بالذكر أن هذه المسألة أدرجت فى نطاق البحث فى العديد من الندوات العالمية التى عقدت حول الكتاب الأضمر يراجع على سبيل المثال: د. سورين شاندراساكينا، الأستاذ بجامعة دلهى الجديدة، «الحرية والديمقراطية»، بحث مقدم إلى الملتقى العالمى الأول حول فكر معمر القذافى، بنغازى إبريل سنة 1984، جيرمو الفريدو توريرا: الأحزاب السياسية والنظرية، السياسة الاجتماعية =

يشار في هذا الصدد إلى أن ما يسمى بحكم الأغلبية هو في حقيقة حكم الأقلية ولغة الأرقام تؤكد ذلك. فإذا كان هناك أربعة مرشحين أ و ب و ح ود، في دائرة انتخابية معينة، وكانت نتيجة الفرز توزيع الأصوات بين المرشحين على الوجه الآتي على التوالي 40 و 30 و 20 و 10 من ثم، يكون المرشح «أ» هو الفائز لحصوله على أربعين صوتاً في حين أن منافسه حصلوا مجتمعين على 60 صوتاً. ومن ثم، لا يسوغ اعتباره ممثلاً للأغلبية، بل للأصح القول بأنه يمثل الأقلية وتخضع أغلبية الشعب لسلطة شخص لم تنتخبه.

وطبقاً للإحصاءات الرسمية الأمريكية، فاز برياسة الجمهورية الأمريكية أشخاص حصلوا على أقل من 50% من الأصوات، كانت نسبتها كالآتي:

فاز بولك بـ 49,3%، تايلور 47,3%، بوشان 38,3%، هايز 48,0% جارفيلد 48,5%، كليفلند 48,5%، هاريون 47,9%، كليفلند 46,1%، ويلسون 49,1%، كنيدي 49,7%، نيكسون 43,4%⁽¹⁾ يضاف إلى ذلك عدد أصوات الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات حتى نتبين مدى حجم الأغلبية المزعومة. فطبقاً لمثال آخر يضربه تريرا⁽²⁾ لنفرض أن هناك مائة مليون

- الجديدة، أعمال ندوة كاراكاس نوفمبر سنة 1981، الجزء الأول ص 361. جان لوك رو: أزمة النظم الديمقراطية وخصائصها المضادة للديمقراطية، المرجع ذاته ص 403. د. فاروق سنقاري: النظرية العالمية الثالثة ومفهوم الديمقراطية التمثيلية، مجلة الفكر الجماهيري مارس سنة 1984 ص 34. (راجع: د. فاروق سنقاري، المثال السابق ص 35. (2) راجع: جيرمو الفريدينو تريرا. المرجع السابق ص 362.

وجدير بالذكر أن البعض يشير إلى احتمال الوصول إلى نتيجة مماثلة في إطار التصويت في المؤتمرات الشعبية. ويضربون مثلاً لذلك بأنه على فرض وجود ثلاثة مؤتمرات أسفرت عن التصويت التالي: المؤتمر الأول بـ 51 نعم و 49 لا، المؤتمر الثاني 51 نعم و 49 لا، والمؤتمر الثالث 100 لا، تكون النتيجة أن مؤتمرين صوتا =

شخص مقدين بجدول الانتخابات، وأن نحو 54% من الناخبين شاركوا في الانتخابات التي أسفرت عن فوز الحزب السياسى الناجح بحصوله على 52% من أصوات الناخبين الذين شاركوا فى التصويت. سوف تكون حصيلة التصويت كالاتى:

عدد الناخبين المقدين	100,000,000	ناخب
عدد الناخبين الذين صوتوا للحزب الناجح	28,080,000	ناخب
عدد الناخبين الذين ضد الحزب الناجح	25,920,000	ناخب
عدد أصوات الذين لم يشاركوا فى الانتخابات	46,000,000	مواطن

وإذا جمعنا عدد أصوات الأقلية إلى عدد أصوات الذين لم يقرعوا تكون النتيجة $25,920,000 + 46,000,000 = 71,920,000$. ومع ذلك وطبقاً لقاعدة الأغلبية يعتبر الحزب الحاصل على 28,080,000 صوت هو حزب «الأغلبية» الفائز الذى يحق له أن يمارس سلطته على «أقلية» يبلغ تعدادها نحو 72 مليون.

صفوة القول، إن قاعدة الأغلبية التى تجرى الإشادة بمنطقتها تبدو فى التطبيق متجافية مع المنطق من الزاوية الديمقراطية. وكان كوندورسيه Condorcet قد نبّه إلى هذا التناقض منذ عام 1775 فى مؤلفه سطره تحت عنوان «تطبيق التحليل على احتمالية القرارات الصادرة بأغلبية الأصوات»⁽¹⁾

= بنعم ضد مؤتمر واحد صوت بلا. ويعلم فوز «نعم» بحصولها على $51 + 51 = 102$ صوتاً ضد «لا» التى حصلت على $49 + 49 + 100 = 198$ صوتاً. راجع:

Bleuchot: la démocratie directe en libye, Problèmes théoriques et pratiques, in Annuaire de l'Afrique du nord, chronique politique, XVII.

راجع رداً على هذا النظر. د. عبد السلام المزوغى، المرجع السابق ص 155 وص 156، ولنا عودة إلى هذه المسألة عند دراسة تطبيق نظام التصويت فى إطار المؤتمرات الشعبية.

(1) راجع مثال للمفارقة التى أوردها كوندورسيه والمعروفة بـ Paradoxe de condorcet جان لوك رو: أزمة النظم الديمقراطية وخصائصها المضادة للديمقراطية. أعمال ندوة كاراكاس نوفمبر 1981، الجزء الأول ص 406 وما بعدها.

وتناول هذه المسألة ثانية عالم الرياضيات البريطانى شارلز دوجسون، فى القرن التاسع عشر، وفى الحقبة الراهنة يتجدد الاهتمام بهذه القضية حيث تناوله عالم الاقتصاد كينيث آرو Kenneth Arrow الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى عام 1972، وذلك فى مؤلفه الخيار الاجتماعى والقيم الفردية، وأخيراً العالم البريطانى دنكان بليك⁽¹⁾.

على أنه، ليس يكفى القول بفساد قاعدة الأغلبية، وإنما يكون من المتعين البحث عن الوسائل الكفيلة بضمان استقلال إرادة الأقلية.

المبحث الثالث

ضمان استقلال إرادة الأقلية

فى ختام مناقشته لمعضلة التوفيق بين الاستقلال والسلطة، يخلص الفيلسوف الأمريكى وولف إلى القول بأنه إزاء استحالة الجمع بين استقلال الإرادة والسلطة الاجتماعية لا يتبقى سوى سلوك أحد الطرفين الأثنين⁽²⁾ : إما اعتناق الفوضوية الفلسفية والنظر إلى كل الحكومات بوصفها مؤسسات غير شرعية يتعين تقييم كل قراراتها فى كل مرة على حدة، قبل الامتثال لها. وإما التنازل عن السعى وراء الاستقلال فى المجال السياسى وقبول الخضوع للحكومة التى تبدو لنا أكثر عدالة وتفضيلاً. ويميل وولف صوب الاتجاه الأول باعتبار أنه من غير السائغ أن يتنازل شخص عن استقلاله المعنوى لأنه بذلك يتحول إلى طفل غير مسؤول. فالإنسان الذى يسلم نفسه للغير ويعهد إليه بتحديد المبادئ التى تحكم سلوكه إنما يتنازل عن عقله وحرية اللذين يستمد منهما كرامته.

(1) راجع: Duncan Black: the theory of committees and elections, cambridge, University Press, 1958, and scientific American, June 1976, october 1980.

وعدد جريمة ليعوند الفرنسية الصادر فى 14 فبراير سنة 1973.

(2) راجع وولف المرجع السالف الذكر ص 41.

ولكن هل حقاً تصل أزمة الديمقراطية إلى نقطة اللاعودة التي يصورها وولف؟ يبدو هذا النظر من الصعب التسليم به بصورة مطلقة وبالنسبة لكل المجتمعات.

فمن الملاحظ أن مشكلة الأغلبية والأقلية والتطاحن بينهما تتور بالفعل في المجتمعات التي تشكو انقساماً عنصرياً أو طبقياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً حاداً. في مثل هذا المجتمع، تبدو الحياة الاجتماعية وكأنها ساحة معركة حربية تدور بين أعضاء الجسم الاجتماعي وتزداد المعركة حدة واطراداً ويتفاقم الانقسام الاجتماعي. ولذا، تغدو الحياة الاجتماعية تجسيداً لشريعة الغاب تحت على الهروب إلى الفوضوية أو الاستسلام لأدوات الحكم التسلطية. غير أن الواقع الاجتماعي واحتمالات صيرورته ليس بهذه القتامة، ويكون في الإمكان الحفاظ على استقلال إرادة أعضاء الجسم الاجتماعي وتنميته في إطار حياة اجتماعية سليمة تقوم على تحقيق التلاحم بين أعضاء الجسم الاجتماعي من ناحية، وعلى توزيع السلطة وعدم تركيزها من ناحية أخرى. وتكون وسيلة تحقيق هذا التلاحم، الأخذ بالديمقراطية الاجتماعية من ناحية، والتوسع في تطبيق ما يمكن تسميته باللامركزية الديمقراطية من جانب آخر.

المطلب الأول

الديمقراطية الاجتماعية

يرجع مصطلح «الديمقراطية الاجتماعية» إلى تيار الفكر الاشتراكي الذي بزغ في القرن التاسع عشر وهي تعبر عن مصطلح «الإخاء» الذي أضيف إلى شعار الجمهورية الفرنسية الثانية في عام 1848 بتأثير هذا التيار، فأصبح شعارها «حرية، مساواة، وإخاء»⁽¹⁾.

(1) كاييتان، المرجع السابق ص 166 وما بعدها.

وإذا كانت الديمقراطية السياسية هي أساساً المساواة في الحريات الفردية، فإن الديمقراطية الاجتماعية هي «واجب مدني» على المواطن يتمثل في «الإخاء». فالإخاء فرض للمساعدة والتعاون والتضامن.

وقد تقدم القول بأن جوهر الديمقراطية هو «استقلال الإرادة الفردية»، فهل تستطيع الديمقراطية أن تفرض على المواطنين التزامات ايجابية بالإخاء أو التضامن؟.

إذا كان الشخص يقبل بإرادته الحرة هذه الالتزامات، فإن المسألة لا تثير صعوبة. فقد تقدم بيان أن الديمقراطية وإن كانت تعني الاستقلال، إلا أنها تقوم كذلك على إمكانية أن يلزم الشخص نفسه ببعض الالتزامات. تستوى في ذلك الالتزامات الإيجابية والالتزامات السلبية طالما كان مضمون هذا الالتزام متفقاً ومبادئ الديمقراطية، ويوجه خاص مبدأ العمومية.

ويستفاد من هذا النظر، فارق أساسي بين الديمقراطية الشعبية المباشرة في النظرية العالمية الثالثة والديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية الماركسية. فالليبرالية، كما تقدم القول، لا تسلم بحق التشريع في أن يفرض على المواطنين التزامات إيجابية، ويقتصر مجال التدخل التشريعي على تنظيم الحريات لصالح تعايشها السلمي في إطار المجتمع الليبرالي وما يرتبه ذلك من إمكانية فرض قيود على نشاط الأفراد دون التزامات إيجابية. أما التيار الماركسي، فإنه على عكس ذلك، يرى أنه فرض هذه الالتزامات الإيجابية يحقق العدالة الاجتماعية وذلك أمر جائز دون حاجة إلى موافقة المحكومين. وقد أسفر هذا النظر عن تفشى ظاهرة الأنظمة الماركسية الشمولية.

والحال على خلاف ما تقدم بالنسبة للديمقراطية الشعبية. فهذه الديمقراطية لا ترفض فكرة الالتزامات الإيجابية التي يتحملها المواطنون، مثل المشاركة في الدفاع عن الأمن الداخلي أو الخارجي أو الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وترى أن هذه الالتزامات

الإيجابية المتبادلة ضرورية لتوفير الحماية الفعلية للحريات الفردية. ومع ذلك، وحتى تكون هذه الالتزامات شرعية ومشروعة يتعين أن تحافظ على استقلال إرادة المواطن وتتبع من رضائه الحر، ويتم تطبيقها بالعمومية بالنسبة لجميع المواطنين.

وقد يطرح تسأل حول المقصود بالديمقراطية الاجتماعية، ومضمونها وصلتها بالديمقراطية السياسية؟.

والإجابة على هذا السؤال تقتضى التذكير بنظرية هانز كلسن حول مراتب القاعدة القانونية التي تتدرج فى شكل بناء هرمى تشغل قمته القاعدة القانونية العامة وتتدرج نزولاً حتى تصل إلى القرار الفردى عند سفح هرم البناء القانونى. فى إطار هذا البناء القانونى يكون «القانون» بخصائصه التى تقدم بيانها هو مجال تطبيق الديمقراطية السياسية بمفترضها الاستقلال والمساواة، ومقتضاها أى الديمقراطية المباشرة. أما «العلاقات التعاقدية» فهى ساحة الديمقراطية الاجتماعية وتتحصل فى «تطبيق المبادئ الديمقراطية فى مجال العلاقات التعاقدية».

صفوة القول، إن الديمقراطية الاجتماعية امتداد للديمقراطية السياسية، وهى امتداد ضرورى ليستكمل البناء الهرمى القانونى ديمقراطيته. فلا تقتصر الديمقراطية على مرتبة القاعدة القانونية فى هذا الهرم، وإنما تشمل العلاقات التعاقدية كذلك. فالديمقراطية هى سياسة واجتماعية فى آن واحد تقوم على اشتراك المواطنين على قدم المساواة فى وضع القواعد التى يخضعون لها سواء كانت قواعد قانونية أو قواعد تعاقدية. ومن هذه الزاوية تشكل «تعميماً» لاستقلال الإرادة ويكون الاستقلال التعاقدى أحد مظاهر الديمقراطية يقابل الديمقراطية الاجتماعية⁽¹⁾.

Capitant: Ecrits constitutionnels, op. cit, p. 173.

(1)

انعكاس الديمقراطية الاجتماعية فى العقود :

تحقق الشرعية الديمقراطية للعقد بتطبيق مبادئ الديمقراطية عليها. فالعقد أسوة بالقانون، يتعين أن ينبع من رضا عام من أطرافه وأن يسرى على قاعدة المساواة بينهم. فمن اللازم أن يصدر رضا بالعقد من الأطراف الملتزمة، ويكون هذا الرضاء صحيحاً وخالياً من العيوب. على أن احترام الديمقراطية يقتضى كذلك احترام المساواة بين الأطراف، والمساواة تتحقق فى العقود التبادلية من تعادل الالتزامات بين الأطراف المتعاقدة.

على أن مقتضى المساواة لا يسرى فقط بالنسبة للرضا وإنما بالنسبة للالتزام كذلك. ويرز ذلك الفارق بين شرط صحة العقد فى المنظور الديمقراطى الجماهيرى وشرط صحته طبقاً للقانون المدنى البرجوازى. فالقانون الأخير لا يستلزم التعادل فى الالتزامات، وإنما يكتفى بقدر من التعادل يتنfy معه الغبن فحسب. أما المطلب الديمقراطى الجماهيرى فلا يقنع بذلك، وإنما ينشد المساواة بين الأطراف المتعاقدة لدرجة اشتراط التعادل بينها. ولذلك يكون عقد العمل، كما تقدمت الإشارة عقداً مرفوضاً فى النظام الديمقراطى الجماهيرى لتعارضه ومقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب.

تناقض عقد العمل وديمقراطية سلطة الشعب⁽¹⁾ :

تعد علاقة العمل محور المسألة الاجتماعية والاقتصادية. وقد وجهت انتقادات عديدة إلى «عقد العمل» مبنها أنه من قبيل عقد الإذعان يكون رضا الأجير فيه معلوماً أو بالأقل معيئاً باعتبار أن شروط العقد تكون عادة مفروضة من رب العمل يضطر الأجير بدافع الحاجة إلى قبولها.

(1) راجع كاييتان، المرجع السابق ص 178.

والواقع أن العيب الذى يشوب عقد العمل أفدح جسامه من ذلك، بل إنه من الزاوية الديمقراطية يصيب العقد فى مقتل. فالديمقراطية تفرض المساواة بين الأطراف المتعاقدة وترتب على ذلك وجوب التعادل فى التزامات الطرفين. والمستفاد من تحليل عقد العمل أن مركز طرفيه على خلاف ذلك تماماً. ذلك أن هذا العقد لا ينشئ التزاماً مشتركاً على الطرفين أى على رب العمل والأجير، وإنما يقرر التزامات متميزة بالنسبة لكل طرف. فمن جانب، يلتزم رب العمل بأن يؤدي أجراً للعامل، يقابله التزام العامل بأن يبيع له قوة عمله. وهنا يطرح سؤال نفسه، هل يسوغ النظر إلى عمل الإنسان على أنه سلعة تقوم بشمن، وإلى عقد العمل على أنه بمثابة عقد بيع قوة العمل بحيث تحصل القضية فى مجرد تقدير ثمن هذه السلعة لضمان عدم إلحاق غبن بالعامل وحصوله على الثمن العادل المقابل لعمله وتحل بالتالى، مشكلة فائض القيمة التى تثيرها الماركسية؟.

إن قضية العمل، من زاوية ديمقراطية سلطة الشعب كما تطرحها النظرية العالمية الثالثة تتجاوز هذا المنظار بكثير. فهو منظار لا يطابق الواقع القانونى أو الواقع الإنسانى.

فمن جانب، لا يفصل العمل عن شخصية العامل. والعامل حين يقدم عمله للغير إنما يضع شخصيته تحت تصرف الغير بكل ما تتضمنه من قوة وقدرة على العمل. وعقد العمل يندرج فى القانون المدنى البرجوازى ضمن عقود إيجاد الخدمات. وتأجير الخدمات ينطوى على تعهد من الشخص يؤجر العامل الأجير بموجبه شخصه إلى رب العمل. فهو يتنازل لفترة محددة وبالنسبة لنشاط معين عن استقلاله، وبالتالي عن حريته، ويضع نفسه تحت «تبعية» رب العمل وتصرفه. ومن هنا، يجعل الفقه المدنى عنصر «التبعية» معياراً لعقد العمل⁽¹⁾. وحالة «التبعية» التى يوجد فيها الأجير تقابلها «سلطة الأمر» المقررة لرب العمل.

(1) راجع د. محمد على عمران الوسيط فى شرح أحكام قانون العمل، القاهرة 1979 -

1980 ص 46. Ronsard et Durand: Précis de législation industrielle.

وتقوم سلطة الأمر المقررة لرب العمل على عناصر ثلاثة: «سلطة
تشريعية» تحصل في سلطة تحديد نظام المنشأة وقواعد سير العمل فيها،
و«سلطة إدارة» و«سلطة تأديب» تمثل في حق توقيع الجزاءات عند
مخالفة نظام المنشأة. ويطلق الفقيه الفرنسي ريبير على هذه السلطات
مجتمعة تسمية «السلطة الخاصة»، وتضفي هذه السلطة الخاصة طابعاً
إقطاعياً على المنشأة يتعارض بصورة صارخة، ليس فقط مع روح
الديمقراطية، ولكن مع مفترضها الأساسي المتمثل في مساواة المواطنين
أمام القانون، ومساواة بين أطراف العقد.

ولا يقدح في هذا النظر، القول بأن حالة التبعية تلك تستند إلى
رضاء الأجير المعنى، ذلك أن شخصية الإنسان واستقلاله غير قابلين
للتصرف فيه. ومن جانب آخر، لا يعتد ديمقراطياً بالرضاء ما لم يكن
مستنداً إلى المساواة بين أطراف العلاقة التعاقدية.

في ضوء ما تقدم، يبدو أن الحل المقبول، وفقاً لمتطلبات ديمقراطية
سلطة الشعب، في علاقات الإنتاج والخدمات هو ذاك الحل الذي يتحول
بموجبه «الأجير» إلى «شريك» لا يتنازل عن استقلاله وشخصيته لأحد،
وهو كذلك الحل الذي يرى شرعية النشاط الشخصي للحرفي كان يبيع
متوجه الذي صنعه بنفسه باعتبار أن مثل هذا البيع لا يتطوى على تصرف
في شخصه.

المثال السابق يوضح «ماهية الديمقراطية الاجتماعية» فهي طبقاً
لتعريف الفقيه الفرنسي كاييتان «نظام تطابق العقود التي يبرمها الأفراد في
إطاره لتنظيم علاقاتهم ومفترضات الديمقراطية، وبوجه خاص مفترض
المساواة⁽¹⁾. على أنه ليس يكفي إلغاء علاقات الأجرة لتحقيق الديمقراطية
الاجتماعية، وإنما يتعين أن يشمل التغيير ما هو أبعد من ذلك.

(1) راجع كاييتان، المرجع السابق ص 182.

الديمقراطية الاجتماعية تقتضى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية

قضية الديمقراطية هي قضية الإنسان الذى يجد نفسه عاجزاً فى مواجهة المجتمع المنظم⁽¹⁾. ويستمد الإنسان طاقته ونشاطه وثقله الاجتماعى من خلال نشاطه فى داخل المجموعات أو الوحدات أو الكيانات التى تنقسم جملة الوظائف والأنشطة فى المجتمع سواء اتصلت بالإنتاج أو تعلق بالوظائف التى تباشرها الوحدات المحلية والإقليمية للمجتمع، أى تلك التى تتسم بطابع سياسى.

ومن خلال اندماج الفرد فى داخل التجمعات السابقة التى تعبر عن مجموع الأنشطة البشرية، يمكن للفرد والمواطن أن يساهم فى التطور العام لمجتمعه، وأن يجد القوة التى يفتقرها بوصفه فرداً معزولاً.

وطالما ظلت البنية الرأسمالية، سواء الخاصة أو التابعة للدولة، قائمة بحجم الاستلاب على المجتمع يستشره المواطن والمنتج، ويضحي من قبيل العبث أى حديث عن الاستقلال والمساواة. فالحديث عن الديمقراطية يكتسب جدية فقط، حين يحوز الإنسان قدرة وحرية ممارسة سلطات ملموسة تتيح له التعبير عن خياراته وتحديد مصيره والمشاركة فى توجيه دفة مجتمعه. وبذلك تكون الاشتراكية الجديدة هى أسلوب للحياة الجماعية تتيح لكل أعضاء المجتمع فرصاً متساوية لتحقيق فواتهم، وتحرير حاجاتهم، وهى الضمان الأصيل لإشباع مفترض الديمقراطية على الصعيدين السياسى والاجتماعى. وبذلك تحقق الاشتراكية المغزى الديمقراطى فى مفهوميه الشكلى والمادى⁽²⁾ وذلك حين تقوم على الحريات السياسية وتوفر الوسائل المادية التى تكفل لهذه الحريات مغزاها الكامل.

Hytte: op. cit: p. 53.

(1) راجع:

(2) Stoyanovich (Konstantin): la dictative du prolétariat ou l'état socialiste, éd. anthropolos, paris 1979, p. 48.

إن تحقيق سلطة الشعب يفترض أن يتمتع كل أعضاء المجتمع باستقلال اقتصادي كامل، وبتمتعهم الآخر، أن يكونوا متساوين اقتصادياً. والمساواة هنا لا تعني المساواة في الثروة أو العوز، وإنما تعني ألا يتوقف إشباع حاجات الأفراد على مركز متميز لشخص آخر أو على مشيئة بحيث تنفني التبعية بين أفراد المجتمع أو بتمتعهم الآخر بحيث لا يكون هناك سادة وعبيد. ذلكم هو مفهوم الاشتراكية، وهو في الآن ذاته يحقق مغزى الديمقراطية وأبعادها، فهو يمثل قول سان سيمون أن تكون السلطة على الأشياء وليس على الأشخاص.

صفوة القول، إن تحقيق التلاحم وشيوع الانسجام بين أعضاء المجتمع على النحو المتقدم، من شأنه القضاء على التعارض الحاد الناشئ من صدام المصالح الطبقة وغيرها، وهو الذي يفرز انقسام المجتمع إلى أغلبية وأقلية. أما في المجتمع الاشتراكي الجديد، وحيث يسود الوئام فيه، فإن من شأن ذلك أن يتحقق الإجماع حول القضايا الحيوية التي تهتم المجتمع. وفي إطار هذا الإجماع، يدعى في الإمكان إرساء مبادئ للتحكيم الإلزامي الاجتماعي يسمح بتسوية الخلافات بين وجهات النظر المختلفة. ويكون كل شخص ملزماً أدبياً بالموافقة على قرارات التحكيم التي سوف تشكل بإرادته وموافقته. وفي هذا الغرض، لن ينطوى قبول الشخص لقرار التحكيم المخالف لوجهة نظره على مساس باستقلال إرادته⁽¹⁾.

وجدير بالذكر، أن مسألة السعي لتحقيق الإجماع في إطار المجتمع الديمقراطي تشغل اهتمام فلاسفة علم السياسة، وهم يقدمون بجهودات عديدة لحلها، ومن أبرزها النظرية المعروفة باسم «نظرية المساومة» التي صاغها جون رولز⁽²⁾، وقوامها أنه من الممكن لأفراد حكماء أن يتوصلوا

(1) راجع رولف، المرجع السابق ص 15.

«Justice as fairness».

(2) سطر جون رولز هذه الاجتهادات في مؤلفه الشهير:

إلى اتفاق حول القواعد الإجرائية التي يتعين اتباعها لحل خلافاتهم والوصول إلى رأى يحظى برضاء الكافة.

المطلب الثاني

اللامركزية والديمقراطية

الرابط بين الديمقراطية واللامركزية رباط لا ينفصم⁽¹⁾. فالديمقراطية لا غنى عنها عن اللامركزية نظراً لأنها تضع السيادة فوق رأس المواطن وليس فوق رأس ممثل الأمة، وبمفهوم المخالفة يتضح السبب في الصلة الوثيقة ما بين النظام النيابي والمركزية. ففي إطار النظام النيابي، يعد النائب ممثلاً للمصالح القومية فحسب، أما الفرد فنجلده يتنمى، في وقت واحد، إلى أكثر من وحدة ومجموعة ويكون عليه أن يوفق بين مصالحها. فالفرد عضو في أمته، ويسهم بهذه الصفة في وضع التشريعات القومية التي يخضع لها. وهو في الآن ذاته، عضو في المجتمع المحلي والمجتمع الأقليمي الذي يتنمى إليه، كما أنه عضو في مهنة أو حرفة معينة تفرض عليه المشاركة في الدفاع عن مصالحها وتنميتها... والفرد بوصفه صاحب سيادة في كل من هذه القطاعات يستمد من الديمقراطية القدرة على ممارسة سيادتها على مستوى كل منها، واللامركزية الديمقراطية ليست سوى الاعتراف بهذه الكيانات المتعددة بأن تزدهر وتنمو من خلال النشاط المستقل والحر من جانب أعضائها، وتصبح الأمة، في منظور اللامركزية، أحد هذه الكيانات أو الجماعات بدلاً من أن تكون الجماعة الوحيدة كما هو الحال في ظل المركزية.

(1) راجع:

Capitant: Ecrits constitutionnels op. cit, p. 160 - Moreloux (Jean pierre) la participation démocratique, in revue pouvoirs, P.V.F., Paris, N° 77pp 93 et s. simovic (vojislav): la commune, son développement et la réalisation de son contenu autogestionnaire, in revue Droit yougoslave 1979 N° 33, Horvat (Sranko): Autogestion et économie in ouvrage collectif «Etatisme et autogestion» op. cit. pp. et s.

ويرجع الفضل إلى برودون في إبراز هذه الصلة بين اللامركزية والديمقراطية وقد نادى بإستاد السلطة السياسية في داخل كل مجموعة إلى المواطنين الذين يكونونها. وأوضح برودون أن سيادة الفرد، وبالتالي الديمقراطية، لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا بمقدار ما يتم التعبير عنها على مستوى كل وحدة من هذه الوحدات. والسياسة القائمة على قصر الديمقراطية على مجموعة على حساب المجموعات الأخرى تعنى بترسياسيادة الفرد. وعلى ذلك، تكون الديمقراطية المركزية ديمقراطية مبتورة لأن الديمقراطية الكاملة تتطلب أن تكون في آن واحد، محلية واقتصادية وقومية ودولية. .

واللامركزية الديمقراطية بالمفهوم المتقدم لا تشكل مبدأ متميزاً عن الديمقراطية، لكنها تطبيق للديمقراطية على الكيانات أو المجموعات المختلفة التي تكون المجتمع. ويمكن تعريفها بأنها مجرد امتداد أو تعميم للديمقراطية وأحد الأشكال الضرورية لتحقيق سلطة الشعب. فمن غير المقبول، أن تقتصر الديمقراطية على المستوى القومي وحده لأن الديمقراطية الكاملة تتطلب، في هذا الخصوص، أمرين: من جانب، تعدد المجموعات القانونية، ومن جانب آخر أن تكون هذه المجموعات منظمة ديمقراطياً وذلك على التفصيل الآتي:

أ - تتطلب الديمقراطية تعدد أو كثرة المجموعات القانونية وذلك نتيجة منطقية لاستقلال الفرد. فلكي يكون الاستقلال كاملاً يتعين أن يتضمن الحق في الانضمام، ليس فقط إلى الدولة، ولكن إلى المجموعات الأخرى كذلك شريطة تجنب التعارض بين الالتزامات الناشئة من الأشكال المختلفة للانضمام. ويعد حق الأفراد في تكوين الجمعيات الخاصة نتيجة لهذا المطلب، وهو حق يتعين توسيع نطاقه ليشمل تكوين الكيانات العامة كذلك. فالديمقراطية بمفهومها الكامل تفترض تعميم انتماء الإنسان إلى «الجماعات والوحدات» المختلفة التي تخاطبه والتي يوافق على الانضمام إليها؛ وتعبير آخر، من

المتعين أن تستكمل الديمقراطية على المستوى القومى بأخرى محلية ومهنية بل ودولية.

ب - تتطلب الديمقراطية أن تكون هذه المجموعات أو الكيانات المتعددة والمتنوعة منظمة ديمقراطياً: فالكثيرة الاجتماعية أو تعدد الوحدات لا يعنى بالضرورة الديمقراطية. والمثال البارز على ذلك هو الأوضاع التى سادت فى ظل الإقطاع. فالدولة كانت مجزأة إلى عدة وحدات وإنما على أساس غير ديمقراطى. ويشترط لاكتساب النظام الكثرى الطابع الديمقراطى أن تكون المجموعات التى يشملها منظمة طبقاً لمبادئ الديمقراطية. وتسرى هذه المبادئ بالنسبة للتنظيم الداخلى لكل مجموعة منها، كما تسرى بالنسبة لعلاقة المجموعات فيما بينها.

1 - بالنسبة للتنظيم الداخلى، يكون من المتعين مراعاة مبادئ الاستقلال والمساواة بحيث يكون مطلوباً من كل شخص داخل كل مجموعة أن يقبل على قدم المساواة مع الآخرين القواعد التى سوف يخضعون لها سواً. وتكون هذه القواعد عامة أى متساوية بالنسبة لكل الأفراد فى نطاق المجموعة التى تسرى فيها. ويحول ذلك دون تحول اللامركزية إلى صورة مستحدثة من الإقطاع. بل تكون سلطة اتخاذ القرارات مملوكة بالفعل لأعضاء كل مجموعة.

2 - بالنسبة للعلاقة بين المجموعات: من المتعين مراعاة أن تقوم العلاقة بين المجموعات طبقاً لمبادئ الديمقراطية، فلا ينظر إليها بوصفها علاقات تخضع لنظام الهرم الرأسمى. وذلك على عكس الحال القائم فى إطار البنيان المركزى حيث تخضع الوحدات المحلية لسلطة رأسية واضحة من جانب سلطة الدولة المركزية أو بالأقل لوصايتها التى تجعلها فى حالة واضحة من التبعية.

أما النظام الديمقراطى الأصيل، فإنه يرفض مثل هذه العلاقة الرأسية

ويتطلب المساواة بين الوحدات المختلفة بوصفها جميعاً وحدات مستقلة متساوية يعكس استقلالها استقلال الأفراد الذين يكونونها.

وقد أفصح معمر القذافي عن معنى مقارب حيث يذكر ولا وجود للعاصمة في الجماهيرية. فطرابلس لم تعد عاصمة كما كانت في الماضي، وطالما أن الشعب هو الحاكم فالشعب موجود في كل مكان، وتكون السلطة الشعبية واللجان الشعبية، بالتالي، في كل مكان⁽¹⁾. ويضيف ولا مركزية أو حكومة في المجتمع الجماهيري فلا يوجد فيه إلا الجماهير المنضوية في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي تحركها اللجان الثورية⁽²⁾.

ودراً لاحتمالات الفوضى التي يمكن أن تنجم عن المساواة في الاستقلال، يكون من المتعين أن يتحقق الانسجام بين هذه الوحدات والمجموعات المتعددة بحيث تشكل كلاً متلاحماً يخضع لمبادئ ديمقراطية موحدة.

ومن أهم هذه المبادئ أن يكون تطبيق القاعدة أو إلغاؤها رهناً بالموافقة العامة من جانب المخاطبين بأحكامها. ومن ثم، لا يجوز لوحدة صغيرة أن تفرض قاعدة جديدة على وحدة أكبر منها، كما لا يجوز لوحدة صغيرة أن تعفى أعضائها من الخضوع لقاعدة وافقت عليها الوحدة الكبيرة التي تحتويها. فمثل هذا المسلك ينطوي على مخالفة لمبادئ الديمقراطية. وتمثل هذه المخالفة في الفرض الأول بالإخلال بمبدأ استقلال أعضاء الوحدة الكبرى. أما في الفرض الثاني، فتمثل في الإخلال بمبدأ عمومية القاعدة نتيجة استثناء بعض أعضاء الوحدة الكبرى من الخضوع للقواعد التي تخاطبهم.

(1) راجع: السجل القومي مجلد 11 ص 788.

(2) السجل القومي، مجلد 11 ص 816.

على النحو المتقدم، تتحقق حرية كل وحدة في أن تضع لنفسها قواعدما الذاتية إعمالاً لمبدأ الاستقلال، شريطة ألا تخالف هذه القواعد الشريعة العامة التي وافق عليها أعضاء الوحدة الكبرى والتزموا الخضوع لها وتلك هي اللامركزية الديمقراطية.

وغنى عن البيان أن اللجوء إلى الديمقراطية الاجتماعية مصحوبة باللامركزية الديمقراطية على النحو الذى سلف عرضه يزيل إلى حد كبير احتمالات انقسام الرأى فى إطار المجتمع الديمقراطى، وتبقى وسيلة التوفيق والتحكيم على نحو ما قدمنا أسلوباً ملائماً لتحقيق الإجماع فى إطار هذا المجتمع.

ولتتبن الآن البعد الثانى لديمقراطية سلطة الشعب أى الإدارة الذاتية.

الإدارة الذاتية تصعيد لسلطة الشعب

«سوف يكون العالم مداراً ذاتياً، أو لن يكون»
«جورج جودفينسن»

تمهيد :

إذا كانت الإنسانية لا تطرح على نفسها سوى المسائل التي يمكن أن تجد حلاً لها، فإن ذلك يصدق في المقام الأول على المقولات السياسية. ومن يتبع تطور الفكر السياسي في المرحلة الحديثة، يلحظ أنه في القرن الثامن عشر كانت مقولة «الديمقراطية» تعبيراً عن الآمال الثورية. وفي القرن التاسع عشر لعبت مقولة «الاشتراكية» هذا الدور. والبادئ أنه في المرحلة المعاصرة تجسد «الإدارة الذاتية» التطلعات الثورية للجماهيرية⁽¹⁾.

(1) راجع رونسا فالون: المرجع السابق، ص 14.

فى القرن الثامن عشر، بزغت الدعوة الديمقراطية تعبيراً عن مطالب البرجوازية ضد طبقة الأشراف، وتحقق للبرجوازية تحت شعار الديمقراطية الجمع بين السلطتين الاقتصادية والسياسية بعد أن انتزعت السلطة الثانية من النبلاء والملوك. وكان الانتخاب المقيد بنصاب مالى أبرز دليل على انتواء البرجوازية أن تقتصر اللعبة الديمقراطية على الملاك واستبعاد ما أسمتهم «بالرعاع» من حلبة السلطة السياسية.

فكانت الاشتراكية فى بادىء الأمر تعبيراً عن إرادة توسيع رقعة الديمقراطية من خلال المطالبة بتقرير حق الاقتراع العام، إلا أنه سرعان ما تكشف قصور الديمقراطية السياسية، فكان الرفض لمبدأ الفصل بين المواطن والمتمتع وتقررت الأولوية للجانب الاقتصادى على الجانب السياسى.

ومع ذلك، فقد لوحظ أن حرية الإنسان لا تتحقق بمجرد تزويده بقسط متزايد من «قطعة الخبز» وإنما تتطلب أن يتبوأ الإنسان مركزاً يجعله سيداً لمصيره وشرطاً فى تسيير دفة مجتمعه⁽¹⁾، ذلك أن الحرية ليست تعبيراً عن أنانية الفرد وعزلته عن الجماعة التى ينتمى إليها فيستخدمها فى إشباع مصلحته أو حاجاته الفردية، لكنها وسيلة لتحقيق تكامل الفرد والمجتمع وأداة يستخدمها الفرد فى السيطرة على الأدوات السابقة المسخرة لاستغلاله أى الدولة والملكية ووسائل الإنتاج⁽²⁾. وتندرج الإدارة الذاتية فى إطار هذا الزحف الديمقراطى على مختلف المستويات.

فبالنسبة لوضع المنشآت، سواء فى نطاق النظام الليبرالى أو نظام رأسمالية الدولة، لوحظ أنه لا يسوغ أن يقوم المجتمع على النظام

(1) Kerdelj: les rapports économiques et politiques dans la société autogés : راجع :
tionnaire socialiste. Questions actuelles du socialisme, N° 102, Avril-Jun 1971 p. 14.

(2) Cepo: Contribution à la problématique de la définition du socialisme. : راجع :
Questions actuelles du socialisme, N° 87. Oct. déc 1967 pp 4 e 5.

الجمهورى بينما تقوم المنشأة على النظام الملكى . على أن الإدارة الذاتية فى نطاق المنشأة لا تعنى الفوز بالسلطة فحسب، وإنما تتضمن مراجعة جذرية لوضع أجهزة الإدارة أياً كانت، ولمركز المنتجين ولأسلوب عملهم المشترك. وتوصف الإدارة الذاتية بأنها «تحدي ثقافي»⁽¹⁾ للممارسات والمقولات التى استقرت ورسخت فى ظل رأسمالية الطبقة وورثتها عنها رأسمالية الدولة.

وبالنسبة للبيان السياسى، فإن الإدارة الذاتية تعنى تغييراً جذرياً لهذا البناء، وهى تمثل مراجعة للمفهوم البرجوازى للديمقراطية القائم على مبدأ التمثيل، وتتضمن فى الآن ذاته تجاوزاً لمرحلة الديمقراطية الماركسية القائمة على هيمنة الدولة على المجتمع. ومن هنا يجرى تعريفها بأنها «الملك الاجتماعى لوسائل السلطة فى المجتمع» فهى تعبير عن الانتقال من «الثورة السياسية» المتمثلة فى الاستيلاء على سلطة الدولة، إلى «الثورة الاجتماعية» المتمثلة فى القضاء على أدوات الحكم السلطوية فى المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية⁽²⁾.

وحق الإدارة الذاتية ليس حقاً جديداً للملكية، بل هو حق ديمقراطى جديد ينشأ من عملية التحرير الاجتماعى للمنتجين والمواطنين مواكباً النمو المطرد للعلاقات الاشتراكية ولقوى الإنتاج فى البلد⁽³⁾. وحق الإدارة الذاتية هو تصعيد سلطة الشعب والتعبير القانونى لوجود السلطة الفعلية بين أيدي الشعب العامل. فالشعب لا يمارس السلطة من

(1) Pluet (Jacqueline): Chercheurs sur l'autogestion. Chercheurs en l'autogestion. : راجع : in qui a peur de l'autogestion, ouvrage collectif Union Générale d'Éditions, 1978. p. 386.

(2) Supsek (Radi) la sociologie yougoslave et l'autogestion ouvrière, in Etatism : راجع : et autogestion. Editions Antihropos, Paris 1973, PP. 13 et 14.

(3) Djodjevic (Jovan) les libertés et les droits de l'homme. ni questions actuelles du socialisme. Décembre 1984 pp 48 etc.

خلال فوزه بحقوق سياسية تقليدية، وإنما يمارسها بالفوز بحق سياسى أساسى هو حق التقرير والتصرف فى عائد الإنتاج. وهذا الحق، حق جماعى وفردى فى آن واحد. فهو جماعى بالنظر لكونه يتحقق فى جماعة العمل، ولكون الإنتاج جماعياً. وهو كذلك حق فردى لأنه ملك لكل عضو من أعضاء مجموعة الإنتاج. ويفضل هذا الحق يستطيع المنتج أن يعبر بحرية ويدون وساطة القوى السياسية الاستلاية عن مصالحه، ويزيل بذلك حالة الاغتراب السياسى التى كان يحياها سواء فى إطار المجتمع البرجوازى أو فى ظل اشتراكية الدولة.

يستفاد من العرض المتقدم مغزى الإدارة الذاتية وماهيتها. فهى تعنى «الممارسة الجماعية المشتركة للقرار»، «وقدرة التدخل المباشر من كل فرد فى الشؤون التى تخصه»⁽¹⁾. فهى «تغيير جذرى اقتصادى وسياسى، يقضى على المفهوم الشائع للسياسة بوصفها إدارة مقصورة على شريحة من الساسة ومحترفى السلطة، وتكتسب السياسة بموجه معنى جديداً يقوم على تولى كل الأفراد دون وسطاء كافة شؤون المجتمع وعلى كافة المستويات» بحيث «تتحقق الممارسة المستمرة لسلطات إصدار القرار السياسى والرقابة من جانب الذين ينفذونه»⁽²⁾ ويعتبر آخر الإدارة الذاتية هى تصعيد لسلطة الشعب من حيث إنها قضاء على «احتكار سلطة التقرير».

ونتناول فى هذا الفصل نشأة مفهوم الإدارة الذاتية وتطوره فى المرحلة الراهنة والأبعاد المختلفة التى اكتسبتها من خلال التطبيق والمقومات التى تقوم عليها.

(1) راجع رونس فالون: المرجع السابق، ص 51.

Arvon (Henri) l'autogestion, P.U.F. Paris, 198 op 4.

(2) انظر:

المبحث الأول نشأة الإدارة الذاتية

توصف الإدارة الذاتية بأنها نظام اقتصادى واجتماعى يتسم بملكية الشعب لوسائل الإنتاج يهدف إلى كفالة السيطرة الكاملة لكل الأفراد على ظروف عملهم ومعيشتهم من خلال توفير استقلال واسع لوحدة العمل، والوحدات الاجتماعية الأخرى فى إطار تخطيط مشترك ديمقراطى ولا مركزى⁽¹⁾.

والإدارة الذاتية بالمدلول المتقدم إدارة ذاتية معممة، فلا يقتصر استقلال الإدارة على علاقات الإنتاج، وإنما يشمل كذلك سائر مظاهر الحياة الاجتماعية مثل الاستهلاك والإسكان والتعليم الخ. . .

تاريخ نشأة الإدارة الذاتية:

اتسم القرن التاسع عشر بتأكيد الفلاسفة لفكرة «المساواة بين الأشخاص» تلك الفكرة التى أرست أسس الإدارة الذاتية. ذلك أن قيام أى شكل لسيطرة بعض الأفراد على أقرانهم أمر يتعارض مع المساواة. وقد انعكس صدى هذا النظر على الصعيد السياسى، حيث جرى البحث عن نظام تكون الديمقراطية فيه فعالة وحقيقية. وعلى الصعيد الاقتصادى نودى برفض كل نظام للإنتاج أو الاستهلاك يقوم على احتكار أقلية من الأفراد سلطة اتخاذ القرارات الرئيسية.

ومع ذلك يمكن القول بأن النشأة الحقيقية لمفهوم الإدارة الذاتية تحققت فى قلب القرن التاسع عشر فى إطار حركة المعارضة الثقافية العريضة للثورة الصناعية وللمصير الذى كان ينتظر العاملين فى ظلها. فكان من المتعين البحث عن نظام اجتماعى يكون أكثر استجابة لمقتضيات العدالة والمساواة.

(1) راجع: Montet (Christian): l'idée autogestionnaire, in l'autogestion in système économique? ouvrage collectif éd. Dunod. paris 1981, p. 6.

فى إطار هذا التيار الثقافى يمكن التمييز بين أربعة تيارات فكرية كان لها السبق فى المناداة بالإدارة الذاتية تتحصل فيما يلى⁽¹⁾:

- 1 - الاشتراكيون الطوباويون.
- 2 - بوشيز والحركة التعاونية.
- 3 - برودون والحريون.
- 4 - التيار الماركسى.

ونتناول كلاً منها على التوالى:

1 - الاشتراكيون الطوباويون:

يسود الاعتقاد لدى الكتاب بأن فورييه وأوين هما مؤسسا نظرية الإدارة الذاتية . فقد تخيل كل واحد منهما مجتمعات تقوم على وحدات مستقلة للعمل تتحقق فى إطارها المساواة بين الأفراد .

فمفهوم «الجماعة الأساسية» عند فورييه ونظام «الكتيبة» الذى تصوره يعكس النظام المثالى للإدارة الذاتية المعممة . فكل أمر يتقرر ديمقراطياً فى داخل الكتيبة وفى إطارها تزول الملكية وكل علاقة سيطرة واستغلال . ويتمثل إسهام فورييه الأساسى فى مجال الإدارة الذاتية فى أنه أبرز مسألة تولى العاملين إدارة الإنتاج بأنفسهم كما دعا إلى الأخذ بلامركزية مكثفة قاعدة للنظام الاجتماعى الجديد .

أما أوين فقد اتجه صوب إجراء تجارب لنظريته . وأنشأ مستعمرات شيوعية فى الولايات المتحدة وبريطانيا دامت إحداها نحو خمس سنوات وعرفت باسم Harmony Hill . وقامت هذه التجارب على تأكيد إمكانيات التنظيم الذاتى للعاملين لإعداد الانتقال من النظام الرأسمالى إلى نظام اجتماعى مثالى .

Montet - op. cit. pp. 7 etc.

(1) راجع:

غير أنه من الملاحظ أن تأثير الاشتراكيين الطوباويين كان قليل الشأن، وترك العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية بغير حل. وقد حاول بعض أتباعهم ومنهم بوشيز استكمال هذا القصور وذلك كما يلي:

2 - بوشيز والحركة التعاونية:

تحصل هدف بوشيز على حد قول أحد تلامذته في «إقامة الجمهورية في داخل الورشة». وفي سبيل ذلك وضع لوائح وأنظمة لسير العمل في التشاركيات العمالية، وسعى للحيلولة دون استئثار رأس المال بسلطة إصدار القرار. ودعا بوشيز إلى تحقيق نوع من تراكم رأس المال الاجتماعي غير القابل للتصرف فيه، يقدمه كل عضو في التشاركية العمالية، ويكون مملوكاً ملكية دائمة للمنشأة التشاركية.

وتبنى ذلك عدد من المفكرين أفكار بوشيز، ونشأ عن هذا التيار اتحاد تعاونيات الإنتاج الذي كان له أثر كبير في تنمية التقاليد التعاونية حتى يومنا. ومع ذلك، يلاحظ أن تطور الحركة التعاونية كشف عن الحدود التي تقيد من نمو قطاع مدار ذاتياً في إطار بيئة غير ملائمة بل معادية. وثارَت قضية وسائل تحقيق القطيعة مع النظام الرأسمالي حتى يتمكن الأسلوب التعاوني من بلوغ هدف الإدارة الذاتية المعممة.

وكان لهذا النظر أثره في تيار الحرّيين *Libertaires* الذي قاده المفكر الفرنسي برودون⁽¹⁾. فقد أعرب صراحة عن ضرورة تحقيق الانتقال الثوري لإقامة مجتمع جديد مدار ذاتياً.

3 - الحرّيون والإدارة الذاتية:

اتسمت أفكار برودون، شأنه في ذلك شأن ماركس، بقسط غير قليل من التعارض في مسألة الإدارة الذاتية⁽²⁾. مع ذلك يسود القول بين الكتاب

(1) انظر عرضاً للمواقف المتعارضة لبرودون في هذا الخصوص مؤلف:

Gaëtan (Daniel): Proudhon oui et non. Gallimard, Paris 1978.

أن برودون يعد « أب الإدارة الذاتية » بالنظر لمانهضته لمبدأ السلطة في أساسه واعتباره مصدراً للاغتراب، وسعيه لكفالة استقلال الفرد والمجتمع على حد سواء.

انطوت كتابات برودون على هجوم حاد ضد كل صور الاستلاب سواء الرأسمالي أو الحكومي، وسعى إلى تحقيق ما أسماه «استقلال إرادة المجتمع» بعيداً عن أى سلطة عليا وفوقية. واستقلال إرادة المجتمع يعنى عند برودون الإمكانية الفعلية التى يحوزها المجتمع لتنظيم ذاته، وأن يسيّر نفسه طبقاً لستته الاجتماعية الذاتية بغير هيمنة يمارسها عليه أى جهاز سياسى أو إنتاجى أجنبى عنه فيفرض عليه تسلط أجنبى سواء تمثل فى هيمنة رأس المال أو سلطان الدولة⁽¹⁾.

ونظراً للتأثير الذى ينسب له أغلب الكتاب لفكر الحريين فى ترسيخ فلسفة الإدارة الذاتية وامتداد هذا التأثير منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، نتناول بشيء من التفصيل موقف الحريين من فلسفة الإدارة الذاتية.

طبقاً لفكر الحريين، تكون الإدارة الذاتية تعبيراً عن رفض الدولة باعتبار أن الدولة ترادف القهر. فتكون الإدارة الذاتية هى نقيض التسلط وتعبيراً عن الانطلاقة العفوية للجماهير وتأكيداً للديمقراطية المباشرة الرافضة لمختلف أشكال التمثيل والتفويض⁽²⁾.

وقد عبّر برودون عن هذه المعانى فى إعلان انتخابى سطره فى نوفمبر سنة 1848 جاء فيه «لسنا فى حاجة إلى الدولة، ذلك أن الاستغلال بواسطة الدولة هو من قبيل الملكية والأجر، ونحن لا نريد حكم الإنسان

(1) راجع: Bancal (Jean) Proudhon et l'Autogestion, collection volonté Anarchiste (10-11) Paris, 1980, p. 3.

(2) راجع رونسا فالون: المرجع السابق، ص 11.

للإنسان، واستغلال الإنسان للإنسان. فالاشتراكية هي نقيض الحكومة، نريد أن تكون التشاركيات العمالية النواة الأولى لاتحاد واسع من الجمعيات والشركات المؤلفة في إطار جمهورية ديمقراطية اجتماعية⁽¹⁾. ولما تفجرت ثورة فرنسا في عام 1848 ونشأ في إطارها عدد من التشاركيات العمالية، أثار ذلك إعجاب برودون الذي رأى أن تكون هذه التشاركيات ورغبة العمال في تنظيم أنفسهم بوسائلهم الخاصة يشكل «الحدث الثوري» بمعنى الكلمة. ولما فشلت هذه التشاركيات العمالية، أرجع برودون هذا الفشل إلى استمرار رواسب علاقات الهيمنة والخضوع بين الدولة والمجتمع. وساق برودون تصوراً لمجتمع يقوم على ائتلاف بين مكوناته الاجتماعية التي تدخل فيما بينها في علاقات تشاركية تشمل الوظائف الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتبادل والوظائف السياسية وذلك بعيداً عن كل إكراه وتسلط⁽²⁾.

واعترض برودون على نظرية العقد الاجتماعي عند روسو، وأوصى بإقامة نظام تعاقدى وتبادلي يسرى في آن واحد على المجالين السياسي والاقتصادي، وتشيد بناءً بين أحدهما سياسي والثاني اقتصادي يكون استقلال كل منهما شرطاً لتحقيق ديناميكية المجموع. ذلك أن برودون رأى أن مجتمع الإنتاج ومجتمع العلاقات السياسية مجتمعان متمايزان ومتكاملان في الآن ذاته ومرجع هذا التكامل أنهما منظمان انطلاقاً من القاعدة وليس من القمة.

وصاغ برودون نظريته في إطار تصوره لسنة التنظيم الاجتماعي، وأوضح أن المجتمعات يسودها «قانون اجتماعي أصيل» هو «ليس تعبيراً عن إرادة ولو كانت عامة وإنما هو «علاقة طبيعية» بين عناصر اجتماعية تم اكتشافها وتطبيقها. فطبقاً لبرودون، إذا كان هناك جمع من الأفراد يرتبطون ببعض على سبيل التضامن وتبادل المعطاء ويشكلون، بالتالي، مجتمعاً،

(1) راجع أرفون: المرجع السابق، ص 8.

(2) راجع باتكال: المرجع السابق، ص 4.

فإنهم بذلك لا يلزمون أنفسهم بعضهم ببعض بواقع إرادتهم الخاصة، وإنما «يتواءمون» مع قانون اجتماعي سابق الوجود تم إغفاله في مرحلة سابقة⁽¹⁾.

وتفريعاً على ذلك، يكون من الضروري أن تتواءم إرادات الأفراد مع القانون الاجتماعي الناشئ من علاقاتهم، ويكون القانون الاجتماعي سابقاً في وجوده على القانون الوضعي، وتكون سلطة الإرادة فاقدة القيمة بغير سلطة القانون الاجتماعي الذي يتم الكشف عنه وتطبيقه. فسلطان الإرادة، فردياً أو جماعياً، يولد التحكم والاعتراب إذا كان خارجاً على القاعدة الاجتماعية. وطبقاً لبرودون، هناك منطق مطلق مشترك يسود السلطة القمعية للملكية ورأس المال أي «استغلال الإنسان للإنسان» والسلطة المنفردة للدولة والحاكمين أي «حكم الإنسان للإنسان»، ولذلك دعا برودون إلى هجر هذا المنطق المطلق وتطبيق شعار «لا سلطة ولا نقود في الدولة» واستبدال تحكم الإنسان أو المجموعة بالقانون العلمي للإدارة.

ويتحقق هذا الاستبدال عند برودون بتنظيم «مجتمع الإدارة الذاتية» وتطبيق قانونين أساسيين من القوانين الاجتماعية:

1- قانون الواقعية الاجتماعية، وبمقتضاه يتكون المجتمع من «كائنات جماعية حقيقية» ومن مجموعات مزودة بوجود حقيقي مستقل.

2- قانون الكثرة الاجتماعية، ويقصد به كثرة الكائنات الاجتماعية التي تشكل نسيج البنيان الاجتماعي فيها من التشارك بين إراداتها.

ويقوم مجتمع الإدارة الذاتية على احترام هذين القانونين. ويتسم هذا المجتمع بالمرونة ورفض الجحود لكونه في صيرورة دائمة. ذلك أنه طبقاً للواقعية والكثرة الاجتماعية يتحقق نمو اجتماعي متغير باطراد. لأن الأفراد والمجموعات الذين يشكلون المجتمع في حالة من «الثورة المستمرة» ولا

(1) راجع أرفون: المرجع السابق، ص 9.

يكفون عن تطوير المجتمع التشاركي من خلال العلاقات التي يقيمونها فيما بينهم.

في ضوء ما تقدم، يكون مجتمع الإدارة الذاتية، عند برودون، محكوماً بعلم وضعى نابع من العمل الاجتماعى ويدور محوره حول الواقع الكثرى للمجتمع. ويقود هذا العلم الاجتماعى إلى وجوب كفالة الاستقلال، أى احترام شخصية الإنسان وحرية كشرط لنمو مجتمع متقدم. وذلك يكون مجتمع الإدارة الذاتية نقيضاً للشمولية المركزة على أحادية التكوين الاجتماعى والتي تجعل من الإنسان مجرد وحدة نمطية خاضعة لسيطرة جماعية فوقية.

وقد أولى برودون عناية خاصة بمسألة وضع المنتج والعامل فى مجتمع الإدارة الذاتية، ورأى أنه ليس يكفى أن ينتزع العمل من برائث استبداد إرادة أجنبية عن المنتج، لأنه لا معنى لتحرير العمل إذا كان مجرداً من كل بُعد ذاتى. وإنما يتعين إعادة بناء المجتمع انطلاقاً من القاعدة أى من النشاط الإنتاجى بحيث يكون العمل هو مصدر الاستقلال الشخصى. فمن الضرورى أن يشعر العامل المنتج أنه، وقد استعاد سيادته على أعماله وقراراته، يحقق ذاته كذلك فى عمل يكون قد استعاد بدوره مغزاه الكامل⁽¹⁾.

وأبرز برودون قيمة العمل، وأورد له تعريفاً، صار بعد ذلك تعريفاً تقليدياً، يقوم على أن العمل هو النشاط الذكى للإنسان على المادة، وهو الذى يميز الإنسان من الحيوان، وغاية الإنسان على الأرض هى أن يتعلم كيف يعمل. ومتى استعاد العمل اعتباره فإن ذلك ينعكس على القيمة الشخصية للمنتج، فينتهى إحساسه بالاغتراب فى مزاولة لعمله، ويتنامى دوره الفعال فى المحيط الاجتماعى.

(1) راجع بانكال: المرجع السابق، ص 28 و 29.

وعاد برودون إلى تحقيق التربية الذاتية للعاملين من خلال العمل⁽¹⁾. فالعمل هو عملية تجمع بين الفكر والممارسة الواقعية وهو مادة وذكاء. والعمل بوصفه النشاط الذكي للإنسان على المادة، يبدو وكأنه مصدراً للروح والإلهام بمعنى الكلمة. فكل فكرة تولد من الممارسة ويجب أن تعود إلى الممارسة درءاً لذبولها. ومعزى ذلك، عند برودون، أن كل فكرة تنشأ من العمل ويجب أن تستخدم كأداة للعمل، فالفلسفة ليست سوى وسيلة لتعميم وتجريد نتائج معرفتنا أى عملنا.

ويبحث برودون على تكوين العاملين من خلال تنظيم العمل على نحو يزول معه تقسيم المجتمع إلى طائفتين، طائفة أصحاب العمل الذهني المختصة بقيادة المجتمع، وطائفة أصحاب العمل الجسماني المفروض عليها العمل والطاعة. ويرى برودون أن تربية العاملين من خلال الممارسة العملية تحقق السيطرة على الأجساد وترقية الأذهان وتكوين الطباع والأخلاق. وطبقاً لبرودون، فإن من شأن هذا البرنامج العمالي تمكين الكثرة العمالية الكاشفة عن الكثرة العضوية للواقع الاجتماعي من أن تصبح كثرة منظمة تمارس الإدارة الذاتية. وتصبح التربية الذاتية للمجتمع العمالي حجر الزاوية لكل بناء يقوم على التسيير الذاتي.

تفريعاً على ما تقدم، شيد برودون تصوره للمجتمع الإنتاجي بوصفه «اتحاداً زراعياً صناعياً» باعتبار أن الزراعة والصناعة هما العنصران المؤسسان للمجتمع.

ويتكون الاتحاد من عدد التشاركيات العمالية المدارة ذاتياً، وتنضم إليه مجموعات اتحاد المستهلكين وتعتد اتفاقات تبادلية فيما بين مجموعات المنتجين وفيما بين مجموعات المستهلكين وفيما بين المنتجين والمستهلكين، بحيث تتحقق مقولة سان سيمون في «أن الورشة سوف تحل محل الدولة» اعتقاداً منه بأن الاقتصاد سوف يحل تماماً محل السياسة.

(1) راجع أرفون: المرجع سالف الذكر، ص 9 و 10.

واستكمالاً لهذا البناء الاقتصادي، عارض برودون الحكومات المركزية ورأى أنها بسلطتها المطلقة تعد مصدراً للحروب فى الخارج والقمع فى الداخل، وطالب بتحقيق ديمقراطية سياسية اتحادية (فدرالية) تضيق من دائرة السلطة السياسية وتقتصر على وحدات إقليمية محدودة يديرها المواطنون ذاتياً، وتتدرج فيما بينها لتشكّل جمهوريات اتحادية أو تعاهدية (كونفدرالية).

وفى إطار تيار فكر الحريين يبرز اسم مفكر آخر انعقد له تأثير كبير بين أتباع هذا التيار هو باكونين.

أفكار باكونين حول الإدارة الذاتية:

اتسم باكونين بكونه رجل ممارسة ثورية أكثر منه مفكراً نظرياً تجريبياً. وقد استمد من نشاطه الثورى مقولة تعد من الركائز الأساسية فى فلسفة الإدارة الذاتية. فقد لاحظ باكونين أن إحدى مكونات النشاط الثورى هى تلك الديناميكية التى تفرضها الأحداث والجماهير التى تشارك فيها. واستخلص من هذه الملاحظة رفضاً للنظر القائل بالاتجاه «الحكيم» والتدريجى صوب الإدارة الذاتية. ورأى أن التنظيم الذاتى والإدارة الذاتية سوف يفرزهما نشاط الجماهير الثورى، وأن مشاركة الجماهير فى تسيير دفة الشؤون الاجتماعية سوف تنامى مع اتساع النزاعات الاجتماعية. وأعد باكونين قائمة بالتدابير التى يتعين اتخاذها فى هذا الشأن، من أبرزها:

1- أن تتولى البلديات (الكومونات) الثورية تعيين اللجان المكلفة بتنظيم العمل.

2- تضع اللجان المشار إليها بين أيدي العمال أو التشاركيات العمالية كافة ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال. ويسرى هذا الإجراء على عمال الصناعة والزراعة وكل فرد يطلب عملاً.

3- يكون التبادل حراً تملأ، ومع ذلك تقام أسواق عامة فى كافة المدن يتوجه إليها المنتجون لتبادل منتجاتهم طبقاً لضوابط يتفق عليها.

4- الأموال الناتجة من عمل التشاركيات أو الأفراد تكون لهم ويتصرفون بها.

على النحو المتقدم، رسم باكونين ملامح المجتمع اللاحق على الثورة الاجتماعية، وحدد هدفه فى تحقيق الاشتراكية المكونة من الحرية ومن التضامن، والتي تستمد مصدرها ليس من قانون سياسى ما وإنما من الطبيعة الجماعية للإنسان التي بموجبها لا يكون الإنسان حراً إلا إذا كان جميع الأشخاص الذين يحيطون به أحراراً كذلك. فالتضامن، كما تصوره باكونين قاعدة لمجتمع الإدارة الذاتية لا يكون ثمرة تنظيم آخر ومصطنع، وإنما هو التناجى العفوى للحياة الاجتماعية والاتحاد الحر للمصالح والاتجاهات المشتركة. ويكون أساسه هو المساواة والعمل الجماعى الإلزامى لكل فرد ليس استناداً إلى قوة القوانين وإنما قوة الأشياء والملكية الجماعية.

4 - الماركسية والإدارة الذاتية:

تعد قضية الإدارة الذاتية من أبرز القضايا التي كان موقف الماركسية بالنسبة لها بالغ التذبذب، ولا يزال هذا التذبذب يعكس آثاره فى التيارات المختلفة المنتسبة إلى الماركسية.

ومرد هذا الموقف المتذبذب صراع خاضه ماركس وإنجلز بين اتجاهين متعارضين، يدعو الأول إلى الأخذ بـ«العفوية البروليتارية» التي تمنح البروليتاريا ثقة كاملة فى أن تتولى زمام أمورها بنفسها ودون وصاية أجنبية عليها سواء مارسها حزب أو أى أداة حكم أخرى، ويقوم الاتجاه الثانى على وجوب تسليم قيادة المجتمع إلى حزب أو طليعة تمثل «الضمير الطبقي» للبروليتاريا وتقودها صوب الحتمية التاريخية التي تحددها لها قوانين الاشتراكية العلمية.

وقفت الماركسية فى منتصف الطريق بين «الضمير والإدراك» الذى يمثله الحزب ويمارس بهذه الصفة وصايته على المجتمع من أعلى إلى أسفل، وبين «العفوية» التى تمثلها الجماهير وتدفع الثورة من أسفل إلى أعلى. وتنعكس وثيقة بيان الحزب الشيوعى هذا الموقف المتأرجح، فهى تجمع فى آن واحد بين الاتجاهين؛ فمن جهة تؤكد ثقتها الكاملة فى الحركة الثورية العفوية للطبقة العمالية وتوضح أن الأهداف الشيوعية هى تعبير عام عن الشروط الفعلية لصراع طبقي قائم ولحركة تتحقق أمام بصرنا، ومن جهة أخرى تذكر الوثيقة أن «الضمير الطبقي» يتقدم على «العفوية» وأن الشيوعيين مكلفون بتوجيه البروليتاريا وإرشادها.

وفى محاولة لنسبة فلسفة الإدارة الذاتية إلى الفكر الماركسى، يشار إلى فقرة وردت فى ديباجة لائحة الأممية الأولى الصادرة فى عام 1864 جاء فيها «إن تحرير العاملين يجب أن يكون من صنع العاملين أنفسهم، وإن جهود العاملين للفوز بتحررهم يتعين ألا تهدف إلى تكوين امتيازات جديدة، وإنما عليها أن تهدف إلى تقرير ذات الحقوق والواجبات بالنسبة إلى الجميع». غير أنه يرد على هذا القول، بأن هذه الفقرة التى تعكس الأخذ بفلسفة الإدارة الذاتية سطرها تولين، أحد تلامذة برودون، مما يتعنر معه نسبتها إلى الماركسية.

ومن ناحية أخرى، إن هذه الفقرة يدحضها قول ماركس «إن الشيوعيين هم، من الناحية العملية، أكثر قطاعات الأحزاب العمالية عزماً، وهم القطاع الذى يدفع إلى الأمام دائماً، وهم، من ناحية المعرفة النظرية، يتميزون عن باقى الجماهير البروليتارية بمزية إدراك شروط مسيرة الحركة العمالية ونتائجها العامة».

فى الواقع، كانت الماركسية ولا تزال ساحة لموقفين متضاربين؛ فمن جانب يوجد الالتزام الصارم بالمقولات النظرية المستفادة من «الاشتراكية العلمية» كما صاغها ماركس وإنجلز. . وهى اشتراكية تزعم قدرتها على السيطرة على التاريخ استناداً إلى العقل، فتسعى من أجل

الفوز بالسلطة السياسية وتحقيق مركزية صارمة تكفل التطبيق الكامل لقوانين التطور الاشتراكي، ومن جانب آخر عايش ماركس وإنجلز الأحداث الثورية الجماهيرية التي وقعت في عهدهما، ومن أبرزها كومونة باريس التي تقدم بيان أحداثها. وقد بدت هذه الأحداث رد فعل غير متوقع قادر على أن يحقق بوسائله الخاصة طريق تحرر العاملين. ومن هنا، كان الانحياز لـ «العفوية البروليتارية» المتحررة من وصاية العقل وللضمير البروليتاري المتمثل في الحزب.

ويشير بعض الكتاب، إلى أن كتابات ماركس تتم عن تناقض النتائج التي يمكن استخلاصها من التحليل الاقتصادي الماركسي. ويتحصل جوهر هذا التحليل في نظرية القيمة والاستغلال، وهي نظرية تقود في آن واحد إلى الأخذ بالإدارة الذاتية وإلى رفضها.

فطبقاً لنظرية الاستغلال التي وضعها ماركس، تلعب الطبيعة القانونية لوسائل الإنتاج دوراً ثانوياً، وتحصل المسألة الرئيسية في الرقابة الفعلية على شروط الإنتاج والمنتج. ويتحقق الاستغلال إذا كان العامل المباشر مجرداً من كل سلطة تقرير بالنسبة لأسلوب ممارسة عمله أو بالنسبة لنتائج عمله. حقيقة، تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج شرطاً مساعداً للاستغلال لأنها تكفل للرأسماليين السيطرة على عملية الإنتاج والمنتج، إلا أنها ليست الشرط الضروري.

يستفاد من هذا التحليل أن إلغاء الاستغلال يتحقق بإزالة كل سيطرة تجري ممارستها على العاملين، سواء كان مصدرها رأسماليين فرديين أو بيروقراطية الدولة أو فئة من العاملين تنصب نفسها زعامة جديدة، كما هو حال الزعماء العماليين للتعاونيات الإنتاجية أو فئة التكنوقراط. وطبقاً لهذا التفسير للتحليل الماركسي، ترتبط خاتمة الاستغلال بسيطرة الأفراد على ظروف معيشتهم التي تفرض بالضرورة استقلالاً كبيراً لوحدات الإنتاج وسائر الوحدات الاجتماعية، وهو ما يشكل خصائص الإدارة الذاتية.

من جانب آخر، يستخلص البعض من نظرية الاستغلال الماركسية تأكيداً باستحالة تحقيق الإدارة الذاتية. ذلك أنه بالنسبة لماركس، يكون من شأن الازدهار الكامل لعلاقات السوق أن تتحول قوة العمل إلى سلعة وتنشأ علاقات إنتاج تتسم باستغلال الطبقة العمالية. ولما كان من شأن أى نظام للإدارة الذاتية الفصل بين وحدات الإنتاج المختلفة فإنه يترتب على ذلك نمو علاقات السوق مما يسفر عن قيام علاقات إنتاج منشئة للاستغلال، ومن ثم تكون شروط حسن إدارة الاقتصاد المسير ذاتياً هي ذات شروط زواله!

موقف لينين من المسألة:

نصادف الموقف المتأرجح ذاته عند لينين. فمن جانب، التزم لينين بالتحليل الماركسي الصارم القائم على إقامة سلطة مركزية يمارسها الحزب باسم البروليتاريا أى من أعلى إلى أسفل. ومن جانب آخر، أدرك لينين أهمية الظواهر الثورية العمالية التي حدثت قبل اندلاع الثورة البلشفية، ومن أهمها الإضراب العفوى العام الذي حدث فى عام 1917 فى مصانع سان بطرسبورج والذي شكل مجالس عمالية «سوفيئات» لإدارة نشاط المصانع بدون أى تدخل نقابى.

ولما كان لينين مشهوداً له بقدرة فائقة من المهارة التكتيكية، فقد أدمج فى نظريته هذا الواقع التاريخى الجديد التابع من «العفوية» التى طالما كان قد شكك من قبل فى بعدها الثورى. وسجل لينين موقفه الجديد فى مؤلفه «الدولة والثورة» الذى سطره فى عام 1917 ورفع فيه شعار «كل السلطة للسوفيئات» ساعياً إلى إدماجه فى إطار نظريته حول دكتاتورية البروليتاريا. وبدا لينين وكأنه يريد إقامة دولة على غرار كومونة باريس خالية من أى تسلط بيروقراطى أطلق عليها تسمية «جمهورية ديمقراطية من نمط الكومونة، أو جمهورية سوفيئات العمال والجنود. وأبرز

لينين عدة شروط لتفادي التسلط البيروقراطي في إطار هذه الدولة أهمها ما يلي:

- شغل الوظائف العامة بطريق الانتخاب مع القابلية الدائمة للعزل.
- المساواة في الأجور بما لا يزيد على أجر العامل.
- اتخاذ تدابير فورية تكفل أن يتولى «الجميع» وظائف الرقابة والإشراف بحيث يصبح «الجميع» بيروقراطيين لفترة ما على نحو لا يجعل أحداً بيروقراطياً طوال الوقت.

ويعد هذا الموقف الجديد عدولاً من لينين عن كتاباته السابقة، وبخاصة مؤلفه «ما العمل» الذي سطره في عام 1902 وجاء فيه «إن النضال العفوى للبروليتاريا لن يكون صراعاً طبقياً حقيقياً إلا حين يقوده تنظيم ثوري قوى». وأفصح لينين عن اعتقاده بأن الاحتكارات التي تباشرها الدولة هي مرحلة هامة تقود إلى اشتراكية وسائل الإنتاج.

وإزاء التناقض الواضح بين الموقفين، وهو تناقض انسحبت آثاره إلى داخل الحركة الاشتراكية ذاتها ويوجه خاص في العلاقة بين الماركسيين والحريين، ابتدع لينين نظرية تقول بأن الأولوية المعترف بها للضمير البروليتاري أي للحزب ليست نهائية، وإنما هي ضرورة تكتيكية في المقام الأول، ورأى لينين أنه عقب تفويض المجتمع الرأسمالي، تصبح البروليتاريا هي محرك التطور التاريخي وتتدخل عفويتها في بناء الاشتراكية، ويكفل دورها الأساسي حماية الاشتراكية من الجمود. وبذلك يتحقق قول لينين، بأن «الاشتراكية النابضة بالحياة والخلافة هي نتاج الجماهير الشعبية ذاتها».

وفضلاً عما تقدم، تثير قضية الإدارة الذاتية تساؤلاً حول موقع مرحلة الإدارة الذاتية في مدارج المراحل التي تسوقها النظرية الماركسية على نحو ما تقدم.

موقع مرحلة الإدارة الذاتية من مراحل التطور الاجتماعى :

يحاول الماركسيون إدراج الإدارة الذاتية ضمن التقسيم الثلاثى لمرحل تطور المجتمعات حسبما ذكره ماركس.

فطبقاً لما سطره ماركس عام 1875 فى مؤلفه «نقد برنامج جوته» تمر المجتمعات بمرحل ثلاث؛ الرأسمالية ويبلغ الصراع الطبقي ذروته فى هذه المرحلة، الاشتراكية وتشكل المرحلة الدنيا للشيوعية حيث يقتضى بقاء الطبقات الإبقاء على سلطة سياسية تجمع بين وسائل القهر لتصفية رواسب البرجوازية ووسائل الإنتاج من أجل خلق مجتمع الوفرة، وأخيراً الشيوعية وقد تصورها ماركس بمثابة النعيم الأرضي الذى يزول فيه كل إكراه سياسى واستلاب اقتصادي ويتحقق فيه شعار «من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجاته».

وفى محاولة لتحديد موقع الإدارة الذاتية من هذه المرحلة، ذهب البعض إلى أن الإدارة الذاتية تشكل مرحلة وسطاً بين المرحلتين الرأسمالية والاشتراكية. وتعد خطوة أولى على درب توعية العاملين بمسؤولياتهم الجديدة على نحو يهيء الفرصة أمام الهيئات المركزية لكي تتولى قيادة النشاط الاقتصادي وتوجيهه باسم الصالح العام.

وطبقاً لهذا التفسير، تبدو الإدارة الذاتية حلاً غير ثابت يرتبط بالمرحل الثورية ويرمى إلى خدمة الاشتراكية بوصفها هدفاً نهائياً. فيكون استقلال إدارة المنشآت مجرد نموذج محتمل للسير الداخلي للمنشآت يندرج فى إطار تنظيم عام تتولى الهيئات المركزية فى نطاقه توجيه الاقتصاد القومى طبقاً لتخطيط أمر.

وذهب رأى آخر، إلى أن الإدارة الذاتية هى مرحلة وسط بين المرحلتين الاشتراكية والشيوعية. فهي تؤدي وظيفة علاجية لمواجهة الجحود البيروقراطى الذى يكون قد أصاب الدولة الاشتراكية. ومن هذه

الزاوية، تكون الإدارة الذاتية وسيلة للحد من هيمنة الدولة وتسلطها والتي ينظر إليها على أنها من «أمراض الطفولة للاشتراكية الوليدة».

ويشير أنصار هذا النظر، ومنهم الفقيه ستويانوفيتش، إلى أن التطور التاريخي قد أرغم الماركسيين على استحداث تقسيم لمراحل التطور في داخل مرحلة الاشتراكية حيث يجري التمييز بين «اشتراكية الدولة» و«اشتراكية الإدارة الذاتية».

وغنى عن البيان، أن هذه الحيرة التي يجد فيها الماركسيون أنفسهم والناشئة من تقيدهم بنظرية المراحل الماركسية تؤكد فساد النظر الماركسي حول ما يسمونه بالمرحلة الانتقالية. فتكون هناك مرحلة اشتراكية انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية، يمكن تسميتها بـ«اشتراكية الدولة» تعقبها مرحلة انتقالية تالية هي «اشتراكية الإدارة الذاتية» والآن يتحدثون عن مرحلة انتقالية هي مرحلة دولة كل الشعب، أو مرحلة المجتمع الاشتراكي المتطور، إلى غير ذلك من المراحل الانتقالية اللانهائية!

والواقع أن موقف الأحزاب الشيوعية المعاصرة من مسألة الإدارة الذاتية أمر يكشف الكثير عن أسلوب هذه الأحزاب في المناورة السياسية وتطويعها للمقولات الماركسية حسب مقتضى الحال، ولنا في هذا الصدد مثال الحزب الشيوعي الفرنسي. ففي عام 1972 وأثناء إعداد برنامج التعاون المشترك بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في فرنسا، عارض الحزب الشيوعي الفرنسي إدراج «الإدارة الذاتية» في البرنامج بوصفها شعاراً هومن قبيل «ورقة التوت» تستر نزعة إصلاحية. ورأى أنه شعار جدير بالرفض لكونه يركز على «عفوية الفرد» بل وعلى تأليهه ويؤدي إلى تفتيت الاقتصاد القومي.

بيد أنه سرعان ما تغير هذا الموقف إزاء إلحاح الزحف الجماهيري المطالب بالإدارة الذاتية. واضطر الحزب الشيوعي الفرنسي للتجاوب مع هذا المطالب الجماهيري الذي لم يقتصر على المناداة بالإدارة الذاتية،

وإنما شمل كذلك وجوب التخلي عن مقولة دكتاتورية البروليتاريا. وعلى إثر انعقاد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب فى فبراير سنة 1976 أصدر قرارات تتطوى على هجر المقولات الماركسية الجامدة، ومنها مقولة دكتاتورية البروليتاريا التى وصفت بأنها «شكل سياسى لا يتفق واشتراكية تحمل علم فرنسا». وصاحب ذلك رفض مقولات الاشتراكية المركزية والبيروقراطية، ودعا الحزب إلى إقامة «إدارة ذاتية لامركزية» تكون بمثابة الشكل الناضج والمكتمل للاشتراكية. ووصفت الإدارة الذاتية بأنها «صفة مجتمع عقلانى يتحقق فى إطاره تكامل المصالح الشخصية للفرد بالمصلحة العامة لمجتمع يكون خالياً من الصراعات والانقسامات الطبقية وسائر أشكال الاستغلال والاستلاب والسيطرة».

على النحو المتقدم كان موقف الأحزاب الشيوعية من قضية الإدارة الذاتية، فماذا كان موقف الحركة النقابية منها؟ وهى حركة ذات صلة وثيقة بالتيار الماركسي.

موقف الحركة النقابية :

يمكس موقف الحركة النقابية من مسألة الإدارة الذاتية تضارب التيار الماركسي إزاء هذه المسألة. وتعد الحركة النقابية الفرنسية خير مثال لذلك؛ فقد بدأت الحركة النقابية الفرنسية رافضة لمبدأ الإدارة الذاتية وترى فيها دعوة فوضوية تمثل تحريفاً للماركسية الصحيحة. ولما تفجرت ثورة الطلبة فى فرنسا عام 1968 وتضامن معها العمال فى كل أنحاء فرنسا، اضطرت الزعامات النقابية إلى مساندة هذا الزحف الجماهيرى. ونشر اتحاد النقابات الفرنسية بياناً فى 16 مايو 1968 يعد ميثاق اشتراكية الإدارة الذاتية فى فرنسا جاء فيه «إن نضال الطلاب من أجل ديمقراطية الجامعات هو نضال يماثل فى طبيعته نضال العاملين من أجل الديمقراطية فى المنشآت. إن مظاهر القسر وهياكل التنظيم غير المحتملة التى يثور الطلاب ضدها،

توجد بشكل متوازٍ بل وبصورة أشد في المصانع ومواقع العمل والمرافق والإدارات. ومن المتعين أن تقابل الحرية في الجامعات بحرية مماثلة لها في المنشآت، وبذلك تلتقى معركة الطلاب ومعركة العاملين. ومن المتعين الاستعاضة عن الملكيات الصناعية والإدارية بتنظيمات ديمقراطية على أساس الإدارة الذاتية».

وفي 8 مايو 1970 عقد المؤتمر الخامس والثلاثون لاتحاد النقابات الفرنسية وتحدد فيه معالم المجتمع الاشتراكي المراد إقامته في فرنسا. ونص على أنه مجتمع يركز على أعمدة ثلاثة تتحصل في: «التخطيط الديمقراطي للاقتصاد، والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإدارة الذاتية للمنشآت». وتحدد مفهوم الإدارة الذاتية على أنها تعنى أن العاملين يديرون أنفسهم بأنفسهم، ويوجهون أنفسهم بأنفسهم، متوسلين لذلك وسائل ثلاث:

أ - ينتخب العاملون المسؤولون في المنشآت في المستويات المختلفة بدءاً بالورشة حتى مجموع المنشأة. ويجرى الانتخاب بالنسبة لكل مستوى على حدة على نحو يكفل أن يكون المنتخب قريباً من ناخبه.

ب - يقرر العاملون بطريقة جماعية تنظيم العمل وشروطه.

ج - يحدد العاملون في إطار الخطة الديمقراطية سياسة المنشأة في مجال الصناعة وتوزيع الاستثمارات والدخول.

وجدير بالذكر أن هذا التنظيم ينلج في إطار تصور معين للملكية الاجتماعية. ويقصد به «نفجر الملكية» بحيث لا تكون خاصة أو جماعية، وطبقاً لمنطق الإدارة الذاتية، تكون «الصلاحيات» الناشئة عن الملكية قريبة من أولئك الذين يزاولونها بحيث توزع بين مراكز القرار المختلفة مثل الخطة والإقليم والمنشأة. وعلى هذا النحو، يطراً تغيير جذري على مفهوم الملكية، ويسود مبدأ أساسى يقضى بأن جميع الأفراد القريبين من الأنشطة

ذات العلاقة، يكون لهم فى إطار التخطيط الديمقراطى حق وصلاحيه
المفاضلة بين الخيارات وتحمل المسؤوليات. ويسرى ذلك على العاملين
بالنسبة للمنشآت، وعلى جمعيات الإسكان بالنسبة للأحياء وعلى جمعيات
المتنفعين بالخدمات العامة بالنسبة للمرافق الاجتماعية الخ. . .

ويؤكد هذا المفهوم للملكية الاجتماعية تخطيط ديمقراطى ينبع من
تعدد سلطات القرار، ويقوم على المرونة والتشاور والتنسيق بين المستويات
المحلية والأقليمية المختلفة. ويعد التخطيط ديمقراطياً طبقاً لهذا النظر،
بالنظر للكيفية التى أعد بها وليس فقط بالنظر للغاية الاجتماعية التى
ينشدها.

فى ضوء ما تقدم، يتضح كيف كانت نشأة الإدارة الذاتية فى أحضان
التيارات الاشتراكية المختلفة وكيف نمت أو شوهت فى إطارها، ونتبين
الآن مقومات الإدارة الذاتية طبقاً لمنظور سلطة الشعب.

المبحث الثانى مقومات الإدارة الذاتية

طبقاً لإحصاء نشرته منظمة العمل الدولية، تبنت نحو ثلاثين دولة
فى العقد السابع من هذا القرن تطبيقات للإدارة الذاتية. فما هو
المقصود بالإدارة الذاتية فى المنظور الذى نعالجه فى هذا الموقف أى من
حيث ديمقراطية سلطة الشعب وما هى مقوماتها؟

دلالة الإدارة الذاتية:

الإدارة الذاتية تعنى تغييراً جديراً لبنية المجتمع ومفاهيمه، وتقوم
على شكل خاص لتنظيم العلاقات الاجتماعية سواء فى إطار العمل أو
خارجه يركز على الاعتراف بالمساواة الأساسية بين الأشخاص ونفى كل

صور التسلط والبروقراطية. فالإدارة الذاتية فى مفهومها الديمقراطى الأصيل هى إدارة ذاتية معمة أو سلطة ذاتية Autarchie. فهى تعنى نظاماً خالياً من الرئاسات والرؤساء يقوم على المساواة بدلاً من السلطة الرئاسية. فالسلطة الذاتية تفترض مجتمعاً متجانساً وغير طبقى لا يلقى سلطة المالكين لوسائل الإنتاج فحسب، وإنما «يتزع ملكية» وسائل اتخاذ القرارات التى تحوزها البيروقراطية. وبهذا المفهوم تعنى الإدارة الذاتية «المبادرة الذاتية Auto-initiative» لجسم اجتماعى ينظم ذاته بغير تمايز طبقى بين مديرين ومتفذين.

وغنى عن القول، أن هذا النظام يفترض قيام مجتمع متجانس ومتضامن خالٍ من الامتيازات القانونية أو الواقعية، سواء كان مرجعها المولد أو الوظيفة. ويتم تولى المسؤوليات فيه على سبيل التناوب مع تقرير قابلية القائم بالمسؤولية للعزل فى أى وقت. وهذا المجتمع يفترض كذلك انتفاء الجهاز القيادى، سواء للدولة أو لأية أداة حكم، الذى يحتكر المعلومات اللازمة لتسيير الحياة الاجتماعية.

ولا يشترط لتحقيق هذا المجتمع الانتظار حتى يتم بلوغ مرحلة يكون فيها التعليم والمعرفة موزعين بالتساوى بين أعضاء المجتمع. فمن الواضح أن مثل هذه المساواة مستحيلة فى مجتمع طبقى يفرض ويعيد إفراز عدم المساواة. ومن جانب آخر، فإن من شأن التناوب فى تولى الصلاحيات والقابلية للعزل خلق شروط «التربية الذاتية الجماعية». وهذه السلطة الذاتية تحقق تلاحى السلطة بمفهومها القمعى السابق، وتشيد الجماهير، أداة الحكم، علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقوم على أوسع قدر من المشاركة المباشرة للأغلبية الساحقة من الأفراد فى تقرير شؤون المجتمع.

يستفاد مما تقدم، أن الإدارة الذاتية تتجاوز مجرد شكل للإدارة وتعبّر عن حالة اجتماعية Situation Sociale تسمح بتجاوز أشكال الإدارة. فالإدارة الذاتية شأنها شأن الملكية هى علاقة اجتماعية تحقق المصلحة الذاتية للمجموعات أو للأفراد. لكن وعلى خلاف أشكال الديمقراطية

التقليدية، لا تعبر الإدارة الذاتية عن المصالح العامة للشعب فقط، وإنما تتسم بخاصية أساسية هي أنها تهدف إلى التمييز بين المصالح الملموسة للمجموعات وتلك الملموسة للأفراد، وتهدف الإدارة الذاتية إلى التعبير المباشر عن هذه المصالح. ويعنى ذلك أنها تفرق عن مبدأ الديمقراطية التقليدية القائم على النيابة العامة، كما أنها تفرق كذلك عن مبدأ النيابة العامة بوجه عام. ومن هذه الزاوية، تتضح الصلة الوثيقة بين الإدارة الذاتية والديمقراطية المباشرة، فهي تعبير عن استقلال الإنسان وعن المسؤولية التى يتحملها لتقرير مصير حياته وحياة مجتمعه.

صفوة القول، يتحقق جوهر الإدارة الذاتية حيث تكون وظائف تسيير العمل الاجتماعى غير مكفولة من جانب قوى غريبة عن الجماعة المعنية بها، وإنما يكفلها الأفراد المسؤولون عن الإنتاج أى أولئك الذين يخلقون الحياة الاجتماعية بكافة أشكالها. فالإدارة الذاتية تسمح بتجاوز التقسيم الدائم والجامد بين الحكام والمنفذين أى بين صانعى التاريخ ومواده. ويهذا التجاوز يتحقق ما كان يسميه برودون «استقلال المجتمع» أى قدرة كل مجتمع على تنظيم نفسه وتسيير ذاته طبقاً لسننه الاجتماعية الذاتية، وذلك بغير تسلط من جانب أى جهاز خارجى عنه، اقتصادياً كان أو سياسياً، يمارس عليه تحكماً نابعاً من هيمنة رأس المال أو سلطان الدولة.

يستفاد مما تقدم أن الإدارة الذاتية، فى منظور ديمقراطية سلطة الشعب تدحض المفاهيم السائدة فى الأنظمة الوضعية، ليبرالية كانت أم ماركسية، والقائلة بأن تكون إدارة السياسة أو الاقتصاد مجالاً مقصوداً على حفة من المحترفين. ويستعاض عن ذلك بمفهوم مستحدث يزخر بالثقة فى الجماهير، ويعهد إليها بأن تتولى شؤونها مباشرة وعلى كافة المستويات بغير وساطة أو وسطاء، وبغير احتكار أو محتكرين.

وتقتضى عملية انتقال السلطة من القمة إلى القاعدة تعديلات جذرية فى طبيعة العلاقات فى المجتمع فى مختلف مجالاته. فبالنسبة لعلاقات

العمل مثلاً، وهى العلاقة الأولى التى تتبادر إلى الذهن حين يذكر مصطلح الإدارة الذاتية، يكون من المحتم أن تفقد طابع الاستلاب والاغتراب اللذين يلازمانها. ويتحقق بوساطة الإدارة الذاتية إدماج قوة الإبداع والابتكار الشخصى فى عمليات الإنتاج. ويمتد هذا التطور إلى تنظيم العمل ذاته حيث يزول الفصل الجامد بين الاختصاص والتنفيذ. فالعاملون هم الذين يصعدون المسؤولين عن المنشأة على مختلف مستوياتها بدءاً بالورشة باعتبارها الوحدة الإنتاجية الأولى ووصولاً إلى المنشأة ككل. وهم يتولون هذه المسؤوليات بطريق التناوب فيما بينهم، كى يحددون بصورة جماعية ظروف أداء العمل وقواعد نظامه. وبهذا المعنى، يسوغ القول بأن الإدارة الذاتية تحقق المبدأ الاشتراكى القائل بأن تحرير العاملين سوف يكون من صنع العاملين أنفسهم. فليس يكفى لتحقيق الاشتراكية أن تتقوض أسس النظام الرأسمالى وأن تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ذلك أن تحقيق التشاركية بمفهوم ديمقراطية سلطة الشعب يعنى أن يحقق الفرد سيادته، ليس على عمله فحسب ولكن على كينونته الشخصية وهويته الجماعية التى هى جزء لا ينفصم منه.

أبعاد الإدارة الذاتية:

تضاهل أهمية الإدارة الذاتية إذا اقتصرنا فقط على هدف ديمقراطية الإدارة. إن مغزاها أعمق من ذلك بكثير، فهى تعكس تطلع الفرد إلى مجتمع لا احتكار فيه للثروة أو السلطة أو السلاح، أى أنها تعكس تطلع الجماهير إلى مجتمع مجرد من الأنانية الفردية أو التسلط السياسى. مجتمع يطلق قدرة الإبداع الحر الكامنة فى كل فرد ويكون شعاره تمايش أفراداه فى سعادة وأخوة. ووسيلة تحقيق هذا الهدف، ليس مجرد تأمين وسائل الإنتاج وإنما هى تحقيق اشتراكية مراكز القرار بمعنى أن تتقل السلطة من ذاك الكائن المجرد والبعيد المسمى الدولة إلى المجتمع العضوى النابض بالحياة أى الجماهير. وبهذا المعنى، يتضح مضمون الإدارة الذاتية. فهى ليست نمطاً من الإدارة يتولى الأفراد بموجبه تسيير شؤونهم، إنما هى تعبير

عن بلوغ درجة من التطور الاجتماعى يتحقق فى إطاره التعبير مباشرة عن مصالح الجماهير والبعد عن مبدأ النيابة والتمثيل بوجه عام. ومن هنا تبرز الصلة الوثيقة بين الإدارة الذاتية والديمقراطية المباشرة بوصفهما مقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب.

فى ضوء ما تقدم، لا يكون سديداً قصر مفهوم الإدارة الذاتية على المجال الاقتصادى الإنتاجى بحيث تكون مرادفة لتسيير المنشآت ذاتياً. فالإدارة الذاتية تطرح قضية «السلطة الاجتماعية» فى المجتمع وهى تعيد إليها الاعتبار بعد أن تمت التضحية بها طويلاً لحساب الحتمية الاقتصادية التى قالت بها الماركسية وأسفرت عن كثرة من الأنظمة الشمولية.

ما المقصود بـ «السلطة الاجتماعية»؟

يقصد بالسلطة الاجتماعية شيوع حيابة السلطة بين أعضاء المجتمع والحيلولة دون احتكارها فى أيدي أية من أدوات الحكم السلطوية. وشيوع السلطة يعنى شيوع مراكز اتخاذ القرار فى كل المجتمع.

ويرتبط هذا المفهوم للسلطة الاجتماعية بتغيير كیفى لمضمون السلطة ومظاهرها.

فمن اللازم أن يزول طابع السرية عن السلطة وتصبح علنية. وقبل بحق فى هذا الخصوص، أنه إذا كانت علنية الدخول أمراً لا غنى عنه للحد من عدم المساواة فيها، فإن توزيع السلطة وقسمتها يفترضان كذلك علنيتها. ومن جانب آخر، يكون من اللازم أن تنقش حالة السلطة ويزول بريقها وجاذبيتها. فالسلطة التى تباشر، سواء على فرد أو على مجموع، هى فى آن واحد نتاج إكراه مباشر وقبول إرادى. وتوخياً لهدف إنشاء سلطة جماعية، لا يكفى إلغاء وسائل الإكراه التى تحوزها أدوات الحكم، إنما يكون من المتعين أن يصاحبه تجاوز للترعة الانهزامية والاستسلامية أمام

نفوذ السلطة، تلك النزعة المغروسة في النفوس وتشكل إفراز قرون القهر السابقة.

وتؤكد دراسة إنجازات النضال التحرري للشعوب ضد الاستعمار هذا النظر. فمن الملاحظ أن اندلاع هذا النضال تزامن مع انقشاع حالة السلطة والنفوذ الاستعماري، بعد أن لفظت الشعوب مقولات الاستسلام للسيطرة الاستعمارية. والحال كذلك بالنسبة لتطبيق الإدارة الذاتية، فهي تستلزم تحرر المجتمع من الإذعان الطوعي للسلطة وإلغاء الطابع الشخصي لها، ورفض الخضوع لسلطة خارجية بحيث يصير المجتمع هو نفسه السلطة.

قضية السلطة والمعرفة في منظور الإدارة الذاتية:

لا ينال من هذا النظر، التذرع بحجة الكفاءة والأهلية والقول بوجود أن تكون المعرفة مصدراً للسلطة. فمن الملاحظ أن مثل هذه الحجة تستخدم دعامة للمجتمعات المبنية على السلطة الرئاسية وتنطوي على خلط متعمد بين «المعرفة وسلطة إصدار القرار». فحائز المعرفة يتذرع بها للمطالبة بحيازة السلطة كذلك مع أنه لا يسوغ القول بتطابقهما الكامل. والمثل على ذلك بسيط، فقد يحوز شخص معرفة دقيقة لأصول تشغيل المفاعل النووي، لكن ذلك لا يعنى البتة وبالضرورة، أن هذا الشخص مؤهل لإصدار قرار فى مسألة الاتجاه إلى تنمية الطاقة النووية من عدمه!

من هنا، وحتى تتحقق الإدارة الذاتية، يكون من المتعين فض العلاقة المزعومة بين المعرفة وسلطة اتخاذ القرار. والسبيل إلى تحقيق ذلك لا يكون بجعل جميع الأفراد فى نفس مستوى المعرفة فى جميع المجالات. فذلك أمر يتعذر تحقيقه فى الظروف الراهنة للمجتمعات، وإنما يكون بتناول القضية من زوايا المختلفة. وذلك على الوجه التالى:

أ- من حيث زاوية تنظيم المجتمع:

التنظيم هو أحد مفاتيح السلطة فى المجتمع. والقدرة على التنظيم

لا تتوقف على المعرفة التقنية بقدر ما ترتبط بالخبرة والممارسة. لذلك يصبح ممكناً في إطار المدينة أو المنشأة تحقيق أوسع ديمقراطية في إصدار القرارات.

ب- من حيث زاوية تداول المعلومات التقنية:

في نطاق الوحدات القائمة على السلطة الرئاسية يقتصر تداول المعلومات على دائرة بالغة الضيق متقاة بعناية، بحيث لا يتسرب إلى أوساط من المحتمل أن تنازع السلطة الرئاسية في سلطتها وقيادتها. أما في ظل مبدأ الإدارة الذاتية، يكون من المتعين كفالة تداول حقيقي للمعلومات التقنية بين جميع الأفراد ذوى العلاقة. ومن جانب آخر، يكون لزاماً ود الاعتبار للمعرفة المستقاة من الممارسة العملية دون الاقتصار على المعرفة النظرية. فالمعلومات التي يجرى تداولها لا تكون في الاتجاه من أعلى إلى أسفل فحسب، وإنما تكون تصاعدية كذلك. ذلك أن السلطة تعنى أيضاً إمكانية أن يكون الشخص منتجاً للمعلومات ومصدراً لها. والمساواة في الإعلام والمعلومات لا تكون بالمساواة في استهلاك المعلومات فحسب، بل وكذلك المساواة في أهلية إنتاج المعلومات الاجتماعية والتقنية.

ج- من حيث زاوية أعمال الإدارة والقائمين بها:

إن تعريف الإدارة الذاتية بأنها إدارة جماعية لا يعنى إلغاء وظيفة الإدارة، وإنما يعنى تغييرها جذرياً. ودرءاً لقيام التطابق بين وظائف الإدارة والقائمين بها يتقرر مبدأ القابلية للعزل بالنسبة لجميع القائمين بالإدارة، بالإضافة إلى خضوعهم لمبدأ التناوب والتجديد الدوري بحيث تتحقق أكبر سولة ممكنة بين القائمين بالإدارة، وتصبح الإدارة تدريجياً جماعية بالفعل.

د- من حيث زاوية حجم الوحدة المدارة ذاتياً :

يقصد بالوحدة، الوحدة المحلية أو الإنتاجية أو الخدمية أى تلك التى تزاوُل فى إطارها الإدارة الذاتية. فى هذا الصدد يتم التذكير بأرسطو الذى كان لا يميل صوب المدن كبيرة الحجم، كما أن روسو كان يرى أن الديمقراطية تتطلب بلداً صغيراً جداً يسهل جمع الشعب فى إطاره بحيث تيسر لكل مواطن معرفة باقى المواطنين.

والأقوال السابقة تبرز أهمية أن يكون حجم الوحدة المراد إدارتها ذاتياً صغيراً. ويفترض ذلك أن نتصور المجتمع بوصفه نسيجاً ديمقراطياً وليس بوصفه بناءً هرمياً، فتكون السلطة شائعة بين وحداتها اللامركزية المستقلة لا تصادرها أو تحتكرها القيادات القابضة فى مواقع السلطة. ففى مجتمع الإدارة الذاتية، تعيد الدولة إلى المجتمع المدنى كل ما دأبت على أن تأخذه منه، ويتحرر المجتمع المدنى من أولئك الذين حولوه إلى ملك خاص لهم. وبهذه الوسيلة يتم تعديل العلاقة بين «المركز» و«الأطراف» بحيث يزول المحور المركزى السابق لتحل محله لا مركزية السلطة عند أدنى مستوى وأصغر وحدة ممكنة.

والإدارة الذاتية بالمفهوم المتقدم، ذات أبعاد ديمقراطية عميقة وتختلف عن نماذج من المشاركة درج البمض على الخلط بينها.

التمييز بين الإدارة الذاتية ونماذج من المشاركة:

يستفاد من عرض مقومات الإدارة الذاتية أنها تعنى تسيراً ذاتياً أو حكماً ذاتياً لمجتمع متجانس يزول فى إطاره الفصل بين القائمين بالإدارة والمنفذين، وإنما يتطابق فى كنفه التسير والتنفيذ.

والإدارة الذاتية بهذا المعنى هى تقيض للإدارة التى يزاولها الغير فى شؤوننا Héroggestion والتى نصادفها فى المجتمعات الطبقية حيث تخضع الأغلبية من الأفراد لإدارة الغير على مختلف المستويات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. أما على صعيد المنشآت فتبلغ هذه الإدارة الأجنبية عن العامل ذروتها في ظل نظام تقسيم العمل الذي صاغه تايلور، حيث تقتصر مهمة العامل في إطاره على جزئية بالغة التخصص من المنوال الإنتاجي، ويباشر العامل بموجبه نشاطاً متكرراً وآلياً يجرده من كل إمكانية للمبادرة أو الإبداع.

وكان من شأن أسلوب الإدارة من الغير إلحاق الأضرار بالنشاط الإنتاجي والاقتصادى وكان لذلك رد فعله لدى العمال وأرباب الأعمال على حد سواء. وظهرت عدة نماذج للمشاركة في إدارة المنشآت، اعتبرها العمال وسيلة جنينية وتمهيداً للإدارة الذاتية، بينما رأى فيها أرباب الأعمال أسلوباً تلقينياً لاحتواء زحف المنتجين.

نسوق فيما يلى بعض نماذج المشاركة التى لا يسوغ الخلط بينها وبين الإدارة الذاتية فى مجال الديمقراطية.

1 - المشاركة فى الأرباح: Participation

يقصد بها حوافز تقرر للعاملين بالمنشآت بالاعتراف لهم بنصيب من الأرباح التى تحققها المنشأة. وتبدو المشاركة فى الأرباح وكأنها مشاركة فى نتائج المنشأة التى تشكل اتحاداً بين رأس المال والعمل.

لا تخفى المزايا التى يحققها هذا الأسلوب لأرباب الأعمال. فمن جانب، يخلق حافزاً مادياً لدى العاملين لزيادة عائد المنشأة، ومن جانب آخر، يغطى على التعارض الطبقي القائم إذ يسود الاعتقاد بتكامل مصالح العمال وأرباب الأعمال.

وقد فطن العمال إلى مثالب هذا الأسلوب، خاصة وأنه لا يقلل فى شيء من حالة الاستلاب التى يوجد فيها المنتج والأجير.

2 - المشاركة فى الإدارة: Cogestion

يقصد بها المشاركة فى سلطة إصدار القرار. ويعكس هذا الأسلوب محاولة أرباب الأعمال فى بعض الدول الرأسمالية فى بث حوافز معنوية لدى العاملين فى المنشآت تنمى فيهم الإحساس بالانتماء إليها، وذلك بعد أن تحولوا فى ظل أسلوب تايلور إلى مجرد ترس فى آلة الإنتاج. ومن هنا تقرر إشراك العاملين فى الإدارة أى فى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم العمل وقواعده ومواعيده وعطلاته الخ. . . .

فى البدء، اتخذت هذه المشاركة شكل التشاور مع العاملين مسبقاً قبل صدور القرار. ثم تطور هذا الأسلوب بعض الشيء، وخاصة فى دولة مثل ألمانيا الاتحادية كما سيأتى بيانه تفصيلاً، حيث أصبحت القرارات تصدر فى اجتماعات مشتركة تضم عدداً متساوياً من أرباب الأعمال والمتجبن، الأمر الذى قد يسفر عن الوصول إلى حلول توفيقية لتدرا الصدام السافر بينهما.

والواقع، إن هذا الأسلوب من المشاركة فى الإدارة، حسيماً يفيد تطبيقه فى الدول الرأسمالية أو الماركسية على حد سواء، لا يعدو أن يكون مشاركة فى التصديق على قرارات أصدرتها قوى خارجية، سياسية أو إدارية أو نقابية، بينما يقصد بالإدارة الذاتية الاستيلاء على السلطة على الصعيد الشامل للمجتمع. فهى لا تزيل سيطرة السلطات الرأسمالية الخاصة أو البيروقراطية العامة فحسب، وإنما تقيم بدلاً منها نظاماً اجتماعياً جديداً خالياً من كل فصل بين أقلية حاكمة وجمهرة متفلة.

وفى مقابل هذه الحلول التوفيقية التى تبناها دول عديدة على اختلاف نظمها السياسية أو الاقتصادية، شهدت بعض المجتمعات صورة نابضة بالحياة من النضال العمالى الهادف إلى إقامة مشاركة حقيقية فى الإدارة، تعرف فى تاريخ المسيرة العمالية بحركة «المجالس» نعرضها فيما يلى:

المبحث الثالث حركة المجالس العمالية

حركة المجالس العمالية:

يقصد بالمجالس العمالية أشكال متنوعة من الإدارة الذاتية ترمى، ليس فقط إلى كفاءة تنظيم جديد للإنتاج وللحياة المحلية، وإنما إلى الاستعاضة عن السلطة السياسية الرئاسية بتنظيم ذاتي ينسق بين أعضاء المجتمع دون خلق أقلية مهيمنة تفرض سطوتها على الجسد الاجتماعي. وتعد المجالس العمالية أكثر أشكال الإدارة الذاتية بساطة وراдикаلية تنشأ من زحف المنتجين على المنشآت التي يعملون فيها، وتوليهم تسييرها بوسائلهم الذاتية. وقد نشأ هذا الأسلوب، على نحو ما قدمنا، خلال كومونة باريس في عام 1871 ومنها انتقلت العدوى إلى عديد من الدول الأوروبية. ومن أبرز تطبيقات المجالس العمالية في أوروبا، المجالس العمالية في النمسا والتي شكلت على إثر الإضرابات التي قامت هناك في يناير سنة 1918 وفي فبراير يونيه سنة 1919، وفي بافاريا في إبريل سنة 1919 التي شهدت تشكيل جمهورية مجالس مقاطعة بافاريا ودامت نحو ثلاثة أشهر. وفي المجر قامت كومونة عام 1919، كما تشكلت مجالس عمالية في تورينو في إيطاليا عام 1920. بل إن العدوى سرت إلى أمريكا اللاتينية حيث شهدت كوبا في عام 1929 تشكيل مجالس عمالية عفوية.

ويلاحظ أن المجالس لم تصمد طويلاً لاعتبارات مختلفة. فقد ينجح الحزب في احتكار السلطة ويحل محل المجالس، على نحو ما حدث في التطبيقات الماركسية، أو بالنظر لهزيمة هذه المجالس عسكرياً أمام القوى الرجعية على نحو ما حدث لكومونة باريس.

ويلاحظ أن هذه المجالس العمالية لم تكف بتسيير المنشآت ذاتياً فقط إنما تطلعت إلى تولى الإدارة المباشرة لكل الاقتصاد الوطني.

وتحولت بذلك إلى هيئات للسلطة الشعبية تدير الأنشطة المختلفة للمصانع والأحياء والقرى والوحدات العسكرية.

ويجرى تقسيم الأحداث التي لا يست تشكيل المجالس العمالية في البلدان المختلفة إلى طائفتين:

أ - أحداث تدل على أهلية العاملين في أن يديروا معركتهم بأنفسهم، ويأتى تشكيل المجالس تعبيراً عن قدرة العاملين في أن ينظموا أنفسهم لمواجهة صور الإكراه التي يعانون منها في المنشأة.

ب - أحداث تؤكد أهلية العاملين في تولى التسيير الاجتماعى لشؤون المجتمع على قاعدة المساواة فى السلطة. وتدلل هذه الأحداث على قدرة الجماهير في أن تسيّر المنشآت وتنظم نفسها لاستبدال جهاز الدولة القديم بجهاز جديد يحقق ديمقراطية كاملة.

وقد عنى المفكرون بدراسة ظاهرة المجالس العمالية وتاصيلها في محاولة لاتخاذها أسلوباً للتنظيم الاجتماعى الجديد المراد تشييده، ونعرض فيما يلى لهذه الاجتهادات الفكرية.

التاصيل النظرى لظاهرة المجالس العمالية :

تبرز أسماء عديد من المفكرين سعوا لتاصيل ظاهرة المجالس العمالية. ومن أبرز الأسماء التى تصادفنا فى هذا الخصوص، ماكس أدلر وجرامشى وبانيكوك الذين جمعوا بين التاصيل النظرى لهذه الظاهرة وممارستها عملياً، وحاولوا إقامة مجتمع الإدارة الذاتية من خلال الانتفاضات العمالية التى عايشوها وتفاعلوا معها.

1 - آراء ماكس أدلر :

يعد ماكس أدلر من أبرز المحرضين على إقامة نظام المجالس العمالية التى تشكلت فى النمسا فى عام 1919 . وطبقاً له، يكون المجلس

«شكلاً جديداً للنضال الاشتراكي للطبقات» ويشمل الجماهير العريضة في مواقعها المختلفة مثل البروليتاريا في المصانع، والجنود في الوحدات العسكرية، والفلاحين في الكومونات، حيث يشكل كل قطاع منها «جماعة طبيعية».

ورأى أدلر أن المجلس هو شكل فعال وعملى للنضال فحسب، لكنه لا يمكن أن يكون شكلاً من التنظيم أكثر استمرارية. ودعا إلى تسمية المجالس بـ «المؤتمرات الاشتراكية» بوصفها تكتسب مقارها من نضالها من أجل الاشتراكية. فهي أشكال جديدة للنضال الطبقي تحقق ازدواجاً في التمثيل مع المجالس النيابية، تلك المجالس التي رأى أنها تمثل أولئك «الذين لا يتواجدون بصفة أساسية على أرض المصالح والأهداف الجماعية».

2 - آراء انطونيو جرامشي:

شارك جرامشي في تشكيل المجالس العمالية في تورينو في إيطاليا في عام 1920. ورأى أن المجلس يشكل أسلوباً أكثر ديمومة لتنظيم الديمقراطية ويصلح شكلاً لبناء الدولة الاشتراكية في إطار علاقة جدلية تقوم بين «المصنع والدولة، والمصنع والإقليم، والمصنع والوحدة المحلية».

يرى جرامشي أنه يتعين عدم الخلط بين العملية الحقيقية للثورة البروليتارية ونمو نشاط المنظمات الثورية ذات البنية الإرادية والتعاقدية، مثل الحزب السياسي والنقابات المهنية التي هي جميعها منظمات ولدت على أرض الديمقراطية البرجوازية.

طبقاً لجرامشي، تبقى الأحزاب والنقابات بوصفها «علاقات مواطن لمواطن»، بينما تكون المجالس العمالية ركيزة دولة عمالية غير نيابية. ويفضل المجالس العمالية، تؤكد الطبقة العمالية أنها السلطة الصناعية،

وأنه من المتعين أن تعود هذه السلطة إلى المصنع. وبذلك يكون المصنع، طبقاً لجرامشى، هو القالب الذى تصب الطبقة العمالية ذاتها فى داخله بوصفه خلية دولة جديدة هى الدولة العمالية وأساساً نظام جديد هو نظام المجالس.

يربط جرامشى بين فكرة المجالس وفكرة «رقابة الإنتاج»، وبالتالي فكرة إرساء حولة جديدة على ركيزة سلطة صناعية جديدة. ورأى أن الرقابة الفعلية على مواقع الإنتاج هى وحدها القادرة على بناء دولة عمالية. أما الأشكال المعتادة لتمثيل العمال، من برلمانات وأحزاب ونقابات فهى أدوات للحكم تظل متأثرة بالأيديولوجية البرجوازية وتنظر إلى العامل بوصفه مواطناً لدولة برجوازية وليس منتجاً فى دولة عمالية يجرى بتلؤها.

وطبقاً لجرامشى، يكون تنظيم المجالس على المبادئ الآتية: تشكل لجنة على أساس التصعيد فى كل مصنع وفى كل ورشة، وبذلك يتم التخلّى عن الأساس البيروقراطى السابق. وتعتبر هذه اللجنة بصورة ملموسة عن قوة البروليتاريا التى تناضل ضد النظام الرأسمالى وتمارس رقابتها على الإنتاج مع العمل على تأهيل العمال على خوض النضال الثورى وإنشاء الدولة العمالية.

3 - آراء باتيكوك:

أوضح باتيكوك فى مؤلفه عن «المجالس العمالية» طبيعة هذه المجالس ومهمتها فى التحول الثورى للمجتمعات. وعرفها بأنها «الأداة التى تسمح للعاملين بأن يتولوا عملية تنظيم الإنتاج. وبتمثيل آخر، إن المجالس العمالية هى هيئات دكتاتورية البروليتاريا. فهى ليست البتة نظاماً انتخابياً معداً لكى يسحب بطريقة مصطنعة حق التصويت من الرأسماليين ومن أعضاء الطبقات المتوسطة، وإنما تحصل فى ممارسة السلطة من جانب الهيئات الطبيعية للعاملين بحيث يصبح جهاز الإنتاج قاعدة للمجتمع. وبذلك تكون دكتاتورية البروليتاريا مطابقة تماماً للديمقراطية

الأكثر كمالاً أى الديمقراطية البروليتارية الحقيقية التى تستبعد طبقة المستغلين الأخرى فى الانقراض». ويستطرد بانيكوك قوله «إن المجالس العمالية هى شكل الحكومة الذاتية التى سوف تخلف الأشكال المختلفة للحكومات فى العالم القديم. وإن كان هذا الشكل لن يدوم بطبيعة الحال نظراً لأنه لا يوجد شكل سمرلى للحكومة. فحين يصبح الوجود والعمل فى إطار الجماعة طبيعة ثانية، يكون الأفراد هم السادة المطلقين لظروف معيشتهم، ويفصح عهد الحاجة المكان لعهد الحرية، وتحول قاعدة السلوك الصارمة إلى تصرف تلقائى».

ويلاحظ بانيكوك التشويه الذى طرأ على الاشتراكية فى التطبيق السوفيتى حيث اكتسبت مفهوم إدارة وتخطيط الاقتصاد من جانب الدولة، بينما تتطلب الاشتراكية، بمفهوم تحرير العاملين، تغييراً كاملاً لهذا الاتجاه.

والاتجاه الجديد للاشتراكية، طبقاً لبانيكوك، هو «الإدارة الذاتية للإنتاج، والإدارة الذاتية للصراع الطبقي بواسطة المجالس العمالية». ومن هنا، حث بانيكوك على عدم التسليم بمقولة «الحزب الماركسي الثوري» وكتب «نحن على عتبة حركة عمالية جديدة. فالحركة القديمة تتجسد فى الأحزاب. والإيمان بالأحزاب يشكل أقوى عائق أمام قدرة الطبقة العمالية على العمل، لأن العمل ليس سوى تنظيم يهدف إلى قيادة البروليتاريا والسيطرة عليها. وفى مواجهة النظام الحزبي، يطرح بانيكوك المبدأ الآتى: «لا يمكن للطبقة العمالية أن تؤكد ذاتها وأن تنتصر إلا بشرط أن تتولى مصيرها بيدها». بل إن تعبير «حزب ثوري» هو مصطلح متناقض. لأن مثل هذا الحزب لا يمكن أن يكون ثورياً. فالركيزة النظرية للحزب الثوري هى أن الطبقة العمالية لا يمكن أن تستغنى عن مجموعة من القادة القادرين على تشكيل حكومة جديدة، وتعير آخر، عن عقيدة أن الطبقة العمالية عاجزة عن إنجاز ثورتها بنفسها».

وفى مجال المقارنة بين دور الإدارة الذاتية الشعبية ودور النقابات والأحزاب، يذكر بانيكوك أن «الأشكال القديمة للتنظيم من نقابات وأحزاب سياسية، والشكل الجديد للمجالس، تنمى إلى مراحل مختلفة من التطور الاجتماعى وهى لها وظائف جد متباينة. فالنقابات والأحزاب هدفت إلى تأكيد مركز الطبقة العمالية فى داخل النظام الرأسمالى وهى متصلة بمرحلة انتشاره. أما المجالس، فهى تهدف إلى خلق سلطة عمالية والقضاء على الرأسمالية والانقسام الطبقي للمجتمع، أى أنها ترتبط بمرحلة تلاشى الرأسمالية».

وخلص بانيكوك إلى التنبؤ بأن المجالس العمالية الشعبية سوف تشكل صورة الحكومة الذاتية التى سوف تحل محل أشكال الحكومات القائمة فى الوقت الراهن، وأن اللجان الشعبية العمالية المنبثقة من هذه المجالس. بحكم نشأتها العفوية، سوف توفر للاشتراكية الاستمرارية اللازمة لمواكبة حركة التاريخ المطردة والمتغيرة بالنظر لكونها تقوم على مبدأ يقضى بمناهضة كل تسلط رئاسى قبل أن تكون، هذه اللجان، شكلاً محدداً وجامداً من التنظيم الاجتماعى.

وبالنظر لما تمثله حركة المجالس العمالية من أهمية فى مسيرة تصعيد سلطة الشعب ضد قوى التسلط، سواء فى إطار الدولة البرجوازية أو فى إطار اشتراكية الدولة، يكون من المفيد عرض بعض تطبيقاتها سيما وأن هذه الحركة وثيقة القرابة بالمفاهيم التى نادت بها النظرية العالمية الثالثة.

المبحث الرابع تطبيقات المجالس العمالية

تعد كومونة باريس التى تحققت فى عام 1871 من أبرز التطبيقات التاريخية للمجالس العمالية التى تكونت فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأضحت مثلاً يحتذى به للزحف الشعبى بعد ذلك،

وقد تقدم بيان أهم إنجازاتها عند دراسة الديمقراطية المباشرة. وشهدت الفترة نفسها تكوين كومونة فى إسبانيا فى عام 1373 وفى إيطاليا فى عام 1876.

إذا انتقلنا إلى مطلع القرن الحالى، تصادفنا المجالس العمالية التى تشكلت فى روسيا فى عام 1905 ثم فى عام 1917، والتى اتخذتها الجماهير، بعد ذلك، مثلاً يحتذى به لتفجير ثورتها النضالية. ورفعت الحركة العمالية فى أوروبا شعار «الاشتراكية التحريرية» وقامت بعدة انتفاضات ضد النظام الرأسمالى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد اعتبرت هذا النظام مسؤولاً عن الحرب. إلا أن هذه الانتفاضات منيت بهزيمة نتيجة سطوة القوى البرجوازية فضلاً عن إحجام النقابات العمالية التقليدية ذات المفاهيم الإصلاحية عن التجاوب معها.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعقب انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى كشف خروشيف النقاب فيه عن أبعاد الشمولية الستالينية، شهدت دول الديمقراطيات الشعبية الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى مولد حركات عمالية رفعت شعار «المجالس العمالية» تعبيراً عن الثورة على الانحرافات البيروقراطية والتسلط المركزى والحزبى من جانب أجهزة السلطة فى الدولة.

ويجرى البعض مقارنة بين هذه الظاهرة فى مرحلتها القرية، وظاهرة المجالس العمالية فى مطلع هذا القرن. ففي عام 1917 كانت «العفوية الجماهيرية» متمثلة فى المجالس العمالية والسوفييتات سابقة على «الرعى البروليتارى» المتمثل فى الحزب، واضطر الحزب إلى السير وراء السوفييتات. أما فى تجربة المجالس العمالية «فى الديمقراطية الشعبية» فإن «العفوية» هى التى سارت عقب «الرعى». فقد ظهرت المجالس العمالية كظاهرة عفوية للدفاع عن المصالح الذاتية للعاملين ضد البيروقراطية المركزية التى أقامها الحزب الشيوعى، ومارس بموجبها سلطاته فى تعيين

مديرى المنشآت وفى تنصيب حكام سيطروا على الحياة الاقتصادية دون أدنى مشاركة من العاملين.

وعلى ذلك يمكن التمييز بين نمطين من المجالس العمالية، كان الأول تعبيراً عن الثورة الشعبية ضد استغلال النظام الرأسمالى، وكان الثانى تعبيراً عن الثورة الشعبية ضد التسلط البيروقراطى الاشتراكى.

أولاً : المجالس العمالية ثورة على الاستغلال الرأسمالى :

شهدت روسيا وإيطاليا وإسبانيا تجربة بالغة الثراء فى مجال تكوين المجالس العمالية ومحاولة العاملين اتخاذها وسيلة لتحقيق مجتمع الإدارة الذاتية بدلاً من المجتمع الرأسمالى الاستغلالي. وكانت أبرز معالم هذه التجارب هى :

1 - المجالس العمالية فى روسيا :

فى عام 1905 تشكلت فى روسيا مجالس عمالية بناء على مبادرة المناضلين الاشتراكيين وضمت مندوبين تم اختيارهم على أساس الأحياء والمنشآت. وفى عام 1917، فى غمار أحداث شهر فبراير الثورية تشكلت المجالس العمالية تلقائياً وتولت إدارة المنشآت الإنتاجية، ثم واصلت استكمال البناء الاجتماعى من القاعدة إلى القمة حيث اختارت مندوبين للسوفييتات المحلية تم تصعيدهم للسوفييتات الإقليمية فالمركزية. . . الخ.

خلال الفترة من أكتوبر سنة 1917 حتى ربيع عام 1918، عرفت روسيا ظاهرة ازدياد السلطة الاقتصادية للسوفييتات والسلطة السياسية المؤقتة. واضطرت القيادة الحزبية البلشفية، بزعامة لينين وتروتسكى، أن تدعن للزحف الجماهيرى الهادر. وتم رفع شعار «كل السلطة للسوفييتات» تعبيراً عن اتخاذها محوراً لممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. على هذا النحو، أصبحت المجالس العمالية

هيئات سلطة تدير شؤون المصانع والأحياء والقرى كما شمل اختصاصها الوحدات العسكرية أيضاً.

على أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً. فقد عملت القيادة الحزبية البلشفية على الحد من صلاحيات هذه المجالس التي تشكلت عفواً من الجماهير متحررة من كل وصاية حزبية. وتم ذلك بجعل إدارة الشؤون الاقتصادية والصناعية من اختصاص السلطة المركزية، وقيل في تبرير ذلك أن ظروف الحرب الأهلية التي خاضتها السلطة البلشفية الوليدة فرضت هذا الاجراء.

وقد فطن العاملون إلى دلالة هذا التحول، الذي تمت مناقشته بصورة حادة خلال المؤتمر الثاني للاممية الثالثة في عام 1920. وحذر بانيكوك من انحراف السلطة الحزبية في الاتحاد السوفيتي، وما يتطوى عليه ذلك من تعارض وفلسفة الإدارة الذاتية. وأوضح بانيكوك أن الإنتاج الحديث يفرض تنظيمًا ذاتيًا للإنتاج من جانب العاملين، وأن المجالس العمالية تكفل تأمين الاشتراكية من كل جمود تنظيمي لأنها تشكل تلقائياً ولا تمكس تنظيمًا ثابتاً ودائماً. فهي لذلك، تعنى التحرير الذاتي للعاملين. وتدور فكرتها الرئيسية على أن «العاملين يجب أن يكونوا سادة أدوات الإنتاج، وأنه بفسوخ هذه الفكرة في وجدانهم، فإنهم سوف يدركون، وبالضرورة، ما يكون متعيناً عليهم عمله».

ومع ذلك، لم يحقق نداء التحذير الذي أطلقه بانيكوك أثره. وفي أثناء انعقاد المؤتمر العاشر للحزب البلشفي في عام 1921 حدث ما عرف بعد ذلك بحركة «المعارضة العمالية» التي نادى بأن تتولى «المجالس العمالية» إدارة الإنتاج والاقتصاد، وأن تحل إدارة جماعية محل الإدارة الفردية. إلا أن هذه الدعوة قوبلت بالرفض وتصلى لها تروتسكي الذي حذر من عواقب ازدواج السلطة في الدولة الاشتراكية الوليدة. وكان ذلك مؤشراً للاتجاه الجديد الذي سلكه التطبيق السوفيتي للماركسية على نحو ما سيأتي تفصيلاً.

2 - المجالس العمالية فى إيطاليا:

شهدت إيطاليا فى عام 1916 اضطرابات اجتماعية عنيفة. ونشطت الحركة العمالية هناك ضد التسلط الرأسمالى، وتمكنت من تحقيق بعض المكاسب من ذلك الاتفاق الذى توصل إليه «الاتحاد الإيطالى لعمال التعدين» ويقضى بإنشاء «لجان داخلية متخبة» فى داخل كل منشأة. وسرعان ما زحفت هذه اللجان على مواقع السلطة فى داخل كل منشأة وتحولت إلى «مجالس مصانع» على غرار السوفييتات الروسية. وتحقق ذلك من خلال عمليات احتلال للمصانع والقيام بإضرابات أسفرت عن معارك ذموية فى الغالب من الأحيان. وفى عام 1917 سقط مئات القتلى من جراء هذه الأحداث التى تكررت ثانية فى سبتمبر 1920. ورفع العمال شعار «يد تواصل الإنتاج ويد تحمل السلاح». ولم يتوقف الإنتاج بسبب هذه المعارك، الأمر الذى حدا الكتاب، ومن أبرزهم جرامشى، على تأكيد الأهلية السياسية للطبقة العمالية أى قدرتها على المبادرة والإبداع الثورى.

واستخلص الكتاب من أحداث المجالس العمالية فى إيطاليا، أنها تشكل صورة صادقة لدكتاتورية البروليتاريا المتحررة من تشويه التسلط البيروقراطى، على غرار ما حدث فى التجربة السوفيتية. ورأى جرامشى أنه من خلال هذه المجالس تتحقق سلطة العمال ليس بناء على سطوة الحزب وإنما انطلاقاً من هيئات أنشأتها البروليتاريا عضواً، أى أن المجالس العمالية تحقق تطابقاً بين البنية الأساسية الاقتصادية والبنية الفوقية السياسية.

3 - المجالس العمالية فى إسبانيا :

تأثرت الحركة الشعبية فى إسبانيا فى بداية القرن العشرين بأحداث الثورة البلشفية. وعقد مؤتمر فى مدريد فى الفترة من 15 إلى 20 ديسمبر سنة 1919 تقرر فى ختامه الانضمام المؤقت إلى الأممية الشيوعية. إلا أن هذا التأثير لم يدم طويلاً، فقد كان الاشتراكيون الإسبان مشبعين بأفكار

الحريين، ولذا فقد هالهم الانحراف البيروقراطى والتسلط الحزبى الذى شبه التجربة السوفيتية. وظهر ذلك بوضوح أثناء انعقاد المؤتمر الثانى للاممية الثالثة فى موسكو فى 15 مايو سنة 1920. فقد أعلن على أثره أنجيل بيستانا Angel Pestana، زعيم الحريين الإسبان «إن الثورة الروسية والحزب الشيوعى وأهدافهما النهائية تتعارض مع حركة الحريين... فقد سلب الحزب الشيوعى الحقوق المقدسة التى اكتسبتها البروليتاريا الروسية من الثورة». وتقرر فى مؤتمر سار جوسا فى سنة 1922 الانسحاب من الاممية الثالثة.

وكان لهذا الخلاف مع التطبيق السوفيتى أثره فى حفز الإسبان إلى لسمى عن طريق متميز لإقامة تجربة اشتراكية متحررة من التسلط الحزبى والبيروقراطى الذى اتسمت به الاشتراكية السوفيتية. وقد عزز من هذا الاتجاه تمتع إسبانيا بتراث اشتراكى وفير فى مجال الاستغلال الزراعى بالإضافة إلى وجود نشاط نقابى مكثف. وسنحت فرصة تطبيق هذه المفاهيم غداة إعلان الجمهورية فى إسبانيا فى عام 1931. وخلال المؤتمر الذى عقد فى سيريافوسا فى أول مايو سنة 1936 أعلن البرنامج التالى:

يرسم البرنامج خطوط تحقيق ديمقراطية مباشرة فى الريف من خلال تشكيل مجلس للكمونة يختاره سكان الكمونة، ويجمع أعضاء اللجان الفنية المختلفة. ويجتمع مؤتمر الكمونة، الذى يسميه البرنامج، بـ«الجمعية العامة للسكان» كلما اقتضت مصلحة الكمونة ذلك، بناء على طلب السكان أو أعضاء اللجان الفنية، وتقرر إلغاء الوظائف الإدارية والتنفيذية بحيث يزول الموظف عمله اليومى كمنتج، ثم يياشر فى المساء صلاحياته الشعبية.

يكون لكل منتج بطاقة منتج يدون عليها حقوقه التى يتم تقديرها طبقاً لوحدة أيام العمل المقدمة ويتم تبادلها مقابل سلع. أما العناصر السلبية من الأهالى، فتحمل بطاقة مستهلك فقط.

يكون استقلال كل كومونة مكفولاً بغير إخلال بواجب التضامن الجماعى فى إطار الاتحاد الإقليمى للكومونات.

يلغى تقسيم المجتمع إلى عمال يلدوين ومثقفين بحيث يزاول الجميع نوعى النشاط، مع السعى من أجل إشباع الحاجات المعنوية لأعضاء المجتمع بالتلازم مع إشباع الحاجات المادية.

وأجريت الانتخابات فى عام 1936 وحقت الجبهة الشعبية نجاحاً كبيراً فيها، وبدأت تطبق برنامجها الاشتراكى فزحف المزارعون على الأراضى لزراعتها لحسابهم وشكلوا لجاناً شعبية للكومونات وأضرب عمال السكك الحديدية وطالبوا بتأميمها. وتصدى الجنرال فرانكو لهذا الزحف الجماهيرى وقام بانقلاب عسكرى أسفر عن اندلاع ثورة شعبية انتصرت على التمرد العسكرى فى مدى 24 ساعة.

وعلى أثر هذه الأحداث، تفجرت ثورة اجتماعية عفوية اتخذت مدينة برشلونة معقلاً لها. وتولى العمال الحفاظ على الأمن وشكلوا لجاناً متعددة لتلبية الاحتياجات الشعبية المختلفة منها: لجان لتوزيع المواد التموينية وإنشاء مطاعم شعبية جماعية، ولجان بالأحياء لتنظيم الإدارة، ولجان للحرب لتنظيم سفر الميلشيات الشعبية إلى الجبهة... الخ.

وعينت اللجان العمالية بتفجير الثورة الاجتماعية التى شكل الاقتصاد عمادها أكثر من اهتمامها بالجوانب القانونية للسلطة التى شيدتها. وأصدرت منشوراً فى 3 سبتمبر سنة 1936 أعربت فيه عن وجهة نظرها فى هذا الخصوص، وجاء فيه أن التصفية الفعلية للدولة البرجوازية المصابة بأسفكسيا تكون بنزع الملكية الاقتصادية.

وشيد فى إسبانيا، بناء هرمى اقتصادى واجتماعى جديد يركز على القاعدة بدلاً من القمة، وتكون من سلسلة من الاتحادات المتدرجة تبعاً للمستويات المختلفة، وانتفت كل سلطة رياضية، وبدأت الإدارة الذاتية هى

الصيغة الوحيدة القابلة للتطبيق، وتم تطبيقها بالفعل حيث أثبتت فعاليتها الكاملة في تسيير المرافق العامة ذاتياً.

ورأى المناضلون الإسبان أنهم حققوا تملك المنتجين لوسائل الإنتاج التي يسيرونها، وأن ذلك أسلوباً يختلف عن إدارة الدولة لها، لأن من شأن تلك الإدارة إفراز بيروقراطية جديدة تزاوّل دور الملوك المستغلين السابقين. ومن هنا، تصدت النقابات الثورية المشبعة بأفكار الحريين لمحاولة الحكومة القائمة تأمين الأراضي الزراعية. ونادت بتحقيق «الملكية الاجتماعية للأرض للعاملين ومن أجل العاملين» أى تطبيق ملكية اجتماعية شعبية وليس ملكية دولة.

وفى أكتوبر سنة 1936 عقد فى برشلونة مؤتمر نقابى جمع نحو 600,000 عاملاً دار موضوعه حول «اشتراكية الصناعة»، وأصدر المؤتمر عدة توصيات أسفر تطبيقها عن الآتى:

أنشئ قطاعان صناعيان أحدهما اشتراكى والثانى خاص. واعتبرت «مصانع اشتراكية» المصانع المدرجة فى إحدى الفئات الآتية:

المصانع التى يعمل فيها أكثر من مائة عامل، أو التى يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 100 عامل والتى يطلب ثلاثة أرباع عمالها أن تكون اشتراكية، أو المصانع التى يصدر حكم من محكمة شعبية بإدانة مالكيها باعتباره عدواً للشعب، أو يكون مالكيها قد تخلى عنها وهرب، أو المصانع التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطنى تبرر انتزاعها من القطاع الخاص.

تقرر تسيير هذه المصانع ذاتياً بمعرفة لجنة إدارة يتراوح عددها بين خمسة وخمسة عشر عضواً يمثلون الأقسام المختلفة للمصنع. ويختارهم المنتجون المجتمعين فى هيئة جمعية عمومية لمدة عامين مع إجراء تجديد نصف سنوى لأعضاء اللجنة، وتختار اللجنة مديراً للمصنع تفوضه كل أو بعض صلاحياتها. وبالنسبة للمنشآت التى تمثل أهمية خاصة، يكون تعيين

المدير بتصديق من هيئة وصاية حكومية، كما تقرر أن يكون هناك رقيب حكومي إلى جانب كل لجنة إدارية وقد أخذ على هذا الوضع أنه يتقص من طابع الإدارة الذاتية العمالية للمصنع، ويجعل الأمر أقرب إلى المشاركة في الإدارة إلى جانب الدولة.

نص على قابلية أعضاء لجنة تسيير المصنع للعزل سواء من قبل الجمعية العمومية للمنتجين أو من قبل المجلس الأعلى لفرع الصناعة ذي العلاقة. واستمر تطبيق نظام الأجر في المصانع الاشتراكية، فكان كل عامل يتقاضى أجراً محدداً، ولم يؤخذ بنظام توزيع الأرباح على مستوى المنشأة. ومع ذلك، لوحظ على تطبيق الأسلوب المتقدم في إدارة المنشآت أن نزعة أنانية سادت في بعض أوساط العمال، حيث حققت بعض المنشآت رخاءً انعكس على مستوى العاملين فيها، في حين واجهت منشآت أخرى ظروفًا عسيرة، فتقرر في ديسمبر سنة 1936 إنشاء صندوق مركزي لتحقيق المساواة وتوزيع الموارد بطريقة متساوية على المصانع درءاً للفتاوت في أوضاع العاملين.

أما المنشآت الخاصة، فقد تشكلت فيها لجان عمالية منتخبة من العاملين أنيط بها مراقبة الإنتاج وظروف العمل في المنشأة بالتعاون الوثيق مع رب العمل.

ويشير الدارسون لتجربة التسيير الذاتي الصناعي في إسبانيا خلال هذه الحقبة، أنها حققت نجاحاً ملحوظاً، وأن المصانع المدارة ذاتياً تمكنت من التفوق على معدل إنتاجها السابق، واستحدثت صناعات جديدة مثل صناعة السلاح في كاتالونيا التي أمدت الثوار بكافة احتياجاتهم من العتاد الحربي.

وتعد تجربة الإدارة الذاتية في إسبانيا من أبرز التطبيقات التي شهدتها الحركة العمالية الأوروبية نظراً لامتداد مدة تطبيقها، حيث استمرت

ثلاثة وثلاثين شهراً في الفترة من 1936 حتى 1939 وشملت كافة المناطق الإسبانية التي لم يسيطر عليها الجنرال فرانكو.

ومع ذلك، فقد تضاعفت قوى الرجعية التي تمثلها قوات فرانكو وقوى الاشتراكية البيروقراطية التي تمثلها القوات الموالية للاستالينية على سحق هذه التجربة الرائدة، وانتهى الأمر بانتصار العسكرية اليمينية ممثلة في فرانكو الذي بسط قبضة حديدية في كل أرجاء إسبانيا.

ثانياً- مجالس عمالية ثورة على التسلط البيروقراطي الاشتراكي:

شهدت الدول الاشتراكية انتفاضات عمالية عكست رغبة جماهيرها في تجاوز إطار الديمقراطية الشكلية والوصول إلى تحقيق ديمقراطية مباشرة تقوم على الإدارة الذاتية. ويلاحظ على هذه الانتفاضات العمالية أنها لا تعبر عن رغبة العاملين في هذه البلاد في العودة إلى النظام الرأسمالي الليبرالي، وإنما هي تنشأ إقامه ديمقراطية اشتراكية قوامها الإدارة الذاتية التي تفترض علاقات جديدة من الملكية غير الرأسمالية وتقتضي هذه العلاقات الجديدة للملكية إحداث تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية بحيث يضحى مستحيلاً إفراز علاقات إنتاج رأسمالية أو تكوين فئة بيروقراطية جديدة هي بيروقراطية الدولة التي تسيطر كل المجتمع من خلال هيمنتها على جهاز الدولة. وهكذا، تعكس الانتفاضات العمالية في هذه البلاد الإيمان بأن الديمقراطية الاشتراكية المستندة إلى الإدارة الذاتية هي وحدها القادرة على إحداث مثل هذا التغير.

وطبقاً لما يذكره زعماء هذه الانتفاضات وما تؤكد الدراسات الجارية في شأنها، تعد هذه الحركات العمالية تصحيحاً لفهم خاطيء للمقولات الماركسية التي شوهتها التجربة السوفيتية وما اتسمت به من تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي، وياتت الاشتراكية مرادفة لاقتصاد دولة مخطط تهيمن عليه سلطة سياسية تابعة لـ «حزب ثوري». وفيما يرى أنصار

هذا النظر، انطوى التطبيق السوفيتي على تشويه للاشتراكية التي لا تجعل للاقتصاد أولوية على السياسة. ويضيفون أنه إذا كانت الرأسمالية قد استطاعت أن تنصر على الاقطاع بتفوقها الاقتصادي، فإن الاشتراكية لا تستطيع أن تفوق على الرأسمالية اقتصادياً إلا إذا أثبتت تفوقها عليها سياسياً. فالاشتراكية، هي قبل أي شيء، بنية ديمقراطية للسلطة من القاعدة إلى القمة، وهي تقوم على السلطة المباشرة للجماهير. وبذلك، فإن الاشتراكية الديمقراطية المؤسسة على الإدارة الذاتية هي التي سوف تفقد المجتمع الانتقالي من الرأسمالية إلى الشيوعية، أي إلى مجتمع خالٍ من الطبقات ومن السلطة السياسية.

ومن أبرز الأحداث التي تعبر عن هذه المعاني الديمقراطية الملزمة إطار الهدف الماركسي، الانتفاضات العمالية التي قامت في المجر في سنة 1956، وتلك التي حدثت في تشيكوسلوفاكيا في سنة 1968.

1 - المجالس العمالية في ثورة المجر 1956 :

تحتل أحداث الثورة المجرية لعام 1956 أهمية خاصة في تاريخ الحركة الاشتراكية من زاوية تنظيم السلطة البروليتارية وتحديد مقزى الديمقراطية السامية البروليتارية. بتاريخ 24 أكتوبر سنة 1956 أعلن العمال إضراباً عاماً شمل جميع المصانع الكبرى في المجر. وتشكلت في هذه المصانع «مجالس عمالية» سمّت بلجان الإضراب. ويذكر أن تشكيل هذه المجالس جاء رداً على تصريحات أدلى بها خروشيف إبان انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي أشار فيها إلى احتمال أن تسلك الاشتراكية طريق البرلمانية البرجوازية على الصعيد السياسي والذي وصفه بـ«الطرق البرلمانية الجديدة». وبذلك عبّر العمال عن تمسكهم بالشكل التقليدي لنضالهم المتمثل في المجالس العمالية، تلك المجالس التي شكلها العمال الروس في بدء الثورة البلشفية ثم أفقدها التسلط الحزبي كل سلطة وفعالية.

سعت المجالس العمالية المجرية لتأدية دورها بوصفها هيئات سلطة سياسية تتشكل رأسياً وتساعدياً من المستوى المحلى فالإقليمى فالقومى، وتزاول وظائف سياسية تجمع بين الوظائفيتين التشريعية والتنفيذية.

وعرفت * الثورة المجرية التشكيل العفوى «للمجالس المحلية» ذات الطابع الإدارى المحلى، ثم المجالس الإقليمية، وأخيراً المجلس القومى المركزى لبودابست. وزاول كل منها اختصاصه بوصفه سلطة سياسية جديدة.

وخلال اجتماع عقد فى 31 أكتوبر سنة 1956 أعلن مندوبو 24 منشأة كبرى فى بودابست شعار «المصانع ملك العمال» ودعا «المجلس العمالى لبودابست» فى 21 نوفمبر سنة 1956 إلى عقد جمعية تضم كل المجالس العمالية الإقليمية لتشكيل جمعية عمومية عمالية.

وكان من الطبيعى أن تواجه هذه النزعة التحررية بردود فعل عنيفة من جانب الأوساط البيروقراطية القابضة على زمام السلطة والتي شكلت هذه الانتفاضة تهديداً جدياً لكيانها، وتولى كادار زمام الحكم فى المجر، واستعان بقوات حلف وارسو لإخماد هذه الانتفاضة.

وتدل هذه الأحداث، حسبما يذكر الباحثون، على أن القيادة الحزبية الشيوعية لا تقبل تشكيل أية مجالس عمالية عفوية، فقد نسمح بها فقط حين تكون تحت إشرافها وهيمنتها وذلك أمر يتجافى وطبيعتها من حيث كونها هيئات سلطة فعلية للجماهير لا يسوغ أن تخضع لقيادة بيروقراطية.

2 - المجالس العمالية فى ثورة تشيكوسلوفاكيا فى عام 1968 :

شهدت تشيكوسلوفاكيا ابتداء من شهر إبريل 1968 أحداثاً شبيهة بأحداث المجر وتعبّر عن ذات الهدف التحررى من وصاية التسلط البيروقراطى والحزبى وعبر أوتاسيك Otasik أحد زعماء الحركة العمالية خلال هذه الأحداث عن أهدافها بقوله «إذا شئنا أن نحطم الجهاز

البيروقراطي الذي يحكم حياتنا الاقتصادية، وذلك أمر حتمي لوضع خاتمة للنظام الشمولي، فإن الإدارة الديمقراطية للاقتصاد هي كذلك وسيلة فعالة لكفالة التجربة الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا. وعماد هذه الضمانات في المجال الاقتصادي هو «مجلس العاملين» في المنشآت. وذلك أمر مبدئي لأن العاملين يرغبون بأوسع قدر ممكن في الحصول على إمكانية البت بكل ما يتعلق بحياتهم الذاتية ووجودهم ومصالحهم.

وعبر النداء المعروف باسم «نداء الألفى كلمة» عن حالة الاستلاب التي يعيشها العمال في ظل الحكم الماركسي. فقد جاء فيه «نعلم جميعاً، ويعلم العمال في المقام الأول، أن الطبقة العمالية لا تستطيع من الناحية العملية أن تبت في أي شيء. فالموظفون والعمال، يتم تعيينهم من طرف آخر، وإذا كان لدى بعض العمال وهم بأنهم يتولون الحكم، فإن هؤلاء البعض كانوا بالفعل فئة من الموظفين، معدة خصيصاً من جانب جهاز الحزب والدولة لممارسة الحكم باسمهم وبدلاً منهم. في حقيقة الأمر، إن هؤلاء الموظفين هم الذين استعادوا مراكز الطبقات التي أطيح بها ليكونوا طبقة مميزة جديدة».

من هنا، فقد عبر تاريخ المجالس العمالية في تشيكوسلوفاكيا عن مطلب مزدوج، هو وضع خاتمة للأزمة العميقة لاقتصاد البلاد من جانب، ومن جانب آخر، إيجاد نمط جديد من العلاقات بين المنشأة والدولة، وبين المنشأة والعاملين وبين العاملين والدولة يركز على مسؤولية وسلطة جماعية.

وتشكل تنظيم شعبي تحت اسم «الحزب الثوري الاشتراكي التشيكوسلوفاكي» رفع شعار «كل السلطة للشعب المسلح» عبر عن تطلعات الجماهير التشيكية المشاركة في هذه الانتفاضة. وجاء في برنامج «يقع عليكم أنتم العاملون مهمة التعبير عن السياسة الاقتصادية الجديدة، والتصرف بكيفية مطلقة في وسائل الإنتاج التي تستخدمونها. فهدفنا، ليس المشاركة في الإدارة، وإنما الرقابة العمالية اليوم، ثم إدارة العاملين

أنفسهم للاقتصاد فى الغد... وبعد فوز الشعب التشيكوسلوفاكى بالسلطة السياسية، فإنه يمكن للشعب العامل أن ينخرط فى مجموعات طبقاً لمصالحه، وفى المنظمات المختلفة التى سوف تطرح تصوراتها وبرامجها المتنوعة. وبذلك يتم التعبير عن إرادة الشعب العامل من خلال مؤسساته الذاتية، التى لا تتبع حزباً واحداً، وهى المجالس فى مواقع العمل وفى الفروع والمجلس المركزى للعاملين، وكذلك سائر هيئات الإدارة الذاتية للشعب فى المدن والكومونات».

وتوخياً للأهداف المتقدمة، كانت ثورة العمال ضد سلطة الإدارة المركزية، وتشكلت «مجالس للتسيير الذاتى» فى الصناعات المؤممة. وسعت هذه المجالس إلى تحقيق هيمنة العاملين على شؤون منشاتهم وعلى مسار الاقتصاد القومى تعبيراً عن قيام سلطة ديمقراطية عمالية أصيلة تنفذى كل أسباب استرقاق العاملين.

وتم بطبيعة الحال إخماد ثورة العاملين فى تشيكوسلوفاكيا، إلا أن أسباب هذه الثورة لا تزال تعمل فى باطن الأنظمة الماركسية تؤكد لها أحداث بولندا التى تفجرت فى أغسطس سنة 1980 بنشأة «نقابة تضامن» التى وصفت بأنها «نقابة مستقلة ومدارة ذاتياً». ويعبر ذلك عن اتجاه مزدوج فهو يتحصل من ناحية، فى رفض جذرى للبنية الرسمية المسماة «تسيير ذاتى عمالى» والخالية فى حقيقتها من كل مضمون، ومن ناحية أخرى، يعبر عن الرغبة فى استعادة التمتع بالاستقلال السياسى للطبقة العمالية من خلال تنمية بنية اقتصادية واجتماعية مدارة ذاتياً وديمقراطياً.

يستفاد من كل ما تقدم، أن الإدارة الذاتية هى تعبير حديث عن تطلعات عميقة الجنود فى نفوس البشر ترمى إلى التصدى للقوى الرئيسية التى تعترض حرية الإنسان والجماعات. فالإدارة الذاتية تخاطب الرجال فى واقعهم اليومى وتريد أن تبنى جماعة إنسانية مسؤولة بعد أن تحررت من ريقه التجريعات التلقيفية النظرية. والإدارة الذاتية لا تعبر عن إرادة

الإنسان فى أن يكون سيد عمله فحسب، وإنما عن إرادته فى أن يكون سيد كينونته وهويته الاجتماعية اللصيقة بشخصيته.

ودعوة الإدارة الذاتية لا تقتصر على المجتمعات الصناعية الأوروبية التى شهدت التنظير الحديث لهذه الأفكار، لكنها تعتمل لدى جميع شعوب العالم بما فيها شعوب العالم الثالث حيث تحققت عدة تجارب للإدارة الذاتية من أشهرها تجربة الجزائر غداة الاستقلال. وتجربة الفوكولانا فى مدغشقر، وقرى الجماعة فى تنزانيا، وتطبيقات الملكية الاجتماعية المدارة ذاتياً فى بيرو وقد توخت الإدارة الذاتية فى هذه البلاد تحقيق «نمو» يركز على كثرية التجارب الموجودة فى القاعدة والقائمة على المشاركة الجماعية. ويلقى هذا الاتجاه تأييداً من المنظمات العالمية، ويلاحظ أن الأمم المتحدة واليونسكو تشير بصفة رسمية إلى برامج للتنمية تقوم على مبادئ الإدارة الذاتية.

هكذا تتكامل مقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب بين الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية لتحقيق مفترضاها المتمثلة فى استقلال الإرادة والمساواة. وتبين الآن، إلى أى مدى تستجيب النظرية العالمية الأولى أو النظرية العالمية الثانية لهذه المفترضات وتلك المقتضيات التى تسمى النظرية العالمية الثالثة إلى تقديمها نموذجاً يمثله عالم اليوم ليسير على دربه .

القسم الثاني

أزمة الديمقراطية
بين الحل الليبرالي والحل الماركسي

تمهيد :

خاضت الجماهير نضالاً ممتداً للفوز بحريتها والتمتع بنظام ديمقراطى حقيقى، وروى الشهداء بدمائهم درب الديمقراطية، وشيد المفكرون والفلاسفة المذاهب والنظريات حفراً للجماهير على الانقضاض على الطغاة والمستبدين...

وعلى درب الكفاح من أجل الديمقراطية والتحرير، ظهرت فى العصر الحديث نظريتان عالميتان علقت عليهما الجماهير آمالاً عريضة لبلوغ عهد الحرية المنشود. فى المرحلة الأولى ظهرت النظرية الليبرالية التى قدمت، ولا تزال تقدم، الأساس النظرى للنظام الرأسمالى الحرّ وما يصاحبه من بناء سياسى كان أقوى غطاء لحماية المصالح الرأسمالية. وإذ خابت آمال الجماهير فى قدرة هذه النظرية على إزالة الاستلاب السياسى والاقتصادى الذى عانت منه فى إطارها، ظهرت المرحلة الثانية أو النظرية العالمية الثانية أو الماركسية كتتاج جدلى لفشل النظرية الأولى. ومنذ أن انتصرت الثورة البلشفية فى روسيا عام 1917 قامت أنظمة حكم فى أقطار عديدة رفعت لواء الماركسية وأعلنت أنها تطبق قوانين الاشتراكية العلمية

التي اكتشفها كارل ماركس وفردريك إنجلز وطورها لينين، وأن هذه القوانين سوف تقود البشرية إلى عهد تحرير الحاجات غير أنه سرعان ما كذبت مجريات الأحداث وواقع التطبيق المقولات الماركسية، فكانت الصدمة الثانية لآمال الجماهير... وفي هذا القسم نتناول هاتين النظريتين لتبين جذورهما ومقولاتهما وواقع تطبيقاتهما، وأخيراً الأزمة التي تعيشها كل من هاتين النظريتين. فندرس في باب أول النظرية الليبرالية أو النظرية العالمية الأولى، ونخصص الباب الثاني للنظرية الماركسية أو النظرية العالمية الثانية.

الباب الأول

النظرية العالمية الأولى أو المذهب الليبرالي

مفومات المذهب الليبرالى

المقصود بالمذهب الليبرالى⁽¹⁾ :

يقتن المذهب الليبرالى بفكرة الحرية، ولذا اشتق اسمه منها. وتعنى الليبرالية مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد والسلطة وترمى إلى تحرير الفرد من كل القيود التى تكبله. فالليبرالية، من حيث أصلها جاءت كرد فعل ضد كل تحكم وكل سلطة مطلقة، تستهدف القضاء على كل امتياز موروث يتعارض ومبدأ المساواة بين الأفراد.

ويرجع انتشار هذا المصطلح إلى تكوين حزب سياسى فى إسبانيا سعى الحزب الليبرالى Les Liberales اعتنق أعضاؤه المبادئ الدستورية البريطانية التى هدفت إلى تقييد سلطة الحاكم وكفالة حقوق الأفراد، وسعوا نحو عام 1810 م إلى تطبيقها فى الحياة السياسية الإسبانية. وسرعان ما

(1) راجع : Laski (Harold): Le libéralisme européen, éd. Emile Paul, Paris, 1950, p. 13.

Labroff (Dimitri - Georges): Les libertés publiques en Union - soviétique, Pedone, Paris, 1963, p. 14.

شاع استخدام هذا المصطلح فى أرجاء أوروبا، وقصد به فى ذلك الحين أنصار النظام البرلمانى ودعاة حرية الفكر وحرية التجارة وحرية الملكية الخاصة⁽¹⁾. وأطلق وصف الدولة الليبرالية على التنظيم السياسى الذى يتبنى هذه المبادئ ويشيد بنيانه الدستورى على قاعدتها. وقد تبلور هيكل هذا البنيان فى القرن التاسع عشر، وقامت فلسفته على الإيمان بإمكانية تحقيق الرخاء العالمى نتيجة إطلاق القوة الطبيعية وتحريرها من القيود، وذلك تعبيراً عن الثقة فى قدرة الفرد وأهليته فى التنسيق بين سعادته الخاصة وسعادة مجتمعه، وتحقيقهما فى آن واحد.

المبحث الأول نشأة المذهب الليبرالى ومصادره

مصادر المذهب الليبرالى⁽²⁾:

التيار العقلانى:

لا يتسبب المذهب الليبرالى إلى فيلسوف أو مدرسة فلسفة معينة أو إلى حدث بذاته، وإنما كان ثمرة تفاعل، عدة عوامل فكرية ومادية، أفرزت فى خاتمة المطاف المذهب والدولة الليبرالية، فالمذهب الليبرالى يتسبب إلى تيار فكرى شامل بزغ فجره منذ عصر النهضة وساد أوروبا طوال القرون التالية، وعرف بـ «التيار العقلانى». ويقوم هذا التيار على الإيمان

(1) راجع: Lhoste - Lachaume (Pierre) *Réhabilitation du libéralisme*, éd. Sedif, Paris, 1950, p. 27, Lacroix (Jean): *Démocratie et libéralisme*, La Nouvelle critique, v 176, Mai 1966, p. 51.

(2) راجع: Pernoud (Régime): *Les origines de la bourgeoisie*, P.V.F. Paris, 1947, pp. 103 et 104, Mosca et Bouthoul, *Histoire des doctrines politiques*, Payot, Paris 1966, pp. 74 et suite, Brimo (Albert): *Les grands courants de la philosophie du droit et de l'état*, 2^e édition, éd. Pedone, Paris, 1968, p. 19.

بالفرد وقدرته بوصفه كائناً عاقلاً على أن يستخدم عقله في مواجهة الطبيعة وسير غورها والوقوف على مستنها توطئة لتسخيرها لخدمة أهدافه. وانبثق هذا الطابع العقلاني من عصر النهضة الأوروبية بما حواه من بحث فكري صاحبته إنجازات ضخمة حققها الإنسان على الصعيد المادى تمثلت في الكشف الجغرافية والاختراعات الفنية والتقدم فى أساليب الإنتاج⁽¹⁾.

ويتأثير التيار العقلاني، بزغت فلسفة تنادى بتكثيف الدور الإيجابى للفرد فى الوجود، ونادت بأن «عقل» الإنسان هو الذى يصنع أساس القانون والدولة، أى نظام الحياة الاجتماعية بأسرها. ودعا مفكرو هذا التيار إلى الاستعاضة عن النظام التقليدى بنظام مستحدث يركز على العقل والطبيعة ويستحدث حقوقاً تناهض حقوق الهيئات الحاكمة السابقة. وترتب على هذا النظر أن ارتفعت شعارات الحرية والمساواة الطبيعية بينما انزوت المفاهيم القديمة حول سلطة الملك بكل ما صاحبتهما من امتيازات طبقية. وتفسير ذلك أن الفرد حين استمد من العقل والطبيعة حقوقاً جديدة، فإنه يكون قد حصل فى الآن ذاته على سند لشرعية حكمه، وجرد بالتالى، الحكم الملكى المطلق دعامة شرعية. فالسلطة الملكية المطلقة التى كانت تستند إلى زعم الملك بأنه يعكس إرادة الله، لم تعد مقبولة، وأضحت السلطة ترفع شعار سيادة الشعب، وتعلن أنها تعبر عن إرادته الحرة، وأصبحت إرادة الشعب، بالأقل من الناحية النظرية، هى ركيزة شرعية السلطة، ورضاء الشعب صار شرطاً لبقاء الحاكم فى مركز الحكم.

(1) فى هذا المعنى كتب البعض «لا توجد حقبة تاريخية امتلا فيها العقل الإنسانى زهواً بنفسه مثل القرن الثامن عشر. وكانت السمة المميزة لهذه الحقبة هى معاداة التاريخ، فقد أبدت ازدراء كبيراً لإزاء كل ما خلفه الماضى القريب من مؤسسات. واعتنقت الطبقات المثقفة عقيدة محصلها أن العقل الإنسانى قادر متى تجرد من ظلمات الجهل والخرافة، أن يعيد تشكيل العالم بكيفية تنقرض معها الآلام والمظالم والسخافات» راجع: موسكا ويوتول، المرجع السابق ص 153. د. محمد عصفور: الحرية فى الفكرين الديمقراطى والاشتراكى، الطبعة الأولى 1961، ص 8 وما بعدها.

اللبوء إلى مجاز العقد الاجتماعى :

استعان المفكرون الليبراليون بحيلة قديمة أسسوا عليها واقعة الرضاء الشعبى، تحصلت فى نظرية العقد الاجتماعى الذى قيل بأنه يبرم بين الشعب والحاكم ويضمنه الشعب موافقته على إسناد السلطة إلى الحاكم مع مراعاة أن تبقى هذه السلطة ملكاً للشعب باعتبار أن ذلك أمر مستفاد من حالة الطبيعة السابقة على نشأة المجتمع السياسى والتى كانت حالة حرية ومساواة بين الأفراد⁽¹⁾.

واقترن هذا التيار الفكرى مع مصالح الطبقة الاجتماعية التى أخذت تتكون على أنقاض النظام الاجتماعى السابق، أى طبقة البرجوازية التجارية والصناعية. فبفضل التطور الاقتصادى الإنتاجى الذى عاشته المجتمعات الأوروبية آنذاك، تمكنت الطبقة البرجوازية من بسط سلطانها فى المجال الاقتصادى، وسعت إلى دعم قبضتها سياسياً كذلك وتحقيق سيطرة سياسية تتفق وما حققته على الصعيد الاقتصادى. وعملت الطبقة البرجوازية على أن يكون التنظيم السياسى الجارى تشييده عاكساً للأوضاع الاقتصادية المستحدثة وقتئذ، فطالبت بكفالة الحريات اللازمة لتحقيق هذا الهدف⁽²⁾.

وتبلور هذا الاتجاه فى التيار الاقتصادى الليبرالى، والتيار السياسى الليبرالى.

الفكر الاقتصادى الليبرالى :

يعلمن الفكر الاقتصادى الليبرالى عن إيمانه بالحرية ومطالته بكفالة أبرز مظاهرها. وتمثلت الحرية، فيما رأى الاقتصاديون الليبراليون، فى

(1) راجع : بريمو- المرجع سالف الذكر، ص 96.

(2) راجع : Droz (Jacques) Histoire des doctrines politiques en France, P.U.F. Paris, 1948, p. 45, Pernoud; op. cit. pp. 104 et 105.

ضمان حرية السعي وراء المصلحة الشخصية بوصفها المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية بأمرها أو على حد تعبير العالم الاقتصادي البريطاني آدم سميث، يكون من الضروري والبحث على إطلاق الرغبات الإنسانية الطبيعية المشتركة بين الأفراد إعمالاً للنظام الطبيعي، ذلك النظام الذي يلتقى في إطاره الصالح الخاص والصالح العام في انسجام واتساق. وقد سميث أن السعي وراء المصلحة الخاصة يكون شرطاً لنمو الحياة الاقتصادية وعاملاً من عوامل توازنها. وتفريعاً على هذا النظر، قابل الاقتصاديون الليبراليون بين المجتمع والدولة. وكيفوا المجتمع على أنه الحقيقة الجوهرية الأولى في حين سحبوا عن الدولة كل غاية ذاتية. ويتعبير آخر، يستمد وجود الدولة تبريره مما تقدمه للأفراد من خدمات، ورتب هؤلاء المفكرون على ذلك حظر تدخل الدولة في الظواهر الطبيعية للحياة الاجتماعية مثل رأس المال أو حق الملكية. فإن أهذرت الدولة هذا الحظر تقترف فعلاً يتعارض مع سبب وجودها لما يحدثه من إخلال بنظام الجماعة الذي يستند انسجامه إلى إطلاق المبادرات الفردية⁽¹⁾.

الفكر السياسي الليبرالي⁽²⁾ :

ساهمت المدارس الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في إرساء المفاهيم السياسية الليبرالية، وقد قامت هذه المفاهيم

(1) لمزيد من التفصيل راجع : د. جلال أحمد أمين، مقدمة إلى الاشتراكية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1966، ص 38 وما بعدها. لاسكي : الليبرالية الأوروبية - المرجع السابق ص 180 وما بعدها.

Fourge and (André): L'homme devant le capitalisme, Payot, Paris 1936, pp. 103 et s. Lavroff: op. cit. pp. 17 à 19.

(2) راجع : Jones (W. J.): Masters of political thought, Vol. II, 2^e impressions. Harraps, London, 1949, pp. 163 and reg. - Chevallier: Le XVIII^e siècle et la naissance des idéologies, Les Publica, 1960 pp. 194 et 125.

بدورها على الدعوة لإطلاق حرية المبادرات الفردية بوصفها الضمان الأساسي لسعادة الأفراد في حياتهم الاجتماعية وحذرت من اعتداء الدولة على الحريات الطبيعية للأفراد.

إذ لا يتسع المقام هنا لعرض تفصيلي لكتابات أقطاب الفكر السياسي الليبرالي⁽¹⁾، نقصر حديثنا على الفيلسوف البريطاني «جون لوك» (1632 - 1704م) الذي كان لكتابه فضل كبير في أن الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر استمدت جذورها الفكرية من نظرية القانون الطبيعي.

وهدف لوك من كتاباته إلى تقويض الحكم المطلق الذي ناصره الفيلسوف هوبز، وتأييد مطالب الثورة التي قام بها البرلمان البريطاني عام 1688م ضد التاج. وأقام هذا الفيلسوف مذهبه على فكرة العقل والطبيعة. فالمعقل يلفظ الأفراد أفكاراً وقيماً معينة تدور حول الأخلاق والعدالة. وأطلق لوك على هذه الأفكار تسمية «قوانين الطبيعة» وهي قوانين أبدية تشكل أساس حقوق الأفراد الطبيعية غير القابلة للتصرف فيها. ورأى لوك أنه، ومن قبل نشأة المجتمع السياسي، عاش الأفراد في دولة الطبيعة التي تمثلها دولة عقلانية وطبيعية وسابقة على القانون:

فهى أولاً دولة عقلانية، وليست فوضوية. فالأفراد يخضعون لحكم عقلهم المستنير الذي يلقيهم ضرورة الامتناع عن إلحاق الأذى بالغير سواء في ماله أو روحه، وذلك حفاظاً على حريتهم وسعادتهم الفطرية.

وهى ثانياً دولة الطبيعة، بمعنى أن الأفراد يحوزون حقوقاً طبيعية تدركها عقولهم وتستخلصها من قانون الطبيعة مثل حق الملكية والحرية والمساواة.

(1) راجع: Watine (Marcel): L'individualisme et le droit, 2^e édition, Montchrestien, Paris, 1949, pp. 97 et s. Bénéts (Edouard): La démocratie aujourd'hui et demain, éd. de la Baconnières, Neuchâtel, 1944, pp. 12 et s. Brimo, op. cit. p. 106.

وهي أخيراً دولة سابقة على القانون أى تحكمها العدالة الخاصة القائمة على حق كل فرد فى أن يصون نفسه وماله.

ورأى لوك أن دولة الطبيعة بخصائصها تلك، إنما هى دولة يسود السلام والوفاق بين أفرادها. فالأفراد لا يهجرونها هروباً من شرارها أو فوضاها ولكن بدافع الرغبة فى بلوغ حياة اجتماعية تدنو إلى الكمال. فهم ينشدون أمناً قانونياً أكبر وتعاوناً أوثق وازدهاراً ورخاء أوفر. ومن ثم، يبرم الأفراد عقداً اجتماعياً يكون أساساً لشرعية السلطة المنشئة والتي تحصل وظائفها فى التطبيق الأمين لقوانين الطبيعة أى كفالة تمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية وفى مقدمتها الحرية وحق الملكية.

على النحو المتقدم، تكون السلطة السياسية، عند لوك، سلطة مفيدة تفقد شرعيتها وسبب وجودها متى خرقت الإطار الذى ترسمه لها قوانين الطبيعة، هذه هى الفكرة الرئيسية التى قال بها لوك والتي انعكست على تنظيمه للسلطة السياسية، وقد انعقد لها تأثير ضخم على الفكر السياسى الغربى وعلى الحركة السياسية فى العصر الحديث⁽¹⁾.

واللجوء إلى فكرة القانون الطبيعى فى هذه المرحلة يجد تفسيره فى الظروف القائمة آنذاك⁽²⁾. فالطبقة البرجوازية، بوصفها قوة اجتماعية صاعدة، اشتبكت فى صراع مع الحكم الملكى المطلق وسادته من الأشراف ورجال الدين. ولما كان الملوك يزعمون أنهم يستمدون سلطانهم المطلق من حق إلهى، فقد استعان المفكرون الليبراليون «بالعقل لمواجهة الدين». وسعوا إلى نشر فلسفة مادية تقدم تفسيراً مادياً للوجود يجرد السلطة الملكية من ركيزتها الدينية ويقيم المجتمع على أساس طبيعته الذاتية.

(1) يشبه لاسكى السلطة السياسية الليبرالية بأنها «شركة ذات مسؤولية محدودة» تفقد سبب وجودها متى خرقت الإطار الذى ترسمه لها قوانين الطبيعة.

(2) راجع: د. ثروت أنيس الأسيوطى: الملكية فى الكتاب الأخضر. ص 3، إلى ص 9.

فقبل بنظرية لوك وروسو حول « حالة الطبيعة » التى يتواجد فيها الأفراد قبل تأسيس الدولة. وأن الهدف من تكوين المجتمعات يتحصل فى رغبة الأفراد فى التمتع الأمن بالحقوق التى ينعمون بها فى حالة الطبيعة وفى طبيعتها حق الملكية.

والعقل البشرى الذى يكتشف القانون الطبيعى، حسبما يقرر أنصار هذا النظر، هو بطبيعة الحال « العقل البرجوازى الذى يكتشف قانوناً طبيعياً يخدم أهداف البرجوازية ومصالحها »، وهو ما يفسر تقديس حق الملكية فى كتابات المفكرين الليبراليين حتى أن روسو سطر فى مؤلفه « حديث عن الاقتصاد السياسى » بأن الملكية هى الأساس الحقيقى للمجتمع المدنى⁽¹⁾.

فى إطار التصور المتقدم، دارت مفاهيم النظرية الليبرالية حول مفترض الديمقراطية أى استقلال الإرادة والمساواة وذلك على الوجه التالى.

المبحث الثانى

مفهوم الديمقراطية فى المذهب الليبرالى

تقدم بيان كيف اعتنق فلاسفة المذهب الليبرالى فكرة القانون الطبيعى، وآمنوا يتمتع الأفراد بحقوق طبيعية يتعين صونها من كل مساس. ومن هنا قصدت الديمقراطية الليبرالية حماية هذه الحقوق وأخصها الحرية الطبيعية والمساواة.

(1) يلاحظ أن لوك وإن جعل الملكية محوراً للعقد الاجتماعى إلا أنه أخضع مشروعيتها للعديد من الضوابط والقيود، واعتبر العمل أساساً للملكية على نحو ما سطر فى مؤلفه « المطول الثانى للحكومة المدنية ». راجع فى هذا المعنى: روسو فالون: المرجع السابق ص 43.

ومن هذا المنطلق، رمت الدعوة التي تبناها المفكرون الليبراليون إلى إشراك الفرد في حكم المجتمع السياسى إلى ضمان الذود عن حقوقه الطبيعية. وعبرت الوثائق الليبرالية الأولى عن هذا المعنى بصورة حاسمة. فجاء في إعلان الاستقلال الذى أقره مؤتمر الولايات الأمريكية فى 4 يوليو 1776 أنه « من الحقائق الثابتة أن كل الرجال متساوون يحوزون منذ ميلادهم حقوقاً يتمتع سلبهم إياها، مثل الحق فى الحياة، والحق فى أن يكونوا أحراراً، وحقهم فى التطلع صوب السعادة. ولم تقم الحكومات، وهى لا تستمد سلطانهما من غير إرادة المحكومين إلا لضمان ممارسة هذه الحقوق»⁽¹⁾.

وأعقب هذا الإعلان صدور الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان والمواطن فى 26 أغسطس 1789 فرددت المعنى ذاته. إذ قضت مادته الأولى: « يولد الأفراد ويظلون أحراراً ومتساوين فى الحقوق » وأضافت المادة الثانية أن « هدف كل جماعة سياسية هو صون حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقادم وهى الحرية والملكية ومقاومة الاضطهاد»⁽²⁾.

وعرّفت المادة الرابعة من الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان والمواطن « الحرية » بقولها « تتحصل الحرية فى قدرة إتيان كل ما لا يضر بالغير، من ثم فإن ممارسة كل فرد لحقوقه الطبيعية لا تحدّها سوى القيود التى تكفل لسائر أعضاء الجماعة التمتع بهذه الحقوق ذاتها»⁽³⁾.

تفريعاً على ما تقدم، يتحصل أن المطلب الديمقراطى عند الليبراليين تحصل، حينذاك، فى مجرد الرغبة فى صون الحرية الفردية من

(1) راجع إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر بتاريخ 4 يوليو 1776 فى Dauger (Maurice): Constitutions et documents politiques, 5^e édition, P.V.F., Paris, 1968, p. 291 et 292.

(2) راجع: ديفرجيه، المرجع السابق ص 3.

(3) راجع: Capitants écrits constitutionnels - op. cit. p. 154 et s.

قبل الحكام. فبدت الحرية بمثابة وسيلة لمقاومة الحكام وسلاحاً ضد الاستبداد السياسى، دون أن يطمح الأفراد فى تملك السلطة من أجل تسخيرها لأغراض جماعية كت تحقيق العدل الاجتماعى مثلاً أو غير ذلك من المفاهيم والقيم التى ترددت فى فترات لاحقة.

ويسرز هذا المفهوم للحرية الفارق بينه وبين مفهوم الحرية (الديمقراطية) فى النظرية العالمية الثالثة كما سنرى فيما بعد.

الفارق بين الحرية الديمقراطية والحرية الليبرالية :

تقدم بيان أن الحرية الديمقراطية هى استقلال أى خضوع إرادى للقانون، فهى حرية تتوافق والقانون، لا توجد إلا به ومن خلاله. أما الحرية الليبرالية، فهى حرية خارج الدولة يكون استخدامها فى مواجهة الدولة. وهذه الحرية، فى نظر القائلين بها، حرية طبيعية بالمفهوم السائد فى لغة القرن التاسع عشر، أى أنها ليست حرية مدنية. فهى جزء من حالة الطبيعة أى حالة الفوضى السابقة على تأسيس الدولة، وترمز إلى استمرار جزئى لهذه الفوضى الطبيعية تالٍ على نشوء الدولة.

وتعكس المقولة الرأسمالية «دعه يفعل ودعه يمر» هذا النظر. فهى تعنى أن الحرية الليبرالية تتحقق حيث يستغنى تدخل القانون، وتفترض ممارستها انتفاء وجود المشرع. وتعتبر هذه الحرية عن إيمان الليبراليين بالنظام الطبيعى وقناعتهم بأنه من غير الضرورى خضوع المجتمع الطبيعى بكامله للدولة، حيث يتعين استبعاد وظائف عريضة من سلطان السلطة السياسية بحيث يتحقق التعايش بين حالة الطبيعة والحالة المدنية، ويكون لكل مجاله الذاتى المحجوز. فحالة الطبيعة تحجز للحرية، بينما تختص السلطة بالحالة المدنية. ومؤدى هذا النظر، تكون الحرية الليبرالية هى تحرير للفرد إزاء الدولة مع الإبقاء على عبوديته لكل صنوف الاضطهاد التى تتضمنها الأوضاع المادية السائدة.

وإذا تناولنا بالتقييم الحرية الليبرالية طبقاً لمعايير الديمقراطية الحقيقية التى تقدم بيانها، يتبين لنا أن الفرد يفقد استقلال إرادته السياسية بموجب ذلك العقد الاجتماعى المقول به فى الفكر الليبرالى. فبموجب هذا العقد يُخضع الفرد نفسه لسيادة ممثليه، إلا أنه يحتفظ لنفسه بحق اختيار ممثليه؛ لأنه متى اختارهم فإنه يخضع لهم بمشيئته الذاتية. ولا يقدح فى ذلك أيضاً القول بأن النظام الليبرالى يعترف بحق الفرد فى الاحتفاظ ببعض حرياته الطبيعية التى يتصدى بها للدولة، فهذه الحريات ذات طبيعة مختلفة عن مدلول استقلال الإرادة الفردية الذى يشكل مفترض الديمقراطية.

فى ضوء ما تقدم، يتضح فارق جوهري بين الحرية بوصفها حرية طبيعية خارج الدولة وأحياناً ضد الدولة، والحرية منظوراً إليها كاستقلال إرادة سياسية أى تقوم على الخضوع الإرادى للقانون. فالديمقراطية هى استقلال الإرادة الفردية أما النظام الليبرالى فهو يقوم على الحكم النيابى الذى يعترف للأفراد بحق المشاركة فى سن تشريعات الدولة.

والاستقلال القانونى الذى يشكل مبدأ الديمقراطية هو نتيجة للاستقلال المعنوى للإنسان. فالدولة تقوم على مبدأ استقلال الإرادة الفردية نتيجة لأخذ الديمقراطية بمفهوم الطبيعة الروحية للإنسان. أما الايديولوجية الليبرالية فهى تقوم على نظرة مادية للوجود.

فالنظرة الليبرالية للإنسان دارت على أن الإنسان يسعى قبل أى شيء إلى مصلحته الشخصية ونظر الاقتصاديون الليبراليون إلى الإنسان على أنه عامل لإنتاج الثروات. ولعب هؤلاء المفكرون دوراً هاماً فى تأكيد الحتمية الاجتماعية للفرد وفى إدراجه فى مدارج الأشياء فى العالم المادى وتجريده من حرية الاختيار وتحمل المسؤولية الأدبية. وعلى ذلك لئن كانت الحرية عند الليبراليين هى تحرير للفرد فى مواجهة الدولة، إلا أنها فى الآن ذاته، استرقاق له لمصلحة الطبيعة ولصنوف الاضطهاد التى تتضمنها. وينطبق الفارق ذاته بالنسبة لمفترض المساواة:

الفارق بين المساواة الديمقراطية والمساواة الليبرالية:

الديمقراطية، كما قدمنا، هي نفى للسلطة الشخصية، سواء كانت سلطة فرد أو طبقة، أى لسلطة السيطرة من جانب طرف على طرف آخر. والمساواة، فى المنظور الديمقراطى تتكامل مع الحرية. فالمساواة لا تعنى انتقاصاً من حرية الغير، وإنما تعنى المساواة فى الحريات وفى استقلال الإرادات. والمساواة الديمقراطية تهدف إلى بناء المجتمع ليس على أساس استقلال إرادة فرد أو طبقة وإنما على أساس استقلال إرادة جميع أعضاء المجتمع بحيث يكونون متساوين فى التمتع باستقلال الإرادة.

وهذا الطابع العام للحرية يحول دون أن تكون امتيازاً مقصوراً على فرد أو طبقة يفرض به هيئته على الغير، كما أنه لا معنى للمساواة ما لم تكن تعنى المساواة فى الحريات وليس المساواة فى التبعية.

ومفهوم المساواة نادت به الأيديولوجية الليبرالية، ولكنه يختلف فى مفزاه عن مفهومه الديمقراطى الأصيل. وكان مونتسكيو قد تناول مسألة مساواة المواطنين أمام القانون، إلا أن المساواة التى قصدها لم تكن هى المساواة فى استقلال الإرادات بل هى مساواة فى الخضوع لقانون لم يشارك الجميع فى صنعه أى أنها مساواة الأتباع وليست مساواة السادة. واكتفى مونتسكيو، ومن شايحه من مفكرى المذهب الليبرالى - بتقرير مبدأ المساواة فى الحفظ أو الفرص ضد عدم المساواة المستند إلى الامتيازات والمراكز السائدة فى العهد السابق⁽¹⁾.

وقد ساعد على تفاقم حالة التبعية وعدم المساواة، أن الأيديولوجية الليبرالية أخذت بمقولة الفصل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى واستندت إلى ذلك لاستبعاد قطاع كبير من النشاط الاجتماعى خارج الدولة، وهو القطاع الذى أطلقت عليه تسمية قطاع الحرية الطبيعية. فمثل

(1) راجع: رونسو قانون المرجع السابق ص 44.

هذه الحرية الطبيعية هي بحسب تعريفها فوضوية تسمح باستغلال القوة وتعود إلى قهر الضعفاء أى أنها حرية شريعة الغاب، وتفرز نظاماً اجتماعياً من عدم المساواة شكل سمة المجتمع الرأسمالى القائم على عدم المساواة فى الثروات وعدم المساواة بين الطبقات.

لما المقصود بالفصل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى؟

يقصد بالمجتمع المدنى دائرة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أى « عالم العمل والإنتاج » وكذلك « عالم العلاقات الخاصة » مثل العلاقات الأسرية أو العلاقات فى التجمعات السكنية. أما المجتمع السياسى، فيقصد به دائرة العلاقات العامة والمؤسسات السياسية والدولة. فالمجتمع المدنى يخاطب المنتج والمستهلك ورب الأسرة والفرد فى أوقات فراغه، أما المجتمع السياسى فلا يعنى إلا بالمواطن.

وفى عهد الاقطاع لم يكن هناك فصل بين المجتمعين المدنى والسياسى⁽¹⁾. وكانت سلطة الإقطاعى تشمل المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية. ومع نشأة المدن ونمو الصناعة، بدأ رجال الصناعة والتجارة من قاطنى المدن أى البرجوازية يسمعون للتحرر من سيطرة السيد الإقطاعى، واستطاعوا أن يكفلوا استقلالاً لنشاطهم من سيطرة الملوك وأمراء الاقطاع.

ومنذ عام 1689 م تقرر فى إنجلترا مبدأ « المَلَكِيَّة الدستورية » وبموجبه اقتصرت سلطة الملك على قيادة الجيش وتوجيه السياسة الخارجية. ثم جاءت الليبرالية السياسية تكريساً لهذا الاتجاه حيث أكدت حقوق المجتمع الجديد المتحرر من النظام الإقطاعى القديم والذى تتجلى فيه أولوية المجتمع المدنى المستقل.

(1) راجع: رونسافولون، المرجع السابق، ص 31 وما بعدها.

وشغلت مسألة استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي اهتمام المفكرين أمثال لوك وهيجل وروسو وماركس. ورأى لوك أن المجتمع المدني يشكل جوهر المجتمع. أما المجتمع السياسي، فهو ليس سوى أداة للتنظيم يكفى في شأنه أن تؤدي الدولة دورها كدولة حارسة. ومن هنا كانت الليبرالية السياسية تتحدى بسلطة للدولة مقيدة باحترام حقوق المجتمع المدني على نحو يكتفل نمو مجتمع مدني يشكل قيداً على الدولة الشمولية أو دولة الإقطاع والملكية المستبلة.

وهذا الفصل بين المجتمعين المدني والسياسي يفسر النظرية الليبرالية للديمقراطية وانعكاسها في البنيان الدستوري للدولة الليبرالية.

ترفض النظرية الليبرالية تعريف روسو للديمقراطية بأنها «حكم الشعب من الشعب»، وترى أنه لا يمكن أن تتوقع الحرية والسعادة من وجود الشعب في السلطة، وإنما تتحقق الديمقراطية الأصيلة في مقاومة المواطنين للسلطة. ولكفالة فعالية هذه المقاومة، يتعين أن تكون منظمة، وغير وسيلة لتنظيم السلطة هو الأخذ بفكرة التمثيل السياسي. ومن هنا كانت الديمقراطية الليبرالية ديمقراطية نيابية. وكان انتخاب النواب، بحسب الأصل، ليس لممارسة الحكم وإنما لتمثيل آراء موكلهم والتعبير عن إرادتهم في مواجهة السلطة. أو كما قيل، لتقسيم السلطة حتى تحكم الحرية⁽¹⁾ Diviser le pouvoir afin que règne la liberté.

ارتباط المدلول الليبرالي للديمقراطية بالظروف السائدة حينذاك:

يطلق العلامة الفرنسي «بيردو» على الديمقراطية الليبرالية وصف «الديمقراطية المحكومة». فهو يرى أنها «ديمقراطية» لأنها تعترف بالحرية السياسية للأفراد، إلا أنها «محكومة» نظراً للقيود التي تكبل هذه

(1) انظر تيربان: المرجع السابق، الجزء الثاني ص 186.

الإرادة السياسية فتعجز عن إصلاح أحوال الجماعة أو التدخل في شؤونها⁽¹⁾.

ويعكس هذا المدلول للديمقراطية الظروف التي كانت سائدة آنذاك. فالمذهب الليبرالي وقد نشأ على أكتاف الطبقة البرجوازية رعى أساساً إلى تقويض الأوضاع القائمة والتي كانت مجحفة بهذه الطبقة، والتي تمثلت أساساً في امتيازات الأشراف ورجال الدين. ومن هنا سادت الدعوة، كما قدمنا، إلى اعتناق فكرة العقل الطبيعي والقانون الطبيعي والقول بتلاقي المصلحة الخاصة وسعادة المجتمع باعتبار أن هذه المفاهيم ترسي أساس المساواة بين الأفراد، وتهدم بالتالي الامتيازات القائمة آنذاك.

ومتى تحقق هذا الهدف، تتمكن الطبقة البرجوازية من الفوز بالسلطة واستخدامها درعاً واقياً لنشاطها الاقتصادي ومركزها الاجتماعي الصاعد، وذلك دون حاجة إلى تدخل الدولة بدور إيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة.

فشعارات الحرية والمساواة التي رفعها المفكرون الليبراليون إنما كانت رد فعل النكسة التي عاشوها نتيجة صدامهم بالامتيازات التي احتكرها الأشراف ورجال الدين بدعم من حكم ملكي كان يستند وقتئذ إلى قدسية سلطته وشرعيتها وفضلاً عن ذلك، بات البرجوازيون في ميس الحاجة إلى الحرية الاقتصادية الكاملة وسيلة توفر لهم الاستثمار الكامل للطاقت الإنتاجية الجديدة التي تولدت عن الثورة الصناعية وعلى النحو المتقدم، عبرت المبادئ التحريرية في ذلك الحين أصدق تعبير عن حاجات الطبقة البرجوازية الوليدة.

ويتأكد هذا المعنى إذا ما أمعنا النظر في وثيقة إعلان حقوق الإنسان

(1) راجع: بيردو، مطول العلوم السياسية، الجزء الخامس، ط أولى، ص 52، وص 508 وما بعدها.

والمواطن التي أصدرتها الثورة الفرنسية في عام 1789 م. فقد حوت هذه الوثيقة تكريساً لحقوق الأفراد في مفهومها الليبرالي. وتلخص المادة الأولى من الوثيقة المبدأ العام الذي يحكم الديمقراطية الليبرالية، وتنص على أنه « يولد الأفراد ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق » ثم تناولت المواد التالية تفصيل مضمون الحرية والمساواة. ففي شأن الحرية، استخلصت الوثيقة عدداً من الحريات نصت عليها، منها: الحرية الطبيعية، وحرية الغدو والرواح، وحرية الرأي والعقيدة وحرية الفكر والنشر، وحق الملكية الذي وصفه الإعلان بأنه حق مقدس لا يمس (م 17). وإلى جانب هذه الحريات كفلت الوثيقة أمن المواطنين وذلك بالنص على ضمانات لعدم الاعتداء على حرياتهم الشخصية بصورة تحكيمية وفقاً لأهواء أداة الحكم.

وفي شأن المساواة، صاغ الإعلان عدة مظاهر لها، منها: المساواة أمام القانون والعدالة، والمساواة في تقلد الوظائف العامة، والمساواة في أداء الضرائب. وغنى عن البيان أن تقرير مبدأ المساواة على هذا النحو مَسَّ أركان المجتمع الأرستقراطي الذي كان قائماً في ذاك الوقت. وتفصيل ذلك أن تقرير هذا المبدأ وما يستتبعه من حظر توارث الامتيازات الطبقية التي كانت تشكل سمة المجتمع القائم في ذلك الحين، كان نذيراً بتقويض المقومات التي قام عليها مجتمع الأشراف، بل والنظام الملكي المستند في أسسه إلى حق توارث العرش.

خصائص الحقوق التي كرستها الديمقراطية الليبرالية :

اتسمت الحقوق التي كرستها الديمقراطية الليبرالية، وعلى الأخص الحرية والمساواة، بطابعين أساسيين نبعاً من الظروف التي عاصرت نشأة هذا المذهب، والتي كما قدمنا، اقترنت بمصالح الطبقة البرجوازية. وقد اتسمت هذه الحقوق بطابع قانوني أولاً، وبطابع سلبي ثانياً.

أولاً: الطابع القانوني :

يعنى هذا الطابع أن الليبراليين نشدوا تحقيق مساواة وحرية يكرسها القانون وذلك دون النظر فى الظروف المادية اللازمة للتمتع الفعلى بها. ومرد ذلك، أن البرجوازية لم تتمكن من ممارسة حقوقها بسبب موانع قانونية كانت قائمة وتمثلت فى النظام القانونى للامتيازات المقررة لطبقة الأشراف، فى حين أنها كانت تحوز الإمكانات الاقتصادية اللازمة للتمتع بتلك الحقوق. ومن ثم، كان الحائل الذى اعترض تمتع البرجوازية بالحقوق مانعاً قانونياً وليس اقتصادياً، ومن هنا فقد أرادت إزالته بتقرير المساواة والحرية القانونية، أما المساواة الاقتصادية، فكانت متحققة بالفعل بالنسبة لأفراد الطبقة البرجوازية، بل ربما كانوا فى مركز اقتصادى متفوق على مركز الأشراف والنبلاء.

ثانياً: الطابع السلبى:

اتسمت المطالب التى حمل الليبراليون لواءها بطابع سلبى ملحوظ. وآية ذلك، أن الإصلاحات القانونية التى طالب بها الليبراليون هدفت إلى الحيلولة دون تدخل الدولة فى نشاط المواطنين. فالليبرالية حين تحدد مجالاً خاصاً للأفراد فلإنها تحظر على الدولة التوغل فيه، أى أنها تطالب الدولة بالسكون دون الحركة. فالمفكرون الليبراليون تملكهم اليقين فى قدرة الأفراد على التوفيق بين سعادتهم الخاصة وصالح الجماعة، بل رأوا أن تدخل الدولة سوف يخل بالانسجام الطبيعى ومن ثم، لا تتناول العلاقة السياسية سوى النثر اليسير من حياة الأفراد ونشاطهم ولا تتجاوز هدف صون استقلالهم الشخصى وحقوقهم الطبيعية.

على ضوء ما تقدم، يتضح أن الديمقراطية السياسية فى مفهومها الليبرالى لم تكن غاية فى ذاتها وإنما وسيلة تحد من نشاط أداة الحكم. ويتحصل هذا الحد فى احترام القوى الطبيعية والمستقلة النابضة فى الجماعة والكفيلة بتحقيق سعادة الجميع دون حاجة لتدخل السلطة.

ولإذ عبرت المفاهيم السابقة عن النظرية الليبرالية في طورها الأول، كان من الطبيعي أن تتطور هذه المفاهيم اطراداً وتطور ظروف الجماعات التي تبنت النظرية الليبرالية.

التطور الذي طرأ على مفهوم الديمقراطية الليبرالية:

وجه العديد من المفكرين سهام تقديم للمفاهيم الليبرالية وبالأخص مفهوم الديمقراطية الليبرالية. وقد انبثق هذا النقد من النتائج التي تمخضت عن تطبيق النظرية الليبرالية، والتي أسفرت عن احتكار الطبقة البرجوازية لمقاييد السلطة وسخروتها لخدمة مصالحها على حساب مصالح الجماهير العريضة التي بدا يؤسها وشغلها بالغ التناقض والمكانة السامية التي وعدتهم بها المواقف الليبرالية. وقد عبّر الفقيه الفرنسي ديفرجيه عن هذا المعنى بقوله: «ثارت الجماهير الشعبية حين دعيت رسمياً للاشتراك في وليمة الحرية ثم أدركت أنها عاجزة عن الجلوس إلى مائدتها»⁽¹⁾.

تناقض الديمقراطية الليبرالية :

الواقع أن الليبرالية انحطت على تناقض جوهري. ويرجع هذا التناقض إلى الظروف التي لا بدت مولدها. فقد قلنا أن الليبرالية تحصلت في ثورة البرجوازية ضد مظاهر الاستبداد والحكم المطلق المقترن بامتيازات الأشراف ورجال الدين. ومن هنا سعت البرجوازية إلى التحالف مع القطاعات الشعبية العريضة لتزداد بها قوة تواجه بها خصمها. فأعلنت البرجوازية شعار الديمقراطية السياسية القائمة على مبدأي الحرية والمساواة المقربين للمواطنين كافة. فكان ذلك ثمناً لتحالف البرجوازية مع جماهير الشعب. بيد أنه ما أن تحقق النصر للبرجوازية، حتى أدركت فداحة الثمن

(1) راجع : Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, 10^e édition, P.U.F., Paris, 1969, p. 213 - Demane (Pierre - Louis): Les messages de notre démocratie, P.U.F., Paris 1933, p. 56.

التي أعطته للجماهير⁽¹⁾. وآية ذلك، أن الديمقراطية السياسية إذ تقتضى الاعتراف بحق كافة الجماهير فى المشاركة فى السلطة والإسهام فى الحياة السياسية، فإن مؤدى ذلك أن تعمل الجماهير الشعبية من خلال ممارستها للسلطة على تحقيق مصالحها، وذلك أمر يتعارض ومصالح الطبقات المالكة. ومن ثم نادى المفكرون الليبراليون بنظرية الدولة الحارسة أى الدولة التى يتمتع عليها التدخل فى المجال الاقتصادى بما يعنى تقليص قدرة السلطة السياسية فى تحقيق مصالح الشعب.

وسرعان ما ظهرت الآثار الضارة لهذه المفاهيم. فقد أسفر النمو الرأسمالى فى المجتمعات الصناعية الأوروبية عن تغيير فى بنيتها الاجتماعية، وظهرت طبقة العمال قوة مؤثرة فى الحياة الاجتماعية والسياسية. واتسعت شقة الخلاف بين الطبقات المالكة وطبقة العمال الصناعيين الناشئة، وتعارضت مصالحهما. وسعى كل فريق إلى التمسك بوجه الديمقراطية الذى يلائم مصالحه. فدافع الملاك عن المجالات الفردية المحجوزة أى عن حرياتهم الاقتصادية لما يكفله ذلك من ضمان لمراكزهم المكتسبة، فى حين استشعر العاملون أن عملهم ليس مجرد وظيفة اقتصادية، وإنما هو حامل لقيم أصيلة تعجز الديمقراطية الليبرالية عن أداء مقابل عادل لها. ودعا العمال والمفكرون الذين تبنا قضيتهم إلى علاج عيوب هذه الديمقراطية وذلك بتوسيع قسط تدخل السلطة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يكفل تحقيق مساواة فعلية وليس مجرد مساواة نظرية بين أعضاء الجماعة⁽²⁾.

(1) راجع: Hamion (André): Droit constitutionnel et Institutions politiques, 3^e édition, éd. Unichrestien, Paris 1968, pp. 294 et 295.

لاسكى (هارولد): تاملات فى ثورات العصر - دار القلم - القاهرة، ص 44 وما بعدها.

(2) راجع: Vedel: Manuel Élémentaire de droit constitutionnel, Sirey, Paris, 1449 p. 20.
Burdeau, op. cit. IV, 1^{er} éd. p. 30 et 31, Duverger: op. cit. p. 211 et s. Lacroix: op. cit. p. 53.

واتسمت هذه المرحلة بانتقال الرأسمالية إلى طورها الثاني، وهجرت مرحلة المناقاة بالحقوق الطبيعية وبدأت مرحلتها الوضعية وذلك على الوجه الآتى.

إرساء الديمقراطية الليبرالية على أساس الفلسفة الوضعية: (1)

منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت الرأسمالية، قد حققت ازدهاراً فائقاً وتحول النظام الرأسمالى إلى نظام أميرالى تمكنت البرجوازية فى ظله من إحكام قبضتها على زمام الحكم. فلم تعد فى حاجة إلى اللجوء إلى القانون الطبيعى تستوى منه ما يجب أن يكون، وإنما نشدت تأصيلاً نظرياً يكرس حكمها القائم بالفعل.

وساهم عدد من جهابذة الفكر الأوروبى فى تحقيق هذا الهدف، من أبرزهم أوجست كومت وهربرت سبنسر، الذى وصف التشريعات التى تنص على تقديم معونات للفقراء بأنها «خطيئة المشرعين» لما تنطوى عليه من تشجيعهم على الكسل.

وسمى التيار الفكرى الجديد بالتيار الوضعى الذى ترك بصمة واضحة فى المناهج القانونية. فظهرت «الوضعية القانونية» التى تمثلت فى فرنسا بمدرسة الشرح على المتن، وتمثلت فى إنجلترا بمدرسة أوستن، كما انتقلت إلى العالم العربى نقلاً عن الفقه الغربى (2).

وقد عبّر الفقيه لاباند عن التيار الجديد حيث حدد مهمة الفقيه فى التسليم بما هو كائن وليس فى التعبير عن الصراعات السياسية. كما ذكر الفقيه الألمانى يلينك أن مهمة علم القانون ليست تتبع قوانين الطبيعة،

(1) راجع: د. ثروت أنيس الأسيوطى، الملكية فى الكتاب الأخضر، ص 9 وص 12.

(2) راجع د. عبد السلام على المزوغى، نظرية القانون، المرجع السابق.

وإنما هي إدراك قواعد السلوك. فهي ليست مثلاً، دراسة الظواهر الطبيعية والنفسية التي أدت إلى نظام الملكية الفردية، بل تحليل فكرة الملكية وتجميع قواعدها في وحدة قانونية، واتساقاً والمنطق الوضعي ذكر كل من أن العدالة مفهوم مثالي وغير عقلاني تنطوي على آراء ذاتية ومفاضلات شخصية تختلف تبعاً للأفراد. وأن المهم هو دراسة القواعد وما بينها من ترابط دون الخوض في مبادئ الأخلاق أو العلوم السياسية.

غير أن هذا التيار الوضعي لم يستطع أن يمنع الزحف الجماهيري المطالب بالحقوق الموعودة، واضطرت البرجوازية إلى الإذعان لهذا الاتجاه، فنشأ مفهوم نسبية الحقوق ووجوب قصر استعمال الحق على غاية الاقتصادية والاجتماعية، وقيل بالوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة، فضلاً عن النص على أساليب تليفقية أخرى في محاولة لاحتواء الزحف الجماهيري.

الأساليب الإصلاحية للديمقراطية الليبرالية :

أسفر التطور الذي طرأ على المجتمع البرجوازي عن نشوء مفهوم الحقوق الاجتماعية انطوى على تعديل لتكييف الحقوق في الديمقراطية الليبرالية. ففي حين كانت الحقوق في مفهومها الليبرالي الأول بمثابة « رخصة » لصيقة بطبيعة الإنسان ينفرد دون سواه، بحق التصرف فيها واستثمارها، تقف منها الدولة موقفاً سلبياً وساكتاً، أضحت الحقوق بمثابة « حاجات أمرة » تلزم الدولة إشباعها⁽¹⁾. وأطلق على هذه الحقوق تسمية « الحقوق الاجتماعية » للدلالة على أنها مقررّة للفرد منظوراً إليه في واقعه الاجتماعي الملموس ويوصفه عضواً في الجماعة له متطلباته وحاجاته التي يتعين توفيرها وإشباعها.

(1) دروز - المرجع السابق ص 60، لاسكي : التحررية الأوروبية ص 231.

وأوضحت الحقوق الاجتماعية بمثابة التزامات مقررة على الدولة لصالح الفرد، تخول لها صلاحية التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي كان محظوراً عليها من قبل، من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لإشباع الحقوق الجديدة. وأسفر هذا التطور عن تقرير عدة أساليب إصلاحية ترمي إلى امتصاص الهبة الجماهيرية والتخفيف من قسوة معاناة الجماهير، منها تقرير حق العمل، وحق تكوين النقابات وأحياناً حق الإضراب والتأمينات الاجتماعية في صورها المختلفة. . وبهذا المعنى لم تعد الدولة الليبرالية دولة حارسة بالمفهوم السليبي السابق، وإنما أصبحت دولة رفاهية أو دولة خدمات عامة بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من طاقات إيجابية خلاقة⁽¹⁾. وهجرت الدولة الليبرالية الجديدة التقديس السابق الذي أحاط حق الملكية الخاصة، وأضحى هذا الحق مضموناً اجتماعياً بوصفه «وظيفة اجتماعية» أكثر من كونه مصدراً لسلطة تخول قدرات الاستعمال والاستغلال والتصرف.

يتبين مما تقدم، أن مفهوماً مستحدثاً للحرية تشهد الدولة الليبرالية في طورها الحديث وقد تحصل في النظر إلى الحرية وإلى الديمقراطية ليس بوصفها القدرة على مقاومة السلطة، وإنما باعتبارها قدرة امتلاك السلطة والمشاركة في ممارستها وتسخيرها من أجل خدمة أهداف جميع أعضاء الجماعة.

على أن هذا التطوير لم يحدث تغييراً حقيقياً في بنية السلطة في الدولة الليبرالية، وكما يذكر الفقيه الفرنسي ديفرجيه «لا زال رأس المال هو الملك الجالس على العرش وإن اضطر إلى اقتسام السلطة مع الشعب

(1) راجع لمزيد من التفصيل: Pirou (Gactan): Néo-libéralisme, néo-corporatisme, néo-socialisme, Gellimard, Paris, 1939, pp. 26 et s. - Duverger op. cit. p. 214 - Courtin (René): Le Néo-libéralisme par publica, 1960, pp. 225 à 232 - René, op. cit. pp. 26 et s.

فهو لا زال محتفظاً بجوهرها الأساسى شأنه كشأن الملوك المتوجين فى
مستهل القرن التاسع عشر، حين أرغموا على إفساح المكان أمام
البرجوازية والليبراليين وإن ظلوا قابضين على قسط كاف من السلطة
للسيطرة عليهم⁽¹⁾.

وعلى هذا النحو، لا تعدو « الأيديولوجية الديمقراطية التقدمية » التى
تسعى للتوفيق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية⁽²⁾، أن
تكون محاولة تلفيقية محدودة الأثر فى رفع الاستلاب عن الجماهير...
ويتأكد هذا النظر من استمرار نظرية السيادة فى الأيديولوجية
الليبرالية.

المبحث الثالث

مفهوم السيادة فى الأيديولوجية الليبرالية⁽³⁾

ما المقصود بالسيادة ؟

يقصد بالسيادة، وفقاً لما اصطلح عليه فى الفكر السياسى، السلطة
العليا التى لا تعلوها أو تنافسها سلطة أخرى⁽⁴⁾.

(1) راجع : Duverger (Maurice): La démocratie sans le peuple, Seuil, Paris, 1967, p. 93.

(2) راجع : Hersch: Idéologies et Réalités, éd. Plon, Paris 1956 pp. 7 et 42 et s.

(3) راجع لمزيد من التفصيل : Burdeau: Traité op. cit. Vol. V, 1^{re} éd., pp. 237 et s.

et p. 359 et s. - Chevallier: op. cit. pp. 196 et s. - Droz: op. cit. p. 59.

(4) راجع : De Jowened (Bertrand): De la souveraineté, éd. Génin, Paris, 1955, pp. 315 à 328.

وحول نشأة نظرية السيادة يراجع :

Ualberg (Carré de): Contribution à la théorie générale de l'Etat, sirey, Paris, 1922,

Tom I pp. 70 à 77 - Duguit (Léon): Leçons de droit public générale, Boccard,

Paris, 1926, pp. 114 et s.

وتتجمع المذاهب السياسية الحديثة على المناداة بمبدأ السيادة الشعبية أى أن الشعب هو صاحب السلطة العليا ومصدرها، ومع هذا الإجماع حول مبدأ السيادة الشعبية، اختلفت المذاهب حول تجسيد هذه السيادة وتحديد الأفراد الذين يندرجون تحت وصف « الشعب » صاحب السيادة.

تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على المدلول السياسى للشعب فى ظل المذهب الليبرالى :

تقدم بيان أن المذهب الليبرالى تأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت ظهوره وبلورته، من حيث أنه تتضمن مفاهيم سياسية تتفق ومصالح الطبقة البرجوازية التى قام على اكتافها. وقد انعكس تأثير هذه الظروف على مفهوم الديمقراطية وانعكس على مفهوم السيادة كذلك.

فى المرحلة الأولى لظهور المذهب الليبرالى، ونقصد على وجه التحديد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأ تأثير المضمون الاجتماعى والاقتصادى للمجتمعات الليبرالية فى أوروبا واضحاً على نظرية السيادة. وفى هذه المرحلة استأثر البرجوازيون بممارسة المظاهر الفعلية للسيادة فى الدولة، وغاب ما عداهم من قوى اجتماعية عن مسرح السلطة⁽¹⁾.

ونحقق هذا الأمر فى إطار نظرية بالغة التجريد تم بموجبها التمييز بين الشعب صاحب السيادة والشعب كمعطاة اجتماعية أى مجموع الوطنيين المستمين إلى دولة ما. وذهب أنصار هذه النظرية فى تبرير ذلك إلى القول بأن الشعب يشكل كتلة واحدة تجهل التقسيمات القائمة على أساس الطبقة أو الامتيازات، ويتجسد الشعب فى الأمة التى هى كذلك كتلة واحدة تحوز إرادة جماعية لا تتأثر بعوارض طارئة أو مصالح وقتية. ثم خلاص المفكرون

(1) راجع: Burdeau, op. cit. Tome V, 1^{er} éd. pp. 237 et s. - Chevallier: op. cit. pp. 196

et s. - Droz: op. cit. p. 59.

الليبراليون إلى إسناد اختصاص التعبير عن سيادة الشعب إلى هذا الكائن المعنوي، أي الأمة.

وكشفت البرجوازية عن أهدافها الحقيقية عند تحديد الفئات التي تملك انتخاب ممثلي الأمة، إذ ابتكرت العديد من الحيل التي تحول دون هيمنة الطبقات الدنيا من الشعب على المسرح السياسي وقد تحقق ذلك بوسيلتين أساسيتين:

1 - التمييز بين الحقوق الطبيعية والحقوق المدنية: (1)

أجرى المفكرون الليبراليون تمييزاً بين الحقوق الطبيعية أي الحقوق المقررة للفرد بحكم طبيعته الأدمية، والحقوق المدنية المنبثقة من حياة الأفراد في المدنية السياسية. وحددوا وظيفة المجتمع في المحافظة على الحقوق الطبيعية بوساطة الحقوق المدنية. وترتيباً على ذلك، تم التمييز بين «المواطنين النشطين» Citoyens Actifs و«المواطنين السلبيين» Citoyens Passifs. وقيل إن الفئة الثانية لا تحوز سوى الحقوق الطبيعية مثل الحق في الحياة والحق في الأمن... الخ. في حين يجمع المواطنون النشطون بين نوعي الحقوق الطبيعية والمدنية، وتخولهم الحقوق الثانية قدرة المشاركة في التعبير عن إرادة الأمة وذلك بالاعتراف لهم بأهلية التمتع بالحقوق السياسية.

واتخذت الثروة أو الملكية أساساً للفرقة بين طائفتي المواطنين فطائفة المواطنين السلبيين هي طائفة معدمة من كل ملكية وغارقة في بحر الجهل، بينما يعد أفراد طائفة المواطنين النشطين أصحاب مصلحة حقيقية في المشاركة في الحياة العامة للمجتمع استناداً إلى ما يحوزونه من ثروة.

(1) لمزيد من التفصيل حول تأصيل هذه الفرقة راجع: Laferrière (Julien) Manuel de droit constitutionnel, 2^e éd. Ration Donat Montchrestien, Paris, 1947, pp. 69 et s.

2 - الأخذ بنظرية سيادة الأمة :

تحقيقاً للأهداف التي توخاها الليبراليون، قالوا بنظرية « سيادة الأمة » التي اتخذتها الأنظمة الليبرالية أساساً لبنائها الدستوري نقلاً عن الثورة الفرنسية. ويمكن إيجاز هذه النظرية في الآتي :

تبنت الثورة الفرنسية مبدأ سيادة الأمة وسجلته في موثيقها. فنصت المادة الثالثة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789 على أن مبدأ كل سيادة يكمن أساساً في الأمة. ونصت المادة الأولى من القسم الثالث من دستور 1791 على أن « السيادة واحدة وغير قابلة للقسمة... وهي ملك للأمة. ولا يجوز لأي قطاع من الشعب أو لأي فرد أن يستأثر بممارستها⁽¹⁾. وتم تصوير الأمة بوصفها كائناً معنوياً مجرداً وغير ملموس، لا يعرف التقسيم الطبقي القائم في المجتمع ولا المصالح الطبقيّة المتصارعة، فالأمة، كما تمثلها رجال الثورة الفرنسية مستقلة ومتميزة عن العناصر المكونة لها. فهي وفقاً لوصف مفكر فرنسي « شركة في الذكريات وشركة في الآمال » لا تتحدد بالزمان الحاضر، وإنما أقرب إلى شجرة رمزية تمتد جذورها في دنيا الماضي وتنتشر أوراقها في المستقبل⁽²⁾.

ومن الواضح أن هذا المدلول المعنوي المجرد للأمة يجعلها غير قابلة لأن تكون محلاً لملكية فرد أو طبقة. فهي تسمو على جميع أعضاء الكائن الاجتماعي وتعكس وحدتهم الشاملة.

ويشير الكتاب إلى أن تقرير مبدأ سيادة الأمة على النحو المتقدم،

(1) راجع: ديفرجيه. دساتير ووثائق سياسية. المرجع السابق ص 7.

(2) راجع: Malberg: op. cit. T II, p. 173. - Garguet (Jacques): L'influence de la doctrine Rousseauiste de la souveraineté du peuple sur l'évolution constitutionnelle de la France, Mémoires des sciences politiques, Paris, 1965, pp. 19 et 20.

جاء نتيجة لظروف تاريخية أملت على رجال الثورة الفرنسية اعتناقه وتطبيقه. فقد قصدوا من إعلانه التصدي لخطرين كبيرين تمثلتا في نظامي الملكية المطلقة، والديمقراطية المطلقة⁽¹⁾. وتفصيل ذلك أن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية أرادت إنهاء الخلط الذي كان قائماً بين الدولة وشخص الملك ورأت ضرورة الفصل بينها.

ولذلك فحين نادى الثورة الفرنسية بأن السيادة للأمة دون الملك، فقد أجهضت كل محاولة من جانب الملك للزعم بأن الدولة تفتى في شخصه، وبأن الملك خادماً للأمة صاحبة السيادة يحكم باسمها ونيابة عنها. وبهذا المعنى قيل آنذاك، إن الملك لم يعد ملكاً على فرنسا، بل ملكاً على الفرنسيين. ومن ناحية أخرى خشي مفكرو الثورة الفرنسية الأخذ بالديمقراطية المطلقة الأصيلة وما ترتبه من سيطرة المعتمدين على الحياة السياسية، وبالتالي، من تهديد لمراكزهم الطبقية. ومن ثم، سعوا إلى تطوير إرادة الشعب واحتوائها بما يحقق الأمن لمصالحهم وتوفى أن تعصف بها إرادة الطبقات الدنيا من الشعب. فكانت كتابة الأمة خير أداة لتحقيق هذا الهدف. فالسيادة تجسد في شخصية قانونية متحيزة عن أفراد الشعب، لا تختلط وإياهم ترمز إلى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم. وبهذه الوسيلة يتم تجريد أفراد الشعب بصفتهم الشخصية من كل ذرة منها⁽²⁾.

(1) راجع: Duverger (Maurice) Les constitutions de la France, P.U.F., Paris 1950, p. 43, Malberg, op. cit. Tome II, pp. 169 à 174. Burdeau, op. cit. T. V, p. 392.

Hauriou: op. cit. pp. 302 et 303.

(2) راجع:

وجير روسو عن هذا المعنى في مؤلفه العقد الاجتماعي، الكتاب الأول، الفصل السابع حيث سطر:

«A l'instant, du lieu de la personne particulière de chaque contractant, cet acte d'association produit un corps moral et collectif composé d'autant de membres que l'assemblée a de voix, lequel reçoit de ce même acte sur unité, son moi commun, sa vie et sa volonté».

هذه هي نظرية سيادة الأمة التي استعان بها المفكرون الليبراليون، والتي سادت حقبة طويلة في الأنظمة الغربية. وقد رتب الفقه الليبرالي عدة نتائج عليها سواء من حيث حائزى السيادة أم من حيث تنظيم ممارستها. فمن ناحية رتب المفكرون على تصوير الأمة باعتبارها تمثيلاً للأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية وجوب كفالة أصالة التعبير عن مصالح هذه الأجيال. جميعاً دون تركها عرضة لتأثير نزوات طارئة أو مصالح عارضة. واستخلصوا من ذلك حتمية إسناد السيادة إلى الأمة بوصفها كائناً متميزاً عن الأفراد ومستقلاً عنهم.

واتخذ هذا النظر ذريعة لتجريد الأفراد من كل حق ذاتي في السيادة، وخضعت ممارسة السيادة والتعبير عنها لتنظيم قصره الليبراليون على من قدروا أنهم أهل لها، فكان الأخذ بالنظام النيابي وإرساؤه على فكرة الاقتراع العام المقيد بنصاب مالى على نحو ما سيجىء.

وجدير بالذكر أنه كان مطروحاً على قادة الثورة الفرنسية الأخذ بفكرة السيادة الشعبية إلا أنهم استبعدوها وتعهدوا استخدام مصطلح « الأمة » بدلاً من الشعب عن قناعة بأنه « يتعين أن يبنى التمثيل القاتل بأن النواب يمثلون إرادة الأمة وليس إرادة الشعب »⁽¹⁾ وأكدوا أن الأمة هي صاحبة السيادة، وأنه لا توجد سوى إرادة واحدة هي إرادتها. وهي إرادة مطابقة تماماً لتلك التي تصدر عن الأشخاص المفوضين في التعبير عنها. فالأمة بوصفها كائناً مجرداً يتألف من مجموع المواطنين، ولا يكون النائب في إطارها ممثلاً لهيئات انتخابية أو لمواطنين أو لمجموعة من الأفراد منظوراً إليهم فرادى، وإنما ينظر إلى الأمة بوصفها كائناً موحداً منظوراً إليه في عموميته الشاملة، وهو بالتالي، متميز عن الوحدات الفردية والمجموعات التي يشملها الكائن القومي⁽²⁾.

(1) انظر تيربان، المرجع السابق ص 46.

(2) انظر: مالبرج، الجزء الثاني، ص 224 و Masclot (Jean Claude): le rôle du député
6^e éd. L.G.D.J. - Paris, 1979, p. 3.

وطبقاً لهذا النظر، يكمن حق التمثيل ليس فى المواطنين الذين يشكلون الأمة بصفة فردية أو على سبيل التجزئة، لكنه يكمن، وبشكل غير قابل للقسمه، فى مجموعهم الشامل، أو على حد تعبير دييجى، تكون السيادة ملكاً للشخص الجماعى، فلا يحوز المواطنون، بصفتهم فردى أدنى جزئية منها، وليس لهم أى حق فى ممارسة السيادة⁽¹⁾.

ومن هنا، كان لنظرية سيادة الأمة مغزى مزدوج سياسى وقانونى⁽²⁾.

أ- المغزى السياسى لنظرية سيادة الأمة:

تلاقت نظرية سيادة الأمة ومصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة فى سعيها من أجل السيطرة على زمام السلطة وتفادى خطرين أساسيين هددتا نفوذها الناشئ، وتمثلاً، كما قدمنا، فى تيار امتيازات الأشراف الموروثة، ومن جانب آخر فى المد الديمقراطى الجارف الذى هدد بابتلاع البرجوازية. فكان من الضرورى التصدى للتيارين، ونادى سيز، فى فرنسا، بأن الأقلية صاحبة الامتيازات من الأشراف لا تمثل الأمة ولا نستطيع التصويت من أجلها، وأضاف جون ستوارت مل، أنه من المهم «أن تكون الجمعية التى تصوت على الضرائب متخبة من أولئك الذين يدفعون الضرائب، أى أن يمتد التمثيل بمقدار الضرائب وليس أزيد من ذلك». وفى هذا الصدد يذكر الفقيه الإنجليزى ماى هولاند «كان الانتخاب معبراً عن أمانة مخولة لطراز معين من الأشخاص يجرى اختيارهم بعناية باعبارهم أكثر الناس مقدرة على استخدامهم للمصالح العام. كان منهم حائزو الأرض الذين كانت مصلحتهم فى رخاء الدولة تعتبر أكثر دواماً وثباتاً من أى واحد آخر. وكان منهم الملاك الآخرون الذين يكونون بالإضافة إلى

(1) راجع: Duguit (Léon): Traité de droit constitutionnel, 3^e éd. Tome I, éd. Boccard, Paris 1927, p. 586.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق ص 50 وما بعدها.

الأولين المساهمين الرئيسيين فى الدخلى القومى . وقد أصبحوا مؤهلين للاختيار على أساس تاريخى هو ارتباط الانتخاب بالفرائب، ولم يكن الممثلون الذين يختارونهم « نواباً » بل كانوا أقرب إلى المفوضين تفويضاً مطلقاً وكانوا يعتبرون ممثلين لشعب إنجلترا أكثر من تمثيلهم لمناطقهم المحلية التى بعث بهم إلى البرلمان⁽¹⁾.

وهكذا تحقق استبعاد من أطلق عليهم فقهاء ذاك العصر تسمية « الرعاى » أسوة بالملوك وأصحاب الامتيازات.

ب - المفزى القانونى لنظرية سيادة الأمة :

عبر دستور الثورة الفرنسية الصادر فى سنة 1791 م عن المفزى القانونى لسيادة الأمة . فقد نصت المادة الأولى من الباب الثانى من الدستور على أن السيادة واحدة وهى غير قابلة للقسمة أو التصرف فيها أو التقادم . وهى « ملك للأمة ولا يجوز لقطاع من الشعب أو لآى فرد أن يختص بممارستها . والأمة هى مصدر السلطات ».

وقد تقدم ذكر قول ديجى⁽²⁾ بأن الأمة كائن يشكل شخصية متميزة عن الأفراد الذين يكونونها، وهى مالكة السيادة دون المواطنين . وهذه الأمة، فى تصوير الكتاب، سابقة على وجود الدولة وتسمو عليها كما تسمو على الأفراد الذين يشكلونها خلال فترة زمنية .

وتفريعاً على هذا النظر، يكمن الحق فى التمثيل، ليس بصفة فردية أو مجزأة فى كل واحد من المواطنين الذين يؤلفون الأمة، وإنما يكمن على نحو لا يقبل القسمة فى مجموعها الكلى . ويقتصر حق المواطن على التمسك بصفته كعضو فى الأمة . وعبر موتيه، أحد خطباء الثورة الفرنسية، عن هذا المعنى فى حديث باسم لجنة الدستور بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1789

(1) د. عصمت سيف الدولة، المرجع السابق ص 66.

(2) راجع: ديجى، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 579.

جاء فيه: « الناخيون ليسوا أصحاب سيادة، ولا يجب أن يعتبروا كذلك. فالسيادة لا تكون إلا في الأمة بأسرها أو في جماعة النواب ».

وجدير بالذكر أن نظرية سيادة الأمة ونظام التمثيل السياسي الذي أفرزته لا يزال يشكل التطبيق الغالب في الأنظمة الدستورية الوضعية، ومنها أنظمة عالمنا العربي، ونتبين الآن كيف استطاعت النظرية الليبرالية تسخير هذا المفهوم لتفادي الإذعان لمقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب، أي الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية.

النظرية الليبرالية والديمقراطية المباشرة

تمهيد :

تبنّت الأنظمة الليبرالية المبدأ النيابي وعزفت عن الأخذ بالديمقراطية المباشرة التي شكّلت تهديداً خطيراً لمصالح الطبقة البرجوازية التي سادت في ظلّها. ويتبدى هذا الموقف من استعراض التطور التاريخي لنشأة النظام النيابي ونموه في المجتمعات الليبرالية وكيف كان سداً منيعاً أمام ظهور الشعب على المسرح السياسي ليؤدّي دوره الديمقراطي الكامل.

نشأة البرلمانات :

ترجع نشأة البرلمانات في العالم الغربي إلى العهد الملكي القديم، وكانت تعتبر المقر الذي يلتقي في إطاره ممثلو القوى الاجتماعية المختلفة في محاولة للحد من السلطة المملّكية ورقابتها. فكانت نشأة التمثيل البرلماني على أن الممثلين هم « رقباء على الحكام وليسوا حكاماً »⁽¹⁾.

(1) راجع : تيربان، المرجع السابق ص 23.

وكان ينظر إلى الملك على أنه تجسيد للدولة، أما «الممثلون أو النواب» فكان دورهم يقتصر على تمثيل مصالح خاصة بطيقة أو جماعة. وتمت الاستماعة فى هذا الصدد بفكرة «الوكالة» فى القانون الرومانى⁽¹⁾. وبموجب هذه الفكرة، دارت النظرة إلى النائب على أنه المتحدث باسم جماعة معينة يلتزم تعليماتها تحت قبة البرلمان. فإذا ما طرأت ظروف جديدة تعين عليه العودة إلى موكله للتشاور معهم بشأنها. ويكون الوكيل مسؤولاً عن تنفيذ تعليمات موكله ولو اقتضى ذلك عزله⁽²⁾.

وغنى عن البيان أن الوكالة عن الناحين فى إطار هذه الأوضاع تجردت من كل قسط من المشاركة فى السيادة التى ظلت ملكاً خالصاً للملك وحقاً شخصياً له شأنها شأن الإقليم الذى كان محلاً لممارستها، والذي كان يعد ضمن عناصر دتمته المالية.

ولم يكن من المتصور من الناحية التاريخية، أن يستمر هذا المفهوم للسيادة الملكية. وبدت الديمقراطية البرلمانية فى المجتمعات الرأسمالية الغربية بوصفها انتصاراً فى مواجهة الإقطاع والملكية. فقد اقتضت الانطلاقة الكبرى لأسلوب الإنتاج الرأسمالى وضع خاتمة لعهد التحكم الشخصى وفرضت قيام «دولة قانون» أى سلطة محدودة بالقانون وخاصة

(1) راجع ماسكليه، المرجع السابق، ص 4.

(2) تشير الأحداث التاريخية إلى أنه فى هذه الحقبة، كان المندوبون بمجلس العموم البريطانى يفرضون على موكلهم تحمل نفقات إقامتهم فى لندن مدة انعقاد البرلمان فى لندن، ولما ضاق الممولون بأداء تلك النفقات نظراً لامتداد دورات انعقاد البرلمان، فامتنعوا عن تحمل نفقاتهم، كان رد المندوبين على ذلك، أنهم حافظوا على حقهم فى حضور البرلمانات ليس بوصفهم «وكلاء» وإنما بوصفهم «نواباً» تقطع صلتهن بمن اختاروهم بمجرد اختيارهم ولا يلتزمون بأن يقدموا إليهم حساباً. وقيل آنذاك «إن البرلمان ليس مؤتمراً للمبعوثين يمثلون المصالح المختلفة المتنافسة، إنه اجتماع لمناقشة أمور أمة ليس لأعضائه إلا مصلحة واحدة يستهدفونها هى مصلحة البلاد». د. عصمت سيف الدولة، المرجع السابق ص 65 و 67.

لرقابة ممولى الضرائب. ومن هنا، هدفت المؤسسات السياسية التى شيدتها البرلمانية البرجوازية إلى تحقيق ديمقراطية للملاك أى لأولئك الذين يؤدون النصاب المالى مع استبعاد الطبقات الكادحة أى إلى إقامة دكتاتورية « طبقة » وإعادة تنظيم الدولة بما يكفل استتباب السلطة للبرجوازية⁽¹⁾.

وفى مواجهة هذا المخطط البرجوازى أطلق روسو الدعوة إلى تحقيق ما أسماه بـ « سيادة الشعب » وساق فى هذا الخصوص التاصيل التالى :

المناداة بالسيادة الشعبية : (جان جاك روسو)

نادى روسو بتحقيق « السيادة الشعبية » وبموجبها تكون السيادة شركة على قدم المساواة بين المواطنين، أو على حد قوله عقد الشركة الذى يعقده الأفراد لتأسيس حياة المجتمع يفرض « كائنًا معنويًا جماعيًا يتكون من عدد من الأعضاء يتساوى مع عدد أعضاء الجمعية. ويأخذ فيه الأعضاء جماعيًا تسمية « الشعب » وبالأخص « مواطنين » بوصفهم مشاركين فى السلطة صاحبة السيادة، وبوصفهم « تابعين » وخاضعين لقوانين الدولة⁽²⁾.

ومؤدى هذا النظر، أن السيادة التى تكون ملكاً للشعب يتم تجزئتها إلى عدد من الأنصبه بقدر عدد المواطنين الذين يكونون الجماعة. وتشكل القطرات الصغيرة من السيادة الكتلة الكبيرة المسماة « الإرادة العامة » أسوة بالبحار التى تتكون من قطرات الماء. وتفرعاً على هذا النظر، يحوز كل مواطن حقاً ذاتياً وأصلياً فى المشاركة فى ممارسة السيادة أى السلطة التشريعية، ويكون ذلك، طبقاً لروسو، إما مباشرة إن كان ذلك ممكناً أو بواسطة تفويض إرادته، بصورة مؤقتة وقابلة للسحب، إلى مندوبين يظنون دائماً تحت رقابته. ولذلك يقول روسو « إن مندوبي الشعب، ليسوا ولا

(1) انظر : Weber (Henri): Représentation et révolution, in Revue «Pouvoirs» No 7, P.U.F., Paris, 2^e éd., 1981, p. 34.

(2) روسو: العقد الاجتماعى، الكتاب الأول، الفصل السادس.

يمكن أن يكونوا ممثلين له. إنهم مفوضون من قبله فحسب»⁽¹⁾.

وتترتب على نظرية السيادة الشعبية، حسبما سطرها روسو، ثلاث نتائج رئيسية⁽²⁾:

(أ) تكيف عملية الانتخاب على أنها حق وليست وظيفة:

قيل بأنه إزاء تعذر الأخذ بالديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة المترامية الأطراف، أصبح ممارسة حق التصويت بمثابة ممارسة السيادة ذاتها. ولما كانت السيادة موزعة على جميع المواطنين، يكون من المتعين أن يكون جميع المواطنين أطرافاً في عملية تفويض قدر من السلطة أى من «الإرادة» المملوكة لهم إلى المندوبين أو النواب. وكان روبسبير، أحد زعماء الثورة الفرنسية، عبّر عن هذا المعنى في خطابه في 22 أكتوبر سنة 1789 أمام الجمعية التأسيسية، وجاء فيه «لجميع المواطنين الحق في التقدم لكافة مراتب التمثيل طالما أن الدستور يقضى بأن السيادة تكمن في الشعب أى في جميع أفراد الشعب. والقول بغير ذلك معناه أنه ليس صحيحاً أن جميع الرجال متساوون في الحقوق».

(ب) تكيف العلاقة بين الناخب والمندوب باعتبارها علاقة «تفويض إرادة»:

طبقاً لهذا النظر، تكون العلاقة بين الناخب والمندوب الناشئة من الانتخاب هي علاقة تفويض إرادة تترتب على عقد الوكالة طبقاً للمفهوم المدني للمصطلح. وتكون الوكالة الصادرة من الناخب إلى المنتخب إلزامية بالضرورة. وهذه الوكالة الإلزامية، رآها روسو ومن شابهه، تصحيحاً للتمثيل. وتهدف إلى تقريه بقدر الإمكان من الديمقراطية المباشرة. ويكون النواب المفوضين خاضعين لسيطرة موكلهم الذين يتابعون كيفية التعبير عن الإرادة الشعبية.

(1) روسو: العقد الاجتماعي، الكتاب الثالث، الفصل الخامس عشر.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق ص 44 وما بعدها.

(ج) حق عزل المتنوين :

لما كان المواطن يحوز السيادة بصفة أصلية، فمن الطبيعي أن يفرض وكالته على النائب، ويهده دائماً بالعزل. وكان الدستور الفرنسي الصادر عام 1793 قد قنن هذا النظر. ونصّ على أن الوظائف العامة مؤقتة بصفة أساسية وأنه من المتعين توقيع الجزاء على المنحرفين من نواب الشعب. كما نصّ على حق المواطنين في مقاومة الاستبداد باعتباره « أكثر الحقوق قدسية وأكثرها ضرورة للمواطنين حين تنتهك الحكومات حقوق الشعب ».

(د) رفض مبدأ السيادة الشعبية :

من الملاحظ أن أفكار روسو كان لها تأثير كبير على رجال الثورة الفرنسية، وبوجه خاص كتاباته المتعلقة بتحقيق الديمقراطية، إلا أن زعماء الثورة الفرنسية، بتأثير أوضاعهم الطبقية كما سنبين، نهلوا من كتابات روسو ما يحقق لهم الانقضاض على السلطة الملكية المطلقة مع التحوط من الفرق في طوفان الإرادة الشعبية، ومن هنا كان رفضهم لمبدأ السيادة الشعبية ذلك المبدأ الذي تقرر في دستور سنة 1793 دون أن يصادف تطبيقاً، وكان اللجوء إلى مبدأ سيادة الأمة وإلى نظام التمثيل النيابي بوصفهما خير وسيلة لتأمين سيادتهم تحت غلاف من الديمقراطية المزيفة.

المبحث الأول

تأصيل المبدأ النيابي

التلازم بين التمثيل وسيادة الأمة⁽¹⁾

تقوم نظرية سيادة الأمة على أن الأمة كائن مجرد، وهذا الكائن

(1) انظر: تيرمان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 55.

المجرد في حاجة إلى من ينشئ إرادته ويعبر عنها، وأن السلطة تتبع من الأمة، إلا أن الأمة لا تمارس أياً منها مباشرة، وإنما عن طريق التمثيل عملاً بقول سيز، مشرع الثورة الفرنسية، بأن «كل شيء يقوم على المبدأ النهائي في الجسم الاجتماعي والسياسي». ويذكر الفقيه رينيه كاييتان⁽¹⁾، لم تعد الأمة مطابقة للشعب، وإنما هي كائن معنوي ومثل أي شخص معنوي تعجز عن الإرادة أو العمل إلا من خلال أعضائها وهم النواب.

وعلى هذا النحو تفرز نظرية سيادة الأمة، المحيلة القانونية والخدعة السياسية المتمثلة في نظرية التمثيل أو النيابة، فالنظريتان تهدفان إلى إرساء سيادة النواب لتحل محل سيادة المواطنين.

محاولة تأصيل المبدأ النهائي: الاستعانة بفكرة الوكالة:

لجأ المفكرون دعاة النظام النهائي المبني على نظرية سيادة الأمة إلى فكرة «الوكالة» المطبقة في القانون الخاص. فقبل بأن هناك «وكالة عامة» معطاة من الأمة إلى هيئة الناخبين لاختيار الممثلين، ثم هناك «وكالة» معطاة من الممثلين للتعبير عن إرادة يفترض أنها إرادة الأمة ذاتها. وفي هذا المعنى كتب الفقيه ديجي⁽²⁾ «إن الأمة هي الحائز الأصل للسيادة، وهي شخص حقيقي سابق على الدولة ومتميز عنها. يظهر فقط حين تشكل الأمة هيئة أو أكثر للتمثيل وتكلفها بالتعبير عن إرادتها. فحينئذ يتحقق عقد وكالة فعلية، وهي وكالة ليست صادرة عن هذه الدائرة أو تلك، وإنما من الأمة بأسرها. فالدولة إذن هي الأمة صاحبة السيادة التي يمثلها نواب مسؤولون». ويضيف ديجي⁽³⁾: «ويكون طرفا التوكيل: الأمة بوصفها الموكل والبرلمان بوصفه الوكيل، ويتج «التمثيل» عن هذا

(1) أنظر: كاييتان، المرجع السابق، ص 44.

(2) أنظر: ديجي، المطول، الجزء الأول، ص 607 وص 608.

(3) راجع: ديجي، المطول، الجزء الثاني، ص 643 وص 644.

التوكيل بحيث يكون التعبير عن الإرادة الصادرة عن البرلمان كما لو كانت صادرة عن الأمة ويتج الآثار ذاتها». فهذا التوكيل معطى من « الأمة الواحدة وغير القابلة للقسمة إلى الجمعية النيابية الواحدة وغير القابلة للقسمة » ويكون محله « الإرادة من أجل الأمة، أى التعبير عن إرادة ينظر إليها وكأنها صادرة عن صاحب السيادة ذاته. ولذا، لا يعد النائب ممثلاً للدائرة التى انتخبته، ويكون تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية مرده الاستحالة المادية لتشكيل دائرة انتخابية واحدة لكل بلد. فهو « توكيل واحد من أمة واحدة وغير قابلة للقسمة »⁽¹⁾.

خصائص الوكالة النيابية⁽²⁾:

تسم هذه الوكالة طبقاً لرأى القائلين بها بالخصائص الآتية:

1 - هى وكالة عامة:

وبيان ذلك أن النائب المنتخب فى نطاق دائرته الانتخابية يمثل مجموع الأمة. فلتن تمت الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية إلا أن كل دائرة لا تمارس صلاحيتها استناداً إلى حق ذاتى أو تمارس السيادة باسمها، لأنها لا تملك أن تعطى سلطتها إلى النواب المنتخبين. فهؤلاء يستمدونهم من سيادة الأمة أى من الأمة بأسرها. ولا يعد النائب ممثلاً للجماعة الإقليمية التى انتخبته أو للحزب الذى اختاره، وإنما هو يمثل كل الناس دون أن يمثل أحداً بوجه خاص.

2 - هى وكالة حرة غير إلزامية:

تباشر الوكالة طبقاً لضمير النائب وعقله ودون أن يكون النائب مقيداً بأى تعهد أو التزام، بل إن الوعود الانتخابية التى تصدر عن النواب خلال

(1) راجع: ديجى، المطول، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 338.

(2) راجع: ماسكلييه، المرجع السابق، ص 5.

المعركة الانتخابية، لا تكون لها سوى قيمة أدبية ولا ترتب أى جزاء قانونى - فالأصل أن النائب مستقل عن كل تجمع سياسى، كما أنه مستقل عن ناخبيه. أو على حد قول سيزيز، « يتواجد النواب فى الجمعية النيابية، ليس لإعلان أمانى ناخبيهم، وإنما للتداول والتصويت بحرية بناء على قناعتهم القائمة فى ضوء الإيضاحات التى تكون الجمعية الوطنية قد زودتهم بها». ويطلق على هذا الوضع مبدأ «الصلاحيات الكاملة» - Plénitude de compétence حيث يعتبر النواب أنهم يستمدون صلاحياتهم من الدستور الذى يعهد إليهم بالاختصاص التشريعى، فى حين لا تعدو الانتخابات أن تكون مجرد الإجراء الذى يتم بموجبه اختيار المفوضين لمباشرة هذا الاختصاص».

ويسوق أنصار نظرية الوكالة النيابية غير الإلزامية عدة حجج لتبرير وجهة نظرهم:

يقول ستوارت بل بصراحة، أنه إذا كان هدف التمثيل هو الحصول على نواب أكثر كفاءة من متوسط الناخبين، فإنه من الطبيعى أن يكون رأى النائب مغايراً لرأى الأغلبية التى انتخبته. فليس مطلوباً التطابق بين فكر النائب وفكر الناخب. وكان مونييه يطلب صراحة، أثناء الثورة الفرنسية، النص على منع الناخبين من فرض قوانين على النواب، أو الاشتراط عليهم بالتزام تعليماتهم.

قيل كذلك، إن النواب غير مقيدين بتوكيلات خاصة، وإنما هم مقيدون من الدستور بـ «توكيل محدد» أو بتعبير آخر «بتوكيل عام دى هدف محدد» وهو الإرادة باسم الأمة.

يشار إلى أن مبدأ الوكالة النيابية يحقق مبدأ سيادة الأمة الواحدة وغير القابلة للقسمة. فالأمة لا تستطيع أن تمارس سلطتها التشريعية فى حالة انقسامها. وإرادة الأمة لا توجد إلا فى الزمان والمكان اللذين يتم فيهما صنعها والتعبير عنها. فهي لا تكون بصورة مجزأة فى الدوائر الانتخابية

وإنما تولد فى البرلمان بواسطة النواب المنتخبين أو على حد قول الفقيه بيردو⁽¹⁾: « ما أن يتم اختيار الأعضاء بطريق الانتخاب، تكون الجمعية الوطنية هى صاحبة قرارها. أما إذا قبلنا أن تكون مقيدة بأى قيد أياً كان، فإننا نقبل بذلك أن يكون فى قدرة إرادة سابقة أن تملئ شروطها على إرادة الأمة، وبالتالي لا تكون هذه الإرادة صاحبة سيادة ». فالجمعية الوطنية على حد وصف الفقيه البريطانى بيرك « ليست مؤتمراً من سفراء يمثلون مصالح متباينة ومتضادة ».

3 - هى وكالة غير قابلة للإلغاء :

الوكالة النيابية وكالة مستمرة لفترة زمنية محددة يتمتع على الناخبين عزل ممثلهم خلالها. وقد جرت العادة فى بعض البلاد على أن يوقع المرشحون استقالات على بياض، وذلك قبل إعلان نجاحهم فى الانتخابات كضمان لالتزامهم بوعودهم الانتخابية، وتعتبر مثل هذه الاستقالات باطلة دستورياً. ولذلك توصف الهيئات المنتخبة بأنها « هيئات إرادة الأمة، وليست هيئات إرادة الشعب »، وعلى النواب مراعاة مصلحة الأمة دون الالتفات إلى إرادة الشعب.

4 - هى وكالة نهائية :

وآية ذلك أن إرادة الأمة التى يعبر عنها النواب تعتبر نهائية فى غير حاجة إلى تأكيد أو تصديق لأن الأمة ليس لها هيئة أخرى تعبر عن إرادتها، أو كما يقول بيردو: « إن النائب يخلق إرادة الشعب بقدر ما يعبر عنها »⁽²⁾.

وتبرز هذه الخاصية الفارق بين الوكالة النيابية ووكالة القانون الخاص - ففى الوكالة الأخيرة، يكون الشخص الموكل سابقاً فى الوجود

(1) راجع: بيردو، المطول، الجزء الخامس، ص 302.

(2) راجع: بيردو، المطول، الجزء السادس، ص 235، تيربان: المرجع السابق، ص

على عقد الوكالة. وحتى يستطيع الوكيل أن يعبر عن الموكل يكون من المتعين أن تكون لهذا الأخير إرادة ذاتية. أما بالنسبة للأمة، فالحال على خلاف ذلك. فهي كائن مجرد لا توجد إرادته إلا منذ اللحظة التي يتم فيها اختيار النواب وكان «عقد الوكالة هو الذي يخلق الموكل».

وغنى عن القول، أن نظرية التمثيل أو الوكالة صيغت على هذا النحو لكفالة انتقال سيادة الملك إلى سيادة الأمة، ولنقل ممارستها الفعلية ليس إلى الشعب وإنما إلى أقلية برجوازية أشعلت الثورة ضد الملك وأرادت تسخيرها لمصلحتها. واستندت السلطة التأسيسية حينذاك إلى آراء مونتسكيو التي ذكر فيها أن الشعب قادر على أن ينتقى من داخله أفضل العناصر لتمثيله، ولكنه عاجز عن أن يحكم نفسه بنفسه!!

ونؤكد لهذا النظر، لجأ البرجوازيون إلى حيلة الفصل بين المجتمع المدني والدولة التي تقدم بيانها⁽¹⁾. ف قيل بأن من يتم تمثيله في البرلمان إنما هو «المواطن» أي ذاك الجزء المجرد للإنسان أو جانبه السياسي. وأن هناك اشتراك مصالح سياسية بالأقل توحيد بين مواطني الأمة الواحدة بحيث يكون في الإمكان استخلاص «إرادة عامة» مقبولة حتى من الأقليات. أما الجزء الآخر من الإنسان، والذي يشكل نحو تسعة أعشار كل فرد، فهو جزء ليس معنياً بـ «السياسة» وبالتالي بأوجه نشاط الدولة وتدخلها.

وهكذا جرى التمييز بين الشق المتعلق بالإنسان الخاص، والشق المتعلق به بوصفه «عضواً لصاحب السيادة». وصيغ مفهوم موحد للشعب الشامل والمتجانس والمتحد، وتم دمج هذا المفهوم في مفهوم الأمة، ونظر إلى الشعب بوصفه «كلًا» لا يعرف الفروق أو الاختلافات. وقد عبر سيزر، أثناء الثورة الفرنسية، عن هذا المعنى بقوله «إن حق المواطنين في

(1) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 247.

أن يكون لهم ممثلون يقرر بسبب الصفات المشتركة بينهم، وليس بسبب تلك التي تفرق بينهم. فالخصائص التي تفرق بين المواطنين تتجاوز «صفة المواطن»، ومن ثم فإنه ليس مطلوباً من النواب أن يكونوا «ممثلين» للخصائص الاجتماعية أو الأيديولوجية لناخبهم».

في إطار هذا التجريد القانوني، تحددت مهمة النائب أو الوكيل في الجمعية النيابية في «إفراز إرادة الأمة»⁽¹⁾. وبذلك يفترق النائب المكلف بصنع الإرادة المنسوبة للأمة، والموظف العام الذي تقتصر مهمته على مباشرة نشاطه من أجل الأمة.

النتائج المترتبة على هذا التصور:

ترتب على هذا التصور المجرد لنظرية النيابة، نتيجتان أساسيتان حاصلهما ما يلي:

1 - الدستور هو مصدر التمثيل⁽²⁾

طبقاً لنظرية سيادة الأمة، وفي إطار النظام النيابي المحض الذي أفرزته، تكون السلطة التأسيسية أي الأمة هي مصدر التمثيل وليس العملية الانتخابية. فالأمة هي التي تحدد شروط الوكالة ومداها والصلاحيات المقررة للسلطات التي تنشئها، أو على حد تعبير هوريو «إذا كان النواب منتخبين، فإن الجمعية النيابية بوصفها مؤسسة ليست كذلك. فالدستور هو الذي يزودها بصلاحياتها التشريعية وليس الانتخاب»⁽³⁾. فالانتخاب ليس هو مصدر الصفة النيابية للنواب، لأن المواطنين لا يملكون بصفتهم الشخصية

(1) راجع: مالبوج، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 267.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 59.

(3) راجع: Schumpeter: Capitalisme, socialisme et démocratie, Payot, Paris, 1969, p.

أى إرادة يستطيعون تفويضها طالما أنهم لا يملكون أى ذرة من السيادة، فالنظرة إلى الناخبين تقوم على أنهم « ممثلون للأمة كذلك، ومكلفون من قبلها بأن يختاروا الجمعية النيابية، فهم يزاولون وظيفة ليس شرطاً أن تسند إلى جميع المواطنين بل إلى أكثرهم قدرة على أدائها ».

2 - الانتخاب - وظيفة:

تقدم القول بأنه طبقاً لنظرية السيادة الشعبية وكيف الانتخاب على أنه حق لجميع المواطنين، والحال على خلاف ذلك فى ظل سيادة الأمة. فالمواطنون لا يصوتون باعتبارهم يمارسون حقاً فردياً ذاتياً، ولكن باعتبارهم يزاولون عملاً باسم الأمة التى يمثلونها أى أنهم يباشرون « وظيفة » دعتهم الأمة إلى مباشرتها باسمها ولحسابها. وهى « وظيفة اجتماعية » قد لا يصلح جميع المواطنين لأدائها حسبما يرى أنصار النظام النيابى.

وطبقاً لهذا النظر، يكون حق التصويت « اختصاصاً بمنح أو يسلب لمصلحة الأمة ». والأمة هى التى تقرر دائرة المواطنين الجديدين بالمشاركة فى عملية انتخاب الهيئات المكلفة بالتعبير عن إرادتها وصنعها.

وفى هذا المعنى، ذكر سيز فى مشروع إعلان حقوق الإنسان الذى قدمه إبان الثورة الفرنسية، « أن هناك فارقاً بين الحقوق الطبيعية والمدنية والحقوق السياسية. فجميع سكان البلد لهم الحق فى حماية أشخاصهم وأملاكهم وحريرتهم، ولكن ليس لهم جميعاً الحق فى المشاركة الإيجابية فى تكوين السلطات العامة ».

فى إطار المفاهيم المتقدمة، تحققت الحكومة النيابية التى وصفها شوميتير بأنها « تقوم على مهادنة الجماهير مع إعفاء النواب من المسؤولية والتنكيل بخصوصهم باسم الأمة صاحبة السيادة ». فهى حكومة تحقق قول سيز « يتعين أن تأتى الثقة من أسفل والسلطة من أعلى ».

تبرير الحكومة النيابية⁽¹⁾ :

رغبة في تبرير الاحتيال السياسى الذى تقوم عليه الحكومة النيابية
ساق أنصارها المحجج التالية لإضفاء مشروعية عليها:

1 - الحكومة النيابية ضرورة فنية للدول الحديثة الكبرى:

يشار فى هذا الصدد إلى أن الاعتبارات الفنية فى المجتمعات
الحديثة تملأ بالأخذ بالنظام النيابى. ويضيف البعض أن هذا النظام هو
خير تعويض عن الديمقراطية المباشرة التى يستحيل تطبيقها فى الدول
الحديثة.

ويضاف فى هذا الصدد «إن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه،
كما أنه لا يريد أن يحكم نفسه».

فمن جانب يقال «إن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه»، ومن ثم
تنشأ الحاجة إلى نواب قادرين على تمثيل الأمة وكفالة تحقيق إرادتها.
ويؤسس هذا النظر على أن الدولة الحديثة بما تتسم به من اتساع رقعتها
وكثافتها السكانية قد أصبح من المتعذر جمع المواطنين سوياً للمداولة
والتقرير. ويشار فى هذا الصدد إلى أن روسو ذاته قد أذعن لهذا الاعتبار
واستعاض عن الديمقراطية المباشرة بنظام التفويض. وردد فونيه هذا
المعنى، من بعده، فذكر فى خطابه بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1789 «إن
الديمقراطية فى دولة كبرى خرافة لا معنى لها، وحتى تكون جميع
الشعوب حرة وسعيدة، فقد اضطرت لأن تمنح نفعها إلى النواب».

ولا يكفى أنصار هذا النظر بالزعم بأن «الشعب لا يستطيع أن
يحكم نفسه» وإنما يضيفون إلى ذلك قولهم «إن الشعب لا يريد أن
يحكم نفسه». ويشرح سيز، مشرع الثورة الفرنسية، هذا المعنى فى

(1) راجع: تيرمان، الجزء الأول، ص 122.

خطابه فى 7 سبتمبر سنة 1789 الذى جاء فيه « إن الأنظمة السياسية الحديثة مبنية على العمل بصورة مطلقة.. ونحن مضطرون أن نرى فى الأغلبية الكبرى من الرجال أدوات للعمل.. وتفتقر الأغلبية العظمى من مواطنينا إلى القدر الكافى من التعليم أو الفراغ الذى يجعلها ترغب فى أن تتولى مباشرة من القوانين التى تحكم فرنسا، بل إنهم يفضلون تعيين ممثلين عنهم لمباشرة ذلك». ويضيف مفكر آخر « إن الغائبين عن المداولة ليسوا دائماً على خطأ. لأن المشاركة بالتصديق فى التصديق على قوانين وضعها آخرون لا تفيد الحرية.. فالحرية ليست الحق فى التظاهر بممارسة الحكم وإنما هى التمتع بحكومة صالحة ».

ويقتبس أنصار هذا النظر نظرية آدم سميث الشهيرة حول تقسيم العمل، ويطبقونها على الصعيد السياسى، ويرون أن على كل فرد أن يعمل فى مجاله. وأن فى ذلك ضماناً لحسن صنع التشريعات.

طبقاً للنظر المتقدم، تمت صياغة «نظرية تكنوقراطية» للتمثيل مبنية على تخصيص عقلانى للوظائف. وأسفرت عن الزعم بأنه فى الإمكان تحقيق سعادة الشعب دون حاجة إلى التشاور معه، وأن ما يهم الشعب فى المقام الأول هو تحقيق مطلب « الحرية بمعنى الاستقلال » أكثر منه تحقيق مطلب « الحرية بمعنى المشاركة ».

ويخلص أنصار النظر المتقدم إلى القول، بأن الشعب لا يهتم بممارسة الشؤون العامة بدليل النسبة المرتفعة من الامتناع عن المشاركة فى الانتخابات. فالجماهير تفضل أن تعهد بمصيرها القومى إلى فئة من المتخصصين المخلصين الذين هم أقرب إلى معنى «مرتزقة القرار السياسى» أى نواب الشعب⁽¹⁾.

ويضيف أنصار هذا النظر، إلى الحجج المتقدمة قولهم، بأن الشعب

(1) راجع: تيربان، المرجع السابق، ص 130 وص 131.

وإن رغب فى المشاركة فى الحكم، بل وإن تيسر ذلك من الناحية المادية، فإنه « لا يجوز أن يصرح دائماً للمواطنين بأن يحكموا أنفسهم ». وقديماً كتب مكياڤلى « تخطىء الشعوب فى الشؤون العامة، وتكون مستنيرة بالنسبة للأفراد، وبوجه خاص فيما يتعلق باختيار الحكام ». ونقل مونتسكيو هذا رأى فى مؤلفه « روح الشرائع » حيث كتب « إن الميزة الكبرى للنواب تحصل فى قدرتهم على مناقشة الشؤون العامة، فى حين أن لا يصلح الشعب البتة لذلك.. وأن أحد العيوب الرئيسية للديمقراطية، التى سادت فى الجمهوريات القديمة، هو أنه كان من حق الشعب أن يصدر قرارات إيجابية بينما ذلك أمر يعجز عنه تماماً. فمن المتعين ألا يتدخل الشعب فى الحكومة إلا من أجل اختيار نوابه، وذلك أمر فى مكنته ».

وغنى عن التعليق، أن الكتابات المتقدمة عن « فكر أرسطوطلى لا يعترف بالمساواة الطبيعية بين الأفراد » وبموجبه لا يكون استبعاد الديمقراطية المباشرة مرده الاعتبار العملية، وإنما أساسه الإيمان بالمبدأ الذى يقضى بوجوب إسناد الوظائف السياسية من مداولة وحكم وتصويت إلى « نخبة نيابية » تتحدد طبقاً لأسس عقلانية.

2 - التمثيل النيابى عامل لتحقيق تكامل المواطنين⁽¹⁾ :

تقوم هذه الحجة على أن التمثيل النيابى هو أداة للديمقراطية فى خدمة الشعب، ويحقق تكامل المواطنين الأحرار فى إطار الدولة المتحدة، ويوفق بين مقتضيات الاستقلال الفردى وحكم المجتمعات. وبذلك يمكن التوفيق بين الحكام والمحكومين وخدمة وحدة الأمة.

وشرحاً لهذه الحجة يقال إن التمثيل النيابى يخدم الوحدة وإن الهدف الأول لكل دستور هو أن يقيم تنظيمًا للمجلس النيابى يسمح له بأن يحوز

(1) راجع: ترويان، المرجع السابق، ص 137.

إرادة واحدة ويعبر عنها. وقد عبّر لوك عن هذا المعنى بقوله: «يتحد أعضاء الجماعة السياسية ويمتزون من خلال السلطة التشريعية بحيث يشكلون هيئة واحدة نابضة بالحياة ومتجانسة».

ومن خلال النظرية القانونية للتمثيل النيابي يمكن، طبقاً لهذا الرأي، تحقيق وحدة الجماعة من زوايا ثلاث:

أ - من حيث اختيار « الأمة ». فهي تعين جماعة منتظمة من المواطنين تعد وحدة غير قابلة للقسمة، وحائزة أصلية للسيادة.

ب - من خلال المجاز القانوني الذي يقضى بأن الأمة بأسرها تكون متضمنة قانوناً في العضو النيابي باعتباره « يدير باسم الأمة منظوراً إليها في شمولها ».

ج - من خلال أن التمثيل النيابي يسمح، من الناحية العملية، للمصالح المتنوعة بأن تصل إلى صياغة مفهوم للمصلحة العامة يكون مقبولاً من الجميع مبناه الحل الوسط، والمداولة التي يحكمها العقل.

ويلاحظ أن هدف الوحدة هذا، كان وراء رفض مشرعي الثورة الفرنسية لمبدأ تشكيل البرلمان من مجلسين، على غرار مجلس العموم واللوردات البريطاني. ورواوا أنه « من المتعين أن تكون الهيئة النيابية واحدة أسوة بالأمة الواحدة، كما رُفِضَ الأخذ بأفكار روسو حول شكل الدولة الاتحادية باعتبار أن من شأنها تمزيق أوصال الأمة الواحدة بينما هي « وحدة واحدة تتكون من أجزاء متكاملة ».

3 - النيابية في خدمة الحرية :

تتحذ هذه الحجة من الحرية تبريراً للنظام النيابي: وتسوق في هذا الصدد ثلاثة أسباب:

أ - سبب متصل بالظروف التاريخية التي لا بدت نشأة النظام النيابي :

صيغت هذه النظرية في زمن معاصر لإنهاء الحكم الملكي المطلق، وصدور العديد من موائيق الحقوق سواء في إنجلترا أو في فرنسا. وارتبطت فكرة التمثيل النيابي بانتشار مبادئ القانون الطبيعي والمناداة بتقديس استقلال الشخصية الإنسانية. وانتقلت هذه العدوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث رُفِع شعار « لا ضرائب بدون تمثيل ». وساد في الفلسفة الليبرالية الربط بين الحرية والملكية. وقيل بأن الأمة وقد استعادت ملكية السيادة، فإنها تستعيد كذلك الحرية السياسية. ولما كانت إرادة الأمة يتم التعبير عنها من خلال « التمثيل السياسي » فإنه يمكن القول بأن الحرية السياسية تكمن في الهيئة النيابية.

ب - سبب متصل بالمهام المخولة للتمثيل السياسي :

يرى أنصار النظام النيابي، أنه إذا كانت الديمقراطية لا تتحقق إلا بالفوز بالاستقلال أولاً وبالمشاركة ثانياً، فإن الحكومة النيابية تحقق هذين الهدفين على مدى واسع. فإذا كان المواطنون يشاركون في الحكم، سواء مباشرة أو بوساطة ممثلهم، فإنهم يتوخون بذلك هدفاً أساسياً هو التأكد من أن حرياتهم الفردية ستكون بمنأى من المساس بها من جانب السلطة السياسية.

وطبقاً لهذا المنظور، ينظر إلى « نواب الشعب » بوصفهم « مفوضي الحرية لدى السلطة ». وهم مكلفون، وخاصة من خلال الموافقة على الضريبة بمنع السلطة من الانقضاض على الامتيازات المتروكة للأفراد لتسيير حياتهم وشؤونهم الخاصة. وبذلك يتحقق توازن بين السلطة والحرية مبناه أن سلطة الدولة مكفولة باعتبارها تخدم في المقام الأول حرية الأفراد.

في ضوء ما تقدم، تشكل الحكومة النيابية، طبقاً لهذا النظر، خطوة أولى صوب الحرية، أو هي الشرط اللازم حتى يحكم الشعب نفسه.

فالحرية التي تحققها ليست ذات طابع سلبي، وإنما تحول المحكومين السلبين في ظل عهود الملكيات المطلقة والدكتاتوريات الشمولية إلى مواطنين مدركين ومشاركين في ظل دولة حرة ذات نشاط مقيد.

جـ - سبب متصل بمسائل الحكم النيابي :

مبنى هذه الحجة، أن النظام النيابي يقوم على « الحوار » العريض الذي يشيع مناخ الحرية في أرجاء الأمة. فهو يستخدم وسائل قوامها المنافسة والتصويت والمناقشة وهذه تشكل مقومات الديمقراطية الأصيلة، ويتيح حواراً على كافة المستويات فيما بين الحكام والمحكومين. والبرلمان ليس سوى ساحة تبدل فيها كافة الآراء سواء الرأي العام للأمة، أو آراء كافة قطاعات الأمة. فهو ساحة « علنية » وحرّة لإبداء الآراء تنشر نشاطاً وطاقة في أجزاء الجسم السياسي، وتشكل المناقشات البرلمانية مدرسة للديمقراطية ودليلاً على الحرية السياسية.

في ختام هذا العرض للحجج التي يسوقها أنصار النظام النيابي والتي تبدو ركيزة وجيزة لتبرير شرعيته، نلاحظ أن هذه الحجج سرعان ما تكشف زيفها في ضوء التطبيقات الوضعية للنظام النيابي على نحو ما أسفر بما عرف به « أزمة النظام النيابي ».

المبحث الثاني

أزمة النظام النيابي

توقع روسو أزمة النظام النيابي وكتب « في البدء، كان الشعب السيد يريد بنفسه ويأمر بنفسه ما يريد... ولكنه ما لبث أن عهد إلى البعض بتنفيذ مشيئته، والفرض أن هؤلاء بعد أن يتفلسفوا مهامهم يقدمون حساباً عنها ثم ينخرطون في المساواة المشتركة. وتدرجياً تأخذ اللجان طابع التكرار ثم الاستمرار. وبصورة غير محسوسة، تتشكل هيئة تباشر العمل

بصفة مستمرة تكفى بتقديم الحساب عن الأمور الخطيرة، وأخيراً لا تقدم
أى حساب»⁽¹⁾.

والواقع أن نظرية الحكومة النيابية انطلت على تناقض جوهرى
تحصل فى كونها هدفت إلى أن تكون نظرية قانونية محضة للممثل
النيابى، لكنها فى الآن ذاته، جاءت خلواً من كل تمثيل قانونى
حقيقى»⁽²⁾.

وتقدم نشأة النظام النيابى فى الدول الغربية تفسيراً للبناء القانونى
لفكرة التمثيل. فقد تأثر بالتقاليد التى سادت فى القرون الوسطى فى هذه
البلاد حيث درجت بعض الطوائف والفئات الاجتماعية على إرسال مندوبين
عنها مزودين بتعليماتها المسطرة فى كراسات لتقديمها إلى الملوك
والحكام. وكان هؤلاء الممثلون يعدون بالفعل وكلاء عن الطوائف الشعبية
التي أرسلتهم، وكانوا مسؤولين أمامها وقابلين للعزل من قبلها. وتحصلت
مهمتهم آنذاك فى «الاستماع والتبليغ» دون تخويلهم أى قدرة على المبادرة
أو السماح لهم بمناقشة شؤون الدولة أو التقرير فى شأنها.

وكان الممثلون المنتخبون لكل طائفة يجتمعون على انفراد لحماية
المصالح الجماعية لموكليهم طبقاً للتعليمات المحددة المعطاة لهم، وكانت
تدور فى الغالب الأعم حول الأمور المتعلقة بفرض الرسوم والضرائب.
وإزاء ذلك، كان يمكن القول بأن هؤلاء النواب يعدون بالفعل مبررين عن
إرادات سابقة عليهم تكونت خارجهم، فكانوا بالفعل يمثلون أشخاصاً أمام
أشخاص آخرين، أى يمثلون موكليهم أمام السلطة.

يبد أن مصطلح «الوكالة» يبدو فى غير محله عند تطبيقه على ممثل
الامة. فهؤلاء «النواب» يهدفون إلى حكم البلاد بأنفسهم وذلك من خلال
خلقهم «إرادة» معدومة وغير قائمة قبل التعبير عنها فى المجلس النيابى.

Rousseau: *Lectures écrites de la montagne*, Part II, lettre 8.

(1) أنظر:

Turgot, op. cit. T. I, pp. 84 et s.

(2) أنظر:

ومن جانب آخر، غرق أنصار الحكومة النيابية في التجريد النظرى وتغافلوا عن الوجود الملموس وما يحفل به من فروق وتعارض بين الطوائف المختلفة للمواطنين. وقد عبّر الفقيه الفرنسى بيردو عن ذلك بقوله: «النواب هم ممثلون مجردون لأمة مجردة مؤلفة من مواطنين مجردين. ونُظِرَ إلى الشعب بوصفه كلاً متجانساً تأسيساً على القول بالمساواة السياسية بين المواطنين دون مراعاة للاتقسامات التى يفرزها تنوع المراكز الاجتماعية، وتم تصوير الإنسان بوصفه «قديساً علمانياً» يكتم جموح مشاعره فلا تصدر عنه إلا إرادة عامة تمثل صوت العقل»⁽¹⁾.

هدف التجريد النظرى:

لم يكن هذا التجريد النظرى عفويّاً - بل جاء عمدّاً، أو على حد قول الفقيه الفرنسى تيربان، «أنه تجاوزاً لكل الخطب والحجج والتبريرات تشكل نظرية التمثيل النيابى وقبل أى شيء آخر، ركيزة عملية احتيال سياسى متعمد تغيت الحيلولة دون تحقيق المقتضى الطبيعى للفكرة الديمقراطية أى تولى الشعب تسيير شؤونه الذاتية»⁽²⁾.

فبدلاً من أن يكون التمثيل السياسى عاملاً لتكامل المجتمع، كما زعم أنصاره، أضحي وسيلة لامتبعاد المواطنين من السلطة الفعلية توكيلاً لهدف مزدوج تمثل فى احتواء تيار الديمقراطية الشعبية، ودعم هيمنة النخبة السياسية والاجتماعية.

1 - النظام النيابى يهدف إلى احتواء تيار الديمقراطية الشعبية⁽³⁾ :

نشأ النظام النيابى متميزاً تماماً عن ديمقراطية سلطة الشعب بل

(1) راجع: بيردو، المطول، المرجع السابق، الجزء الخامس، ص 590.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 186.

(3) راجع: كاييتان، الديمقراطية والمشاركة السياسية، المرجع السابق ص 14.

ومتعارضاً وإياها. وعبر سيز، مشروع الثورة الفرنسية، عن هذا المعنى، حيث جاء في خطابه بتاريخ 7 سبتمبر 1789 «إني أصر على أن فرنسا ليست ولا يمكن أن تكون ديمقراطية... ذلك أنه إذا أملى المواطنون إرادتهم فلن تكون هناك دولة نيابية، بل سوف تكون دولة ديمقراطية. وإني أكرر إن الشعب في بلد لا يشكل ديمقراطية، لا يمكن أن يتحدث أو يعمل إلا من خلال ممثليه». ويزايد خطيب آخر للثورة الفرنسية في هذا الاتجاه، فيذكر بتيون في خطابه في 4 سبتمبر سنة 1789 أمام الجمعية التأسيسية «نعم يا سادة، إنه لواجب مقدس أن تخبركم اللجنة الثورية، بأنها تتوقع أفدح العواقب إذا ما أقيم نظام ديمقراطي». ويعرض زعيم آخر للثورة الفرنسية هو بارير، كنه النظام النيابي، فيقول في خطابه بتاريخ 17 مايو سنة 1791 «إنكم تعلمون جيداً أن الحكومة النيابية هي حكومة أرستقراطية بحسب طبيعتها». ومن هنا، قيل في وصف النظام النيابي الذي نشرته الثورة الفرنسية في العالم، بأنه «نظام استبدل أرستقراطية المولد بأرستقراطية العقل»⁽¹⁾.

ويعرف الفقيه الفرنسي جيزو النظام النيابي، في مؤلفه «أزمة الديمقراطية»، بأنه ذلك النظام الذي يفترض الحد الأدنى من ممارسة المواطنين للسلطة، ويقتصر حقهم في أن يختاروا لأنفسهم سادة غير مسؤولين أمامهم يمهّدون إليهم بصورة عمياء بمهمة حكم الدولة. والفقيه الفرنسي فيدل يذكر بدوره، «أنه لا يوجد نظام أكثر فتكاً بالديمقراطية من النظام النيابي. فهو يسمح للناخب بتوزيع أوراق اللعبة مع فرض الحظر عليه في المشاركة فيها»⁽²⁾.

وتتوالى كتابات الفقهاء في هذا المعنى حيث يطلق ديفرجيه على

(1) راجع: تيريان، المرجع السابق، ص 189.

(2) راجع: Vedel (Georges): Rapport des pouvoirs et démocratie, in «La démocratie à refaire», colloque France, Forum p. 79.

النظام النيابي تسمية « الديمقراطية بدون الشعب » بينما يجري ففيه آخر المقارنة بين النظام الملكي والنظام النيابي، ويخلص إلى أن « ملكية معتدلة كانت تمثل في الماضي نظاماً أكثر ديمقراطية من النظام النيابي المنحرف الذي تشكل مؤسساته واجهة للثروة الديمقراطية تستر خلفها سلطات خفية مطلقة ».

ويتأكد هذا النقد للنظام النيابي من استعراض الهدف الثاني لذلك النظام والذي تمثل في إرادة دعم سلطة النخبة السياسية والاجتماعية.

2 - النظام النيابي دعم لنخبة سياسية واجتماعية:

يستخلص الكتاب من تطبيقات النظام النيابي أن الديمقراطية النيابية زعم لا وجود له⁽¹⁾. فمبدأ المشاركة السياسية الذي هو أساس كل نظام ديمقراطي ضلّ طريقه في السرداب الملتوي والمتعرج للحكومة النيابية حيث اختصت الطبقات المالكة بالسلطة وحرمت غالبية الجماهير العاملة فيها.

وينعقد الفضل للكتاب الاشتراكيين في الكشف عن كيفية تسخير التمثيل السياسي لخدمة الملاك أو « الساسة المحترفين » المتمين إلى طبقة الملاك. وفي هذا المعنى قيل بأن « النائب في كافة الأزمنة، سواء كان غنياً أو فقيراً، يسارياً أو يمينياً مؤيداً للنظام النيابي أو خصماً له، يجنح صوب ابتلاع أية سلطة لا تنبع منه، وإلى توسيع رقعة سلطته بهدف إقامة حكومة النواب التي تشكل حلمه »⁽²⁾. . وأشار إلى أنه إذا كانت الوكالة النيابية ترتب للنواب صلاحية كاملة للتقرير والبت، إلا أنه مع الممارسة السياسية تتلاشى فكرة « الصلاحية » ليحل محلها مفهوم السلطة صاحبة السيادة التي يستأثرون بها طوال الفترة الممتدة بين الانتخابات.

(1) تيربان: المرجع السابق، ص 191.

(2) راجع: Priovret (Roger): La République des députés, Paris, Grasset, 1949, p. 62.

وتمخض النظام النيابي عن الأوضاع السلطوية الآتية:

أ- هيمنة الملاك والرأسمالية على النواب:

خاطب سيز، مشرع الثورة الفرنسية، البرجوازية قائلاً: «كونوا على ثقة من أننا نسجد راکعين أمام اسم الملكية المقدس» ويضيف دوليك في دائرة المعارف الفرنسية قوله: «إن الملكية هي التي تصنع المواطن. فكل إنسان مالك في الدولة يكون معنياً بصالحها، ويوصفه مالكاً يتعين عليه أن يتحدث أو يكتسب الحق في أن يكون له ممثلون»⁽¹⁾.

وتتردد المعاني ذاتها في إطار النظام النيابي البريطاني، ويذكر لاسكي في مؤلفه عن الحكومة البرلمانية في إنجلترا، إن الدستور البريطاني ليس تعبيراً عن مجتمع ديمقراطي، فتحت مظهر الديمقراطية يوجد نظام اقتصادي وسياسي يراد حمايته⁽²⁾.

ومن هنا ساد نظام الانتخاب المقيد بنصاب مالي، وحين اضطرت البرجوازية تحت ضغط التيار الشعبي العام إلى تقرير حق الاقتراع العام، فإن ذلك، وكما يسلم كتاب يمينيون، لم يكفل للمحكومين نفوذاً فعلياً على الحكام. لأنه حين يحتفظ ملاك الأراضي أو المصانع أو أمراء الإقطاع بكل وسائل السلطة، فإن المؤسسات النيابية لا تكون سوى وسيلة للحفاظ على الجمود الاجتماعي⁽³⁾.

ومع ذلك، فلا تعدم الطبقة الحاكمة إيجاد الوسائل التي تحقق لها ديمومة الحكم لها⁽⁴⁾. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تم تخفيض

Sieyes: Qu'est ce que le Tiers-Etat? p. 141 - 142 - et D'Hobbach article, re- (1) présentants in l'encyclopédie française, cité in Turpin: op. cit. p. 194.

(2) راجع: هارولد لاسكي: الحكومة النيابية في إنجلترا، المرجع السابق، ص 22 وص 26.

(3) راجع: Aron (Raymond): Les désillusions du progrès. op. cit. p. 62.

(4) راجع ميشين: الديمقراطية البرجوازية في النظرية والتطبيق، دار الثقافة الجديدة ص 21 وص 22.

من الناخب عن 21 عاماً إلى 18 عاماً وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحق لهم التصويت بنحو 12 مليون شخص. ومع ذلك لجأ الرأسماليون إلى أساليب من شأنها حرمان نسبة كبيرة من السكان من حق التصويت كاشتراط الإقامة لفترة زمنية محددة أو حظر التصويت بالنسبة لأفراد القوات المسلحة أو بالنسبة للعاطلين الذين يعيشون على أموال صناديق الإعانة. ويتم اللجوء كذلك إلى أسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يكفل للطبقة السائدة استمرار هيمنتها. ويذكر في هذا الصدد أنه نتيجة التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية، أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية التي تمت في فرنسا عن فوز الحزب الشيوعي الفرنسي بعدد من الأصوات يقل بنسبة 2,7 % عن تلك التي حصل عليها حزب « اتحاد الديمقراطيين الجمهوريين » الحاكم. ومع ذلك فاز الحزب الحاكم بعدد من المقاعد يزيد ضعفين ونصف عن تلك التي حصل عليها الحزب الشيوعي.

وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً سافراً للمال في الانتخابات التي تجرى هناك سواء كانت انتخابات نيابية أو على رئاسة الجمهورية. فتتسار الأرقام إلى التزايد المطرد في المبالغ التي تنفق في المعارك الانتخابية. ويذكر أنه في عام 1968 أنفقت إحدى عشرة أسرة أمريكية من الأكثر ثراءً هناك مبالغ وصلت إلى 3,131,126 مليون دولار، وواصلت تكلفة المعارك الانتخابية صعودها، فبلغت في أعوام 1962 و 1968 و 1972 مبلغ 200 مليون دولار، و 300 مليون دولار و 400 مليون دولار على التوالي. بل، وحسبما أعلن جورج وولد، الحائز على جائزة نوبل، في المؤتمر الدولي الذي انعقد في بروكسل في مقر الجماعة الأوروبية في الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر سنة 1984 لمحكمة « الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وسياسته الخارجية، ذكر أن « الولايات المتحدة لا يحكمها نظام يقوم على حزينين كما يدعى البعض، بل على حزب واحد فقط يدعى صفة التعدد لتضليل الرأي العام. والرئيس ريجان ليس صاحب القرار ولا يعلم أن يكون خادماً لأصحاب الكلمة الفصل الحقيقيين، وهؤلاء هم

أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات التي تتجمع في هيئة شهيرة معروفة باسم « اللجنة الثلاثية » The Trilateral Commission وثلاثيتها هذه ترجع إلى توزع جنسياتها بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ولقد تأسست هذه اللجنة في عام 1973 ووقع على كاهلها اختيار كل من كارتر ومونديل وفانس وبريجنسكي في انتخابات 1979، ثم قامت بالتخلي عنهم جميعاً بعد ذلك كي تختار الرئيس ريجان دون أن يكون متميماً إلى عضويتها، وكان ذلك استجابة لتوصية أحد مؤسسيها ونجومها الدكتور هنري كيسنجر، وذلك بدعوى أن الرئيس ريجان أكثر تمثيلاً للسياسات التي تريدها اللجنة الثلاثية في ظروف إجراء الانتخابات. وتضم هذه اللجنة 15 من أكبر ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية وآخرون هم رجال سياسة يلعبون أدواراً بارزة في تسيير دفة الحكم. ووقع اختيار اللجنة على الرئيس ريجان لانتخابات الرئاسة عام 1984 لمدة ثانية بالرغم من أن منافسه مونديل كان عضواً باللجنة، ولكن دوره تحدد في تلك اللحظات بالذات، في إجهاض معارضة الحزب الديمقراطي للرئيس ريجان، وليس في تشكيل منافس قوى له⁽¹⁾، ويشير الكاتب السوفييتي ميشين⁽²⁾ إلى ما ورد في مجلة نيوزويك الأمريكية من وصف « للعلاقة بين النقود والسياسة » في أمريكا، بأنها علاقة عضوية جداً لدرجة أن محاولة الإصلاح في هذا المجال هي أشبه ما تكون بأن تطلب من الطبيب أن يجري لنفسه عملية جراحة فتح القلب!!!

ب - تسخير التمثيل السياسي لخدمة الساسة:

يفرز التمثيل السياسي طبقة من « محترفي السياسة » تحوز سلطة تعادل في حجمها الاستقلال الذي يتمتع به أعضاؤها تجاه موكلهم المزعومين أو على حد تعبير الفقيه الفرنسي تارديو « إن الواجهة البرلمانية

(1) راجع: محاكمة ريجان، كتاب الأمالى - القاهرة 1985، ص 11.

(2) ميشين، المرجع السابق، ص 23.

التي كان ينظر إليها بوصفها إحدى ضمانات الحرية هي أداة للاستبداد به.. إن الشعب الفرنسي لا يرى أن هؤلاء الذين يطلق عليهم تسمية نوابه المنتخبين، والذين يعتقد أنه سيّد عليهم، هم في حقيقتهم محترفين أصبحوا سادته. فالشعب يجهل أن الحرقة التي يزاولونها هي نقض النيابة التي يعتقد أنه عهد بها إليهم»⁽¹⁾.

ويسفر هذا الاحتراف السياسي عن الظاهرة التي اصطلح على تسميتها بـ «السيادة البرلمانية» التي تستند إلى فكرة «الوكالة النيابة» على نحو ما أرساها حزب اليمين في إنجلترا ومفكرو الثورة الفرنسية. وقد بلغ من حدة تمسك النواب بهذه «الوكالة الحرة» أن صرح أحدهم، ويدعي أناطول لافورج، بأنه «يفضل أن يجمع قمامة الشوارع على أن يكون نائباً مقيداً بوكالة إلزامية حيال ناخبيه».

ويسمى البعض⁽²⁾ هذه الظاهرة في تاريخ الدستور البريطاني بـ «الاستبداد البرلماني». حيث يتحقق لمجلس العموم البريطاني «أن يلعب دوراً ذا وجهين في النظام الإنجليزي فهو هيئة تشريعية على وجه، وهو صاحب السيادة في الدولة على وجه آخر. إنه السيد الأعلى فوق الملك وفوق اللوردات وفوق الشعب». وبذلك تكون السلطة التي كانت ركيزة استبداد الملك والوزراء، قد انتزعتها منهم البرلمان باسم الشعب ودون أن يردّها إلى الشعب.

ويتم تأصيل هذا التطور بالقول بأنه بدلاً من مفهوم الوكالة الإلزامية المحددة، ساد مفهوم «الوكالة الشاملة غير المحددة»، وانتقلت السيادة بذلك من الشعب إلى البرلمان ونشأت طبقة المحترفين السياسيين الذين يمارسون المهنة البرلمانية.

(1) راجع: Tardieu (André): La révolution à refaire, Flammarion, Paris, 1936, T. I, P. 17

(2) د. عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي، المرجع السابق، ص 68.

ويكشف متابعة الأحداث الدستورية عن كيفية استكمال النواب للحلقات التي أتموا بها تطوير الإرادة الشعبية وإحباط الأثر المرتقب من الزحف الشعبي.

ففى بدء النظام النيابى، أخذ بالمفاهيم النيابية المحضة القائمة على استقلال النواب عن ناخبهم. وترتب على ذلك القول بعدم جواز مساءلتهم سواء من قبل الملك أو السلطة التنفيذية. ورغبة فى كفالة هذا الاستقلال، نُصَّ على عدم جواز إعادة انتخاب النواب منعاً لخضوعهم لتأثير الناخبين طمعاً فى إعادة انتخابهم، وتحاشياً لعملية الاحتراف السياسى ونشوء أوليغارشية حاكمة. وقد عزز هذا المبدأ من استقلال النائب فى مواجهة ناخبه خاصة فى ظل مبدأ الوكالة النيابية دون الوكالة الإلزامية. وبذلك امتنع على الناخبين مكافأة نوابهم بإعادة انتخابهم أو توقيع الجزاء عليهم وعزلهم⁽¹⁾.

وتحدد مفهوم الانتخاب فى ضوء القواعد المتقدمة، فى أنه، على حد قول كاييتان، «مجرد اختيار أشخاص» دون أن يكون للناخبين أن يؤدوا أو يؤكّدوا نشاط ممثليهم.

ولكن سرعان ما أدرك النواب التعارض بين مبدأ عدم جواز إعادة الانتخاب، وبين مصالحهم الخاصة وسعوا للتحايل عليه. وتحقق ذلك تدريجياً. فطبقاً للنظام الذى أرسته الثورة الفرنسية تحددت دورة المجلس النيابى بمدة سنة غير قابلة للتجديد، ثم أصبحت سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة. وما لبث أن تقرر فى ظل حكم نابوليون أن أطلق مبدأ إعادة الانتخاب بغير قيود. بل إنه، فيما يروى، أنه فى عام 1917 حين اقترح رئيس الوزراء الفرنسى بروس العودة إلى نظام حظر إعادة انتخاب النواب وكاد أن يُلْقَى به فى نهر السين». وكان قد خاطب الجمعية الوطنية

(1) لمزيد من التفصيل راجع: تيريان، المرجع السابق ص 213 وما بعدها والمراجع العديدة المشار إليها فى الهوامش.

الفرنسية بقوله: «حين تجعلون النواب قابلين لإعادة الانتخاب بصورة دائمة؛ فإنكم تحولونهم إلى مرشحين مؤبدين.. ونتج عن ذلك أن أصبح لدينا برلمانات مشكلة من مرشحين وليس من نواب».

وانعكس أثر هذا التطور على طبيعة العملية الانتخابية. فلم تعد تعنى مجرد اختيار أشخاص، وإنما ظهرت «سلطة التعيين الدورية» وكأنها تتضمن رخصة دورية بال عزل». وأصبح الجزاء الوحيد لمسؤولية النواب هو عدم إعادة انتخابهم.

وجاء التطبيق العملي لمبدأ جواز إعادة انتخاب النواب مخياً للآمال المعقودة عليه. فقد توقع البعض أن يكون من شأنه التقريب بين النواب وناخبهم، ولكن أسطورة أن القانون هو تعبير عن الإرادة العامة اختلطت بمجاز مبدأ سيادة الأمة التي يعبر عنها أعضاء البرلمان. وأسفر ذلك عن احتكار النواب لسلطة شبه مطلقة تستند إلى الزعم بتطابقهم والشعب الذي يمثلونه.

وأسفرت إعادة الانتخاب عن تكوين طبقة سياسية ذات مصالح مهنية محددة تباعد بين النواب والشعب أكثر فما تقربهم من المشاكل التي تهم المحكومين. وتدرجياً حل اعتبار الدفاع عن المصالح الخاصة للوظيفة البرلمانية في تفكير محترفيها محل المشاغل التي تشغل بال باقي المواطنين.

وعنى المفكرون بدراسة ظاهرة الاحتراف السياسي البرلماني التي أطلق البعض عليها تسمية «جمهورية الرفاق» أو «جمهورية النواب»، وأجريت الدراسات والإحصاءات في هذا الصدد. فيشار مثلاً إلى أنه في ظل الجمهورية الخامسة الفرنسية، التي قامت منذ عام 1958 م وحتى الآن، تتراوح نسبة النواب الذين يعاد انتخابهم بين 70 إلى 90 في المائة. وفي بريطانيا، ندت صحيفة التايمس اللندنية في مقالها بتاريخ 17 ديسمبر عام 1958 م بظاهرة الاحتراف السياسي، وجاء في المقال، إن مجلس

العموم هو صورة مصغرة للأمة، وذلك أمر يتعذر تحقيقه في ظل الاحتراف السياسي القائم حيث يشكل الساسة المحترفون الأغلبية الكبرى لأعضائه.

وقد ساعد على استكمال مقومات المهنة البرلمانية تقرير مكافأة مجزية للنواب، توفر للنائب وأسرته حياة رغبة. وكان تقرير هذه المكافآت، قد توخى في الأصل إتاحة الفرصة للأفراد من جميع الطبقات الاجتماعية، وبالأخص الفقيرة، للتقدم للتمثيل النيابي، ثم تحولت بعد ذلك إلى عامل يعزز الاحتراف السياسي.

وقد تصدى البعض لتحليل ظاهرة الاحتراف السياسي، ومن أبرزهم المفكر ماكس فيبر الذي ميز بين ثلاث طوائف من الساسة⁽¹⁾: السياسي العرضي الذي يكتفي بالتصويت أو السير في المسيرات. والسياسي الثانوي، ويقصد به المناضل الذي يواصل مباشرة مهنة الأصلية، وأخيراً السياسي المحترف الذي يكرس وقته للسياسة ويحصل منها على أسباب معيشته. ويضيف فيبر أن التمثيل النيابي أسفر عن ظهور « نمط جديد من الساسة المحترفين » وأفرز نوعاً من تقسيم العمل الاجتماعي تحقق في ظله شبه احتكار لطبقة سياسية منغلقة تقريباً.

ويشير ديفرجيه إلى أن دراسة ظاهرة الاحتراف السياسي في فرنسا تكشف عن أن اختيار نواب البرلمان والقيادات الحزبية يتم طبقاً للقواعد التي كان معمولاً بها عند اختيار القيادات الصناعية والتجارية في القرن التاسع عشر. فهي قواعد أساسها المولد أو المحاباة أو الصلات الشخصية من خلال انتقاء ذاتي يتم في نطاق مجموعة واحدة⁽²⁾.

ويضيف شومبتر⁽³⁾ إلى ذلك قوله، حين نذكر أن الساسة والاحزاب

(1) راجع: Weber (Max): Le savant et le politique, Plon, Coll, 10/18, Paris, 1963, pp. 107 et s.

(2) راجع: Duverger: La démocratie sans le peuple, Seuil, Paris, 1967, 187.

(3) Schumpeter: op. cit, pp. 383 - 384.

هم ممثلو مصالح طبقة، فإن ذلك يمس نصف الحقيقة. أما النصف الآخر، وهو لا يقل أهمية عن ذلك، إن لم يزد، هو أننا نلاحظ أن المهنة السياسية تسمى مصالح مستقلة، وهي مصالح قد تتعارض أو تتلاقى مع مصالح «المجموعة» التي يمثلها السياسي أو الحزب.

ويمضى الكتاب، فيشبهون البرلمانات بأنها أقرب إلى «المحافل الماسونية» التي لها طقوسها ومعتقداتها التي تنشرها بين الشعب لتستمد منها سلطتها. ويقول سينسر «إن الحق الإلهي للملوك كان الخرافة الكبرى لمصرنا الحالي»⁽¹⁾. ويستطرد الفيلسوف الفرنسي دي جوفنيل قوله: «أن يكون النائب معتدلاً أو راديكالياً أو ثورياً فهو قبل أي شيء نائب. والفارق بين نائبين أحدهما ثوري والآخر غير ثوري، أقل من الفارق بين شخصين ثوريين أحدهما نائب والآخر ليس كذلك».

ويؤكد هذا القول، أن النواب حين يتصرفون، فإنهم لا يتصرفون كوكلاء عن الشعب، وإنما كمحترفي مهنة برلمانية، وأن ما يسمى بالمجلس النيابي ليس سوى «نقابة مهنية للمهنة البرلمانية». ولئن اختلفت اتجاهات النواب ومشاربهم، فهم قبل أي شيء نواب، ويتون التمتع بهذه الصفة أطول فترة ممكنة، أو على حد قول دي جوفنيل «يجب ألا ننخدع، فالتمثيل النيابي ليس نسكاً وتجرداً، لكنه مهنة لها عاداتها وأسايلها. فالمرء يكون وكيلًا للشعب، كما يكون وكيلًا تجارياً بل إن ذلك يكون غالباً أقل صعوبة!!»⁽²⁾.

هكذا يتضح كيف يتحقق نوع من «الاستقلال» بالنسبة للنواب في

(1) راجع: تيرمان، المرجع السابق، الجزء الأول ص 321 هامش/ 2.

(2) إذا كانت الهند يضرب بها المثال على نجاح الديمقراطية النيابية في العالم الثالث، فإن البعض يذكر أن الملاحظ أن بعض أعضاء مجلس النواب الهندي يغيرون الأحزاب التي تم انتخابهم ضمن قوائمها مرات عديدة في غضون 24 ساعة سعياً للفوز بمنصب وزاري. أنظر ساكينا. المثال السابق، أعمال ندوة بنغازي، ص 12.

مواجهة القوى الاجتماعية التي يفترض أنهم يمثلوها، ويكمله «تضامن مهني» يتجاوز الاختلافات الأيديولوجية والحزبية.

ولذلك، يتم النظام النيابي بمناخه الشديدة لسيادة الإرادة الشعبية. ويفسر ذلك رفض النواب الأخذ ببعض أساليب الديمقراطية شبه المباشرة ومنها الاستفتاء. حيث يجري تكييفه على أنه وسيلة يجعل من البرلمان سلطة عادية، لا يمثل الإرادة العامة إلا لاقتراح التعبير الذي يكون ملائماً لها مع بقاء السيادة للشعب⁽¹⁾.

وتؤكد الأحداث الدستورية في فرنسا المعاني المتقدمة. ففي عام 1914، اقترح النائب الاشتراكي الفرنسي جوريس على البرلمان أن يجري استفتاء حول الأخذ بنظام التمثيل النسبي، لكن اقتراحه رفض ووصف بأنه انتهاك صلاخ للمؤسسات النيابية. ولعل المادة الثالثة من الدستور الفرنسي الصادر في 27 أكتوبر سنة 1946 تكشف عن هذا المضمون للنظام النيابي. فقد نصت على أن «سيادة الأمة ملك للشعب الفرنسي. يمارسها الشعب في المجال الدستوري بتصويت ممثليه وباستفتاء. وفي جميع المسائل الأخرى عن طريق نوابه في الجبهة الوطنية». ومؤدى هذا النص، تجريد الشعب دستورياً من صلاحية التعبير عن الإرادة العامة التشريعية حيث اختص بها المجلس النيابي وحده. وعبر كوست فلوريه، أحد واضعي الدستور عن هذا النظر بقوله: «السيد الوحيد هو الجمعية الوطنية المفوضة من الشعب». ولعل زيف الادعاء بصدق التمثيل النيابي عن أمانى الشعب يتضح حين رفض الشعب الفرنسي في استفتاء شعبي مشروع الدستور الذي كان قد أعدته الجمعية الوطنية. وقدم بذلك تكذيباً رسمياً لمجاز التمثيل النيابي. ويصدق في هذا الشأن قول النظرية العالمية الثالثة بأن «الحكومة البرلمانية تدعى أنها أم الحرية المدنية تأسيساً على أن البرلمان نائب عن الشعب ومرادف للحرية. ولكن هذه مقولة رجعية وفق منطق

(1) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 308.

عصر الجماهير، ذلك أن أعتى أنواع الدكتاتورية القهرية قامت في ظل الحكومات البرلمانية لأنها تأخذ بمبدأ نيابة البرلمان عن الشعب. وترى النظرية العالمية الثالثة أن غياب الشعب دكتاتورية وأن الإقرار بمبدأ النيابة عنه هو تغيب له .

ويتأكد زيف مفترضات النظام النيابي من استعراض الأسس الأيديولوجية التي يبنى عليها التمثيل النيابي حيث يتضح أنها أسس مرجوحة من الناحيتين القانونية والواقعية .

النظام النيابي يقوم على أسس مرجوحة:

يقوم النظام النيابي على فكرة التمثيل القانوني سواء في علاقة النائب بناخبه، أو في علاقته بالأمة. وواقع الأمر، على نحو ما يذكر الفقيه كاريه دي مالبرج⁽¹⁾، يخلو النظام النيابي من التمثيل فمن جانب لا يمثل النائب ناخبه، ومن جانب آخر لا يمثل النائب الأمة.

أولاً: النائب لا يمثل ناخبه:

يستفاد من تحليل العلاقات القانونية القائمة بين النواب وناخبهم أنه من الخطأ استعارة مفهوم الوكالة السائدة في القانون الخاص. فالعلاقة بين الطرفين لا تتضمن نقلاً للإرادة ولا تشكل بالتالي علاقة تمثيل أو نيابة. فمن ناحية، لا يجوز أن تكون « الإرادة » محلاً للتمثيل، ومن جانب آخر، لا يملك المواطن الناخب، طبقاً لنظرية سيادة الأمة، أي إرادة يفوضها. فالعملية الانتخابية في جوهرها ليست توكيلاً، وإنما هي « ممارسة لوظيفة اختيار الحكام الذين يملكون البت والتقرير باسم الأمة بأسرها ».

فحقيقة الأمر أنه لا توجد علاقة وكالة بين الناخبين والنواب. وكل

(1) Carré de Malberg: Contribution à la théorie générale de l'Etat, op. cit. T. II, : راجع: pp. 357 et s.

توكيل يجب أن يبنى على مظهر للإرادة. والمواطنون بصفتهم الفردية لا يملكون حقاً في التمثيل، لأن كل فرد لا يملك سلطة ينقلها إلى المنتخب، ومن ثم، فلا توجد علاقة قانونية بين الناخبين والنواب⁽¹⁾.

وبيان ذلك على الوجه التالي :

أ- الإرادة لا يرد عليها تمثيل⁽²⁾ :

يعد روسو من أبرز فلاسفة الفكر الغربي الذين سلطوا الضوء على أن الإرادة لا يرد عليها تمثيل. فذكر « إن السلطة قابلة للنقل وليس الإرادة. فصاحب السيادة يجوز له أن يقول، أنا حالياً أريد ما يريده فلان، ولكنه لا يستطيع أن يقول، إن ما سوف يريده هذا الشخص غداً فإني سوف أريده كذلك، فمن العبث أن تضع الإرادة أغلاًلاً لنفسها بالنسبة للمستقبل⁽³⁾ ». ويضيف روسو: أنه « حين تتلاقى إرادتان في وقت ما، فإنه لا يمكن الوثوق في أن هذا التلاقي سوف يستمر اللحظة التالية. . والإرادة التي يتعين أن تسير الأمة ليست إرادة الزمن الماضي، وإنما هي إرادة الزمن الحاضر ».

ويستفاد من هذا النظر، أن السيادة غير قابلة للتصرف فيها. فطالما أنها كامنة في الشعب فلا يمكن أن تبرح منه. ولذلك، إن سيادة الشعب تستتبع منطقياً الديمقراطية المباشرة لأن « صاحب السيادة الذي هو كائن جماعي لا يمكن أن يمثل إلا نفسه، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، فيكون ذلك بوساطة النيابة المصحوبة بالوكالة الإلزامية ». ويضيف فقيه آخر إلى ذلك قوله، إن التمثيل هو مفهوم قانوني. وليس من الضروري أن تنتقل الإرادة من الممثل إلى الممثل. فالإرادة شأن الذكاء لا تُنقل، وهي غير

(1) انظر: Turpin (Dominique): critiques de la représentation, in. Pouvoirs, No 7, 2, édition 1981, P.U.F. Paris, p. 8.

(2) راجع: Turpin: De la démocratie représentative, T. 1, op. cit. p. 98.

(3) روسو: العقد الاجتماعي، الكتاب الثاني، الفصل الأول.

قابلة للتصرف فيها. ويكون من قبيل السطو ممارسة أى تصرفات باسم الغير أى باسم الشعب⁽¹⁾.

ب - طبقاً لمبدأ سيادة الأمة، لا يحوز الناخب المواطن أى إرادة للتفويض:

طبقاً لنظرية سيادة الأمة، لا يتضمن الانتخاب أى تفويض بالتعبير عن إرادة الأمة. فهذه الإرادة لم توجد بعد وفاقد الشيء لا يعطيه، كما أنه لا يسوغ القول بأن دائرة انتخابية تحوز نصيباً من السيادة أو الإرادة القابلة للتفويض. ومن هنا، لا يكون مقبولاً القول بأن النظام النيابى يركز على تفويض للسلطة بين الناخبين والنواب.

جـ - النائب لا يمثل ناخبيه:

لتبرير وجود علاقة قانونية للتمثيل، قد يقال لئن انتضت علاقة التمثيل بين النائب وكل ناخب على حدة، فعلى الأقل تتحقق العلاقة بين النائب ودائرته. إلا أن هذا القول، لا يستقيم بدوره ونظرية سيادة الأمة.

وأية ذلك، أن الأمة، وليس الدائرة، هى التى تحوز السيادة. فالأمة هى ذلك الكائن المجرد والشخص المعنوى الذى لا يحوز الوسائل التى تجعله قادراً بأن يحدد بالاسم أولئك الذين ينشط بهم ممارسة وظيفة «الإرادة» من أجلها. ولذلك فإنها تفوض دوائر انتخابية مؤلفة من «مواطنين نشطين» فى تحديد هؤلاء الأشخاص بدلاً منها. وعلى هذا النحو، يكون النواب المنتخبون ممثلين للأمة وليس للدائرة التى رفعتهم إلى هذه المكانة، كما أن الدائرة تكون قد باشرت مهمتها أيضاً بوصفها ممثلة للأمة.

يستفاد مما تقدم، أنه طبقاً لنظرية سيادة الأمة، لا تعد هيئة الناخبين

Bastid (P): *Sibyes et sa pensée*, op. cit. pp. 377 à 379.

(1)

فى الدوائر المختلفة هبة تملك « سلطة الإراة » وإنما تملك « سلطة التعمين » فحسب. وىفرع على ذلك، أن الدوائر الانتخابية لا تملك أية سلطة قبل المجلس النيابى، وىكون لأعضائه الحق فى المداولة بحرية طبقاً لما تلمبه المصلحة العامة للأمة، وىكون النواب المختارون فى الدوائر غير ممثلين لدائرة بعينها بل للأمة بأسرها.

فى ضوء ما سلف، لا يسوغ القول بأن النائب وحده يمثل الأمة بأسرها، وإنما جماعة الناخبين هى التى تمثل الأمة. وىكتسب كل نائب صفة الممثل بوصفه عضواً فى المجلس النيابى. وعلى ذلك، تدور علاقة النيابة فيما بين الأمة صاحبة السيادة والهيئة النيابية المكلفة بممارستها، وىس بين النائب وجميع الناخبين.

ومع ذلك، وبالرغم مما ينطوى عليه هذا التحليل المستفاد من نظرية سيادة الأمة من منطلق ظاهر، فإنه تحليل غير سليم ذلك أنه لا يسوغ اعتبار هيئة النواب أو المجلس النيابى ممثلاً للمواطنين أو للأمة.

ثانياً: النواب لا يمثلون الأمة⁽¹⁾ :

تقدم بيان أنه فى ظل نظرية الحكومة النيابية، لا يوجد توكيل فردى صادر من الناخبين إلى النائب، ونبين الآن، أنه يتفى كذلك « التوكيل الجماعى المزعوم الصادر من الأمة إلى البرلمان أو المجلس النيابى. فمثل هذا التوكيل يتعارض تماماً والمبادئ الأساسية للوكالة.

فهناك سؤال مطروح حول مدى صحة القول بأن العلاقة بين الأمة والأشخاص الذين يمثلونها هى حقيقة علاقة تمثيل؟، وإلى أى مدى يوجد تكامل بين مفهومى « الوكالة » و « التمثيل » على النحو القائم فى ظل القانون الخاص؟

(1) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 106 وما بعدها.

والتحليل الدقيق لنظرية سيادة الأمة يدل على أن هذه النظرية تقيم في واقع الأمر تمثيلاً بغير وكالة.

طبقاً للقانون المدني، يقصد بالوكالة الرضائية، التصرف الذي بموجبه يعطى شخص إلى شخص آخر الحق في إتيان تصرفات باسمه. ويقصد بالتمثيل أو النائب الشخص الذي يحمل توكيلاً بتمثيل شخص آخر، وعلى هذا النحو، يكون المفهومان مرتبطين بغير انفصام بينهما.

وتفترض الوكالة وجود شخصين بالأقل، إن لم يكن ثلاثة: وهما الموكل والوكيل، أو الممثل والممثل، وتتحصل النيابة في إتيان تصرف باسم شخص آخر ولحسابه.

وتطبق هذه القواعد على الحكومة النيابية، نجد أنها تفتقر إلى « الوجود المتزامن لطرفين متميزين حال انعقاد العقد ». فالفرض أن هناك وكالة بين الأمة الممثلة وممثليها. وطبقاً للقانون الخاص، يفترض التمثيل أن الممثل سابق في وجوده على عقد التمثيل. وطالما كان من المتعين على الممثل أن يعبر عن إرادة الممثل، فمن الضروري أن يكون لهذا الأخير إرادة متميزة. والحال على خلاف ذلك بالنسبة للأمة. فهي كائن مجرد لا تتحقق إرادته إلا بدءاً بالوقت الذي يتم فيه تحديد الممثلين أو النواب. وبذلك يكون فعل التمثيل هو الذي يخلق الممثل بينما نظرية التمثيل تستند قانوناً إلى فكرة سيادة الأمة، والأمة لا توجد إلا بموجب التمثيل!

ومن هنا وجه الفقه نقداً حاداً إلى نظرية التمثيل. فهي، طبقاً للفقهاء تارديو من قبيل السفطة⁽¹⁾، ويرى كل من أنها مجرد « حيلة غليظة » حيث نجد أنفسنا أمام عقد وكالة لا يستطيع أحد أن يوقعه نتيجة عدم وجود أي من الموكل أو الوكيل وقت إبرامه! الأمر لا يعدو أن يكون أننا أمام أمة

(1) راجع: تارديو: المرجع السابق، الجزء الثاني، نقلاً عن تيربان ص 150.

ليس لها أية إرادة سابقة على تلك التي يخلقها المجلس النيابي. وهي تفوض إرادة لا تملكها بعد إلى هيئة نيابية يبدأ وجودها عقب إتمام عملية اختيار أعضائها⁽¹⁾.

يترتب على التحليل المتقدم، أن طرفي عقد الوكالة أي « الأمة » و « البرلمان » يولدان من العقد الموقع نظرياً بينهما. وقد سخر البعض من هذا التحليل، وقيل بأنه يرادف القول بأن المولود يشارك في عملية إنجابهِ⁽²⁾. ويوضح العميد ديجي النظر السابق فيقول: « إذا سلمنا بالنيابة بموجب الوكالة، فمن اللازم لتحقيقها أن يوجد وقت عقدها شخصان قانونيان: شخص يعطى وشخص يتلقى. وإذا كان يجوز فرضاً القول بأن هذين الشخصين موجودان حين تُعطى السلطة إلى إنسان، فالحال على خلاف ذلك حين تعطى السلطة إلى جمعية نيابية أو مجلس نيابي. فهذا المجلس لا يوجد إلا غداة انتخابه وتشكيله، وفي هذا الوقت يستطيع أن يتلقى توكيلاً. ولكن طبقاً لنظرية النيابة يعطى التوكيل إلى المجلس النيابي أثناء الانتخاب، وكان الوكالة تعطى إلى وكيل غير موجود وقت إعطائها⁽³⁾. وهكذا نكون إزاء « نيابة بغير وكالة » نتيجة لعدم وجود الأطراف الذين لهم وجود متميز ومستقل وسابق على عقد التمثيل ذاته.

فضلاً عما تقدم، وحتى يمكن القول بوجود « وكالة » أو « تمثيل » فإن ذلك يفترض وجود شخص ثالث. فالفرض أن شخصاً يمثل شخصاً ثانياً أمام شخص ثالث. والنواب الذين في السلطة يمثلون، في الواقع، الأمة أمام أنفسهم. فإذا كانوا في الماضي يمثلون من فوضوهم أمام المالك، فقد تغير الحال طبقاً لنظرية سيادة الأمة. وأصبح المجلس النيابي

Helzen (Hans): La démocratie, sa nature, sa valeur, 2^e éd., 1923, Sirey, Paris, 1932, (1) p. 38.

Turpin: Op. cit. Tome I, p. 110

(2) راجع:

Duguit, Traité, op. cit. Tome I, p. 609 - 610.

(3) راجع:

يمثل الشعب أو الأمة أمام نفسه. فالنيابة، علاقة تقوم وتمارس خارجياً أى فى مواجهة الغير بمعنى أن التصرفات التى يأتيها النائب تحدث آثارها القانونية مباشرة بين الغير والممثل. ولكن عملية سن التشريعات مثلاً التى يباشرها النواب، لا تكون عملية تتم بين النواب والغير، وإنما يكون استخدام مصطلح « التمثيل » هنا للإشارة إلى صلات داخلية فيما بين هيئة النواب أى المشرعين ومجموع المواطنين الممثلين. قد يسوغ القول بأن النيابة عن المواطنين تتحقق عند إبرام اتفاقيات فيما بين ممثلى الأمة والدول الأجنبية، إلا أن الحال على خلاف ذلك بالنسبة للعملية التشريعية، فمن غير المتصور، كما يقول مالبرج أن يوجد تمثيل للمواطنين أمام أنفسهم⁽¹⁾.

يستفاد مما تقدم، فساد الأساس القانونى لنظرية التمثيل، وعجزها سواء عن تأصيل العلاقة بين النواب والناخبين، أو العلاقة بينهم وبين الأمة. وفى محاولة للذود عن النظام النيابى ساق الفقه نظرية بديلة هى «نظرية العضو» أساساً قانونياً للحكومة النيابية.

نظرية العضو: Théorie de l'organe

تصدى أنصار المدرسة الوضعية أو الواقعية بشدة لمفهوم الوكالة النيابية وأخذوا عليها أنها تلجأ إلى الحيلة وتخلق ازدواج للأشخاص القانونية (لأمة والبرلمان)، وتزعم وجود علاقة نيابية بينهما، فى حين أنه لا يسوغ اللجوء إلى مفهوم النيابة فى هذا الصدد. وتفصيل ذلك أن المواطنين جزء لا يتجزأ من الأمة، وهم يشكلون سواء معها أو سواء مع أعضائها شخصاً واحداً. ومن ثم، لا يكون هناك مجال لإعمال علاقة النيابة لأن النيابة الصحيحة لا تتصور إلا بين شخصين مختلفين.

Carré de Malberg, op. cit. Tome II, p. 246.

(1) راجع:

والأمة بوصفها وحدة جماعية غير قابلة للقسمة، وهي كذلك غير قابلة للتمثيل. لأن الكائنات المجردة لا يرد عليها التمثيل لأنها عاجزة عن الإرادة. وهي تكتسب القدرة على الإرادة عند تزويدها بالأعضاء الذين يملكون قانوناً صفة الإرادة عنها. فالأمة لا تستطيع أن تريد إلا من خلال أعضائها. والعلاقة التي تنشأ بين الأمة والجمعية النيابية ليست علاقة نيابة أو وكالة، لأن الجمعية النيابية ليست وكيلاً عن الأمة وإنما هي أحد أعضاء الأمة وأحد هيئاتها ⁽¹⁾Organe National.

وطبقاً للديجي⁽²⁾، تنفّذ نظرية العضو الاعتراضات الموجهة لنظرية الوكالة النيابية لأنها تبقى على الوحدة في الدولة ولا تؤدي إلى استلاب السيادة. فالدولة هي شخص غير قابل للقسمة يحوز وحدة السلطة العامة. ويكون الحكام والموظفون والأمة والبرلمان ورئيس الدولة جميعهم أشخاصاً يعبرون عن إرادة الدولة. فليس هم الذين يريدون أو يعملون، وإنما هي الدولة التي تريد أو تعمل من خلالها. وبذلك تكون الدولة هي الشخص الوحيد في الحياة القانونية اليومية وليس الأمة أو البرلمان، ويكون الناخبون والمشرعون وحائزو السلطة التنفيذية مجرد أعضاء لها. فالدولة تعادل الشعب وتمتد إلى الأمة. والشعب، بوصفه وحدة قانونية، يجد تعبيره الحقيقي في الدولة، ويكون المجلس النيابي، بالتالي، مجرد عضو لسيادة الدولة.

وطبقاً لهذه النظرية التي أرساها الفقه الألماني، لا يكون الحكام ممثلين للأمة بل أعضاء للدولة. وهم بصفتهم تلك، لا تكون لهم شخصية ولا تكون هناك أية علاقة قانونية بينهم وبين شخص الدولة.

ويعد الفقيه الألماني يلينيك واضح هذه النظرية، وقد استخلصها من نقده لنظرية النظام النيابي المحض التي تنكر كل صلة بين الناخبين والنواب وتتجاهل بذلك الصراعات الدموية التي خاضتها الشعوب من أجل

(1) راجع: كاريه دي مالبرج: المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 246، وما بعدها.

(2) راجع: ديجي، المطول، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 573.

تشكيل برلمانات تمثلها. واجتهد يلينيك لتأهيل تلك الصلة بين الناخب ونائبه وذلك على الوجه التالي :

نظرية يلينيك ⁽¹⁾ :

يقول يلينيك إن هيئة النواب ليست وكيلة من الأمة، وإنما هي أحد أعضاء الدولة. فلا يوجد شخصان قانونيان متميزان، وإنما يقوم نظام نيابي يكون الشعب فيه عضواً للدولة، ولا يوجد سوى شخص جماعي واحد هو الدولة التي تعبر عن نفسها وتعمل من خلال أعضائها المتعبدین من شعب ویرلمان وهيئة تنفيذية الخ...

ويقیم یلینیک تصنیفاً للأعضاء حيث یميز بین ما یسمیه « العضو المباشر والعضو غیر المباشر، والعضو الأساسی والعضو الثانوی، والعضو الممثل والعضو الممثل ».

ویرى یلینیک أن کلاً من الشعب والبرلمان هما أعضاء مباشرة خلقتها الدستور. ومع ذلك قد يكون العضو المباشر أساسياً أو ثانوياً. ويقصد بالعضو المباشر الثانوی، ذلك العضو المباشر لعضو مباشر للشخصية القانونية. فالشعب مثلاً، عضو مباشر للدولة، یمکنه أن یرید بنفسه أو یعبر مباشرة عن إرادة الدولة. ویرى یلینیک أن ذلك أمراً غیر محبذ و غیر ممکن، ویكون الشعب فى حاجة إلى عضو ثانوی أو فرعى هو البرلمان. وبذلك يكون الشعب بالنسبة للدولة، عضواً مباشراً أساسياً أو أصلياً، ویكون البرلمان عضواً مباشراً فرعياً أو ثانوياً. فیکون البرلمان عضواً للدولة، وفى الآن ذاته عضواً مثلاً للشعب لأنه عضو للدولة بوصفه عضواً لإرادة الشعب.

والبرلمان عند یلینیک « عضو شعبی أو تمثیلی » نتیجة لعلاقة

(1) راجع: تیریان، المرجع السابق، ص 227.

العضوية وليس لعلاقة الوكالة، التي تنشأ بينه وبين الناخبين بوساطة الانتخاب، والتي تكفل أن تكون إرادة الناخبين محل اعتبار وممثلة في المجلس النيابي.

على النحو المتقدم، اعتقد يلينيك أنه حقق التوفيق بين نظرية العضو ومفهوم التمثيل. وقدم أساساً نظرياً لنظام شبه نيابي مبنى على مفهوم النيابة الانتخابية والتضامن الفعلي بين النواب وناخبيهم. ويكون التمثيل النيابي في إطاره، بمثابة «علاقة فوقية قائمة بين عضو الدولة وشخص قانوني أو أكثر. وبموجبها تبدو الإرادة التي يتم التعبير عنها من جانب العضو الأول مظهراً للإرادة الخاصة بالثاني، نظراً لمنع هذا الأخير من أن يريد مباشرة لنفسه».

وفي إطار هذا النظر، يختلف مركز «العضو» عن مركز «النائب». فالنائب يريد ويتحدث لحساب شخص متميز عنه بما يستتبعه ذلك من ازدواج الشخصية القانونية. أما العضو، فهو يخلق إرادة شخص يعجز بالنظر لطبيعته المجردة عن أن يريد أو يعمل لنفسه⁽¹⁾. ومن ثم لا يكون النواب «ممثلين» وإنما «متشء» الإرادة الوطنية التي لا تولد إلا بهم. فما يوجد في النظام النيابي ليس نظاماً لتمثيل شخص الأمة أو إرادتها، وإنما هو نظام لتنظيم شخص الأمة وإرادتها.

يستفاد مما سلف، أنه في نطاق نظرية العضو، لا نكون إزاء إرادات تعاقدية وإنما أمام تنظيم لائحي يحقق بواسطة أعضائه إرادة جماعية موحدة ومتميزة عن الإرادة المنعزلة للمواطنين.

تقدير نظرية العضو:

لم تسلم نظرية العضو من النقد. فهي تنطوي على تناقض واضح

(1) راجع: مالبيرج، المطول، الجزء الثاني، ص 228 وص 231.

منه أنها تقيم تمثيلاً بغير ممثلين! وتحصل الانتقادات التي وجهت إليها أساساً في الآتي⁽¹⁾.

تجاهل هذه النظرية الفروق الجوهرية بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية. فالثانية لا تحل محل الأولى لاعتبارات الملاءمة، وإنما إذعائاً لأهداف محددة حدثت بالبرجوازية إلى استبعاد الشعب من التعبير عن إرادة الأمة.

ومن جانب آخر، قيل بأن الشعب ليس عضواً للدولة لأنه غير منظم، كما أن هناك تعارضاً بين مفهوم « العضو » ومفهوم « التمثيل » الذي تتمسك به هذه النظرية. فالعضو لا يسوغ أن يكون في الآن ذاته ممثلاً، لأن الممثل هو مفوض ووكيل ولا يكون عضواً البتة. فالتمثيل يفترض أن هناك إرادة سابقة بينما العضو هو الذي يخلق الإرادة التي يعبر عنها. كما يلاحظ أنه لا يبدو جلياً الفارق بين « صلة العضوية » التي يقيمها بلينيك بين النواب والناخبين، وعلاقة الوكالة التي وجه إليها مهام نقده..

والواقع أن هذه الاجتهادات الفقهاء تنم عن فشل النظام النيابي في الصمود أمام نظرة تحليلية مدققة، وهو فشل يتأكد من مناقشة باقي الاعتبارات العملية التي قيل بها لتبريره.

مناقشة الاعتبارات العملية المؤيدة للنظام النيابي:

ساق أنصار النظام النيابي عدة حجج عملية لتبرير النظام النيابي، لا تعمل بدورها على النقد، من أبرزها ما يلي:

يقال إن الحكومة النيابية ضرورة تملحها الاعتبارات الفنية. وشاعت هذه الحجج إلى حد أن أصبحت النظرة إلى الحكومة النيابية على أنها نمط إلزامي للحكومات، بل شكل مثالي للحكومة الكاملة. ويلاحظ في هذا

(1) راجع: تيريان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 230.

الصدد أن روسو الذى كان يعد من أكبر أنصار الديمقراطية المباشرة سلم بفكرة النيابة، وإن جعلها نيابة تدور فى إطار السيادة الشعبية ويكون النائب بموجبها «مثلاً» بمفهوم القانون المدنى أى مزوداً من نأخيه بتعليمات دقيقة ومحددة، وملزماً بأن يقدم إليهم حساباً دورياً عن نشاطه، ويملك النواب عزله فى أى وقت. وقد أذعن روسو لفكرة النيابة بعد أن قدر استحالة الأخذ بالديمقراطية المباشرة فى نطاق الدول الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية والمساحة الشاسعة.

لا يعلو النظر السابق على النقد. فمن الملاحظ أن الديمقراطية المباشرة التى تحققت فى المدن اليونانية القديمة كانت تدور فى نطاق مكانى محدود بالمدى الذى يمكن أن يصل إليه صوت الإنسان أو الخطيب. وليس شك فى أن التطور الراهن لوسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة وإذاعة صوتية ومرئية يعطى «للسوت الإنسانى» مدى أوسع بكثير. وكما يقول الفقيه الفرنسى بريلو⁽¹⁾، إنه بفضل الإذاعة ومكبرات الصوت أصبح كل إنسان مزوداً بقدرة تتيح له أن يسمع صوته فى أقصى أنحاء البلاد. فالتطور التقنى يلغى مادياً ذاك الوسيط الذى اضطر روسو مكرهاً إلى اللجوء إليه، وقد تقدم بيان نظرية وولف حول استخدام الحاسبات الإلكترونية فى تحقيق الديمقراطية المباشرة ليس على مستوى المدن الصغيرة فحسب، وإنما على مستوى دولة مترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. وسيأتى بيان الحل الذى تطرحه النظرية العالمية الثالثة لتحقيق الديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

(1) راجع: Prélot (Marcel) Préface à l'ouvrage de Roques (Jean): Le concept de représentation politique chez les philosophes du XVIII^e siècle français. Leuven, Paris, 1969, p. X.

(2) راجع: ما سبق ص 63 وص 64.

متى خلصنا إلى توافر الإمكانية العملية لتحقيق الديمقراطية المباشرة، قد يسوق البعض قول مونتسكيو بأن الشعب غير قادر على تسيير شؤونه الذاتية وإن أجاد اختيار ممثليه.

فهل حقاً الأمر كذلك؟

إن أبسط ما يمكن أن يقال في شأن هذا المفترض أنه غير منطقي. فمن المتعذر التوفيق بين مقولة إن الشعب عاجز عن تسيير شؤونه وأنه في الآن ذاته يتقن لمختيار ممثليه. فالمعجز أمر يفترض أنه يلزم الشعب في جميع المراحل. فلم يقل أحد بأن إدارة الشؤون أو الحكم أمر أكثر عسراً من عملية التصويت. فلما أن يكون الشعب غيباً، ويلزمه هذا الغياب في جميع المراحل بما فيها التصويت، فلا يتصور أن يتمكن شعب غير حائز للأهلية اللازمة من إتقان عملية التصويت إلا إذا كانت هذه العملية تتم بالقرعة أو تعتمد على الصدفة المحضة. وقد أثار هذا الزعم سخرية دى توكفيل، الذى تساءل: كيف يمكن لأناس تنزلوا كلية عن حق تسيير شؤنهم أن يختاروا بنجاح أولئك الذين يتعين عليهم أن يتولوا قيادتهم؟. بل إن الدراسات تؤكد أن الشعب أكثر قدرة على تسيير شؤونه منه على اختيار حكامه. ويلاحظ ديجي، أن الشعب غالباً ما يقرر اختيار ممثليه بتأثير اعتبارات أجنبية عن عوامل كفاءة وأهلية أولئك الذين يخطبون وده. ويقول إن الشعب لربما يكون أكثر قدرة على التصويت على قوانين جيدة منه عن اختيار أفضل العناصر لتمثيله⁽¹⁾.

وهذا المفترض لا يتسم بالتناقض فحسب، بل لا يخلو من الخطورة كذلك⁽²⁾. فإن مقتضى القول بأن الشعب غير قادر على الحكم يقود إلى القول بأنه غير قادر على إجابة التصويت. ويكون ذلك سنداً لتقييد بهدف استبعاد الجماهير من المشاركة في الحياة السياسية. وكان هذا الرأي ركيزة

(1) راجع: ديجي، المطول، المرجع السابق، الجزء الثانى، ص 623.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 162.

للقول بأن الانتخابات وظيفة مقصورة على النخبة القادرة على مباشرته بصورة سليمة ضماناً لاختيار النواب من أفضل العناصر. ولعل المادة 32 من الدستور الأثيوبي الصادر سنة 1931 تمر أصلق تعبير عن هذا الاتجاه حيث كانت تنص على أن الجمعية النيابية تمثل الشعب، ولما كان الشعب غير مستير، فإن الامبراطور سوف يحل محله فى انتخاب ممثليه».

صفوة القول، إن النظام النيابى يقوم على عدم ثقة جوهرى تجاه المواطنين، وعلى التشكيك فى قدراتهم الذهنية والمدنية. وليس ذلك إلا لمصلحة البرجوازية. لأنه حين تستبعد الجماهير المريضة من ممارسة أية رقابة، ولو انتخابية على النواب، فإن من شأن ذلك دهم استقلالهم وسلطانهم، وبالتالي، إقامة حكم أوليجارشى سياسى واجتماعى. وقيل فى هذا الصدد، إن الخطر الأكبر يكمن فى أنه يولد اليأس فى نفوس المواطنين من المشاركة فى الشؤون العامة والاهتمام بها، ويدفعهم إلى القنور وقبول أى شكل للحكم ولو كان حكماً دكتاتورياً. . ويقول دى توكفيل فى هذا الصدد، إن الشعوب قد تقنع بوجودها تحت الوصاية، وعزلوها فى ذلك أنها هى التى اختارت الأوصياء عليها. وليس عسيراً أن يتوقع المرء أن يقود ذلك إلى الحكم الشمولى فى خاتمة المطاف. . .

وينطلق النقد ذاته على الحجة التى يطرحها أنصار النظام النيابى والقائلة بقدرة هذا النظام على تحقيق الخير العام.

فهل حقاً يحقق النظام النيابى الخير العام:

يفترض أنصار النظام النيابى أن هذا النظام يكفل توافر رضا عام بين أعضاء المجتمع بالقواعد التى تحكم الحياة الاجتماعية المشتركة، والتى تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة والخير العام لجميع المواطنين.

وقد تقدم بيان أن فكرة الحكومة النيابية تقوم على التسليم بعدة مسلمات: منها أن الأفراد هجروا عمداً حالة الطبيعة للمعيشة فى إطار

مجتمعات مدنية، وأن كل تشارك سياسى يهدف إلى تنمية « الخير العام » للشركاء سواء مباشرة أو من خلال النواب، وأن القانون الذى يقرره هؤلاء الشركاء لا يمكن إلا أن يعبر عن الإرادة العامة التى تمتزج بـ « الخير العام ». ويضيف هؤلاء المفكرون إلى ذلك قولهم بأن الخير العام أيسر استخلاصاً من جانب النواب عنه من جانب المواطنين أنفسهم بشرط أن يكون محدداً بصورة جلية المجال الذى يعد عاماً أى الذى يشمل ما هو قابل للتمثيل.

من الواضح أن هذا البناء النظرى الذى يسوقه أنصار النظام النيابى يستند إلى فكرة « العقد الاجتماعى المنشئ » لكل مجتمع سياسى ، والذى يعقد سحياً وراء الفائلة المشتركة الذين أرادوا طواعية استبدال حالة الطبيعة بنظام يحمى الملكيات، ويصون أمن الأفراد ويجلب لهم سعادة عامة أكثر عمقا. وكان روسو يقول: إن الوحدة تنشأ أساساً من العقد الاجتماعى الذى ينشئ كائناً معنوياً وجماعياً يتلقى من هذا العقد وحدته وذاتيته وحياته وإرادته⁽¹⁾.

غنى عن القول أن فرض العقد الاجتماعى هو فرض فلسفى محض لا تسانده الحقيقة التاريخية الملموسة. وقد تصدى أنصار المدرسة التجريبية والمدرسة النفعية أمثال دافيد هيوم وجيمس مل وجيريمى بنتام لمقولة العقد الاجتماعى ونظرية القانون الطبيعى التى بنيت عليه، إلا أنهم صاغوا بدورهم مفهوم الخير العام تبريراً لقيام الحكومة النيابية.

فى هذا الصدد، يؤكد دافيد هيوم مفهوم « التضامن » الذى عرّفه بأنه إحساس عام بالمصلحة المشتركة يشعر به كل أعضاء المجتمع بعضهم حيال البعض، ويدفعهم إلى أن يحدوا مسلكهم طبقاً لمبادئ محددة. ولما كانت أفعال كل شخص محكومة بعواطفه، وكانت هذه العواطف متميزة ولا تصلح بالتالى لتكوين المجتمع، فإنها تخضع لمبدأ واحد

(1) راجع: روسو، العقد الاجتماعى، الكتاب الأول، الفصل السادس.

مشترك هو « المنفعة » أى مبدأ يكون كل شخص بموجب مدفعاً بصورة مطردة للسعى نحو اللذة وتجنب الألم سواء بالنسبة له أو بالنسبة لأقرانه⁽¹⁾.

واستعار بتام مبدأ المنفعة وأوضح أن قانون المنفعة يهدف إلى أن « يدرج تنوع الممارسة العملية للبشرية فى إطار الوحدة ». فمصلحة الجماعة، عند بتام، هى « حاصل مصالح مختلف الأعضاء الذين يؤلفونها ». وتكون « القوانين صالحة إذا كان من شأنها زيادة الكم الكلى لسعادة البشر فى المجتمع، وتكون فاسدة إذا كانت تقلل منها ».

وطبقاً لهذا النظر، خاض بتام وجسم يل معركة فى بريطانيا من أجل توسيع حق الاقتراع والأخذ بمبدأ الاقتراع العام « بحيث تتطابق مصالح المجلس النيابى ومصالح المجتمع درأً لسوء استخدامه لسلطاته ». ويؤسس أنصار هذا الرأى المطالبة بالاقتراع العام ليس على أساس القول بوجود « حق طبيعى » للناخبين، وإنما باعتباره الوسيلة الوحيدة التى تكفل انعكاس المصالح الشخصية لمجموع المواطنين فى المجلس النيابى. وبذلك لا يكون النواب ممثلين لمصلحة محلية أو طائفية أو ممثلين للأمة، وإنما يكونون صورة مبسطة ومشابهة للبلد بحيث يعبرون عن تنوعه ووحدته العميقة.

وفى إطار هذا المفهوم دار تكييف الدولة النيابية على أنها من قبيل « الشركة المساهمة المنشأة لتحقيق رخاء شركائها » الذين يعهدون إلى مجلس إدارة مشكل من الخبراء يناط بهم التسيير اليومى لشؤونها مكتفين برقابة رمزية فى الغالب الأعم عند انعقاد الجمعيات العمومية فى فترات زمنية متباعدة. ولا تعنى هذه الجمعية العمومية إلا بالصفات المشتركة بين المواطنين. أما الصفات التى تفرق بينهم مثل عدم المساواة فى الملكية أو فى السن أو فى الجنس وسائر الحقوق المدنية، فذلك تتجاوز مفهوم المواطن ولا شأن للجمعية العمومية بها.

(1) راجع: تيربان، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 173.

ويفصح النظر المتقدم عن أن المفهوم الليبرالي البرجوازي للوحدة الوطنية الذي يحدد نظرية النيابة يقتصر على « الشق السياسي » لعضو المجتمع مع احتفاظ العضو إلى جانب ذلك بحريته الفردية. وبذلك يكون من شأن « التمثيل السياسي » توحيد ما هو مشترك. وكان نظرية الخير العام تدور في حلقة مفرغة. فالخير العام الذي هو نتيجة النظام النيابي، في رأس أنصاره، هو كذلك شرط للحكومة النيابية، وذلك هو النقد الأول الذي يوجه إلى المفترض النفعي.

ولكن يثور التسؤل حول ماهية الخير العام؟

تكون الإجابة إنه مجاز لا يؤكد الواقع. وهذا هو النقد الثاني للمفترض النفعي وذلك على التفصيل التالي:

يلاحظ أن تبرير النظام النيابي بفكرة الخير العام، يقصد به تغطية مفهوم مجازي باللجوء إلى مجاز آخر. فمفهوم الخير العام لا يعدو أن يكون ميتافيزيقياً غارقاً في البساطة والتفؤل ومنطوياً في الآن ذاته على خطورة بالغة.

الخير العام مسألة نسبية تتوقف على مفهوم كل فرد. فهو ليس واحداً بالنسبة للجميع، كما أنه ليس معروفاً كيفية الوصول إليه أو المعايير التي تحدده.

وقد تصدى الفيلسوف الفرنسي برتراند دي جوفيل لهذا المفترض النفعي⁽¹⁾، وذكر أنه خلافاً لما يزعمه النفعيون، ليس صحيحاً أن كل الرجال، وبالأخص الساسة، تملؤهم الغيرة على تحقيق سعادة الآخرين والسعي المطلق للخير العام. كما أنه ليس من المؤكد أن أولئك الذين ينشدون الخير العام بالفعل يدركون حقيقة وسيلة تحقيقه. بل إنه من غير

(1) راجع: - Bertrand de gouvemel: De la souveraineté, éd. Génin, Paris, 1955, pp. 142 -

المقطوع به، أننا إذا عثرنا على حكام يسعون وراء الخير العام. ويكونون قد توصّلوا إليه بالفعل، فإن هؤلاء الحكام سوف يحوزون القدرة اللازمة لحث الجماهير على المضى خلفهم على هذا الدرب.

فمفهوم « الخير العام » الذى يصوغه أنصار المذهب النفعى ينطوى على تفؤل شبيه بتفؤل أنصار مذهب الطبيعة. وتؤكد الدراسات أن الواقع الاجتماعى حافل بتنوع شديد لإرادات الأفراد ومصالحهم. وإذا كان أتباع المدرسة النفعية لم يمتنعوا بمناصر الخلاف تلك، فإن ذلك مرده أن أياً منهم لم يكن يتصور بصورة جدية أنه من المحتمل إحداث أى تعديل جوهرى للإطار الاجتماعى والاقتصادى البرجوازى. ومن هنا، تتضح خطورة مفهوم « الخير العام » الذى صاغته هذه المدرسة الفلسفية. فإذا كان الخير العام هو خير مختلف عليه بين أعضاء المجتمع، وإذا تركت لهؤلاء المطالبة بكل ما يعد خيراً بالنسبة لهم، فمما لا شك فيه أن الحكام سوف يعجزون عن التوفيق بين تلك المصالح المتعارضة وتكون الوحدة الوطنية مهددة. بل، إنه من الملاحظ أن الأفراد يكونون أكثر إدراكاً ووعياً بمصالحهم الذاتية التى تفرق بينهم وبين المواطنين الآخرين عن المصلحة العامة التى توحدهم سوياً، كما أن الاستجابة لمصالح آتية، مثل تقرير إعفاءات ضريبية مثلاً، لا يضمن تحقيق الخير العام للمجتمع على المدى البعيد.

وقد حدا هذا النظر بعض المفكرين، مثل هوبز، إلى إسناد مهمة تحقيق الخير العام إلى ملك، أو إلى حزب طليعى كما ذهبت الماركسية، أو إلى إله كما قال روسو، وذلك لضمان أن شخصاً مزوداً بكل الحكمة سوف يستطيع أن يقطع بكل تأكيد وبالنسبة لكل مسألة بما يمليه الخير العام للجماعة. وغنى عن التعليق أن كلاً من هذه الآراء يمهّد الطريق لإقامة حكم استبدادى يتدثر مجاز الخير العام.

يتضح من العرض الفائق مدى فساد الأسس النظرية التى تقوم عليها نظرية التمثيل النيابى. وهو فساد تصاقمت حدته مع دخول الأحزاب السياسية طرفاً فى اللعبة النيابية وذلك على الوجه التالى .

النظرية الليبرالية والأحزاب السياسية

المبحث الأول

الأحزاب السياسية أداة إجهاض سلطة الشعب

كتب كلسن فى مؤلفه عن الديمقراطية⁽¹⁾، تركز الديمقراطية الحديثة بالكامل على الأحزاب السياسية التى تزايد أهميتها إطاراً واتساع رقعة تطبيق المبدأ الديمقراطى . فطبقاً لكلسن تقوم الدولة الحديثة على الأحزاب السياسية ، وتلعب الأحزاب دوراً أساسياً فى الانتخاب وهى تحيط بالنواب وتطوقهم ، بعد أن حل محل النظام النيابى المحض ، نظام آخر يمارس فيه الحزب ، بوصفه معبراً عن آمال الناخبين ، وصاية مطلقة على النائب ويشارك بكيفية وثيقة فى تسيير شئون الدولة . على هذا النحو ،

Kelsen: La démocratie, op. cit. p. 19

(1) راجع :

رأى كلسن أنه يمكن النظر إلى الأحزاب بوصفها «عضواً» للدولة وجديرة بأن يكون لها تنظيمها الخاص بها . وقد وجد هذا النظر صدها في العديد من الدساتير التي صدرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، واستحدثت النص على الأحزاب السياسية خلافاً للتقليد الدستوري السابق الذي كان يتجاهل الظاهرة الحزبية تماماً⁽¹⁾.

ويثير هذا الوضع ، قضية الصلة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية ، ويوجه خاص دور الأحزاب السياسية في الحياة النيابية وانعكاس ذلك على سلطة الشعب . والإجابة على هذا التساؤل تقتضي أن نحدد أولاً المقصود بالحزب السياسي .

المقصود بالحزب السياسي :

يرى البعض أن الظاهرة الحزبية قديمة قدم المعركة من أجل السلطة ، وقدم وجود مجموعات متنافسة لممارستها . فهي تعبير على الصعيد السياسي لصور التنافس بين المجموعات وتصادم المصالح المتنافرة . ولئن كانت الظاهرة الحزبية قديمة على النحو المتقدم ، إلا أنه وكما سطر ماكس فيبر ، تعد الأحزاب الحديثة «إفرازاً للديمقراطية والافتراع العام وضرورة تعبئة الجماهير وتنظيمها»⁽²⁾ . فجاءت الأحزاب في

(1) راجع إشارة إلى هذه الدساتير: د. معاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف - القاهرة 1983، ص 11 و 111. Pacque (Jean - Paul): Le statut des partis politiques en Europe, in les droits de l'homme, droits collectifs en droits individuels, Actes du colloque de strasbourg des 13 et 14 Mars 1979, p. 104.

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يتجاهل النص على الأحزاب بالرغم من التعديلات المتعددة التي طرأت عليه والتي تربو على العشرين تعديلاً.

(2) راجع: Weber (Max): La vocation d'homme politique, le savant et le politique, Paris, Plon, 1959, p. 154.

المعصر الحديث نسيباً عن رغبة الجماهير في المشاركة في السلطة ، وكانت ظاهرة الكتيرة الحزبية تمييزاً كذلك عن زحف جماهيري متصل يعكس خيبة أمل الجماهير في الأحزاب القائمة وتطلّعها إلى تكوين أحزاب جديدة تكون أكثر قدرة على تحقيق مشاركتها في السلطة . ولذلك يمكن القول بأن الأحزاب السياسية في مرحلة معينة من التطور السياسي ، تشكل ظاهرة تقدمية إذا مارست دوراً تحريضياً لتعبئة الجماهير وحثها على الفوز بالسلطة وممارستها مباشرة بغير وساطة أو وصاية أى دون أن تتحول إلى أداة للحكم تمارس التنكيل بالجماهير أو التفرير بها خدمة لمصالح طبقية أو سياسية معينة .

وقد تعددت تعريفات الأحزاب السياسية تبعاً للظروف التي صيغ فيها التعريف⁽¹⁾. ففي القرن التاسع عشر، يصادفنا تعريف بنجامين كونستان للحزب بأنه « تجمع لأفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي » . وفي القرن العشرين ، يعرف كلسن الحزب بأنه « تجمع لأفراد يعتنقون نفس الأفكار ، ويهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة » . ويركز البعض على الهدف من الحزب السياسي فيذكر أن الحزب هو « تجمع منظم للمساهمة في الحياة السياسية بهدف الاستيلاء على السلطة استيلاء كلياً أو جزئياً ، والتعبير عن أفكار التجمع وتجميع مصالح أعضاء الحزب » . أما الفقيه الفرنسي بيردو ، فهو يعرف الحزب ، بأنه « تجمع أفراد يؤمنون بنفس الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والسعي للوصول إلى السلطة أو بالأقل التأثير في قراراتها » .

وبعد تعريف الحزب السياسي للكاتبين الأمريكيين لابلومبارا وفايز من أكثر التعريفات ذيوياً لشموله العناصر المكونة للحزب السياسي

(1) راجع : Burdeau, Traité, op. cit. T III, vol I, 3^e édition, 1982, pp. 260 à 262

د. سعد الشرقاوى، المرجع السابق، ص 16 وهـ 18 .

الحديث . وطبقاً له ، يكون « الحزب السياسى هو تنظيم دائم يتم على المستويين القومى والمحلى ، يسمى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة » . وبذلك يتبين أن شروط الحزب السياسى تتحصل فى : استمرارية التنظيم على المستويين المحلى والقومى ، والرغبة فى ممارسة السلطة ، والبحث عن مساندة شعبية .

يستفاد مما تقدم ، أن الحزب السياسى يقوم على عنصرين أساسيين ، هما التنظيم والمشروع السياسى باعتبار أن الأحزاب هى جماعات منظمة من المواطنين هدفها الوصول إلى السلطة وممارستها .

ولكن ، هل حقاً أدت الأحزاب وظيقتها فى تحقيق ديمقراطية أصيلة طبقاً لتطلعات الجماهير وأمانيتها ؟ .

صلة الأحزاب بالديمقراطية الشعبية :

تؤكد دراسة نشأة الأحزاب من الناحية التاريخية ، إن الأحزاب بمفهومها الحديث ولدت حين بدأت الجماهير الشعبية تدخل بالفعل حلبة الحياة السياسية . فكانت الإطار الضرورى الذى يسمح للجماهير بأن تتقن من بين صفوفها نخبها الذاتية⁽¹⁾ . فتكون الصوت الذى يتحدث باسمها ويصدر القرارات السياسية . وكان من شأن تقرير حق الاقتراع العام فى الديمقراطيات الغربية وغيرهما ، أن ظهرت أهمية تنظيم الكتل الجماهيرية المريضة من الناخبين فى إطار يجمع العناصر التى تشترك فى ذات وجهات النظر فى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة . ولعبت الأحزاب السياسية دور هذا الإطار .

ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب السياسية ، أياً كان عددها أو

(1) راجع : Duverger (Maurice) Les partis politiques, Paris, A. Colin, 8^e édition, 1973, p. 466 .

خصائصها ، عناصر لا تنفصل عن الحياة السياسية للأمم مما حدا بالفقيه الفرنسي ديفرجيه إلى أن يشبها « بالثابتة » التي كان يجتمع فيها المواطنون في الديمقراطية اليونانية القديمة ، فتعد رمزاً للديمقراطية السياسية والحرية السياسية أو على حد تعبير بيرك « لا غنى عن الأحزاب في بلد حر »⁽¹⁾.

الواقع ، أن هذا القول الصادر عن بيرك يحتاج إلى وقفة . ذلك أن تقييم دور الأحزاب السياسية في المسيرة الديمقراطية لبلد ما يتوقف على مرحلة التطور الاجتماعي الذي يكون هذا البلد قد بلغها . فقد تلعب الأحزاب دوراً تقيدياً في إطار الدولة البرجوازية حين تسمى لاستقطاب الجماهير العريضة في محاولة للالتفاف على السلطة البرجوازية ، فتكون بذلك وسيلة لتنظيم الجماهير وتعبئتها . ولكن حيث تكون سلطة الشعب قد تحققت ، فإنه ، وكما يذكر بانيكوك ، أبرز فلاسفة الإدارة الذاتية ، تبدو الحاجة إلى الأحزاب متفحفة ولو تسمى الحزب بـ « الحزب الثوري » لأن الأساس النظري للحزب الثوري يعني أن الجماهير غير قادرة على الحلول محل البرجوازية وتشكيل حكومة جديدة ، ويتعبر آخر على أن تحكم نفسها⁽²⁾ .

وكان روسو قد تناول مسألة أثر المجموعات المنظمة على الديمقراطية وأجرى المقابلة بين الإرادة العامة والإرادة الخاصة⁽³⁾ . وتناول روسو هذه المسألة في مؤلفه العقد الاجتماعي (الكتاب الثاني - الفصل الثالث) تحت عنوان « إذا كان من الممكن أن تخطيء الإرادة العامة » . وأوضح روسو أن المصلحة الخاصة للمجموعات تشكل بالنسبة للمصلحة

(1) راجع : Burke: Speech en conciliation with America, 1775, T II, pp. 177 - 178 - in :

Turpin op. cit. T. I, p. 268, al. 4.

(2) راجع : Pannekoek et les conseils ouvriers, textes choisis, traduits et présentés par :

Serge Bricianer, Ed. T., Paris, série «Praxis», 1969, p. 274.

Capitant: Ecrits constitutionnels, op. cit. pp. 104 et 105 .

(3) راجع :

العامة عدواً أشد بامساً من المصلحة الخاصة للفرد . ذلك أن مصلحة المجموعات تنطوي على جاذبية خاصة يمكنها أن تجعل الأفراد يحيدون عن الصالح العام . ومتى تسللت هذه المصلحة إلى عملية التصويت فإنها سوف تنعكس في النشاط التشريعي ، وتشكل ، بالتالي ، عقبة في تكوين الإرادة العامة . وعلى خلاف ذلك ، يكون الحال بالنسبة لمجتمع يتداول أعضاؤه فرادى ومستقلين كل واحد في مواجهة الآخر ، وبغير أن ينخرطوا في مجموعات منظمّة ، ففي هذا الفرض يكون تحقيق الإرادة العامة أكثر يسراً وأوضح روسو أنه إذا مارست المجموعات تأثيرها ، فإن إرادة كل مجموعة هي التي تسود وتهيمن بالنسبة لأعضائها .

عندئذٍ لا يكون عدد الأصوات مساوياً لعدد الأفراد بل مساوياً لعدد المجموعات . وإذا كانت إحدى هذه المجموعات هي المسيطرة « تنتفي الإرادة العامة ، ويكون الرأي الذي يسود ليس سوى رأياً خاصاً » . ويصف روسو هذه التجمعات بأنها تجمعات تحمي مصالحها كمجموعة وتحوز قدراً من النفوذ على أعضائها بحيث توجه تصويتهم في اتجاه مصلحتها .

على النحو المتقدم ، وصف روسو حالة التفكك التي تصيب الديمقراطية بتأثير الأحزاب ، وخلص إلى أنه « من المهم للحصول على تعبير الإرادة العامة ، ألا تكون هناك تجمعات فرعية في الدولة ، وأن يعبر كل مواطن عن رأيه الشخصي » .

وفي القرون التالية تعددت تحذيرات الساسة والمفكرين من مخاطر الأحزاب السياسية⁽¹⁾ . ويذكر جورج واشنطن ، أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ، في خطبة الوداع « إن الشرور العامة والمستمرة التي تسببها الأحزاب كافية لتؤكد أن مصلحة الشعب الحكيم وواجباته هي العمل على الحد منها وتقييدها » . وفي فرنسا ، يذكر موراس « أن فرنسا ممزقة لأن الذين يحكمونها ليسوا رجال دولة وإنما رجال أحزاب وفرنسا

Turpin, op. cit. T. I. pp. 268 et 269 .

(1) راجع :

ليست حزباً . وتدعو سيمون نيل إلى إلغاء الأحزاب لما ينطوي عليه ذلك من خير محض ، فالأحزاب فاسدة سواء من حيث المبدأ أو بالنسبة لتأثيرها .

وفي بريطانيا ، كتب أوسترو هورسكي⁽¹⁾ ، تسرق الأحزاب السيادة من المواطنين ، وتمنعهم من أن يعملوا تفكيرهم في شؤونهم . وأصبحت الأحزاب ملجأ الانتهازيين وأقزام الرجال يقوم ببنائها الداخلي بطريقة أوليجارشية . ومن هنا اقترح أوسترو هورسكي الاستعاضة عن الأحزاب السياسية الدائمة بتجمعات عارضة تتشكل بمناسبة مسألة مطروحة ، ويتم حلها فور التوصل إلى حل للمسألة .

ويبرز الفقيه تارديو في مؤلفه « المهنة البرلمانية » ذات المعنى الوارد في مقولة النظرية العالمية الثالثة ، والقاتلة بأن « من تحزب خان » . فيقول إن الخيانة هي روح الأحزاب . فيذكر أن الشخص الذي يقيد نفسه في الحزب سواء بصفته مرشحاً أو بصفته نائباً يعني الائتلاف أى التنازل عن شق من حريته وأفكاره في مقابل الحصول على دعم ضروري ويضيف بأن مفهوم الائتلاف الذي هو أساس العلاقة الحزبية هو دعوة دائمة للخيانة . وطبقاً لذلك . تخون الأحزاب زعماءها ، ويخون الزعماء برامجها . وفي الفرصين تدور المعركة المهنية الحزبية ، وبذلك تكون الخيانة هي روح الحزبية⁽²⁾ .

وفي الاتجاه ذاته ، يشير ديفرجيه في مؤلفه عن الأحزاب السياسية⁽³⁾ ، أن تنظيم الأحزاب ليس متفقاً والديمقراطية الحقيقية لأن بنيتها الداخلية هي أساساً أوتوقراطية وأوليجارشية ، فحقيقة الأمر ، أن الزعماء لا يختارهم

(1) راجع : Ostrogorski (Moisei): La démocratie et les partis politiques, seuil, Paris, 1979, pp. 209 et s.

(2) راجع : Tardieu, op. cit. T. II. La profession parlementaire, p. 48 .

(3) راجع : Duverger: op. cit. p. 462 .

أعضاء الأحزاب ، وإنما يكون اختيارهم بطريق الاختيار الذاتى فيما بين قيادات الحزب وهم يشكلون طبقة سياسية منعزلة عن الانتصار ومنغلقة على ذاتها .

وبعد هذه الصورة القائمة عن تأثير الأحزاب على الديمقراطية نتبين أثر الأحزاب على الحياة النيابية .

الأحزاب والحياة النيابية :

وجه أنصار النظام النيابى نقداً إلى الأحزاب السياسية ورأوا أنها تتعارض والفكر النيابى التقليدى الذى كان يرى فى المجلس النيابى إفرازاً لسيادة الأمة الواحدة وغير القابلة للقسمة ، والذى تحول ، بتأثير الأحزاب ، إلى نوع من «الإقطاعيات السياسية» . فقد زال عن البرلمان مجاز التمثيل العام لكل الأمة ومن جانب جميع الناخبين ليحل محله المبدأ الذى يقضى بـ «أن الأحزاب لا تقسم البرلمان فحسب ، بل الأمة إلى شيع يناهض بعضها البعض» . وذلك يشكل نفياً لمبادئ وأهداف النظام النيابى التقليدى .

وكان هذا النظر سبباً لتجاهل الأنظمة النيابية البرلمانية لفكرة الأحزاب السياسية . وفى فرنسا ، حتى عام 1875 ، كانت المجموعات البرلمانية محظورة وكان ينظر إليها على أنها «تعبير برلمانى عن تشكيل خارجى غير مسئول وأنه بمثابة غزو تحكمى للتمثيل الوطنى من جانب عناصر دخيلة» .

ويذكر الفقيه ليهولز فى مقال سطره عن الديمقراطية النيابية ودولة الأحزاب الحديثة⁽¹⁾ . أنه فى جميع الديمقراطيات الغربية كُفّت البرلمانية

(1) راجع : Leib Holz (G): Démocratie représentative et Etat des partis modernes», R.I. : 1952, n^o série, T. II. p. 53 et s.

التقليدية عن الوجود ولم تعد سوى شعاراً خلوياً بعد أن تم تحويلها إلى نقيضها بواسطة الأحزاب السياسية . ويضيف بأن خطأ كبيراً ارتكب حين ساد الاعتقاد بإمكانية مزج ديمقراطية الأحزاب الحديثة بالديمقراطية النيابية فذاك مستحيل لأنهما نمطان متعارضان من الديمقراطية .

وبدلاً من أن تحقق الأحزاب تصعيداً لسلطة الشعب ، كانت ، على العكس ، انتكاسة للمد الديمقراطي . فبدلاً من أن تعيد السيادة إلى الشعب الذى سلبتها منه الجمعية النيابية ، لعبت ذات دور البرلمان سواء فى الزعم « فى تمثيل المواطنين » أو فى ادعاء الإدارة باسم الأمة .

وفى هذا المعنى يقول الفقيه الفرنسى كاييتان⁽¹⁾ ، أنه فى فرنسا ، بدلاً من انتخاب ستمائة نائب، تحل إرادة خمسة أو ستة أحزاب محل البرلمان ، ويحوز كل حزب جزءاً من سيادة الأمة يتناسب وعدد الأصوات التى حصل عليها . ويكون بالتالى شريكاً فى السيادة بمقدار هذه المشاركة . ولا تستطيع الأحزاب أن تمارس هذه السيادة إلا جماعياً وبطريق الائتلاف أى بإبرام « عقد مشاركة بهدف ممارسة السلطة وقسمتها » . وتولد الحكومات من هذا العقد ، وتزول بفسخه . وتكون الأحزاب ، مسئولة ، ليس أمام الشعب أو البرلمان ، ولكن ، فى حقيقة الأمر ، أمام رئاسة أركان الأحزاب المؤتلفة . فذلك هو القواعد غير المدونة للنظام النيابى . وبذلك يتحقق نقل الصفة النيابية من عضو إلى آخر ، أى من البرلمان إلى الأحزاب .

ويعلق الفقيه الإنجليزى بيرس على هذا التسلط الحزبى فيقول : لو تأملنا مسألة الأحزاب سواء من زاوية تمثيل المصالح أو من زاوية تمثيل الآراء أو التى وراء الخير العام ، فإنه وللوهلة الأولى ، لا يبدو من الميسور تبرير نظام يكون النواب المنتخبون فيه ملزمين من جانب رؤساء أحزابهم

(1) راجع : Capitant (R) : Le conflit entre la souveraineté populaire et la souveraineté parlementaire, art précité, pp. 165 et s.

على التصويت لصالح سياسة يرونها تتعارض والمصالح الحقيقية لموكليهم أو تتعارض مع الرأى العام السائد فى دائرتهم ، أو تتعارض مع تصورهم الشخصى لصالح البلاد » .

والواقع أن التجربة العملية فى العديد من الدول التى تطبق النظام الحزبى تؤكد أن النواب المنتخبين من الشعب لتمثيله هم فى حقيقتهم أسرى أحزابهم مما يضاعف من استلاب سلطة الشعب .

تسلط الأوليغارشية الحزبية على النظام الحزبى :

تحكم الأوليغارشية الحزبية قبضتها على الأحزاب من خلال عدة قنوات تكفل لها أن يكون النواب أسرى أحزابهم ، ويتحقق ذلك سواء فى مرحلة اختيار المرشحين أو فى خلال المعركة الانتخابية وأخيراً خلال ممارسة العمل التشريعى⁽¹⁾ .

1 - دور الحزب فى اختيار المرشحين :

تعد عملية اختيار المرشحين أحد الأنشطة الرئيسية للأحزاب . وقد اقترنت نشأة الأحزاب بتكوين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية . فمئذ نهاية القرن التاسع عشر ، ومع التوسع فى تطبيق الاقتراع العام دارت النظرة إلى الأحزاب على أنها قنوات اتصال طبيعية بين الناخب والنائب .

وفيد واقع الممارسة الحزبية فى الدول ذات الأنظمة الحزبية أنه نادراً ما ينجح النواب المستقلون عن الأحزاب فى الحصول على مقعد فى المجلس النيابى ، فيلاحظ مثلاً أنه فى الانتخابات التى أجريت فى فرنسا فى عام 1951 سقط جميع النواب المستقلين ، ولا يزيد عددهم حالياً عن

Masclet: op. cit. pp. 24 et s.

(1) راجع :

ولمزيد من التفصيل راجع: كارلوس ا. سابينو: الأوليغارشيات الحزبية والسلطة السياسية، مجلة الفكر الجماهيرى - مارس 1983 ص 85 وما بعدها.

تسعة أعضاء بالجمعية الوطنية. وتؤكد الدراسات أن فوزهم كان رهناً بتأييد غير مباشر قدمته لهم الأحزاب. ويلاحظ كذلك أن النواب المنشقين عن حزبهم يفشلون في الانتخابات التالية كقاعدة عامة. وقد تحقق ذلك في فرنسا في الفترة من 1958 إلى 1962 حيث انشق ثلاثون نائباً ينتمون إلى حزب دييجول على سياسة الجنرال دييجول، وكان من بينهم من تولى الوزارة في عهده، ومع ذلك فقد سقطوا جميعاً في الانتخابات التالية أمام مرشحي الحزب الدييجولي.

ولا تخفى دلالة هذا الوضع من حيث قوة تأثير الأحزاب على أعضاء المجلس النيابي ووسائل الضغط التي تحوزها حيالهم.

وإبرازاً لتلك الصلة الوثيقة بين المرشح وحزبه، يذهب رأى فقهي قوى بسطه الفقيه كلسن، يدعو إلى أنه إذا غيّر النائب انتماءه الحزبي أثناء فترة نيابته، يكون عليه أن يستقيل من المجلس النيابي لأنه، وعلى خلاف مفهوم الوكالة النيابية، لا يستمد النائب وكراته من الشعب وإنما من رئاسة أركان الحزب التي وافقت على إدراج اسمه في قائمة مرشحي الحزب. وتعليقاً على هذا الوضع، يقرر البعض أن الحزب السياسي قد أصبح الوسيط الضروري بين الناخب أو المواطن والديمقراطية⁽¹⁾.

2 - دور الحزب في تمويل المعركة الانتخابية :

تتسم المعارك الانتخابية بارتفاع ملحوظ في تكلفتها المالية نتيجة استخدام الأساليب الحديثة في الدعاية. وأصبح النواب عاجزين عن تحمل نفقاتها، بل إن الأحزاب ذاتها تعجز بمواردها الذاتية عن تغطية تلك النفقات مما جعلها تلجأ إلى الدوائر الرأسمالية لتمويل حملاتها الانتخابية في مقابل حماية مصالحها تحت قبة المجلس النيابي.

(1) راجع في هذا المعنى أقوال الأستاذ /كلارين في ندوة حقوق الإنسان في Les droits de l'homme, actes du colloque de strasbourg des 13 et 14 Mars 1979, L.G.D.J., 1980, p. 130.

ويشار إلى أن تعقيد المعركة الانتخابية حالياً أدى إلى تحولها ، في أنظمة الديمقراطية الغربية ، إلى نوع من النشاط التجارى تتولاها مكاتب تجارية متخصصة فى الدعاية الانتخابية للمرشحين وتتقاضى عنها مبالغ باهظة من الأحزاب والمرشحين على حد سواء . وتسمى هذه المكاتب بمكاتب تسويق Marketing ، وقد نشأت فى الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انتقلت إلى القارة الأوروبية .

وحتى نتبين مدى تكلفة المعارك الانتخابية نسوق بعض الأرقام التى كشفت عنها الدراسات التى أجريت فى هذا الخصوص .

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وطبقاً لأسعار عام 1970 ، تقدر تكلفة المعركة الانتخابية لعضو مجلس الشيوخ بنحو مليون دولار ، وتصل بالنسبة لعضو مجلس النواب بنحو 700,000 دولار⁽¹⁾ .

فى فرنسا ، وطبقاً للإحصاءات المتاحة ، خصص الحزب الديجولى فى الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مارس 1973 مبلغ 45 مليون فرنك ، وكان نصيب المعركة الشاملة نحو 24 مليون فرنك ، بينما وزع 21 مليون فرنك على مرشحي الحزب البالغ عددهم 302 مرشحاً بواقع 70,000 فرنك لكل مرشح . ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنطبق على الأحزاب الشيوعية القائمة فى الدول الرأسمالية كذلك . فقد دلت بعض الدراسات عن مصادر تمويل الحزب الشيوعى الفرنسى أن هذا الحزب يتلقى دعماً مالياً من المصرف التجارى لأوروبا الشمالية « الذى تهيمن عليه المؤسسات المصرفية السوفيتية »⁽²⁾ .

ويلاحظ أن بعض الحكومات سمت لوضع ضوابط لتمويل الحملات الانتخابية ورقابة مصادر التمويل ، ومع ذلك ، كما يذكر الفقيه بيردو ، لا

(1) راجع: ماسكيله، المرجع السابق، ص 55.

(2) راجع: Montaldo (Jean): Les secrets de la banque soviétique en France, Albin Michel, Paris, 1969.

يزال الشعار المطبق هو أنه « لا نواب بغير نقود Pas d'argent , pas d'élus » ويشير الفقيه الفرنسي إلى أنه في يونيو 1979 خلال المعركة الانتخابية لانتخابات البرلمان الأوروبي ، عجز عدد كبير من المنظمات والحركات الفكرية عن تقديم قائمة بمرسحيتها لقصور مواردها المالية بل وعجزها عن تقديم الكفالة المالية لتسجيل قائمة مرسحيتها . ويعلق الفقيه على ذلك بقوله ، أنه أياً كانت الاعتبارات التي قيل بها ، فإن دلالتها واضحة في أن السلطة حين حددت نصاباً مالياً عالياً فإنها تكون قد ربطت بين قدرة الأحزاب على التمثيل وقدرتها المالية ، وكأنها قد أتاحت للأثرياء فرصة السباق وحظر على الفقراء ولوج الحلبة ⁽¹⁾.

يستفاد مما تقدم ، أن تغييراً جوهرياً طرأ على المجتمعات الحديثة التي هي مجتمعات جماهيرية فالنظرة الفردية التي سادت طوال القرن الثامن عشر تراجعت لتحل محلها نظرة جماعية للنظام النيابي . وأصبح النواب رجال أحزاب ، وأضحت هيئة الناخبين تمارس من خلال المؤسسات السياسية خياراً جماعياً يفرض نفسه بعد ذلك على المجالس النيابية التي يكون أعضاؤها مقيدون بانتمائهم الحزبي فبدلاً من الوكالة غير القابلة للقسمة التي كانت تعهد بها الأمة إلى كل واحد من ممثليها نشأت وكالة جماعية استأثرت بها الأحزاب .

على النحو المتقدم ، أفرز النظام النيابي سلسلة متعددة الحلقات من الاستلاب لسلطة الشعب . فبعد أن تنازل الشعب عن سلطته للنواب ، يتنازل النواب بدورهم عن الحق في أن تكون لهم إرادة تشريعية . ويتم هذا التنازل في واقع الأمر لصالح نفر من الشخصيات التي تشكل الزعامات الحزبية . ويشبه البعض مركز النواب بأنه أقرب إلى « سلك الهاتف » الذي يتوسله الحزب لتبليغ إرادته . ويذكر أوستروجرسكي في تعليقه على وضع النائب في البرلمان البريطاني ، أن « شجاعة الرأي عند النائب تحولت إلى ضعف ، وأصبح الخنوع عادة ذهنية » ⁽²⁾.

Burdeau: traité, op. cit. Tome III, Vol. I, p. 274 .

(1) راجع:

Ostrogorski: op. cit. p. 73 et s.

(2) راجع:

فمن الملاحظ أن الأحزاب أكثر استبداداً بالنواب من ناخبيهم ، وإزاء نجاح الأحزاب في الزعم بأنها تمثل حقيقة الإرادة الشعبية أصبح النواب أسرى أحزابهم ، بل بالأصح أسرى قياداتهم الحزبية .

وما أكثر الكتابات التي تناولت هيمنة الأوليجارشيات الحزبية على الأعضاء . فيذكر الوزير البلجيكي السابق ، فرانسوا بيران ، كيف أنه في بعض البلدان . مثل بلجيكا وهولندا تستأثر قيادات الحزب برسم سياستها وعقد التحالفات مع الأحزاب الأخرى بطريقة سيادية دون أن يدعى النخبون للإدلاء بأى رأى في هذا الخصوص⁽¹⁾ .

ويعرض أستاذ آخر⁽²⁾ لهيمنة الأوليجارشيات الحزبية على أعضاء الأحزاب الأمريكية فيذكر أنه « في الولايات المتحدة تأتي رغبات أعضاء الحزب في المرتبة الثانية بعد رغبات أعضاء البيروقراطية . إن قاعدة الحزب الديمقراطي أبدت بقوة في انتخابات 1968 التمهيدية كلاً من يوجين مكارثي وروبرت كينيدي كمرشحين للرئاسة ، ولكن المحترفين الحزبيين في مؤتمر شيكاغو الذي تهيمن عليه الآلة الحزبية قاموا بتسمية هيوبرت همفري الذي قاد حزبه إلى الهزيمة .

وفي مؤلفه عن « الأحزاب السياسية » بحث في الاتجاهات الأوليجارشيات للديمقراطية وكتب روبرت ميشليز عن جوانب وأساليب سيطرة الأوليجارشيات الحزبية على أعضاء الحزب وإفادها للمسيرة الديمقراطية بوجه عام فيذكر ، « أن الزعماء الديمقراطيين أصبحوا غير قابلين للعزل وذاتهم مصونة لا تمس كما لم يحدث في التاريخ بالنسبة لزعماء أى هيئة أرسقراطية، كما أن مدة ولايتهم تتجاوز بكثير متوسط مدة

(1) راجع: ديسار (فرانسيس): فلسفة الاتصال والسياسة الطبيعية في النظرية العالمية الثالثة، مجلة الفكر الجماهيري، يناير/ مارس 1984 ص 168. رونسا فالون، المرجع السابق ص 54.

(2) راجع: د. هنري حبيب، السلطة والحرية في الكتاب الأخضر، ندوة كاراكاس، الجزء الأول، ص 285.

ولاية الوزراء في الدول ذات النظام الملكي⁽¹⁾. ومن الأحداث التي تدل على هيمنة رئاسة أركان الأحزاب على أعضائها ، ما حدث في بريطانيا في أكتوبر 1963 . فقد استقال ماكميلان من رئاسة الوزارة ، وعينت الملكة السير ألك دوغلاس هيوم ، أحد أقطاب حزب المحافظين ، خلفاً له . وقد أثار هذا التعيين نائرة قيادات الحزب . لأنه تم بناء على مشاور بين الملكة ورئيس الوزراء المستقيل دون الرجوع إلى القيادة الحزبية . وكان من شأن ذلك أن عدل حزب المحافظين لوائحه ، ونص على أنه في حالة استقالة رئيس الوزراء تختص المجموعة البرلمانية دون سواها بتحديد خليفته . وهو ذات النص الوارد في لائحة حزب العمال البريطاني⁽²⁾ .

ولائحة الحزب الشيوعي الفرنسي تؤكد تبعية النواب لقيادة الحزب . فتتص المادة 27 من اللائحة على أن اللجنة المركزية للحزب تقود نشاط النواب . وتؤكد لوائح الأحزاب بوجه عام وجوب أن ينضم النائب إلى المجموعات البرلمانية لحزبه ويكون ملزماً للتصويت طبقاً لتعليمات الحزب بحيث يكون أداة لتنفيذ سياسته⁽³⁾. من ذلك ما تنص عليه قواعد الحزب الاشتراكي الفرنسي من أن « المجموعة البرلمانية هي التي ترسم الإطار الذي يمارس النواب مبادراتهم في نطقه . ويكون من المتعين إبلاغ الأمانة التشريعية للمجموعة البرلمانية بأية اقتراحات أو أسئلة شفوية بدون تقديمها . وتعرض على رئيس المجموعة الذي يعرضها على مكتب المجموعة البرلمانية أو على المجموعة ذاتها إذا كانت المسألة تمثل أهمية خاصة . ويمتنع كذلك على النائب أن يقدم أية تعديلات للمشروع السابق إقراره من المجموعة البرلمانية إلا بموافقة هيئة المكتب أو رئيس المجموعة في حالة الاستعجال » .

(1) راجع : Schonfeld: La stabilité des dirigeants. R.F.S.P. Oct. 1980, p. 849.

(2) راجع : Chantebont (Bernard): La régime parlementaire moniste, gouvernement d'as- semblée, in mélanges offerts à Georges Burdeau, p. 59.

(3) راجع : ماسكليه، ص 78 وما بعدها.

أما في شأن الوظيفة التشريعية التي هي صميم عمل النواب ، فإنه يحظر على النائب أن يتقدم بأي اقتراح بقانون فذلك من حق المجموعة البرلمانية وحدها . كما يتمتع على أي نائب ، باستثناء رئيس المجموعة ، أن يشارك في المناقشات تحت قبة البرلمان بدون تكليف من المجموعة البرلمانية . وفي حالة الاستعجال ، إذا تعذرت دعوة هيئة المكتب للانعقاد ، يحدد رئيس المجموعة أو نائبه إسم المتحدث .

ويحظر على النواب أعضاء الحزب الانضمام إلى أية جمعية صداقة أو تكتلات مشكلة للدفاع عن مصالح خاصة أو طائفية إلا بموافقة هيئة المكتب التي تملك دائماً سحب تلك الموافقة . وفي جميع الأحوال ، يتمتع التوقيع على أية نداءات أو تمهيدات تتعارض مع السياسة العامة للحزب⁽¹⁾ .

وفضلاً عما تقدم ، تنص لوائح الأحزاب المختلفة على تنازل النواب عن جزء من المكافأة البرلمانية المقررة لهم للحزب ، وقد تقدم القول ، إن هذه المكافآت تقررت لتمكين النواب من تكريس كل وقتهم لمزاولة نشاطهم النيابي وضماناً لاستقلالهم .

ويعلق الفقيه الفرنسي ديفرجيه⁽²⁾ على هيمنة القيادات الحزبية على النواب ، فيؤكد أن من شأن هذه الهيمنة تغيير طبيعة العلاقة بين النواب وناخبيهم . بل إن الأمر يصل أحياناً إلى أن يودع النائب الحزبي المنتخب ، لدى أمانة الحزب غداة انتخابه ، استقالة غير مؤرخة تأكيداً لالتزامه بالخط السياسي للحزب . وبذلك فقدت البرلمانات طابعها الأصلي وتحولت إلى مكان لالتقاء وكلاء الأحزاب الملزمين بتعليمات بالحزب ، فيتم في نطاق التصديق على قرارات تقررت في موضع آخر سواء كان لجان الحزب أو مؤتمره .

وينطبق الأمر ذاته على مجلس العموم البريطاني حيث يذكر

(1) راجع : ماسكليه ، ص 131 وما بعدها .

(2) راجع ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص 409 .

أوستروجورسكى⁽¹⁾ أن المناقشات في مجلس العموم لم يعد لها مدى حقيقياً سوى « أنها توفر الفرصة لخطباء الحزب في أن يتباروا . فليس من شأنها تفسير نتيجة التصويت أو إقناع أحد . ذلك أن الالتزام الحزبي يمنع النائب من أن تتولد لديه قناعة خاصة . والهدف الرئيسى للأحزاب هو أن تظل على قيد الحياة ، وهي ترفع صراحة الشعار اللاتيني القائل بـ « وجوب التخلي عن القضايا من أجل البقاء »⁽²⁾ .

تؤكد الأحداث المتقدمة كيف انحرفت الأحزاب عن دورها المبدئي كأداة للتنهيد لقيام سلطة الشعب ، وتقااست عن إحداث التغييرات الجذرية في المجتمعات التي تولت السلطة فيها وأبقت على بنيتها الرأسمالية الاستغلالية دون أدنى محاولة للمساس بها . ومن يتبع تعاقب الأحزاب اليمينية ثم الاشتراكية في الدول الغربية ، في بريطانيا أو فرنسا مثلاً ، يلمس كيف تم الإبقاء على البنية الاستغلالية للدولة دون أدنى محاولة لتحقيق تطلعات الجماهير العريضة وأمانيتها⁽³⁾ . والوضع في الولايات المتحدة الأمريكية ليس أفضل حالاً ، ويذكر أوستروجورسكى في هذا الخصوص ، « كان في الإمكان شراء أعضاء من الطبقة الحاكمة الفاسدة ، وكبار رجال الدولة وخطباء الشعب . ولكن كيف أمكن شراء الشعب ذاته ؟ كل الشعب صاحب السيادة »⁽⁴⁾ ؟ قدم التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الحل لهذه المشكلة . جميع المفسدين الذين سعوا لاستغلال سلطة الدولة لتحقيق أهداف أنانية ، ما عليهم إلا أن يخلطوا بمصالحهم بمصالح منظمة الحزب . على هذا النحو ، استخدمت منظمة الحزب لخدمة المصالح الخاصة الهامة في المنشآت وتوجيهها ضد الصالح العام مسخرين نواب الشعب لهذا الهدف . . وعلى حد تعبير أحد النواب

Ostrogorski, op. cit. p. 83 .

(1) راجع :

Propter vitam vivendi perdere causas .

(2)

(3) راجع : ميشين : المرجع السابق ص 16 .

(4) راجع : أوستروجورسكى ، المرجع السابق ص 135 .

عن ولاية نيويورك « أريد أن أكون رجلاً نزيهاً ، وإنى كذلك ، لكننى عبد لمنظمة الحزب » . وقد أدرك الشعب مشكلة سلطة المال خاصة فى مظهرها الاقتصادى المتمثل فى تراكم الثروات . واستنتج أنه مجنى عليه فى عملية قهر اقتصادى رهيب . والواقع أن الشعب لم يكن مجنياً عليه من الرأسماليين بوصفه دافعاً للضرائب أو مستهلكاً ، بقدر ما كان ذلك نتيجة أن الاحتكارات الاقتصادية تحالفت ومحتكرى السياسة وحائزى الاحتكار الانتخابى الذين تنازلوا عنه لمنظمة الحزب .. وهكذا أسفر تطور الديمقراطية الأمريكية عن أمرين بالفى الخطورة وهما : أن الحكومة الشعبية فلتت من الشعب ، كما استطاعت المصالح المالية ، فى أبشع صورها ، أن تستولى على الحكومة » .

على النحو المتقدم ، كانت مزاولة اللعبة الحزبية وتأثيرها على التمثيل النيابى المزعوم للشعب⁽¹⁾ ، ولكن هل حقاً بقيت للمجالس النيابية وظائف فعلية تمارس كمؤسسة ديمقراطية تنوب عن الشعب ؟ .

المبحث الثانى الأحزاب وأقول التمثيل النيابى

وصف جون ستوارت ميل النظام النيابى بأنه « نموذج المثل الأعلى للحكومة الكاملة ، يقوم على تأصيل قانونى غاية فى المنطق والتناسق الفكرى يسمح بالتوفيق بين فعالية السلطة وحرية المواطنين »⁽²⁾ .

(1) يشير الكتاب إلى ظاهرة حديثة وملحوظة فى الأنظمة الحزبية التقليدية وتكشف عن أقول الظاهرة الحزبية فيها ، وهى الاتجاه إلى تكوين تجمعات Rassemblements تضم قطاعات عريضة من الجماهير تلتقى حول حد أدنى من البرنامج المشترك يكون مقبولا لدى جميع القطاعات الجماهيرية ويشكل بديلاً للتنظيمات الحزبية . راجع : ديسار ، المرجع السابق ، ص 151 وما بعدها .

(2) راجع : J.S. Mill: Le gouvernement représentation, in: Turpin, Critiques de la représentation, op. cit. p. 7.

وقد عبر هذا القول عن الأمانى التى كانت معقودة على مفهوم التمثيل النيابى بوصفه خاتمة للحكم الملكى المطلق ويقيم مبدأ مسئولية السلطة أمام الشعب . وقد تقدم بيان الاجتهادات الفقهية لتأصيل النظام النيابى ، وكيف صاغ لوك نظريته فى التمثيل النيابى فى إطار فكرة الفصل بين السلطات بهدف تحديد نطاق السلطة وتقييدها . وأرسى ألتوسوس مبدأ تحقيق تمثيل شعبى وتمثيل طائفى . وانتقلت النظرية إلى المفكرين الفرنسيين ، وبالأخص مفكرى الثورة الفرنسية الذين رجحوا مبدأ التمثيل النيابى على أفكار روسو حول الديمقراطية الشعبية ، وإن استعاروا منه مقولة «إن القانون هو تعبير عن الإرادة العامة» قاصدين بذلك القانون الصادر عن المجلس النيابى .

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، واجه النظام النيابى انتقادات عنيفة عكست خيبة آمال الجماهير فى ممارسة السلطة . وظهر قصور المبدأ النيابى ، وبدأ الحديث عن «أزمة النظام النيابى» التى رثى أنها تعكس أزمة الديمقراطية ذاتها . فقد تحول هذا النظام إلى أداة وفريضة لاستمرار سيطرة الإنسان على الإنسان والتى تعبر عنها مقولة «التمثيل ضد الديمقراطية»⁽¹⁾ .

فمن الملاحظ ، أن النظام النيابى . بدأ نظاماً نيابياً محضاً ، وكان يوصف بأنه «حكومة العقل ، تعبيراً عن أن النخبة السياسية التى تحوز دراية بالشئون العامة هى التى تتولى الحكم . ثم تطور إلى نظام شبه نيابى ووصف بأنه ، حكومة الراى العام ، للدلالة على التأثير المتزايد للناخبين نتيجة انتشار مبدأ الاقتراع العام والسماح بإعادة انتخاب النواب على نحو ما تقدم .

وكان من شأن هذا التطور ، أن تحول مسلك النواب فى هذه الحقبة من «ممثلى الأمة صاحبة السيادة ليصبحوا أصحاب السيادة ممثلى

La représentation contre la démocratie, in Turpin, These précitée, T. I, p 17. (1)

الأمّة » . فقد استمدوا من انتخابهم قوة أرسوا عليها استبداد المجلس النيابي ، وقد عبّر عنها الفقيه كلسن بقوله : « نجح التمثيل في تطويق واحتواء الحركة السياسية للقرنين التاسع عشر والعشرين . وحدّ من الانتزاع الجامع للفكرة الديمقراطية فأبقاها في خط وسط معتدل . فقد تم إيهام الجماهير العريضة من الشعب بأنها هي التي تحكم نفسها سياسياً من خلال البرلمان المنتخب، وحال ذلك دون المغالاة في إعمال الفكرة الديمقراطية في الواقع السياسي »⁽¹⁾ .

بيد أن تطور الأحداث في المرحلة الراهنة ، وبالأخص غداة الحرب العالمية الثانية ومنذ الستينات أسفر عن تغير النظرة إلى النظام النيابي . فلم تعد المسألة المثارة هي معرفة مدى قدرة النواب على حماية « الحريات الفردية والاقتصادية من بطش السلطة ، بقدر ما أصبحت القضية المطروحة هي مدى قدرة النواب على القيام بمهامهم والتزامهم التي تقتضي المصلحة العامة أن يؤديها أعضاء وهيئات الدولة الحديثة » .

فالتقاش الدائر حالياً لا يتصل بطبيعة « الوكالة » الممنوحة للنائب، ولكن حول قوته التمثيلية للشعب من حيث عمقها وأبعادها . وقيل في هذا الخصوص إن القرار الصادر عن البرلمان لا يتوقف أثره على الإجراءات القانونية التي لا يست إعداده، بقدر ما يتوقف على التكوين الاجتماعي والمهني لأعضاء البرلمان الذين أصلدوه ومدى قربهم من جماعة الناخبين وإحساسهم بحاجاتهم ومطالبهم . ويرى المفكرون أن الأوضاع الحديثة أدت إلى افتقار تلك القوة التمثيلية لدى النواب . بل وإلى تفويت أهداف النظام النيابي وغاياته⁽²⁾ .

يحدد الفقيه الفرنسي بيردو أربع غايات أساسية للنظام النيابي⁽³⁾ هي : تكريس شرعية الحكم ، التعبير عن إرادة الشعب ، إعطاء صورة

Kelsen (H.): La démocratie, op. cit. p. 37.

(1) راجع :

Turpin: Thèse, op. cit. T. I. p. 12.

(2) راجع :

(3) راجع : بيردو، المطول، المرجع السابق، الجزء الخامس، ص 311.

صادقة للرأى العام، واستخلاص أغلبية حكومية. والواقع أن إلقاء نظرة على التطبيق الفعلى لنشاط المجالس النيابية يقطع بتلاشى دور هذه المجالس، ويشكل حجة إضافية إلى الحجج القائلة بزيف التمثيل النيابى .

وتأكيداً لهذا النظر، نشير إلى أن بحثاً أجرى فى عام 1968 بين النواب أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية الذين فازوا فى الانتخابات التى تمت فى هذا العام حول رأيهم فى نشاط المجلس النيابى ومدى تحقيقه لغاياته . وكانت إجابة النواب على هذا التسؤل كالآتى :⁽¹⁾ :

ذكر 59% من النواب أن الوظيفة البرلمانية فى طريقها إلى الأفول ، وكان توزيع هذه النسبة كالآتى بين الأحزاب السياسية الفرنسية : 85% من نواب أحزاب الوسط ، ونحو 76,9% من نواب الأحزاب الاشتراكية ، و 72,7% من الراكليين ، و 72% من النواب الشيوعيين . أما بالنسبة لنواب الأحزاب اليمينية فكانت النسبة 42% لنواب حزب اتحاد الجمهوريين و 34% لنواب الجمهوريين المستقلين .

وهذا الشعور بالإحباط ليس مقصوراً على النواب أعضاء المجلس النيابى ، لكنه يتشتر كذلك بين الجماهير . فالانتفاضات الجماهيرية تعكس إحساساً دفيناً بزيف التمثيل السياسى⁽²⁾ . ويلاحظ مثلاً ، أنه خلال أحداث مايو 1968 فى فرنسا ، رفعت الجماهير الفرنسية شعار برودون القائل بأن « تفويض السلطات هو تجديد للتنازل عنها » وهدرت بشعار « الانتخابات خيانة Elections - trahisons » ، كما يلاحظ أن المسيرات الشعبية التى حفلت بها هذه الأحداث لم تنتج صوب مقر الجمعية الوطنية حيث كان يجتمع « ممثلو الأمة » (!) . وكان هذا المسلك تعبيراً عن إدراكها لزيف

(1) راجع : ماسكلية ، المرجع السابق، ص 2 وص 268 .

(2) راجع : Debbsch (Charles): Questionnaire sur la démocratie, in, Pouvoir, No 7, op. :

cit. p. 125 .

التمثيل النيابي ، وقناعتها بأن السلطة الفعلية تكمن في موقع آخر⁽¹⁾ . أما بالنسبة لوظيفة تمثيل الرأي العام ، فكان من المعتقد أن هذه الوظيفة سوف تشكل الوظيفة الأساسية للبرلمانات بعد أن فقدت وظائفها الأخرى وعجزت عن منافسة السلطة التنفيذية . فقبل بأن الوظيفة الوحيدة المتبقية لها . هي أن تلعب « دور الوسيط » أي أن تكون جهاز اتصال وإعلام وحوار بين السلطة المركزية والجمهور إلا أن هذا الدور لم يتحقق .

فمن الملاحظ أن السلطة التنفيذية بما تحوزه من وسائل التأثير على الجماهير ، ومن خلال وسائل الإعلام ، استطاعت أن تخاطب الجماهير مباشرة وتقيم اتصالاً معهم دون مرور بالمجلس النيابي ، وأضحت القرارات المصيرية في حياة الشعب تعلن للشعب من قبل أن يخطر بها البرلمان⁽²⁾ .

ويلاحظ في هذا الصدد أن لجوء السلطة التنفيذية إلى « وسائل قياس الرأي العام » جعلها أكثر قدرة على الإحاطة بمطالب المواطنين والوقوف على مشاعرهم وإشراكهم في أهداف السلطة التنفيذية وخططها . بل إن الخبراء يتنبأون بأن هذه الوسيلة سوف تكون ، بعد تطويرها في المستقبل ، إحدى وسائل الحكم في الأنظمة الغربية التي تقيم علاقة وثيقة بين الحكام والجمهور دون مرور بالمجالس النيابية .

بل يستخلص الكتاب من بعض الأحداث التي تشهدها الدول الغربية أدلة إضافية للتشكيك في الوظيفة التمثيلية للبرلمانات . فيذكر مثلاً أنه حين

(1) تيربان ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص 284 .

(2) لمزيد من التفصيل حول هيمنة السلطة التنفيذية على وظائف البرلمان يراجع مقالين بجريدة ليوموند الفرنسية أولها بتاريخ 19 نوفمبر سنة 1970 بقلم الكاتب Alain Duhamel وعنوانه : *Quel est le rôle du parlement dans les démocraties modernes* ، والثاني بتاريخ أول ديسمبر سنة 1970 بقلم الفقيه الفرنسي فيدل وعنوانه : *La régime parlementaire a-t-il un avenir?*

وافق مجلس العموم البريطاني على دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة ، فقد جاء هذا القرار على خلاف المشاعر الرافضة لأغلبية الشعب البريطاني . والحال كذلك حين وافق البرلمان الألماني على نشر الصواريخ الأمريكية ذات الرؤوس النووية فى أرجاء ألمانيا الاتحادية ثارت الجماهير استككاراً لتلك الموافقة .

وتفيد الأحداث الجارية فى العديد من الدول ذات الحكومات النيابية إلى فقدان البرلمانات لصيغتها التمثيلية للشعب . فقد تمكنت المنظمات الاجتماعية والنقابات وجماعات الضغط من أن تثبت وجودها على المسرح السياسى وتصبح هى الطرف الأساسى فى الحوار مع السلطة التنفيذية بالنسبة للقضايا التى تهتم الجماهير ، مع غيبة كاملة لدور النواب فى هذا الخصوص⁽¹⁾ . وقد أثارت هذه الأوضاع ردود فعل أعضاء المجالس النيابية ، ومن أشهرها فى هذا الصدد ما حدث فى فرنسا فى 12 يوليو 1971⁽²⁾ حين أصدر رؤساء اللجان الخمس للجمعية الوطنية الفرنسية بياناً انتقدوا فيه «سياسة التشاور» الشهيرة التى بموجبه أصبحت جماعة الضغط المتمثلة فى المنظمات الاجتماعية والمهنية ، هى الطرف التى تفضل السلطة التنفيذية إجراء الحوار معه .

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تقدر بعض الدراسات عدد جماعات الضغط فيها ما بين 1500 و 2000 جماعة⁽³⁾ . تتوزع بين جماعات اقتصادية مثل الاتحاد القومى لرجال الصناعة ، وجماعات وطنية مثل الرابطة الأمريكية للمحاربين القدماء ، وجماعات مهنية مثل رابطة المحامين الأمريكين وجماعات دينية مثل المؤتمر اليهودى الأمريكى ، وجماعات سياسية مثل الاتحاد الديمقراطى للأمريكين الخ . . . وقد بلغ تأثير هذه الجماعات على القرار السياسى درجة حدث ببعض الكتاب إلى تسميتها

Turpin, op. cit. T. II. p. 349. Masclet, op. cit. p. 2.

(1) راجع .

(2) نفس المرجع .

(3) راجع : ميشين ، المرجع السابق ، ص 63 .

بـ « المجلس الثالث » تعبيراً عن هذه الجماعات تعتبر مجازاً مجلساً ثالثاً من مجالس الكونجرس الأمريكي الذى يتكون أصلاً من مجلس النواب والشيوخ⁽¹⁾.

أساس نفوذ جماعات الضغط :

وهذه المكانة التمثيلية التى تحققت لجماعات الضغط والمنظمات الاجتماعية تجد سندها فى عدة أمور ، منها : الفصل الذى أقامته الليبرالية بين الدولة والمجتمع . فدارت النظرة إلى النواب أعضاء المجلس النيابى على أنهم يتحدثون فقط عن « الشق السياسى » الذى يخص المواطنين منظوراً إليهم كمفهوم مجرد عن ظروفهم المعيشية الاقتصادية والاجتماعية . من ثم سعت الحكومات إلى محاصرة المنظمات الاجتماعية والمهنية باعتبارها تعبر عن الجانب الوحلوى الملموس لمعيشة المواطنين وتعبر عن مشاغلهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية .

على هذا النحو ، بعد أن كان الفصل قائماً بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته العامة ، وكان يمكن الزعم بأن النظام النيابى يصلح لاستخلاص إرادة عامة للأمة تعالج المشكلات السياسية البالغة الضيق ، واستبعدت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية من نطاق اهتمام الدولة ، أصبح هذا الوضع غير مقبول . فالدولة تتدخل فى كل الشؤون ، وتشابك المصالح العامة والمصالح الخاصة ، وكشفت الاشتراكية عن أن ما يسمى « مصلحة عامة » ما هو إلا مصلحة أقلية سائدة ومميزة ، لذلك كان من المحتم أن تجد كل هذه المصالح المتعددة والمتنوعة وسيلتها للتعبير المباشر . وامتنع بذلك على البرلمان أن تدعى أنها تستأثر بمهمة التمثيل⁽²⁾.

(1) راجع : د. سعد الشرفورى، المرجع السابق، ص 76.

(2) راجع : Dubaut (Pierre): Le système représentatif en question Projet, Février, 1973, p. 144.

يضاف إلى ذلك ، أنه في النصف الأول من القرن العشرين كانت البرلمانات قد أurst هيمنتها على شؤون البلاد في ظل نظرية السيادة البرلمانية ، وبذلك تخلى النواب عن دورهم بوصفهم ممثلى الشعب في مراقبة السلطة ، وأصبحوا هم أنفسهم تجسيدا للسلطة ومصدرها الوحيد . وإذ دارت النظرة إلى النواب بوصفهم حكاماً ، فقد اختار أعضاء المنظمات الاجتماعية والمهنية أفراداً من بينهم لتمثيلهم لدى السلطة للحصول منها على مطالبهم .

ويسمى البعض هذه الديمقراطية بالديمقراطية البديلة⁽¹⁾ Supplétive التى تحقق فى إطارها تنحية البرلمان عن مؤسسات الحوار ودوائر التمثيل على أثر فقدانها وظيفتها كوسيط بين المواطنين والدولة .

ونصادف فى التاريخ السياسى الفرنسى الحديث مثلاً لهذا التطور فى الوظيفة التمثيلية للمجالس النيابية . ففي عام 1960 حدثت أزمة زراعية فى فرنسا ، وحاول أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية عقد دورة استثنائية ليحثها إلا أن السلطة التنفيذية رفضت دعوة البرلمان للانعقاد يزعم أن رغبة البرلمان فى الانعقاد تنأت بتأثير جماعات الضغط الزراعية مما يعيد إلى الأذهان مفهوم الوكالة الإلزامية الذى يتنافى مع النظام النيابى الفرنسى⁽²⁾ . ومع ذلك أجرت السلطة التنفيذية محادثات مباشرة مع ممثلى التجمعات المهنية الزراعية المعنية ، وصدر قانون الإرشاد الزراعى بناءً على هذه المشاورات . فكاد دور البرلمان فى شأنه أن يكون معدوماً . وتحقق الأمر ذاته بالنسبة لمشاكل مهنية أخرى . ففي عام 1965 ثارت أزمة بشأن لجان المنشآت ، وأعدت الحكومة مشروع قانون بشأنه ، ووجه وزير العمل الفرنسى تحذيراً فى خطابه إلى البرلمان بتاريخ 28 يونيه 1965 ، من أن يدخل أية تعديلات على المشروع المقدم من الحكومة باعتبار أنه يأتى

(1) راجع : مقال سطره الأستاذ M.R.G.S. Schawrtz enberg تحت عنوان «الديمقراطية البديلة» ومشرور بجريدة ليونند الفرنسية العدد الصادر فى 24 فبراير سنة 1972 .

(2) راجع : Daeverger: Constitution et documents politiques, pp. 332 et 338 .

« ثمرة شهور طويلة من تبادل وجهات النظر مع النقابات ومنظمات أرباب الأعمال . وأنه قد يختل إذا طرأ عليه أى تعديل أساسى » .

وهكذا ، يتضح فقدان المجالس النيابية لوظيفتها التمثيلية فى أعرق البلاد النيابية ، ويلاحظ أن الوظيفة التشريعية للمجالس النيابية لم تكن بدورها أوفر حظاً .

الوظيفة التشريعية للمجالس النيابية :

يذكر عضو مجلس الشيوخ الفرنسى « مارسيل » فى مقال سطره فى جريدة ليوموند الفرنسية فى عددها الصادر فى 25 يونيه 1975 على أثر انقضاء الدورة البرلمانية . يقول : « هل من السائغ أن نعطى للبلد إحساساً واحداً بأن المشرعين يسنون التشريعات أو يعدونها . لم يعد المشرعون يسنون التشريعات ، فهم يوافقون على نصوص سبق إعدادها بمعرفة الإدارات الفنية ، ويعجزون حتى عن إدخال تعديلات عليها كذلك التى يجريها مجلس الدولة . . . أصبح النواب من عداد كبار الموظفين مع تجريدهم من سلطات الموظفين »⁽¹⁾ .

والوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يختلف كثيراً عن الوضع الفرنسى . ففى مؤلف سطره كتاب أمريكيون جاء فيه « الإمبريالية بحكم أن سميتها الجوهرية هى تركيز السلطة فقد انتقصت من شأن المؤسسات النيابية القومية والمحلية إلى مستوى الهيئات الاستشارية المحضة . ولم تعد البرلمانات أجهزة صانعة للقرارات ، بل أجهزة للتصديق على القرارات . وهذه القوانين التى يمررونها لا تصدر من داخل مؤسساتهم . فالمبادرة إلى صنع القرار تكون بالكامل فى أيدي الحكومات والأجهزة التنفيذية التابعة للاحتكارات . وقد أصبحت هذه الحقيقة بديهية لدرجة أن منظرى الدول الرأسمالية لم يعد يخفونها . فهم يكتبون عن عقم

(1) أنظر : ماسكليه ، المرجع السابق ص 2 ، تيربان ، الجزء الثانى ، ص 284 .

برلماناتهم . فيقول مؤلف أحد الكتب عن الإدارة الحكومية الأمريكية إنه « من الناحية الشكلية لا بد أن يتقدم أحد الشيوخ أو النواب بمشروع القانون ، ولكن من الناحية العملية ، فإن معظم مشاريع القوانين تقوم أولاً بصياغتها الأجهزة التنفيذية أو المجموعات ذات المصلحة ثم تسلم بعد ذلك للنائب أو عضو مجلس الشيوخ . ويتفق مجلس الشيوخ معظم وقته وجهده في النظر في مشاريع القوانين المقدمة من الإدارة الحكومية »⁽¹⁾ .

وتفصح كتابات الشراح الأساليب المتعددة التي يتم بموجبها سلب البرلمانات اختصاصها الفعلي بالتشريع⁽²⁾ . من ذلك ، تقرير الأولوية في المناقشة لمشاريع القوانين المقدمة من الحكومة بحيث يمكن من الناحية العملية أن تستأثر الحكومة بمعظم الوقت المخصص لمناقشة التشريعات وتمارس تأثيرها في هذا الصدد من خلال تحديد مواد جدول أعمال المجالس النيابية ، ومنها الضغط على النواب لسحب مشاريع القوانين المقدمة منهم ، ومنها تعمد تقديم عدد كبير من مشاريع القوانين قرب نهاية الدورة البرلمانية لتفويت الفرصة على النواب لمناقشتها والاكتفاء بالتصويت عليها جملة ، ومن ذلك أخيراً وكما هو الحال في فرنسا التوسع في تحديد مجال السلطة اللائحة التي تختص السلطة التنفيذية بمباشرتها على حساب تضييق نطاق المجال التشريعي الذي يدخل في اختصاص المجالس النيابية .

وطبقاً للإحصاءات المتوفرة عن النشاط التشريعي للبرلمان الفرنسي في الفترة من 1959 حتى نهاية 1979 فإن البرلمان وافق على 2030 قانوناً بواقع 966 قانوناً سنوياً كانت نسبة التشريعات المقدمة مشاريعها من

(1) راجع : ميشيل أ. كراستر وستيفان ج. شايرسكي د. كيلي جونز : الإدارة الأمريكية ، نيويورك عام 1979 أشار إليه ميشين ، المرجع السابق ، ص 52 .

(2) راجع : Avril: Le Parlement législateur, R.F.S.P. Vol 31, Fév. 1980, pp. 20 et 30

الحكومة 87% أى 1776 قانوناً ، وبلغ عدد التشريعات المقدمة من النواب 264 اقتراح بقانون أى بنسبة 13% .

ويعلق الفقهاء على هذه الأوضاع⁽¹⁾ ، فيذكرون أنه فى البلاد تقريباً تحوز الحكومة حق الاقتراح التشريعى إلى جانب البرلمان . والحكومة بوصفها الجهة المكلفة بتنفيذ القوانين التى يوافق عليها البرلمان أصبحت تدريجياً الجهة الرئيسية التى تتولى إعدادها وتحديد اتجاهاتها وتبلغها إلى البرلمان . ونظراً للتعقيد المتزايد للمشكلات المطلوب حلها ، يعتقد للحكومة مكانة مهيمنة بالنسبة للمجالس النيابية . فهى مزودة بالمعلومات اللازمة من الإدارات الفنية وتكون أقدر من النواب على إعداد مشاريع القوانين المكتملة الأركان القانونية والسياسية والفنية . وفى الوقت الحالى ، إن أكثر من 90% من القوانين التى توافق عليها البرلمانات يكون مصدرها حكومياً .

وفى سويسرا التى تتخذ مثلاً على سيطرة الجمعية النيابية باعتبار أن نظامها الدستورى يقوم على فكرة حكومة الجمعية ، تدل الإحصاءات على أنه فى الفترة بين 1968 و 1973 ، وافقت الجمعية النيابية على 148 قانوناً كان 137 منها من إعداد الحكومة و 11 منها من أعضاء المجلس النيابى .

والأوضاع المتقدمة لا تقتصر على الدول الغربية المتقدمة ، وإنما تسرى كذلك على برلمانات دول العالم الثالث التى كبّلت بالعديد من القيود التى تحد من سلطاتها التشريعية فتعانى من اختلال واضح فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب السلطة الأولى بحيث أضحت الوظيفة التشريعية للبرلمانات هى الاستثناء⁽²⁾ .

(1) راجع : Mendel (Françoise): La compétence législative des parlements, Revue Inter-nationale de droit comparé, Oct - Déc. 1978, p. 952.

(2) راجع : Lavruff: (Dimitri Georges): Les systèmes constitutionnels en Afrique noire, Pedone, Paris, 66.

صفوة القول ، تعاني البلاد ذات النظام الليبرالى خللاً واضحاً من إقامة بنية ديمقراطية حقيقية تعكس أمانى الشعب وتعبر عن مصالحه ومشاعره ، فقد انهارت الأسس التى أرسى عليها فقهاء هذا النظام نظامه التمثيلى ، وتأكدت خرافة مقولة تمثيل الشعب ، كما تبدى دور الأحزاب فى الهيمنة والسيطرة على مقدرات الشعب والإمعان فى استلابه ، ويتبدى ذلك بصورة واضحة من استعراض أسس البناء الدستورى للأنظمة الليبرالية .

أسس التنظيم الدستوري للدولة الليبرالية

تبين من عرض مفاهيم المذهب السياسى الليبرالى أنه هدف فى نشأته إلى تقييد السلطة والتحوط من نشوء سلطة مطلقة تنال من حريات الأفراد وحقوقهم . لذا ، كان من الطبيعى أن يدور البناء الدستورى للدولة الليبرالية فى فلك هذا الهدف . واجتهد المفكرون الليبراليون فى صياغة الأساليب الدستورية الكفيلة بتحقيق ذلك . فكان القول بمبدأ «الفصل بين السلطات» وسيلة لتقييد الحكام . وراوا ضرورة تشييد هيكل السلطة بما يكفل عدم الجمع بين مزاولة المظاهر المختلفة للسلطة . ونعرض فيما يلى سريعا لمبدأ « الفصل بين السلطات » الذى شكّل الركيزة الأساسية للبنية الدستورية للدولة الليبرالية ، ثم نتيين أشكال الحكومات التى قامت بالتطبيق له .

المبحث الأول

مبدأ الفصل بين السلطات⁽¹⁾

نشأة المبدأ :

هذا المبدأ بالغ القدم في الفكر السياسي ، أشار إليه أفلاطون وأرسطو في كتاباتهما ونادى به لوك في العصر الحديث، ويلوره عنه المفكر الفرنسي مونتسكيو . فقد سطر لوك في مؤلفه عن « السلطة المدنية » (1690 م) قوله : « ينطوي إسناد تنفيذ القوانين إلى الأشخاص ذاتها المختصين بسنّها ، على تحريض وإغراء للنفس البشرية التي تميل إلى الطموح » . وفي المعنى ذاته كتب مونتسكيو في مؤلفه الشهير « روح الشرائع » (1748 م) قوله : « إنه من المتعين أن تحد السلطة السلطة . فكل شيء يضيع إذا زال شخص واحد أو هيئة واحدة السلطات الثلاث » . وأضاف مونتسكيو « لا تتحقق الحرية حين يجمع شخص واحد أو هيئة واحدة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ذلك أنه يخشى أن يسن الملك أو الهيئة تشريعات مستبدة وينفذها على وجه استبدادي . ولا تكون هناك حرية إذا لم يتحقق الفصل بين سلطة القضاء والسلطين التشريعية والتنفيذية ، فإذا ما انضمت السلطة القضائية إلى السلطة التنفيذية قد يحوز القاضي سلطاناً طاعياً » .

فالفكرة الرئيسية عند مونتسكيو تتحصل في أن كل من يحوز سلطة تسول نفسه إساءة استخدامها . من ثم ، دعا مونتسكيو إلى تقسيم السلطة منعاً من استخدامها بصورة تحكيمية أو مستبدة . وأسس مونتسكيو التقسيم على أساس الوظائف الثلاث التي تمارسها الدولة ، أي الوظائف

(1) راجع : Malberg: contribution à la théorie générale de l'Etat, op. cit. T. II. pp. 2 et s - Duverger: Institution politiques et droit constitutionnel. 10^e éd.

P.U.F., Paris 1969, pp. 184 et s - Burdeau: Droit constitutionnel et institutions politiques, 12^e édition, L.G.D.J. - Paris, 1966, pp. 136 et s.

التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فتختص كل سلطة بممارسة إحدى هذه الوظائف .

وحتى يتسنى إدراك مغزى هذا المبدأ ، يجب ألا يغيب عن البال الظروف التي أدت إلى المتابعة به في العصر الحديث . فقد سادت الدعوة إلى الفصل بين السلطات في عهد الملكيات المطلقة حيث استأثر الملوك بالسلطة في الدولة ، فأراد المفكرون الحد من سلطتهم المطلقة بانتزاع بعض اختصاصاتهم ، فقبل بأن الوظيفة التشريعية تتميز عن الوظيفة التنفيذية ، وأنه يتعين أن تزاو كل منهما سلطة مستقلة عن الأخرى . وهكذا كان الهدف من القول بمبدأ الفصل بين السلطات في بادئ الأمر ، هو التصدي للسلطة المطلقة للملوك ودعم مركز البرلمانات في مواجهتها .

مدلول مبدأ الفصل بين السلطات :

تزاو الحكومة ، بالمفهوم الواسع ، ثلاث وظائف : الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية . وانطلاقاً من هذا التمييز بين وظائف الحكومة . يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على عنصرين⁽¹⁾ : التخصص الوظيفي والاستقلال العضوي .

أ - التخصص الوظيفي :

مقتضى التخصص الوظيفي إسناد الوظائف الحكومية الثلاث إلى ثلاث سلطات ، تخصص كل منها في ممارسة الوظيفة المسندة إليها . . ولا شأن لها بمزاولة الوظائف الأخرى ، ومؤدى ذلك أن تخصص السلطة التشريعية في مزاولة الوظيفة التشريعية ، وتخصص السلطة التنفيذية بمزاولة الوظيفة التنفيذية . وتخصص السلطة القضائية في مزاولة الوظيفة القضائية . ولا يكون لأية من هذه السلطات أن تزاو أي مظهر من مظاهر السلطات الأخرى .

(1) راجع : ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص 184 .

ب- الاستقلال العضوى :

ومؤداه أن كل سلطة حين تزاول اختصاصها المحدد لها تكون مستقلة عن السلطة الأخرى ، على نحو لا تستطيع معه إحدى السلطات أن تنال من استقلال السلطات الأخرى .

وجدير بالإشارة ، إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات بعنصره السالفين لاقى تفسيرات متنوعة فى الفكر السياسى الحديث . ففى الفترة الأولى التى شهدت مولده ، وحيث كانت الدعوة ملحة إلى الحد من سلطة الملوك ودعم مركز البرلمانات، ساد التفسير التالى : ضرورة الفصل الجامد بين السلطات وبالأخص السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ورفض تدخل أية سلطة فى نشاط السلطة الأخرى . وقد تبنى رجال الثورة الفرنسية هذا التفسير ، وسجلوه فى الدستور الفرنسى الصادر عام 1791 .

بيد أنه سرعان ما ظهرت استحالة تحقيق ذاك الفصل الجامد بين سلطات الدولة الواحدة ذات الأهداف القومية المشتركة، ومن ثم تم هجر التفسير الأول وقيل بأن مبدأ الفصل بين السلطات يتضمن التسليم بتحقيق قدر من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يكون لكل منهما قدرة التأثير فى نشاط السلطة الأخرى فى الحدود المقررة دستورياً . وقد عزز من هذا النظر ، ولا سيما فى الدول الأوروبية وفى بريطانيا بوجه خاص ، أن البرلمان كان قد دعم مركزه فى مواجهة الملك ولم تعد هناك حاجة ماسة إلى عزل الملك عن ممارسة السلطة التشريعية ، بل على العكس كان من مصلحة البرلمان الأخذ بفكرة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية نظراً لما تتيحه هذه الفكرة من تخويل البرلمان قدرة التدخل فى نشاط السلطة التنفيذية .

يستفاد مما تقدم ، أن مبدأ الفصل بين السلطات يحتمل شكلين للحكومات : أحدهما يقوم على فكرة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ونصادف تطبيقه فى الأنظمة الغربية المعاصرة فى النظام

الرئاسي ، ويتبنى ثانيهما مبدأ التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية ،
ويمثل تطبيقه في النظام البرلماني وهو ما نتلوه فيما يلي .

المطلب الأول

النظام الرئاسي

يعد النظام الرئاسي مثالاً للنظام الذي يأخذ ، بالأقل من الناحية
النظرية ، بفكرة الفصل بين السلطات بما تنطوي عليه هذه الفكرة من
عنصرى التخصص الوظيفي والاستقلال العضوى .

خصائص النظام الرئاسي⁽¹⁾

يقسم النظام الرئاسي بخصائص ثلاث أساسية تحصل فيما يلي :

1 - انتخاب رئيس الدولة ، أى رئيس السلطة التنفيذية بمعرفة الشعب ،
ويترتب على ذلك دعم مركز رئيس الدولة فى مواجهة البرلمان بوصفه
منتخباً من الأمة وبما يضمن على أعضائه صفة تمثيل الشعب والنيابة
عنه .

2 - الاستقلال العضوى : ومقاد هذا العنصر ، كما قدمنا ، استقلال كل
من السلطين التشريعية والتنفيذية إزاء الأخرى ، فلا تملك أى منهما
وسائل دستورية تستطيع بوساطتها أن تنال من السلطة الأخرى .
ويترتب على ذلك أن رئيس الدولة لا يملك سلطة حل البرلمان أى
السلطة التشريعية ، كما تعجز السلطة التشريعية بدورها عن طرح الثقة
بالحكومة وإسقاطها . فتكون العلاقة بين السلطين ، وفقاً لتشبيه
البعض ، أقرب إلى الزواج الكاثوليكي الذى لا يبيح الطلاق . فكل
سلطة ملزمة بمعاشة السلطة الأخرى وتعجز عن التخلص منها طوال
المدة المقررة لممارسة اختصاصاتها . ويمتد هذا الاستقلال بين

(1) راجع : بيردو ، المرجع السابق ، ص 156 . ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص 186 .

السلطين إلى مجال اختيار أشخاص كل من أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية ، فلا دخل أو تأثير لكل سلطة على أعضاء السلطة الأخرى .
فيتم اختيار أعضاء البرلمان بطريق الانتخاب المباشر ، والأمر كذلك بالنسبة لرئيس السلطة التنفيذية كما قدمنا .

3- **التخصص الوظيفي:** ومؤداه أن تخصص كل سلطة في أداء الوظيفة الدستورية المسندة لها، فتختص السلطة التشريعية بممارسة الوظيفة التشريعية أى سن التشريعات دون أن تنطرق إلى مجال الوظيفة التنفيذية. كما تختص السلطة التنفيذية بممارسة الوظيفة التنفيذية أى تنفيذ القانون دون أن يكون لها حق الإسهام فى اقتراحه أو إعداده أو وضعه .

فى إطار هذه الخصائص التى تحكم النظام الرئاسى ، يتميز هذا النظام ببروز شخص رئيس الدولة ، أى رئيس السلطة التنفيذية . فهو يسود ويحكم ويجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة بمدلولها الضيق أى الوزارة . ويختار رئيس الدولة معاونيه من الوزراء وتكون علاقتهم به علاقة تبعية . فلا يتعدى دورهم إبداء المشورة والرأى دون التزام على رئيس الدولة فى ذلك .

النظام الأمريكى نموذج للحكومة الرئاسية :

يعد النظام الأمريكى نموذجاً للحكومة الرئاسية وذلك طبقاً لأحكام الدستور الأمريكى الصادر عام 1787 والمعمول به اعتباراً من عام 1789 م .
وقد تأثر واضعوه بآراء مونتسكيو حول مبدأ الفصل بين السلطات ، فسعوا من خلال نصوصه إلى إقامة توازن بين السلطين عن طريق استقلال كل سلطة عن الأخرى بما يكفل من ناحية الحيولة دون هيمنة المجلس التشريعى ، ومن ناحية أخرى عدم النيل من الامتيازات الخاصة المقررة دستورياً لكل ولاية ، خاصة وأن العديد من الولايات كان يملؤها الشك والحذر من قيام الاتحاد الفدرالى المركزى الأمريكى .

وجدير بالذكر أن التطبيق العملي للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية أضفى قدراً من المرونة على الفصل المقرر أصلاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتحقق قدر من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وإن كان هذا التعاون بينهما لا يصل إلى حد تمكين أية سلطة من النيل من الأخرى أى الإطاحة بها .

ويتضح النظر المتقدم ، من عرض موجز للتنظيم الدستوري للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث تبرز بعض مظاهر التعاون بين السلطتين .

حقيقة قرر الدستور الأمريكي استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية في ممارسة الوظيفة المسندة إلى كل منهما بيد أن ذلك يقترن بتزويد كل من الرئيس والكونجرس الأمريكي بوسائل تتيح قدراً من التأثير والتدخل في نشاط الطرف الآخر .

أ- وسائل التأثير على الكونجرس التي يحوزها الرئيس الأمريكي :

يجوز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، بمقتضى الدستور الأمريكي ، وسيلتين يستطيع بهما التأثير في نشاط الكونجرس :

1- تحصل الوسيلة الأولى في حق الرئيس في مخاطبة الكونجرس . ويكون الخطاب الذي يلقيه الرئيس الأمريكي بمثابة عرض لبرنامج الحكومة . وقد درج الرؤساء الأمريكيون على إلحاق بعض الاقتراحات التشريعية بخطاب الرئاسة . ويكون هذا التقليد بديلاً عن حرمان الرئيس من حق اقتراح القوانين بأن يكلف نائباً بالكونجرس من أعضاء حزبه بأن يتقدم إلى الكونجرس باقتراح القانون الذي يرغب فيه .

2- تحصل الوسيلة الثانية في حق الرئيس الأمريكي في الاعتراض على التشريعات . فكل مشروع قانون يوافق عليه الكونجرس يعرض على

الرئيس للتصديق عليه حتى يكون نافذاً . أما إذا اعترض الرئيس فإنه يعيده ثانية إلى الكونجرس فإذا وافق مجلس الكونجرس عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء يصبح تشريعاً نافذاً . يتضح من ذلك أن حق الاعتراض المخول للرئيس الأمريكي هو « اعتراض توقيفى » بمعنى أنه لا يمنع من صدور القانون ونفاذه إذا أصر الكونجرس عليه .

ومن الشائع فى الحياة الدستورية الأمريكية أن يستخدم الرئيس الأمريكى حقه فى الاعتراض خاصة إذا كان الكونجرس مشكلاً من أعضاء تنسب أغليبتهم إلى حزب مغاير لحزب الرئيس . ومن الأمثلة على ذلك ، ما ورد فى خطاب الرئيس الأمريكى فورد فى أغسطس 1976 فى أعقاب مؤتمر الحزب الجمهورى الذى انعقد فى مدينة كانزاس سيتى وجاء فيه أنه اعترض ثلاث وخمسين مرة على مشروعات قوانين اقترحها نواب الحزب الديمقراطى وكانت تهدف إلى فرض ضرائب جديدة .

ب - وسائل التأثير على الرئيس الأمريكى التى يحوزها الكونجرس :

يتكون الكونجرس الأمريكى من مجلسين : مجلس النواب الذى يضم 435 عضواً ينتخبون على أساس عدد السكان ويتجدد كل عامين ، ومجلس الشيوخ الذى ينتخب لمدة ستة أعوام ويتجدد ثلث الأعضاء كل عامين . ويمثل مجلس الشيوخ الولايات الأمريكية على أساس عضو عن كل ولاية بغض النظر عن كثافتها السكانية .

طبقاً للدستور الأمريكى ، يختص الكونجرس بالوظيفة التشريعية ، وقد خوله الدستور بعض الوسائل التى يستطيع بها أن يؤثر فى السلطة التنفيذية من أبرزها ما يلى :

1 - سلطة توجيه « الاتهام الجنائى » للرئيس الأمريكى . تقدمت الإشارة إلى أن السلطة التشريعية فى النظام الرئاسى لا تملك سحب الثقة من السلطة التنفيذية وبالتالي الإطاحة بها . غير أن ذلك لا يعنى انتفاء كل

وسيلة لمساءلة رئيس الدولة فيملك الكونجرس الأمريكي توجيه الاتهام الجنائي إلى رئيس الدولة في حالة ما إذا ارتكب جريمة يتعين مساءلته عنها . فيصدر مجلس النواب قراره في هذا الصدد وتنم محاكمة الرئيس بمعرفة مجلس الشيوخ الذي يتعين أن يصدر قراره بالإدانة بأغلبية الثلثين . فلذا ما صدر القرار بالإدانة يتم عزله . وفي عام 1868 وجه الكونجرس اتهاماً إلى الرئيس الأمريكي أندرو جونسون إلا أن الاتهام باء بالفشل . وفي الحقبة الراهنة ، أوشك الكونجرس الأمريكي على توجيه الاتهام الجنائي إلى الرئيس الأمريكي السابق نيكسون الذي أثار الاستقالة ، وأنقذه من المحاكمة صدور قرار خليفته فورد بالعمو عنه ، وهو قرار أثار سحق قطاعات عديدة من الشعب الأمريكي .

2- إلى جانب ما تقدم ، يحوز الكونجرس وسائل غير مباشرة يستطيع بوساطتها التأثير في نشاط الرئيس الأمريكي ، ومثالها امتناع الكونجرس عن سن التشريعات التي يبتناها أعضاء الحزب الذي ينتمى إليه الرئيس الأمريكي ، أو امتناعه عن اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ سياسة الحكومة الأمر الذي قد يسفر عن عجزها عن تنفيذ برنامجها السياسي والاقتصادي .

3- يشارك مجلس الشيوخ رئيس الجمهورية في بعض صلاحياته الرئاسية . وقصد من ذلك كفالة حقوق الولايات باعتبار أن ذلك المجلس يمثلها على المستوى الاتحادي . وتحصل الصلاحيات المقررة لمجلس الشيوخ في هذا الصدد في اشتراط موافقة على تعيين بعض كبار الموظفين مثل نائب رئيس الجمهورية والوزراء وقضاة المحكمة العليا والسفراء . وينص الدستور كذلك على ضرورة موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على المعاهدات التي يبرمها الرئيس . وينطوي هذا الشرط على تقييد حرية الرئيس الأمريكي في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها .

ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد ، أن معاهدة فرساي التي أبرمت

غداة الحرب العالمية الأولى لم يصدق عليها مجلس الشيوخ الأمريكى بالرغم من اشتراك الرئيس الأمريكى ويلسون فى وضعها. وجاء هذا الرفض من جانب مجلس الشيوخ تعبيراً عن استياء المجلس من انفراد الرئيس الأمريكى بوضع أسس المعاهدة دون الاستئناس برأى المجلس فى هذا الشأن .

وفى مقابل هذا النظام القائم من الناحية النظرية على الفصل بين السلطات ، يوجد شكل آخر للحكومة يقوم بدوره ، من الناحية النظرية على مبدأ التعاون بين السلطين التشريعية والقضائية ، وهو النظام البرلمانى .

المطلب الثانى النظام البرلمانى⁽¹⁾

يقوم النظام البرلمانى على تفسير مبدأ الفصل بين السلطات بوصفه ينطوى على التداخل بين السلطين التشريعية والتنفيذية والتعاون بينهما بحيث «تسيران سوياً» فى إدارة حكم البلاد.

فالحكومة البرلمانية لا تأخذ بالفصل الجامد بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، وإنما تستعاض عن هذا الفصل . بمفهوم التعاون والتوازن بينهما .

نشأة النظام البرلمانى :

تعد بريطانيا مهد النظام البرلمانى ، ومنها نقلت معظم الدول الأوروبية ذلك النظام . وكانت نشأته فى بريطانيا وليدة ظروف الصراع الذى دار بين الملكية من جانب والبرلمان من جانب آخر . فلما اشتد

(1) لمزيد من التفصيل راجع : يردو، المرجع السابق، ص 142 وما بعدها - ديفرجيه : المرجع سالف الذكر، ص 188 وما بعدها .

الضغط الذى مارسه أعضاء البرلمان على الملك ، وطالبوا بالحد من السلطات التى يحوزها الملك . استأثر البرلمان بالفعل بالوظيفة التشريعية ورؤى إسناد الوظيفة التنفيذية إلى الملك بصفة اسمية ، ولكنها أُسندت بالفعل إلى الوزارة التى تكون مسؤولة عن سياستها أمام البرلمان الذى يملك طرح الثقة بها وإقالتها وتكون الوزارة بدورها قادرة على حل البرلمان.

على هذا النحو ، اقترن مبدأ الفصل بين السلطات بفكرة التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية بحيث تستطيع كل سلطة التأثير فى السلطة الأخرى .

خصائص النظام البرلماني :

يتسم النظام البرلماني بالخصائص الآتية :

1 - ثنائية السلطة التنفيذية :

من خصائص النظام البرلماني أن سلطته التنفيذية تكون ثنائية التركيب . فيكون هناك رئيس الدولة ، أياً كانت وسيلة تقلده السلطة سواء بالميراث كما هى الحال فى النظام الملكى أو بالانتخاب كما هى الحال فى النظام الجمهورى . وتكون هناك الوزارة التى يرأسها الوزير الأول أو رئيس الوزراء .

ويتسم هذا التركيب الثنائى باستقلال كل من رئيس الدولة والوزارة عن الآخر . فالملك أو رئيس الجمهورية فى النظام البرلماني له كيان متميز عن الوزارة . كما أن الوزراء يزاولون اختصاصات فعلية استقلالاً عن الملك . ويكوّن الوزراء سوياً ما يسمى مجلس الوزراء الذى يقرر السياسة العامة للوزارة ويكون الوزراء مسؤولين بالتضامن عن تنفيذها .

ولما كانت الوزارة هى المسؤولة عن وضع السياسة العامة وتنفيذها

وليس رئيس الدولة ، لذلك يأخذ النظام البرلماني بمبدأ عدم مسؤولية رئيس الدولة . وإن كان هذا المبدأ قد نبع من التراث الدستوري البريطاني الذي يقضى بأن « الملك لا يخطئ » ، فقد استقر في الأنظمة البرلمانية الأخرى حتى تلك التي تبنت النظام الجمهوري . وأضحى مبدأ عدم مسؤولية رئيس الدولة من السمات المميزة للحكومة البرلمانية .

وترتب على تقرير عدم مسؤولية رئيس الدولة ومسؤولية الوزارة أن قبل بأن رئيس الدولة في الحكومة البرلمانية يسود ولا يحكم ، فاختصاص الحكم ينعقد للوزارة ، كما أن توقيعات رئيس الدولة بالنسبة للمراسيم والقرارات المختلفة التي يصدرها لا تكون نافذة إلا إذا اقترنت بتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص إلى جانب رئيس الدولة . ومثال ذلك نص المادة 85 من الدستور الليبي الملغى ، والتي قضت بأن « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون » .

2 - التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية :

يقضى النظام البرلماني بقيام تعاون بين البرلمان والحكومة . فلا تستأثر كل سلطة بوظيفتها تخصص فيها وتغلق بابها في وجه السلطة الأخرى ، بل تشارك كل من السلطين التشريعية والتنفيذية في قسط من وظيفة السلطة الأخرى .

أ - بالنسبة لمساهمة السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية :

تعدد مظاهر هذه المشاركة ، فالسلطة التنفيذية هي التي تدعو الناخبين لانتخاب أعضاء البرلمان ، وهي التي تدعو البرلمان للانعقاد وعقد دورته .

وتشارك السلطة التنفيذية في العمل التشريعي ذاته عن طريق اقتراح القوانين والمساهمة في المناقشات التي تدور بشأنها والتصويت على

مشروع القانون وإصداره . وفى بريطانيا ، مهد النظام البرلمانى - تبلغ نسبة القوانين التى وافق عليها البرلمان واقرحتها الحكومة نحو 90% من مجموع القوانين الصادرة عن البرلمان البريطانى . كما أن السلطة للاتحبة التى تمارسها السلطة التنفيذية أى سلطة إصدار قواعد عامة ومجردة وملزمة فى صورة لوائح هى سلطة تقترب كثيراً من السلطة التشريعية .

وجدير بالذكر ، أن السلطة التنفيذية حين تمارس مثل هذا التدخل فى الوظيفة التشريعية ، فإنها فى حقيقة الأمر ليست أجنبية تماماً عن البرلمان . وآية ذلك ، أن النظام البرلمانى ، يقضى كقاعدة عامة ، باختيار أعضاء الوزارة من بين أعضاء البرلمان . فتمت كان الوزير عضواً بالبرلمان ، فإنه يحوز كافة حقوق الأعضاء فى اقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها .

ب - بالنسبة لمساهمة السلطة التشريعية فى أعمال السلطة التنفيذية :

المساهمة مظهر الاشتراك فى بلورة البرامج الحكومية ومناقشتها ، ولا سيما حين تشارك السلطة التشريعية فى اعتماد ميزانية الدولة والتصديق على حسابها الختامى .

وتلجأ البرلمانات كذلك إلى تشكيل لجان تقصى حقائق تكون مهمتها فحص أعمال السلطة التنفيذية التى قد تثار الشبهات حولها .

وبالإضافة إلى الوظيفة التشريعية بمعناها الضيق أى سن قواعد عامة مجردة وملزمة فى صورة قوانين ، يصدر البرلمان قرارات فردية تخرج أصلاً عن نطاق الوظيفة التشريعية وتندرج فى الوظيفة التنفيذية ، ومثالها السماح لوزير بعقد قرض . ومثال ذلك نص المادة 169 من الدستور الليبى الملغى التى كانت تقضى بعدم جواز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .

3 - التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية :

تشكل هذه الخاصية السمة الأساسية للنظام البرلماني ، حيث تحوز كل سلطة وسائل دستورية تستطيع بواسطتها أن تؤثر في السلطة الأخرى ، بل وتطيح بها .

أ- الوسائل التي تحوزها السلطة التنفيذية :

تتوزع وسائل التأثير التي تحوزها السلطة التنفيذية حيال السلطة التشريعية غير أن أبرزها هو حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان والدعوة إلى عقد انتخابات جديدة .

ب- الوسائل التي تحوزها السلطة التشريعية :

تملك السلطة التشريعية عدة وسائل للتأثير في السلطة التنفيذية منها توجيه الأسئلة والاستجابات إلى أعضاء الوزارة ، غير أن أبرز هذه الوسائل والتي تقابل حق الحل المقرر للسلطة التنفيذية ، هو حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة ودفعها بالتالي إلى الاستقالة . ويعتبر تحريك المسؤولية الوزارية سواء التضامنية أو الفردية الوسيلة الأساسية للتأثير من جانب البرلمان على أعمال الوزارة .

هذه هي الخصائص الأساسية للنظام البرلماني ، وهو نظام يركز على فكرة نظرية ترى إمكانية تحقيق التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية أي بين البرلمان والوزارة . غير أن التطبيقات الدستورية الوضعية لا تفيد بتحقيق هذا التوازن دائماً ، ويتضح ذلك بصورة جلية في النظام البريطاني ذاته الذي يعد كما قلنا ، مهد الحكومة البرلمانية .

فالنظام السياسي البريطاني يتسم أساساً بسيادة حزبين كبيرين في حلبة الصراع السياسي وهما حزب المحافظين وحزب العمال . فإذا ما أجريت الانتخابات وفاز مرشحو أحد الحزبين بأغلبية المقاعد بالبرلمان

تشكل الوزارة من زعيم حزب الأغلبية والوزراء الذين يختارهم . فى حين يكون أعضاء الحزب الثانى القوة المعارضة الأساسية للحزب الحاكم فى البرلمان . ومن الواضح أنه فى إطار هذا النظام يسيطر رئيس الوزراء على السلطة التنفيذية ، كما أنه يسيطر فى الآن ذاته على أغلبية أعضاء البرلمان الممتنين إلى حزبه أى على السلطة التشريعية كذلك . وغنى عن القول أن هذا الوضع يتطوى على إخلال واضح بالتوازن المراد إقامته بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بل إنه يتحقق فى إطاره نوع من وحدة السلطة فى الدولة تحت هيمنة الوزارة الحزبية⁽¹⁾ .

غير أن الدول الرأسمالية عرفت إلى جانب النظام الدستورى القائم على مبدأ الفصل بين السلطات ، نظاماً آخر يقوم على نقضه أى مبدأ تركيز السلطات وتم تطبيقه فى سويسرا حيث تأخذ بشكل الحكومة المعروفة بحكومة الجمعية أو النظام المجلسى . ونعرضه فيما يلى :

المبحث الثانى مبدأ تركيز السلطات

تأصيل المبدأ :

لم يصادف مبدأ الفصل بين السلطات الذى رفع مونتسكيو لواءه فى الفكر السياسى الغربى الحديث قبولاً لدى جميع الكتاب السياسيين . وقد تصدى له المفكر الفرنسى روسو بشدة منتقداً الأسس التى يقوم عليها والتائج التى يسفر عنها .

نقطة البدء عند روسو أن السيادة ملك الشعب ، والسيادة غير قابلة للتصرف فيها أو التنازل عنها ، ومن ثم رفض روسو مبدأ الديمقراطية

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة يراجع : Marx (F.G.): La Grande Bretagni vit - elle sous un régime présidentiel? Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger - Janvier - Février 1969, No 1.

النيابية ، وطالب بالديمقراطية المباشرة التي تحقق مساهمة الشعب مباشرة في السلطة. ورأى أنه في الديمقراطية النيابية، يتنازل الشعب عن ممارسة السيادة للنواب الذين ينتخبهم وذلك أمر غير جائز. وتفرعاً على عدم جواز التصرف في السيادة أو التنازل عنها، قال روسو بعدم جواز تقسيم السيادة بين عدة سلطات في الدولة على نحو ما يقضى مبدأ الفصل بين السلطات حين يوزعها بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وفي هذا المعنى سطر روسو في مؤلفه «العقد الاجتماعي» قوله «ولما كانت السيادة غير قابلة للتصرف فيها، فهي كذلك غير قابلة للقسمة . فالإرادة إما أن تكون عامة أو لا تكون .. غير أن ساستنا وقد عجزوا عن تقسيم السيادة من حيث المبدأ يقسمونها من حيث المحل ، إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة فرض ضرائب ، وإقامة العدالة وإعلان الحرب ، وإلى إدارة داخلية وسلطة مختصة بالتفاوض مع الخارج . فتارة يدمجون كل الأطراف ، وتارة يفصلون بينها . فيصنعون من صاحب السيادة كائناً غريباً مشكلاً من أجزاء مرتقة وكأنهم يكونون إنساناً من عدة أجساد ، يستعيرون من بعضها العيون ، ومن الأخرى السواعد ومن غيرها الأقدام»⁽¹⁾

لذا رفض روسو ومن يابعه من المفكرين السياسيين مبدأ الفصل بين السلطات وطالب بتركيزها أو إدماجها في السلطة التي تكون أكثر تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب أي السلطة التشريعية . وتكون كافة الهيئات الحاكمة الأخرى مجرد هيئات تابعة وخادمة للسلطة التشريعية باعتبار أن السلطة التشريعية هي السلطة الوحيدة القادرة على التعبير عن الإرادة العامة بما تسنه من قواعد عامة ومجردة في صورة تشريعات .

Rousseau: Du Contrat social, Livre II, Ch. II .

(1) راجع :

Duguit: Leçons de droit public, op. cit. pp. 200 et 201.

تطبيقات مبدأ تركيز السلطات (٣) :

يتخذ مبدأ تركيز السلطات شكلين أساسيين فى التطبيق ، فقد يتحقق التركيز لصالح السلطة التنفيذية أو قد يتم التركيز لصالح السلطة التشريعية .

أ- تركيز السلطات لصالح السلطة التنفيذية :

وصورته أن يحوز الملك أو الدكتاتور كل السلطات فى الدولة على نحو تكون فيه كافة الهيئات الحاكمة الأخرى فى مركز التابع له والمتخذ لإرادته .

وتحقق ذلك فى عهد الملكيات المطلقة فى الدول الأوروبية ، وفى الأنظمة النازية والفاشية حيث كانت البرلمانات القائمة فى كل من ألمانيا وإيطاليا تابعة تماماً لإرادة هتلر وموسوليني .

ب- تركيز السلطات لصالح السلطة التشريعية : أو حكومة الجمعية :

يقوم هذا التطبيق على فكرة إدماج الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وإسنادها إلى البرلمان أو الجمعية النيابية . ومن هنا جاءت تسمية هذا التطبيق بحكومة الجمعية أو النظام المجلسى باعتبار أن الجمعية النيابية أو المجلس النيابى هو الذى تتعقد له الهيمنة فى البناء الدستورى للدولة .

وفى إطار هذا الجمع بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية المسندتين للبرلمان ، يختار أعضاء البرلمان أشخاصاً يعهدون إليهم ممارسة الوظيفة التنفيذية نيابة عن البرلمان بوصفهم وكلاء عنه وتابعين له .

على النحو المتقدم ، تكون الهيئة المخولة ممارسة الوظيفة التنفيذية أى الوزارة مجرد لجنة منبثقة عن البرلمان الذى يختارها بطريق الانتخاب ، ويملك حيالها سلطة التعيين والمزل على حد سواء . وتأنمر الهيئة

Duverger: op. cit. pp. 182 et s.

(١) راجع :

التنفيذية بأوامر البرلمان تلتزم توجيهاته، ولا تستطيع أن تعترض عليها. بل إنه تعبير عن معنى تبعية الهيئة التنفيذية للبرلمان، فإنه من المقرر في نظام حكومة الجمعية أن يمتنع على الوزارة تقديم استقالتها باعتبار أن الاستقالة تنطوي على معنى استقلال الهيئة التنفيذية وذلك يتنافى وحالة التبعية التي توجد فيها الهيئة التنفيذية حيال البرلمان .

النظام السويسري نموذج لحكومة الجمعية :

يأخذ الدستور السويسري بنظام حكومة الجمعية. وطبقاً لذلك، ينتخب مجلس البرلمان الوزارة التي تسمى «المجلس الاتحادي». وتزاول الوظيفة التنفيذية ويكون انتخابها لفترة أربع سنوات .

وتعد الوزارة السويسرية، من الناحية النظرية، في مركز التابع للبرلمان الذي يعلى مساءلتها وإقالتها، وتلتزم الحكومة باتباع تعليمات البرلمان وتوجيهاته . وإذا ما تعارضت وجهتا نظر الحكومة والبرلمان يمتنع على الحكومة الاستقالة، بل تكون ملزمة بمواومة موقفها طبقاً لموقف البرلمان .

التطبيق العملي لنظام حكومة الجمعية⁽¹⁾ :

يختلف الإطار النظري لحكومة الجمعية اختلافاً جذرياً عن تطبيقه العملي . فهذا الواقع يفيد أن مكانة الهيئة النيابية تكون مهددة لمصلحة فرد أو لمصلحة الهيئة التنفيذية، فيحوز هؤلاء السلطة الفعلية في الدولة . وحسبنا في هذا الصدد أن نورد ما سجله رابار الذي يعد، من أعلام الفقه السويسري، تعليقا على تطبيق نظام حكومة الجمعية في سويسرا، فقال إنه «حين يناقش المجلس الاتحادي (أي الوزارة) سياسته أمام الجمعية الاتحادية (أي البرلمان)، يملكنا الإحساس بأننا بصدد فريق من المحترفين يواجه زمرة من الهواة » . وعبر الفقيه السويسري بهذا القول عن

Burdeau: Traité de science politique, T. V, 2^e éd., pp. 393 et 394.

(1) راجع :

أن السلطة الفعلية تتعقد للسلطة التنفيذية على حساب السلطة النيابية هناك ، وذلك رغم أن المادة 17 من الدستور السويسرى تنص على أن الجمعية الاتحادية هى السلطة العليا فى الدولة ! .

يستفاد من العرض المتقدم للبناء الدستورى للدولة الليبرالية على كافة أشكالها أنه بناء يقوم أساساً على النظام النيابى الدائر فى فلك أحزاب سياسية تتصارع فيما بينها للاستيلاء على السلطة . فهو ، من ثم ، يرفض فى جوهره مبدأ الديمقراطية المباشرة المستندة إلى سلطة الشعب ، ويمهد بهذه السلطة إلى أدوات للحكم بديلة عن الشعب . الأمر الذى انعكس فى قيام أزمة نظام الحكم فى الأنظمة الليبرالية على نحو ما سيأتى .

ولكن السؤال المطروح الآن ، هو موقف النظرية العالمية الثانية من المقتضى الثانى للديمقراطية ، ونقض الإدارة الذاتية .

النظرية الليبرالية والإدارة الذاتية

يقتصر بُعد شعار الإدارة الذاتية فى الأنظمة الليبرالية على معنى تحرير العاملين فى مواقع الإنتاج والعمل ، دون أن يشمل أبعاده العميقة المتمثلة فى تحرير المجتمع ذاته فى كافة مناحى النشاط فيه . وحتى فى إطار الإدارة الذاتية فى المنشآت جاء الحل قاصراً عن أن يحقق المغزى الديمقراطى العميق للإدارة الذاتية .

فمن الملاحظ أن مظاهر الاغتراب المتنوعة التى عانى العاملون منها فى إطار المجتمعات البرجوازية أدت إلى تعالى النداءات الرامية إلى إجراء التغييرات اللازمة الكفيلة برد اعتبار العاملين فى محيط نشاطهم الإنتاجى أو الخدمى . . .

ويلاحظ أن الرئيس الفرنسى الراحل ديغول كان قد عبّر عن ضرورة علاج الأوضاع الاستغلالية التى عانى منها العاملون ، وأعلن فى خطاب ألقاه فى عيد العمال يوم أول مايو 1949 أنه « من المتعين إزالة الأوضاع المهنية التى يوجد فيها العاملون نتيجة تنظيم اقتصادى عتيق . ومن اللازم

وضع خاتمة لنظام يقيم تعارضاً بين مصالح الذين يقدمون عملهم للإنتاج ، والذين يقدمون مالهم أو خبرتهم ، وهو نظام يجعل من العمال فى المنشأة أدوات بدلاً من أن يكونوا شركاء . وفى حديث له فى 25 يونيو 1950 يحذر ديجول من الحلول التلقائية لفكرة المشاركة فىقول « إننا نريد أن نقيم مشاركة حقيقية وتعاقدية وليس بدائلها من حوافز إنتاج وأسهم للعمال ونصيب فى الأرباح ، تلك البدائل التى يعتقد بعض الماكين أنها تغنى عن المشاركة » . وإثنان تربعه على قمة السلطة فى فرنسا ، وعقب أحداث مايو 1968 ذكر فى حديث له فى 7 يونيو 1968 « تكون الملكية والإدارة وبيع المشروعات فى النظام الرأسمالى مملوكة لرأس المال ، ومن ثم يكون أولئك الذين لا يملكون فى حالة اغتراب فى داخل النشاط ذاته الذى يساهمون فيه » ⁽¹⁾ .

المبحث الأول

أبعاد الإدارة الذاتية فى إطار النظرية الليبرالية

جدير بالذكر أن هذه الدعوة ومثيلاتها التى دوت فى إطار الدولة البرجوازية ، وإن بليت تعبيراً عن رغبة فى إحداث تغييرات جذرية فى البنيان الرأسمالى الاستغلالي ، إلا أنها ، فى حقيقة الأمر ، وقفت عند حدود مفهوم الاتحاد الوطنى للعاملين فى المنشأة بين العمال وأرباب العمل مع رفض الحلول الجذرية التى من شأنها استئصال شائقة مصادر الاستلاب فى المجتمع .

وترددت الدعوة إلى الإدارة الذاتية فى المجتمعات البرجوازية ، وأضحت من أكثر المصطلحات شيوعاً فى النصف الثانى من القرن العشرين .

(1) راجع : Moreloux (Jean - Pierre): La participation démocratique in Pouvoir No 7. op. cit. pp. 88 et s.

ويريز الكتاب العوامل المساعدة على انتشار مطلب الإدارة الذاتية في المجتمعات المعاصرة : ومن أهمها التحولات التي طرأت في نظام الإنتاج والتطورات التقنية التي جعلت في مقدور كل فرد أن يدرك أبعاد العملية الإنتاجية وسيطر عليها أو على حد قول جارودي إن شكل العلاقات الإنسانية الخاص بالإدارة الذاتية هو بالتحديد أكثر الأشكال توافقاً وضرورات العصر الراهن فيما يتعلق بالثورة العلمية والتقنية . فالإدارة الذاتية ليست خصيصة لصيقة بالتخلف . إن الثورة العلمية والتقنية الجديدة تخلق أشكالاً جديدة من المهارات المهنية تلعب فيها الثقافة العامة دوراً ملحوظاً . وهذه الثورة تتطلب اللامركزية والمبادرة إلى حد أنه للمرة الأولى في التاريخ ، تتلاقى مقتضيات التنمية الفنية والاقتصادية ومطالب الديمقراطية والنمو الإنساني⁽¹⁾ . ويضيف مفكر آخر⁽²⁾ ، أنه من الميسور فهم ظاهرة إحياء الإدارة الذاتية في زماننا . فهي التعبير الحديث عن تطلعات قديمة مكبوتة نتيجة القهر التقني والأيدولوجية السلطوية للدولة . وهي تجسد رجالاً مجسدين لبناء إنسانية مسؤولة، لأنها لن تكون خاضعة لتجريدات علاقات السوق وأيدولوجية الإنتاج . فقد تحقق البناء الرأسمالي على أكتاف البرجوازية التي صاغت أيدولوجية تمجد الحياة الاقتصادية وتفصلها عن الحياة الاجتماعية . ولذلك فإن تحرير الإنسان يكمن في تخليصه من مصادر الهيمنة والتي شكل الاستغلال الاقتصادي أبرز صورها . ومن هنا كان تحقيق اشتراكية سلطة التفكير ووسائلها أهم بكثير من تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج التي لا تعدو أن تكون أحد مظاهرها فحسب .

ويلقى هذا الاتجاه صدى في قرارات المنظمات العالمية . فصدر عن ندوة عالمية للأمم المتحدة عقدت في يوغوسلافيا في مايو 1982 توصية

(1) راجع : Garand, interview à la revue Kommunist de Belgrade in, Revue Autoges-
tion, Sept - Déc. 1969 - p. 153.

(2) راجع : Person (Yves): Autogestion et identité collective - Revue Autogestion et
socialisme, Mars 1979, pp. 32 et s.

تدعو إلى تناول مسألة المشاركة الشعبية في الإدارة الذاتية من زاوية أهميتها بالنسبة لحقوق الإنسان . وصدر قرار من الدورة رقم 39 للجنة حقوق الإنسان المنعقدة في فبراير مارس 1983 جاء في ديباجته « أن المشاركة بكافة أشكالها بما في ذلك المشاركة العمالية في الإدارة ، والإدارة الذاتية العمالية في البلاد التي تأخذ بها تشكل عاملاً هاماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولتحقيق حقوق الإنسان وكرامته »⁽¹⁾ .

واستجابة للاعتبارات المتقدمة ، استأنست بعض الدول الرأسمالية بمفهوم الإدارة الذاتية ، وأقامت صوراً للمشاركة العمالية اختلفت أبعادها وأنماطها تبعاً لظروف كل دولة .

المبحث الثاني

نماذج المشاركة العمالية في الدول الرأسمالية

تعرف الدول الرأسمالية نمطاً من الإدارة الذاتية يأخذ بقدر من المشاركة العمالية دون أن يحقق الإدارة الذاتية الشعبية بمفهومها الكامل . وتسمى هذه المشاركة « المشاركة في الإدارة Cogestion وليس الإدارة الذاتية autogestion » .

ذلك أن هناك تعارضاً جدياً بين الرأسمالية والإدارة الذاتية فالخلاف جوهري بين منطق كل منهما⁽²⁾ . فطبقاً لمنطق الإدارة الذاتية ، لا يكون رأس المال هو الذي يستخدم العمل في المنشأة ، وإنما العمل هو الذي يستخدم رأس المال أي أن مصدر السلطة ليس ملكية رأس المال وإنما هو ممارسة العمل .

(1) راجع : Djeridjeric (Marija) : La commission des nations unies pour les droits de l'homme et la yougoslavie, Q.A.S., Belgrade, No 12, Déc - 1984, p. 167.

(2) راجع : L'approche de l'autogestion, in l'Autogestion, un système économique, op. cit. p. 3.

وتعد تطبيقات المشاركة العمالية في كل من اليابان وألمانيا الاتحادية وفرنسا من أبرز التطبيقات التي شهدتها الدول الرأسمالية ، ونفرد عناية خاصة بالنموذج الفرنسي بوصفه أحدث نماذج المشاركة العمالية التي تمت في ظل تولى الحزب الاشتراكي للحكم ، وتنعكس بالتالي أقصى ما يمكن تحقيقه في إطار الدولة البرجوازية ولو كان الحزب الاشتراكي هو الحزب الحاكم .

أولاً : تطبيق المشاركة العمالية في الإدارة في اليابان⁽¹⁾ :

يتم التطبيق الياباني للمشاركة العمالية في الإدارة بالرغبة في خلق مناخ من الرضا العام من جانب العاملين بالنسبة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع . ويفرز هذا الرضا العام علاقة تضامن معنوي بين العاملين والمنشأة التي يعملون فيها ، وهي علاقة تحمل طابعاً أسرياً في إطار المنشأة وتقوم على معنى الشرف . وقد لوحظ أن هذه الاعتبارات المعنوية قد دفعت العاملين أحياناً إلى إثارة المصالح المالية لمنشأتهم على مصالحهم الشخصية إلى حد أن يرفض العاملون أحياناً الحصول على بعض المزايا المادية المراد منحها لهم وتفضيل توظيفها في استثمارات المنشأة .

وتتوسل إرادة إقامة هذا المناخ الرضائي داخل المنشأة أسلوب الحوار المكثف بين القائمين بالإدارة والعاملين وتنظيم حلقات للحوار داخل الورش تخصص للتداول في كافة الشؤون المتعلقة بها . وتظهر ثمرة هذا الحوار في القرارات الإدارية التي تصدرها هيئة إدارة المنشأة .

ومن الأساليب المستحدثة في اليابان أيضاً إنشاء «أندية» تناقش قضايا الارتقاء بمستوى جودة الإنتاج في المنشآت . ويكون تشكيل النادي

(1) راجع : Rouilleux (Henri) : Japon : un «modèle» pour les patrons le monde diplomatique, Avril 1982.

بمناسبة مناقشة موضوع محدد ثم يُصفى بعد ذلك . وتفيد الإحصاءات أنه في عام 1977 شارك نحو سبعة مليون من العاملين في هذه الأندية .

إلى جانب ما تقدم ، يساهم العاملون باقتراحاتهم في تحسين جودة الإنتاج وظروف العمل في المنشآت ، فطبقاً لبعض الدراسات ، يتقدم كل عامل ياباني بنحو ثمانية اقتراحات في المتوسط سنوياً . وتفيد هذه الدراسات أنه مع تطور الوعي العمالي أصبحت هذه الاقتراحات موضع عناية القائمين بشئون المنشآت وتجد سبيلها إلى التطبيق في أغلب الأحيان . فقد ارتفعت نسبة الاقتراحات العمالية التي تم الأخذ بها من 13% في عام 1965 إلى نحو 88% في عام 1977 .

ولا تخفى الأهداف البعيدة لهذا الأسلوب من المشاركة العمالية . فتؤكد الدراسات أن هذا الأسلوب حقق سيطرة الرأسماليين على منشآتهم دون أن يكسب العاملين حقوقاً فعلية جديدة . بل إن من شأن المشاركة العمالية مساعدة المنشأة على اجتياز الأزمات التي تعترضها مع ما يعنيه ذلك من تزايد أرباح الرأسماليين أصحاب المنشأة .

ثانياً : تطبيق المشاركة العمالية في ألمانيا الاتحادية ⁽¹⁾

يطلق على المشاركة العمالية المطبقة في ألمانيا الاتحادية اصطلاح «المشاركة في الإدارة» Cogestion وأحياناً اصطلاح المشاركة في البت والتقرير Codécision . ويمثل هذا الأسلوب نموذجاً مطروحاً على دول المجموعة الأوروبية للاقتداء به . ومنذ عام 1971 ، عرضت دراسات هامة في هذا الخصوص على اللجنة الاقتصادية للبرلمان الأوروبي .

Arvon (Henri): l'autogestion. op. cit. pp 93 et s.

(1) راجع :

Wetz (Jean): R. F. A.: Pas de politique à l'usine ni de licenciement sans accord du comité d'entreprise, le monde du 14 - 15 mars 1962.

ونظراً للتراث الاشتراكي الثري في الفكر الألماني ، كان مطلب المشاركة في الإدارة مطلباً قديماً في ألمانيا تبنته الحركة النقابية هناك منذ مطلع هذا القرن . وقد تحققت بعض جوانب هذه المشاركة في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية وجاء تطبيقها متسماً بطابع تجريبي مواكباً التطور الاجتماعي والسياسي للبلاد .

وهناك ثلاثة تواريخ رئيسية تشكل معالم التطبيق الألماني للمشاركة الألمانية هي العام 1951 و 1952 و 1976 .

1 - في عام 1951 : صدر في هذا العام تشريع خاص بصناعات الفحم والتعدين نص على الأخذ بأسلوب المشاركة المتكافئة في الإدارة .

ومؤدى هذا التشريع إنشاء « مجالس رقابة ومتابعة » تؤلف بنسب متساوية من ممثلين عن المساهمين وممثلين عن العاملين ومن شخصية يكون مشهوراً عنها حيادها ، ويشكل المجلس من 11 عضواً أو أكثر تبعاً لحجم المنشأة ، فيكون هناك خمسة أعضاء يمثلون رأس المال يختار المساهمون أربعة منهم ، ويكون الخمس أجنبياً عن المنشأة ، وخمسة أعضاء يمثلون العاملين . ويتخب مجلس المنشأة اثنين منهم بواقع عضواً عن العمال وآخر عن الموظفين . وتختار النقابات الأعضاء الثلاثة الباقين على أن يكون أحدهم أجنبياً عن المنشأة . أما العضو الحادى عشر فينظر إليه بوصفه شخصاً محايداً لا ينتمى إلى المنشأة أو إلى النقابات . وقد يختار من بين الشخصيات المعروفة في المحيط المحلي . ويتم اختياره بطريق الانتخاب بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح من أغلبية أعضاء مجلس الرقابة على أن يكون من بينهم ثلاثة من ممثلى العاملين على الأقل .

ويعد هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية للمنشأة ، أما الجانب التنفيذي فيمارسه مجلس تنفيذى للمنشأة يشكل من ثلاثة أفراد : مدير فنى

ومدير تجارى ومدير للعمل . ويختص مدير العمل بالشؤون الاجتماعية والعمل فى المنشأة ولا يجوز تعيينه أو عزله إلا بموافقة أغلبية ممثلى العاملين فى مجلس الرقابة .

ويشير الكتاب الاشتراكىون إلى أن هذا القانون هدف إلى احتواء المطالب العمالية التى ترددت بعد الحرب العالمية الثانية الرامية إلى تأمين القطاعات الرئيسية للصناعة ، وقد استمر سريان هذا التشريع نحو 29 عاما لم يؤثر فيها من سلطة أصحاب رأس المال .

2- فى عام 1952 : صدر فى عام 1952 تشريع خاص بالمنشآت التى يقل عدد العاملين فيها عن ألفى عامل . ونص فيه على جواز تمثيل العاملين فى مجالس الرقابة بنسبة تصل إلى ثلث عدد أعضائه . ويسمى هذا الأسلوب « بالمشاركة الثلاثية أو العادية » فى الإدارة .

ويموجب هذا القانون أنشئ فى جميع المنشآت «مجلس للمنشأة» يختاره العاملون بطريق الاقتراع العام . وأسندت عدة اختصاصات إلى هذا المجلس ، من بينها : الحق فى الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنشأة ، والحق فى المشاركة فى الإدارة وبالأخص فيما يتعلق بالتفاوض حول ظروف العمل وسياسة الأجور والتعيينات والنقل والفصل الجماعى الخ ..

3- فى سنة 1976 : صدر فى 18 مارس 1976 تشريع ينص على المشاركة الموسعة فى الإدارة .

ويسرى هذا التشريع على المنشآت التى يزيد عدد العاملين فيها على 2000 عامل . ويموجه تتحقق المشاركة فى الإدارة بواسطة «مجلس مراقبة» تكون مهمته الأساسية هى انتخاب ومراقبة جهاز الإدارة فى المنشأة والذى يعد بمثابة هيئتها التنفيذية . ويشكل المجلس بنسب متساوية من ممثلى المساهمين وممثلى العاملين ، ويتفاوض عدهم تبعاً لحجم المنشأة .

فبالنسبة للمنشآت التى تضم عدداً من العاملين يقل عن 10,000 عامل يختار ستة أعضاء لتمثيل كل شريحة عمالية . ويرتفع العدد إلى ثمانية أعضاء بالنسبة للمنشآت التى يتراوح عدد العاملين فيها بين 10,000 عامل و 20,000 عامل ليصل إلى عشرة أعضاء عن كل فئة بالنسبة للمنشآت التى يزيد عدد العاملين فيها على عشرين ألف عامل .

ويراعى فى ممثلى العاملين أن تتوافر فيهم صفة تمثيل العاملين وتمثيل النقابات . فإذا كان عددهم ستة مثلاً يكون أربعة منهم من العاملين فى المنشآت والإثنان الباقيان من ممثلى النقابات ، على أن يحقق تشكيلهم تمثيل العناصر الثلاثة للعاملين أى العمال والموظفين والكوادر العليا .

ويختار رئيس المجلس بالانتخاب ، ويشترط للفوز بهذا المنصب فى الجولة الأولى ، أن يحصل المرشح على أغلبية ثلثى الأعضاء . فإذا لم يتوافر هذا النصاب ، انفرد ممثلو المساهمين بانتخاب الرئيس فى الجولة الثانية على أن ينتخب ممثلو العاملين مساعداً له . وتصدر قرارات مجلس المراقبة بأغلبية الأصوات .

أما الجهاز التنفيذى للإدارة ، فيتم انتخابه فى الجولة الأولى بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس المراقبة . فإذا لم يتوافر هذا النصاب ، تعاد الانتخابات ثانية على أن تشكل لجنة تضم الرئيس ومساعدته وممثل عن المساهمين وآخر عن العاملين ، وتقدم مرشحاً جديداً إلى مجلس المراقبة . ويكفى للفوز فى الانتخابات الحصول على الأغلبية البسيطة وإذا لم يتوافر هذا النصاب، تجرى الانتخابات للمرة الثالثة ويكون صوت الرئيس مرجحاً . وأبقى التشريع على منصب «مدير العمل» دون أن يشترط أن يكون حائزاً على ثقة العاملين، وإن درج التقليد على اختياره ممثلاً للنقابات .

ويلاحظ أن هذا التشريع لم يصادف قبولاً سواء من العاملين، أو من أرباب الأعمال .

فبالنسبة للعاملين : رثى أن هذا التشريع انطوى على انتقاص لسلطتهم وذلك من النواحي الآتية :-

أ- فى حالة تساوى الأصوات يكون رأى المساهمين هو الراجح تلقائياً .

ب- يختار رئيس مجلس المراقبة بصفة إلزامية من بين المساهمين ، ويكون صوته مرجحاً .

ج- تعتقد للكوادر العليا المتحالفة فى الغالب مع ممثلى أرباب الأعمال مكانة خاصة فى تمثيل العاملين ، وتنص على أن يكون لها ممثل واحد على الأقل .

صفوة القول، إن تسمية « المشاركة فى الإدارة » تعكس ماهية هذه المشاركة ، فهي تعنى مجرد مشاركة فى القرارات داخل المنشأة وليس الحصول على جانب من عائد إنتاجها أو تغيير وضع الأجراء بالنسبة للعاملين .

وبالنسبة لأرباب العمل : طعن أرباب الأعمال على هذا التشريع بعدم الدستورية . وأسسوا طعنهم على أن نصوصه تتعارض وضمانات حماية الملكية الخاصة المقررة دستورياً ومبدأ حرية المنشأة . والحقوق الأساسية بوجه عام .

وأصدرت المحكمة الدستورية الألمانية حكمها فى أول مارس 1979 رفضت فيه الطعن بعدم الدستورية . وتناولت بالتكليف طبيعة المشاركة العمالية المعمول بها فى ألمانيا . فذكرت أن القانون الصادر عام 1976 لا يقصد به جعل العاملين يشاركون فى الإدارة وإنما القصد منه هو إشراكهم فى رقابة شؤون المنشأة على مستوى مجلس المراقبة فحسب وأضافت المحكمة قولها بأن حدود الملكية الخاصة تضيق إطاراً واتساع وظيفتها

الاجتماعية وإن استخدام الملكية يجب أن يتوخى خدمة مصلحة المجتمع . وإذا كان ينبغي للمالك الكلمة الأخيرة في منشأته إلا أن عليه التزامات حيال الأشخاص الذين تتوقف ظروف معيشتهم على العمل الذي يقدمونه له . فطبقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا الألمانية ، يكتسب رأس المال مغزاه وقيمه من العمل الذي يستثمره .

ثالثاً : تطبيق المشاركة العمالية في فرنسا⁽¹⁾ :

تقدم ذكر أقوال الرئيس الفرنسي الراحل ديغول حول وجوب إنهاء أوضاع التبعية التي يتواجد فيها العاملون الفرنسيون في منشآتهم ، ودعوته إلى تحقيق نوع من المشاركة في إطار المنشأة الفرنسية . ويلاحظ أن هذه الدعوة لم تجد سبيلها الفعلي إلى التطبيق طوال العهد الديجولي .

وما أن تولى الحزب الاشتراكي الفرنسي السلطة في فرنسا في بداية الثمانينات، أعلن في 24 يناير 1981، ما عرف بـ «إعلان الحزب الاشتراكي» الذي حدد قائمة من الحقوق الجديدة للعاملين حاصلها فيما يلي :

تزويد مجلس المنشأة بكافة المعلومات اللازمة لتسييرها ، ويكون له حق الاعتراض المصحوب بحق الطعن أمام محكمة عمالية على القرارات المتعلقة بالتعيين والفصل وتنظيم العمل وخطة التدريب والأساليب التقنية الجديدة للإنتاج .

لجنة الصحة والأمن بالمنشأة سلطة وقف العمل في أية ورشة أو موقع العمل لاعتبارات سلامة العاملين .

تكثيف لا مركزية إدارة القطاع العام ، وتكون هيئات إدارة المنشآت

(1) راجع : Manifeste du Parti socialiste, in: Les nouveaux droits des travailleurs, Ed. la

Découverte et journal Le Monde, Paris, 1983, p. 72.

إما ثلاثية أى مشكلة من الهيئات العامة والعمال والمستهلكين ، أو مشكلة طبقاً لسياسة التعايش بين مجلس للإدارة ينتخبه العاملون ومجلس للرقابة . ويكون ممثلو العاملين منتخبين مباشرة على أساس الانتخاب النسبي ، كما تنشأ مجالس للوحدات والورش منتخبة من العاملين .

يشكل قطاع من الاقتصاد الاجتماعى مبنى على التعاون ليعبر عن الأشكال الجديدة لتنظيم العاملين .

تكون المشاركة الفعلية للكوادر مكفولة ، ويعترف بدورهم فى إطار المنظمات الممثلة لمجموع الأجراء ، مثل لجان المنشآت ولجان المجموعات القابضة بالنسبة لمنشآت القانون الخاص ، ومجالس الإدارة الثلاثية التشكيل ، ومجالس الوحدة أو الورشة بالنسبة للقطاع العام .

وتنفيذاً لهذا البرنامج صدر فى فرنسا فى عام 1982 أربع تشريعات أساسية منظمة للمنشآت تعرف بإسم تشريعات أورو ، بإسم وزير العمل الفرنسى ، وتعالج الموضوعات الآتية :-

أ- تشريع بشأن المفاوضة الجماعية وتنظيم منازعات العمل الجماعية⁽¹⁾ :

يتوخى هذا المشروع إرساء علاقات العمل طبقاً لسياسة عقدية تقوم على التراضى بين الأطراف المعنية . ومن أبرز ما استحدثه هذا التشريع تقرير التزام بالتفاوض حول الأجور مرة سنوياً بالأقل ، وحول توصيف الوظائف مرة بالأقل كل خمس سنوات . على أن تلزم المنشآت أن تتفاوض سنوياً حول الأجور الفعلية ومدة العمل الفعلى وتنظيم زمن العمل فى المنشآت التى يعمل بها خمسون عاملاً بالأقل .

وبالنسبة للمنشآت التى يعمل بها أحد عشر عاملاً بالأقل ، تشكل

Les nouveaux droits des travailleurs, op. cit. p. 78.

(1) راجع :

لجان مشتركة من ممثلى العاملين وأرباب الأعمال والمتممين إلى المهنة أو الحرفة تبحث مطالب الأجراء ، وتتولى صياغة اتفاقات جماعية تفرض على الأطراف المعنية لقبولها ، ويلاحظ أن الالتزام هذا هو بالتفاوض وليس بعقد اتفاق .

ب - تشريع بشأن حريات العاملين فى داخل المنشأة :

من أبرز ما تضمنه هذا القانون هو تقرير حق فردى لكل أجير فى التعبير ، وقصر مضمون اللائحة الداخلية للمنشأة على مسائل المسألة التأديبية وتدابير الأمن والوقاية الصحية .

ج - تشريع بشأن نمو المؤسسات التمثيلية للعاملين⁽¹⁾ :

توخى هذا التشريع مضاعفة الإمكانات المتاحة لمجالس العاملين مع تقرير تفرغ المسؤولين النقابيين ، أعضاء هذه المجالس ، لمباشرة مهمتهم التمثيلية داخل المنشأة . وتقرير حق مجالس العاملين فى الاستعانة بخبراء محاسبين أو اقتصاديين لفحص نشاط المنشأة والتأكد من صحة البيانات التى تقدمها الإدارة إليهم .

وطبقاً لهذا القانون المعمول به اعتباراً من 28 أكتوبر 1982 ، يكون للعاملين أن يتخبوا «مندوبين» عنهم فى جميع المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية والمصالح الحكومية والمهن الحرة والشركات المدنية والنقابات المهنية وهيئات التأمين الاجتماعى ، وفى كافة الجمعيات أيا كان شكلها وهدفها والتى يعمل فيها أحد عشر شخصاً بالأقل لمدة إثنى عشر شهراً متصلاً ، وكذلك فى كافة المؤسسات ذات الطابع الصناعى والتجارى التى تشابه أنشطتها وظروف العمل فيها بتلك القائمة فى القطاع الخاص .

أما «مجالس المنشآت» فهى إلزامية إذا كان عدد الأجراء لا يقل عن خمسين أجيراً . ويدخل فى حساب الأجراء ليس فقط العاملون داخل

Les nouveaux droits des travailleurs, op. cit. pp. 101 et 104 et 106.

(1)

المنشأة، بل وكذلك الذين يزاولون أعمالهم من منازلهم. ويناط بمجلس المنشأة مزاوله صلاحيات مستحدثة واسعة من أهمها ما يلي :

- يكون من المتعين قبل إدخال وسائل تقنية جديدة تتعلق بسير العمل في المنشأة أن يزود مجلس المنشأة بدراسة كاملة عنها، وعن مدى تأثيرها في فرص العمل وأجور العاملين وفي ظروف العمل وتدريب العاملين.

- يتعين على رب العمل أن يرسل سنوياً إلى مجلس المنشأة تقريراً حول بيان الوظائف المحددة المدة في المنشأة وتطورها. كما يتعين عليه أن يتشاور مع المجلس حين تشارك المنشأة في أى شركة، وأن يحيطه علماً بأية مشاركة جديدة تتعلق بالمنشأة.

- لمجلس المنشأة أن يبدي رايه حول زيادة الأسعار. ويكون للسلطات المكلفة بتحديد الأسعار ومراقبته أن تتشاور معه في هذا الخصوص.

يتم التشاور مع مجلس المنشأة في المسائل العامة المتعلقة بظروف العمل وتنظيمه وأوقات العمل.

بالنسبة للمنشآت التي يزيد عدد الأجراء فيها عن مائة ، تشكل لجنة اقتصادية من خمسة أعضاء تضم أحد الكوادر بالأقل يختارهم مجلس المنشأة من بين أعضائه . وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً على الأقل . ويكون لهم الحق في أربعين ساعة عمل مدفوعة الثمن لمزاولة مهامهم .

وضع برامج للتدريب الاقتصادى والمالى لأعضاء مجلس العمال المتخيين حديثاً لتأهيلهم لاستيعاب المعطيات الاقتصادية التي تعرض عليهم . ويكون التدريب على نفقة المنشأة .

لمجالس المنشآت الاستعانة بخبراء أجنبى عن المنشأة لمساعدتهم في أداء أعمالهم أو فحص المستندات التي تقدمها لهم الإدارة .

يخصص لمجلس المنشأة اعتماد مالى فى حدود 0,2% من إجمالى الأجور ومرتبات المنشأة وذلك لتمكينه من مباشرة صلاحيته .

بالإضافة إلى إشراف المجلس على الأنشطة الاجتماعية ، يجوز له أن ينظم اجتماعات ثقافية وعلمية وفنية وتقنية استجابة للتطلعات الثقافية للأجراء .

لجنة المجموعة : Comité du groupe :

استحدث القانون النص على لجنة تشكل على مستوى إدارة مجموعات المنشآت . وذلك بهدف السماح لمجالس المنشآت المتمية إلى مجموعة واحدة بأن تزود بالمعلومات المتعلقة ليس فقط بفرع المنشأة بل وكذلك باستراتيجية المجموعة التي ينتمى إليها الفرع ، بما يصعد مستوى المعلومات المتوفرة لدى مجالس المنشآت .

ويتلقى مجلس المجموعة المعلومات المتعلقة بالحالة الاقتصادية للمجموعة ، وتطور العمالة والعلاقات المالية الداخلية والحسابات والموازنات الخ ...

د - تشريع بشأن تنظيم لجان الصحة والأمن :

تشكل لجان للرعاية الصحية وتأمين سلامة العاملين في المنشآت التي تضم أكثر من خمسين أجنبياً . وتنوع صلاحيات هذه اللجان حيث تشمل وجوب استطلاع رأيها قبل اتخاذ أى تعديل من شأنه تغيير شروط العمل ، كما تختص بالنظر في الإجراءات اللازمة لتنظيم سلامة العاملين وتعويضهم عن إصابات العمل وتوقي الخطر الداهم الخ ...

يشير الكتاب⁽¹⁾ إلى أن هذه التشريعات وإن أبقت على نظام الأجر إلا أنها أثارت استياءً شديداً في أوساط أصحاب الأعمال الذين وصفوها بأنها « أشبه بالقرارات الصادرة عن السوفييتات عقب ثورة أكتوبر » . ورأى أنها تحقق حللاً وسطاً بين الإدارة الذاتية بمفهومها الأصيل والمشاركة في الإدارة في تطبيقها الرأسمالي .

Dumont (Jean Pièrre): Un compromis, le monde du 14 Mai 1982.

(1) راجع :

ولدى مناقشة هذه القوانين أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ، أعلن وزير العمل الفرنسى ، أن الهدف منها هو «زيادة الإحساس لدى البعض بالبعد الإنسانى للمنشأة . وزيادة الإدراك لدى البعض الآخر ببعضها الاقتصادى»⁽¹⁾ . وخطب النائب الاشتراكى جوسبين المعارضة اليمينية بقوله : « بالنسبة لكم يا أهل اليمين ، تعد المنشأة مملكة ، ويرى حائز السلطة ، سواءً كان الرأسمالى أو مندوبه ، أنه فى غير حاجة إلى أية شرعية مستمدة من أولئك الذين يعملون . وبالنسبة لنا ، نحن الاشتراكيين ، نرى أنه توجد بالفعل شرعية أخرى . إن العاملين ، بفضل تأهيلهم وجهودهم اليومية يخلقون الثروة . إن وجودهم وأخلاقيهم وضميرهم تجعل المنشأة مزدهرة أو غير مزدهرة » . من ثم ، لا يمكن أن تقف الديمقراطية عند عتبة المنشأة » .

والبإدى أن الإصلاحات التى تضمنتها تشريعات الحكومة الاشتراكية الفرنسية تشكل الحد الأقصى لما يمكن أن يقدمه حزب اشتراكى مترفع على السلطة فى محيط دولة رأسمالية ، وذلك يدل دلالة واضحة على « حدود » الإدارة الذاتية فى النظام الرأسمالى . فمن الواضح أنها لا تمس بنية النظام أو تحدث تغييراً جذرياً فى العلاقات التى تقوم داخل المنشأة . فالعلاقة هى فى جوهرها علاقة أجر بين رب عمل وأجير ، وإن رُئى تخفيفاً لحدة التوتر الطبقي داخل المنشأة تزويد العامل الأجير ببعض الحقوق التى تكفل له التعبير عن مصالحه وآماله مع التحوط من تمكنه من الهيمنة الفعلية على مسار المنشأة أو أرباحها .

وهذه الأبعاد الضيقة للإدارة الذاتية ، والتى صادفت مثيلاتها بالنسبة للمدى الديمقراطى الذى تحققه « الديمقراطية الليبرالية » يكشف عن التناقض الدفين فى إطار النظام الرأسمالى وعن الأزمة التى تعانىها النظرية العالمية الأولى ، والتى نعرض لها فى الفصل التالى .

(1) راجع : Aureux : La démocratie doit entrer dans nos entreprises de Monde le 14 et 15 Mai 1982.

أزمة النظرية الليبرالية

عبر الفقيه الفرنسي ديفرجيه عن أزمة الليبرالية بقوله «ثارت الجماهير الشعبية حين دعيّت رسمياً للاشتراك في وليمة الحرية، ثم أدركت عجزها عن الجلوس إلى مائدتها»⁽¹⁾. والواقع، أن الليبرالية انطوت على تناقض جوهرى نشأ من تسخيرها لخدمة المصالح البرجوازية وأدى إلى إفراغها من كل مضمون تقدمي⁽²⁾. فمن الملاحظ أن الفكر الليبرالي، في نشأته وبحسب الأصل، لم يكن فكراً يهدف إلى استمرار الاستغلال الاقتصادي للطبقات الكادحة. بل إن بعض مفكريه، ومن أبرزهم لوك، وضع ضوابط لحق الملكية لا نصادفها إلا بقلم مفكر اشتراكي.

فقد بسط لوك في «المطول الثاني للحكومة المدنية» الذي سطره في 1690م نظريته في الملكية الخاصة. وذكر أن العمل هو أساس الملكية، فكاد يشير بالتنديد الذي أطلقه الفكر الاشتراكي بعد ذلك بالعمل المستلب وتجرید العاملين من ثمرة عملهم. فكانت الليبرالية الاقتصادية

(1) راجع: Duverger: Institutions politiques et dont constitutionnel p. 213.

(2) راجع: رونسفالون - المرجع السابق ص 41.

عند لوك تعنى أن تكون الأرض لزارعها والمتجر لمن يعمل فيه ، والورشة للحرفى... وساد هذا الفكر فى زمن كان فى الامكان تكوين اتحادات من الفلاحين أو الحرفيين أو صغار التجار . ومن هنا بدت المطالبة بحق الملكية الخاصة ذات طابع تقدمى . وماركس نفسه سلم بذلك ، ورأى أنها فى ذاك الحين بدت مناهضة لحق الاقطاع ومؤسسة على العمل . وأوضحى حق الملكية الخاصة مرادفاً لحق الشخص من أن يكون سيد عمله وسيد مصيره⁽¹⁾

- ووضع لوك حدوداً على حق التملك الخاص بما يتفق وإطار مجتمع صغار الفلاحين المستقلين والحرفيين الذى كان قائماً آنذاك . وتدور هذه الحدود فى إطار ضوابط ثلاثة حاصلها ما يلى :

- (1) ألا يكون من شأن التملك الخاص إلحاق الغبن بالغير .
- (2) أن تتحدد الملكية تبعاً للحاجات ولا تؤدى إلى التمييز .
- (3) أن ترتبط الملكية بعمل فعلى .

وغنى عن القول أن هذا الإطار للملكية لا يمكن أن يبرر التملك الرأسمالى لوسائل الانتاج الذى تحقق شعار الليبرالية وأسفر عن تجريد العاملين من ثمار عملهم تحقيقاً للتراكم الرأسمالى .

ويدل هذا الموقف الفكرى لفيلسوف يعد من مؤسسى الليبرالية السياسية عن التناقض الدفين فى المفاهيم الليبرالية . فهذه المفاهيم ، وإن بدت تقدمية على الصعيد السياسى إلا أنها لم تكن لتتفق والمتغيرات الاقتصادية التى تحققت اعتباراً من القرن التاسع عشر ، والتى فى إطارها استطاعت البرجوازية أن تستأثر بالسلطة السياسية إستكمالاً لسيطرتها الاقتصادية على المجتمع .

(1) راجع: Locke: Deuxième traité de gouvernement civil, rd. de 1967, Vrin, Paris, 1967.

وإزداد هذا التناقض تفاقماً مع نمو الرأسمالية الإحتكارية على نحو ما شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ القرن الماضى وطوال هذا القرن ، وتفجرت أزمة النظام الرأسمالى وتبدت مظاهرها فى عدة أمور نتاولها فى المبحث التالى .

المبحث الأول

مظاهر أزمة الرأسمالية أو النظام الرأسمالى

يشير الكتاب إلى عزلة الديمقراطية الليبرالية على الصعيد العالمى وإلى أزمته السياسية على الصعيد المحلى⁽¹⁾ . فعلى الصعيد العالمى تؤكد الأحداث أن القوى التقدمية فى معظم بلدان العالم ، وبالأخص فى العالم الثالث ، ترفض الطريق الرأسمالى وتسعى عن طريق ثالث بديل عن ديمقراطية القوى الاستعمارية⁽²⁾ .

وعلى الصعيد المحلى داخل الدول الرأسمالية ذاتها تفجرت أزمة طاحنة وتعددت مظاهرها الملموسة على الوجه التالى :

1 - الرأسمالية الإحتكارية على جهاز الدولة :

من الحقائق الملموسة فى الدول الرأسمالية أن الرأسمالية الإحتكارية استطاعت أن تفرض سيطرتها على مراكز « السلطة فى الدولة سواء بشكل

(1) راجع ميشين، المرجع السابق، ص 44 وما بعدها.

(2) راجع : Pouvoirs (Patrick) Viveret : les partis politiques, l'état et la démocratie. 1981, P.U.F. pp 77 et s.

بل إنه من الملاحظ أن البحث عن طريق ثالث لم يعد مقصوداً على دول العالم الثالث، وإنما نصادفه فى دول الديمقراطيات الليبرالية ذاتها، مثل فرنسا حيث وضع رئيسها السابق فاليرى جيسكار ديستان مؤلفاً بعنوان «الديمقراطية الفرنسية» قدمه على أنه الطريق الثالث الفرنسى.

مباشر أو غير مباشر . ويشار في هذا الصدد إلى أن هذه الإحتكارات أنشأت مؤسسات تحمل مسميات مختلفة وتشكل قنوات الاتصال مع الدوائر الحكومية المسؤولة بحيث تصدر القرارات بالتنسيق معها وبمراعاة مصالحها .

وتتنوع هذه المؤسسات ، ومن أشهرها في العالم الغربي ، الاتحاد لوطنى لرجال الصناعة والفرقة التجارية فى الولايات المتحدة ، وإتحاد الصناعات البريطانى ، وإتحاد روابط رجال الأعمال الألمان فى ألمانيا الاتحادية . . .

ويذكر أن اتحاد الصناعة البريطانى يشكل حكومة غير مرئية « ويضم نحو 12,000 شركة وفرع موزعة فى نحو مائة بلد وله مندوبون فى كافة مواقع مؤسسات السلطة فى بريطانيا . وفى هذا المعنى ذكرت النظرية العالمية الثالثة «إن الحكومة فى ظل الطبقة الرأسمالية تقوم بمهام حماية الرأسمالية والحفاظ على أمنها ووجودها . وهى لذلك لا تسمح بقيام مجتمع ماركسى فى إفريقيا أو بريطانيا . فالحكومة فى ظل مجتمع الرأسمالية تحتفظ بالسلطة السياسية والاقتصادية لخدمة النظام الرأسمالى ولا يمكنها أن تكون محايدة بينه وبين أى نظام يمكن أن ينشأ على أنقاضه . فهى تلتزم بالحفاظ على التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع الطبقة الرأسمالية بما يضمن استمرار المصالح الاقتصادية واستمرار النشاط الاقتصادى لمصلحة الرأسمالية »⁽¹⁾ .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فيذكر الكتاب أن كبار رجال الصناعة يمارسون نفوذهم فى الساحة السياسية الأمريكية من خلال أساليب رئيسية خمسة تتحصل فى :

1 - تحديد إعمادات التسليح .

2 - توزيع طلبات الدفاع .

(1) الشروح ص 18 وص 20 .

3- تحديد الضرائب .

4- استخدام الصحف ووسائل الإعلام الأخرى .

5- تعيين رجال الأعمال فى المناصب الرسمية لجهاز الدولة⁽¹⁾ .

وحتى يمكن إدراك حجم التسلط الاحتكارى الرأسمالى على السلطة من الدول الرأسمالية ، نسوق بعض الأرقام التى توضح مدى ضخامة المؤسسات الإحتكارية الرأسمالية ومقدار النفوذ الذى يتمتع لها فى رسم سياسة دولتها والدول الأخرى التابعة فى فلكها .

وقد شبه العقيد معمر القذافى الشركات المتعددة الجنسية بأنها « تمتد مثل الإخطبوط فى أنحاء العالم »⁽²⁾ ، وهى بالفعل كذلك حسبما توضح الأرقام التالية :

تفيد بعض الدراسات⁽³⁾ أن هناك 400 شركة إحتكارية كبرى متعددة الجنسيات ، توجد 200 شركة منها لها قواعد لها فى الولايات المتحدة ، وقد سيطرت فى منتصف السبعينات على 40% من الانتاج الصناعى و60% من التجارة الخارجية و90% من الاستثمارات المباشرة خارج البلدان الرأسمالية .

وحتى نتبين حجم أعمال هذه المؤسسات الإحتكارية التى تفوق قوتها المالية ميزانية دول عديدة فى العالم ، يذكر أن نحو 855 مجموعة صناعية حققت فى عام 1979 عمليات تجارية بمبلغ 2861 مليار دولار أى نصف حجم الأعمال العالمية . وبينما كان أحد هذه المجموعات يحقق 20 مليار دولار فى عام 1971 ، كان عدد المؤسسات التى يتجاوز هذا الرقم فى 1979 نحو 12 مؤسسة . وكان عدد المؤسسات التى يتجاوز حجم

(1) راجع ميشين، المرجع السابق ص 47 .

(2) السجل القومى المجلد 14 ص 605 .

(3) راجع: دانييل رويين: الاحتكارات الحاكم الحقيقى لأمريكا. مجلة دراسات اشتراكية. مايو 1985 ص 38 .

أعمالها 10 مليارات دولار فى عام 1976 يبلغ نحو 17 مؤسسة وقفزت فى عام 1979 إلى 47 مؤسسة .

وقفز حجم أعمال المؤسسات الأربعة الأولى من 131,2 مليار فى عام 1975 إلى 249,5 مليار فى عام 1979 . وبلغت أرصدة المصارف الرئيسية الخمسين فى العالم 603 مليار دولار فى عام 1971 ثم ارتفعت إلى 1,448 مليار فى عام 1976 ثم إلى 2658 مليار فى عام 1979⁽¹⁾ .

2 - سيطرة البيروقراطية والعسكرية على جهاز الدولة :

يشير الباحثون إلى أن تركيز السلطة فى أيدى الإدارة المركزية أسفر عن نزعة سلطوية نشأت فى إطار الديمقراطية البرجوازية وتهدف إلى عزل الجماهير عن صناعة القرار السياسى . ففى الولايات المتحدة مثلاً ، كان يقدر عدد الموظفين فى عام 1889 م بنحو 30,000 موظف مدنى لسكان بلغ تعدادهم 62 مليوناً . أما طبقاً لإحصاء عام 1977 إرتفع عدد الموظفين المدنيين إلى 2,9 مليون فى حين بلغ تعداد السكان 217 مليون . وبذلك تكون قد حدثت خلال هذه الفترة زيادة فى عدد السكان بمقدار 3,5 ضعفاً مقابل 97 ضعفاً زيادة فى عدد الموظفين المدنيين .

إلى جانب هذا الطابع البيروقراطى يلاحظ الكتاب انتشار عملية العسكرية فى جميع البلدان الامبريالية وبالأخص فى الولايات المتحدة . وحسبما تذكر بعض الإحصاءات . وتقدر تكلفة كل فيتنامى قُتل فى الحرب الفيتنامية بنحو 322 ألف دولار بينما صرفت فى أغراض ما يسمى بالحرب ضد الفقر حوالى 53 دولار لكل شخص أدرجت حالته فى قائمة الحرب . إن النسبة هى 6000 إلى واحد⁽²⁾ ويلعب الإنفاق العسكرى الضخم دوره

(1) راجع هذه الأرقام وأرقام أخرى : Blande (Henri): les multinationales et l'impérialisme - Editions sociales, Paris 1981 - pp 242 et s.

(2) راجع ميشين ، المرجع السابق ص 47 وص 48 .

كعائق أمام الإستثمار الإنتاجى وقد بلغ هذا الاتفاق للعام المالى 1985 نحو 259 بليون دولار أو 38% من الميزانية الفدرالية و 7% من إجمالى الناتج القومى ومن المقترح أن تزداد بنسبة 13% لمواجهة تضخم عام 1986⁽¹⁾.

3 - أفرول دور المؤسسات النيابية القومية والمحلية :

تقدم بيان مظاهر أزمة النظام النيابى وأفرول دور المجالس النيابية ، إلى حد أن عبرَ أحد الكتاب عن إحساسه بالاحباط بقوله « يتعين التسليم بأن التمثيل النيابى ليس إلا وسيلة تنقل فى الأنظمة السياسية وتحت مسميات مختلفة تقسيم المجتمعات إلى حكام ومحكومين بغض النظر عن الأسانيد التى تقوم كأساس للتمثيل النيابى . فهى كلها ليست سوى وسيلة لتبرير السلطة »⁽²⁾.

ونلمس هذا الاحساس بالاحباط لدى النواب كذلك ، ومن أبرزه مظاهره القاعات الخارجية لمعظم برلمانات العالم حيث تحقق البرلمانات أرقاماً قياسية فى غيبة أعضاء المجالس النيابية عن حضور الجلسات ويصاحبه إرتفاع مطرد فى نسبة تخلف الناخبين عن التصويت . وذلك كله يعبر عن قناعة طرفى العملية الانتخابية بزيغ تلت العملية وتلاشى دور المؤسسات النيابية .

4 - أزمة شرعية الحكومات النيابية :

يعبر عن هذه الأزمة بالقول أنه لا يسوغ حكم أى بلد بأغلبية 51% من الاصوات⁽³⁾ وقد سبق لنا أن بينا مدى فساد قاعدة الأغلبية وعجزها عن تحقيق تمثيل حقيقى لإرادة الجماهير . . بل إنه حتى لو سلمنا بسلامة مبدأ

(1) راجع دانييل رويين ، المرجع السابق ص 39.

(2) راجع ، تيربان المرجع السابق ص 23.

(3) راجع : Vivret: Les partis politiques, l'état et la démocratie op. cit. p. 17.

الأغلبية ، فإن معناه أن 49% من الناخبين يكونون مكرهين للخضوع لدكتاتورية مقنعة تدثر ثوب ديمقراطية مزيفة . وعلى حد تعبير فقيه باكستاني «في بيت يضم 101 شخصاً يمكن لـ 51 شخصاً أن يقفوا دائماً ضد الخمسين الآخرين بسبب فارق صوت واحد . هل نستطيع أن نسمى هذا ديمقراطية»⁽¹⁾.

5 - عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم :

يلاحظ الكتاب ظاهرة متصاعدة في الحياة السياسية في الدول الغربية تعكس فنور الجماهير نحو اللعبة السياسية النيابية . ويشار إلى قيام هذه الظاهرة بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يسود الاعتقاد في «فساد المؤسسات السياسية والإجتماعية وبشكل خاص فساد الحزب ، ويسود شعور المواطن المتزايد بالمعجز تجاه المؤسسات الخاصة والمؤسسة الجماهيرية الواسعة . وكذلك تجاه المشاكل المعقدة المتزايدة ، والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام ، وعلى الخصوص الشاشة الصغيرة في خلق التشويش في أذهان البعض»⁽²⁾.

وتؤكد الإحصاءات المتاحة عن الحياة السياسية الأمريكية النظر السابق. فخلال السنوات العشرة الماضية خرج نحو خمسة عشر مليون أمريكي من الذين كانوا يشاركون في التصويت من العملية السياسية كما أن هناك ما يقارب 70 مليون أمريكي بلغوا سن التصويت إمتنعوا عن التصويت في إنتخابات الرئاسة في عام 1976 ، وأن أكثر من مائة مليون أمريكي لم يشارك في إنتخابات الكونجرس لعام 1974 . وكانت نسبة الذين صوتوا ضد ريجان في إنتخابات عام 1980 نحو 49% .

(1) راجع : Zahir Hussain Faruqi: the myth of democracy, Karachi, p. XIII..

أشار إليه : د. فاروق ستقارى - المرجع السابق ص 35.

(2) راجع : د. فاروق ستقارى، المرجع السابق ص 38.

وفى إستفتاء أجرى فى بريطانيا أعرب نحو ثلث البريطانيين الذين جرى إستفتاءهم عن فتورهم بالشؤون السياسية والحكومية ، وكشف ذلك عن ضالة إهتمام المواطنين بالشؤون السياسية التى يفترض ، طبقاً للمنظور الليبرالى ، أن أساسها هو رقابة المواطنين⁽¹⁾ .

وتؤكد دلالة هذه الظاهرة مما هو مشاهد فى الكثير من الدول النياية من عجز الحكومات عن الإستناد إلى قاعدة إنتخابية راسخة وعدم قدرتها على تكوين أغلبية سياسية ساحقة تستطيع أن تسمو بالمجتمع فوق المصالح الفورية المتعارضة بحيث ترسى برامج سياسية قادرة على تعبئة جميع المواطنين . ومن هنا ، كان اللجوء إلى الصيغة الإيطالية المعروفة بـ « الحل الوسط التاريخي Compromises Historique » وهو حل تلفيقى يدفع الأقليات السياسية إلى التعبير عن نفسها بالإرهاب والعنف إستنكاراً لوضعها الهامشى من قلب مجتمعاتها⁽²⁾ .

6 - ممارسة الإرهاب كرد فعل ضد أنظمة الديمقراطيات الليبرالية :

تفتت ظاهرة الإرهاب فى بعض دول الديمقراطيات الليبرالية مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا الاتحادية مما أثار إهتمام الباحثين السياسيين فى الدول الغربية وتعددت الإجتهاادات الفقهية لتفسيرها⁽³⁾

ويرى المحللون أن ظاهرة الإرهاب إنما تعكس خيبة أمل قطاع من المواطنين فى قدرة المؤسسات النياية والأحزاب القائمة على التعبير عن مصالحها وتحقيق إحتياجاتها . ومن ثم ، فإنها تستطيع عن طريق هذه

(1) راجع : د . هنرى حبيب . السلطة والحرية والكتاب الأخضر ، أعمال ندوة كاراكاس ص 287 .

(2) راجع : Viveret: op. cit. p. 18 .

(3) أحدث المؤلفات التى ظهرت فى هذا الخصوص يراجع (Francois) liniers (Antoine) Raynaud (philippe): Terrorisme et démocratie, Fayard, Paris, 1985.

« الوسائط » المزعومة باللجوء إلى ما أسمته بـ « العمل المباشر » action directe كتعبير عن عزمها على أن تتولى حل مشكلاتها بنفسها . ويرتب البعض على هذه الظاهرة ، توقعه بأن يؤدي ذلك إلى التمهيد بانحيار النظام النيابي بعد أن تأكد فشل المؤسسات النيابية والجمهورية التقليدية وتعارضها مع التطور الإجتماعي⁽¹⁾ .

وتؤكد كتابات بعض قيادات الحركات الارهابية المعنى السابق ، فطبقاً للتحليل الذي تقدمه منظمة الألوية الحمراء الإيطالية⁽²⁾ ، تشكل الدولة الاستعمارية ذات الشركات المتعددة الجنسيات البنية القوية لمرحلة إمبريالية الشركات المتعددة الجنسيات . وتتحصل خصائصها الأساسية في الآتي : تكوين طاقم سياسي إستعماري ، مركزية صارمة لبنان الدولة تحت رقابة السلطة التنفيذية ، وإنقاذ الدولة للشرعية الشعبية . ويمضي هذا التحليل ليؤكد أن الدولة الاستعمارية ذات العلاقة بالشركات المتعددة الجنسيات لا استقلال لها عن الولايات المتحدة وهي مجرد تابع لمنظمة حلف الأطلسي . وتكون وظيفة هذه الدولة قمعية فحسب . ذلك أن من شأن الاستعمار الذي تزاوله الشركات المتعددة الجنسيات تصفية القوى السياسية التقليدية للنظام البرلماني ، وإلغاء الأكثرية لصالح المهام القمعية الجديدة التي تؤدي إلى تحول السلطة القضائية إلى مجرد تابع للسلطة التنفيذية التي تكون بدورها خادمة للشركات المتعددة الجنسيات وحلف الأطلسي . وتصف الألوية الحمراء المرحلة الراهنة بأنها « مرحلة الثورة الوقائية المضادة » التي تسمى « البرجوازية الاستعمارية » من خلالها إلى القضاء على القواد المناضلين بهدف توقي احتمالات الثورة . فالمرحلة الراهنة ، طبقاً لتحليل الألوية الحمراء ، هي إذن الانتقال من « السلم المسلح » إلى الحرب ، وهي توازن الانتقال من الاستعمار إلى إستعمار

(1) راجع : portelli (Hugues): Démocratie représentative, démocratie de base et mouvement social, in Pouvoirs N° 7, P.U.F., 1981, p. 102 .

Foret, Liniers et Raymond: op. cit. p. 123.

(2) راجع :

الشركات المتعددة الجنسيات . وطبقاً للتحليل السابق كان قرار منظمة
الألوية الحمراء بتطبيق إستراتيجية النضال المسلح⁽¹⁾ .

الإنتفاضات العمالية في إيطاليا : جدير بالذكر أن الجماهير العاملة
الإيطالية ، وإن لم تسلك سبيل الإرهاب الذي سلكه ثوار الألوية الحمراء ،
إلا أن الأحداث الجارية هناك تدل دلالة واضحة على تعاظم أزمة
الديمقراطية الليبرالية في هذا البلد⁽²⁾ . فمنذ عام 1962 نشطت حركة
المطالبات العمالية في إيطاليا واتخذت شكلاً راديكالياً في السنوات من
1969 إلى 1973 ، وهدفت هذه الحركات أساساً إلى تحقيق الديمقراطية
المباشرة في مجالى العمل والإنتاج، وأعلنت تمردها على الوصاية التي
تفرضها النقابات عليها، وطالبت بتوحيد جدول المرتبات بالنسبة للموظفين
والعمال .

واتسم هذا المقر الثورى العمالى في إيطاليا بإزالة التقسيم التقليدى
بين المديرين والمنفذين في العديد من المنشآت الإيطالية وبالأخص
الشركات الصناعية الكبرى . وتصدى العمال لمناقشة كل الإقتراحات التي
يطرحها أرباب الأعمال بما في ذلك سياسة المنشأة في الاستثمار والعمالة
وتنظيم العمل . وخضعت النقابات العمالية ذاتها لرقابة عمالية من القاعدة .
وتقرر مبدأ قابلية المفوض النقابى للعزل من قبل قاعدته العمالية، وساعد
ذلك على التخفيف من البيروقراطية النقابية .

ورفض العمال الدعوة إلى إجراء «هدنة اجتماعية» تعقب «الانفاقات
العمالية الجماعية» التي تعقد بين العمال وأرباب الأعمال . وتبنوا مقولة

(1) قارب من هذا قول معمر القذافى بأن وجود المنظمات الإرهابية في المجتمعات
الغربية دليل على خلل هذه المجتمعات ذلك أن الألوية الحمراء ومنظمة
بلاذماينهوف في ألمانيا هذا يعتبر إرهاباً ويحتاج إلى دراسات سيكولوجية نفسية لهذه
المجتمعات لمعرفة الأسباب الاجتماعية والنفسية التي أوجلت هذه المنظمات . إن
هذا دليل على وجود خلل في المجتمع الألمانى والمجتمع الإيطالى أدى إلى ميلاد
هذه المنظمات . مجلد 14 ص 436 ومجلد 12 ص 1238 .

Portelli. op. cit pp 96 à 98.

(2)

ثورية تقضى بـ «استمرارية الصراع» على أساس أن الإثباتية الجماعية تعكس علاقة قوة مؤقتة لا تحول دون مواصلة النضال العمالي في كافة الساحات فور توقيعها .

ويشير الكتاب إلى أن التجربة الراديكالية الديمقراطية التي شهدتها المنشآت الإيطالية في هذه الحقبة تجربة رائدة ممتد العلاقات بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة وديمقراطية القاعدة .

فقد كشفت هذه التجربة عن أن النقابات والأحزاب السياسية ظلت حبيسة البنيان النيابي التقليدي وعجزت عن التطور لمواكبة الأحداث وإشباع الأهداف الشعبية ، مما أسفر عن هجر العمال لها .

ومن جانب آخر ، تحققت ديمقراطية مباشرة في إيطاليا ، إتخذت صورتين مختلفتين :

في عامي 1968 و 1969 تشكلت « مؤتمرات العاملين في المصانع » على مستوى كل مصنع ، وإتخذت ساحة للتنعاس وبلورة المطالب واتخاذ القرارات المتصلة بالنضال . وأجريت المحاولات لتحقيق الالتقاء بين العاملين في الورش المختلفة التابعة لمصنع واحد ، وبين العاملين في مصانع متعددة .

وإتسمت هذه المؤتمرات بطابع مزدوج . فمن جانب تشكلت بطريقة عفوية ، ومن جانب آخر أخذت شكلاً شبه دائم ، حتى أنه في مصالح شركة فيات مثلاً ظلت المؤتمرات تجتمع يومياً لمدة عدة شهور .

واعتباراً من عام 1970 . حلت « مجالس » خاضعة لرقابة النقابات محل المؤتمرات الأولى ، وذلك بهدف إدماج المجلس العمالي في عملية المفاوضات التعاقدية . وأصبح مطلوباً من المجلس أن يقرر ، قبل عقد المحادثات ، مضمون المطالب العمالية ، ويكون له أن يصدق أو يرفض نتائج المحادثات التي تجري من أرباب الأعمال .

ويشار في هذا الصدد إلى أن مجالس المصانع ساعدت على تفادي خطر مزدوج : فمن ناحية ، أمكن توقي تفشى النزعة الطائفية الضيقة بين العمال نتيجة أنها وثقت العلاقة بين عمال المصانع المختلفة المتممين إلى نفس الطائفة ، ومن ناحية أخرى ، أمكن تفادي « البيروقراطية النقابية » وذلك بتقرير حق المجلس في التصديق أو رفض نتائج المحادثات مع أرباب الأعمال .

ويصف البعض هذه الديمقراطية التي تحققت بديمقراطية القاعدة ⁽¹⁾ *democratie de base* فالمجالس النيابية قامت على أسلوب التصعيد غير النيابي الصادر من مجموع العاملين في وحدة الإنتاج . ويتم التصعيد دون النظر إلى الاعتبارات السياسية أو النقابية من مجموعة متجانسة من العمال أى من عمال يشغلون مراكز متماثلة في داخل العملية الإنتاجية ، مثل فريق العمال الذي يعمل على نفس الآلة أو في ذات السلسلة الإنتاجية . ويكون التفويض الصادر من أعضاء المجلس الزامياً ، ويشكل مجموع الأعضاء المصمدين « لجنة المصنع » .

وأنيط بـ « لجنة المصنع » أداء وظائف متعددة : فبوصفها إنشاقاً ديمقراطياً للقاعدة تشكل سلطة القاعدة ، وهي توحد ، على أسس غير بيروقراطية مجموع العاملين في المصنع وتحقق ديمقراطية عمالية حقيقية . وتعد هذه اللجان الصيغة الحديثة للرقابة على تنظيم العمل والإنتاج ، ومن خلالها تتمكن الطبقة العمالية من ممارسة السلطة التي نجحت في الفوز بها في المصنع .

ويلاحظ أن هذا النمط من « ديمقراطية الأساس » كان النمط المفضل للحركات الشعبية التي تمت خارج المنشآت . فقد انتشر نظام « المجالس الشعبية » على المستوى المحلي والإقليمي . حيث تشكلت المناطق التي تشمل مجالس المصانع لمنطقة إقليمية متجانسة .

Portelli op. cit. p. 99.

(1)راجع :

وشملت حركة المجالس قطاعات النقل والاسكان والكهرباء ، وتشكلت لجان شعبية لتنظيم حركة حافلات النقل العام ، ولجان أحياء مارست دوراً رقابياً على أرباب الأعمال وعلى الإدارة المحلية . وكان تشكيل لجان الأحياء عفويًا لحل مشكلات بعينها في مجالات النقل أو الصحة أو الاسكان . وحقت نتائج إيجابية ملموسة في تحقيق تعريفه النقل وشغل المساكن الجديدة مما اضطرت معه السلطات إلى الإذعان لمطالبها والاستجابة إليها .

على النحو المتقدم ، تكونت شبكة حقيقية عميقة من ديمقراطية القاعدة ، وكان تشكيلها عفويًا أحياناً ، ومندمجاً في المؤسسات التقليدية أحياناً أخرى . وهكذا رسخ جذور المجتمع الإيطالي ، وبالأخص في أوقات تفاقم الصراعات الاجتماعية، أسلوباً لتنظيم الرقابة المستمرة لمؤسسات السلطة القائمة سواء كانت سلطات عاملة أم سلطات نيابية مثل الأحزاب أو النقابات وتبدى هذا الدور الرقابي بالنسبة للنقابات بوجه خاص ، حيث مارست اللجان التابعة من القاعدة العمالية ضغطاً شعبياً على القيادات النقابية التي تكون عادة ذات إلتماءات حزبية .

ولما كان النظام السياسي الليبرالي قد واجه أزمة تفشت مظاهرها في معظم الأنظمة الليبرالية ، فقد جرت محاولات لاحتواء هذه الأزمة باللجوء إلى حلول تليفقية من شأنها إمتصاص الهبة الشعبية دون المساس باستقرار الأوضاع القائمة ، وذلك على الوجه التالي .

المبحث الثاني

الحلول التليفقية لإحتواء أزمة النظام الليبرالي

سعت الأنظمة الليبرالية لإحتواء الهبات الجماهيرية المتطلعة إلى ممارسة السلطة بعد أن سحبت ثقتها فمن دورة المجالس النيابية والأحزاب السياسية في أن تحقق لها حاجاتها أو تحمي لها مصالحها .

المطلب الأول

حلول السيادة الرئاسية محل السيادة البرلمانية

وتعد الجمهورية الفرنسية الخامسة التى أسسها الجنرال ديغول خير مثال لمحاولة إحتواء المد الجماهيرى المشار إليه .

إتخذ الجنرال ديغول شعار « المشاركة » نبراساً لحكمه⁽¹⁾ . والمشاركة فى مفهومها الديجولى تعنى « مشروعاً إجتماعياً شاملاً » وتمثل طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية والماركسية على نحو أفصح ديغول فى بيانه إلى الأمة الفرنسية بتاريخ ٧ يونيو عام 1968 . فذكر أن « المشاركة » هى التى تغير مركز الانسان فى خضم الحضارة الحديثة . وهى الطريق الذى رأيته دائماً طريقاً صحيحاً ، وخطوت بعض الخطوات على دربه . ففى عام 1945 أسست مع حكومتى نظام « لجان المنشآت » ، وفى عام 1959 ثم فى عام 1967 ، أصدرت مراسيم تحقق مشاركة العاملين فى منشآتهم . وهذا هو الطريق الذى يتعين المضى فيه .

إلى جانب المشاركة كهدف اقتصادى واجتماعى دعا ديغول ، متأثراً فى ذلك بآراء الفقيه الفرنسى رينيه كاييتان ، إلى المشاركة كإجراء لتحقيق الديمقراطية وذلك من خلال تجديد مبدأ السيادة الشعبية المتحررة من رقة الطبقة النيابية السياسية⁽²⁾ . وأعلن ديغول فور عودته إلى السلطة فى عام 1958 « أن اللعبة النيابية التى كانت سارية لم تعد تلائم أهداف الشعب الفرنسى أو تحقق أمانه » .

وصفت محاولة الجنرال ديغول بأنها تحقيق لـ « عقد اجتماعى جديد » وصعى لرأب صدع وحدة المجتمع الفرنسى الذى مزقته الأحزاب

(1) راجع : Moreloux (Jean - Pierre): la participation démocratique, in Pouvoirs, N° 7, P.U.F. Paris, 1981, pp. 88 ets.

Turpin: op. cit. Tome II - p. 69.

(2) راجع :

والمصالح المتناحضة . ومن جانب آخر أعلن دييجول عن مسعاه لإقامة مجتمع عامل ونشط يشعر كل مواطن في إطاره بأنه مسؤول عن المشاركة في تحديد مصيره . وعبر الفقيه رينيه كيتان عن ذلك بقوله : إن مطلب الوحدة الوطنية قادر وحده على السماح بالتعبير عن « إرادة عامة » أصيلة ، وذلك لا يتصور بغير تكثيف لمشاركة كل شخص في تحديد هذه الإرادة⁽¹⁾ ، ومن هنا دارت النظرة إلى التواب على أنهم يشكلون عقبة في وجه مشاركة المواطنين⁽²⁾ .

وكان دييجول قد إستخلص من أحداث الحرب العالمية الثانية ومن نخالذ التواب الفرنسيين وتسليمهم بهزيمة فرنسا أمام قوات هتلر في 10 يوليو عام 1940 ، قناعة بأن « الطبقة السياسية » لا تمثل الشعب الحقيقي . فقد رفض الشعب الهزيمة وانخرط في صفوف المقاومة شاجباً بذلك موقف نوابه المزعومين، ورأى دييجول أنه من المتعين العودة دائماً إلى الشعب صاحب السيادة مباشرة ، ومن هنا قيل بأن « الجمهورية الخامسة الفرنسية شيدت خارج البرلمان وضد البرلمان » باعتبارها تقوم على مفهوم السلطة القوية التي تركز على شرعية غير منازع فيها مستمدة من الشعب مباشرة . وعبر ميشيل ديبريه ، رئيس الوزراء الفرنسي في عام 1958 ، سنة إنشاء هذه الجمهورية ، « أن الجمعية الوطنية ليست صاحبة السيادة ، وأن عقيدة السيادة البرلمانية هي عقيدة فاسدة وليدة الأذهان الحزبية . فالتصويت الشعبي هو صاحب السيادة . ولرئيس الدولة ، وعليه باسم إستمرارية الأمة ، أن يخاطبها بحرية » . ومن هنا شرع دييجول في تعديل الدستور الفرنسي بجعل انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة ، وتحقق ذلك بموجب التعديل الدستوري الصادر في سبتمبر عام 1962 ، وعلى أثره أوضح دييجول أنه حقاً ، يناقش البرلمان القوانين ويصوت عليها ويراقب الحكومة مما يدل على الطابع البرلماني للنظام . ولكن ، وحتى

Capitant: Démocratie et participation politique p. 34.

(1) راجع :

(2) راجع تيريان : المرجع السابق الجزء الثاني ص 70 وص 77 .

يمكن تحقيق سيادة الشعب ، ومتى إقتضى الحال ذلك ، فإن رئيس الجمهورية يحوز دائماً إمكانية اللجوء إلى الأمة سواء عن طريق الاستفتاء أو عن طريق إجراء إنتخابات جديدة أو عن طريق الاسلوين معاً .

وطبقاً للتصورات السابقة أصبح رئيس الجمهورية الفرنسية فى ظل دستور 1958 حاملاً لصفات قانونية ويستمد منها زعمه بأنه ممثل أصيل للأمة مستنداً فى ذلك إلى أسانيد معاتلة لتلك التى أرست المجالس النيابية صفتها التمثيلية عليها .

على النحو المتقدم اسفرت محاولة إحتواء المد الديمقراطى الشعبى الناشئ عن مشاعر الإحباط من مسلك المجالس النيابية ، عن إستيلاء أداة حكم أخرى هى « الرئيس » على سلطة الشعب ، بالاستناد إلى ذات حجة تمثيل الشعب . وهكذا ، وعلى نحو ما يشير البعض⁽¹⁾ ، انتقلت عيوب النظام النيابى الناشئة من نظرية «السيادة البرلمانبة» إلى نظام الجمهورية الخامسة متدثرة نظرية «السيادة الرئاسبة» فأضفت شرعية على «سلطة شخصية واسعة لا منافس لها وغير مسؤولة» .

وطبقاً لنظرية «السيادة الرئاسبة» يكتسب رئيس الجمهورية صفة «ممثل الأمة» استناداً إلى خصائص ثلاث تنسب إلى رئيس الجمهورية ، فيقال أنه :

أ - تجسيد للجلالة التمثيلية للأمة .

ب - يحوز سلطاته بناء على التصويت الشعبى المباشر .

ج - يستمد من الدستور سلطة «الإرادة من أجل الأمة» .

أ - رئيس الجمهورية يحوز صفة الجلالة التمثيلية للأمة

la majesté représentative de la nation:

كان الفقيه الانجليزى بيرك يقول إن الملك البريطانى يمثل «الجلالة

(1) راجع تيربان ، المراجع السابق ، الجزء الثانى ص 138 وما بعدها . والمراجع المدينة المشار إليها فى الهامش .

التمثيلية للأمة الانجليزية بأسرها». وفي فرنسا ذكر ديرييه أن «الصفة الأساسية لرئيس الدولة هو أن يكون ممثلاً للأمة». وكان الرئيس ديغول ذاته يذكر أنه في الماضي منحه البلاد من داخل أعماقها ثقتها لكي يقودها إلى بر الأمان، وأن الانتخابات بعد ذلك جاءت مصداقاً لهذه الثقة.

ب- رئيس الجمهورية يحوز سلطاته بناء على التصويت الشعبي المباشر

كان من شأن رسوخ التقليد الانتخابي في الأنظمة الغربية أن أصبح الانتخاب مفترضاً ضرورياً وركيزة للإدعاء بالصفة التمثيلية. وكان ديغوي يذكر أن الانتخاب المباشر للرئيس الأمريكي أضفى عليه «صفة الممثل للشعب الأمريكي شأنه في ذلك شأن الكونجرس الأمريكي»⁽¹⁾.

وكان ديغول يرى أنه طبقاً للدستور «يكون الرئيس هو رجل الأمة التي رفعته لكي يحدد مصيرها، وهو الوحيد الذي يحوز سلطة الدولة ويفوضها» ويضيف، «يتعين أن يكون معلوماً أن سلطة الدولة غير القابلة للقسمة يعهد بها كلها إلى رئيس من الشعب انتخابه الشعب ولا توجد سلطة سواها، لا وزارية ولا مدنية ولا عسكرية ولا قضائية لا يكون معهوداً بها منه وتستمر به. وللرئيس أن يحدد المجال الأسمى الخاص به، والمجالات التي يعهد إلى الغير بتسييدها».

وطبق ديغول نظريته القائلة بأن «الرئيس هو الضامن الوحيد للمصلحة العامة» إبان أزمة ربيع سنة 1960. ففي 17 مارس 1960 تقدم رئيس الجمعية الوطنية بطلب موقع عليه من 287 نائباً أي مستوف للنصاب المطلوب لكي يصدر رئيس الدولة قراراً بدعوة غير عادية للجمعية الوطنية تخصص للنظر في المشكلات القائمة في المجال الزراعي. ورفض

(1) راجع: Giequel (Jean): Essai sur la pratique de la V République, Bilan d'un septennat, L. G. D. J. Paris, 1968 p. 103.

ديجول تلبية هذا الطلب قائلًا أنه « الضامن الوحيد للمصلحة العامة وأن الطلب المشار إليه مبعثه « الطلبات الملحة التي وجهت إلى النواب من قبل قيادات تجمعات مهنية وأن الاستجابة إليه يتعارض والدستور الفرنسى الذى تنص مادته السابعة والعشرون على أن الوكالة الالزامية باطلة » .

جـ- رئيس الجمهورية يحوز سلطة « الإرادة من أجل الأمة »

كان ديجول يرى أنه مزود من قبل الأمة بتوكيل يخول له صفة الإرادة من أجلها وباسمها ، ومن ثم نص دستور 1958 على تزويد رئيس الجمهورية بالصلاحيات التى تمكنه من أن يصدر القرارات الخاصة بتحديد سياسة الأمة باسم الأمة ولصالحها . ومن هنا كان رئيس الجمهورية لا ينافس البرلمان فى وظيفته كهيئة تقرير فحسب ، بل وكذلك بوصفه ممثلًا للمواطنين . وعبر الفقه عن هذه المكانة لرئيس الجمهورية الخامسة الفرنسية بقوله : يجب أن نعتاد الأمة أن تنظر إلى رئيس الجمهورية ليس على أنه حكم إنما بوصفه قائدًا أعلى تعاونه حكومة لتنفيذ سياسته وبرلمانه للموافقة عليها » .

على النحو المتقدم ، يبين أن الشعب الفرنسى حين تحرر من تسلط أداة الحكم النيابية إستبدلها بأداة حكم رياضية ، وكان ديجول يحدد هدفه بأنه « العمل على ألا تكون السلطة حكراً على الأحزاب وحدها ، وإنما تنبع من الشعب مباشرة ووسيلة ذلك فى رأيه ، أن يكون رئيس الدولة المنتخب من الأمة مصدرًا للسلطة وحائزاً لها!! »

وعبر النائب الفرنسى يبدو عن أوضاع السلطة السياسية فى ظل الحكومة الديجولية ، بقوله « نحن صورة برلمان يناقش صورة حكومة . . ولكن فى قمة الدولة ، وهناك فقط تتخذ القرارات وتتقرر الاتجاهات .

(1) من حديث الجنرال ديجول فى الحديث الصحفى الذى أجراه بتاريخ 31 يناير عام 1964 .

فمن المصريح لأعضاء البرلمان أن يعربوا عن آرائهم دون أن يحوزوا أية سلطات تكفل تحقيق النصر لهم ، وكان الأمر يتعلق بمجلس استشاري⁽¹⁾ .

بل وامعانا في تزويد رئيس الدولة بالسلطات اللازمة لأداء دوره التمثيلي للأمة ، نص الدستور الفرنسي على جعل مدة الرئاسة سبع سنوات . وغالباً ما يتم الحصول عليها بنسبة 51% ! ويلاحظ أن الرؤساء الفرنسيين اللاحقين على ديغول ، أي بومبيدو وجيسكار ديستان وميتران وجهوا إنتقادات حادة لطول مدة الرئاسة الفرنسية وذلك قبل صعودهم إلى السلطة وتكررت وعودهم إبان المعركة الانخابية بتقصير مدة ولاية رئيس الجمهورية، إلا أنه وحتى الآن، لم ينفذ أي من هؤلاء الرؤساء وعده في هذا الخصوص.

ويخلص الفقه الفرنسي من تحليل نظام الجمهورية الخامسة الفرنسية بقوله إنها « ديمقراطية بدون الشعب ، أي ديمقراطية نيابية إنتقلت خصائصها من البرلمان إلى رئيس الجمهورية مع تقرير عدم مسؤوليته قانوناً وعملاً بوصفه ممثلاً للأمة »⁽²⁾ وإنتقاء المسؤولية هذا مرده غيبة الرقابة الفعلية من الشعب على تصرفات رئيس الدولة الذي يضمن شرعية أفعالها إستناداً إلى إنتخابه بالاقتراع العام المباشر ، ويؤكد الفقه أنه « يجب ألا نخدع بمقولة مسؤولية الرئيس أمام الشعب من خلال الاستفتاء والانتخابات لأن هذه الرقابة تكون ممارستها بناء على مبادرة من جانب الرئيس محل الرقابة ، وفي الزمان الذي يحدده وطبقاً للمواصفات التي يرسمها »⁽³⁾ وهكذا « تصبح الدولة أداة لتحقيق اغتراب المواطن الذي لا

(1) مضابط جلسات: الجمعية الوطنية الفرنسية، جلسة 115 ديسمبر 1961 نقلاً عن تيربان المجلد الثاني ص 108 هامش 2.

Duverger: la démocratie sans le peuple. op. cit. p. 11.

(2) راجع:

Turpin op. cit. T II. p. 178.

(3) راجع:

يشارك في تقرير مصيره إلا من بعد ، ومرة واحدة كل سبع سنوات ، يتدخل لإختيار ملك ينصبه»⁽¹⁾ 11

والنقد المتقدم لا يقتصر على النظام الرأسمالي والبنان السياسي الذي أفرزه ، وإنما تصادفه باقلام كتاب أمريكيين بالنسبة للنظام السياسي الأمريكي ففي ختام عرضه لسلطة الرئيس الأمريكي ، يعرب المعلق الأمريكي المشهور آرثر شلسنجر عن إعتقاده بأن الرئاسة الأمريكية قد تحولت من سلطة دستورية إلى سلطة مطلقة . وأن ثقة الإدارة الأمريكية في سلطاتها التي يعزها الإعتقاد بأن الجمهورية تتعرض للخطر قد أسفر عن تركيز للسلطة لم يسبق له مثيل في البيت الأبيض ، وهي محاولة غير عادية لتحويل الرئاسة الدستورية إلى رئاسة الاستفتاء العام⁽²⁾ .

وهكذا يتضح أن محاولة الإفلات من الهيمنة البرلمانية أسفرت عن وقوع الشعب في الهيمنة الرئاسية، وهي ليست أكثر تحقيقاً للديمقراطية من الأولى ، وتكرر الأمر ذاته بالنسبة لبعض الأساليب التلقيفية التي لجأت إليها الديمقراطيات النيابية لنشر الوهم بأن الشعب يشارك في السلطة وذلك على الباب التالي .

المطلب الثاني

الأساليب التلقيفية لممارسة الديمقراطية

تبينا من عرض النظرية العامة للديمقراطية سلطة الشعب أن هذه الديمقراطية تقضى الأخذ بالديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية . وفي محاولة لامتصاص الهبة الجماهيرية المتطلعة إلى ممارسة الديمقراطية، عدلت الأنظمة الليبرالية عن المبادئ النيابية المحضة الراضة لكل إسهام

(1) راجع : Schuvertzenberg (R. G): Le principe de solitude, in, le monde, 30 Janvier 1973.

(2) راجع : ميشين المرجع السابق ص 55 وص 56 .

شعبي مباشر في السلطة وتبنت قدراً من المشاركة الشعبية من السلطة مع مراعاة ألا يخل هذا الإسهام بالمراكز المكتسبة للطبقة الرأسمالية الحاكمة. وتحقق هذا التطور على صعيد الأخذ بأساليب الديمقراطية المباشرة وبالنسبة للإرادة الذاتية .

الفرع الأول

أساليب الديمقراطية شبه المباشرة

يطلق على أنظمة الحكم التي تقوم على المزج بين المبدأ النيابي والديمقراطية المطلقة تسمية الحكومة شبه المباشرة أو النظام شبه المباشر . ويتحقق هذا المزج باسناد ممارسة الأعمال التشريعية إلى المجلس النيابي القائم ، مع دعوة المواطنين للمشاركة مباشرة في اتخاذ القرار بالنسبة لمسائل ذات أهمية بالغة أو تثير خلافاً حاداً بين القوى السياسية في الدولة . وبذلك يقوم هذا الشكل من الحكومة شبه المباشرة على المشاركة من جانب المواطنين من إتخاذ قرار أعدته ممثلوهم أو في التقدم باقتراح لإصدار تشريع أو قرار في مسألة الجماهير أن السلطة المسؤولة لم توليها عناية كافية .

أساليب الديمقراطية شبه النيابية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أساليب رئيسية للديمقراطية شبه المباشرة ، تتحصل من : الاستفتاء الشعبي ، الاقتراح الشعبي والإعتراس الشعبي ونعرض لكل منها فيما يلي :

أولاً : الاستفتاء الشعبي :

يقصد بالاستفتاء الشعبي عرض مسألة معينة على المواطنين ليدلوا

بأصواتهم بشأنها وتتعدد أنواع الاستفتاء الشعبي تبعاً للزاوية محل الدراسة .

أ- من حيث القوة الإلزامية للاستفتاء : يجرى التمييز بين الاستفتاء من أجل استطلاع رأى المواطنين بشأن مسألة معينة . وفى هذا الفرض لا تكون نتيجة الاستفتاء قوة إلزامية بالنسبة للهيئات الحاكمة . وبين الاستفتاء من أجل التقرير فى المسألة المطروحة ، أى يطلب من الشعب الفصل وإتخاذ قرار فى المسألة التى يستغنى بشأنها سواء بالقبول أو الرفض . وفى هذا الفرض تكون نتيجة الاستفتاء ملزمة للجهة التى أجرته . ويندرج هذا النمط من الاستفتاء ضمن أساليب الديمقراطية شبه المباشرة .

ب- من حيث محل الاستفتاء : يتعدد الاستفتاء تبعاً لمحلله أو موضوعه . ويمكن التمييز فى هذا الصدد بين عدة أنواع :

(1) استفتاء سياسى : ويكون اللجوء إليه لاشتراك الجماهير فى المسائل السياسية الهامة التى تثار وتطلب مساهمة الشعب فيها واتخاذ موقف بشأنها . ومثاله الاستفتاء الذى أجرى فى السويد سنة 1976 بشأن سياسة التوسع فى إنشاء المفاعل الذرية لتوليد الطاقة والتى تبنتها الحكومة السويدية فى حين عارضتها الأحزاب المعارضة هناك إستناداً إلى ضرورة حماية البيئة من التلوث .

(2) إستفتاء الشعب فى إنتخاب رئيس الجمهورية يتحقق هذا الأسلوب بعرض اسم المرشح لرياسة الجمهورية على الشعب فى إستفتاء فيوافق عليه الناخبون أو يرفضون .

(3) الاستفتاء الدستورى : يقصد به إستفتاء الشعب فى شأن وضع دستور جديد أو تعديل الدستور القائم . ويلاحظ أنه فى سويسرا يدعى المواطنون للتصويت على تعديلات الدستور الاتحادى طبقاً لإجراءات الاستفتاء الدستورى الإلزامى . ويلزم أن يحصل التعديل الدستورى المقترح على أغلبية الأصوات .

ومن المقرر في سويسرا ، أن للمواطنين الحق في إقتراح مشاريع بتعديل كلى أو جزئى للدستور بشرط أن يحصل الإقتراح على مائة ألف توقيع أى بنسبة تقل عن 3% من أصوات مجموع الناخبين . وكانت الأصوات المطلوبة قبل تعديل الدستور الذى أجرى فى 1977 هى 50,000 صوتاً .

4- إستفتاء تشريعى : يتعلق هذا الإستفتاء بالقوانين العادية حيث يؤخذ رأى الشعب بشأن تشريع يراد سنّه سيما إذا كان التشريع المقترح يثير إنقساماً فى الرأى العام . ومثال ذلك الاستفتاء الذى أجرى فى إيطاليا وفى أسبانيا حول قانون إباحة الطلاق ، والاستفتاء الذى أجرى فى سويسرا فى 1985 حول إباحة الإجهاض . ويلاحظ أنه فى سويسرا يجوز أن تخضع للتصويت الشعبى القوانين والقرارات الاتحادية وذلك بناء على طلب 30,000 ناخباً وقد زيد النصاب المطلوب إلى 50,000 ناخباً بموجب التعديل الدستورى الصادر فى سبتمبر عام 1977 .

5- استفتاء بشأن مسألة دولية : يقصد به إستطلاع رأى الشعب حول مشروع معاهدة أو إتفاق دولى . ومثاله الإستفتاء الذى أجرته الحكومة البريطانية عام 1975 بشأن بقاء بريطانيا عضواً فى السوق الأوروبية المشتركة وجاءت نتيجته مؤيدة لاستمرار العضوية .

6- إستفتاء شعبى أداة للتحكم بين السلطات العامة : يعالج هذا الاستفتاء فرض حدوث خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أى بين البرلمان والحكومة . وقد يرى رئيس الدولة طرح موضوع النزاع على الشعب والوقوف على رأيه بشأنه وحيثذ يؤدى الشعب دور الحكم بين السلطات العامة .

ثانياً : الإعتراض الشعبى :

يقصد بالإعتراض الشعبى حق الشعب فى الإعتراض على تشريع

معين وتتمدد مظاهر ممارسة اسلوب الإعتراض الشعبي . فقد يصدر البرلمان تشريعاً ويعلق نفاذه على إنقضاء أجل معين ، شهر مثلاً ، دون أن يطلب الشعب إجراء إستفتاء بشأنه . فإذا انقضى الأجل صار التشريع نافذاً ، أما إذا طلب الناخبون خلال الأجل المحدد إجراء استفتاء فى شأن التشريع وتم الاستفتاء وأسفرت نتيجته عن رفض المشروع أى اعترض الشعب عليه ، يعتبر التشريع كأن لم يكن .

ويتصور فرض آخر لممارسة الإعتراض الشعبي . ومثاله أن يصدر البرلمان تشريعاً لا يشترط الدستور إستفتاء الشعب من شأنه ؟ ومع ذلك يرى عدد من الناخبين طرح التشريع على الإستفتاء الشعبي ، فيقدمون إلى السلطات بهذا الطلب . فإذا إستجابت السلطات للطلب وتم الاستفتاء وكانت نتيجته برفض الناخبين للتشريع أى إعترضهم عليه ، يعتبر كأن لم يكن .

وتطبق الولايات المتحدة الامريكية هذا الاسلوب ، وتدرجه ضمن اسلوب الاستفتاء حيث يجرى التمييز بين نوعين منه⁽¹⁾ :

أ - إستفتاء بعريضة : Mandating referendum or petition referendum

طبقاً لهذا الاسلوب يجرى الاستفتاء إذا كان دستور الولاية يحدد أجلاً يجوز الإعتراض خلاله على التشريع قبل نفاذه ، وعادة ، يتراوح هذا الأجل بين 60 و90 يوماً . فإذا قدمت عريضة مستوفاة للشروط المقررة دستورياً خلال الأجل المحدد ، يتوقف سريان التشريع على إقراره من هيئة الناخبين . ويستثنى من ذلك التشريعات التى يُنص على إعتبارها تشريعات عاجلة emergency legislation ، فهذه تطبق بأثر فوري .

(1) راجع : Meny (Yves): Initiative populaire, référendum et recall dans les Etats américains, in Pouvoirs N° 7, 1981, p. 108.

ب - إستفتاء خيارى Optional referendum :

يقصد به رخصة مخولة للسلطة التشريعية يجوز لها بمقتضاها النص على عدم نفاذ التشريع الذى تصدره قبل الموافقة الشعبية عليه .

ثالثاً : الإقتراح الشعبى :

يشكل هذا الاسلوب مظهراً لتدخل مباشر من جانب الشعب فى العمل التشريعى . وتتعدد صور الإقتراح الشعبى . فقد يتقدم عدد من الناخبين ، محدد دستورياً ، إلى البرلمان يطلب منه سن تشريع فى مسألة معينة ، فيكون من المتعين على البرلمان الإمتثال لهذا الإقتراح الشعبى والتداول فى شأنه والتصويت عليه . وقد ينص الدستور على أنه فى حالة إمتناع البرلمان عن سن التشريع المقترح ، يطرح الأمر للإستفتاء الشعبى .

وجدير بالذكر أن مضمون الإقتراح الشعبى لا يأخذ شكلاً واحداً . فقد يقف الإقتراح عند حد مطالبة البرلمان بسن تشريع فى مسألة ما دون تقييده باطار معين ، وقد ينطوى الاقتراح على مشروع متكامل يتقدم به الناخبون للبرلمان الذى يدرسه فى إطاره المقترح .

ويلاحظ أنه فى الولايات المتحدة الامريكية ، يجرى التمييز بين

نوعين من الاقتراح الشعبى :

أ - إقتراح مباشر : يقصد به إقتراح بقانون يحصل على عدد التوقيعات المطلوبة دستورياً أو بموجب قانون الولاية ، ويعرض على هيئة الناخبين . وتأخذ 16 ولاية أمريكية بهذا الاسلوب مع إختلاف فى شروط تطبيقية . ففى ولاية داكوتا الشمالية مثلاً ، يكفى الحصول على عشرة آلاف توقيع ، بينما تشترط ولاية أوهايو الحصول على توقيعات 3% من مجموع السكان ، وتصل النسبة المطلوبة إلى 10% أصوات الناخبين فى ولاية نيفادا .

ب- إقترح غير مباشر : يكون الإقترح غير مباشر إذا صدرت عريضة تحمل العدد المقرر من التوقيعات ، وتطلب من السلطة التشريعية الموافقة على الإقترح بقانون . فإذا أخفق المجلس النيابي للولاية في سن التشريع خلال الأجل المحدد طبقاً للدستور أو القانون ، يعرض النص على الناخبين ويسرى هذا الأسلوب في خمس ولايات أمريكية .

رابعاً العزل Recall⁽¹⁾ :

يقصد بأسلوب العزل اسلوباً للرقابة المباشرة ، بمقتضاه يكون أى مسؤول تقلد منصباً عاماً بطريق الانتخاب قابلاً للعزل من جانب ناخبه قبل إنتهاء مدة ولايته . وقد بدأ الأخذ بهذا الأسلوب إعتباراً من عام 1903 فى مدينة لوس إنجلس ، ويسرى حالياً فى ثمانى ولايات بالنسبة لجميع الذين يتولون مناصب بطريق الانتخاب ، وفى 18 ولاية بالنسبة لشاغلى الوظيفة العامة على المستوى المحلى . وقد إستنت خمس ولايات أُلوظائف القضائية من تطبيق هذا الأسلوب عليها .

وتتفاوت نسبة التوقيعات المطلوبة تبعاً لقوانين كل ولاية ، وإن تراوحت فى المتوسط بين 20% و 30% .

تلك هى الصور الأساسية للديمقراطية شبه المباشرة أو بالأصح لبعض الأساليب المباشرة فى إطار الديمقراطية النيابية ، وتبين الآن مدى توفيقها فى تحقيق الهدف الديمقراطى المعقود عليها .

تقييم أساليب الديمقراطية المباشرة :

بادئ ذى بديء تلزم الإشارة إلى أن الطبقة السياسية التى نشأت ونمت فى إطار النظام النيابى تبعت موقفاً مناهضاً لكافة أساليب

Mény (Yves) op. cit. p. 109.

(1) راجع :

الديمقراطية المباشرة ، ويسجل التاريخ الدستوري الفرنسي أنه حين تقوم النائب الاشتراكي جوريس في عام 1914 باقتراح إلى الجمعية الوطنية الفرنسية لاجراء استفتاء للشعب الفرنسي حول تقرير الأخذ بنظام التمثيل النسبي ، تعالت الصيحات في داخل المجلس النيابي معلنة إستنكارها لتدنيس النظام النيابي بمثل هذا الإقتراح ، كما قيل بأن قدرة الشعب المجتمع في هيئة جمعية أو مجلس على التقرير بشأن الموضوعات هي أقل من قدرته على التقرير بشأن الأشخاص ، وإن أفضل الوسائل لمشاورة الشعب هو أن تطرح عليه المسائل من خلال التمثيل النيابي . وتكرر الموقف ذاته في عام 1962 ، حين عرض على الجمعية الوطنية الفرنسية مشروع الاستفتاء الشعبي بجعل إنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام المباشر . فقد صاح النائب بول رينو في جلسة الجمعية في 14 أكتوبر عام 1962 قائلاً : « بالنسبة لنا نحن الجمهوريين ، فرنسا توجد هنا وليس في مكان آخر (يقصد هيئة الناخبين المدعويين للاستفتاء) ، والتسليم بغير ذلك يعني التسليم بنهاية الجمهورية ! » .

تعكس المواقف السابقة التعارض بين النظام النيابي والديمقراطية المباشرة . فالمفترض الاساسي للنظام النيابي ، على حد تعبير الفقيه بيردو هو⁽¹⁾ « أنه لا إرادة للأمة إلا تلك التي تعبر عنها جمعية النواب » والرجوع إلى الشعب لمشاورته بطريق الاستفتاء يعني أننا نفترض أنه يحوز إرادة ، وإذا صح هذا الفرض فذاك يعني إنهيار كل البنيان النيابي ، والاستفتاء ، كما يذكر بيردو ، يفترض أن الأمة ، لها من الناحية الثانوية ، إرادة سابقة على إرادة النواب . وكان دييجول قد صرح عقب أجراء الاستفتاء على تعديل الدستور في سنة 1962 ، أن الاستفتاء سلط الأضواء على معطاة سياسية ، أساسية وهي أن الاحزاب لا تمثل الأمة . ويضيف ديفرجية ، أن الإستفتاء يشكل أحد الوسائل التي تكفل « تمثيل الإرادات »

(1) راجع بيردو ، المطول المرجع السابق المجلد الخامس ص 252 وص 300 .

على المستوى الشامل ، وهو عامل هام فى إنهاء مشاعر الإغتراب التى تتاب المواطنين⁽¹⁾.

فهل حقاً أزيلت أساليب الديمقراطية شبه المباشرة إغتراب المواطن عن السلطة ؟ .

يقول الفقيه كاريه دى بالبرج إن النظام النيابى نظام أنتقالى بين إستبداد الملوك وديموقراطية الشعب . وأن مصيره الطبيعى هو أن يؤدى إن لم يكن إلى الديمقراطية الكاملة ، فبالأقل إلى تزاوج بين المؤسسات النيابية والمؤسسات الديمقراطية ويقصد بذلك الاستفتاء الشعبى على وجه التحديد .

وتفسر أقوال الفقيه الفرنسى ظاهرة إنتشار أساليب الديمقراطية المباشرة فى الولايات المتحدة الاميركية حيث ساد فيها التذمر من نتائج تطبيق الديمقراطية النيابية ، وترددت منذ نهاية القرن التاسع عشر دعوة إلى ضرورة «إعادة الحكومة إلى الشعب»⁽²⁾ Return the government to the people استمدت نموذجها من الديمقراطيات القديمة وبالأخص من النموذج السويسرى الذى كان يتفق وبعض التقاليد السائدة فى بعض أرجاء الولايات المتحدة مثل نيو إنجلند حيث يوجد هناك تقليد يسمى بـ«لقاء المدينة town meeting وطبقاً له تعقد كل مدينة اجتماعاً مفتوحاً سنوياً يجمع جميع الناخبين وتتخذ فيه القرارات المتعلقة بالتدابير والرسوم والضرائب المقرر صدورها خلال العام.

وقد رأى أنصار التيار الشعبى فى بداية هذا القرن أن وسائل الديمقراطية المباشرة والتعبير الشعبى تسمح بتعويض الاتجاه نحو تركيز السلطة ، كما تعالج فشل المبدأ القائم على الرقابة والتوازن ، ودارت النظرة إلى أساليب الاستفتاء والإقتراح الشعبى على أنهما يحققان تأثيراً مباشراً على التشريع طبقاً لرغبات الشعب وأن ذلك تحقيق للمثل الشعبى

(1) راجع : Deverger: La VI République et le régime présidentiel op. cit. p. 92.

Mény (Yves), op. cit. pp 107 et 111.

(2) راجع :

الأمريكي القاتل بضرورة وجود «بنديقة خلف باب الدار» a gum behind the door.

ويلاحظ البعض أنه في حين تجاوزت ولايات ومدن الغرب الأمريكي وأساليب الديمقراطية المباشرة ، فإن ولايات الشرق المتسمة بطابع برجوازي ملحوظ التزمت مفاهيم الديمقراطية النيابية المحضنة .

وطبقاً لإحصاء أجرى عام 1977 ، قدر عدد الولايات التي أخذت بأسلوب الاستفتاء بنحو 39 ولاية ، ويقدر متوسط الاستفتاءات التي تتم على مستوى الولايات بنحو 70 إستفتاء في السنوات الفردية التي لا تشهد إنتخابات ، ونحو 300 إستفتاء في السنوات الزوجية التي تشهد الانتخابات . أو الاستفتاءات المحلية فتتراوح بين 10,000 و 15,000 إستفتاء في السنة⁽¹⁾ ، بل إن عددها وصل في ولاية أوهايو خلال عامي 1957 و 1958 بنحو 1846 إستفتاء سنوياً . وتندر الإستفتاءات على مستوى الولاية حول مسائل التنظيم الإداري والمسائل المالية والضريبية . ويذكر أن من أشهر الاقتراحات الشعبية التي تم الاستفتاء عليها ، وحقت نسبة عالية من الأصوات هو الإقتراح رقم 13 في يونيو 1978 والذي أجرى في ولاية كاليفورنيا ، وقد نص على خفض الضريبة العقارية المحلية في كاليفورنيا بنسبة تزيد على 50% ، وقد بلغت نسبة الاشتراك فيه نحو 70% وبلغت التوقعات رقماً قياسياً حيث وصلت إلى مليون ونصف توقيع . ومع ذلك لم يفتن الناخبون إلى الآثار المترتبة على خفض الضريبة العقارية والتي أدت إلى إلغاء عدد ضخم من الوظائف بلغ نحو 75,000 وظيفة حكومية فضلاً عن تقليص برامج الرعاية الاجتماعية والتربوية وزيادة الضرائب الاتحادية لتعويض نقص وعاء الضريبة المحلية .

(1) يطلق بعض الفقه تسمية «الاستفتاء الإداري» Referendum administratif على هذا الشكل من الديمقراطية المباشرة ، ويرى أنه يشكل تطبيقاً على مستوى الوحدة المحلية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . ويلاحظ أن فرنسا اتجهت منذ السبعينات صوب التوسع في هذا الشكل من الاستفتاء راجع :

Boisson: op. cit. pp. 35 et s.

ولئن بدت الصورة المتقدمة مشرقة من حيث تركيزها على مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم ، إلا أن واقع التطبيق العملي يفيد غير ذلك . ويذكر الكتاب « أن التطبيق الذي امتد لأكثر من نصف قرن يؤكد أن أساليب الديمقراطية المباشرة خيبت الآمال المعقودة عليها . فكانت نسبة المشاركة ضعيفة ، وكان تزويد المواطنين بالمعلومات قاصراً ، وجاءت نتيجة التصويت في الغالب الأعم مؤيدة للاتجاه المحافظ . فلئن اساغ القول بأن الشعب صاحب السيادة تحرر من أسر سلطة النواب إلا أنه وقع رهينة جماعات الضغط . فبالنظر لضعف مشاركة المواطنين الأمريكيين كانت الساحة فسيحة ومفتوحة أمام التجمعات المنظمة والقوية التي تكون أهدافها في العادة طائفية ومحافظية . وقد لوحظ أنها تميل إلى الأخذ بموقف سلبي من الأعباء الضريبية وكأنها تريد أن تحمل بها الأجيال القادمة دون إحساس بالمسؤولية »⁽¹⁾ .

التطبيق السويسري : وإذا كانت سويسرا يضرب بها المثال على الأخذ بأساليب الديمقراطية شبه المباشرة⁽²⁾ ، فهل استطاعت أن تثمر فيها سلطة شعبية أصيلة على نحو ما كان متوقعا؟ .

يسوق الكتاب عدة تبريرات لأساليب الديمقراطية المباشرة في النظام السويسري وتوصف بأنها « صمام أمان » يسهم في تهدئة الصراعات الدينية والأيدولوجية والاجتماعية ، ويكفل حقوق الأقلية بأن يتيح لها فرصة التعبير عن مصالحها والدفاع عن مركزها ويتفادى عملية تهميش بعض الفئات الاجتماعية مما يلجئها إلى استخدام وسائل عنيفة وغير قانونية ... يضاف إلى ذلك ، أن أهمية هذه الأساليب تزداد نتيجة أنها بدلاً من تدور حول أشخاص أو أحزاب أو برامج تتناول مشكلات محددة ومجسدة وتطرح

Mény: op. cit. p. 111 et 112.

(1) راجع :

(2) راجع بالنسبة للنظام السويسري : Rieux (Jacques) le modèle démocratique suisse et

ses principes - Revue la défense nationale, Janvier 1973, pp. 49 à 64.

وسائل حلها⁽¹⁾. مع ذلك ، وبالرغم من الهالة الكبرى التى تحوط النموذج الديقراطى السويسرى يؤكد واقع تطبيق هذا النظام عن إرتفاع مطرد فى نسبة الإمتناع عن المشاركة الشعبية فى أساليب الديمقراطية المباشرة . فبعد أن كانت هذه النسبة نحو 40% فى الفترة من 1880 إلى 1950 ، إرتفعت إلى 60% عام 1970 ، يضاف إلى ذلك أن نتائج الاستفتاءات تكون عادة ذات طابع محافظ مناهض للمبادرات التقدمية فيذكر أن الإعتراض الشعبى يستخدم لواد مشاريع تحقق بعض المكاسب العمالية مثل الاعتراض الذى قدم فى مارس 1976 برفض المشروع الذى يتحدث حق العمال فى المشاركة فى تسيير المنشآت ، وكذلك إعتراض على مشروع قانون بشأن الجمعية الدولية للتنمية (يونية 1976) والمساعدة للجامعات (مايو 1985)⁽²⁾ ويلاحظ بالنسبة لممارسة سلطة التشريع بوجه عام ، أن أكثر من 90% من مشاريع القوانين يعدها المجلس الاتحادى (أى الوزارة) ويوافق عليها البرلمان ولا تعرض على الاستفتاء وأضحت القاعدة أن القوانين الهامة لا تمر بالإستفتاء الشعبى .

الوضع بالنسبة للدول الأخرى : إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لدولة مثل سويسرا ذات التقاليد والأوضاع الخاصة بها . فما هو الموقف بالنسبة للدول الرأسمالية الأخرى ؟

يشير الكتاب إلى أنه كثيراً ما يستخدم الاستفتاء وسيلة لإضفاء شرعية مزيفة على سلطة قمعية قائمة .

وفى أغسطس 1934 تم تنصيب هتلر رئيساً للرايخ بموجب إستفتاء شعبى ، كما حصل فى عام 1938 على تصديق الشعب الألمانى على خروج المانيا من عصبة الأمم . وفى سنة 1929 و سنة 1934 نسبت إلى

(1) راجع : Sidi-Jamali (Dusan) : La suisse: Le pouvoir des gouvernés le pouvoir des pré-jizés, in Pouvoirs N° 7, Puf, Paris, 1981, P. 115.

(2) راجع : شانتيو (برنار) الاستفتاء والديمقراطية . أعمال ندوة جامعة مدريد الحرة حول فكر معمر القذافى الكتاب الأخضر، الجزء الأول ص 132.

الشعب الإيطالي موافقته عن طريق الاستفتاء بنعم أو لا على قائمة المرشحين التي أعدها موسوليني . ويذكر أنه في عام 1966 طرح فرانكو ، دكتاتور أسبانيا الراحل ، للاستفتاء الشعبي قانون الوراثة السلطة من بعده ، فكان عدد الذين قالوا « نعم » يفوق عدد المواطنين المقيدون في جداول الانتخابات⁽¹⁾ . وفي عام 1978 طرح بينوس ، دكتاتور تشيلي ، على الشعب سؤالاً لمعرفة هل يحق للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لتشيلي ثم لجأ إلى الاستفتاء مرة ثانية في سبتمبر عام 1980 لينسب إلى الشعب التشيلي موافقته على الدستور الذي أعده .

ومن هنا وصف بيردو الاستفتاء بقوله ، يصبح الاستفتاء غير صالح لأن يكون مسطرة ديمقراطية ، لأنه لم يعد يخدم مصلحة الفرد . هذا الفرد الذي أضحي محلاً للاحتكار والاستغلال من طرف الأحزاب ، وهو يسفر عن وضع أسوأ من الوضع القائم في ظل النظام النيابي ، أي إلى حكومة بواسطة أشخاص مسخرين⁽²⁾ ، وبذلك تحل « ديمقراطية الموافقة » محل « الديمقراطية المسؤولة » ومن قبل ، كان لينين ، قد وصف أساليب الديمقراطية المباشرة في إطار الدولة البرجوازية بأنها « ترقى إلى خلق الإمكانية لكي تعيش النعاج جنباً إلى جنب مع الذئاب ، ويعيش المستغلون جنباً إلى جنب مع المستغلين »⁽³⁾ . ويسوق الدكتور عصمت سيف الدولة تحليلاً ساخراً لأسلوب الاستفتاء فيذكر⁽⁴⁾ « ليس لكلمة نعم » أو لكلمة « لا » أية دلالة على الإطلاق حتى يمكن أن يقال أن نسبة الذين قالوا « نعم » غير معقولة ، بل يمكن أن يقال ويكون قولاً قريباً من الصحة أن ذكاء الشعوب وخبرتها بالمستبددين وحيلهم قد تجعلان نسبة الـ 99% أو حتى الاجتماع على كتابه « نعم » على ورقة الاستفتاء هي النسبة المعقولة في إستفتاء غير

(1) راجع : (عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ص 127 .

(2) راجع بيردو ، المطول ، المرجع السابق ، المجلد الخامس ص 265 وص 266 .

(3) راجع ميشين ، المرجع السابق ص 20 .

(4) راجع : د . عصمت سيف الدولة ، المرجع السابق ص 131 وص 132 .

معقول . وتكون حكمة اللجوء إلى القرار لأن « مصدر القرار المستبد يعرف تماماً أنه مستبد ولكن تنقصه شجاعة مواجهة المسؤولية عن قراره ، المسؤولية الدستورية أو الجنائية أو السياسية أو حتى المسؤولية التاريخية . فيبحث عن أسباب البراءة قبل المحاكمة ، ويعد وسائل الدفاع ضد أى اتهام محتمل وذلك بأن يتصل من قرارة ويسند إلى الإرادة الشعبية عن طريق الاستفتاء الشعبى ثم يتخذ من الإرادة الشعبية المزعومة مبرراً لمزيد من الاستبداد والبطش . وهكذا. يجد نفسه محمولاً على حلقات دائرة الإستبداد الجهنمية من استفتاء إلى استفتاء !! »

وقريب من النظر المتقدم ما ساقه الكتاب الأخضر فى شأن الاستفتاء من أنه « تدجيل على الديمقراطية . إن الذين يقولون (نعم) والذين يقولون (لا) لم يعبروا فى الحقيقة عن إرادتهم ، بل أجموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ولم يسمح لهم بالتفوه إلا بكلمة واحدة وهى إما « نعم » وإما « لا » إن ذلك أقصى وأقصى نظام دكتاتورى كبحى . »

هكذا كانت الحال بالنسبة للمقتضى الأول للديمقراطية فى ظل الدولة البرجوازية ، فهل كان المقتضى الثانى أن الإرادة الذاتية أحسن حالاً .

الفرع الثانى

إدارة ذاتية فليقية

تقدم بيان نماذج للمشاركة العمالية فى إطار الدولة الرأسمالية⁽¹⁾ ، وهى نماذج يعتقد البعض أنها تشكل الإدارة الذاتية الأصلية .

والواقع كما يشير العلماء الاقتصاديون⁽²⁾ تعارض مفاهيم الإدارة

(1) انظر (Henri) : L'autogestion, un système malthusien, in l'Autogestion, un système économique, op. cité, p. 200.

(2) راجع : أرفون ، المرجع السابق ص 118 .

الذاتية والنظام الرأسمالى طالما كان المجتمع الرأسمالى ملتزماً بقانون
الفعالية الرأسمالية ذلك أن منطق هذا النظام المبني على حرية النشاط أى
على الملكية الخاصة والمنافسة يقود بالضرورة إلى تركيز السلطة السياسية
والاقتصادية بين أيدي أكثر المتحجّين فعالية ، أى لصالح أولئك الذين تقضى
مصلحتهم بكفالة استمرار النظام الصناعى القائم . ومن هنا ، يكون
النموذج الليبرال للمشاركة فى الإدارة مقيداً بمنطق المشروع الحر ويحافظ
على إحترامه للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويخضع لقانون السوق ويبقى
على البنية الرأسمالية فى داخل المنشأة وخارجها .

ويرى الكتاب الاشتراكيون أن هذه الخصائص الرأسمالية تمثل
عقبات أمام تحقيق إدارة ذاتية أصيلة . فالإبقاء على الملكية الخاصة
لوسائل الإنتاج يبدو « حقاً يقره القانون للملاك والمديرين من أجل الهيمنة
على العاملين » . ومن ناحية أخرى ، إن « السوق » الناشء من « منافسة
غير عقلانية وفوضوية ومبذرة » هو الشكل الرأسمالى لتقنين المال والمعرفة
والسلطة كما أن البنية الرأسمالية ليست سوى بنية رأسمالية مؤسسة على
علاقات اجتماعية بين سيد وتابعة . وهكذا يبدو التعارض حتمياً بين
الرأسمالية والإدارة الذاتية .

وجدير بالذكر فى هذا الخصوص ، أن المشاركة فى الإدارة التى
تحققت فى ألمانيا الاتحادية على النحو الذى تقدم بيانه ، فهى وإن كانت لم
تمس سيادة الرأسماليين على المنشآت إلا أنها مع ذلك أثارت مخاوف
الدوائر المالية الأمريكية . وطلبت الغرفة التجارية الأمريكية فى فرانكفورت
من خمسين من أرباب الأعمال الأمريكيين التدخل لدى أعضاء البرلمان
لتبصيرهم بالمخاطر المترتبة عن مشاركة العاملين فى إدارة المنشآت على
قدم المساواة مع هيئة إدارة المنشآت ، وحذّر الأمريكيون عن احتمال
إنكماش إستثماراتهم فى ألمانيا الاتحادية نتيجة تلك المشاركة فى الإدارة⁽¹⁾

(1) راجع : Corpet: (Olivier): cogestion et capitalisme, in Revue Autogestion et socialisme. Mars - juin 1975 p. 73.

ومن هنا ، يتصدى الكتاب الاشتراكيون لمحاولة تطعيم النظام الليبرالي بتدابير من شأنها تنمية الإدارة الذاتية ، ويرون فى ذلك محاولة خيثة من قبل رأس المال لتحقيق الإستقرار لنظام إقتصادى واجتماعى تتجاوزته التطور التاريخى ، ويشكل وسيلة لإدارة المنشأة تهدف إلى تحسين الإنتاجية المتدهورة من خلال الاستغلال الذاتى للأجراء .

وحتى تتضح معالم وأبعاد الموقف الرأسمالى من مسألة تسيير المنشآت ، والنشاط الإقتصادى بوجه عام ، يكون من المفيد الإشارة إلى السياسة الامريكىة الجديدة فى هذا المجال والتي أطلق عليها الرئيس الامريكى ريجان تسمية « الثورة المضادة المحافظة » وهى ثورة وصفها جيمس توبين ، الحائز على جائزة نوبل لعام 1981 ، بأنها تهدف إلى تقليص التأثير الإقتصادى للحكومة وبوجه خاص الحكومة المركزية لصالح المشروعات الخاصة والمنافسة الحرة . وتنفيذاً لهذه السياسة الغيت عدة تشريعات رثى أنها تعرقل الانطلاق الإقتصادى . فتقرر الغاء التشريع بشأن العمل فى المنازل ، والحد الأدنى للأجر الذى رأى ريجان أنه سبب بؤس وبطالة أكثر من أى شىء آخر ، كما الغى التشريع الصادر عام 1931 والذى يلزم المنشآت المتعاهدة مع الدولة بأن تدفع للعاملين فيها أجراً يقابل الأجر المتوسط أى الأجر النقابى ، وتم تدريجياً الغاء التشريعات التى تكفل حماية العاملين والبيئة وذلك فى ضوء قرار جمهورى نص على مراجعة التنظيمات الحالية فى ضوء الصلة بين التكلفة الإضافية والمزايا الاجتماعية . وقيل لتبرير هذه السياسة التى أدت إلى شبه استسلام من جانب العاملين إلى اعتبارات حماية النفوذ الامريكى ومواجهة المنافسة اليابانية والتهديد بالفصل الخ . . . ورفع شعار بأن الإبقاء على الأجور والمكتسبات الاجتماعية يعنى أن يكون المرء هو حَقَّار قبر منشأته . وقيل بابرار « عقد اجتماعى جديد » يسند إلى ما يسمى Concessionary bargaining أى إضفاء طابع تعاقدى على المساومات Contractualisation des concession وذلك يبدأ عهد « التنازلات التعاقدية » التى ترمى إلى :

- خفض الأجور .

- إضفاء المرونة على قواعد العمل فى الورشة أو المكتب .

- زيادة قسط مشاركة العاملين فى إتخاذ القرارات .

وهذه التنازلات التى يعرضها أرباب الأعمال تبدو وكأنها صفقة غير قابلة للتجزئة يتحقق للعاملين فى إطارها نوع من قسمة امتيازات أرباب الأعمال ، إلا أنه لوحظ و تزايد نصيب الأجراء فى تحمل أعباء تسيير المشروعات يعنى فى حقيقة الأمر زيادة نصيبهم فى تحمل خسائر هذه المنشآت⁽¹⁾ .

يخلص البعض إلى تقرير أن السلطة العمالية الناشئة من المشاركة فى إدارة المنشآت فى المجتمع الرأسمالى ، هى سلطة سلبية وتابعة لأنها تمارس فى إطار علاقات إنتاج رأسمالية تنصب على منوال عمل قرره السلطة الرأسمالية لرب العمل . فلتن شكلت المشاركة العمالية قيوداً على سلطة رب العمل إلا أنها لا تواجهه بسلطة عمالية مستقلة . ودلت التجربة على أن محاولات تشكيل مجالس عمالية تمارس سلطات فعلية على نحو ما حدث فى إيطاليا وفرنسا إنتهت بأن ذابت هذه المجالس فى داخل المؤسسات النقابية التى إبتلعتها وجردتها من طابعها العمالى المستقل⁽²⁾ .

على النحو المتقدم ، يواصل رب العمل اللعبة الرأسمالية بالاستيلاء على فائض قيمة عمل المنتجين ويحدد لهم أجراً لا يتساوى والجهد المبذول أو لإنتاجهم . فالعامل يتبع أكثر ويقبض أقل ، والفارق بين إنتاج العمال وأجرتهم يعود كريح لصالح رب العمل المستغل⁽³⁾ . وتضحى

(1) لمزيد من التفصيل حول الآثار الوخيمة التى أسفرت عنها سياسة ريجان على مستوى معيشة العاملين فى أمريكا قابله إعفاءات ضريبية ومزايا تفرقت للاحتكارات الرأسمالية هناك . راجع : دانييل رويين : الاحتكارات . الحاكم الحقيقى لأمريكا . دراسات اشتراكية ، مايو 1985 ص 41 إلى ص 43 .

(2) راجع : Gorz (André): Adieux au prolétariat, ed. Galilée Paris, 1980, p. 74.

(3) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 216 .

العلاقة بين الرأسمالي والعامل علاقة سيد بعيد فلماذا قدم السيد أجرة لعبيده، فإنما تليقهم على قيد الحياة ليستمروا فى الإنتاج لمصلحته⁽¹⁾، ويكون ربح رب العمل هو «الجهد المسروق من العمال، فهو يتحول إلى ربح لدى رب العمل، ويتكسب عنده ولا يتحقق الربح إلا بالاستغلال.. وهذا الجهد المسروق مباح ومقنن فى قوانين الاستغلال التقليدية والمحاولات الإصلاحية للحد منه غير جذرية فى منع استغلال الإنسان للإنسان⁽²⁾.

خاتمة : أزمة النظرية العالمية الأولى :

عبر أحد زعماء ثورة الفلاحين فى المكسيك التى تفجرت فى أغسطس سنة 1914 عند زيف الحقوق المقررة فى المجتمع الرأسمالي بقوله : إن البرجوازيين يريدون تقرير حرية الصحافة لمن لا يعرفون الكتابة، وحرية التصويت لمن لا يعرفون المرشحين المتقدمين للتمثيل، وحسن إدارة العدالة لمن لن يلجأوا البتة إلى ساحة القضاء ! .

وبهذه العبارات العميقة فى مغزاها والبسيطة فى مبناها يتكشف زيف الحقوق البرجوازية ، وكيف أنها تنطوى على مضمون شكلى لا يوفر حرية حقيقية أو مساواة فعلية .

حقيقة كانت الحرية السياسية التى أعلنتها الديمقراطية البرجوازية خطوة تقلصية بالنسبة للنظام الإقطاعى السابق عليها ، إلا أننا رأينا فى التطبيق الواقعى للحكم الرأسمالي أن الديمقراطية البرجوازية مرادفة لهيمنة القوى الاحتكارية والأحزاب السياسية على مصائر الشعوب،

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 174 .

(2) راجع الكتاب الأخضر ص 110 والسجل القومى - المجلد 9 ص 1037 ومجلد 14 ص 628 وخطاب للعقيد معمر القذافى فى 1983/12/22 .

وإقتصر الإمتياز الوحيد للمواطن أن يختار كل أربع أو خمس سنوات مرشحاً من قائمة أعدتها له سلفاً القوى الاجتماعية والاقتصادية السائدة⁽¹⁾.

ويكشف افتقاد المجتمع الرأسمالى إلى «المساواة» الخلل الكبير الذى يعانى هذا المجتمع. حقيقة كان تقرير مبدأ المساواة أمام القانون طفرة كبرى بالنسبة لما كان يدور من تحكم الأهواء فى ظل النظام الاقطاعى السابق، ومع ذلك افتقر المجتمع الرأسمالى اللاحق عليه إلى معنى المساواة الفعلية. ذلك أنه من الواضح، أن لا مجال للمساواة بين الغنى والفقر، «فالمجتمع البرجوازى لا يعترف سوى بالمالكين كأعضاء يتمتعون بحقوق كاملة».

ويتأكد هذا النظر إذا تطلعتنا إلى تطبيق المساواة فى المجتمع الأمريكى. لقد نص إعلان الاستقلال الذى أقره مؤتمر الولايات الأمريكية فى 4 يوليو 1776 على أنه «من الحقائق الثابتة أن كل الرجال خلقوا متساوين يحوزون منذ ميلادهم حقوقاً يتمتع سلبهم إياها مثل الحق فى الحياة والحق فى أن يكونوا أحراراً وحقوقهم فى التطلع صوب السعادة». فهل حق واقع الحياة الأمريكية هذه القيم البراقة:

يذكر الباحثون أن المصالح المالية ظلت دائماً جاثمة على صدر المجتمع الأمريكى وتفسر الأحداث التى عاشها المجتمع الأمريكى منذ نشأته، فعلى سبيل المثال، لم تكن الدعوة لالغاء الرق التى أعلنتها الولايات الشمالية مبناها الايمان بالمساواة بين البشر بقدر ما كانت خدعة سياسية نتيجة الانقلاب الصناعى الذى تحقق فى الولايات الشمالية والتى باتت فى ميسر الحاجة إلى أيدي عاملة بأجور زهيدة، فاعلنت عن تحرير

(1) Hervat (Branks): L'économie politique du socialisme autogestionnaire, in : راجع: (1) l'autogestion un système économique? op. cit. p. 28 - 29.

الرق إستجلاً للزواج من الجنوب وتحقيقاً للمصالح المالية للرأسماليين في الشمال⁽¹⁾.

ويلحق الكاتب لوماكس على ذلك في مؤلفه « ثورة الزواج » بقوله :
« إن النتيجة كانت خروج السود من معركة الاستقلال صفر اليدين .
تحرير السود من الرق لم يكن أفضل من بقائهم فيه ، بل كان أسوأ من
الناحية العملية . لأن تحرير السود من الرق يعنى عين الضياع إذ اكتشفوا
أنهم لم يتحرروا وما زالوا في حياة الجهل والعبودية والتبعية فهم لم
يستطيعوا أن يمتلكوا ولم يحسنوا غالباً مزاوله حرفة أو يعرفوا صنعة ومآلهم
إلى الموت بسبب الفقر والفاقة والجهل ».

بل إن التمييز العنصرى فى المجتمع الأمريكى إستقر فى وجدان
هذا المجتمع وسائدته مبادئ صادرة عن أعلى هيئة قضائية هناك المحكمة
العليا الأمريكية . ففى قضية شهيرة معروفة باسم قضية بليسى Plessy ضد
فرجسون رفعت بشأن الإعتراض على العادة الجارية بفصل السود عن
البيض فى المدارس فأرست المحكمة العليا مبدأ يقضى بدستورية هذا
الفصل عند تحقق المساواة فى الظروف separate but equal doctrine على
أساس أن الفصل بين الجنسين لا يعتبر وحده إنتهاكاً لمبدأ الحماية
المتساوية . والفصل فى ذاته لا يضم طائفة الزواج بأى نوع من المهانة
وإذا كان فيه ظل لهذا المعنى فذلك لا يرجع إلى القانون نفسه وإنما يرجع
إلى قيام هذا المعنى فى نفس تلك الطائفة ومحاولتها إضفاء هذا التفسير
على القانون . وهذا الزعم هراء ، فالفوارق بين البيض والزواج حقيقة
إجتماعية ليس من مهمة القانون أو القضاء أن يسعى إلى إزالتها محدثاً
صدمة بالشعور الجماعى العام !! وجدير بالذكر أن المحكمة العليا عدلت
فى مرحلة لاحقة عن هذا القضاء ، فحكمت فى سنة 1955 فى حالة

(1) راجع : د. اسماعيل البدوى، مبدأ المساواة فى النظم المعاصرة مجلة مصر
المعاصرة. يوليو عام 1981 ص 130 وما بعدها. وبالنسبة لاضطهاد السود، راجع
الكتاب الأخضر ص 177 والسجل القومى المجلد 14 ص 633.

ممثلة بالحقاق طالبة أمريكية سوداء ، أونرين لوس ، بجامعة آلاباما ، فكان رد فعل مجلس الجامعة أن قرر بالاجماع فصلها ، وصرح حاكم ولاية آلاباما آنذاك أن « كل عاقل يعلم أن الأطفال البيض والسود لن يذهبوا سوياً إلى مدارس آلاباما » .

وما أشبه هذا التصريح بتصريح آخر لوزير العدل بحكومة جنوب افريقيا ، فرنسو إيمرسون جاء فيه « إن حكومة جنوب افريقيا مصرة على موقفها من قانون الفصل العنصرى وأن حالة الطوارئ التى أعلنتها الحكومة سوف تستمر حتى يتم القضاء على العناصر المعارضة لهذا القانون ، وحتى لا يستطيع افريقى أن يرفع رأسه فى وجه سادته البيض » .

وعدم المساواة فى إطار المجتمع الرأسمالى يتضح بمقارنة مستويات المعيشة بين أفراد الشعب الواحد داخل البلد الرأسمالى الواحد ففى بريطانيا مثلاً ، وطبقاً للإحصاءات الرسمية البريطانية ، كان 5% من السكان فى عام 1960 يحوزون نحو 75% من الثروة البريطانية الخاصة ويحصلون على نحو 92% من جملة الدخل الناشئة من الملكية الخاصة⁽¹⁾ .

وفى المرحلة الراهنة ، أفرز النمو الرأسمالى تركيزاً فى الثروة والعمل والسلطة فى آن واحد ، وذلك على حساب الحرية الاقتصادية الفردية واضطراب المنتجين المستقلين ، من حرفيين وغيرهم ، إلى التخلّى عن وسائل إنتاجهم الخاصة . ويكشف جدول مقارن للبنيان الاجتماعى فى إنجلترا للفترة السابقة على العهد الرأسمالى وتلك التى ازدهر فيها النظام الرأسمالى عن البيان الآتى .

الفئة الاجتماعية	منذ القرن السابع عشر	سنة 1921
أرباب العمل	14	4
أجراء	34	90
عاملون مستقلون	52	6

Horvat: l'économie politique - op. cit. p. 29 et 30.

(1) راجع :

على هذا النحو، يتضح أن إنجلترا التي كانت رائدة الثورة الصناعية، كانت أغلبية سكانها من العمال المستقلين غير التابعين لرب العمل. أما في نهاية النمو الرأسمالي الليبرالي بلغت نسبة الأجراء نحو 90 % من السكان، اضطروا إلى بيع قوة عملهم إلى مؤسسات خاصة أو عامة في سبيل البقاء.

والوضع بالنسبة للمجتمع الأمريكي ليس أفضل حالاً⁽¹⁾. فطبقاً للدراسات التي أجريت عن هذا المجتمع، يتضح أن أغنى 20 % من السكان حصلوا على 41,5 % من كل الدخل عام 1977 و 49 % فى عام 1982. وحصل أفقر 20 % على 4 % من دخل البلاد عام 1983. وهي أدنى نسبة منذ 1947. ومن حيث الملكية، فإن أغنى 5 % من الأسر تملك الآن 43 % من مجموع الثروة الكلية فى الولايات المتحدة ويملك أغنى 1 % حوالى 20 % وأفقر 50 % حوالى 4 %.

وفيما بين 1980 وأواخر 1983 زاد عدد الذين يعيشون فى حالة فقر وفق تعريف الحكومة إلى 35,3 مليون فرد أو 15,2 % من كافة الأسر بعد أن كان 11,7 % وزادت نسبة الأسر التي تعيش فى حالة من الفقر بين الأفقر أمريكيين إلى 35 %. وزاد عدد الذين يعيشون فى الشوارع بدون مأوى خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى حوالى 3 ملايين، وأدى تدهور ظروف المعيشة إلى أن ترك نحو 12,2 % من كل الشباب المدارس دون استكمال تعليمهم، وتصل النسبة إلى 45 % بالنسبة للشباب من أصل إسباني..

وفى مقابل ذلك تدفع الاحتكارات الرأسمالية معدل ضرائب يتناقص باطراد. فقد نزل إلى 16 % عام 1983، وانخفض باطراد نصيب الاحتكارات من إيرادات الضرائب الكلية فى عهد ريغان. فبعد أن كان 30,3 فى عام 1953، نزل إلى 12,5 % فى عام 1980 وإلى 6 % فى عام 1983. وفى السنوات 1981 - 1983 لم يدفع 128 احتكراً كبيراً من بين 250

(1) راجع: دانييل رويين، المرجع السابق ص 43.

أية ضرائب بينما حققت أرباحاً بلغت 56,7 بليون دولار. ويقدر أن الاحتكارات تتجنب دفع حوالي 240 بليون دولار كضرائب في العام.

وتؤكد الأرقام السابقة صدق وصف النظرية العالمية الثالثة للنظام الرأسمالي بأنه «نظام يجعل ثروة المجتمع مملوكة لبعض الأفراد الذين يبيع لهم استخدام عمال يتأزلون عن إنتاجهم للرأسمالي مقابل أجره نقل عن الجهد الذي بذلوه وعن الإنتاج الذي تم تحصيله» [الشروح ص 267] وذلك كله في إطار مذهب يتسم بأنه «مذهب حرّ يقوم على قاعدة «دعه يعمل دعه يمر» وتكون الدولة بموجبه ملزمة بأن توفر عملاً للأفراد أو تكفل لهم معيشتهم الأمر الذي يسفر عن بطالة متفاقمة واستغلال بشع في ظل دولة حارسة للأوضاع الاستغلالية القائمة⁽¹⁾.

واسفر نظام المنافسة الرأسمالي والخضوع لقوانين السوق عن حدوث تراكم تدريجي للإنتاج بين أيدي منشآت يتناقص عددها باطراد ويتضخم حجمها بطريقة مخيفة. فكانت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات التي تقدمت الإشارة إليها، والتي وصل حجم إنتاج بعضها إلى درجة تنافس قوى دول كبرى⁽²⁾. ومما يذكر أنه في عام 1969 بلغت مبيعات ثلاثة أكبر مجموعات أمريكية مقدار الناتج الإجمالي لنحو 120 بلداً!

ونظراً للسيطرة التي تمارسها المنشأة الكبيرة على جزء من السوق، فهي تكون متينة من الناحية الاقتصادية، ويعني ذلك طبقاً لاقتصاد السوق أنها تحوز ائتمانات مصرفية تستطيع بفضلها أن تمارس تأثيرها على أطرافها الأقل قوة والتحكم في شروط التبادل بما يحقق مصلحتها، كما تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات الدورية في حين تشهر المنشآت الأقل حجماً إفلاسها. ومن هنا، اتسمت الرأسمالية القائمة على المنافسة دائماً بميول احتكارية.

(1) انظر السجل القومي، المجلد 14 ص 264 وص 267. والجدلية وقضية الصراع، سلسلة الشروح ص 18 وما بعدها.

(2) راجع: Blande: les multinationales et l'impérialisme. op. cit. pp. 242 et s.

وجدير بالملاحظة أن نفوذ وسلطان الشركات المتعددة الجنسية لا يلزم حدود دولتها فحسب، وإنما يمتد، بطبيعة الحال، إلى العالم الخارجي ودول العالم الثالث بوجه خاص لاستنزاف ثرواتها. والأوضاع التي كانت سائدة في الفلبين في ظل الحكم الدكتاتور السابق ماركوس تقدم مثلاً لذلك⁽¹⁾. ففي عام 1978 كانت توجد في الفلبين 324 شركة متعددة الجنسيات تحتكر وحدها نحو 52,6 % من جملة المبيعات هناك، ونحو 66,7 % من جملة دخول أكبر منشآت البلاد البالغ عددها نحو ألف منشأة. وإبرازاً للعلاقة بين هذه الاستثمارات الأجنبية وأدوات الحكم العملية، تفيد الأرقام أنه قبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد بلغت الاستثمارات الأجنبية نحو 16,3 مليون دولار، ارتفعت خلال العامين التاليين (أي 1972 و 1973) إلى 362,1 مليون دولار، وزادت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة في الفلبين من 83,6 مليون بيزو إلى أكثر من مليار بيزو.

وبالرغم من المستوى البالغ الانخفاض لمعيشة الشعب الفلبيني وسوء تغذيته، اتجهت مشروعات الاستغلال الزراعي إلى التوسع في زراعة قصب السكر وجوز الهند على حساب زراعات الأرز التي تشكل الغذاء الرئيس للشعب. وكان نتيجة ذلك أن هبط نصيب الفرد من الأرز إلى 76 كيلوجرام في السنة، في دولة متجة للأرز، في حين أن الحد الأدنى الذي تقرره منظمة الصحة العالمية هو 114 كجم. وفي مقابل ذلك، زادت الميزانية العسكرية للفلبين من 584 مليون بيزو في عام 1972 لتصل إلى 2449 مليون بيزو في عام 1978 مقابل زيادة المعونة العسكرية الأمريكية من 60,2 مليون دولار فيما بين عامي 1970 إلى 1972 إلى 118,8 مليون دولار فيما بين 1973 إلى 1975.

وجدير بالذكر أن المعونة التي تقدمها الولايات الأمريكية أو

(1) راجع: Arrêt sur le peuple philippin et le peuple Bengza Moro - in un tribunal pour les peuples, ed. Berger Levault, Paris, 1983, p. 129.

المنظمات العالمية الدائرة في ظلها تكون دائماً موجهة لخدمة المصالح الأمريكية. فعلى حد تعبير كوفين Coffin أحد المسؤولين بمنظمة المعونة الأمريكية USAID⁽¹⁾، أن «هدفنا الأساسي هو هدف سياسي بعيد المدى. فالانتمية بوصفها تلك لا تعنينا - أحد أهدافنا الرئيسية هو أن نحقق الحد الأقصى من الإمكانات للمبادرات الخاصة وأن نتأكد أن الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وبالأخص الأمريكية، سوف يحسن استقبالها. فالمشكلة هي أن نقدر كيف يمكن لبرنامج المعونة أن يقدم أفضل إسهام لجملة المصالح الأمريكية». ويستطرد كوفين: «في البلاد المتخلفة يكون إقامة قطاع خاص قوى وعريض هو أحد أهدافنا الأكثر أهمية. ففي إمكاننا ويجب علينا أن نتدخل للتأثير مباشرة على مملك الدول». وفي مقال بعنوان «جغرافية العار» سطره كاتب أمريكي يدعى روبرت شلتون Robert Shelton، يذكر فيه أن أكثر الدول تلقياً للمعونات الأمريكية من منظمة Aid هي الدول التي لديها أكبر عدد من المسجونين السياسيين وتأتي في طليعة الدول التي تندد بها منظمة العفو الدولية⁽²⁾.

ومن الطبيعي أن ينعكس أثر هذه الأوضاع الاقتصادية على البنية السياسية للدول الرأسمالية، حيث يتضح الدور الذي تلعبه أدوات الحكم المختلفة لإفساد العملية الديمقراطية والمباعدة بين الشعب وممارسة السلطة التي تظل احتكاًراً لطبقة سياسية محددة المعالم. ويشار في هذا الصدد إلى أن الأحزاب السياسية وإن تناحرت فيما بينها إلا أنها تحترم ما يطلق عليه «قانون الصمت La Loi du Silence» أي عدم الكشف عن مظاهر الرشوة وإفساد الحياة السياسية القائمة في المجتمع، نظراً لحصول كل منها على قسط من هذه الرشوة⁽³⁾. ذلك أن أصول اللعبة السياسية تفرض احترام هذا

(1) راجع: George (Susan), comment meurt l'autre moitié du monde - éd. Lajjont, Paris, 1978, pp 80, 82, et 87.

(2) راجع: George Susan, op. cit. p. 87.

(3) راجع: Becquart - le clerc (Jeanne): paradoxes de la corruption politique in : Pouvoirs, N° 31, P.U.F., Paris, 1984 - pp 32 et 24.

القانون. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يحصل الحزبان الكبيران على تمويلهما من المنشآت الرأسمالية. ولوحظ أنه خلال الحقبة من 1930 حتى 1970 سادت حالة من الوفاق الضمني بين زعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يتعلق بمصادر تمويل الحزبين اللذين تقاسما فيما بينهما هذه المصادر. ويشير الباحثون الأمريكيون إلى أنه من الواضح أنه إذا حدد أحد الحزبين مصادر الحزب الآخر فإن التوازن يختل، ولن يكون هناك محل لإعمال قانون الصمت. بل إن هذه الإتاتوات التي تفرضها الأحزاب السياسية لا تقتصر على المنشآت الرأسمالية فحسب، وإنما تشمل المواطنين كذلك، ففي ولاية أنديانا الأمريكية مثلاً، يوجد ما يسمى بنادى الـ 2% الشهير ويقصد به أنه يتعين على كل موظف فى المجالس المحلية بالولاية أن يسدد مبلغاً من المال إلى الحزب الحاكم فى دائرة الوحدة المحلية. أما بالنسبة لموظفى الولاية، فيكون عليهم سداد هذا المبلغ إلى الحزب الذى ينتمى إليه حاكم الولاية. ولا يزال هذا التقليد مطبقاً حتى الآن.

ويسجل الحزب الاشتراكي الفرنسى فى «المشروع الاشتراكي» للثمانينات⁽¹⁾ إفلاس الإيديولوجية الليبرالية السياسية ومؤسساتها النيابية، ويتساءل «لماذا الدهشة من هذا المعدل المنخفض لمشاركة المواطنين الأمريكيين فى المشاورات السياسية، إلى أقل من 50% فى حين يعلن أساتذة العلوم السياسية صراحة أن الانتخاب كفى عن أن يكون وسيلة لاختيار سياسى ولم يعد سوى أسلوباً لإضفاء شرعية على سلطة تحدت اتجاهاتها فى جهة أخرى.. إن خاصية المجتمع الرأسمالى المتقدم تبدو فى تجريد المتتجين والمواطنين بصورة متزايدة من السلطة».

هذا المعنى تؤكدُه النظرية العالمية الثالثة حين تذكر أن «أمريكا

(1) راجع: Parti socialiste: Projet socialiste, pour la France des Années 80, éd. Club socialiste du livre - Paris, 1981, p. 124.

تقتل حقوق الإنسان وتهدد الحرية، وتفرق بين الإنسان الأبيض والإنسان الأسود، ولا يعدو كلامها عن حقوق الإنسان إلا من قبيل الدجل والديماغوجية⁽¹⁾. وإهدار حقوق الإنسان، لا يقتصر على حقوق الإنسان الأمريكى، وإنما على حد تعبير النظرية العالمية الثالثة، يبلغ مرتبة إرهاب الشعوب الصغيرة الأمنة، باستخدام أساليب التهديد والتجويع والحصار الاقتصادى والمقاطعة والحرب النفسية والإعلامية « وصناعة الأسلحة النووية وإقامة القواعد العسكرية فى أراضى الغير وممارسة الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية »⁽²⁾.

على النحو المتقدم، تتكامل حلقات الاضطبوط الرأسمالى، فهو قهر واستلاب فى الداخل، وإرهاب واستغلال فى الخارج، فكان لا بد من ظهور البديل لهذا الإطار الأيديولوجى المتهاوى، فكانت النظرية الماركسية أو ما أسميناها النظرية العالمية الثانية.

(1) السجل القومى - المجلد الماشر ص 117 .

(2) السجل القومى - المجلد 11 ص 343 والمجلد 12 ص 1195 والمجلد 14 ص 433 وص 435 .

الباب الثاني

النظرية العالمية الثانية والفكر اليساري

تمهيد :

برز الفكر الاشتراكي الحديث، كما سبقت الإشارة، كرد فعل لصنوف الاستلاب الذي عانت منه الجماهير في إطار النظرية الرأسمالية. وتعد الماركسية من أبرز التيارات الفكرية للمذهب الاشتراكي بالنظر لكونها التيار الذي أفرز أنظمة حكم وضعية رفعت لواء الماركسية ونسبت مفاهيمها ومؤسساتها إلى الأيديولوجية الماركسية.

وقد تقدم بيان ظروف نشأة الفكر الاشتراكي والأسس الجوهرية للنظرية الماركسية عند دراسة مصادر النظرية العالمية الثالثة⁽¹⁾. ورأينا كيف أن الاشتراكية عند نشأتها تحصلت في حركة احتجاج اجتماعي ضد أشكال الظلم الذي كان مجتمع القرن التاسع عشر غارقاً فيه، وبدا أنه لا أمل له في النجاة. وقيل في وصف الاشتراكية آنذاك بأنها بدت علماً اجتماعياً

(1) راجع ما سبق.

واحتجاجاً اجتماعياً في آن واحد. فهي احتجاج ضد رأس المال وضد السلطة، لأن رأس المال المستغل تصاحبه سياسياً الحكومة التحكيمية والشمولية⁽¹⁾.

وفي إطار حركة الاحتجاج الاجتماعي تلك، ظهر فكر يساري عُرف بالفكر الفوضوي أو فكر الحريين *Libertaires*، ووجه هذا الفقه سهام نقد عنيفة للدولة الرأسمالية وأسسها الاقتصادية. واتخذ موقفاً رافضاً للسلطة وتطلع إلى تحقيق ديمقراطية متحررة من كافة صور التسلط والوصاية، فالتقى هذا الفكر مع التيار الاشتراكي بوجه عام من حيث توجيه النقد للدولة الرأسمالية، إلا أنه اختلف مع بعض المدارس الاشتراكية من حيث مسعاها لإعادة بناء المجتمع.

ويوصف الفكر الفوضوي⁽²⁾ بأنه يعكس أوضاع إنسان القرن التاسع عشر الذي يلوح أمامه سراب الحرية فتزبد ثورته على المظالم التي يعاني منها في حياته الاجتماعية، ويوقن بأن الدولة قد خدعته فينصرف عنها ويتفوق على نفسه، بينما رأت المذاهب الاشتراكية الأخرى أن الدولة جردت الفرد من جوهره الحقيقي فسعت للبحث عن صيرورة التاريخ لتستخلص منه الحقيقة المتناقضة، وتزيل التعارض بين الدولة والمجتمع وتعيد الوحدة الأصيلة بينهما.

ولما كان فكر الحريين يشكل محاولة مبتكرة لإزالة صنوف الاغتراب التي يعاني منها الإنسان في إطار المجتمع الرأسمالي الاستغلالي، وقد مارس تأثيراً ملحوظاً على سائر المدارس الاشتراكية ومنها المدرسة الماركسية، فإننا نقسم هذا الباب إلى فرعين، نخصص الفرع الأول منه لدراسة أيديولوجية الحريين، وهي أيديولوجية رأى العقيد معمر القذافي

(1) راجع: Benca (Jean): Proudhon une pratique de l'autogestion, op. cit. p. 122 .

(2) راجع: Arvon, (Henri): L'Anarchisme, P.U.F., Paris, 1971, p. 12 .

وجهاً مشتركاً بينها وبين النظرية العالمية الثالثة^(١)، ثم نتناول فى الفرع الثانى الأيديولوجية الماركسية بوصفها الأيديولوجية التى شكلت النظرية العالمية الثانية فى واقع التطبيق الوضعى، والتى جاءت نتيجة جدلية للنظرية الرأسمالية.

(١) ذكر العقيد القذافى فى حديثه إلى جريدة الأهللى القاهرية بتاريخ 1985/8/7 أن «فوضوية باكونين وبرودون ليست بعيدة عن النظام الجماهيرى، وقد طلبت من بعض الأساتذة أن يعدوا لى دراسة لتوضيح الصورة».

الفرع الأول

مذهب الحرّين

مدخل إلى فكر الحرّين :

مذهب الحرّين، ويسمى كذلك المذهب الفوضوى، قديم قديم الزمن⁽¹⁾، ومصطلح الفوضوية يشتق من كلمتين من اليونانية القديمة هما، an arkhé ومعناها انتهاء السلطة أو الحكومة، وأصبح هذا المعنى مرادفاً للفوضى، وتبناه برودون من قبيل التحدى ورغبة منه فى أن يصدم الأذهان إلى أقصى حد، وتابعه باكونين فى الاتجاه ذاته.

وثبت فى الأذهان أن الفوضوية تعنى « لا حكومة » أى حالة شعب يحكم نفسه دون سلطة مؤسسة ودون حكومة⁽²⁾. والفوضوية بهذا المعنى، نظر إليها على أنها ترادف عدم النظام باعتبار أن الحكومة هى مؤسسة ضرورية للحياة الاجتماعية، من ثم يكون المجتمع اللاحكومى فريسة للفوضى.

guérin (Daniel): l'anarchisme. Yallimard, Paris, 1965. p. 13.

(1) راجع :

Malatesta (Errico): L'Anarchie. éd. Publico, Paris, 1981. p. 1 et 2.

(2) راجع :

ويشير أنصار هذا المذهب⁽¹⁾، أن مصطلح الفوضوية واجه ذات الأوضاع التي صادفها مصطلح «الجمهورية» من قبل. فحين كانت الشعوب تعيش في ظل نظام ملكي وآمنت بالحكم الشخصي الفردي دارت النظرة إلى مصطلح «الجمهورية» على أنه يعنى حكم الأغلبية، ويكون بالتالي مرادفاً للاضطراب والفوضى. وشبه المفكر الحرى مالاستا هذه الأفكار المسبقة بحالة إنسان وثقت قدماء منذ مولده على نحو يسمح له بالتحرك دون الانطلاق أو العدو السريع. ويرسخ المحيطون به في ذهنه أنه بغير هذه القيود سوف يعجز عن الحركة، وينخدع بهذا الزعم ويؤمن به ويعتقد أن وثاقه هي مصدر قدرته على الحركة، ويفغل بذلك عن إدراك أنها مصدر قيده وشلله. ويضيف مالاستا⁽²⁾ أن الناس اعتادوا العيش في كنف حكومات تحتكر طاقات الجماهير وإراداتها وتوجهها صوب الوجهة التي تخدم أهدافها، وتتوسل في ذلك وضع القيود وشل الإرادات التي تعترض أهدافها ومصالحتها. ولذلك تؤمن الشعوب بجدوى هذه الحكومات، وترى فيها ضمان حياتها الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الأجير الرقيق الذي يعتقد أنه عاجز عن الوفاء بمتطلباته المعيشية بدون رب العمل.

وإزاء اللبس الذي أثاره مصطلح الفوضوية، عدل برودون عن استخدامه وأطلق على مذهبه تسمية المذهب الفدرالى أو التعاونى Mutuelliste⁽²⁾. وقد شاع حالياً تسمية هذا المذهب بمذهب الحرّيين Les Libertaires، استخلاصاً من جوهره الذى يتحصل أساساً في «الحرية».

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التسميات، وإن تباينت، يجب ألا تغفل جانباً هاماً في الفكر الحرى وهو أنه وقبل أى شيء مرادف للاشتراكية. فالحرى هو اشتراكى يهدف إلى إزالة استغلال الإنسان

Malatesta, op. cit. p. 23 .

(1) راجع :

Yuérin, op. cit. p. 14 .

(2) راجع :

للإنسان، وفي سبيل ذلك يعمل على التعجيل بتقويض الدولة سعياً لتحقيق الحرية. وفي هذا المعنى قال فيشر: « إن كل فوضوى اشتراكي ولكن ليس كل اشتراكي فوضوياً ».

تصنيف الفكر الحرّ :

تعرف الموسوعة العالمية، الفوضوية بأنها « حركة من الأفكار والعمل ترفض كل ضغط خارجي على الإنسان، وتسعى لإعادة بناء الحياة المشتركة على أساس الإرادة الفردية والمستقلة⁽¹⁾ ». وفي هذا الإطار يجري التمييز بين نوعين من الفكرى الحرّ⁽²⁾.

أ - فكر حرّ يوصفه نفيّاً للسلطة المفروضة من الغير وثورة الإنسان المستعبد: وهذا الفكر رد فعل طبيعي قديم قدم الإنسانية ذاتها، وهو يمثل ثورة تستمد جذورها من الغريزة أكثر منه من العقل.

ب - فكر حرّ يوصفه تأكيداً لنظام جديد وتعبيراً عن تعديل بنية المجتمع، وتغييراً في العلاقات بين أعضاء المجتمع الإنساني. ويرجع هذا الفكر إلى القرن الماضي حيث تبلور كأيديولوجية اجتماعية تتجاوز النقد المحض، وتقدم حلولاً للأسئلة المطروحة. وبذلك هو فكر تحول من مجرد تعبير ثوري محض ليصبح فكراً داعياً للثورة ومدركاً لها.

بالمفهوم المتقدم، يوصف الفكر الحرّ بأنه إدراك للأسباب الحقيقية التي أفرزت اغتراب جزء من الإنسانية ويقدم الحلول التي تتيح إزالتها. فهو، بالتالي يتجاوز الغريزة التي تفجر المصيان إلى التصرف

(1) راجع: Comby (Louis): L'histoire du mouvement anarchiste, in les dossiers de l'histoire, No 13, Mai-Juin 1978, p. 7.

(2) راجع: Payolle (Maurice): Réflexions sur l'anarchisme, in volonté Anarchiste, N° 1, Paris, 2^e édition, 1977, p. 9.

المقلاتي الواعي الذي يحرك الثورة⁽¹⁾. وهي ثورة تتوخى إزالة الاغتراب الذي يُعرف بأنه « فقدان الحرية الطبيعية التي يكون من حق كل شخص أن يتطلع إليها، حرية الحركة والفكر والتعبير والتقرير والتنفيذ، والتي بدونها يكون الفرد في عداد الأشياء.

وفي إطار الفكر الحرّ بمفهومه الثاني، يميز البعض بين نوعين من الفوضوية: فوضوية فردية وفوضوية شيوعية. ويُدرج برودون وشترنر ضمن رواد المدرسة الأولى، بينما يعد باكونين وتلميذه كروبوتكين ممثلين للاتجاه الثاني⁽²⁾. ويقول أنصار هذا النظر أن المدرستين وإن اتفقتا على وجوب إزالة الدولة، إلا أنهما تختلفان في تصورهما لعملية إعادة بناء المجتمع. فالفوضوية الفردية تبقى على صورة مخففة من الملكية الفردية، في حين لا ترضى الفوضوية الشيوعية سوى بالملكية الجماعية.

وأياً كان الرأي في شأن الخلاف بين الاتجاهات المختلفة لمؤسسي مذهب الحرّين فإن هذا الفكر يتمي إلى جذور نظرية وظروف موضوعية مشتركة أفرزته على الوجه الذي نوضحه حالاً.

(1) راجع فايول، المرجع السابق، ص 29.

Arvon, op. cit. p. 65.

(2) راجع:

تأصيل مذهب الحرين

المبحث الأول

مصادره

ينتمي مذهب الحرين في العصر الحديث إلى الظروف التي سادت في القرن الماضي، والتي أفرزها بوجه خاص تطبيق الأيديولوجية الليبرالية. ومع ذلك، يلاحظ أن المفكرين الحرين وإن صاغوا نظرياتهم تنديداً بتناقضات النظام الليبرالي، إلا أنهم شاطروا هذا النظام جلوره الفكرية التي سادت في القرن التاسع عشر، ونقصه، بصفة أساسية، الفردية العقلانية الفرنسية، والمثالية المطلقة الألمانية⁽¹⁾.

أ- بالنسبة للعقلانية الفرنسية:

تقوم العقلانية الفرنسية على مفترض أخلاقي يرى أن الإنسان، خلافاً لساير المخلوقات، مزود بالعقل، وهو يحوز بالتالي منذ ولادته، وأياً كانت

Arvon, op. cit. pp. 14 et s.

(1) راجع :

نشأته ومركزه الاجتماعي وقدراته، حقوقاً غير قابلة للتصرف فيها أو النزول عنها، وهي حقوق سابقة على أى تنظيم اجتماعى .

وعلى أساس هذا المفترض الأخلاقى تم بناء مفهوم الحق الطبيعى والمتساوى والشامل الذى كان مصدراً لإعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية فى سنة 1789 م. وهذا الفرد الذى يشارك فى العقل العالمى ويحوز بهذه الصفة حقاً فى الحرية، يتنازع شعوران متناقضان: فمن جانب، هناك الغريزة الاجتماعية التى تجعله يكتشف سعادته فى السعادة العامة أى فى الأثرة والغيرية. ومن جانب آخر، هناك غريزة البقاء التى تجعله فى موقف متعارض مع أنداده أى الأنانية.

وقد أسفر تطور المجتمعات البشرية عن غلبة الأنانية على الغيرية. وقيل بأن الإنسان كالذئب لأخيه الإنسان. ورغبة فى ضمان احترام الحريات الفردية التى هددتها المعارك بين أعضاء الجسم الاجتماعى، نشأت الدولة، فهى تدين فى وجودها إلى الضرورات الناجمة من المعيشة المشتركة للأفراد.

وفيما يرى أنصار هذا التيار الفكرى، يكون العقد الاجتماعى الذى يبرمه الأفراد فيما بينهم أساساً لوجود الدولة. وقد سطر روسو هذا النظر فى مؤلفه «العقد الاجتماعى» حيث ذكر أن الأفراد يجتمعون لكى يتفقوا على «شكل من المشاركة يحقق لكل شريك قوة مشتركة تكفل الدفاع والحماية لشخصه وأمواله. وبموجبه إذ يتحد كل شخص مع الجميع فإنه لا يطيع إلا نفسه، ويظل حراً كما كان شأنه من قبل.

وطبقاً لما يراه القائلون بهذا الرأى، إن الدولة الناشئة من العقد الاجتماعى لا تحمل رسالة من القَدَر تخولها سلطة التضحية بالسعادة الفردية من أجل خدمة قضية أسمى، وإنما يتحصل سبب وجودها فقط فى الدفاع عن العقد الاجتماعى والحريات الفردية. وتمكيناً للدولة من أداء هذا الدور، يُعترف لها بحق معين فى ممارسة الإكراه مع مراعاة أن القوة

المعنوية التي تحملها كل القوانين تتمثل في دفاعها عن الفرد. فالفرد يحتفظ بعزلته وطبيعته الفردية بالرغم من تأسيس تنظيم جماعي. وفي إطار هذا التنظيم.

ويستفاد من النظر المتقدم، أن الدولة تركز على أساس بالغ الوهن لأنه إن صحَّ أن الفرد يتمتع بحق من الحرية لا يرد عليه تقادم، إلا أن العقد المبرم للدفاع عنه لا يمكن أن يكون سوى علاقة وقتية ومشروطة وقابلة للإلغاء. ويظل الفرد حراً في أن ينسحب من هذا التنظيم الاجتماعي في أي وقت يقدر فيه أنه يحرمه من حق دون أن يقدم له مقابلاً عنه، بل يرى أنصار هذا الفكر، أن ذلك واجب مقدس على الفرد لأن مهمة الإنسان هي مقاومة كل ما يمكن أن يعوق أو يعطل نموه الفردي.

يبين من هذا التحليل أن العقد الاجتماعي النابع من الفردية العقلانية الفرنسية يحمل بالضرورة احتمال الإلغاء. ويترتب على ذلك، أن الدولة الناشئة من هذا العقد تقبل احتمال الانحلال الكامل. ولا تبقى سوى فكرة «المشاركة الحرة» التي تتجدد وتقوى تبعاً لحاجات الأفراد ومطالبهم. وغنى عن التعليق مدى تطابق هذه النتائج وفكر الحريين، مما يسوغ منه القول أن العقلانية الفردية تحمل في جنباتها، وربما رغم أنفهم، مفاهيم المذهب الحرّ.

ب- المثالية المطلقة الألمانية :

تتسبب المثالية المطلقة الألمانية إلى مذهب الأحادية Monisme ، ويقصد به المذهب الذي يرد الكون كله إلى « واحد » كالروح المحض أو الطبيعة المحضة. وفي إطار هذا المذهب عُرفت « الأحادية الهيكلية » نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل ، وهي تقضى بأن المطلق هو الوجود الواقعي وأن الطبيعة والفكر حالان له .

والفكر هو الذي ينشئ الوجود الواقعي ، ورأى أنباع هيجل أن هذا

الفكر المطلق يصبح هو الإنسان» أو هو «الأنا» على نحو ما ذكر المفكر الحرى شترند. وسمياً وراء الوحدة التى تتحقق داخل الفكرة الهيكلية تنشأ حرب ضد كل مظاهر الازدواج أو صور الاستلاب: الاستلاب الدينى أى ضد الكنيسة فى الغرب، والاستلاب السياسى أى ضد الدولة، والاستلاب الإنسانى أى ضد المذاهب التى تناهض «الأنا» لصالح قوانين الـ«نحن».

وقد استخدم مفكرون اشتراكيون هذه المثالية الهيكلية، وحاول إنجلز أن يؤسس عليها نظريته فى المادية التاريخية والجدلية، ورأى فيها الحريون أساساً للتبشير بـ «الأنا» وسيادته، وللدعوة إلى الثورة ضد كل صور الاستلاب التى يتعرض لها هذا «الأنا».

والى جانب هذين التيارين الفكرين الرئيسيين، تأثر الحريون فى مرحلة لاحقة بالمذهب الوضعى الذى أرساه أوجست كومت. وبمذهب التطور عند داروين.

وانعقد لهذه التيارات الفكرية مجتمعة تأثير واضح على مذهب الحريين دون أن ينال ذلك من أن يكون لهم تصورهم الخاص بحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمعات الحديثة.

العقد الفوضوى بديلاً عن العقد الاجتماعى:

فكرة «العقد الاجتماعى» عند روسو تقابلها فكرة «العقد الفوضوى» عند الحريين⁽¹⁾. فطبقاً لروسو، يتعين أن تركز الحياة الاجتماعية على علاقات قانونية إرادية أى على عقد يرم بحرية بين

(1) راجع: أرفون، المرجع السابق، ص 67 وص 68.

الأطراف المعنية، وتجلب شروطه فائدة للجميع وتكون مقبولة من الجميع. والحال على خلاف ذلك عند الحريين. فقد أوضح برودون في مؤلفه «فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر» أن عقد روسو هو «اجتماعي» اسماً فقط لكنه في حقيقته مجاز اخترعه رجال القانون لإضفاء شرعية لاحقة على النظام الاجتماعي القائم بكل ما يتضمنه من مساوئ. فهو، حسب تعبيره، «إضفاء الشرعية على الفوضى الاجتماعية، وتكريس البؤس استناداً إلى سيادة الشعب».

أما «العقد الفوضوي» فيراه الحريون حقيقياً وفعالاً وليس مجازاً. فهو لم ينشأ من تجرييد سياسي، وإنما من مناقشات أسفرت عن التوفيق بين مصالح الأطراف المعنية. وهو قابل للتعديل تبعاً للتغيرات التي تطرأ على هذه المصالح. فالحريون لا يقولون بمفهوم «العقد الواحد» الذي يتعارض مع تعقد الحياة الاجتماعية وتنوعها، بل يرون أن هذه الحياة تركز على عدد غير محدود من الاتفاقات التعاقدية التي تتطابق بقدر الإمكان وضرورات الأفراد.

فضلاً، عما تقدم، يتميز العقد الفوضوي عن عقد روسو بالتحديد والدقة. ففي حين يذكر روسو أن العقد الاجتماعي يقتضي تخلي كل مواطن بصورة كاملة عن حريته أي التصرف الكامل لكل شريك في حقوقه إلى الجماعة، يرى برودون أنه طبقاً للعقد الفوضوي، يتعين أن يحصل كل متعاقد على قدر يتناسب بالأقل وما يعطيه. وبالنسبة للشئ الخارج عن الالتزامات الواردة في شروط العقد، يستمر متمتعاً بكامل حريته وسيادته.

صفوة القول، يكون العقد الفوضوي، عند الحريين، ذا أهداف محددة، يزود الفرد بحرية أكثر مما يأخذ منه، كما أنه يوفر له بعض الضمانات، وشرحاً لمضمون هذا العقد الفوضوي، نسوق فيما يلي التيارات الفكرية المختلفة في مذهب الحريين.

المبحث الثاني التيارات الفكرية فى مذهب الحرين

يعد المفكر الفرنسى برودون، والمفكر الروسى باكونين أبرز المنظرين لمذهب الحرين، وسار على دريئها أنصار هذا المذهب على اختلاف أوطانهم ومشاربهم، ولذلك تشكل كتاباتهما المصدر الرئيس لفكر الحرين والأساس الأيدىولوجى لنشاطهم.

ومع ذلك، شهد القرن التاسع عشر بعض الاجتهادات الفكرية لم تنعقد لها شهرة كتابات برودون وباكونين، لكنها ساهمت فى بذر مفاهيم مذهب الحرين فى أرجاء أوروبا. ومن أبرز هؤلاء المفكرين المفكر الإنجليزى وليم جودوين، والمفكر الألمانى ماكس شتينر. وتتناول فى لمحة سريعة أفكارهما قبل أن نعرض نظرية برودون ثم نظرية باكونين.

نظرية وليم جودوين⁽¹⁾ :

كان وليم جودوين من غلاة أنصار الثورة الفرنسية. وتصدى للدفاع عنها ضد الهجوم الذى شنّه عليها مواطنه بيرك فى مؤلفه « تأملات فى الثورة الفرنسية ». فسَطَّر جودوين مؤلفاً يحمل عنوان « تحقيق بشأن العدالة السياسية وأثرها على الفضيلة العامة والسعادة » An Enquiry concerning political justice and its influence on general virtue and happiness.

ونقطة البدء عند جودوين أن الإنسان كائن عاقل. ولما كان جودوين يؤمن بالسيادة المطلقة والحكمة المتناهية للعقل، فقد بحث عن نظام اجتماعى يحقق تحرير الإنسان من كل ضغط سواء خارجى أو داخلى يعوق ممارسته الحرة لقدراته العقلية. ورأى جودوين ضرورة إعلان الحرب على

(1) راجع: أرفون، المرجع السابق، ص 220 وما بعدها. د. أحمد جامع، المذاهب الاشتراكية، المطبعة المالمية، القاهرة، 1967، ص 113.

القوى الخارجية التي تقهر الإنسان وعلى الغرائز التي تعكر صفو العقل وتعمق سيره الطبيعي .

رأيه في الدولة :

واختص جودوين الدولة بأعنف هجوم وناقش الأسس التي ترتكز عليها . فهي تارة ترتكز على القوة وتكون تحدياً موجهاً ضد كل عدالة مطلقة . لأن الحكومة المفروضة بالقوة تعد غير شرعية . وتارة ، ترتكز على الحق الإلهي . ورأى جودوين أن هذا التبرير غير مقبول طالما أنه ليس في الإمكان التمييز بوضوح بين حكومات يؤيدها الله وأخرى لا يوافق عليها . وتارة تؤسس الدولة على العقد ، ولكن أحداً لا يستطيع أن يتنازل عن استقلاله وذاتيته بمحض إرادته .

وخلص جودوين إلى القول بأن الدولة سواء كانت استبدادية أو ديمقراطية هي مناهضة للعقل . وصرح بأن « كل حكومة هي شرٌ لأنها تنازل عن عقلنا الذاتي وضميرنا » .

رأيه في الملكية الخاصة :

طالب جودوين بإلغاء الملكية الخاصة ، ورأى أنه يمكن توزيع الناتج القومي وفقاً لأحد الأسس الثلاثة الآتية :

- أ - طبقاً لشدة حاجة الفرد إلى المنتجات .
- ب - طبقاً للعمل الذي قام به الفرد .
- ج - طبقاً لمن له الحق في الملكية حتى لو كانت المنتجات ناشئة من عمل شخص آخر غيره .

وقد هاجم جودوين الأساس الأخير لأنه يفرز أفراداً فقراء يضطرونهم الحصول على لقمة العيش أن يهدروا « عقلمهم » بالرغم من كونه العضو الجوهري لماهيتهم وكيونتتهم . وفي المقابل يوجد أفراد أثرياء تفسدهم كثرة المال وتصرفهم عن المهام العقلية حيث يلتهون وراء المتع الرخيصة .

وتفريعاً على ذلك، يكون أكثر أسس توزيع الناتج القومي صلاحية هو « حاجة الفرد » إلى المنتجات، وهو أكثر الأسس اتفاقاً والطبيعة.

ورأى جودوين أن الانتقال من الأساس الثالث السائد في العالم إلى الأساس الأول يقتضى فترة انتقالية يكون فيها التوزيع طبقاً للأساس الثانى أى طبقاً للعمل الذى يقوم به الفرد. ورأى جودوين أنه فى الإمكان تحقيق هذا الانتقال بطريقة سلمية استناداً إلى افتراض حدوث تحول فى طباع الإنسان يكون بموجبه كل فرد فى الجماعة مستعداً للتنازل عن جزء من أمواله لأى فرد آخر يكون أكثر حاجة منه إليها.

ورأى جودوين فى المجتمع المثالى :

تأثر جودوين بالفردية العقلانية الفرنسية. وسلم بأن الدولة نشأت من النزعات الشريرة للأفراد التى اقتضت تنظيمًا لحمايتها منها. وقدر أن انتصار العقل يضع خاتمة لتلك النزعات تضحى معه الدولة أمراً لا لزوم لها. فكتب « إن المجتمع والدولة أمران مختلفان، ليس فقط من حيث خصائصهما بل وكذلك من حيث مصدرهما. فالمجتمع نشأ من حاجات الأفراد، أما الدولة فقد نشأت من شراسة الإنسان، فالمجتمع خير، أما الدولة، فهى فى أحسن الفروض، شر ضرورى ».

ورأى جودوين أنه من الضرورى تفتيت المجتمع القائم على أساس الغيرية والحاجة المتبادلة، إلى جماعات صغيرة بقدر الإمكان بحيث تكون إزاء عدد هائل من المجتمعات الصغيرة التى يقوم بينها حد أدنى من العلاقات المتبادلة ذلك أن الاعتدال والمساواة لا يمكن أن يتحققا إلا فى داخل دائرة محصورة العدد من الأفراد. وفى داخل هذه المجتمعات الصغيرة، يتم توزيع الناتج على أساس حاجات كل فرد دون أى أساس آخر من أسس التوزيع. وبذلك، يتحرر الفرد من القلق على معاشه ومن الاهتمام بكسب أموال لا يحتاج إليها. ويصبح العمل بمثابة ترويح عن النفس، وتدريب للحفاظ على القوة الجسدية للإنسان.

رأى جودوين فى وظيفة الدولة:

تكون للدولة، عند جودوين، وظيفتان أساسيتان: الدفاع عن أفراد المجتمع ضد محاولات الاعتداء الصادرة من عضو آخر، والدفاع عن المجتمع ذاته ضد الاعتداءات المحتملة لمجتمع آخر.

وتحقيقاً للمهمة الأولى، اقترح جودوين تكوين هيئة محلفين تصدر أحكاماً مستقاة من العقل وليس من قانون ما. أما المهمة الثانية، فتكون مباشرتها باستدعاء مجالس وطنية تقرر التدابير اللازمة لمواجهة الخطر الخارجى.

وكان جودوين متفائلاً فى تصوره لكيفية تحقيق هذا المجتمع، ورأى أنه لا ضرورة للالتجاء إلى العنف لأن انتصار العقل أمر لا مفر منه. ويكفى أن يتولى الأفراد المؤمنون بأن سعادة الإنسان ورفاهيته تكمن فى انتصار العقل، بإقناع الآخرين بذلك حتى تتحقق إقامة المجتمع الجديد فى مستقبل قريب.

نظرية هاكس شتيرون⁽¹⁾:

يعد شتيرون من أبرز ممثلى التيار الحرى فى جانبه الفلسفى، والفكرة الأساسية عنده هى أن الذات أو «الأناء» تمثل الحقيقة الجوهرية فى الوجود. وما عدا ذلك من أفكار مثل الإنسانية أو الدولة أو المجتمع فهى مجرد تجريدات وهمية خلقها الإنسان ثم أصبح عبداً خاضعاً لها.

ورأى شتيرون أنه فى قدرة الإنسان أن يقهر هذه القوة التى تستبد به حين يقتنع بأنها تستمد قوتها من جهله بحقيقته كائناً سيذاً لنفسه سيادة مطلقة. فهذه القوى هى من خلق الإنسان، وحين يكف عن الاعتراف

Gaëtan: op. cit. p. 31. Arvon: op. cit. p. 31.

(1) راجع:

وأحمد جامع، المرجع السابق، ص 115.

بها، فإنها سوف تسقط من تلقاء نفسها، وتصبح «الأنأ» حرة بالمعنى الحقيقى للحرية.

وينوه الكتاب بدور شتينر فى رد الاعتبار للفرد فى حقبة سيطرت فيها الأفكار الهيجيلية المناهضة للفردية، وسادت فيها مبادئ الأنانية البرجوازية.

وسعى شتينر فى مؤلفه الرئيسى «الأنأ وملكيئها» L'Unique et sa propriété أن يبين الوسائل التى يستطيع بها الإنسان أن يقضى على صور الاغتراب التى يعيش فيها. وتناول فى الجزء الثانى من هذا المؤلف معركة الإنسان ضد الدولة والمجتمع.

فطبقاً لشتينر، تعارض الدولة والقانون الذى ترتكز عليه مع الأنأ. فالدولة بوصفها مؤسسة شبه مقدمة تدعى أنها ذات طابع سامٍ ودائم وسرمدى، وهى تعوق ديناميكية «الأنأ» الدائمة الحركة والإبداع. والدولة عند شتينر لها هدف واحد هو تكييل الفرد بالقيود واسترقاقه. ويكون على الفرد ألا ينخدع بها وإنما يرى فيها مجرد خيال من خلق «الأنأ»، فلا يطالبها بحق هو نفسه حائزه الأصلى. فالحقيقة الوحيدة هى «الأنأ الفردية»، وكل فرد يكون بذاته قوة مستقلة وأصيلة قانونها الوحيد هو مصلحتها الشخصية ووسيلتها الوحيدة إلى تحقيقها هى ما تمتلكه من قوة.

ويرى شتينر أن حالة الطبيعة هى الحياة الاجتماعية الحقيقية. أما المجتمع فهو حياة اجتماعية جامدة تقهر «الأنأ» بدلاً من أن تخدمه. ولذلك يتعين تجريد المجتمع من طابعه السامى وإنهاء هذا الاحتيال. فليس للمجتمع أن يفرض واجبات اجتماعية على الأفراد وإنما يكون للأفراد أن يطلبوا من المجتمع إشباع حاجاتهم. ووسيلة ذلك، عند شتينر، هى تحويل المجتمع إلى اتحاد Association. وفى إطاره يمارس الفرد سلطاته وقدراته ويحقق ذاته على عكس الحال فى المجتمعات القائمة التى تستغل قوة عمل الفرد. فالاتحاد يوجد بالفرد ومن أجل الفرد،

بينما المجتمع يجعل من الفرد ملكاً له. وفي حين يستهلك المجتمع الفرد، فإن الفرد هو الذى يستهلك الاتحاد. على هذا النحو، يميز شتينر بين المجتمعات القائمة التى هى إكراه وضغط، والاتحاد الذى هو تصرف حر. ويقول: «إن المجتمع هو الذى يستخدمك، بينما أنت الذى تستخدم الاتحاد». ولئن انطوى التشارك على تضحية وقيد على الحرية، إلا أن المصلحة الشخصية هى التى تفرض هذه التضحية.

ويطلق شتينر على هذا الاتحاد تسمية «اتحاد الأنانيين»، ويرى أنه يتأسس بناء على اتفاق الجميع على برنامج يقضى بإعلان الحرب على كافة الأوهام والتقاليد التى تعترض سبيل التحرير المطلق للأنسا. ويكون الاتحاد وسيلة لإشباع رغبات الفرد، له أن ينسحب منه فى أى وقت يشاء متى قَدَّر أن لا مصلحة له فى البقاء فيه. ورخصة الانسحاب من الاتحاد تشكل السمة الأساسية لعلاقة الفرد باتحاد الأنانيين. وعلى حد تعبير شتينر «إذا أنا قيدت نفسى اليوم، وعلى الدوام بإرادتى التى عبرت عنها بالأمس، فإن إرادتى سوف تصاب بالشلل والجمود. وبذلك يتحول مخلوقى أى العمل الإرادى الذى قمت به إلى سيّد لى، فهل لأنى كنت ساذجاً بالأمس يتعين أن أظل كذلك طوال حياتى».

ويوجه شتينر نقداً عنيفاً للأحزاب، وبخاصة الأحزاب فى مفهومها الشيوعى. ويرى أن الحزب يخاطب أعضائه بمنطق التبعية والخضوع ويطالبهم بالإذعان لتوجيهاته وأوامره والتصديق عليها. فيتحول برنامج الحزب إلى يقين للأفراد ويكون الفرد مملوكاً جسداً وروحاً للحزب. وذلك أمر يرفضه شتينر الذى يتحصل مذهبه فى أنه «نفى مطلق لكل ما هو خارج «الأنسا» الفردية».

وتصدى شتينر لكل من الديمقراطية البرجوازية والاشتراكية الشمولية. فكتب فى شأن الأولى متسائلاً عن الفارق بين العهد الملكى القديم والأمة صاحبة السيادة ثمرة الثورة الفرنسية. فأجاب بأنه «فى ظل

المعهد القديم لم تكن السلطة الملكية تمارس مباشرة على المحكومين. ذلك أنه كانت هناك التنظيمات المهنية التي كانت تشكل عنصراً وسيطاً بين الملك والمحكومين. وكان الفرد يتبع أولاً مجموعة اجتماعية بحيث أن الحكم المطلق المزعوم كان في الواقع محدوداً بعقد من السلطات الثانوية. ولكن ما إن قيل إن الأمة هي صاحبة السيادة، حتى دخل الفرد بهذا القول في علاقة تبعية مباشرة للسلطة، وتحول نظام الامتيازات الذي قام في ظل المعهد القديم إلى نظام قانوني لا يجوز لأحد أن يتمرد عليه. ومهبطاً بدا ذلك متناقضاً، فإن الثورة تكون قد استبدلت الملكية المعتدلة للمعهد القديم بملكية مطلقة في الدولة الحديثة، وتحول الاسترقاق الخارجي للمعهد القديم إلى استرقاق داخلي أي حالة رق نسلم بشرعيتها⁽¹⁾ وعلى حد تعبير شتينر «إن الملك القديم يعد ملكاً بائساً بالمقارنة بالملك الجديد أي الأمة صاحبة السيادة»⁽²⁾.

وتصدي شتينر للجماعية كذلك. فهو يرى أن الدولة الليبرالية تركت للفرد مأوى أخير يمكن أن يلوذ به هو الملكية الخاصة، في حين تريد الشيوعية أن تستولي على تلك القلعة الأخيرة لاستقلال الإرادة الفردية، ويضحي المجتمع المقدس، في نظر الشيوعيين، المالك لكل شيء ولا يملك الفرد أي شيء. وندد شتينر بهذا الوضع وكتب «تثور الشيوعية بحق ضد القهر الذي يعانيه الفرد من جانب الملاك الفردي، ولكن السلطة التي تضعها بين أيدي المجموع هي سلطة أكثر شراسة»⁽³⁾.

صفوة القول، عني شتينر بالجانب الفلسفي للفكر الحرّي، وأرساه على «الأنانية» الفردية بوصفها الحقيقة الواحدة، إلا أن برودون وباكونين شيد كل منهما نظرية متكاملة الجوانب لمجتمع الحرين اللذين تصوراها وأضافا إلى حقيقة «الأنانية» الفردية حقيقة ثانية هي المجتمع.

Arvon, op. cit. pp. 73 et 75

(1) راجع:

Guérin, op. cit. p. 20

(2) راجع:

Guérin, op. cit. p. 25

(3) راجع:

نظرية برودون

يعد برودون من أبرز مفكرى مذهب الحريين، وكان لأفكاره تأثيرها الكبير ليس فقط بين أنصاره ومؤيديه، بل وكذلك بين خصومه من الماركسيين. ولا تزال أفكاره تؤثر فى الانتفاضات الجماهيرية فى الحقبة المعاصرة من التاريخ الحديث.

وطبقاً لبرودون تقوم أية حضارة كبرى على فلسفة مشتركة، ويكون تحقيق الديمقراطية الاشتراكية فى إطار تصور مشترك يتناول الفلسفة الاجتماعية والعدالة والثورة⁽¹⁾.

المبحث الأول

الفلسفة الاجتماعية عند برودون

نظرية العمل عند برودون:

يرى برودون أن العمل هو القوة الرئيسية للحياة الاجتماعية التى

(1) أنظر: Ansart (Pierre): Prondhon. Textes et débats. 6d. Librairie Générale française, Paris, 1984, p. 243.

تكفل الوجود للجميع. ويرى أن هذا المبدأ يتحقق فى الاقتصاد أولاً ويعرف برودون رأس المال بأنه « عمل متراكم ومجمد » ويعرف العمل بأنه « نشاط ذكى من الإنسان على المادة بهدف تحقيق الرضاء الشخصى ». ويلاحظ أن هذا المفهوم الاقتصادى للعمل يتضمنه مبدأ آدم سميث القائل بأن العمل هو مصدر كل ثروة⁽¹⁾.

ورأى برودون أن العمل هو فى آن واحد، مُولد للاقتصاد، وخالق للمجتمع ومصدر للمعارف ومحرك للتاريخ، ومن ثم، تكون للعمل رسالة مستمرة هى مواصلة السعى للقضاء على أشكال الاغتراب وإخضاع رأس المال للعمل بدلاً من التمييز القائم بين العامل والراسمالى.

ويضيف برودون أن العمل هو تأكيد للذات، وفى الآن ذاته هو تعبير عن المجتمع، أو على حد تعبيره « العمل واحد. وعندما يعمل الإنسان يكون المجتمع فى داخله. فى المجتمع العامل، لا يوجد عاملون وإنما عامل واحد يتنوع إلى ما لا نهاية »⁽²⁾.

ومؤدى ما تقدم، أن الحياة الجماعية، عند برودون، بوصفها جماعة عمل تكون حاملة لقيم أساسية هى « المساواة ». فمنذ اللحظة التى يتم التسليم فيها بأن القيم الاقتصادية والاختراعات الإنسانية ناشئة من العمل، فإنه يتعين التسليم بأن جميع المشتركين فى « العمل الجماعى » هم أساساً متساوون بوصفهم أعضاء فى هذا العامل الأوحد.

وترتبط نظرية برودون فى العمل بنظريته فى الملكية.

Proudhon; Création de l'onda, éd. Rivière, Paris, p. 296.

(1)

Proudhon; Carnets 11 mars 1846 éd. Rivière Paris T. II p. 39.

(2)

بيير جوزيف برودون، ولد فى 15 يناير سنة 1809 وتوفى فى 19 يناير سنة 1865.

نظرية برودون في الملكية⁽¹⁾:

يرى برودون أن الملكية الخاصة بما ترتبه من حق الاحتلال أو الاستئثار تتعارض والعدالة. فهذا الاحتلال ينطوي على ظلم وبربرية لأنه يربط للمحتل الأول حقاً يحرم منه الآخرون. ولا تستطيع الملكية الخاصة أن تزعم أنها تحقق منفعة عامة، بل الأصح القول بأنها تفرز موكباً من الشقاء يتمثل في البطالة وفائض الإنتاج والإفلاس والخراب.

ويتساءل برودون في مؤلفه الشهير « ما هي الملكية » ويجيب « الملكية هي السرقة »⁽²⁾. ويؤسس برودون قوله هذا على مناقشة التبريرات المختلفة التي يسوقها أنصار الملكية.

ويبدأ برودون بمناقشة ما ينص عليه إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية في 1789، من أن الملكية الخاصة تستند إلى حق طبيعي أو المساواة أو الحرية أو الطمأنينة. ويرى برودون، أنه إذا كانت الحرية والمساواة والطمأنينة عوامل توحد بين أفراد الـ المجتمع الواحد، فإن الملكية لا تؤدي هذا الدور. ولا يسوغ، بالتالي، وصفها بأنها حق اجتماعي، بل الأصح أن يقال إنها حق غير اجتماعي. ولا يسوغ كذلك، عند برودون، تبرير الملكية بالحيازة، لأن الحيازة هي ذاتها في حاجة إلى تبرير. والقول بأن الحيازة هي شرط لتحقيق الحرية أمر يعوزها الدليل، ذلك أنه إذا كان الحائزون الأوائل قد حازوا كل شيء فماذا يتبقى لمن يأتون بعدهم؟

أما تأسيس حق الملكية على العمل، فمردود عليه عند برودون، بسؤال آخر. وهو لماذا لا يمكن للبعض أن يتمتع بالعمل دون أن يضطر إلى طلبه من أحد المالكين؟. والصحيح أنه إذا كان الجميع متساوين في

(1) راجع: د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص 123، أرفون: المرجع السابق ص 43.

(2) راجع: Proudhon: Qu'est ce que la propriété, éd. Rivière, p. 131.

الحق في الحياة فإنهم يتساوون كذلك في الحق في الحياة والحق في العمل.

ويضيف برودون، أن القانون المدني لا يكفي كأساس للملكية، بل إن أقصى ما يمكن أن يؤسس على هذا القانون هو «الحق في الحياة» أي الحق في نتاج الأرض. وليس الحق في الأرض ذاتها. وهذا الحق في الحياة لا يستمد شرعيته إلا من أنه يضمن للعامل الحصول على ناتج عمله.

صفوة القول، عند برودون، أن كل حجة تساق لتبرير الملكية إنما تعني بذاتها المساواة بين جميع الأفراد. ومن ثم، فهي تؤدي منطقياً إلى تعميم حق الملكية، في حين أن هذا الحق على نحو ما هو قائم حالياً يؤدي حتماً إلى هدم هذه المساواة نتيجة أن الملكية لا توجد إلا بالنسبة إلى بعض الأفراد فقط دون البعض الآخر.

وتفسر هذه الأقوال، مدى وحدود هجوم برودون على الملكية الفردية. فيلاحظ بعض الكتاب⁽¹⁾ أن نقد برودون للملكية لا يقصد به إلا التملك ذاته، فليس كل تملك نتيجة للسرقة، ولكنه يهاجم ما يؤدي إليه الملكية من حصول المالك على دخل دون أن يقوم بعمل ما في سبيل الحصول عليه. بل إن برودون يرى أن الملكية الفردية وتملك ثمار العمل الفردي هما جوهر الحرية وضمان الفرد ضد السلطة العامة. ويرى أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، أما الأرض ورؤوس الأموال الإنتاجية فهي عقيمة وغير منتجة بذاتها ويغير تدخل العمل. غير أن برودون، وعلى خلاف ماركس، لا يعتبر العمل هو مقياس القيمة الوحيد للسلعة المنتجة. وبطبيعة الحال، هناك فرق بين أن يعتبر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد وبين أن يعتبره مقياس قيمة السلعة المنتجة الوحيد.

(1) د. أحمد جامع، ص 125 وص 126.

واستطراداً لهذا النظر يرى برودون أن المالك الذى يقتضى من العامل ثمناً لخدمة أمواله الإنتاجية أو فى مقابل القوة الإنتاجية لأرضه، إنما يفترض أمراً خاطئاً، إذ يعتقد أن رؤوس الأموال قادرة على الإنتاج بذاتها، وهو بحصوله على مقابل لهذه الإنتاجية المزعومة إنما يحصل على شيء مقابل لا شيء. وهو السرقة. ومن هذه الزاوية يعرف برودون الملكية بأنها «الحق فى التمتع والتصرف فى أموال الغير وثمار ومجهود عمل الغير» ويصفها بأنها «استغلال القوة للضعيف».

ويرجع علماء الاقتصاد إلى برودون الفضل فى أنه كشف عن كيفية نجاح صاحب رأس المال فى الحصول على دخل دون عمل نتيجة تشغيله للعامل وبالرغم من دفعه القيمة الكاملة للعمل الذى يبذله هذا العامل.

يقول برودون إنه ليس صحيحاً القول بأن الرأسمالى يدفع إلى العمال مقابل أيام العمل بل الصحيح القول بأنه يدفع «مقابل يوم عمل» بقدر عدد هؤلاء العمال، وهناك فارق كبير بين الصيغتين. ذلك أن الرأسمالى لا يدفع فى الحقيقة أى مقابل لتلك القوة الهائلة الناتجة عن تكاتف العمال وقيامهم معاً بعمل مشترك ومتناسق فى عملية الإنتاج. ويضرب برودون مثالا على ذلك بمسلة الأقصر المقامة فى ميدان الكونكورد بباريس. ويقول إنه إذا كان مائتا عامل قد تمكنوا من إقامة المسلة فى هذا المكان فى يوم واحد، فإن عاملاً واحداً لن يمكنه القيام بهذا العمل وحده لو استغرق فيه مائتى يوم. ومع ذلك فإن جملة الأجور التى يدفعها الرأسمالى واحدة فى الحالتين. وهكذا فإن الرأسمالى إنما يدفع لكل عامل قيمة عمله الفردى فحسب، لكنه يحتفظ لنفسه بتاج القوة الجماعية للعمال مجتمعين. وهذا التاج أكبر بكثير من حاصل جمع القوى الفردية لهؤلاء العمال التى يدفعها الرأسمالى فعلاً إليهم. وهذا الفرق بين الاثنين هو الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى دون حق. ولهذا السبب، فإن العامل حتى بعد أن يحصل على أجره كاملاً يظل محتفظاً فى حقيقة

الأمر بحق ملكية الشيء ذاته الذى أنتجه وأصبح فى الأوضاع الراهنة للمجتمع ملكاً للرأسمالى وحده.

وعلى ذلك تحصل السرقة فى الإمكانية التى يتيحها القانون الليبرالى لمالك رأس المال فى أن يملك، الفارق بين قيمة الأجور الموزعة على الأفراد دون أن يشارك فى الجهد الخلاق. وهذا الفارق يفوق بكثير الأجور الموزعة وناشئ من نتائج القوة الجماعية الماضية والحاضرة والناجمة من كل عمل جماعى. وهذا التملص الخاص لفائض القيمة الجماعية، الذى يكفله مجاز عقد الأجر المبرم بين الأفراد يشكل الخطيئة الأساسية للنظام، ومصدر الخصومة الاجتماعية بين العمل ورأس المال، والتعارض فى المجتمع بين طبقتى الرأسمالين والعاملين⁽¹⁾.

وطبقاً لبرودون، يرسى نظام الملكية فى أسس الملكية ما يمكن تسميته بـ «خطأ فى الحساب»⁽²⁾. فخلق مظهر عقد أبرم بحرية بين رأسمالى يعرض أن يشبع الحاجات الأولية للعامل، وبين العامل الذى يبيع قوة عمله، تنشأ حالة اجتماعية غير متكافئة أو حساب ظالم أساساً يتحقق بموجبه تراكم الثروات فى جانب، وسرقة ونهب كل ما يملكه الجانب الآخر.

ويرتب برودون على هذا التحليل نتائج التناقض الأساسى الناشئ من الملكية الخاصة. ويرى أن «الملكية» مستحيلة لأنها ترسى العنف فى قلب العلاقات الاجتماعية وتقوض الطابع الاجتماعى. ويقيم برودون علاقة تلازم ضرورى بين عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة فى السلطة فى المجتمع المدنى، وفى العلاقات السياسية. فأياً كانت الوعود بالمساواة السياسية، فإن رأس المال يقيم علاقة من التبعية الاجتماعية، فهو فى آن

(1) راجع: Duprat (G): Marx, Proudhon, théorie du conflit social, éd. Ophrys, Paris, 1973, pp. 152 - 153.

(2) Ansart, op. cit. pp. 41 et s.

(2) راجع:

واحد، امتياز ونوع من الاستبداد. وهذان البعدان للملكية، «سرقه اقتصادية» و«عنف اجتماعي» أمران لا يتفصلان ويشكلان، عند برودون، التناقض الأكبر للنظام الرأسمالي.

ولذلك يقول برودون، إن على الثوار الجمهوريين أن يستميزوا عن القسم يكرامية النظام الملكي بقسم كراهية الملكية⁽¹⁾. فالملكية الخاصة هي التناقض الأكبر للرأسمالية وهي مصدر الربح الموزع طبقاً لمنطق السرقه.

وهذا الهجوم الذي يشنه برودون على الملكية الخاصة يصاحبه هجوم لا يقل عنه عنفاً ضد الملكية الجماعية.

نقد برودون للملكية الجماعية⁽²⁾:

يرى برودون أنه في ظل النظام الرأسمالي يضطهد الأقوياء الضعفاء، أما في ظل النظام الشيوعي، تكون الآلة ممكوسة حيث يضطهد الضعفاء الأقوياء. وكان برودون يخاطب الشيوعيين بقوله: «ابتعدوا عن أيها الشيوعيون، إن حضوركم لكرهه، ورؤيتكم تشيرني». وأخذ برودون على الشيوعيين أن يقدمهم للملكية الفردية قادمين إلى المناداة بنظام مناقض تماماً أي الملكية الجماعية أو الشيوعية علماً بأن المشكلة لا يمكن أن تحل بهجر نظام بأكمله بما يتضمنه من جوانب نافعة والارتقاء في أحضان نظام مضاد تماماً بما يتضمنه من جوانب سيئة.

ويرى برودون أن الدعوة التي تنبأها الشيوعية إلى إحلال الجماعة والملكية الجماعية محل الفرد والملكية الفردية هي دعوة ظالمة على غرار نظام الملكية الفردية تماماً، ولكنه ظلم في اتجاه عكسي. فالملكية الفردية هي استغلال الأقوياء للضعفاء، كما أن الملكية الجماعية هي استغلال

Problems: qu'est ce que la propriété, op. cit., p. 286

(1) راجع:

(2) راجع: لوفون، المرجع السابق، ص 43.

الضعفاء للأقوياء، ذلك أنها تؤدي إلى المساواة بين الكسول والنشيط، وبين المجدد والخامل، وفي ذلك منافاة صارخة للمدالة. ومن ثم، تكون الملكية الجماعية بدورها هي السرقة ومن هنا أطلق برودون على المذهب الجماعى أو الشيوعى تسمية «ديانة البؤس»، فضلاً عما تقدم، يقول برودون إن النظام الجماعى يتعارض مع الممارسة الحرة للملكات الطبيعية للإنسان، لأنه يجعل حياة الإنسان ومواهبه ملكاً للدولة تفعل بها ما تشاء بدلاً من أن تكون تحت تصرف الإنسان نفسه يوجهها الوجهة التى يراها.

ولكن إزاء هذا الموقف الذى يتخذه برودون من الملكية الخاصة والملكية الجماعية، فكيف يكون حل مشكل الملكية إذن ؟

الحيازة حل مشكل الملكية عند برودون⁽¹⁾ :

يرسم برودون ملامح عالم جديد تسوده العدالة والمساواة، ولا تكون فيه ملكية خاصة أو ملكية جماعية. بل تكون فيه الملكية وسيلة لتحقيق المساواة بين الأفراد بعد أن يزول طابعها الاستغلالي المتمثل فى الحصول على دخل دون عمل. والنظام الجديد الذى تصوره برودون هو نظام يحصل فيه كل فرد على ناتج عمله ويتملكه ويحوزه. وبذلك تحل الحيازة محل الملكية المستغلة.

ورأى برودون أن الحيازة هي ملكية خالية من معنى السرقة أو الاستغلال وهي لا غنى عنها لازدهار الفرد. و«يجب أن تبقى فى قلب الإنسان كحافز دائم على العمل، وبدونها تنهار الشخصية الإنسانية، وفى غيابها يصبح العمل الإنسانى مرادفاً للجمود والموت».

وبهذا المعنى تكون الحيازة بمثابة ملكية نسبية خالية من كل تجاوز بفضل الرقابة الحكيمة من جانب المجتمع. فإذا كانت الملكية بما تتضمنه

(1) راجع: د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص 128.

من حق الاستعمال وإساءة الاستعمال هي سرقة، فإن الحيازة على العكس لا غنى عنها لأزدهار الفرد.

وقد فطن برودون إلى شدة تعلق المزارعين بملكية أراضيهم، وكان يصفهم بأنهم أكثر الطبقات المالكة سعاراً⁽¹⁾، ولذلك لم يهدف إلى نزع الملكية العامة للفلاحين، بل دافع عن حقهم في الحيازة أي حق المزارع في أن يحوّز أرضاً. ورأى أن المزارع يكسب حق ملكية على أرضه بقدر عمله. فمن المتعين أن تكون الأرض لمن يزرعها وإلغاء الملكية العاطلة. فتحوّز كل أسرة من الفلاحين قدرها من الأرض بقدر ما تستطيع أن تزرع، وتمتنع بالتالي الملكية المبنية على استغلال عمل الغير⁽²⁾.

كيف تتحقق الحيازة :

يرى برودون أن حلول الحيازة محل الملكية يقتضى التدخل ليس في مجال الإنتاج بل في مجال المبادلة والتداول باعتباره المحل الذي يتحقق فيه الظلم الاجتماعي. واقترح برودون « مصرف التداول » وسيلة لإصلاح نظام التداول.

نقطة البدء، عند برودون، في هذا الخصوص، هي ضرورة تحرير المبادلات من سيطرة النقود أو رأس المال النقدي وما تؤدي إليه من الحصول على فوائد⁽³⁾. وتحقيقاً لذلك، نادى برودون بإنشاء مصرف للتداول، بدون رأس مال، وتكون مهمته الأولى خصم الكمبيالات مجاناً ويمطى في مقابلها صكوك للتداول بدلاً من النقود. وهذه الصكوك غير قابلة للتحويل إلى نقود. ولا تشكل عبئاً على المصرف لأنه لا يؤدي عنها فوائد. وعلى هذا النحو، يؤدي المصرف ذات وظيفة المصارف الرأسمالية فيما يتعلق بالخصم ولكنه خصم مجاني دون مقابل. وتكون الصكوك

Proudhon: Carrets, éd. Rivière, No 6, T II, p. 294

(1)

Proudhon: théorie de la propriété, éd. Rivière, p. 176

(2)

(3) راجع: د. أحمد جامع، ص 129.

المشار إليها قابلة للتداول لأن كل المتعاملين مع المصرف يتعهدون بقبولها في المعاملات مثل النقود تماماً. ولا يتعرض المتعاملون مع المصرف لأدنى مخاطر بقبولهم هذه الصكوك لأن المصرف يقبل فقط خصم الكمبيالات التى تمثل بضائع اشترت بالفعل أو يوجد وعد بشرائها. وبذلك فإن قيمة هذه الصكوك لن تتجاوز احتياجات التجارة الفعلية. وتشمل بضائع أنتجت وبيعت فعلاً أو تباع فى الأجل القريب. وبذلك يقوم بنك التبادل بذات العملية التى يقوم بها أى مصرف للخصم، أى تقديم مبلغ لبائع البضاعة واسترداده فيما بعد من المشتري.

وتزاول المصارف وظيفه ثانية تحصل فى تقديم قروض مجانية للأفراد تمكنهم من شراء أدوات العمل اللازمة لهم، وذلك بدلاً من لجوئهم إلى استجارها أو اضطرارهم للعمل لدى الرأسماليين الذين يملكونها. وبهذه الوسيلة يكف الرأسماليون عن الحصول على دخل دون عمل، ويحصل العامل على نتاج عمله بالكامل، وتتحول الملكية إلى حيابة وتسود العدالة الاقتصادية.

وابتكر برودون فكرة « مصرف الشعب »⁽¹⁾ وأرساها على مبدأ مزدوج. فمن ناحية، يكون تمويل المصرف بمعرفة عملائه عن طريق الاكتتاب فى أسهمه. ومن ناحية أخرى تكون الفوائد التى يتقاضاها المصرف ضئيلة تتراوح بين 0,5 % و 0,1/4 % أى بالقدر اللازم لتغطية المصاريف الإدارية. وينشأ عن ذلك، فيما رأى برودون، تحول جذرى بين رأس المال والعمل. ويضرب برودون مثلاً لذلك، بأنه يمكن إسناد الصناعة إلى « تعاونيات عمالية » تحصل من مصرف الشعب على رأس المال اللازم لإقامة المشروع. وتكون التعاونية مرتبطة بعقد مزدوج. فمن ناحية مع المصرف الذى زودها برأس المال الضرورى حيث تتعهد التعاونيات بأن تسلم منتجاتها بسعر التكلفة، وأن توفر للمستهلكين الانتفاع بكل التحسينات

(1) راجع: أرفون، المرجع السابق، ص 82.

التقنية، ومن ناحية أخرى، بالنسبة للأفراد الذين يكونونها، فيكون لكل منهم حق سائح في الشركة وتكون جميع الوظائف فيها بطريق الانتخاب. ويشتركون جميعاً بوضع لوائح التعاونية وفي أرباحها وفي أعبائها. ويكون من المسلم به، أن لكل منتج حرية ترك المنشأة في أى وقت يشاء، كما تظل عضوية المنشأة مفتوحة لأعضاء جدد.

ورأى برودون أن من شأن هذا التنظيم الاقتصادى إذابة الفوارق بين الطبقات وتحويل البرجوازية والبروليتاريا إلى طبقة متوسطة تتبادل المنتجات فيما بينها على أساس سعر التكلفة، واختفاء الحاجة إلى الحكومة باعتبار أن المبرر الوحيد لقيامها هو وجود أفراد أقوياء مضطهدين وآخرين ضعفاء مضطهدين.

وعلى هذا النحو تسود العدالة فى التبادل، ولن يوجد سوى أفراد متساوين فى القوة، ويحل العقد الحر محل الضغط والإكراه ويختفى أصل النزاع ويستمر المجتمع فى البقاء معتمداً على نفسه فقط دون حاجة إلى أية حكومة أو سلطة قمعية، ويذوب التنظيم الحكومى فى التنظيم الاقتصادى، ويحل المصنع محل الحكومة.

المبحث الثانى

العدالة عند برودون

انتقد برودون التوتوييا الفردية التى تنظر إلى الأفراد بوصفهم كائنات منعزلة ومتجاورة تقتصر إلى علاقة عضوية توحد بينهم. ورأى برودون أنه يوجد بين الأفراد «مصالح متضامنة كثيرة وأشياء مشتركة كثيرة»⁽¹⁾. ومن هنا، نادى برودون بالعدالة. وهى عنده تتجاوز الإطار الفردى ولا تتصور إلا فى إطار الحياة الاجتماعية. وتكون المجتمعات محكومة بمقتضيات

Guérin, op. cit. p. 36

(1) راجع:

العدالة بوصفها المحور الذي يدور حوله العالم السياسى وأساس ومبدأ كل المعاملات⁽¹⁾.

ويعرف برودون العدالة بأنها « الاحترام المتبادل الذى يشعر به المرء تلقائياً للكرامة الإنسانية لأى إنسان مهما كان، وفى كل ظرف تكون فيه هذه الكرامة موضع تهديد، وأياً كانت المخاطر التى تتعرض لها بسبب تصدينا للدفاع عنها »⁽²⁾. فالعدالة، عند برودون، ليست مجرد قيمة أو مشروع أو حلم وإنما هي حقيقة تظهر بطريقة ملموسة، ويكون تطبيقها فى الواقع الاقتصادى واضحاً وملموساً. وعلى سبيل المثال، يكون أى تبادل اقتصادى يراعى تماماً تكلفة وقوى العمل هو تبادل عادل. وعلى حد تعبير برودون، حتى تكون العدالة فعالة يتعين أن تكون واقعاً وليس فكرة مجردة، فالعدالة هي « موضوعية » أولاً، فى كل علاقة وفى كل تبادل يطابق تماماً العمل الذى يقدمه كل شخص، ومتى تتحقق قسمة تقابل العمل، تقوم علاقة عدالة. وممارسة العدالة، عند برودون، تعنى « أن يأخذ كل شخص نصيباً متساوياً من الأموال فى ظروف عمل متساوية »⁽³⁾.

المبحث الثالث

الثورة

مفهوم الثورة عند برودون:

صاغ برودون نظريته فى الثورة. ورأى أن الثورة لا تتحقق بتغيير الطبقة السياسية وإعادة توزيع السلطة، وإنما بتشيد مجتمع اقتصادى جديد، تذوب فيه كافة أشكال الاغتراب السابقة. ويفضل الثورة الاجتماعية،

(1) راجع: أرفون، المرجع السابق، ص 43 ود. أحمد جامع، ص 122.

(2) راجع: Proudhon: De la justice dans la Révolution et dans l'Eglise, éd. Rivière. T. 1, p. 423.

Ansart: op. cit p. 259

(3) راجع:

حسبما تصورها برودون، يستطيع العاملون أن يستعيدوا مبادرتهم فى الإنتاج وتحقيق قيم الحرية والمساواة.

وقد عارض برودون أفكار سلفه لويس بلان القائلة بتحقيق الثورة من أعلى ولو كانت ثورة اشتراكية. ورأى أن مثل هذه الثورة تعيد على الفور الفصل بين الحكام والمحكومين. وعارض كذلك تفجير الثورة بواسطة الأحزاب، فهو يذكر « أن كافة الأحزاب ظلت متخلفة عن الفكرة الثورية، وأنها جميعاً خانت الشعب حين مالت صوب الدكتاتورية، وأنها جميعاً أبدت رفضها للحرية والتقدم. فكما أن السلطة هى أداة الطغيان وقلمته، الأحزاب هى حياته وفكره »⁽¹⁾.

المناداة بالعفوية الجماهيرية⁽²⁾ :

استخلص برودون من أحداث ثورة 1848 فى فرنسا حقيقة أساسية تقضى بأن « الجماهير هى القوة المحركة للثورات » ورأى أن « الشعب حين يكون مسيراً يحسه وحده تكون نظراته أكثر صواباً مما إذا كان مسيراً بسياسة حكاه ». وه أن الثورة الاجتماعية لا تتحقق تبعاً لأوامر قائد له نظريته المعدة سلفاً، ولكن الثورة تكون عفوية حقيقية ونتاج الحياة العالمية حتى لو كان لها المبشرون بها والمتفنون لها. فهى ليست من صنع أحد. إذن، الثورة عند برودون يتعين أن تنطلق من أسفل إلى أعلى، ومضى انتهت الأزمة الثورية يكون إعادة البناء الاجتماعى من صنع الجماهير ذاتها. فيؤكد برودون على « شخصية الجماهير واستقلال إرادتها ».

وترتبط الثورة الاجتماعية، عند برودون، بالممارسة. ويتعين أن تكون من صنع الطبقات العمالية وحدها. ويعنى ذلك عنده أن يفجر العمال الثورة ثم يعملون على تحقيقها انطلاقاً من خبرتهم ومن مفاهيمهم.

(1) راجع : Proudhon: Confessions d'un révolutionnaire, éd. Rivière, Paris, p. 339.

(2) راجع : Guérin, op. cit. p. 39

فالبطقة العمالية، عند برودون، ليست مجرد إحساس بالذات وإدراك للاستغلال، وإنما هي قوة تاريخية حاملة لفكرة ذاتية تعمل بنفسها على تحقيق الديمقراطية الصناعية.

وخلاصة نداء برودون الثوري هو دعوة إلى الممارسات الاقتصادية الفورية وإلى المبادرات وإلى خلق التشاركات العمالية أى إلى تحقيق كل تجديد ينطوي على علاقات الروح الثورية.

وسيلة تحقيق الثورة:

اختلف الشراح حول تحديد موقف برودون من أسلوب تحقيق الثورة. فقد رأى البعض⁽¹⁾ أن إيمان برودون الراسخ بالعدالة جعله ينأى عن المطالبة بثورة عنيفة. فقد توقع أن تتحقق « الفوضوية الإيجابية » فى ختام تطور سلمى يملك الأفراد تعجيله من اللحظة الحاضرة بالعمل على نُصرة فكرة العدالة قدر استطاعتهم. وفى هذا المعنى كتب برودون « إننى أريد الثورة السلمية، أريد أن تستخدموا فى سبيل تحقيق أفكارى النظم ذاتها التى أدعوكم إلى هدمها، وكذلك مبادئ القانون التى سوف تعملون على استكمالها بحيث يبدو المجتمع الجديد بمثابة التطور التلقائى الطبيعى والضرورى للمجتمع القديم، وأن تكون الثورة، وهى بصدد هدمها للنظم القديمة، بمثابة التقدم والارتقاء ».

على نقيض هذا النظر، يرى البعض⁽²⁾ أنه، وعلى خلاف الاعتقاد السائد، كان برودون مدركاً لضرورة الاستيلاء على السلطة بالجموع إلى العنف. وقد زادت قناعته بذلك فى ختام حياته، إلا أنه رأى ضرورة إعداد البروليتاريا مسبقاً لعملية الاستيلاء على السلطة وإقامة مجتمع يسير ذاتياً،

(1) راجع: أرفون، المرجع السابق، ص 46، د. أحمد جامع، المرجع السابق ص

(2) راجع: Langlois (Jacques): Défense et actualité de Proudhon, 6d. Petite Bibliothèque.

Payot, Paris, 1976, p. 140.

ويحدث على الفور التغيرات في العلاقات الاجتماعية. وحذر برودون من اعتماد البروليتاريا على أقلية واعية لتحقيق دكتاتوريتها لأن من شأن ذلك أن تقوم مرحلة من دكتاتورية البروليتاريا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية نظراً لكون الجماهير الخاضعة للسلطة والتابعة لها سوف تبقى على هذا الوضع لافتقارها إلى كل ممارسة مستقلة.

في ضوء النظر المتقدم، رأى برودون أنه من الأفضل تأخير تفجير الثورة فترة زمنية بسيطة لإقامة مجتمع محدد المعالم، عن تحقيق ثورة يفجرها البعض وتحمل في ثنائياها احتمال استمرار الدكتاتورية وإعطاء تفويض دائم بالسلطة إلى النواب.

ويدعونا هذا التحليل إلى دراسة النظرية السياسية عند برودون.

المبحث الرابع

النظرية السياسية عند برودون

يرى برودون أن حكم الإنسان للإنسان، أيًا كان شكله، ملكياً أو أوليجارشياً أو ديمقراطياً، هو من قبيل العيب. فالدولة هي قهر، كما أن الملكية هي استبداد، وكلاهما ينبع من نفس المنطق المطلق⁽¹⁾.

ويذكر برودون في مؤلفه «اعترافات ثوري» أن الديمقراطية هي «إلغاء كل السلطات» المنسلخة من المجتمع لاستعباد المجتمع. ذلك أن «استغلال الإنسان للإنسان يعادل السرقة، كما أن حكم الإنسان للإنسان هو استرقاق»⁽²⁾.

فمن حيث أساسها الاجتماعي، تقوم الدولة من الناحية السياسية

(1) راجع: Bancal (Jean): Proudhon et l'Antogestion, in *volonté Anarchiste*, 10 - 11, pp. 34 à 36 et p. 54 et 55.

Proudhon, *confession d'un révolutionnaire*, op. cit, ch. II.

(2) راجع:

على الاستبداد. فالدولة إذ تنكر استقلال المجتمع وإمكانية أن يدير نفسه ذاتياً، تستأثر لنفسها، من الناحية القانونية، عن طريق مجاز الحكومة التي تصور بوصفها تمثيلاً خارجياً وسامياً للسلطة الاجتماعية، بكل السلطات الاجتماعية. والدولة، إذ تنظم نفسها طبقاً لبناء مركزي ورياسي من السلطات العامة، تصبح من الناحية العملية « أداة سيطرة » تستخدمها طبقة سياسية ضد المجتمع الحقيقي.

ويرى برودون أن الدولة المستبدة تبدو من حيث آثارها الاجتماعية غاصباً سياسياً. فالدولة، إذ تنفي من الناحية الاجتماعية حقيقة القوى الجماعية للمجتمع الكثيري، فإنها تستلب السلطة الاجتماعية النابعة من الشعب عن طريق الحيلة القانونية المتمثلة في النظر إلى السلطة العامة بوصفها حقاً لصيقاً بالحكومة خارجياً عن المجتمع وسامياً عليه.

ويستطرد برودون، أن الدولة إذ تظهر من الناحية الإدارية بوصفها الحَكَمَ الأوحَدَ والمدافعَ الشاملَ والرئيسَ الأقوى، فإنها تبدو من الناحية العملية « أداة للاستغلال » تتدنثر ثوب وكالة وراثية أو تاريخية أو شعبية تستخدمها طبقة حكومية، على حساب القوى الاجتماعية للمجتمع العامل.

وينطبق التحليل المتقدم، طبقاً لبرودون، على كل من الدولة الليبرالية والدولة الجماعية الشيوعية. بل إنه في إطار الدولة الأخيرة، يكون تنظيم العمل بمعرفة الدولة هو الشكل الأخير لاستغلال الإنسان للإنسان ذلك أن عهد الأجرة لا يزال قائماً، وهو عهد يشترك من حيث المبدأ ونظام الملكية. والاشتراكية بوصفها نقياً للرأسمالية هي عكس الحكومية وهي نفى للحكم المطلق. والنتيجة المترتبة على هذا النفي للرأسمالية ولحكم الدولة تقود بحكم المنطق الجدلي إلى تأكيد الاشتراكية الليبرالية القائمة على الإدارة الذاتية.

والاشتراكية التي توخى برودون تشييدها، هي، في آن واحد،

احتجاج وحماية ضد استبداد الجمع بين السلطات. وهي بناء كثرى مبنى على الإدارة الذاتية وعلى توزيع السلطات ورؤوس الأموال.

فلاشتركية، عند برودون، بوصفها احتجاجاً ضد رأس المال هي كذلك احتجاج ضد السلطة تستوى في ذلك السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. فسيادة رأس المال تلازمها على الصعيد السياسي حكومة شمولية. والاشتركية هي نفى لرأس المال والسلطة، وتأكيد للعمل والخبرة الاجتماعية والقوة الاجتماعية. ويسوغ في هذا الصدد، تشبيه التطور الذي يطرأ على المجتمع بنمو المجتمع من مرحلة الطفولة والتبعية المستندة إلى أواصر القرابة، إلى مجتمع بالغ ومستقل يقوم على أساس صناعي. ومن هنا، رأى برودون أن هناك تلازماً بين المعضلة السياسية والمعضلة الاقتصادية⁽¹⁾، وحدد بالتالي هدفين للثورة الاجتماعية.

أ - على الصعيد الاقتصادي، السعى لتحقيق تبعية رأس المال الكاملة للعمل، وذلك من خلال إقامة تنظيم جماعي ليبرالي يستند إلى الإدارة الذاتية.

ب - على الصعيد السياسي، العمل على إذابة الدولة في المجتمع، والقضاء على كل سلطة وإزالة كل جهاز حكومي يكون قد نصب نفسه مسيطراً على المجتمع.

فالديمقراطية، حسبما يراها برودون، هي إلغاء كل السلطات النابعة من المجتمع لاسترقاق المجتمع. ويدور هذا القول في ضوء تحليل برودون لكل من السلطة والدولة.

تحليل برودون لظاهرة السلطة⁽²⁾ :

يعلن برودون أن هدفه الأساسي هو أن يعيد للفرد استقلاله وحرية.

Bancal: op. cit. pp. 34 et 36

(1)

Bancal, op. cit. p. 56, Langlois, op. cit. pp. 47 à 49

(2) راجع :

وكان يرى أن الحرية تنفى حيث تنفى إمكانية ممارستها. فالحرية والسلطة متلازمان، ومن هنا يكون من المتعين أن يكون هناك قدر من السلطة المتاحة للفرد لممارستها في حياته الاجتماعية.

واستعرض برودون القوى المادية، أمثال الملاك أو الرأسماليين الذين يمارسون قوة مادية، والقوى المعنوية التي تكون بمثابة أفيون للشعوب وتقال من استقلالها وإرادتها، ورأى ضرورة التخلص منها لتحرير الفرد، وذلك باستبدال هذه المعبودات التي هي مصدر حكم الإنسان للإنسان ليحل محلها توازن للقوى والعلاقات الاجتماعية.

ورأى برودون أنه من المتعين أن تتأسس السلطة على مبادئ عامة يمكن استخلاصها بمعرفة الملاحظة العلمية للمجتمع، وهي:

أ - توازن السلطات إحداها بالأخرى أو الحد من السلطات.

ب - ممارسة كل فرد للسلطة في المستوى الذي يستطيع أن يمارسها فيه بفعالية مع اشتراط أن يكون مدركاً لشروط ممارستها.

ج - تطوير العلاقات الاجتماعية على نحو يسفر عن أشكال جديدة من العلاقات المؤسسة.

وعلى خلاف تصور روسو للعقد الاجتماعي الجامد والمطلق والسابق على مولد كل إنسان في مجتمع معين، قال برودون بوجوب مراعاة أن هناك قانوناً طبيعياً متطوراً تبعاً لتطور المجتمع ذاته. ويكون لكل فرد تبعاً للكمية التي ينخرط بها في المجتمع نصيبه من المسؤولية في تعديل العلاقات التي تتأسس باستمرار بتأثير التقسيم الاجتماعي للعمل.

ويترتب على هذا المفهوم للعلاقات الاجتماعية مفهوم برودون للقانون الاجتماعي. وطبقاً له، لا يكون القانون ثمرة مبادئ أخلاقية وسمدية وسامية، وإنما تعبيراً عن الصراعات بين المجموعات الاجتماعية.

وقد أفرزت هذه المفاهيم البرودونية النظرية الحديثة للقانون المعروفة بالقانون الاجتماعي التي بلورها جورج جورفيتش بعد ذلك.

فى إطار ما تقدم، رأى برودون، أن السلطة هى حق ملكية حقيقى يتضمن حق الاستعمال وإساءة الاستعمال واستغلال الإنسان بالقوة. فالدولة المستبلة التى تستلب السلطة الاجتماعية هى من حيث تنظيمها ومصدرها وريث النظام الملكى والعهد الإقطاعى.

ومبدأ السلطة هذا تحتكره فئة الحكام باسم الدولة والدين ويطلق عليه تسمية الحكومة. وطبقاً لمجاز السلطة العامة ونتيجة لاغتصاب السلطة الفعلية تحتكر نخبة من الأفراد الحاكمين ملكية السلطة وتستلب السلطة الاجتماعية والقوى الجماعية للشعب وتحوز قوة قمعية. وعلى ذلك، تحصل ماهية السلطة، عند برودون، فى كونها الرخصة التى تتيحها فئة أو فرد للتصرف وفق مشيئة فى السلطة العامة، وإلى حد ما بالأموال والثروات، استناداً إلى حق إلهى مزعوم أو حق الانتصار أو تفويض من الشعب.

وتتطبق السلطة بمفهومها المتقدم على السلطة التى تقيمها الدولة الاشتراكية الشمولية. بل إن برودون يرى أن هذه الدولة تكون مصابة بتناقض عميق، ذلك أن ملكية السلطة مثل الملكية الرأسمالية ليست فقط حقاً مطلقاً وإنما هى حق اغتصاب وإتاوة واغتراب فى إطار الشرعية. فهى استلاب شرعى للمبادرة الشعبية ومصادرة للقوة الجماعية. فالحزب الذى يحوز السلطة بوصفه طليعة ما هو إلا صورة من الحكم المطلق لأنه بدلاً من أن يلقن الشعب أصول الإدارة الذاتية يستولى منه على سلطته. وعلى ذلك فإن الدولة التى تتحقق فى إطار النظام الاشتراكى الشمولى هى كذلك، عند برودون، أداة استغلال لأنه على حد قوله من طبيعة الحكومة أن «تعى بالعمل لكى تقيد العمل»⁽¹⁾.

Il est de la nature du gouvernementalisme de s'occuper du travail pour enchaîner le (1) travail. in Bancal, op. cit. p. 58.

والرأسمالية تقيد العمل نتيجة استلاب القوة الجماعية، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة الحكومية الاشتراكية. فهي تقيد المجتمع فى أغلالها نتيجة استلاب السلطة الاجتماعية، وهذا الاستلاب المزدوج يشكل نفيًا واحداً لاستقلال مجتمع العاملين.

وتناول برودون بالتحليل ظاهرة عدم المساواة الاجتماعية⁽¹⁾ وهو يرى أن الطبقات السائدة اقتصادياً والطبقات السائدة سياسياً تسعى لتحقيق هدف واحد هو الاحتفاظ بالسلطة والسعى لتصعيد امتيازاتها.

ونتيجة للتدرج الرأسمالى للمجتمع القائم على غير المساواة وانقسامه إلى حكام ومحكومين ومالكين وغير مالكين يستمر الفصل بين أولئك الذين يمارسون السيطرة وأولئك الذين يكونون محللاً للسيطرة. وهذا الفصل يصاحبه فصل مقابل بين قوى الأنشطة الذهنية وقوى الأنشطة البدنية. وعلى ذلك، يتحقق عدم المساواة عند ثلاثة مستويات مترادفة تعين إزالتها فى آن واحد:

أ - يتحدد المستوى الأول بالنسبة للعلاقة أو الصلة بالملكية.

ب - يتحدد المستوى الثانى بالنسبة للعلاقة بالسلطة.

ج - يتحدد المستوى الثالث تبعاً للصلة بالمعرفة التى هى ضمان القدرة على المشاركة فى السلطة.

ويرى برودون أن هذه المستويات الثلاثة هى مظاهر ثلاثة لظاهرة واحدة أى المجتمع القائم على عدم المساواة وعلى التدرج الرأسمالى والمبنى على الاستقلال الاقتصادى وحكم الإنسان للإنسان. وطبقاً لبرودون، لا يكفى تعديل الظواهر الاقتصادية أى علاقات الإنتاج لكى تزول أسباب عدم المساواة الاجتماعية. فالمجتمع لا يتقسم تبعاً لتوزيع الأفراد بالنسبة للملكية، بل وكذلك تبعاً لتوزيع السلطة والمعرفة.

Langlois: op. cit. p. 108

(1) راجع :

ومن هنا وجه برودون نقداً لكل الفئات المتخصصة مثل الساسة المحترفين، والعلماء والفلاسفة والفنانين، أى لكل من «يحتكر» أو يريد أن «يحتكر» المعرفة أو السلطة أو كليهما على حساب القطاعات الأخرى للمجتمع، وعلى حساب المنتجين الذين يشكل عملهم مصدر كل معرفة.

وبلاحظ أن هذا النقد الذى وجهه برودون قد أثار عليه حفيظة الرجعيين والاشتراكيين السلطويين على حد سواء وبالأخص لويس بلان وبلاكى. فقد ذهب هؤلاء الاشتراكيون إلى المنادة بإسناد القيادة الثورية إلى أقلية من النخبة يزعم أن الجماهير غير قادرة على مواصلة المسيرة الثورية، أما برودون، فقد أعطى ثقته فى «العفوية الثورية للجماهير» وفى قدرتها على أن تنتظم فى دوائر نشاطها الخاصة بها، ورأى أن بإمكانها أن تُنمى وبطريقة مستقلة قدرتها على تسيير المجتمع القادم.

وكان برودون يشبه السلطة بالقلعة، فهي لا يتغير مظهرها بتغير أفراد قوة الحراسة، ورأى أن مذاق السلطة عند الساسة الاشتراكيين الحكوميين هو بنفس قوة مذاق السلطة الاقتصادية عند الرأسماليين. ولذلك رأى برودون أن أى تغيير جذرى وحقيقى لسلطة الإنسان على الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا بالنفى المسبق لمبدأى السلطة الكبيرين أى رأس المال والدولة.

وتفريعاً على هذا النظر، يكون من الوهم الاعتقاد فى إمكان إحداث تغيير فى الدولة عن طريق الدولة، وإنما تكون أداة التغيير عند برودون هى «الحرية الاجتماعية» وليس السلطة التى تصدر هذه الحرية.

و«الحرية الاجتماعية» تعيد تنظيم السلطة على نحو يلغى وصفها الاحتكارى باعتبارها احتكاراً قائماً فوق الشعب، وهى الوسيلة لإنهاء طغرافية السلطة الجماعية التى تبقى الشعب قاصراً تحت الوصاية، وتحول دون أن ينظم ذاته ويحكم ذاته. ورأى برودون ضرورة إعادة توزيع السلطة بين المجموعات المهنية والمحلية المختلفة بحيث يشكل التشارك التلقائى للقوى السلطة الاجتماعية التى هى الأساس الاجتماعى للسلطة الطبيعية.

وعلى ذلك، تتحقق الديمقراطية، عند برودون، بتوزيع السلطة وباستعادة الشعب ملكية قواه العامة، كما أن الديمقراطية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال استعادة الشعب لقواه الإنتاجية.

وطبقاً للنظام الطبيعي، تنشأ السلطة من المجتمع وهي نتيجة له. ولكن طبقاً للمقولات الشمولية القائمة على استلاب السلطة ينشأ المجتمع من السلطة، وتستخدم هذه المقولة لتبرير استقلال السلطة للقوة الاجتماعية باعتبارها مصدراً لها وتسمو فوقها، وهذا التصوير الفاسد للسلطة هو الذى أتاح تعاقب الأنظمة الشمولية على مر التاريخ.

ويمضى برودون فى تحليله لظاهرة السلطة، فيقول إنه حين نحلل بنية السلطة السياسية نجد أولاً « أداة قمع » تتمثل فى الحكومة المتحكمة التى تسمح باستلاب السلطة الاجتماعية، وهى مجرد أداة استغلال غير منتجة اجتماعياً. ونجد ثانياً « سلطة اجتماعية » هى السلطة الفعلية وهى القوة الإيجابية التى تحرك كل المجتمع سياسياً.

والقوة الاجتماعية هى، عند برودون، أساس السلطة الاجتماعية. ويقصد بها القوة الاجتماعية المتجسدة فى المجتمع منظوراً إليه بوصفه كائناً جماعياً يتألف من كثرة من الأشخاص والمجموعات. وحرصاً من برودون على تأكيد استقلال المجموعات التى تشكل المجتمع والوحدة التى لا غنى عنها للسلطة. ورداً على التساؤل حول كيفية كفالة وحدة السلطة فى إطار المساواة بين المجموعات المكونة للمجتمع، يقول برودون، إن الوحدة الفعلية للسلطة الاجتماعية هى وحدة تعددية أو كثرة *Unité Pluraliste* ويجب أن ينظر إليها بوصفها « شبكة من السلطات » تتواجد فى داخلها المجموعات المختلفة التى تكون المجتمع.

ويفسر برودون الانحرافات التى شابت السلطة. فيذكر أن كل سلطة اجتماعية أياً كانت قاعدتها الاجتماعية هى قوة شأن كل قوة جماعية حقيقية. وهذه السلطة الاجتماعية تنشأ من مجموعات متعارضة وفى طور

التكوين. وهى شأن كل قوة مستقلة وحررة تخضع للقانون الأساسى أى قانون التضاد Antagonisme وفى الوقت ذاته لقانونه العكسى أى قانون التوازن وللعمل الذى يحقق التكامل بينهما. وإذا حدث خلل لقانون التوازن من خلال العمل نتيجة تقديس أحد عناصر الكثرية الاجتماعية يتعذر تحقيق التحكيم بين القوى المختلفة، وبدلاً من أن ينشأ حَكَمٌ اجتماعى يقوم حَكَمٌ مصطنع يتحقق على يديه التنازل عن المصير وإخضاع السلطة الاجتماعية لتحكمه.

على النحو المتقدم، يقرر برودون أنه نتيجة تشويه وظيفة سلطة التحكيم الاجتماعى يولد مجاز السلطة التحكيمية أى الحكومية بمختلف مظاهرها سواء تمثلت فى الدولة السيدة أو فى الدولة الجماعية الخادمة.

ويقصد برودون « بالدولة السيدة » *Etat maitre* الدولة فى تعبيرها الملكى، أما الدولة الخادمة فهى الدولة فى تعبيرها الديمقراطى الحكومى. فهما دولتان متساويتان وغاية الأمر أن الدولة الخادمة الديمقراطية تحصل فى تغيير طاقم الحكومة وانتزاع السلطة من أيدي السادة السابقين دون أن تحدث تغييراً فى البنيان. ولذا يرى برودون أن بنيانها يتسم بالتناقض. فمن يقول « دولة سيّدة » إنما يعبر عن اغتصاب السلطة العامة، أما من يقول « دولة خادمة » فإن ذلك يعنى تفويضاً لا رجوع فيه للسلطة العامة، أى أننا فى الحالين نكون إزاء استلاب للسلطة الجماعية وإحلال سلطة تحكيمية محل السلطة وغير القابلة للاستلاب أو النقل للمواطنين الأحرار وللمجموعات الاجتماعية المستقلة التى تشكل المجتمع الكثرى الحقيقى غير القابل للقسمة.

واستطراداً لهذا النظر، وجّه برودون هجوماً عنيفاً إلى الشيوعية⁽¹⁾. وروى أنها نظام يقوم فى ظاهره على دكتاتورية الجماهير، لكن الجماهير لا تحوز فى إطاره إلا قدر السلطة اللازم لكفالة استمرار الرّق العام وذلك

Guérin, op. cit. p. 25

(1) راجع:

طبقاً للمقرولات المستمدة من النظم المطلق السابق والتي تحصل في تقسيم السلطة والمركزية الطاغية والسحق المتمدد لكل فكر فردى أو طائفى أو محلى بوصفه فكراً انفصالياً...

ويخلص برودون إلى القول بأن الدولة الاحتكارية الناشئة من تشويه وظيفة سلطة التحكيم الاجتماعى هى مؤسسة للسلطة العامة خارجية عن المجتمع. فالسلطة تكون أجنبية عن المجتمع بحيث لا يمكن القول بأن الشعب يحكم نفسه، بل يكون الحاكم تارة فرداً، وتارة عدة أفراد يقولون تسيير شؤونه. ويرى برودون أن هناك علاقة سببية بين «الحكومة» التى تجعل من جهاز الدولة هيئة عليا تسيطر على الشعب، وبين السلطة التى هى «تحكم إنسان فى إنسان». فالسلطة هى مبدأ الحكومة، والحكومة هى ممارسة السلطة⁽¹⁾.

واستطراداً لهذا المفهوم صاغ برودون نظريته فى الدولة.

نظرية الدولة عند برودون:

نقطة البدء حسبما سطر برودون «أن السلطة هى أداة السلطة الجماعية المنشأة فى المجتمع لتؤدى دورها كوسيط بين العمل والامتيازات القائمة فى المجتمع، والتى تجد نفسها مقيدة حتماً برأس المال وموجهة ضد البروليتاريا. ولا يمكن لأى إصلاح سياسى أن يزيل هذا التناقض لأنه، وباعتراف الساسة أنفسهم، يكون من شأن هذا الإصلاح تصعيد طاقة السلطة. فيدون إحداث انقلاب للسلطة الرئاسية وحل للمجتمع لا يمكن للسلطة أن تفسد الامتيازات الاحتكارية. فالمسألة إذن بالنسبة للطبقات العاملة هى ليست الفوز بالسلطة، بل الانتصار فى آن واحد على السلطة والاحتكار، أى أن يُستخرج من باطن الشعب ومن العمل سلطاناً أكثر نفوذاً وقوة يستوعب رأس المال والدولة ويسيطر عليهما... وكل اقتراح للإصلاح

Bancal, op. cit. p. 54

(1) راجع :

لا يتوخى هذا الشرط لا يكون إلا من قبيل الرياء وينطوى على تهديد للبروليتاريا⁽¹⁾.

ومن خلال أحداث ثورة 1848 فى فرنسا وخلال الخلاف الحاد الذى نشأ بين برودون وبين أنصار الاتجاه الاشتراكى المناصر لتدعيم سلطة الدولة، صاغ برودون نظريته بشأن «إزالة حكم الإنسان للإنسان» الموازية لنظريته فى «إزالة استغلال الإنسان للإنسان».

يؤكد برودون وجود «قانون اجتماعى» و«سلطة اجتماعية» وواقعاً ملموساً وهو أن الكائن الاجتماعى يكون دائماً محتكراً ومسلوباً من السلطات السياسية. وخلص من ذلك إلى القول بأن الدولة والسلطة السياسية، بوجه عام، تشكّلان من استلاب الواقع الاجتماعى، ودعا إلى زوالهما لتحقيق ما أسماه بـ«الفوضوية الإيجابية».

يقول برودون إنه لا حاجة لإضافة تزيف جديد للدولة، وإنما تعرّف الدولة من خلال الاطلاع على ميزانيتها. وتفيد الميزانية أن الدولة هى الجيش والشرطة والقضاء والضرائب والجمارك والذين العام، وهى كلها، لدى برودون، مظاهر لطيفية الدولة ودليل على أنها أداة قمع يتعين القضاء عليها. فالدولة ليست مجرد سلطة مركزية أو حكومة، بل هى مجموع هذه الأجهزة من قوات مسلحة وشرطة وقضاء وضرائب⁽²⁾.

وتكشف الدولة بذلك عن خاصيتين أساسيتين هما: السلطة وعدم الإنتاجية. فكل الأجهزة القمعية المشار إليها، من خصائصها ممارسة الإكراه، وهى، من ناحية أخرى، غير منتجة لأموال مادية⁽³⁾.

(1) راجع: Proudhon - Système des contradictions économiques, 6d. Rivière, Paris, T. 1. pp. 340 - 345.

(2) راجع: Proudhon: Idée générale de la révolution au XIX siècle, 6d Rivière, Paris, pp. 375, 376.

(3) Ansart: op. cit. p. 128

(3) راجع:

ويستطرد برودون، فيؤكد أن الدولة هي ظاهرة ثانوية بالنسبة للكائن الاجتماعى. فالحياة الاجتماعية بما تشمله من صور التبادل ويستنتجها الداخلية سابقة فى الوجود على الأشكال السياسية ومنذ أن وجدت الكائنات الأدمية وتكونت الأسر، فإنها تنمى فيما بينها علاقات على قاعدة من التضامن التلقائى. وتشكل بذلك «جماعة طبيعية» تشكل جسماً اجتماعياً مستقلاً. وهذه الجماعة خالية من الدولة أو الحكومة أو أدوات القمع. ومع ذلك تتواصل الحياة الاجتماعية والمبادلات وعلاقات الإنتاج تلقائياً.

ولذلك، يرى برودون أن المعضلة لا تحصل فى معرفة ما هو أفضل شكل للدولة، وإنما فى تفسير كيف تحقق الاستلاب السياسى الذى انطلق من السلطة الاجتماعية، وبموجه هيمنت السلطة السياسية على قوة لم تخلقها.

استلاب القوة الجماعية⁽¹⁾ :

يجيب برودون على هذا التساؤل فيقول، إن التطور الاجتماعى يكشف عن انتقال السلطة إلى الأبناء الذين يشكلون الصورة الأولى لاحتكار أقلية لقوى المجموع. وتشكل السلطة الأبوية الصورة الجنينية لـ «استلاب القوة الجماعية». وتحول السلطة الاجتماعية لتصبح سلطة سياسية، وتعتبر نفسها «خالقة للمجتمع وتسمو فوقه». ومع تطور الأحداث، تحول «الأمير» من خادم بسيط للجمهورية ليصبح «سيداً عليها». ويرى برودون أن الحكام استغلوا الديانات المتعاقبة لتبرير تبعية المجتمع للسلطة.

وتبدل التبعية بصورة أكثر وضوحاً فى إطار «المجتمعات الرأسمالية» التى شهدتها برودون فى القرن التاسع عشر. حيث تنفض العلاقة الوثيقة بين عدم المساواة فى الظروف واحتكار السلطة. فالمجتمع الذى لا يعرف «مساواة اقتصادية» يمهّد الطريق لعدم المساواة السياسية. وهناك علاقة

Aussart. op. cit. pp. 132 à 137

(1) راجع :

مركبة بين التملك الاقتصادى والتملك السياسى. ذلك أن تركيز الثروات يسبب معركة وحرباً بين المالكين وغير المالكين، واتلاف بين المالكين ضد العاملين، وعندئذ تنشأ قوة عامة قمعية، وينمو الاستبداد السياسى بوصفه تعبيراً معاصراً لاحتكار القوى الجماعية، ورداً على عدم الاستقرار الاجتماعى الناشئ من الظلم الاقتصادى. على هذا النحو تتحقق جدلية مستمرة بين الملكية والسلطة السياسية.

وبذلك، يفسر برودون مظهرين واضحين لتاريخ الدول، وهما عدم استقرارها من ناحية، والكراهية الشعبية التى تحوط بها من جهة أخرى. ورأى برودون أن السلطة السياسية مشبكية فى معركة مع الطبقات المقهورة وتستخدم كل الوسائل التى تحوزها للإبقاء على طاعتها. وتنشأ بين الدولة والمجتمع علاقة تملك واغتراب. فالدولة تملك السلطة الاجتماعية وتفصل عنها وتتميز عن المجتمع الحقيقى. وعلى حد تعبير برودون « الدولة هى البناء الخارجى للسلطة الاجتماعية، والشعب لا يحكم نفسه بسبب هذا البناء الخارجى لسلطته وسيادته. وهو تارة فرد وتارة عدة أفراد يستندون إلى سند انتخابى أو وراثى ويكونون مكلفين بحكمه وإدارة شؤونه، وبالتفاوض والتعاقد باسمه؛ أى بإتيان كل التصرفات التى يجريها رب الأسرة أو الوصى أو المدير أو الوكيل المزود بتوكيل عام ومطلق وغير قابل للإلغاء»⁽¹⁾.

وتعليقاً على أحداث ثورة 1848 فى فرنسا، يؤكد برودون «إننا ننكر الحكومة والدولة لأننا نؤكد على أمر لم يؤمن به مؤسسو الدول، وهو شخصية الجماهير واستقلال إرادتها. ونؤكد كذلك، أن كل بناء دولة لا هدف له إلا أن يقود المجتمع إلى حالة الاستقلال، وأن الأشكال المختلفة للدول منذ المملكات المطلقة وحتى الديمقراطية النيابية ليست إلا حلولاً وسطاً ومواقف غير منطقية وغير مستقرة تستخدم كمراحل انتقالية صوب

Proudhon: *Idee générale de la révolution*, op. cit. pp. 367. 368

(1) راجع:

الحرية، وتشكل درجات السلم السياسى الذى تتوسله المجتمعات للإحساس بذاتها وتملك ذاتها» .

التمييز بين ثلاث مقولات للدولة⁽¹⁾ :

يميز برودون فى تاريخ الحضارات بين ثلاث مقولات للدولة . مقولة « الضرورة » التى هى سمة الحضارة الوثنية القديمة، ومقولة « العناية الإلهية » التى هى سمة التقليد الدينى، وأخيراً مقولة « العدالة » التى هى سمة الثورة الاجتماعية .

وطبقاً لمقولة « الضرورة » أو « الحكم طبقاً للضرورة » يقصد برودون الفلسفة التقليدية التى ترى أن عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والسلطة المطلقة هى أمور طبيعية وضرورية يتعين الإذعان لها . وتضفى هذه المقولة قدسية على الدولة وتعتبرها الملاذ الوحيد ضد الفوضى . وهو نظر لا زالت رواسبه قائمة فى العصر الحديث حيث لا تزال بعض الفئات العمالية تقدس السلطة .

ويقصد برودون بمقولة « الحكم طبقاً للعناية الإلهية » كل تبرير للسلطة بوساطة الدين بحيث تصبح السلطة أمراً مقدساً . وبذلك يضفى الدين شرعية على عدم المساواة السياسية . ويقدم نموذجاً تكون بمقتضاه العلاقة بين السلطة والطاعة أمراً مقدساً . ويرى برودون أن هذه المقولة لم تنته بعد، ولا تزال ركيزة للأحزاب المحافظة .

لذلك دعا برودون إلى التركيز على الطابع الجذرى للثورة الاجتماعية باعتبار أن المسألة لا تتحصل فى تحسين قبضة الدولة أو إصلاح بعض أساليب الانتخاب مع الإبقاء على مبادئ التبعية السياسية . فالثورة الاجتماعية، طبقاً لبرودون، تقضى على مبدأ السلطة السياسية ذاته، وتلغى الأساليب التى يتجردها بها الشعب من سلطاته وتزيل البنية الخارجية عن

(1) راجع: أنسار، المرجع السابق، ص 144 .

المجتمع التى هى الدولة. ويؤكد برودون، أنه « متى حدث تطابق بين رأس المال والعمل، فإن المجتمع يقوم بنفسه ودون حاجة إلى حكومة »⁽¹⁾. ولذلك، يعتبر برودون « أن الفوضوية هى شرط وجود المجتمعات الرشيدة Adultes، أما السلطة الرئاسية فهى شرط المجتمعات البدائية، وهناك تقدم مطرد فى المجتمعات الإنسانية من السلطة الرئاسية إلى الفوضوية ».

تفسير نشأة الدولة⁽²⁾ :

ينتقل برودون إلى مصدر الدولة ويرى أنه مع التنوع المتزايد لوظائف الإنتاج ومع تصاعد التقسيم الاجتماعى للعمل ظهرت مهام إدارية ومهام التنسيق والتوفيق بين المجموعات المختلفة. وأنيط بالدولة كفاءة التلاحم الاجتماعى بوساطة جهازها الإدارى. إلا أن السلطة لها ديناميكية ذاتية تفرز تحول الجهاز الذى يمثل الدولة بوصفها كائناً اجتماعياً شاملاً، بالتدرج إلى جهاز قمعى بصورة متصاعدة يسمو على المجتمع الحقيقى.

أما كيف يتحقق ذلك؟ يرى برودون أن جهاز الدولة لا يستطيع البقاء دون أن يستقطع جزءاً كبيراً من فائض القيمة الاجتماعية، ولذلك يتحقق عداة وتضاد بين القوى الجماعية الاقتصادية التى ترفض أن تنتزع منها أموالها، وبين السلطة التى تستمد نخاعها من فائض القيمة الناشء من التقسيم الاجتماعى للعمل. ومن ثم تسعى القوى الجماعية للنضال ضد السلطة التى تضطر إلى تكثيف رقابتها وطابعها القمعى بحيث تستطيع أن تحصل على الحد الأقصى من فائض القيمة.

ويرى برودون أن هذا التضاد الجذرى هو الذى يفسر الثورات المتعاقبة طبقاً لجذلية دقيقة بين الحرية والسلطة. ومع ذلك، فإن حياة

Proudhon: Idée générale de la révolution, op. cit. p. 365.

Langlois: op. cit. p. 105

(1) راجع :

(2) راجع :

السلطة السياسية، تتيح فى الواقع، ليس فقط السيطرة على السلطة الاجتماعية الفعلية، بل يصبح لهذه السلطة قلاع اقتصادية فى ظل نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ومن جانب آخر، يسمى الرأسماليون المشتبكون فى صراع مستمر مع قوى العمل الجماعية إلى الاستيلاء، ولو بصورة ضمنية، على جهاز الدولة. فيجمعون بين سلطة القمع التى يحوزها الحكام والسلطة الاقتصادية.

ويضيف برودون أن السلطة السياسية تتيح فرصة الحصول على نصيب متزايد من فائض القيمة الاجتماعية، فإذا كان النظام القائم يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يكون التصرف من قطاع من هذه الملكيات؛ أما فى نظام الملكية الجماعية، يكون تحويل فائض القيمة لحساب طبقة سائدة.

فى ضوء ما تقدم، يرى برودون أنه لا يكفى تملك الدولة لوسائل الإنتاج ليزول التضاد الجذرى بين السلطة السياسية وقوى العمل الجماعية. فالملكية والسلطة مترادفان، كما قدمنا. والسلطة السياسية تستفيد من مركزها المتميز لكى تستقطع، ليس فقط جزءاً من فائض القيمة الاجتماعية اللازم لتلاحم المجتمع، بل وكذلك نصيباً إضافياً يزودها بالوسائل التى توفر لها إمكانية أن تتكون كطبقة سائدة اقتصادياً، وأن تنفق على قوى القمع اللازمة لاستمرار سيطرتها.

ويخلص برودون إلى القول، بأنه توجد إذن قضية سيطرة سياسية مستقلة عن واقعة أنه فى النظام الرأسمالى تكون الدولة أداة الرأسماليين، وبذلك يوجد اغتراب سياسى كامل للقوى الجماعية. وعلى فرض أن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على جهاز الدولة لتحويله وتغييره، فإن مشكلة السلطة تظل قائمة بالكامل، لأن هذه المشكلة تنبع من ضرورة كفالة التلاحم الاجتماعى، وبالتالي تحويل جزء من فائض القيمة لخدمة المهام اللازمة

لهذا التلاحم. فالدولة تصبح هي هدف بذاتها. وهي تنجبه دائماً لكي تعطى لنفسها سلطات جديدة وتوسيع مجال نشاطها. وهي تستطيع ذلك لأنها تملك الجهاز التشريعي وتسند القوانين طبقاً لرغباتها، وتزيل كافة المؤسسات الإدارية أو الاقتصادية التي تعوق تحقيق مطالبها.

وحين تصبح الدولة هدفاً لذاتها، تنشئ طبقة اجتماعية ثالثة ليست هي البروليتاريا أو برجوازية الرأسمالية وإنما هي طبقة الدولة ذاتها وهي متضامنة مع مضمونها الاجتماعي وتستغل الطبقتين الأخرتين ليس باسمها ولكن باسم الأمة أو باسم البروليتاريا⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم تصبح القضية عند برودون، ليست هي إلغاء الدولة وإنما إذابة أكبر قدر ممكن من الوظائف التي يقوم بها جهاز الدولة في الجسم الاجتماعي ذاته، بحيث يكون نصيب فائض القيمة الضروري للتنسيق بين القطاعات المختلفة للمجتمع مضغوطاً إلى حده الأدنى.

الفوضوية الإيجابية. فالمسألة عند برودون تحصل في إعادة توزيع السلطات على المستويات المختلفة للجسم الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق توازن كافٍ بين السلطات يحول دون أن تدمر إحداها الأخرى لمصلحة سلطة وحيدة، فيتجدد استلاب الجسم الاجتماعي. ويطلق برودون على هذا التوزيع تسمية «الفوضوية الإيجابية»⁽²⁾. ويقصد بها أن يسود النظام في إطار الكثرة والتعدد، وتغوب الدولة في المجتمع المدني. فلا تكون الدولة أسمى من المجتمع المدني ذاته، بل تُضغَط إلى حدها الأدنى الضروري لأداء وظائف التنسيق بين المجموع الاجتماعي.

ويعلن برودون أن حكم الإنسان للإنسان هو الرق ذاته، ولذا فهو فوضوي. فلا «أحزاب ولا سلطة، وإنما حرية مطلقة للإنسان

(1) راجع: Leval (G): L'Etat dans l'histoire, 6d, du monde libértaire, Paris, p. 42.

(2) راجع: Langlois, op. cit. p. 107.

والمواطن»⁽¹⁾. وهذه الفوضوية «الإيجابية» التي يعلنها برودون، يرى أنه في إطارها لا تكون الحرية ابنة للنظام وإنما أمأ له، وتحقق الفوضوية الإيجابية انتصار المجال الاقتصادي على المجال السياسي، فتذوب الحكومة في التنظيم الاقتصادي حيث «تحل الورشة محل الحكومة».

ومن هنا كان نقد برودون العنيف للنظام النيابي وللانقراع العام.

نقد برودون للنظام النيابي:

يؤكد برودون أن «الوكالة العامة» تترادف السلطة الرئاسية والاستبداد⁽²⁾. فاللدولة المستندة إلى تلك الوكالة، وتزعم أنها دولة خادمة لا وجود لها. وإنما تخلق الدولة لنفسها مصلحة ذاتية خاصة بها تسمى «الصالح العام» وهو الغالب صالح يتناقض ومصلحة الشعب. وهكذا تنشأ «مصلحة عامة» متميزة عن «المصلحة الشعبية» وذلك باسم السيادة الشعبية صاحبة التوكيل.

وخدمة لهذه المصلحة يُعين موظفون عموميون هم بحسب طبيعتهم موظفي المجتمع العامل، وتقوم فئة بيروقراطية تفرز الاستبداد والفساد. وبذلك يتحقق حتى في أكثر الحكومات شعبية النموذج الأصلي لمن يستلب السلطة الاجتماعية أي الطبقة السياسية التي تستغل المجتمع الحقيقي.

ويوضح برودون أن مفهوم «المصلحة العامة» يرمى إلى إيجاد نظام من تمثيل الأفراد والمجموعات الاجتماعية يجعل حل المشاكل الخاصة تابعا لمصلحة قوة عليا للجماعة هي الأمة. وتكون الإرادة العامة هي تعبير عن الأهداف التي يتشدها الجسم الاجتماعي⁽³⁾. ويعلق برودون، أنه إذا كانت النظرية البرجوازية ترى أن هؤلاء النواب قد تم انتخابهم على قاعدة

(1) راجع: Bancal: Proudhon: Une pratique de l'antogestion, op. cit. p. 202.

(2) راجع: Bancal: Proudhon et l'antogestion, op. cit. p. 55.

(3) راجع: Langlois. op. cit. p. 112.

المصالح المحلية لداثرتهم فإن الأحداث تؤكد أن انتخابهم قد تمّ طبقاً لأفكار وتصورات ناخبهم التي قد تكون صحيحة أو خاطئة. ويضيف أنه بالنظر لأن وكالة النائب تنصب على كل المسائل، فإنه يكون غير قادر على أن يمثل مصالح كل فرد وكل مجموعة بصورة مُرضية. فمن الناحية النفسانية يعجز النائب عن الاحساس بأحاسيس الأفراد أو المجموعات أو المصالح الموضوعية. فالنائب يحل تصوره غير الدقيق للمصلحة العامة، والسابق إعداده بمعرفة حزبه السياسي، محل المصالح الذاتية.

فالديمقراطية النيابية، في نظر برودون، هي «تحكم دستوري»، فبناء على خدعة من الآباء أعلن أن «الشعب صاحب سيادة»، لكنه «يسود ولا يحكم» لأنه حين يفوض سيادته بالممارسة الدورية لحق التصويت فإنما يجدد كل ثلاث أو خمس سنوات تنازله عن السيادة. وطبقاً لقول برودون، لئن كانت المَلَكِيّة قد أقصيت من السلطة إلا أنها لا تزال قائمة. فحق التصويت في أيدي شعب أهملت تربيته السياسية هو خداع لمصلحة ائتلاف أقطاب المالكين والتجارة والصناعة.

فقد نظرية سيادة الشعب:

ويرى برودون أن نظرية سيادة الشعب تتضمن في حد ذاتها نفيها، لأنه إذا كان الشعب كله سيداً حقيقة، فلن تكون هناك حكومة أو محكومين، وتفقد الدولة سبب وجودها لأنها تتطابق والمجتمع وتذوب في التنظيم الصناعي⁽¹⁾.

ويستطرد برودون أن الأفراد والمجموعات الأجنبية غير قادرين على التقرير إلا بالنسبة للمسائل التي تخصهم مباشرة، والتي يحوزون بالنسبة لها معلومات كاملة ومباشرة. وهذه الشروط يتيسر توفيرها عند القاعدة، وفي تجمعات النشاط الأساسية أكثر منه في التجمعات العريضة والمركبة. ومن ثم، يكون من المتعين أن تمارس الديمقراطية الفدرالية البرودونية عند

Guérin, op. cit. pp. 20 - 21

(1) راجع:

القاعدة، ولا تصعد إلى المستويات القومية إلا بعد عرضها على الهيئات الوسيطة. ويؤكد برودون أنه بقدر ما تكون هذه القرارات صادرة عن المجموعات الأساسية أى من القاعدة، تكون أكثر تعبيراً عن المصالح الفعلية التى تتناولها بالتنظيم⁽¹⁾.

ولذلك فقد انتقد برودون أسلوب الاقتراع العام.

نقد برودون للاقتراع العام:

رأى برودون أن الاقتراع العام وسيلة قاصرة عن التعبير عن الفكرة الحقيقية للشعب. فالشعب مقسم نتيجة عدم المساواة فى الثروات إلى طبقات تتبع كل واحدة منها الأخرى، وهى حين تصوت فذلك يكون إما بدافع التبعية أو بدافع الكراهية. ويكون الشعب خاضعاً لهيمنة السلطة وعاجزاً عن أن يسمع رأيه حول أى شىء. «فتقتصر حقوقه على أن يختار كل ثلاث أو أربع سنوات زعماءه ودجاليه»⁽²⁾.

ورأى برودون أن الخداع النيابى يقوم على تضليل مزدوج يتصل بالتصويت ذاته وبضرورة تجسيد التمثيل. فالأقتراع العام من شأنه عزل الأفراد وتقويض الوحدات الاجتماعية وتصعيد الانقسامات الواهية واستبدال تنوع الآراء بدلاً من الصراعات الحقيقية. والتقليد الديمقراطى الذى يرى أن الحل السياسى الوحيد هو انتخاب ممثلى الشعب 'يظل أسيراً لهذا التضليل الذى بموجبه يتعين أن تتجسد السيادة الشعبية بصورة ملموسة فى مجالس نيابية أو مراكز إدارة. ورأى برودون أن هذا النظر يقود إما إلى ملكية أو إلى فوضى لا علاج لها، إن لم يتم الوصول إلى نظرية أكثر سمواً»⁽³⁾.

Langlois, op. cit. pp. 114 et 115 .

(1) راجع:

Proudhon: Confessions d'un révolutionnaire, op. cit. p. 229 .

(2) راجع:

Proudhon: canuts, op. cit. T IV, p. 168 .

(3) راجع:

ويخلص برودون إلى القول بأنه أياً كان شكل الانتخابات وأسلوب تنظيمها، فهي نظام يتجاهل أمراً أساسياً، وهو أن المسائل السياسية تتبع أولاً من السير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وأن هذا السير هو الذى يقدم مفتاح تحليل النظام الاجتماعي القائم. ومن ثم، يكون من قبيل الخداع فصل المسائل الاقتصادية عن المسائل السياسية. والتصويت السياسى المحض يعطى نوعاً من التوكيل العام للنواب الذين يحددون بعد ذلك بأنفسهم، عن الطريق التشريعى أو اللاتحى، الشروط العامة لممارسة الوظائف الاجتماعية والاقتصادية.

فالسبب، هي، فى الواقع، تحديد قواعد سير العملية الاجتماعية التى يكون أساسها اجتماعياً واقتصادياً. وهى توزيع سلطات التقرير على المستويات المختلفة للمجال الاجتماعى. ولذلك، يكون من المفروض، عند برودون، أن تكون سلطة التقرير قائمة عند مستوى المجموعات الاقتصادية مثل الشركات العمالية واتحادات الشركات العمالية والاتحادات المحلية للمستهلكين، أى أن هذه الاتحادات هى التى تقرر انطلاقاً من مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المطالب السياسية الناشئة عنها، دون اللجوء إلى حيلة التمثيل السياسى والزعم بأنه قد تم استخلاص الرضاء العام بطريق سياسى محض، لأن هذا الطريق أو الأسلوب، لا يشرك دوائر النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى سلطة التقرير، ومن ناحية أخرى لأنه لا يتناول إلا إجراءات مشاركة المواطنين تاركاً اتخاذ القرار فى المرحلة النهائية للمستوى المركزى أى بين أيدي سلطة الدولة وحدها⁽¹⁾.

رفض برودون للديمقراطية المباشرة:

مع ذلك، يلاحظ أن برودون رفض فكرة الديمقراطية المباشرة التى طرحها المفكر المعاصر له كونسيدران. فقد شاطره نقده لفكرة التمثيل النيابى، إلا أنه رأى أن الديمقراطية المباشرة تبقى على مفهوم الحكومات

Langlois, op. cit. p. 115 .

(1) راجع:

وسن التشريعات أى تبقى على الوهم السياسى الذى يرى أهمية لعملية سن التشريعات. ويرى برودون أن قانون الشعب الذى يتم إقراره بطريق التصويت، هو بالضرورة، قانون وليد الصدقة، وسلطة الشعب المبنية على العدد هي بالضرورة سلطة مبنية على القوة⁽¹⁾.

ولذلك يرى برودون أنه بدلاً من السعى وراء مزيد من الحكم يتعين العمل على إلغاءه بواسطة «تنظيم القوى الاقتصادية» ويؤكد أنه سوف يأتى زمن يكون العمل فيه منظماً ذاتياً وطبقاً لقانونه الذاتى. ولن تكون هناك حاجة إلى مشروع، أو صاحب سيادة. فالورشة سوف تجعل الحكومة تزول، وهو ذات الشعار الذى رده الثوريون بعد ذلك حين نادوا بأن «الورشة سوف تزيل الحكومة»⁽²⁾.

حل مشكل الديمقراطية والسلطة عند برودون: مبدأ الفدرالية

انطلاقاً من إيمان برودون بالعفوية الثورية الجماهيرية، رأى أنه فى الإمكان تحقيق الرضاء السياسى المشترك الذى يشكل ركيزة المجتمع الديمقراطى من خلال الاحتكاك والتفاعل بين وجهات النظر المختلفة الناشئة من الممارسات الاجتماعية المتنوعة، والتي يكون محورها قسمة السلطة وتوزيعها بين قطاعات متجاورة ومتكاملة من الأنشطة الاجتماعية⁽³⁾.

واشترط برودون لذلك أن يكون التمثيل السياسى لكل مجموعة اجتماعية نابعاً مباشرة من وظيفتها فى الجسم الاجتماعى، فلا يكون تفويضاً عاماً بالسلطة إلى وكلاء مزعومين يتولون التقرير فى جميع المسائل. ورأى برودون أنه من المتعين أن يقتصر نشاط الخبراء على مجال تخصصهم دون أن يسند إليهم مجموع السلطة السياسية، وأن تنبع

Proudhon: Idée générale de la révolution. op. cit. p. 61 .

(1) راجع:

L'Atelier fera disparaître le gouvernement. in Ansart. op. cit. p. 160 .

(2) راجع:

Langlois. op. cit. pp. 110 et 115 .

(3)

الرقابة السياسية من عدد من مراكز التقرير المستقلة بحيث يتعذر على الخبراء الأخصائيين احتكارها. فالرقابة السياسية عند برودون يجب أن تكون شائعة في كل الجسم الاجتماعي .

ورأى برودون أن هذا الحل، وإن كان يبقى على مشكلة السلطة إلا أنه يهدف إلى الحد من مضارها من خلال تشييد تنظيم اجتماعي يقوم على توازن السلطات بما يسمح للصراعات بأن تظهر على السطح وللمتناقضات بأن تتطور وللقرى الجماعية بأن تتحرر.. ويحقق هذا الحل، عند برودون، إقامة «دولة من المساواة لا تكون جماعية أو استبدادية، أو مفككة وفوضوية، وإنما دولة حرية في إطار النظام، ودولة استقلال في إطار الوحدة»⁽¹⁾.

وصاغ برودون مفهوم «الفدرالية» الذي رأى أنه يمكن في إطاره تحقيق مقولاته حول الاستقلال الاقتصادي والتعاونية والتكامل بين المبادئ الاقتصادية والمبادئ السياسية. واستحدث برودون في هذا المجال مبدأ «الفدرالية المعممة» أو الكاملة التي تنطبق على المظاهر المختلفة للمجتمع.

في القاعدة، تكون هناك فدرالية مبنية على استقلال الورش والبلديات (الكومونات). وتدخل هذه وتلك في تشاركات حرة بموجب عقود متبادلة ومحددة بهدف أن تتبادلا ضمان السلامة الإقليمية أو حماية حريتها، أي بالنسبة لكل ما يتجاوز الوسائل الخاصة بكل متعاقد على انفراد.

وتستند فكرة الفدرالية عند برودون إلى تصوره لجدرلية السلطة والحرية⁽²⁾. فهو يؤكد أن النظام السياسي يقوم على مبدئين عكسيين هما

(1) راجع: Proudhon: de l'utilité de la célébration du dimanche, éd. Rivière, Paris, p. 61.

(2) راجع: Proudhon: Du principe fédérale, éd. Rivière, Paris, pp. 271 - 272 .

السلطة والحرية. وهذان المبدأن قديمان يقدم الجنس البشرى يولدان معنا ويستمران مع كل واحد منا.

وحل هذه المعادلة الجدلية، عند برودون، يكون باللجوء إلى المبدأ العام لحل المشكلة السياسية أى مبدأ التوازن بين السلطة التى لا مفر منها وبين الحريات المتعددة. فالفدرالية نظام يركز على الحرية والاستقلال من ناحية، وعلى قوة التنظيم وتماسكه من ناحية أخرى. وفى هذا المعنى كتب برودون: « فى كل مجتمع، حتى فى ذاك الذى يكون أكثرها سلطوية هناك بالضرورة نصيب من الحرية. والحال كذلك بالنسبة لأكثر المجتمعات ليبرالية، فهناك نصيب محجوز للسلطة. وهذا الشرط مطلق ولا حل سياسى للإفلات منه. وتنشأ الحركة السياسية من ميلها الحتمى ورد فعلهما المتبادل»⁽¹⁾.

والفدرالية، هى التى تحقق، عند برودون، التوازن الديناميكى بين السلطة والحرية. فالأمر هذا لا يتعلق بإقامة تشارك بين متجين فى منشأة أو بين وحدات إنتاج فى سوق، ولكن الأمر يتعلق بتجمعات سياسية، أو بتعبير آخر بسيادات. والمسألة هى كيفية التنسيق بين السیادات دون المساس باحترامها.

حل مشكلة السيادة عند برودون:

يستهل برودون نظريته فى السيادة بتوجيه نقد جذرى لأيديولوجيات التمثيل السياسى ولنظم الدول السلطوية التى تحل فيها سلطة الدولة محل إرادة المواطنين، ويحقق ذلك استلاباً للسيادة الحقيقية. من ثم، يدعو برودون إلى سلوك طريق آخر لحل المشكل السياسى. ويتحصل هذا الطريق فى أن يعاد إلى المجتمع الحقيقى أى إلى المجتمع الإنتاجى مبادرته الكاملة، وبدلاً من تنظيم الحكومة يتم تنظيم المجتمع بإرساء علاقات جديدة يتعذر معها عودة الاغتراب والسلب السياسى.

Proudhon: Du principe fédérale, op. cit. p. 272 .

(1) راجع:

كتب برودون: « إن الثورة هي تحقيق سيادة الشعب في كل مكان وزمان، سيادة الإنسان بالنسبة لكل ما هو خاص بالإنسان، وسيادة الكومونة (البلدية) بالنسبة لكل ما يتعلق بالكومونة، وسيادة الآباء والأمهات بالنسبة لكل ما يتعلق بالأسرة، وسيادة المنتج لكل ما يتعلق بالعمل والتبادل والصناعة، وسيادة الإقليم لكل الشؤون الخاصة بالإقليم وسيادة التمثيل القومي لكل الشؤون التي تمس المصالح الأكثر عمومية فحسب »¹.

وتفترض هذه السيادة الجديدة التي أعيدت إلى الأفراد والجماعات الاجتماعية ما يسميه برودون بالتبادلية Mutuellisme أو التعاونية. وهي تتكامل معها بحيث يتعذر الفصل بين الثورة السياسية والثورة الاقتصادية. وكما أن الاقتصاد التبادلي أو التعاوني يركز أساساً على نظرية جديدة للعقد، تفرز الثورة السياسية كذلك مفهوماً جديداً للعقد السياسي.

نظرية العقد عند برودون:

وجه برودون نقداً شديداً لنظرية العقد الاجتماعي عند روسو، ورأى أن هذا العقد يضيء شرعية على التخلي الكلي عن الحريات إلى السلطة السياسية في حين أن الأمر يقتضي صياغة نظرية جديدة للعقد السياسي تحتفظ فيها الشخصية الفردية أو الجماعية بنصيب « من السيادة والعمل ». فمن المتعين أن يكون العقد فعلاً بين طرفين ومبنياً على المساواة ومبرماً على نحو يكفل لكل طرف أن يتلقى أو يعمل شيئاً معادلاً لما يقدم له.

في هذا المعنى كتب برودون⁽²⁾: « لا يكتسب العقد السياسي كرامته وأخلاقياته إلا بشرطين »:

أ - أن يكون تبادلياً.

ب - ومحصوراً من حيث محله في حدود معينة.

Proudhon: Carnets. op. cit. T. III, p. 365 .

(1) راجع:

Proudhon: Du principe fédérale, op. cit. p. 317 .

(2) راجع:

وفترض أن هذين الشرطين متوافران في ظل النظام الديمقراطي، لكنهما في الأغلب الأعم مجرد مجاز. فهل يسوغ القول بأنه في إطار ديمقراطية نيابية ومركزية؛ أو في إطار ملكية دستورية تقوم على النصاب المالي، أو في إطار جمهورية شيوعية كما تصورها أفلاطون، يعتبر العقد السياسي الذي يربط المواطن بالدولة عقداً يقوم على المساواة والتبادل؟ هل يمكن القول أن هذا العقد الذي يجرّد المواطنين من نصف أو ثلثي سيادتهم ومن ربع ناتجهم هو عقد محصور في حدود عادلة؟ الأصح أن يقال، وهو ما تؤكده الممارسة، أن العقد في كل هذه الأنظمة عقد مجحف وباهظ التكلفة لأنه بدون مقابل إلى حد كبير. وهو كذلك عقد احتمالي لأن المزايا التي يعد بها وبالرغم من قصورها غير مضمونة. ويمضى برودون ويؤكد، أنه «حتى يكون العقد السياسي مستوفياً لشروط التبادلية التي تقتضيها فكرة الديمقراطية وحتى يكون محصوراً في حدود حكيمة ويكون مصدراً للفائدة ومناسباً للجميع، فإنه من المتعين أن يحصل المواطن، عند دخوله في هذا التشارك، من الدولة بقدر ما يضحى من أجلها، وأن يحتفظ بكامل حريته وسيادته ومبادرته...». إذن الأمر الحيوي عند برودون، هو كفالة أن يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في السيادة وفيما يخصه بالذات، وهذا التحديد للعقد هو الذي يكفل الإبقاء على الحريات الخاصة ويحطم مخاطر شمولية الدولة. ويشكل العقد بالمفهوم المتقدم ما يسميه برودون بالاتحاد *Fédération*.

الديمقراطية الفدرالية⁽¹⁾:

طبقاً لبرودون، يأخذ النظام السياسي في إطار الفدرالية، شكل البناء الهرمي الرياسي المقلوب بمعنى أن تكون القرارات والأنشطة ملكاً للمواطنين وللوحدات المحلية المستقلة، ويتحول مبدأ السلطة إلى مبدأ تابع لمبدأ الحرية الذي يكون مهيمناً. ويكون القسط الأكبر من القرارات

Anart: op. cit. pp. 354 et 355 .

(1) راجع :

والسلطة والثروة بين أيدي المجموعات المشاركة دون أن يكون في الإمكان أن تتحول إلى سلطة مركزية.

وحت برودون على جعل كل بلدية مركزاً للاستقلال والتشريع على نحو يحطم نهائياً « نظام المركزية السلطوي » ويحول دون عودة استبداد الدولة.

والديمقراطية الفدرالية، عند برودون، هي نقيض المَلَكِيَّات أو الجمهوريات الدستورية التي تركز على « عدم التضامن الاقتصادي » في القاعدة، وعلى سلطة سياسية مركزية وقمعية في القمة. ورأى برودون أن الكومونة هي « مثل الإنسان والأسرة » كائن سيد. ولها بهذه الصفة الحق في أن تحكم نفسها بنفسها وأن تفرض الرسوم وأن تصرف في أملاكها ومواردها وأن تنشئ المدارس ويكون لها شرطتها وأن تصدر القرارات والمراسيم وأن تسن التشريعات لنفسها. وبذلك تصبح كل بلدية محوراً حقيقياً للحياة السياسية، ويمتنع على بلدية أن تقرر لبلدية أخرى ما يخصها في شؤون التعليم أو العدالة أو العبادة، وتتحقق حرية المواطن من خلال هذه الحريات المحلية⁽¹⁾. فالسمة الأولى للكومونة هي رفض كل قيد خارجي الذي يراه برودون قيداً قاتلاً بالنسبة للدولة. ولذا، عارض برودون كل سلطة مركزية، ورأى أنه لا حل وسط في هذا الخصوص. فلما « أن تكون الكومونة ذات سيادة، أو تكون ملحقة وتابعة »⁽²⁾.

أما بالنسبة للشؤون التي تهم المستويات الأعلى من البلدية، رأى برودون تشكيل مجلس نيابي على مستوى الإقليم ثم على مستوى الأمة⁽³⁾.

(1) Proudhon: De la capacité politique des classes ouvrières, 6d. Rivière, Paris, راجع: p. 285 .

Guérin, op. cit. p. 68 .

(2) راجع:

Ansart: op. cit. p. 358 .

(3) راجع:

وجدير بالملاحظة أن « الفدرالية » عند برودون ليست بناء جغرافياً بقدر ما هي اتفاق أو تحالف معقود بين أرباب الأسر والمجموعات والبلديات أى بين كيانات تتعاقد فيما بينها بكل حرية ويرتبط معها بكل حرية الفلاحون والحرفيون والعمال والمنظمون بوصفهم خلايا اقتصادية. وتتطلق هذه الشبكة من السيدات المتعددة من المجالات المختلفة وتتكاثر سوياً بحيث يتحقق نوع من « الفوضوية المرشدة » التى تفرز بغير قهر من طرف أو آخر تركيباً بين السياسة والاقتصاد وتقود إلى الحرية.

وقد رأى برودون أن هذا التنظيم الفدرالى هو أكثر النظم استجابة للبنية الطبيعية للمجتمعات. فهو يقرر أنه فى كل مجتمع توجد جماعات إقليمية طبيعية هى الكومونات أو البلديات والأقاليم فالامة. وتتميز كل واحدة منها بنمط اندماجها فى الوسط الاجتماعى وظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية اللصيقة بتاريخها وظروفها الجغرافية. ولذلك، عارض برودون المركزية التى تحاول التوحيد بين هذه الجماعات وصبها فى قالب نمطى واحد باعتبار أن ذلك يحد من القوة الإبداعية الخلاقة لكل جماعة⁽¹⁾. ورأى برودون وجوب إقامة تنظيم إقليمي للبلاد يؤسس على التسليم بخصائص الجماعات الإقليمية المختلفة أى إقامة بناء اتحادى من الكومونات والمناطق والأمم.

وفى السنوات الأخيرة من حياته، أولى برودون اهتماماً كبيراً بالمسألة السياسية⁽²⁾. ورأى أن الأفراد يشكلون فيما بينهم ما يسمى بـ « جماعة طبيعية » Groupe Naturel وهى تتشكل فى صورة مدينة أو تنظيم سياسى وتؤكد وحدتها واستقلالها وحياتها وحركتها الذاتية وفردتها. ورأى برودون أن هذه « المجموعات المتشابهة البعيدة كل منها عن الأخرى يمكن أن تكون لها مصالح مشتركة. ومن المتصور أن تفاهم وتشارك، ومن خلال

Langlois, op. cit. p. 111

(1) راجع :

Guérin, op. cit. p. 68 .

(2) راجع :

هذا التعاون المتبادل فيما بينها تشكل مجموعة أسمى *Groupe Supérieur*. ومع ذلك، يحذر برودون من أن يسفر اتحاد هذه المجموعات المحلية عن تنازلها عن استقلالها وظهور الدولة من جديد.

ويؤكد برودون أن الحيوية الاجتماعية تنشأ من الاحتكاك بين الخصائص الاجتماعية والثقافية المتنوعة، والمهام المتعددة التي تقوم بها كل مجموعة اجتماعية. ورأى أن كل جماعة اجتماعية تكون أكثر قدرة على البت في المشكلات المتعلقة بوضعها الذاتي. فهي مشكلات تواجهها في وجودها الملموس، وتكون بالتالي، أكثر قدرة على اتخاذ القرار المناسب بشأنها، فذلك أمر لا يتأتى للعناصر الأجنبية أو الخارجية عنها. ومن هنا طالب برودون بأن تعاد إلى هذه المجموعات سلطات التقرير المتعلقة بشؤونها الذاتية دون أن يحول ذلك دون أن تصدر توجيهات تخاطب المستويات المحلية الأعلى على أن تتم تسوية الخلافات عن طريق مفاوضات متتالية تتم بين المجموعات في إطار البناء الفدرالي.

في ضوء ما تقدم، رأى برودون أن الفدرالية لا تقهر الإرادة الفردية⁽¹⁾ على غرار ما تفعله الدولة، بل تفرز تعدد هذه الإرادة بشكل غير متناوٍ. وعلى حد قول برودون «إذا كان العقد الذي أبرمه مع بعض الأفراد أستطيع أن أعقده مع الجميع، وإذا استطاع الجميع أن يجددوه فيما بينهم، وإذا استطاعت كل مجموعة من المواطنين والكمونات والأقاليم والاتحادات والشركات المكونة بموجب هذا العقد والمعتبرة أشخاصاً معنوية، أن تتفاوض دائماً بنفس الشروط مع المجموعات الأخرى، فإن الأمر يضحى وكأن إرادتي تتعدد بطريقة غير نهائية، وأكون على يقين بأن القانون الذي يتم على هذا النحو في جميع أرجاء الأمة، وفي ظل الملايين من المبادرات المختلفة لن يكون البتة شيئاً آخر خلاف قانوني».

صفوة القول، إن مجتمع الحرّين طبقاً لتصوير برودون، يقوم على

Arvon, op. cit. p. 69 .

(1) راجع:

بناء مزدوج⁽¹⁾: اقتصادى ويتمثل فى اتحاد تشاركيات التسيير الذاتى العمالية، وإدارى ويتمثل فى اتحاد الكومونات. ورغبة فى كفالة الوحدة فى إطار الدولة الحديثة، رأى برودون وجوب عقد ميثاق اتحادى فيما بين الوحدات الإقليمية المتعددة. وبهذا الأسلوب الاتحادى يتم حل التعارض الأبدى بين الحرية والسلطة. ويطلق برودون على هذا الأسلوب « اتحاد الاتحادات » Confédération des Confédérations.

العلاقة بين الاتحادات⁽²⁾ :

طبقاً للتصور الذى ساقه برودون للعلاقة بين الاتحادات يشكل اتحاد زراعى وصناعى Fédération Agricole et Industrielle يؤلف من مجالس المنتجين الزراعيين والصناعيين. وتشكل نقابة عامة للإنتاج والاستهلاك من العلاقات الجدلية التى تنشأ بين اتحاد المنتجين المتشاركين وبين اتحاد المستهلكين.

وعلى الصعيد السياسى، يشيد اتحاد يبدأ من الكومونة وصولاً إلى الأمة أى من أسفل إلى أعلى أو من الأطراف إلى المركز.

على هذا النحو يتحقق توازن فى نطاق السلطة الاقتصادية التى تتحصل تارة فى علاقات صراع، وتارة فى علاقات تبادل وتعاون، وهى تشكل المجتمع المدنى أى الأساس الاقتصادى للبلد. كما يتحقق التوازن بين السلطة الاقتصادية وبين السلطة السياسية وتتبدى فى علاقات السلطة الناشئة بين المجموعات المختلفة.

فى إطار هذه المؤسسات يتحقق تحكيم فى القمة يقوم على مجلس إقليمي يعد انبثاقاً من الاتحاد السياسى ويكون مزوداً بالسلطة التشريعية وبسلطة التحكيم، أى مكلفاً بتسوية الصراعات ووضع اللوائح الاجتماعية. وهناك كذلك مجلس للمهن يعد انبثاقاً من الاتحاد الاقتصادى للمجموعات المهنية.

Arvon, op. cit. p. 50 .

(1) راجع :

ولما كان اتحاد العاملين يقوم على أساس التسيير الذاتي، فهو يقوم على أساس التفاوض مع المجالس المنتخبة من الاتحاد السياسي الذي يتعين أن يكون لا مركزياً إلى أدنى مستوى ممكن. ويتعير آخر، إن الشرط الذي لا غنى عنه لمجتمع مسير ذاتياً هو استقلال العاملين المشاركين من ناحية، واللامركزية على المستوى السياسي من ناحية أخرى. لأنه إن لم تكن السلطة لا مركزية على الصعيد السياسي فإنه يكون بوسعها أن تسيطر على النشاط الاقتصادي لمصلحة طائفة سياسية تعمل على تحويل المؤسسات القومية للتفاوض والتحكيم ضد مصلحة قوى العمل الجماعية⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم، يتعين، طبقاً لبرودون، أن تنظم السلطة السياسية من أسفل إلى أعلى، ومن الأطراف إلى المركز إلى من الكومونة إلى الأمة بحيث تشكل اتحاداً من الكومونات والأقاليم. ويكون التصويت مباشراً بحيث يكفل على أكمل وجه تصويتاً على مصالح فعلية قريبة من القاعدة بغير تشويه أو تزيف.

أما بالنسبة للمسائل ذات الأهمية القومية، تكون الإجراءات مختلفة. يتم الإعلام والاستعلام عن كافة أوجه التناقض للمسألة المطروحة، وتجرى بعد ذلك مفاوضات حول حل وسط مقبول من طرفي العقد المتعارض وتؤخذ الأصوات على هذا الحل الوسط.

وبذلك، يتحصل دور السلطة السياسية، عند برودون، في كونه دوراً تركيبياً ينسق ويوجه ويحرض، ويكون جهاز الدولة لا مركزياً على مستوى البلديات والأقاليم. ومن جانب آخر، تكون المرافق العامة مثل السكك الحديدية والملاحة والتربية والمصارف تدار من قبل العاملين ومملوكة للمجتمع، وتتقاضى مقابل أتعابها تبعاً لسعر التكلفة. تكون هي بدورها لا مركزية تبعاً للمستويات المحلية المختلفة.

Langlois, op. cit. p. 185 .

(1) راجع :

ويخلص برودون إلى القول أنه بدلاً من المجاز القانوني المتمثل في استخلاص الإرادة العامة التي تحدث عنها روسو، يكون تنظيم الحياة الاجتماعية بمراعاة أن الصراع هو حقيقة الحياة في المجتمع، وهو في الآن ذاته أمر مطلوب لأن احتكار الحياة الاجتماعية بمعرفة حائز وحيد للسلطة يقود إلى إصابة المبادأة الاجتماعية والحيوية بالعقم. ويضيف برودون، إن الاستقلال في الإدارة الاقتصادية واللامركزية السياسية اللذان يشكلان « المبدأ الفدرالي » يجب أن يكونا متلازمين، لأنه وكما أن الملكية الخاصة لا تتفق مع الديمقراطية المباشرة، فإن التسيير الذاتي للمنشآت لا يتفق كذلك مع المركزية السياسية.

المبحث الخامس تقييم أفكار برودون وأثرها

ويرى البعض أن العديد من المفاهيم التي صاغها برودون « تضمنت مبادئ إسلامية المصدر يتخذ ردها إلى أى مصدر ثقافى آخر غير الثقافة الإسلامية وشريعته »⁽¹⁾. وينطبق ذلك بوجه خاص بالنسبة للمبادئ التي يسوقها برودون لحل المشكلة الاجتماعية والتي تتحصل فى: المعرفة العلمية وإلغاء الفائلة على رأس المال وفرض الضريبة على رأس المال واعتبار العمل مصدراً للقيمة الاقتصادية.

وأيضاً كان الرأى فى شأن وقوف برودون على التراث الفكرى الإسلامى أو اقتباسه لبعض مفاهيمه، فمما لا شك فيه أن الاشتراكية الأصلية التي تستفاد من التعاليم الإسلامية تلتقى وأى فكر اشتراكي يسعى لإزالة الاستلاب الذى يعيشه المواطن المقهور فى المجتمع الرأسمالى

(1) راجع: د. محمد كامل ياقوت: الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام، القاهرة، ص 318. ويشير فى هذا المعنى إلى الدكتور/ طلعت عيسى: الاشتراكية العربية والاشتراكيات العالمية ص 245 وما بعدها.

الاستغلالى، ومن الواضح أن برودون كان يسعى لرفع المعاناة التى عاشتها الطبقات الكادحة فى مجتمع الثورة الصناعية الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وقد انعقد لأفكار برودون تأثير كبير على الفكر الاشتراكى فى عصره، ولا زال هذا التأثير ملموساً حتى أيامنا هذه . . .

وكانت كومونة باريس فى عام 1871 الحدث الجماهيرى الكبير الذى تفجر بتأثير أفكار برودون وشكّل أتباعه أغلبية ثوار الكومونة⁽¹⁾. وقيل إن كومونة باريس تعد تطبيقاً لفكرة الفدرالية ذات المجموعات المتعددة والمتدرجة. وقد أعلن بيان الكومونة فى هذا الصدد أن «استقلال كل كومونة يزيل كل طابع قسرى لمطالبها ويؤكد الجمهورية فى أسمى تعبيرها». وكانت اللجنة المركزية للكومونة قد حددت أهدافها بأنها «استقلال الكومونات، ووضع خاتمة لمبدأ السلطة، وإعلاء مبادئ الحرية والتضامن»، ويتبع آخر، جعل ثورة الكومونة أسماً وقاعدة للثورة الاجتماعية، وصدّرت بالفعل مراسيم تنظيم الكومونة على أساس فدرالى كما أعيد تنظيم المرافق العامة على أساس التعاون الحرّ من جانب الأطراف المعنية⁽²⁾.

وتضمن بيان الكومونة الصادر فى 20/19 أبريل سنة 1871 الذى حرره اثنان من أتباع برودون هما بيير دنييس Pierre Denis وديسكلوز Delescluse النص على «الاستقلال المطلق للكومونة الممتد إلى كل أنحاء فرنسا فلا يحده إلا حق التدخل المقرر على قدم المساواة للكومونات الأخرى المتدرجة فى عقد الاتحاد والذى يكفل تشاركها الوحدة الفرنسية». ومن هنا أطلق على أنصار الكومونة تسمية المتحدّين *Fédérés*. ومن بين القرارات التى أصدرها مجلس الكومونة النص على إلغاء الجيش واستبداله بالشعب المسلح نظراً لكون الجيش يتسلم رجالاً ويعيدهم رقيقاً. «Prend des hommes et rend des esclaves».

Langlois, op. cit. p. 26. Arvon, op. cit. p. 69 .

(1) راجع:

Les dossiers de l'histoire, No 13, Mai - Juin 1978, p. 23 .

(2) راجع:

على هذا النحو، تعتبر كومونة باريس أول تعبير تاريخي مستوحى من برودون، وذلك كما قيل، ليس لأن رجال الكومونة أرادوا أن يعبروا عن وفاتهم لرجل عظيم، وإنما لأنه في خلال نشاطهم وفي أساليب تنظيمهم عادوا تلقائياً إلى أفكار برودون⁽¹⁾.

وفضلاً عن الكومونة كان «الاتحاد الدولي للعاملين» الذي استمر في الفترة من 1864 إلى 1872 متأثراً بأفكار برودون، كما تبنت الحركة النقابية الثورية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أفكار برودون سواء من حيث تنظيمها أو من حيث نشاطها⁽²⁾.

وفي القرن العشرين استلهمت حركة المعارضة لمنهج الثورة البلشفية أفكار برودون وطالبت بتطبيق الرقابة العمالية في المنشآت ومكافحة البيروقراطية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قيل إنه مهما يكن من أمر الانتقادات الموجهة إلى فكرة الائتمان المجاني وبنك التبادل، فإن فكرة الائتمان التبادلي كانت هي أساس جمعيات الائتمان التعاوني الذي تستبدل برأس مال البنك فيها المسؤولية التضامنية لكافة أعضاء الجمعية⁽³⁾.

ومنذ عام 1945 بدأت تتردد الدعوة إلى التسيير الذاتي والمؤسسات الفدرالية تأكيداً لأفكار برودون. وكتب جورج جورفيتش في عام 1965، أنه بعد مائة عام من وفاة برودون، لا تزال أفكاره تفرض نفسها في الشرق والغرب ففي الشرق بدأ الحديث عن التسيير الذاتي الجماهيري، وفي الغرب، أسفر التوسع في الأساليب التقنية والبيروقراطية إلى إعادة اكتشاف التسيير الذاتي⁽⁴⁾.

Ansart. op. cit. p. 391.

(1) راجع:

Ansart. op. cit. p. 392.

(2) راجع:

(3) راجع: أحمد جامع، المرجع السابق ص 131.

Ansart - op. cit. p 393.

(4) راجع:

وفى عام 1968، استوحت الحركة الجماهيرية فى فرنسا الكثير من أفكار برودون! وقد رفعت الشعارات الآتية⁽¹⁾:

– تحرية زيف الأحزاب السياسية ورياسات أركان النقابات وخداعها. كما قيل « لا تركوا حقوقكم فى أيلى ساسة يقودون كل الثورات إلى مأزق الديمقراطية البرلمانية ».

– رُفع شعار القضاء على الدولة وجهازها السلطوى « من أجل إقامة اتحاد من الكومونات الحرة المتحدة فيما بينها بموجب عقود حرة ».

– رفع شعار الإدارة الذاتية القائل بأن « الجامعة للأساتذة والطلاب، والمصنع للعاملين، والأرض للزارعين ». وطالب الحريون بالتسيير الذاتى وتشكيل مؤسسات لهيئات الإنتاج من المنتجين أنفسهم وتوزيع المنتجات بمعرفة تعاونيات المنتجين والمستهلكين.

– رفع شعار رفض كل سلطة دينية وعسكرية وتكنوقراطية.

على النحو المتقدم، كان تأثير برودون على الحركات الجماهيرية فى عصره، وهو تأثير لا يزال ملموساً فى عالم اليوم. وتبين الآن أفكار زميل برودون فى تأسيس حركة الحريين ونقصد المفكر الروسى باكونين⁽²⁾.

(1) راجع: Sous les plis du drapeau noir, Mai 1968, in *Doniers de l'histoire* Mai - Juin 1978 pp 72 - 73.

(2) ميشيل باكونين ولد فى 1876 م.

نظرية باكونين

يعد باكونين من أبرز المفكرين الذين صاغوا مفاهيم الفكر الحرّ، وكان له شأن برودون، أنصار في العديد من الهبات الجماهيرية التي قامت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وقد تأثر باكونين بأفكار الجدلية الهيجلية، واستخلص منها قوله بضرورة الهدم الدائم المستفاد من صراع المتناقضات⁽¹⁾

وصاغ باكونين معادلة جدلية على الوجه التالي: (2) هناك ما أسماه «الحيوانية البشرية» *Animalité humaine*، ويقصد بها الفترة التي كان فيها الإنسان، وهو ابن عمومة الغوريلا، عبداً لفرائضه الشريرة، وهذا هو الإيجاب، أما نقي ذلك فهو الثورة التي أصبحت ممكنة نتيجة قدرة الإنسان على التفكير والتي تضع تدريجياً خاتمة لكل مظاهر الرق. أما نقي النقي

(1) لمزيد من التفصيل حول أفكار باكونين وسيرة حياته، يراجع العدد الخاص الصادر من مجلة *la rue* في باريس رقم 4 عام 1976.
(2) أرفون، المرجع السابق ص 52.

فيتحصل فى الإنسانية أى الحرية «الإنسانية» التى يشكل تحقيقها هدفاً لكل الثورات. ويستخلص باكونين من هذه المعادلة قوله بوجود النضال ضد كل صور الاستلاب التى كانت الإنسانية ضحية لها لصالح سلطات وهمية وأجنبية عنها.

المبحث الأول

مفهوم الحرية عند باكونين

مفهوم الحرية عند باكونين:

طبقاً لباكونين، تكون الحرية الفردية هى نقطة البدء بوصفها الغاية والوسيلة، والحرية مرادفة للكرامة الإنسانية، وتمثل، عند باكونين، فى عدم إطاعة الفرد لأى إنسان آخر وعدم القيام بأى عمل آخر إلا بما يمليه عليه اعتقاده⁽¹⁾. فكل طاعة هى تنازل من جانب الفرد عن ذاته. وهذه الحرية لصيقة بالصفة الإنسانية التى توجد فى كل فرد والتى تعد شيئاً أسمى من ذات كل فرد. لهذا طالب باكونين بالحرية للجميع احتراماً للإنسانية للجميع، واعتبر حرية الفرد تابعة لحرية الآخرين، واضطهاد بعض الأفراد عبودية للآخرين. وعبر باكونين عن هذا المعنى بقوله: «إنى لن أكون حراً إلا عندما تصبح جميع الكائنات البشرية التى تحيط بى من رجال ونساء حرة أيضاً، وحرية الآخرين بعيداً عن أن تكون قيداً أو نقياً لحرىتى هى على العكس شرطها الضرورى وتأكيدها الكامل».

على هذا النحو، آمن باكونين بالحرية، ورأى أنه انطلاقاً من الفرد الحرّ سوف يمكن تشييد مجتمع حرّ⁽²⁾ ويعرف باكونين الحرية بأنها «الحق المطلق لكل إنسان فى أن لا يبحث فى غير ضميره الشخصى عن جزاء

(1) أحمد جامع، المرجع السابق ص 135.

(2) جيران، المرجع السابق ص 37.

آخر لأفعاله، وبأن يحدد أفعاله طبقاً لإرادته الذاتية، وبأن يكون مسؤولاً عنها إلا أمام نفسه.

ويلاحظ أن باكونين لم يرتب على إعلاء الحرية المطلقة للفرد القول بإنكار كل التزام أخلاقي، فالفرد يستمد حريته من كفالة حرية الآخرين. وهو لا يستكمل فرديته الحرة إلا بتكامله مع الأفراد الذين يحيطون به بفضل القدرة الجماعية للمجتمع وعملها.

ومن هذا المنطلق وجه باكونين نقداً عنيفاً لأسس المجتمع البرجوازي ومفاهيمه.

نقد باكونين لأسس المجتمع البرجوازي⁽¹⁾ :

رأى باكونين أن الملكية الخاصة تشكل القاعدة الجوهرية للدولة، وأنه من المتعين أن تحل الملكية الجماعية محلها على غرار حلول المجتمع الضامن لحرية الجميع محل الدولة.

ورأى باكونين جعل الملكية الجماعية لكل المجتمع بالنسبة لوسائل الإنتاج مثل الأرض وأدوات العمل. ويكون استعمال هذه الأدوات الإنتاجية بواسطة العمال الذين يتجمعون في شكل جمعيات أو تشاركيات إنتاجية. ويوزع عليهم عائد العمل طبقاً لمبدأ، «كل حسب عمله»، ولم يعارض باكونين في استمرار الملكية الخاصة «لأموال الاستهلاك».

وأوضح باكونين الفارق بين الملكية الجماعية والشيوعية. فطبقاً له تتفق الملكية الجماعية مع بقاء الحرية الفردية وانتفاء كل إكراه. ففى إطارها يكون الهرم الاجتماعى قائماً على الرضاء الحرّ الصادر من الجميع وليس على أمر صادر من سلطة عليا. فالقاعدة هي التى تحدد القمة وليس

(1) راجع أرفون - المرجع السابق ص 35.

العكس. وكان باكونين يصرح بأنه يريد «تنظيم المجتمع والملكية الجماعية من أسفل إلى أعلى عن طريق التشاؤك الحر بين الأفراد وليس من أعلى إلى أسفل بواسطة سلطة ما أياً كانت».

نقد باكونين للشوعية⁽¹⁾:

جاء فى خطاب سطره باكونين فى عام 1868 م قوله «إنى أكره الشوعية لأنها نفى للحرية، ولا أستطيع أن أتصور أى شىء إنسانى بدون حرية. فإننى لست شيوخياً، لأن الشوعية تركز كل إمكانيات المجتمع فى يد الدولة لتبتلعها، لأنها تقود بالضرورة إلى مركزية الملكية بين أيدى الدولة. أما أنا، فإننى أريد زوال الدولة، أى الإلغاء الجذرى لمبدأ سلطة الدولة ووصايتها ذاك المبدأ الذى أذل الأفراد وقهرهم واستغلهم بزعم تلقينهم مبادئ الأخلاق وقيم الحضارة».

ورأى باكونين، أن «الدولة الشعبية التى يزعم الماركسيون إقامتها لن تكون سوى حكومة استبدادية بالنسبة للجمهير الشعبية من جانب ارستقراطية محدودة وجديدة مشكلة من علماء حقيقين أو مزعومين. . وأن الدكتاتورية التى يصفونها بأنها انتقالية، لن يكون هدفها سوى البقاء أطول مدة ممكنة. وسوف تسفر هذه الدكتاتورية الانتقالية حتماً عن «إعادة بناء الدولة والامتيازات وصور عدم المساواة، وكل مظاهر القهر فى الدولة» وعن تكوين ارستقراطية حكومية تعيد استغلال الشعب واسترقاقه بزعم تحقيق السعادة العامة أو لإنقاذ الدولة.

وقدّر باكونين أن حكم هذه الدولة سوف يكون أكثر استبداداً بالنظر «لنسترة وراء احترام ظاهرى لإرادة الشعب».

ويعمضى باكونين فى نقله للمفاهيم السياسية الماركسية، فيذكر فى

(1) راجع جيران. المرجع السابق ص 26 وص 28.

تعليقه على النشاط الثوري في روسيا⁽¹⁾، يادى ذى بدء، نضع كمبدأ أن تحويل المجتمع الروسى يجب أن يتحقق ليس فقط لمصلحة الشعب، وليس فقط من أجله، وإنما من الشعب ذاته. فمن المتعين أن يتخلى الفرد الروسى عن الفكرة البالية التى تقول بأنه يمكن أن تُفرض أفكار ثورية على الشعب أعدتها أقلية صغيرة أكثر تقدماً، وأن الاشتراكيين الثوريين بعد أن يطيحوا بالحكومة المركزية بثورة ناجحة، يمكنهم أن يحلوا محلها ويؤسسوا بموجب تدابير تشريعية نظاماً جديداً تعم خيرات جماعهم غير مؤهلة. فنحن لا نريد أن تحل سلطة أمرة محل السلطة القديمة أياً كان مصدر هذه السلطة.

ويضيف باكونين، طبقاً للنظرية الماركسية تحل معضلة الاشتراكية بطريقة بسيطة. يقصد الماركسيون بالحكومة الشعبية حكومة الشعب بوساطة عدد صغير من المنتخبين من الشعب بالاقتراع العام. إن انتخاب مجموع الأمة لممثلين مزعومين للشعب وزعماء الدولة، وهو ما يشكل القول الأخير للماركسيين والمدارس الديمقراطية هو كذب يخفى استبداد الأقلية الحاكمة، وهى أكلوبة تزداد خطورتها بالنظر لأنها تقوم على الزعم بأنها تعبير عن إرادة الشعب⁽²⁾.

فالحرية الشعبية عند باكونين، هى أولاً، إزالة كل حكومة وكل وصاية وكل قيادة عليا. وهى بعد ذلك المعقوة الكاملة لنمو الحياة الشعبية وتنظيمها من أسفل إلى أعلى بتحقيق تجميع طبيعى للمصالح المتنوعة وإقامة الفدرالية التى هى بدورها حرة.

على أن هذا النقد للمفاهيم الماركسية واكبه نقد لا يقل عنفاً للمفاهيم السياسية الليبرالية والديمقراطية النيابية.

(1) راجع: Bakounine: Etatism et Anarchie cité par venac (Alexis) Bakounine et l'ac- tion révolutionnaire en Russie, in la rue, op. cit p. 85.

Ibid, p. 89

(2)

نقد باكونين للديمقراطية الليبرالية النيابية:

يذكر باكونين أن «النظام النيابي بدلاً من أن يكون ضماناً للشعب، فإنه وعلى العكس، يخلق ويضمن الوجود المستمر لأرستقراطية حكومية ضد الشعب»⁽¹⁾. والاقتراع العام ليس سوى صمام أمان تستتر خلفه «السلطة الحقيقية الاستبدادية للدولة المبنية على المصرف والشرطة والجيش». فهو «وسيلة ممتازة للقهر والحقاق الحزب بالشعب تحت ذريعة وباسم إرادة شعبية مزعومة».

ويؤكد باكونين التدجيل الذي يقوم عليه النظام النيابي، فيذكر أن «كل كذب النظام النيابي يتحصل في أنه يستند إلى مجاز حاصلة أن أية سلطة وجمعية تشريعية منبثقة من الانتخاب الشعبي يتعين بالضرورة أن تمثل الإرادة الحقيقية للشعب. ولكن غرائز هؤلاء الحكام سواء الذين يسنون التشريعات أو الذين يمارسون السلطة التنفيذية، هي، بسبب مركزهم المتميز، معارضة تماماً للأمانى الشعبية. فمهما كانت مشاعرهم ونواياهم الديمقراطية، فإنهم من فوق الربوة التي صعدوا إليها لا ينظرون إلى المجتمع إلا نظرة الوصى إلى القاصر المشمول بوصايته. ولكن بين الوصى وبين القاصر لا يمكن أن تتحقق مساواة، من جانب يوجد الإحساس بالتفوق المستوحى بالضرورة من المركز المتميز، ومن جانب آخر هناك إحساس بالنقص ناشئ من تفوق الوصى سواء كان يمارس سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية. فمن يقول سلطة سياسية يقول هيمنة. وحيث توجد هيمنة يوجد بالضرورة قطاع من المجتمع يتفاوت حجمه يقع تحت السيطرة. وهؤلاء الخاضعون للسيطرة يكرهون بالطبيعة من يمارسون السيطرة عليهم، في حين يتعين على الذين يسيطرون أن يقيموا الخاضعين لهيمنتهم. ذاك هو تاريخ السلطة السياسية منذ أن وجدت السلطة في العالم. وهذا ما يفسر السبب في أن أكثر الديمقراطيين يساراً، وأكثر الثوار

(1) راجع جيران، المرجع السابق ص 20.

تطرفاً حين وجدوا أنفسهم حكاماً تحولوا إلى محافظين متطرفين. ويكون من الخطأ النظر إلى هذا التحول على أنه خيانة، بل إن السبب الرئيسى هو تغير المنظور والموقع. وإنى إذ أوقف بهذه الحقيقة، فإنى لا أخشى التعبير عنها، وإذا كان فى الغد تقام حكومة ومجلس تشريعى وبرلمان مشكل فقط من عمال، فإن هؤلاء العمال الذين هم ديمقراطيين اشتراكيين سوف يصبحون فى الغد ارستقراطيين حازمين ومن سدة مبدأ السلطة ومسيطرين ومستغلين⁽¹⁾.

ويطبق باكونين التحليل المتقدم على الديمقراطية البرجوازية ومنها الديمقراطية السويسرية، فيكتب «إن البرجوازية بوصفها منفصلة عن الشعب بطوروف وجودها الاقتصادى والاجتماعى لا تستطيع أن تمكس فى حكمها وقوانينها مشاعر وأفكار وإرادة الشعب. إن ذلك مستحيل. وتؤكد التجربة اليومية، أنه سواء فى الحكومة أو فى التشريع، تكون البرجوازية مسيرة أساساً بموجب مصالحها الذاتية وغرائزها الذاتية دون الالتفات إلى تلك الخاصة بالشعب. حقيقة أن مشرعينا وكذلك أعضاء الحكومات منتخبين إما مباشرة أو غير مباشرة من الشعب، وأنه فى يوم الانتخابات يكون البرجوازيون ملزمين بالانحناء أمام الشعب صاحب الجلالة والسيادة، ولكنها مجرد ربع ساعة سيئة، وما أن تنتهى الانتخابات يعود كل طرف إلى مشاغله اليومية، الشعب إلى عمله، والبرجوازية إلى حبالها السياسية، وينقطع اللقاء بينهما والتعارف. فكيف يتسنى لشعب مثقل بالعمل، ويجهل أغلب المسائل المطروحة أن يراقب التصرفات السياسية لمتخيه؟ أليس من الواضح أن الرقابة التى يمارسها الناخبون على ممثلهم ليست سوى خيالاً محضاً؟ ولما كانت الرقابة الشعبية فى النظام النيابى هى الضمان الوحيد للحرية الشعبية، فمن المؤكد أن هذه الحرية ليست بلورها سوى مجازة⁽²⁾.

(1) Bakounine (Michel): le système parlementaire est-il meilleur en Suisse? in: راجع: (1) les Anarchistes et les elections, éd. libertaire, s: 3, p. 42.

Bakounine: op. cit, p. 43.

(2) راجع: (2)

وفى المعنى ذاته، أكد كرويونكين تلميذ باكونين «أن النظام النيابى انتهى عهده بعد أن كان بمثابة السيطرة المنظمة من جانب البرجوازية وأنه يتعين أن يزول معها، وأن يجد المجتمع شكلاً من العلاقات السياسية يكون أكثر شعبية من النظام النيابى، ويحقق وحكم الشعب من نفسه وعلى نفسه»⁽¹⁾.

ويمضى باكونين فى نقده للأساليب الديمقراطية البرجوازية، فيذكر فى شأن الاستفتاء «إن الاستفتاء ليس سوى وهم جديد وأكذوبة، فحتى يمكن للشعب التصويت عن داية كاملة على القوانين المقترحة عليه أو التى يُدفع لكى يقترحها هو نفسه، يكون من المتعين أن يكون لدى الشعب الوقت والتعليم اللازمين لدراستها وإنضاجها ومناقشتها. ويجب أن يتحول إلى برلمان واسع، وذلك أمر من النادر أن يكون ممكناً ويحدث فقط فى المناسبات الكبرى وحيث يكون القانون المقترح شيئاً لانتباه الجميع ويمس مصالحهم. تلك حالات بالغة الندرة، ففى معظم الأوقات تكون القوانين المقترحة ذات طابع خاص بحيث يكون من اللازم أن يكون هناك اعتياد على التجريدات السياسية والقانونية لفهم بعدها الحقيقى. فهى تفلت بطبيعة الحال من انتباه الشعب وفهمه. وهو يصوت عليها بطريقة عمياء وعن ثقة فى خطبائه المقربين إليه. وإذا نظرنا إلى كل قانون على حدة، فإنه يبدو قليل الشأن بحيث لا يمكن أن يهم الشعب كثيراً. ولكن هذه القوانين فى مجملتها تشكل شبكة تطوقه. على هذا النحو، يتضح أنه وبالرغم من الاستفتاء، يكون الشعب صاحب السيادة أداة للبرجوازية ونخادماً مطيعاً لها»⁽²⁾.

وكان كرويونكين تلميذ باكونين يقول⁽³⁾: إنه يمكن تجميع كافة

Guérin, op. cit. p. 72.

(1) راجع:

Bakounine, op. cit. p. 44.

(2) راجع:

(3) راجع: أحمد جلع، المرجع السابق ص 139.

القوانين فى ثلاث مجموعات فهى، إما أن تستهدف حماية الأشخاص أو حماية الحكومة أو حماية الملكية. وفى الواقع فإنه يمكن ردّ كافة القوانين إلى المجموعة الأخيرة، لأن الاعتداء على الأشخاص إنما يرجع فى أغلب الأحوال إلى البؤس الذى يعانيه الأفراد والذى يتسبب فيه نظام الملكية الفاسد. أما الحكومة، فيالنظر إلى أن مهمتها الأساسية هى حماية الملكية، فإن القوانين التى تحميها هى أى الحكومة، إنما تحمى الملكية فى واقع الأمر. ويتهى كروبتكين إلى أن القانون ليس إلا أداة لاستمرار استغلال وسيطرة الأغنياء العاطلين على جموع الجماهير العاملة، لأن الدولة هى وقلة الأغنياء ضد المستغلين، والمالكين ضد البروليتاريا».

تلك كانت نظرة باكونين وأتباعه إلى النظام النيابى البرجوازى، فماذا كانت نظرتهم إلى السلطة.

المبحث الثانى النظرية السياسية عند باكونين

نظرية السلطة عند باكونين

يوجه باكونين نقداً للسلطة أياً كان شكل الحكومة القائمة، سواء كانت ملكية مطلقة أو دستورية جمهورية أو ارستقراطية. فهى كلها حكومات تمثل السلطة سواء كانت السلطة للأغلبية أم لحاكم فرد مستبد. وهى إدارة غريبة مفروضة على إرادة الفرد. والخطأ الأكبر للثورات، عند باكونين، يتحصل فى أنها جميعها لا تقلب الحكومة إلا لتحل حكومة أخرى محلها فى الحال، أما الثورة الحقيقية الوحيدة فهى التى تهدم مبدأ الحكومة السلطة ذاتها.

وفى هذا المعنى ذكر فولين، أحد أتباع باكونين، تعليقاً على الثورة البلشفية، فى روسيا، قوله: «إن ثورة تستوحى من الاشتراكية الشمولية

للدولة وتعهد إليها بمصيرها ولو بصورة مؤقتة وانتقالية يكون مقضياً عليها لأنها تسلك درباً خاطئاً. . فكل سلطة سياسية تخلق بالضرورة مركزاً مميزاً للأفراد الذين يمارسونها. والسلطة حين تستولى على الثورة وتسيطر عليها تضطر إلى خلق جهازها البيروقراطي والقمعي اللازم لكل سلطة تريد البقاء والأمر أى الحكم. على هذا النحو، يتكون نوع من النبلاء الجدد من حكام وموظفين وعسكريين ورجال أمن وأعضاء الحزب الذين فى السلطة. . وتسعى كل سلطة للاستيلاء على قيادة الحياة الاجتماعية، وهى تعرض الجماهير السلبية، وتخلق كل روح للمبادرة نتيجة وجود السلطة ذاتها»⁽¹⁾.

ومن هنا ذكر باكونين أن الثورة الاجتماعية لا تنقرر بموجب مراسيم تصدر من أعلى، وإنما تتحقق وتصل إلى عنفوانها الكامل من خلال النشاط التلقائى والمستمر للجماهير. ورأى باكونين فى أحداث كومونة باريس فى 1871 تأكيداً واضحاً لهذا النظر حيث ساد لدى ثوار الكومونة قناعة بأن «نشاط الأفراد يكاد يكون لا شيء وأن النشاط العفوى للجماهير هو كل شيء»⁽²⁾.

ومع ذلك، يلاحظ أن باكونين وإن كان من أنصار العفوية الجماهيرية إلا أنه كان يرى أنه من المتعين أن يكون هناك نشاط تحريضى من أقلية واعية يسبق يقظة الجماهير فتؤدى هذه الأقلية دور «الطلیعة الواعية»، وكان يصف هذه الطلیعة بأنها أركان حرب جيد التنظيم والإلهام لزعماء الحركة الشعبية يكون أفرادها بمثابة «مرشدين غير مرئيين» فى خضم العاصفة الشعبية ولا يمارسون سلطة ظاهرة. ورأى باكونين ضرورة ذلك طالما أن التلاحم بين العلم والطبقة العمالية لم يتحقق بعد، وأنه متى تحقق هذا التلاحم تكون الجماهير واعية تماماً وتستطيع أن تستغنى عن الزعماء وتحتاج فقط إلى هيئاتها التنفيذية لـ «نشاطها الواعى».

(1) راجع: جيران، المرجع السابق ص 30.

Gaúrin: op. cit. p. 40 .

(2) راجع:

وهذا النظر الذى اتجه إليه باكونين أثار انقساماً حاداً فى صفوف رجال الثورة البلشفية الذين كان له تأثير كبير عليهم⁽¹⁾. فقد تفرق الرأى بين أنصار «السلطة العفوية للسوفييتات» وبين من شايعوا ادعاء الحزب البلشفى بوجوب «أداء دور قيادى». وتكرر الأمر ذاته خلال أحداث الثورة الإسبانية، فقد انقسمت بين حركة الجماهير وحركة النخبة الفوضوية الواعية. وتشكل «الاتحاد الفوضوى الإيبانى» Fédération anarchiste ibérique فى داخل النقابة العمالية المركزية ليزاول دور التوجيه أكثر منه دور القيادة.

وانعكس موقف باكونين من السلطة على موقفه من الدولة، وذلك على الوجه التالى:

نظرية الدولة عند باكونين

يعد باكونين، على الصعيد الفلسفى، من أشد المفكرين الحرّيين إلحاداً⁽²⁾. وقد استمد من نقده للدين نقده للدولة بوصفها تابعة من الدين. فالدولة تشكل حلقة ضرورية فى السلسلة التى تربط الحيوانية بالإنسانية، ولما كانت صلتها بالدين لا تنفصم، فقد رأى باكونين أنها مقضى عليها بالزوال متى ينظر إلى الدين على أنه لا لزوم له. فهى «مجرد مؤسسة تاريخية انتقالية وشكل عارض للمجتمع» أو هى «خلاصة نفى الحريات الفردية لكل أعضائها» وهى «مقبرة ضخمة تضحى وتموت وتدفن فيها كافة مظاهر الحياة الفردية»، وهى «النفى الصارخ للإنسانية».

فالدولة، عند باكونين، بقيامها على القوة، إنما تمثل الشر بالضرورة، ذلك لأن غاية الإنسان هى الحرية وما القوة إلّا نفياً دائماً ومتصلاً للحرية. «والدولة ليست المجتمع، فهى مجرد شكل تاريخى وقبح وتجريدى له»⁽³⁾.

Ibid, o. 43 - 44.

Arvon, op. cit, p. 52.

Bakounine, Deuvres, éd. Stock, Paris, 1895, T I, pp 283 à 287.

(1) راجع:

(2) راجع: أحمد جامع ص 138

(3) راجع:

فمن يقول دولة يعنى بالضرورة هيمنة وبالتالي استرقاق. والدولة الخالية من الاسترقاق الصريح أو المقنع أمر غير متصور، ولهذا السبب نحن أعداء الدولة⁽¹⁾.

ورأى باكونين أن الدولة تفسد الحكام كذلك، لأن الحكام مكلفون بالدفاع عن نظام ساكن وجامد، وتضفى الامتيازات التي يتمتعون بها جموداً ذهنياً عليهم، وطابع القسوة في قلوبهم. فالإنسان الذي يتمتع بامتيازات سياسية كانت أو اقتصادية، هو إنسان سقيم القلم والروح. فذلك قانوني اجتماعي لا يرد عليه استثناء ويسرى على كل الأمم كما ينطبق على الطبقات والمجموعات والأفراد.

وتوقع باكونين زوال الدولة⁽²⁾، وصرح في مؤتمر بال الذي عُقد في عام 1869 أنه يصوت من أجل «التصفية الاجتماعية التي تعنى بالنسبة لى نزع الملكية قانوناً لكل المالكين الحاليين، وإلغاء الدولة السياسية والقانونية التي تشكل حصن الملكية الحالية. أما بالنسبة للتنظيم اللاحق، فلنأخذ تضامن الكومونات سيما وأن هذا التضامن يقوم على تنظيم المجتمع من أسفل إلى أعلى».

وعلى هذا النحو، تبرز فكرة «تضامن الكومونات» التي سبق أن أطلقها برونودون⁽³⁾. وسعى باكونين إلى إدماج الكومونات في إطار تنظيم مجتمع المستقبل. وطبقاً له، تقيم الاتحاد والشاركات العمالية الإنتاجية تحالفاً بينها في إطار الكومونة مع مراعاة إقامة نوع من الاتحاد الحر بين الكومونات.

وكان باكونين ينظر إلى الكومونة بوصفها الأداة المثلى لتحقيق نزع

(1) راجع: Bakounine et la lutte révolutionnaire, in la rue N° 22, 3 et 4 trimestre 1976 p. 31.

(2) راجع جيران، المرجع السابق ص 72.

(3) راجع جيران، ص 70.

ملكية أدوات العمل لصالح الإدارة الذاتية. ويقوم التنظيم الداخلى للكمونة على لجنة مشكلة من مندوبين متخيين مزودين بوكالات إزامية وقابلين للعزل من قبل ناخبهم. وتختار لجنة الكومونة من بين أعضائها لجاناً تنفيذية لكل فرع للإدارة الثورية للكمونة. ومن شأن هذا التوزيع للمسؤوليات على عدد كبير من الأفراد إشراك أكبر عدد ممكن من القاعدة الجماهيرية فى الإدارة. كما أنه، فى رأى باكونين، يقلل من مساوئ نظام التمثيل الذى تحتكر فى إطاره فئة قليلة من المتخيين كل المهام. ويكون دور الجماهير سلبياً فى إطار اجتماعات تعقد على فترات متباعدة.

وحت باكونين على تزويد اللجان بصلاحيات تشريعية وتنفيذية بحيث تكون لجاناً عاملة أى تقيم «ديمقراطية بغير برلمانية».

ولكن ما هى وسيلة باكونين فى إقامة هذا التنظيم؟.

يلاحظ أنه فى حين اتجهت فوضوية برودون إلى الإيجابية وسمى لتحقيقها فى إطار الدولة، فقد اتخذت فوضوية باكونين موقفاً ثورياً ضد الدولة وأدت إلى حدوث سلسلة من أعمال العنف والاضطرابات السياسية⁽¹⁾.

وطبقاً لباقونين، لا يكون أصحاب الامتيازات فى المجتمع مستعدين للتنازل عن امتيازاتهم طوعية، ومن ثم ينظر الفوضويون إلى الثورة الدموية بوصفها ضرورة حتمية ولو انطوت على سر كبير. ورأى باكونين أنه من الأمور ذات الأهمية الكبرى فى بداية الثورة أن تحرق المحفوظات التى يحتفظ فيها بالمستندات الرسمية ووثائق الملكية مع إلغاء المحاكم والشرطة والعمل على التسريح الفورى للجيش ومصادره كافة أموال الإنتاج من مصانع ومناجم وغيرها أى كان مالها وذلك لصالح تشاركيات العمال التى تتولى استخدامها فى عملية الإنتاج الجماعى. على هذا

(1) راجع أرفون - المرجع السابق ص 56.

النحو، تنتهى الثورة. بسرعة، ويعاد تنظيم المجتمع على النمط الفوضوى بأدنى قدر ممكن من العنف والدماء⁽¹⁾.

فى ختام هذا المرض لأفكار مؤسسى مذهب الحرّين، لا يفوتنا إلا أن نشير إلى أن مسلك هؤلاء المفكرين قد اتسم بقدر من التناقض مع أفكارهم. فتارة يوجه برودون وباكونين أعنف هجوم على المبدأ النيابى وأسلوب الانتخاب، ومع ذلك شارك برودون فى انتخابات عام 1848 ورشح نفسه لعضوية المجلس النيابى، بل وصف الاقتراع العام بأنه «المبدأ الديمقراطى بمعنى الكلمة». كما أن باكونين وأنصاره اعترضوا على تسمية الحرّين إيان الأمية الأولى بـ «الممتنعين Abstentionnists» أى الممتنعين عن المشاركة فى الانتخابات وهى التسمية التى كان الماركسيون قد أطلقوها عليهم. ورأى باكونين أن مقاطعة الانتخابات ليست عقيدة عند الفوضويين وإنما هى مسألة تكتيك. فهم إذ يؤكّدون أولوية الصراع الطبقي على الصعيد الاقتصادى إلّا أنهم لا يهتمون المعركة السياسية وينصب رفضهم على «السياسة البرجوازية». وأعرب الحرّيون عن مخاوفهم فى أن يتخب العمال نواباً فى نظام سياسى برجوازى ويصبح هؤلاء العمال أكثر برجوازية من البرجوازيين أنفسهم⁽²⁾.

تقدم بيان المذهب السياسى لأبرز المفكرين الحرّين، ونتبين الآن ماذا كان موقفهم من مسألة الإدارة الذاتية.

(1) راجع: أحمد جامع، المرجع السابق ص 145 وراجع فى ص 146 نص إعلان الثورة الدعوية العنيفة الوارد فى «يثاق التحالف الاشتراكى الديمقراطى العالمى الذى عبّر عن أفكار باكونين.

(2) راجع جيران ص 21 وأرفون المرجع السابق ص 75 ولانجلوا: المرجع السابق ص 43.

الحرّيون والإدارة الذاتية

يقول الحرّيون إن مذهبهم مذهب بناء⁽⁴⁴⁾. وإن المنهج التاريخي يؤكد حتمية قيام المجتمع الجديد في المستقبل. ويرى أنصار هذا المذهب أن الفضل يرجع إلى الثورة الفرنسية في أنها عجلت المسيرة صوب الحرية، وذلك حين أنكرت مبدأ السلطة. وقد أكملت الثورة الصناعية المسيرة وأصبحت السياسة تابعة للاقتصاد. وأضحت الحكومات غير قادرة عن الاستغناء عن المشاركة المباشرة من جانب المنتجين ثم استكملت حلقات التطور بتكوين البروليتاريا.

وكان برزدون يرى أن المفاهيم التي أرستها التقنيات المدنية المعروفة بتقنين نابوليون والتي تركز حق الملكية المطلق قد تجاوزها التطور، وأنه من المحتم الإحاطة بها لتحل التعاونية الصناعية محلها. وأكد باكونين كذلك، أنه بعد القضاء على مبدأ السلطة في أساسة في وجدان الشعب، أصبح متعيناً تنظيم المجتمع بكيفية يستطيع معها الحياة بدون حكومة

(44) راجع جيران، المرجع السابق ص 49.

وذلك بالاعتماد على الجماهير في هذا الخصوص لأنها وبالرغم من الوصاية القمعية والشريرة للدولة عملت تلقائياً عبر القرون على أن تنعى الكثير من العناصر الأساسية للنظام المادى والمعنوى المنشئ للوحدة الإنسانية الحقيقية».

وعن قناعة بهذه الطاقة الجماهيرية، كان إيمان الحريين بمنهاج الإدارة الذاتية قاعدة للمجتمع الجديد المراد تشييده، وقد انعقد لبرودون فضل كبير في هذا الخصوص وذلك على الوجه التالى .

المبحث الأول

نظرية برودون فى الإدارة الذاتية

يشير الكتاب⁽¹⁾ إلى أن برودون كان أول من اقترح تصوراً للإدارة الاقتصادية مناهضاً للدولة . واستمد برودون هذا التصور من أحداث ثورة فبراير عام 1848 فى فرنسا، حيث نشأ بصورة عفوية عدد من الاتحادات العمالية الإنتاجية فى باريس وليون، وقد اعتبرها برودون أنها هى، وليس الثورة السياسية، التى تشكل الحدث الثورى. ورأى برودون أن هذه الإدارة الذاتية العفوية من جانب المتجين والتى لم تملحها سلطة الدولة أو يفتق عنها ذهن مفكر هى الجديرة بأن تعم فى كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية، فتقوم على أساسها عملية إعادة البناء الاقتصادى للأمة .

وحت برودون على تجنب هذا التنظيم العمالى الذاتى الخضوع لسلط الدولة وإشرافها. فالمتجون المشاركون، لا يحتاجون فى نظر برودون إلى الدولة، فهم يرفضون حكم الإنسان للإنسان على غرار رفضهم لاستغلال الإنسان للإنسان. ذلك أن استلاب العامل، يتحصل أساساً فى

(1) المرجع ذاته ص 52 .

واقعة حرمانه سواء بفعل الرأسمالى مالك وسائل الإنتاج أو بفعل الدولة من كل مسؤولية، ومن كل قدرة على المبادلة، ومن كل إمكانية فى أن يفاضل بين عدة خيارات. ومن ثم كان من المتعين أن يعيد التنظيم الاجتماعى القدام إلى البروليتاريا صلاحية وأهلية رقابة مستقبلها، لأنه لا تحرير للعاملين ما لم يكن من صنع العاملين أنفسهم⁽¹⁾.

فى ضوء النظر المتقدم، رأى برودون ضرورة إقامة البنيان السياسى والاقتصادى على أساس الاستقلال الذاتى للمنتج. فلتن تميز مجتمع الإنتاج عن مجتمع العلاقات السياسية إلا أنها يتكاملان. والحيوية التى تدب فيهما تعود لمصدر نشأتهما من حيث أنها نشأة تنطلق من القاعدة إلى القمة وليس العكس.

وهدف فلسفة برودون إلى تحقيق الثورة الاجتماعية من خلال التناقض الجدلى بين «رأس المال والعمل» وبين «الحرية والسلطة». فهو يقول أن ما يسمى «سلطة» فى علم السياسة يقابله ما يسمى «ملكية» فى علم الاقتصاد، ومن ثم، فإن الهجوم على أحدهما هو هجوم على الآخر، والقضاء على أى منهما فيه تقويض للآخر. والاشتراكية من حيث أنها احتجاج ضد رأس المال هى فى الآن ذاته احتجاج ضد السلطة.

فلاشترائية هي، عند برودون «نقى رأس المال والسلطة»، ولذا حدد برودون هدفاً مزدوجاً للثورات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر يتحصل فى تحقيق تبعية رأس المال الكاملة للعمل وذلك بإقامة البناء الاقتصادى طبقاً لنظام المنشآت الإنتاجية والخدماتية المؤسسة على قاعدة المشاركة العمالية الذاتية مع إقامة البناء السياسى مطهراً من كل تسلط وهيمنة حكومية.

ويتبدى تأثير برودون فيما سطره أحد تلاميذه، تولان، فى ديباجة لوائح

Langlois op. cit, p. 120 .

(1) راجع :

الأممية الأولى المعقودة في عام 1864 حيث جاء فيها «إن تحرير العمال يجب أن يكون من صنع العمال أنفسهم، وإن جهودهم لنيل حريتهم تحتم ألا يتمتعن استحداث امتيازات جديدة، بل سريان ذات الحقوق والواجبات على الكافة».

تأصيل فلسفة الإدارة الذاتية عند برودون:

تستند فلسفة الإدارة الذاتية عند برودون إلى تقييمه لقيمة العمل وعلاقته بالمجتمع. فطبقاً لبرودون ينشأ المجتمع من العمل وهو مصدر الثروة وتستمد قوانين تنظيم المجتمع من قوانين العمل. والقانون الأساسي للعمل هو «التقسيم»، فتقسيم العمل يتطلب بالضرورة نشاطاً جماعياً مشتركاً يخلقه بدوره تضامن المتجين في المجتمع⁽¹⁾.

وينشأ من هذا النشاط الجماعي القائم على تنوع الوظائف من أجل تحقيق إنتاج مشترك ما يسميه برودون «القوة الجماعية» وهي قوة تفوق حاصل القوى الفردية لكل منتج منظوراً إليه على انفراد. وهذه «القوة الجماعية» تولد بذاتها فائضاً إنتاجياً، ويتجاوز الناتج الجماعي حاصل التاجات الفردية منظوراً إليها فرادى. وقد تقدم بيان، كيف أن برودون رأى أن الاستغلال الرأسمالي يتحصل في تملكه لهذا الفائض الجماعي.

في ضوء ما تقدم، يشكل تقسيم العمل والقوة الجماعية أو النشاط الجماعي «وجهي قانون واحد». فبفضل تقسيم العمل الذي يمثل قوة جماعية يكون العاملون في علاقة تشارك وتضامن متبادل تفرض تكاملهم في إطار المجتمع العامل. ومن منطلق هذه القوة الجماعية التي هي نتيجة تقسيم العمل، يتشكل المجتمع بوصفه كائناً جماعياً حقيقياً له سلطانه الذاتي المتميز عن مجرد حاصل القوى الفردية التي أوجدته. ومن هذه العلاقة بين الإنسان المنتج أو العامل، وبين العامل الجماعي الذي هو

Bencal: Proudhon et l'autogestion - op. cit. pp 11 et 12 .

(1) راجع:

المجتمع في مجموعه يتحقق التكامل بين الطرفين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر، وهما يخضعان لذات قوانين العمل. ومن ثم، ينشأ بين تنظيم وظائف العاملين الفرادى، وتنظيم المجتمع العامل علاقة وثيقة مماثلة لتلك التى تنشأ بين الجسم والأعضاء الذين يكونونه.

ومن هذا التكامل ينشأ علم اجتماع الإدارة الذاتية الذى يسود اشتراكية برودون العلمية.

ويدعو برودون إلى إعادة بناء المجتمع انطلاقاً من قاعدته أى من النشاط الإنتاجى بحيث يكون العمل هو مصدر الاستقلال الذاتى للشخص، وتدار وسائل الإنتاج والتبادل بمعرفة شركات المنتجين وليس المؤسسات الرأسمالية سواء المملوكة للأفراد أو للدولة. وبهذه الوسيلة فقط يتحقق فى نظر برودون القضاء على اغتراب الإنسان فى المجتمع، وتصبح التشاركيات العمالية هى الخلية الأولى فى محيط من الجمعيات العمالية التى تؤلف الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية.

وتكون التشاركية هى وسيلة التوفيق بين الاستغلال الجماعى لأدوات الإنتاج وحق الملكية. فلا تتم إدارة أدوات الإنتاج والتبادل بمعرفة شركات رأسمالية أو بمعرفة الدولة، وبذلك يتهم استلاب القوى الجماعية لمصلحة بعض المستغلين. وعلى حد قول برودون ونحن المنتجون المشاركون أو فى السبيل إلى التشارك لسنا فى حاجة إلى الدولة، لأن الاستغلال بمعرفة الدولة هو دائماً ملكية، وهو دائماً أجرة، ولا نريد حكم الإنسان للإنسان، كما لا نريد استغلال الإنسان للإنسان. فالاشتراكية هى عكس الحكومية، ونريد أن تكون هذه التشاركيات الحلقة الأولى لهذا الاتحاد الواسع من الجمعيات والشركات المجتمعة فى الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية⁽¹⁾.

Guérin, op. cit. p. 54 .

(1) راجع :

مقومات الإدارة الذاتية عند برودون:

تقوم الإدارة الذاتية عند برودون على مقومات أساسية حاصلها ما يلي:

. لكل شريك حق شائع في أصول الشركة العمالية. فقد ميّز برودون بين الملكية والحيازة. وهو يرى أن الملكية ذات طبيعة استبدادية وأرستقراطية وإقطاعية.

أما الحيازة، فهي كما قدمنا، ذات طبيعة ديمقراطية وجمهورية ومتكافئة. وهي توفر للمتجدين الانتفاع بشمارها. فهي امتياز للعاملين غير قابل للتنازل عنه أو التصرف فيه. ومن ثم، تزول الملكية لتحل محلها ملكية مشتركة اتحادية لا تختص بها الدولة وإنما تؤول إلى مجموع المتجدين المجتمعين في اتحاد زراعي أو صناعي عريض.

يلتزم كل عامل بنصيب من الأعمال الشاقة والمنفرة.

تطبيق «المفهوم الموسوعي» في تكوين العامل وتدريبه بحيث يمارس في إطار نشاطه الأنشطة والأعمال المختلفة ويحصل على المعارف المتنوعة ويشغل المراتب المتباينة بحيث يجتاز الحلقات الكاملة في سلسلة الصناعة التي يتعمق إليها.

. وكان برودون يرى⁽¹⁾ «أن الفرد لا يولد شريكاً، ولكن يصبح كذلك» وأن من أكثر مهام التشاركيات صعوبة هي تربية الشركاء على قيم حضارة الإدارة الذاتية.

يكون شغل الوظائف بطريق الانتخاب وتخضع لوائح العمل لتصديق الشركاء.

Proudhon: Idée générale de la révolution. op. cit. pp 281 et 282.

(1) راجع :

- يتحدد المائد تبعاً لطبيعة العمل وأهمية الموهبة ومدى المسؤولية.
ويشارك كل شريك فى الأرباح بقدر الخدمات التى يقدمها.

- لكل شريك حرية إنهاء مشاركته وتصفية حقوقه، كما أن للمنشأة أن
تضم إلى عضويتها أعضاء جديداً.

- يختار المتتجون الشركاء الكوادر الفنية والإدارية التى يحتاجون إليها نظراً
لافتقار البروليتاريا إلى هذا التكوين الفنى والإدارى.

ويضيف برودون أنه من المتعين ألا يخضع المتتجون الشركاء
للدولة، بل يكونون هم أنفسهم الدولة ذاتها⁽¹⁾ فالشارك يستطيع عمل كل
شئ وإصلاح كل شئ بدون مساعدة السلطة، بل هو الذى يزحف على
السلطة ويخضعها. «فالزحف عند برودون، يكون على السلطة بطريق
الشارك وليس الزحف على الشاركة بطريق السلطة».

وقد تبنت مؤتمرات الأهمية الأولى هذا النظر، سواء فى مؤتمر لوزان
فى عام 1867 أو فى مؤتمر بروكسل فى عام 1868 حيث أبرز مقرر
المؤتمر «أن الملكية الجماعية سوف تكون ملكاً للمجتمع بأسره، ولكنها
تعطى لتشاركيات العاملين، ولا تكون الدولة سوى اتحاد المجموعات
المختلفة من العاملين».

على النحو المتقدم، ساد فكر الإدارة الذاتية الذى أرساه برودون فى
المذهب الحزى، وسادت القناعة بأن الشاركة العمالي قادر على تحقيق
كل أهداف العاملين دون تدخل السلطة، وصارت هذه القناعة شعاراً
للمنابذين بالإدارة الذاتية، ومن أبرز أسباب الخلاف بين الحريين
والماركسيين وهو ما ندرسه فى المبحث التالى.

(1) راجع جيران: المرجع السابق ص 56.

المبحث الثاني موقع مذهب الحرّيين من الفكر الماركسي⁽¹⁾

لئن انتسب الحرّيون والماركسيون إلى التيار الاشتراكي الحديث، إلّا أن المعركة التي نشبت بينهم كانت أكثر ضراوة أحياناً من تلك التي كانت تقوم بينهم وبين أعدائهم التقليديين من الرأسمالية البرجوازية.

وقد تبينا عند عرض أفكار برودون وباكونين أن هذين المفكرين وجهاً نقداً عنيفاً للمفاهيم الماركسية، وردّ الماركسيون على هذا النقد بالمثل، بل إن المساجلة التي دارت بين برودون وماركس في مؤلفه الأول، وعنوانه فلسفة البؤس وردّ الثاني عليه بمؤلفه بؤس الفلسفة هي من أشهر الأحداث في الفكر الاشتراكي الحديث دلالة على الصراع الفكري المحتدم في إطار التيار الاشتراكي. وتجدد هذا الصراع ثانية إبان أحداث ثورة إسبانيا في منتصف الثلاثينات من هذا القرن، حيث يعزى الحرّيون إلى الشيوعيين السبب في فشل ثورتهم على نحو ما تقدم بيانه في حينه.

وتوجه الماركسية نقداً شديداً لأفكار الحرّيين الداعية إلى رفض السلطة. ويقول الماركسيون إن أية ثورة فعلية وقطعية مع نظام قائم يستند إلى القمع والإكراه يحتاج بدوره لسلطة تزاوّل النضال ضد سياسة فعلية لطبقة سائدة. ومن هنا نشأ مفهوم دكتاتورية البروليتاريا بوصفها هدماً لجهاز الدولة البرجوازية وشرطاً لتلاشي الدولة بوجه عام.

نقطة البدء عند الماركسيين تتصل بوضع السياسة البروليتارية بوصفها نشاطاً ديمقراطياً جماهيرياً تمتد جذوره في ظروف حياة البروليتاريا وعملها. وعبرت الحركة الماركسية عن وجهة نظرها في المادة 7 أ من لائحة الأمية

(1) لمزيد من التفصيل راجع: **Bellier** (Etienne): Bakouninisme, in Dictionnaire critique du Marxisme - op. cit. pp 83 et s.

الأولى التي اعتمدها مؤتمر لاهاي حيث نصّت على أن «البروليتاريا في نضالها ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة لا يمكن أن تعمل بوصفها طبقة إلا حين تتشكل بوصفها حزباً سياسياً متميزاً ومعارضاً لكل الأحزاب القديمة التي كونتها الطبقات السائدة».

وأكد ماركس وإنجلز أن مقولة الاستقلال أو مقولة السلطة المركزية ليستا مبادئ مطلقة ومتعارضة بطريقة مجردة مثل الخير والشر. بل إنهما بوصفهما آثاراً لشروط مادية محددة يتغير مغزاها تبعاً لتلك الشروط. بل إن كل مشروع تعاوني مثلاً يقوم على التشارك بين منتجين متساوين ومتحررين من الاستغلال، يقتضى هو ذاته تشكيل سلطته، فالقضية، عند الماركسيين، ليست هي قضية نفى السلطة، وإنما جدلية تحولها حين تنقلب الصلة بين القوى الاجتماعية بتأثير الطبقة الثورية الناشئة من مقاومة الاستغلال.

وقد تجلّى هذا الخلاف في أوضح صوره بين الحريين والماركسيين في أحداث الثورة البلشفية وفي البيان الذي شيدته.

فخلافاً للاعتقاد الشائع، لم تكن الثورة الروسية مجرد احتكار للحزب البلشفي، بل كانت عملاً جماهيرياً عريضاً⁽¹⁾. ويقدّر ما كانت ثورة شعبية أصيلة فقد أفرزت من أسفل إلى أعلى صوراً عضوية من الديمقراطية المباشرة انطوت على خصائص الثورة الاجتماعية التي تنبأ بها الحزبون. ولكن الضعف النسبي للحريين الروس لم يوفر لهم إمكانية استغلال الأوضاع الاستثنائية الملائمة لتطبيق أفكارهم مما أسفر عن وقوع الثورة الروسية حقلاً لتجارب الماركسيين.

وقد كانت ثورة 1905 في روسيا هي نقطة البداية لثورة 1917، وشهدت الثورة الأولى تشكيلات ثورية من نمط جديد هي «السوفيات».

Guérin: op. cit. pp 96 et 98.

(1) راجع:

وتشكلت السوفييتات في مصانع سان بطرسبورج خلال إضراب عام عفوى، ونظراً لافتقار البنية العمالية الروسية إلى حركة نقابية أو تقاليد نقابية، فقد ملأت السوفييتات فراغاً من خلال التنسيق بين عمال المصانع المضربين.

وترسخت هذه التجربة في الوجدان العمالى، وحين نشبت ثورة فبراير 1917 زحف العمال تلقائياً على المصانع. وتشكلت السوفييتات من جديد. وفوجيء زعماء الحزب البلشفى، وبالأخص لينين وتروتسكى، بهذا المسلك، وقال لينين فى هذا الخصوص «إن جماهير العمال والفلاحين كانوا مائة مرة أكثر يساراً من البلاشفة.

ومع ذلك فقد افترقت السوفييتات إلى الإعداد الأيديولوجى والخبرة الثورية كما افترقت إلى التجانس مما هيا الفرصة للأحزاب المدربة لكى تحتويها، وتحقق ذلك بوجه خاص بالنسبة للحزب البلشفى الذى شكّل الحزب السياسى الأكثر تنظيمًا فى حلبة القوى الثورية الروسية.

ويشير الباحثون إلى أن أحداث الشهور الأولى للثورة الروسية تؤكد أن الجماهير كانت أكثر تطرفاً فى تحقيق الثورة الاجتماعية من القيادة الحزبية البلشفية ذاتها. وفى أبريل 1918، رأت القيادة البلشفية إنشاء شركات مساهمة مختلطة يساهم فيها رأس المال الروسى والأجنبى إلى جانب الدولة. ولكن قرارات نزع الملكية الشاملة صدرت من الجماهير وليس من السلطة البلشفية.

وبتاريخ 14 نوفمبر عام 1917 صدر مرسوم يكرّس «الرقابة العمالية» على إدارة المنشآت. وقوبل هذا المرسوم بمقاومة عنيفة من قبل الرأسماليين أصحاب المصنع فزحف المنتجون كلية على المصانع. وتولت اللجان العمالية تسيير المصانع بالكامل. وساد الاعتقاد بأن التسيير الذاتى العمالى يتعين أن يكون ركيزة عملية إعادة البناء الثورى، وبدا أن الثورة الروسية سوف تنتج لتكون نموذجاً ثورياً على غرار كومونة باريس لعام 1871 أى جمهورية من السوفييتات ترفع شعار «كل السلطة للسوفييتات».

بل إن لينين أعلن في المؤتمر الثالث للسوفييتات في مطلع عام 1918 «أن أفكار الفوضوية تتجسد حالياً في أشكال حية». وتقرر في المؤتمر السابع للحزب البلشفي المنعقد في الفترة من 6 إلى 8 مارس 1918 الأخذ بنظام التسيير العمالي للمنشآت الإنتاجية بمعرفة انتقابات ولجان المصانع الخ. . . مع إلغاء الاحتراف الوظيفي والشرطة والجيش وتقرير المساواة في الأجور والرواتب، واشترك أعضاء السوفييتات في تسيير الدولة وإدارتها مع الإلغاء الكامل والتدرجي للدولة والعملة.

وفي مؤتمر النقابات المنعقد في ربيع عام 1918 وصف لينين المصانع بأنها «كومنونات من المنتجين والمستهلكين تحكم نفسها بنفسها». ويذكر الفوضوي مكسيموف أن «البلاشفة كانوا قد تخلوا ليس فقط عن نظرية الثلاثي التدرجي للدولة، بل عن الأيديولوجية الماركسية في جملتها، وأصبحوا نوعاً من الفوضويين».

الواقع، أن هذا القول عبّر عن تفؤل كذبه سير الأحداث بعد ذلك. ذلك أن شهر العسل لم يدم طويلاً بين الحريين والبلاشفة. فقد هادن البلاشفة الحركة الجماهيرية العفوية لاعتبارات تكتيكية محضة. ويشير الباحثون⁽¹⁾ إلى أن تبني الفلاسفة للتيار الثوري الجماهيري الروسي حقق لهم قيادة الثورة الروسية لكنه كان يتعارض وأيديولوجيتهم ونواياهم الحقيقية. ذلك أن البلاشفة كانوا مُشبعين بمفاهيم سلطة الدولة والحزب القائد والتسيير الفوقي للاقتصاد، وهي جميعها مفاهيم تتعارض وفكر الحريين وأهدافهم.

ويكشف مؤلف لينين «الدولة والثورة» الذي سطره عشية ثورة أكتوبر عن هذا التذبذب بين المفاهيم الفوضوية والمفاهيم الماركسية. فهو تارة يشيد بفكرة الحريين، وتارة يؤكد معنى الثورة المستندة إلى السلطة الفوقية، ويؤكد استمرار الدولة عقب فوز البروليتاريا بالسلطة، ويوضح أن

(1) راجع: جيران المرجع السابق، ص 101 إلى ص 107.

الزعم بالتخلص من الدولة ما هو إلا «أحلام القوضيين». ويستعيز لينين عن فكرة التسيير الذاتي العمالي باقتراح أن يصبح جميع المواطنين «عمالاً وموظفين لدى الدولة الاحتكارية». ويؤكد أن بقاء السوفييتات وإن كان أمراً ضرورياً، إلا أنها ضرورة محكومة بأن تظل تحت قيادة الحزب الذي له رسالة تاريخية في إرشاد البروليتاريا وفي قيادتها.

وأكد تطور الأحداث عدول البلاشفة عن مفاهيم الحريين. فبالنسبة لسلطة السوفييتات، لم تزد مدتها على أشهر معدودة خلال الفترة من أكتوبر عام 1917 حتى ربيع عام 1918. وما لبث أن تم تجريد لجان المصانع من صلاحياتها بزعم أن الإدارة الذاتية لا تراعى مقتضيات الترشيح الاقتصادي، وأنها تنمى النزعات الأنانية بين المصانع التي احتدمت المنافسة بينها حول الاستيلاء على الموارد الضئيلة المتاحة على حساب مصانع قد تكون أكثر أهمية للبلاد. ورؤى أن هذه الظاهرة السلبية ترجع إلى تفتيت الاقتصاد بين «اتحادات منتجين مستقلة من النمط الذي يحلم به القوضيون».

وخلال المؤتمر الثاني للمجلس الأعلى للاقتصاد الذي عُقد في نهاية سنة 1918 وجه اللوم إلى لجان المصانع لكونها تسعى لإدارة المصانع بدلاً من مجالس إدارتها. ولئن استمر مبدأ تشكيل لجان المصانع بالانتخاب، إلا أن الانتخاب كان يتم علنياً ويرفع اليد ويتم التصويت على قائمة من المرشحين أعدها الحزب الشيوعي سلفاً وفي حضور «الحراس الشيوعيين» المسلحين. وكانت توقع جزاءات على كل من يرفض مرشحي الحزب. واستقرت علاقة الأجرة من جديد بين العمال ورب العمل الجديد أي الدولة. واستكملت الدولة من خلال النقابات سيطرتها على المصانع، وتقلص دور السوفييتات لتُصبح وفقاً لتعبير فولين «هيئات إدارية وتنفيذية محضة مكلفة بمهام محلية قليلة الشأن وخاضعة تماماً لتوجيهات الجهات المركزية»⁽¹⁾.

(1) راجع جبران، المرجع السابق، ص 107.

وخلال المؤتمر العاشر للحزب البلشفي المنعقد في مارس 1921 نشطت حركة «المعارضة العمالية» التي تزعمتها الكسندرا كولونتساي، وطالبت بعودة الديمقراطية والتسيير الذاتي فتحت مصادر المنشورات المؤيدة لهذا الاتجاه، وصدر عن المؤتمر قرار يلدائه بوصفه «تحريضاً برجوازياً صغيراً وفوضوية».

على النحو المتقدم، تم إخماد محاولة تطبيق مفاهيم الحريين في التجربة الاشتراكية الأولى في العالم، إلا أن ذلك لم يسفر عن وأد هذا الفكر، فلا يزال يحدث تأثيره في قطاعات جماهيرية عريضة وساهم في إطلاق شرارة الانتفاضات الجماهيرية في العديد من البلدان وذلك على الوجه التالي.

أصول الفكر الحديث للحريين

ويتشتر فكر الحريين فى العديد من البلاد الأوروبية، وقد ظهر بصورة مكثفة فى كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا.

وتعد أفكار المفكر الإيطالى مالانستا من أبرز مؤشرات مذهب الحريين فى القرن العشرين. وقد تبنى مالانستا المفاهيم الأساسية لفكر الحريين التى تقدم عرضها، ودعا بدوره إلى زوال السلطة والحكومة تأسيساً على الأسانيد السالفة ذاتها⁽¹⁾.

المبحث الأول

نظرية مالانستا

أفكار مالانستا:

ويرى مالانستا أن الدعوة إلى زوال السلطة والحكومة ليست مرادفة

Malatesta (Enrico): l'Anarchie, 6d. Publico. Paris, pp. 28 et s.

(1) راجع:

للفوضى. فهو يقول أنه من المتعين التفرقة بين «الحكومة» و«الإدارة» فمما لا شك فيه أن كل عمل جماعي يحتاج إلى تقسيم العمل وإلى قيادة فنية وإدارية الخ... ولكن السلطويين يتلاعبون بالألفاظ لكي يستخلصوا منها سبباً لوجود الحكومة والقول بضرورتها لتنظيم العمل.

فالحكومة، عند مالاستنا، هي مجموعة من الأفراد حصلوا على حق من القوانين والوسائل الكفيلة بإلزام الناس بالطاعة، أما المدير أو المهندس، فإنهما على العكس، أفراد يتحملون أو يكلفون بمهمة أداء عمل يزاولونه. فالحكومة تعنى تفويض السلطة أى التنازل عن المبادرة والسيادة من الكافة لتركيزها في أيدي فئة. أما الإدارة فتعنى تفويض العمل أى أنها تكليف معروض ومقبول. فهي تبادل حرّ للخدمات مبني على عقود حرة. على عكس الحال بالنسبة للحاكم، فهو صاحب امتياز لأن له الحق في أن يأمر الآخرين وأن يستخدم قواهم لتحقيق رغباته وأفكاره الشخصية. أما المدير الفني، فهو مثل الآخرين من العاملين لا يحوز امتيازاً سلطوياً. ويخلص مالاستنا من ذلك إلى التحذير من الخلط بين وظيفة الحكومة ووظيفة الإدارة. فهما مختلفتان أساساً وإن كانتا تبدوان مختلفتين، فإن هذا الخلط مرده الامتيازات الاقتصادية والسياسية المقررة للمديرين في الإطار البرجوازي.

ويطبق مالاستنا النظر السابق على كافة وظائف الدولة بما في ذلك الدفاع الخارجي والداخلي عن المجتمع أى الحرب والشرطة والعدالة.

فبالنسبة للحرب: يرى مالاستنا أنه ما أن تزول الحكومات وتصبح الثروة الاجتماعية في متناول الكافة، تزول الخصومات بين الشعوب المختلفة، وتفتقد الحروب سبب وجودها.

ويضيف أنه في الحالة الراهنة، إذا اندلعت أية ثورة في أى بلد، فهي وإن لم تصادف صدى مباشراً وفورياً في كل مكان، فإنها بالأقل تصادف تعاطفاً شعبياً يجعل أى حكومة لا تجرؤ على إرسال قواتها إلى

الخارج وتعرض نفسها لاندلاع الثورة في داخل بلدها. ويتساءل مالانستا، هل الشعوب بالفعل في حاجة إلى الحكومات لشن الحرب؟ ويجب إن الحرب تحتاج إلى أفراد لهم معارف جغرافية وتقنية ضرورية وبالأخص إلى جماهير تريد أن تحارب، فالحكومة لا تستطيع أن تزيد من شجاعة البعض أو من قدراتهم. بل إن التجربة التاريخية تدل على أن الشعب الذي يريد بالفعل الدفاع عن بلده شعب لا يقهر.

وبالنسبة للشرطة والقضاء يقول مالانستا إن الكثيرين يعتقدون أنه إذا ألغيت الشرطة والمحاكم فسوف تسود الفوضى وحوادث القتل والسرقة والاعتداء على الغير. ويرفض مالانستا هذا النظر. ويقول: «إن الحرية التي ينشدها الحرّيون لأنفسهم وللغير ليست حرية مطلقة ومجردة ميتافيزيقية تنعكس في العمل باضطهاد الضعفاء، وإنما هي حرية حقيقية مركزة على إدراك جماعي لمصالح وإحساس طوعي بالتضامن. ويرى الحرّيون أنه في مجتمع يسوده الانسجام، ويغير حكومة أو ملكية، فإن «كل فرد سوف يريد ما يتعين عليه أن يريده». فالشعب لن يسمح بإتيان تصرفات ضارة بحريته ورفاهيته، وإذا أدرك الشعب أن شيئاً ما ضار بمصالحه فإنه قادر على إصلاحه خيراً من أي مشرع أو شرطة أو قضاة متخصصين.

ويضيف بأن تاريخ الثورات يؤكد أنه حين أراد الشعب حماية الملكية الخاصة، فقد كفل حمايتها بصورة أفضل بكثير من أي جيش أو شرطة.

وبالنسبة للعرف، يرى مالانستا أن العرف يتبع تماماً حاجات المجموع ومشاعرهم، وأنه يكون محترماً دون حاجة إلى جزاء القانون. لأن الجميع يدركون ضرورته ولا يؤمنون بوهم التدخل الحكومي وجدواه. ويضرب مالانستا مثلاً لذلك، بقافلة تسير في الصحراء، فبالنسبة لها تكون مسألة الاقتصاد في استهلاك الماء مسألة حياة أو موت، وتصبح المياه شيئاً مقدساً، دون إكراه ملطوى، فلا يسمح أحد لنفسه بإساءة استهلاكها.

ويضيف مالاتستا بأن معظم بلديات إيطاليا قلما تشاهد الشرطة، ومع ذلك يتنقل ملايين الأفراد فيما بينهم معرضين أنفسهم لاحتمال الاعتداء عليهم دون أن يوقع جزاء على المعتدين. ومع ذلك تدل الإحصاءات الجنائية على أن زيادة الجنج لا يتوقف على الإجراءات القمعية المتخذة بقدر ما يتوقف على تغيير الظروف الاقتصادية وموقف الرأى العام منها.

وبالنسبة للقضاء: يرى مالاتستا أن التحكيم الاختيارى الذى يرتضيه الأطراف وضغط الرأى العام يكونا أكثر فعالية من قضاة غير مسؤولين أمام الشعب، يطلب منهم الفصل فى شؤون يجهلونها فيأتى قضاؤهم غير عادل.

ويخلص مالاتستا إلى القول بأن الحكومة بوجه عام، لا تخدم إلا الطبقات المميزة وأن الشرطة والقضاء يتدخلان لقمع جرائم لا يعتبرها الشعب كذلك، لكونها تنتهك امتيازات الحكام والمالكين.

موقف الحريين من مسألة الديمقراطية النيابية:

يلاحظ أن موقف الحريين الحديثين من هذه المسألة لا يخلو من تضارب⁽¹⁾.

أ - فالبعض لا يعارض فى المشاركة فى الديمقراطية النيابية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للإطاحة بالأنظمة القمعية. وتطبيقاً لهذا النظر، تحالف الفوضويون فى إسبانيا فى عام 1930 مع أحزاب الديمقراطية البرجوازية للإطاحة بحكم الدكتاتور/ بريمودى ريفيرا/ وفى السنة التالية، ورغم أنهم أعلنوا عن إحجامهم عن الخوض فى الانتخابات إلا أنهم شاركوا فى الانتخابات البلدية التى عجلت بالإطاحة بالحكم الملكى.

Guérin, op. cit., p. 22.

(1) راجع:

وبالنسبة للانتخابات التي أُجريت في 19 نوفمبر عام 1933 أصرّ الحريّون على الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، فكانت النتيجة أن جاءت حكومة يمينية متطرفة نكّلت بالعمال. وكان ذلك سبباً للمشاركة في انتخابات عام 1936، بالرغم من سبق إعلانهم عن الامتناع عنها، وأسفر الاقتراع العام عن نجاح الجبهة الشعبية بفوز 263 نائباً يسارياً ضد 188 نائباً من الفريق الآخر.

ومع ذلك يقرر الحريّون⁽¹⁾ أنه قيل في إسبانيا بضرورة المشاركة في انتخابات فبراير 1936 وذلك بهدف «سحق الفاشية»، وتم التصويت لسحق الفاشية، إلا أنه وبعد مضي خمسة أشهر على سحق الفاشية في البرلمان، بزغت الفاشية من جديد في الشارع الإسباني بالعنف المجهود عنها.

ب - يرفض البعض الآخر، من أبرزهم مالاتستا، مبدأ الانتخابات كلية. وطبقاً لأنصار هذا النظر، يكون من المتعين أن تحافظ الحركة على نقاتها حتى لو تحققت بعض الإصلاحات نتيجة التصويت الشمي وعلى حد قول مالاتستا، «يتعين أنه يظل الحريّون أطيهاراً ويظلّون الحزب الثوري بمعنى الكلمة، حزب المستقبل، لأنهم استطاعوا أن يقاوموا إغراء الانتخابات»⁽²⁾.

ويلتقى هذا النظر وقول كروبوكنين، أحد أبرز أتباع باكونين، من أن «هناك ارتباط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية بحيث أنه في كل مرحلة اقتصادية جديدة من الحياة تقابلها مرحلة سياسية جديدة». وأوضح كروبوكنين أن الملكية المطلقة في السياسة تتوافق ونظام العبودية الفردية والقناتة في الاقتصاد. والنظام النيابي في السياسة يقابله نظام المرتزقة في

(1) راجع: La C. N. T et les élections, in les anarchistes et les élections, op. cit. p. 29.

(2) راجع: Nieuwenhuis (Domela): Parlementarisme et Marxisme, in les anarchistes et les élections, op. cit. p. 53.

الاقتصاد. فهما يشكلات صورتين مختلفتين لمبدأ واحد. فأسلوب إنتاج جديد لا يمكن أن يتفق ونظام استهلاك قديم، كما أنه لا يمكن أن يتفق وأشكال بالية من التنظيم السياسى. وفى المجتمع الذى يزول منه الفارق بين رأس المال والعمل، لا تكون هناك ضرورة لحكومة أو تمثيل نيابى لأن ذلك يشكل مفهوماً بالياً ومعوقاً. فالعمال الأحرار يطلبون تنظيماً حرّاً لا تتفق معه هيمنة أفراد على الدولة. فالنظام غير الرأسمالى يتضمن بذاته نظاماً غير حكومى.

المبحث الثانى

نصور الحرّين لنظام اجتماعى غير حكومى

تتناول المؤلفات الحديثة للحرّين شكل التنظيم الاجتماعى غير الحكومى الذى يتصورونه. ومن أبرز المؤلفات فى هذا الصدد، مؤلف المفكر الفرنسى Pierre Besnard وعنوانه «العالم الجديد». وتضمن هذا المؤلف بياناً تفصيلياً بشكل المجتمع الجديد المراد تشييده غداة تفجير الثورة الاجتماعية⁽¹⁾.

وطبقاً لما ورد فى إعلان مبادئ هذا المجتمع، فإنه مجتمع يسوده مبدأ أساسى يحظر على الهيئات التنفيذية الناشئة من ممارسة الحريات الفردية والنقابية والمحلية أن تمس هذه الحريات تحت أى ظرف وفى أى وقت. ويكون جميع الأفراد، بغض النظر عن الوظائف التى يزاولونها، بعضهم حيال البعض على قدم المساواة الاجتماعية المطلقة، وتحكم هذه المساواة العلاقات الفردية والجماعية القائمة بينهم.

وطبقاً لهذا البرنامج، تكون المعضلة الأولى التى يتعين على النظام

(1) راجع: Besnard (Pierre): Le monde nouveau, organisation d'une société anarchiste, éd. Publics, Paris, 4^e édition, pp 93 et s. et voir, structure générale de la société fédéraliste libertaire, in: les Anarchistes et le problème social, éd. Publics, pp. 17 et s.

الاجتماعى أن يجد حلاً لها هى «تنظيم الإنتاج الصناعى والزراعى» وتوزيع المنتجات وتبادلها لكفالة حاجات الاستهلاك المتنوعة والمتعددة.

ويتبنى البرنامج آراء برودون فى شأن إقامة بِنان فدرالى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى بشكل «المنتج» وحدته الأساسية بوصفه وحدة اقتصادية، ويكون الفرد وحدته الاجتماعية الأولى على نحو يكفل للأفراد والمجموعات الحد الأقصى من الحرية فى مزاوله صلاحياتهم.

ويحمل هذا المجتمع الجديد المراد إقامته تسمية «التشارك الفدرالى للعاملين فى فرنسا. Association Fédérative des travailleurs de France.

وجدير بالذكر أن هذه البرامج التى يسوقها الحرّيون ليست نظرية محضة، وإنما صادفت حظها من التطبيق خلال بعض الحركات الثورية التى شهدتها بعض بلدان أوروبا، ومنها إسبانيا بوجه خاص.

وقد تقدمت الإشارة إلى المعركة الضارية التى خاضها الحرّيون فى إسبانيا ضد قوات الجنرال فرانكو، وقد سعوا إلى إقامة تنظيم مستوحى من أفكار المفكرين الحريين فى المناطق التى سيطروا عليها. واستمرت هذه التجربة إلى أن وقعت الأحداث الدامية فى مايو عام 1937 التى شهدتها برشلونة وانتهت بتزاع سلاح الحرّيين بأمر من القوات الموالية لستالين والتى وضعت خاتمة لانتماضة الحرّيين⁽¹⁾.

كلمة ختامية فى شأن مذهب الحريين:

فى ختام هذا العرض لفكر الحرّيين، من المفيد أن نسوق ما يراه الفكر السياسى فى شأنه.

بادئ ذى بدء، نشير إلى أن الحرّيين لا يرون أن مذهبهم يرادف

(1) راجع ما سبق ص 113 وما بعدها، وجيران، المرجع السابق ص 150 وما بعدها.

عدم النظام⁽¹⁾. ويؤكد برودون أن مذهبهم لا يعنى الفوضى ولكن النظام، بل النظام الطبيعى بالمقابلة للنظام المصطنع المفروض من أعلى، ويشكل الوحدة الحقيقية بالمقارنة للوحدة المزيفة الناشئة من الضغط والإكراه.

ويذكر فولين أن الحريين ليسوا أعداء التنظيم، وأن القضية لا تتعلق بالمفاضلة بين تنظيم أو عدم تنظيم، وإنما المسألة تتصل بمبدأين مختلفين للتنظيم. فالحرّيون يرون أن يكون المجتمع منظماً، ولكن يتعين أن يتحقق هذا التنظيم الجديد بحرية وانطلاقاً من القاعدة. فمبدأ التنظيم يجب أن يصدر، ليس من مركز منشأ سلفاً لاحتكار المجتمع وليفرض نفسه عليه، وإنما على العكس يتعين أن ينبثق من القاعدة الأساسية لىتهى عند نقاط للتنسيق تشكل المراكز الطبيعية المخصصة لخدمة كل هذه النقاط. وبذلك تنفى مراكز التسلط على المجتمع.

ويرى بعض الكتاب⁽²⁾ أن مذهب الحريين يتحصل فى مطلب جوهرى، فهو إذ نشأ من الفصل بين الدولة والمجتمع الذى أرسنه الأيديولوجية الليبرالية، فإنه يلفظ الدولة ويسعى لإعادة بناء المجتمع على قاعدة الإرادة الفردية المستقلة.

وينوه البعض بالدور الإيجابى الذى لعبه مذهب الحريين حين أكد على القيمة الأصلية وللأناة أى الإنسان، وتأكيد على حق «الأناة» فى الانفصال وفى استعادة سيادته من العلاقات الاجتماعية، بذلك يكون فكر الحريين قد دق ناقوس الخطر الداهم للمجتمعات الحديثة التى تتجه إلى دمج الأفراد فى إطار سلطة مركزية شمولية لا تراعى الخصائص الذاتية لكل فرد. ومن هنا كانت دعوة الحريين إلى الفدرالية ومطالبتهم بالإدارة الذاتية باعتبارها تعيد إلى الإنسان كرامته فى المجتمع المعاصر حين تجعله يقرر مصيره بنفسه على صعيد حياته العامة والمهنية.

(1) راجع جيران، المرجع السابق ص 50 وص 51.

(2) راجع: أرفون، المرجع السابق ص 124.

وإذا كان فكر الحرّين يلتقى فى بعض قسماته مع النظرية العالمية الثالثة، فقد قيل بحق «إن المطالبة بالسلطة المباشرة للشعب نصادفها لدى الفوضويين لا تخلو من سمات التخطيط المأسوى، كما يجب ألا يغيب عن البال المادية التى يتسم بها فكر الحرّين وإغفاله التام للجانب الميتافيزيقى والروحانى الذى يحتل مكانة الصدارة فى النظرية العالمية الثالثة»⁽¹⁾.

ويعلق مفكر آخر⁽²⁾ على هذه العلاقة، فيذكر أن «النظرية العالمية الثالثة نجحت حيث فشلت أفكار برودون ليس فقط لأنها أكثر صواباً، وليس فقط لأنها وجدت سبيلها إلى التطبيق الناجع بوساطة ملايين الأفراد، وإنما وكذلك لأن التطور التاريخى سواء من الناحية الموضوعية أو من حيث تقدم الفكر يجعل العقل الإنسانى أكثر قبولاً وإدراكاً لسمو وواقعية الحلول التى تقدمها النظرية العالمية الثالثة».

ونتبين الآن ماذا كان موقف أيديولوجية اشتراكية أخرى من قضية الديمقراطية الشعبية المباشرة أو ديمقراطية سلطة الشعب.

(1) راجع ديار: فلسفة الاتصال والسياسة الطبيعية فى النظرية العالمية الثالثة، مجلة الفكر الجماهيرى، يناير/ مارس 1984، ص 165.

Megm (Claude) op. cit, p. 6.

(2) راجع:

الماركسية

تمهيد:

كانت الاشتراكية ، في تفسيرها الماركسي ، ولا تزال ، محلاً لصراع بين اتجاهين رئيسيين .. يوصف الأول بأنه أخلاقي سياسي ، ويوصف الثاني بأنه اجتماعي - اقتصادي⁽¹⁾.

أ - ويقصد بالاتجاه الأخلاقي السياسي ، اتجاه يسلط الضوء على مقولة الديمقراطية والرقابة العمالية ، ويوجه خاص على مسألة الدولة وهو الاتجاه الذي نلمسه في مستهل الثورة البلشفية. وكان لينين قد تحدث في عام 1917 عن خصائص دكتاتورية البروليتاريا بوصفها تدميراً للدولة البرجوازية يصاحبه تلاشى الدولة الجديدة. وقد أشار في حديثه أمام اللجنة المركزية للحزب إلى أن المبادرة الخلاقة للجماهير هي العامل الأساسي للمجتمع الجديد. وأن على العمال

(1) راجع : Séverac (Pierre): socialisme. in Dictionnaire critique du marxisme, op. cit p. 818.

أن يقيموا الرقابة العمالية فى مصانعهم وفى ورشهم، وأن يوردوا إلى الريف المنتجات المصنعة، وأن يبادلوها بالقمح. وأنه من المتعين ألا يفلت منتج وحيد أو رطل من الخبز من الرقابة. لأن الاشتراكية هى قبل كل شىء الرقابة. فالاشتراكية ليست نتيجة مراسيم صادرة من عل لأن الآلية الإدارية والبيروقراطية أجنبية عن روحها. فالاشتراكية الحية والخلاقة هى من صنع الجماهير ذاتها.

ب - أما الاتجاه الثانى، الاجتماعى - الاقتصادى، فقد صرح به لينين بعد أن أحكم الحزب البلشفى قبضته على ناحية الحكم فى روسيا. فذكر فى إبريل عام 1918 أنه «بنمو رأسمالية الدولة وإقامة حصر ورقابة دقيقين، ومن خلال تنظيم بالغ الصرامة وانضباط العمل، يمكن أن نصل إلى الاشتراكية». وكان لينين يقصد بذلك دعم الأسس الاقتصادية للدولة الجديدة على حساب مقولات الرقابة العمالية وتلاشى سلطة الدولة.

وهذا التقابل بين الاتجاهين أثار تساؤلاً حول ما إذا كانت الاشتراكية لا تستطيع إلا أن تختار بين حد أقصى من الديمقراطية يتلاقى وبعض مفاهيم الحرّين، مع احتمال إنجاز تنمية اقتصادية ضعيفة، أو بين حد أقصى من الفعالية الاقتصادية مع احتمال تضخم سلطة الدولة وحجمها على حساب الحريات العمالية.

والواقع أن الظروف التى كانت سائدة فى البنيان الروسى المتخلف وقت اندلاع الثورة ساعدت على تغليب الاتجاه الاجتماعى الاقتصادى، وهو اتجاه ترك بصمته واضحة فى النظام السوفيتى وفى الأنظمة الأخرى التى سارت على دربه. وتحصلت قضية الاشتراكية فى قضية «بناء الاشتراكية» أى الدعم المتواصل القطاعى الجماعى للاقتصاد. وأعلن ستالين بعد ذلك، أن الاشتراكية تتحقق نهائياً حين تتم نهائياً تصفية الأشكال الرأسمالية للاقتصاد والشرايح الاجتماعية التى تشكل ركيزتها.

ويشير بعض الكتاب إلى أنه منذ ذلك الحين، تسير الاشتراكية الماركسية في درب مزدوج: فمن ناحية تتأكد الاشتراكية بوصفها نموذج التطبيق الفعلي للدولة السوفيتية، ومن ناحية أخرى، وانطلاقاً من نقد هذا الواقع تسعى الاشتراكية لطرح مفهوم جديد لا يطابق واقع النموذج السوفيتي وبالأخص من زاوية الديمقراطية⁽¹⁾.

وقد أثارت هذه القضية خلافاً حاداً في داخل صفوف الماركسيين. وعلى سبيل المثال، نلاحظ أن تروتسكي، الذي شارك في قيادة الثورة البلشفية، يعرف الاشتراكية بأنها بناء القاعدة المادية للشيوعية أي تنمية السلطة الاقتصادية للإنسان لما بعد دائرة الحاجات. ويتناول بالتحليل المجتمع السوفيتي بوصفه تكويناً اقتصادياً لا تزال قواه الإنتاجية دون قوى الرأسمالية أدت إلى حدوث تنمية اقتصادية متناقضة وغير اشتراكية انعكست في بناء الدولة السوفيتية، التي لا يمكن وصفها بأنها دولة رأسمالية تظراً للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ومع ذلك فإنها تسمح باستغلال القوى الجماعية من جانب طائفة مستغلة هي البيروقراطية. ومن هنا كانت الدولة السوفيتية في نظره دولة عمالية مشوهة.

واتساقاً وهذا النظر، يلعب مفكرون ماركسيون آخرون، ومنهم العالم الاقتصادي الفرنسي بتلهاييم، إلى القول بأن مظاهر الدعم المتواصل للدولة الشمولية السوفيتية وتفاقم صور عدم المساواة الاجتماعية وهيمنة الطبقة البيروقراطية، كل هذه المظاهر تقود إلى التساؤل عما إذا لم يكن المرء يشهد في الاتحاد السوفيتي تكوين استغلال رأسمالي النمط يكون المستغلون في إطاره متكاملين في الدولة، وبالتالي لا يصح البتة الحديث

(1) راجع لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة المؤلفات الآتية:

Trotsky: La révolution trahie, in de la révolution, Paris, éd de mai 1963, Béhère;
Je continuerai mon chemin, Paris, Maspéro, 1979 Bettelheim: Les luttes de classe
en U.S.S., Paris, scail/Maspéro 1974.

عن الاشتراكية، وإنما عن رأسمالية دولة وعن طبقة اجتماعية مسيطرة هي برجوازية الدولة.

ويخلص أنصار هذا النظر إلى القول، بأنه إذا كانت الاشتراكية بالمفهوم الماركسي هي الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية من خلال إلغاء الملكية الرأسمالية الخاصة، فإن هذا التعريف لا يطابق أوضاع الاشتراكية القائمة فعلاً. فطبقاً للنموذج السوفيتي تنتقل روسيا من الاستبداد الشرقي التقليدي، الزراعي النمط، إلى استبداد صناعي جديد يتصرف فيه جهاز الدولة بالكامل بالمجتمع.

ومن هنا، يدعو مفكرون ماركسيون إلى إضافة تفرقة جديدة إلى التفرقة السابقة: بين الاشتراكية والشيوعية. وتجرى هذه التفرقة التمييز بين نمطين من الاشتراكية: اشتراكية دولة *Socialisme étatique* واشتراكية إدارة ذاتية *Socialism autogestionnaire*⁽¹⁾. وبذلك لا تكون الاشتراكية مجرد مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية، وإنما يمكن أن تكون اشتراكية الدولة مرحلة انتقالية صوب اشتراكية التسيير الذاتي، كما أنه من الممكن أن تتحلل اشتراكية الدولة لتشكّل مجتمعاً طبقياً جديداً. ما لم تنبئ الحركة الثورية إلى حقيقة طبيعة اشتراكية الدولة وأنها تمثل فقط شكلاً بدائياً للاشتراكية فإن المصير الحتمي سوف يكون قيام نظام الدولة الشمولى.

وهذا الخلاف فى تحديد كنه النظام الماركسي وأبعاده يكشف عن أزمة الأنظمة السياسية الدائرة فى فلك النظرية الماركسية. وهى أزمة تختلف المفكرون فى تحليل أسبابها ونتائجها على النحو الذى نتبينه فى هذا الفصل.

(1) راجع: Stojanovic (svetozar): le mythe étatique du socialisme, in étatisme et autogestion, op. cit., p. 26.

المذهب السياسى للنظرية الماركسية

يقوم هذا المذهب على تصور معين لمفهوم الديمقراطية ومفهوم السيادة فى نطاق التنظيم السياسى الماركسى وذلك على الوجه التالى :

المبحث الأول

مفهوم الديمقراطية فى المذهب الماركسى

هدف الديمقراطية فى المذهب الماركسى :

يقول الماركسيون إن مذهبهم يسمى إلى تحرير الفرد وتحقيق سعادته فى محيط حياته الاجتماعية. ويروا أن غالبية العاملين افتقروا إلى هذه السيادة تحت وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع البرجوازى، طالما أن جميع الامتيازات أضحت وفقاً على نفر من الأفراد يتمتعون إلى طبقة البرجوازية دون سواهم.

ومن هنا، فقد سعى ماركس إلى إجراء المصالحة بين الفرد، ولا

سيما الفئات العاملة وبين المجتمع الذي يحيا فيه، وذلك على قاعدة مستحدثة ترفض المفهوم الليبرالي للديمقراطية، وتعتق مفهوماً جديداً، رآه ماركس أنه أمضى فعالية في توفير الحرية التي ينشدها الأفراد في محيط المجتمع الصناعي الأوروبي الذي عاصره⁽¹⁾.

نقد ماركس لمفهوم الديمقراطية البرجوازية

انتقد ماركس المفهوم البرجوازي أو الليبرالي للديمقراطية. ورأى أن الديمقراطية الليبرالية كانت ثورية في عهدها إذا ما قورنت بالنظام الإقطاعي السابق عليها، وحين نادى بإلغاء امتيازات الأشراف والحد من السلطان المطلق للحكام باعتبار أن هذه الدعوة تشكل خطوة صوب تحرير الفرد⁽²⁾. كما أنها، وعلى خلاف النظم السياسية السابقة عليها، توفر للشعب العامل الإمكانيات القانونية للنضال في سبيل ظروف أفضل عن طريق المنظمات الطبقية النضالية التي يقومون أنفسهم بتكوينها أي أنها توفر للطبقة العاملة إمكانية تنظيم نفسها كقوة سياسية مستقلة⁽³⁾.

بيد أن ماركس، رأى أن المفهوم البرجوازي للديمقراطية قد تخلف عن ملاحقة التطور إذ وقفت عند مجرد التعبير عن حاجات النمو الاقتصادي الرأسمالي وحماية مصالح الطبقة البرجوازية التي تم تغليفها في قناع برّاق من الشعارات المثالية المجردة. وهو قناع يستر، فيما رأى ماركس، إرادة الطبقة البرجوازية في الحفاظ على العلاقات الطبقية التي انتصرت في ظلها على كل من قوى الإقطاع والعمال. وأضحى المواطن البروليتاري أي

(1) راجع: La charrière (René de): Etudes sur la théorie démocratique Payot, Paris, 1963, p. 146.

(2) راجع ماركس وإنجلز بيان الحزب الشيوعي ص 13.

(3) راجع ميشين، المرجع السابق ص 11.

العامل، على حد تعبير ماركس «المضو الوهمي لسيادة وهمية ومجرداً من حياته الواقعية الملموسة»⁽¹⁾.

المفهوم الماركسي للديمقراطية⁽²⁾

يرى ماركس وإنجلز أن الفهم الخاطيء للحرية وما أفرزه من تصوير مشوه لمركز الفرد في الجماعة، شكّل مصدر قصور الديمقراطية الليبرالية البرجوازية. فالفرد، عند مؤسسي الماركسية، هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية ينبغي أن تنبثق حقوقه وحرية من ظروف وجوده الاجتماعي دون الاكتفاء بالتشديق بسمو طبيعته الأدمية على نحو ما تسجل إعلانات الحقوق البرجوازية.

فقد أخذ ماركس على هذه الإعلانات أنها اقتصر على تأكيد الحقوق والحريات الطبيعية للأفراد ودار تكييفها لها على أنها مجرد «قدرات» أو «رخص» مفرقة للفرد تلتزم السلطة باحترامها. أما ماركس فقد طرح هذا النظر جانباً، وصور تلك الرخص والقدرات باعتبارها «حاجات تنشأ من الوجود الاجتماعي، كالحاجة إلى المأكل والسكن والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي الخ... وهذه الحاجات يتعين على السلطة إشباعها دون الاقتصاد على مجرد الاعتراف بها للفرد.

وارتبط هذا الفهم للديمقراطية بتكييف معين للحرية دار على الوجه التالي.

(1) راجع: لاشايرير، المرجع السابق ص 158 ماركس وإنجلز بيان الحزب الشيوعي ص 23 لأكروا، المرجع السابق ص 35.

(2) راجع: Rubel (M): Le concept de démocratie chez Marx, le contrat social, juillet, Août 1962, Vol. VI N° 4 pp 217 et s.

Chevallier: les grandes œuvres politiques de Machiavel à nos jours, 6d. colin, Paris, 1966 pp 270 et 271.

مفهوم الحرية عند ماركس

يدور المفهوم الماركسي للحرية على أنها ليست مجرد انتفاء الإكراه على نحو ما يذكر الليبراليون، ولكنها تمثل سلطة الإنسان الحقيقية على الطبيعة وعلى الحياة الاجتماعية وعلى نفسه⁽¹⁾. ويزداد الإنسان حرية بقدر ما يزداد إدراكه للقوانين الطبيعية ويعمل على تطبيقها من أجل تغيير الطبيعة والسيطرة عليها.

وفي المجتمعات البدائية كان الإنسان عبداً للطبيعة التي جهل ستنها فكان بمثابة حيواناً عاجزاً خاضعاً للطبيعة. وبدأت المعركة للفوز بالحرية مع بداية استئناس الإنسان للطبيعة أى مع ظهور أدوات الإنتاج ونحوها، وقدرة الإنسان على استخدامها ونمو النظم الإنتاجي والتنظيم الاجتماعي والعلاقات السياسية.

والمفترض الثاني لنظرية الحرية عند ماركس هو أن الحرية لا تحصل في انزعال الفرد بالنسبة للمجتمع، بل إن مضمونها ونموها يتوقفان على بنية المجتمع. فحين يخرج الفرد من المجتمع البدائي يقع الإنسان في أشكال أخرى من الرق. فعبوديته للطبيعة تحل محلها عبودية اجتماعية، ومع ظهور الملكية الخاصة ونشأة المجتمع الطبقي، يصبح الإنسان عبداً للعلاقات الاجتماعية.

ويحصل المفترض الثالث لنظرية الحرية عند ماركس في أن الحرية ليست البتة هبة من الطبيعة للإنسان، كما أنها ليست هبة من المجتمع، وإنما هي نتاج طويل وشاق للإنسان. والمجتمع عند ماركس هو المحيط والأداة التي يفوز الإنسان من خلاله بالحرية. فيفضل عمله الخلاق والسيطرة على الطبيعة والتكامل الاجتماعي وبالتلاحم مع أعضاء الطبقة الواحدة وبشن نضال طبقي، تتحقق شروط الحرية.

(1) راجع: Djordjevic (Jovan): Les libertés et les droits de l'homme, Q. A.S. déc. 1984, pp. 43 à 46.

فالإنسان يحول الواقع، كما أن هذا الواقع يمارس تأثيره في الإنسان، ومن خلال هذا التفاعل المتبادل يتم الفوز بالحرية. فالحرية لا يمكن أن تتحقق عند ماركس في مجتمع طبقي. وطالما وجد الاستغلال وعدم المساواة والإكراه في العلاقات الاجتماعية والسياسية أو في مسلك الأفراد، فلا مكان للحرية. فالحديث عن مولد الحرية الحقيقية لا يكون إلا في مجتمع تحرر منذ فترة طويلة من كل آثار العهد الطبقي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، ففي مثل هذا المجتمع، أى في مجتمع شيوعي كما تصوره ماركس، يمكن أن يكون الأفراد أحراراً لأنهم تحرروا من عدم المساواة الطبقية، ومن استلاب الإنسان للإنسان الذي ظهر في التاريخ نتيجة وجود الملكية و الدولة والقانون وسائر القوى الخارجية التي فرضت نفسها على الإنسان.

أما في مجتمع لا طبقي تنتفى فيه سيطرة واستغلال الإنسان للإنسان يسوغ القول بأن الفرد يتمتع بمقوماته بوصفه كائناً بشرياً حراً. والإنسان الحر ليس في حاجة إلى حريات وحقوق تكفلها مجموعة من الأفراد لأفراد آخرين بوساطة أدوات خارجية. ذلك أن الإنسان لا يكون حراً حقيقة إلا حين تصبح الحرية أسلوباً لحياته وتكف عن أن تكون منظمة بالقانون، وإنما تمثل الحرية ماهية المجتمع المتحرر. فالإنسان المتلاحم في إطار مجتمع من الأفراد الأحرار يصبح حراً بفضل انتمائه لجماعة يكون كل فرد فيها حراً بحيث يكون «النمو الحر لكل فرد هو شرط النمو الحر للجميع».

والمفترض الرابع لنظرية الحرية الماركسية هو المقولة القائلة بأنه حين تكون هناك حرية حقيقية تكف الدولة عن الوجود. وهذه الفكرة قال بها إنجلز، وأوضحها لينين حيث يذكر أنه «في المجتمع الشيوعي حيث تنتفى الطبقات، عندئذ فقط تكف الدولة عن الوجود ويمكن الحديث عن الحرية. وعندئذ فقط يكون في الإمكان تطبيق ديمقراطية كاملة حقيقية دون أى استثناء. وعندئذ تبدأ الديمقراطية في التلاشي لسبب بسيط وهو أن الأفراد، وقد تحرروا من الاسترقاق الرأسمالي ومن أهوال

وشراسة وغباء والفظائع المتعددة للاستغلال الرأسمالي، فإنهم سوف يألفون تدريجياً احترام القواعد الأولية للحياة الاجتماعية المعروفة منذ قرون ويقومون على تطبيقها ومراعاتها بغير عنف أو إكراه أو تبعية، وبغير هذا الجهاز الخاص للإكراه المسمى دولة».

يستفاد مما تقدم، أن الديمقراطية الماركسية وإن استندت إلى فكرة الحرية على غرار الليبرالية، إلا أن المغزى مختلف في المذهبين⁽¹⁾. فهو في الليبرالية معطاة طبيعية يتعين حمايتها من سلطان الدولة، بفضل النظام النيابي التقليدي والفصل بين السلطات والتميز بين الدولة والمجتمع. أما في الماركسية، فالحرية لا توجد ذاتها وإنما يتعين الفوز بها. فالإنسان لا يولد حراً وإنما يصبح كذلك من خلال الثورة ضد الدولة البرجوازية وإقامة مجتمع اشتراكي يمهّد الطريق للمجتمع الشيوعي.

هكذا رأى ماركس أن الحرية الحقيقية للفرد تنشأ من جدلية التطور الاجتماعي ومسيرته الحتمية صوب إزالة استغلال الفرد. ومن ثم لا تتحقق الحرية إلا في إطار المضمون الاقتصادي والاجتماعي للتنظيم الاشتراكي، أي عقب تقويض أركان المجتمع الرأسمالي وإزالة مظاهر استغلال الإنسان للإنسان. فقد رأى مؤسس الماركسية أن شرط الحرية الحقيقية يتحقق بتوفير الإمكانات المادية اللازمة للإشباع الفعلي للحرية. ومن هنا جاء تقديم المذهب الليبرالي وتنظيمه القانوني الذي وصفوه بأنه يقوم على سلطان الإرادة من طرف واحد، أي من الطرف السائد اقتصادياً. فدعياً إلى الثورة للقضاء عليه، على أنه بعد نجاح الثورة الاشتراكية يقع على عاتق السلطة الاشتراكية التزام توفير الإمكانات المادية اللازمة لإشباع الحقوق والحريات المعلنة⁽²⁾.

(1) راجع: Becet (Jean Marie) et Colard (Daniel): Les droits de l'homme, éd. Economica, Paris, 1982, p. 164, Turpin, op. cit, T. II, p. 10.

(2) Botigli: genèse du socialisme scientifique, op. cit, pp. 106 et 107.

وجدير بالذكر أن هذا المطلب انعكس صده، بالأقل من الناحية النظرية في دساتير البلاد الماركسية. فقد قرنت النص على مبدأ الحق والحرية ببيان الوسيلة المادية التي تكفل إشباعه. فيقرن النص على حق التعليم مثلاً بالنص على التزام الدولة ببناء المدارس وتوفير هيئة التدريس، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة لحق الرعاية الصحية الخ..

ولكن ماذا كان موقف الماركسية من مفترض الديمقراطية الشعبية المباشرة (سلطة الشعب) استقلال الإرادة والمساواة؟.

المطلب الأول

موقف الماركسية من مفترض استقلال الإرادة

أوضحنا فيما تقدم أن الاستقلال يقصد به وحالة الشخص الذي يحدد بنفسه القانون الذي يخضع له. ويكتسب الاستقلال مفهوماً مزدوجاً في النظرية الماركسية حيث تتحدث هذه النظرية عن العلاقة بين البنية الفوقية والقاعدة المادية للمجتمع، وترى الماركسية أن البنية الفوقية تكون في حالة استقلال نسبي لأنه على حد قول ماركس، تكون «العبرة في المقام الأخير لاسلوب الإنتاج الاقتصادي. هذا بالنسبة لمفهوم الاستقلال على صعيد العلاقة بين القاعدة المادية والبنية الفوقية.

أما على صعيد قضية استقلال الجماعات والأفراد، فقد ثارت القضية في الفكر الماركسي على مستوى «الاستقلال الطبقي»⁽¹⁾.

فقد ميز ماركس وإنجلز بين «الطبقة بالنسبة لرأس المال، والطبقة بالنسبة لذاتها» «Classe pour le capital, classe pour son».

وكتب ماركس «إن الظروف الاقتصادية حولت جماهير الشعب إلى

(1) راجع: Coraillon (Jean François): Autonomie, in Dictionnaire critique du Marxisme. op. cit, p. 77.

عاملين، وخلقت سيطرة رأس المال مركزاً مشتركاً ومصالح مشتركة بالنسبة لهذه الجماهير. وبذلك أصبحت هذه الجماهير طبقة بالنسبة لرأس المال دون أن تكون طبقة بالنسبة لذاتها... وفي خضم المعركة تتجمع هذه الجماهير وتشكل كطبقة بالنسبة لنفسها، وتصبح المصالح التي تدافع عنها مصالح طبقة. وبذلك يميز ماركس بين حركة مقاومة رأس المال التي تبقى حتى أثناء المعركة على الأرض التي حدها رأس المال، وبين جماعة النضال التي تبدأ في إعداد أهدافها ومشروعها الخاص بها انطلاقاً من وجودها بوصفها جماعة متميزة.

وصاغ ماركس نظريته في «الأجرة» حول هذا التمييز بين «المعركة الدفاعية» التي تظل أسيرة الشروط التي يفرضها رأس المال، والمعركة الأخرى التي تتم بناءً على مبادرات إيجابية وثورية. ورأى أن المعركة حول الأجرة لا تمثل سوى مظهراً ثانوياً للمعركة الطبقة البروليتارية التي يتعين عليها أن تلتزم القوانين التي صاغها ماركس توخياً لبناء المجتمع الماركسي الجديد.

من هذه الزاوية تحدث ماركس عن استقلال الطبقة العمالية وهو استقلال يلتقى ومفهوم الاستقلال النسبي للبنية الفوقية عن القاعدة المادية للمجتمع حيث يكون متعيناً على الطبقة العمالية أن تحدد وتستحدث قطاعات اجتماعية مستقلة نفلت من منطق رأس المال.

ويلاحظ أن قضية استقلال البنية الفوقية وتفاعلها مع حركة التحرير البروليتاري من القضايا الأساسية التي عالجها المفكرون الذين تناولوا الماركسية بالتحليل وأسسوا عليها تقديم بعض المفاهيم الماركسية وبالأخص نظرية المراحل، كما اتخذت أساساً لنقد بعض التطبيقات الماركسية وبالأخص التطبيق السوفيتي ومن سار على دربه.

ومن أبرز المفكرين الذين تناولوا هذه القضية المفكر الإيطالي انطونيو جرامشي. فطبقاً له لا يمكن للثورة أن تنجح إلا إذا تحررت من

الحتميات الناشئة من الاقتصاد، ومن هنا قال عبارته الشهيرة في وصف الثورة البلشفية بأنها «ثورة ضد رأس مال كارل ماركس» قاصداً بذلك أنها شكلت تكديماً للحتميات الاقتصادية التي حددها ماركس لقانون نمو المجتمعات⁽¹⁾.

وتأسيساً على مفهوم الاستقلال، أكد جرامشي الفصل بين المعركة الدفاعية والمعركة الثورية، وكتب أن «الطبقة السياسية تتجمع في النقابات والتعاونيات بتأثير ضرورة المقاومة الاقتصادية وليس نتيجة خيار تلقائي أو اندفاع نشأ بحرية في ذهن أفرادها. وكل أنشطة الجماهير البروليتارية تتحقق في أشكال أعدتها سلطة دولة الطبقة البرجوازية». ورأى جرامشي أن الطبقة العمالية المنظمة على هذا النحو، لا يمكن أن تفلت من أيديولوجية الطبقة السائدة، ولذلك انتقد التنظيمات التي تتم في إطار النظام البرجوازي وطبقاً لأيديولوجيته.

ومن هنا، يكتسب «الاستقلال» بعداً طبقياً خاصاً، ويقصد به مقياس تحليل درجة تطور الطبقة العمالية ودرجة تنظيمها وأيديولوجيتها. ويؤكد الماركسيون أنه لا يسوغ تعريف الثورة الشيوعية بأنها هدم للمؤسسات البرجوازية، وإنما يكون تعريفها بطريقة إيجابية انطلاقاً من تنظيم ذاتي خاص بها. فمن الجائز ألا تكون الثورة بروليتارية أو شيوعية حتى ولو هدفت إلى قلب الحكومة السياسية لدولة برجوازية ونجحت في ذلك، بل حتى لو ترتب عليها تسليم السلطة إلى أناس يقولون أنهم شيوعيون. فالثورة لا تكون شيوعية وبروليتارية «إلا بقدر ما تكون تحريراً للقوى الإنتاجية البروليتارية التي تكونت في إطار المجتمع الخاضع للطبقة الرأسمالية، فتكون بروليتارية وشيوعية بقدر ما تنجح في تشجيع وتنمية وتقدم وتنظيم القوى البروليتارية والشيوعية القادرة على البدء في العمل المتأني والمنظم لبناء نظام جديد في علاقات الإنتاج والتوزيع»⁽²⁾.

Gramsci: Dans le texte, Editions sociales, Paris 1975 p. 146.

Ibid, p. 90.

(1) راجع:

(2)

وينشئ «الاستقلال الطبقي» مهمة جديدة للطبقة العمالية وهي وضع تصور جديد للنظام القائم يحل محل نظرة العالم البرجوازي. وتؤكد هذه النظرية هجر المادية الاقتصادية التي ترى أن التغيرات الاقتصادية تشكل الشروط الضرورية والكافية للثورة. وبذلك يتحقق اللقاء في إطار الفكر الماركسي، بين نظرية استقلال الطبقة العمالية ونظرية الاستقلال النسبي للبنية الفوقية.

والاستقلال الطبقي بهذا المعنى حققته بعض الأنظمة السياسية المتسببة إلى الماركسية، ومنها التجربة الفيتنامية على نحو ما يذكر القائد الفيتنامي الجنرال جياب⁽¹⁾. يؤكد الجنرال جياب أن حزب العاملين في فيتنام تولى مهمة قيادة الثورة الفيتنامية في مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية، وهي مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي والتي بدأتها ثورة أكتوبر في روسيا. وفي هذا الإطار التاريخي، يرى جياب أن الحزب قد طَبَّقَ بطريقة خَلَّاقَة تعاليم الماركسية - اللينينية على الظروف الملموسة لبلادهم ورسم لذلك خطأً ثورياً مبتكراً، وهو خط الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية الذي يتعين أن يصل مباشرة إلى الثورة الاشتراكية دون المرور بمرحلة الرأسمالية.

فعمد الأطروحات السياسية لعام 1930 تحمل الحزب مسؤولياته القيادية في تعبئة القوى الثورية العريضة للطبقة العمالية والفلاحين تحت قيادة الطبقة العمالية واتخذها أساساً لتشكيل جبهة وطنية عريضة. ويذكر جياب، أنه طبقاً لهذا الخط السياسي تحدد الخط العسكري للحزب وتم إعداد وتنفيذ المعركة الثورية الطويلة للشعب.

ويضيف جياب أن الحرب العالمية الثانية خلقت أوضاعاً جديدة. ووضع الحزب نصب أعينه هدفاً أساسياً هو التحرير الوطني ومهمة أساسية هي إعداد الثورة. وتوخياً لذلك، تم تأسيس الجبهة الوطنية الموحدة ليجمع

Giang: Guerre de libération, éd sociales, Paris, 1970 pp. 16 - 18.

(1) راجع:

أوسع قدر ممكن من القوى المناهضة للرأسمالية. وتحت قيادته انتقلت الحركة الثورية من النضال السياسي إلى النضال العسكري، ومن المنظمات السياسية الجماهيرية إلى منظمات عسكرية ثورية. وتم المزج بين المعركة السياسية والمعركة الحربية وإشعال حرب العصابات على المستوى المحلى مما هباً البلاد لمدّ ثورى كمقدمة للانتفاضة العامة للاستيلاء على السلطة.

ويرى جيلب أن ثورة أغسطس 1945 التى قامت بها الجماهير لتفويض السيطرة الفاشية اليابانية كانت النصر الأول للماركسية، اللينينية فى بلد استعمارى وشبه إقطاعى استطاع الشعب فيه أن يستغل لحظة تاريخية مناسبة ليقوم بانتفاضة عسكرية ويحقق النصر لكل البلد.

على النحو المتقدم، يبين مغزى الاستقلال كمفترض للديمقراطية طبقاً لبعض التفسيرات الماركسية. فهو من جانب استقلال للبنية الفوقية فى حرق المراحل اللازمة للوصول إلى الاشتراكية بدون المرور بمرحلة الرأسمالية، ومن جانب آخر، هو استقلال للطبقة العمالية من حيث البنيان السياسى الذى تشيده والذي يجيء متحرراً من النموذج البرجوازى السابق عليه.

المطلب الثانى

موقف الماركسية من مفترض المساواة

تناولت الكتابات الماركسية مفهوم المساواة من زاويتين. فمن ناحية، وجهت الماركسية النقد لمعنى المساواة فى الديمقراطية البرجوازية وبوجه خاص خلال الفترات الثورية للطبقة البرجوازية ومثالها فترة الثورة الفرنسية. ومن ناحية أخرى، سادت فى التيار الماركسى دعوة إلى إقامة مساواة حقيقة بالمقابلة للمساواة الشكلية التى تتحقق فى ظل الرأسمالية.

وقد تناول ماركس فى موقف سطره فى 1844⁽¹⁾ قضية المساواة من

Marx: Manuscripts de 1844. éd. sociales, Paris.

(1)

زاوية الملكية العقارية حيث مَيَّز بين ثلاث مراحل تاريخية: مرحلة احتكار الملكية العقارية ثم مرحلة الثورة البرجوازية التي رفعت شعار المساواة واتسمت بتقسيم الملكية العقارية، وأخيراً مرحلة الثورة المرتقبة ويتحقق فيها التشارك فى الأرض وهى، فى نظره، تجمع بين مزايا الملكية العقارية الكبيرة وبين شعار المساواة الذى نادى به المرحلة الثانية التى شهدت تقسيم الملكية.

ويقدم ماركس تحليلاً لسبب إخفاق الثورة البرجوازية فى تحقيق اتجاهها نحو المساواة. ويوضح أن تقسيم الملكية العقارية يكون مصحوباً بمبدأ المنافسة الذى يسفر عن تراكم رأس المال بين أيدي بعض الملاك وبالتالي إلى ظهور عدم المساواة. ولذلك وطالما وجدت المنافسة أن الإمكانية المتاحة لبعض الأفراد أو بعض القوى الاجتماعية فى زيادة أموالهم على حساب الآخرين، فلن تكون المساواة سوى كلمة خاوية.

ومع ذلك، توقع ماركس أن عهد المساواة الحقيقية لن يتحقق إلا فى المجتمع الشيوعى الذى تسود فيه الوفرة بحيث يمكن تطبيق الانتقال من شعار «من كل حسب قدراته» إلى شعار «لكل حسب حاجته». أما قبل ذلك، وكما أوضح ماركس فى نقد برنامج جوتة «إن الحق المتساوى هو فى مبدئه الحق البرجوازى». فحق المنتج يتناسب مع العمل الذى يقدمه. وتحصل المساواة فى الاستخدام كوحدة قياس مشتركة. وهذا الحق المتساوى هو حق غير متساوٍ لأجر غير متساوٍ. فهو لا يعرف التمييز الطبقي ولكنه يعترف ضمناً بعدم المساواة فى المواقب الفردية، وبالتالي بالقدرة على الإنتاج والامتيازات الطبيعية. فهذا الحق، إذن، شأن كل حق، حق مبنى على عدم المساواة.

وتوقع ماركس من بلوغ مرحلة الشيوعية وتحقق الوفرة إمكان تجاوز وحدة القياس المشتركة وإشباع حاجات الأفراد دون قياس بقدراتهم وإنما تكون حاجاتهم هى المعيار.

يتضح من العرض الفائت أن الأيديولوجية الماركسية - اللينينية تطرح بكيفية مغايرة مفترضة الديمقراطية «الاستقلال والمساواة»، ويرتبط هذا الطرح المستحدث بالمثل الأعلى الذى تنشده الديمقراطية الماركسية، وتبينه فيما يلى .

المطلب الثالث

طبيعة الديمقراطية الماركسية وأهدافها

منذ عام 1848، حدد ماركس وإنجلز فى البيان الشيوعى الهدف الأساسى للثورة البروليتارية بأنه «الفوز بالديمقراطية». ومقتضى هذا «الفوز»، فيما قدرا، وجوب تجاوز الديمقراطية السياسية المحضنة إلى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أنها وحدها التى تسمح بالوصول إلى المساواة الحقيقية بين الأفراد فى جميع المجالات⁽¹⁾.

فالديمقراطية الماركسية تتجسد فى نتائجها الملموسة أكثر منه بإعلاناتها وتنظيمها للسلطة السياسية. فهى قبل كل شيء «حكومة للشعب» وذلك يقتضى أن تكون الطبقة الأكثر عدداً قد استولت مسبقاً على رقابة أدوات الإنتاج وملكيّتها.

ويصف البعض⁽²⁾ هذه الديمقراطية بأنها «ديمقراطية بحسب المال». فهى ديمقراطية من أجل الشعب أى أن السلطة تُمارس لمصلحة الشعب. فحين يذكر لينين أن الديمقراطية البروليتارية هى أكثر ديمقراطية ألف مرة من أية ديمقراطية برجوازية، فإنه لا يقصد بذلك أن الدولة البروليتارية تحقق الديمقراطية بوصفها شكلاً للممارسة الجماعية للسلطة، وإنما يعبر عن نتيجة نشاط الدولة البروليتارية التى يراها أفضل ألف مرة لمصالح العاملين من الدولة البرجوازية. وهذه الخاصية للديمقراطية البروليتارية هى

(1) راجع تيربان، المرجع السابق الجزء الثانى من 10.

(2) راجع رونسا فالون، المرجع السابق، ص 59.

ممكن تناقضها في الآن ذاته. فهي تتضمن الحد الأقصى من الديمقراطية، حسبما يعلن الماركسيون، بالنسبة لغاية نشاط السلطة، ويكون مصحوباً بالحد الأدنى بل بالغياب الكامل للديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات.

وهذه الديمقراطية بحسب المآل لا تتحقق إلا بالإلغاء الكامل لحكم الإنسان للإنسان. فالحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية تفترضان الإلغاء التدريجي لتلك الأداة القمعية التي هي الدولة، ولو كانت دولة بروليتارية.

ويسوق الشراح مظاهر ثلاثة للديمقراطية الماركسية بمفهومها المتقدم⁽¹⁾: فهي:

- أ - ديمقراطية من خلال المضمون الطبقي للدولة.
- ب - ديمقراطية من خلال بنية وآليات سلطة الدولة.
- ج - ديمقراطية من خلال تلاشي الدولة.

- ديمقراطية من خلال المضمون الطبقي للدولة

تقدم بيان أن الماركسية - اللينينية لا تسلم إلا باستقلال نسبي للسياسة عن الاقتصاد وترى أن السلطة هي مجرد انعكاس لسيطرة طبقة⁽²⁾.

(1) راجع تيربان الجزء الثاني ص 11.

(2) مع ذلك لا يخلو موقف بعض الأنظمة الماركسية من التناقض. فالسوفييت مثلاً يشيدون بغتوق مؤسساتهم السياسية على مؤسسات البلاد الغربية ولكنهم يقولون بضرورة اللحاق بالدول الرأسمالية اقتصادياً، أي أن هناك تقدماً سياسياً وتخلفاً اقتصادياً!! فكيف يتسنى تفسير ذلك في ضوء مقولة أن السياسة هي انعكاس للقاعدة المادية للمجتمع؟ بل يلاحظ أن الدستور السوفيتي الصادر في 1977 قد خالف النهج الماركسي ومنطقه. فهو يتناول «النظام السياسي» في الفصل الأول، ثم النظام الاقتصادي في الفصل الثاني كما لو كان من المتصور، في المنظور الماركسي، أن يكون النظام السياسي شيئاً خلاف انعكاس النظام الاقتصادي، راجع: Turpin: op. cit. T II. P. 14.

ومن هنا، لم يُعنى ماركس كثيراً بالحديث عن الأشكال السياسية للديمقراطية. ولكن تجربة كومونة باريس أثارت انتباهه بوصفها «حكومة الطبقة العمالية» أى «الشكل السياسى الذى تم العثور عليه والذى يسمح بتحقيق التحرير الاقتصادى للعمل» على حد تعبيره. فهو يؤكد أنه «لا يمكن أن تتعايش السيطرة السياسية للمنتج مع استمرار استرقاقه اجتماعياً».

ورأى ماركس، أنه لا جدوى من وضع نظرية للأشكال السياسية للديمقراطية. ففي الدولة البرجوازية، لا وجود للديمقراطية بالرغم من خداع التمثيل النيابى. أما فى إطار المجتمع الشيوعى «فإن الطبقة العاملة سوف تستبدل بالمجتمع المدنى القديم تشاركاً اجتماعياً خالياً من الطبقات وصراعاتها، دون أن تكون هناك سلطة سياسية بمعنى الكلمة، لأن السلطة السياسية هى بالفعل تلخيص رسمى للخصومة القائمة فى المجتمع المدنى».

فى ضوء ما تقدم، يكتسب تعبير «الفوز بالديمقراطية» الوارد فى البيان الشيوعى مغزى وحيداً عند ماركس. وهو «تكوين البروليتاريا بوصفها طبقة سائدة» دون أن يكون هناك مبرر لإعداد تصور دقيق للأشكال السياسية لأن مصيرها الزوال فى المجتمع البروليتارى.

ويؤكد لينين هذا النظر فى مؤلفه الدولة والثورة، فيوضح أن ماركس، لم يسعى لتقديم أى نموذج للديمقراطية السياسية واكتفى بالموافقة على نموذج كومونة باريس والتنبؤ بزوال الدولة فى المستقبل دون أن يحدد الأشكال السياسية لهذا المستقبل⁽¹⁾.

فالامر الهام عند ماركس هو أن تحقيق الديمقراطية البروليتارية بحسب مضمونها الطبقي يجب أن يمر أولاً بالفوز بالسلطة السياسية للدولة واستخدام جهازها القمعى فى خدمة الطبقة السائدة الجديدة دون أن يكون

(1) Leonhard (wolfgang): l'idéologie soviétique contemporaine Tome II, éd. : راجع.

Payot, Paris, 1963 p. 121.

لأشكال السلطة السياسية خلال هذه المرحلة أية أهمية. فطبقاً لماركس، إن الملكية الفردية هي التي قسمت الرجال إلى مستغلين ومستغلين، وهي التي تبرر تشييد جهاز الدولة لخدمتها، أما في المجتمع البروليتاري، فإن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي التي سوف تعيد، ولو بالإكراه، الوحدة بين الناس في مجتمع يقوم على الإجماع.

ففي المرحلة الأولى، يتحصل الأمر الهام في تشكيل ذلك المجتمع الخالي من الطبقات الذي يصير نحو الزوال، وفي هذه المرحلة تكون الديمقراطية مرادفة للدولة أى مرادفة للقمع أى أن الديمقراطية تعادل الدكتاتورية.

وقد عبر عن هذا المعنى، الزعيم السوفيتي السابق يسورى أندريوسوف، في تقرير قدمه بتاريخ 22 أبريل عام 1976⁽¹⁾، أثناء شغله منصب رئيس المخابرات السوفيتية، ساق فيه تفسيراً للإبقاء على مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، فذكر، أنه بالنسبة للينين «تحمّل الديمقراطية مضموناً طبعياً دائماً لأنه لا توجد ديمقراطية مجردة. فالديمقراطية إما برجوازية أو اشتراكية».

2 - ديمقراطية من خلال آليات وسلطة الدولة

تقدمت الإشارة إلى أن ماركس وإنجلز لم يعنيا بقضية السلطة بوصفها تلك باعتبار أن فوز البروليتاريا بالسلطة المشار إليه في البيان الشيوعي لعام 1848 يعنى أن الفوز بالسلطة هو المقدمة لزوالها وهو الشرط لنهاية الجانب السياسي الذي يعبر عنه تلاحى الدولة.

ومع ذلك ما لبث أن أدرك مؤسسا الماركسية أهمية معالجة قضية السلطة بالنسبة للثورة البروليتارية، وذلك من خلال تحليلهما لتجربة كومونة باريس. فقد أبرزت هذه التجربة ثلاث مهام رئيسية لكل ثورة شعبية.

(1) جريدة ليوموند الفرنسية العدد الصادر في 24 فبراير عام 1976.

أ - أعرب ماركس عن المهمة الأولى في المقدمة التي سطرها مع إنجلز في عام 1872 للبيان الشيوعي وجاء فيها : «برهنت الكومونة، بصورة خاصة، على أن الطبقة العمالية لا يمكنها الاكتفاء بمجرد الاستيلاء على جهاز الدولة القائم، واستخدامه في غاياتها الخاصة»⁽¹⁾. وذكر ماركس في خطاب بعث به إلى كوجلمان بتاريخ 12 أبريل 1871 أنه «ليس يكفي أن تتغير اليد القابضة على الجهاز البيروقراطي العسكري، بل يتعين تحطيمه».

ب - نتحصل المهمة الثانية في بناء دولة جديدة تكون أساساً حكومة الطبقة العمالية وقد دَوّن ماركس في مؤلفه «الحرب الأهلية في فرنسا 1871» أنه لا يجوز أن تقع الطبقة العمالية بمجرد الاستيلاء على جهاز الدولة، وتسييره على حالته لحسابها. فسلطة الدولة المركزية، بهيئاتها من جيش دائم وشرطة وبيروقراطية ورجال الدين ورجال القضاء هي هيئات منشئة وفقاً لخطة للعمل نظامية ورئاسية يترد تاريخها إلى عهد الملكية المطلقة، ثم استخدمها المجتمع البرجوازي الوليد سلاحاً قومياً في صراعه ضد الإقطاع، من ثم، حث ماركس على تحطيم هذا الجهاز العسكري والبيروقراطي والاستماتة عنه بالممارسة الديمقراطية لحكم دكتاتورية البروليتاريا⁽²⁾.

وتقوم هذه الدكتاتورية على تقييد الديمقراطية النيابية لصالح الرقابة العمالية. وذلك لأن الكومونة «تشكلت من مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام في الدوائر المختلفة من المدينة على قاعدة

(1) راجع، ماركس، إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، المرجع السابق ص 5. وتمد هذه النتيجة في نظر لينين الدرس الجوهري الذي استفاد ماركس من الكومونة. راجع لينين: الدولة والثورة، المرجع السابق ص 410 وما بعدها.

(2) راجع : Marx: La guerre civile en France, 1871, Editions sociales, Paris, 1968, P. 59.

المسؤولية والقابلية للعزل فى أى وقت. وبطبيعة الحال كانت غالبية أعضائها من العمال أو من ممثلى الطبقة العمالية المعترف بهم. فكان من المتعين ألا تكون الكومونة جهازاً جبرلمانياً وإنما هيئة عاملة تنفيذية وتشريعية فى آن واحد... وإذا كان من المهم استئصال الأجهزة القمعية المحضة للسلطة الحكومية القديمة، فإنه من المتعين أن تنتزع وظائفها المشروعة من سلطة تسمو على المجتمع ذاته، وتعاد إلى خدم المجتمع المسؤولين⁽¹⁾.

ج - تتحصل المهمة الثالثة فى بناء دولة تكون مثل أى دولة قادرة على أن تؤدى الوظائف القمعية. وقد رأى ماركس أن الفشل الأكبر للكومونة هو أنها لم تفعل ذلك وأنه كان من المتعين أن يزحف رجال الكومونة إلى قصر فرساي حيث فرّت الحكومة. وأضاف فى خطابه إلى كوجلمان أن الخطأ الثانى للكومونة تحصل فى أن لجنتها المركزية بادرت بتصفية سلطاتها مبكراً لتحل الكومونة محلها.

وبذلك تكون كومونة باريس ثورة اصطدمت بمشكلة أساسية وهى «كيفية بناء شكل دولة، لا يكون دولة من ناحية ما، ويظل دولة من ناحية أخرى».

ويلاحظ أن لينين كان قد فطن إلى أهمية قضية السلطة، وأبرز فى مؤلفه «الدولة والثورة»، أنه لا يمكن التفاوض عن مشكلة السلطة لأنها هى التى تحدد نمو الثورة. ويتبنى لينين تصور ماركس وإنجلز للدولة بوصفها الوسيلة التى تفرض البرجوازية بموجبها سلطتها القمعية المنظمة وعنفها على البروليتاريا. فالدولة، طبقاً للينين، سوف تزول بالضرورة مع المجتمع اللاتبقى الذى سوف يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويلغى نظام الأجرة كنموذج للوجود التابع...

ويؤكد لينين أن هذا الزوال للدولة يمثل كذلك زوالاً للديمقراطية،

Ibid, P. 63 et 65.

(1) راجع :

لأنه حين لا يكون هناك استغلال أو طبقات أو دولة يصبح فى الإيمان الحديث عن الديمقراطية. وعندئذ فقط يصبح فى الإيمان تطبيق ديمقراطية كاملة حقيقية بدون أى استثناء.. وعندئذ فقط تبدأ الديمقراطية فى التلاشى، لأن الناس بعد أن تخلصوا من الرق الرأسمالى وبشاعة استغلاله، سوف يعتادون تدريجياً على احترام القواعد الأساسية للحياة فى المجتمع المعروفة منذ قرون⁽¹⁾..

ووسيلة تحقيق الديمقراطية من خلال قيام سلطة الشعب، حسبما رآها لينين، تكون بتنظيم الحكومة بطريقة ديمقراطية. فلا تكون فقط «حكم الشعب من أجل الشعب» بل «حكم الشعب من الشعب» أن يقدر الإيمان حكومة مباشرة تشرك الشعب بالفعل فى اتخاذ القرارات أن حكومة تتعارض مع الحكومة النيابية التقليدية. وكتب لينين مقالاً فى البرافدا فى أبريل عام 1917، «إن حكم كرنسكى، عنوانه «ازدواج السلطة» أن تحقيق الديمقراطية الشعبية مع الإبقاء على سلطة سياسية للدولة تتركز على مؤسسات عسكرية وقضائية وإدارية ونقابية وحزبية. فذكر، أن مثل هذا الازدواج لا يجوز أن يكون إلا مؤقتاً ذلك. لأن الحكومة الثورية يجب أن تقام على قاعدة شعبية «مباشرة ومحلية». ويتمين أن تصبح هذه السلطة الشعبية السلطة الوحيدة فى النظام الاشتراكى. وبذلك يتحقق ما وصفه لينين بـ«النمط الأسمى من الديمقراطية الذى ينتهى التشويه البرجوازى الذى طرأ عليها».

ويؤكد لينين فى مؤلفه «الدولة والثورة» أنه فى إطار النظام الاشتراكى يتجدد العديد من مظاهر «الديمقراطية البدائية» لأنه لأول مرة فى تاريخ المجتمعات المتحضرة تصعد الجماهير إلى مشاركة مستقلة ليس فقط فى التصويت والانتخابات، ولكن أيضاً فى التسيير اليومى للشؤون العامة فـ«كل الناس يحكمون على التوالى، وسرعان ما يعتادون على أن أحداً لا يحكم».

(1) راجع رونسا فالون، المرجع السابق ص 25.

وفى أبريل عام 1918 يعيد لينين التأكيد على أن «هدفنا هو أن نشرك عملياً جميع الفقراء بدون استثناء فى حكم البلاد... ويأتى يكون أداء وظائف الدولة مجاناً بمعرفة جميع العاملين بعد أن يفرغوا من قضاء ساعات عملهم الثمانية فى الإنتاج، ولئن كان من الصعوبة بمكان بلوغ هذا الهدف، إلا أنه الضمانة الوحيدة للدعم النهائى للاشتراكية».

وحّد لينين فى مؤلفه «المهام الفورية لسلطة السوفييتات أن الهدف الفورى هو العمل على أن «يتعلم الشعب بأسره الحكم فعلاً ويبدأ فى الحكم» كما دعا إلى العمل على ألا تتحول السوفييتات إلى برلمانات».

لا تفوت الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الأقوال السابقة للينين وإن بدت محققة للديمقراطية المباشرة على نحو ما عرضنا مقوماتها، إلا أن هذا التصور الذى قدمه لينين لم يتحقق فى دنيا التطبيق سوى لبضعة شهور، وعُدل النظام البلشفى عن فكرة ديمقراطية السوفييتات المباشرة وجردّها من سلطاتها لحساب الحزب البلشفى على نحو ما عرضنا من قبل⁽¹⁾

(1) تعددت التفسيرات فى تحليل هذه الظاهرة، فيشير بعض الكتاب الماركسيون إلى أنه فى الفترة بين 1917 - 1918 استحوذت السوفييتات على السلطة بدليل أن المجلس المركزى لسوفييتات سيبيريا اعترض على معاهدة صلح برست - ليتوفسك التى وقعها مجلس قومبيرى الشعب أى الحكومة السوفيتية إلا أنه، كان من المتعذر استمرار ديمقراطية السوفييتات فى إطار الظروف الاقتصادية العصيبة التى واجهت الثورة البلشفية فضلاً عن ظروف الحرب الأهلية بعد ذلك. فقد اقتضت ديمقراطية السوفييتات خفصاً لساعات العمل حتى يتفرغ العمال لتسيير المنشآت ويفترض ذلك مستوى عالٍ من القوى الإنتاجية والتقدم التكني، كما تقتضى هذه الديمقراطية استقراراً فى الأوضاع الاجتماعية، وهو الأمر الذى كان مفقداً فى ذلك الحين، ومن هنا يلتبس هؤلاء المفكرون تبريراً لمسلك لينين فى العدول عن سلطة السوفييتات.

Weber (Henri): Représentation et révolution, in Projets. N° 7, p. 40.

3 - ديمقراطية من خلال تلاشى الدولة

يستفاد هذا المعنى من بعض كتابات لينين، وإن كان موقفه فى هذا الصدد يتطوّر على قدر من التناقض.

فلينين يؤكد أحياناً، «أن الاشتراكية المتصورة يتعين بالضرورة أن تقيم ديمقراطية كاملة». ثم يصفها فى مؤلفه «الدولة والثورة» بأنها «أشكال دولة وأنه بالتالى، «حين تزول الدولة تزول الديمقراطية كذلك». أى أن الديمقراطية شأنها شأن الدولة تعنى الإكراه. وهذا المعنى لا يقتصر على الديمقراطية البرجوازية وإنما يشمل كذلك ديمقراطية البروليتاريا. ويؤكد لينين «أن الديمقراطية لها أهمية فائقة فى النضال الذى تخوضه الطبقة العاملة من أجل تحررها. ولكن الديمقراطية ليست البتة حلاً لا يمكن تخطيه، فهى ليست سوى مرحلة على درب الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ومن الرأسمالية إلى الشيوعية. فالديمقراطية هى «دولة تعترف بخضوع الأقلية للأغلبية، وبمعنى آخر هى تنظيم يهدف إلى كفالة الممارسة المنظمة للإكراه من جانب طبقة ضد أخرى. ومن جزء من الشعب ضد جزء آخر». ثم يضيف لينين «إن الشيوعية سوف تتحول إلى ديمقراطية لأن دكتاتورية البروليتاريا لها رسالة هدم الطبقات والدولة، بحيث أنه ما أن تتم هذه المهمة حتى تكون الدكتاتورية قد صفت». ويستطرد لينين قوله: «فى المجتمع الشيوعى فقط، تكف الدولة عن الوجود ويسوغ الحديث عن الحرية. وعندئذ يصبح فى الإمكان تطبيق ديمقراطية كاملة حقيقية بدون أى استثناء. وعندئذ تأخذ الديمقراطية فى الذبول لأن الشيوعية هى وحدها القادرة على تحقيق ديمقراطية كاملة حقيقية. وكلما كانت ديمقراطية كاملة، كلما بدت ضرورية بصورة أسرع وتنطفئ من تلقاء نفسها». ويضيف أنه «كلما كانت الديمقراطية كاملة، كلما اقترب الوقت الذى تصبح فيه عديمة الجدوى».

ويلاحظ على هذا التصور للديمقراطية⁽¹⁾ بأنه كثيراً ما استخدم لينين

(1) راجع نيربان، المرجع السابق، الجزء الثانى ص 21.

مصطلح «الديمقراطية» كمرادف «للحرية» أى بمعنى مقاومة السلطة. ومن البديهي أنه لا مكان فى المجتمع الشيوعى لديمقراطية بمفهوم مقاومة السلطة، بعد أن تكون قد زالت السلطة والدولة وتحقق إجماع المصالح والآراء والطبقات، و«حلت إدارة الأشياء محل حكم الأفراد».

يستفاد مما تقدم أن المثل الأعلى الماركسى للديمقراطية السياسية يعود إلى نموذج من الوحدة العميقة. فمن حيث المضمون الطبقي، تعمل الديمقراطية من أجل مصلحة الطبقة الأكثر عدداً وحدها، وهى تتميز بوحدة أهدافها وإنجازاتها.

ومن حيث بنیان السلطة، تهدف الديمقراطية إلى وحدة النظام السياسى ووحدة الشعب. وفى مقابل هذا المفهوم للديمقراطية سادت الماركسية مفهوماً مستحدثاً للسيادة وذلك على الوجه التالى .

المبحث الثانى مفهوم السيادة فى المذهب الماركسى

المناداة بمبدأ سيادة الشعب: السيادة البروليتارية

تقر الماركسية بمبدأ سيادة الشعب. إلا أن الشعب فى النظرية الماركسية ينتق مفهومه من نظرية الصراع الطبقي أى الصراع بين طبقة سائدة اقتصادياً وطبقة أخرى مهضومة.

ويترب على ارتباط مفهوم «الشعب» بنظرية الصراع الطبقي، أن يكتسب مبدأ السيادة فى الفكر الماركسى مضموناً خاصاً يمكن أن نطلق عليه مبدأ «السيادة البروليتارية» أو سيادة الطبقة العمالية. فوقاً لهذا المبدأ يمتزج مدلول الشعب صاحب السيادة بمدلول الطبقة العمالية، تلك الطبقة التى رأى فيها ماركس وخلفاؤه أنها الطبقة الطليعية فى المجتمعات

الصناعية الحديثة، وأنها دون سواها حاملة لرسالة تحرير الإنسانية⁽¹⁾.

فماركس الذي رأى أن تاريخ البشرية هو تاريخ صراع بين طبقات متناحرة انبثقت من تحولات أساليب الإنتاج على مدى القرون التي عاشتها الإنسانية، خلص من ذلك إلى تقرير حتمية معينة لتطور المجتمعات الحديثة تتحصل في انقسامها في خاتمة المطاف إلى طبقتين متصارعتين: البرجوازية وتمثل طبقة الأقلية الحاكمة، والبروليتارية وتمثل طبقة الأغلبية الساحقة المقهورة. ولما كانت البروليتاريا تعاني من استغلال الطبقة الأولى، وتفترق إلى الحرية في ظل حكمها، فهي تفاضل للإحاطة بالحكم البرجوازي، ومتى تحقق لها ذلك تستعيز عن الحكم البرجوازي بإقامة حكمها الذي يسميه الماركسيون «دكتاتورية البروليتاريا»، وفي ظلها تستأثر البروليتاريا أو الطبقة العمالية بالسيادة دون سواها⁽²⁾.

وهذه السيادة البروليتارية تتميز بخصائص معينة؟

المطلب الأول

خصائص السيادة البروليتارية

1 - السيادة البروليتارية ذات طابع طبقي: ⁽³⁾

أعلن ماركس وإنجلز صراحة الطابع الطبقي للسلطة الجديدة، فهي

(1) راجع: ديفرجيه - النظم السياسية والقانون الدستوري - المرجع السابق ص 40 و 41..
يرود: المطول، الجزء الخامس، الطبعة الثانية ص 133 وما بعدها. لانفروف
المرجع سالف الذكر ص 68 إلى ص 73.

(2) يلاحظ أن بعض الماركسيين يربط على قول ماركس بأن حتمية التطور التاريخي
تفرض دكتاتورية البروليتاريا، وصنفهم لهذه الدكتاتورية بأنها «دكتاتورية العلم
الاقتصادي والاجتماعي في تنظيم المجتمع والتي تقررت بديلاً للمبادرات الفردية
العمياء، والمتحررة من كل رقابة أوقانون والتي تشكل سمة التوازن الرأسمالي المختل.

Leffevre: Le Marxisme, P.U. F, Paris, 1966, p. 99 - Marcuse (H) Réexamen du
concept de révolution, Diogenes N° 64, oct - déc 1968, pp22, Duverger: op. cit p. 334.

Marx: (Karl): le 18 brumaire de Louis Bonaparte, Editions sociales, Paris, (3)
1956, P. 101.

طبقة شأن سلطة الطبقة البرجوازية التى يصطبغ تطبيقها لمبدأ سيادة الشعب باستئثار البرجوازية بالسيادة الفعلية، وكذلك الحال فى ظل التنظيم الماركسى.

فالبروليتاريا أو العمال الصناعيون يشكلون، عند ماركس وإنجلز، النخبة التى تتفرد بممارسة السيادة. ومع ذلك فقد أشار إلى إمكان أن تعقد البروليتاريا تبعاً للظروف السائدة تحالفاً مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى تتوافق مصالحها مع التحول الاشتراكى ومثلها الفلاحين. غير أن ماركس وإنجلز أوضحوا أن مثل هذا التحالف لا يؤثر فى الدور القيادى للطبقة العمالية الذى لا تشاركها طبقة أخرى فيه.

2 - السيادة البروليتارية ذات طابع اجماعى: (1)

يستفاد هذا الطابع من أن الماركسية ترفض كافة مظاهر التعدد أو الكثرة فى مجالات الحياة المختلفة فى النظام الماركسى. فالماركسية ترفض مبدأ تعدد السلطات فى الدولة وتعدد الأحزاب وتعدد نظم الملكية الاقتصادية مثل تجاوز الملكية الخاصة والملكية العامة أو التعاونية، أو تعدد المذاهب السياسية كوجود مذاهب سياسية أخرى إلى جانب المذهب الماركسى فى إطار الدولة الواحدة. ويفسر الماركسيون رفض هذا التعدد بقولهم إنه فى إطار المجتمع البروليتارى القائم على الطبقة الواحدة أى الطبقة العمالية ذات المصالح والوجدان المتماثل، فإنه يتغى كل سبب أو مبرر للتعدد. ويميز من هذا النظر أن الماركسية تعلن أنها ترشد إلى المعرفة الصحيحة لقوانين التطور الاجتماعى تلك القوانين التى قادت إلى المناداة بسيادة الطبقة البروليتارية، ومن ثم يرى الماركسيون أن السماح بأى

(1) راجع: بيردو: المطول، الجزء الخامس، الطبعة الثانية ص 621 وما بعدها وقارب من مفهوم الإدارة العامة عند روسو، روسو، العقد الاجتماعى الثانى، الفصل الرابع.

تعدد يناقض ما تقضى به الماركسية، من شأنه إهدار القوانين العلمية الماركسية، أو هو تعبير آخر، سماح للخطأ وفساد الرأى القائم على الجهل بقوانين التطور الاجتماعى بأن يسودا من جديد.

3 - السيادة البروليتارية سيادة عقائدية:

ترتبط هذه الخاصية بالخاصية السابقة. فالسيادة الماركسية سيادة أو سلطة عقائدية. وهذه الصفة تجعلها سلطة شمولية لا تفتح لآى معارضة، لأن إباحة مثل هذه المعارضة ينطوى، فيما يرى الماركسيون، على هدم عملية التحرر التى تقوم بها السلطة البروليتارية.

4 - السيادة البروليتارية هى سيادة الأغلبية الساحقة⁽¹⁾

تعلن الماركسية أن مبدأ سيادة البروليتاريا يحقق لأول مرة فى تاريخ الإنسانية، سيادة الأغلبية الساحقة من الشعب على الأقلية. فالبروليتاريا أى طبقة عمال الصناعة، تشكل طبقة الأغلبية فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية. وقد توقع ماركس وإنجلز، وهما يحللان بنية المجتمعات الصناعية الأوروبية، أن يزداد شأن هذه الطبقة من حيث العدد ومن حيث نمو وعيها الطبقي. وبالتالي تكون حكمها قد حقق، وعلى نقض سائر حركات التاريخ السابقة، سيادة والأغلبية الساحقة من أجل الأغلبية الساحقة.

فقد أوضح ماركس وإنجلز أن البروليتاريا تستخدم سيادتها من أجل تقويض علاقات الإنتاج القديمة القائمة على الاستغلال الطبقي الذى تمارسه الأقلية الرأسمالية. ومن ثم، تنصهر الطبقات الاجتماعية فى بوتقة

(1) راجع: ماركس وإنجلز، بيان الحزب الشيوعى المرجع سالف الذكر ص 19 وإنجلز: أصل نظام الأسرة والدولة والملكية، ص 191. والمقدمة التى سطرها بتاريخ 28 يونيو 1883 للطبعة الألمانية لبيان الحزب الشيوعى.

البيان الاجتماعي الجديد. وينشأ مجتمع خالٍ من العناصر القديمة للصراع الطبقي. وبهذا تكون البروليتاريا، فيما رأى ماركس وإنجلز، قد حررت الإنسانية جمعاء، باعتبار أن سائر الدول سوف تحذو حذو الدول الصناعية الغربية وتسير على دربها⁽¹⁾.

وجدير بالإشارة إلى أن النظام السوفيتي بوصفه أول نظام يتخذ الماركسية - اللينينية منهاجاً له، قد تبنى مبدأ السيادة البروليتارية منذ قيامه. وكان لينين يحدد حائزى السيادة في الدولة بقوله: «الناخبون هم الجماهير الكادحة والمستغلة والبرجوازية ملغاة». وانعكس صدى هذا الاتجاه في ظل الدستور السوفيتي الصادر في 10 يوليو 1918 والدستور الصادر في 31 يناير 1924⁽²⁾.

فطبقاً لهذين الدستورين، اقتصر حق الانتخاب والترشيح على المواطنين البالغين 18 عاماً والذين يندرجون في فئات الشعب العامل مع استبعاد أفراد الطبقات السابقة السائدة ورجال الدين.

وعلى لينين سبب عزل الفئات البرجوازية عن المشاركة في الحياة السياسية بالظروف الذاتية التي لا يست التورة البلشفية في بلاده. فقد أبدت هذه الفئات مقاومة ضارية للثورة، فتعين، وفقاً لرأى لينين، حرمانها من

(1) لمزيد من التفصيل راجع: Lacroix. op. cit p 36, Bordeaux, Traité, T VII 1^{ère} éd p 491 et 492 - Rubel (M): Karl Marx op. cit. pp 298 et 288.

(2) راجع لينين: المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية. المختارات، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص 285. ولينين: الثورة البروليتارية والمرتد كلوتسكى، المختارات، ص 133، بل لقد ذهب رغبة القادة السوفيت في ذلك الحين في تنفيذ مفهوم سيادة البروليتاريا إلى حد أن أسقطوا شرط الجنسية في تحديد المواطن السوفيتي ونظروا إلى دولتهم باعتبارها دولة البروليتاريا العالمية، ورتبوا على ذلك تخويل أفراد البروليتاريا وأياً كانت جنسيتهم، الحقوق السياسية في الدولة السوفيتية على قدم المساواة مع المواطن السوفيتي. - وقد عدل عن هذا التنظيم بعد ذلك.

المشاركة فى السيادة. ومن ثم، فقد أشار لينين إلى خطأ تعميم هذا الحرمان أو اعتباره «سمة لازمة ولا غنى عنها لدكتاتورية البروليتاريا». ولذلك نلاحظ أن القيادة السياسية اليوغوسلافية لم تأخذ بمبدأ تقييد طائفة المتمتعين بالحقوق السياسية فى أول دستور صدر فى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية.

وما أن أيقن الزعماء السوفييت أنهم أنجزوا بناء المجتمع الاشتراكى وأحكم الحزب الشيوعى سيطرته على زمام الحكم، وسجلوا هذا اليقين فى الدستور الصادر سنة 1936 حتى عدلوا عن التميز السابق بين طبقات الشعب، وتقرر حق المشاركة فى الحياة السياسية لجميع المواطنين السوفييت، حتى أن ستالين وكان يتولى زعامة الدولة السوفيتية حين تم وضع دستور عام 1936 رفض اقتراحاً تقدم به البعض ويقضى بحرمان رجال الدين وأفراد الحرس الأبيض السابقين والأشراف ومن لا يؤدون عملاً ذى نفع عام من مزاوله الحقوق السياسية⁽¹⁾. وأسّس ستالين هذا الرفض على انقضاء الظروف التى بررت هذا الحرمان والتى تمثلت أساساً فى مقاومة هذه العناصر لقيام الدولة الاشتراكية. وأوضح ستالين أنه، بعد أن قهرت السلطات السوفيتية الطبقات المستغلة وسحقته، فإنها لم تعد تخشى بأس رواسيها الطبقية.

ويتأكد معنى السيادة البروليتارية من دراسة نظرية دكتاتورية البروليتاريا فى الماركسية - اللينينية وتطبيقاتها الوضعية.

المطلب الثانى

نظرية دكتاتورية البروليتاريا

يكتنف مفهوم دكتاتورية البروليتاريا فى النظرية الماركسية الكثير من

(1) راجع: Staline: Sur le projet de constitution, édition sociales paris, p 214 et pp 228 et 229.

الغموض الذى يخيم على العديد من المفاهيم السياسية لهذه النظرية. ويجرى فى هذا الصدد التمييز بين عدة أطوار مر بها هذا المفهوم وتتحصل فيما يلي: (1)

المرحلة الأولى: الاستراتيجية الثورية [ماركس]

تمتد هذه المرحلة من أحداث ثورة 1848 حتى الحل النهائى لمعصبة الشيوعيين فى عام 1852. وقصد بمفهوم دكتاتورية البروليتاريا فى هذه المرحلة «الاستراتيجية الضرورية للبروليتاريا فى ظروف حدوث أزمة ثورية».

وطبقاً لاستخدام ماركس لهذا المصطلح فإنه يركز على ثلاثة معطيات أساسية:

أ - إن الصراع الخاص بالمجتمع البرجوازى يسفر بالضرورة عن أزمة علينية وعالمية، لأن المجتمع البرجوازى ينطوى على «حرب أهلية» غير قابلة للاحتواء أو الإرجاء.

ب - رثى أن شروط الثورة البروليتارية غير ناضجة بطريقة متساوية فى جميع الأماكن. ورأى ماركس أن إنجلترا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تتوافر فيها هذه الشروط. أما فرنسا وألمانيا فتعد الظروف متوافرة فيهما بصورة غير كاملة. ونتيجة لهذا النحو غير المتكافئ لشروط الثورة البروليتارية، صاغ ماركس تصوره للنموذج الاستراتيجى للثورة الدائمة يوضح فيه كيفية إتمام الثورة البرجوازية التى لم تكتمل بعد، والثورة البروليتارية التى تعد حتمية.

ج - أما المعطاة الثالثة، فهى جدلية الثورة والثورة المضادة التى تحظر عملياً إمكانية التطور السلمى أو التوقف فى مرحلة متوسطة. فلا مفر

(1) راجع: Balibar (Etienne): Dictature du prolétariat, in Dictionnaire critique du Marxisme op. cit pp 266 et 267.

من الخيار بين التقدم أو التقهقر، وفي الفرضين يتعلق الأمر بعلاقة قوة غير مستقرة تاريخياً.

فى ضوء هذه المعطيات تكون دكتاتورية البروليتاريا هى مجموع الوسائل السياسية الانتقالية التى يتعين على البروليتاريا استخدامها لتحقيق انتصارها فى الأزمة الثورية.

وعبر ماركس عن هذا النظر فى خطابه إلى ويدمير فى 5 مارس 1852 وجاء فيه:

«إن الجديد الذى أتيت به هو أنى أقمت الدليل على أن:

- 1 - الصراع الطبقي يقود بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا.
- 2 - وإن هذه الدكتاتورية ذاتها لا تتحقق إلّا بالقضاء على كل الطبقات والانتقال إلى مجتمع بغير طبقات».

ورأى ماركس أنه فى ظروف الحالة الثورية، يفرض منطق التصعيد نفسه إلى أقصى حد على الطبقتين المتصارعتين، فتكون هناك إما دكتاتورية البرجوازية أو دكتاتورية البروليتاريا، وما خلا ذلك يكون مستبعداً.

وفى ظل هذه الأوضاع تكون القضية الاستراتيجية الحاسمة هى «قلب التحالفات الطبقة». فقد حذر ماركس من ثورة بروليتارية تناهضها جماهير الفلاحين المشتتين، ورأى أن مضمون دكتاتورية البروليتاريا هو البحث عن صيغة لجذب الفلاحين بحيث «تحل دكتاتورية الحلفاء (أى العمال والفلاحين) محل دكتاتورية المستغلين».

وطبقاً لهذا التصور الماركسى، يكون متعيناً على البروليتاريا، فى مواجهة الاستراتيجية البرجوازية أى الثورة المضادة، أن تنمى دكتاتوريتها الذاتية على مرحلتين: فى مرحلة أولى، تقيم نظاماً استثنائياً وقتياً تفرضه أقلية منظمة، وفى مرحلة ثانية تعقب انضمام الفلاحين إلى معسكر

البروليتاريا، تتحقق دكتاتورية الأغلبية التي يمثلها الاقتراع العام أى دكتاتورية فى شكل جمهورية دكتاتورية.

يبد أن ماركس أدرك فى بداية الخمسينات استحالة الثورة البروليتارية فى الظروف التى كانت قائمة آنذاك، حيث كانت هناك بداية مرحلة جديدة لتوسع السوق العالمية الرأسمالية، ورأى أنه فى عام 1848 لم يكن النمو التاريخى للبروليتاريا ذاتها ناضجاً بالقدر الكافى لقيادة الثورة، وعقد آماله فى المستقبل لتحقيق ذلك نظراً لانتشار الظاهرة البروليتارية مع نمو الثورة الصناعية.

المرحلة الثانية: دروس كومونة باريس:

ترجع هذه المرحلة إلى أعوام 1871 و 1872. وقد استخلصها ماركس وإنجلز من أحداث كومونة باريس. ورأى ماركس أن دكتاتورية البروليتاريا ليست تصوراً لنموذج استراتيجية ثورية لكنها شكل سياسى مبتكر وبروليتارى محض له مهمة محددة. وتتحصل هذه المهمة فى تنظيم البروليتاريا، وبصورة أعم، العاملين كطبقة حاكمة. وبذلك، تكتسب نظرية دكتاتورية البروليتاريا، ولأول مرة فى النظرية الماركسية، بعداً عالمياً مطلقاً.

وعبر ماركس عن هذا النظر فى نقد برنامج جوته حيث ذكر أنه «فيما بين المجتمع الرأسمالى وبين المجتمع الشيوعى، توجد مرحلة من التحول الثورى من هذا إلى ذاك تقابلها مرحلة من الانتقال السياسى لا تكون الدولة فيها سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا». وأحال ماركس وإنجلز مباشرة إلى الخصائص والتدابير التى اتخذتها كومونة باريس لتحديد مضمون دكتاتورية البروليتاريا. ورأى ماركس أنها تتحصل فى ثلاث خصائص أساسية هى:

أ - الشعب المسلح: ورأى ماركس أن الشعب المسلح هو الشرط

والضمان الذى لا غنى عنه لكافة التدابير الأخرى، والذى ينقل الوسائل المادية للسلطة إلى صف البروليتاريا.

ب - يتعين ألا تكون الكومونة هيئة برلمانية، وإنما هيئة عاملة تنفيذية وتشريعية فى آن واحد. ويتعلق الأمر هنا بالانتقال من أساليب السياسة النيابية إلى الديمقراطية المباشرة بحيث تنشأ سلطة غير قابلة للقسمة يمارسها الشعب مباشرة.

ج - إلغاء آلة الدولة القمعية ويتحقق ذلك بإلغاء الوظائف العامة للشرطة والاستقلال المزعوم للقضاء، وبوجه عام تقرير التبعية المباشرة مع القابلية للعزل الفورى لفئات المنتخبين والقضاة والموظفين، وتقرير المساواة بين الموظفين ومجموع الشعب، بما فى ذلك توحيد الأجر بالنسبة لهم بحيث يلغى كل تدرج رئاسى، وتحويل هيئة العاملين المتخصصين بجهاز الدولة إلى مجموعة من «خدم المجتمع المسؤولين». وبذلك تتحقق فى نظر ماركس، سلطة سياسية تقوم على إضعاف جهاز الدولة، بل وعلى النضال ضد وجودها ذاته.

وطبقاً لماركس، تهدف هذه الخصائص مجتمعة إلى تحقيق وظيفة تاريخية محددة أى إزالة الطبقات والاستقلال، وهى تشكل مرحلة تاريخية سابقة على الشيوعية. وتقتضى هذه الوظيفة «شكلاً سياسياً خاصاً» لا يتحدد بكيفية قانونية، وإنما بكيفية جدلية طبقاً لأهليتها للتحويل الداخلى الذاتى.

وقد عبّر ماركس عن هذا المعنى فى مؤلفه «الحرب الأهلية فى فرنسا» حيث يصف دكتاتورية البروليتاريا بأنها شكل سياسى قابل للامتداد، فى حين كانت كافة أشكال الحكومات السابقة ترتكز على القمع. والسرّ الحقيقى لدكتاتورية البروليتاريا، فى نظر ماركس، هو أنها أساساً حكومة الطبقة العمالية أى نتيجة الصراع الطبقي بين المتجنين ضد طبقة المالكين أى الشكل السياسى الذى تم العثور عليه أخيراً الذى يسمح بتحقيق التحرر الاقتصادى للعمل.

المرحلة الثالثة: لينين وماؤتسى تونج

أعلن لينين ولاءه للمقولات الماركسية، ولكنه أدخل تطويراً عليها طبقاً لما اقتضته ظروف الحركة الثورية في روسيا وموازين القوى فيها.

ففى عام 1905، واجه لينين «ثورتين فى واحدة»، ثورة برجوازية وثورة بروليتارية ضد أوضاع روسيا المتخلفة. وكان متعباً عقد تحالف بين البروليتاريا والفلاحين، ومن ثم فقد نخلو عن الحديث عن دكتاتورية البروليتاريا وصاغ مفهوماً تكتيكياً يقوم على «الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين» ليعبر به عن «التكتيك» البلشفى الذاتى.

ولكن ما أن نجحت ثورة أكتوبر، وفى خلال الأعوام التى أعقبتها من 1918 إلى 1923، استعاد لينين مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» وأضفى عليه مضموناً جديداً بوصفه «مرحلة تاريخية للتحويل بين الرأسمالية والشيوعية»، وليس فقط شكلاً سياسياً أو شكلاً للحكومة الانتقالية.

وكان ماركس قد ألمح فى نقد برنامج جوتة إلى التمييز بين مرحلتين للمجتمع الشيوعى، ولكن لينين توسع فى مفهوم الصراع الطبقي من أجل السلطة. وطالب بثورة ثقافية لترسيخ هذا المفهوم. فكتب فى «مرض الطفولة فى الشيوعية» إن دكتاتورية البروليتاريا هى معركة ضارية، دموية وغير دموية، عنيفة وسلمية، عسكرية واقتصادية، تربوية وإدارية ضد قوى وتقاليد المجتمع القديم. إن قوة العادة لدى ملايين وعشرات ملايين الرجال هى القوة الأكثر رهبة.

وعرّف لينين دكتاتورية البروليتاريا بأنها مرحلة صراعات طبقية بأشكال جديدة. وسطر فى «الاقتصاد السياسى فى فترة دكتاتورية البروليتاريا» أن الطبقات تستمر وسوف تبقى فى عهد دكتاتورية البروليتاريا. ولكن طرأ تعديل فى كل واحد منها، كما أنها العلاقات بينها تعدلت. فلا يزال الصراع الطبقي مستمراً فى ظل دكتاتورية البروليتاريا إنماتندثر أشكالاً جديدة فقط.

وجدير بالذكر أن هذا التصوير لماهية دكتاتورية البروليتاريا أسفر عن تعدد تفسيرات النظرية الاقتصادية لدكتاتورية البروليتاريا التي دار تكييفها على أنها «تكوين اجتماعي جديد». وصدرت عدة نظريات منها، نظرية ليبرمان وترايزينكوف حول «رد اعتبار الريح»، ونشرت في عام 1971 نظرية العالم الاقتصادي كرونرود Kronrod التي أثارت ضجة كبيرة لأنها أكدت وجود عدة أشكال متباينة للتحويل إلى الشيوعية، كما توقعت قيام علاقات طبقية في ظل الشيوعية.

وانعكس صدى هذا النظر على الثورة الصينية في ظل حكم ماوتسي تونغ. فقد صاغ نظرية لدكتاتورية البروليتاريا سيطرت على الثورة الثقافية الصينية التي اندلعت ابتداء من عام 1966. وطبقاً لها، تكون دكتاتورية البروليتاريا «ثورة مستمرة غير محددة المدة» وهي تتضمن بالضرورة نمو تناقضات جديدة، وبالتالي، احتمال نشوب صراعات طبقية جديدة على قاعدة الصراع الطبقي التاريخي بين الرأسمالية والشيوعية.

ولا تخفى دلالة هذا المنظور لدكتاتورية البروليتاريا. فبعد أن كانت دكتاتورية البروليتاريا هي الشكل الانتقالي الذي يعقب الفوز بالسلطة، أصبحت حلقة متتالية احتمالية لعدة ثورات شعبية يتعين أن تتم قبل أن يتحقق التحويل الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي الذي يقود إلى مجتمع بغير طبقات. وبالأخص إنهاء تقسيم العمل اليدوي والذهني الذي يبدو وكأنه أكثر الحلقات عمقاً في التناقض بين الطبقات.

المرحلة الرابعة: الحزب - الدولة (ستالين - جرامشي)

أفرزت الماركسية - الستالينية تصوراً مبتكراً لدكتاتورية البروليتاريا نتج من الظروف التي واجهها ستالين والتي أملت عليه العمل على دعم الدولة السوفيتية وتعويض التخلف الاقتصادي.

فقد أرسى ستالين مفهوماً لدكتاتورية البروليتاريا بوصفها نظاماً

اجتماعياً مؤسساً وجعل من الحزب حجر الزاوية لكل النظام والشكل الأعلى للتنظيم الطبقي للبروليتاريا، وبالتالي «القوة الفائزة للدولة».

فالحزب، طبقاً للمفهوم الستاليني، يشكل مجموع أشكال التنظيم الطبقي للبروليتاريا. وهو القوة الثورية المتجددة بصورة مطردة انطلاقاً من أكثر عناصر البروليتاريا تقدماً. وهذه القوة التحريضية تكمن في قلب بنيان الدولة ذاته.

وكان من شأن هذا التصور الجديد تعديل مفهوم «تلاشي الدولة» الذي لم يعد جزءاً ضرورياً من دكتاتورية البروليتاريا وإنما يرجع إلى مستقبل غير محدد. فدولة دكتاتورية البروليتاريا، في مفهومها الستاليني، ليست نصف دولة، وإنما هي دولة جديدة في سبيلها إلى الدعم.

ويلاحظ أنه في المرحلة اللاحقة على ستالين، لا تزال هذه المفاهيم سائدة. وإن اتسمت ببعض التذبذب. وقد توقع ستالين هذا التذبذب وأسس على النظرية اللينينية بشأن «استمرار الصراع بين الطبقات» في ظل دكتاتورية البروليتاريا. فهو يتجسد تارة في «تكيف الصراع بين الطبقات» في ظل الاشتراكية، وتارة في «زوال التعارض بين الطبقات». أما الأمر الجوهرى الذى يظل ثابتاً عند ستالين، فهو الدور التأسيسى القيادى للحزب، وتطابق الحزب والدولة.

المرحلة الراهنة: الشيوعية الأوروبية أو البحث عن طريق ثالث:

تسعى الأحزاب الشيوعية الأوروبية لوضع استراتيجية ديمقراطية جديدة للحركة العمالية الشيوعية بحثاً عن «اشتراكية في ظل الحرية» مستوحاة من المطالب التي تفجرت جماهيرياً خلال أزمة تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وتكون أكثر توافقاً مع الشروط الخاصة بالبلاد الرأسمالية المتطورة.

وترددت هذه المعانى في الأحزاب الشيوعية العاملة في الدول الرأسمالية. وكان الحزب الشيوعى الإيطالى أول الأحزاب الشيوعية

الأوروبية التي طرحت مسألة البحث عن طريق جديد لبناء الاشتراكية. بل نقل هذا الحزب عدواه إلى القارة الآسيوية حيث صدر بيان مشترك في يناير 1977 على أثر اجتماع برلينجر، سكرتير عام الحزب الشيوعي الإيطالي وفوروا سكرتير عام الحزب الشيوعي الياباني، أشير فيه إلى وجوب البحث عن «حلول جديدة ومختلفة كفيّاً عن سائر التجارب الماضية التي تحققت حتى الآن، وذلك لبناء اشتراكية خاصة بالبلاد الرأسمالية المتطورة».

وفي مارس 1977 أعلن زعماء الأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية والإسباني، المجتمعين في مدريد مسعاهم المشترك عن «اشتراكية ديمقراطية». وسُمي هذا الاجتماع بـ«ربيع مدريد».

وبذلك فإنه في الفترة ما بين 1975 إلى 1977 تكون الشيوعية الأوروبية قد تأكلت بوصفها فكرة رائدة تجسد تياراً تاريخياً جديداً في الحركة العمالية الشيوعية. ويرى المحللون أن مصدر هذا التيار الجديد يكمن في الأزمة المزدوجة التي تحققت خلال عامي 1968 و1969 والتي فرضت على الأحزاب الشيوعية إعادة النظر في استراتيجيتها.

فمن جانب، تفجرت أزمة في داخل المعسكر الاشتراكي حين وقعت أحداث الانتفاضة الشعبية في تشيكوسلوفاكيا وأعقبها تدخل قوات حلف وارسو لإخمادها الأمر الذي أجمعت الأحزاب الشيوعية الأوروبية على التنديد به.

ومن جانب آخر، حدثت «أزمة الرأسمالية» التي عيّرت عنها أحداث مايو عام 1968 في فرنسا وإيطاليا، وظهرت مطالب ديمقراطية جديدة لقطاعات جماهيرية عريضة مما أعاد طرح قضية الاشتراكية في أوروبا.

وقد دلت هاتان الأزمات على ضرورة إعادة صياغة بديل اشتراكي ديمقراطي مغاير للتطبيق السوفيتي للاشتراكية، ويطلق عليه الشيوعيون

الايطاليون تسمية «الطريق الثالث» تعبيراً عن رفض أيديولوجية الكتل القائمة ونماذجها البالية، وعن محاولة حل تناقض تاريخي قديم هو الرغبة في تحرير الحركة العمالية الأوروبية من الاقتداء بالنموذج السوفيتي بالنظر لاختلاف الظروف الأوروبية عن ظروف البيئة الروسية.

وعبرت الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن رغبتها في نجاح ثورة ديمقراطية في الغرب لها ذاتيتها وخصائصها المتميزة. ويشير المراقبون إلى أن هذه الحركة تندرج في إطار ظاهرة تفسخ الجبهة الشيوعية العالمية بدءاً بتيئو ثم ماوتسى تونج فالقيادة الصينية الجديدة وهي ظاهرة تدل على الانتقال من عالم الوحدة الشيوعية إلى عالم متعدد الأقطاب⁽¹⁾.

وتتسم حركة الشيوعية الأوروبية المعاصرة بتخليها عن التحليل اللينيني للدولة من حيث هي سيطرة طبقة ودكتاتورية بروليتاريا. وتطالب بكثيرة الأحزاب والحريات، وبكفالة التناوب الديمقراطي في ممارسة السلطة، وإجراء التمييز بين الحزب والدولة.

وينطوي التيار الشيوعي الأوروبي على أكثر من اتجاه وتغير:
أ - فهناك اتجاه «ليبرالي حكومي» للأحزاب الشيوعية الأوروبية، ينظر إلى الديمقراطية بوصفها الطريق السلمي البرلماني إلى السلطة، ويراهم إطلاراً تأسيسياً لتوسيع مجالات اقتصادية جديدة مثل العمل على الحد من صور عدم المساواة أو الأخذ بالتخطيط الديمقراطي.

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه الظاهرة راجع: Marcove (Lilly): la problématique d'un rapport difficile; U.R.S.S. mouvement communiste, in L.U.R.S.S. vue de gauche, P.U.F., Paris, 1982. pp. 157 à 188 - Rony (Jean): Préliminaires à une «Troisième voie»: le parti communiste italien et L'U.R.S.S., in L'U.R.S.S. vue de gauche, op. cit. pp 211 à 230 et Azcarate et Zaldivar: Sur les relations entre le parti communiste d'Espagne et le parti Communiste de l'Union soviétique. (1956 - 1981) in L'U.R.S.S. vue de gauche, op. cit. pp 231 à 250.

ويولى أنصار هذا الاتجاه عناية كبيرة بالكثيرة والتحالفات الانتخابية، ومثالها تبني سياسة «الحل الوسط التاريخي» Compromis historique القائم على التحالف مع الأحزاب الأخرى غير الشيوعية، وانتهاج سياسة «التضامن القوى» بهدف تحقيق تحول اشتراكي ديمقراطي مبناه رضاء قطاعات جماهيرية عريضة.

ب - وهناك اتجاه «شيوعي أوروبي يساري» يحث على التركيز على بناء «ديمقراطية جماهيرية» تعدل العلاقات بين الحكام والمحكومين أى بين «الجماهير والسلطة» لتفتح الطريق لمهد جديد لا يستند إلى سلطة الدولة وإنما يقيم ديمقراطية القاعدة فى الإنتاج المستندة إلى الإدارة الذاتية.

وأياً كان عمق الخلاف بين هذين التيارين، فإن الإجماع ينمقد فيهما على رفض مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» بتفسيراته السوفييتية المختلفة لتعارضها وجوهر الديمقراطية الاشتراكية، وعلى حد وصف النظرية العالمية الثالثة لها هى «دكتاتورية الحزب الماركسى على العمال، وتستند إلى تزيف يصورها على أنها دكتاتورية العمال بدليل اصطدام العمال بالحزب الحاكم. وهى دكتاتورية تفرض على العمال بذل أقصى طاقاتهم فى الإنتاج مع التنازل عن أكبر قدر من الإنتاج لصالحها».

والواقع أن هذه التفسيرات المتعددة لدكتاتورية البروليتاريا، والخلاف الجوهرى حولها فى قلب الحركة الشيوعية ذاتها يعزز النقد الذى توجهه النظرية العالمية الثالثة لنظرية المراحل الماركسية، وقد تبينا كيف أن الخلاف قائم بين الماركسيين ذاتهم حول «تكيف» المرحلة الانتقالية المسماة دكتاتورية البروليتاريا.

ونعرض الآن مقومات البناء السياسى للدولة الماركسية.

(11) شروح الكتاب الأخضر، المجلد 1 ص 48 وص 165.

مقومات البناء السياسي للدولة الماركسية

نتناول في هذا الفصل نظرية الدولة في المذهب الماركسي ثم نتقل لعرض أسس بيان الدولة الماركسية والذي يقوم على ثلاثة مبادئ : مبدأ وحدة السلطة في الدولة ، والدور القيادي للحزب الشيوعي ، ومبدأ المركزية الديمقراطية .

المبحث الأول

نظرية الدولة في المذهب الماركسي

تدور نظرية الدولة في المذهب الماركسي في إطار تصور ماركس وإنجلز للصراع الدائر في الجماعة ، وهو الصراعات التي يدور بين الطبقات الاجتماعية التي تؤلف جماعة ما فالدولة عند ماركس وإنجلز إذن تعبير عن الصراع الطبقي⁽¹⁾ : وهي بهذا المفهوم حدث تاريخي عارض لم

(1) راجع : Chikhivadze (V. M) and others: the soviet state and law, Progress Publishers, Moscow, 1969, p 11 - wetter (gustave. A): l'idéologie soviétique contemporaine, tome I, Payot, Paris 1965, pp 206 - 207 - stoyanovich (K): la théorie marxiste du dépérissement de l'état et du droit, Archives de philosophie du droit, N° 8, sirey, Paris, 1963, pp 125 et s.

يوجد دائماً ولن يوجد سرمداً ، نبع من باطن المجتمع وتحقق يوم أن انقسمت الجماعة إلى طبقات متصارعة ، فاحتكر بعضها ملكية أدوات الإنتاج ، وأقامت الطبقات المالكة تقسيماً للعمل استطاعت بوساطته استغلال سائر طبقات المجتمع وتسخيرها لخدمتها .

وبذلك ، تكون الملكية الخاصة ، طبقاً للماركسية ، قد أدخلت في المجتمع بذور التفرقة والانقسام ، وهي بذور لن تنزول إلّا بالتملك الجماعي لوسائل الإنتاج الذي ينشئ ديمقراطية حقيقية في إطار وحدة الدولة التي يعاد لَمْ شملها ⁽¹⁾.

ومن هنا ، لا تعدو الدولة ، عند ماركس ، أن تكون مجرد ظاهرة ثانوية إلى جوار الظواهر الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فالدولة مجرد تعبير عن الصراع بين الطبقات . ويتجسد هذا الصراع في السلطة السياسية التي تكون دائماً ، عند ماركس ، دكتاتورية طبقة اجتماعية جاثمة على طبقة اجتماعية أخرى ، وسلاح الطبقة السائدة في المحافظة على سيطرتها واستغلالها . فالدولة بهذا المعنى تكون أداة قسر وإكراه تعكس النظام السائد في مرحلة تاريخية معينة تنسم بانقسام المجتمع إلى طبقات ، وترتبط نشأتها ووجودها بنشأة الصراع الطبقي واستمراره .

اتصال نظرية الدولة بالمادية التاريخية :

تتصل نظرية الدولة عند ماركس بفلسفته القائمة على المادية التاريخية . فالدولة لا تستطيع أن تنسلخ عن أساسها الاقتصادي وقاعدتها المادية ، بل تستمد واقعها من العلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية . ومن أشكال الصراع الدائرة بينها ، لتكون أداة في خدمة الطبقة السائدة وتدعم أركانها إذا ما تخلخلت .

فالدولة ، عند ماركس ، شيء أنتجه المجتمع في مرحلة معينة من

(1) تيربان ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ص 25 .

نموه ، وهي بمثابة اعتراف بأن المجتمع قد أصبح مصاباً بتعارض لا حل له مع نفسه ، وأنه أصبح غارقاً في صراع لا تخف حدته وأنه عاجز عن إزالته. وكى لا تدفع هذه الخلافات الطبقات المتصارعة نفسها والمجتمع إلى صراع قاتل، أصبح ضرورياً وجود قوة تقف، في الظاهر، فوق المجتمع لتخفيف النزاع وحصره داخل دائرة القانون. وهذه القوة التي قامت من المجتمع ووضعت نفسها فوقه هي الدولة⁽¹⁾.

وقد أوضح ماركس هذا المعنى بجلاء في مؤلفه « الحرب الأهلية في فرنسا 1871 » حيث وصف الدولة بأنها « ظاهرة طفيلية » تمتص دماء المجتمع وتعوق حركته ، ويكون الحكام فيها بمثابة سلطة مستقلة عن الشعب ، ومسخرة لخدمة مصلحة طبقة على حساب مصالح الطبقات الأخرى⁽²⁾.

ويضيف إنجلز إلى ذلك قوله : « حيث أن الدولة نشأت من الحاجة إلى السيطرة على الصراع الطبقي ، وحيث أنها نشأت في الوقت نفسه وسط هذا الصراع ، فهي دولة الطبقة الأقوى ، بصفة عامة ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، تلك الطبقة التي تصبح عن طريق الدولة الطبقة المسيطرة سياسياً أيضاً ، ولذلك تتطلع إلى وسائل جديدة للسيطرة على الطبقة الخاضعة واستغلالها . وعلى ذلك ، فقد كانت الدولة في الأنظمة القديمة هي دولة مالكي العبيد للسيطرة على العبيد، كما كانت الدولة القطاعية هي جهاز الارستقراطية للهيمنة على رقيق الأرض من الفلاحين والتابعين، كما أن الدولة النيابية الحديثة هي أداة رأس المال لاستغلال العامل الأجنبي⁽³⁾ ».

(1) راجع : Wetter: op. cit. pp 206 et 207 Fabre: Principes républicains de droit constitutionnel, L. G. D. Paris, 1967, p. 46.

(2) راجع : Marx (K): la guerre civile en France 1871, éditions sociales, Paris 1968, P. 65.

(3) راجع : فردريك إنجلز : أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية. دار القوافي. بيروت ص 183 وص 184 .

وتقريباً على هذا التصوير رأى ماركس وإنجلز أنه على قاعدة المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة يقوم صرح علوى يعكس خارجياً مسلك هذه الطبقة . فيقرران أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذى أصدره رجال الثورة الفرنسية مثلاً هو أصلق تعبير عن أيديولوجية ومصالح البرجوازية فى هذه الحقبة . فقد ولدت الدولة البرجوازية الفرنسية من ثورة 1789 التى أسفرت عن تقلد البرجوازية الصناعية والتجارية السلطة فاستخدمتها لتحقيق نموها الصناعى وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية فجنّت منها أرباحاً طائلة ، على حساب مصالح الطبقة العمالية التى قاست من استغلال البرجوازية لها⁽¹⁾ .

فى ضوء ما تقدم ، يتضح لنا أن الدولة عند مؤسس الماركسية ، تؤدى وظيفة محددة حاصلها أنها أداة قسر وإكراه فى يد الطبقة السائدة اقتصادياً بهدف تأمين مصالح تلك الطبقة ضد أى خطر يهددها من جانب الطبقات الأخرى المقهورة . ولذا ، فقد نادى ماركس وإنجلز بضرورة استيلاء الطبقة العمالية على جهاز السلطة وإقامة حكمهم ودولتهم التى تسمى دولة دكتاتورية البروليتاريا حيث تتحقق فيها سيادة الطبقة العمالية على سائر طبقات الجماعة تمهيداً لزوال كل الطبقات وبالتالي انتفاء الصراع الطبقي فى المجتمع ، وحينئذ تزول الحاجة إلى جهاز القسر والإكراه أى إلى الدولة فتزول الدولة بدورها .

يتضح مما سلف ، أن الماركسية تميّز بين وظيفة الدولة فى إطار المجتمع البرجوازى ووظيفتها فى ظل قيام حكم دكتاتورية البروليتاريا أى عقب سيطرة الطبقة العمالية على السلطة ، ففى الغرض الأخير يكون من المتعين استخدام السلطة للقضاء على رواسب المجتمع الطبقي السابق وذلك على النحو التالى .

(1) راجع : Botigelli: op. cit. p. 93 - Gabvey (Jean - yves): la pensée de Karl Marx, seuil, Paris, 1970, p. 99 - Lefbvre: (Henri): sociologie de Marx, P.U.F., Paris 1966, pp. 104 et s.

المبحث الثاني

وظيفة الدولة فى ظل حكم دكتاتورية البروليتاريا

ثارت مسألة تكييف طبيعة الدولة الماركسية على أثر نجاح الثورة البلشفية، وطبق زعماء الدولة السوفيتية تفسيرات متباينة لمفهوم الدولة وعلاقتها بالحزب الشيوعى، وجرى التمييز بين مراحل ثلاث تقابل عهود كل من لينين، ستالين ثم خلفاء ستالين.

1 - الدولة عند لينين⁽¹⁾ :

شارك لينين ماركس وإنجلز فى تكييفهما للدولة بوصفها نتاجاً اجتماعياً يرتبط ببلوغ مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادى للمجتمع، ينقسم فيها إلى طبقات متصارعة وعلى نحو يبدو الصراع مستعصى الحل بدون تدخل قوة عليا تسود المجتمع وتحفظه من الهلاك. وتمثل لينين هذه القوة العليا فى الدولة التى تؤدى هذه الوظيفة لمصلحة الطبقة السائدة اقتصادياً على حساب الطبقات الأخرى.

فجوهر سلطة الدولة، فيما رأى لينين، يتحصل فى كونها سلطة قمع وإكراه ناشئة من استحالة التوفيق بين الخصومات الاجتماعية المنبثقة من التناقضات الطبقيّة المستعصية. ورتب لينين على ذلك قوله بضرورة تقويض بناء الدولة القائم شرطاً أولياً لتشييد بناء السلطة الجديدة.⁽²⁾

(1) راجع: لينين: الدولة والثورة - المختارات - دار التقدم، موسكو ص 378. لينين:

الدولة المختارات. المجلد الثالث، الجزء الأول ص 353.

Lefèvre (Henri): Pour connaître le pensée de Lénine, Bordas, Paris 1957, pp 312 et s. Finer: the major governments of modern Europe; Methuen & co, London, 1962 p 579 - Lapenna (Ivo): state and law soviet and yugoslav theory, University of London, the Athlone Press, 1964, pp 20 to 42.

(2) راجع مشروع برنامج الحزب الشيوعى الروسى الذى قدمه لينين بتاريخ 23 فبراير 1919 وأوضح فيه أهداف سلطة دكتاتورية البروليتاريا. واتخذ هذا المشروع أساساً لبرنامج الحزب حينذاك. انظر لينين: حول الديمقراطية الاشتراكية السوفيتية. دارالتقدم، موسكو ص 159 إلى ص 167.

وحتى يتم القضاء على الدولة البرجوازية السابقة ، تقيم الطبقة العمالية حكمها الجديد المعروف باسم « دكتاتورية البروليتاريا » . ويناط به ما يلي :

أ- تحقيق الثورة الاشتراكية في ظل قيادة الطبقة العمالية :

ومؤدى ذلك ، عند لينين ، عدم الاقتصار على الاستيلاء على السلطة ، وإنما مواصلة السعى من أجل دعم السلطة الوليدة ، وإحباط كل محاولة للتيل منها سواء على الصعيد الدولى أو على الصعيد الداخلى .

ب- تشييد البناء الاشتراكى تمهيداً لبلوغ مرحلة الشيوعية :

أوضح لينين أن سلطة دكتاتورية البروليتاريا لا تتحصل فى جانب سلبى يقوم على معنى الإكراه والقمع فحسب ، لكنها أيضاً مرحلة انتقالية يتحقق خلالها استكمال البناء الاشتراكى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . ومتى استكملت هذه المرحلة ، وانقرض كل أثر للتفرقة الطبقيّة السابقة وتوافرت القاعدة المادية اللازمة لتحقيق عهد الوفرة والإخاء بحيث يمكن إشباع حاجات كل أعضاء الجماعة ، عندئذٍ يصير الانتقال إلى مرحلة تلاشى الدولة أى زوالها .

2 - الدولة عند ستالين⁽¹⁾ :

يتفق تصوير ستالين للدولة والتأصيل النظرى الذى أرساه ماركس لها ، إلا أنه أضفى هذا التأصيل بعداً واقعياً استمد المهام التى تعين عليه مواجهتها طوال مرحلة دعم الدولة السوفيتية الناشئة .

وطبقاً لستالين تعد دولة دكتاتورية البروليتاريا امتداداً للدولة الطبقيّة ، لكنها دولة طبقة الأغلبية الساحقة التى تمارس سلطة القمع على طبقة

(1) راجع : Сталин: Rapport au XVIII congrès, in les questions du léninisme, éditions sociales, Paris, 1947, T. II p 300 et s. et tome I pp 127 et 449.

الرأسمالية المهزومة . وحدد ستالين لهذه الدولة المهام الأساسية الثلاث الآتية :

أ- الإطاحة بحكم الطبقات المستغلة ، وتحقيق تحالف البروليتاريا الوطنية وسائر البروليتاريا العالمية بهدف دعم سلطتها وتفجير الثورة البروليتارية فى البلاد قاطبة .

ب- سعى البروليتاريا من أجل تعزيز تحالفها مع سائر الطبقات الكادحة فى داخل المجتمع الاشتراكى ، والعمل على ضمها إلى صفوف القوى المساهمة فى تشييد البناء الاشتراكى فى ظل زعامة البروليتاريا .

ج- تحقيق المجتمع الاشتراكى اللاتبقى أى زوال كافة الطبقات الاجتماعية وبالتالي الصراع الطبقي باعتبار أن ذلك فاتحة لزوال الدولة ذاتها .

3 - الدولة عند خلفاء ستالين :

التزمت القيادة السياسية السوفيتية اللاحقة على ستالين المفهوم الماركسي للدولة . فالدولة ، على نحو ما عرفها ليفى من الفقهاء السوفيت الحديثين ، جهاز السلطة السياسية فى مجتمع طبقى ، والأداة التى تستخدمها الطبقة السائدة لتسيير المجتمع بما يتفق ومصالحها بوساطة ما تحوزه من وسائل القسر⁽¹⁾ .

فى إطار هذا المفهوم العام للدولة ، تميّز الأيديولوجية السوفيتية الرسمية بين المراحل المختلفة لنمو الدولة السوفيتية .

فقد أعلن خروتشيف فى تقريره إلى المؤتمر الواحد والعشرين

(1) راجع : ورد هذا التعريف فى مؤلف نشر فى موسكو فى عام 1969 شارك فى وضعه ليفى من كبار الفقهاء السوفيت ، ونشر تحت عنوان :

The soviet state and law, Progress publishers, Moscow, 1969, p. 14.

للحزب الشيوعي المنعقد في يناير 1959 - أن بلاده استكملت صرحها الاشتراكي ومن ثم بات في الإمكان البدء في بناء المجتمع الشيوعي، وربّبت القيادة السوفيتية على ذلك قولها بانتهاء مرحلة دولة دكتاتورية البروليتاريا التي قامت غداة الثورة الاشتراكية وامتدت طوال فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وقيام دولة جديدة تلائم مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية .

وأطلق البرنامج الثالث للحزب ، الذي تم التصديق عليه إبان المؤتمر الثاني والعشرين للحزب المنعقد في أكتوبر 1961 ، على الدولة الجديدة تسمية « دولة كل الشعب » بوصفها تعكس « مصالح وإرادة الشعب بأسره » ، وباعتبار انتهاء ضرورة الحكم الدكتاتوري للبروليتاريا بعد زوال الصراع الطبقي على الصعيد الداخلي ، وذلك الصراع الذي كان مبرراً لقيام تلك الدكتاتورية ⁽¹⁾ .

وطبقاً لما يقرره المفكرون السوفيت ترتبط دولة كل الشعب « بوشائج وثيقة بدولة دكتاتورية البروليتاريا . فالدولة الأولى ليست سوى امتداد ومرحلة متطورة للدولة الثانية ، ويتم الوصول إليها من خلال عملية متدرجة وممتدة وبغير فواصل بين الدولتين ، على أن الانتصار الكامل للاشتراكية يشكل علاقة بلوغ مرحلة دولة كل الشعب ⁽²⁾ .

ويبرز المفكرون السوفيت أوجه التشابه بين هاتين الدولتين . فيقررون أنهما تشكلان تنظيمين سياسيين يتسبان لطرز الدولة الاشتراكية القائمة على مبادئ الأيديولوجية الماركسية - اللينية وترميان إلى بلوغ

(1) راجع : Chikhikvadze op. cit p. 67 Antalfy: l'Etat socialiste et la théorie marxiste de l'état et du droit, éd. szeged, Hargic, 1965 p. 9 - Lapenna: op. cit. pp 63 to 70, Lesage: Les régimes politiques de L'U.R.S.S. et de l'europe de l'état P.U.F., Paris, 1971, PP. 109 et s.

(2) راجع في هذا المعنى ليونيد بريجنيف بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر وثائق الاحتفال - موسكو ص 33 ليساج، المرجع السابق ص 110 .

مرحلة الشيوعية ، وتتفان كذلك في إسناد السلطة السياسية إلى تحالف بين الطبقات العاملة تقوده الطبقة العمالية من أجل تحقيق مصالح جميع العاملين .

ويتحصل الفارق الأساسى بين الدولتين في كون كل منهما تمكس مرحلة معينة من النمو الاشتراكي وتعبّر عن خطوات التحول الاشتراكي التي تم إنجازها⁽¹⁾.

وفيما يرى السوفييت ، تقوم دولة كل الشعب على فكرة الاتحاد الكامل للشعب وهو اتحاد منبثق من تماثل المراكز الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراده ، بل ومن توافق عقليات وأسلوب تفكير الشعب السوفيتي الأمر الذي يدعم أواصر الصداقة بينهم ويحقق تلاحمهم وتكاملهم في محيط الدولة المعبرة عن مصالحهم قاطبة . ولما كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعي في إطار هذا البناء الاجتماعي الخالي من عناصر الطبقات المستغلة أن يزول طابع القسر الذي تلازم قيامه وجود هذه العناصر ، ومن ثم تتحول الديمقراطية البروليتارية إلى ديمقراطية اشتراكية تجعل من المواطن أساساً للدولة والسلطة⁽²⁾.

وظيفة دولة كل الشعب⁽³⁾:

في إطار هذا التصور الجديد ، يقرر السوفييت أن وظيفة دولة كل الشعب تنطوي على جانبين :

(1) راجع : أنطالفي - المرجع السابق ص 12 وص 13 لياج ، المرجع السابق ص 110 .

Bourlatski (F): l'Etat et le communisme, éd. du Progrès, Moscou pp 147 à 149.

Ghambre: l'Union soviétique. 2^e éd. L. G. D. J. Paris 1966. p 80.

Gonilh (vers un pluralisme marxiste, Revue Esprit, Juin, 1962, p 45 - Lesage. op. (2) cit. pp 132 et s.

(3) راجع : Programme du Parti communiste de l'Union - soviétique adopté par le XXII :

Congrès du P.C. U. S. le 31 octobre 1961, in L'U.R.S.S. au seuil du communisme,

Daffoz, Paris, 1962, 165 - Bourlatski: op. cit. p 147 et 148.

أ- جانب سلبى :

يتحصل فى ممارسة القمع داخلياً . بيد أن هذا القمع يكتسب مضموناً جديداً ، ذلك أنه بعد القضاء على العناصر الطبقيّة المناهضة للاشتراكية ، يكون القمع فى دولة كل الشعب موجهاً ضد المواطنين الذين ضلوا طريقهم فتّعين إعادتهم إلى حظيرة المجتمع الاشتراكى . من ثم ، تتسم وظيفة القمع بطابع التربية الديمقراطية للأفراد والإقناع دون ممارسة الإكراه على جماعات طبقية محددة .

ب - جانب إيجابى :

يتحصل فى بناء المجتمع الشيوعى . ويقتضى هذا البناء حسبما يقرر السوفييت أن تزاول الدولة وظيفة اقتصادية وتربوية ترمى إلى خلق القاعدة المادية الضرورية لتحقيق عهد الوفرة الكاملة للشيوعية ، وبناء القاعدة البشرية للمجتمع الشيوعى ، وذلك بتكوين أفراد يحوزون ضميراً شيوعياً صادقاً يؤهلهم للعيش فى المجتمع الجديد الذى سوف يخلو من كل قمع أو إكراه⁽¹⁾ .

فضلاً عما تقدم ، يشير السوفييت إلى أنه يقع على عاتق دولة كل الشعب واجب الحفاظ على البنيان الاشتراكى القائم وصونه من كل خطر داخلى وخارجى . ويتم درء الخطر الأول عن طريق حماية الملكية الاشتراكية وكفالة احترام حقوق ومصالح المواطنين . وتحقق مواجهة الخطر الثانى بدعم المعسكر الاشتراكى والسعى من أجل حماية السلام العالمى والتعايش السلمى بين الأمم⁽²⁾ .

(1) أوردت صحيفة البرافدا السوفيتية فى عددها الصادر فى 6 ديسمبر 1964 وظائف دولة كل الشعب، وقد نقلها عنها:

Golligues: La théorie de l'état du peuple tout entier en Union - soviétique, P.U.F.

Paris, 1967 pp 25 et s.

(2) راجع البرنامج الثالث للحزب الشيوعى السوفيتى المرجع السابق ص 175 وما

على النحو المتقدم ، تنضح جسامه المهام المنوط بدولة كل الشعب أداءها ، فهي على حد تعبير ليونيد بريجنيف « الإدارة الرئيسية في بناء الشيوعية » ولهذا السبب هناك حاجة مستمرة إلى دعم هذه الدولة وتحسين كل نظام الإدارة الاجتماعية⁽¹⁾.

تكييف الدولة السوفيتية في ظل دستور 1977 :

حافظ الدستور السوفيتي الصادر في 7 أكتوبر 1977 على مصطلح « دولة كل الشعب » . بعد أن كان هناك اتجاه للعدول عنه . وجاء في ديباجته «إن الوحدة الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية للمجتمع السوفيتي ، والتي تشكل الطبقة العمالية قوتها المحركة ، قد تحققت . وبعد أن تم إنجاز مهمة دكتاتورية البروليتاريا ، أصبحت الدولة السوفيتية دولة كل الشعب ، وتزايد الدور القيادي للحزب الشيوعي طليعة كل الشعب » . وفي الاتحاد السوفيتي ثم تشييد مجتمع اشتراكي متطور ، وهو مجتمع بلغت فيه العلاقات الاجتماعية الاشتراكية مرتبة النضوج ، وتكونت فيه على أساس المساواة القانونية والفعلية لكل القوميات والأجناس ، جماعة إنسانية تاريخية جديدة هي الشعب السوفيتي . وهو مجتمع ديمقراطية أصيلة يكفل نظامه السياسي إدارة فعالة لكل الشؤون الاجتماعية ومشاركة أكثر إيجابية للعاملين في حياة الدولة ، وتكون فيه الحقوق والحريات الفعلية للمواطنين غير منفصلة عن واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه

بعدها . والنداء الذي وجهه قادة الاتحاد السوفيتي إلى «شعوب الاتحاد السوفيتي وإلى جميع العاملين في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في 4 نوفمبر 1964 حيث تضمن بياناً لشروط بناء الشيوعية ووظيفة الدولة حيالها . ورد في وثائق الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر ، موسكو ، ص 106 وص 107 .

(1) راجع : أنطالفي ، المرجع السابق ص 45 ، وتقرير ليونيد بريجنيف إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي احتفالاً بالعيد المئوي لميلاد لينين بتاريخ 21 أبريل ، مطبوعات وكالة أنباء نوفوستي ، ص 52 .

المجتمع. والمجتمع الاشتراكي المتطور هو مرحلة عقلانية سى سري
الشيوعية».

وتوضح ديلاجة الدستور أن الهدف الأسمى للدولة السوفيتية هو بناء
مجتمع شيوعي دون طبقات تنمو فيه الإدارة الذاتية الاجتماعية
والشيوعية. وحتى يتم بلوغ هذه المرحلة تكون المهام الأساسية للدولة
الاشتراكية لكل الشعب كالآتي : إنشاء القاعدة العادية والتقنية للشيوعية ،
تحسين العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وتحويلها إلى علاقات شيوعية ،
تكوين إنسان المجتمع الشيوعي ، رفع مستوى معيشة وثقافة العاملين ،
كفالة أمن البلاد والإسهام في دعم السلم ونمو التعاون الدولي. في ضوء
ما تقدم تنص المادة الأولى من الدستور على أن «اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية هو دولة اشتراكية لكل الشعب، وتعتبر عن إرادة
ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين والعاملين من كل قوميات وأجناس
البلاد»⁽¹⁾.

ويحدد الفقه السوفيتي المهام التالية للدولة الاشتراكية لكل الشعب
في المرحلة الراهنة⁽²⁾ :

في المجال الاقتصادي ، تكفل الدولة حماية الملكية الاشتراكية
وتخلق شروط نموها ، وتجعل من العمل الحاجة الحيوية لكل فرد . وهي
وإن اعتمدت على النشاط الخلاق للعاملين ، وعلى التقدم الاشتراكي
وعلى مكتسبات العلم والتكنولوجيا ، فإنها تكفل مستوى أكثر زيادة نمواً
للإنتاجية ، ونوعية أفضل من العمل ونمو دينامي ومتوازن للاقتصاد القومي
وتكون إدارة الاقتصاد طبقاً لخطط الدولة في تنمية الاقتصاد الوطني
والشيد الاجتماعي والثقافي بمراعاة مبدأ القطاعات والإقليمية .

(1) راجع : Lesage (Michel) La constitution de L'U.R.S.S., 7 oct 1977, texts et commentaires, la documentation française, 12 déc 1978, pp 26 et s.

(2) راجع : Bourlatski (Fédor) : L'Etat moderne et la politique, éd. du progrès, Moscou, 1979, pp 203 et 206.

فى مجال العلاقات الاجتماعية ، تعمل الدولة السوفيتية على دعم تجانس المجتمع وإزالة الفروق بين المدينة والريف ، وبين العمل الذهنى واليدوى يكفل نمو كل قوميات وأجناس الاتحاد السوفيتى وتلاحمها .

وتعمل الدولة السوفيتية على توسيع الإمكانات الحقيقية لنمو القوى الإبداعية للمواطنين وقدراتهم ومواهبهم من أجل كفالة النمو الكامل للشخصية .

إن الدستور الجديد يبرز دور الحزب الشيوعى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية « بوصفه القوة التى تقود المجتمع السوفيتى وتوجهه . ويحدد مهامه والأساليب الأساسية لنشاطه . فالحزب الشيوعى يحدد الإطار العام لنمو المجتمع واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى ، ويقود الإنجاز الخلاق الكبير للشعب السوفيتى ويضفى على المعركة من أجل انتصار الشيوعية طابعاً منظماً وعلمياً » .

— ويرى بورلاتسكى⁽¹⁾ أن دولة كل الشعب تسم بمظاهر الديمقراطية الاشتراكية الآتية :

- توسيع مشاركة العاملين فى إدارة شؤون المجتمع والدولة .
- تحسين جهاز الدولة .
- تكثيف النشاط الثقافى للمنظمات الاجتماعية .
- دعم الرقابة الشعبية .
- دعم الأساس القانونى للحياة السياسية والاجتماعية .
- نشر الإعلام والمعلومات والمراعاة المطردة للرأى العام .
- وتبدى مظاهر الديمقراطية على الصعيد الاقتصادى فى الآتى : —

Bourlatski: op. cit p. 208.

(1) راجع :

– مشاركة الجماهير فى مناقشة خطط تنمية الاقتصاد الوطنى والبناء الاجتماعى .

– المشاركة فى المنظمات الاجتماعية وفى المقام الأول فى النقابات والتعاونيات .

– المشاركة فى إدارة المصانع والمنشآت والكلوخوزات .

– زيادة الاعتمادات المخصصة لنمو الإنتاج وللحاجات الاجتماعية والثقافية وللحفاظ على المادية .

على النحو المتقدم ، يستحدث الفقه السوفيتى مرحلة جديدة فى الدولة الاشتراكية ، وهو استحداث لا يلقى قبول بعض الفقهاء الماركسيين أنفسهم .

الاعتراض على مفهوم دولة كل الشعب من الزاوية الماركسية :

يعترض بعض الفقه الماركسى⁽¹⁾ على مفهوم دولة كل الشعب . ويشار فى هذا الصدد إلى أن ماركس وإنجلز ومن شابعهما قد حددوا وظيفتين أساسيتين للدولة :

أ- هى أداة سلطة الطبقة السائدة .

ب- هى الوسيط أو ممثل المصلحة العامة أى مصلحة مواطنيها .

فإذا تم التسليم بأن الدولة بوصفها « أداة سلطة الطبقة السائدة » قد تلاشت ، وأن دولة كل الشعب هى وحدها الباقية ، فإن هناك سؤالاً يفرض نفسه ، وهو ما هى وظائفها بوصفها أداة سيطرة طبقة سائدة فى

(1) راجع : Supek (Rudi): Problèmes et perspectives de l'autogestion en yougoslavie in :

Etatisme et autogestion, op. cit pp 291 - 292.

طريقها إلى الزوال ؟ ومصطلح « دولة كل الشعب » يعنى أن الجماعة الاجتماعية « Communauté sociale » لم تتحقق بعد ، وأن الحكم لا يزال يُزاول طبقاً لمبدأ التمثيل شأنه شأن الدولة البرجوازية ، حيث تلعب الدولة دور الوسيط بين حرية مواطن وحرية مواطن آخر منظوراً إليهما بوصفهما كائنات فردية مجردة . Individualités abstraites .

ومن هنا تثار مسألة مدى التزام الأيديولوجية الماركسية اللينينية للمفاهيم الماركسية الأصلية ، وبالأخص لما تذكره هذه الأيديولوجية عن حتمية تلاشى الدولة .

المبحث الثالث

حتمية تلاشى الدولة بين النظرية والتطبيق

تعد نظرية « تلاشى الدولة » نتيجة طبيعية للمذهب السياسى الماركسى . وسَطَّر إنجلز فى خطاب بعث به إلى بيل فى مارس 1875 أنه من المتعين « وقف الثروة حول الدولة ، خاصة بعد كومونة باريس التى لم تكن دولة بمعنى الكلمة . وكفانا ما ألقاه الفوضيون على رؤوسنا من شعارات حول الدولة الشعبية » بالرغم من أن مؤلف ماركس ضد برودون وكذلك بيان الحزب الشيوعى تضمنتا بدون لبس أو غموض أن الدولة تحل نفسها بنفسها ، وتزول مع إقامة النظام الاجتماعى الاشتراكى . فطالما أن الدولة هى مؤسسة عارضة تُستخدم إبان الصراع والثورة لسحق قوة الأعداء ، يكون من اللغو الحديث عن الدولة الشعبية الحرة . وطالما أن البروليتاريا فى حاجة إلى الدولة ، فهى لا تحتاجها من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها ، وحين يضحى فى الإمكان الحديث عن الحرية عندئذٍ تزول الدولة بوصفها هذا⁽¹⁾ . ويضيف إنجلز : « حين

(1) راجع : Marx (K) Engels (F): Critique des programmes de gotha et d'Erfurt, Editions sociales, Paris, 1966, p. 59.

يفسح حكم الأفراد المكان لإدارة الأشياء وتسيير عمليات الإنتاج لا تلغى الدولة ، إنها تلاشى»⁽¹⁾.

ويرى الكتاب خاصيتين تقسم بها نظرية تلاشى الدولة :

أ - هي نظرية تدور حول آلة الدولة وليس حول سلطة الدولة التي يتعين الفوز بها في الثورة. ويوصف استخدام البروليتاريا لسلطة الدولة بأنه «استخدام ثوري للأشكال الثورية للدولة» بهدف تحقيق تلاشى الدولة.

ب - تختلف نظرية تلاشى الدولة عن نظرية تحطيم آلة الدولة . فالتحطيم يخص الدولة الرأسمالية ، بينما التلاشى يتعلق بالدولة بوجه عام بما في ذلك دولة دكتاتورية البروليتاريا أيًا كانت ديمقراطية . ويقصد بتحطيم الدولة البرجوازية نقل السلطة إلى جمهور العاملين أنفسهم ، وتفترض هذه العملية أن « التلاشى يبدأ بطريقة ملموسة منذ الثورة البروليتارية ، وإن ظل قائماً طالما بقيت علاقات الاستغلال الاقتصادي»⁽²⁾.

تأصيل لتلاشى الدولة⁽³⁾ :

طبقاً للجدلية الماركسية ، ينظر إلى الدولة كتاج للتاريخ على أنها تولد وتنمو وتلاشى قبل أن تزول ، يحمل إنجاز الدولة لدورها في طياته

(1) راجع : Engels: «Philosophie Economie politique, socialisme (contre eugène duhring), traduction laskine, éd. Giard et Brière, Paris, 1911 p. 361.

(2) راجع : Balibar (Etienne): Déprissement de l'état, in dictionnaire critique du Marxisme, op cit p 242.

(3) راجع : Brimo (Albert): le déprissement du droit dans la théorie marxiste du droit et de l'état, in mélanges burdeau, op. cit pp e235 et s.

Leca (Jean) et Jobert (Brimo): Le déprissement de l'Etat, R. F. S. P. déc. 1980 pp 1127 et s.

حتمية زوالها . ففي المجتمع الجديد المنبثق من الثورة الاشتراكية يصبح القانون والدولة عديمي الفائدة ، وكتب إنجلز في مؤلفه ضد دورنج ، أن التصرف الأول الذي تؤكد به الدولة ذاتها بوصفها تمثيلاً لكل المجتمع ، أى الاستيلاء على وسائل الإنتاج باسم المجتمع ، هو فى الآن ذاته التصرف الأخير للدولة . ويصبح تدخل سلطة الدولة فى العلاقات الاجتماعية عديم الجدوى فى مجال تلو الآخر ، ويخفت من تلقاء نفسه ، لا تلغى الدولة إنها تتلاشى .

ويبدو هنا الفارق بين الماركسية وفكر الحرّين ، وبالأخص باكونين ، حول إلغاء الدولة نتيجة الفعل الثورى . فطبقاً للماركسية يتم تحطيم البنية الأساسية للدولة واستبدالها بدولة جديدة ، الدولة الاشتراكية على أنها دولة من المحتمل أن تتلاشى ويزول قانونها . ومن ثم ، وطبقاً للماركسية ، فإن العمل التاريخى الثورى يخلق دولة تتلاشى وقانون يضمحل . وعبر ماركس عن هذا المعنى بخطابه الشهير إلى فيدمير فى عام 1852 ، والذي جاء فيه : «إن الجديد الذى أتيت به ، هو أنى أقمت الدليل على أن وجود الطبقات يرتبط ببعض المراحل التاريخية لنمو الإنتاج ، وأن الصراع بين الطبقات يقود بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا ، وأن هذه الديكتاتورية ليست إلا انتقال صوب إلغاء كل الطبقات وصوب المجتمع اللاتبقى ، أى بدون دولة » .

ولكن متى يتحقق هذا التلاشى ؟

يجيب لينين على هذا السؤال بقوله ، إن الأمر يشبه حالة شخص يفقد شعر رأسه ، هل يستطيع أحد أن يجزم متى يصبح هذا الشخص أصلاً تماماً ؟ ! فيوضح لينين ، إننا نجهل ولا نستطيع أن نعرف بأية سرعة سوف يتحقق هذا الأمر ونصل إلى إلغاء تقسيم العمل ، وإلغاء التعارض بين العمل الذهني والعمل اليدوي ومتى يصبح العمل حاجة حيوية . لهذا السبب ، يمكن فقط أن نتحدث عن التلاشى الحتمى للدولة مع التأكيد على الأجل الطويل لهذه العملية ، والتأكيد بأن هذا التلاشى يتوقف على

السرعة التي يتحقق بها الطور الأعلى للشيوعية ، وأن نترك الباب مفتوحاً بالنسبة لأجل التلاشى أو أشكاله الملموسة ، بالنظر لأننا نحوز العناصر اللازمة التي تسمح بحل هذه المسائل .

ومن أبرز الاجتهادات التي قيل بها لتأصيل تلاشى الدولة ، نظرية المفكر المجري إيمري شابو المعروفة بنظرية التلاشى الشامل Théorie du déperissement global ومقتضاها ما يلي : (١)

نقطة البدء عند شابو أنه يوجه النقد إلى الكتاب الغربيين الذين يتصورون أن عملية التلاشى تبدأ بالأخذ بديمقراطية ذات نمط غربي . ويرى شابو أن هناك مفترضاً أساسياً لبدء عملية التلاشى وهو التحويل الجذري لماهية الدولة والقانون . وكتب شابو يمكن أن يستفاد من كتابات لينين ، أنه لم يسلط الاضواء على تلاشى بعض أجزاء الدولة ، وإنما أبرز أنه من خلال الثورة الاشتراكية يطراً تحول جذري على ماهية الدولة والقانون . وهذا لا يعني أفول بعض هيئات الدولة بقدر ما يعني التحول التدريجي لجزء من مهام الدولة إلى مهام تقع على المجتمع مباشرة .

ويشير شابو إلى الخلاف الذي نشب بين لينين وبوخارين في هذا الصدد . فقد اعتقد بوخارين أن تلاشى الدولة يبدأ منذ نجاح الثورة بتلاشى الجيش والبحرية بوصفهما أكثر الوسائل الداخلية قهراً ثم الأجهزة القمعية وأخيراً الطابع القمعي للعمل . أما لينين ، فكان يرى نقيض هذا الترتيب . ورأى البدء بتلاشى الطابع القمعي للعمل فالأجهزة القمعية ، فالجيش والبحرية الخ . . .

ورأى شابو أن عملية تلاشى الدولة والقانون ترتبط بوحدة غير قابلة للانقسام مع عملية نمو الدولة والقانون الاشتراكي من خلال تحويل كفي للمجتمع بالانتقال إلى « تكوين كفي جديد يحتفظ بصورة تنازلية ببعض

(١) راجع : Imre Szabó: Marx et la théorie Moderne du droit, et les fondements de la théorie du droit, Budapest 1973, in Brimo op. cit p. 240.

مظاهر الشكل السابق ، فى حين تزايد عناصره الجديدة . وبتعبير آخر ، إن التلاشى ، عند شابو ، يقتضى ديمقراطية من نوع جديد . ويؤكد أنه « فى البلاد الاشتراكية ، تكون النظرية السلبية لتلاشى الدولة والقانون وحدة مع النظرية الإيجابية لنمو الديمقراطية . ويزداد تلاشى الدولة والقانون نمواً بقدر ما تنمو ديمقراطية اشتراكية » .

ويضيف شابو ، بأن الديمقراطية ذات الشكل الجديد لا يمكن أن تكون ديمقراطية غربية ، وإنما ديمقراطية ذات طابع اقتصادى تشرك قطاعات عريضة من الشعب فى نشاط الدولة ، وتمهد إلى بعض المنظمات الاجتماعية بمهام كانت تعتبر فى الماضى مهام للدولة .

وبذلك ترتبط عملية تلاشى الدولة ، عند شابو ، بالعملية الديمقراطية الشاملة لأن حريات المواطنين تسع كما يتحول الضمير القانونى للأفراد تدريجياً . ويؤكد شابو أنه فى الديمقراطيات الشعبية ينشأ تطور القانون عن أنه يتجه صوب التلاشى . ويرى هذا الفقيه الماركسى أن إسناد عملية خلق بعض القواعد والسنن إلى المنظمات الاجتماعية ، فى حدود معينة ، يؤكد مولد قاعدة جديدة هى القاعدة الاجتماعية . حقيقة ، لم تفقد هذه القواعد تماماً طابع الدولة والسياسة لأنها فى المقام الأخير تركز على نوع من الفهر تمارسه الدولة ، إلا أنه وفى الآن ذاته ، توجد بعض المؤشرات التى تؤكد أنه فى إطار محدد يقع عبء تطبيقها على هيئات ليست دولة بل هيئات اجتماعية . وفى هذا الغرض تفقد هذه الهيئات طابعها كدولة وكسياسة .

واستطرداً والنظر المتقدم ، يشير نفر من الفقهاء⁽¹⁾ إلى بعض مظاهر تلاشى القانون دون أن يكون فى الإمكان الحديث عن تلاشى الدولة .

ومن الأمثلة التى تُساق فى هذا الصدد المرسوم الصادر فى الاتحاد

(1) راجع : A. P. D., misc au point sur le dépérissement de l'Etat, Lyon laen (gérard): N° 8 p. 115.

السوفيتي في 28 إبريل 1956 الذي استبدل العقوبات الجنائية المقررة لبعض مخالفات العمل ويوجه خاص الامتناع عن عمل ، بعقوبات تأديبية .

وفي المجال القضائي يشار إلى أن أسلوب انتخاب القضاة ووجود محكمين شعبيين من شأنه الحيلولة دون أن يتكون جهاز قضائي غريب عن الشعب ، ويكون الأمر متعلقاً بإشراك الشعب في تسيير جهاز الدولة . ويسرى هذا النظر على «محاكم الرفاق» في الاتحاد السوفيتي التي لا تشكل من عناصر قضائية متخصصة وتهدف إلى تنمية روح الانتماء الاجتماعي ومكافحة التصرفات المناهضة للمجتمع بالجوء إلى تدابير تركز أساساً على الإقناع والتوبيخ وغير ذلك من الجزاءات الاجتماعية

الاتجاه إلى دعم الدولة الماركسية :

والواقع ، أن العلاقات السابقة التي يراها البعض مؤشراً لتلاشي الدولة لا تنبئ البتة عن قرب تحقيق هذا التلاشي في الأنظمة الماركسية . يستوى في ذلك الاتحاد السوفيتي مع الدول الماركسية الأخرى . بل ، على العكس ، يؤكد الكتاب الماركسيون حاجة الدولة الماركسية إلى مزيد من الدعم لمواجهة التحديات المتزايدة في المرحلة الراهنة .

ومن أبرز ما كتب في هذا الصدد ما سطره فيلسوف ألمانيا الديمقراطية وولفونج أيجهورن الأول Wolfgang lichhorn في هذا الخصوص :⁽¹⁾

يرى أيجهورن أن هناك واقعة لم تحظ بعناية كافية من جانب الكتاب وهي حدة تزايد الصراع الطبقي الدولي منذ بداية الثمانينات من هذا القرن ، وانتهاج القوى الاستعمارية سياسة مواجهة وتسابق في التسليح

(1) راجع : Sève (Lucien) : le marxisme dans les pays socialistes, in Recherches internationales, N° 9, Juillet - août - sep - 1983 pp. 205 et s.

وحرب اقتصادية ومالية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية .. وفرض هذه الأوضاع ضرورة « تأكيد الاستقرار السياسي للمجتمع الاشتراكي ودعم التضامن الأخوي بين الدول الاشتراكية » ويضيف « لقد تأكدت بالكامل الفكرة القائلة بأن النمو لا يتحقق بتصفية أو انكماش النظام السياسي للدول الاشتراكية ، وأن وظيفتها في التعبير عن المصالح الاجتماعية للعاملين ، لا تزول ، بل على العكس ، تزداد تبلوراً . ويضيف الفيلسوف الألماني ، إن النظرية التي قيل بها في بداية الثمانينات والتي بموجبها يتحقق التقدم بانتقال وظائف الدولة إلى منظمات اجتماعية نظرية لم تتأكد . بل ، إن النمو يتحقق في اتجاه آخر حيث يرتبط نشاط الدولة بصورة أوثق بنشاط المنظمات الاجتماعية . وتؤكد التجربة أنه لا يمكن تصور تلاشي الدولة بطريقة مسرحية تُلغى طبقاً لها وظائف الدولة وتُحل مؤسساتها .

اليوم ، تدخل في نمو الدولة الاشتراكية وظائف متزايدة بأطراد . ومن الواضح أنه لا يمكن تصور تلاشي الدولة باعتباره إلغاء للأنشطة السياسية للدولة ، بل بوصفه تعميقاً وتحويلاً لها . مع مراعاة أن تحقيق الديمقراطية الاشتراكية هو الاتجاه الرئيسي لنمو النظام السياسي . وأن الوظائف السياسية للدولة تكون أكثر فعالية كلما تعمقت أسسها العلمية وتزايد عدد العاملين المنخرطين في نشاط الدولة وازداد تدخلهم ومعرفتهم لشؤون المجتمع . بهذه الكيفية ، تتحقق عودة الدولة إلى المجتمع ، ويكون ممكناً التفكير في الانتقال من عهد الدولة إلى عهد الإدارة الذاتية الشيوعية .

من الواضح أن النظر السابق يعيد إلى الأذهان موقف ستالين من مسألة تلاشي الدولة وإن رتب عليه نتائج مختلفة . ذلك أن ستالين كان قد تناول قضية تلاشي الدولة خلال المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1939 . وتساءل عن السبب في الإبقاء على دكتاتورية البروليتاريا وعدم السير في اتجاه تلاشي الدولة طالما أنه قد تمت تصفية

الرواسب الأخيرة للطبقات المعادية في الاتحاد السوفيتي؟. وأجاب على ذلك بقوله إن للدولة وظائف خارجية بالإضافة إلى وظائفها الداخلية، وأن إنجاز لم يفتن إلى ذلك بالقدر الكافي. وأنه طالما توجد رأسمالية في العالم فسوف نحتاج الاشتراكية إلى الدولة التي بدلاً من أن تتلاشى تسهر على وظائفها الأمنية بمتهى الصراحة. واتخذ ستالين من هذا التحليل سنداً لممارسة حكم بالغ الوحشية تجاه المواطنين السوفيت أنفسهم على نحو ما كشف خورتشيف في تقريره إلى المؤتمر العشرين للحزب⁽¹⁾.

ويعود المفكرون الماركسيون اليوم إلى إبراز التداخل بين المظاهر الداخلية والمظاهر الخارجية لمسألة تلاشى الدولة، وإن سلطوا الضوء على أهمية العمل على تكثيف الديمقراطية الاشتراكية وصولاً إلى تحقيق الإرادة الذاتية الشيوعية.

وقد تناولت النظرية العالمية الثالثة بالتحليل موقف الأنظمة الماركسية من قضية تلاشى الدولة. فتذكر شروح الكتاب الأخضر «فرض المسلك البرجوازي نفسه، والذي حتم أن تقوم الحكومة الماركسية بإنفاق ما تأخذه من الشغيلة على المجالات العسكرية وبرامج الفضاء وخطط الدعاية الإعلامية وللإنفاق الإدارى ولبناء دولة عصرية قوية. لقد تلاشى الأمل حقاً في تحقيق الشيوعية باستحالة تكديس الإنتاج، ولكنهم شاموا أن يجدوا مخرجاً من هذه الدوامة برفعهم لشعار تدمير الرأسمالية أولاً، ثم نستطيع بعد ذلك تكديس الإنتاج... إن الاتجاه إلى تدمير الرأسمالية يتناقض مع اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت واحد)، (وسولت ثان) ومع ميثاق هلسنكى. بل إن أكبر ما يخشاه المجتمع هو الحرب. وهكذا لا سبيل إلى تدمير الرأسمالية، وينقطع الأمل في الطريق الثانى أيضاً

(1) راجع: Staline: Rapport au XVIII congrès du parti, in les questions du léninisme,

op. cit. T II pp 304 et 305, et pour une formation bolchévique, in l'homme le capital

le plus précieux, éd. sociales, Paris 1945, p. 15.

Leonhard op. cit. p 255 - collignon: op. cit p. 2.

ذلك الذى رفعوه شعاراً لتحقيق الشيوعية»⁽¹⁾. وتمضى النظرية الثالثة فى تحليلها فتقول «إن الحكومة لن تختفى مثل ما تنبأ ماركس»⁽²⁾ وإنما الدولة الماركسية فى سبيلها إلى أن تكون دولة كلاسيكية عادية تعمل للحفاظ على وجودها بالنظام الاقتصادى والسياسى الذى ارتضته»⁽³⁾ وفى هذا المعنى يتحدث الحديث معمر القذافى، «إن دكتاتورية الحزب لن تزول، والمذهب الماركسى لا يتوخى إلا انتصار طبقة على بقية الطبقات وهى التى تحكم فى النهاية. أما الافتراض بأن هذه الطبقة ستزول، ويتحقق المجتمع الشيوعى، فإنه مجرد حلم وليس من منهج يودى إلى هذا. فكيف سينوب الجيش فى المجتمعات الماركسية، ليس هناك أى دليل أو نظرية لذويان الجيش أو الحزب أو الحكومة أو الطبقة»⁽⁴⁾.

وبعد هذا العرض لنظرية الدولة الماركسية وتطورها، نتبين الآن الأسس التى تقوم عليها الدولة الماركسية .

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر - المجلد الأول ص 33 وص 34.

(2) شروح الكتاب الأخضر ص 59 وفى المعنى ذاته السجل القومى مجلد 11 ص 306 ومجلد 13 ص 520.

(3) السجل القومى المجلد 11 ص 338.

الفصل الثالث

أسس الدولة الماركسية

تقوم الدولة الماركسية على مبادئ رئيسية ثلاثة :

- 1 - مبدأ وحدة السلطة .
 - 2 - الدور القيادي للحزب الشيوعي .
 - 3 - مبدأ المركزية الديمقراطية .
- ونتناول هذه المبادئ على التوالى .

المبحث الأول مبدأ وحدة السلطة

التعد الماركسى للفصل بين السلطات :

حث ماركس وإنجلز على تفويض الدولة البرجوازية المستتلة إلى سلطة الرأسماليين والاستعاضة بدولة دكتاتورية البروليتاريا لتكون المقابل لدولة دكتاتورية البرجوازية . ولما كانت الدولة البرجوازية تشكل فى نظر

ماركس وإنجلز تجسيدا لسلطة الطبقة التي تمثلها ، فقد بات متعيّناً أن تؤدي الدولة البروليتارية الدور ذاته بالنسبة للطبقة البروليتارية ، فتكون أدواتها في إنجاز البناء الاشتراكي .

ورتب مؤسسا الماركسية على هذا النظر قولهما بوجوب تركيز سيادة الدولة على نحو لا يقبل قسمة أو تجزئة في البروليتاريا وحدها أى في الطبقة العمالية صاحبة الحق الشرعى فى الحكم ، وتمارس بمقتضاها سلطة إجماعية ومطلقة . وبذلك ، يقوم بنيان الدولة البروليتارية على السلطة الواحدة والإرادة الإجماعية الواحدة التى تعبر عنها البروليتاريا ، مع استبعاد مبدأ الفصل بين السلطات الذى أرسته الأيديولوجية الليبرالية .

وقد بسط ماركس فى مؤلفه عن « الحرب الأهلية فى فرنسا » نقده لمبدأ الفصل بين السلطات ، وأشاد بكمونة باريس بوصفها هيئة لم تكن برلمانية وإنما كانت هيئة عاملة تنفيذية وتشريعية فى آن واحد .⁽¹⁾

ووافق لينين على هذه النظرة وذكر فى مؤلفه « الدولة والثورة » أن الكومونة المذكورة استعاضت عن البرلمانية المتعقبة بـ « هيئات لا تتحول حرية الرأى والنقاش فيها إلى خداع ، لأن البرلمانين يتعين أن يعملوا بأنفسهم ويطبقوا قوانينهم بأنفسهم ، ولئن استمرت الهيئات النيابية ، إلا أن البرلمانية بوصفها نظاماً خاصاً مثل تقسيم العمل التشريعى والتنفيذى ، أو تمتع النواب بمركز متميز ، تكون قد زالت » .

تأصيل النقد الماركسى لمبدأ الفصل بين السلطات :

يقوم النقد الماركسى لمبدأ الفصل بين السلطات ، على محاور ثلاثة ، فهو مبدأ ، حسب تعبير الفقيه الفرنسى فاير ، يعكس عقيدة « منافقة » و « غير منطقية » و « ضارة »⁽²⁾ .

Mars: la guerre civile en France, 1871, op. cit. p 63.

(1) راجع :

Fabre: Principes républicains de droit constitutionnel op. cit. p. 191.

(2) راجع :

فهو عقيدة منافقة :

Hypocrite لأن الفصل بين السلطات هو إطار شكلى يخفى حقيقة الدولة البرجوازية من حيث كونها تُركز السلطة بين أيدي طبقة من الرأسماليين ، فى حين أن دكتاتورية البروليتاريا دكتاتورية صريحة .

وهو عقيدة غير منطقية :

لأنه يكون من غير المنطقى فى الدولة الاشتراكية الفصل بين السلطات . فمن المتعذر سلخ هذا المبدأ من نظام تعدد الأحزاب السياسية . ويقضى المنطق الماركسى بالنظر إلى الفصل بين السلطات بوصفه الترجمة الدستورية للتناقضات الاقتصادية والسياسية للصيقة بالبرجوازية . أما فى الدولة الاشتراكية ذات التركيب الاجتماعى المتجانس ، لا يكون الفصل بين السلطات منسجماً مع البيئة الاجتماعية الاقتصادية بل يكون من قبيل العبث ، فمن الناحية القانونية يتعين أن يتم التعبير عن الإجماع الوطنى الذى تحقق بتقرير وحدة دستورية مطلقة .

وهى عقيدة ضارة :

بالدولة الاشتراكية ، لأن سلطة الأقلية التى هى السلطة التنفيذية تكون دائماً خطيرة إذا كانت مستقلة عن السلطة التشريعية التى هى سلطة الأغلبية .

وتنظر الماركسية إلى المجتمع البرجوازى نظرة أحادية moniste ، وترى أن الفصل بين السلطات ليس تعبيراً عن تنافس من أجل السلطة ، وإنما هو على العكس «قناع التجانس العميق للطبقة السائدة» التى هى البرجوازية ولسلطة الإكراه السياسى التى تحوزها . وعبر الزعيم الألمانى الراحل أولبريخت عن هذا النظر بقوله: «كانت البرلمانية فى التاريخ

الألماني بمثابة ورقة التوت التي تستر السلطة غير المحدودة للقوى المسيطرة للرأسمالية الكبيرة والمؤسسة العسكرية⁽¹⁾.

ويضيف إلى ما تقدم فقهاء ماركسيون⁽²⁾، إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات شكّل وسيلة تمت بموجبها محاولة دعم السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية. ويكون دعم السلطة التنفيذية في هذا الوقت ضرورة بالنسبة للبرجوازية وذلك لتنامي نضال الطبقة العمالية ضد الاستغلال. فالبرجوازية، دفاعاً منها عن سيطرتها الطبقية، تسعى إلى تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وعلى الحد من تأثير البرلمان الذي من المحتمل أن يكون أكثر تجاوباً والمطالب الشعبية عن السلطة التنفيذية. ومن هنا، تدعم البرجوازية، من الناحية العملية، السلطة التنفيذية، بل إنه في الدول الفاشية، يتم العدول تماماً عن مبدأ الفصل بين السلطات وتركز مجموع سلطة الدولة بين أيدي القوى الاقتصادية والسياسية المحافظة.

ويخلص أنصار هذا النظر إلى القول، بأن مبدأ الفصل بين السلطات وإن لعب دوراً تقديمياً للحد من سلطات الملكية المطلقة إلا أنه قد تبين من خلال مسيرة الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا، أنه يستخدم لتيسير دعم سلطات الحكومة على حساب البرلمان، وشكّل بالتالي سلاحاً تم استخدامه لسدّ الطريق أمام القوى الاجتماعية التقدمية. فالنظام السياسي الذي يقوم على وجود هيئات متساوية السلطات أو حتى أكبر من سلطة المجلس النيابي، هو نظام لا يكفل السيادة الشعبية الكاملة لأن بناء الديمقراطية يفترض تبعية كل هيئات الدولة للهيئة النيابية.

يخلص الفقه الماركسي من التحليل المتقدم إلى القول بأن الفصل بين السلطات يسفر عن احتفاظ السلطة التنفيذية بمسؤولية النشاط، بينما

Turpin, op. cit. II p. 36.

(1) راجع:

(2) Dragage (Tudor): structures et Institutions constitutionnelles des pays. راجع: socialistes européens, éd. economica, paris, 1981, p. 50.

تعد الجمعية المنتخبة أمينة على السلطة التشريعية أى هيئة للتداول فحسب بما يحمى السلطة السياسية للبرجوازية . وتحت ذريعة حماية المواطنين من تدخل الدولة أى السلطة التنفيذية ، تسهم النظرية الليبرالية فى الفصل بين السلطات فى إبعاد المواطنين عن المشاركة فى الأنشطة الفعلية للدولة . ويصف لينين هذا الوضع بأنه «احتياى» لأنه ينشر الاعتقاد فى الديمقراطية نتيجة حرية المناقشة والافتراء العام الخ... ويخاطب لينين قراءة فى مؤلفه «الدولة والثورة» بقوله: «انظروا إلى أى بلد برلمانى من أمريكا حتى سويسرا، يتم النشاط الحقيقى للدولة فى الكواليس، وينفذ بمعرفة الإدارات والدواوين ورياسات الأركان، أما البرلمانات فهى متخصصة للثرثرة بهدف خداع الشعب الطيب».

ويرى الفقه الماركسى أن الحال على خلاف ذلك فى إطار الأنظمة الماركسية⁽¹⁾.

يستفاد من دراسة تطبيق هذا المبدأ فى الواقع السوفيتى ، أن الفقه السوفيتى فى البداية ميّز بين «نظرية الفصل بين السلطات وتقنية هذا الفصل» . ويذكر الفقيه شتوكا «إن الدستور السوفيتى يرفض نظرية الفصل بين السلطات ، هذا المثل الأعلى للديمقراطية البرجوازية ، لكنه لا ينكر التقسيم الفنى للعمل» . ومن هنا يتخذ الفصل السوفيتى بين السلطات مغزى خاصاً وصفه الفقيه جورفيتش بأنه «ذاك التوزيع الفنى المحض للالتزامات ودائرة النشاط الذى يرمى إلى بلوغ هدف عملى» .

ويؤكد الفقيهان كروتجولوف وتومانوف أن الدول الاشتراكية لا تأخذ

(1) راجع : Lavigne (Pierre): l'Unité du pouvoir d'Etat dans la doctrine constitutionnelle - liste socialiste contemporaine, in mélanges offerts à Georges Burdeau, le Pouvoir, L. D. D. J. Paris, 1977, pp 601 et 602.

بمقولة الفصل بين السلطات أو بنظام التوازن في العلاقات بين هيئات الدولة . إن الدساتير الاشتراكية تنطلق من واقعة أن وحدة سلطة الدولة ، التي لا تتعارض وتحديد الاختصاصات فيما بين هيئات الدولة المختلفة ، تقتضى تركيز السلطات الرئيسية للدولة فى الهيئات النيابية الشعبية التى يتبعها القضاء والإدارة . ويتعبّر آخر ، يرتكز القانون الدستورى الاشتراكى على تقسيم دقيق للوظائف .

تطبيق مبدأ وحدة السلطة فى الأنظمة الماركسية :

تقدم بيان أن الاتحاد السوفيتى يأخذ ، على الأقل من الناحية النظرية بمبدأ وحدة السلطة . ويؤسس قادة النظام هذا الموقف على قاعدة المادية التاريخية . فحسبما يرى السوفيت ، تحقق فى الاتحاد السوفيتى اتحاد الشعب فى جمع متجانس تتلاقى مصالحه وتتكامل . فيحوز الشعب ، بالتالى ، إرادة إجماعية واحدة تمارس سلطة إجماعية واحدة ، وتكون بمثابة المرأة الدستورية للوحدة الاقتصادية للدولة السوفيتية التى تشكل القاعدة المادية لهذا الصرح العلوى السياسى . ويتعبّر آخر ، فيما يرى السوفيت ، تحققت عندهم وحدة القاعدة الاقتصادية للمجتمع نتيجة إزالة الملكية الخاصة وتلاقت مصالح أفراد الشعب ، ومن ثم يتعين أن تكون السلطة السياسية أيضاً واحدة باعتبار أن تلك السلطة تعكس الوحدة التى تحققت فى المجال الاقتصادى⁽¹⁾.

وتستمد الزعامة السوفيتية من جسامه المهام الملقاة على عاتق السلطة الاشتراكية الجديدة سداً إضافياً للمناداة بوحدتها . فيشار فى هذا

(1) راجع : Piettre: op. cit. p. 165 - Fabre: L'unité du pouvoir d'état dans les démocraties populaires et en yougoslavie, in Influence des expériences communistes sur les doctrines, éd. centre d'études des pays de l'état, Institut de sociologie solary, University libre de Bruxelles, 1958, p. 92. Burdeau: Droit constitutionnel op. cit. pp. 204 et 205.

الصدد إلى أن الدولة الماركسية تزاوّل وظائف بالغة الخطورة فى المراحل المختلفة لنموها :

ففى مرحلة الثورة الاشتراكية ، يبدأ تشييد سلطة دكتاتورية البروليتاريا التى تتطلب وفقاً لتعبير لينين « الاعتراف بالسيادة السياسية للبروليتاريا بدكتاتوريتها ، أى بسلطتها التى لا تقسمها مع أحد »⁽¹⁾ وذلك لأنه « تستلزم الثورة ذاتها من أجل تأمين نموها ورسوخها أن تخضع الجماهير بلا تحفظ للإرادة الواحدة الوحيدة لقادة حركة العمل »⁽²⁾ .

وهذه الإرادة الإجماعية الواحدة ، فيما يرى السوفييت ، هى الضمان لنجاح الثورة وشرط استمرارها ، ومتى تحقق ذلك تبدأ المرحلة التالية ، وهى فيما يرى المفكرون السوفييت ، تسم بتجانس أعضاء الجماعة وتطابق مصالحهم . فتتقوى بالتالى ، كل حاجة إلى أى تعدد للسلطات ، بل قد يشكل هذا التعدد حجر عثرة أمام مسيرة الدولة الماركسية صوب اللادولة الشيوعية ، وهى المسيرة التى تقتضى تعبئة كل القوى من أجل تحقيق الإنتاج اللازم لبلوغ مستوى الوفرة الضرورى للوصول إلى مرحلة الشيوعية .

ويضيف الفقهاء الماركسيون ، أن مبدأ وحدة السلطة هو نتيجة للطابع الديمقراطي للنظام السياسى الاشتراكى . فإذا أريد أن تكون السلطة السياسية حقيقة ملكاً للشعب ، فإنه من الضرورى أن تكون الهيئة التى تمثلها فى مجموعة ، هيئة عاملة ومزودة بسلطة التقرير فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون سائر الهيئات الأخرى تابعة لها⁽³⁾ .

(1) لينين : الدولة والثورة المرجع السابق ص 398 .

(2) لينين المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية - المختارات - المجلد الثانى الجزء الثانى ص 282 .

(3) Dragănu : op. cit. pp 48 et s.

(3) راجع :

والتزاماً بهذا الهدف يقوم تنظيم الدول الماركسية على مبدأ أن الهيئة النيابية لمجموع الشعب هي الهيئة العليا لسلطة الدولة ، وتكون هيئات الدولة الأخرى تابعة لها ، وملزمة بالخضوع لقراراتها وقوانينها فتكون مسؤولة أمامها .

انعكاس مبدأ وحدة السلطة في البيان الدستوري للدولة الماركسية :

تقدم القول بأن القانون الدستوري الماركسي يرفض مبدأ الفصل بين السلطات ، غير أن هذا الرفض لا ينفي توزيع الاختصاصات فيما بين هيئات الدولة المختلفة . ويمارس الشعب سلطاته من خلال سلسلة من التفويضات على أن تراقب هيئة سلطة الدولة الأعلى الهيئة الأدنى المنبثقة منها⁽¹⁾ .

وبذلك يتخذ بناء الدولة الماركسية شكل البناء الهرمي القائم على تدرج رياسي للتفويضات يبدأ بتفويض صادر من الشعب بمفهومه الماركسي إلى الهيئة النيابية العليا بوصفها ممثلة له ، ثم تفوض هذه الهيئة العليا هيئات تابعة لها لمباشرة الوظائف التنفيذية والإدارية المطلوبة .

وإذا أخذنا النموذج السوفيتي بوصفه النموذج الرائد في مجال التطبيقات الماركسية يصادفنا البناء الدستوري التالي :

أولاً : تفويض صادر من الشعب صاحب السيادة إلى السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية :

يقوم بناء الدولة السوفيتية على وجود هيئة نيابية عليا يناط بها ممارسة مظاهر السيادة العليا في الدولة بوصفها مفوضة من الشعب ونائبته عنه . وطبقاً لنص المادة 108 من الدستور السوفيتي الصادر في عام 1977 يكون « السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية هو الهيئة العليا

Lavigne op. cit. pp. 606 et s.

(1) راجع :

لسلطة الدولة في الاتحاد» . ويتكون السوفيت الأعلى من مجلسين :
مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ، وهما متساويان في الحقوق (م 109) .

ويؤلف مجلس الاتحاد من نواب يجري انتخابهم على أساس دوائر
انتخابية تتكون من عدد متساوٍ من النواب ، ويشكل مجلس القوميات من
نواب يتم انتخابهم بواقع 32 نائباً عن كل جمهورية متحدة و 11 نائباً عن
كل جمهورية مستقلة ، و 5 نواب عن كل إقليم مستقل ونائباً عن كل
منطقة مستقلة (م 110) .

طبقاً للمادة 108 من الدستور يختص السوفيت الأعلى « بسلطة
الفصل في كل المسائل التي تكون من اختصاص الاتحاد ومن ثم فهو
يختص بممارسة كافة مظاهر السيادة العليا في الدولة . ومن ذلك ممارسة
السلطة التأسيسية أي إصدار دستور جديد أو تعديل الدستور القائم ،
وتكوين جمهوريات جديدة ، والموافقة على خطط التنمية الاقتصادية
والاجتماعية للاتحاد السوفيتي ، وعلى ميزانية الاتحاد والحساب الختامي ،
وتشكيل هيئات الاتحاد التابعة له .

وتكون الموافقة على القوانين بمعرفة السوفيت الأعلى للاتحاد أو
عن طريق الاستفتاء الذي يقرر بناءً على قرار من السوفيت الأعلى للاتحاد
السوفيتي .

ويختص السوفيت الأعلى باختيار أعضاء الهيئات العليا للسلطة ،
ويتخب هيئة رئاسته (م 119) ويشكل مجلس وزراء الاتحاد (م 129)
بالإضافة إلى اختصاصه بتعيين كبار رجال القضاء والادعاء العام (م
165) .

واتساقاً وهذا التنظيم تبتق هيئتان من السوفيت الأعلى ، هما : هيئة
رئاسة السوفيت الأعلى ، ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، ويكونان
خاضعين لرقابته وإشرافه .

ثانياً : تفويض صادر من السوفيت الأعلى هيئة رياسته :

تنص المادة 119 من الدستور السوفيتي على أن السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ينتخب في جلسة مشتركة لمجلسه هيئة رئاسة السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، وتكون هيئة دائمة للسوفيت الأعلى وتابعة له في كل نشاطها وتمارس هيئة رئاسة السوفيت الأعلى في الحدود الميمنة في الدستور، وظائف الهيئة العليا لسلطة الدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فيما بين دورات السوفيت الأعلى.

وتعكس اختصاصات هيئة الرئاسة مبدأ وحدة السلطة في أوضح صوره . فقد تحولت هذه الهيئة بوصفها لجنة منبثقة من السوفيت الأعلى اختصاصات تندرج ضمن وظائف السلطات الثلاث التقليدية . فتجمع في آن واحد بين وظيفة رئيس الدولة وبعض مظاهر السلطتين التشريعية والقضائية .

أ- من مظاهر ممارسة وظيفة رئيس الدولة :

تختص هيئة الرئاسة بدعوة السوفيت الأعلى للانعقاد ، كما تمارس مظاهر السيادة الخارجية مثل إبرام المعاهدات الدولية وفسخها، وتعيين وسحب ممثلي الاتحاد السوفيتي ، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية وإنشاء ومنح الأوسمة والنياشين والألقاب الفخرية السوفيتية ، وتعيين وعزل القيادة العليا للقوات المسلحة السوفيتية ، وإعلان التعبئة العامة والجزئية وإعلان الأحكام العرفية وحالة الحرب فيما بين أدوار انعقاد مجلس السوفيت الأعلى .

ب- من مظاهر ممارسة السلطة التشريعية :

تتحصل هذه المظاهر في إصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى يتم التصديق عليها من السوفيت الأعلى ورقابة أعمال الحكومة والوزراء

فيما بين أدوار انعقاد السوفييت الأعلى وتحريك المسؤولية الجماعية والفردية للوزراء .

ولهيئة الرئاسة ، فيما بين أدوار انعقاد السوفييت الأعلى ، أن تعدل القوانين القائمة في الاتحاد السوفيتي على أن تعرض في أول اجتماع لمجلس السوفييت (م 122) .

ومن الواضح مدى تماثل هذه الاختصاصات وتلك التي تمارسها السلطة التشريعية في دول الديمقراطيات التقليدية . على أنه من المتعين الإشارة إلى أن العمل جرى في ظل دستور 1936 على أن هيئة رئاسة السوفييت الأعلى دأبت على إصدار العديد من المراسيم التشريعية التي ينقذ اختصاص إصدارها للسوفييت الأعلى وحده . بل إن هذه المراسيم تناولت الدستور ذاته بالتعديل الأمر الذي حدا ببعض الفقه السوفيتي إلى المطالبة بتعديل الدستور على نحو يخول هيئة الرئاسة صراحة سلطة ممارسة الوظيفة التشريعية⁽¹⁾ .

حـ - من مظاهر ممارسة الوظيفة القضائية .

تتمثل هذه المظاهر فيما تنص عليه المادة 121 فقرة 5 من الدستور على اختصاص هيئة رئاسة السوفييت الأعلى بـ « تفسير القوانين السارية في البلاد » و « إلغاء قرارات وأوامر مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة عند مخالفتها للقانون » (م 121 فقرة 7) .

ثالثاً : تفويض صادر من السوفييت الأعلى إلى مجلس الوزراء :

يشغل مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي درجة دنيا في سلم الهيئات المفوضة في الاتحاد . وطبقاً للمادة 128 من الدستور السوفيتي ، يعد

(1) لمزيد من التفصيل راجع : Lénine: Les régimes politiques. op. cit. p. 336 Chénobre: l'Union soviétique. op. cit. p. 27 - Chénobre: op. cit. p. 128.

مجلس الوزراء « الهيئة التنفيذية والمنظمة العليا لسلطة الدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية »⁽¹⁾.

تشكيل مجلس الوزراء ومهامه:

عهدت المادة 129 من الدستور إلى السوفيت الأعلى باختصاص تشكيل مجلس الوزراء.

تشابه الاختصاصات التنفيذية والإدارية لمجلس الوزراء السوفيتي والاختصاصات التقليدية المقررة لمجالس الوزراء في الدول الأخرى، فيختص مجلس الوزراء السوفيتي بإصدار القرارات والأوامر التنفيذية للقوانين ويراقب تنفيذها. ويسيطر إشرافه على كافة أوجه النشاط الإداري والاقتصادي في الاتحاد.

ويمارس مجلس الوزراء هذه الاختصاصات بوصفه الهيئة الإدارية المنبثقة من السوفيت الأعلى والتابعة له، وليس باعتباره سلطة تنفيذية مستقلة تحوز قسماً من سيادة الدولة كما هو شأن السلطة التنفيذية في الأنظمة التقليدية (م 131).

تفريعاً على ما تقدم، يملك السوفيت الأعلى أو هيئة رئاسته فيما بين أدوار انعقاده، مساءلة مجلس الوزراء الذي يفترق إلى وسيلة مقابلة للتأثير فيه، كما يتمتع على مجلس الوزراء طرح الثقة بنفسه (م 130 من الدستور).

يستفاد مما تقدم، أن التنظيم السياسي السوفيتي، وهو نموذج للتنظيمات السياسية الماركسية، يأخذ بمبدأ وحدة السلطة على نحو يسفر عن إقامة بناء دستوري وفقاً لنمط حكومة الجمعية، فيضحي السوفيت الأعلى وفقاً لما يسجله الدستور، الهيئة العليا المفوضة من الشعب لممارسة السيادة في الدولة. على أن هذا البناء الدستوري النظري يقابله تطبيق وضعي مخالف وذلك على الوجه التالي :

Burdeau: Traité, op. cit. Tome IV, 2^o 6d. p. 335, et T. VII pp. 512 et 513 - Vedel: (1) les démocraties soviétique et populaires, les cours de droit, Paris, 1965 - 1966, pp.

291 à 294.

التطبيق العملي لمبدأ وحدة السلطة :

من المتعين الإشارة إلى أن التطبيق العملي في الحياة الدستورية السوفيتية ، وبالأخص في عهد ستالين ، سار على نقيض ما تضمنته الوثائق الدستورية . فلم تتعقد السوفييت الأعلى الهيئة التي يقررها له الدستور على كافة هيئات الدولة الأخرى ، بل إن الهيئات التي تصورها الدستور تابعة للسوفييت الأعلى وخادمة له ، أضحت في حقيقة الأمر مُسيرة لإرادته ، واقتصرت نشاط السوفييت الأعلى على عقد دورة سنوية تتراوح مدتها بين 48 ساعة وأسبوع تصدر خلالها قرارات هي في جوهرها تصديق على القرارات الصادرة من هيئات السلطة الأخرى ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوفيتي . وباتت محاضرات جلسات السوفييت الأعلى مجرد تسجيل لتوصيات قيادات الحزب وتنفيذاً لقراراتها .

وجدير بالملاحظة ، أن ستالين ذاته أقر صراحة بالوضع القائم في عهده⁽¹⁾ وسجل في مؤلفه «مسائل اللينينية» قوله : « من المتعين التسليم بأن التعبير الأسمى للدور القيادي للحزب في الاتحاد السوفيتي بلد دكتاتورية البروليتاريا ، يتحصل في أنه لا توجد مسألة مهمة متصلة بالسياسة أو التنظيم يجرى حلها بواسطة المؤسسات السوفيتية والمنظمات الجماهيرية الأخرى ، خارج توجيهات الحزب في هذا المعنى ، يسوغ القول أن دكتاتورية البروليتاريا هي ، في جوهرها ، دكتاتورية طليعتها ، دكتاتورية حزبية بوصفه القوة الرائدة الأساسية للبروليتاريا » .

بيد أنه منذ عام 1955 برز اتجاه يدعو إلى كفالة سمو المكانة المقررة للسوفييت الأعلى دستورياً . وتبدى ذلك بوجه خاص في تقرير خروتشيف إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ثم في البرنامج الثالث للحزب الصادر عام 1961 . وقد طالب البرنامج بوجوب تفرغ

(1) راجع : *Staline: Les questions du léninisme*, Paris, Tome I, Editions sociales, 1946,

النواب أعضاء السوفييت الأعلى والمشاركين في لجانه في مزاوله نشاطهم المهني حتى يتيسر لهم أداء وظيفتهم النيابية على أكمل وجه .

ويشير الكتاب إلى أن هذا التيار أنبت بعض الثمار⁽¹⁾ ، فقد انتظمت دورات انعقاد السوفييت الأعلى وأضحى يمارس الاختصاصات الدستورية المقررة له وبالأخص بواسطة لجانه الدائمة . فقد أنشئت عدة لجان دائمة تابعة من السوفييت الأعلى تبط بها معاونته في أداء مهامه ، فتجتمع فيما بين أدوار انعقاده وتزاول إشرافاً متصلاً على نشاط هيئات الدولة ثم تحيط السوفييت الأعلى بملحوظاتها في شأن هذا النشاط .

ويشير الكتاب إلى أن ما يزيد على نصف أعضاء السوفييت الأعلى يشتركون في عضوية هذه اللجان ، ويطلق الكتاب على هذه الظاهرة وصف « الصحوه البرلمانية الكبرى في الدول الماركسية » . وهي صحوه ترتبط بمسيرة الديمقراطية الماركسية صوب « المجتمع الاشتراكي المتطور » الذي يعقب مرحلة دكتاتورية البروليتاريا . وعلى حد تعبير فقيه ماركسي «بوخ» : «توحد السوفييتات بين التنظيم الاجتماعي وتنظيم الدولة ، ولذلك فهي تحوز كامل سلطة الدولة وتجسد مبادئ التسيير الذاتي الشعي الذي يحل في المستقبل محل الدولة » . وطبقاً لما يذكره الفقيه السوفيتي كروتوجولف : « إن الحلقة الرئيسة للتنظيم السياسي للمجتمع تبقى هي الدولة وهيئاتها ، وتأتي في المقام الأول الهيئات النيابية السلطة الدولة التي تشكل القاعدة السيامية للدولة الاشتراكية ، وتجسد بطريقة مباشرة وفورية سيادة الشعب »⁽²⁾ .

(1) راجع : Kruto- Buch (H): Gouvernés et gouvernants dans les pays socialistes p. 35, Krotov: la participation du peuple soviétique à l'administration de l'état p. 324, in turpin II p. 306 et 307.

Duverger: Populisme en uniforme, le monde du 26/8/1975.

Poulantzas, la gauche et l'état, le monde, 11/3/1977.

(2) التفصيل أوفى حول أعمال هذه اللجان راجع :

Dragan structures et institutions constitutionnelles - op. cit. pp. 99 et s.

ويذكر فقهاء سوفيت آخرون ، أن السوفييت لها في آن واحد طابع منظمات دولة ومنظمات اجتماعية ، ولأجل تنمية العنصر الاجتماعي في السوفييتات يجب زيادة دور النواب في الممارسة العملية لهذه الهيئات النيابية للسلطة ، وتوحيد وظيفتها التشريعية والتنفيذية على هذا الأساس .

ويضيف فيكتور كونوك ، « إنه في إطار دولة كل الشعب ، وبعد تصفية الطبقات المستغلة ، تصبح الهيئات النيابية المرشد لمصالح كل الشعب وإرادته » . ومتى انتهت مرحلة دكتاتورية البروليتاريا على الصعيد الداخلي ، تظهر الهيئات النيابية بوصفها قريبة جداً من الشعب . فهي على حد تعبيره « أكثرها ديمقراطية أو على الأقل أكثر ديمقراطية من الأخرى » ، وأكثر قدرة على التعبير عن تنوع التطلعات الحقيقية للشعب .

وقن دستور 1977 التقليد الذي درج على إنشاء اللجان الدائمة ، وتنص المادة 125 منه على أن « سوفيت الاتحاد وسوفييت القوميات يتخبان في داخلهما لجاناً دائمة مشكلة من نواب يناط بها أن تباشر الغرض المسبق وإعداد الشؤون التي تكون من اختصاص السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي ، وكذلك الإسهام في تطبيق قوانين الاتحاد السوفيتي وسائر قرارات السوفييت الأعلى وهيئة رياسته ، وأن تراقب نشاط هيئات ومنظمات الدولة . ويجوز لمجلس السوفييت الأعلى كذلك إنشاء لجان مشتركة على قاعدة المساواة بينهما⁽¹⁾ .

وينشئ السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي لجان تقصى وتحقيق أو لجان أخرى تتعلق بأية مسألة .

وتكون كافة هيئات الدولة والهيئات الاجتماعية والمنظمات والموظفين ملزمين بالخضوع لطلبات لجان السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي ومجلسيه ، وأن يقدموا لها المستندات والأوراق اللازمة . ويتعين عرض توصيات اللجان للفحص على هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية

(1) Lesage (Michel): la constitution de l'U.R.S.S. 7 octobre 1977 la documenta- tion française, 12 déc - 1978 pp. 83 et s.

والمنشآت والمنظمات . وتحاط اللجان علماً فى الأجال المحددة بنتائج
الفحص والتدابير المتخذة » .

وتطبيقاً لهذه المادة تشكلت اللجان الآتية :⁽¹⁾

لجان : الخطة ، الموازنة ، الصناعة ، النقل والمواصلات ، البناء
وصناعة مواد البناء ، الزراعة ، والتأمين الصحى ، التربية الوطنية والعلوم
والثقافة ، التجارة والخدمات التجارية ، مشاريع القوانين ، الشؤون
الخارجية ، الوكالات ، الشباب ، حماية البيئة ، المنتجات الاستهلاكية
الكبرى . مشكلات المعيشة اليومية للنساء وحماية الأمومة والطفولة
الخ ...

وكان الزعيم السوفيتى بريجنيف قد طالب فى سبتمبر 1972
« بضرورة العمل على الارتقاء بمكانة نشاط النواب يقابله دعوة الحزب
الشيوعى إلى مزيد من الديمقراطية والآن يحل نفسه محل أجهزة الدولة » .

ومع ذلك يلاحظ البعض ، أن هناك اتجاهاً لتطور دور الحزب يوازى
الاتجاه لدعم الصلاحيات البرلمانية ، ويتضح ذلك من تقرير دورات أكثر
طولاً وتكراراً ، كما الحال بالنسبة لرومانيا وبولندا والمجر وألمانيا
الديمقراطية مع نمو نظام اللجان الدائمة وحق رقابة الإدارة كما هى الحال
فى بولندا وألمانيا الديمقراطية وإنشاء هيئات للتحقيق والتحرى . ويمكن أن
نخلص من ذلك إلى القول ، بأنه الدور الحقيقى للمجلس النيابى أصبح
فى كونه وسيطاً بين الحزب والمواطنين بحيث يكون هيئة لا غنى عنها
للاتصال السياسى .

ويجرى البعض مقارنة بين « الصحوه البرلمانية » فى الدول الماركسية
وبين انكماش نفوذ الهيئات النيابية فى الدول الغربية⁽²⁾ . ويشار إلى أنه

(1) راجع : Gerard (patrice): Les systèmes politiques des states socialistes, T. I le mod-
èle soviétique, éd. cujas, Paris, 1975, pp. 210 et s. et du même auteur; les parle-
ments dans les états socialistes: in les parlements aujourd'hui, supplément aux
cahiers français, N° 174, Juin - fév 1976, notice 3.

Turpin, op. cit. T. II. pp. 311 et 312.

(2) راجع :

بالنسبة للتطبيق اليوغوسلافي الذي أخذ بالإدارة الذاتية ، فقد مزج بين الإدارة الذاتية والتمثيل السياسي دون أن ينشأ ثمة تعارض بينهما ، فالإدارة الذاتية يتم التعبير عنها بمجالس العاملين والكمونات ، ويوجد إلى جوارها في كل جمهورية متحدة وعلى المستوى القومي مؤسسات نيابية منتخبة بالاقتراع العام . وبذلك يتم المزج بين الديمقراطية المباشرة والاقتراع العام على مستويات مختلفة ، والمجلس النيابي الذي يقرر في النهاية الخطة ويحدد سياسة البلاد في المقام الأخير.

مبدأ وحدة السلطة يعنى في التطبيق الماركسي هيمنة الحزب الشيوعي :

في الواقع ، أنه مهما قيل عن صحة برلمانية في الدول الماركسية ، فلا تزال المجالس النيابية في هذه الدول خاضعة لهيمنة الحزب الشيوعي ، فالحزب يعد الحارس على القيم الاشتراكية للمجتمع ويحوز الوسائل الكفيلة بإرغام كافة هيئات السلطة على الرضوخ لإرادته ، ومن أبرزها اختصاصه بإعداد قوائم المرشحين لعضوية المجالس النيابية ولشغل المناصب المختلفة بجهاز الدولة ، فضلاً عن سلطته الواسعة في مسألة كبار رجال الدولة وإقصاء من ينحرف منهم عن الخط المقرر .

وتقدم إجراءات إقصاء خروتشيف عام 1964 مثلاً واضحاً على ذلك . فكان هذا الزعيم السوفيتي يجمع في آن واحد بين منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي وعضوية هيئة رئاسة الحزب ورئاسة الوزارة . ولما أعربت هيئة رئاسة الحزب عن استيائها من أسلوب إدارة خروتشيف لشؤون البلاد وسياسته ، دعت اللجنة المركزية للحزب للانعقاد بجلسته 14 أكتوبر 1964 ووجه خروتشيف بالتقذ الذي لمسته قيادة الحزب في سياسته ، فقدم استقالته من مناصبه بالحزب ، وأعقبها في اليوم التالي بتقديم استقالته من منصب رئاسة الوزراء إلى هيئة رئاسة السوفيت الأعلى ، التي عينت اليكسي كوسيجين في هذا المنصب في 15 أكتوبر العام 1964 أما مجلس السوفيت الأعلى فقد انحصر دوره في التصديق

على المراسيم الصادرة من هيئة رياسته فى هذا الشأن وذلك بعد شهرين من صدورهما.

وفى نوفمبر 1977 ، جمع ليونيد بريجنيف بين منصبى رئيس هيئة رئاسة السوفييت الاعلى والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . وذكر بريجنيف فى خطابه ، بتاريخ 17 يونيو 1977 غداة انتخابه ، أمام هيئة رئاسة السوفييت الاعلى ، أن هذا الجمع يحمل مغزى سياسياً عميقاً ذلك أنه « وقبل أى شىء مظهر للتزايد المطرد للدور القيادى للحزب الشيوعى الذى يشكل النواة القائدة لنظامنا السياسى وكل منظمات العاملين ، وللدولة والمجتمع فى آن واحد . وإذ يياشر الحزب الشيوعى نشاطه بوصفه حزباً قائداً فى إطار الدستور السوفيتى ، فإنه يحدد الخط السياسى على كافة المشكلات الجوهرية فى حياة البلاد »⁽¹⁾ .

ويلاحظ أنه مراعاة لاحتمال اشتغال أمين عام الحزب بمسؤولياته الحزبية عن صلاحياته المتعلقة برياسة هيئة رئاسة السوفييت الاعلى ، استحدث دستور 1977 النص فى المادة 120 منصب النائب الاول لرئيس هيئة رئاسة السوفييت لمعاونة الرئيس فى مباشرة مهامه .

يستفاد مما تقدم ، أن البناء الدستورى الماركسى يقوم على مبدأ وحدة السلطة التى تتحصل من الناحية النظرية فى سيادة الهيئة النيابية العليا فى الدولة ، وهيمنتها على سائر هيئات السلطة ، ومن الناحية الواقعية فى سيطرة الحزب الشيوعى بوصفه حارس الاهداف الاشتراكية للمجتمع الماركسى . وهو ما تتناوله فى المطلب التالى .

المبحث الثانى

الدور القيادى للحزب الشيوعى

يندرج الحزب السياسى ، طبقاً لمفاهيم النظرية الماركسية فى إطار الصرح العلوى السياسى للمجتمع ، ويعبر عن مصالح طبقة اجتماعية أو

Lesage: la constitution de l'U.R.S.S. op. cit. pp. 80 et 81.

(1) راجع :

كما عرّفه ستالين «قطاع من طبقة ، قطاعها الطليعي» ، يمسك مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة .

موقف ماركس وإنجلز :

يعد بيان الحزب الشيوعي الوثيقة الأساسية الأولى للأيديولوجية الماركسية في تحديد مفهوم الحزب ودوره في الحركة العمالية⁽¹⁾ . وطبقاً لهذا البيان الذي سطره ماركس وإنجلز تكون نشأة الحزب ولبنة المعارك العفوية التي تخوضها البروليتاريا . ويبدأ العمال بتكوين ائتلافات ضد البرجوازيين للدفاع عن أجورهم ، ويمضون لتكوين جمعيات دائمة أو اتحادات تحسباً لأي عصيان محتمل ، وتارة يتصر العمال ولكنه انتصار زائل . لأن النتيجة الحقيقية لمعاركهم ليست النجاح الفوري بقدر ما هي تصعيد اتحاد العاملين . ويشرح ماركس وإنجلز نظرتهم إلى الحزب الشيوعي فيذكران « لا يؤلف الشيوعيون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمال الأخرى . يتميز الشيوعيون عن سائر الأحزاب البروليتارية في أمرين : أولهما ، أنه في غمار النضال الذي تخوضه البروليتاريا في البلاد المختلفة ، يضع الشيوعيون ، في المقام الأول ، المصالح المشتركة لمجموع البروليتاريا بغض النظر عن اعتبار الجنسية ، وثانيهما ، أنهم دائماً ، وفي المراحل المختلفة لنمو النضال بين البروليتاريا والبرجوازية يمثلون مصلحة الحركة في مجموعها » .

ويستخلص من ذلك ، أن الطبقة العمالية في نضالها ضد مستغليها تجد هويتها وتحول من طبقة في حد ذاتها إلى classe en soi إلى طبقة لأجل ذاتها classe pour soi ، ويتميز آخر ، إن تكوينها كعامل إيجابي للتاريخ يمر بلحظة ذاتية ، وهي لحظة إدراك حاسم يدفعها إلى أن تخلق أداة للهيمنة تستخدمها كوسيلة تفرض بها نفسها كقوة مستقلة وقوة ثورية .

(1) راجع : Molinier (Maurice): Parti in dictionnaire critique du Marxisme, op. cit. : pp. 666 et s.

وطبقاً لهذا التصور يتخذ الحزب مفهوم « الحزب الضمير » بحيث تكون المؤسسة الحزبية نقطة التقاء النظرية والممارسة مع العناية بنشر النظرية والتربية .

غير أنه ، فى المرحلة التى تلت فشل ثورات 1848 فى أوروبا وحلّ عصبة الشيوعيين فى نوفمبر 1852 ، عبّر ماركس عن قناعته الثابتة بأن « مؤلفاته النظرية تخدم الطبقة العمالية بصورة أفضل من التحاقه بجمعيات فلت زمانها فى القارة »⁽¹⁾ .

إلا أن الجهود لتكوين منظمة عمالية تواصلت ، وتوخت إعطاء البروليتاريا أداة ثانية للوحدة من خلال العمل والحوار النظرى بحيث يتم الوصول إلى « برنامج نظرى مشترك » . غير أن هذه الوحدة لم تتحقق ، وأصبحت الأهمية حلبة للصراع بين الاتجاهات المختلفة ، وعقب فشل انتفاضة كومونة باريس 1871 ردّ ماركس أحد أسباب هذا الفشل إلى افتقارها إلى حزب يوحد خطها السياسى والأيدىولوجى وينسق نشاطها . واقتراح فى سبتمبر 1871 على المجلس العام لمؤتمر الدولية المنعقد فى لندن إصدار قرار ينص على أنه « نظراً لأن الرجعية الجامحة تسحق بضراوة حركة التحرير العمالية ، وترتكز إلى القوة للإبقاء على التقسيم الطبقي والسيطرة السياسية للطبقات المالكة ، فإنه يتعين على البروليتاريا لكى تزاول نشاطها كطبقة أن تنتظم فى حزب سياسى متميز ومتعارض مع كل الأحزاب القديمة التى شكّلتها الطبقات المالكة » . وقد لقي هذا الاقتراح قبولاً من المؤتمر ، ونُصّ فى لائحة الأهمية على أهمية تكوين حزب بوليتارى لكفالة الثورة الاشتراكية نظراً لأنه « فى مواجهة السلطة الجماعية للطبقات المالكة لا تستطيع البروليتاريا أن تتصرف بوصفها طبقة إلا بأن تتكون بوصفها حزباً سياسياً متميزاً ومقابلاً لكل الأحزاب القديمة المكونة من الطبقات المالكة » .

(1) من رسالة ماركس إلى Freiligrath بتاريخ 29 فبراير 1860 .

وعقب حلّ الأمية الأولى ركّز ماركس وإنجلز جهودهما لإنشاء أحزاب
ماركسية وطنية . وكتب إنجلز خطاباً في هذا المعنى إلى سورج بتاريخ 29
نوفمبر 1886 ذكر فيه « أن الخطوة الرئيسية الأولى لاي بلد ينضم للحركة ،
هو تنظيم العمال في حزب سياسي مستقل . لا تهم الوسيلة طالما كان
حزباً عمالياً بصورة متميزة » .

وجدير بالذكر ، أن اهتمام ماركس وإنجلز بتكوين الأحزاب السياسية
لم يمنعهما من التحذير من الانحياز لأفكار المفكر الاشتراكي بلانكي
والرامية إلى إقامة دكتاتورية حزب ثوري بدلاً من دكتاتورية البروليتاريا⁽¹⁾ ،
وفي حديث أدلى به ماركس بتاريخ 18 ديسمبر 1878 إلى مراسل جريدة
الشيكاغو تريبيون، أعرب عن يقينه في أن الثورات المقبلة في كل من
إيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا، سوف تكون على غرار الثورة الفرنسية
ثورات أمة بأسرها وليس ثورات حزب ما⁽²⁾ .

وخلال هذه المرحلة تكونت في يوليو 1889 أهمية ثانية تشكلت من
المؤسسات القائمة واتسمت بتأثيرها الشديد بالماركسية التي أضحت تمثل
التيار السائد في الحركة العمالية . وأرست الأمية الجديدة مبدأ أولوية
الحزب بوصفه شكلاً سامياً لتنظيم البروليتاريا ونشاطها ، واتسمت بطابع لا
مركزي بوصفها اتحاداً من الأحزاب المستقلة ذات الاتجاهات المتعارضة .

وكانت مسألة تحديد دور التنظيم السياسي وشكله أحد أسباب
الخلافا الرئيسية في داخل الحركة العمالية . وقد بلغ الخلاف ذروته في
داخل الاشتراكية الديمقراطية الروسية في يوليو 1903 خلال المؤتمر الثاني

Turpin - op. cit. Tome. II p. 301.

(1) راجع :

(2) نشر هذا الحديث في مجلة شيكاغو تريبيون العدد الصادر بتاريخ 5 يناير 1879 ورد
نصفه في مجلة l'homme et la société الصادر في يناير - مارس 1968
ص 245 .

للحزب . وأسفر الخلاف عن انقسام الحزب إلى « منشفيك » الذين كانوا من أنصار بناء الحزب بناءً فضفاضاً ، والبلشفيك ، الذين ناصروا مفهوم لينين للحزب القائم على الانضباط الصارم .

وكان لينين قد أوضح في مؤلفه « ما العمل » الذى سطره فى عام 1902 تصوره لنشاط الحزب السياسى فى إطار الظروف الروسية . ورأى أن الحزب السياسى منظمة طليعية يتعين عليه ، من ناحية « ألا يُضَيَّقَ من المعركة السياسية بحيث تأخذ شكل المؤامرة ، كما يتعين عليه من ناحية أخرى ، ألا يستسلم للتيارات العفوية ويسير فى « ذيل الجماهير » التى رأى لينين أنها تنشُد سلطة اقتصادية من شأنها الحد من قدرتها على التأثير السياسى .

ونظراً لأهمية دور لينين فى صياغة المفهوم الماركسى للحزب ودوره فى بناء الدولة الماركسية ، نتناوله المفهوم اللينينى للحزب بشئ من التفصيل .

المفهوم اللينينى للحزب :

ويعد لينين المؤسس الفعلى لنظرية الحزب الشيوعى فى الأيديولوجية الماركسية ، ويرسم مؤلفه « ما العمل » المشار إليه ومؤلفه « خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء » الذى ألفه فى عام 1904 الإطار النظرى لمفهوم الحزب الشيوعى ودوره فى التنظيم السياسى الماركسى⁽¹⁾ .

ويشير الكتاب الروسى إلى أن لينين قد تبنى آراء المفكر الثائر الروسى « تاختشف » الداعية إلى إسناد عملية التغيير الثورى إلى أقلية ثورية منظمة بوصفها وحدها قادرة على إنجاز هذا التغيير . ورأى لينين أن

(1) راجع : لينين ما العمل ، المختارات المجلد الأول الجزء الأول ص 153 إلى ص 362 وخطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء - المختارات المجلد الأول - الجزء الأول ص 363 إلى ص 616 .

هذا الحزب الثوري يمثل الشكل الأسمى لتنظيم طبقة البروليتاريا وطلبتها الثورية المزودة بالمعرفة الكاملة لقوانين التطور الاجتماعي التي اكتشفها ماركس وإنجلز . وتبعاً لذلك ، أسند لينين إلى الحزب دور إرشاد الطبقة العمالية وقيادتها في المراحل المختلفة لكفاحها .

فالحزب ، عند لينين يمثل نخبة الطبقة العمالية ، وهو على حد تعبير الفقيه الفرنسي فيدل ، تجسيد للإعلاء الذي يطراً على دكتاتورية البروليتاريا ، فتحول إلى دكتاتورية أكثر قطاعاتها تقدمة . ويشكل الأداة التي تكفل استمرار الثورة وتطور المجتمع ونموه وفقاً للخط المقرر له⁽¹⁾ . وفي هذا المعنى سطر لينين في « الدولة والثورة » ، « إن الماركسية إذ تربي حزب العمال ، إنما تربي طليعة البروليتاريا القادرة على الاستيلاء على السلطة والسير بكل الشعب إلى الاشتراكية وتوجيه وإعداد النظام الجديد ، كي تكون معلماً وقائداً وزعيماً لجميع العاملين والمستغلين في تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية »⁽²⁾ .

ويلاحظ أن برامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي عكست مراحل نمو وتطور النظام الاشتراكي السوفيتي ، كما رسمت له مهامه في كل منها .

ففي عام 1903 صدر البرنامج الأول للحزب متضمناً خطة الثورة الاشتراكية المرتقبة وبياناً بكيفية تقويض النظام الرأسمالي ، ثم صدر في عام 1919 البرنامج الثاني للحزب ، غداة الثورة البلشفية فـعكس حاجات المرحلة الجديدة ورسم ملامح المجتمع الاشتراكي الجاري تشييده ، وفي عام 1961 صدر البرنامج الثالث للحزب لينظم مرحلة « دولة كل الشعب » ويضع خطة الانتقال إلى المجتمع الشيوعي⁽³⁾ .

Vedel, op. cit. p. 5.

(1) راجع :

(2) راجع : لينين الدولة والثورة ، المرجع السابق ص 398 .

(3) راجع البرنامج الثالث للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، المرجع السابق ص 64 وما بعدها .

تأصيل نظرية الطليعة⁽¹⁾ :

يترتب على نظرية « الطليعة » التى صاغها لينين ومن شايحه من الزعماء الماركسيين ، انتقال وظيفة « التمثيل ، أو النيابة عن الجماهير إلى « الحزب » الحاكم الذى يجسد البروليتاريا ، والتى تشكل عند الماركسيين ، الممثل الرمزي للبشرية .

ومع ذلك فقد بدا موقف لينين مذبذباً فى مسألة الدور القيادي للحزب فى المجتمع الماركسى . فتارة يكون من أشد أنصار هذا الدور القيادي ، وتارة أخرى يرفضه ويشيد بالمفوية الجماهيرية . ويرجع المحللون هذا التذبذب الظاهري إلى اعتبارات تكتيكية أملتھا الظروف القائمة حينذاك . وهى اعتبارات أفرزت الموقف ذاته بالنسبة إلى ماركس وإنجلز من قبل .

وكان لينين قد ذكر فى 8 مارس 1918 « أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق من أقلية أو من حزب . فهى لا يمكن أن تتحقق إلا من عشرات الملايين من الناس الذين يكونون قد تعلموا كيف يصنعون كل شيء بأنفسهم » .

والى جانب ذلك نطالع ما سطره فى عام 1900 فى « المهام المباشرة لحركته » وأوضح فيه : « أنه لا توجد طبقة فى التاريخ وصلت إلى السيطرة دون أن يوجد فى داخلها زعماء سياسيون وممثلون من الطليعة قادرين على تنظيم الحركة وقيادتها . ويضيف بعد أن استولى الحزب البلشفي على السلطة قوله عن « المهام الفورية لسلطة السوفيات » أنه « لمصلحة الاشتراكية تقتضى الثورة أن تطيع الجماهير بدون تحفظ الإرادة الوحيدة لقادة العمل » ، ويؤكد فى 31 يوليو 1919 « نعم دكتاتورية حزب واحد ، هذا هو موقفنا » .

Draganu - op. cit. p. 30

(1) راجع :

Turpin op. cit. T. II p. 43 et 44.

من الواضح مما تقدم رسوخ عقيدة الدور القيادي للحزب في الدولة الماركسية وهي عقيدة يفسرها الماركسيون بقولهم إن النشاط الإيداعى للجماهير الشعبية لا يمكن أن يكلل بالنجاح ما لم يتم بصورة واعية ومنظمة . ولا يكون مثل هذا النشاط للجماهير ممكناً إلا إذا كانت الطبقة الأكثر تقدماً وثورية فى المجتمع ، وبالأخص الطبقة العمالية تعمل فى ظل قيادة حزب ماركسى - لينينى يحوز المعرفة الصحيحة لقوانين التطور الاجتماعى .

ففى إطار النظام الرأسمالى ، تحوز الطبقة السائدة السلطة الاقتصادية والدولة كجهاز قسر والقانون والدين ووسائل أخرى تستخدمها للإبقاء على سيطرتها .

أما الطبقة العمالية ، فإنها خلال معركتها من أجل نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى جديد لا تستطيع إلا أن تستند إلى تنظيم قوى ، والنظرية الماركسية توفر لها ذلك حين تتيح لها الوقوف على أسس علمية ترشدتها إلى القوانين التى تحكم نمو المجتمع . ويضاف ، أنه كلما كانت الطبقة العمالية منظمة ومنضبطة زادت قوتها النضالية . كما أن الظروف التى تعمل البروليتاريا فى إطارها تقود هذه الطبقة لكى تشكل بوصفها منظمة قوية ذلك أن الرأسمالية تسفر عن إنتاج يتزايد طابعه الاجتماعى نتيجة أن مئات الألوف وملايين العمال يتجمعون فى تنظيم اقتصادى منسق بينما تستأثر حفنة من الرأسماليين بنتائج العمل الجماعى . ويكون من شأن هذه الأوضاع أن تشكل تنظيمات عمل جماعية تهدف فى البداية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتعلق بالأجور بظروف معيشة البروليتاريا الأخرى . ولكن فى لحظة معينة ينشأ تنظيم سياسى من تلك المطالب الاقتصادية يوجه نشاطه ضد السلطة السياسية للطبقات السائدة .

ويرى الماركسيون أن تكوين الحزب الماركسى اللينينى يطابق بالفعل هذه الضرورات التاريخية . فهو لا يعد تنظيماً للطبقة العمالية فحسب بل ومرشدتها كذلك . فمن خلال دراسة البنية الاجتماعية والعلاقات بين

الطبقات المختلفة والشروط الداخلية والخارجية لبناء المجتمع الاشتراكي وسائر العناصر الموضوعية أو الذاتية التي تظهر خلال العملية التاريخية ، يكون الحزب الماركسي اللينيني قادراً على أن يعطى للبروليتاريا ، وبالتالي ، للجماهير العمالية ، الاتجاه الصحيح في المعركة ضد المستغلين . وإذ يكون الحزب مزوداً بمعرفة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، يضع استراتيجية وتكتيك نضال الطبقة العمالية وأشكال تنظيمها وأساليب نشاطها .

في ضوء ما تقدم ، يرى الماركسيون ، أن الدور القيادي للحزب هو نتيجة تطبيق القوانين الموضوعية للنمو الاجتماعي . وحتى يتأكد دور الحزب يتعين عليه أن يؤدي نشاطاً مستمراً وفعالاً من أجل الدفاع عن مصالح الشعب العامل ونموها . فالطبقة العمالية والجماهير بوجه عام ، تلتزم سياسة الحزب متى توصلت إلى قناعة بأن هذه السياسة لها طابع ثوري عميق وأنها تعكس تطلعاتها وأنها قادرة على كفالة تحقيقها .

ويضع الحزب الخط السياسي العام سواء بالنسبة للهيئات المركزية لسلطة الدولة والإدارة - أو بالنسبة للهيئات المحلية - وهو يحقق مركزية قيادة محمود الحركة العمالية كما يوحد نشاط كل المنظمات الاجتماعية .

دور الحزب بالنسبة لهيئات سلطة الدولة وإدارتها⁽¹⁾ :

تكون أنشطة هيئات السلطة والإدارة للدولة موجهة من الحزب الذي يتابع تنفيذها ويسانده . ويلعب الحزب كذلك دوراً هاماً في اقتراح القوانين وإعدادها ويلعب الدور ذاته بالنسبة للمراسيم أو القرارات الصادرة من مجلس الوزراء أو الوزارة أو سائر الهيئات المركزية والمحلية للدولة ، كما يباشر دوراً تحريضياً وتوجيهياً لنشاط منظمات الدولة ومشاريعها بما يكفل تحقيق أهداف الخطة المقررة لها .

Draganu op. cit. p. 52.

(1) راجع :

والتداخل بين نشاط الحزب والدولة يأخذ أحياناً شكل القرارات المشتركة الصادرة من اللجنة المركزية للحزب والهيئات المختصة في الدولة ، كما قد تشاركه الهيئة المركزية للمنظمة الاجتماعية في إعداد مثل هذه القرارات . ومما يعزز هذا التداخل أن بعض الشخصيات تجمع في ان واحد ، بين تولى وظائف بالحزب وفي الدولة .

دور الحزب بالنسبة للمنظمات الاجتماعية :

يؤدي الحزب دوره بوصفه قوة سياسية قائمة للمجتمع من خلال واجبه في السهر على أن يكون نشاط المنظمات الاجتماعية متفقاً مع المصالح الجماهيرية للمجتمع وقادراً على الإسهام في تحقيق السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

ويؤدي الحزب دوره القيادي من خلال أعضائه الذين يعملون في قلب منظمات الدولة أو المنظمات الاجتماعية ، كما يلعب الحزب دوراً بالغ الأهمية عند إعداد الترشيحات لانتخابات النواب أو المنظمات النقابية ، ويعنى الحزب في هذا الخصوص بتكوين طاقم من الأفراد مزودين بإعداد أيديولوجي وسياسي ومهني مكثف بحيث يكونون قادرين على تحقيق دور الحزب في داخل منظمات الدولة أو المنظمات الاجتماعية .

وثمة وسيلة أخرى لإنجاز دور الحزب ، وتتحصل في الرقابة التي يمارسها على تطبيق هيئات سلطة الدولة وسائر الوحدات الاشتراكية لتوجيهات الحزب . فحين يسلط الحزب الأضواء من خلال هذه الرقابة ، على بعض الأخطاء أو أوجه القصور في نشاط هيئات الدولة أو المنظمات الاشتراكية ، فهو بذلك يرشد إلى الوسائل الكفيلة بإصلاحها . وطبقاً لتعبير لينين ، يشكل اختيار الأفراد والرقابة محور نشاط الحزب كله .

ويرى الماركسيون أن ثمة مهمة أخرى بالغة الخطورة تقع على

الحزب وهي كفاءة المشاركة الواسعة والمباشرة للجماهير الشعبية فى قيادة الدولة وفى تنفيذ الخطة ، وذلك من خلال إنشاء صلة دائمة بين هيئات الدولة والشعب . ويُذكر فى هذا الصدد أن نمو الاقتصاد الاشتراكى يفترض تعاوناً مكثفاً من جانب الطبقة العمالية ، والفلاحين والمتقنين وسائر طوائف العاملين . وتتحقق تعبئة هذه العناصر فى أفضل صورها إذا كانت واعية لدورها والتزاماتها . فكلما زادت قناعتها بتفوق النظام الماركسى وأدركت الوسائل العملية التى تحوزها فى سبيل بلوغ أهدافها زادت إمكاناتها لتحقيق مهامها . ومن هنا يقع على الحزب دور تثقيفى هام بالنسبة للجماهير ، ويتعين عليها أن تزيد من إحساسها بالمسؤولية .

ويرى الفقه الماركسى أن الحزب حين يستخدم الأساليب المتقدمة يضع الخط السياسى العام ويحدد الأساليب الكفيلة بتحقيقه . ولكن الحزب لا يحل نفسه محل هيئات الدولة وسائر المنظمات الاجتماعية . فقيادة الحزب للمجتمع لا تتحقق بوسائل إلزامية مبنية على سلطة الأمر المماثلة لسلطة الدولة .

وتحرض دساتير الدول الماركسية على النص على الدور القيادى للحزب الشيوعى⁽¹⁾ فتص المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفيتى مثلاً على أن « الحزب الشيوعى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو القوة التى تقود المجتمع السوفيتى وتوجهه ، وهو النواة القائدة لنظامه السياسى ومنظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية . الحزب الشيوعى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يوجد من أجل الشعب ولخدمة الشعب . الحزب الشيوعى المزود بتعاليم الماركسية - اللينينية يحدد الإطار العام لنمو المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . ويقود العمل الخلاق الكبير للشعب السوفيتى ،

Draganu: op. cit. p. 54 .

(1) راجع :

ويضفى طابعاً منظماً وعلمياً على معركته من أجل انتصار الشيوعية .
تمارس كافة منظمات الحزب نشاطها في إطار دستور اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية » .

ويلاحظ أن الدستور الجديد للاتحاد السوفيتي أكثر إيراداً لدور
الحزب من دستور 1936⁽¹⁾ . فقد عالج دستور 1936 الملفى الحزب في
المادة 126 منه من خلال تناوله للحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين ،
بينما جاء النص على الحزب في المادة السادسة من الدستور الجديد وفي
صدره . وهو يستجيب بذلك لبرنامج الحزب الذي أقر في 31 أكتوبر 1961
والذي أبرز «أهمية وظائف الحزب في بناء الدولة وفي نمو الديمقراطية
الاشتراكية » . ويشير البعض إلى أن الدستور ، وإن لم ينص على أن
الحزب هو الشعب أو ممثل الشعب بالنظر لأن هذه الصفة تنمقد
للسوفيئات وحدها ، إلا أنه نصّ على أن الحزب «يوجد من أجل الشعب
وفي خدمة الشعب » .

ونص المادة السادسة من الدستور السوفيتي له مقابل في دساتير بلاد
ماركسية أخرى من ذلك نص المادة الثالثة من دستور ألبانيا ، والمادة الثانية
من دستور بلغاريا والمادة الثالثة من دستور المجر والمادة الثالثة من دستور
بولندا والمادة الأولى من دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والمادة الثالثة
من دستور رومانيا ، والمادة الرابعة من دستور تشيكوسلوفاكيا الخ . . .⁽²⁾ .

تصعيد دور الحزب في المرحلة الراهنة :

يشير الكتاب الماركسيون إلى تصعيد دور الحزب في المرحلة

(1) راجع : Lavigne (Pierre et Marie): Regards sur la constitution soviétique de 1977, Ed. Economica, paris, 1978, pp. 101 et s.

Dragam op. cit. p. 54.

(2) راجع :

الحاضرة لنمو المجتمعات الاشتراكية . ويرون أن هذا التصعيد يعكس اتجاهاً موضوعياً ناشئاً من التوسع العريض والتنوع المطرد للمهام المطلوب إنجازها دون أن يعنى ذلك أن الحزب يتولى صلاحيات خاصة بنشاط أجهزة الدولة أو أنه يحل محلها . فعلى العكس ، إن ما تتم به سياسة الحزب الماركسى - اللينينى ، فيما يقرأه هؤلاء الكتاب ، هو السعى الدؤوب لتنشيط النشاط المستقل والمبادرة فى مجال اختصاص كل هيئات الدولة وكل المنظمات الاجتماعية .

ومن الأمور التى تحمل دلالة خاصة فى هذا الخصوص ، اطراد زيادة الواجبات الملقاة على عاتق « عضو الحزب » الشيوعى للاتحاد السوفيتى على نحو يعكس تعاضم هذا الدور . ففى ظل عهد لينين ، لم تكن هذه الواجبات تتجاوز ثلاث ، تحصلت فى : قبول برنامج الحزب ، ودعومه مادياً والانتساب لإحدى منظماته . وأضيف فى عام 1917 واجب رابع يقضى بضرورة إذعان عضو الحزب لكافة قراراته . وما لبث أن تزايدت هذه الواجبات بصورة مطردة فبلغت 13 واجباً فى عام 1943 ثم 14 واجباً فى عام 1949 ثم 33 واجباً فى عام 1952 إلى أن قفزت إلى 52 واجباً فى ظل لائحة الحزب فى مرحلة دولة كل الشعب .

ويضاف إلى هذه الواجبات التزام عضو الحزب بالامتثال للوصايا الواردة فى القانون الأدبى « لبانى الشيوعية » *Batisseur du communisme* ويبلغ مجموعها 28 التزاماً ، فتكون ، جملة الالتزامات الواقعة على عاتق عضو الحزب 85 واجباً⁽¹⁾ .

ويفسر الكتاب الماركسيون تعاضم هذا الدور نتيجة اعتبارات

(1) راجع : البرنامج الثالث للحزب الشيوعى السوفيتى ص 178 فيدل المرجع السابق ص 225 .

Ouvrage : les statuts du P. C. V. S. leur histoire et leur role, revue problèmes soviétiques N° 5, Institut d'études sur l'U.R. S. S., Paris 1962, pp 25 et 26.

مختلفة. فمن ناحية، لا يزال الصراع الدولي قائماً بكل ما يتضمنه من احتمالات التطويق الرأسمالي، وذلك أمر يفرض وجود الحزب حارساً للنظام الاشتراكي الماركسي، ومن ناحية أخرى، يشير هؤلاء الكتاب إلى صلاحية الحزب بوصفه منظمة اجتماعية وسياسية لمواجهة مهام الانتقال إلى الشيوعية. فهذه المرحلة، فيما يرون، تحتاج إلى استخدام أساليب الإقناع ونشر الوعي الشيوعي ونبد أساليب السلطة العامة المبنية على القمع والإكراه والتي تشكل سمة نشاط هيئات سلطة الدولة، ومن ثم، يكون الحزب أقدر من هيئات سلطة الدولة على إرشاد الشعب وتوجيهه بالوسائل المتفقة والمرحلة الجديدة.

واتساقاً والطبيعة المزدوجة للحزب، استحدثت بعض الدول الماركسية إنشاء هيئات تجمع بين طبيعة الحزب والدولة، وتحوز صلاحيات الحزب والدولة. من ذلك في رومانيا، إنشاء «المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني» الذي يعد مشروع الخطة القومية ويناقشها، ويقدم تقاريره في شأنها، ليس فقط إلى الجمعية الوطنية بل وكذلك إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني. ويكون المجلس المختلط مسؤولاً ليس فقط أمام الحزب بل وكذلك أمام جهاز الدولة التابع له. وفي ألمانيا الديمقراطية، أنشئ «جهاز يسمى «تفتيش العمال والفلاحين» وهو يتبع مباشرة مجلس الوزراء، وهو في الآن ذاته هيئة تابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد⁽¹⁾.

نظرة تقديرية إلى مبدأ الدور القيادي للحزب الشيوعي :

من الملحوظ أنه منذ مرحلة مبكرة من تاريخ تكوين الأحزاب العمالية فطن البعض إلى الخطر المتمثل في هيمنة الأحزاب على الحركة العمالية على حساب المبادرات الجماهيرية الخلاقة⁽²⁾. ولقد كانت الحركة

Dragau op. cit. p. 55.

(1)راجع :

Moissonnier, op. cit. p. 669 et 670.

(2)راجع :

الاشتراكية الديمقراطية الألمانية بالغة التنظيم والقوة وانتظمت في إطار تنظيم حزبي قوى أثار مخاوف بعض زعماء هذا التنظيم. ومن أبرزهم الزعيمة العمالية روزا لوكسمبورج التي كتبت في مارس 1913 تؤكد أن «الاشتراكية الديمقراطية مدعوة من التاريخ لكي تكون طليعة البروليتاريا، ولكنها إذا اعتقدت أنها مدعوة وحدها لصنع التاريخ، وأن الطبقة هي لا شيء، وأنه يتعين تحويلها بالكامل إلى حزب قبل أن تكتسب الحق في العمل، فقد تشكل الاشتراكية الديمقراطية بذلك قيلاً على الصراع الطبقي وحين تدق الساعة قد تجد نفسها مرغمة على أن تلهث وراء الطبقة العمالية التي سوف تجرّها إلى المعارك الحاسمة»⁽¹⁾.

وشغلت مسألة التنظيم الحزبي العمالي ودوره أذهان زعماء الحركة العمالية، وعُرضت المسألة على الكومترن الذي أصدر قراراً في 21 يناير سنة 1914 ينص على الترام كافة الأحزاب الشيوعية التنظيم الذي وضعه لينين للحزب الشيوعي البلشفي. وعقب ثورة أكتوبر 1917 وفي المؤتمر الثاني للأممية الثالثة المنعقد في يونيو سنة 1921 وضعت الحركة الشيوعية «أطروحات حول بنیان ومناهج الأحزاب الشيوعية». وبموجبها وصف الحزب بأنه «الجيش القائد للبروليتاريا خلال مراحل معركتها الطبقيّة الثورية وخلال المرحلة الانتقالية اللاحقة لإنجاز المجتمع الاشتراكي الذي يشكل الطور الأول للمجتمع الشيوعي».

وخلال المؤتمر الخامس المنعقد في 1924 - 1925، أوصى المؤتمر بضرورة أن تترسخ المنظمة الحزبية في المنشآت الكبرى، وتعمل على إجراء تطهير أيديولوجي في صفوفها. ويوصف هذا القرار بأنه بداية عهد «البلشفية» الذي صاغ تعريفاً أكثر صرامة لصفة عضو الحزب وللانضباط الحزبي.

(1) لمزيد من التفصيل راجع: Luxembourg (R): la révolution Russe, trad. par Bracke, Paris, Maspero, 1964.

انتقال وظيفة « التمثيل » إلى الحزب :

وهذه المكانة التي يتبوأها الحزب في التنظيم السياسي الشيوعي تعيد إلى الأذهان نظرية النيابة أو التمثيل التي نصادفها في الفكر السياسي البرجوازي. على أنه بدلاً من أن يتقل التمثيل المزعوم إلى مجلس نيابي فإنه يتقل إلى « الحزب » الذي يجسد البروليتاريا كما أن البروليتاريا تجسيد رمزي للبشرية⁽¹⁾.

فبالرغم من الانتقادات التي وجهها ماركس ولينين إلى الديمقراطية النيابية التي كان من المتوقع أن تسفر عن الأخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة، إلا أن الزعماء الماركسيين رأوا أن هناك علاقة عكسية بين درجة الحكم الذاتي المراد تحقيقه وبين اتساع أنشطة الدولة الاشتراكية ذات الاتجاه الشمولي المبني على تدخل الدولة.

وعلى ذلك - تقرر القيادة الماركسية أن دكتاتورية البروليتاريا لا تتم مباشرة من الطبقة العمالية ذاتها، وإنما من الحزب الذي يفترض فيه أنه يعبر عن مصالحها وأهدافها، وبذلك تؤدي دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية الحزب، كما يؤدي مطلب وحدة المجتمع إلى وجود حزب أوحده يحقق « الاشتراكية من أعلى » أو على حد تعبير جارودي، هو « طراز جديد من النظام النيابي يماثل النظام النيابي البرجوازي الذي صاغه سينز، بل يفوقه في مناهضته للديمقراطية ».

تحليل طبيعة التمثيل الذي يحققه الحزب الشيوعي :

يستفاد من تحليل هذا التمثيل أنه يعادل التمثيل القائم في إطار النظام النيابي البرجوازي⁽²⁾. فاعضاء الحزب الشيوعي، الذي تسميهم المصطلحات الماركسية بـ « المواطنين الأكثر نشاطاً » يرادفون إلى حد كبير

Turpin: op. cit. T II p. 34.

(1) راجع :

Luxembourg, op. cit. p. 61.

(2) راجع :

«المواطنین النشيطین» طبقاً لمصطلحات التمثیل النیائی البرجوازی، علی نحو ما تقدم بینه، والذین استأثروا بحق الاقتراع فی ظل نظام الاقتراع المقید بنصاب مالی. ولذلك یقال إن التمثیل البرجوازی والتمثیل الماركسی هما وجهان لعملة واحدة. فالنموذجان یؤدیان إلى أوضاع مماثلة وثيقة الصلة بالديمقراطية الحقيقية وهی تحصل فی تصعید الممثلین إلى السلطة واحتكارهم ممارستها باسم الشعب ثم یصادرون سیادته تدريجیا فینزوی النواب أمام الهيئات الإدارية والتنفيذية. ويحتكر الحزب الشيوعي وظيفة التمثیل التي یتزعمها من المجالس النيابية، ثم یسطر سلطانه علی هيئات الدولة التنفيذية والإدارية.

وفی هذا الصدد، یجری الفقیه الفرنسی تیربان المقارنة بین لینین وسییز، ویخلص إلى أن التاريخ یمید نفسه⁽¹⁾. فیقول إن لینین فعل بماركس، ما فعله سییز، مشرع الثورة الفرنسية، بروسو. فقد استغل كلاهما الشعارات الديمقراطية التي استخدمها روسو وماركس لصالح نخبة مختارة تمثلت تارة فی البرلمان البرجوازی بالنسبة لسییز، وتارة فی الحزب الشيوعي بالنسبة للنین. وهذا ما حدا بأحد المفكرین فی ألمانيا الديمقراطية، ویدعی باتا Bata إلى القول بأن «هذا النظام قد أفرز، لیس نهاية استغلال الإنسان للإنسان الذي تمناه ماركس، وإنما «استبداد التصنيع» علی الصعيد الاقتصادي، وأقام علی الصعيد السیاسی سلطان حزب لعب علی رأس الدولة «دور الممثل غیر المعادی للطبقة الرأسمالية المستغلة».

وبذلك تكون «الثورة الحقيقية التي أحدثتها الماركسية هی العودة إلى نقطة البدء أي إلى نظام نیائی برجوازی النمط یفرز نخبة سیاسية یُضفی شرعية علیها. ونصادف هذا التقدر ذاته فی التحلیل الذي تسوقه النظرية العالمية الثالثة لدور الحزب الشيوعي. فیذكر العقید معمر القذافی

Turpin, thèse précitée. Tome II pp. 51 et s.

(1) راجع:

أن الحزب الشيوعي هو « إله المجتمع الشيوعي وطلعة البروليتاريا أي الشغيلة. وهو ممثلها وهو الذي يقود الدولة لمصلحة الشغيلة إلى أن تتحقق الشيوعية، وعندئذ يختفى الحزب وتزول الحكومة وكل الأجهزة الرسمية »⁽¹⁾

ويرد بعض الكتاب الماركسيين على النقد الموجه إلى الدور التمثيلي للحزب الشيوعي⁽²⁾، أنه طبقاً لأطروحات لينين، لا يمثل الحزب البروليتاريا بمفهوم الديمقراطية النيابية التقليدية وإنما هو البروليتاريا بالنظر لكونه يمثل المعرفة بكيئونها وصيرورتها. ويدافع هؤلاء الكتاب عن أطروحات لينين حول دور الحزب التي سطرها في مؤلفه « ما العمل » ويرون أنها لا تعنى أنها غير ديمقراطية، وإنما هي شرط الديمقراطية الحقيقية لأنها تسمح بالعمل لمصلحة البروليتاريا التي تكون هي ذاتها غير مدركة تماماً لأبعادها.

واستطراداً لهذا التصوير، يمثل الحزب المجتمع الاشتراكي في المستقبل. وهو يلعب دوراً رسمياً في الدولة، وهدفه الأساسي كفاءة الاتصال بين الحكومة والشعب، فمن ناحية يشرح الحزب للمحكومين قرارات الحكام، كما أنه يوصل إلى الحكام آراء المحكومين فيفضل الحزب محل التعليمات الواردة من فوق محل تطلعات الشعب وتساؤلاته الواردة من أسفل أي من السوفيات أو على حد قول سارتوري، « محل الموافقة المفترضة محل الموافقة التي يمكن التحقق منها ».

وبذلك يتم استبدال « التمثيل الساكن » الذي تحققه السوفيات بتمثيل دينامي له غاية محددة، ويكون أكثر فائدة في المسيرة صوب الشيوعية. فالهدف، ليس تمثيل الإرادة الشعبية كما تجلت يوم الانتخابات، وإنما كما يجب أن تكون وعلى نحو ما سوف تكون عليه

(1) راجع السجل القومي - مجلد 11 ص 307 شروح الكتاب الأخضر المجلد الأول ص 17 وص 48 وص 60 ص 66.

Ronsavallon: op. cit. p. 61.

(2) راجع :

قريباً. وبذلك لا يكون الممثلون « مؤخرة الثورات » وإنما « طليعتها الواعية » المتجسدة في الحزب الشيوعي نفسه⁽¹⁾.

ويوجه نفر من الكتاب الاشتراكيين نقداً عنيفاً لنظرية الطليعة الماركسية، ويرون أنها تعبير صادق عن عدم الثقة في الجماهير⁽²⁾. وكان لينين قد أعرب عن عدم الثقة تلك فيما سطره بشأن دور المثقفين القيادي في تحريك الطبقة العمالية⁽³⁾. وكتب إن تاريخ البلاد يشهد بأن الطبقة العمالية إذا تركت إلى قواها الذاتية، لا تستطيع أن تصل إلا إلى الوعي النقابي - أي إلى القناعة بضرورة الانخراط في نقابة وشن النضال ضد أرباب الأعمال، ومطالبة بهذا القانون أو ذاك اللازم لمطالبها العمالية. أما النظرية الاشتراكية فقد انبثقت من « النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي صاغها المتعلمون من ممثلي الطبقات المالكة أي التي وضعها المثقفون. إن ماركس وإنجلز، مؤسسا الاشتراكية العلمية المعاصرة يتسبان من حيث مركزهما الاجتماعي إلى المثقفين البرجوازيين والحال كذلك في روسيا. فقد انبثق المذهب النظري للاشتراكية الديمقراطية بصورة مستقلة - تماماً عن النمو العفوي للحركة العمالية. فقد انبثق بوصفه نتيجة حتمية لتطور الفكر لدى المثقفين الثوريين الاشتراكيين. إن كل من يتحدثون عن « تقدير أهمية الأيديولوجية أكثر مما تستحق » وعن المغالاة في دور عنصر الوعي، الخ... « يتصورون أن الحركة العمالية المحضة تستطيع وحدها أن تصنع لنفسها، أو أنها سوف تصنع لنفسها، أيديولوجية مستقلة، وأن ذلك لا يتطلب سوى قيام العمال بانتزاع مقدراتهم من أيدي القادة، لكن هذا خطأ فاحش ».

Turpin: op. cit. T. II p. 56 à 62.

(1) راجع:

(2) راجع: groupe pierre Besnard; le léninisme et ses anatars, Revue la rue, 2^o trimestre 1983, pp 77 et s.

(3) راجع لينين، ما العمل المختارات - المجلد الأول - الجزء الأول ص 186 وص 194.

ويسوق لينين قول كاوتسكى « إن حامل العلم ليس البروليتاريا، وإنما هى طائفة المثقفين البرجوازيين. فى الواقع، ولدت الاشتراكية المعاصرة فى ذهن بعض أفراد هذه الطائفة، ومنهم انتقلت إلى أكثر البروليتاريين ثقافة والذين أدخلوها فى الصراع الطبقي للبروليتاريا متى سمحت الظروف بذلك. وهكذا فإن الوعي الاشتراكي هو «عنصر مستورد من الخارج فى النضال الطبقي للبروليتاريا وليس أمراً يظهر عفواً».

يستفاد مما تقدم، أن البروليتاريا لا تستطيع، فى حد ذاتها، أن تتجاوز مرحلة النضال الاقتصادى لأنها لم تصل بعد، فيما رأى لينين ومن شابهه، إلى مرحلة الوعي الاشتراكي، وحتى تتجاوز الحركة العمالية مرحلة النضال الاقتصادى تكون فى حاجة إلى تربية والحزب هو الذى يقدمها لها.

ويعلق البعض على هذه الأقوال بقوله، إن النخبة الحزبية ترى نفسها نخبة ثورية وتبرر سلطاتها نتيجة حيازتها لعلم تطور المجتمعات الماركسية - اللينينية، ولما كانت المسائل يتم فحصها فى ضوء هذا العلم، فإنه يفترض أن تكون القرارات الصادرة «صائبة ومطابقة لمصالح الشعب»⁽¹⁾.

وهنا ينشأ تساؤل حول مدى صحة هذه المفترضات الماركسية؟

تشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات السياسية تتأثر عند نشأتها بأوضاع اقتصادية واجتماعية معينة، لكنها لا تظل على حالها، فهى تخضع لما يمكن تسميته، طبقاً للمصطلحات الماركسية، لجدلية تاريخية ذاتية تدفعها خلال عملية نموها صوب الاستقلال عن علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية السابقة، وبالتالي عن قاعدتها المادية التى ارتكزت عليها سلفاً⁽²⁾. ويتضاعف تأثير هذه الجدلية اطراداً ويتماظم حجم المؤسسات

(1) راجع: Martinet (gilles) les cinq communismes, seuil, Paris 1971, p. 56.

(2) راجع: Fongeryvillais (Pierre): le Marxisme en question, ed Seuil Paris, 1959, pp.

السياسية فى العصر الحالى، فتضحى مؤسسات الصرح العلوى متينة الصلة بقاعدتها المادية، ومفتقرة بالتالى إلى صفة النياذة الأصيلة عنها. ونلمس فى بعض مراحل نمو الحزب الشيوعى السوفييتى ما يؤيد هذه القاعدة. فنشأة هذا الحزب، لم تكن انعكاساً لقاعدة اقتصادية معينة، بل الصحيح أن هذا الحزب هو الذى أنشأ القاعدة الاقتصادية الاشتراكية، ومن جهة أخرى، تحول هذا الحزب فى بعض مراحل ويا لأخص فى العهد الستالينى، من أداة تعكس مصالح الطبقة البروليتارية إلى منظمة مسخرة لخدمة مصالح الفئات البيروقراطية التى هيمنت عليها.

وقد أوضح خروشيف فى تقريره إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، كيف حول ستالين جهاز الحزب إلى أداة للتكيد بخصومه وإبادتهم. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن ستالين بهذا المسلك كان يمثل مصالح الطبقة البروليتارية أو يعبر عن إرادتها ووجدانها. فطبقاً لما ورد بالتقرير المشار إليه، تمكن ستالين خلال عامى 1937 و 1938، بوصفه سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعى السوفييتى، من اعتقال وإعدام ثمانية وتسعين عضواً من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى من مجموع الأعضاء البالغ عددهم مائة وتسعة وثلاثين عضواً، أى ما يقرب من 70 ٪ من أعضاء اللجنة المركزية للحزب. كما تم اعتقال غالبية المندوبين المشتركين فى المؤتمر السابع عشر للحزب، فألقى القبض على 1108 مندوباً من مجموعهم البالغ عددهم 1966 مندوباً بتهمة اقرار أعمال مناهضة للثورة الاشتراكية⁽¹⁾.

وكتب العالم الاقتصادى السوفييتى فارجا يصف هذه الأوضاع فسطر « سرعان ما تحولت دكتاتورية البروليتاريا التى أرسى ماركس ولينين أسسها النظرية، إلى دكتاتورية القيادة البيروقراطية للحزب... إن بيروقراطية

(1) راجع: Wolfe: Khurshchev and stalin's ghost: frederich A prager, new - york 1957, p. 124.

الحزب تقود البلاد ليس بوساطة السوفييتات، لكن عن طريق مؤسسات الحزب، اللجنة المركزية، واللجان الإقليمية ولجان المراكز، وأيضاً بوساطة مؤسسات الدولة الخاضعة لسيطرتها: مجالس الوزراء والوزارات واللجان التنفيذية الإقليمية. فجميع أجهزة الدولة هذه تحمل لقب سوفييتي وتظن أنها حقيقة كذلك، وإن التي تمارسها هي سلطة «السوفييتات» بالنظر لأن قادتها من ممثلي الأرستقراطية البيروقراطية للحزب، ويشغلون في الآن ذاته وظائف نواب السوفييتات المنتخبين من مجموع الشعب على قاعدة الانتخابات المباشرة والسرية والمتساوية» في حين لا ترشح جمهرة الشعب أو منظماته الاجتماعية أو الرأي العام هؤلاء النواب. فهم يتم اختيارهم بصورة سرية بوساطة القيادة البيروقراطية للحزب، فيلتزم الشعب مساندتهم والتصويت من أجلهم. . . وإذا يفتن الشعب لهذه الأوضاع، فإنه يقصد طوعاً صناديق الاقتراع لأداء واجبه المدني الشكلي دون أدنى اكتراث بنتائجه. هكذا يمكن القول بأن سلطة السوفييتات تتخذ في بلدنا مغزى خاصاً: تحكم أرستقراطية الحزب البلاد باسم السوفييتات التي يُتخَب نوابها بتأثير الإكراه»⁽¹⁾.

هذه الصورة القاتمة التي يرسمها مسؤول ماركسي سابق عن الدور القيادي للحزب الشيوعي في التنظيم السياسي الماركسي، تفسر بعض مظاهر الأزمة التي تنفجر في داخل الأنظمة السيامية الماركسية والتي تدعو إلى التخلي عن مقولة «الدور القيادي للحزب الشيوعي». من ذلك أحداث تشيكوسلوفاكيا والبيان الصادر عن القيادة التحررية للحزب الشيوعي التشيكي بتاريخ 5 أبريل سنة 1968 والذي تضمن برنامج عمل انطوى على الدعوة إلى مراجعة المفهوم السابق للدور القيادي للحزب الشيوعي في النظام الماركسي لما أسفر عنه من «تركيز احتكاري للسلطة بين هيئات الحزب استناداً إلى النظرية الخاطئة التي تقول إن الحزب هو أداة دكتاتورية

Varga: le testament, ed. grasset, Paris, 1970, pp. 74 à 76.

(1) راجع :

البروليتاريا»⁽¹⁾. وكان الرد على هذه الدعوة هو تدخل قوات حلف وارسو ل سحق الانتفاضة الديمقراطية التشيكية التي وصفها بريجنيف آنذاك بأنها « تسعى تحت ستار تحسين الاشتراكية إلى تفريغ الماركسية - اللينينية من لبها الثوري، وتمهد الطريق لتسرب الأيديولوجية البرجوازية. وبينت الحوادث في تشيكوسلوفاكيا بوضوح كامل مدى أهمية دعم الدور القيادي للحزب في المجتمع الاشتراكي باستمرار، واطراد إتقان أشكال وأساليب القيادة الحزبية، وإبداء الموقف الماركسي اللينيني الخلاق في حل القضايا الملحة لتطور الاشتراكية...»⁽²⁾. ومن الأمور ذات الدلالة الخاصة أن مطالب الشعب التشيكي تجددت ثانية في أحداث بولندا في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهي تندد بالدور القيادي للحزب الشيوعي في قلب الدولة الماركسية.

ونتين الآن الأساس الثالث للتنظيم السياسي الماركسي أي مبدأ المركزية الديمقراطية.

المبحث الثالث

مبدأ المركزية الديمقراطية

إن مبدأ سيادة الشعب يشكل الأساس النظري للدولة الماركسية، أما مبدأ وحدة السلطة فهو يمثل التقنية القانونية المترتبة عليه، في حين يشكل مبدأ المركزية الديمقراطية منهاجها السياسي⁽³⁾.

(1)راجع: Fejto (françois): les appareils révolutionnaires et la révolution dans les appareils, R. F. S. P. volume XIX, 1 février 1969, pp 73 et 81.

lesage: les régimes politiques op. cit. pp. 175 et 188.

la documentation française, Europe centrale et orientale, N° 3, 1968.

(2) راجع: تقرير ليونيد بريجنيف إلى المؤتمر الرابع والعشرين، وثائق المؤتمر الرابع والعشرين، ص 20 ص 21 وليساج، المرجع السابق ص 152.

(3) راجع: Lavigne: Regards sur la constitution, op. cit. p. 98.

ويعد أن كان تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية مقصوداً على الحزب الماركسي، استحدث دستور سنة 1977 السوفيتي النص عليه في الفصل الأول من الباب الأول المتعلق بأسس البيان الاجتماعي حيث نصت المادة الثالثة من الدستور على أن يكون: «تنظيم الدولة السوفيتية ونشاطها طبقاً لمبدأ المركزية الديمقراطية. انتخاب كل هيئات سلطة الدولة من القاعدة إلى القمة، التزامها بتقديم كشف حساب عن نشاطها إلى الشعب، الطابع الإلزامي لقرارات الهيئات العليا بالنسبة للهيئات الدنيا. تمزج المركزية الديمقراطية القيادة الموحدة بالمبادرة والنشاط الخلاق المحلي، ومسؤولية كل هيئة دولة وكل موظف عن المهمة الموكولة إليه» (1).

وكان مبدأ المركزية الديمقراطية قد ورد النص عليه في المادة 19 من لوائح الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بوصفه المبدأ الرائد لبنية الحزب، وهو يقوم على الخصائص الآتية:

- أ - اختيار قيادات الحزب من القاعدة إلى القمة بالانتخاب.
- ب - التزام كافة هيئات الحزب بتقديم كشف حساب دوري إلى منظماتها وإلى الهيئات التي تعلوها مباشرة.
- ج - إقامة النظام الصارم داخل الحزب وإذعان الأقلية للأغلبية.
- د - التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا.

ويفسر الكتاب الماركسيون (2) تعميم هذا المبدأ بحيث يشمل هيئات الدولة إلى جانب الحزب أن مرده أنه مبدأ أساسي للقيادة العلمية وتنظيم المجتمع الاشتراكي. فهو يسمح بالتوفيق بين السعي لتحقيق أكبر قدر من الوعي والتنظيم في تنمية المجتمع، مع تصعيد قسط مشاركة

(1) راجع لمزيد من التفصيل راجع: Staline: Pour une formation bolchevique op. cit. 38.

(2) راجع: Marcou (Gérard): Aspects actuels des régimes politiques des pays socialistes européens, in recherches internationales juillet août sept - 1983, p. 138.

المواطنين في الإدارة، وبين تحقيق وحدة مصالح الأفراد والمجموعات والمصالح الشاملة للمجتمع. وبالنسبة لتسيير الدولة، فإن من شأن التبعية المزدوجة التي ينطوي عليها مبدأ المركزية الديمقراطية كفالة « الصلة الوثيقة » بين المصالح العامة والمحلية في نشاط هيئات الدولة.

ومع ذلك، فمن المتعين ملاحظة أن المركزية الديمقراطية بالنسبة للدولة تحمل خصائص مختلفة عنها بالنسبة للحزب⁽¹⁾. فبالنسبة للدولة، لا يسرى مبدأ الانتخاب على كافة هيئات الدولة وإنما يقتصر على هيئات سلطة الدولة فحسب، وبذلك تستبعد إدارة الدولة من الانتخاب. ذلك أنه طبقاً للمصطلحات الماركسية، تشكل سلطة الدولة من السوفييتات بطريق الانتخاب، ويطبق الانتخاب أولاً على السوفييت الأعلى للاتحاد الذي هو « الهيئة العليا لسلطة الدولة في الاتحاد السوفيتي » ثم على السوفييت الأعلى للجمهورية المتحدة. أما بالنسبة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي، فالحال على خلاف ذلك. ذلك أن مجلس الوزراء ينظر إليه على أنه هيئة تنفيذية وإدارية عليا لسلطة الدولة في الاتحاد السوفيتي، فهو يشكل بمعرفة السوفييت الأعلى، ويكون تعيين الوزراء، فيما بين أدوار انعقاد السوفييت، بمعرفة هيئة رياسته. وعلى عكس ذلك الوضع بالنسبة للجان التنفيذية للسوفييتات المحلية فهذه يجري انتخابها بمعرفة سوفييتات نواب الشعب.

ويعد مبدأ المركزية الديمقراطية مبدأ بالغ التقديس في الأنظمة الماركسية، وكان قد تقرر الأخذ به في مؤتمر الحزب الشيوعي الروسي المنعقد في فنلندا في ديسمبر سنة 1905، واستخدم هذا المصطلح للمرة الأولى في المؤتمر الرابع للحزب في استكهولم في أبريل سنة 1906 ثم تم إدراجه في لوائح الحزب منذ المؤتمر السادس في أغسطس سنة 1917. وتقرر في المؤتمر الثاني للدولية الشيوعية المنعقد في صيف عام 1920

Lesage: la constitution de l'U.R.S.S. op. cit. p. 28.

(1) راجع :

النص عليه فى لوائح جميع الأحزاب الشيوعية، ولا تزال هذه الأحزاب تعلن « حرصها على التزامها كحرصها على خلق عيونها »⁽¹⁾.

وُنسب إلى لينين الفضل فى إرساء هذا المبدأ وبلورته، وإن كانت تستفاد بعض معانيه من كتابات إنجلز.

فقد اهتم إنجلز بالانضباط الحزبى وأدان الاتجاه القوضوى الذى تبناه باكونين وأتباعه، وحث على كفاءة الوحدة والنظام فى داخل الأمية حتى تتمكن من أداء رسالتها. ومن جانب آخر، أوضح إنجلز مزايا الطابع الديمقراطي لرابطة الشيوعيين والذى تحصل فى اتخاذ أسلوب الانتخاب وسيلة لاختيار قيادات الرابطة مع تقرير مبدأ مسؤوليتهم أما نخبهم وتخويلهم حق عزلها. وأكد إنجلز أن ممارسة النقد يشكل عصب الحركة العمالية، وأنها لا تستطيع أن تتفاده أو تحول دون نشوب الخلافات فى داخلها. وفى هذا المعنى كتب إنجلز خطاباً إلى هرسن تريير Hersen Trir فى 18 ديسمبر سنة 1889 أكد فيه أن الحركة العمالية تبنى على نقد لا هوادة فيه للمجتمع القائم و« أن النقد هو بالتالى عنصرها الحيوى، فكيف يمكن أن تتفادى النقد وتحظر المناقشة؟ فهل يسوغ أن نطالب الآخرين بمنحنا حرية الكلام بهدف استئصالها من بين صفوفنا »⁽²⁾.

(1) راجع: Déclaration des 81 partis communistes et ouvriers, publiée à l'issue de la conférence réunie à Moscou en novembre 1960, in cahiers du communisme, Paris, octobre 1968, p. 41.

ولمزيد من التفصيل - Bourdet (Yvon): autogestion et spontanéité, en Revue autogestion, décembre 1968, pp. 80 et s.

(2) راجع: Tadié (Ijubomir): le prolétariat et la bureaucratie, in étatismisme et autogestion - op. cit. p. 78.

ومع ذلك يُرجع البعض إلى كاوتسكى الفصل فى آراء مبدأ المركزية الديمقراطية فى الأحزاب العمالية وذلك فى مقال سطره بعنوان «الدائرة الانتخابية والحزب» راجع Bourdet - op. cit. p. 79 - 80.

وقد بلور لينين المفاهيم السابقة وأرسى مبدأ المركزية الديمقراطية الذى يقوم على عنصرين:

- 1 - عنصر ديمقراطى مبنى على ركيزتين:
أ - تقرير شغل جميع مناصب الحزب بطريق الانتخاب.
ب - التزام هيئات الحزب على مختلف مستوياتها تقديم كشف حساب عن نشاطها.
- 2 - عنصر مركزى مبنى على ركيزتين:

- أ - قيام نظام صارم داخل الحزب وخضوع الأقلية للأغلبية.
- ب - إذعان الهيئات الدنيا لقرارات الهيئات العليا.

وقد عنى لينين بتأكيد عنصر المركزية فى الحزب. وكان ذلك أحد الأسباب التى أدت إلى انقسام الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى إلى فريقين: البلاشفة والمناشفة. وكان ذلك بمناسبة تقرير شروط عضوية الحزب⁽¹⁾. ورأى مارتوف، زعيم المناشفة الاكتفاء بتقرير هذه الصفة لكل من يسلم ببرنامج الحزب ويدعمه مادياً. وقد عارض لينين هذا النظر ورأى ضرورة توفير عناصر النظام والانضباط داخل الحزب⁽²⁾. واشترط فى عضو الحزب بالإضافة إلى ما تقدم أن يساهم بشكل منتظم فى نشاط الحزب ويدعن لقيادته ونظامه. ورأى أن الإخلال بهذا الشرط هو ضرب من «ذهنية المثقف البرجوازى» الذى يعترف بصورة أفلاطونية بعلاقات التنظيم، ويناهض المركزية ناشداً الاستقلال الذاتى. وحث لينين على تشكيل «حزب حديدى متمرس فى النضال» ليكون أداة البروليتاريا وسلاحها بوصفه التنظيم القائد للتحويل الاشتراكى.

(1) راجع: Alexinsky: la Russie révolutionnaire, éd. colin, Paris, 1947. p. 67 et 68
droz - socialisme démocratie, op. cit. pp. 122 et 123.

(2) راجع لينين، خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء المرجع السابق ص 410 وص 423.

ويوضح المفكرون الماركسيون⁽¹⁾ أن عنصر « المركزية في البنية الحزبية لا يعنى انتفاء الديمقراطية في داخل الحزب. فالنص على كفاءة النظام الصارم داخل الحزب لا يعنى حظر ممارسة النقد في إطاره. غير أن هذا النقد يكون مقيداً بالمفاهيم الماركسية - اللينينية دون السماح بالتطرق إلى بحث صحتها أو تمحيص سلامتها. ذلك أن مثل هذا التسامح يتطوى، فيما يرى الماركسيون، على تحريف ومراجعة للخط الأيديولوجي الذي ينعقد إجماع الحزب عليه.

وبذلك تكتسب ممارسة النقد مغزى محدداً في التطبيق الماركسي. فهو نقد يقتصر مجاله على المشاكل المطروحة في الحياة العامة وبرامج الحزب وخطه.

وكان لينين يدعو إلى ممارسة نقد صريح ومفتوح وواضح ومحدد داخل منظمات الحركة العمالية، وأن يكون النقد أخوياً وحرّاً. ورأى بالنسبة لممارسة النقد داخل الحزب، أن الأمر يقتضى التوفيق بين « حرية النقد » و« وحدة العمل ». فالحزب هو القاضى بالنسبة لذاته، ويجب أن يكون يقطاً لتصحيح أخطائه، وبالتالي لتربية نفسه وتربية الجماهير. ورأى لينين أن موقف الحزب السياسي تجاه أخطائه هو أحد المعايير الأكثر أهمية والأكثر صحة للحكم على مدى جدية الحزب، وما إذا كان يحقق بالفعل التزاماته حيال طبقته وحيال الجماهير العاملة. فالاعتراف علناً بالخطأ والكشف عن أسبابه وتحليل الموقف الذي أدى إليه، وفحص وسائل تصحيح هذا الخطأ، كلها علامات الحزب الجاد، وهذا ما يسمى بالنسبة له الوفاء بالتزاماته وتربية وتعليم الطبقة ثم الجماهير⁽²⁾.

(1) راجع لينين: خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء. المرجع السابق ص 545 وص 550 وص 579. ولمزيد من التفصيل راجع:

Rubel (M): Remarques sur le concept de parti prolétarien, Revue française, de sociologie, volume II, N° 3, juillet - septembre 1961, p. 176.

(2) Labrèa (georges): autocritique, in dictionnaire critique du marxisme, op. cit. : راجع: (2) pp. 69 et 70.

أما ستالين، فقد اعتبر النقد الذاتي مبدأ أساسياً للمنهج اللينيني، فكتب « إن النقد الذاتي للأحزاب البروليتارية يتحصل في تربيتها وتعليمها من خلال تجربة أخطائها الذاتية لأنه بهذه الوسيلة فقط يمكن تكوين كوادر حقيقية وزعماء حقيقيين للحزب ».

ورأى المفكرون السوفييت، أن هذا المبدأ يعد أحد قوانين الجدلية، وعبر أ. جودانوف A. Jodanov عن هذا المعنى بقوله: « في مجتمعنا السوفييتي الذي أزيلت فيه الطبقات المتصارعة، فإن المعركة بين القديم والجديد، وبالتالي، تقدم الأدنى نحو الأعلى، لا تتم في صورة معركة بين طبقات متصارعة كما هو في ظل الرأسمالية، وإنما في صورة نقد ونقد ذاتي الذي هو القوة المحركة الحقيقية لنموننا وذلك قانون جدلي جديد ».

وكان بريجنيف قد ذكر في تقريره إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي أن بعض القادة يعوزهم ضبط النفس واللياقة والرغبة في الإصغاء باهتمام إلى الملاحظات الانتقادية والاستجابة الصائبة للنقد. وأن الذي لا يقدر النقد حق قدره ويتجاهله يحكم على نفسه بالفشل. إن التطوير الواسع للنقد والنقد الذاتي هو دليل الصحة السياسية للتنظيم الحزبي والفهم الصائب لواجباته إزاء الحزب وإزاء الشعب « على أن ممارسة النقد لا تحول على حد تعبير بريجنيف ذاته دون « متابعة تعزيز الانضباط في الحزب والعمل على أن ينفذ كل شيوعي مهام برنامج الحزب ونظامه الداخلي تنفيذاً دقيقاً »⁽¹⁾.

بالنسبة لما يقضى به مبدأ المركزية من إذعان الهيئات الدنيا لقرارات الهيئات العليا، يشير الماركسيون إلى أن هذا المبدأ يعكس تجانس الحزب ووحدته. وهو لا يتال من الطابع الديمقراطي للحزب نظراً لأنه الهيئة العليا

(1) راجع تقرير ليونيد بريجنيف إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وثائق المؤتمر، ص 146 وص 147.

للحزب التي تلدين لها جميع منظماتها بالولاء هما « مؤتمر للحزب » الذي يتشكل من أعضاء يمثلون المجموعات المختلفة للحزب⁽¹⁾.

وحول تقييم تطبيق المركزية الديمقراطية في الواقع الماركسي اختلفت الآراء. فذهب البعض إلى أن المركزية الديمقراطية تركز بالفعل على مبدأ « التشاور ». فالفرض أن قاعدة الحزب تناقش وتقرح بينما تتولى قيادة الحزب مواومة مسلكها تبعاً لذلك على كافة المستويات⁽²⁾.

فالمركزية الديمقراطية تتحدد في المنظور الماركسي، بمراعاة التمييز بين المعرفة الجزئية والذاتية التي تكون في القاعدة، وبين المعرفة الشاملة والموضوعية التي تكون في القمة. وهذا التمييز، فيما يرى الماركسيون، هو الذي يؤسس المركزية الديمقراطية. فهي أداة معرفة قبل أن تكون أداة عمل. والتذكير بهذه المعطاة يسمح برفض الدعوة الديماغوجية « نحو القاعدة » التي يُراد أحياناً المقابلة بينها وبين القمة. فوجهة نظر القاعدة تكون أساسية لإعداد سياسة سليمة، ويجب أن ينظم التعبير عنها إلا أن المعرفة والرؤية عند القاعدة تكون جزئية.

يضاف إلى ذلك، أنه لما كان من المسلم به أن يكون هناك أساس علمي لإعداد الخط السياسي، يكون من المشروع أن يتخذ للخط السياسي للحزب سلطان على الآراء الخاصة دون أن ينال ذلك من الديمقراطية التي ينظر إليها بوصفها منهاجاً للبحث عن الحقيقة السياسية. وبذلك تكفل المركزية الديمقراطية عقلانية معينة للنشاط السياسي ومتحررة في آن واحد من تحكم الرئيس ومن تشردم الإرادات الخاصة⁽³⁾.

(1) راجع لينين: خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء، المرجع السابق ص 550 وستالين: مبادئ اللينينية - ص 82 وص 83.

(2) راجع: رونسا فالون المرجع السابق ص 63 وص 64.

(3) راجع: séverac (pierre). centralisme démocratique, in dictionnaire critique du Marxisme op. cit. 147.

وعلى نقيض النظر السابق، يصف الحريون مبدأ المركزية الديمقراطية بأنه مبدأ الحلول Substitutionnisme⁽¹⁾ حيث يحل بموجبه الحزب محل الشعب، واللجنة المركزية محل الحزب، والأمين العام للحزب محل اللجنة المركزية.

وتضيف جريدة الشعب الصينية في عددها الصادر في 5 أبريل سنة 1956⁽²⁾، الذي نشرت فيه تقرير المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تحت عنوان «عن الخبرة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا» قولها «إن كل قائد حزب أو دولة بمجرد أن يستعلى على الحزب والجمهير بدلاً من أن يبقى في وسطها ويعزل نفسه عن الجماهير، يفقد المقدرة على النظرة الكاملة والثاقبة في شؤون الدولة. وإذا حدث هذا فلا مفر حتى لرجل عظيم مثل ستالين من أن يصدر في المسائل الهامة قرارات خاطئة وغير مطابقة للواقع. وعندما لم يتعظ ستالين من الأخطاء المحدودة والجزئية والعابرة المتعلقة ببعض المشكلات لم يستطع أن يحول دون تحولها إلى سلبيات خطيرة تؤثر في الأمة، وإلى زمن طويل في السنين الأخيرة من حياته اتجه ستالين شيئاً فشيئاً إلى عبادة شخصيته وقد جرّه هذا إلى ارتكاب أخطاء جسيمة مثل مبالغته الشديدة في ردع المضادين للثورة.

وتثير هذه الأقوال تساؤلاً حول موقف الماركسية من مقتضيات الديمقراطية؟

(1) راجع: *Groupe Malatesta: luxembourisme ou Marxisme*, la rue, 1983, 2^e trim p.

83.

(2) د. عصمت سيف الدولة، المرجع السابق ص 49.

الماركسية ومقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب

تقدم بيان أن الديمقراطية الأصلية تقوم على ركيزتين هما. الديمقراطية المباشرة والإدارة الذاتية، وقد تبين لنا كيف أن هاتين الركيزتين مفتقدتان في ظل النظام الرأسمالي، وتبين الآن، ما هو موقف الماركسية منهما.

المبحث الأول

الماركسية والديمقراطية المباشرة

بعد الديمقراطية المباشرة نقض الديمقراطية النيابية التي ازدهرت في كنف الدولة البرجوازية. وقد وجّه الكتاب الماركسيون نقداً عنيفاً للنظام السياسي البرجوازي بما في ذلك نظام التمثيل النيابي الذي يقوم عليه البناء السياسي البرجوازي. ومع ذلك تبنت الأيديولوجية الماركسية والتنظيمات السياسية التي رفعت لواءها أسلوب التمثيل النيابي كوسيلة فنية لنظامها السياسي وإن مزجته ببعض أساليب الديمقراطية المباشرة على نحو ما نبين.

المطلب الأول الماركسية والتمثيل النيابي

منذ منتصف القرن الماضي شغلت مسألة التمثيل النيابي في ظل النظام الاشتراكي اهتمام الأوساط الاشتراكية وتمت مناقشتها في الصحافة الاشتراكية وفي المؤتمرات العمالية. وكانت تعد أحد علامات التمييز بين الحركات الاشتراكية المختلفة. وكان لهذه المسألة انعكاسها على نشاط المنظمات الاشتراكية تبعاً لأخذها بالنشاط البرلماني أو رفضها له⁽¹⁾

وتناول ماركس في مؤلفه «الأيديولوجية الألمانية مفهوم التمثيل Vorstellung. وطبقاً لماركس نجد كل طبقة سائدة جديدة نفسها مضطرة لأن تقدم مصلحتها بوصفها ممثلة للمصلحة المشتركة لكل أعضاء الجماعة. وقد كان هذا مسلك البرجوازية في مرحلة نضالها الثوري ضد الإقطاع قبل أن تنمي هذه المصلحة كمصلحة خاصة بها⁽²⁾.

وترتيباً على هذا النظر، يكون كل بنية سياسية وكل حكومة «تمثيلاً لطبقة. وفي الدول البرجوازية يمثل النواب مصالح البرجوازية سواء كانوا مدركين لذلك أو غير مدركين، ويغض النظر عن أصلهم الاجتماعي.

ويضفي ماركس بعداً وجودياً على مفهوم التمثيل⁽³⁾. ويذكر على سبيل المثال أن «صانع الأحذية بالقدر الذي يشبع فيه حاجة اجتماعية يعد ممثلاً لى أى تحديد لكيونتي *une détermination de mon être*، مثلما يكون كل شخص ممثلاً للآخر. فهو ممثل ليس بواسطة شيء آخر يمثل، ولكن من خلال كيونته وما يفعله».

(1) Mieuwenhuis (Domela): *Parlementarisme et Marxisme* op. cit. p. 48. راجع:

(2) Lefebvre (Henri): *de l'état. T. II - les contradictions de l'état moderne*, éd. : راجع: 10/18. 1978, p. 112.

(3) Turpin. op. cit. Tome II p. 27.

ويرى ماركس أن هذا الطابع «الوجودي» للتمثيل الديمقراطي الحقيقي مفتقد في النظام الليبرالي، لأنه لا يمكن بلوغه إلا بإلغاء التمييز البرجوازي بين الدولة والمجتمع، وبالتالي الطابع القانوني المحض لعلاقة التمثيل التقليدية.

ويسط الفقيه الماركسي ماركو هذا النظر، فيقول: إن الفصل بين الدولة والمجتمع يكرس في الواقع دائرة «المجال الخاص» أي عدم المساواة الأساسية بين الأجير وحائز رأس المال ومعها عدم المساواة السياسية الفعلية الناشئة عنها. وبذلك يضاف إلى الاستلاب الاقتصادي للأجير السيطرة السياسية للطبقة السائدة اقتصادياً والتي تكفل لها الاستمرار⁽¹⁾.

ويضيف فقيه ماركسي آخر «كوتوك»⁽²⁾ أن كبار مفكرى القرن الثامن عشر حين طرحوا أفكارهم حول السيادة الشعبية إنما افترضوا تحقيقها في إطار الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولذلك فقد قصرُوا سيادة الشعب على الدائرة السياسية وحدها في حين أن من يملك وسائل الإنتاج هو صاحب السيادة الحقيقي.

ويستطرد لينين في مؤلفه عن «الأوهام الدستورية» أنه «إذا كانت السلطة السياسية تمارسها طبقة في الدولة تتلاقى مصالحها مع مصالح الأغلبية فإنه يكون في الإمكان إدارة الشؤون العامة بكيفية مطابقة لإرادة الأغلبية. ولكن إذا كانت السلطة السياسية قاربها طبقة تختلف مصالحها عن مصالح الأغلبية، تصبح إدارة الشؤون العامة خدعة حتماً، ويتم سحق تلك الأغلبية... وأن جمهورية برجوازية تقدم مئات وآلاف الأمثلة على

Turpin - op. cit. Tome II p. 29 - 30.

(1) راجع:

(2) راجع: Kotok (Viktor): orientation générale du développement de la représentation du peuple dans les pays socialistes, in problème de la représentation, actes du colloque de Jablonna.

ذلك. ومن ثم فإن مربط الفرس من الناحية الماركسية والمادية، وليس من الناحية الشكلية والقانونية، هو تعرية هذا التعارض في المصالح. والنضال ضد كل محاولة برجوازية لخداع الجماهير.^(١٧)

ويخلص لينين إلى القول بأن «البرلمانات البرجوازية حتى بالنسبة لأكثر الجمهوريات الرأسمالية الديمقراطية، لا تشكل معقد آمال الفقراء الذين لا يرون فيها مؤسسات تخصهم وتمثلهم».

على الوجه المتقدم، توجه الماركسية نقدها للفصل البرجوازي بين الدولة والمجتمع، وتسعى لتحقيق ما يسميه الكاتب الفرنسي آرون «المزج بين المجتمع والدولة». فإذا كانت الدولة في ظل الأنظمة الليبرالية هي «جماعة المواطنين» ولا تعد البتة جماعة رجال الصناعة والتجارة والحرفيين حيث يتم استبعادهم من خارج الجماعة السياسية كل الحتميات الاجتماعية والمصالح الخاصة، إلا أن الماركسية ترى عكس ذلك، وتطالب بحرية حقيقية قوامها اعطاء الأولوية لكل ما يهم الإنسان في عمله وليس فقط ما يهم الإنسان بصفته مواطناً. ومن ثم، لا تكون هناك علاقات سياسية خاصة، وتصبح الدولة نتاج البيئة الاجتماعية الاقتصادية، أي هيئة تستخدمها طبقة لاضطهاد طبقة أخرى.

وترتیباً على هذا النقد للفصل بين الدولة والمجتمع، توجه الماركسية انتقادات رئيسية إلى الديمقراطية النيابية التقليدية.

النقد الماركسي للديمقراطية النيابية التقليدية: ^(١٨)

يمكن تصنيف هذه الانتقادات في ثلاثة انتقادات رئيسية تحصل في الآتي:

Weber (Henri): représentation et révolution, op. cit. pp. 38 et s.

(١) راجع:

1 - التخلي عن السلطة:

يستند هذا النقد إلى أن الديمقراطية النيابية البرجوازية تقوم على نوع من تفويض السلطة هو في حقيقته «تخلي عن السلطة». وتكون جذور هذه الديمقراطية في الدوائر المحلية التي لا تعدو أن تكون تجمعات اسمية وتحكمية تجمع بين أفراد لا تربط بينهم أية ممارسة مشتركة فيكونون بالتالي غير قادرين على ممارسة أية رقابة جماعية على ممثليهم.

وتلافياً لهذا النقد، يقال إن الأمر لا يتطلب العدول عن التمثيل أو تفويض السلطة لصالح «ديمقراطية مباشرة» يمارسها الشعب في المؤتمر، وإنما الأمر يقتضى العمل على ألا يتحول تفويض السلطة إلى تخلي عنها. ووسيلة ذلك تكون بإرساء «مبدأ رقابة الناخبين لتوابهم مع تقرير جزاء العزل». وحتى تسنى ممارسة هذا الحق فعلاً، فلا يكون شكلياً محضاً يرى أنصار هذا النظر أن يكون التمثيل مغروساً في تجمعات حقيقية مثل تجمعات العمل في المنشآت أو المعسكرات أو الجامعات أو تجمعات الجوار مثل الأحياء والبلدة بحيث تظل جماعة الناخبين قائمة حتى بعد الانتخابات ولا تتلاشى في التجمعات المختلفة التي ينتمى إليها كل ناخب، وإنما تتطابق مع جماعة حيّة وعاملة تمارس تأثيرها على مسلك المنتخبين وتعزلهم متى فقدوا ثقتها.

يضاف إلى ما تقدم، الأخذ بمبدأ عدم جواز الجمع بين صفات التمثيل، وتطبيق قاعدة التجديد الدوري والحد من أجر الموظفين المنتخبين بحيث يتم «انتزاع طابع الاحتراف المهني عن السياسة» الذي هو شرط لاستعادة المجتمع ملكية السلطة على أن يتم توفير مستوى التكوين والثقافة بما يسمح لأكبر قدر من المواطنين من ممارسة الوظائف الانتخابية المختلفة مع السهر على أن يتعاقب أكبر عدد ممكن من المواطنين على مزاوله السلطة بالفعل.

2 - الديمقراطية النيابية تؤكد «نزع الملكية السياسية من المجتمع المدني لصالح الدولة»

يقوم هذا النقد على أن الديمقراطية النيابية تفرز ما يمكن وصفه بـ«نزع ملكية السياسة من المجتمع المدني لصالح الدولة»، ويحتفظ بالسياسة نشاطاً منفصلاً تمارسه «الطبقة السياسية» المشكلة من الساسة المحترفين.

وهذا الفصل للمجتمع السياسي الذي تستقطبه الدولة يصاحبه تخصص من هيئة من الزعماء المحترفين، ويكون ذلك أحد الأشكال الرئيسية التي تتم بها سيطرة الطبقة ورقابة الدولة من خلال نخبة سياسية.

3 - الديمقراطية النيابية تستر على عدم المساواة بين الطبقات في مواجهة السلطة:

تؤكد الماركسية أنه في المجتمعات الطبقة تدثر الديمقراطية النيابية في كل مرة طباعاً طبقياً محدداً. وينطبق ذلك منذ ديمقراطية أثينا التي كانت ديمقراطية للأحرار ودكتاتورية بالنسبة للعبيد، كما أن الديمقراطية البرجوازية هي ديمقراطية الرأسماليين ودكتاتورية بالنسبة لغيرهم من الطبقات. وهكذا تكون الديمقراطية في آن واحد دكتاتورية بالمعنى الواسع بالنسبة للطبقات المستبعدة رسمياً أو عملاً من السلطة.

وقد عرّف ماركس في مؤلفه «الثامن عشر من برومير» الجمهورية البرلمانية بأنها الشكل السياسي الخاص لسيطرة البرجوازية. وذكر أنه تحت هذا الشكل فقط يمكن للقطاعين الكبيرين للبرجوازية أن يتحدا، وبالتالي أن يستبدلا سيطرة طبقتهم على سيطرة قطاع مميز لهذه الطبقة. وإذا كان البرلمان هو المكان الذي يتأسس فيه نظام الأحزاب بالمعنى التقليدي لهذا المصطلح، فإنه بذوره المكان الذي يؤسس حزب البرجوازية

بالمعنى الماركسى أى الذى يسمح للبرجوازية أن تتكون بوصفها طبقة لذاتها⁽¹⁾.

ويستطرد المفكرون الماركسيون ويوضحون أن الزيادة العددية للطبقة العمالية وثقلها الاقتصادى والاجتماعى وقدرتها على التنظيم كانت من العوامل التى كفلت لها النصر فى معاركها من أجل توسيع الحقوق والحريات السياسية لكل المواطنين بالرغم من المقاومة الضارية من جانب البرجوازية. وإزاء حجم المعارك الديمقراطية للعاملين واحتمالات الثورة الاجتماعية التى كان يمكن أن يفجرها استبعادهم من المجتمع السياسى، فقد أقامت الأنظمة البرجوازية الغربية، الواحدة تلو الأخرى، نظاماً مؤسساً للسيطرة السياسية. ودارت اللعبة النيابية البرجوازية على تقرير تنازلات للطبقة العمالية بحيث أصبح لها ممثلوها فى قلب المجلس النيابى وصاحب ذلك التدخل لإحباط تأثير اللعبة الانتخابية عن طريق التلاعب فى تحديد الدوائر الانتخابية وأساليب الانتخابات وغير ذلك من الوسائل من خلال «أجهزة الهيمنة» على حد تعبير جرامشى، ويقصد بها الأجهزة التى تكون مهمتها الأساسية خلق رضاء عام وقبول عام بالوضع السياسى القائم.

فالبرجوازية بوصفها طبقة صاعدة أفرزها أسلوب إنتاج فى أوج ازدهاره، فطنت إلى أنها ليست فى حاجة إلى اللجوء إلى القوة السافرة لحماية سلطتها، وأنها تحوز الوسائل السلمية للفوز بالقبول بسلطتها، وأن الاقتراع العام خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف طالما أتقنت البرجوازية اللعبة النيابية، وغرست فى الجماهير قناعاتها بعدالة النظام النيابى وحكمته، خاصة وأن النظام البرلمانى المبني على تفويض السلطة يتيح استقلالاً واسعاً للنواب حيال ناخبيهم، ويسمح باللجوء إلى الحلول الوسط تحت قبة البرلمان فيما بين أعضاء الطبقة السياسية.

(1) راجع: Séverac (pierre): parlementarisme, in dictionnaire critique du marxisme op. cit. p. 664.

ويخلص ماركس، ولينين من بعده، إلى القول بأن الديمقراطية النيابية البرجوازية حين تسدل قناعاً على عدم المساواة بين الطبقات والأفراد تجاه السلطة إنما تعمل على كفالة سيطرة الأكثر قوة. وتهدف أساليبها ومؤسستها إلى كفالة سيطرة أقلية متميزة في ظل أكنوبة السيادة الشعبية.

ويلاحظ المفكر الماركسي فيبر أن هذا «الأسلوب الديمقراطي» للسيطرة الطبقة يفترض كأساس مادي تحسيناً مطرداً في ظروف معيشة الجماهير الشعبية، وآلاً يضحى «إنتاج الرضاء العام بالسلطة البرجوازية» أمراً عسيراً. وتفسر هذه القاعدة كيف أن النظام البرجوازي يتكس في أوقات الأزمات الاقتصادية الممتدة على نحو ما حدث في العشرينات والأربعينات من هذا القرن فضلاً عن أن تصدر نظام الحكم النيابي البرجوازي إلى بلاد العالم الثالث، وبالذات تلك التي تشكو تخلفاً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، يبدو أمراً عسيراً.

ويتأكد هذا النظر من استقراء أحداث التاريخ الحديث. فقد استطاعت الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا أن تفوز بالسلطة من خلال استغلالها الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عاشتها شعوبها في العشرينات من هذا القرن. ففي الانتخابات الإيطالية لعام 1919 لم يحصل موسوليني سوى على 4000 صوتاً مقابل 180,000 صوتاً حصل عليها منافسه، ومع ذلك فقد تمكن من الفوز بالسلطة في عام 1922 بفضل الدعم المادي الذي قدمته له الأوساط المالية.

ومن المعلوم أن استيلاء هتلر على السلطة تحقق بتمويل من رجال الصناعة الألمان أيضاً، كما أن الشرطة تركت هتلر يتخلص من اليسار ويسحقه⁽¹⁾.

(1) راجع: - *Trotsky: Lénine et les élections, in les anarchistes et les élections, volonté anarchiste, N° 3, p. 25.*

ويتبدى هذا الزيف الدستوري من تحليل المجتمع البرجوازي القائم وما يعتمل في داخله من أوجه عدم المساواة مما لا يقبل معه من الناحية السياسية أن يتم تمثيل الشعب على نحو ما هو كائن، لأنه كما هو كائن يكون موصوماً بكل المثالب التي تشين المجتمع البرجوازي⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، ليست البرلمانية البرجوازية بأية حال عامل حرية حقيقية أو وحدة وطنية. فالنواب البرجوازيون لا يمكنهم أن يستخلصوا من مداولاتهم أو تصويتهم أية «مصلحة عامة» مهما كان الاقتراع عاماً، وإنما يظلون دائماً في خدمة البرجوازية. وبذلك ورغم الشعارات الخادعة. لا يعمل التمثيل السياسي سوى على دعم الانقسامات وعدم المساواة القائمة في المجتمع البرجوازي نتيجة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا محل لمثل هذا التمثيل في إطار هدف الوحدة العميقة لمجتمع ينشد الديمقراطية الاشتراكية⁽²⁾.

وهكذا نرى أن الفكر الماركسي يرفض «نظرية» «الوكالة النيابية» التي تؤكد استقلال النواب وإفلاتهم من الرقابة الشعبية، وذلك لأسباب ثلاثة فهي:

أ - نظرية تشجع استقلال محترفي السياسة ذوى المصالح الذاتية الخاصة.

ب - كما أن الاستقلال الظاهري الممنوح للنواب يخفي تضامنهم تجاه الطبقة السائدة.

ج - على فرض وجود اقتراع عام، فإن من شأن الوكالة النيابية الحيلولة دون ممارسة الأحزاب أو الناخبين لرقابتهم على نوابهم.

ويشير لينين إلى أن ماركس في مؤلفه عن «الحرب الأهلية في

(1) راجع: APTER (David B): the politics of modernization the University of Chicago Press, Chicago and London 1965, p. 28.

Turpin: op. cit. T. II pp. 40 et s.

(2) راجع:

فرنسا؟ قد ساق نقداً بروليتارياً حقيقياً وثورياً للنظام البرلماني، وقد ردّد هذا النقد من بعده حيث كتب «إن البرلمانية بوصفها نظام دولة هي الشكل «الديمقراطي» للسيطرة البرجوازية. فالبرلمانية هي شكل محدد للدولة، ولذلك فإنها لا تصلح على أى وجه بالنسبة للمجتمع الشيوعي الذي لا يعرف طبقة أو صراع طبقي أو سلطة دولة من أى نوع»⁽¹⁾.

ولكن هل معنى هذا، أن الماركسية - اللينينية لا تأخذ بالنظام النيابي؟.

النظام الماركسي - اللينيني نظام نيابي

من المهم أن نشير إلى أن النقد الذي وجهته الماركسية - اللينينية إلى النظام النيابي انصب أساساً على المضمون الطبقي للدولة البرجوازية أكثر منه ضد الأسلوب النيابي لهذه الدولة. فقد تم تصوير النظام النيابي البرجوازي بأنه مجرد انعكاس تنظيمي لسلطة الطبقة البرجوازية بوصفها أداة قمع للطبقات الأخرى. ولذلك، ورغم الشعار الذي رفعه ماركس وإنجلز للمناداة بـ «الإدارة الذاتية الشيوعية» إلاّ أنهما لم يجحدا فكرة التمثيل السياسي سواء في الحزب أو في الدولة.

وقد سطر إنجلز في المقدمة التي حررها في عام 1878 لبيان الحزب الشيوعي قوله: «نحن رجال الثورة، نحزّز تقدماً أكثر سرعة بالوسائل الشرعية عنها بالوسائل غير الشرعية والثورة». وأضاف في خطاب سطره إلى بيكر في 15 يونيو 1885 أنه «منذ عام 1848 يعد البرلمان الإنجليزي بلا شك الهيئة الأكثر ثورية في العالم». وسطر في مقدمة كتاب ماركس عن الحرب الأهلية في فرنسا قوله: «إن الاستخدام الفعال للاقتراع العام يشكل أسلوباً جديداً لنضال البروليتاريا». وكان ماركس وإنجلز قد سطرا في نقد برنامج جوتة، أنه من المتعين على الحركة العمالية أن تسهر على توسيع

(1) Lénine: l'année 1920, œuvres complètes, Tomes XXV, Paris 1935, p. 650. راجع:

الحقوق الديمقراطية، وأن تطالب في مواجهة أقول البرلمان لصالح السلطة التنفيذية، بتركيز كل السلطة الرئاسية بين أيدي ممثلي الشعب⁽¹⁾.

على النحو المتقدم، يتبين أن مؤسسا الماركسية، وبالأخص إنجلز، لم يجعدا مناقب النظام النيابي، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة للينين.

موقف لينين:

يلاحظ أنه وإن كان لينين يطالب بتغيير مضمون التمثيل السياسي، إلا أنه كان يرى الاحتفاظ بالإطار النيابي. فكتب: «لا نستطيع أن نتصور ديمقراطية، ولو كانت ديمقراطية بروليتارية، بدون مؤسسات نيابية. ولكننا نستطيع ويجب أن نتصورها بدون برلمانية». ويضيف «إن وسيلة الخروج من البرلمانية لا تتحصل في تقويض المؤسسات النيابية ومبدأ الانتخاب، وإنما في تحويل طواحين الكلام المتمثلة في المؤسسات النيابية إلى جمعيات عاملة»⁽²⁾.

وكان لينين يرى أنه «حين تكون شروط الثورة متخلفة، فإن وجود برلمان أو حتى مسحة برلمان يمكن أن يصبح المركز الرئيسي للاضطراب طوال الفترة التي لا يمكن القيام فيها بثورة». وعارض لينين في عام 1905 و 1909 الرأي القائل بمقاطعة انتخابات الدولة الروسية أي البرلمان. وكان شعاره أنه طالما دعى البرلمان للاتعقاد، نحن لا نستطيع أن نتجاهله. على أنه من المتعين، عند لينين، أن يعتمد النضال البرلماني على النضال الثوري للجماهير خارج البرلمان.

(1) راجع: Lavabre (Marie - claire): suffrage universel, in dictionnaire critique du marxisme, op. cit. p. 844.

(2) راجع: Lénine: thèses sur l'assemblée constituante, 11 - 12 décembre 1977, œuvres. : T XVI, pp 400/401 - Lénine: projet de décret sur la dissolution de l'assemblée constituante, 6, Janvier 1918, œuvres T XXVI, p. 456 - 458, l'état et la révolution, op. cit. T XXV p. 459 - et 457.

ويضيف لينين، «إن الاشتراك في الانتخابات البرلمانية وفي المعارك الانتخابية إلزامى لحزب البروليتاريا الثورى بالضغط من أجل تثقيف الشرائح المختلفة من الطبقة ومن أجل توعية وتنوير جماهير الفلاحين غير المثقفين والمضطهدين والأسيين فطالما أنكم لا تحوزون من القوة ما يكفى لحل البرلمان البرجوازى وسائر المؤسسات الرجعية فأنتم ملزمون بالعمل فى إطار هذه المؤسسات». وصدر عن المؤتمر الثانى فى عام 1920 قرار ينص على أن «النشاط البرلمانى يتحصل بوجه خاص فى استخدام المنبر البرلمانى لأهداف التحريض الثورى والتنديد بالأعيب الخصم والتفاف الجماهير حول بعض المقولات الثورية»⁽¹⁾.

والواقع أن الأقوال المتقدمة التى سطرها لينين فى مناسبات متعددة ومتنوعة إنما تعكس الحوار الذى دار فى داخل الحركة العمالية حول مغزى البرلمانية وأهدافها.

مغزى البرلمانية:

فمصطلح البرلمانية يستخدم فى أدب الحركة العمالية للدلالة على النظام البرلمانى، وبالأخص استخدام الحركة العمالية للتمثيل النيابى. وكان ماركس قد سطر فى الثامن عشر من يرومير قوله: «إن قوة الحزب البروليتارى فى الشارع وقوة البرجوازية الصغيرة فى قلب الجمعية الوطنية ذاتها». ومن هذا القول تم استخلاص وظيفة مزدوجة للبرلمانية البرجوازية:

أ - وظيفة تاريخية: عبّرت عنها روزا لوكسمبورج بقولها: «فى حين فقدت البرلمانية كل مضمونها بالنسبة للمجتمع الرأسمالى، فقد أصبحت إحدى الأدوات الأكثر فعالية والأكثر ضرورة فى الصراع الطبقي للطبقة العمالية الصاعدة. إن إحدى المهام الأساسية والأكثر فورية للاشتراكية الديمقراطية، هي إنقاذ البرلمانية البرجوازية أمام البرجوازية وضد

(1) راجع: Lénine: œuvres - Année 1920, résolutions du II - congrès page 651.

البرجوازية». فالمسألة بالنسبة للحزب العمالي هي أن يمضى فى تحقيق المهمة التاريخية للبرجوازية، والتي تعجز هي نفسها من تحقيقها نظراً لكونها مضطرة إلى تكثيف الطابع القمعى لسلطة الدولة توجيهاً لاستمرار سيطرتها.

ب - وظيفة تكتيكية: طبقاً لها، يكون من الجائز توسيع وظيفة تمثيل التناقضات بين أقسام البرجوازية وفرقها إلى تمثيل تناقضات الطبقة. وفى هذا المعنى كتب لينين: «إن الاشتراكية الديمقراطية ترى من البرلمانية (أى الاشتراك فى المجالس النيابية)، إحدى وسائل تعليم وتربية وتنظيم البروليتاريا فى حزب طبقى مستقل، وكإحدى الوسائل للنضال السياسى لتحرير العمال»⁽¹⁾.

وهكذا يتضح أن لينين كان ينظر إلى البرلمان كوسيلة أو أداة لتحقيق أهداف البروليتاريا، وهو جزء لا يتجزأ من الدولة التي يباشر نشاطه فى إطارها. وقد عبّر لينين عن هذا المعنى بقوله: «إن البرلمان البرجوازى، ولو كان الأكثر ديمقراطية فى الجمهورية الأكثر ديمقراطية، فإنه حيث تكون هناك ملكية الرأسماليين وسلطتهم قائمة، هو آلة مخصصة لسحق ملايين العاملين من جانب حفنة من المستغلين. ويتمين على الاشتراكيين المناضلين لتحرير العاملين من الاستغلال استخدام البرلمانات البرجوازية بوصفها منبراً أو قاعدة للدعاية والتحرير طالما أن نضالنا فى إطار النظام البرجوازى».

وقد انحازت الأحزاب الشيوعية فى الثلاثينات إلى البرلمانية، ليس فقط كوسيلة لتمثيل الصراع بين الطبقات، وإنما كوسيلة شرعية للانتقال إلى الاشتراكية⁽²⁾. وفى اجتماع رؤساء الأحزاب الشيوعية المنعقد فى موسكو فى نوفمبر 1957 صدر قرار يقضى بأن «تحقيق أغلبية برلمانية قوية

séverac (pierre): parlementarisme - op. cit. pp. 665 et s.

(1) راجع:

séverac: op. cit. p. 666.

(2) راجع:

على أساس جبهة عمالية وشعبية، والتعاون السياسى بين الأحزاب المختلفة والمنظمات الاجتماعية، يمكن أن يصنع من البرلمان أداة للشعب العامل بدلاً من وضعه أداة للطبقة البرجوازية⁽¹⁾.

وملخص القول إن الماركسية - اللينينية تقبل بالأسلوب النيابى كأداة لتحرير الطبقة العمالية، وأداة لتشييد بنيانها الدستورى على نحو ما عرضنا عند دراسة مبدأ وحدة السلطة فى الدول الماركسية.

وهذا يقودنا إلى دراسة موقف الماركسية اللينينية من الاقتراع العام لارتباطه بالنظام النيابى.

المطلب الثانى

موقف الماركسية - اللينينية من الاقتراع العام⁽²⁾

ترتبط نظرة الماركسية إلى الاقتراع العام بالتحليل الماركسى للدولة. وطبقاً لما سطره ماركس فى مقدمة الحرب الأهلية فى فرنسا أن «الدولة ليست شيئاً آخر خلافاً لجهاز سيطرة طبقة على أخرى وذلك بنفس القدر فى الجمهورية الديمقراطية أو فى الملكية» ويضيف «تعتبر الجمهورية البرلمانية عن سيطرة البرجوازية». أما إنجلترا، فقد سطر فى مؤلفه أصل العائلة قوله: «إن الطبقة المالكة تحكم مباشرة من خلال الاقتراع العام»⁽³⁾.

وفى تحليله لمسألة الاقتراع العام يشير ماركس على أن الاقتراع العام وإن كان يرمز مجاز الإرادة العامة ويفيد البرجوازية أساساً، إلا أنه وبطريقة متناقضة قد تستخدمه الطبقات المقهورة ضد البرجوازية كوسيلة

nieuwenhuis: op. cit. p. 47.

(1) راجع:

Levare (Marie - Claire): suffrage universel in dictionnaire critique du marx-

(2) راجع:

isme op. cit. p. 844.

(3) راجع: إنجلترا: أصل العائلة الخ. المرجع السابق ص 181.

للتعبير عن نفسها⁽¹⁾. ومن ثم رأى ماركس أن النظام البرلماني محكوم عليه كنظام اشتراكي وأنه لن يبقى للبرجوازية إلا أن تنكر لمبادئها الذاتية وأن تحطم بنفسها الشرعية التي أصبحت تهددها⁽²⁾.

فى ضوء التحليل المتقدم لتناقضات الديمقراطية البرلمانية ووظيفة الاقتراع العام، نشأت الفكرة القائلة بأن «على الحركة العمالية أن تشجع إقامة الديمقراطية البرجوازية وذلك بالنضال ضد الحكم المطلق، وأنه يتعين أن يتحول الاقتراع العام من أداة خداع إلى أداة تحرير».

فيذكر إنجلز فى أصل العائلة (1884) ص 181 أن «الاقتراع العام هو مقياس يسمح بقياس درجة نضج الطبقة العمالية، ولا يمكن أن يكون شيئاً غير ذلك فى الدولة الحالية. وذلك يكفى، لأنه فى اليوم الذى يؤشر فيه مقياس الاقتراع العام إلى أن العاملين قد بلغوا نقطة الغليان، فإنهم سوف يدركون شأنهم شأن الرأسماليين ما يتبقى لهم عمله».

وفى مقدمة سطرها إنجلز فى عام 1895 لمؤلف ماركس عن الحرب الأهلية فى فرنسا، عُدّ مزايا الاقتراع العام من حيث إنه يتيح للثوار أن يعرفوا عندهم وأن يقيسوا تقدمهم وأن يواظبوا نشاطهم مع علاقات القوة الفعلية، وأن يتصلوا بالجماهير من خلال التحريض الانتخابي، وأخيراً الحصول من المنبر البرلماني على إمكانية هامة للتعبير العام..

واستخلص إنجلز من حصيلة أحداث الخمسين سنة الماضية ومن تطور الأساليب الحربية التى تشجع النشاط القمعي للبرجوازية، أن البرجوازية أصبحت «أكثر خشية من النشاط الشرعي عنه من النشاط غير الشرعي للحزب العمالي، ومن النجاح فى الانتخابات عنه من النجاح فى الانتفاضات»⁽³⁾.

(1) راجع ماركس: 18 بروير المرجع السابق ص 66.

(2) راجع ماركس: مقدمة الصراع الطبقي فى فرنسا ص 34.

(3) مقدمة إنجلز لمؤلف «الصراع الطبقي فى فرنسا ص 26.

ويشير بعض الكتاب إلى أن هذا القول من جانب إنجلز يشكل تطوراً خطيراً⁽¹⁾. في الفكر الماركسي .

ويرغم ما يتطوّر عليه هذا القول من تقدير كبير للاقتراع العام وما يمكن أن يحدثه من تغيير في النظام السياسي، فإن ذلك يؤكد ما سبق الإشارة إليه من تموج الخط السياسي الماركسي - اللينيني وخضوعه في الكثير من الأحيان للاعتبارات التكتيكية القائمة. وهذا التموج نصادفه كذلك بالنسبة لموقف الماركسية - اللينينية من تطبيق المبدأ النيابي في إطار الدولة الماركسية.

المطلب الثالث

موقف الماركسية - اللينينية من تطبيق المبدأ النيابي في الدولة البروليتارية

تقدمت الإشارة إلى ندرة كتابات ماركس وإنجلز حول شكل الدولة البروليتارية المراد إقامتها، وإنما نصادف فقرات متناثرة في بعض المؤلفات، وبالأخص تلك التي تعلق على أحداث ثورية، مثل الحرب الأهلية في فرنسا، تشير إلى تصور مؤسسي الماركسية للدولة العمالية الجديدة⁽²⁾.

ويشير ماركس في مؤلفه عن الحرب الأهلية في فرنسا، أن كومونة باريس تقدم صورة مسبقة للاستخدام الاشتراكي للاقتراع العام الذي يمتد دوره ليشمل دمج السلطات في قلب المجلس النيابي المنتخب، وتقرير قابلية ممثلي الشعب للعزل في أي وقت.

وهكذا يُطل النظام النيابي والاقتراع العام في إطار التنظيم السياسي الماركسي، ويراه الفقهاء الماركسيون الأسلوب الذي لا غنى عنه لتحقيق

(1) راجع لافابر: المرجع السابق ص 845.

(2) راجع إنجلز، أصل العائلة والملكية... المرجع السابق ص 181.

الديمقراطية الاشتراكية. وفي هذا المعنى يقول الفقيه جوفيتشيك⁽¹⁾ «إن مبدأ الديمقراطية يقتضى توفير أوسع الحقوق والإمكانات الفعلية للمواطنين للمشاركة فى ممارسة السلطة إلى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. ولما كان من غير الممكن تحقيق هذا الهدف فى الدولة المعاصرة عن طريق الديمقراطية المباشرة، فإنه لا غنى أن تكون الديمقراطية النيابية هى مركز الثقل وأن يكون البرلمان هو المحور وأن يحوز أوسع السلطات». ويضيف كوتوك: «لا يمكن أن تحل الديمقراطية المباشرة محل ديمقراطية نيابية شعبية لأن الجزء الأكبر من العمل تبشره الهيئات النيابية، ويبدو من المستحيل فى الدول الاشتراكية الكبيرة المطلوب منها أن تُسَرَّ يومياً إنتاجاً بالغ التعقيد استبدال الهيئات النيابية بالإدارة الذاتية الشعبية».

ونطالع الرأى ذاته بقلم فقهاء سوفيت، ويذكرون فى مؤلف «الدولة السوفيتية والقانون»، أنه «فى البلاد ذات التقاليد الديمقراطية البرلمانية العميقة يكون من غير المستبعد أن تتدثر دكتاتورية البروليتاريا شكل الجمهورية البرلمانية ذات النمو الاشتراكي»، كما تنص برامج العديد من الأحزاب الشيوعية الأوروبية على أن الجمهورية البرلمانية هى شكل ممكن وصحيح للدولة الاشتراكية فى ظروف بلادها.

على أن النظام النيابى يأخذ فى التطبيق الماركسى خصائص معينة، وذلك كما يلى:

خصائص الديمقراطية النيابية الماركسية:

يمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلى: طبقاً لما يسوقه الفقهاء الماركسيون:⁽²⁾

(1) راجع: Jovicic: Les organes représentatifs et les organes exécutifs.. cité par Turpin, op. cit. T. II, p. 296.

(2) راجع تيربان، المرجع السابق الجزء الثانى ص 317 والمراجع المدينة المشار إليها.

1 - إن مبدأ التمثيل السياسى الماركسى يقوم على «علاقة تمثيل فعلية» بين الناخبين والمنتخبين، أى على وكالة وتفويض صادرين من الناخب إلى نائبه.

2 - يسعى التمثيل الماركسى إلى تحقيق متطلبات التمثيل الاجتماعى للشعب الحقيقى، ويحقق بذلك بعداً إضافياً تهمله الديمقراطية البرجوازية وتضفى خصائص التمثيل الماركسى دوراً متميزاً له فى بناء الاشتراكية.

أولاً: التمثيل الماركسى يقيم علاقة تمثيل فعلية:

يفسر الفقهاء الماركسيون هذه الظاهرة بقولهم إن الديمقراطية النيابية الماركسية لا تأخذ بالأسلوب النيابى الليبرالى الذى لا يركز على أية ظاهرة تمثيل قانونى، وإنما تجعل من الممثلين مفوضين حقيقيين وتخضعهم على نحو وثيق بالإدارة الشعبية. ويتضح ذلك من أمور ثلاثة:

أ - من حيث خصائص عملية الانتخاب أو الإجراءات الانتخابية:

يرى الفقه الماركسى أن إجراءات العملية الانتخابية تكفل هذا التمثيل وتجعل المشاركة الشعبية فيها إلزامية. فينظر إلى الوظيفة الاجتماعية للانتخابات على أنها مرتبطة ارتباطاً عضوياً وبطريقة لا تقبل انفصلاً بالطبيعة السياسية لسلطة الدولة الاشتراكية. ويطلق على المنظمات التى تحوز وحدها صلاحية الترشيح للانتخابات تسمية «كتل» أو «جهات الوحدة الوطنية» وهى تضم الشيوعيين واللاحزبيين. وتدور النظرة إلى الانتخابات على أنها تكريس للتوافق بين الشعب والسلطة قبل أن تكون مسلماً سياسياً.

ويرى الفقه الماركسى أن هيئة الناخبين تؤيد بكل قوة مرشحي كتلة الشيوعيين واللاحزبيين مما يدل على «الوحدة السياسية العميقة للشعب

السوفيتي». وقد عبرت دياجنة القانون الانتخابي الصادر في ألمانيا الديمقراطية في 31 يوليو 1963 المعدل في 1969 عن هذا المعنى حيث جاء فيها «إن إعداد الانتخابات وسيرها يساعد في دعم دولتنا وتأكيد الوحدة السياسية والمعنوية للشعب» ويكشف ذلك عن أن هدف الوحدة الوطنية قاسم مشترك عند الماركسيين والليبراليين بوصفه الهدف الأول لنظام التمثيل النيابي.

فالحلظات الحاسمة في الانتخابات ليست هي عملية التصويت، وإنما يكون التصويت بمثابة التصديق الرسمي للاختيارات التي سبقت الموافقة عليها خلال مشاورات شعبية واسعة تمت من خلال المنظمات الاجتماعية واجتماعات الناخبين التي تتم فيها تلاوة تقارير النواب الذين انتهت مدة ولايتهم.

وهذه المشاورات والاجتماعات هي التي تحقق «الانتخاب الفعلي»، ولا يمدو التصويت أن يكون تصديقاً على الترشيح المقترح وقد تسفر المشاورات الشعبية عن تعديلات في الترشيحات الرسمية.

وطبقاً لهذا المفهوم الماركسي فإن عملية الانتخاب تسفر عن إبراز الوظيفة السياسية للحركة الانتخابية المتمثلة في مرحلة انتقاء المرشحين، وهي وظيفة متميزة عن الوظيفة الدستورية والقانونية للانتخابات. وطبقاً لهذه الإجراءات يمتزج التمثيل والديمقراطية. فمن ناحية، يكون المرشحون متفقين من المواطنين بالفعل. ومن ناحية أخرى تكون المسألة محل الاعتبار عند اختيار المرشحين هي كفاءة تمثيل ملائم لكل مجموعة اجتماعية. ويقال إن هذا التعدد في الفئات الاجتماعية لا يتقص من الوحدة طالما أن الأسس الموضوعية للصراع بين الطبقات قد أزيلت، فتجد كل فئة اجتماعية في نمو الاشتراكية الوسائل التي تشجع مصالحها الخاصة نسبياً.

وتتضمن قوائم الترشيح، أسماء المرشحين من الحزب ومن غير

الحزب⁽¹⁾ والممثلين للفئات الاجتماعية المختلفة وهي تقدم بذلك، فيما يرى الفقه الماركسي، صورة للوحدة العميقة ولتنوع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية التي تسهم في بناء الاشتراكية، والتي يجد فيها كل نائب مرشحاً قريباً منه اجتماعياً وعقائلياً.

على النحر المتقدم، تسمى الديمقراطية الماركسية إلى حل التناقض اللصيق بكل مبدأ نيابي. فالنواب الوافدون من عملية الانتخاب تلك، قد يتشابهون وناخبهم أو يختلفون عنهم، إلا أنهم في جميع الأحوال، فيما يقرر الماركسيون يشلون الفئات التي اختارتهم، ويحوزون من الناحية السياسية، ضميراً اشتراكياً متطوراً. وبذلك توفق العملية الانتخابية بين الوحدة والتنوع، وبين التمثيل الساكن (التشابه وهيئة الناخبين) والدينامي (بناء الاشتراكية)⁽²⁾ فيتم التوفيق بين هذه العناصر في إطار العملية الانتخابية التي تجعل من الناخبين مندوبين بالفعل عن موكلهم.

ب- من حيث مركز النواب حيال ناخبهم:

يسرى مبدأ المركزية الديمقراطية على العلاقة بين النواب وناخبهم، ويموجه يتحول «التنوع المبدئي للنواب إلى وحدة عميقة للتمثيل».

طبقاً لمبدأ المركزية الديمقراطية، يكون اختيار أعضاء سلطة الدولة

(1) جدير بالذكر أن «اللاحيين» les sans - partis لا يشكلون هيئة معارضة للحزب في الدولة الماركسية، بل إنهم على حد تعبير ستالين شيوعيون مماثلون لأعضاء الحزب ولا يفترون عنهم إلا في فارق شكلي هو القيد بسجلات الحزب، وذلك فارق لا يمس ولاهم للنظام أو إيمانهم بمبادئ الماركسية اللينينية راجع:

Staline: les principes du léninisme, éd. sociales, Paris, 1947, p. 78 - grunjeon

(Daniel): l'opposition, thèse droit Aix en provence, 1966, p. 22.

Gorchéline (c): le régime politique de l'U.R.S.S., éditions du progrès, moscow, p.

41.

(2) راجع: تيربان، المرجع السابق الجزء الثاني ص 322.

بالانتخاب مع إلزامهم بأن يقدموا كشف حساب عن نشاطهم إلى ناخبهم، ويكون للناخبين سلطة عزلهم. ويراعى أن تكون مدة النيابة قصيرة، وأن يكون تجديد فترة النيابة خاضعاً لضوابط تحول دون الاحتراف السياسى .

وتفيد الإحصاءات بكثرة الأشخاص المتخيين سواء نتيجة قصر مدة النيابة أو إعمالاً لمبدأ التجديد الدورى. فمن الملاحظ أنه فى انتخابات السوفييتات مثلاً، يسفر كل انتخاب عن تجديد نواب معظم السوفييتات بنسبة تتراوح بين 35 إلى 70%.

وتنص الدساتير الماركسية على تبعية النواب لناخبهم وعن قيام العلاقة بينهم على أساس الوكالة الإلزامية. من ذلك نص المادة 102 المستحدث فى الدستور السوفيتى لعام 1977 والذي جاء فيه: «الناخبون يعطون وكالة إلى ممثليهم، وتفحص سوفييتات نواب الشعب المعنية وكالات الناخبين، وتأخذها فى الاعتبار عند إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الميزانية وتنظم تنفيذ هذه الوكالات وتحيط المواطنين علماً بإنتاجها». كما نصت المادة 107 على أن «النائب ملزم بأن يقدم حساباً عن نشاطه ونشاط السوفييت إلى الناخبين، وكذلك إلى التجمعات والمنظمات الاجتماعية التى زكت ترشيحه للانتخابات. ويجوز فى أى وقت عزل النائب الذى فقد ثقة ناخبه بقرار يصدر بأغلبية الناخبين طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً».

ويلاحظ فى شأن هذا النص أن التزام النائب بتقديم الحساب لا يخاطب ناخبه فحسب، بل المنظمات الاجتماعية التى ساهمت فى اختياره. وهو نص مستحدث فى الدستور السوفيتى لم يرد فى المشروع التمهيدى⁽¹⁾.

وفى الاتحاد السوفيتى ينظم القانون الصادر فى 20 سبتمبر 1972

Lavigne, (pierre et Marie): op. cit p. 142.

(1)راجع:

بشان مركز النواب الإجراءات المتعلقة بالعلاقات بين الناخبين والنواب⁽¹⁾.
وتفيد الإحصاءات الرسمية بأنه خلال السبعينات تم عزل نحو أربعة آلاف
مندوب في السوفييتات المحلية، وفي عام 1976 وحده تم عزل 489 نائباً
من مجموع النواب البالغ عددهم مليون وخمسمائة ألف نائباً. وغنى عن
البيان أن تقرير إمكانية عزل النواب من ناخبهم تؤكد تبعية النواب
لموكلهم والأخذ بمفهوم الوكالة الإلزامية التي تحصل مهمة المنتخب
بموجبها في أن يضع في الشكل القانوني المطالب التي ينشدها
المواطنون⁽²⁾..

ويرى بعض الفقه الماركسي، أن «هذه الوكالة «وكالة إلزامية مفيدة»
بموجبها يكون كل نائب مقيداً بوكالة ناخبه دون أن تكون هيئة النواب
بصفتها تلك تابعة للناخبين، اللهم إذا أعطت غالبية الناخبين نفس الوكالة
إلى جميع المنتخبين».

ويفضل البعض اعتبار الوكالة صادرة من هيئة الناخبين أو الحزب
وليس من الناخبين. بينما يذهب فريق آخر إلى أنه لا محل لمقارنة علاقة
النائب بناخبه في ظل الأنظمة الماركسية بتلك القائمة في ظل الأنظمة
الليبرالية. ويرون أنها علاقة لا تنتمي إلى مفهوم «الوكالة الحرة» التي تأتي
التحديد القانوني لواجب تقديم الحساب إلى الناخبين وقابليتهم للعزل،
كما أنها ليست «وكالة إلزامية» نظراً لندرة استخدام حق العزل فضلاً عن أن
التقارير التي يقدمها النواب تتسم عادة بطابع شكلي يثير الشك في جدية
الطابع «الإلزامي» للوكالة الصادرة لهم⁽³⁾.

وتفريعاً على هذا النظر، يرى البعض أن الوكالة الصادرة للنائب
الماركسي ليست وكالة نيابية أو إلزامية لأن حق العزل لا يوجد حقيقة. كما

Lesager: op. cit. p. 73.

Turpin: op. cit. Tome II. p. 327.

Fabre: Principes républicains, op. cit. p. 217.

(1) راجع:

(2) راجع:

(3) راجع:

أن التوصيات والتوجيهات لا تصدر فقط من الناخبين إلى المنتخبين، بل وكذلك في الاتجاه العكسي نظراً لأن النواب الماركسيين ينظر إليهم بوصفهم أفضل العناصر من الزاوية الاشتراكية وأن عليهم وظيفة قنوة وتربية يؤدونها للجماهير⁽¹⁾.

وطبقاً للنظر المتقدم، لا يكون النواب مجرد «سعاة بريده» يتقلون إرادة ناخبهم. وإنما يكون لهم مجال للمبادأة، وهو مجال لا يرتب استقلالهم عن الشعب، إلا أنه يتيح لهم توجيهه وإرشاده لمصلحة الاشتراكية.

وهذا الطابع المختلط والتميز للنياحة الماركسية، يفسره الفقه الماركسي بأنه نابع من الدور المزدوج للنواب. فمن جانب، يتعين عليهم أن يتساووا مع موكلهم من الناحية الاجتماعية، ومن جانب آخر عليهم أن يتفوقوا على ناخبهم من الناحية الاشتراكية ويعملون على الارتقاء بوعيهم الاشتراكي.

ثانياً: التمثيل الماركسي تمثيل غائي:

يتسم التمثيل الماركسي بأنه تمثيل له غاياته وتكشف هذه الخاصية عن الطبيعة المزدوجة للتمثيل الاشتراكي. فمن جانب، يتعين أن يعكس تشكيل المجالس النيابية التركيب الاجتماعي للمجتمع، ومن جانب آخر، يتعين أن يكون التمثيل الماركسي انعكاساً غير مطابق للمجتمع من زاوية سعيه إلى تحقيق البناء السريع للاشتراكية.

أ- من حيث أن التمثيل الماركسي انعكاس صحيح للمجتمع:

يرى الفقه الماركسي أن الضمان الرئيسي للطابع الديمقراطي والنيابي

(1) راجع: Marcon (gérard) système représentatif et démocratie socialiste en république démocratique allemande. T. I. pp. 371 et s.

للمجالس النيابية الماركسية يتحصل في تركيبها الاجتماعي الذي يتعين أن يقدم «انعكاساً» للبناء الاجتماعي للمجتمع» على خلاف الحال بالنسبة للبرلمانات البرجوازية. وتضرباً على ذلك، يكون العاملون والمثقفون والرجال والنساء وجميع القوميات ممثلة على كافة المستويات. فبالرغم من هدف الوحدة العميقة للاشتراكية، فيشار إلى أنه لئن زالت الطبقات إلا أنه لا تزال توجد فئات اجتماعية متنوعة، ولا تزال المصالح العاجلة للفئات المختلفة من العاملين متباينة بطريقة أساسية. ومن هنا يراعى مطلب تحقيق أصالة التمثيل في مرحلة إجراء الترشيحات، ويستقى المرشحون من الفئات الاجتماعية المختلفة بحيث يعكس التركيب الاجتماعي للمجلس النيابي تمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة⁽¹⁾.

وتفيد الإحصاءات الرسمية بالنسبة للاتحاد السوفيتي مثلاً⁽²⁾، أن انتخابات السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي المنتخب في 15 يونيو 1974 أسفرت عن فوز 1042 من الرجال و475 من الإناث وكانت نسبة الشيوعيين 72,3% واللاحزيين 27,7%، وكان التركيب الاجتماعي السوفيتي يتشكل من 498 عاملاً، و271 كولخوزياً و112 من الكوادر الاقتصادية و215 من موظفي الدولة و258 من موظفي الحزب والمنظمات الاجتماعية و107 من المعلمين والعاملين بالمجال الصحي و56 من المسكرين.

ويرتّب الكتاب على تحليل المكونات الاجتماعية للمجالس النيابية الماركسية أن النظام يؤكد تكامل تمثيل القطاعات الإنتاجية المختلفة في التمثيل السياسي الشامل، بحيث يكون التمثيل الشعبي الاشتراكي «تمثيلاً للمجتمع الاشتراكي في مكوناته الاجتماعية الأساسية والدائمة، أي لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية المتحالفة في بناء الاشتراكية، وكذلك للقوى السياسية التي ولدتها. فهو على حد تعبير الفقه الماركسي

(1) راجع تطور التركيب الاجتماعي للسوفييت الأعلى Bourdinski: L'état moderne et le politique op. cit. pp. 174 et s.

(2) راجع: Gérard: les systèmes politiques des états socialistes, T. I. op. cit. p. 199.

«تمثيل موضوعي للمجتمع» بالمقابلة «للتمثيل الذاتي» الذي تقدمه البرلمانات في الديمقراطيات الليبرالية»⁽¹⁾.

ويضيف الكتاب الماركسيون، أن مطلب أصالة التمثيل الذي يكفله تكوين المجالس النيابية الاشتراكية له مظهر ثان يكمله بطريقة جدلية وذلك كما يلي:

ب- من حيث أن التمثيل الماركسي انعكاس غير مطابق للمجتمع: ⁽²⁾

Un reflet déformé de la société

تتبع هذه الخاصية للتمثيل الماركسي من هدف «الوحدة» الذي يشكل أساس المجتمع الماركسي. ويقال شرحاً لذلك، أنه إذا اكتفى التمثيل الشعبي بأن يعكس تماماً وموضوعياً التركيب الاجتماعي والسياسي للمجتمع الاشتراكي في زمن معين، فإن المسيرة صوب الشيوعية سوف تتوقف. ويكتفى المجتمع بأن يتطلع إلى نفسه من خلال تمثيله بينما المطلوب منه أن يواصل المسيرة إلى الأمام بواسطة «نوابه» الذين ينظر إليهم بوصفهم «الأفضل من زاوية الاشتراكية».

وتأسيساً على هذا النظر، يكون دور التمثيل الشعبي هو أن يقود الجماهير صوب هدف الوحدة الأسمى. وذلك يفسر في نظر الماركسيين، احتفاظ الحزب الشيوعي بدور قيادي في مرحلة انتقاء المرشحين للمجالس النيابية. وبهذا المعنى، قيل إن المجالس النيابية تعكس في تركيبها ليس فقط المجتمع القائم بل وكذلك تغيراته وصيرورته. أو على حد تعبير فقيه ماركسي «إن التمثيل الشعبي الماركسي لا يعكس الوضع الراهن للمجتمع فحسب، لأن كل فئة اجتماعية وكل قطاع يتم تمثيله بأكثر عناصره تقدمة. فتمثلو كل طبقة أو فئة اجتماعية ليسوا تعبيراً سلبياً عنها، وإنما هم على

Dragani: op. cit. p. 74.

(1)راجع:

Turpin op. cit. T. II. p. 334.

(2)راجع:

المكس يرشدونها إلى صيرورتها. وبذلك ينشأ توتر مقصود بين المجتمع الحقيقي وتمثيله السياسي، ويعبر هذا التوتر عن دور النواب تجاه ناخبيهم، فهو دور تحريري وتنظيمي لمشاركة الناخبين في تحويل الظروف الاجتماعية لوجودهم⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن التمثيل السياسي له دور أساسي هو التجهيل بمسيرة المجتمع صوب الاشتراكية، وعليه أن يوجهه ويرشده بالتنسيق الكامل مع الحزب انطلاقاً من قاعدة المجتمع وتنوعها.

وتبين الآن إلى أي مدى تحقق المجالس النيابية الماركسية المعاني المتقدمة، ونسوق في هذا الصدد تجربة السوفييتات بوصفها التجربة الماركسية الرائدة في هذا المجال.

المطلب الرابع

نظام السوفييتات تجسيد لمفهوم التمثيل الماركسي

أبرز لينين الفارق بين السوفييتات والبرلمانات البرجوازية، ووصف السلطة السوفيتية بأنها «السلطة التي تخول أغلبية الشعب المبادرة والاستقلال، ليس في انتخاب النواب فحسب، بل في تسيير أمور الدولة أيضاً. وفي إنجاز الإصلاحات والتغييرات المرجوة»⁽²⁾.

ومن هنا، عارض لينين الدعوة التي سادت عقب الثورة وودت إلى تحويل أعضاء السوفييتات إلى برلمانيين، ووصفها بأنها «اتجاه برجوازي صغير» يتعين محاربته بوساطة «إشراك جميع أعضاء السوفييتات عملياً في

(1) Marcus: op. cit. T. I. p. 243.

(1)راجع:

(2) راجع لينين: قضية من القضايا الجارية في الثورة - المختارات - المجلد الثاني الجزء الأول ص 363 وص 364.

الحكم... فهدفنا أن نشرك، بصورة فعلية، جميع الفقراء بلا استثناء في الحكم. هدفنا أن يؤدي جميع العاملين وظائف الدولة مجاناً⁽¹⁾.

ويؤكد الفقه السوفييتي تحقق هذه الأهداف في إطار التطبيق السوفييتي، فيشار إلى أن ملايين المواطنين السوفييت يشاركون بطريقة أو بآخرى في إدارة شؤون الدولة، وعلى سبيل المثال هناك 2,2 مليون رجل وامرأة أعضاء في المجالس السوفييتية العليا والمحلية، وهناك حوالي 120 مليون شخص سوفييتي لهم حق الانتخاب في الاتحاد السوفييتي. وهذا يعني أن هناك نائب واحد لكل 55 شخصاً، يضاف إلى ذلك حوالي 35 مليون شخص يساهمون على سبيل التطوع في معاونة السوفييتات... بحيث يمكن القول بأن مواطناً سوفييتياً من كل عشر مواطنين سوفييت في المتوسط يشارك في إدارة الدولة⁽²⁾.

وتحت عنوان «من الاشتراكية من أعلى إلى اشتراكية المجالس» كتب جارودي مقالاً في جريدة ليوموند الفرنسية بتاريخ 20/8/1975 جاء فيه «متى تحطمت سلطة الطبقة الحاكمة، فلا يمكن أن تكون الاشتراكية إلا اشتراكية مجالس العاملين التي تؤسس عند القاعدة للرقابة والإدارة وتوجيه كل الأنشطة الاجتماعية. وتتبع الهيئات المركزية من هذه المجالس، ويقتصر دورها على التنسيق والإعلام والتربية دون الإدارة أو الاحتواء».

ولكن هل تحققت بالفعل الأمانى الطيبة في شأن سلطة السوفييتات أو المجالس النيابية الماركسية على اختلاف مسمياتها؟.

يذهب غالبية المحللين لنظام السوفييت إلى التشكيك في أصالة التمثيل النيابي الذي يتحقق في إطار الدولة الماركسية أو في التطبيق

(1) راجع لينين: المهام المباشرة أمام السلطة السوفييتية المختارات المجلد الثاني. المرجع السابق ص 286.

Lefebvre: pour connaître la pensée de Lénaïne éd. Bordas, Paris, 1957, p. 312.

(2) راجع: ميشين ص 96 بورولاسكي ص 176.

السوفييتى بوجه خاص⁽¹⁾. ويشار فى هذا الصدد إلى أنه طوال حقبة غير قصيرة احتكرت الهيئات التنفيذية للسوفييتات ممارسة الوظيفة الفعلية للمجلس النيابى، وكانت هذه الهيئات التنفيذية ترضخ فى أداء مهمتها لتوجيهات السوفييت الذى يعطوها مرتبة والذى كان بدوره خاضعاً لسيطرة هيئته التنفيذية وذلك حتى نصل إلى قمة القيادة الحزبية. ويات دور السوفييتات مجرد دور استشارى وثانوى، وفقدت بالتالى كل قدرة على الإتيان بمبادرة خلّاقة. ويضيف أنصار هذا النظر، أن مما ضاعف تأثير هذه الظاهرة تعقد المشاكل الفنية المطروحة على السوفييتات مما اقتضى تدخلاً متزايداً من الخبراء المحترفين لحلها بدلاً من إسناد هذه المهمة لعناصر شعبية قد تنفرد إلى الخبرة اللازمة. يضاف إلى ذلك أن وسيلة انتخاب نواب السوفييتات تتجرد من المقومات التى تجعلها أسلوباً حقيقياً للتعبير عن إرادة الناخبين بالنظر لقصر حق الترشيح لمعضوية مجالس السوفييتات على المنظمات الاجتماعية مثل الحزب الشيوعى وال نقابات وغير ذلك من الهيئات الدائرة فى فلك الحزب. وإلى هذا المعنى تشير شروح النظرية العالمية الثالثة أن السوفييتات هى ومجالس شعبية تعكس سيطرة الحزب الشيوعى على الشعب⁽²⁾.

وهذه الحقيقة الدستورية هى مفتاح فهم مغزى الديمقراطية ليس فقط فى الاتحاد السوفييتى، بل فى الأنظمة الماركسية بوجه عام، فهى ديمقراطية موجهة تنوحي تحقيق الأهداف التى حددها الحزب الشيوعى

(1) راجع: Paillot: (Marc): Marx Contre Marx, la société technobureaucratique éd. De- nbel, Paris, 1971, pp. 220 et 221 - Vedel. op. cit. p. 318 - 319.

Lesage: Le soviet suprême depuis le XX congrès du P.C.V.S., in L'U.R.S.S., Tome 1, Sirey, Paris, 1962, pp. 73, et 74 Langrad, les formes de participation des masses dans le gouvernement de L'U.R.S.S., in L'U.R.S.S. Tome 1. op. cit, op. 114.

(2) شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول ص 47 والسجل القومى مجلد 11 ص 307.

انطلاقاً من تحليله للواقع القائم ويسرى ذلك التحديد على كافة مؤسسات الدولة الماركسية بما في ذلك المجالس النيابية.

ولكن هل يعنى ما تقدم أن الأنظمة الماركسية لا تأخذ بمبدأ الإسهام الشعبى المباشر فى السلطة.

نجد أن الأنظمة الماركسية تأخذ ببعض أساليب الديمقراطية المباشرة التى تدور فى إطار البنية الدستورية النيابية بصفة أساسية.

مظاهر الديمقراطية فى الأنظمة الماركسية:

إذا أخذنا الدستور السوفيتى نموذجاً لدولة ماركسية، نجده يصف فى ديباجته المرحلة الراهنة للمجتمع السوفيتى، ويسميه «مجتمع الديمقراطية الحقيقية الذى يكفل نظامه السياسى إدارة فعالة لكل الشؤون الاجتماعية ومشاركة متزايدة النشاط من جانب العاملين فى حياة الدولة، ومزجاً للحقوق والحريات الفعلية للمواطنين مع واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه المجتمع». ومع ذلك توضح المادة الثانية من الدستور الشكل النيابى لنظام الحكم، فتعص على أن «كل السلطة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ملك للشعب. يمارس الشعب سلطة الدولة بواسطة سوفيتات نواب الشعب التى تشكل القاعدة السياسية للاتحاد السوفيتى. وتكون كافة هيئات الدولة الأخرى خاضعة لرقابة سوفيتات نواب الشعب وملزمة بأن تقدم لها حساباً».

وبهذا يتضح أن الأسلوب النيابى يشكل أساس الممارسة الديمقراطية فى الدولة الماركسية، بالرغم من أن المادة الخامسة من الدستور نصت على بعض أساليب الديمقراطية المباشرة، فقضت بأن «المسائل الأكثر أهمية فى حياة الدولة تُطرح للمناقشة الشعبية وللنصويت الشعبى أيضاً (الاستفتاء)». وبذلك يكون الدستور السوفيتى قد استحدث النص صراحة على أسلوبى الاستفتاء والمناقشة الشعبية العامة للمسائل الحيوية للمجتمع

كمظهر للإسهام الشعبي في السلطة. أما في ظل الدستور السابق الصادر في 1936، فقد وردت الإشارة إلى الاستفتاء في المادة 149 التي كانت تنص على أن لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى إجراء استفتاء شعبي عام بمبادرة منها أو بناء على طلب إحدى الجمهوريات المتحدة».

ومن الملحوظ في الحياة السياسية السوفيتية كثرة اللجوء إلى المناقشة الشعبية العامة للقضايا الحيوية، ومن ذلك يشار إلى أن نحو 140 مليون شخص أى أربعة أخماس السكان البالغين في الاتحاد السوفيتي شاركوا في مناقشة مشروع دستور 1977 وأن المناقشة استمرت نحو أربعة أشهر في صيف عام 1977، كما أنه طرح مشروع الدستور في ألمانيا الديمقراطية للمناقشة العلنية وعقد نحو 700.000 اجتماع لمناقشته، مما حدا ببعض إلى القول بأن هذه الاجتماعات لا تتوخى إشراك الشعب في إعداد مشروع الدستور بقدر ما هي تهدف إلى إتاحة الفرصة الكاملة للوقوف على مضمونه⁽¹⁾.

أما بالنسبة للاستفتاء، فلا توجد في الاتحاد السوفيتي سوابق دستورية أو تشريعية لاستخدام الاستفتاء⁽²⁾. وكان الفقيه السوفيتي سافارو من أشد المتحمسين لتوسيع نطاق استخدام الاستفتاء في الحياة الاقتصادية والسياسية للاتحاد السوفيتي، بوصفه «يمثل السلطة التشريعية العليا، ويشير اهتماماً كبيراً في الرأي العام، ويسهم في تعميق الضمير القانوني للمواطنين».

غير أن هذا الاتجاه لم يصادف قبولاً من القيادات المسؤولة واكتفى بالنص عليه في المادة الخامسة المشار إليها مع الإشارة إلى بعض حالات تطبيقه من ذلك النص في المادة 137 على جواز إجراء الاستفتاء على قوانين الجمهوريات المتحدة، وفي المادة 115 على عرض مشروع القانون الذي يثير خلافاً بين مجلس السوفييت الأعلى للاستفتاء الشعبي.

(1)راجع رونسفالون، المرجع السابق ص 62.

(2) راجع: لافين، المرجع السابق ص 99 - ميشين المرجع السابق ص 98.

ويلاحظ البعض⁽¹⁾ أن برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الصادر في عام 1961 كان قد أوصى بطرح مشاريع القوانين الأكثر أهمية على الاستفتاء، ومع ذلك لم يعرض مشروع دستور عام 1977 على الاستفتاء. ويعلل البعض هذا المسلك بأنه يعكس الرغبة في تفادي الكشف عن عدد المعارضين للنظام الذين قد يصوتون ضد مشروع الدستور.

والى جانب ما تقدم، يشير الفقه الماركسي إلى الأسلوب التالى من الديمقراطية المباشرة التى تأخذ بها الأنظمة الماركسية⁽²⁾.

اجتماعات المواطنين:

ويقصد بها اجتماعات المواطنين فى نطاق الوحدة المحلية، سواء كانت الكومونة أو البلدة أو الحى. ويتم فى هذه الاجتماعات مناقشة المسائل المتعلقة بالصالح العام والتقارير المقدمة عن نشاط المجالس الشعبية وأجهزتها التنفيذية ونشاط النواب فى داخل المجالس النيابية.

وقد تعقد هذه الاجتماعات بصورة عفوية، كما قد تعقد بصورة منتظمة ينظمها القانون. ومن أمثلة ذلك القانون الصادر فى المجر رقم 1 عام 1978 الذى نص على جعل اختصاصات جمعيات المواطنين استشارية، ومثاله القانون رقم 69 عام 1967 الصادر فى تشيكوسلوفاكيا. أما القانون البلغارى، فينص على التزام المجالس المحلية بتنظيم اجتماعات للجماهير للوقوف على رأيها بالنسبة للأمور التى تمس الصالح العام، وبالأخص إذا كانت تلك المجالس فى سبيلها لاتخاذ قرارات فى مسائل تمثل أهمية خاصة.

وطبقاً لأسلوب آخر معمولاً به فى بولندا، تمارس اجتماعات المواطنين اختصاصات استشارية فى إطار الدائرة المحلية، على أنه يجوز

(1) راجع: لافين، المرجع السابق ص 100.

(2) راجع دراجاتو: المرجع السابق ص 35 وما بعدها.

للمجلس الشعبى المحلى أن يحيل بعض المسائل التى يختص بالتقرير فى شأنها إلى جمعيات المواطنين للبت فيها.

وطبقاً لأسلوب ثالث معمولاً به فى رومانيا يصدر تشريع يقضى بتشكيل جمعيات المواطنين لمزاولة اختصاصات محددة ودون أن يتوقف ذلك على تدخل من جانب المجالس الشعبية المحلية. فطبقاً للقانون رقم 57 عام 1968 الصادر فى رومانيا تنعقد جمعيات المواطنين مرة واحدة فى السنة على الأقل أو كلما كان ذلك ضرورياً. وتناقش مشروع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية قبل عرضه على المجلس الشعبى المحلى، كما تتلقى تقارير المجلس الشعبى واللجنة التنفيذية حول الشؤون المتصلة بالوحدة المحلية. ويكون لجمعية المواطنين سلطة البت فى بعض المسائل المتصلة بالأشغال العامة فى دائرة الوحدة.

وتتم خلال اجتماعات المواطنين مساءلة النواب عن نشاطهم فى الجمعيات النيابية وذلك تطبيقاً للالتزام الواقع على النواب بتقديم الحساب إلى ناخبيهم على الأقل مرة فى السنة. (م 121 من دستور بلغاريا، و 2/38 من القانون رقم 1 1971 الصادر فى المجر والقانون رقم 57 لعام 1968 الصادر فى رومانيا).

هذه هى السمات الرئيسية للممارسة المباشرة للشعب لشؤون الحكم وتبين الآن موقف الماركسية من المقتضى الثانى لديمقراطية سلطة الشعب، وتقصد به الإدارة الذاتية.

المبحث الثانى الماركسية والإدارة الذاتية

تمهيد:

وضع ماركس شروطاً لازمة لتحقيق الديمقراطية التى حددها هدفاً

لمذهبه. فطالب بإزالة منبع التبعية الاقتصادية والسياسية فى المجتمع أى فى المقام الأول إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج باعتبارها العائق الأساسى الذى يعوق انطلاق الفرد على الصعيد الاقتصادى والسياسى. ونادى ماركس بوجود مساهمة الفرد فى الحياة السياسية للجماعة بحيث تستوفى الديمقراطية الحقيقية شرائطها ويصبح فى مكانة الأفراد توجيه الإنتاج صوب إشباع حاجاتهم دون سعى وراء جنى الأرباح ويضفى فائض قيمة الإنتاج الاجتماعى ملكاً مشتركاً لجميع المنتجين. ومتى تم ذلك، تكون البروليتاريا كما يقول ماركس قد أنجزت رسالتها فى تحرير الإنسانية جمعاء وفى القضاء على التسلط الطبقي المتمثل فى استئثار طبقة طاغية بملكية أدوات الإنتاج بالتالى تحكمها فى مصائر المنتجين⁽¹⁾.

ولئن أخذ ماركس وإنجلز بالأسلوب النيابى على نحو ما تقدم بيانه، إلا أنهما حثا على مشاركة المواطنين مباشرة فى السلطة بحيث تمارس البروليتاريا السلطة بنفسها دون الاكتفاء بتفويض ممارستها باسمها، ومن هنا كانت إشادة ماركس بتجربة كومونة باريس التى سعت إلى القضاء على جهاز الدولة البيروقراطى⁽²⁾.

موقف لينين

تردد صدى دعوة ماركس وإنجلز عند لينين، الذى كتب بأن السلطة السوفيتية هى «أول سلطة فى العالم (الثانية على وجه التحديد، إذ أن كومونة باريس بدأت بالشىء ذاته) تشرك الجماهير فى الحكم، وعلى وجه التحديد الجماهير المستقلة»⁽³⁾. ثم يطالب لينين بأن «يكون كل فرد

(1) راجع: Marx: *Misère de la philosophie, éd. sociales*, Paris, 1946. p. 135.

Bureau: *Traité*, op. cit. T. VI. I 6d. pp 166 et s. Rubel: *Karl Marx*, op.

cit. p. 64 - *Hauriou, droit constitutionnel*, op. cit. p. 224.

(2) راجع ماركس، الحرب الأهلية فى فرنسا، المرجع السابق ص 64 إلى ص 67.

Marcuse (Herbert): *le Marxisme soviétique*, Gallimard, Paris, 1963, pp. 26 et 27.

(3) لينين: الثورة البروليتارية والمرشد كاوتسكى - المختارات، المجلد الثالث، الجزء الأول.

بيروقراطياً لبرهه ما دون أن يتمكن أحد من أن يكون بيروقراطياً بصفة دائمة⁽¹⁾.

ومن الواضح من الأقوال المتقدمة أن الماركسية اللينينية على الأقل من الناحية النظرية، تصادق على الأسس التي قامت على أساسها فلسفة الإدارة الذاتية. وقد نظر ماركس وإنجلز إلى الإدارة الذاتية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تغيير ثورى شامل مبنى على نظام اشتراكى جديد تكون شروطه المسبقة هي استيلاء الطبقة البروليتارية على السلطة واستئصال البرجوازية⁽²⁾...

ويتحدث برنامج أرفورت عن «الاستقلال الإدارى للشعب فى الدولة والإقليم والكمونة» انتخاب الموظفين والقضاة واستبدال الجيوش الدائمة بالميليشيات والاقتراع العام مع التمثيل النسبى، وتحديد الفصول التشريعية بعامين، وتقرير حق المبادرة والاعتراض للشعب. وغنى عن البيان أن هذا البرنامج، وإن راعى بعض الدروس التى استخلصها ماركس من كومونة باريس، إلا أنه سلك مع ذلك «الطريق البرلمانى صوب الاشتراكية حيث أخذ بنظام الجمعية الوطنية المنتخبة بالاقتراع النسبى لمدة عامين»⁽³⁾.

ويدعو لينين تجاه مسألة الإدارة الذاتية أكثر قرباً من الفوضويين عن ذى قبل، حيث ذكر فى مؤلفه «الدولة والثورة» الذى سطره فى عام 1917 أن ماركس يتفق مع برودون من حيث مناصرتهمما لهدم «آلة الدولة الحالية». ويضيف بأنه إذا كانت الطبقة المستغلة المشكلة من أقلية تحتاج إلى جيش وشرطة، فالحال على خلاف ذلك بالنسبة للشعب الذى يستطيع أن يقمع المستغلين بـ «آلة بالغة البساطة» بل وبدون آلة تقريباً بمجرد تنظيم

(1) لينين الدولة والثورة - المرجع السابق من 480 وص 490.

(2) راجع: Supak (Radi): expériences et problèmes de l'autogestion yougoslave, in : l'autogestion un système économique ? op. cit. pp. 66 - 67.

Martinet: les 5 communistes - op. cit. p. 15.

(3) راجع:

الجماهير المسلحة. ويسلم لينين بفائلة قيام دولة انتقالية عقب الثورة على أن تبدأ في التلاشى على الفور. ويشير باتخاذ تدابير فورية لتفادي أى طابع ديمقراطى. فهو يؤكد أنه «بعد أن يفوز العمال بالسلطة السياسية فإنهم سوف يحطمون الجهاز البيروقراطى القديم ويقوضونه حتى أساسه، ويستبدلونه بجهاز جديد يشمل هؤلاء العمال والمواطنين أنفسهم...» على نحو «يكون كل فرد بيروقراطياً لبرهة ما، دون أن يتمكن أحد من أن يكون بيروقراطياً بصفة دائمة»⁽¹⁾. ورأى لينين أن تلك دروس مستفادة من تجربة كومونة باريس التى أكلت «السيطرة المباشرة والفورية وغير المشروطة للأغلبية»⁽²⁾.

ليس هناك شك فى أن الكتابات النظرية المتقدمة تنبئ عن النية فى إقامة بنیان ديمقراطى يقوم على التسيير الذاتى بمعناه الشامل والواسع الذى يحتوى كافة مظاهر النشاط فى المجتمع ولكن فى التطبيق الفعلى نلاحظ أن الأحداث سارت خلافاً لما كان متوقفاً، وشيدت أنظمة ماركسية مناقضة للنوايا الطيبة المعلنة. وتبين ذلك من استعراض تطبيقات الإدارة الذاتية فى بعض الأنظمة الماركسية.

المطلب الأول

تجربة الإدارة الذاتية فى الاتحاد السوفيتى

نشأتها:

ترجع حركة المجالس العمالية Conacillisme إلى أحداث كومونة

(1) راجع لينين الدولة والثورة ص 480 وص 490 وفى المعنى ذاته قضية من القضايا الجذرية فى الثورة، المختارات، المجلد الثانى الجزء الأول ص 363 وص 364 والمؤتمر الأول للدولية الشيوعية، وموضوعات وتقارير عن الديمقراطية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا المرجع السابق ص 208. والمهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية المختارات المجلد الثانى الجزء الثانى ص 286.

(2) راجع: Bourdet (Yvon): Autogestion et spontanéité, in autogestion, déc 1968, p. 85.

باريس التي كانت ساحة لتطبيقاتها الأولى، ثم تبلورت هذه الحركة في غمار أحداث الثورة الروسية في عام 1905 حيث تشكل بصورة عضوية «مجلس عمالي» يضم مندوبين يتم اختيارهم بمعرفة الأحياء أو بمعرفة المنشآت. وأدركت المجالس العمالية أبعاد دورها الثوري، فلم تقنع برقابة أو تسيير منشآت خاصة وإنما تطلعت إلى «الإدارة المباشرة» لكل الاقتصاد القومي⁽¹⁾.

وكانت لجان المصانع الروسية قد شكلت «لجنة قومية روسية» تم تحديد وظيفتها على نحو تكون فيه «الرقابة» هي مهمة كل لجنة في كل منشأة على أن تجتمع اللجان بعد ذلك في كل مدينة لتشكيل اللجنة المركزية لفرع كل صناعة وللتسيق بين الهيئات الإقليمية». ويلاحظ أنه منذ هذه الفترة، بدأ الشقاق في قلب الحركة العمالية. فقد تصدى الزعماء النقابيون لهذا الاتجاه، وعبر أحدهم ويدعى لارين Larine عن موقفهم حيث ذكر، أن الرقابة العمالية ليست من شأن عمال فرع الصناعة وحدهم، ذلك أن النقابات تمثل مصالح الطبقة بينما لا تمثل لجان المصانع سوى المصالح الخاصة لمنشآتها، ولذلك فمن المتعين أن تخضع للنقابات.

وتجددت حركة المجالس العمالية تلقائياً خلال أحداث فبراير 1917 في روسيا، وتشكلت مجالس عمالية تولت، ليس فقط رقابة وإدارة منشآتها، وإنما سعت إلى مواصلة البناء الاجتماعي الجديد انطلاقاً من القاعدة إلى القمة وتولت تصعيد مفوضين عنها على مستوى السوفييتات المحلية والإقليمية والمركزية. وبذلك تمايشت السلطة الاقتصادية للسوفييتات في الفترة من أكتوبر 1918، مع السلطة السياسية المؤقتة.

وخلال هذه الفترة القصيرة التي أعقبت ثورة أكتوبر تركز نشاط لينين وتروتسكي حول هذه المجالس وأصبحت هيئات سلطة تصدر الأوامر إلى الوحدات المختلفة للمصانع والأحياء والقرى والوحدات العسكرية.

(1)راجع أرفون، المرجع السابق ص 39.

ويدو أن لينين كما يلاحظ مارتيني⁽¹⁾ كان أكثر ثقة في النقابات منها في العمال، ولذلك أعد مشروعاً يخول النقابات والمؤتمرات النقابية سلطة إلغاء القرارات الصادرة عن الممثلين المنتخبين عن العمال. إلا أن هذه المحاولة فشلت نظراً لقوة شوكة المجالس العمالية آنذاك. وعليه فقد صدر في 14 نوفمبر مرسوم من اللجنة المركزية التنفيذية للسوفييتات يؤكد السلطات الاقتصادية للجان العمالية وشرعية إدارتها للمنشآت. وأذعن لينين، مؤقتاً، للتيار العمالي الجارف، وبدأ أنه يساند السوفييتات. وخلال مؤتمر النقابات الذي عقد في ربيع 1918 عرّف لينين السوفييتات بأنها «كومونات من المنتجين والمستهلكين تحكم نفسها بنفسها».

وخلال المؤتمر السابع للحزب الذي عقد في الفترة من 6 إلى 8 مارس عام 1918 تم التصديق على أطروحات تقضى بأن تتولى المنظمات العمالية من نقابات ومجالس الورش والمصانع، إدارة الإنتاج الاشتراكي.

وكانت المواقف السابقة مجرد انحناء اضطراري أمام حركة ثورية جارفة لم يكن من الميسور احتوائها. ولكن سرعان ما حققت القيادة البلشفية التفافها حول السلطة العمالية الجديدة وتم تدريجياً تجريبها من سلطاتها.

وجاءت هذه السياسة تطبيقاً لما سطره لينين في «أطروحات أبريل» الشهير التي كان قد دونها أثناء منفاه في فنلندا، وأفصح فيها عن اتجاهه إلى الحد من الصلاحيات الاقتصادية للبروليتاريا بحيث تقتصر على مجرد رقابة عمالية تسرى على الإنتاج الذي يخضع لإدارة تكنوقراطية تُسير النشاط الاقتصادي بأسره.

وكانت الخطوة الرئيسية الأولى في هذا الاتجاه صدور مرسوم في 5 ديسمبر عام 1917 تم بموجبه تحجيم إدارة السوفييتات للحياة الاقتصادية،

(1) راجع مارتيني، المرجع السابق ص 28 وص 29.

وعهد إلى «مجلس أعلى للاقتصاد بالإشراف على المنشآت الصناعية والتنسيق بطريقة أمرة بين أنشطة كل هيئات الإنتاج. ثم صدر في 28 مايو عام 1918 مرسوم يدرج المنشآت الصناعية في الملكية الجماعية بدلاً من عمليات الزحف على المصانع التي تمت في الشهور الأولى للثورة، وبذلك تحولت هذه المنشآت إلى منشآت مؤمنة خاضعة لتوجيهات بيروقراطية أمرة».

وتم في هذه الفترة الحفاظ على البنية الرئاسية للمنشآت. وحافظ المديرون والكوادر الفنية على وظائفهم، وتقاضوا رواتبهم من الدولة. وخلال «مؤتمر مجالس الاقتصاد» الذي عقد في الفترة من 26 مايو إلى 4 يونيو عام 1919. تم تعيين هيئات إدارة المنشآت بكيفية يكون ثلثها فقط من عمال المنشأة ذات العلاقة، ويعين الثلثان الباقيان بمعرفة الهيئات العليا مثل المجالس الإقليمية أو المجلس الأعلى للاقتصاد. وخلال المؤتمر الثاني الذي عُقد بعد ذلك ببضعة شهور تقرر إسناد إدارة المصانع إلى «مجالس إدارة» بدلاً من «مجالس مصانع».

وفي عام 1920 تم التخلص تدريجياً من «المجالس العمالية» من خلال إسناد مهمة الرقابة التي كانت لا تزال تراولها إلى جهاز مُعين من قبل الدولة يسمى «التفتيش العمالي والفلاحي».

ولفظت المجالس العمالية أنفاسها الأخيرة خلال المؤتمر العاشر للحزب في عام 1921 حيث حدث ما سمي بعد ذلك بـ «المعارضة العمالية» التي تزعمها شليا بنوكوف والكسندرا كولونتاي، فقد طالبا بأن يعهد إلى اللجان العمالية بالمصانع بإدارة الإنتاج الاقتصادي، وأن تحل إدارة جماعية للمصنع بدلاً من الإدارة الفردية. ورفضت هذه الاقتراحات التي رأى فيها تروتسكي ضربة قوية موجهة ضد الدولة الاشتراكية الوليدة. وتأكدت بذلك سيطرة جهاز الدولة البيروقراطي الذي يسخره الحزب الشيوعي الحاكم للسيطرة على المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي والإنتاجي للبلاد.

تفسير الحالة:

وقد أثار هذا التحول الذى طرأ على طبيعة السلطة السوفيتية اهتمام المفكرين. وحاول بعضهم تفسيره فى ضوء مفاهيم الماركسية- اللينينية ذاتها. ويشار فى هذا الصدد⁽¹⁾ إلى أن تقدير المصلحة الجماعية يكون بالرجوع لتقدير مصالح البروليتاريا وحاجاتها بوصفها تجسداً للمجتمع. ومن هنا، نشأ مفهوم «التخطيط» الذى يهيمن على الحياة الاقتصادية فى الدولة الماركسية. فالتخطيط يوضح تعريف الإرادة العامة فى الدولة. وهو نشاط مركزى يحدد به المجتمع مصلحته الجماعية تلبية لأشد حاجاته إلحاحاً، فهو تنظير موضوعى للحياة الاقتصادية. ويستند إلى معرفة الحاجات الاجتماعية المبنية على معرفة قانون نمو المجتمع فى مرحلة معينة من تطوره. وهذه المعرفة هى التى تسمح وحدها بتحديد محاور الخطة. وطبقاً للنظر المتقدم لا يكون سائفاً تصور «الخطة» بوصفها ثمرة مناقشة سياسية علنية، وإنما هى تأكيد لمعرفة موضوعية، وليست تصرفاً إرادياً ذاتياً أى سياسياً. وبذلك تكتسب الخطة صفتها الديمقراطية من غاياتها وليس من عملية إعدادها.

تفريعاً على النظر المتقدم، تكتسب «المشاركة العمالية» مفهوماً محدداً. فمشاركة العاملين فى قرارات المنشأة أو الكومونة تعنى العملية التى يتعين بموجبها على الإدراك الذاتى والجزئى الذى يحوزه الأفراد بالنظر لمركزهم ورغباتهم أن يتواءم مع الإدراك الموضوعى والشامل للحاجات الاجتماعية والتاريخية. ويحل هذا المفهوم الجديد محل «سلطة التقرير» التى تنشدها الإدارة الذاتية الأصلية. وهذا التمييز الدقيق بين التقرير والمشاركة يكشف إلى أى مدى ينظر إلى المشاركة فى إطار هذه البلاد بوصفها عملية تربية قبل أى شىء آخر.

وجدير بالذكر أن المفاهيم السابقة لا تزال سائدة. فحين اتجه

(1) راجع رونسا فالون، المرجع السابق ص 61.

الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي نوحاه في الستينات، فقد جعل من «مدير المنشأة» المعين من قبل سلطة الدولة محور الإصلاح الجديد ولم يسند هذا الدور إلى المجالس العمالية.

وفي هذا المعنى، ذكر كوسيجين، رئيس الوزراء الراحل، في تقريره عن «تحسين الإدارة الصناعية» في سبتمبر عام 1965، أنه مع «توسيع مهام رؤساء المنشآت، فإنه سوف تساعد درجة مسؤولياتهم تجاه الحزب وتجاه الدولة. وسوف يقع عليهم وحدهم مسؤولية حل مشكلات كانت من قبل تخص السلطات العليا. إن كوادرات الصناعة مسؤولية بالكامل عن المهام التي تعهد الدولة بها إليهم. على أن القيادة الوحيدة يتعين أن يصاحبها أوسع مشاركة من جانب الموظفين بالنسبة لكل المسائل الهامة المتعلقة بحياة المنشأة وإدارة الإنتاج»⁽¹⁾.

ويوضح عالم الاقتصاد السوفيتي بيرمان معالم الإصلاح الجديد⁽²⁾، فيذكر أنه «بموجب هذا الإصلاح تصبح مصالح العاملين حجرة الزاوية لكل السياسة الاقتصادية ولنظام الإدارة والتخطيط...» فينما كانت توضيح الخطة، فيما مضى، انطلاقاً من اعتبارات الإنتاج، أصبحت طبقاً للتصور الجديد، توضح انطلاقاً من اتجاه الأشخاص إلى توزيع القوى الإنتاجية وليس انطلاقاً من اتجاه السلع إلى الأشخاص. ويتغير آخر، حين يتم وضع خطة خمسية للمستقبل في منشأة، يتعين التفكير، ليس فقط، في استخدام كل آلة. وكل متر مربع من المساحة الإنتاجية، وكل طن من المواد الأولية، ولكن، وبصفة خاصة، بمراعاة إشباع تطلعات العاملين في كل ورشة وفي كل قطاع. ويستطرد بيرمان ويذكر أنه «قبل الإصلاح الاقتصادي لعام 1965، كان نشاط المنشأة مقررأ في كل تفاصيله طبقاً للتعليمات الصادرة من فوق وتحصل دور المنشأة في التنفيذ فحسب.

Chavey (Daniel): Autogestion, éd. scail, Paris, 1970.

(1)راجع :

A Birman: La signification de la réforme économique, traduction française (2) dans «U.R.S.S., faits et documents de la vie soviétique», la documentation française, No 9, Mai - Juin 1969.

وكانت الإمكانيات المتاحة للعامل للمشاركة في الإدارة محدودة نسبياً. أما اليوم وغداً من باب أولى، لا يوجد سبب لجعل العامل أو الموظف بمنأى عن الإدارة». ويصور بيرمان التغيير الذي يقترحه بأنه «أقرب إلى انقلاب سوف يتحقق تدريجياً، بعد أن ظل الموظفون السوفيت طوال عشرات السنين مُلقنين أفكاراً رُسخت فيهم الاعتقاد بأن أى مظهر للمبادرة العمالية سوف يرتب كارثة اقتصادية. ومن ثم فإنهم يستخدمون كل قواهم لتعويق هذه المبادرات وشلّها من خلال الأساليب البيروقراطية».

وتعطي الآراء المتقدمة مؤشراً للتطور الذي تحقق بعد ذلك في ظل دستور عام 1977.

تطور مفاهيم الإدارة الذاتية في ظل دستور عام 1977 :

تضمن دستور 1977 في مادتيه السابعة والثامنة حكيمين هامين في مجال الإسهام الشعبي في تسيير شؤون المجتمع والإنتاج.

تنص المادة السابعة من الدستور على أن «الاتحادات المهنية واتحاد الشباب الشيوعي اللينيني للاتحاد السوفيتي، والمنظمات التعاونية وسائر المنظمات الاجتماعية تساهم، طبقاً لأهدافها المنصوص عليها في لوائحها، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وفي تسوية المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية». واستحدثت المادة الثامنة النص على «جماعات العاملين» Collectifs de travailleurs، وتنص على أن «جماعات العاملين تساهم في مناقشة وتسوية شؤون الدولة والمجتمع وفي تخطيط الإنتاج والنمو الاجتماعي، وفي تكوين الكوادر وتوزيعها، وفي مناقشة وتسوية المشكلات المتعلقة بإدارة المنشآت والإدارات، وتحسين ظروف العمل والمعيشة اليومية، واستخدام الوسائل المخصصة لتنمية الإنتاج وكذلك التدابير الاجتماعية والثقافية والتشجيع المادي».

وتنمي جماعات العاملين الوعي الاشتراكي وتشجع انتشار أساليب

العمل الطليعى وتبرز انضباط العمل وتتقف أعضاها طبقاً لروح الأخلاق الشيوعية، وتسهر على الارتقاء بوعيهم السياسى وثقافتهم وكفايتهم المهنية».

ويرسى هذان النصان دور «المنظمات الاجتماعية» و«جماعات العاملين» فى المرحلة الراهنة للمجتمع السوفيتى الذى يوصف بأنه «مجتمع اشتراكى متطور».

أ- فبالنسبة للمنظمات الاجتماعية⁽¹⁾:

من الملحوظ أنه منذ الستينات تأثر ببناء المجتمع السوفيتى بنمو المنظمات الاجتماعية، ويقصد بها «منظمات تطوعية من المواطنين السوفيت قائمة على مبادئ المركزية الديمقراطية والإدارة الذاتية تهدف إلى تنمية مبادراتهم ونشاطهم الموجه نحو بناء الشيوعية».

وتشمل هذه المنظمات تجمعات متنوعة مثل الاتحادات المهنية والنقابات، والقرى الجماعية (الكولخوزات) والمنظمات التعاونية الأخرى، واتحاد الشباب الشيوعى اللينينى (كوسومول) واتحادات الكتاب والفنانين والصحفيين، والجمعيات العلمية والثقافية والرياضية الخ...

والمنظمات الاجتماعية السوفيتية هى منظمات تطوعية بمعنى أن الانضمام إليها اختيارى مع مراعاة أنه لا يجوز للأفراد أن ينشئوا بإرادتهم المنفردة منظمة جماعية، فإثناء المنظمات الاجتماعية محكوم بضوابط معينة وليس متروكاً لإرادة الأفراد الحرة، ويقال فى تبرير ذلك أن للمنظمة الاجتماعية رسالة ووظيفة تمارسها على سبيل الاحتكار، تقوم على التوفيق بين المصلحة الشخصية لأعضائها وبين مصلحة المنظمة والمصلحة العامة للمجتمع بأسره.

(1) راجع: - : 36 et s. pp. 1977 *Regards sur la constitution* de Lavigne (Pierre et Marie).
Dragage: op. cit. pp.46 et s.

وكان للنشاط النقابي دوره الملحوظ فى إبراز وظيفة المنظمات الاجتماعية فى ظروف الحياة فى الاتحاد السوفيتى وفى ممارسة بعض الوظائف التى كانت متولدة بالجهاز الإدارى للدولة. وفى البدء، كانت النقابات تستمد صفتها القانونية من قانون العمل الصادر فى عام 1922، ثم تقرر اعتباراً من المؤتمر السابع المنعقد فى عام 1928 اشتراك المنظمات النقابية فى أداء بعض الوظائف الإدارية التى كانت تختص بها أجهزة الدولة. وفى عام 1933 تم إلغاء قوميسيرية الشعب للعمل (أى وزارة العمل) وأسندت اختصاصاتها إلى «المنظمة النقابية» التى يرأسها المجلس الفدرالى المركزى للاتحادات المهنية للاتحاد السوفيتى.

ومنذ هذه الفترة بدأ فى التنظيم السياسى القانونى للاتحاد السوفيتى، يبرز مفهوم المنظمة الاجتماعية كخط مواز لمفهوم منظمة الدولة. وقصد بالمنظمة الاجتماعية آنذاك، مجموعة من الهيئات تحوط بنية المجتمع السوفيتى وتفلت من مجال التنظيم القانونى والإدارى المحض. واتسمت هذه المنظمات بخاصية أساسية هى التطوع فى الإدارة وممارسة الإدارة الذاتية فى قطاعات محددة من الحياة الجماعية.

وفىما يرى الفقه الماركسى، تفيد ظاهرة نمو المنظمات الاجتماعية الرغبة فى نقل بعض الصلاحيات الإدارية التى كانت تختص بها أجهزة الدولة إلى تجمعات تطوعية من المواطنين. وورثى أنه لا خوف من ذلك بالنظر لكون الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى يحقق الصلة بين هيئات إدارة الدولة وبين المنظمات الاجتماعية من خلال دوره القيادى فى توجيه المجتمع السوفيتى.

وفى ظل دستور 1936 نصت المادة 126 منه، فى الفصل الخاص بالحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، على حق المواطنين فى التجمع فى داخل المنظمات الاجتماعية بهدف وتنمية المبادرة المنظمة والنشاط السياسى للجماهير الشعبية.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت ظاهرة المنظمات الاجتماعية تنمو في المجتمع السوفيتي. ففي عام 1947 أنشئت «جمعية الدعاية العلمية والثقافية» Znanie أى المعرفة بمبادرة من رجال الجامعات وكتاب وشخصيات من العالم الثقافي. واعتباراً من عام 1957 أسندت إليها اختصاصات كانت معهودة من قبل إلى وزارة الثقافة، مثل تنظيم المحاضرات بهدف نشر المعارف العلمية. ويلاحظ أن نقل الاختصاصات يصبغها، كقاعدة عامة، نقل الموارد المادية اللازمة لممارستها.

وخلال فترة الحرب الباردة في عام 1951 أنشئت جمعية المتطوعين لمساعدة الجيش والطيران والبحرية في الاتحاد السوفيتي (D.O.S.A.A.F.) وهي جمعية إعداد عسكري وشبه عسكري. واعتباراً من عام 1955 أنيط بها كفاءة عمليات الإنقاذ في الأنهار وعلى شواطئ البحار بدلاً من المرفق الحكومي الذي كان يؤدي هذه الوظائف.

وفي هذه الفترة تولت الاتحادات المهنية التي كانت تدير مرافق التأمين الاجتماعي رقابة مدى توافر اشتراطات الأمن في أماكن العمل واحترام قانون العمل وتسيير منشآت دور الراحة والعطلات للعاملين.

وتعددت مظاهر مشاركة المنظمات الاجتماعية في نشاط الدولة، منها: مشاركتها في إعداد بعض اللوائح الإدارية وقرارات مجلس الوزراء للاتحاد المتصلة بالمجالات ذات العلاقة بالمنظمة، كما تزاول المنظمات الاجتماعية نشاطها في داخل الأجهزة الإدارية للدولة مثل اشتراك اتحاد الشباب في اجتماعات وزارة التعليم العالي والثانوي الفني، ولجنة الدولة للإذاعة الصوتية والمرئية بالنسبة لكل ما يتعلق بمسائل تكوين الشباب وتنقيفه.

ويلاحظ بالنسبة لنمو نشاط المنظمات الاجتماعية منذ الستينات

أنه لا يرمى إلى مجرد التنسيق بين أنشطة متوازنة للدولة والمنظمة الاجتماعية، وإنما إلى نقل اختصاصات بعض هيئات الدولة إلى المنظمات الاجتماعية الجماهيرية وبوجه خاص الاتحادات المهنية. وأوضح البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفييتي الصادر في عام 1961 الهدف من هذه السياسة بأنه يرمى إلى «تنمية إلى أقصى حد الحماس للعمل وتشجيع الأشكال الشيوعية للعمل والارتقاء بنشاط العاملين في بناء الشيوعية، والسهر على تحسين الشروط المادية لمعيشة الجماهير وإشباع حاجاتها المعنوية المتزايدة». وأعرب البرنامج عن الأمل في أن يمارس الحد الأقصى من اختصاصات الدولة والإدارة بمعرفة متطوعين بالمجان بدلاً من الموظفين، بحيث «يحل المناضل محل الموظف الدائم». ورئي ضرورة خفض عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب، وأن يتم في كل انتخاب على تجديد نصف عدد القائمين بإدارة المنظمة الاجتماعية بالأقل مع مراعاة عدم تكرار انتخاب قادة المنظمات الاجتماعية أكثر من مرتين متتاليتين كقاعدة عامة.

ويضيف البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفييتي، أن «الهدف من الخطوات المتقدمة هو التحويل التدريجي للدولة الاشتراكية إلى إدارة ذاتية للمجتمع الشيوعي الذي سوف يوحد السوفييتات ومنظمات الاتحادات المهنية والتعاونيات وسائر منظمات جماهير العاملين، وأن ذلك يعنى تقدماً جديداً للديمقراطية يكفل مشاركة كل أعضاء المجتمع في إدارة الشؤون العامة».

وجاء نص المادة السابعة من دستور 1977 تكريساً لهذه المعاني. فطبقاً لهذا النص، تكون وظيفة المنظمات الاجتماعية سياسية أساساً. فهي أحد عناصر إدارة شؤون الدولة أسوة بهيئات إدارة الدولة. وغنى عن القول أن المنظمات الاجتماعية شأنها شأن منظمات الدولة الأخرى، تخضع في نشاطها لقيادة الحزب الشيوعي وتوجيهه طبقاً للمادة السادسة من الدستور.

ب- بالنسبة لجماعات العاملين⁽¹⁾:

استحدث الدستور النص على «جماعات العاملين» وخصص لها مكاناً بارزاً في الفصل الأول منه ضمن أسس الدولة. وتناولها الدستور مباشرة عقب الحزب والمنظمات الاجتماعية.

وكان بريجنيف قد أشار في تقريره إلى دورة السوفيات الأعلى بتاريخ 4 أكتوبر عام 1977 حول «مشروع الدستور» إلى أن عدداً كبيراً من المقترحات تقدم بها المواطنون حول دور جماعات العاملين ومكانتها في المجتمع السوفيتي. وتوخت هذه الاقتراحات النص في الدستور على مهام جماعات العاملين في مجالات تخطيط الإنتاج والنمو الاجتماعي وتكوين الكوادر وتوزيعها وتحسين ظروف العمل والمعيشة بالنسبة للعاملين، والارتقاء بكفائتهم وتكوين موقف شيوعي تجاه العمل...

واستجابة لهذه الاقتراحات وهذا التيار جاء نص المادة الثامنة من الدستور على نحو ما قدمنا، كما ورد النص على جماعات العاملين في نصوص متفرقة من الدستور، من ذلك النص على اختصاصها بالمشاركة في إدارة الموارد الاجتماعية للاستهلاك (م 23 فقرة 2) وحق المواطنين في المشاركة في جماعات العاملين (م 48) وحق الجماعات في أن تقدم مرشحين للانتخابات (م 1/100) والنص على التزام مندوب السوفيت في أن يقدم حساباً إلى جماعات العاملين التي زكت ترشيحه للانتخابات (م 1/107) وكذلك النص على التزام اللجان التنفيذية للسوفييتات المحلية بأن تقدم حساباً مرة على الأقل في السنة إلى جمعيات جماعات العاملين. ومن جانب آخر، تشارك جماعات العاملين في اختيار المحكمين الشعبيين وفي طلب إقالتهم أو إقالة القضاة (المادتان 19 و 35 من أسس التشريع بشأن التنظيم القضائي في الاتحاد السوفيتي).

Lavigne, op. cit. p. 45.

(1) راجع:

ويلاحظ أن ظاهرة «جماعات العاملين» المستعدة، وردت الإشارة إليها للمرة الأولى في البرنامج الثالث للحزب حيث جاء فيه «سوف يتم تحسين المنشآت الحالية وتحويلها إلى منشآت للمجتمع الشيوعي. ومن خصائص هذه العملية... مشاركة واسعة من جماعات العاملين في إدارة المنشأة وتوسيع الأساليب الشيوعية في العمل».

وبتاريخ 30 مارس 1971 ذكر بريجنيف في تقريره إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي أن تصعيد دور جماعات العاملين بوصفها من الخلايا الأساسية للمجتمع الاشتراكي أمر يحتل مكانة كبيرة في نمو الديمقراطية الاشتراكية. وصدر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي مرسوم بتاريخ 28 أغسطس 1974 يلفت النظر إلى أنه «لا يركز الانتباه بصورة كافية إلى واقعة أن جماعات العاملين تصبح مراكز حقيقية لتربية الإنسان الجديد، وتعزيز موقفه تجاه العمل، ودعم الملكية الاشتراكية والعلاقات المعنوية العالية بين الأفراد» وحث المرسوم على «الاعتماد في حل المهام المتعلقة بالإنتاج والتربية على جماعات العاملين بوصفها الخلايا الرئيسية لمجتمعنا، والوصول إلى أن تظهر كل جماعة عاملين بوصفها حاملة لضمير سياسي مرتفع، وتناضل بغير تخاذل ضد مظاهر الجشع والسكر والتسبب وسائر المظاهر المناهضة للمجتمع».

وفي خطاب ألقاه بريجنيف بمناسبة انتخابات السوفييت الأعلى، في 13 يونيو 1975، ذكر فيه أنه «كلما نضج مجتمعنا الاشتراكي المتطور، كلما تقدم صوب الطور الأعلى لنموه أي للشيوعية، وكلما تكثف النشاط الاجتماعي للمواطنين ولجماعات العاملين وللشعب في مجموعه. ومن المتعين دعوة العاملين للمشاركة في شؤون الدولة بصورة أكثر اتساعاً وأكثر عمقاً».

ولكن ما المقصود بـ «جماعات العاملين»؟

يذكر الفقيه السوفيتي فيتروك N. V. Vitrik في مؤلف صدر في عام

1977 أن جماعة العاملين تشمل وأعضاء الجماعة ذاتهم وهيئاتهم مثل الإدارة والوحدة الأساسية للحزب والمنظمات الاجتماعية وهيئات النشاط الجماعى للهواة⁽¹⁾. ويدور سؤال آخر حول التركيب العضوى لجماعة العاملين، وما إذا كان لجماعة العاملين هيئة أو أكثر تعبر عنها؟ فيشار إلى أن هناك «جمعية جماعة المواطنين» أو مؤتمرها، كما توجد لجنة الوحدة النقابية الخاصة بالورشة أو المصنع وهي التي تمثل الجماعة فى محادثات إبرام اتفاقات العمل الجماعى بالإضافة إلى الوحدة الأساسية للحزب الشيوعى.

على النحو المتقدم، تتضح معالج جماعة العاملين، فهي ليست منظمة تطوعية متميزة عن المنشأة أو المؤسسة ذات العلاقة، وإنما هي تجسيد للشعب العامل فى الوحدة الإنتاجية التي تعبر عن مواقفها من خلال جمعيتها العامة، أو بطريق التفاوض المباشر أو التمثيل من خلال المنظمات الوسيطة مثل اللجنة النقابية أو الوحدة الأساسية للحزب.

وغنى عن القول أن جماعات العاملين بوصفها جزءاً من النظام السياسى تخضع لقيادة الحزب وتوجيهه بوصفه «النواة القائدة» للنظام السياسى ومنه جماعات العاملين.

وقد صدر فى عام 1979 تشريع بشأن «الرقابة الشعبية» يؤكد حق الشعب فى الرقابة بوصفه أحد أشكال الديمقراطية الاشتراكية، ويرى المراقبون أن هذا التشريع تجسيد لدور جماعات العاملين.

ويعلق جانب من الفقه الماركسى⁽²⁾ آمالاً كبيرة على هذه الجماعات العمالية، ويرون فيها مظهراً للانفتاح صوب الديمقراطية المباشرة فى المنشأة، وأنها مؤشر لتطور بطلء نحو فصل تدريجى بين الدولة وهيئاتها

(1) راجع لافينى: المرجع السابق ص 50.

(2) راجع: Chevria (R): L'entreprise dans les systèmes socialistes, in recherches internationales, Jan, Mars 1982, p. 43.

فى داخل المنشأة والحزب والنقابة بحيث تستمد كل هيئة وظائفها الذاتية، ويسفر الوضع عن نوع من «قصة السلطات» فى قلب المنشأة ذاتها يؤدى إلى توسيع قسط إسهام فئات مختلفة من العاملين فى تقرير مسار الأمور فى داخل المنشأة.

تناولنا فيما تقدم إرماصات الإدارة الذاتية فى المجتمع السوفيتى حسبما يسوقها المفكرون الماركسيون، وسوف نتبين فى ختام هذا المبحث إلى أى مدى تستجيب ومقتضيات الإدارة الذاتية الديمقراطية. ونعرض الآن لبعض مظاهر الإدارة الذاتية المطبقة فى دول ماركسية أخرى.

المطلب الثانى

نماذج من الإدارة الذاتية فى بعض الدول الماركسية

من ذلك ما يلى :

أسلوب المؤتمر :

تأخذ بعض الأنظمة الماركسية بأسلوب «المؤتمر الذى يجمع العاملين والأخصائيين فى نشاط إنتاجى معين. مثال ذلك ما ينص عليه القانون رقم 31 لسنة 1977 الصادر فى رومانيا بشأن مؤتمر مجالس إدارة الوحدات الزراعية الاشتراكية. ويتعقد هذا المؤتمر مرة كل خمس سنوات ويضم عدة ألوف من الخبراء والمزارعين ويناقش القضايا العامة المتعلقة بالسياسة الزراعية للحزب والدولة ويضع برنامج التنمية الزراعية وخطط زيادة إنتاجية المزارع ويحدد الخطوات اللازمة. وطبقاً للقانون المشار إليه أنشئ جهاز دائم لهذا المؤتمر هو المجلس القومى للزراعة ويقوم على أساس التمثيل النيابى. ويكون لهذا المجلس مكتب تنفيذى يشرف على العمل فيما بين أدوار انعقاده ويتابع تنفيذ قراراته.

ويسرى هذا النظام على قطاعات الأنشطة الأخرى، فوجود مؤتمر

للعاملين فى الصناعة والمبانى والنقل، ومؤتمر للتعليم السياسى والثقافة الاشتراكية الخ...

فيما يتعلق بإدارة المنشآت الإنتاجية: تأخذ مشاركة العاملين فى إدارة منشآتهم عدة صور تدرج تحت وصف الديمقراطية الاقتصادية⁽¹⁾:

أ - تتمثل الصورة الأولى فى تشكيل جمعيات للعاملين بوصفها هيئات تختص بالفصل فى المسائل الأساسية المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى. وفى إطار ذلك تشكل هيئات للإدارة الجماعية برئاسة مدير الوحدة الإنتاجية وتضم مساعديه والخبراء وممثلين عن العاملين. ويعقد على المستوى القومى مؤتمر لمجالس العاملين لمناقشة والبت فى القضايا ذات الأهمية المشتركة بالنسبة لجميع الوحدات الاقتصادية.

ويطبق هذا الأسلوب فى رومانيا بموجب القانون رقم 5 عام 1978.

وتأخذ يولندا بنظام شيه يبرى على المنشآت الاقتصادية الخاصة بالدولة. فينشأ مؤتمر للإدارة الذاتية العمالية يكون بمثابة الهيئة العليا للإدارة الذاتية. ويضم هذا المؤتمر أعضاء المجلس العمالى الذين ينتخبهم العاملون فى المنشأة وأعضاء مجالس إدارة المنشأة واللجنة التنفيذية للحزب فى المنشأة. ويجوز دعوة ممثلين عن منظمات الشباب والجمعيات العلمية للمشاركة فى أعمال المؤتمر. ويشارك مدير المنشأة فى المؤتمر بحكم منصبه. ويرى الكتاب الماركسيون، أن الإدارة الذاتية تتحقق فى إطار هذه الصيغة عن طريق التشاور والرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المنشأة.

(1) للمزيد من التفصيل حول تطبيقات الإدارة الذاتية فى الدول الماركسية راجع مجلة Auto-gestion et socialisme الأعداد الصادرة فى هذه المسألة: مارس - يونيو 1970 ومارس يونيو 1975 وأبريل 1977 ومارس 1979.

ب- تتمثل الصورة الثانية في أسلوب المجلس الاقتصادي بدلاً من جمعيات العاملين. وطبقاً لهذا الأسلوب، ينشأ على مستوى المؤسسات الاقتصادية للدولة مجلس اقتصادي يكون بمثابة هيئة للإدارة الجماعية ويشكل من المدير العام ونوابه ومن رؤساء اللجان النقابية الخاصة بهذه المؤسسات ومن ممثل للجنة المركزية للنقابة ذات العلاقة. وينشأ مكتب تنفيذي للمجلس الاقتصادي يختص بتنفيذ قراراته. وإلى جانب ما تقدم، تشكل جمعيات للعاملين على مستوى الوحدة الاقتصادية وتخول صلاحيات إصدار القرارات وإبداء الاقتراحات في المسائل المتصلة بنشاط الوحدة الاقتصادية. وتأخذ بلغاريا بهذا النظام.

ج - تتمثل الصورة الثالثة في إنشاء جمعية عمومية للعاملين على مستوى المنشأة يكون دورها استشارياً ما لم ينص القانون على حقها في إصدار قرارات بالنسبة لمسائل معينة. وتطبق المجر هذا النظام.

وفضلاً عن الأساليب المتقدمة، يجوز أن يشارك العاملون بصورة غير مباشرة في إدارة المنشأة وذلك من خلال تنظيم يكفل دوراً هاماً للنقابات العمالية. ومثال ذلك الوضع القائم في ألمانيا الديمقراطية حيث يشكل مجلس استشاري دائم من ممثلي العمال والكوادر يناط به معاونه مدير المنشأة.

وفي تشيكوسلوفاكيا، تتولى المنظمات الاجتماعية، وعلى الأخص الحركة النقابية الثورية تنظيم مشاركة العاملين في تسيير الاقتصاد القومي. وبإستثناء منشآت المرافق العامة، ينتخب العاملون في كل منشأة «مجلس للعاملين» يضم عاملين من المنشأة وخبراء وممثلي مصالح إدارية مركزية. ويكون لهذا المجلس الحق في تعيين المدير وعزله والمشاركة في إعداد القرارات حول السياسة الاقتصادية البعيدة المدى للمنشأة والاستثمارات وتوزيع الأرباح... وفي حالة قيام خلاف بين المدير والمجلس لا يكون قرار المدير نافذاً إلا بعد التشاور ثانية مع المجلس.

المطلب الثالث النموذج السوفيتي

تقييم المشاركة العمالية في الأنظمة الماركسية:

يستفاد من الدراسات الخاصة بتطبيقات الإدارة الذاتية العمالية في الأنظمة الماركسية المتقدمة، وبالأخص الاتحاد السوفيتي، أنها لا تزال أقرب إلى معنى المشاركة العمالية في الإدارة منه إلى مفهوم الإدارة الذاتية الكاملة وذلك لأسباب تتعلق بالبنية السياسية والإدارية والاقتصادية فيها.

فمن حيث البنية السياسية يشار إلى هيمنة ممثلي الحزب الشيوعي وال نقابات على جماعات العاملين.

ومن حيث البنية الإدارية للمنشآت، فلا تزال كل منشأة تأخذ بأسلوب وحدة الإدارة بمعنى أن كل منشأة يديرها مدير واحد يُختار بالتعيين ويكون وحده مسؤولاً عن الإدارة أمام رئاسته أو على حد تعبير إدوار مارك «إن مبدأ إسناد الإدارة إلى شخص واحد هو أحد الأسس الجوهرية لتنظيم المنشآت المملوكة للدولة. وذلك يعني من الناحية العملية أن مدير المنشأة أو أولئك الذين يفوض إليهم سلطاته، هو الذي يعطي تعليمات العمل وينظم الإنتاج. ويتحمل المسؤولية على الصعيد الإداري والمدني والجنائي لجملة أنشطة المنشأة. فالمدير هو مفوض الدولة في المنشأة»⁽¹⁾.

ومن حيث البنية الاقتصادية والتخطيط، يشار إلى أن الهيكل الإنتاجي يقوم على أسلوب التركيز الصناعي الكبير. فالمنشأة تتألف من عدة مشروعات أو منشآت متماثلة ومتاثرة إقليمياً، ولذلك تكون الإدارة الذاتية للمنشأة محدودة المدى تقف عند مستوى الوحدة الإنتاجية

Ghanvey: op. cit. p. 67.

(1) راجع:

الدنيا، بينما تسود على مستوى المنشأة ككل إدارة ذات طابع تكنوقراطي. ويعزز من تأثير هذه الأوضاع نظام الخطة المركزية المعمول به في هذه الدول وبالأخص في الاتحاد السوفيتي حيث تلتزم إدارة كل منشأة الأهداف المحددة لها في الخطة المركزية دون أن يكون لها أو للعاملين في المنشأة سلطة تعديلها أو المساس بها.

ولنا عودة إلى هذه «القضية عند مناقشة» أزمة النظرية الماركسية إلا أنه من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة الإدارة الذاتية في يوغوسلافيا. فلئن اندرجت يوغوسلافيا ضمن الدول التي ترفع لواء الماركسية، إلا أنها أعلنت منذ فترة مبكرة عن رغبتها في الاستقلال عن النموذج السوفيتي ورفعت شعار «الإدارة الذاتية» متهاجاً لنظام حكمها، مما يتعين معه أن نتناول هذه التجربة الماركسية بشيء من التفصيل.

المطلب الرابع

تجربة الإدارة الذاتية في يوغوسلافيا

لمحة تاريخية (1):

حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت يوغوسلافيا دولة نامية تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة. فقد ألحقت بها أحداث الحرب والاحتلال خسائر بشرية ومادية فادحة. ولم تكن يوغوسلافيا تحوز قاعدة عمالية عريضة تستطيع النهوض بحركة التعمير المنشودة. وكان عدد العمال نحو 3610,000 عاملاً من مجموع سكان يقدر بنحو 16 مليون نسمة. وكانت أغلبية السكان من المزارعين الذين بلغت نسبتهم نحو 85%

(1)راجع: Hoptner: Yugoslavia in crisis 1934 - 1941, columbia University Press, New - York - London, 1962, pp 95 and 96, Behrouz (C): la yougoslavie socialiste, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques, N° 77, librairie Armand colin, Paris, 1956, p. 12.

من مجموع السكان. وكان أكبر مشروع قائم في البلاد يستخدم عدداً من العاملين لا يزيد على 80 أجيراً. وفي ظل هذه الظروف العسيرة بدأت يوغوسلافيا تسعى لتعويض تخلفها الاقتصادي.

وبدت يوغوسلافيا في بادئ الأمر متأثرة بالنموذج السوفييتي لتحقيق نموها الاقتصادي وتشديد نظامها السياسي. فقد صدر الدستور اليوغوسلافي لسنة 1946 نسخة من الدستور السوفييتي الصادر 1936، ونقل عنه الطابع المركزي الصارم الذي اتسم به النظام الستاليني. وتم تأمين وسائل الإنتاج، وتولت هيئات الدولة إدارتها في إطار خطة مركزية وقيادة إدارية للاقتصاد طبقاً لخطة خمسية وضعت في عام 1947.

ولما حدث خلاف بين القيادة اليوغوسلافية بزعامه تيتو، والقيادة السوفييتية بزعامه ستالين في عام 1948، فقد صمم الزعيم اليوغوسلافي على تحقيق الاستقلال الوطني ليوغوسلافيا طبقاً لشكل جديد من الاشتراكية يفاير اشتراكية الدولة المطبقة في الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه، ورفعت القيادة اليوغوسلافية شعار «الإدارة الذاتية» منهجاً لهذا التطبيق اليوغوسلافي للاشتراكية.

ومن هنا، اتسم التطبيق اليوغوسلافي للإدارة الذاتية بكونه محاولة انتقالية من مرحلة اشتراكية الدولة إلى مرحلة اشتراكية الإدارة الذاتية. وحدث ذلك على خلاف التجربة السوفييتية، التي بدأت، كما قدمنا، بتجربة إدارة ذاتية عمالية عفوية للمنشآت ثم تحولت إلى اشتراكية دولة تحكم بموجبها هيئات سلطة الدولة والحزب قبضتها على سير كافة الشؤون فيها⁽¹⁾.

وبتاريخ 26 يونيو 1950 ألقى تيتو خطاباً شهيراً أمام الجمعية الوطنية اليوغوسلافية، أعلن فيه «ضرورة أن تنتقل البلاد من «اشتراكية الدولة» التي

Arvon: op. cit. pp 61 et 62 - leonhard: op. cit. p. 318.

(1) راجع:

أثبتت إفلاسها إلى الإدارة الذاتية العمالية التي تعد وحدها تطبيقاً للمثل الأعلى الاشتراكي. وجاء في هذا الخطاب «إن ثورة أكتوبر أتاحت للدولة أن تحكم قبضتها على وسائل الإنتاج، ولكن بعد انقضاء 31 عاماً لا تزال هذه الوسائل في حوزة الدولة. فهل يعد ذلك تطبيقاً لشعار «المصنع للعمال»؟ من الواضح تماماً أن الجواب بالنفي. فالعمال حالياً ليس لهم أدنى نصيب في إدارة المنشآت، وإنما تدار بمعرفة مديرين تعينهم الدولة أى أنهم موظفون. فليس للعمال سوى إمكانية حق العمل، وذلك لا يرتب اختلافاً كبيراً عن دورهم في البلاد الرأسمالية. والفارق الوحيد هو أنه لا توجد بطالة في الاتحاد السوفيتي وحسب. وهكذا لم يحقق القادة السوفيت حتى الساعة الراهنة أحد الأعمال الأكثر تمييزاً لبلد اشتراكي وهو انتقال المصانع ووسائل المنشآت الصناعية من أيدي الدولة إلى أيدي العمال. ومن الواضح أن حكام الاتحاد السوفيتي لا يسلمون إدارة وسائل الإنتاج إلى أيدي العاملين نتيجة مفهومهم لملكية الدولة بوصفها شكلاً اسمياً للملكية الاجتماعية».

فالإدارة الذاتية العمالية، فيما رأى اليوغوسلاف، تحقق الوجه الديمقراطي لدكتاتورية البروليتاريا بوصفها حكم وسيادة الطبقات العاملة تمارسها مباشرة دون حاجة إلى وسيط يحولها من «دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية على البروليتاريا»⁽¹⁾.

خطوات تطبيق الإدارة الذاتية في يوغوسلافيا:

عاونت الظروف الذاتية ليوغوسلافيا على سلوك طريق مستقل للإدارة الذاتية مغاير للمفاهيم السوفيتية. فمن ناحية، كان لحدادة نشأة التنظيم

(1) راجع: Dictatorship by the proletariat or over the proletariat, socialist thought and practice, beograd, p 11 et 15 - lapenna: op. cit. p 42 to 45 - Populisme (K): les Marxistes, éd. j'ai lu, Paris, 1965 p. 488 et 489.

الاشتراكي، اليوغسلافي أثره في ضعف البيروقراطية اليوغوسلافية بالمقارنة لمثيلتها في الاتحاد السوفيتي إذ لم تكن قد تجاوزت مرحلة تكوينها الجيني بعد. ومن ناحية أخرى، اكتسبت الجماهير العاملة اليوغوسلافية من خلال ممارستها للنضال المسلح ضد النازي قدرة على تسيير أمورها العامة على نحو بعث في القيادة اليوغوسلافية ثقة في أهلية الجماهير في أن تسوس أمورها ولو بصورة تدريجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي⁽¹⁾ ومن هنا، فقد اتخذ التسيير الذاتي أساساً للتنظيم السياسي اليوغوسلافي باعتباره يحقق معنى سيادة العاملين سياسياً واقتصادياً⁽²⁾. واتسمت دولة دكتاتورية البروليتاريا في يوغوسلافيا، وفقاً لتصوير قادتها، بأنها دولة تتجه صوب تحقيق الاشتراكية الأصلية لوسائل الإنتاج وتلاشي وظائفها على الصعيد الداخلي.

وتبدى الاتجاه الجديد في عدة قرارات صدرت في يوغوسلافيا: كان باكرورة هذه القرارات هو صدور تشريع المجالس الشعبية في 28 مايو 1949 الذي وسع تطبيق نظام اللامركزية الإدارية، وتم في أعقابها في عام 1950 إلغاء ما يقرب من مائة ألف وظيفة في جهاز الدولة.

ثم صدر في 28 يونيو 1950 تشريع نص على إسناد إدارة المنشآت الاقتصادية للمتجدين أعقبه تشريع صدر في 29 ديسمبر 1951 بشأن إدارة التخطيط الاقتصادي وتوخي تحقيق قدر من اللامركزية في هذا المجال. وخلال عامي 1952 و 1953 أنشئت مجالس المتجدين بطريق الانتخاب من العاملين وتحوّلت صلاحيات في المجالين الاقتصادي والسياسي.

(1) راجع: Garaudy: le grand tournant du socialisme, Gallinard, Paris, 1969, pp 184 et s.

(2) Lesage: les régimes politiques de l'U.R.S.S. et des pays de l'est. op. cit. p. 133 - (2) garaudy. op. cit. pp 188 et s. Beloroukh, op. cit. pp 130 et s. Smend: souveraineté et autogestion, in la constitution yougoslave de 1963, cnjas, Paris, 1966 - p. 20.

وقيل في تأصيل هذا الاتجاه الجديد أنه من الضروري الربط بين الثورتين السياسية والاجتماعية. فإذا كانت الثورة الأولى تسفر في بدايتها عن تركيز السلطة في قبضة القيادة الثورية، فإنه من المتعين الإسراع بإنجاز الثورة الثانية التي يشكل التسيير الذاتي العمالي أبرز معالمها. وينسحب هذا الربط بين الثورتين على طبيعة أجهزة السلطة ذاتها. فتمتزج عناصر السلطة بعناصر التسيير الذاتي وتزدوج طبيعة هيئات الدولة، فتجمع بين صفات هيئات سلطة الدولة وهيئات التسيير الذاتي⁽¹⁾. على هذا النحو، فيما رأى اليوغوسلاف يكون من المتعين تحقيق التلاحم بين الثورتين السياسية والاجتماعية ورفض منهج بعض التطبيقات الماركسية الأخرى في الفصل بينها استناداً إلى نظرية «التابع الضروري لمرحلتين منفصلتين»⁽²⁾.

قسمات الإدارة الذاتية اليوغوسلافية⁽³⁾:

اتسمت الإدارة الذاتية اليوغوسلافية في مرحلتها الأولى بالنص على اعتبار «جماعة العاملين» أساس البناء الاجتماعي والسياسي للبلاد. وأنيط بها ممارسة السلطة إما مباشرة عن طريق الاستفتاء، أو بطريق غير مباشر بواسطة المندوبين الذين ينتخبهم العاملون.

ويكون اللجوء إلى الاستفتاء حين يراد البت في مسائل تحمل أهمية خاصة مثل تحديد نوع الإنتاج أو تغييره أو إدماج منظمة العمل في منظمة أخرى... فيعرض الأمر على العاملين ليدلوا برأيهم فيه.

والى جانب الاستفتاء، أخذ النظام اليوغوسلافي بأسلوب الانتخاب

Lukic (Radonir): les principes fondamentaux de l'organisation du pouvoir, in, la (1) constitution yougoslave de 1963, op. cit. p. 74 .

théorie de la succession nécessaire des deux phases prises isolément. (2)

Supek (Rudi): Expériences et problèmes de l'autogestion yougoslave, in : (3) راجع : l'autogestion un système économique? op. cit pp 66 à 89.

لتشكيل هيئات التسيير الذاتى فى منظمات العمل المشارك. من ذلك أن ينتخب العاملون «المجلس العمالى» لمنظمة العمل ويعزلونه. ويختص هذا المجلس بتحديد الخطوط الرئيسية لسياسة منظمة العمل، ويضع خطط الإنتاج فى المنشأة ويحدد الأسعار وحجم الاستثمارات بالإضافة إلى إشرافه على تعيين العاملين.

وينتخب المجلس العمالى أعضاءه ولجنة الإدارة المكلفة بتنفيذ قراراته. وقد وفر لها القانون قدراً من الاستقلالية حيث أنيط بها إعداد مشروعات اللوائح والقرارات الداخلية وبرامج التنمية ومتابعة تنفيذ مدير منظمة العمل لقرارات مجلس العمال.

وينتخب مدير منظمة العمل من مجموع العاملين إذا كان حجم المنظمة يسمح بذلك، وأن يكون انتخابه بمعرفة المجلس العمالى بناء على مسابقة عامة توخياً لتحقيق الكفاءة الفنية فى مديرى المنشآت. أما منظمات العمل الكبرى، فيكون اختيار مديرها مباشرة بمعرفة السلطة المركزية على أن يختار إلى جنبه مدير محلى منتخب.

وبناء على الدستور اليوغوسلافى الصادر عام 1974 سعت يوغوسلافيا إلى تعميق مفهوم الإدارة الذاتية، وصدر فى هذا الشأن قانون العمل المشترك فى 25 مارس عام 1976.

ويقوم التطبيق اليوغوسلافى فى إطار هذه النصوص على بعض المفاهيم الأساسية التالية:

1 - المنظمة الأساسية للعمل المشترك:

يرادف مصطلح «المنظمة الأساسية للعمل المشارك» مصطلح «الوحدة الاقتصادية» الذى شاع استخدامه فى هذا البلد منذ عام 1954. ويقصد به فرع من منظمة العمل يؤدى حلقة فى سلسلة متكاملة من العملية الإنتاجية. فإذا كانت العملية الإنتاجية تتصل بمصنع سيارات مثلاً،

فإن المصنع يتضمن عدة منظمات أساسية تختص كل واحدة منها بحلقة متكاملة من العملية الإنتاجية. فتوجد وحدة لمحركات السيارات مثلاً، وأخرى للبطاريات وثالثة لمجموعة النقل الخ... وإذا كان إنتاج الوحدة منفرداً فإنه يكون قابلاً للتقويم. ويتم في إطار منظمة العمل المشارك التي تضم عدة منظمات أساسية للعمل المشارك تبادل المنتجات التي تنتجها كل منظمة أساسية على أساس سعر السوق وليس على أساس سعر التكلفة. ولئن كان تقدير قيمة السلعة مجازياً إلا أنه يتيح معرفة الدخل الحقيقي لكل منظمة أساسية.

وتعد المنظمة الأساسية للعمل المشارك هي أساس النظام الاقتصادي ويكون لها شخصية اعتبارية. وفي إطارها يمارس العاملون حقوق الإدارة الذاتية وهي حقوق تصل إلى حد التقرير في شأن سياسة استثمارات المنظمة وتحديد كيفية توظيف دخولها وأرباحها وتوزيعها.

وأحياناً، تكون ممارسة العاملين لحقوق الإدارة الذاتية مباشرة في شكل جمعيات عمومية. وهي التي تعد مركز القرار في المنظمة الأساسية للعمل. فهي التي تعد الخطة السياسية وتنتخب المجلس التنفيذي للمنظمة الأساسية. وتشكل الجمعية عادة من عدد يتراوح بين 7 إلى 13 عضواً، كما تنتخب الجمعية العمومية مندوبيها في المجلس العمالي لمنظمة العمل المشارك بواقع مندوباً عن كل مائة عامل في كل منظمة أساسية للعمل المشارك.

ويتخذ المجلس العمالي كافة القرارات المتعلقة بنشاط منظمة العمل المشارك وبالدخل الفردي والجماعي وسياسة الاستثمارات وحجمها ومضمونها ومكانها. ولا يجوز أن تعارض قرارات المجلس العمالي توجيهات الجمعيات العمومية لمنظمات العمل الأساسي. ويكون على أعضاء المجلس العمالي أن يتشاوروا مع نائبيهم في المنظمات الأساسية للعمل للحصول على موافقتهم على خطة عمل المجلس العمالي. وتكون قرارات المجلس سارية اعتباراً من تاريخ الحصول على هذه الموافقة.

ويتولى المدير العام بالاشتراك مع مجموعة من الخبراء المتخصصين تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية للمنظمة الأساسية والمجلس العمالي. ويختار المدير والخبراء سواء من العاملين بمنظمة العمل أو من غيرهم على أساس الكفاية الفنية وبعد إجراء مسابقة عامة. ويجرى انتخابهم بمعرفة المجلس العمالي لمدة أربع سنوات، ويكون لهم حضور اجتماعات المجلس على أن يكون صوتهم استشارياً مع مراعاة أنه بالنسبة للمنشآت الكبرى، كما قدمنا، تتولى السلطة المركزية مباشرة تعيين المدير.

وجدير بالذكر أن دستور 1974، وتشريع سنة 1976 بشأن العمل المشترك قد استحدثا نمطاً جديداً من منظمات العمل تسمى «المنظمة التعاقدية للعمل المشترك» ويقصد بها منظمات تقوم على أساس التشراك بين عامل يكون عادة من الحرفيين يمارس نشاطه بوسائل الإنتاج المملوكة له، وبين أفراد آخرين لا يقدمون في الغالب سوى قوة عملهم. وهذا النمط من المنظمات شائع بالنسبة للحرفيين والمزارعين الأفراد والتعاونيات.

ب - اتفاقات الإدارة الذاتية :

نصّت على هذه الاتفاقات المواد من 586 إلى 608 من قانون العمل المشترك. ويقصد بها اتفاقات تعقد سواء داخل المنظمة الأساسية للعمل المشترك أو فيما بين عدة منظمات أساسية، أو بينها وبين منظمات العمل. وتهدف إلى تنظيم علاقات الإدارة الذاتية الاجتماعية والاقتصادية والمصالح المتبادلة وخطة العمل والاستثمارات وتوزيع الدخول وعائد العمل الخ.

ويجوز أن تكون طرفاً في هذه الاتفاقات الوحدات السياسية المحلية أو النقابات أو المصارف أو حتى الأفراد الذين يريدون المشاركة بعملهم أو بما يحوزونه من وسائل إنتاج في نشاط منظمات العمل المشترك.

ج - اتفاقات اجتماعية :

يقصد بالاتفاق الاجتماعي، طبقاً لنص المادة 579 من قانون العمل

المشارك، اتفاق يراد به تسوية المسائل المتصلة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتجاوز إطار منظمة العمل المشارك. فهو اتفاق ينظم المسائل الخاصة بالتخطيط والأسعار وسياسة العمالة سواء فى داخل البلاد أو خارجها. وتعقد هذه الاتفاقات بين هيئات الإدارة الذاتية الاجتماعية السياسية ومنظمات العمل المشارك والتقابات والمنظمات الاجتماعية.

د- مراكز الرقابة :

حرصاً على احترام حقوق الإدارة الذاتية والتزاماتها تضمن التنظيم اليوغوسلافى إنشاء مراكز رقابة تختص بمتابعة سلامة التطبيق من جانب منظمات الإدارة الذاتية. وتتنوع مراكز هذه الرقابة: فمنها المراكز الذاتية داخل منظمة العمل المشارك، ومنها المراكز الخارجية عنها مثل إدارات المحاسبة الاجتماعية والضرائب وغرف التجارة والمجالس الاجتماعية السياسية المحلية والإقليمية الخ... كما توجد مراكز رقابة مختلطة ومثالهـا التقابات التى يكون وجود ذاتى مستقل داخل المنشأة، وهى تدرج من مستوى الوحدة الأساسية حتى مستوى الاتحاد الفدرالى.

وتزاول التقابات دوراً خطيراً فى المجال الانتخابى، فهى التى تفحص الترشيحات، وتعد قوائم المرشحين لانتخابات المجلس العمالى.

كما استحدث النظام اليوغوسلافى نمطاً من المحاكم يطلق عليها «محاكم الإدارة الذاتية» وهى هيئات اجتماعية للإدارة الذاتية تختص بنظر طائفة معينة من المنازعات الناشئة من علاقات الإدارة الذاتية الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك المنازعات بين العاملين فى منظمات وجماعات الإدارة الذاتية. وتشمل هذه المحاكم، محاكم العمل المشارك ومحاكم التحكيم ومجالس التوفيق الخ... وتكون هذه المحاكم مستقلة فى أداء وظيفتها القضائية فى حدود الدستور والتشريعات والقرارات السارية.

وتأخذ يوغوسلافيا كذلك بنظام «المجلس الاجتماعى للإدارة الذاتية»

ينظر إليه على أنه هيئة مستقلة في المجتمع يختص باتخاذ التدابير الملائمة وتحريك الإجراءات القانونية لكفالة الحماية الاجتماعية لحقوق الإدارة الذاتية للعاملين وكفالة الملكية الاجتماعية. ويزاول «المحامون الاجتماعيون للإدارة الذاتية» نشاطهم أما في نطاق وحدة اجتماعية سياسية محلية واحدة أو على صعيد عدة وحدات محلية.

عرضنا فيما تقدم، المعالم الرئيسية للإدارة الذاتية اليوغوسلافية، والتي تفاخر بها يوغوسلافيا العالم على اختلاف اتجاهاته، وترى أنها تشكل الطريق اليوغوسلافي صوب تحرر أعمق للإنسان وللمجتمع. وتبين الآن موقف المفكرين من هذه التجربة، وتقييمهم لمدى نجاحها في بلوغ أهدافها.

تقدير الإدارة الذاتية اليوغوسلافية:

لا يوجد شك في أن التجربة اليوغوسلافية في الإدارة الذاتية انعقد لها الفضل في تسليط الأضواء على فلسفة الإدارة الذاتية منذ الخمسينات من هذا القرن، وهي تجربة لا تزال، حسبما يقرر اليوغوسلاف أنفسهم، في سبيل التطوير والتحسين طبقاً لما تقتضيه الظروف.

وسجل بعض الكتاب⁽¹⁾ إعجابهم بهذه التجربة ويرون فيها محاولة إيجابية لتحقيق «المشاركة الكاملة من الفرد في القرارات التي يتوقف عليها مصيره من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية».

ومن ناحية ثانية نرى البعض يشكك⁽²⁾ في أصالة الإدارة الذاتية

(1) راجع: - Garaudy: Interview à la revue communiste de Belgrade, in revue autogestion, sep - déc. 1969, p. 152.

(2) راجع: Arvon: op. cit. pp 62 et 66 et 67. Rouvenault: op. cit. P. 48.

Stoyanovich: la dictature du prolétariat ou l'état socialiste, ed. Anthropos, Paris, 1979, pp 338 - 339.

اليوغوسلافية باعتبارها لم تبتق تلقائياً من جماعات العاملين، فلم تكن إغرازاً عفواً من قلب الحركة العمالية، وإنما كانت أسلوباً تنظيمياً قرره القيادة السياسية اليوغوسلافية. ومن هنا، يشار إلى الإدارة الذاتية اليوغوسلافية بأنها تعاني من عيب خلقي يتحصل في أنها «إدارة ذاتية ممنوحة ومملة من القمة» لم يتم اختيارها بحرية من القاعدة، أي أنها مجرد تفويض للسلطة يعيشها العاملون رأت القيادة السياسية أن تمنحهم إياه دون أن تكون حقاً تم الفوز به عقب نضال ضار.

في ضوء ما تقدم، يرى القائلون بهذا النظر، أن حقوق الإدارة الذاتية في التطبيق اليوغوسلافي هي أقرب إلى الالتزام الذي يخضع له كل عامل ملحق بمنشأة مدارة ذاتياً، ولذلك فإنها مفتقرة إلى الحماس الشعبي والقناعة الداخلية. ويفسر ذلك أن استبدل ملكية الدولة بالملكية الاجتماعية، بدلاً من أن ينمى لدى العاملين الإحساس بالتضامن المهني والقومي، أسفر عن تعزيز النزعات غير المسؤولة لدى العاملين، وهي نزعات أقرب إلى الاتجاهات الأنانية للصيقة بالنظام الرأسمالي.

ويشير بعض الكتاب⁽¹⁾ إلى أن «الملكية الاجتماعية» المقول بها في الأيديولوجية اليوغوسلافية لا أساس لها في حياة المنشآت. فالحق في حرية التصرف في فائض قيمة العمل وسلطة التقرير فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع لم تنقل إلى تشارك العاملين بوصفه مجموعة اجتماعية، كما أنه ليس حقاً مقررًا لكل أعضائه. وأساس هذا النظر ما يلي:

- هناك قيد أساسي يمنع منظمة العمل من أن تتصرف كوحدة مدارة ذاتياً لأن هيئات الدولة على المستوى الأعلى يختصون بسلطة التقرير في شأن توزيع فائض القيمة.

- إن المديرين بوصفهم ممثلي الدولة يصدون القرارات المتعلقة بوسائل

(1) راجع : Pele Goharovic (Zagouka): les idées socialistes et la réalité, in étatisme et autogestion op. cit. pp. 334 et 335.

الإنتاج فى منظمة العمل، مثل تمويل البناء والإنتاج واستخدام العمالة وتحقيق التواءم بين الوسائل المالية المتاحة وحاجات العاملين.

- إن صلاحيات الإدارة بمفهومها التقليدى منوطة بالخبراء الفنيين دون العاملين، فهم الذين يتخذون القرارات المتعلقة بتنظيم العمل وشروطه.

ويخلص أنصار هذا النظر إلى القول، بأنه من الناحية العملية، تتحصل الإدارة الذاتية فى مناقشات حول الأجور يكون من شأنها خلق مناخ لا يشجع على تنمية روح التضامن.

ويشار فى هذا المعنى، إلى أن الإدارة الذاتية اليوغوسلافية يحوطها غموض وعدم وضوح فى الرؤية مرجعه أنها لم تنجح فى حلّ المشكلات الناشئة من «التعايش بين ديمقراطية صناعية وشمولية سياسية».

وتفسير ذلك، أنه إذا كانت السمة الأساسية للإدارة الذاتية هى إعادة بناء الهرم الاجتماعى انطلاقاً من القاعدة، فإنه يكون من العسير الحديث عن إدارة ذاتية يوغوسلافية، فهى على حد تعبير الزعيم اليوغوسلافى المنشق ديجلاس «واجهة بدون مضمون». فالسلطة المركزية ليست البتة انبثاقاً من المجالس العمالية، وإنما تتركز فى آن واحد، على الحزب والجيش والشرطة والنقوذ الساحق للرئيس تيتو بوصفه زعيماً تاريخياً خالداً من تاريخ يوغوسلافيا. ومن هنا، تجوز السلطة تفوقاً ساحقاً على الجماعات المحلية المدارة ذاتياً.

أما بالنسبة لسلطة التقرير، يمكن القول بأن هناك قسمة لها بين الدولة والقاعدة المدارة ذاتياً مع مراعاة التمييز بين القرارات الأساسية والقرارات القليلة الأهمية. فالأولى تصدر عن القوى المركزية وتوجه نحو أهداف إنتاجية، وتصدر برعاية الحزب الذى يعين غالبية مديرى المنشآت والمسؤولين الاقتصاديين الإقليميين والاتحاديين. أما القرارات الثانية، فتصدر عن المجالس العمالية أو الوحدات الاقتصادية المحلية التى تهدف أساساً إلى الدفاع عن المصالح العمالية على مستوى المنشأة.

يضاف إلى ما تقدم، أن المنتج لا يزال أجيراً في ظل الإدارة الذاتية اليوغوسلافية⁽¹⁾. فباستثناء الوحدات الصغيرة تظل العلاقات السائدة هي علاقات أجرة. ففي المنشآت الصغيرة يحصل العاملون على مقابل تماثل، وتوزع فيما بينهم على قدم المساواة حصة من العائد الصافي بحيث يظهر العامل في هذه المنشآت بوصف «رب العمل الجماعي» - *patron collectif*. أما في المنشآت الكبيرة، فلا تزال العلاقة قائمة على الأجرة. ذلك أن «اشتراكية السوق» أفرزت «سوقاً اشتراكية للعمل»، وأصبح الحصول على الكوادر والعمال المتخصصين محلاً للتنافس والمزايدات فيما بين المنشآت. ويلاحظ في هذا الصدد، أنه بينما كانت المجالس العمالية في الماضي، تعمل على تضيق الهوة بين الأجور، أصبح الكثير منها اليوم يعرض أجوراً عالية جداً على الفنيين الذين يريدونهم. وذهبت بعض المنشآت إلى أن عرضت في عام 1970 على العمال اليوغوسلاف العاملين في النمسا وألمانيا العودة إلى منشآتهم مقابل حصولهم على أجر يوازي أجرهم في الخارج.

وتلقى هذه الظاهرة عناية الأوساط اليوغوسلافية التي خصصت مؤتمرات وندوات لمناقشتها: ⁽²⁾ ويسلم مفكرون يوغوسلافيون بأنه لا زال التطبيق اليوغوسلافي للإدارة الذاتية يشهد بيع العمال لقوة عملهم. وأن الملكية لم تصبح اجتماعية بالمعنى الدقيق للكلمة. ذلك أن الحق في اتخاذ القرارات بالنسبة للشروط الجوهرية للعمل ليس من اختصاص المنتج، بل ولا حتى المنظمة التي تستخدم العاملين ذلك أن هيئات الدولة هي التي تحدد في المقام الأخير القرارات الأكثر أهمية أي مصير المجموعات والأفراد. فمن خلال قراراتها المتعلقة بسياسة الاستثمارات تتدخل الدولة في تنشيط أو تجميد نشاط بعض المنشآت. وحين تسمح الدولة بالفروق الحالية في شروط العمل بين الفروع المختلفة للصناعات،

Martinet: les 5 communismes op. cit. p. 125.

(1) راجع:

Pené Galubovic: les idées socialistes et la réalité op. cit. pp. 336 - 338.

(2) راجع:

بل وبين المنشآت المختلفة المتمية إلى نفس الفرع، فإنها تخلق بذلك شروطاً ملائمة لنمو فروق اجتماعية هامة، وتخل بالمبدأ الاشتراكي الذي يقضى بتحقيق التناسب بين جملة الدخل وجملة العمل. Le montant de la rémunération est proportionnel au montant du travail.

ومن ثم، فإن إحجام الدولة عن التدخل في النظام الحالي لتوزيع الدخل القومي، يعنى تسليمها بوجود مجموعات اجتماعية مميزة.

وفضلاً عما تقدم، يشار إلى أن توزيع الاختصاصات المتعلقة بشؤون الإنتاج بين هيئة لا مركزية للدولة وعدد من المؤسسات الملحقة بها، مثل غرف التجارة يزيد من تعقيد أوضاع الأجراء ويؤدى إلى تعدد مصادر تبعته. وقد عبّر عن هذا المعنى الخبير الاقتصادى اليوغوسلافى ماكسيموفيتش حيث ذكر أن «الفرد، المنتج المباشر للقيم المادية والثقافية فى هذا المجتمع يملكه إحساس عميق بالاستلاب. فمناهج وأساليب النشاط الاقتصادى وحقوق العاملين فى إطار تحددها الدولة التى تبدو مرة ثانية بوصفها كائناً إسطورياً. وبدلاً من مراعاة المعايير الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية يجرى تقدير المسائل من جانب هيئات بيروقراطية للدولة التى يكون هدفها الأوحـد تصعيد سلطتها السياسية والإدارية. ومن هنا كانت الأشكال الجديدة للاستغلال أى للاستحواذ على نصيب من فائض قيمة العمل التى هى ملك لمجموع العاملين اليدويين والمتقنين، والنظر إلى عمل الفرد على أنه عمل تستأجره الدولة بالرغم من أن العملية الاقتصادية غير مبنية على الملكية الخاصة الرأسمالية».

والواقع أن الإضرابات العمالية التى شهدتها يوغوسلافيا تعكس إحساس العاملين اليوغوسلاف بالإحباط واستنكارهم لعجزهم عن تحقيق ذاتهم فى إطار النظام وتوليهم سلطة توزيع فائض القيمة. ومن هنا على نحو ما يشير بعض الكتاب، كان لجوء الطبقة العمالية إلى وسيلة الإضراب

التقليدية من أجل التحرر الاقتصادى بعد أن عجزت عن أن تكون سياسياً بوصفها طبقة سائدة موحدة⁽¹⁾.

ويشار فى هذا الصدد إلى أن الخلافات المتصاعدة فيما بين الجمهوريات المختلفة الداخلة فى الاتحاد اليوغوسلافى ميناها أساساً الهوة المتزايدة فى مستوى الأجور. فإذا كان هذا المستوى هو 100 بالنسبة للبوستة والمهرسك فى عام 1970، فهو يبلغ 126,8% فى ماكدونيا، و129,3% فى الجبل الأسود، و165,6% فى صربيا و194,9% فى ركوأيا و301,9% فى سلوفانيا.

بل إن بعض الدراسات تؤكد تزايد هذه الفروق الاجتماعية⁽²⁾ حيث شيدت مناطق سكنية للطبقة الجديدة تعكس المكانة الاجتماعية المرموقة التى تشغلها فى المجتمع، وتملأ الجماهير العاملة إحساساً بالإحباط نتيجة الظروف المعيشية القاسية التى تتواجد فيها والتى تبلغ درجة الحد الأدنى للكفاف. ومن هذه الزاوية، تظل الطبقة العمالية فى وضع العامل التابع الذى يبيع قوة عمله ليس فقط فى بلده بل يسعى إلى بيعها فى الخارج كذلك. ويظل العامل أسير حرقة معينة ومنتماً إلى أدنى الشرائح الاجتماعية للمجتمع.

صفوة القول، تفيد الدراسات التأصيلية للإدارة الذاتية اليوغوسلافية، بأنها لا تزال فى طور التكوين ولم تحقق المفهوم الأصل للإدارة الذاتية وهو وضع يخشى أن يتفاقم نتيجة لجوء يوغوسلافيا ثانية إلى اقتصاد السوق وتطبيق الآليات الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية اليوغوسلافية.

والواقع أن الأزمة التى تواجه التطبيق اليوغوسلافى للإدارة الذاتية لها مثيلها فى العديد من الدول الماركسية، ونذكر بوجه خاص الأحداث

Pasko Colubovic: op. cit. p. 342.

Ibid: p. 339 et 341.

(1)راجع:

(2)راجع:

التي شهدتها كل من تشيكوسلوفاكيا في عام 1968 وبولندا في الثمانينات من هذا القرن. وتتناولهما فيما يلي:

المطلب الخامس لزمة الإدارة الذاتية في الأنظمة الماركسية

أحداث تشيكوسلوفاكيا:

عبرت أحداث تشيكوسلوفاكيا عن آمال الجماهير العاملة التشيكية، وهي آمال تشاطرها فيها سائر الجماهير العاملة في الدول الماركسية، في تحقيق إدارة ذاتية أصيلة دون الاكتفاء بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج⁽¹⁾.

فالهدف الذي تتطلع إليه الجماهير ليس مجرد تغيير بنية الملكية وإنما الفصل بين حق ملكية رأس المال وبين حق إصدار القرار اللصيق به في النظام الرأسمالي. وبالتالي يكون من المتعين تسليم سلطة القرار الناشئة من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى أيدي العاملين. وهذه النظرة للإدارة الذاتية تغاير النظرة الماركسية إليها. فالماركسية ترى أنه في الإمكان حل قضية الديمقراطية، بما في ذلك الإدارة الذاتية، بالنظر إلى غاية النشاط. أما الإدارة الذاتية الحقيقية، فترى أن ديمقراطية اتخاذ القرارات لا تقل أهمية عن «الغاية» الديمقراطية للسلطة ذاتها.

ويتأكد هذا النظر من استعراض أحداث تشيكوسلوفاكيا⁽²⁾.

Ronsavallon: op. cit. p. 64 - Arvon: op. cit. p. 115.

(1) راجع:

(2) راجع: Ghauey: op. cit. pp. 41 et 42 (Rudolf): les premiers pas de l'Autogestion dans une usine tchèque de construction mécanique, in, Autogestion, déc. 1968 pp. 42 et 48 et s.

ففى عام 1945، غداة تحرير تشيكوسلوفاكيا أنشأت النقابات ولجان للمنشآت» التى تمت مصادرتها والتى كانت مملوكة للأشخاص المتعاونين مع النازيين، كما أنشئت لجان فى المصانع الكبرى المؤممة التى كانت مملوكة لكبار الرأسماليين. وساهمت هذه اللجان فى تسيير المنشآت على قدم المساواة مع جهاز إدارة المنشآت، فكانت بالفعل هيئات للتسيير الذاتى. غير أنه فى الأعوام التى تلت ذلك، سيطرت النزعات التسلطية المركزية على إدارة المنشآت، واقتصر دور العاملين فى مجرد الحق فى إبداء الرأى دون القدرة على اتخاذ أى قرار يتعلق بسير المنشأة. وأضحت مناقشة قضية الإنتاج «المهمة الرئيسية للحزب والنقابات». وبدأ الاقتصاد التشيكى يعانى أزمة اقتصادية فى منتصف الستينات. وقدم الكسندر دويتشيك الأمين العام للحزب الشيوعى التشيكى، برنامجاً جديداً للإصلاح الاقتصادى فى إبريل عام 1968. واتفق البرنامج على إعادة النظر فى تكيف دور النقابات ووسائل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية. وجاء فيه «إن الاقتصاد الاشتراكى يخلق هو كذلك أوضاعاً يكون من الضرورى فى ظلها أن يدافع العاملون بطريقة منظمة عن مصالحهم الإنسانية والاجتماعية وغيرها. ومن المتعين أن تكون الوظيفة المحورية للنقابات هى رسالة الدفاع عن العمالة وظروف عمل الشغيلة بحيث يكونون طرفاً هاماً فى حل كل المسائل المتصلة بالإدارة الاقتصادية».

واستجابة للدعوة التى أطلقها دويتشيك زحف العمال على المصانع وكونوا لجاناً لتسييرها ووضعوا اللوائح الخاصة بذلك. وكان مصنع W. Pieck من أولى المصانع التى تم الزحف عليها والتى وضع العاملون لائحة لتسييرها، صارت نموذجاً بعد ذلك للعاملين فى مصانع أخرى، نظراً لتمثيلها عن أمانى الشغيلة فى هذا البلد.

ونظراً لأهمية هذه اللائحة فى إيضاح أبعاد تشيكوسلوفاكيا، نسوق فيما يلى أبرز أحكامها.

أحكام لائحة مصنع بيك W. Fleck⁽¹⁾ :

صدرت هذه اللائحة فى 29 يونيو عام 1968 وأرست نظاماً يستند إلى أسلوين من الديمقراطية المباشرة والنيابية.

أما الديمقراطية المباشرة، فتتحقق من خلال الجمعية العامة للعاملين فى المنشأة بواسطة الاستفتاء مع إجراء التصويت السرى فى المسائل الآتية:

- التصديق على لوائح «الإدارة الذاتية والنظام الداخلى للمنشأة».
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة الذاتية ولجنة رقابة هذا المجلس.
- انتخاب وعزل ممثلى هيئة الإدارة الذاتية لدى الوحدة الاقتصادية الأعلى من مستوى المنشأة.
- التقرير فى شأن احتمال دمج أو اتخاذ المنشأة مع منشآت أخرى بهدف خلق وحدة اقتصادية جديدة.

ويتمتع بعضوية الجمعية العامة، كل الأفراد الذين يعملون بالمنشأة على سبيل التفريغ، منذ فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر وتزيد سنهم على 18 سنة.

والى جانب هذه الجمعية العامة يكون البت فى سائر المسائل المتعلقة بالمنشأة بمعرفة هيئات منتخبة من العاملين وممثلة لهم وهى:

1 - مؤتمر ممثلى العاملين:

ويستخبهم العاملون فى كل قطاع من المنشأة فى كل مرة تحول الاعتبار الفنية دون دعوة الجمعية للاجتماع.

Slansky: op. cit. p. 50.

(1)راجع :

2 - مجلس الإدارة الذاتية:

تنتخب جمعية العاملين أعضائه لمدة ثلاث سنوات، مع تجديد ثلث الأعضاء سنوياً وحظر إعادة الانتخاب لأكثر من فترتين. ويزاول المجلس الصلاحيات التالية:

- إعداد مشروع لوائح الإدارة الذاتية واقتراحات تعديلها المطلوب عرضها على الجمعية للموافقة عليها.
- الإعلان عن مسابقة علنية لوظيفة مدير المنشأة وتعيينه بعد إعلان نتائج المسابقة، وإبرام عقد عمل مع مدير المنشأة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد يُنص فيه على أجر المدير.
- تحديد مجالات استثمارات المنشأة وذلك بالتعاون مع هيئات اقتصادية أخرى.
- تقديم اقتراحات وأسئلة إلى المدير الذى يتعين عليه الإفادة بشأنها.
- مناقشة تقارير النشاط الدورى للإدارة.

ويجتمع مجلس الإدارة الذاتية مرتين على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه أو بناء على طلب من اللجنة الإدارية للوحدة الاقتصادية الأعلى أو من المدير، أو من ثلث أعضاء المجلس أو من عشرة بالمائة من العاملين بالمنشأة.

وللمجلس أن يدعو إلى حضور اجتماعاته أى عضو بالمنشأة وكذلك المدير. ويتعين على المجلس أن يبلغ الشغيلة بنتائج اجتماعاته.

3 - لجنة الرقابة:

تشكل من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية، وتتولى فحص الوسائل الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف مجلس الإدارة الذاتية وتحيط الجمعية علماً بها.

المدير حقوقه وصلاحياته:

- للمدير أن يختار بنفسه ويعين شاغلي الوظائف القيادية في المنشأة.
- لا يعتبر المدير عضواً في جمعية الإدارة الذاتية للمنشأة.
- يعد السياسة الاقتصادية للمنشأة ويكون مسؤولاً عن إنجازها بعد الموافقة عليها من مجلس الإدارة الذاتية.
- يكون مسؤولاً بالكامل عن إدارة عمليات المصنع وتنظيم نظام العمل فيه.
- يكون مسؤولاً عن تنفيذ قرارات هيئات الإدارة الذاتية. أما إذا رأى أن هذه القرارات مخالفة للقوانين أو لوائح المنشأة، يضمن عليه الامتناع عن تنفيذها على أن يعرض النزاع بينه وبينها على هيئة تحكيم محايدة.
- لمجلس الإدارة الذاتية أن يعزل المدير بناء على طلب ثلاثة أخصاس أعضائه في حالة انتهاكه للقوانين أو سوء الإدارة أو الإهمال.

على النحو المتقدم، كان تصور العاملين التشيكيين لكيفية تحقيق الديمقراطية الصناعية في إطار المنشأة وتحريرها من تسلط الحزب الشيوعي. ولكن هذا الأمل لم يتحقق نتيجة تدخل قوات حلف وارسو التي غزت تشيكوسلوفاكيا في 21 أغسطس 1968. على أن جذوة الحرية لم تنطفئ في هذا البلد الماركسي، حيث تكونت هناك حركة معروفة باسم ميثاق الـ 77 ويقصد بهذا الرقم عدد من المواطنين التشيكيين تجمعهم إرادة العمل فرادى أو جماعة لكفالة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في تشيكوسلوفاكيا بالأخص بعد أن صدقت الحكومة التشيكية على ميثاق الأمم المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان⁽¹⁾.

ونبين الآن كيف كان الموقف بالنسبة للدولة ماركسية أخرى هي بولندا.

Simon: les droits de l'homme. op. cit. p. 90.

(1)راجع:

أحداث بولندا

شهدت بولندا في بداية الثمانينات اضطرابات عمالية بالغة الحدة دارت أساساً بين الجماهير البولندية وتمثلها نقابة تضامن وبين القيادة الشيوعية البولندية.

ورفعت الجماهير خلال هذه الأحداث شعارات العمل على «تحرير المجتمع من السلطة» حيث لم يعد المجتمع يحتمل أن يكون «ممثلاً» بطريقة سيئة من جانب نقابات واهية وبرلمان غير حقيقي وديمقراطية شعبية وخاوية المضمون. وأفضحت الجماهير عن إرادتها في إقامة مجتمع يريد أن يتحدث ويأثر العمل بنفسه، ويجد مثابة تعبر عنه تعبيراً حقيقياً تكون هي «النقابة» وتخوله الحق في أن يقول «لا للسلطة من خلال الإضراب»⁽¹⁾.

ويلاحظ بعض الكتاب⁽²⁾ أن هذا الموقف الرفض الذي وقفته الجماهير البولندية عبر عن خيبة أملها في «التشريعات القائمة» والتي سعت من خلالها القيادة الماركسية احتواء مطلب الإدارة الذاتية الجماهيرية. ذلك أن تشريعاً للإدارة الذاتية كان قد صدر في 20 ديسمبر 1958 أنشأ ما أسماه «مؤتمر الإدارة الذاتية العمالية» يشكل من ثلاثة مجالس: مجلس عمالي منتخب من كل العاملين، ومجلس منشأة منتخب من أعضاء النقابة، ومجلس منشأة منتخب من أعضاء الحزب. ومع ذلك أخفق هذا التشريع في تحقيق إشراكاً فعلياً للعاملين في الإدارة نظراً لعدم توزيعهم بصورة سليمة بين هيئات الإدارة الذاتية. وكان ذلك نتيجة انتهاء قيام صلة حقيقية

(1) راجع: Mallin (Martin): la résistance aux crises: Le cas de la pologne in, Pouvoirs : 1982 N° 21, P.U.F. Paris, pp 73 à 79.

(2) راجع: Gharvin (Robert): l'entreprise dans les systèmes socialistes, in recherches internationales, Jan - fév - mars 1982, p. 54. Rotinger (Jacques): la crise polonaise et les problèmes du socialisme, recherches internationales, juillet, août, septembre 1983, pp. 29 à 41.

بين الحزب والنقابة والعمال في المجتمع البولندي. ويلاحظ أن هذا الغفور من النظام الشمولي لم يقتصر على العاملين المناهضين للماركسية اللينينية، وإنما وكما يشير الأستاذ شارفان شمل القاعدة العريضة من جماهير الحزب الشيوعي البولندي حيث انضم نحو مليون ونصف مليون عضو إلى نقابة التضامن.

وكشف أحداث تسجيل لائحة نقابة التضامن عن تصميم الجماهير البولندية على التحرر من الوصاية التي يفرضها الحزب الشيوعي عليها. فقد غلّت اللائحة من النص على الاعتراف بـ «الدور القيادي للحزب في بناء الاشتراكية»، ولما تقدم زعماء النقابة لتسجيلها على هذا النحو، سمعت زعامة الحزب على إدراج نص في اللائحة يؤكد الدور القيادي للحزب وهو دور ورد النص عليه في الدستور البولندي. ومع ذلك فقد رفض زعماء النقابة طلب السلطات البولندية، وبعد محادثات فاشلة دامت نحو شهر أعلنت نقابة التضامن الإضراب العام لمدة ساعة لإرغام السلطات على تسجيل لائحة النقابة خالية من النص على الدور القيادي للحزب. وتم بالفعل التسجيل على هذا النحو في 10 نوفمبر. ويلاحظ أنه في حين كان عدد أعضاء النقابة نحو ثلاثة ملايين في سبتمبر، فقد ارتفع العدد إلى عشرة ملايين في يناير التالي...

وكان شعار «الإدارة الذاتية» في طليعة الأهداف التي رفعتها نقابة التضامن. وتوخت هذا الشعار أساساً رفض التعيينات التي يجريها الحزب لمديري المنشآت على أن ينتخب العاملون المديريين من قائمة من المرشحين يراعى فيهم الكفاية الفنية دون اعتبار لمعيار الولاء للحزب الشيوعي. ونصت المادة الثانية من الإعلان النهائي الذي أقره المؤتمر الأول للتضامن في 10 سبتمبر 1981 على أن الأمة تنتظر «إصلاح الاقتصاد بإنشاء هيئات أصيلة للإدارة الذاتية في المنشآت وتصفية قائمة مرشحي الحزب».

واكتسب شعار الإدارة الذاتية مغزى محدداً، فلم تكن المسألة هي

أن يتولى العاملون أو النقابة الإدارة المباشرة للمنشأة، وإنما هي الرغبة في تحقيق استقلال المنشأة بالنسبة لسلطة الدولة والحزب، واستبدال معيار الولاء السياسي بمعيار الكفاءة الفنية. ويلاحظ في هذا الصدد، أنه بالرغم من أن اقتراحات نقابة التضامن في هذا الخصوص كانت تسلم بحق الحزب الشيوعي في الاعتراض على اختيار المدير من جانب العاملين وعلى حقه في اختيار أحد المرشحين المقترحين من جانب العاملين، غير أن القيادة الشيوعية توجست خيفة من هذا الاختيار العمالي، ورئى أن الإدارة الذاتية في الصناعة هي بداية العدّ التنازلي لعملية تسيير ذاتي سوف تشمل سائر الوظائف الإدارية والسياسية.

وخلال شهر سبتمبر ومع بداية شهر أكتوبر، عُقد المؤتمر القومي لنقابة التضامن في جدانسك، وكانت مسألة الإدارة الذاتية محوراً للمؤتمر. وطُرحت فيه اقتراحات الحكومة بأن يكون للعاملين «دور استشاري» في تعيين المديرين. إلا أن المؤتمر قرّر التمسك بقاعدة وجوب انتخاب العاملين لمديري المنشآت الصناعية، وطلب المؤتمر من البرلمان البولندي طرح هذه المسألة في استفتاء شعبي عام. ورفضت السلطات البولندية إجراء الاستفتاء، ورغبة في تفادي صدامات دموية تمّ التوصل إلى حل وسط يتمثل في قبول مبدأ أن يكون اختيار المديرين بمعرفة العاملين من بين المرشحين المدرجين في قائمة.

وكانت خاتمة الفصل الأول من هذه الانتفاضة العمالية، التي لا تزال مشتعلة، هي إعلان الأحكام العرفية في بولندا في 13 ديسمبر 1981، وأعقبه إعلان حلّ النقابات وفي طليعتها نقابة التضامن.

وسعت السلطات البولندية، في محاولة لامتصاص الثورة الشعبية، إلى تطبيق سياسة أطلقت عليها سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك اعتباراً من يناير 1982⁽¹⁾. وتسم السياسة الجديدة بتغيير لمناهج الإدارة القديمة.

(1) راجع: Estager: La crise polonaise et les problèmes du socialisme op. cit. p. 37.

فبدلاً من المركزية المتطرفة وأساليب الإدارة الأمرة من جانب الوزارات تم تطبيق مبدأ استقلال المنشآت ومسؤوليتها الكاملة. ورفعت السياسة الجديدة شعار «الاستقلال الذاتي والتمويل الذاتي والإدارة الذاتية» Les 3 A. Autonomie, Autoginancement, Autogestion.

وطبقاً للحساسية الجديدة، يسير النشاط الاقتصادي طبقاً لخطة مركزية غير أمرة تتوازى مع استخدام آليات السوق. وتلتزم كل منشأة بتحسين إنتاجها ومصادر تمويلها وإنتاج السلعة التي تحقق لها أرباحاً من أجل تغطية نفقاتها وتمويل نموها اللاحق. وتستقل كل منشأة بتحديد جدول الرواتب فيها وحجم إنتاجها. وتبرم في هذا الشأن عقوداً مع الدولة والحكومة، وتضع خططها الاستثمارية تبعاً لاحتياجاتها الذاتية مع اللجوء إلى الائتمان المصرفي في حالة متانة مركزها المالي فقط.

والواقع أن أحداث بولندا، ومن قبلها أحداث تشيكوسلوفاكيا في عام 1968 والمجر في عام 1956، والوقائع التي كشف عنها خروشيف في تقريره إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي تطرح تساؤلاً جوهرياً حول مدى هذه الأزمات، وما إذا كانت مجرد أزمات دورية عابرة لا تمس أسس النظام الماركس-اللينيني، أم أنها بالفعل تعكس خطأ المقولات الماركسية-اللينينية وقصورها عن تحقيق الآمال التي عقدتها الجماهير عليها، فبدت الدولة الماركسية وريثة للدولة الرأسمالية تقوم مثلها على الاستلاب والاستغلال. وفي ذلك تقول شروح الكتاب الأخضر⁽¹⁾ «تحس الدولة الماركسية بأنها وريث الطبقة الرأسمالية، فحاكتها حتى مائلتها تماماً. فوصلت إلى ما وصلت إليه في بولندا وتشيكوسلوفاكيا. إن نفس المواجهة الشعبية أو ثورة الشغيلة التي قام بها العمال، الطرف الأساس في قوى الإنتاج، وواجهوا بها الطبقة الرأسمالية بدأوا الآن يواجهون بها الدولة الرأسمالية في النموذج الماركسي». وتضيف الشروح⁽²⁾

(1) شروح الكتاب الأخضر، الجزء الأول ص 14.

(2) المرجع ذاته ص 48.

وحين اندلعت مظاهرات العمال في بولندا، اتضح أن الدكتاتورية القائمة هي دكتاتورية الحزب الماركسي وليست دكتاتورية العمال، بدليل اصطدام العمال بالحزب الحاكم. إنها دكتاتورية الحزب على العمال، تلك الدكتاتورية التي فرضت على العمال أن يتجوا أقصى ما يستطيعون متنازلين عن أكبر قدر من الإنتاج لصالحها... وهم لا يسمحون للعمال لا بالإضراب ولا بالاعتصام وقرروا لهم ساعات عمل والزمهم بالعمل خلالها. وحين استطاع العمال أن يقولوا رأيهم طالبوا بتخفيض أيام العمل إلى خمسة أيام ورفضوا الأيام المفروضة عليهم من قبل الحكومة الماركسية، فاتضح بشكل نهائي أن العمال لم يقرروا شيئاً، لا أيام العمل ولا ساعات العمل، وأنهم يتنازلون عن إنتاجهم غصباً بل إنهم يتججون غصباً أيضاً.

وتتناول هذا الصدام القائم بين البروليتاريا والسلطة التي تحمل اسمها من خلال فحصنا لأزمة النظرية الماركسية.

أزمة الماركسية

الماركسية - اللينينية، كما يذكر أحد الباحثين الماركسيين، تهدف إلى إزالة استغلال للإنسان وإلغاء استلاب البروليتاريا، ويفضل هذا الإلغاء، ومن خلاله يتم تحرير الإنسانية جمعاء وتحقيق عهد الوفرة الذي يتصر فيه الإنسان على الحاجة، ويكون علامة ولوجه عهد الحرية الحقيقية⁽¹⁾. وتحقيق هذه الأهداف يكون بتطبيق مفاهيم الماركسية - اللينينية التي يجرى التعريف الرسمي لها بأنها «تعبير دقيق عن المصالح الحيوية للطبقة العمالية ولكل العاملين. وهي في الوقت ذاته نظرية علمية أكدت تجربتها الاشتراكية، وتقدم صورة صائبة وموضوعية للعالم، ومرشداً موثقاً به في الممارسة العملية»⁽²⁾. وفي الآن ذاته، وكما يدعى زعيم الحزب الشيوعي السوفييتي الراحل «أن التجربة تفيد أن دكتاتورية البروليتاريا يمكن أن تقوم

(1) راجع: ستويا نوفيتش، المرجع السابق ص 363.

(2) راجع: أطروحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي بمناسبة ذكرى العيد المئوي لميلاد لينين، وثائق الاحتفال، دار التقدم، موسكو، ص 54.

وتستمر في الوجود في أشكال مختلفة. ولكن مهما تباينت أشكالها، فإن السلطة السياسية للطبقة العمالية بقيادة طليعتها الحزب الشيوعي، هي الشرط الضروري لبناء الاشتراكية»⁽¹⁾.

ولتحقيق الاشتراكية بالمنظور الماركسي اللينيني تقوم الأنظمة الماركسية بانتهاج سياسة اقتصادية تقوم أساساً على مبدأ إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتوجيه النشاط الاقتصادي للبلاد طبقاً لخطة مركزية شاملة. ويرتفع على هذه البنية الاقتصادية صرح علوي سياسي يأخذ أساساً بالشكل النهائي لمؤسسات الحكم في ظل دور قيادي للحزب الشيوعي الذي يدعى أنه يمثل الطليعة الواعية للطبقة العمالية وضميرها الطبقي.

تلك هي مفترضات الأيديولوجية الماركسية - اللينينية لتحقيق مسيرة الإنسانية صوب عهد الحرية. ولكن يظهر لنا من عرض هذه الأيديولوجية ودراسة بعض تطبيقاتها أن مسيرتها متعثرة وتصادف أزمات هزتها هزاً عنيفاً أثارت شكاً قوياً حول سلامة أسس الماركسية - اللينينية في داخل المعسكر الماركسي ذاته. ولعل أحد أهم الأسباب في قصور الماركسية وأزمته تعود إلى أن القوالب الماركسية الجامدة التي ترجع إلى القرن الثامن عشر جعلت الماركسيين عاجزين عن الإبداع بسبب وقوعهم في أسرهما، ومن أهمها النظرة إلى الحزب الماركسي على أنه «إله المجتمع والبدل عن الإله»⁽²⁾.

وهذا يطرح تساؤلاً كبيراً حول طبيعة القاعدة المادية للمجتمع الماركسي - اللينيني وعما إذا كانت قد أزلت بالفعل مصدر استغلال الإنسان للإنسان وبالأخص استغلال البروليتاريا أي الطبقة التي تحملها الماركسية رسالة تحرير الإنسانية. وهل يكفي مجرد إلغاء الملكية الخاصة لزوال الاستغلال الطبقي وتحرير طبقة البروليتاريا؟⁽³⁾.

(1) راجع خطاب بريجنيف بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر، وثائق الاحتفال، موسكو، ص 32.

Stoyanovitch: op. cit. pp. 20 et 93

(2) (3) راجع :

لقد جاء فى بيان الحزب الشيوعى الذى سطره ماركس وأنجلز أن الثورة الشيوعية سوف تكون انفصالاً جذرياً عن نظام الملكية التقليدى. وهذا يعنى أنه حتى تستطيع طبقة صاعدة ومقهورة أن تطيح بغيريتها الطبقة السائدة، يكون من الضرورى أن تكون بدورها حاملة لأسلوب إنتاج ذاتى. وبدون ذلك، فإن كل محاولة للثورة الاجتماعية من جانبها سوف تقابل بالفشل، بل على فرض نجاح الثورة، فهي لن تستطيع أن تتجاوز مستوى الانقلاب أو العصيان الذى يسفر عن تغيير فى الأشخاص دون البنية الاجتماعية والسياسية. والأسلوب الانتاجى الخاص بالطبقة الجديدة هو نظام المستقبل لأساليب الإنتاج التى تم انتزاعها من الطبقة التى أطيح بها. وهو أسلوب يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. أى على نفيض الملكية الخاصة. فهي ملكية مالكةا هو المجتمع البروليتارى الذى يختلف كلية عن المالكين الرأسماليين. وبذلك يتحقق الغرض الماركسى المبدئى الذى يقضى بالاختلاف الجذرى بين أسلوبى الإنتاج، فهو أسلوب للإنتاج كما يدعى الماركسيون لا يعرف استغلال أو قهر الإنسان للإنسان.

الخلاف حول تحديد معنى الملكية الاجتماعية:

وتصدى المفكرون لتحليل المقصود بالملكية الاجتماعية التى يمكن أن تحقق أهداف التحرير التى تحددها الماركسية. فهل تعنى الملكية الاجتماعية استبعاد كل تملك لها وكل حائز لها غير الطبقة العمالية التى تعد بمثابة الحارس عليها؟.

يرجح البعض هذا المعنى تأسيساً على أن انتفاء ملكية وسائل الإنتاج يستبعد تلقائياً كل استقطاع من فائض القيمة أو فائض إنتاج قوة العمل لصالح أشخاص أجانب عن عملية الإنتاج بما يحقق المفزى الماركسى للاشتراكية⁽¹⁾.

ويذهب آخرون⁽¹⁾ إلى أنه يتعين إجراء تمييز دقيق بين ملكية الدولة أو القومية والملكية الاجتماعية أو الجماعية. فمن المتعين أن تتحول الملكية الثانية إلى «لا ملكية» *non propriété*. أما الزعم بتأميم الملكية والريع العقاري وفائض القيمة فهو زعم لا أساس له لأن الغرض أن هذه الأموال تكون مملوكة لكل الشعب. ويستفاد من واقع التطبيق الماركسي أن فائض القيمة لا تقبضه طبقة البرجوازية المستغلة، وإنما هي البيروقراطية التي تستأثر بامتيازات الملكية اعتماداً على القوة التي تحوزها. فهي ملكية طبقة مستحدثة النمط، لا تنشأ من عملية تسجيل لدى موثق أو في الشهر العقاري، لأن الطبقة البروليتاريا ليست في حاجة إلى هذا الإجراء فهي تحوز قوة سلطة الدولة التي تفوق بكثير صور التسجيل البرجوازية البالية.

ونصف شروح النظرية العالمية الثالثة هذه الأوضاع، فتذكر أن البيت كان لصاحب العقارات الرأسمالية تحول ليصبح لحكومة الحزب الماركسي ممثلة بالبلدية، والأرض التي كانت للإقطاع صارت لحكومة الحزب الماركسي، والسلطة التي كانت بيد الطبقة الرأسمالية صارت بيد الحزب الشيوعي، وحلّ الجيش الماركسي محلّ الجيش الرأسمالي، وبقي الإنتاج ملكاً لربّ المحلّ الجديد وهو الدولة الماركسية بدل الطبقة الرأسمالية، وحلت الإدارة الحكومية محل الإدارة الخاصة، إنه مجرد نقل عادي من وجه إلى الوجه الآخر⁽²⁾.

على النحو المتقدم، يتبين أنه ليس يكفي إلغاء الملكية الخاصة لزوال الاستغلال الطبقي. فنمط الملكية الذي حلّ في الدولة الماركسية محل الملكية الفردية الرأسمالية الملغاة كان من شأنه استبعاد العاملين من سلطة التقرير في شأن استخدامها. وأعطيت هذه السلطة إلى عنصر

(1) راجع: Lefort: (Claude): Marxisme, révolution et bureaucratie, in. la bureaucratie. Arguments, 10/18. Paris. 1976. pp. 126 et s.

(2) شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول، ص 49.

اجتماعى متميز عن العمال ومنفصل عنهم. ومن هنا يتضح أن الأمر الهام فى قضية تحرير العاملين هو فحص سلطة التقرير أكثر منه التنظيم القانونى للملكية. فسمية «الملكية الاجتماعية» التى تطلقها بعض الأنظمة الماركسية على الملكية الجديدة، هى تسمية خاوية المضمون، ذلك أنه للوقوف على طبيعتها الحقيقية يتعين أن نتساءل عن له بالفعل الحق فى استخدام هذه الملكية؟.

وتفيد الإجابة على هذا السؤال أن المجتمع ليس مالكا لهذا الحق، كما أنه ليس مقررًا للعاملين فى مجموعهم، وإنما إلى مجموعة اجتماعية معينة تزعم أنها تمثل المجتمع والعاملين. ولا تستند هذه المجموعة فى تأكيد هذا الزعم إلى تفويض صادر لها فى هذا الشأن، ويكون بالتالى قابلاً للسحب والإلغاء فى حالة سوء الإدارة، وإنما هى مجموعة تكونت بمفردها وفرضت نفسها على المجتمع بهذه الصفة.

وقد أسفر هذا الوضع عن خاصيتين أساسيتين فى النظام الماركسى تشكلان سمته المميزة:

— احتكار «مجموعة اجتماعية خاصة» لسلطة التقرير فى استخدام وسائل الإنتاج على نحو ينشئ نمطاً جديداً من الملكية يمكن تسميتها بـ «ملكية خاصة ومصادرة».

— سلطة سياسية شمولية تمارسها هذه المجموعة وتحمل تسمية «دكتاتورية البروليتاريا».

— وتتكامل الخاصيتان وتفرزها نتيجة منطقية وحتمية تتمثل فى استبعاد طبقة البروليتاريا، صاحبة الرسالة التاريخية وفقاً للماركسية، بل وسائر الجماهير العاملة من قيادة المجتمع أو من الاستغلال. وبذلك تمارس هذه المجموعة الاجتماعية الخاصة *groupe social particulier* السلطة السياسية فى هذا النمط من المجتمع وتباشر رقابة احتكارية لوسائل الإنتاج مستخدمة الطبقة العمالية أداة لإنجاح ثورتها أى للقضاء على

«البرجوازية الرأسمالية» ثم لتصادر لحسابها وسائل الإنتاج التى تحوزها.

تفريعاً على ما تقدم تكون الطبقة العمالية مجرد حليف للمجموعة الاجتماعية الخاصة فى ثورتها ضد البرجوازية، شأنها فى ذلك شأن طبقات أخرى أو مجموعات ثورية أخرى فى التاريخ. وتستمر هذه المجموعة الجديدة فى استخدام الطبقة العمالية مستمدة من ذلك وسيلة لإضفاء الطابع الاشتراكى على حكمها.

ويتأكد التحليل المتقدم من دراسة هيكل البنية الاقتصادية الماركسية والصرح العلوى الماركسى وذلك على الوجه التالى:

الأجرة عماد العلاقات الإنتاجية الماركسية

تبرير الأجر الماركسى:

يستمر العاملون فى إطار النظام الماركسى فى التصرف فى قوة عملهم مقابل الأجر⁽¹⁾. ويسعى المفكرون الماركسيون إلى تبرير هذا الوضع، وتبرئته من وصمة الاستغلال التى تلازم الأجرة فى النظام الرأسمالى. ويقال فى هذا الصدد إن الأجرة فى إطار الدولة الماركسية هى من قبيل توزيع العائد القومى. وإن هذا العائد القومى الناتج من العمل الجماعى لمجموع المنتجين يكون بالضرورة موزعاً بين: عدد من الأجور الفردية، وصندوق للتفقات الاجتماعية والسياسية وبالأخص العسكرية، وأخيراً رصيد لتحقيق التراكم والاستثمار.

وبذلك لا يتقاضى العامل صافى ناتج عمله، وإنما ما يعادل هذا الناتج مخصصاً منه الجزء المقابل لحاجات التراكم والتفقات الاجتماعية.

الرد: بيد أنه من الملحوظ أن العلاقات الملموسة بين العاملين

Martinet: op. cit. p. 67 .

(1) راجع:

والدولة ربة العمل لا تطابق وهذا التعريف «للاجر الاشتراكي». فمن ناحية، يكون لكل عامل إمكانية التقدم إلى المنشأة ويتم إلحاقه بالعمل بموجب عقد فردى أو جماعى مكتوب أو شفوى يحدد شروط العمل والمقابل الذى يتقاضاه عنه. ويتفاوت هذا الأجر تبعاً لنوع العمل ونوع المنشأة ومنطقة العمل، وتبعاً للأهمية التى تعقدها الدولة لنوع معين من النشاط الإنتاجى. فعلى سبيل المثال، يذكر أنه فى الاتحاد السوفيتى كان متوسط الأجور فى صناعات النسيج يقل بنسبة النصف تقريباً عن صناعات أخرى كانت تحظى برعاية الدول مثل الصناعات البترولية أو صناعة الفحم... يضاف إلى ذلك تقرير نظام للحوافز تبعاً لطبيعة العمل، بحيث لا تمثل الأجور الأساسية أكثر من 50% أو 60% من الدخل النقدى. ومن جانب آخر، كانت الدول الماركسية تهتم بتفادى حدوث تفاوت كبير بين الأجور. ففي السنوات الأولى للثورة البلشفية كانت نسبة التفاوت بين الأجور لا تتجاوز النسبة من 1 إلى 3 ثم أصبحت من 1 إلى 8 وتبلغ حالياً من 1 إلى 20 بمراعاة المكافآت المقررة للكوادر وللعمال المتميزين⁽¹⁾.

فى ضوء ما تقدم، يبدو من العسير القول بتوزيع وقسمة الدخل القومى، بل يكون من المتعين تحليل البنية التى تحكم هذا التوزيع. وصاغ علماء الاقتصاد السوفييت فى السنوات 1956 - 1957 وما بعدها النظرية القائلة بأن العمل فى المجتمع الاشتراكي مثل العمل فى المجتمع الرأسمالى، ينقسم إلى «عمل ضرورى *travail nécessaire* وفائض عمل أو عمل بلا أجر *surtravail*، وإن كان فائض العمل هذا، طبقاً لما يقررون، هو «عمل من أجل المجتمع».

ويقال فى شرح ذلك، إن جزءاً من فائض القيمة الاجتماعية - *Plus value social* الذى يتم الحصول عليه بفضل «فائض العمل» يعود إلى الأجراء فى شكل مرافق عامة وخدمات اجتماعية من تعليم وصحة وتأمين

(1) راجع: مارتييه، المرجع السابق، ص 61.

اجتماعى إلخ. يضاف إلى ذلك حجة أخرى مؤداها أنه مع التسليم بأن
الأجير فى الدولة الماركسية يتنازل عن جزء من عمله وأنه ينتج فائض
القيمة إلا أن هذا الفائض لا يحتكره ملاك فريديون وإنما ينصرف إلى الدولة
التي تحدد كيفية استخدامه من خلال الخطة.

على أنه يلاحظ على هذا الرد أن «الجماعة الاجتماعية الخاصة»
التي سبق بيانها، تكون قد استولت على الدولة أو أصبحت هى الدولة،
وينصرف مجموع الموظفين والمديرين الذين يشكلونها وكأنهم المالكين
لوسائل الإنتاج. وهذه الملكية، وإن لم تكن قانونية لأن كل شيء مملوك
للدولة، أو بالأقل من الناحية النظرية للمجتمع، إلا أنها ملكية فعلية طبقاً
للمفهوم الماركسي لـ «علاقات الإنتاج». وفى هذا الصدد يقال⁽¹⁾ إن الطبقة
السائدة هى المالك الجماعى لوسائل الإنتاج، وبالتالي فإن جزء فائض
القيمة التي يختص بها أعضاؤها تتوقف على مكانتهم فى البنية الرباسية.
ويسرى هذا المعيار ذاته بالنسبة لتحديد شكل ودرجة الاشتراك فى كل
القرارات المتصلة بالإنتاج وتوزيع فائض القيمة. ويلاحظ أنه بالنسبة لهذه
الطبقة الجديدة، وعلى خلاف الحال بالنسبة للطبقة البرجوازية السابقة
عليها، فقد نشأت سلطتها الاقتصادية من احتكارها للسلطة السياسية، فى
حين أن البرجوازية سعت للاستيلاء على السلطة السياسية بعد أن حققت
سلطتها الاقتصادية.

ومن جانب آخر، فإن الكيفية التي تستأثر بها هذه الطبقة بجزء من
فائض القيمة الاجتماعية مختلفة تماماً عن تلك التي تسم بها الرأسمالية
الخاصة. فالأرباح الشخصية غير متناسبة مع الفوائد المحققة، ويتم التوزيع
على المستوى الاجتماعى القومى وليس على مستوى كل منشأة، ويتدثر
هذا التوزيع «شكل تدرج رياسى للمرتبات والأجور وليس توزيعاً للأرباح».

(1) راجع: Stojanovic (Suetozar): Le mythe étatique du socialisme, in étatisme et
antogestion, op. cit. 30.

فضلاً عن المزايا العينية المقررة لأفراد هذه الطبقة الجديدة من استراحات ريفية وسيارات فاخرة ورحلات وأسفار تشكل أجراً إضافياً تعيد إلى الأذهان أسلوب العمولات والمكافآت المقررة للكنوقراط في العالم الرأسمالي.

وجدير بالذكر، أن هذه الطبقة الجديدة التي أفرزتها الأنظمة الماركسية، لم يتوقعها ماركس⁽¹⁾. وهي تستمد وصف الطبقة من كونها تواجه طبقة البروليتاريا الأجيعة وتتعايش معها في إطار علاقات طبقية تقوم على وجود طبقة سائدة في مواجهة طبقة أخرى مستغلة ومقهورة.

وهي طبقة سائدة من نمط جديد. وهذه الجدة مصدرها أنها، ودون أن تحوز ملكية وسائل الإنتاج تمارس الرقابة المطلقة على استخدام هذه الوسائل بما يهيء لها أن تختص بفائض قيمة عمل الأجراء. بل إن الملحوظ⁽²⁾ أن هذه الطبقة الجديدة تحصل على نصيب متزايد من فائض القيمة الاجتماعية بقدر حاجتها إلى حماية وضعها كطبقة سائدة سياسياً واقتصادياً وأن تبقى على جهاز متضخم من الشرطة والجيش اللازم لحماية سيطرتها. ومن هنا جاء وصف هذه الطبقة بأنها ولا تجنى فائض قيمة العمل فحسب، بل أيضاً فائض قيمة الطبقات⁽³⁾. وبدلاً من أن يسفر الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا عن انتصار الطبقة الأخيرة، استطاع طرف أجنبي عنه، هي الطبقة الجديدة، أن يستأثر بشماره بدعوى تمثيل البروليتاريا والتعبير عن مصالحها. فتماثل بذلك دورها ودور البرجوازية حين سلبت أقتان الأرض ثمرة صراعها مع الإقطاع⁽⁴⁾.

(1) Stoyanovitch (Konstantin): La dictature du prolétariat et l'état socialiste. op. cit. pp. 232 et 241.

Hytte: op. cit. p. 114 .

(2) راجع:

(3) Plus - values de classes, in Domont (René), Mazoyer (Marcel): Développement et socialismes, Ed. Seuil, Paris, 1969, p. 42.

(4) Paillet (Marc): Marx contre Marx, la société technobureaucratique, Ed. De-
nâl, Paris, 1971, pp. 86 et 87.

وفي مواجهة هذه الطبقة يكون العاملون في مركز البروليتارى الأجير بالمفهوم الماركسى الأصيل لهذا الاصطلاح أى تكون هناك علاقة عمل تعاقدية يكون أحد أطرافها العامل الحائز لقوة العمل، يقابله رب العمل الحائز لوسائل الإنتاج، وهما متساويان من الناحية القانونية دون الناحية الاجتماعية. وهذه العلاقة هى أساس قانون العمل السارى فى الدول الرأسمالية الخاصة، بل يلاحظ أنه بينما ألغت الدول البرجوازية نظام «بطاقة أو سجل العمل Carnet de travail» فلا يزال هذا النظام مطبقاً فى الدول الماركسية. حيث يلتزم العامل بحمل بطاقة عمل تدون فيها ملاحظات مديرى المنشآت التى سبق لهم العمل فيها. وتكون هذه الملاحظات، وبالأخص ما اتصل بها بالولاء للنظام، محل اعتبار عند تقدم العامل للالتحاق بأية منشأة أخرى. وقد لا يجد العامل بسببها أى فرصة حقيقية لكسب العيش⁽¹⁾.

ويطلق البعض على هذا الوضع تسمية «الاستغلال التعاونى أو التبادلى Exploitation mutuelle»، وهوى شكل خاصة المجتمعات التى ألغت الملكية الرأسمالية مع الإبقاء على قوة العمل محلاً للتبادل. فبواصل الأجراء خلق فائض القيمة. ولكن يكون هذا الفائض موزعاً بطريقة غير متساوية.

ويلاحظ أن ظهور هذا النمط من الاستغلال لا يفصل عن السيطرة السياسية للبيروقراطية. ولكن ليس يكفى إعادة النظر فى هذه السيطرة لإلغاء مظاهر الاستغلال التعاونى، وإنما من المتعين أن ينضب مصدر «خلق فائض القيمة» أى وضع خاتمة ليس فقط لتبادل قوة العمل، وإنما لكل أشكال التبادل القائم على علاقة السوق.

المقارنة بين الاستغلال الماركسى والاستغلال البرجوازى:

يتساءل البعض عما إذا كان هذا النمط الجديد من الاستغلال يشكل تقدماً بالنسبة للنمط القديم أى الاستغلال الرأسمالى؟.

Stoyanovich: op. cit. pp. 264 et 269 .

(1) راجع :

وفي محاولة للإجابة على هذا السؤال، يشار إلى أن أبشع أنواع الاستلاب لا يتحقق من الاستغلال ذاته، وإنما من الجهل بقيامه. فالعامل في المجتمعات الرأسمالية يستمد من إحساسه بالاغتراب ومن النضال الذي يخوضه تبعاً لذلك نوعاً من الكرامة والحرية، وهي كرامة وحرية مرفوضة للعاملين في الدول الماركسية.

ويحرص أعضاء الحزب الماركسي على تنفيذ توجيهات الحزب على كافة المستويات والمجالات، وهي تعليمات لا تقتصر على الجوانب المادية، وإنما لها جانبها المعنوي المتمثل في الحيلولة دون تسرب أفكار مناهضة للأيدولوجية الماركسية في صفوف الطبقة العمالية. ومن هنا يتحول «استغلال العاملين» إلى «تمجيد للعمل» يصفه الكاتب الفرنسي بيير نافيل في مؤلفه «الأجر الاشتراكي» بقوله: «تخفى البرجوازية استغلال العمل وراء الريق الجذاب للسلع الاستهلاكية والتذبذب الخرافي للأسعار. أما البروقراطي في نظام التخطيط المركزي الأمر، فإنه يحل علاقات الاستغلال التعاوني والطفيلية اللصيقة بالماركسية وراء شعارات «الأجر الاشتراكي» ومكافأة العمل، والشرف الاجتماعي الخ... فالعمل يكف عن أن يكون عناء، كما أنه لا يستر تضاداً اجتماعياً، وإنما يصور العمل على أنه المبدأ المنظم للمدالة الاجتماعية ورمزاً للانسجام الاقتصادي. كما يصور الأجر الذي يتقاضاه البروليتاري على أنه النصيب المقدس الذي يختص به من العائد الاجتماعي ويكرس الكهنوت البيروقراطي هذه المفاهيم بدعوى أنه يريد الخير للعاملين بينما هو في الحقيقة يختص لنفسه المنافع الدسمة. ويعلق البعض على ذلك بالقول بأن العامل الذي يصادق على هذه الأيدولوجية هو إنسان مخدوع ومحروم من الأمل. لأنه في ظل الرأسمالية يمكن للعامل أن يحلم بالاشتراكية. أما في ظل الماركسية، وحين يوقن العامل بأن المعطيات الأساسية لم تتغير، فبماذا يمكن أن يحلم؟ وليس هناك شك في أن مثل هذه الطبقة المستغلة

لا يمكن أن تكون طبقة قائمة. وهو استغلال ينشأ من استقطاع الفائض القيمة من الشخص الذي أنتجها أى الإبقاء على وضع الأجير⁽¹⁾.

وهذا ما يؤكد معمر القذافي حين يقول: «المذهب الماركسي هو مذهب الأجرة، فقد حوّل كل الناس إلى أجراء لتفادي البطالة القائمة في ظل النظام الرأسمالي»⁽²⁾ ويضيف⁽³⁾: «يتنفي الحافز الذاتي لدى العمال في المجتمع الماركسي الذي يقوم على نظام القطاع العام الواحد، لأن العامل يعرف أنه لن يتجاوز الحد الأدنى للمعيشة مهما بذل من جهد. ومن هنا يتقاعس العمال تماماً عن العمل، وتقوم مشكلة البيروقراطية وتكلس كل شيء نتيجة انعدام الدافع الذاتي الذي يجعل الناس تبذل جهداً ذاتياً، ولذا تتجه الأنظمة الماركسية حالياً للأخذ بنظام الحوافز». ويستطرد القذافي فيذكر⁽⁴⁾: «اكتشفت الشغيلة بأنها مخدوعة بسبب سيطرة الحزب الشيوعي على الطبقة العمالية، كما أن انتظارها طال في مرحلة الانتقال لأنه إلى أن تتحقق الشيوعية ستستمر الشغيلة تعمل بأقصى طاقة وتأخذ أقل أجرة لكي يتوفر الباقي للشيوعية حتى يتكلس الإنتاج. ولكن بكل المعطيات الموجودة الآن، فإن الدولة المصرية تلتهم كل الفائض من جهد العامل، ولا يمكن أن يتكلس الإنتاج حتى ليصبح ولكل حسب حاجته ومن كل حسب جهده». فبرامج الدولة المصرية تلتهم كل الإنتاج والآن هم يبحثون عن إنتاج يكفي الحد الأدنى من حاجة الناس وليس إشباع حاجاتهم، وبالتالي لتكريس الإنتاج لمرحلة الشيوعية».

وضع المنشأة في النظام الماركسي:

وعزز وضع المنشأة في النظام الماركسي من قوة الاستلاب الذي

Martinet, op. cit. p. 236 .

(1) راجع:

(2) راجع: السجل القومي، المجلد 14، ص 263 .

(3) راجع: السجل القومي، المجلد 11، ص 213 .

(4) راجع: السجل القومي، المجلد 13، ص 520 .

يعانيه الشغيلة⁽¹⁾. فالمنشأة، حسبما يذكر الأستاذ شارفان، تخضع لمبدأ وحدة القيادة المتمثلة في المدير الأواحد للمنشأة وهو مبدأ أساس في نظر الحزب الذي ينظر إلى مبدأ جماعية القيادة في المنشأة بوصفه مصدراً لعدم الفعالية في مجال الإدارة التقنية. وينظر إلى مدير المنشأة بوصفه، في آن واحد، عضواً لإدارة الدولة يمثل في قلب المنشأة المصلحة القومية للجماعة، أي الشكل الاشتراكي للمصلحة العامة، كما أنه يعد عضواً خاصاً بالمنشأة⁽²⁾.

ويتج عن هذا الوضع، أن يكون المدير هو الحائز لثقة السلطة المركزية ويكون مسؤولاً عن أعماله أمامها فقط، ويعمل جميع العاملين تحت إمرته، وهو الذي يمينهم ويحدد أجورهم ويفصلهم عند الضرورة. ولا صوت لهم سواء بالنسبة لإدارة المنشأة أو بالنسبة لمركزهم وأوضاعهم المهنية. فالبروليتاري في المنشأة الماركسية هو أجير شأنه شأن الأجراء في العالم؛ بل إنه محروم من اللجوء إلى سلاح الإضراب نظراً لأنه لا يتصور أن يقوم الشغيلة بإضراب ضد دولتهم العمالية⁽³⁾. وإن قيل بأن الدولة الماركسية تأخذ بنظام المجالس العمالية في داخل المنشأة فكما تذكر شروح الكتاب الأخضر «يرأس العمال مجلس تابع للحزب الحاكم ينسب تكوينه إلى العمال، لكنه في الحقيقة مشكل من أعضاء أدرجت أسماؤهم في قوائم أعددها الحزب ليقصر اختيار العمال عليهم، ويتحقق للحزب السيطرة على جميع مرافق الدولة»⁽⁴⁾.

Martinet: op. cit. p. 91 .

(1) راجع :

Charvin: L'entreprise dans les systèmes socialistes. op. cit. p. 50 .

(2) راجع :

Stoyanovitch: op. cit. p. 258 et Horvat (Branko): l'économie politique du

socialisme autogestionnaire, in l'autogestion un système économique op. cit. pp. 81

et s. - Valenta (Zdenek): La propriété dans le socialisme et certains problèmes de la démocratie directe, in autogestion et socialisme, Mars - Juin 1970, pp. 81 et s.

(4) شروح الكتاب الأخضر - المجلد الأول، ص 273.

ولا يجحد الكتّاب الماركسيون تبعية المنشآت للحزب، فيذكر الأستاذ شارفان أن «السلطة في المنشأة وثيقة الصلة بشكل انتشار كوادر الحزب في جهاز الإدارة . فمدير المنشأة والمسؤولون الأساسيون عنها هم عادة أعضاء في الحزب الشيوعي ويجوز أن يكونوا من كوادر الحزب كذلك . ويكون هناك تركيز للسلطة بين أيدي مجموعة متجانسة⁽¹⁾ . ويلاحظ أن الهوية بين كوادر المنشأة ومجموع العاملين فيها آخذة في الاتساع، وأن العاملين قد امتلأوا إحساساً بالقصور نحو تسيير المنشأة وأصبحوا لا يحنون سوى بتحقيق مطالبهم القوية دون مبالاة بندايات الإدارة أو الحزب . وهذا ما يفسر الصدامات بين العاملين من جانب، والإدارة وكوادر الحزب من جانب آخر على غرار أحداث بولندا في 1970 و 1980 و 1981.

وفي المعنى ذاته، يوضح عالم ماركسي آخر، هو عالم الاقتصاد الفرنسي شارل بتلهاييم⁽²⁾ أن المنشأة الماركسية حافظت على خاصيتين أساسيتين للمنشأة الرأسمالية هما: الفصل بين العاملين وبين وسائلهم الإنتاجية أي غيبة الإدارة الذاتية، والثانية الفصل بين المنشآت إحداها عن الأخرى . ويتقضى إلغاء هذا الفصل تحقيق «تخطيط مطلق»، وهو أمر متعذر نتيجة الاستحالة الموضوعية لتركيز كل القرارات في مركز واحد. ذلك أنه يوجد عدد من الوحدات الاقتصادية المتباينة فيما بينها من حيث الحجم ودرجة التطور وظروف الإنتاج . حقيقة أن من شأن التقدم العلمي والتكنولوجي تعديل هذه المعطيات وتشجيع عملية التكامل، ولكن لا يزال ذلك قاصراً عن تحقيق «تملك اجتماعي» أي من المجتمع بأسره لأدوات الإنتاج . ومن هنا يرى بتلهاييم وجوب التمييز بين «الملكية القانونية» لوسائل الإنتاج التي هي للدولة، و«الحيازة الفعلية» التي تتعقد في آن واحد للبيروقراطية المركزية من خلال الخطة وهيئات إدارة المنشآت.

يستفاد مما تقدم، أنه على الصعيد الاقتصادي، تكون المنشآت ملكاً

Charvin, op. cit. p. 42 .

Martinet, op. cit. pp. 92 à 95 .

(1) راجع :

(2) راجع :

للدولة التي تتجسد في الحزب أى في الطبقة الجديدة. أما حيازة هذه المنشآت والتصرف في وسائل إنتاجها، فذاك يفلت جزئياً من الدولة ليعود إلى هيئة الإدارة باسم «مصلحة المنشأة». أى أننا نكون إزاء ملكية جماعية وحيازة خاصة، بعد أن تم إلغاء الملكية والحيازة الفردية. ويتولى قادة الحزب ومديرو المنشآت توزيع فائض القيمة الاجتماعية التي تنتجها جماهير الشغيلة. وهو التوزيع الذي يفرز «الاستغلال التبادلى أو التعاونى».

صفوة القول، إن ملكية وسائل الإنتاج ليست شرطاً لممارسة القهر والاستغلال⁽¹⁾. فمن المشاهد في إطار النظام الرأسمالى أن رأس مال الشركات الضخمة موزع بين ألوف بل ملايين المساهمين وتكون هذه المنشآت مدارة من قبل مديرين لا يحوزون غالباً أسهماً في رأس مال الشركة التي تستخدمهم، ومع ذلك يتحقق الاستقطاع الرأسمالى لفائض القيمة. والحال لا يتغير في حالة تأميم هذه المنشآت. فالدولة حين تؤمّمها وتصبح مالكة لها فإن الأثر الذى يترتب على هذا الإجراء هو مجرد تغير شخص المستفيد بفائض القيمة. ويبقى المدير مزوداً بكل السلطات يضمها في خدمة رب العمل الجديد.

على النحو المتقدم يبدو قصور النظرية الماركسية في حل المشكل الاقتصادى وتحرير الشغيلة فهل هذه النظرية أوفر حظاً في حل المشكل السياسى؟

أزمة الماركسية على الصعيد السياسى :

إذا انتقلنا إلى صعيد السلطة السياسية الماركسية فإننا نصادف عقيدة راسخة في الأيديولوجية الماركسية - اللينينية تتمثل في الدور القيادى

Hytte: op. cit. pp. 169 et s.

(1) راجع :

ويلاحظ في هذا الصدد أن الدول الماركسية تشارك في عضوية منظمة العمل الدولية في جنيف بوصفها ربة عمل وليس من الشغيلة. راجع : Stoyanovich, op. cit. p. 259.

للحزب الشيوعي بوصفه «النواة القائدة» للمجتمع الماركسي على نحو ما تذكر دساتير البلاد الماركسية. ومن شأن هذه المقولة السياسية تحقيق الاستلاب الاقتصادي للعاملين باستلاب سياسي لا يقل خطورة عن الأول.

لقد كشف التقرير الذي قلمة خروتشيف إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عن الأوهال التي ارتكبت في ظل القيادة الحزبية للمجتمع والتي أسفرت عن التنكيل بغالبية أعضاء الحزب أنفسهم⁽¹⁾، وفي ذروة هذه الأحداث أعلن ستالين «أن وظيفة القمع في داخل البلاد أصبحت وظيفة إضافية ولا لزوم لها فقد زالت نتيجة زوال الاستغلال، بعد أن انقرض المستغلون ولم يعد هناك أحد مطلوب قمعه»⁽²⁾. ويبدو التناقض صارخاً بين هذه الأقوال وما تحقق بالفعل في ظل حكم ستالين على نحو ما كشف خليفته في زعامة الحزب الشيوعي الرفيق خروتشيف.

وفضلاً عن أعمال التنكيل التي اتخذت حيال أعضاء الحزب الشيوعي ذاته، فإن الأحداث تكشف عن أن الكثير من قرارات الحزب وإدائته لبعض الشخصيات القيادية فيه لم يكن مرجعه اعتبارات تتعلق بالولاء للعقيدة الماركسية - اللينينية بقدر ما كانت انعكاساً للصراع على السلطة في قمة الحزب الماركسي، يتبدى ذلك بصورة واضحة من مقارنة موقف الحزب الشيوعي السوفييتي من المنشقين عليه في أعوام 1937 وما بعدها. فحين نطالع مؤلف «تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي» الذي تشرف اللجنة المركزية للحزب على تدوينه وإصداره، يقابلنا تفسيران متباينان تماماً لهذه المسألة. ففي الطبعة الأولى التي أشرف ستالين على إصدارها نطالع ما يلي: «كشف عام 1937 عن الوحوش من الزمرة البوخارينية والتروتسكية فقد برهنت قضايا بياتاكوف ورايك وآخرين وتوخاتشفسكي وإياكير، الخ.. وأخيراً بوخارين وريكوف وكروستسكي

(1) راجع ما تقدم.

(2) راجع مارتنيه، ص 5.

وروزنجالز وآخرين، أن البوخارين والتروتسكيين، شكلوا منذ فترة، عصابة واحدة من أعداء الشعب. برهنت القضايا على أن الوحوش التروتسكيين والبوخارينيين كانوا ينوون، تنفيذاً لتعليمات سادتهم في مراكز التجسس البرجوازية هدم الحزب والدولة السوفيتية، وتقويض دفاع البلاد، وتيسير التدخل الأجنبي في شئونها. فقد نسي هؤلاء من خلم الغاشيين، أنه يكفي أنه يحرك الشعب السوفيتي أصبعه حتى يفتى لهم كل أثر. لقد قضت المحكمة السوفيتية بإعدام الوحوش البوخارينيين والتروتسكيين رمياً بالرصاص، ونفذت مفوضية الشعب للشؤون الداخلية الحكم، وأيد الشعب السوفيتي سحق المصابة البوخارينية والتروتسكية⁽¹⁾.

أما حين نطالع مؤلف تاريخ هذا الحزب الصادر عام 1960 أى بعد كشف الثقاب عن حقيقة الإرهاب الستاليني نجد الوصف التالي لهذه الحقة: «في عام 1937 إذ انتصرت الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، ساق ستالين نظرية خاطئة محصلها تفاقم الصراع الطبقي في البلاد اطراداً وتقدم الدولة السوفيتية. واستخدمت هذه النظرية في التطبيق لتبرير الاضطهاد الجماعي لأعداء الحزب أيديولوجياً بينما كان قد تحقق سحقهم سياسياً. وتم التنكيل بالعديد من الشيوعيين واللاحزبيين من الأبرياء والشرفاء⁽²⁾. وأردف خروتشيف في تقريره إلى المؤتمر العشرين للحزب قوله: «كشفت الوثائق والمعلومات عن حقيقة واضحة، هي أن كثيرين من أعضاء الحزب من العناصر التي كانت تتولى الترويج للشيوعية في الحقل الاقتصادي، اتهموا زوراً وبهتاناً بأنهم أعداء للشعب في عامي 1937 و 1938 برغم أنهم كانوا دائماً شيوعيين مخلصين، ولم يكونوا قط، في يوم من الأيام أعداء أو

(1) Histoire du Parti communiste (Bolchévile) de l'U.R.S.S., Editions sociales, Paris, 1946, pp. 291 et 292.

(2) Histoire du P.C.U.S., Edition en langues étrangères, Moscou, 1960, p.

جواسيس أو خونة»⁽¹⁾. بل إنه من الأمور ذات الدلالة أن نشير إلى أن برياً ذاته، الذى كان مسؤولاً عن أمن الاتحاد السوفيتى طوال عشرات السنين وشغل منصب وزير الداخلية فى أحلك الظروف طوال حكم ستالين، والذى قيل بأنه اغتيل بمعرفة قيادة الحزب الشيوعى ذاته، إتهمه خروشيف فى تقريره إلى المؤتمر العشرين للحزب بأنه كان «عميل الاستعماريين ومقصد آمالهم الكبار»⁽²⁾.

تدل هذه الأحداث على الصراع المعتمل داخل المجتمع الماركسى. وفى هذا تقول شروح الكتاب الأخضر⁽³⁾ «إن فى الدول الماركسية لا يزال التناقض مستمراً بين الحزب الحاكم وبين الشغيلة المحكومة، فضلاً عن أن المجتمع الماركسى توجد بداخله طبقات. فالحزب الذى يحتكر السلطة يشكل طبقة هى الطبقة الحاكمة، وكذلك الجيش لأن العسكريين يحتكرون السلاح الذى هو مفقود عند العمال».

ويسوق بعض الكتاب تحليلاً لتركيب المجتمع الماركسى⁽⁴⁾. فيذكر أن جهاز الحزب أفرز بيروقراطية ضخمة نتيجة الأخذ بأسلوب تخطيط الدولة المركزية والخاضعة للرقابة وشريحة عريضة من الفنيين نتيجة الأخذ بسياسة التصنيع، كما أفرز تكوين جهاز شبه مستقل هو الشرطة السيامة بالإضافة إلى دعم جهاز من الفنيين من نوع خاص هم أفراد القوات المسلحة. وكانت المشكلة بالنسبة لجهاز الحزب هى السيطرة فى آن واحد على كل من البيروقراطية والتكنوقراط والشرطة والجيش والتسلل فى داخل

(1) راجع: خطاب الرفيق خروشيف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى - ترجمة ماهر نسيم، ص 45 و 46.

(2) راجع وثائق المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى، المرجع السابق، ص 101.

(3) شروح الكتاب الأخضر - المجلد الأول، ص 66.

(4) راجع: Lefort: Marxisme, révolution et bureaucratie, op. cit. p. 240 et 245.

هذه الهيئات واحتوائها.. ومن هنا اضطر جهاز الحزب لأن يحطم الحزب ذاته ويجرى عملية تطهير دورية، وأضحى بمثابة «المنظمة التي تركز بين أيديها القوى المتركمة للبيروقراطية والشرطة والجيش والتكنوقراط والمناضلين الثوريين».

مبدأ المركزية الديمقراطية يعزز من التسلط الحزبي:

وقد ضاعف من فداحة الآثار المترتبة على التسلط الحزبي أو بالأدق تسلط القيادة الحزبية، الأخذ بنظام المركزية الديمقراطية على نحو ما تقدم بيانه. فقد أسفر هذا المبدأ عن إقامة الحزب على بنية مركزية بالغة التطرف تحكمها القمة⁽¹⁾. فمن الملحوظ أنه في القاعدة تكون أنظار مسئول الخلية موجهة نحو أمين الشعبة (Räikon) الذي يكون بدوره تابعاً للجنة الإقليمية (obkon) التي تتبع بدورها لجنة الجمهورية التي تخضع لرقابة أجهزة اللجنة المركزية التابعة بدورها للمكتب السياسي أو هيئة رئاسة الحزب أو أمينه العام. ويحكم الأمين العام قبضته على الحزب من خلال إدارة الكوادر direction des cadres وهي إدارة مسؤولة عن تنقلات وترقيات مسئولى الحزب في كل قطاعات النشاط. وبذلك تتحقق عملية انتقاء الكوادر، طبقاً لقول ستالين، من أعلى إلى أسفل بين أيدي هيئة وحيدة.

وتكشف الأحداث عن استئثار قيادة الحزب بالسلطة على خلاف قاعدة القيادة الجماعية فيشير ماركيز⁽²⁾ إلى أن المعاهدة السوفيتية الألمانية المعقودة في عام 1939 بين ستالين وهتلر، انفرد ستالين بإبرامها دون التشاور مع قيادات الحزب أو حتى إحاطتهم علماً بها. ويشبه البعض⁽³⁾ هذا الوضع بما كان يدور في ظل الملكية المطلقة في عهد لويس الرابع

Martinet: op. cit. p. 55 .

(1) راجع:

Marcuse: Le marxisme soviétique p. 202 stoyanovich op. cit. p. 234 .

(2) راجع:

Hyte: op. cit. p. 87 .

(3) راجع:

عشر في فرنسا الذي كان يقول « الدولة هي أنا » وكان وزيره كولبير يخاطبه بقوله: « إن صاحب الجلالة يعلم تماماً ما هو مفيد لشعبه، ولا يستطيع الشعب أن يسلك مسلكاً أكثر تحقّقاً لمصالحه من أن يتبع بطريقة عمياء إرادة صاحب الجلالة »⁽¹⁾. وبذلك يكون النظام الماركسي استبدل صاحب الجلالة بالحزب الشيوعي.

تعارض السلطة الحزبي ومفترضات سلطة الشعب:

في إطار الدور القيادي للحزب الشيوعي يضحي من المسير تحقيق مفترضات سلطة الشعب. فالسلطة الماركسية توصف بأنها نسخة مركّزة لسلطتها الاقتصادية ولدورها كحَكَم في الأنشطة الاجتماعية، إنها سلطة فرض الأيديولوجية الرسمية على كل الأيديولوجيات الأخرى، وإذا اقتضى الحال، هي سلطة تعبئة كل هيئات الدولة ضد المواطنين المنشقين. ويتعبّر آخر، إن الدولة الماركسية إذ تستخدم الوسائل التقليدية للاستيلاء على احتكار السلطة الاجتماعية، فإنها تؤدي بشكل متزايد وظائف الدولة التقليدية... وفي مثل هذا المناخ الاجتماعي يزدهر « الخوف من الحرية » ليس فقط عند الأفراد المتممين إلى شرائح اجتماعية محرومة بالفعل من الحرية، بل وكذلك بالنسبة لأفراد يتمون إلى شرائح اجتماعية في مركز أفضل، حيث يسود إحساس بعدم الأمان، وبالتالي، فإنهم لا يتمتعون بالحرية التي يحوزونها نتيجة وجود أشكال متنوعة من الرقابة الذاتية في كافة الأنشطة الخلقة... وفضلاً عن الظروف المشار إليها، فإن هناك مصدراً آخر لعدم الأمان يتمثل في عجز الفرد عن أن يؤثر على الأساس الشرعي للنظام بحيث أن تحديد حريات المواطنين واستقلالهم يكون بالكامل بين أيدي المجموعات الممارسة للسلطة. وتستمر نظرة المواطنين إلى القوانين بوصفها « قوة مستلبة » Force Aliénée تهدد بحقه إن استباح نفسه حرية غير مسموح بها ».

Pesic Golibovic: Les idées socialistes et la réalité, op. cit. p. 353 .

(1) راجع:

وفي حديث عن أزمة الماركسية، يسوق مفكر ماركسي مظاهر تلك الأزمة على الوجه التالي⁽¹⁾:

من شأن نظام الإنتاج المخطط الذي تحوز الدولة فائض العمل فيه حدوث انحرافات خطيرة. فمثل هذه السياسة الاقتصادية تقود بالضرورة إلى احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي وإلى توزيع غير عادل لفائض العمل، وبالتالي إلى علاقة غير متساوية في داخل الطبقة العمالية ذاتها فضلاً عن التسلط في علاقات البيروقراطية بالطبقة العمالية.

إن مثل هذا الاحتكار السياسي - الاقتصادي الذي يحوز فائض العمل، يضيف على البيروقراطية طابع الطبقة السائدة، ويسفر بالضرورة في بلد متعدد القوميات عن توتر وصعوبات في حل المشاكل القومية.

إن التركيز الشديد للقيادة السياسية والاقتصادية بين أيدي هيئات الدولة والحزب، يسفر بالضرورة عن السلبية السياسية للطبقة العمالية وجمود احتمالات الإدارة الذاتية حتى بالنسبة للمجالات التي تتوافر فيها أوسع الإمكانات لكي تصبح الشكل السائد لتنظيم المجتمع.

إن الاحتكار السياسي والاقتصادي في إطار نظام هيمنة الحزب، يسفر عن احتكار بالغ الخطورة يمس نظام الاتصالات الجماهيرية برمته ويشوه الديمقراطية.

وفي إطار هذه الهيمنة للحزب أو بتعبير أدق لقيادته، يضحى من اللغو الحديث عن السيادة العمالية ومن باب أولى عن سيادة الشعب. وكشف النداء الشهير المعروف ببناء الألفى كلمة الذي نشرته الصحف التشيكية خلال شهر يوليو 1968 عن زيف المقولة الماركسية التي تتحدث عن سيادة الطبقة العمالية، فقد جاء فيه: «نعلم جميعاً، والعمال هم أول

(1) راجع: Vranicki (Predrag): La crise du socialisme in, Statisme et autogestion,

op. cit. pp. 374 et 375.

من يعلم، أن الطبقة العمالية لم تكن تستطيع من الناحية العملية أن تبت في أى شيء. وكان تعيين الموظفين والعمال يتم بمعرفة جهة أخرى، وفي حين كان بعض العمال يتوهمون أنهم يحكمون، كانت توجد بالفعل شريحة من الموظفين، متتقة خصيصاً من جهاز الحزب والدولة تحكم باسمهم وبدلاً منهم. في الحقيقة إنهم كانوا موظفين استعادوا مراكز الطبقات التي أطيح بها ليكونوا طبقة جديدة من أصحاب الامتيازات»⁽¹⁾.

وتذكر شروح الكتاب الأخضر في هذا الصدد⁽²⁾ أن الثورة التي يقوم بها الحزب الشيوعي (مستغل الطبقة العاملة) تنسب بعد ذلك للطبقة البروليتارية، لماذا؟ يقولون الطبقة هي المنظمة القادرة على القيام بالثورة، إذن عندما يقوم هؤلاء بالثورة.. من هو صاحبها؟ ومن قام بها؟ هل قامت بها طبقة الشغيلة الكادحة؟ هذا كله تزوير وليس صحيحاً. الشيوعيون يقومون بالثورة فعلاً على الرأسمالية لمصلحة الشيوعيين أنفسهم ولمصلحة الحزب الشيوعي، فالعمال لا يصلون إلى السلطة، الذي يصل إلى السلطة هو الحزب الشيوعي على أكتاف الشغيلة.. ويدعى أنه يستمر في السلطة إلى أن تتحقق الشيوعية أو يظهر تناقض بين العمال وبين الحزب الشيوعي مثل ما حدث الآن في بولندا».

والواقع أن هذا الوضع الذي شغلته الطبقة العمالية في المجتمعات الماركسية هو في حقيقته امتداد للتصور اللينيني لدور الطبقة العمالية والذي يسند إليها دوراً متواضعاً في تسيير المجتمع البروليتاري المراد تشييده. وقد تقدم بيان⁽³⁾ كيف أن لينين تبنى في هذا الصدد أفكار كاوتسكي حول أهمية

Martinet: op. cit. p. 208 - Stojanovic: op. cit. p. 31 -

(1) راجع:

(2) راجع شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول، ص 64 والسجل القومي، المجلد 11 ص 307.

(3) راجع ما سبق و Bourdet (Yvon). Autogestion, programme peu commun de la gauche, in Qui a peur de l'autogestion op. cit. p. 52 - 53.

دور المثقفين فى قيادة الحركة العمالية، وكان كاوتسكى يرى أن « الضمير الاشتراكى لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس معرفة علمية عميقة.. والحامل لهذه المعرفة ليس البروليتاريا، وإنما هم المثقفون البرجوازيون ».

وتعليقاً على زيف المقولات الماركسية، تذكر شروح الكتاب الأخضر⁽¹⁾، أن التزييف هنا يكمن فى تصويرهم (أى الأحزاب الماركسية) لاستيلاء أحزابهم على السلطة بأنه انتصار للعمال وهو أمر لم يتحقق للعمال بعد بسبب تحولهم إلى عبيد لأرباب عمل جدد ومعاناتهم ذل الأجرة مجدداً. وسيطرة الحزب الواحد على الدولة وتسييرها لمصلحته السياسية متسترأ بالمصطلحات الديمقراطية والشعبية ».

وهذا الوصف لمكانة العاملين فى إطار الدولة الماركسية يذكر المرء بقول باكونين « إن الشعب لن تكون حياته أكثر يسراً إذا كانت العصا التي يضرب بها تسمى عصا شعبية »⁽²⁾. وكان باكونين يقول، « لا توجد دولة أبداً كانت ديمقراطية أشكالها، أى حتى الجمهورية السياسية الأكثر يساراً تستطيع أن تقدم إلى الشعب ما يحتاج إليه أى التنظيم الحر لمصالحه الذاتية.. وإن الدولة المسماة شعبية كما تصورها ماركس ليست فى جوهرها شيئاً آخر سوى حكم الجماهير من أعلى إلى أسفل بمعرفة أقلية تحوز المعرفة وبالتالي مميزة استناداً إلى أنها أكثر إدراكاً لمصالح الشعب الحقيقية أكثر من الشعب ذاته ». وحديثاً قال ماركيز « لا يُعرف الرق بالطاعة أو بخشونة العلاقات، وإنما بتحول الإنسان إلى أداة أى إلى شيء »⁽³⁾.

وتصف النظرية العالمية الثالثة المجتمع الماركسى فتذكر أنه فى هذا المجتمع، « لا يوجد أى اهتمام بمسألة الديمقراطية، بل إن الاهتمام كله

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول، ص 165.

Hytt: op. cit. p. 99.

(2) راجع :

Martinet. op. cit. p. 245.

(3) راجع :

منصب على حماية سلطة الحزب الشيوعي لضمان بقائها في يده، ويعتبرون أية محاولة لتخفيف الضغط على الجماهير في الدولة الماركسية خطأ وعملاً برجوازيًا واتجاهاً ليبرالياً مضاداً للاشتراكية⁽¹⁾. ويذكر هذا القول بالنقد الذي وجهته الأوساط الماركسية الرسمية إلى أمين عام الحزب الشيوعي البولندي حين توجه أثناء الاضطرابات العمالية وأجرى محادثات مع العمال المضربين، حيث وصفت الصحافة الماركسية تصرفه بأنه تصرف مهين بالنسبة لمسؤول كبير بالحزب الشيوعي⁽²⁾!!

ويلخص الحزب الاشتراكي الفرنسي في برنامجه للثمانينات تقييمه للأنظمة الماركسية، فيذكر أن نظام الحزب الواحد واتحاده مع الدولة، واتحاد الدولة مع المجتمع وأخيراً المبدأ الرياسي للسيطرة الصارمة من جانب المستوى الأعلى على المستوى الأدنى كل ذلك يسفر عن اقتصار الحياة السياسية القومية على وسط مغلق للغاية يحظر عملياً كل نقاش سياسي وكل نقد وكل حياة ديمقراطية، ويفرز في النهاية اللامبالاة والسلبية وعدم المسؤولية. وإن قادة النظام الماركسي بوصفهم أقلية مستتيرة لا يجوز المساس بهم ويمارسون باسم البروليتاريا دكتاتورية على البروليتاريا دون أن توجد هناك أي وسائل للمعارضة أو أية أساليب ديمقراطية للتعبير. وليس فقط الدولة لم تتلاشى بل أصبحت آلة بالغة الفعالية للرقابة الاجتماعية والأمنية⁽³⁾.

وهذا التقييم الذي سطرته أقلام حزب اشتراكي عريض سجل فيه إفلاس الأيديولوجية الماركسية في تحقيق الآمال التي عقدتها الشغيلة عليها، تبين الآن الحلول التي تقدمها النظرية العالمية الثالثة لتحقيق التحرير الفعلي للجماهير.

(1) راجع الشروح، ص 47، وص 76 وص 77 - السجل القوي، المجلد 14 ص 271.

(2) راجع ستوينوفيتش، المرجع السابق، ص 235.

Projct socialiste, op. cit. p. 68 -

(3) راجع:

القسم الثالث

النظرية العالمية الثالثة

(ما وراء الماركسية وما بعد اليسار)

الباب الأول

تأصيل الفكر الجماهيري

من الأقوال المأثورة إن الانسان لا يطرح على نفسه إلا المعضلات التي يكون قادراً على حلّها⁽¹⁾ . وقد تبين من عرض مفاهيم النظريتين الرأسمالية والماركسية وتطبيقاتها أنهما وصلتا إلى طريق مسدود الامر الذي أدى إلى طرح قضية البحث عن بديل ثالث حقيقى يحدث تغييراً جذرياً منشوراً ، ولا يقتصر على مجرد ترقيع النظام القائم ، سواء فى صورته الرأسمالية أو الماركسية ، بحلول تليفقية تبقى على جوهر النظام مع الاكتفاء بإحداث بعض التغييرات السطحية .

النظرية العالمية الثالثة بوصفها « معطاة ثالثة ناشئة من العلاقة الجدلية بين المعطيتين الرأسمالية والماركسية طبقاً لما يقضى به المنطق الجدلي »⁽²⁾ وذلك « بعد أن فشل المذهبان الرأسمالى والماركس فى حل

(1) راجع : Genette (Gérard): Notes sur socialisme ou barbarie, in la burocratie Argu-ments, 10/10, Paris 1976, p. 233.

(2) شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول ص 96 والسجل القومى، المجلد 12 ص 307.

مشكلات الإنسانية⁽¹⁾ وفي هذا الصدد تحدد النظرية العالمية الثالثة المشكلة أن الماركسية ظهرت كرد فعل مباشر للرأسمالية « وأحدثت انقلاباً خطيراً في العالم حيث قلبته من وجهه الرأسمالي إلى وجه ماركسي يشكل الجانب الآخر من العملة ذاتها . حيث يدل التحليل على أن العالم لم يتغير فيه أى شيء جوهري بسبب أن المجتمع الماركسي هو بكل المقاييس العلمية وريث المجتمع الرأسمالي في جميع وظائفه وظهرت الماركسية بوصفها مذهباً دكتاتورياً وبيروقراطياً معادياً لسلطة الشعب يؤدي إلى قيام دولة الحزب الواحد التي تعتمد الدكتاتورية أسلوباً وعقيدة وتفرض هذه الدكتاتورية الأبدية على الجماهير الشعبية التي لا يكون لها أى دور إلا أن تتج كمثل خلية النحل حيث تعمل الشغيلة جميعها لصالح الملكة »⁽²⁾.

على النحو المتقدم ، تؤكد النظرية العالمية الثالثة أن الرأسمالية استغلال والماركسية أجره ، وهما وجهان لعملة واحدة «فالماركسية عبارة عن انقلاب للمجتمع الذي كان رأسمالياً فانقلب وظهر وجهه الماركسي دون أن يتغير المجتمع»⁽³⁾ ذلك « أن تغيير المجتمع يجب أن يكون في جوهر العملة وليس في وجهها بأن يصبح الشغيلة شركاء وتنتهي الأجرة إلى الأبد ويتنهي الاتجار والربح والإيجار»⁽⁴⁾.

ومن هنا ، فإن جوهر الدعوة في النظرية العالمية الثالثة هو « إلغاء العصف والاستغلال إلغاء نهائياً بتدمير أدوات العصف والاستغلال وسحب كل إمكانياتها وتمليكها للإنسان الذي يمارس ضده العصف والاستغلال ، وإنهاء الاحتكار في كل شيء من السلطة والثروة والسلاح والثقافة والرياضة والفن والدين . فشماعها (أى شعار النظرية العالمية الثالثة) هو تحطيم

(1) السجل القومي المجلد 11 ص 601 والمجلد 14 ص 684.

(2) شروح الكتاب الأخير ص 47 وص 75 وص 98 والسجل القومي المجلد 11 ص 306 والمجلد 14 ص 698.

(3) السجل القومي ، المجلد 14 ص 276.

(4) السجل القومي ، المجلد 13 ص 523.

قوى الاحتكار وتحرير الحاجات لأنه فى الحاجة تكمن الحرية وفى الحرية تكمن السعادة⁽¹⁾. وهى بهذا المفهوم نظرية جماهيرية لأنها تقضى بإعادة الثروة والسلطة والسلاح للجماهير وإلغاء كل أدوات الحكم الأخرى وقيام الجماهير مباشرة بكل المهام التى تقوم بها أدوات الحكم الديكتاتورية وتهدد بها حرية الجماهير الشعبية⁽²⁾.

(1) السجل القومى ، المجلد 13 ص 509.

(2) السجل القومى ، المجلد 14 ص 906 وص 908.

النظرية الجماهيرية

المقصود بالجماهيرية : يجرى تعريف الجماهيرية بأنها « دولة يسيروها الشعب بدون حكومة »⁽¹⁾ ، « فالجماهيرية هي السلطة الشعبية المباشرة حيث تحكم الجماهير بنفسها دون أن تختار من يحكمها . وهي المرحلة النهائية في الصراع على السلطة ذلك أن سبب الصراع على السلطة في العالم الآن هو أن الجماهير لم تصل بعد إلى السلطة ولن ينتهى الصراع إلى أن تصل كل الجماهير إلى السلطة »⁽²⁾ . فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه .

وترتبط تسمية « الجماهيرية » بمفهوم محدد « للجماهير » بلورته هذه النظرية .

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 10 ص 602 .

(2) السجل القومى ، المجلد 14 ص 700 والمجلد 13 ص 515 والمجلد 11 ص 478 وص 480 وص 819 شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الأول ص 254 وص 261 .

المقصود بالجماهير في مفهوم النظرية العالمية الثالثة :

من الملحوظ أن مصطلح الجماهير وإن بدا بسيطاً في مدلوله ، إلا أنه مصطلح عسير التحديد⁽¹⁾ . فالجماهير في معناها العام يقصد بها العدد الأكبر أو أغلبية السكان ، وبهذا المعنى يقال « الجماهير الكادحة » أو الشعبية « بالمقابلة لـ « حفة المستغلين » وبهذا المعنى ، أيضاً تكون الجماهير مرادفه للشعب فتشكل المظهر الكمي لمفهوم يشكل الشعب مظهره الكيفي .

وإذا بحثنا عن استخدام مصطلح « الجماهير » في الفكر الاشتراكي ، فلاحظ أنه قلما استخدم ماركس هذا المصطلح وجاء استخدامه إياه بصفة عارضة في خطاب بحث به إلى أنتكوف بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1846 تحدث فيه عن « النشاط العلمي والعنيف للجماهير » لوضع خاتمة للحروب ، ثم في خطاب له إلى ويدمير بتاريخ 19 ديسمبر 1849 تحدث فيه عن « الجماهير العمالية » المتميزة عن صفار التجار .

وقد شاع استخدام مصطلح « الجماهير » بعد ذلك نتيجة الممارسة السياسية خلال الثورة الروسية ، ثم ثورات الفلاحين في الصين ، فالثورات الشعبية في العالم الثالث وسطرلينين في « أطروحات بشأن المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية » أنه من المتعين على كل الأحزاب المنضمة إلى الأممية الثالثة أن تطبق شعار القاتل بالمضى « إلى الامام أكثر في الجماهير » Plus avant dans les masses إلى توثيق العلاقة بالجماهير . وكان يقصد بالجماهير « مجموع العاملين والمستغلين من قبل رأس المال وبالأخص الأفراد الأقل تنظيماً والأقل ثقافة والأكثر والأقل إحساساً بالنظام » .

وبذلك قصد بمصطلح « الجماهير الشعبية » عند لينين ، البرولتاريات وأشباه البرولتاريات وفقراء الفلاحين ، وبمعبر آخر « الأغلبية العريضة من

(1) راجع : Labica (Georges): Masacs - in Dictionnaire critique du marxisme op. cit. pp. 565.

الشعب» ، أى مجموع مكونات الجسم الاجتماعى باستثناء الطبقة البرجوازية .

على أنه من المتعين أن نلاحظ ، أن الجماهير بهذا المعنى الشامل لا تترادف الطبقة البروليتارية حاملة رسالة تحرير الإنسانية ، حسبما تقرر الماركسية ، أى الطبقة البروليتارية وهى التى تختصها الماركسية - اللينينية بدور قيادى فى عملية بناء المجتمع الاشتراكى فى مرحلته الانتقالية صوب الشيوعية . فالماركسية تميز بين هذه الطبقة وفئات اجتماعية أخرى تشمل الفلاحين والحرفيين والأفراد المعدمين الذين أطلق عليهم ماركس تسمية «صعاليك البروليتاريا» باعتبارهم أفراداً سلبين متقاعسين عن اتخاذ موقف ايجابى لتحسين أوضاعهم⁽¹⁾ .

تقريباً على ما تقدم ، اختص الماركسيون ، الطبقة البروليتارية برسالة حقيقية فى وسط الجماهير فتقع عليها مهمة تنظيمها وترتيبها من خلال حلقات وسيطة تمثل أساساً فى النقابات ، فطبقاً للينين ، تكون «النقابة» هى الجهاز الذى بموجبه يكون الحزب مرتبطاً بصورة وثيقة بالطبقة وبالجماهير» . أما دور الحزب ، فهو عند الماركسيين ، الضمان لصحة العلاقة بين الطبقة والجماهير سواء فى مرحلة الاعداد للثورة أو خلال مرحلة ممارسة الدكتاتورية .

ومن الناحية الواقعية جاء التطبيق على خلاف النظرية ، وقد رأينا كيف اتسمت الأنظمة الماركسية بسيطرة الحزب الشيوعى ، بل سيطرة قيادة الحزب الشيوعى وأحياناً الأمين العام للحزب ، على مقادير البلاد بأسرها

Lumpenproletariat,

(1) راجع :

ولمزيد من التفصيل انظر لينين : ما العمل ، المختارات المجلد الأول ، الجزء الأول ص 230 وجدير بالملاحظة أن ياكوفين انتقد بشدة وصف «صعاليك البروليتاريا» الذى استخدمه ماركس وإنجلز ، ورأى أن هؤلاء الأفراد وليس العمال هم الحائزون للطاقة الثورية الحقيقية بعد أن اصطبغ العمال بطابع برجوازى ، راجع :

Guérin, l'anarchisme p. 16.

دون أن يكون هناك دور يذكر سواء للطبقة العمالية ، أو للجماهير بوجه عام .

وجدير بالذكر أن المقولات الماركسية النظرية أصبحت تواجه نقداً في داخل الفكر الماركسي ذاته . ومن أبرز المفكرين الذين وجهوا هذا النقد المفكر الفرنسي جارودى الذى دعا إلى توسيع القاعدة الاجتماعية المنوط بها تحرير المجتمعات من الاستغلال .

ومن أبرز المقولات الماركسية التى وجه إليها جارودى مهام نقده مقولة الدور القيادى للطبقة العمالية . وذكر «أن ماركس حدد أمراً ممكناً انطلاقاً من تناقضات الثورة الصناعية الأولى ، ويتمين على الحزب الماركسي في زماننا وفي بلدنا ، أن يتحمل بماركس وإنجلترا ويمناهجها في التحليل ، ويرسيه على أسس موضوعية تابعة مما هو ممكن ابتداء من التناقضات المستحدثة الناشئة من الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وعلى سبيل المثال ، في فرنسا اليوم ، من غير السائغ أن تكون القوة التاريخية الحاملة للحركة الثورية هي فقط تلك الشريحة من العمال الغارقين في البؤس والجوع ، والذين لا يحوزون سوى الأغلال التى سيفقدونها . معنى ذلك أننا نرسي النشاط الثوري على أقلية الطبقة العمالية وصعاليك البروليتاريا »⁽¹⁾ .

ومن هنا كانت الدعوة في داخل الفكر الاشتراكي ذاته إلى الاستعاضة عن مقولة الدور القيادى للطبقة العمالية بمفاهيم أكثر تعبيراً عن القوى التقدمية في المجتمع . فصاغ جارودى مفهوم « الكتلة التاريخية الجديدة » le nouveau bloc historique وهى كتلة تضم القوى الاجتماعية التى شاركت في أحداث مايو سنة 1968 في فرنسا وضمت العمال والمثقفين والطلبة والحرفيين والموظفين بالإضافة إلى عناصر اجتماعية

(1) راجع المقدمة التى سطرها جارودى لمؤلف فارجا: الوصية، المرجع سالف الذكر، ص 22 وص 23 .

أخرى⁽¹⁾ وتوخى للهدف ذاته استحدث الأستاذ أندريه فيليب مفهوماً جديداً للقوى الاجتماعية القادرة على المساهمة فى إنجاز التحول الاجتماعى ويطلق عليها « المجموعات المتضادة ذات الحدود المتغيرة »⁽²⁾ *groupes antagonistes a frontières mouvantes* وهذا المفهوم يوفر المرونة اللازمة لتحديد القوى التقدمية تبعاً لظروف كل حالة على حدة وبالمطابقة لها فيتغذى بالتالى ، النقد الذى يصوب إلى مفهوم الدور القيادى للطبقة العمالية إذ يتحرر من التقييد بمفهوم طبقى معين قد يتجافى والتركيب الطبقي القائم فى المجتمعات المختلفة ، ويسلب قطاعات جماهيرية عريضة من نصيبها فى ممارسة سلطة الحكم .

النظرية العالمية الثالثة : سيادة الجماهير بدلاً من سيادة الطبقة العمالية :

تؤكد النظرية العالمية الثالثة أنها تسوخى « إقامة مجتمع إنتاجى »⁽³⁾ . لا مكان فيه لعاطل ويقوم تركيبه الاجتماعى على الوجه التالى :

- منتجون فى مؤسسات اشتراكية ، وهم شركاء فى الانتاج .
- منتجون يعملون بأنفسهم ويتجنبون لأنفسهم دون استخدام الغير .
- منتجون يقدمون خدمة عامة للشعب ، وفى المقابل يضمن الشعب لهم حاجاتهم .
- العجزة ، أياً كان سبب العجز ، وهؤلاء يضمن المجتمع معيشتهم حتى يجتازوا مرحلة العجز إلى حالة القدرة على الإنتاج أو يتنهموا⁽⁴⁾ .

(1) راجع : *Garmady: le grand tournant du socialisme; gallimard, Paris, 1969, pp. 237 et s. et 247 à 249.*

(2) *Philip (André): la France en mutation - op. cit.* (2)

(3) السجل القومى - المجلد 10 ص 417 .

(4) راجع السجل القومى - المجلد العاشر ص 360 وص 372 وص 417 .

من هذا التصنيف يتضح جلياً أن النظرية الجماهيرية أي النظرية العالمية الثالثة لا تقيم تميزاً بين فئات الشعب وطبقاته، وإنما ينطوي الشعب بمجموعه الشامل في مفهوم الجماهير دون أن يكون هناك دور قيادي مسند إلى فئة أو طبقة اجتماعية دون أخرى .

وهذا ما يؤكد الكتاب الأخضر الذي يقول .

«الشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة، وإنما تلك جزء من الشعب فقط، وتمثل أقلية فيه، وإذا سادت على المجتمع الطبقة أو الحزب أو القبيلة أو الطائفة صار النظام السائد آنذاك نظاماً دكتاتورياً»⁽¹⁾.

وهذا الشمول والعمومية في تحديد الجماهير صاحبة السلطة في المجتمع الجماهيري يبرز كنقطة بالغة الأهمية أضافتها النظرية الجماهيرية على الفكر اليساري بوجه عام ، وهذه نقطة تشكل نقطة خلاف أساسية بينها وبين النظرية الماركسية . والخلاف ينبثق من الأساس الفلسفي لكل من النظريتين ويترتب عليه نتائج هامة على صعيد المسيرة الثورية لكل منهما ويرتبط بموقفهما من قضية الطبقة والصراع الطبقي وبالتالي ..

موقف النظرية العالمية الثالثة من قضية « الطبقة » ودورها :

هناك خلاف جذري بين النظرية العالمية الثالثة والنظرية الماركسية حول تعريف الطبقة ودورها⁽²⁾ . فالطبقة طبقاً للكتاب الأخضر « هي مجموعة من أفراد المجتمع ذات مصالح واحدة » أما بالنسبة للماركسية، فلا يزال التعريف الشهير الذي صاغه لينين هو المعمول به والذي يقول إن الطبقة هي « جماعات عريضة من الأفراد تمتاز فيما بينها تبعاً للمركز الذي تشغله في نظام الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً ، وبعلاقاتها (التي يكرسها

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 30.

(2) راجع : Gharvin: Le Livre Vert contre quel Marxisme? actes du colloque sur le Marxisme et le Livre Vert. Université Paris VIII, Paris 19 - 20 avril 1984.

القانون ويحدد في الغالب الأعم من الأحوال (بوسائل الإنتاج ، ويدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي بحجم قسطها من الثروات الاجتماعية وبوسائل حصولها عليها الطبقات هي مجموعات من الأفراد يكون في مكانة الفرد منهم تملك عمل الآخر نتيجة لاختلاف المركز الذي يشغلون في نظام معين من الاقتصاد الاجتماعي⁽¹⁾ .

في ضوء هذا التعريف للطبقة ، وتقريباً على الممارسة التاريخية التي ساقتها الأيديولوجية الماركسية ، أسندت هذه الأيديولوجية إلى الطبقة العمالية وحدها رسالة تحرير المجتمعات على نحو ما قدمنا ، وكما ذكرنا منذ قليل .

النظرية العالمية الثالثة ترفض هذا الصراع لأن حكم الطبقة هو حكم دكتاتوري شأنه شأن حكم الحزب أو القبيلة أو الطائفة ، ووفقاً للديمقراطية الحقيقية لا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها الذاتية فهذا عمل دكتاتوري لأنه ليس لمصلحة كل المجتمع الذي يتكون من عدة أطراف⁽²⁾ . ويضيف الكتاب الأخضر أن الطبقة التي تراث المجتمع تراث أيضاً صفاته بمعنى أنه لو سحقت طبقة العمال مثلاً كل الطبقات الأخرى فإن طبقة العمال هذه تصبح هي الوريث للمجتمع أي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث فإنه سوف تعمل في داخله نفس تناقضات المجتمع القديم، وتتجدد في داخله عوامل الصراع على السلطة⁽³⁾ .

وتأكدت وجهة نظر النظرية الجماهيرية من خلال التطبيقات الماركسية في الحكم حيث تبين أن « الحزب الذي يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائياً إلى بديل عن الطبقة ، ويستمر في التحول التلقائي حتى يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته⁽⁴⁾ » و « الأدهى من ذلك أن هذا الحزب

(1) راجع لينين: المباحرة الكبرى المختارات - مجلد 3 ج 1 ص 304 .

(2) الكتاب الأخضر، ص 30 .

(3) الكتاب الأخضر ص 33 .

(4) الكتاب الأخضر ص 32 .

قائم على أساس قيادة المجتمع إلى الشيوعية ولذلك فهو يفرض أن يعطي الحرية لهذه الطبقة التي يفترض أن يكون فيها كل الشعب ، وذلك خوفاً من أن تظهر المتناقضات التي تؤدي مرة أخرى إلى الوقوع في براثن الرأسمالية . وتلك مبررات لاستمرار الحزب في قيادة المجتمع وهذه دكتاتورية أدهى وأمر من أية دكتاتورية أخرى موجودة في العالم . . إن هذا الحزب لونه أحمر وشعاراته حمراء لأنه يعلن العنف الثوري ، ويعلن التصفية الجسدية لكل الخصوم كلما ظهرت بوادر من الشعب للمشاركة في الحكم أو طلب الحرية ، لأن ذلك يعتبره ردة تستحق في نظره التصفية⁽¹⁾ .

تعتبر الفقرات السابقة المقطعة من شروح النظرية العالمية الثالثة عن خلاف جلري بين هذه النظرية والنظرية الماركسية⁽²⁾ ، وهو خلاف تردد صدها على صعيد البنية السياسية والاقتصادية للنظام الجماهيري على نحو ما سيأتي .

يبرز بعض المفكرين⁽³⁾ أن النظرية الجماهيرية في تصديها لتحليل البنية الاجتماعية تنغاضى عن المعيار الماركسي القائم على المركز الذي يشغله الفرد أو الطبقة في عملية الإنتاج ليعنى بعنصر الدور أو المكانة التي يشغلها في التنظيم الاجتماعي للعمل أى بعنصر مزاولة سلطة التفرير، ومدى انتفاء احتمال تملك عمل الغير أى العناية بشكل العمل وكيفه .

فالنظرية الجماهيرية ترى إمكانية وضع خاتمة للطبقات والصراع

(1) شروح الكتاب الأخضر، الجدلية وقضية الصراع ص 28 وص 29.

(2) مع مراعاة ما سبقت الإشارة إليه، من أن بعض الدوائر الماركسية لم تعد تتحدث كثيراً عن الدور القيادي للطبقة العمالية، وأصبحت الأيديولوجية الماركسية الرسمية تتحدث عن دولة كل الشعب. وإن كان البعض يرى أن هذه الدولة يبدو أساسها العلمي غير مؤكد من الزاوية الماركسية. راجع شارفان ص 20.

Megm: op. cit. p. 20.

(3) راجع :

الطبقي الناشئ عنها من خلال إعادة سلطة التقرير إلى الجماهير ومنع المظاهر الاحتكارية في المجتمع وسيلة لإلغاء الطبقات . ومن هنا كانت دعوتها إلى « تحطيم الاحتكارات بحيث يصبح كل شيء جماهيرياً بما في ذلك السلطة والثروة والسلاح والفن والرياضة الخ »⁽¹⁾ ذلك أنه من المتعين « تدمير الطبقات عن طريق تدمير الاحتكار بجميع أنواعه ، وهذا الحل أبعد من الماركسية التي ترى المجتمع مقسماً إلى طبقات »⁽²⁾ .

النتيجة رفض النظرية الجماهيرية لنظرية المراحل :

من أبرز النتائج المترتبة على رفض النظرية الجماهيرية لمفاهيم الطبقة والصراع الطبقي في الأيديولوجية الماركسية ، رفضها كذلك « لنظرية المراحل الماركسية » والاستعاضة عنها بنظرية « حرق المراحل » .

نظرية حرق المراحل :

إن النظام الجماهيري من الجائز تحقيقه في أي بلد سواء كان إقطاعياً أو برجوازيّاً أو اشتراكياً فيقيم دولة الجماهير وتنتهي الطبقات ويستغرق ذلك وقتاً يتوقف على الجهد المبذول وقد لا يزيد عن شهر واحد⁽³⁾ . وهذا يعني « بأن كل مجتمع قادر على الثورة يستطيع أن يدمر المجتمع القديم بالثورة ، ويبني المجتمع الجديد فوراً »⁽⁴⁾ ، وبالتالي لا تكون هناك ضرورة لمرحلة انتقالية تتوسط نجاح الثورة وتحقيق المجتمع الجماهيري ، لأن إرادة الإنسان قادرة على حرق المراحل . وهي لا تعتمد على طبقة للقيام بهذا العمل وإنما على الجماهير الشعبية ، وعليها أن تقيم

(1) راجع : السجل القومي ، المجلد 13 ص 723 .

(2) راجع شروح الكتاب الأخضر المجلد الأول ص 66 .

(3) شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الأول ، ص 53 وص 61 .

(4) شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الأول ص 54 .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية واللجان الثورية ويتحقق النظام الجماهيري»⁽¹⁾.

ومع ذلك، تستلزم النظرية الجماهيرية لبلوغ هذا الهدف أن يتوافر «وهي الشغيلة بواقع الظلم الذي أفرزته العلاقات الظالمة الرجعية المفروضة عليها في مجتمع الاستغلال والأجرة بالوسائل التي تلجأ قوى الاستغلال من برجوازية ورأسمالية وإقطاعية إلى استخدامها لإخضاع الشغيلة نفسياً وعقلياً. هذا الوعي هو العامل الأساسي في تحرر الشغيلة. وقضية وعي الشغيلة ليست قضية مؤقتة مرتبطة بالمرحلة السابقة على قيام الشغيلة بثورتها، فهي «شرط لازم لتفجير الثورة ولاستمرارها حتى لا تنكمش مثلما حدث في تشيلي».

على النحو المتقدم، ترفض النظرية الجماهيرية العالمية الثالثة أطروحة المراحل الماركسية. وهي الأطروحة التي تقضي بوجود أن يمر تطور المجتمعات بمراحل حتمية تحكم الانتقال إلى مرحلة الاشتراكية، ثم الانتقال إلى مرحلة الشيوعية.

وتستند «أطروحة المراحل»، كما تقدم بيانه على قانون ماركسي شهير يعرف بـ «قانون التوافق الضروري بين البنيان العلوي والأساس الاقتصادي». وقد سطره ماركس في مقدمة مؤلفه «نقد للاقتصاد السياسي على الوجه التالي»⁽²⁾: وصلت أبحاثي إلى النتيجة التالية: لا تستطيع الأحوال القانونية والأشكال السياسية أن تفسر نفسها بنفسها ولا عن طريق ما يدعى التطور العام للعقل البشري، إن أساسها بالعكس هو في ظروف

(1) السجل القومي، المجلد 13 ص 507 و 630 و 719 والسجل القومي المجلد 14 ص 706.

(2) راجع ماركس: نقد للاقتصاد السياسي، ترجمة د. راشد البراوي، دار النهضة العربية 1969 ص 6 و ص 7.

الحياة المادية... ويجب أن نبحث في الاقتصاد السياسي عن تشريع المجتمع المدني.. ويمكن أن ألخص على النحو التالي النتيجة العامة التي وصلت إليها، والتي أفادتني كخيط موصل في دراستي: أثناء إنتاج الناس الاجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة، ضرورية ومستقلة عن إراداتهم، وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية، ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنية الاقتصادية للمجتمع، أي يشكل الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني وسياسي وتتمشى معه أشكال اجتماعية. فأسلوب إنتاج الحياة المادية هو شرط العملية الاجتماعية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام. ليس وجدان الناس بالذي يحدد وجودهم ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وجدانهم فعندما تصل قوى المجتمع الإنتاجية المادية إلى درجة معينة من تطورها تدخل في صراع مع أحوال الإنتاج القائمة أو بالتعبير القانوني مع أحوال الملكية التي كانت تعمل في ظلها حتى ذلك الوقت. وتتغير هذه الأحوال التي هي قيد على الأشكال التطورية من القوى الإنتاجية، وفي هذه اللحظة تحل حقبة من الثورة الاجتماعية، « فتعديل القاعدة يجر في أفياله قلباً سريعاً بدرجة أكثر أو أقل لكل الصرح العلوي الهائل »... لن يختف نظام اجتماعي أبداً قبل أن يكون قد نمت جميع القوى الإنتاجية التي يمكن أن يتضمنها ولا تقوم أبداً ظروف أرقى للإنتاج قبل أن تكون إمكانيات وجودها في أحشاء المجتمع القديم. وهذا هو السبب الذي من أجله لا تكلف البشرية نفسها إلا بمهام تستطيع تحقيقها.

وطبقاً لهذا التحليل، يكون تعريف البنية الاجتماعية والاقتصادية في معجم المصطلحات السياسية الماركسية بأنها « مرحلة في التطور المتتابع الحلقات للمجتمع تقوم على أساس أسلوب محدد لإنتاج الثروة المادية، وتمثل وحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج: والبنى الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية البدائية، والعبودية، والإقطاعية، وال رأسمالية، والشيوعية تتعاقب بهذا الترتيب في مجرى التاريخ، ولكل بنية اجتماعية واقتصادية

بنؤها الفوقى السياسى والأيدىولوجى (الأفكار والتنظيمات والمؤسسات) ،
ويساعدنا مفهوم البنية الاجتماعية الاقتصادية الذى صاغته الماركسية لأول
مرة ، على دراسة المجتمع الإنسانى عند كل مرحلة من مراحل تطوره
كوحدة اجتماعية متكاملة ⁽¹⁾ .

يبد أن هذا التحليل صايف هجومياً فى إطار الفكر الماركسى
ذاته . وقد تصدى العالم الاقتصادى البولندى «اوسكار لانج» ⁽²⁾ لتحليل
قانون التوافق المشار إليه وعمل على الحد من إطلاقه . ويميز لانج بين
المظاهر المختلفة للبناء العلوى ويدرس مدى خضوعها لقانون التوافق
ويرى أن تغييرات القاعدة المادية تنعكس فقط على شق واحد من البنيان
العلوى وهو الشق الذى يتضمن عناصر متعارضة والقاعدة المادية الجديدة
فى حين تظل العناصر الأخرى ثابتة بغير تغيير .

ويعزز أنصار هذا النظر رأيهم بالإشارة إلى ما ورد فى رسالة إنجلز
إلى ستار كنبورج بتاريخ 25 يناير 1894 ، والتى أكد فيها أن تطور القوى
الإنتاجية هو دائماً الحافز الأسمى لتغييرات الأنظمة الاجتماعية أى الحافز
فى «الحل الأخير» وإن لم يكن الحافز الأوحد ⁽³⁾ .

ويدعوننا هذا النقد الموجه إلى نظرية المراحل الماركسية ، إلى أن
نتناول بالتحليل المراحل التى تحددها الأيدىولوجية الماركسية لتطور
المجتمعات الحديثة ، وبالأخص مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى
الاشتراكية ، ومرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية .

(1) راجع معجم المصطلحات السياسية الماركسية، ترجمة سعد رضى، دار الثقافة
الجديدة 1984 ص 36.

(2) راجع : Lange (Oskar): Political economy, volume I, general problems, Pergamon
press, Polish scientific publishers, Poland 1963, p.p 27 to 38.

(3) راجع : Marx (K), Engels (F): Etudes philosophiques, éditions sociales, Paris 1951
p. 136.

أولاً : مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية :

شروط الحالة الثورية : -

طبقاً للأيدولوجية الماركسية السياسية تحقق هذه المرحلة «الثورة الاجتماعية». ويقصد بها إحداث تغيير جذري في البنية الفوقية السياسية والأيدولوجية، وترمى إلى إحداث تغيير عميق للبنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بإقامة أسلوب جديد للإنتاج.

وتضع الماركسية شروطاً موضوعية لبلوغ هذه المرحلة يطلق عليها « الحالة الثورية » . وتتحقق حين تتفاقم كل تناقضات المجتمع ويصاحبها تصعيد لنشاط الجماهير الشعبية .

كما تضع أسباباً اقتصادية لبلوغ الحالة الثورية والتي تعتبر « السبب الموضوعي » للحالة . وتتحصل هذه الأسباب في التنازع والصراع الذي ينشب بين القوى الإنتاجية الجديدة وعلاقات الإنتاج القائمة التي تدخل في صدام مع هذه القوى بعد أن كانت قد ساعدت على نموها . ويدور هذا الصراع بين الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا . وتسخر البرجوازية خلالها سلطة الدولة لقمع عدوها الأمر الذي يفرض على الطبقة العمالية الإطاحة ببنيان الدولة الرأسمالية لإرساء علاقات إنتاج جديدة .

بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية ، تسوق الماركسية « أسباباً ذاتية للحالة الثورية» تتمثل في قدرة الطبقة البروليتارية على مباشرة الأفعال الثورية الجماهيرية بالقدر اللازم لتحطيم الحكومة . ومقتضى ذلك ، أن تكون الطبقة العمالية واعية ومنظمة ولها حلفاء موثوق فيهم ، وأن يقود حزب شيوعي مدرب المعركة الثورية . ويدعى الماركسيون ، أن كفاءة الثورات الاجتماعية السابقة انطوت على تكريس سيطرة طبقة مستغلة معينة أى استبدال طبقة مستغلة بطبقة مستغلة أخرى على خلاف الثورة الماركسية التي ترمي في خاتمة المطاف إلى إقامة المجتمع اللاتبقى .

الرد : هذا هو التحليل الذى تقدمه الماركسية لشروط الحالة الثورية ، والذى أظهر فساد من الناحية العملية تطبيقات الثورة البلشفية وهى الثورة الأولى التى رفعت لواء الماركسية ، وكان لينين ذاته قد سطر فى أغسطس وسبتمبر 1917 ، أى قبل استيلاء الحزب البلشفى على السلطة ، ما يفيد قناعته بإمكانية حرق المراحل . فقد كتب « فى الإمكان أن تستبدل منذ الآن ، بين يوم وليلة الإدارة القديمة بالعمالين المسلحين الذين يزاولون وظائف الرقابة والمحاسبة لقاء أجر عامل »⁽¹⁾ ثم أضاف⁽²⁾ .

إذا كان من المتعين لخلق الاشتراكية بلوغ مستوى ثقافى محدد . . فلماذا لا نبدأ أولاً بالفوز ثورياً بالشروط السابقة لهذا المستوى ثم نتحرك للمحاق بالشعوب الأخرى ، وقد ازدادنا قوة بفضل سلطة العمال والفلاحين والنظام السوفيتى». وصرح لينين إبان الأحداث التى صاحبت إجراء الثورة الاشتراكية فى روسيا بقوله : « إذا تعين لإنجاز الاشتراكية أن يتوافر لدى الكافة ، بغير استثناء ، الوعى الكافى ، فربما لا نشهد الاشتراكية قبل خمسمائة عام »⁽³⁾.

وهكذا كان قيام الثورة البلشفية فى البنيان الاقتصادى الروسى المتخلف خير دليل على حرق المراحل من الناحية العملية ، وبالمثل كان قيام الثورة الصينية اعتماداً على ثورية جماهير الفلاحين دليل آخر على فساد التحليل الماركسى . فعلى الصين مثلاً ، من المعلوم أنه بعد أحداث 12 إبريل 1927 والقضاء على الطلائع الثورية العمالية ، لجأت قيادة الحزب الشيوعى الصينى إلى الريف هرباً من المدينة . واستقرت فى قلب الريف فى شمال الصين . وبالرغم من انتفاء العنصر العمالى فى صفوف الحزب الشيوعى الصينى ، فقد ظل هذا الحزب متمسكاً بصفته « طليعة الطبقة

Martinet: op. cit. p. 25.

(1) راجع :

Méme: sur notre révolution, t 33 pp 489 et 494 cité par Varga, op. cit. p. 35. (2) راجع :

Reed (John): dix jours qui ébranlèrent le monde; éditions sociales internationales, Paris, p. 277. (3) راجع :

العمالية « ! » ، وجاء في تقرير المؤتمر السابع المنعقد في 1943 أنه « بالرغم من أن الأغلبية الساحقة لأعضاء الحزب ليست من العمال وإنما من الفلاحين والمثقفين والعسكريين وعناصر أخرى من البرجوازية الصغيرة ، إلا أنهم مرّوا بترية أيديولوجية حولت طبيعتهم الأصلية كبرجوازية صغيرة وأعطتهم طابع المحاربين البروليتاريين التقدميين » . ويضيف التقرير ، « إن الأصل الاجتماعي لأعضاء حزبنا لا يمكن أن يحدد طبيعة حزبنا الذي أصبح بفضل «معاركه» على قدم المساواة مع الأحزاب البروليتارية لأي بلد رأسمالي أياً كان » .

وقد يفنى عن أى تعليق على نظرية المراحل الماركسية ⁽¹⁾ . ولكن يكون من المفيد التذكير بأن الأنظمة الماركسية التي قامت في أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية لم تتحقق في بتيان رأسمالي صناعي متقدم بلغ ذروة نموه بحيث يسوغ القول بأنه كان في سبيله إلى الانتقال إلى نفيه طبقاً للمنطق الجدلي الماركسي . وإنما على العكس ، كانت هذه الدول ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا ، دولاً تعاني تخلفاً اقتصادياً وصناعياً ملحوظاً . ولم تكن الطبقة العمالية تشكل البتة الطبقة الأغلبية الساحقة على نحو ما تنبأ ماركس وإنجلز ، وإنما الأصح القول بأن إرادة الأحزاب الشيوعية ونجاحها في الفوز بالسلطة هما اللذان فرضا تطبيق المقولات الماركسية في البلاد فكانت القاعدة المادية الاشتراكية التي تم تشييدها نتيجة للصرح العلوي السياسي وليس العكس .

ثانياً : مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية :

يجري تعريف الشيوعية بأنها « نظام اجتماعي بدون طبقات يتسم بالملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج والتبادل ، والزوال الكامل لشكل القيمة ، ووفرة الثروة الجماعية التي تتيح إشباع كل الحاجات الفردية .

(1) راجع : Roux (Alain): la classe ouvrière chinoise et la question de son rôle dirigeant ,

in recherches internationales, juillet août sept 1983 pp 102 et 103.

وحتى تتحقق الشيوعية طبقاً للرؤية الماركسية ، يكون من المتعين أن يتحقق نمو ضخم. فى القوى الإنتاجية الاجتماعية على قاعدة من التقدم الملموس للعلم والتكنولوجيا ولذلك ، فإن الشيوعية بوصفها مجتمعاً فائق النمو تفترض قاعدة تقنية تعكس قدرة الإنسان الفائقة فى السيطرة على الطبيعة .

وتمتزع هذه القاعدة التقنية التى تشكل شرط الوفرة بعلاقات إنتاج من نمط جديد . حيث ينتهى ليس فقط استغلال الإنسان للإنسان وهو أمر يفترض تحقيقه فى ظل الاشتراكية ، بل وكذلك تكون الطبقات الاجتماعية قد زالت وأزالت معها التقسيم الاجتماعى للعمل . وتسم هذه القاعدة التقنية للشيوعية بإلغاء الفروق الأساسية بين العمل اليدوى والعمل الذهنى وبين المدينة والريف . وهذه القاعدة هى ركيزة ظهور إنسان جديد له مفاهيم مختلفة فى مجال السلوك الاجتماعى والأخلاق ونمط الحياة .

وطبقاً لهذا المنظور ، لن يكون العمل وسيلة للعيش ، وإنما الحاجة الأولى للإنسان وسوف يكون عملاً حراً وخلاقاً . وإن الدرجة الفائقة السمو لنمو القوى الإنتاجية من شأنه أن يسمح ، وللمرة الأولى فى تاريخ البشرية بالانتقال من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة ، وتزول كافة أشكال التبادل التجارى وأشكال النقود . ويسود مبدأ « من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجاته » ويتم بذلك تجاوز الأفق المحدود للقانون البرجوازى .

والمجتمع الشيوعى ، فى التصوير الماركسى ، مجتمع بالغ التنظيم يتكون من عاملين أحرار ومنظمين تتأكد فيه الإدارة الذاتية العامة ، ويتحقق الانتقال من « حكم الأفراد » إلى « إدارة الأشياء » مصحوباً بتلاشى الدولة فى المقام الأول .

على النحو المتقدم ، تشكل الشيوعية الطور الأعلى للبنية الاجتماعية الشيوعية ، فى حين تشكل الاشتراكية طورها الأدنى . والدول الاشتراكية

الأكثر تقدماً تمهد تدريجياً للانتقال إلى الشيوعية من خلال القاعدة التقنية وتحقيق تدريجي لنمط جديد من السلوك . من ذلك مثلاً في الاتحاد السوفيتي التاموس الأخلاقي لباني الشيوعية⁽¹⁾ .

الرد :

وهذا التصوير الطوباوي للنعيم الأرضي يبدو مستحيل التحقيق في ظل الأنظمة الماركسية القائمة ، فلا تزال مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، أو بالأصح مرحلة دكتاتورية الحزب الشيوعي أو بالأدق مرحلة دكتاتورية قيادة الحزب الشيوعي هي السائدة ، وإن اختلفت المسميات من مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ومرحلة دولة كل الشعب ومرحلة المجتمع الاشتراكي المتطور .

وقد تقدم بيان كيف أن الدستور السوفيتي الصادر عام 1977 سجل أن الاتحاد السوفيتي بلغ مرحلة الاشتراكية المتطورة ، وهي مرحلة طبيعية ومنطقية . في تطور النظام الاشتراكي في التحليل الماركسي تتطور الاشتراكية فيها استناداً لقاعدتها الخاصة وتتجلى فيها بأوضح صورة القوى الخلاقة للمجتمع الجديد وتنفذ الاشتراكية على الرأسمالية ويجري فيها بناء القاعدة المادية والتقنية للشيوعية ويشار إلى أنه في أوائل الستينات أكمل الاتحاد السوفيتي بناء الاشتراكية المتطورة ، وبعد ذلك بفترة بدأ بناء الاشتراكية المتطورة في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا⁽²⁾ .

وبالرغم من هذه النظرة المتفائلة لدرجة نمو الأنظمة الماركسية فإننا نلاحظ باستمرار التناقضات في المجتمعات الماركسية القائمة كما عبرت عنها أحداث المجر في عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968 وبولندا في 1980 .

Code moral du bétisier du communiste.

(1)

(2) راجع : مصطلحات سياسية ترجمة سعد رمحي ، المرجع السابق ص 18 .

ويعزى بعض المفكرين الماركسيين هذه التناقضات إلى أسباب داخلية وخارجية⁽¹⁾ :

فبالنسبة للأسباب الداخلية يشار إلى أنها تتحصل في أوجه القصور المتضاعفة في تنظيم النمو الاجتماعي وتراكم أخطاء ذاتية جدية في الإدارة كان من شأنها تفجير تدمير العاملين ، وإلى نشاط قوى الثورة المضادة المناهضة للاشتراكية .

أما السبب الخارجى فيتمثل في استغلال القوى الاستعمارية للأوضاع السابقة ومحاولتها النيل من المسيرة الاشتراكية .

وفى مواجهة هذه الأسباب مجتمعة سادت الدعوة إلى تعزيز دور الدولة فى المرحلة الراهنة وإلى تعاظم الدور القيادى للحزب الشيوعى ، على نحو ما قدمنا فى حينه ، وهى دعوة تطيل من عُمر المرحلة الانتقالية وتعمق شقّة التباعد بين هذه المرحلة ومرحلة الشيوعية الكاملة .

والأسباب المتقدمة لتبرير إطالة الفترة الانتقالية تعكس حيرة الكتّاب الماركسيين فى إيجاد ناصيل مقبول لنظرية المراحل ، ولا تزال المحاولات مستمرة سواء على صعيد الفقه . أو على صعيد الأيديولوجية الرسمية لتصنيف مراحل تطور الدولة الماركسية .

أ- محاولات تصنيف مراحل تطور الدولة الماركسية :

من أبرز المحاولات الفقهية لتصنيف مراحل تطور الدولة الماركسية ، التصنيف الذى ساقه الفقيه الفرنسى فابر ، الذى يميز بين المراحل التالية للدولة الماركسية انطلاقاً من القاعدة الاقتصادية للدولة⁽²⁾ .

(1) راجع : Stève (lucien): le marxisme dans les pays socialistes, in recherches internationales, juillet - août - sept 1983 pp. 208 et 209 .

(2) راجع : Fabre (Michel Henry): Démocratie populaire et démocratie socialiste, in col-

1- المرحلة الأولى : يطلق عليها ، المرحلة اللاحقة على الرأسمالية *post-capitaliste* ، ومثالها الوضع الذي ساد في الديمقراطيات الشعبية طوال الفترة من 1945 إلى 1948 . فقد اتسمت هذه الدول ، باستثناء ألمانيا ويوغسلافيا بالخصائص التالية : من حيث قاعدتها المادية كانت ذات طابع مزدوج تحصل في تجاور القطاع الخاص القائم على الملكية الفردية والقطاع العام القائم على الملكية الجماعية ، بل لقد تضاعف عدد الملاك نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين . وفيما يرى . فابر ، انعكس هذا الوضع على الصرح العلوي السياسي والقانوني لهذه الدول ، إذ قامت هناك كثرية حزبية وعارضت بعض الأحزاب الحزب الشيوعي ، كما ظلّ مبدأ الفصل بين السلطات مطبقاً طوال هذه المرحلة .

2- المرحلة الثانية : ويطلق عليها « مرحلة الدولة الكثرية في المرحلة السابقة على الاشتراكية *pré-socialiste* » ويضرب مثلاً لها ، كلاً من المجر في الفترة من 1948 إلى 1949 ، وبولندا من 1947 إلى 1952 ، وتشيكوسلوفاكيا من 1948 حتى 1960 والصين من 1954 إلى 1958 . وتسم هذه المرحلة باستمرار هذا الازدواج في البنيان الاقتصادي وإن جنح صوب الملكية العامة في المجالين الصناعي والزراعي نتيجة لتأميم المنشآت الصناعية ولتقرير سياسة تجميع الأراضي الزراعية . وانعكس هذا التطور على الصعيد السياسي في صورة الحدّ من غلواء الكثرية السياسية السابقة ، فتشكلت جبهات وطنية عملت في ظل قيادة الحزب الشيوعي ،

loque du centre de recherches sur l'U.R.S.S. et les pays de l'état, 1^{er} et 2 Avril 1466) les formes de l'état socialiste, Dalloz, Paris, 1968 pp 25 à 62. Principes républicains de droit constitutionnel. op cit pp 207 et s.

l'Unité du pouvoir d'état dans les démocraties populaires et en yougoslavie, in influence des expériences communistes sur les doctrines centre d'études des pays de l'est, Institut de sociologie solvay, Université de Bruxelles, 1958, pp 92 et s.

وتم حظر نشاط الأحزاب المناهضة للاشتراكية ، وأنشئت هيئة تابعة للجمعية الوطنية كانت بمثابة صورة جنينية لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى القائمة في موسكو، ونيط بها مهمة أن تكون حلقة الاتصال بين الجمعية الوطنية والحكومة ، بالإضافة إلى رقابة النشاط الحكومي والإشراف عليه .

المرحلة الثالثة : ويسمىها فابر بمرحلة الدولة الواحدية في المرحلة السابقة على الاشتراكية ، *Etat présocialiste moniste* ، ومثلها الاتحاد السوفيتي طوال الحقبة من 1917 إلى 1936 . وتخلو هذه الدولة من كل ازدواج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . فالملكية العامة هي الشكل السائد ، كما أن الحزب الشيوعي ينفرد بممارسة دكتاتورية البروليتاريا بغير حاجة إلى تحالف مع الأحزاب الأخرى ، كما تجسدت وحدة سلطة الدولة في دكتاتورية السلطة التشريعية .

المرحلة الرابعة : ويسمىها بمرحلة الدولة الاشتراكية *Etat socialiste* ، ومثلها الاتحاد السوفيتي منذ عام 1936 ، وتشيكوسلوفاكيا منذ عام 1960 ، ورومانيا منذ عام 1965 ، وذلك بمراعاة ما أعلنته دستائرها من أنها قد بلغت المرحلة الاشتراكية . وتسم هذه المرحلة ، بالقضاء التام على كل ملكية خاصة ، وبوحدة البنيان الاجتماعي المشكل من العاملين وتجانسه . ومن ثم ، تحولت دكتاتورية البروليتاريا إلى ديمقراطية كل الشعب ، أو إلى دكتاتورية ذاتية *auto - dictature* على حد تعبير العميد فابر . وبالمثل فقد أصبح الحزب البروليتاري حزب كل الشعب ، وسلطة الدولة ، سلطة الشعب الإجماعية وليست مجرد دكتاتورية برلمانية .

ويضيف العميد فابر إلى ما تقدم ، أنه يتوقع نتيجة لما تتسم به الدولة الاشتراكية من صيرورة مستمرة، أن تخلق « مرحلة بناء المجتمع الشيوعي » نماذج مستحدثة لدول سابقة على هذه المرحلة *pré - communiste* وتنمو في محيطها سلطة جديدة ، تجاور سلطة

الدولة ، هي سلطة التسيير الذاتى أى سلطة الشعب فى تصريف أموره الاقتصادية والاجتماعية .

التصنيف الرسمى للتطور الراهن للدولة الاشتراكية :

صدر الدستور السوفيتى الجديد فى عام 1977 وتضمن فى ديباجته فقرة تتحدث عن « المجتمع الاشتراكى المتطور » بوصفه المرحلة الراهنة للمجتمع السوفيتى . وتصفه بأنه « مرحلة عقلانية على درب الشيوعية » . وهى مرحلة تعقب « مرحلة دولة كل الشعب » . . . تلك الدولة التى سوف تبقى حتى النصر الشامل للشيوعية «⁽¹⁾ .

وبينما يتحدث الدستور السوفيتى عن « المراحل » التى يمر بها المجتمع الماركسى ، نجد أن بعض الفقهاء السوفيات ، ومن أبرزهم الفقيه كوسيتسين A . P . Kossitsyne ، يتخذ مفهوم « المرحلة » الذى ساقه ستالين فى تقريره إلى المؤتمر السابع عشر للحزب فى فبراير 1934 . ويذكر كوسيتسين أن «التصوير الستالينى لمرحلة الاشتراكية والشيوعية غير سليم . وأنه من المتعين استخدام مصطلحات جديدة مثل اعتبار « دولة دكتاتورية البروليتاريا » مرحلة أولى ثم « دولة كل الشعب » مرحلة ثانية . وفيما بين هاتين المرحلتين تمتد مرحلة من التحول » période de mutation .

فى هذا الإطار يتم الحديث عن تعريف «عضوى» للدولة كل الشعب بوصفها الدولة التى تعبر عن إرادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين بواسطة سوفيات نواب الشعب والمنظمات الاجتماعية التى يوجهها ويقودها الحزب الشيوعى . وإلى جانب هذا التعريف العضوى يتم تعريفها تعريفاً وظيفياً وينظر إليها بوصفها بنية فوقية للمجتمع الاشتراكى

(1) اراجع : Levigne (Pierre et Marie): Regards sur la constitution soviétique pp 21 à 29.

المتطور ويكون متعيناً عليها تعميق الجانب الديمقراطي في هذا المجتمع لبناء مجتمع شيوعي بدون طبقات تنمو فيه الإدارة الذاتية الشيوعية .

ويعبر عن هذا الغموض في تحليل « مراحل » المرحلة الانتقالية ، العالم الاقتصادي السوفييتي باسكوف⁽¹⁾ في مؤلفه « مراحل النمو الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي » حيث يشير بأن التاريخ لم يقدم الإمكانيات المناسبة للكشف عن المضمون الملموس للفكر اللينيني حول المرحلة الوسيطة للمجتمع الاشتراكي !!

وإذا كانت المرحلة الانتقالية صوب الشيوعية تبدو « مرحلة لا نهائية » في الفكر الماركسي ، فإن العيب ذاته يلزم المرحلة الشيوعية . فيذكر عالم اقتصادي سوفييتي في مقال له في الأزفستيا بعنوان « مشكلة أسلوب الإنتاج الاشتراكي ومراحل نموه » أن « العهد الشيوعي » سوف يتضمن سلسلة لا تنتهي من مراحل تطور القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج !! والفرض طبعاً أن يستمر استلاب المنتج اقتصادياً وسياسياً حتى يتم بلوغ مرحلة الشيوعية الكاملة وهو النقد الأساسي الذي توجهه النظرية العالمية الثالثة إلى نظرية المراحل .

محاولة التوفيق بين نظرية المراحل ونظرية حرق المراحل :

تتجه الأبحاث الحديثة إلى محاولة التوفيق بين نظرية المراحل التي تقول بها النظرية الماركسية ونظرية حرق المراحل التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة ومن بين الباحثين الذين تناولوا هذه القضية الفقيه الماركسي الأستاذ شارفان⁽²⁾ الذي يخلص إلى القول بأن الماركسية ، وبوجه خاص في فرنسا ، تتجه شأن النظرية العالمية الثالثة في عدم قبول التجزئة التاريخية التي تحددها الدول الاشتراكية لتطورها الذاتي . ومن ثم يقترح الأستاذ

Lavigne: op. cit. p 31.

(1) راجع :

Gharvin: op. cit. p. 12.

(2) راجع :

شارفان هجر مفهوم المراحل واستبداله بمفهوم المنوال *processus* بحيث لا يكون هناك انفصال بين القديم والجديد ، وإنما يمتزجان في الحركة التاريخية التي لا يسوغ تفتيتها . ويخلص شارفان إلى القول بأنه من الملائم النظر إلى نظرية الدولة الاشتراكية على أنها سياسية أكثر منها علمية .

ويسوق الأستاذ نجم⁽¹⁾ توضيحاً آخر ، حيث يرى أن نظرية حرق المراحل التي تقول بها النظرية العالمية الثالثة ، وإن بدت متعارضة أساساً مع جدلية التاريخ إلا أنها تصبح سائغة إذا نظرنا إلى المجتمع الحالي على المستوى العالمي . فلذا أخذنا في الاعتبار المستوى الحالي لنمو العالم ووحده من ناحية والضمير العالمي الذي نشأ عنه من ناحية أخرى ، يصبح من المنطقي تماماً القول بإمكان حدوث الثورة الجماهيرية اليوم بشروط معينة في أي جزء من العالم . ويرى هذا المفكر أن هذا الأمر كان مستحيل الحدوث في الشروط التاريخية التي كانت سائدة منذ خمسين عاماً مثلاً .

المخلاصة :

من العرض المتقدم للاجتهادات الفقهية لتأصيل نظرية المراحل، يتضح أنها نظرية تتعارض مع الواقع الماركسي الفعلي نظراً لعدم سلامة الأساس المادي الذي بنيت عليه . ومن هنا كان رفض النظرية العالمية الثالثة لذلك الأساس المادي لأن النظرية العالمية الثالثة تنهج نهجاً مختلفاً في تفسير حركة التاريخ . ذلك « أن الروح هي التي بنت المادة ، ولولا القوة الروحية لا تبني حضارة مادية . والنظرة المادية مدمرة للآدمية وللكرامة وللحرية وتدفع إلى سلوك وأخلاقيات فاسدة »⁽²⁾.

Negm: op. cit. p. 12.

(1) راجع :

(2) راجع السجل القومي ، المجلد 12 ص 143 .

فالنظرية العالمية الثالثة إذن لا تبني الفلسفة المادية التي قادت إلى مفهوم الصراع الطبقي ونظرية المراحل ، وإنما تستخلص من دراسة التاريخ أنه « قصة صراع الإنسان من أجل الانعتاق من الضغوط المضادة له ، وهو صراع قومي وديني »⁽¹⁾ ذلك أن « العامل الاجتماعي هو المحرك للتاريخ . فالجماعات تقاتل من أجل حفظ وحدتها كجماعة وليس من أجل المآكل والشراب . فالإنسان يمكن أن يجد طعامه في أى مكان ، ولكنه لا يريد أن يفصل عن جماعته »⁽²⁾ . وتأسيساً على ما تقدم ، يؤكد العقيد معمر القذافي ، بأن إرادة الإنسان قادرة على أن تحرق المراحل وتحقق كل شيء فوراً دون الاعتماد على طبقة للقيام بهذا العمل ، وإنما تعتمد على الجماهير الشعبية الموجودة في الشارع فهي التي ينبغي أن تتزعزع كل الإمكانيات الموجودة عند أدوات الحكم الآن ، ويقام مجتمع جماهيري مسيراً تسييراً ذاتياً⁽³⁾ .

ويضيف القذافي أنه لا تكون هناك « ضرورة لتوفير اشتراطات معينة لقاعدة صناعية وطبقة بروتينارية حتى تتوفر شروط قيام الثورة العمالية ، كما لا تكون هناك ضرورة في حالة انتصار الثورة وقيام الاشتراكية للممرور بمرحلة انتقالية حتى تتحقق الشيوعية فالنظرية الثالثة هي نظرية حرق المراحل التي ليس لها مبرر ، وتزى أن الوصول إلى الجماهيرية لا يتم بالمراحل بل يتم فوراً »⁽⁴⁾ .

ويتعرض أحد المختصين في دراسات النظرية العالمية الثالثة إلى مفهوم الثورة الشعبية وظروف تفجيرها ، فيذكر أن النظرة العالمية الثالثة لا تجعل من تقدم المجتمع تقنياً أو تخلفه شرطاً مسبقاً لقيام الثورة الشعبية ،

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 686 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 632 وإبراهيم أبو غزvam : المحرك للتاريخ وأساس الحلول في النظرية العالمية الثالثة ص 25 وما بعدها .

(3) السجل القومى ، مجلد 13 ص 630 .

(4) السجل القومى ، المجلد 13 ص 719 .

وإنما العلاقات الظالمة والشعور بالحرمان واحتكار السلطة من قبل جماعات معينة (فرد، فئة، مجلس، حزب، قبيلة، عائلة) هي العوامل التي تذكي لهب الثورة وتساعد على الانفجار فحتمية الثورة لا تخلقها درجة تقدم المجتمع أو تخلفه وإنما العلاقات الظالمة ووعي الجماهير الشعبية لهذه العلاقات⁽¹⁾.

وهكذا يقود الخلاف بين الماركسية والنظرية العالمية الثالثة حول تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسير حركة التاريخ إلى رفض الأخيرة لنظرية المراحل التي أكدت التجارب الماركسية عدم صحتها، ولأن حركة التاريخ إنما تنشأ من سعى الإنسان المستمر للمحافظة على وجوده ولإشباع حاجاته المادية والمعنوية⁽²⁾.

ويتأكد هذا الجانب الروحي للنظرية العالمية الثالثة من خلال عرض مفهوم الشريعة التي تجعلها هذه النظرية قاعدة للمجتمع الجماهيري.

(1) راجع: د. العبدى على الصديق: الديمقراطية ومشكلة "وسيط بين السلطة والشعب". ندوة جامعة مدريد الحرة. الجزء الأول ص 144.

(2) د. عقيل محمد البريار: النظرية العالمية الثالثة والتاريخ؛ بحث مقدم إلى ندوة باريس 1984 حول الماركسية والكتاب الأخضر والبحث المقدم إلى الندوة ذاتها من د. محمد فرج الملهوف: عن التنمية والتطور الاجتماعى.

شريعة المجتمع الجماهيرى

شريعة المجتمع : العرف أو الدين :

يقول الكتاب الأخضر إن « الشريعة الطبيعية لآى مجتمع هى العرف أو الدين . إن محاولة أخرى لإيجاد شريعة لآى مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هى محاولة باطلة وغير منطقية »⁽¹⁾ و « الدين احتواء للعرف والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب، إذن الدين المحتوى للعرف تأكيد للقانون الطبيعى . إن الشرائع اللادينية اللاعرفية هى ابتداع من إنسان ضد إنسان آخر ، وهى بالتالى باطلة لأنها فاقدة للمصدر الطبيعى الذى هو العرف والدين »⁽²⁾ .

ماهية القانون الطبيعى :

الإشارة إلى القانون الطبيعى الواردة فى الكتاب الأخضر تثير قضية

(1) الكتاب الأخضر ص 55 - 56 .

(2) نفس المصدر، ص 60 .

تحديد ماهية القانون الطبيعي الذى تتوخله النظرية الجماهيرية كشرعية للمجتمع ؟

فقد تعددت نظريات القانون الطبيعي وتكاثرت تفسيراته ، ولكن وكما يشير الأستاذ لاسرسون⁽¹⁾ « من المتعين عدم الخلط بين نظريات القانون الطبيعي والقانون الطبيعي ذاته » . إن نظريات القانون الطبيعي شأن أية نظريات سياسية وقانونية أخرى يمكن أن تسوق حججاً متنوعة لتبرير القانون الطبيعي ، ولكن إفلاس هذه النظريات لا يعنى إفلاس القانون الطبيعي ذاته ، كما أن إفلاس نظرية أو فلسفة القانون الوضعى لا يقود إلى إلغاء القانون الوضعى ذاته . فالتصر الذى تحقق فى القرن التاسع عشر للوضعى القانونية على مذهب القانون الطبيعي لا يعنى موت القانون الطبيعي ذاته ، وإنما فقط انتصار المدرسة التاريخية المحافظة على المدرسة العقلانية الثورية . وهو نصر اقتضته الظروف التاريخية العامة التى سادت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم ما لبث أن تجدد فى ختام ذاك القرن بحث القانون الطبيعي⁽²⁾ .

والواقع أن العالم الغربى شهد صراعاً بين مدرسة القانون الطبيعي والمدرسة الوضعية . وهدفت كل مدرسة إلى تحقيق أهداف محددة . وقد لعب القانون الطبيعي دوراً كبيراً فى تحقيق أهداف الطبقة البرجوازية فى

(1) راجع : **Martindale** (Jacques): *L'homme et l'état*, P.U.F., Paris, 1953, p. 74.

(2) من المعلوم أن فكرة القانون الطبيعي ليست فكرة وليدة العصور الحديثة، وإنما هى بالغة القدم فى تاريخ الفكر الإنسانى نطالها فى كتابات الحضارات القديمة الإغريقية والرومانية. ونصادفها عند الروائيين وشيشيرون وسوفوكليس. ولعل أنتيجون بطلة مسرحية سوفوكليس قد عبّرت أصدق تعبير عن معنى الخضوع للقانون الطبيعي، حين ذكرت أنها كانت تعلم أنها خالفت التشريع الذى وضعه البشر لتطيع شريعة أفضل غير مكتوبة وسرمدية هى الشريعة الطبيعية. فهى شريعة لم تنشأ من هوى أحد اليوم أو غداً، كما لا أحد يعلم متى ظهرت [سوفوكليس - أنتيجون -]. [II]

صراعها ضد امتيازات الأشراف ، ثم لعبت مدرسة القانون الوضعي دوراً متناقضاً لدور مدرسة القانون الطبيعي حيث استخدمت الأول سداً منيعاً أمام تطلعات الجماهير ووسيلة للحفاظ على المراكز المكتسبة للطبقة البرجوازية في إطار النظام الرأسمالي⁽¹⁾ .

عنصر القانون الطبيعي :

يتم التمييز بين عنصرين للقانون الطبيعي ، العنصر الأنطولوجي وعنصر المعرفة⁽²⁾ .

أ- العنصر الأنطولوجي للقانون الطبيعي ontologie :

الأنطولوجيا ، طبقاً لتعريفها في المعجم الفلسفي⁽³⁾ « هي قسم من أقسام ما بعد الطبيعة ولا تختص بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر والعرض . بل تقال على الموجود من حيث هو كذلك فتعم جميع الموجودات . وفي الفلسفة المعاصرة يكون موضوع الأشياء بالذات وفحواها أن الفكر حاصل بذاته على شرائط المعرفة وأن الأشياء تدور حوله لكي تصير موضوع إدراك ولا يدور حولها » .

ويقوم عنصر الأنطولوجيا بالنسبة للقانون الطبيعي على أن هناك طبيعة بشرية وأنها واحدة عند جميع الأفراد . أو كما يقول الكتاب الأخضر « الإنسان هو الإنسان في أي مكان ، واحد في الخلقة ، واحد في

(1) راجع : د. ثروت أنيس الأسويط الملكية في الكتاب الأخضر ، بنغازي 1979 ص 43 .

(2) راجع ملويتان المرجع السابق ص 78 .

(3) راجع المعجم الفلسفي ، د. يوسف كرم . ومراء وهبة . يوسف شلالة . مكتبة يونية القاهرة 1966 ص 26 .

الإحساس... ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للإنسان كواحد، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للإنسان غير واحد⁽¹⁾.

وإذا كان للإنسان طبيعة أو بنية أنطولوجية فإن له أهداف وغايات تتطابق بالضرورة وتكوينه الأساسى الذى هو واحد بالنسبة للكافة. وبموجب الطبيعة الإنسانية يوجد نظام أو تنظيم يمكن للعقل الإنسانى أن يكتشفه ويتعين على الإرادة الإنسانية أن تعمل على مقتضاه حتى تتوافق والغايات الأساسية والضرورية للإنسان. وبذلك يكون لكل كائن قانونه أى سنن تسيره *moralité de fonctionnement* بمعنى الكيفية الخاصة بكل كائن التى يتعين عليه أن يبلغ بها ذروة نموه. وهذا العنصر الأنطولوجى مبنى كما هو واضح على جوهر الكائن أى الإنسان، ويكون القانون الطبيعى هو الصيغة المثالية لنمو كائن معين، وقريب من هذا المعنى، ما يذكره معمر القذافى من أنه يقصد بالقوانين الطبيعية القوانين السابقة على الديانات والمنسجمة معها. فالانسجام قائم بين الديانات الإلهية ونواميس الطبيعة لأنها جميعاً تنظر إلى الإنسان كواحد⁽²⁾. ولذلك، فإن «حقوق الإنسان الأساسية وواجباته واحدة لأن طبيعة الإنسان واحدة والقانون الطبيعى لا يفرق بين إنسان وآخر»⁽³⁾.

ب - عنصر المعرفة للقانون الطبيعى⁽⁴⁾ : *Elément gnoséologique*

يتناول هذا العنصر معرفة القانون الطبيعى. ولئن اختلف الأفراد فى هذه المعرفة أو يتفاوتون إلا أن الاتفاق يسود حول مبدأ أساسى هو ضرورة إتيان الحق وتجنب الباطل. وتلك هى المقدمة للقانون الطبيعى، وإن لم

(1) الكتاب الأخضر، ص 57.

(2) السجل القومى، المجلد 9 ص 332.

(3) السجل القومى، المجلد 9 ص 330.

(4) يقصد بنظرية المعرفة أو *Gnosiology* ميث فى النسبة بين الذات العارفة والموضوع المعروف. راجع المجمع الفلسفى، المرجع سالف الذكر، ص 175.

تكن القانون ذاته . فالقانون الطبيعي هو مجموعة الأفعال التي يتعين مباشرتها أو الامتناع عنها .

كيفية معرفة القانون الطبيعي : الدين والعرف

يقول الكتاب الأخضر : « الشريعة الطبيعية لأى مجتمع هي العرف أو الدين . وهي تراث إنساني خالد ليس ملكاً للأحياء فقط ولا يسوغ أن يكون محل صياغة أو تأليف . وهي الفصيل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الأفراد وواجباتهم »⁽¹⁾ .

والدين : فى مفهوم الشريعة الطبيعية « لا يقصد به الإسلام أو أى دين سماوى وإنما أى معتقد دينى »⁽²⁾ ، أى الدين الذى يعتنقه المجتمع طوعية ويعتبره عقيدته وشريعته . ويقبل القواعد المستمدة منه ولا يرى فيها حيفاً أو عسفاً⁽³⁾ . فالدين يحتوى على التقاليد التى هى مظهر للحياة الطبيعية للشعوب . والتقاليد الشاملة للدين تأكيد للقانون الطبيعي⁽⁴⁾ .

أما العرف : فهو تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب⁽⁵⁾ . ويقصد به ما تعارف عليه الناس . والأصل أن دين أية أمة يحتوى على أعرافها المجيدة ومن الدين تؤخذ شرائع المجتمعات⁽⁶⁾ ، وشريعة المجتمع المستمدة من الإنسان فقط هى التى تدخل فى العرف⁽⁷⁾ .

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 55 وما بعدها وانظر أيضاً السجل القومى المجلد 12 ص 78 والمجلد 14 ص 617 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 12 ص 72 .

(3) فالدين هو مجموعة المثل العليا للإنسان ومصدر للأخلاق ولكل إلزام خلقى ، السجل القومى المجلد التاسع ص 328 وص 827 والسجل القومى المجلد 11 ص 958 وص 602 .

(4) السجل القومى ، المجلد 11 ص 140 .

(5) الكتاب الأخضر ص 60 .

(6) السجل القومى المجلد 12 ص 78 .

(7) السجل القومى المجلد 14 ص 617 .

والقانون الطبيعي بهذا المفهوم يكون مرادفاً « للقانون العادل »⁽¹⁾،
الذى تتنحى فيه العلاقة الظالمة . ومثل هذا القانون يجب ألا يصدر عن
أداة حكم احتكارية وإنما ينبغ من المجتمع ذاته ويشارك كل أفراده فى
تكوينه .

أساس إلزام القانون الوضعى :

فى إطار القانون الطبيعي المحدد على النحو المتقدم ، يكتسب
القانون الوضعى طابعه الإلزامى ، ويفرض نفسه على ضمير الأفراد⁽²⁾ .
فمن المتعين أن يكون القانون الوضعى الذى يقرره الشعب امتداداً للقانون
الطبيعى وتجسيداً له فى فى مجالات موضوعية ملموسة تركتها الشريعة
الطبيعية غير محددة بهدف أن يتم تحديدها فى فترة لاحقة تبعاً للظروف
الذاتية لكل مجتمع . وبذلك يكون هناك شكل من الديناميكية يدفع
القانون غير المكتوب لأن يزدهر فى إطار التشريع الإنسانى ويجعله أكثر
كاملاً وعدالة فى مجال حتمياته الملموسة .

واتساقاً وهذه الديناميكية تأخذ حقوق الإنسان شكلاً سياسياً واجتماعياً
عن الجماعة . فالحق فى الحياة والحق فى الحرية وغيرها من الحقوق
الأساسية تنبع من القانون الطبيعى . وينطبق الأمر ذاته بالنسبة للحق فى
المشاركة فى الحكم ، فهو مجرد وسيلة لتطبيق القاعدة الطبيعية التى
تقضى بأن يكون الشعب سيد مصيره⁽³⁾ .

(1) راجع: د. محمد مصطفى سليمان.. التشريع وشريعة المجتمع فى النظرية العالمية
الثالثة، قراءة أخرى للكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر، رقم 36 ص 7.
- قارن د. عبد السلام على المزوغى، نظرية القانون، المرجع المذكور سابقاً
«الفصل الخاص بأساس القانون».

Maritain: op. cit. 92.

(2) راجع:

(3) راجع: د. عبد السلام المزوغى، خواطر ثورية: أزمة الحرية وانمكاساتها على
حقوق الإنسان.

ومن هنا تبرز المسؤولية كعامل أساسي في توجيه حركة التاريخ بمعنى منح الإرادة الإنسانية فرصتها في صياغة المصير . وهنا يكون الدين هو ضمير الإنسان ومصدر الأخلاق فيه ، فمن غير دين لا يكون هناك مصدر للأخلاق والالتزام الخلقى⁽¹⁾ . والدين أيضاً شريعة للمجتمع ومصدراً ثابتاً للتشريع . وتفريعاً على ما تقدم ، من المتعين أن يكون التشريع الوضعي الذي يضعه الشعب ملتزماً بنواميس الشريعة الطبيعية ، وتكون أى قاعدة خارجة على هذه النواميس قاعدة باطلة وحابطة الأثر القانوني . ففي مجتمع يدين بشريعة سماوية مثلاً لا يجوز أن يصدر تشريع يتناقض مع هذا الدين⁽²⁾ . ولكن بعد ذلك لا بد أن يكون البشر أحراراً فوق الأرض وحسب ظروفهم ، ويقررون بصورة جماعية «وأمرهم شورى بينهم» ما يرونه من تشريعات لا تخرج عن الدستور الإلهي الذي آمنوا به⁽³⁾ .

اختلاف الشريعة الطبيعية عن القانون الطبيعي البرجوازي :

في ضوء ما تقدم ، يتضح الفارق بين الشريعة الطبيعية في مفهوم الكتاب الأخضر ، والشريعة الطبيعية التي أفرزتها الأيديولوجيات السابقة لخدمة مصالح محددة . فمفهوم الشريعة طبقاً للنظرية العالمية الثالثة لا يسمى لتأييد مصالح طبقية معينة ، وإنما ينشد توفير عنصرى الأونطولوجي والمعرفة للشريعة الطبيعية انطلاقاً من الإنسان الواحد في ماهيته وكيونته وحيويته وهي كلها تفرض أن يكون الإنسان سيّد مصيره ، وأن يحقق له

(1) معمر القذافي مؤتمر صحفي في برلينه (1 يوليو 1978) وحول مفهوم الدين في النظرية العالمية الثالثة انظر حبيب وداعة الحناوي، من الجمهورية إلى الجماهيرية، منشورات مركز دراسة جها الليبي 1979 ص 103 .

(2) راجع السجل القومي ، المجلد 13 ص 381 .

(3) راجع السجل القومي ، المجلد 13 ، ص 381 .

التشريع الوضعى الحرية الكاملة من الأغلال المتعددة والمتنوعة التى عرفتها البشرية على مدار تاريخها⁽¹⁾ .

وهذا الفارق الجوهرى بين مفهوم الشريعة الطبيعية فى النظرية العالمية الثالثة ، ومفهومه فى الأيديولوجيات البرجوازية يتبدى بصورة واضحة بالنسبة لحق الملكية وحرية العمل . فطبقاً لمفهوم القانون الطبيعى فى الأيديولوجية البرجوازية يعد حق الملكية وحرية الملكية وحرية العمل من الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان أى أنها تنطوى فى حقيقة الأمر على كفالة حرية الاستغلال . فالملكية الخاصة بوصفها حقاً طبيعياً فى التصوير البرجوازى لا تقبل المساس بها ، وتشكل قاعدة كل البناء الاجتماعى والاقتصادى للرأسمالية .

وعلى نقيض ذلك كان موقف النظرية العالمية الثالثة فقد حدد الكتاب الأخضر القواعد الطبيعية بأنها « تلك التى حددت العلاقات قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية » ، وكان من شأن ذلك كما ذهب البعض⁽²⁾ ، « رفض مفهوم الطبيعة عند روسو ومذهب القانون الطبيعى السرملى بمضمونه المختلف البرجوازى ، وشجب المذاهب الوضعية الرأسمالية المعاصرة » .

واستخلص القذافى من الشريعة الطبيعية مقولة : « شركاء لا أجراء » وخلص إلى حق المنتجين فى الإدارة الذاتية لمنشأتهم على نحو ما سيأتى . ومن الواضح أن هذا الحق المستفاد من الشريعة الطبيعية هو نفى لحق الملكية المستفاد من القانون الطبيعى البرجوازى .

على أنه من المتعين التحذير من تفسير هذا التحديد الذى يسوقه

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 32 .

(2) راجع د . ثروت أمين الأسيوطى المرجع السابق ص 42 .

الكتاب الأخضر لمفهوم القواعد الطبيعية على أنه عودة إلى المجتمعات البدائية ، وإنما هو للاستدلال على إمكانية إلغاء الأجر وتحرير الإنسان من عبوديتها حيث لا توجد علاقة الأجرة الظالمة في مثل هذا المجتمع⁽¹⁾.

اختلاف الشريعة الطبيعية عن القانون الماركسي :

يختلف تصوير الشريعة الطبيعية في النظرية العالمية الثالثة عن نظرة الماركسية للقانون ، وإن اتفقت النظريتان في تحليلهما لجوهر القانون الوضعي البرجوازي .

طبقاً للماركسية ، يجرى تعريف القانون بأنه جزء من البنية الفوقية يشمل قواعد إلزامية ، عرفية أو مكتوبة ، تعكس بصورة رسمية ومشوهة ، على مستوى مؤسسات المجتمع ، علاقات الإنتاج الاجتماعية ، وبالأخص أشكال الملكية⁽²⁾ . فليس القانون غاية في ذاته وإنما هو يعكس العلاقات الاجتماعية للإنتاج التي تكون بدورها في حاجة لأن تأخذ شكلاً قانونياً لتصبح قمعية وإلزامية حين قامت الثورة البلشفية تصدى الفقهاء السوفييت لتعريف القانون وتحديد ماهيته .

ومن أول الفقهاء الذين عالجوا هذه المسألة الفقيه السوفييتي ستوشكا stucka الذي عرّف القانون بأنه « نظام للعلاقات الاجتماعية يطابق مصالح

(1) راجع د. محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق ص 6 و 7 . د. على الحوات: التشريع، الأخلاق والنظم الاجتماعية في الكتاب الأخضر ندوة جامعة كازاكاس، الجزء الثالث ص 50، راجع كذلك د. عبد السلام على المزوغى، نظرية القانون، المرجع المذكور سابقاً.

(2) راجع: Michel (Jacques): Droit, in Dictionnaire critique du Marxisme op. cit. pp 285 et s.

ولمزيد من التفصيل راجع على حسن فهمي: الدولة والقانون والمقاب، المجلة الجنائية القومية، مارس 1966 ص 87 وما بعدها.

الطبقة المسيطرة وتحميه القوة المنظمة لتلك الطبقة » . وفي عهد ستالين صاغ فشنسكي نظريته في القانون وعرفه بأنه « جماع القواعد السلوكية التي تعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة والتي تنشأ في شكل نظام قانوني أو في شكل أعراف وقواعد تحكم حياة الجماعة ، مسيرة في ذلك سلطة الدولة ومطبقة بضمان قوتها ، مستهدفة في ذلك حماية العلاقات الاجتماعية التي تتفق ومصالح الطبقة المسيطرة » .

وطبقاً لهذه التعريفات يكون القانون قاعدة سلوك تتضمن إكراهاً تمارسه الدولة . فلا قانون بغير دولة ولا دولة بغير قانون . فكلاهما نتاج بنية اقتصادية معينة للمجتمع . ويظهر حين يتقسم المجتمع إلى طبقات اجتماعية تستغل إحداها الطبقات الأخرى . فتستخدم الطبقة السائدة الدولة والقانون لتمارس سيطرتها على نحو ما حدث خلال عهد الرق والإقطاع ثم النظام الرأسمالي .

ففي المجتمعات المنقسمة إلى طبقات يرتبط القانون مباشرة بأشكال الاستغلال فهو الذي يحدد مثلاً علاقات الملكية ، ويفضل هذا القانون تظل وسائل الإنتاج والتبادل الكبرى مملوكة ملكية خاصة في ظل حماية الدولة والقضاء .

ومن هنا خاطب ماركس وإنجلز البرجوازية بقولهما « إن قانونكم ليس سوى إرادة طبقكم صيغت في شكل قانون ، وهي إرادة يتحدد مضمونها تبماً للشروط المادية لوجود طبقكم » .

وجدير بالملاحظة ، أنه في حين اتجه الفقه الماركسي ، في بادئ الأمر إلى القول بزوال القانون تلازماً وزوال الدولة ، أصبح الآن ينظر إلى القانون بوصفه حصناً للنظام وضماناً له .

ويمكن أن نستخلص من التجربة الكوبية ما يدعم هذا التوجه⁽¹⁾ .

(1)راجع : Demichel (André): état et constitution dans les régimes socialistes -

.. chez internationales, Jean - fév - mars 1982 pp. 17

فقد قامت الثورة الكويتية في عام 1959 ، وتحولت إلى الاشتراكية في عام 1961 ، ومع ذلك فقد تأخر صدور الدستور الكويتي حتى عام 1976 وفيل في تفسير ذلك ، أنه طوال عدة سنوات لم يكن نمو الاشتراكية الكويتية يتحقق بموجب نص قانوني ، بل إن النص القانوني لم يكن سوى تعبيراً عن صراعات طبقية بالغة الضراوة ليضحي مجرد نص قسري تفرضه الطبقة السائدة لتحقيق به نتيجة ضعيفة . أما ضمان نجاح الاشتراكية الكويتية ، فقد تحصل طوال خمس عشرة سنة تقريباً من التعبئة المطردة للجماهير . وحين بلغ نمو الاشتراكية والعلاقات الطبقية درجة تسمح بالتعبير عنها في صورة قانونية صدر الدستور حيث يمكن للقانون أن يلعب دوره كضمان للنظام بعد تجريده من مظاهره القمعية .

ومن هنا يُدرج الفقهاء الماركسيون « مبدأ الشرعية الاشتراكية » ضمن أسس النظام الماركسي⁽¹⁾ . ومؤداها أن الدولة الناشئة من الثورة البروليتارية هي الأداة الرئيسية لبناء الاشتراكية ، وأن قانون المجتمع الجديد له دوره الهام في عملية التنمية الاقتصادية والاشتراكية . وحتى تحقق الدولة الاشتراكية دورها التاريخي الخلاق ، يكون من الضروري أن تكون إرادة الشعب التي يُعبر عنها بطريق القانون تتمتع باحترام كافة هيئات الدولة ومنظماتها والمنظمات الاجتماعية والموظفين والمواطنين .

ويبقى التساؤل حول موقف الماركسية من القانون الطبيعي ؟

يجيب الفقه الماركسي على ذلك برفض مفهوم القانون الطبيعي⁽²⁾ . ويرى أن القانون وحقوق وحرريات الإنسان ليست سوى مكاسب وإنجازات المجتمع والإنسان ، وإفرازات الصراع الطبقي والثورات الاجتماعية .

Orlin: op.cit. pp. 101 et 111.

Dragana: op. cit. pp 65 et s.

(1) راجع :

Matte (Milan): la Conception des droits et des libertés de l'homme en :

yugoslavie, in Question actuelles du socialisme, décembre 1984 pp 5 et s.

فالقانون بالتالى ليس تركة موروثة من الطبيعة الإنسانية أو انبثاق لسلطة الدولة .

فطبقاً للمفهوم المتقدم ، تكون حقوق الإنسان وحرياته هى من صنع المجتمع والإنسان الذين يقع عليهم تبعاً لمستوى وعيهم مسؤولية تحقيقها . وهذه الحقوق والحريات لا يتم الفوز بها مرة واحدة ولا حتى فى أكبر الثورات ، وإنما هى تبنى على المتغيرات الاجتماعية الكبيرة ، وتندور وتحقق بقدر ما يكون الأفراد مستعدين وقادرين على حمايتها وتنميتها أمام التحديات الجديدة .

وهكذا تسيطر النظرة المادية الماركسية على نظرية القانون فى هذه الأيديولوجية ويبدو الفارق شاسعاً بين موقفها من الشريعة الطبيعية وموقف النظرية العالمية الثالثة القائم على الإيمان بقيمة الإنسان على هدى من القيم الروحية للمجتمع⁽¹⁾ .

ونتبين الآن انعكاس النظرية الجماهيرية على البنيان السياسى والاقتصادى والعسكرى للمجتمع الجماهيرى الجارى تشييده .

(1) راجع موقف النظريات الفقهيّة من مسألة مفهوم الحق بين الشرائع الوضعيّة والشريعة الطبيعيّة، عند د. عبد السلام على المزوى، أزمة الحرية وانعكاساتها على حقوق الإنسان المرجع المذكور سابقاً «غواطر ثورية».

الباب الثاني

الشعب أداة الحكم

عناصر القوة في المجتمع :

تحدث النظرية العالمية الثالثة عن عناصر القوة في المجتمع ،
وتحددها في السلطة والثروة والسلاح .

السلطة تخيف الناس وترهبهم لأن الذي يمتلك السلطة يمتلك القرار
الذي يتعلق بهم وبمصيرهم .

الثروة أيضاً تخيف الناس وترهبهم ، فالذي يتحكم في قوت الآخرين
وأرزاقهم ، أو يتحكم في سكنهم ومركوبهم .. أو يستطيع طردهم من
العمل هو قادر أن يخيفهم ويرعبهم ويستزعج بالتالي حريتهم ، ففي الحاجة
تكمُن الحرية ..

السلاح بمعناه المادى المحدود هو المصدر الثالث للخوف
والإرهاب ، فالعادة أن الفئة المسلحة قادرة على تخويف وإرهاب الفئة

الأخرى، بل قدرة أيضاً على فرض سيطرتها ودكتاتوريتها عليها⁽¹⁾.

ولقد تجاوزت الدراسات السياسية الحديثة الإطار التقليدي الذي كان يعنى فقط بدراسة الحائز الشكلي والرسمى للسلطة السياسية في المجتمع دون الالتفات إلى وسائل السلطة الأخرى بالرغم من أن أهميتها تفوق بكثير شأن السلطة السياسية، حيث يجرى التمييز بين «السلطة» و«وسائل السلطة»⁽²⁾. *moyens de pouvoir*.

بل، إن البعض يذهب في تحليله لعناصر السلطة في المجتمع، إلى القول بأن «حيازة المعرفة» تفوق في أهميتها حيازة وسائل الإنتاج (جالبرت) بينما عنى الماركسيون أساساً بمشكلة وسائل الإنتاج. أما النظرية العالمية الثالثة فهي ترمى إلى غاية أبعد من مجرد تملك الجماهير وسائل الإنتاج، وإنما تملكها وسائل السلطة أو عناصر القوة في المجتمع. فالهدف إذاً هو تحقيق جماهيرية وسائل السلطة دون الاقتصار على هذا الجانب أو ذاك من جوانبها السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية إلخ. ولتحقيق سلطة الشعب يتعين إحداث تغييرات جذرية في البنية القائمة عليها تجمعات القهر والاستغلال بهدف تدميرها وبناء علاقات جديدة مكانها. فمن المعلوم أن الأشكال التي تتخذها وسائل السلطة ترتبط دائماً بوظيفتها الاجتماعية وبالعلاقات الاجتماعية التي تندرج في إطارها. وبالتالي، لا يكون هناك سيطرة شعبية لوسائل السلطة دون تغيير لبنيتها. وإدراكاً لهذه المعطاة السياسية نادى النظرية العالمية الثالثة بأن تكون «السلطة، والثروة والسلاح بيد الشعب» على النحو الذي نتبينه في الفصول القادمة.

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول، ص 262 إلى ص 266. السجل القومي، مجلد 10، ص 401، ومجلد 11 ص 108.

(2) راجع: *Renaissance* (Pierre): Autogestion et propriété, Revue Esprit, Avril 1976. pp. 647 à 667.

السلطة بيد الشعب

المبحث الأول

تحليل ظاهرة السلطة

تتطلع النظرية العالمية الثالثة بنظرة رية إلى السلطة ، وترى أن الحرية مهددة إذا كانت في النهاية السلطة بيد حكومة بغض النظر عن مدى إخلاص الحكومة للجماهير الشعبية . فالحكومة تزول وتحل محلها أداة حكم أخرى قد تستبد بالجماهير وتسلب منها حريتها⁽¹⁾ . وحين نصل إلى مرحلة تنتفي فيها إمكانية لقيام الحكومة بحسم الصراع لصالح السلطة الشعبية والجماهير⁽²⁾ .

ويصف الفقيه الفرنسي فيدل هذا الشك في السلطة بقوله ، إن هناك

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 108 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 386 والمجلد 14 ص 906 .

نوعاً من الإحساس بأن السلطة بمفهوم ظاهرة سيطرة إنسان على الآخرين، وطبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى، هي ظاهرة عفوية ومتجددة باطراد، يتعين استئصالها بصورة دائمة ومطردة. فلا يتم التخلص منها إلا بالسمي الدؤوب على تحطيم كل مظهر لها حماية للاشتراكية وللحرية⁽¹⁾.

وقد تناول الكتاب ظاهرة السلطة السياسية بالتحليل، ويرون أنها تتألف من عناصر ثلاثة: (2)

أ - عنصر بيولوجي: يستفيد هذا العنصر من حاجة الراغب في السلطة في أن يستخدم تبعاً للأصول والمراحل التاريخية، القوة البدنية أو المهارة الشخصية أو قوة التأثير الدعائي حتى يفوز بها ويتقلدها. وتظل حاجته إلى تلك العوامل قائمة حتى يصد محاولات الطامحين إليها.

ب - عنصر القوة: لا تقتصر القوة هنا على معنى القوة البدنية - وإنما تشمل كل قوة يمكن أن تحقق التفاف المحكومين حول السلطة. ومن ثم، قد تتمثل في قوة العقيدة الدينية التي تكون السلطة تجسيداً لها، كما قد تتمثل في قوة تأثير الوسائل الدعائية التي تحوزها الحكومات في الأزمنة الراهنة.

ج - عنصر العقيدة: ذلك لأنه يتنفي وجود سلطة تركز على القوة المادية المحضة. فلا تخلو سلطة مهما بدت مستبدية، أو مطلقة من ركيزة ولو يسيرة من رضاء المحكومين بها لأنه حسبما يذكر مونتسكيو يكون من الخطأ أن نعتقد أنه توجد في العالم سلطة بشرية مستبدية من كافة الوجوه. فمثل هذه السلطة لم توجد البتة ولن توجد قط. فإن أوسع

(1) راجع: Vedel: Les démocraties soviétique et populaires op. cit. p. 134.

Markonie: Les possibilités de la bureaucratie dans la société post-capitaliste. Revue l'homme et la société, No 10, Oct - Dec. 1968, pp. 63 et 64.

(2) راجع: Lescuyer: Cours de droit constitutionnel et d'institution politiques, Paris. pp. 12 et 13.

سلطة تكون دائماً محدودة من زاوية معينة، ذلك أنه يوجد في الأمة مناخ عام تقوم السلطة على أساسه وحين تصطدم بهذا المناخ، فإنها تصطدم بنفسها، وتتوقف بالضرورة.

وفي إطار النظرة المتقدمة، يجري تعريف السلطة بأنها « القوة الناشئة من الوجدان الاجتماعي الرامية إلى قيادة الجماعة في سعيها وراء الصالح العام، والقادرة على إرغام المحكومين على الامتثال لتوجيهاتها⁽¹⁾ ». أو هي « الوسيلة الحاضرة لتحقيق الخير المشترك في المستقبل ».

أما النظرية الثالثة، فإنها تعرف السلطة بأنها كافة التصرفات الدكتاتورية التي تمارسها أدوات الحكم اليوم، والإمكانات السلطوية التي تمتلكها أدوات الحكم هي التي سوف تنتقل إلى يد الجماهير بقيام سلطة الشعب⁽²⁾.

والتعريف الذي تسوقه النظرية العالمية الثالثة، قريب من التعريف الذي صاغه ماكس فيبر لها من حيث كونها علامة سيطرة رجال على رجال آخرين بالاستناد إلى قوة تزعم الشرعية⁽³⁾.

والنظرية العالمية الثالثة تنشد أن تحول سيطرة الرجال على الرجال، إلى سيطرة الرجال على الأشياء، فتفقد السلطة السياسية طابعها الاستلابي القائم على مزاولتها نشاطاً احتكاريّاً مقصوراً على فئة محددة من محترفي الحكم. فمثل هذه السلطة تنحدر بالأفراد إلى مستوى الأشياء السلبية والساكنة، وتخدم المصالح الخاصة لمجموعة متميزة تسخر طاقات المجتمع لخدمة مصالحها.

(1) راجع: Burdeau: Traité de science politique, Vol. I, 2^e éd. p. 406

(2) راجع السجل القومي - المجلد 11 ص 480.

(3) راجع: Markham (Mihailo): Les contradictions internes des états à constitution

socialiste, Revue Autogestion et socialisme mars - Juin 1975 p. 164 et 174.

وتحقيق السلطة بالمفهوم المتقدم، يحتاج كما تقول النظرية العالمية الثالثة إلى قوة ثورية.

حاجة الجماهير إلى قوة ثورية:

تدعو النظرية العالمية الثالثة إلى زحف الجماهير على السلطة. وتترك في الآن ذاته أن والأغلبية الساحقة منها غير ثورية في كل مكان في العالم. فالقوة الثورية المؤمنة تكون عادة صغيرة. فالمحرك قد يكون أصغر قطعة في القطار أو الآلة ولكنه القوة الدافعة لهذه الآلة لكي تتحرك. فكل الناس يمتنون الحرية والسعادة، ولكنهم لا يعرفون طريق الوصول إليها والذي يمكنهم من ذلك هو القوى المؤمنة الثورية المحركة⁽¹⁾. من هنا نادت النظرية العالمية الثالثة بتشكيل لجان ثورية تكون مهمتها تحريرية بحتة وليس استيلائية على السلطة. فهي لا تتولى السلطة كأي حركة دكتاتورية موجودة في العالم بل مهمتها أن تمكن الجماهير من ممارسة السلطة⁽²⁾. فهذه اللجان هي أداة الثورة الشعبية وتحرض الجماهير على القيام بالثورة لكي تصل إلى السلطة، ثم تحرضها على ممارسة السلطة وترسخ سلطة الشعب، وتمارس الرقابة الثورية وتحرك المؤتمرات الشعبية وترشد اللجان الشعبية، وتسهر على حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها⁽³⁾.

وتمطى النظرية الثالثة التكيف التالي للجان الثورية، فهي ليست جهة حكومية أو جهة رسمية أو لجاناً إدارية أو لجاناً شعبية، وإنما هي لجان ثورية لا تصدر قرارات ولا تعزل ولا تحبس ولا تحاسب، ولكنها تراقب رقابة ثورية⁽⁴⁾. فهي لجان عقائدية تشبه مع اختلاف في المذهب

(1) راجع السجل القومى - المجلد 11 ص 156 وص 163.

(2) السجل القومى، المجلد 14 ص 829.

(3) السجل القومى، المجلد 11 ص 166 وص 374 ومجلد 13 ص 539 ومجلد 14 ص

829 وشروح الكتاب الأخضر الجزء الأول ص 117.

(4) السجل القومى، المجلد 9 ص 425.

الأحزاب الشيوعية التي تنشر الشيوعية في العالم كله، مثلما نشر الأتباع والحواريون المسيحية والإسلام⁽¹⁾.

المبحث الثاني

نظرية فصل الثورة عن السلطة

ويدور الدور الذي تسندته النظرية المألمية الثالثة إلى اللجان الثورية في إطار نظرة الحذر من السلطة. ومن هنا، فقد صاغت النظرية الجماهيرية «نظرية فصل الثورة عن السلطة» درءاً لتسرب النزعة السلطوية في داخل صفوف اللجان الثورية.

التأصيل: تقوم نظرية فصل الثورة عن السلطة على المفاهيم الآتية:

— تؤكد النظرية الجماهيرية أن «الثورة عمل تحريري وتجرّد ومعارضة، بينما السلطة تعني قمع الجماهير، وهي عدو التحرير والمعارضة والتجرّد. ولذلك تفقد الأداة الثورية ثورتها إذا هي مارست السلطة»⁽²⁾. فالثورة في البداية هي معادات السلطة وتحطيمها سواء كانت سلطة استعمارية خارجية أو سلطة دكتاتورية أو رجعية داخلية. والسلطة بهذا المعنى تكون دائماً في حالة دفاع عن نفسها ضد الثورة. وعندما تصبح الثورة هي السلطة يغيب الرقيب الثوري على السلطة وتتحوّل الثورة للدفاع عن نفسها. ويتعين فصل الثورة عن السلطة مع استمرار ممارسة السلطة ثورياً لأن وجود الثورة خارج السلطة يجعل السلطة ثورية لوجود ثورة تحيط بها وتحرضها وتدفعها وتمارس عليها رقابة ثورية. أما إذا مارست الأقلية الثورية السلطة، تمارس الجماهير بعد ذلك المعارضة، وتضحي الثورة مكروهة⁽³⁾.

(1) السجل القومي المجلد 10 ص 327.

(2) السجل القومي المجلد 12 ص 26.

(3) السجل القومي، المجلد 10 ص 32 إلى ص 34.

— وفى هذا الصدد تجرى المقارنة بين مصير الثورات البرجوازية والثورات الماركسية. ففي الحالتين اندلعت الثورات تعبيراً عن الأمل فى أن تتحقق المساواة الفعلية والقانونية بين الأفراد. ولكن ما أن أصبحت الطبقة البرجوازية طبقة سائدة سياسياً حتى ابتعدت تدريجياً عن الجماهير الشعبية العريضة التى كانت حليفها فى الإطاحة بالإقطاع. وتحقق الأمر ذاته بالنسبة للثورات الماركسية. فالملكية التى انتزعت من البرجوازية تحولت إلى ملكية الدولة وظلت الطبقة العمالية محلاً للاستغلال⁽¹⁾.

— وإذا تستوعب النظرية العالمية الثالثة هذا الدرس التاريخى، فإنها تحدد للجان الثورية دوراً مغايراً لدور الأحزاب السياسية فى الأنظمة الوضعية. فهذه الأحزاب «تتكون أساساً لتمارس السلطة نيابة عن الجماهير، أما اللجان الثورية فهى لم تتكون من أجل الوصول إلى السلطة، وإنما من أجل تمكين الجماهير من الاستيلاء على السلطة وممارستها»⁽²⁾. فهى «محرك المؤتمر الشعبى الذى توجد فيه أياً كانت طبيعته، وهى عين وأذان الجماهير»⁽³⁾. وعلى اللجان الثورية إقناع الجماهير الشعبية فى المؤتمرات الشعبية «بالدليل العلمى القاطع والتحليل الموضوعى عن العلاقات السائدة فى المجتمع لتقوم الجماهير بدورها بعد ذلك فى تدمير العلاقات الظالمة وإيجاد العلاقات البديلة عنها»⁽⁴⁾.

علاقات اللجان الثورية بأدوات الحكم الشعبى:

فى ضوء الإطار المتقدم، تحدد النظرية العالمية الثالثة علاقة اللجان الثورية بأدوات الحكم الشعبى، فتوضح بالنسبة لعلاقتها بالمؤتمرات الشعبية أنها «محرك المؤتمر الشعبى سواء كان سياسياً أو مهنياً. فهى التى

Stojanovic: Le mythe étatique du socialisme op. cit. p. 23 .

(1) راجع:

(2) راجع السجل القومى المجلد العاشر ص 402.

(3) راجع السجل القومى المجلد 11 ص 363.

(4) شروح الكتاب الأخضر الجزء الأول ص 207.

تمارس «الثورة لكي تمارس الجماهير السلطة»⁽¹⁾. مع مراعاة أن المؤتمر الشعبي هو صاحب السيادة، فلا يجوز أن تتعالى اللجنة الثورية عليه، فهي إن تصرفت على هذا النحو ولم تخضع للمؤتمر الشعبي فإنها تمارس دوراً دكتاتورياً معادياً للجماهير وتكون تهديداً لسلطة الشعب⁽²⁾. ذلك أن مهمتها تنحصر في دفع أعضاء المؤتمرات الشعبية بحيث يعتادون على ذلك ويدركون أهميته بالنسبة لهم، وتعاونهم في إعداد جداول الأعمال وفهم القضايا المطروحة عليهم وإصدار القرارات الواعية والناضجة في شأنها⁽³⁾.

وبالنسبة لملاقة اللجان الثورية باللجان الشعبية فإنها وتعمل على ترشيد اللجان الشعبية إلى كيفية تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، وتحرض الجماهير على مساءلة اللجان الشعبية عن أخطائها أو انحرافها باعتبار استمرار مسؤوليتها عن قيام سلطة الشعب⁽⁴⁾. ولذلك يمتنع على اللجان الثورية الزحف، بل يعد ذلك عملاً غوغائياً، وإنما عليها أن تحرض الجماهير على أن يجتمع المؤتمر الشعبي تحت إشراف أمانته ويصدر القرار الشعبي المناسب بوصفه صاحب السيادة⁽⁵⁾.

زوال اللجان الثورية:

وترتيباً على دورها المتقدم، لا تكون وظيفة اللجان الثورية وظيفة أبدية فهي «محرك الجماهير في مرحلة التحول الثوري، وتزاول مهمتها إلى أن تصل مستويات المؤتمرات الشعبية إلى مستوى اللجان الثورية ثم تزول تلقائياً في المستقبل»⁽⁶⁾.

(1) السجل القومي، المجلد 11 ص 153 وص 156 وص 265.

(2) السجل القومي، المجلد 12 ص 840 وص 895.

(3) السجل القومي المجلد 11 ص 361.

(4) راجع السجل القومي، المجلد 11 ص 362.

(5) راجع السجل القومي، المجلد 12 ص 897 وص 898.

(6) شروح الكتاب الأخضر ص 207، السجل القومي، مجلد 11 ص 229 وص 816.

وتبرز هذه الصيرورة المقررة للجان الثورية الفارق الهام بينها وبين الأحزاب السياسية. وفي هذا المعنى يذكر الشراح⁽¹⁾ أن الأحزاب السياسية تعد أداة حكم لأنها تسعى إلى السلطة وإلى ممارستها نيابة عن الجماهير المريضة. أما اللجان الثورية، فإنها تعد حركة ثورية أى أداة للثورة لأنها لا تسعى للسلطة إطلاقاً. وإذا ما انحرفت اللجان الثورية عن هذا الدور، فإنها ستتقلب إلى أداة حكم وأداة سلطة حزبية مهما تغير شكلها أو تبدل لونها أو أسلوبها. ويقتضى منهج الثورة تصحيح هذا الانحراف الذى من شأن التغاضى عنه أن يقود إلى منهج الثورة المضادة لسلطة الشعب الذى يؤدى إلى سرقة السلطة الشعبية.

وتحقيقاً لهذا الدور حددت بطاقة عضوية اللجان الثورية مهامها فى الآتى:

- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.
- ترسيخ سلطة الشعب.
- ممارسة الرقابة الثورية.
- تحريك المؤتمرات الشعبية.
- ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.
- حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

ومن الواضح أنه لا مجال هنا للحديث عن الدور القيادى للجان الثورية وإنما هى تحريض دؤوب للشعب على ممارسة السلطة والسهر على عدم تكون فئة محترفى السلطة والسياسة. فالنظرية الجماهيرية تشاطر الرأى القائل بأن محترفى السياسة لهم أهدافهم الذاتية المتميزة عن أهداف ومصالح الجماهير. وقد دلت التجارب السياسية فى العصر الحديث على

(1) د. عبد السلام المزوفى: الإدارة الشعبية المرجع سالف الذكر، ص 124 ولمزيد من التفصيل، د. حبيب وداعة الحسناوى: اللجان الثورية ودورها فى تأكيد وترسيخ سلطة الشعب أعمال ندوة بلغراد 19 - 23 أبريل 1982 ص 113، ص 128 و ص 129.

أن تزايد عدد محترفي السياسة قد لازمه تزايد استقلالهم عن الشعب. ولم يعد أعضاء الطبقة السياسية في العصر الحديث يدينون بمركزهم السياسي لتفوق اجتماعي موروث، وإنما إلى ممارستهم النشطة للحياة السياسية واحتكارهم السلطة السياسية على حساب الجماهير المحكومة⁽¹⁾.

ومن هنا كانت نظرة الرية التي تتطلع بها النظرية العالمية الثالثة إلى السلطة وإلى كل من يسند إليه ممارستها، وكان تصورهما لبنية السلطة الجماهيرية خالية من هذا الداء القاتل في إطار الشريعة الطبيعية للمجتمع. ولما كانت النظرية الجماهيرية تقرر أن القرآن هو شريعة المجتمع الجماهيري الليبي، فقد دار تصورهما للسلطة في إطار النظرية السياسية للإسلام.

المبحث الثالث

الإسلام والديمقراطية

نظرية الحاكمية السياسية ﷺ:

يذهب رأى في تفسير مبادئ النظرية السياسية في الإسلام إلى أن الأساس الذي ارتكزت عليه دعامة النظرية السياسية في الإسلام أن تنزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدي البشر منفردين ومجتمعين. ولا يؤذن لأحد منهم أن ينفذ أمره في بشر مثله فيطيعوه أو ليسن قانوناً لهم فينقادوا له ويتبعوه فإن ذلك الأمر مختص بالله وحده لا يشاركه فيه أحد غيره كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ﴾. [يوسف: 40]. «يقولون هل لنا من الأمر شيء قل إن

(1) راجع: Bureau Traité op. cit. Vol III, Livre 1, 3^e ed. p 64. La Bureaucratie, in : Arguments 10 - 18, Union générale d'édition, Paris, 1976, p. 69 - TA dici (l'ubonir): le prolétariat et la bureaucratie in étatisme et autogestion, op. cit p. 60.

الأمر كله لله ﴿[آل عمران: 154]﴾. ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ [المائدة: 45]. فهذه الآيات تصرح أن الحاكمية لله وحده ويبدع التشريع وليس لأحد وإن كان نبياً - أن يأمر وينهى من غير أن يكون له سلطان من الله، فالتبى لا يتبع إلا ما يوحى إليه ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إلى﴾ وما فرض الله علينا طاعة نبيه إلا لأنه يأتينا بأحكام الله.

ويستطرد أنصار هذا النظر إلى القول بأن الخصائص الأولية للدولة الإسلامية كما يظهر من الآيات ثلاث:

1 - ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو مجموعة أو لساثر القاطنين فى الدولة نصيب من الحاكمية. «فإن الحاكم الحقيقى هو الله» والسلطة الحقيقية مختصة بذاته تعالى وحده، والذين من دونه فى هذه المعمورة إنما هم رعايا فى سلطانه العظيم فما عليهم إلا اتباع أوامره.

2 - ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع والمسلمون جميعاً لا يستطيعون أن يشرعوا قانوناً ولا يقدرون أن يغيروا شيئاً مما شرع الله لهم.

3 - إن الدولة الإسلامية لا يؤسس بنيانها إلا على ذلك القانون المشرع الذى جاء به النبى من عنده مهما تغيرت الظروف والأحوال والحكومات التى يبدعها زمام هذه الدولة فهى لا تستحق طاعة الناس إلا من حيث أنها تحكم بما أنزل الله وتنفذ أمره تعالى من خلقه ومن هنا تأخذ الحكومات شرعيتها.

ويمضى أنصار هذا النظر، فيقولون، أنه إذا نظرنا إلى هذه الخصائص التى ذكرنا نجد أنها ليست «ديمقراطية»، فإن الديمقراطية عبارة عن مناهج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعاً. فلا تغير فيه القوانين ولا تبدل إلا برأى الجمهور ولا تسن إلا حسب ما توحى إليهم عقولهم.. هذه خصائص الديمقراطية التى عانينا من ويلات قراراتها العمياء، ونرى أنها ليست من الإسلام فى شيء. فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على

نظام الدولة الإسلامية، بل أصدق منها تعبيراً كلمة «التيوقراطية أو الحكومة الإلهية». والتيوقراطية التي جاء بها الإسلام لا تستبد بأمرها طبقة من السدة أو المشايخ بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله وبمعنى آخر، إنها حكومة ثيوقراطية ديمقراطية بمعنى أنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة بسلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يقبل⁽¹⁾.

ويضيف صاحب هذا الرأي أن الدستور الإسلامي لا يقبل شيئاً من التبديل والتغيير. فإن شئت خرجت عليه وأعلنت عليه الحرب، كما خرجت عليه تركيا وإيران، (في العهد السابق)، ولكن ليس لك أن تحدث فيه أدنى تغيير، فإنه دستور إلهي سرمدى لا تغيير فيه ولا تبديل.

تفنيد هذا الرأي:

تصدى مفكرون من جبهة الفكر الإسلامي المعاصر للرأي السابق، وساقوا في تفنيده الحجج الآتية:

يقول الأستاذ الدكتور محمد عمارة⁽²⁾ في مؤلفه «الإسلام والسلطة الدينية»:

إن أصحاب هذه الدعوة «الحاكمية لله وحده» وأهم قادتهم هم نبت للمناخ الفكرى الشيعى الذى أدخل هذا الفكر إلى تراث الإسلام. يزعمون أن السلطان السياسى فى المجتمع الإسلامى ليس حقاً من حقوق الأمة. فالبشر ليسوا هم الحكام فى مجتمعاتهم، وإنما الحاكم فى هذه هو الله سبحانه وتعالى.. إى أن الأمة ليست هى مصدر السلطات كما تعارفت

(1) راجع: نظرية الإسلام السياسية لأبى الأعلى المودودى. كتيب صوت الحق ص 15 إلى ص 17 وص 21. للمؤلف ذاته: تدوين الدستور الإسلامى، دار التراث العربى ص 17. سيد قطب المدالة الاجتماعية فى الإسلام، دار الشروق ص 100.

(2) د. محمد عمارة: الإسلام والسلطة الدينية. دار الثقافة الجديدة ص 36.

على ذلك الدساتير والأنظمة والنظريات التي تسود أغلب أنحاء الدنيا في العصر الذى نعيش فيه! وللوهلة الأولى، تبدو هذه الدعوة ذات سلطان ديني يصادر تفكير الذين يختلفون مع أصحابها حول هذا الموضوع! فمن ذا الذى ينكر حكم الله؟! ومن ذا الذى يجادل ويمارى فى انتفاء سلطات الأمة أمام سلطان المولى سبحانه وتعالى؟! تلك هى انطباعة الوهلة الأولى لكنها ليست بالانطباعة النابعة من الدرس العلمى والتأمل الفكرى والاحتكام الموضوعى والأمين لفكر الإسلام النقى وتراثه الحقيقى فى هذا الميدان. بل إنها على العكس من ذلك «ثمرة لبناء فكرى قوامه الخلط ودعايته التخليط». وفى كثير من الأحيان يبلغ الخلط بين الأمور المتميزة نفس النتائج التى يبلغها الجهل أو تعتمد التضييل! وأحد نماذج هذا الخلط ما نقرأ ونسمع عنه من نتائج يتوصل إليها هؤلاء الفر من العاملين والمشتغلين بالدراسات الإسلامية السياسية، عندما يقررون أن نظرية الإسلام السياسية تختلف جوهرياً مع الديمقراطية السياسية. لأن الديمقراطية هى حكم الشعب والأمة والسلطة فيها للشعب، على حين أن السلطة فى الإسلام، كما يقولون، هى لله سبحانه وحده، إذ هو الحاكم والحاكمية لله، ولا حاكم إلا الله.

وهذا الفر من المشتغلين بالدراسات الإسلامية يضمون نظام الحكم الإسلامى مع «نظم الحكم الحتمية غير الإرادية» لأن النظم الإرادية تجعل للإرادة الإنسانية القول الفصل فى تأسيسها وتطويرها، على حين يسلب الإسلام، فى رأيهم، هذا الحق من الأمة ويجعله خالصاً لله سبحانه وتعالى. وهم بقولهم هذا يجعلون صاحب السلطة السياسية فى النظام الإسلامى الحاكم، وكيلًا عن الله سواء صرحوا بذلك أو لم يصرحوا، لأن الحاكم فى النهاية هو منفذ شريعة ومطبق قانون، وهو فى عمله هذا إنما ينوب عن صاحب السلطة الأصلية فى المجتمع فإذا قلنا إن السلطة لله، كانت ديناً وروحياً، ومن ثم كانت سلطة دينية وكان متوليها حاكماً وبالحق الإلهي، ونائباً عن الله وخليفة الله وظلاً!!.

ذلك أن السلطة في أى مجتمع من المجتمعات وفي ظل أى نظام، وتحت أى فلسفة إنما هي في النهاية، وبصرف النظر عن الصيغ والشعارات، بل ويرغم هذه الصيغ والشعارات، في يد بشر يمارسون التشريع والقضاء والتنفيذ. وحتى لو تصورنا المجتمع الإسلامى الذى يتحدث عنه هذا النفر من الباحثين، والذين يعلن حكامه أن الحكم لله لا للامة، فإننا سنجد أنفسنا أمام بشر يمارسون سن القوانين بالاجتهاد والحكم بموجبها والقيام على تنفيذها مع ادعائهم أنهم وكلاء عن الله، مصدر السلطة والحكم، وليسوا وكلاء عن الامة. فهم بشر يحكمون رغم القول بأن الله هو الحاكم ولا حاكم سواه، ونكون عندئذ قد عدنا بعقارب الساعة إلى فلسفة «الحكم بالحق الإلهي»⁽¹⁾. ولن يقلل من سوء مثل هذا النظام القول بأن الحاكم ملزم بالشرعية لأن العدول عن مبدأ «الامة مصدر السلطات» سيحرر الحاكم بدرجات متفاوتة من قيد تستخدمه الامة للحيلولة دونه ودون الشطط والاستبداد، كما سيفتح له الطريق كي يضىء على نفسه قداسة دينية وسلطة ربانية تتنافى تماماً مع روح الإسلام. فالنظم السياسية لا تنقسم إلى حتمية وإرادية، لأنها دائماً وأبداً إرادية لأنها سلطة في يد بشر لهم إرادة تحكم تصرفهم فيما لديهم من سلطات ولكنها تتفاوت وتختلف في ضيق واتساع دائرة الإرادة الإنسانية.

وإذا كان المودودى يرى أن الحاكمية يقصد بها «السلطة العليا والسلطة المطلقة»⁽²⁾ بعد أن اشتقها من مصطلح «الحكم» عن ظنه بأن القرآن يستخدم مصطلح «الحكم» للدلالة على النظام السياسى والسلطة

(1) لا أدل على ذلك من قول معلومة «لو لم يرى ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركنى وإياها ولو كره الله ما نحن فيه لغيره. وأنا خازن من خزان الله تعالى، أعطى ما أعطاه الله وأمنع ما منعه ولو كره الله أمراً لغيره». راجع د. عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطى المرجع السابق ص 44.

(2) راجع أبو الأعلى المودودى: تكوين الدستور الإسلامى ص 13.

العليا في المجتمع. فإن الفقه يؤكد⁽¹⁾ أن أغلب الاستخدامات القرآنية لمصطلح «الحكم» واردة بمعنى القضاء والفصل في المنازعات، وبمعنى «الحكمة» أي الفقه والعلم والنظر العقلي. والآيات القرآنية التي تستخدم مصطلح الحكم منسوبة إلى الله تقصد به «قضاء وفصل في التحاكم» وليس «نظام حكم وسياسة مجتمع» كما يعنيه هذا المصطلح في الأدب السياسي المعاصر والحديث.

تأصيل وضع السياسة في الإسلام:

يقسم الإمام الغزالي، ووافقه على ذلك التيارات الفكرية الإسلامية عدا الشيعة، النظريات قسمين: قسم يتعلق بأصول القواعد. وهي ثلاثة: الإيمان بالله ويرسله واليوم الآخر، وما عداها، ومن بينها الإمامة والخلافة، يكون من الفروع. والخلاف في الفروع هو في إطار «الخطأ والصواب» وليس كمثله الخلاف في الأصول الذي هو في إطار «الفكر والإيمان». ويؤكد الغزالي أن الخطأ في أصل الإمامة وتعنيها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه التفكير⁽²⁾. ويؤكد ابن خلدون في مقدمته أن القول بأن الإمامة من أركان الدين وأصوله هو الذي أوقع الشيعة في الخطأ الذي وقعوا فيه، لأنها سلطة بشرية يقيمها الناس رعاية لمصالحهم العامة وهي من اختصاصهم، فهي من المصالح العامة المفوضة إلى نظر المخلوق.

ولذلك يؤكد الشراح⁽³⁾ أن الإسلام كدين وبأركانه الخمسة التي بنى عليها وكتابه المعجز، وبسته التشريعية التي بلغ بها الرسول (ص) تفصيلات ما أجمله الوحى.. إن ذلك كله «وضع إلهي» وليس لمؤمن أن يدعى أن شيئاً من ذلك هو من «وضع الإنسان» لكن الإسلام كدين، لم يحدد للمسلمين نظاماً محدداً للحكم، لأن منطق صلاحية الدين الاسلامي

(1) راجع: د. محمد عمارة، المرجع السابق ص 42 والآيات العديدة التي أوردتها.

(2) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة القاهرة، ط 1907 م ص 15.

(3) د. محمد عمارة: الإسلام والسلطة الدينية، المرجع السابق ص 76 وص 77.

لكل زمان ومكان يقتضى ترك النظم المتجلدة قطعاً بحكم التطور للمقل
 الإنسانى الرشيد، يصوغها وفق مصلحة المجموع، وفى إطار الوصاية
 العامة والقواعد الكلية التى قررها هذا الدين... فهو مثلاً قد دعا إلى
 الشورى والعدل، ومنع الضرر والفسار. وعلى المسلمين أن يصوغوا
 لمجتمعاتهم نظم الحكم التى تقرهم من تحقيق هذه المثل العليا.
 ولذلك كان الدين واحداً فى كل مراحل التطور البشرى، ولدى كل
 الرسل، بينما تعددت الشرائع تبعاً لتطور المجتمعات واختلاف البيئات
 وتعدد الرسالات. ويضيف د. محمد عمارة ونحن نعتقد أن صمت القرآن
 الكريم عن تفصيل نظم الحكم والسياسة للمسلمين هو موقف إلهى
 مقصود، لأنه هو الموقف الذى التزمه الدين الحنيف حيال كل ما عهد به
 إلى عقل الإنسان، وارتبط بالأمور المتطورة المتغيرة التى تستعصى نظرياتها
 على الثبات... ولأفهل يعقل عاقل أن يضمن القرآن على نظم الحكم
 بآيات تساوى ما جاء به عن بقرة بنى إسرائيل!! إنها حكمة الحكيم
 العليم.

وفى المعنى ذاته يكتب فقيه إسلامى آخر⁽¹⁾: إن أسلوب الإسلام فى
 التشريع وبناء الأنظمة يقوم على «إجمال ما يتغير وتفصيل ما لا يتغير». إن
 الحكم شأنه فى الإسلام شأن سائر أنشطة الناس منفردين ومجتمعين مقيد
 بحدود الله، محكوم بشريعته، دائر فى نطاق قيمه العليا. ومهمة الإسلام
 فى الكون أن يرشد حركته... ومع الناس أن يدلهم على طريق الهداية...
 وطريق الهداية فى الأمور التعبدية يكون بالنص المفصل عليها... إذ أمور
 العبادة ليست مما تغير المصلحة فيه بتغير الزمان والمكان... ومن هنا كان
 النقل مصدرها وكان الدخول فى الطاعة جوهرها ومظهرها، أما الأمور
 المعاشية فتبقى على الأصل فى الحل والإباحة الأصلية وحرية الحركة فى
 طلب الأصلح... وإن استقراء نصوص الكتاب أو السنة، قولية كانت أو

(1) د. أحمد كمال أبو المجد: حوار لا مواجهة. دراسات حول الإسلام والمصر.

كتاب العربى، العدد السابع ص 113.

فعلمية، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم يكشف عن حقيقة ينبغي حسم الخلاف حولها.. وهي أن الإسلام قد وضع للحكم مبادئ أساسية وقيماً علياً اعتبرها من «نظامه العام» المعروف عنه بالضرورة.. وترك للناس بعد ذلك أن يضعوها موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويناسب ظروفهم، ويلائم تجلده حاجاتهم.. وعلى رأس هذه المبادئ والقيم مبدأ الشورى ومبدأ العدل ومسؤولية الحكام والتزام الدولة بالقانون المستمد من مصادر التشريع الإسلامية واحترام حريات الناس وحقوقهم.. تلك وحدها هي المبادئ.. أما ما عداها فحلول وسوابق أثمرتها أجتهدات المسلمين حكماً ومحكومين علماء وعامة وتجمع منها تراث للمسلمين في قضايا السياسة والحكم، تراث يستأنس به دون إلزام ويرجع إليه رجوع البحث والتحصيل والنقد، لا رجوع النقل والتقييد والانحصار.

ويتساءل الدكتور عبد الحميد متولى⁽¹⁾، هل جاء الإسلام بنظام معين للدولة؟ أى بنظام معين من أنظمة الحكم، أم جاء بـ «مبادئ عامة» لنظام الحكم فى الدولة؟ وتأتى الإجابة أنه «لا يمكن أن يكون ثمة خلاف فى أن القرآن جاء بمبادئ الشورى والحرية والمساواة والعدالة وغيرها مما يتعلق بنظام الحكم.. جاء بها مبادئ عامة تتسع عموميتها وتتقبل مرونتها أن تشكل صورتها وتتطور مضمونها تبعاً لمختلف البيئات فى مختلف المصور، حيث لم يعرض القرآن بصلدها إلى التفصيلات والجزئيات، أو إلى بيان صورة من صور كل مبدأ من تلك المبادئ مما يختلف باختلاف الزمان والمكان. أما السنة التى تعرض أحياناً لتلك التفصيلات أو الجزئيات، فهي لا تعد فى هذا المقام ومقام الشؤون المتعلقة بنظام الحكم» وتشريعاً عاماً أى أنها لا تعد ملزمة شرعاً للأجيال التالية، وبالتالي لا تعد ملزمة شرعاً لنا فى العصر الحديث، وكذلك شأن الإجماع والقياس وغيره مما اصطلاح على تسميته بأدلة الأحكام الشرعية مما صدر فى

(1) د. عبد الحميد متولى: الدولة فى الإسلام، مشكلة السيادة وسلطات الدولة فى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 ص 22.

الشؤون الدستورية في أحد العصور السالفة فإنه لا يعد شرعاً ملزماً لنا في عصرنا». ويضيف الفقيه الكبير⁽¹⁾ وجاء الإسلام فيما يتعلق بنظام الحكم بمبادئ دستورية عامة كمبادئ الشورى والمعادلة والمساواة أى أنه لم يفرض على المسلمين نظاماً معيناً من أنظمة الحكم. لذلك وجدنا نصوص القرآن تركت تفصيل الأحكام لتنظيم الشورى وتحقيق العدل والمساواة، كما يقول الأستاذ الكبير الشيخ عبد الوهاب خلاق لتراعى فيها كل أمة ما يلائم حالها وتقتضيه مصالحها. ولقد يعترض علينا البعض «بأن الإسلام قد جاء للمسلمين بنظام «الخلافة» والخلافة ليست مبدأ من المبادئ الدستورية العامة، إنما هي صورة من صور أنظمة الحكم، ويوجه خاص من صور تنظيم رئاسة الدولة...». ويعقب الأستاذ بعد استعراض الآراء الشرعية في هذا المجال بقوله «إن الخلافة ذات صبغة دنيوية أكثر منها دينية، ومما يدل على ذلك أننا لا نجد في القرآن أو السنة نصاً صريحاً يشير إلى شيء من أحكامها، بل ولا عن وجوبها أو عدم وجوبها. ولقد ورد في القرآن الكريم أن الرسول قد أكمل بيان المسائل المتعلقة بالدين في حياته، كما يتبين من الآية الكريمة «اليوم أكملت لكم دينكم»، بل إننا لنجد البعض يذهب أبعد من هذا الرأي إذ يرى بأن الخلافة ذات صبغة دنيوية فحسب، أى أنها غير ذات صبغة دينية استناداً إلى أن الرسول وقد بين الكثير من المسائل المتعلقة بالأداب لم يذكر شيئاً لبيان حكم من الأحكام المتصلة بالخلافة. ويبدو لنا أن هذا الرأي يستطيع أن يجد تأييداً له فيما ذكره الأستاذ الإمام محمد عبده من أنه «ليس في الإسلام ما يسمى عن قوم بالسلطة الدينية».

ويخلص الفقيه كمال أو المجد، إلى القول، بأننا لا نجد في أصول الإسلام ونصوصه وإجماع علمائه المجتهدين ما يدعونا اليوم

(1) د. عبد الحميد متولى. المرجع السابق ص 50 وص 79 وص 80، ولا يتسع المقام في مجال هذا المؤلف لدراسة قضية الخلافة في الإسلام، ويرجع في هذا الصدد إلى المؤلف الأساسي الذى وضعه الشيخ على عبد الرزاق وعنوانه «الإسلام وأصول الحكم».

للتمسك بلفظ الخلافة. . إذ العبرة كما يقول علمائنا إنما هي بالمقاصد والمعاني وليست بالألفاظ والمباني. . وقد كان مصطلح الخلافة عند نشأته على عهد أبي بكر رضى الله عنه مجرد تعبير عن تعاقب أمراء المؤمنين على رئاسة الدولة الإسلامية بعد وفاة النبي (ﷺ)، ولم يكن أبداً عن نظام سياسى مكتمل المعالم محدد القسمات. وآية ذلك، كما لوحظ بحق، أن طريقة اختيار رئيس الدولة، هي إحدى القسمات الرئيسية لكل نظام من أنظمة الحكم، قد اختلفت ولم تستقر على أسلوب واحد طوال حكم الخلفاء الأربعة، فضلاً عما جاء بعدهم من الأئمة والخلفاء⁽¹⁾.

موقف النظرية العالمية الثالثة من قضية السلطة فى الإسلام:

يقول معمر القذافى إن «القرآن شريعة المجتمع العربى اللبى ودستوره لأن هذه الأمة تؤمن بهذا الكتاب، وبأن أحداً لم يضعه. والامثال لأوامره ونواهيه إذعان تلقائى نابع من الإيمان وليس خضوعاً لفرد أو مجموعة. ولما كان القرآن هو الدستور، فلا يجوز للجماهير العربية اللببية وهى تزاوّل الشورى فى المؤتمرات الشعبية أن تصدر قانوناً مخالفاً له. على أن الاستفادة من القرآن بوصفه شريعة للمجتمع اللببى تكون بتطبيق الحدود الكلية والعامة التى يتضمنها. ذلك أن القرآن فيه حدود تبين قضايا عامة وليس فيها تفصيل. ولما نأخذ القرآن شريعة المجتمع، إذن نلتزم بقضايا كلية معينة هى التى تحقق العدل فى النهاية»⁽²⁾. يضيف فى موقع آخر «لا تعارض بين الإسلام والنظام الجماهيرى، ذلك أن الإسلام يحصن الإنسان على فعل الخير، ويتحدث القرآن فى المقام الأول عن التوحيد وتبيان الحلال والحرام. ولذا فهو لا يقيم نظاماً اقتصادياً وسياسياً معيناً»⁽³⁾. ومن

(1) راجع الدكتور أحمد كمال أبو المجد. المرجع ذاته ص 82.

(2) راجع السجل القومى، المجلد 13 ص 381. والمجلد 14 ص 32 والمجلد 9 ص 1032 إلى ص 1042.

(3) السجل القومى، المجلد 12 ص 713.

هنا، تكون «الخلافة بدعة، وهي سلطة مدنية لا سند أو علاقة لها بالدين . فالأمور السياسية والاقتصادية تخص المسلمين جميعاً»⁽¹⁾. أما الدين «فهو مسؤولية النبي . وأنا أعتبر الخلفاء حتى عثمان وأبو بكر وعمر كل هؤلاء الخلفاء سلطة مدنية لا علاقة لها بالدين . فالدين مسؤولية النبي، وانتهت الرسالة الدينية . أصبح الناس مسؤولين عن هذه الرسالة من الناحية الشخصية»⁽²⁾.

وكيف تطبق النظرية العالمية الثالثة تعاليم القرآن في المجال السياسي؟

يجيب على ذلك قائد الثورة بأن «الفصل الأول من الكتاب الأخضر أساسه المؤتمرات الشعبية وتطبيق المقولات الواردة فيه هو تطبيق للآية الكريمة «وأمرهم شورى بينهم» أى لا يستأثر بها حاكم مستبد أو نائب أو طبقة بل الكل يتشاورون فيما بينهم»⁽³⁾.

ويشير هذا القول قضية ماهية الشورى في الإسلام وموقعها من سلطة الشعب.

الشورى في الإسلام وفي التطبيق الجماهيرى:

كتب الشيخ محمود شلتوت «إن الإسلام الذى يحكم بالبرهان والمنطق السليم لا يمكن أن يهمل من أصول الحكم ذلكم المبدأ الطيعى فى الحياة وهو الشورى. كما لا يمكن أن يريده حين يضعه محمداً اختيارية يقصد بها مجرد تأليف القلوب وتطبيب النفوس، دون العمل بها، كما يذهب إلى ذلك صنائع الملوك والمستبدين ولا يريده صورة مفتعلة يرر بها أرباب الطغيان طغيانهم، وإنما يريده أمراً ثابتاً مقررأ مأموراً به.

(1) السجل القومى، المجلد 11 ص 308 وص 309 ومجلد 13 ص 633.

(2) السجل القومى، المجلد 13 ص 633.

(3) السجل القومى، المجلد 14 ص 34 والمجلد 9 ص 463.

وهو حق الأمة تأخذه بالقوة، وواجب عليها تأييم جميع من يتركه، وحقيقة لها أثرها المملى في الحكم وسياسة الجماعة⁽¹⁾.

يستفاد من الفقرة السابقة المكانة السامية للشورى في الإسلام. وقد وردت في آيتين اثنتين، أولاهما تقول للنبي «فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم، واستغفر لهم، وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين» [آل عمران: 3 : 159]. وتقول الآية الثانية «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم يستغنون» [الشورى 42 : 78].

وقد تعددت الشروح التي ساقها الفقهاء في شرح هاتين الآيتين⁽²⁾. وفي تفسير آية آل عمران يقول الشيخ محمد عبده «حسبما ينقل عنه السيد رشيد رضا في تفسير المنار، أنه «فسر وشاورهم في الأمر بأن المشاورة هي في الأمر العام، الذي هو سياسة الأمة في الحرب والسلام والخوف والأمن، وغير ذلك من مصالحهم الدنيوية أي: دم على المشاورة وواظب عليها، كما فعلت قبل الحرب في هذه الواقعة (غزوة أحد) وإن أخطأوا الرأي فيها، فإن الخير كل الخير في تربيتهم على المشاورة بالعمل دون العمل برأى الرئيس، وإن كان صواباً لما في ذلك من النفع لهم في مستقبل حكومتهم، إن أقاموا هذا الركن العظيم: المشاورة، فإن الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد في الأكثر، والخطر على الأمة في تفويض أمرها إلى الرجل الواحد أشد وأكبر».

وينقل ابن تيمية عن أبي هريرة قوله «لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله. وقد قيل إن الله أمر بها بنية لتأليف قلوب

(1) الشيخ محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة ص 438 وص 464.

(2) راجع عرضاً كاملاً للشروح الفقهية لهاتين الآيتين. د محمد بدر: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ص 720 وما بعدها.

أصحابه، وليقتدى به من بعده وليستخرج منهم الرأى فيما لم يتزل فيه وحى من أمر الحروب والأمور الجزئية⁽¹⁾.

والحال كذلك عند عمر بن الخطاب، فهو يقول، طبقاً لرواية الطبرى فى تاريخه، «إن الله عز وجل قد جمع على الإسلام أهله، فألف بين القلوب وجعلهم فيه إخواناً، والمسلمون فيما بينهم، كالجسد لا يخلو منه شيء من شيء أصاب غيره (يقصد أن الشأن العام ينال أثره كل فرد من أفراد المجتمع) وكذلك يحق على المسلمين أن يكونوا أمرهم شورى بينهم وبين ذوى الرأى منهم»⁽²⁾.

ويفسر مصطلح «الأمر» الوارد فى آية «وشاورهم فى الأمر» على أنه يعنى أمور السياسة وشؤون الحكم ومشكلاته، وذلك لعلاقته بالانتماء و«الأمير والائتمار» يعنى التشاور. فالصلة وثيقة بل عضوية بين السياسة والشورى وعلى العكس من ذلك علاقة الشورى بأصول الدين. فهى منقطعة، فالدين وضع إلهى نقبله ونتعبد بتكاليفه، مسلمين الوجه لله، بينما السياسة أمور نأتمر ونتأمر معاً فى قضاياها، ونختار لنا فيها الأمير القائد ونسلك سبيل الشورى فى هذا الميدان⁽³⁾.

ويتأكد هذا التفسير من السياق الذى جاءت فيه آية الشورى حين جعل منها القرآن إحدى الصفات التى تميز المؤمنين. حيث تحدثت الآية عن الذين استجابوا لله فأمنوا ثم أقاموا الصلاة دلالة على هذا الإيمان هذا بالنسبة للجانب الدينى، أما بالنسبة لشؤونهم الدنيوية والسياسية المعبرة عنها بكلمة «وأمرهم» فهو شورى بينهم أى أنهم يلتزمون الشورى قاعدة للسلوك. ومن هنا قيل إن وصف المؤمنين بأن «أمرهم شورى» يفيد أن

(1) السياسة الشرعية فى إصلاح الراى والرعية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية. كتاب الهلال ص 149.

(2) د. محمد بدر المرجع السابق ص 849.

(3) د. محمد عمارة: نظرية الخلافة الإسلامية ص 27 وص 28.

الشورى من خصائص الإسلام، فهي وصف ملازم للمسلمين كالصلاة. فإذا لم يسمح للمسلم بأن يتخلى عن الصلاة، فكذلك الحال بالنسبة للشورى. بل إن القرآن يذكر صفة الشورى بعد صفة الصلاة التى هى عماد الإسلام وقبل صفة الزكاة. فوضع الشورى بين إقامة الصلاة وإداء الزكاة دليل قاطع على وجوبها، كما تدل على أنه «إذا كانت الصلاة فريضة عبادية، والزكاة فريضة اجتماعية، فإن الشورى فريضة سياسية»⁽¹⁾.

والشورى بوصفها فريضة سياسية، هل يتعين أن تأخذ شكلاً معيناً؟

شكل الشورى:

يذكر الشراح⁽²⁾ أنه إذا كان القرآن والسنة وتجربة الرسول السياسية قد زكت الشورى فلسفة لنظام الحكم، فإنها قد وقفت عند المبدأ والإجمال.. كما أن الطابع البسيط لمجتمع دولة الخلافة قد وقف بتطبيقات الشورى، شكلاً ونطاقاً، عند حدود تجاوزتها بعد ذلك العصر احتياجات الحياة وضرورات الأمم والشعوب. وهذا الأمر لا يعيب الشورى الإسلامية، بل على العكس يزيدا قيمة ونظراً.. فهي تقرر المبدأ وتؤكد عليه ثم تترك الحدود والنطاق والقوالب والأشكال لإبداع العقل الإنسانى الذى يجتهد كى يلبي المصالح المرسله والضرورات الطارئة ومستحدثات الأمور.

الشورى والديمقراطية المباشرة :

ثمة سؤال يطرح عند دراسة الشورى ويدور حول مدى توافقها ومقتضيات حكم الشعب، وبالأخص مع الديمقراطية المباشرة.

(1) راجع د. عبد الحميد اسماعيل الأتصلى: الشورى وأثرها فى الديمقراطية. منشورات المكتبة العصرية ببيروت - ص 52 وص 53 والمراجع الملبدة المشار إليها فى الهوامش.

(2) راجع د. محمد عمارة: نظرية الخلافة الإسلامية ص 30 حسن حسنى: الدين وحقوق الإنسان، مجلة المحاماة نوفمبر وديسمبر 1984 ص 105.

تدور الإجابة على هذا السؤال في إطار مفترض الديمقراطية أي استقلال الإرادة والمساواة.

فالقول بأن الإسلام يقر مبدأ استقلال الإرادة والمساواة يستتبع القول بوجود الأخذ بالديمقراطية المباشرة شكلاً ونظماً للشورى بحيث يحقق الإنسان المسلم ذاتيته في إطار مجتمعه الإسلامي.

وموقف الإسلام من الحرية واضح وجلي. ويرى البعض⁽¹⁾ «أن الإسلام سماه القرآن إسلاماً لأنه يعني الإذعان غير المشوب لله وحده عملاً بكتابه. وهذا الإسلام لا يكون نقياً إلا من «حر» في «وطن حر»⁽²⁾. ذلك أن من هيضت حرته يكون موزع الخضوع والإذعان، فلا يستطيع أن يخلص العبادة لله على وجهها المرسوم ولو تم إيمانه.. فحرية الإنسان إذن غاية من غايات النظام القرآني كله إذا جعلها مناط الإنسانية في الإنسان. فهي «الأمانة» التي يسأل عنها في الدنيا والآخرة جميعاً، إعمالاً أو تركاً، واستقامة أو انحرافاً، وهي في النظام السياسي لحمته وسداه حتى ليرى على النهوض بمقتضياتها الإنسان المؤمن بينه وبين نفسه ليتحرر بها من شهواته، وبينه وبين بنى جنسه فلا يغلب عليها أحد منهم ولا يغلب هو أحداً عليها، وبينه وبين مجتمعه وحكامه حيي يعتبر سلب الإنسان حرته أو المساس بغير الحق بها نوعاً من «الفتنة» التي هي «أشد من القتل» [البقرة : 2 : 191].

أما في شأن مبدأ المساواة، يقول تعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات : 13]. والمساواة في الإسلام لها أبعاد مختلفة⁽³⁾:

(1) راجع د. محمد بدر، المرجع السابق ص 787.

(2) بالإشارة إلى ما ورد في سفر الخروج 26:8 حيث يقول موسى لفرعون إن عبادة لا تخلص لله سبحانه إلا في مكان لا يجوز فيها عبادة غيره.

(3) د. محمد بدر، المرجع السابق ص 309 وص 314.

فهى «مساواة بين البشر، ذلك أن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى». وهى كذلك مساواة فى القابلية لتحقيق المزايا وتحمل التبعات. فالقاعدة القرآنية أن ﴿ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم 53 : 39]، وأن ﴿لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ [البقرة 2 : 286].

وتقرير مبدأى استقلال الإرادة والمساواة بين البشر على النحو المتقدم يأتى نتيجة طبيعية لتكريم الإسلام للإنسان: ذلك التكريم الذى شكّل ثورة حررت الإنسان من سلطة القليلة الطاغية وخلصته من الذوبان فى محيطها.

فالإسلام حين أرسى مبدأ حرية الإنسان واختياره ومسؤوليته قد جعل ذاته كفرد «اللبنة الأولى» والمستقلة فى التنظيم الاجتماعى الجديد. وحرره كذلك من العبودية للآلهة والقوى والطواغيت المادية واستبعاد القوى المادية التى كان يرهبها وتتحكم فيه. وقيل فى هذا الصدد⁽¹⁾، إن الإسلام عندما قرر الكثير من الحقوق المتعلقة بالدنيا للذات الإلهية، نراه بسبب من «التوحيد والتنزيه» يعود فى الواقع العملى إلى جعل هذه الحقوق من نصيب الإنسان. فالفقه والشريعة يقرران أن «حق الله» هو «حق المجتمع». والمجتمع هو مجموع الأفراد الذين يعيشون فيه. والفقهاء يقررون أن ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، فيصنعون مبدأ إن إرادة الشعب هى إرادة الله فى صورة قانون إسلامى علم وقاعدة فقهية مقررة. بل يذهب الدكتور محمد عماره إلى القول، بأن الرسول بلغ بتحرير الإسلام للإنسان القمة عندما يقول «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»⁽²⁾ فباستطاعة الإنسان إذن أن يصل بسلطته إلى الحد الذى لو أقسم فيه على

(1) راجع د. محمد عماره: الإسلام والثورة ص 36 إلى ص 38.

(2) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن حنبل.

الله لأمره الله. لأن هذا الإنسان باكتشافه قوانين الكون وسنن الله فيه، وسيطرته على هذه القوانين وتلك السنن يصبح حاكماً غير محكوم، لأن اكتشافاته هذه وسيطرته تلك هي كنه ما يريد الإسلام.

والإنسان الذى يشغل المكانة السامية على النحو المتقدم، هو الأولى دون حاكم أو وسيط بتقرير مصيره وتسيير شؤون مجتمعه. وهو بذلك يضمن على الشورى طابعاً محدداً يتحقق من خلال الديمقراطية المباشرة.

يقول تعالى ﴿لِيَسْتَخْلَفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: 55] ويجرى تفسير هذه الآية على أن الضمير هنا في صيغة الجمع. فقال ليستخلفنهم كلهم لا بعضهم. فتسيير شؤون الجماعة ليس لفرد أو أسرة أو طبقة بل هي إرادة الأمة بأسرها التي تتكون بمشورة الأفراد كلهم.

وفي ضوء ما تقدم، يفسر حق الإنسان في المشاركة في تسيير أمور الجماعة بأنه «فرض كفاية» وليس «فرض عين». فهو واجب جماعى يقع إثم تركه على الأمة جمعاء خلافاً لفرض العين الذى هو واجب فردى يقتصر إثم تركه على الفرد التارك له. يقول تعالى ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 104] ، فمن الواضح أن الخطاب إلى الأمة بصيغة أمر الوجوب وهو موجه إلى أمة الإسلام التي تتكافى الفرض في نطاقها والتي يكون حال كل عضو فيها طبقاً لقاعدة «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (رواه الخمسة).

صفوة القول، إن مقتضيات تكريم الإنسان في الإسلام يرتب حقه بل واجبه: من الإسهام المباشر لتسيير دقة مستقبله. ويكون الشعب هو صاحب السلطة في المجتمع وتلتقى نظرية الشورى، من هذه الزاوية، مع نظرية الديمقراطية الحديثة⁽¹⁾. ولكن يبقى فارق بينهما يدور حول نطاق

(1) راجع: خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام ص 58.

الشورى وحدودها. مره أن الفكر السياسى الغربى بما يقوم عليه من علمانية الدولة قد وضع الأمر كله بين يدى الجماعة ترى فيه رأيها وتبرم من أمورها ما تبرم وتنقض ما تنقض حتى ذاع فى إنجلترا القول المأثور من أن البرلمان الإنجليزى يملك أن يقرر أى شىء إلا أن يحول المرأة إلى رجل والرجل إلى امرأة. وليس الحال كذلك فى التصور الإسلامى، فإن الشورى فى الجماعة الإسلامية لا تمتد إلى ما ورد فيه نص قطعى لا محل فيه للإجتihad. فسلطة الأمة فى الديمقراطية الغربية سلطة مطلقة (بالأقل من الناحية النظرية) بينما هى فى التصور الإسلامى «مطلقة فى نطاق ومقيدة فى نطاق آخر... فحيثما وجد نص فى القرآن فلا موضع لاجتهاد فردى أو جماعى إلا أن يكون اجتهاداً فى التطبيق والتفسير وفى كيفية إنزال حكم القاعدة الملزمة على الوقائع المتجددة والظروف المتغيرة وهو مجال لا يستهان به»⁽¹⁾.

ومن هنا يكون مبدأ سيادة القانون، بمعنى الشريعة الطبيعية للمجتمع، أمراً مقدساً لا يستطيع أن يناله بالنسخ بشر⁽²⁾.

وتؤكد النظرية العالمية الثالثة هذا المعنى، فتبحث على تحطيم حكم وسلطة الفرد والطبقة والعشيرة والطائفة الدينية لكى تصبح «الديمقراطية الإسلامية الجديدة سلطة الشعب. وتوضح أن القرآن شريعة المجتمع ولا أحد منا يستطيع أن يصدر تشريعاً فى هذا البلد يتعارض مع معتقد البلد»⁽³⁾.

وتبين الآن مدى استجابة بنية سلطة الشعب كما أفرزتها النظرية العالمية الثالثة ومفترضات ومقتضيات الديمقراطية الشعبية المباشرة.

(1) راجع: د. أحمد كمال أبو المجد، المرجع السابق ص 118 وص 119.

(2) راجع: د. محمد بدر، المرجع السابق ص 294 وما بعدها.

(3) راجع: السجل القومى، المجلد 11 ص 140 والمجلد 13 ص 381 والمجلد 14 ص

المبحث الرابع

مفترض الاستقلال في التطبيق الجماهيري

قيمة الإنسان:

ترتبط قضية حرية الفرد واستقلاله بالجنود الفلسفية والروحية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد. فحيث تسود القيم المادية تتأثر مكانة الفرد في المجتمع، وبالتالي حقه في الحرية واستقلال الإرادة.

في المجتمعات الرأسمالية، سواء تلك التي تقوم على نظام رأسمالية الطبقة أو تلك التي تطبق رأسمالية الدولة، تكون قيمة الإنسان مادية بحتة. ففي نظام رأسمالية الطبقة تقدر قيمة الأفراد بما يملكون من ثروات وعقارات. أما في نظام رأسمالية الدولة، فإن قيمة كل فرد تقاس بما يقدم من جهده الخاص لمصلحة الدولة. فيقدر إنتاجه لتحديد قيمته، ولا قيمة لمن لا ينتجون إنتاجاً مادياً يقدمونه للمجتمع⁽¹⁾.

أما قيمة الإنسان في المجتمع الجماهيري فإنها «تقدر بقدر ما يقدم وليس بقدر ما يملك» ذلك أن النظرة المادية للإنسان نظرة مدمرة للآدمية وللكرامة⁽²⁾. وتحقق القيمة الفعلية للإنسان بالفعل للتوري التاريخي الذي هو نقيض التزييف والديماغوجية وهو الذي يحرر الإنسان من جميع القيود التي تحد من حريته، وبالتالي تطمس وجوده الفعال⁽³⁾.

في ضوء ما تقدم، تكتسب الحرية مفهوماً محدداً في النظرية الجماهيرية حيث يقصد بها «انتصار الإرادة الشعبية والقضاء التام على كل معوقات انطلاقها من الداخل، ومن الخارج والقضاء على الهيمنة

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 166.

(2) راجع: السجل القومي، المجلد 12 ص 143 وشروح الكتاب الأخضر ص 147.

(3) شروح الكتاب الأخضر ص 175.

الاجتماعية من الداخل بتدمير طبقات الاستغلال وقوى الاستغلال
الظالمة⁽¹⁾. ذلك أن الحرية، على حد قول معمر القذافي ضمانات مادية
وأخرى معنوية. وتنشأ الضمانات المادية من تحقيق المكاسب المادية
وحيازة القوة المادية اللازمة لمنع الغير من استعباد الآخرين، وتقوم
الضمانات المعنوية على وجود قوة ثورية مثل اللجان الثورية تحوز الوعي
اللازم للدفاع عن الحرية وصونها⁽²⁾.

الاستقلال مرادف لسلطة تقرير المصير :

فى عبارات حاسمة، يحدد معمر القذافي مفهوم الاستقلال على أنه
«استقلال الإرادة الوطنية الشعبية، وسيطرتها على كافة مقدراتها»⁽³⁾. بحيث
تكون «الجماهير التى تقرر مصيرها بنفسها فى مؤتمراتها الشعبية لأنها هى
الأقدر على الشعور بحاجاتها والإحساس بمشاكلها من زراعة وصناعة
وشؤون داخلية وخارجية. ويكون التقرير نيابة عن الجماهير فى هذه
الشؤون من قبيل الدجل»⁽⁴⁾.

على ذلك، يكون الشخص الحرّ هو «الشخص الذى يتمسك بسلطة
الشعب، ويعمل فى ظلها لخدمة مصالح الشعب. ويقدم طواعية على أداء
عمله نتيجة إحساسه بالحرية وشعوره بأنه يعمل لنفسه ولشعبه ولدعم سلطة
الشعب دون إكراه أو سخرة»⁽⁵⁾. وبالتالي، تكون سيادة الفرد والمواطن هى
«مسألة ذاتية تتحقق للأفراد كل بذاته»⁽⁶⁾.

(1) السجل القومى، المجلد 11 ص 705.

(2) السجل القومى، المجلد 11 ص 400.

(3) السجل القومى، المجلد 11 ص 181 وص 705.

(4) السجل القومى المجلد 11 ص 121.

(5) من خطاب قائد الثورة فى اللجان الثورية للشرطة بتاريخ 1979/11/8.

(6) شروح الكتاب الأخضر ص 120.

ولمزيد من التفصيل، د. المدنى على الصديق: الديمقراطية ومشكلة الوسيط
بين السلطة والشعب. ندوة جامعة مدريد المستقلة، الجزء الأول ص 157.

المبحث الخامس مفترض المساواة فى التطبيق الجماهيرى

تشكل المساواة المفترض الثانى لسلطة الشعب على نحو ما سلف بيانه. وترتبط المساواة فى النظرية العالمية الثالثة بمفهوم «الثورة الاجتماعية» التى هى ثورة «تهدف إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع قيمياً ومادياً وتدمير الظلم الاجتماعى السائد»⁽¹⁾. والمساواة الحقيقية «تقتضى تساوى الوضع الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع، وأن تقسم ثروة المجتمع على كل أفرادهم وأن يتساووا فى الثروة ويتنى التفاوت بينهم بحيث يشعر كل فرد أنه صاحب حق فى بلده»⁽²⁾. ذلك «أن الديمقراطية لا تستقيم فى وضعها الأمثل دون تساوى الوضع الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع»⁽³⁾. فمن البديهي «أن رب العمل ومالك البيوت والتاجر لن يجلبوا مقاومة تذكر فى المؤتمر الشعبى من أولئك الذين يخضعون لهم مادياً وحتى ولو برزت معارضة ما فى وجوههم، فإنهم قادرون بقوة أموالهم أن يجهضوها... وهذه الوضعية فإن قرار المؤتمر الشعبى المقترح من رب العمل أو مالك العقارات أو التاجر ليس قراراً ديمقراطياً بل هو قرار شخصى واحد فرضه على المؤتمر بفعل القوة والامتيازات التى يمتلكها. إن حاجة العمال التى يمتلكها رب العمل قد ألغت حريتهم، ففى الحاجة تكمن الحرية، والديمقراطية فى هذه الوضعية هى ديمقراطية صورية أيضاً»⁽⁴⁾.

تبرز الفقرات المتقدمة التى اقتطفناها من شروح الكتاب الأخضر مفهوم المساواة فى النظرية العالمية الثالثة. ومن الواضح أنها مساواة تتحقق

(1) شروح الكتاب الأخضر ص 285.

(2) السجل القومى المجلد 11 ص 114.

(3) شروح الكتاب الأخضر ص 285.

(4) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 265.

فى المستويات المختلفة لحياة الفرد، فهى تخاطبه بوصفه منتجاً وبوصفه مستهلكاً وبوصفه شريكاً فى السلطة وفى الثروة⁽¹⁾.

أ- من حيث المساواة بوصفه منتجاً:

تتحقق هذه المساواة من خلال مقولة «شركاء لا أجراء»، ومن إتاحة فرصة متساوية لجميع المنتجين بالنسبة لرأس المال الإنتاجى للمجتمع الذى يتحول إلى ملكية المجتمع دون الدولة.

وتفترض هذه المساواة أمرين بالفى الأهمية. الأول، أنه من المتعين أن يكون فى داخل كل مجموعة من الأفراد المشتركين فى الإنتاج حق متساوى فى المشاركة فى سلطة التقرير، وهو ما تحققه الإدارة الذاتية فى داخل المنشأة.

ويتبدى الوجه الآخر للمساواة فى التخطيط الاجتماعى. فمن اللازم لكى يتم استخدام رأس المال الإنتاجى الاجتماعى بطريقة عقلانية، وتحدث القرارات الصادرة فى إطار الإدارة الذاتية الأثرية المرجوة منها، أن يكون هناك تنسيق بين أنشطة الوحدات الإنتاجية، ويشكل ذلك جوهر التخطيط. بيد أن هناك فارقاً هاماً بين التخطيط البيروقراطى أو الإدارى المعروف بمصطلح التخطيط المركزى وبين التخطيط الاجتماعى الذى تقتضيه سلطة الشعب.

فالتخطيط المركزى قوامه تنسيق أمر يقوض استقلال المنشأة. أما التخطيط الثانى فيقوم على تنسيق اقتصادى مبنى على المصالح الاقتصادية ويهدف إلى تحقيق المعدلات الإجمالية المطلوبة دون المساس باستقلال كل منشأة وبمسؤوليتها عن اتخاذ القرارات. ومن الواضح أنه فى الغرض الأخير يشكل التخطيط الشرط الأول لاستقلال حقيقى لجماعات العاملين،

(1) راجع: Kohn (s. c.): Autogestion et réciprocité, in l'autogestion, un système économique? éd. Dumod. Paris, 1981, p. 41.

لأنه بدون تخطيط اجتماعي سوف يكون المتجون ضحايا القوى العمياء لسوق غير خاضع للرقابة.

ب - من حيث المساواة بوصفه مستهلكاً:

نفترض هذه المساواة توزيعاً عادلاً في الدخول بين الأفراد، وإن كان ذلك لا يعنى مساواة آلية في الدخول، وإلا كان معنى ذلك المساواة بين الإنسان الخامل والإنسان النشط، وينعكس ذلك على الإنتاج الاجتماعي وعلى مستوى الرفاهية الاقتصادية. فطبقاً لهذه المساواة، يكون لكل شخص أن يحصل على نصيب يساوي نسبة إسهامه في العائد الاجتماعي طبقاً لمقولة «لكل حسب إنتاجه»، وذلك أمر مستفاد من الطابع الاجتماعي للملكية .. فالملكية لا تكون اجتماعية إذا حصل شخص ما على دخل يفوق دخله من عمله، في حين يحوز شخص آخر دخلاً أقل من عمله نتيجة لذلك. فالمساواة بين المنتجين تقتضى المساواة بين المستهلكين والعكس صحيح.

ومع ذلك، فمن المتعين مراعاة أن توزيع الدخل تبعاً للعمل لا يسرى بالنسبة لكافة المجالات. فالتعليم والرعاية الصحية والثقافة لا يسوغ أن تقدم للأفراد تبعاً لإنتاجيتهم أو لإنتاجية الأسرة لأن معنى ذلك الإبقاء على الفروق الاجتماعية المنشئة للطبقات، كما ينطوي على خرق لمبدأ المساواة بين المستهلكين. فهذا المبدأ يفترض أنه بالنسبة لمجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية، تكون معاملة المنتجين في إطارها تبعاً لقاعدة «لكل حسب حاجاته» وليس حسب عمله .. وبذلك يتحقق بصورة أساسية ازدهار القدرات الفردية.

وجدير بالتنويه، في هذا الخصوص، أن المجتمع الجماهيري يكفل للمعزة والمعوقين حياة كريمة دون مراعاة لعجزهم عن الإنتاج. وذلك ليس من باب الإحسان وإنما من باب احترام قيمة الإنسان على نحو ما تقدم بيانه.

جـ- من حيث المساواة بوصفه مواطناً:

طبقاً للنظرية الجماهيرية، الشعب كله أداة الحكم في سلطة الشعب. ويقتسمون على سبيل المساواة ويمارس المواطنون السلطة مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فالسلطة حق طبيعي لهم وواجب عليهم. وهذه المساواة بين المواطنين وإن كانت الأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الماركسية تأخذ بها من الناحية النظرية، إلا أنه وكما رأينا عند عرض واقع تطبيقات هاتين الأيديولوجيتين، إنه يتم اللجوء إلى أدوات الحكم المختلفة المتمثلة في المبدأ النيابي والأحزاب وغير ذلك من الأدوات السلطوية التي تجهض سلطة الشعب.

وإن أداة للحكم غير الشعب نفسه هي أداة دكتاتورية وإن الديمقراطية الصحيحة تقتضي حلاً جذرياً للمشكل الاقتصادي، بإنهاء العلاقات الظالمة بين الأفراد طبقاً لما يقرره الفصل الثاني من الكتاب الأخضر. فلا قيام للديمقراطية في مجتمع لا تقسم الثروة فيه على الشعب بالتساوي، لأنه إذا تحكمت جهة من المجتمع في ثروته تحوز القدرة على خلق النظام السياسي الخادم لمصالحها، وتضحى المساواة في السلطة السياسية المقررة بين أفراد المجتمع مساواة شكلية ومزيفة⁽¹⁾. وبالتالي لا بد من تحقيق المساواة بين المواطنين في المؤتمرات الشعبية الأساسية وفهم متساوون بغض النظر عن مهنتهم. فعنصر المؤتمر الشعبي الأساسي لا يمارس السياسة كهنى، ولكن كمواطن حرّ بيده السلطة⁽²⁾، تكون المؤتمرات الشعبية صورة حقيقية للديمقراطية الشعبية المرتكزة على المساواة بين المواطنين عالج الفصل الثاني من الكتاب الأخضر المشكل الاقتصادي متضمناً الحل لإزالة استغلال المواطن للمواطن⁽³⁾.

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 42 وص 43 والسجل القومي المجلد 11 ص

222.

(2) راجع السجل القومي المجلد 11 وص 810.

(3) راجع السجل القومي، المجلد 11 ص 221 وص 811.

المبحث السادس

مقتضيات الديمقراطية الشعبية المباشرة في النظرية العالمية الثالثة

يعرف الكتاب الأخضر الديمقراطية بأنها رقابة الشعب على نفسه. وليس «رقابة الشعب على الحكومة»⁽¹⁾.

ومن هنا ترفض النظرية العالمية الثالثة التصوير الزائف للديمقراطيات السائدة في العالم والذي «تقوم على سلب السلطة من الشعب تحت زعم إسناد ممارستها إلى ممثليه في المجلس النيابي الذي ينبثق عادة من حزب أو من ائتلاف حزبي، ويضحي [المجلس] ممثلاً للقوة الحزبية التي شكلته وليس للشعب»⁽²⁾. فهذه الأنظمة التي تقوم على التمثيل النيابي هي كلها أنظمة ذات جوهر واحد «يمثل في وجود حكومة وشعب وفي كون هذه المجتمعات مجتمعات أرباب أعمال وأجراء»⁽³⁾.

وترتب عليها عزل الشعب عن ممارسة سياسة شؤونه بعد أن احتكرتها الأدوات السياسية المتصارعة والمتعاقبة على الحكم من الفرد إلى الطبقة إلى الطائفة والقبيلة والمجلس والحزب»⁽⁴⁾.

وتوجه النظرية العالمية الثالثة نقدها للديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الماركسية. وتحذر من الانخداع بوصف الأخيرة بالشعبية «ذلك أن الديمقراطية الماركسية ليست سوى شكل من النظام البيروقراطي القائم على تكديس الثروة في يد الدولة وانفرادها بإتفاقها على مشاريع لا توافق الشعوب على تمويلها مثل برامج القضاء والبرامج النووية». وبالرغم من قيام النظام في الاتحاد السوفيتي مثلاً على «المجالس الشعبية السوفياتية» ولكنها مجالس لا يمارس الشعب حريته في إطارها بزعم وجوب حماية

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 49 والسجل القومي، المجلد 14 ص 615.

(2) راجع الكتاب الأخضر ص 13 وص 14.

(3) راجع السجل القومي - المجلد 11 ص 224 وص 225.

(4) راجع الكتاب الأخضر ص 46.

المجتمع من تأثير العناصر الاجتماعية المناهضة للمخطط الماركسي»⁽¹⁾ والحكومة التي تقوم في ظلها «تكون مهمتها الحيلولة دون قيام نظام بديل عن الماركسية ومحاربة القوى المضادة لها وتثبيت رأسمالية الشيوعى على المجتمع»⁽²⁾.

واتسماً وما تقدم، كان رفض النظرية العالمية الثالثة للحكومة النيابية، وللحكومة الحزبية على حد سواء.

المطلب الأول

النظرية العالمية الثالثة والديمقراطية الشعبية

ونظرية التمثيل النيابي، ونظرية بالية نادى بها المفكرون والكتاب عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك وكان أقصى ما تطمح فيه هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها لدى الحكام»⁽³⁾. وقد أفرزت هذه النظرية النظام النيابي الذي هو «شكل من الدكتاتورية لأن الديمقراطية تعنى أن يحكم الشعب مباشرة وليس عن طريق نواب عنه»⁽⁴⁾. «والمجالس النيابية التى هى العمود الفقرى للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة فى العالم هى تمثيل خادع للشعب وحل تليفى للديمقراطية»⁽⁵⁾.

وتشير شروح الكتاب الأخضر إلى أن المفكرين يقرون بفشل النظام النيابي ولجأوا إلى محاولات إصلاحه «تتمثل صورته تارة فى تقرير حق الناخبين فى بعض البلدان فى استرداد أصواتهم من النائب، وانتخاب نائب آخر بدلاً منه، وتارة فى الأخذ بأسلوب الاستفتاء العام حيث يعتبر المجلس النيابي غير كاف لتقرير أى قضايا نيابة عن الشعب»⁽⁶⁾.

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 99.

(2) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 18 إلى ص 20.

(3) راجع الكتاب الأخضر ص 15.

(4) السجل القومى، المجلد 11 ص 602.

(5) الكتاب الأخضر ص 11.

(6) شروح الكتاب الأخضر ص 299.

وتستطرد النظرية الجماهيرية فتوضح أن المجلس النيابي إذ يقوم على نظام الانتخاب فهو نظام ديماغوجي ذلك أن «الديماغوجية هي إثارة وتزييف يقصد من ورائها استغلال الجماهير الشعبية»⁽¹⁾ ومن صورها نظام الانتخاب للمجالس النيابية الذي يقوم على الدعاية لكسب الأصوات حيث تكون هذه الأصوات سلعة محلاً للشراء والتلاعب فيها، ويمجّز الفقهاء عن خوض معارك الانتخابات التي يكون النجاح فيها دائماً مقصوراً على الأغنياء فقط⁽²⁾.

وتأييداً للنظر المتقدم، من المفيد أن نشير إلى دراسة أجريت عن كيفية تزييف الانتخابات في لبنان كنموذج حيث يتم اللجوء إلى وسائل التزييف الآتية⁽³⁾:

١ - الدعم الرسمي لبعض المرشحين: وتبدى فعالية هذا الدعم بوجه خاص في المناطق المتخلفة حيث يكون المواطنون في أمس الحاجة إلى الخدمات الحكومية للتغلب على متطلبات الحياة السياسية.

- التلاعب بخريطة الدوائر الانتخابية: Gerrymandering وذلك بإلحاق المواطنين القاطنين على حدود الدوائر الانتخابية بدوائر غير دائرتهم الأصلية، وذلك إما لإنجاح مرشح يهم السلطات إنجازه في الدائرة الانتخابية الجديدة، أو لإسقاط مرشح يهمها إسقاطه في الدائرة الأصلية.

- تقسيم الانتخابات إلى مراحل: تتعدد مراحل الانتخابات إلى ثلاث أو أحياناً إلى أربع، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى أن نجاح المتطرفين في منطقة من المناطق كثيراً ما يكون عاملاً قوياً في إنجاح المتطرفين في مناطق أخرى والعكس بالعكس.

(1) شروح الكتاب الأخضر ص 176.

(2) الكتاب الأخضر ص 15.

(3) دراسة إعداد قسم الدراسات الاستراتيجية بمعهد الإنماء العربي فرع لبنان بعنوان «المجلس النيابي والنظام التمثيلي في الكتاب الأخضر للقائد معمر القذافي - أعمال ندوة جامعة مدريد الحرة. الجزء الأول ص 286.

- التدخل المباشر: وتعدد وسائله، وتبدأ بخطف المرشحين في الانتخابات كما تشمل تأخير إعلان نتائج الانتخابات ريثما يتم تزويرها⁽¹⁾.

- الضغط على الناخبين بواسطة مالكي الأرزاق والأعناق من رجال السلطة وأرباب الأعمال والمال والدين.

- التزوير المادي في جداول الناخبين: بحيث يستخدم أصوات الموتى في الانتخابات لصالح مرشحي السلطة.

- الرشوة:

- تكاليف المعركة الانتخابية: فقد أصبحت الانتخابات بسبب تكلفتها المالية مقصورة على الإقطاع السياسي وطبقة الأغنياء.

ويتأكد زيف الأسلوب الانتخابي من المظاهرات وأعمال العصيان التي تأتيها الجماهير للتعبير عن رفضها للسياسة أو للتشريعات والقرارات التي تصدرها أدوات الحكم المنتخبة⁽²⁾. ذلك أن «الانتخاب يعني غياب الشعب وعجزه عن ممارسة السيادة أو التعبير عن أمانيه ومصالحه والاستعاضة عن هذا العجز بادعاء قدرة من يتم انتخابه على معرفة ما يدور في أذهان الجماهير العاجزة عن ممارسة السيادة وإسناد الحكم إليه نيابة عنها»⁽³⁾.

(1) لعل الانتخابات التي أجريت في الفيليبين خير شاهد على كيفية تدخل السلطة في العملية الانتخابية، ومع ذلك فقد انتصرت الإرادة الشعبية وتمت الإطاحة بالديكتاتور ماركوس ولكن للأسف سرعان ما سرقت ثورة وسلطة الشعب فحل حال مماثل لماركوس من جديد وورث ذات صفات حكمه تحت رعاية القوى الخارجية المتمثلة في الإمبريالية الأمريكية.

(2) شروح الكتاب الأخضر ص 250.

(3) شروح الكتاب الأخضر ص 122.

رفض النظرية العالمية الثالثة للنظام الحزبي

تقدم بيان المثالب العديدة التي كشف عنها الأخذ بالنظام الحزبي، ومدى تعارض هذا النظام والديمقراطية الحقيقية.

تعريف الحزب:

يعرف الكتاب الأخضر الحزب بأنه «حكم جزء للكل، وهو أداة حكم دكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله.

فالحزب يتفق مع القبيلة والطبقة من حيث النشأة القائمة على أساس المصالح المشتركة التي تجمع أعضاء كل منها، ومن حيث الغاية من الحكم والرامية إلى حماية تلك المصالح⁽¹⁾.

والغرض من الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب، أي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب، ولذلك فإن الحزب المعارض ليس رقيقاً شعبياً على سلطة الحزب الحاكم لكنه يترهب لصالح نفسه لكي يحل محله في السلطة. أما الرقيب الشرعي وفق الديمقراطية الحديثة، فهو المجلس النيابي الذي تتشكل غالبيته من أعضاء الحزب الحاكم، وبذا تكون الرقابة من حزب السلطة والسلطة من حزب الرقابة... ولذلك فإن الصراع الحزبي يدور بين الأحزاب بهدف الوصول إلى السلطة. ومن شأنه الإضرار بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد حيث تعمل الأحزاب المعارضة على تدمير إنجازات الحزب الحاكم بهدف إسقاطه والحلول محله في مقاعد الحكم، وتكون نتيجته سقوط حزب وفوز آخر محله على حساب هزيمة الشعب. وبذلك يشترك الصراع الحزبي مع الصراع القبلي والصراع الطائفي في إحداث ذات التأثير السلبي والمدمر في المجتمع⁽²⁾.

(1) السجل القومي، المجلد التاسع ص 333.

(2) الكتاب الأخضر ص 20 إلى ص 25.

ومع ذلك ترى النظرية الجماهيرية أن الظاهرة الحزبية ليست ظاهرة سلبية تماماً وإنما قد تلعب دوراً تقديمياً وذلك كالآتي:

الحزب قد يصلح مدخلاً للثورة:

يشير معمر القذافي صاحب النظرية الجماهيرية إلى أن ظاهرة تعدد الأحزاب تعكس رغبة الجماهير في الوصول إلى السلطة ورفضها أن تسلم مصيرها لحزب واحد أو عدد قليل من الأحزاب. وكلما زاد عدد الأحزاب المشتركة في اللعبة السياسية اتسعت قاعدة الجماهير الشعبية المشتركة في هذه اللعبة مما قد يؤدي في النهاية إلى قيام المؤتمرات الشعبية⁽¹⁾، كما ينم هذا الاتساع في العمل السياسي الجبهوي عن ارتفاع الوعي الجماهيري وقدره الجماهير على الحركة باتجاه الاستيلاء الكامل على السلطة، وهو مخاض الثورة الشعبية التي تعتبر تكامل التفاعل لوعي الجماهير وطموحها⁽²⁾.

ويضيف معمر القذافي بأن الحزب قد يصلح مدخلاً للثورة بشرط أن يتوج نجاح الثورة بخلق سلطة شعبية وإقامة الجماهيرية⁽³⁾. إلا أن الحزب الثوري الذي يمارس السلطة بعد قيام الثورة، ونيابة عن الجماهير يكون مسلكه مسخاً للمجتمع الدكتاتوري السابق على الثورة، وينطبق عليه التحليل الوارد في الفصل الأول من الكتاب الأخضر، لأنه يقيم سلطة تشكل الوجه الآخر لنفس عملة المجتمع الدكتاتوري⁽⁴⁾.

فالحزبية إجهاض للديمقراطية. الديمقراطية تعني وصول الشعب وليس جزءاً منه إلى السلطة وممارستها مباشرة. أما الحزبية فتحول دون

(1) السجل القومي، المجلد 11 ص 218 والمجلد 12 ص 37.

(2) شروح الكتاب الأخضر ص 118.

(3) مراجع السجل القومي، المجلد 12 ص 18.

(4) راجع السجل القومي، المجلد 9 ص 662.

ذلك، ذلك أن الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تنجز، والحزب يحكم نيابة عن الشعب، والصحيح أنه لا نيابة عن الشعب⁽¹⁾. لكن الأحزاب التي قد تستغل حتى الدين⁽²⁾، تخدع الجماهير وتبدو وكأنها طليعتها في مسماها إلى الحكم. وتحت تأثير الشعارات الحزبية تسلم الجماهير قيادها إلى الحزب الذي يستأثر بالسلطة فتجهض عملية الديمقراطية وتقود الجماهير المعارض للحزب الحاكم⁽³⁾.

وقد يمارس الحزب السلطة من خلال المجلس النيابي الذي هو مجلس الحزب الفائز، والسلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس تكون سلطة الحزب على الشعب. وتضحي السلطة الحزبية دكتاتورية تمارس على جزء من الشعب يشمل الأعضاء في أحزاب المعارضة وأنصارها من أفراد الشعب⁽⁴⁾.

فتكون هناك أولاً دكتاتورية الحزب على الشعب، ثم دكتاتورية داخل الحزب من اللجنة المركزية على أعضاء الحزب. ودكتاتورية من المكتب السياسي على اللجنة المركزية وعلى الحزب بكامله، ودكتاتورية من أمين الحزب على المكتب السياسي للحزب. ويضحي المجتمع كله محكوماً من فرد. ويتضح أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية ومحتوى أناني سلطوي⁽⁵⁾.

(1) الكتاب الأخضر ص 25.

(2) وقد يقوم الحزب باسم الدين، في حين أن الدين علاقة فردية بين الفرد وربه لا تقود إلى السياسة. وإنشاء حزب باسم الدين يتناقض ومماهية الدين من حيث كونه إيماناً روحياً وبعد إيداناً باغلاسه لأنه يقحمه في خضم الصراع السياسي والأنشطة الإرهابية والسرية: انظر السجل القومي المجلد 13 ص 874، 632 - 633.

(3) السجل القومي، المجلد 14 ص 610 وفي المعنى ذاته، د. عبد السلام المزوغى، المرجع السابق ص 82.

(4) الكتاب الأخضر ص 23.

(5) الكتاب الأخضر ص 23 والسجل القومي المجلد 11 ص 220.

أقول الأحزاب:

من هنا يبرز التعارض بين استمرار الظاهرة الحزبية والزحف الشعبى على السلطة، إن هناك علاقة جدلية تقوم بين الحزب والجماهير وهى تتسم بالصراع الناشئ من تصادم إرادة كل طرف فى مساهمته نحو الفوز بالسلطة⁽¹⁾ الذى سينتهى حتماً بأفول الظاهرة الحزبية، ذلك أن الحزبية تمثل الإطار الأخير لتنظيم القوة السياسية ولتحقيق الديمقراطية، وقد أدركت الجماهير فشل الأحزاب فى حل مشكلة السلطة واستعاضت عنها باللجان الثورية التى تنازلت من أجل تمكين الجماهير نفسها من ممارسة السلطة⁽²⁾.

ويلاحظ معمر القذافى أن التحليل المتقدم ينطبق بوجه خاص على العالم الثالث، ذلك أن مجتمعات العالم الثالث مجتمعات جماهيرية وليست طبقية مثل المجتمعات الرأسمالية. فالحزبية ليست من طبيعة العالم الثالث، وإنما هى تقليد راسخ فى المجتمع البرجوازى الرأسمالى الطبقي. فالحزب هو إفراز للطبقة وتمثيل لها، والظاهرة الطبقية التقليدية ليست من سمات العالم الثالث⁽³⁾.

وفى هذا المعنى يشير أحد الباحثين الخاصة التى تمثلها الحركة الحزبية فى دول العالم الثالث «وهى تحولها من حركات تحرير وطنى إلى أحزاب سياسية تتصارع على السلطة، لا يخفى وجود أحزاب أخرى ليس لها أى رصيد نضالى، بل هى حركات انقلابية تكونت ونشأت فى ظل السلطة وبفضلها، فتحوّلت من جماعات هامشية إلى قوة اصطناعية منظمة تعتمد فى وجودها وبقائها على القبيلة والعشيرة تارة، وعلى الطائفية والمذهبية الدينية تارة أخرى. وهكذا تغيرت صورة النضال الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى كثير من بلدان العالم الثالث من نضال من أجل

(1) شروح الكتاب الأخضر ص 248.

(2) السجل القومى المجلد 11 ص 164 وص 216.

(3) السجل القومى، المجلد 14 ص 702.

تغيير البنية الاجتماعية وتحسين أحوال المواطنين وقهر التخلف إلى معارك
طائفية وعشائرية ومذهبية⁽¹⁾.

وهكذا يتضح من التحليل السابق الزيف الذي يضيفه الحزب على
الحياة السياسية وكيف أن الحزب أداه تسخره قلة، بل وفرد في استلاب
السلطة من الشعب وحرمان الشعب الذي وضعه في السلطة، من سلطته
وسيلته، وبالتالي تحويل الشعب إلى قوة معارضة لحكم الحزب وتناضل
من أجل الوصول إلى السلطة وتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة.

المطلب الثاني

مرحلة ما بعد الحزبية أو مرحلة سلطة الشعب

وتقوم سلطة الشعب على الديمقراطية المباشرة تأسيساً على أن
الحكم هو «سوس الحياة الخاصة لكل فرد ويرمجتها في ظروفها المختلفة
في السلم والحرب، في المسكن والعمل. ويقتضى ذلك أن تقوم بهذه
المهمة الجماهير مباشرة دون أن تترك مصيرها يقرره لها غيرها طالما كانت
حرة وقادرة على تقرير مصيرها بنفسها⁽²⁾».

فالديمقراطية المباشرة، إذن هي «الأسلوب الذي يسود مرحلة ما
بعد الحزبية ويحقق مقولة الشعب أداة الحكم». ذلك أن الجماهير المادية
قادرة على التعبير عن حاجاتها وإدارة شؤونها وتقرير مصيرها، وليس لأحد
أن يحكم نيابة عنها. والتشكيك في ذلك يعنى وأد حرية الجماهير وفرض
الوصاية عليها⁽³⁾.

(1) د. المدنى على الصديق: الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب.

أعمال ندوة جامعة مفريد الحرية، المرجع السابق ص 155 ص 156.

(2) شروح الكتاب الأعرض ص 253 إلى ص 255.

(3) السجل القومي، المجلد 10 ص 631 والمجلد 11 ص 121.

والديمقراطية في مفهوم النظرية العالمية الثالثة تعنى « مسؤولية وسيادة أفراد المجتمع وأن سيادة الشعب لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها أو عن جزء منها . وبالتالي فلا بد أن يمارس الشعب سيادته كاملة وينفذ سلطته مطلقة دون شريك له فيها⁽¹⁾ . وحتى ولو ترتبت على ممارستها خسائر مادية . فهي خسائر مقبولة مقابل أن تتحقق سلطة الشعب ويصبح الشعب سيداً ومسيراً لأموره ذاتياً بدون حكومة وبدون نواب⁽²⁾ .

وتلخيصاً لمقومات ديمقراطية ما بعد الحزبية ، يقول قائد الثورة معمر القذافي بأن سلطة الشعب تتحقق بقيام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وأدائها اللجان الثورية⁽³⁾ ، وهي لا تقبل مشاركة جهات أخرى في السلطة لأن ذلك يعنى وجود حكومة⁽⁴⁾ ، ولا يمكن قيام سلطة الشعب إلا إذا امتلكت الجماهير الأسلحة التي تهدد الحرية وهي السلطة الثروة والسلاح⁽⁵⁾ .

وتبين فيما يلى مقومات ومؤسسات سلطة الشعب ، فندرس على التوالي ، المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

المطلب الثالث

المؤتمرات الشعبية

تعريفها : المؤتمرات الشعبية هي « كل الشعب منتظم في مؤتمرات يمارس من خلالها السلطة⁽⁶⁾ . فهي ، طبقاً للنظرية العالمية الثالثة ، الكيفية الوحيدة لتحقيق سلطة الشعب ، وتحصل في تقسيم الشعب إلى

(1) شروح الكتاب الأخضر ص 136 .

(2) السجل القومى المجلد 13 ص 600 .

(3) السجل القومى ، المجلد 10 ص 492 والمجلد 11 ص 83 .

(4) السجل القومى المجلد 11 ص 232 .

(5) السجل القومى ، المجلد 11 ص 106 وص 109 وشروح الكتاب الأخضر ص 264 .

(6) راجع السجل القومى ، المجلد 13 ص 699 .

مؤتمرات شعبية أساسية تبعاً للتقسيم الإداري للدولة ، ويختار كل مؤتمر أمانة له . وتختار جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية لجناً شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية وتزاول نشاطها تحت رقابتها تحقيقاً لمضمون الديمقراطية من حيث هي « رقابة الشعب على نفسه »⁽¹⁾ .

ويوضح معمر القذافي أن مصطلح المؤتمرات الشعبية استحدثه الكتاب الأخضر في القاموس السياسي بعد أن كان مصطلحاً مغيباً⁽²⁾ . وهو ليس من صنع الخيال ولكنه نتاج للفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية⁽³⁾ . يتأكد ذلك من عرض نشأة المؤتمرات الشعبية .

نشأة المؤتمرات الشعبية :

أثينا : عرفت الحضارة اليونانية نظام المؤتمر الشعبي . فكانت ديمقراطية مدينة أثينا هي أول نظام جماهيري محدود محقق يسجله لنا التاريخ منذ ثلاث آلاف سنة . وكان تعداد الشعب الأثيني يبلغ نحو عشرين ألفاً كانوا يجتمعون في قاعة تستوعب هذا العدد تسمى « جمعية الشعب » . ويقرر الشعب فيها مصيره ويصدر ما يريد سريانه من قوانين وقرارات . وعُدل عن هذا الأسلوب حين ضاقت قاعة الشعب بالعدد المتزايد من أفراد الشعب الأثيني ، فتحولت أثينا إلى أدوات الحكم النيابية⁽⁴⁾ ، وانحرفت التجربة الأثينية عن مسارها في تحقيق سلطة الشعب⁽⁵⁾ .

(1) الكتاب الأخضر ص 48 والسجل القومي المجلد 11 ص 602 وص 809 .

(2) السجل القومي ، المجلد 14 ص 612 .

(3) الكتاب الأخضر ص 45 .

(4) خطاب للمعبد معمر القذافي في التجمع النسائي في 1983/12/22 وشروح الكتاب

الأخضر ص 255 وص 256 والسجل القومي المجلد 13 ص 517 .

(5) راجع د . عبد السلام علي المزوغى ، خواطر ثورية ، المرجع المذكور سابقاً والفصل الخاص بالديمقراطية الشعبية المباشرة .

الديمقراطية الحديثة :

في الفكر السياسي الحديث ، طرح مفكر فرنسي يدعى فيكتور كونسيديران في مؤلفه « الحل أو الحكومة المباشرة » فكرة قريبة من فكرة المؤتمرات الشعبية . فقد سطر في هذا المؤلف مخاطباً الحكومية الانتقالية الفرنسية في عام 1850 ، تعقياً على قرارها بإعادة تشكيل المجلس النيابي الفرنسي ، بقوله : « إذا كانت الحكومة الانتقالية منطقية في مقدماتها ، ما كانت لتقول للشعب : أنه حتى تمارس السيادة يتعين عليك الإسراع بالتنازل عنها في أيدي حفنة صغيرة من النواب المنتخبين من كل أنحاء فرنسا . وإنما كان الأجلى بها أن تخاطب الشعب بقولها : « إن الثورة حين قضت على صور الفئبب السابقة فإنها تكون قد قوّضت كل قوانين القهر التي أقامتها القوى الفائبة بهدف حماية نفسها وتقيد الشعب بالأغلال .. إن الحكم ملك للشعب ، ويجب على الشعب ألا يتنازل عنه قط ... فالجمعية الوطنية هي إذن الأمة بأسرها ، ولما كانت الأمة لا تستطيع أن تجتمع في جمعية واحدة ، فيكون اجتماعها في أقسام موزعة في كل ناحية .. وتصوت الأقسام في وقت واحد في فرنسا بالنسبة لكل اقتراح يُدرج في جدول أعمال الأمة ، وتعبّر جملة التصويتات عن إرادة الشعب الفرنسي ، وهذا التعبير سوف يكون هو القانون »⁽¹⁾ .

وجدير بالذكر ، أن الإشارة تشير إلى النشأة العضوية للمؤتمرات الشعبية عقب الثورة الفرنسية التي أطاحت بالنظام الملكي المستبد في فرنسا ، وإن كانت قد انتكست نتيجة تسلط الفوغائي الذي هيأ الفرصة لاستيلاء نابوليون على الحكم ، وما أعقب ذلك من عودة الملكية فالجمهورية . ورفضت الجماهير الفرنسية ثانية شعار المؤتمرات الشعبية خلال أحداث مايو 1968 ، إلا أن هذه الحركة لم يكتب لها الدوام .

(1) راجع : Considérant (Victor): la solution ou le gouvernement direct du peuple, librairie phalanstérienne, Paris, 1850pp 18 et 19.

وفي التجربة الليبية تشكلت مؤتمرات شعبية تلقائية في جميع أنحاء القطر الليبي عقب إسقاط الحكم الملكي عام 1969، وأبرقت بتوصياتها إلى مجلس قيادة الثورة، فجاءت تعبيراً عن الحركة الحرة للجماهير نحو تأكيد سلطتها وإثبات وجودها⁽¹⁾.

الإسلام والمؤتمرات الشعبية :

توافق فكرة المؤتمرات الشعبية الإسلام . فالآية القرآنية : «وأمرهم شورى بينهم» يفسرها العقيد القذافي بأنها «تعنى أنه على المهتدين أن يتشاوروا في أمرهم وتطبيقها الصحيح هو المؤتمرات الشعبية»⁽²⁾. ويستظل الليبيون بهذه الآية الكريمة حين يجتمعون في مؤتمراتهم الشعبية الأساسية والمهنية، وعلى هديها يجرى العمل في اللجان الشعبية⁽³⁾.

ومن هنا تأتي تسمية سلطة الشعب في النظرية الجماهيرية بـ «ديمقراطية إسلامية جديدة»، تتحقق في عصر الجماهير بعد تحطيم حكم وسلطة الفرد والطبقة والعشيرة والطائفة الدينية⁽⁴⁾.

تكوين المؤتمرات الشعبية وأنواعها :

يجرى التمييز بين عدة أنواع من المؤتمرات الشعبية وذلك على الوجه التالي :

(1) راجع السجل القومي، المجلد 13 ص 712، المجلد 12 ص 38 وص 39.

(2) راجع السجل القومي المجلد 11 ص 342 والمجلد 14 ص 34.

(3) من الملاحظ أن كثيراً من مظاهر الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية في الإسلام كما أكد قائد الثورة معمر القذافي في إحدى خطبه في أحد أعياد الفطر تدل على أن الإسلام جماهيري مثل الحج وصلاة الجمعة أو التعارف إلى غير ذلك من هذه المظاهر الجماهيرية.

(4) راجع السجل القومي مجلد 11 ص 140.

المؤتمر الشعبي الأساسى :

« يتكون المؤتمر الشعبي الأساسى من مجموع المواطنين ذكوراً وإناثاً المقيمين فى نطاقه إقامة اعتيادية ، والبالغين من العمر سبعة عشر عاماً » .

وبذلك ، تكون عضوية المؤتمر الشعبي الأساسى مفتوحة للشعب بجميع فئاته ، ويستثنى منها فقط « المحجور عليه طيلة مدة الحجر ، والمريض عقلياً إلى أن يقرر شفاؤه ، ومن يفقد الثقة والاعتبار ويقرر المؤتمر فصله ما لم يرد إليه المؤتمر اعتباره » .

المؤتمر الشعبي للبلدية :

أو المقاطعة أو القسم الإدارى حسب التقسيم الإدارى للقطر هو ملتقى المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة فى نطاقه ، « ويتكون من مجموع أعضاء أمانات هذه المؤتمرات » . وتحصل مهمته فى⁽¹⁾ :

— صياغة قرارات وتوصيات الجماهير على مستوى البلدية أو القسم الخ . ومتابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات مع اللجان الشعبية المسؤولة عن ذلك على مستوى البلدية أى اللجان الشعبية النوعية .

— اختيار أمناء اللجان النوعية من بين المصاعدين لكل لجنة نوعية .
— اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية أو ما فى حكمها من بين الأمناء الذين تم اختيارهم للجان النوعية .

— التنسيق بين المؤتمرات الشعبية الأساسية فى نطاق البلدية أو ما فى حكمها ومتابعة تنفيذ قرارات الجماهير مع اللجان الشعبية النوعية واللجنة الشعبية العامة للبلدية أو ما فى حكمها .

(1) راجع د. عبد السلام على المزوغى ، مفهوم الإدارة الشعبية ص 143 .

المؤتمر الشعبى المهنى أو الإنتاجى :

يتكون المؤتمر الشعبى المهنى أو الإنتاجى من مجموع المواطنين الذين يشتركون فى المهنة الواحدة أو الذين يعملون فى قطاع إنتاجى معين . « يناقش المهنيون والمتجرون داخل مؤتمراتهم الشعبية المهنية والإنتاجية كافة المسائل والموضوعات المتعلقة بتطوير مهنتهم أو القطاع الإنتاجى الذى يتسبون إليه ، وتعتبر قراراتهم فى هذا الشأن نهائية ما دامت تتفق والسياسة العامة التى ترسمها المؤتمرات الشعبية الأساسية » .

وقد أوضح معمر القذافى ماهية كل مؤتمر والدور الذى يباشره ، فذكر ، أن « المؤتمر الشعبى الأساسى يجمع كل المواطنين بمختلف فئاتهم . والمؤتمر الشعبى المهنى يجمع المتمين إلى مهنة واحدة . وكل أعضاء المؤتمرات الشعبية المهنية هم فى النهاية أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقرر السياسة الداخلية والخارجية للدولة الجماهيرية تحكمها الجماهير »⁽¹⁾ وعلى ذلك تحصل وظيفة المؤتمرات المهنية ومهامها فى :

— تعبئة قوى أصحاب المهنة فى إطار المؤتمر المهنى بقصد القيام بواجباتهم .

— حماية حقوق أصحاب المهنة داخل المجتمع الجماهيرى ، ودفع أى ظلم قد يقع عليهم . لأن فى المجتمع الجماهيرى ، يلجأ من وقع عليه الظلم إلى تنظيمه المهنى للحصول على حقه وليس إلى مجلس الدولة أو المحكمة العليا أو صندوق شكاوى المتظلمين .

— ترشيد أصحاب المهنة للقيام بواجباتهم⁽²⁾ .

(1) إراجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 156 .

(2) إراجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 462 وص 465 والمجلد 13 ص 563 .

- وجدير بالذكر ، أن القضايا المهنية تناقش في المؤتمرات المهنية لأنها تخصصها ، ثم يوالى أعضاء المهنة مناقشة هذه القضايا كمواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية بغير انحياز أو تأثير بالمهنة⁽¹⁾ .

مؤتمر الشعب العام :

يعرّف الكتاب الأخضر هذا المؤتمر بأنه « الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية والإنتاجية » .

ويتولى مؤتمر الشعب العام صياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية .

الفرق بين المؤتمرات الشعبية والمجالس الشعبية :

من العرض السابق لتحريف المؤتمرات الشعبية كما تطرحه النظرية العالمية الثالثة وفكرة المجالس الشعبية في النظم الماركسية يتضح الفارق الأساسي بين المؤتمرات الشعبية وبين «المجالس الشعبية» . فالمجالس الشعبية هي « نظام للتمثيل الشعبي يقوم على قاعدة المؤتمرات المنتخبة وإذ تقوم هذه المجالس على أساس الانتخاب، تكون المؤتمرات الشعبية مفتوحة بغير تفرقة للجماهير لتمارس السلطة مباشرة من خلالها⁽²⁾ .

فالمؤتمرات الشعبية تحقق تكامل القاعدة العملية للديمقراطية الحقيقية المباشرة حيث يكون كل فرد عضواً في مؤتمره الشعبي ليقرر مصيره . وتكون لإرادات جميع أفراد المجتمع حرية ومتساوية وذات فعالية

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 9 ص 262 والمجلد 11 ص 810 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 809 .

واحدة في داخل المؤتمر الشعبي⁽¹⁾ . ومن هنا ينبه العقيد معمر القذافي إلى أن صيغة المؤتمرات الشعبية تناسب الدول المختلفة بغض النظر عن كثافتها السكانية . فهي تلائم الدول القليلة العدد ، كما تناسب الدول الكثيفة السكان ، « حيث يتم توزيع الجماهير في مؤتمرات شعبية تشكل على مستوى أدنى الوحدات الإدارية كالقرية مثلاً وتجتمع وتصدر قراراتها . ويحملها أمناء هذه المؤتمرات إلى المؤتمر العام لصياغتها . ويكفل هذا الأسلوب حلّ المشكل الذي تواجهه دولة مثل الصين ذات المليار نسمة والتي تشكو من أن الانتخابات فيها أصبحت عملية غير مجدية وباهظة التكاليف »⁽²⁾ .

ويكون تشكيل المؤتمرات الشعبية وانعقادها على أساس « سياسي » وليس « اجتماعي » . فكل فرد يمارس حقه في المؤتمر الشعبي الأساسي الذي يقيم في دائرته ، ويحظر التنقل فيما بين المؤتمرات الشعبية بدافع التعصب القبلي أو المحلي لما ينطوي عليه هذا المسلك من تخريب للسلطة الشعبية⁽³⁾ . وتصدر المؤتمرات الشعبية القرارات المناسبة لحل القضايا المحلية . ويكلف كل مؤتمر اللجنة الشعبية المقابلة له لتنفيذ قراراته ، وذلك على مستوى الوحدة الإدارية القائمة⁽⁴⁾ .

أمانات المؤتمرات الشعبية :

وقد ورد في الكراسة رقم (1) الصادرة عن شعبة المنهج والتعليمات بمكتب الاتصال باللجان الثورية في شأن أمانات المؤتمرات ما يلي⁽⁵⁾ :

- (1) راجع شرح الكتاب الأخضر ص 260 .
- (2) راجع السجل القومي ، المجلد 14 ص 613 .
- (3) راجع السجل القومي ، المجلد 9 ص 431 .
- (4) راجع السجل القومي ، المجلد 9 ص 568 وص 569 .
- (5) راجع نصّ الكراسة د . عبد السلام المزوغي ، مفهوم الإدارة الشعبية . المرجع سالف الذكر ، ص 141 وص 142 . وكما لاحظنا سابقاً أن ديناميكية السلطة الشعبية لا تحول دون تعديل وتطوير هياكل وبنية مؤسسات سلطة الشعب وفقاً لما تقتضيه الضرورة التي تملئها الممارسة العملية لسلطة الشعب .

« لكل مؤتمر شعبى أساسى أمانة يتم تكوينها على النحو التالى :

تجتمع جماهير كل محلة من محلات المؤتمر الشعبى الأساسى لتختار أعضاء أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى ولهذا الغرض تتبع طريقة التصعيد المباشر لأنه فى هذه الطريقة يتم تضادى سلبيات الطرق التقليدية - صناديق الاقتراع - الترشيح - الانتخابات السرية الخ وحين تجتمع جماهير المحلة يعلن من لديه الرغبة فى التصعيد لأمانة المؤتمر أو يقترح الحاضرون أو بعضهم من يرون فيه أهلية لذلك ثم تعلن الأسماء سواء الذين يرغبون فى تصعيد أنفسهم أو المقترحين من قبل الجماهير ، ويترك للجماهير فرصة التداول والنقاش ثم يفتح باب النقاش علناً والمكاشفة بحيث إذا كانت هناك ملاحظات على أى من المتقدمين أو المدفوع به تعلن جماهيرياً وفى وجودهم . فإذا اقتنع الحاضرون أسقط من المتقدمين من ليس أهلاً لذلك .

وبالنسبة لأمانة المؤتمر الشعبى للبلدية ، « يكون للمؤتمر الشعبى للبلدية أمانة تتكون من مجموع أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة فى نطاق البلدية ومن أمين وأمين مساعد يختارهما أعضاء المؤتمر » .

وبالنسبة لمؤتمر الشعب العام تكون له « أمانة عامة » تتولى الإعداد لأدوار انعقاده وإدارة جلساته ومتابعة تنفيذ قراراته . ويكون اختيار أعضاء الأمانة من بين أعضاء المؤتمر .

وظيفة أمانات المؤتمرات الشعبية :

يوضح العقيد معمر القذافى أن الأمانات لا تحكم نيابة عن الشعب ، كما يحظر عليها ممارسة سلطة إملائية على أعضاء المؤتمرات الشعبية بأن تفرض عليهم قرارات مثلاً . وإنما المؤتمر هو الذى يملى قراره على الأمانة⁽¹⁾ . وإذا حدث العكس كان ذلك على حساب

(1) راجع السجل القومى المجلد 13 ص 819 .

- الديمقراطية الشعبية ، وتحدد مهام أمانة المؤتمر الشعبي الأساسى فى :
- 1 - الإعداد لانعقاد المؤتمر الشعبي الأساسى فى دورات انعقاده العادية والطارئة .
 - 2 - ضبط الجلسات عند انعقاد المؤتمر .
 - 3 - صياغة القرارات والتوصيات التى توصل إليها المؤتمر فى كل دورة من دورات انعقاده .
 - 4 - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الجماهير بالمؤتمر الأساسى مع اللجان الشعبية المصعدة .
 - 5 - إعداد تقارير تقدم إلى جماهير المؤتمر توضح فيها ما تم إنجازه من قراراتهم وتوصياتهم وما لم ينجز بعد والأسباب التى أوردتها اللجان الشعبية فى عدم التنفيذ .
 - 6 - يجوز لأمانة المؤتمر تشكيل لجان فرعية للتعبة والتثقيف التى ترد من الجماهير .

مساهمة أمانة المؤتمر الشعبى :

لكل مؤتمر شعبى أن يحاسب أمانته التى اختارها وتكون مسؤولة أمامه ، وله أن يغيرها فى أى وقت⁽¹⁾ .

يوضح معمر القذافى شارحاً ذلك : إن المؤتمرات الشعبية هى التى تضع جدول أعمالها وذلك تطبيقاً للديمقراطية الحقيقية ، لأن الشعوب فقط هى التى تعرف مشاكلها وتناقشها وتصدر فيها القرارات ، ولا يمكن لفرد أو لمجموعة أفراد أن يضع لشعب كامل جدولاً يتضمن كل قضاياها⁽²⁾ . وتوطئة

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 9 ص 437 ومجلد 713 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 444 .

لإعداد جدول الأعمال تعقد المؤتمرات الشعبية فى أنحاء الجماهيرية
جلسة وتقرح مواد جدول الأعمال ، ثم تتولى الأمانة العامة لمؤتمر
الشعب العام تسجيل هذه الاقتراحات مع إضافة الاقتراحات العامة التى لا
تخطر على المؤتمرات الأساسية ، وتنسق بينها وتصوغها وتعيدها
للمؤتمرات الشعبية بوصفها جدول أعمال موحد وشامل صنعته المؤتمرات
الشعبية⁽¹⁾ .

جدول أعمال المؤتمرات الشعبية :

وهنا تجدر الإشارة إلى قسمين من جدول الأعمال :

أ - قسم يقترح من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام ، وهو ما يتعلق
بالأمور ذات الصبغة الكلية التى تهم البلد ككل .

ب - قسم يضعه المؤتمر الشعبى الأساسى نفسه وهو ما يتعلق بالأمور التى
تدخل فى نطاق المؤتمر .

وظيفة المؤتمرات الشعبية :

يجرى التمييز فى نشاط المؤتمرات الشعبية الأساسية بين نوعين من
النشاط : القرارات والتوصيات⁽²⁾ .

ويقصد بالقرارات ، ما يتخذه المؤتمر الشعبى من قرارات تخص
منطقته ، تعتبر قرارات نهائية تلتزم اللجان الشعبية المنبثقة عنه بتنفيذها ،
شريطة ألا يؤثر هذا القرار على مصلحة الجماهير فى مؤتمرات شعبية
أساسية أخرى على نطاق القسم الإدارى أو القطر ككل .

ويقصد بالتوصيات القرارات الصادرة عن المؤتمرات الأساسية والتى

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 13 ص 517 والمجلد 11 ص 446 .

(2) راجع د . عبد السلام على المزوغى ، المرجع السابق ص 151 وص 152 .

تتعدى مفعولها منطقة المؤتمر الشعبى الأساسى الواحد ويتطلب وضعها موضع التنفيذ اتخاذها من مؤتمرات شعبية أخرى وصياغتها فى مؤتمر الشعب العام .

وهكذا تزاوَل المؤتمرات الشعبية وظيفة وضع القوانين الوضعية ، بمشاركة الشعب بأكمله من خلال هذه المؤتمرات⁽¹⁾ . .

ويكون صُنِع القانون فى المؤتمر الشعبى بأن تعرض فكرة القانون على أعضاء المؤتمر . ويكون لجميع الأفراد الحق فى إبداء وجهة نظرهم ليصدر بعد ذلك قانون عام وجماعى من خلاصة آراء جميع المؤتمرات الشعبية⁽²⁾ . فوظيفة المؤتمر تتحصل فى إقرار أو عدم إقرار جوهر القانون المعروف عليه أو روحه . وفى حالة الموافقة يتولى الخبراء القانونيون تحويل قرار الشعب إلى صيغة قانونية مفصلة فى صورة مواد قابلة للتطبيق⁽³⁾ . ويعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لإقراره فى صيغته النهائية .

وتثير قضية صدور قرار المؤتمرات الشعبية بالأغلبية ومدى كفايته لإقراره فى صيغة قانون ليسأ بين المفكرين .

وقد أوضح العقيد القذافى أنه لا مجال لإعمال قاعدة الأغلبية بالنسبة للقرارات التى لا تصدر عن إجماع المؤتمرات الشعبية . فإذا اختلفت قرارات المؤتمرات الشعبية لا يحسم الخلاف طبقاً لقاعدة الأغلبية ، لأن الأخذ برأى الأغلبية نوع من الدكتاتورية الموجودة فى العالم ومعناها الأقلية دائماً مهزومة⁽⁴⁾ . ولكن الديمقراطية الشعبية المباشرة تستوعب آراء كل الناس ولا يمكن أن تسقط رأى مؤتمر شعبى مخالف للمؤتمرات

(1) راجع السجل القومى المجلد 14 ص 620 .

(2) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 142 .

(3) راجع السجل القومى المجلد 9 ص 574 .

(4) راجع السجل القومى المجلد 13 ص 381 .

الأخرى . ففى حالة الخلاف يصاغ القرار شاملاً للرأين ، وهذه هى الديمقراطية الشعبية المباشرة⁽¹⁾ وهذا معنى أن « تتخذ القرارات فى المؤتمرات الشعبية الأساسية بأغلبية آراء الحاضرين ، ويؤخذ فى الاعتبار آراء الأقلية ويتم تلويثها » . وهنا يبرز التساؤل حول ما إذا كانت هذه القاعدة تنطوى إهدار لإرادة الأقلية ؟ .

ورداً على هذا التساؤل يجيب أحد الفقهاء والقانونيين والباحث فى النظرية العالمية الثالثة بالنظر حول هذه المسألة⁽²⁾ وذلك لأن الإدارة الشعبية العامة هى التى تصنع القرار الشعبى الذى يتحاز للمصلحة العامة وتتجاوز المصالح الفردية المعبرة عن النوازع الشخصية الانانية . والقرار الذى ترضاه الأغلبية لا يحقق النفع لأصحابها وحدهم ، وإنما يحقق النفع للجميع بمن فيهم الأقلية الراضة . ويمكن تفسير رفض الأقلية بأنه « مجرد تعبير عن مصالح حالية ولا تعنى فى الوقت ذاته رفض المصلحة العامة لأن أحداً لا يملك بعد قيام سلطة الشعب أن يرفض ما يحقق المصالح العام لكل الشعب » .

وقد أورد الدكتور عبد السلام على المزوغى⁽³⁾ ما جاء بالكراسة رقم (8) حول كيفية الوصول إلى القرار فى المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام . فقد جاء بها ما يلى :

« ينطلق بعض الناس من أنه يستحيل الوصول إلى اتفاق حول مسألة جماعياً سواء فى المؤتمرات الأساسية أو فى مؤتمر الشعب العام وبالتالي أى قرار أو أية توصية لا يتوصل إليها إلا عن طريق الأغلبية . إذن ما الفرق بين الأغلبية هنا والأغلبية فى النظام البرلمانى .

1 - إن الأغلبية فى النظام البرلمانى أغلبية دائمة وثابتة فهى أغلبية ما دام

(1) راجع السجل القومى المجلد 13 ص 379 .

(2) راجع د . عبد السلام على المزوغى ، المرجع السابق ص 66 .

(3) راجع د . عبد السلام على المزوغى ، المرجع ذاته ، ص 152 وص 153 .

المجلس النيابى لم تته مدته والأقلية كذلك دائمة وثابتة طيلة مدة المجلس وكلاهما مرتبط بالأشخاص الطبيعيين أى النواب .

بينما الأغلبية ليست دائمة وثابتة فى النظام الجماهيرى مثال ذلك إن الأغلبية فى القرار أو التوجيه (س) هى فى مؤتمر شعبى أسسلى ليست الأغلبية فى القرار أو التوجيه (د) . فالأغلبية أو الأقلية لا ترتبط بالشخص الطبيعى والذى يكون تارة فى الأغلبية أو فى الأقلية حسب الرأى الذى يتخذه بكل حرية من المسألة المعروضة عليه للنقاش .

2- إن الأغلبية أغلبية فى كل القرارات من أدناها إلى أعلاها والأقلية هى نفس الأقلية فى كل القرارات من أدناها إلى أعلاها ، وهى معروفة مسبقاً نتيجة النظام الحزبى وما يدور فى الأروقة بينما عكس ذلك فى النظام الجماهيرى إن الأغلبية غير معروفة والأقلية غير معروفة قبل اتخاذ القرار .

3- إنه يستحيل التكتل وتجميع الأنصار فى النظام الجماهيرى . فالقرار ليس من حق مؤتمر شعبى واحد . بل كل المؤتمرات الشعبية وتصبح هنا الأعياب الكواليس غير ذات معنى .

صياغة القرارات :

ويتولى مؤتمر الشعب العام صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية دون إضافة أو حذف وتحدد بموجبها السياسة الداخلية والخارجية لمدة محددة ، وتراقب اللجان الشعبية تنفيذها⁽¹⁾ . وبذلك لا يتجاوز دور المؤتمر العام واستخلاص صيغة موحدة من قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية بحيث لا يتضمن الشكل الجديد للقرار إضافة أو انتقاصاً

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 13 ص 519 وص 367 .

لمضمون ما وافقت عليه هذه المؤتمرات . ويحيث تكون كل أسس القرار قد أقرتها هذه المؤتمرات»⁽¹⁾.

وتبرز النظرية العالمية الثالثة ، الفارق بين مؤتمر الشعب العام والمجالس النيابية . فالمؤتمر ليس سوى لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية ، وليس لقاء مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين مثل المؤتمرات النيابية والمجالس النيابية . وهو لجنة صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية وليس صانعاً لها . وتقع على أعضائه من أمانة المؤتمرات الشعبية الأساسية أو المهنية أو اللجان الشعبية مسؤولية تنفيذ قراراته في نطاق دائرتهم»⁽²⁾ .

ويؤكد الدكتور المزوغى أن « مؤتمر الشعب العام ليس أداة حكم بعد قيام سلطة الشعب ، فسلطة الشعب هي التي يباشرها الشعب بنفسه عن طريق مؤتمراته الشعبية الأساسية التي تعلن فيها الإرادة الشعبية الواقعية الحرة التي لا يقيدنها قيد إلا وفقاً لما ترسمه لنفسها بإرادتها الحرة . فالجماهير في هذه المؤتمرات الأساسية هي وحدها أداة التشريع ولا تملك أى جهة أن تشرع للجماهير . فسلطة الشعب موزعة على كل فرد من أفرادها في الجماهيرية العريضة ولا يختص بها فرد أو مجموعة ، أباً كانت ، والقول بغير ذلك يعيدنا إلى المجالس النيابية التقليدية التي تملك سلطة قمع إرادة الجماهير بما تصدره من قوانين تستهدف حماية نظام الحكم الذي تعضده»⁽³⁾ .

انتقاد مؤتمر الشعب العام :

يتم انتقاد مؤتمر الشعب العام بدعوة من أمانته العامة . كما يحق

(1) راجع د. عبد السلام المزوغى، المرجع السابق ص 87.

(2) راجع الكتاب الأخضر ص 49 وص 50 السجل القومى المجلد 11 ص 260 وص 814.

(3) راجع د. عبد السلام المزوغى، المرجع السابق ص 78.

لعدد من المؤتمرات الشعبية الأساسية أن تدعو مؤتمر الشعب العام لعقد جلسة استثنائية⁽¹⁾ .

أمانة مؤتمر الشعب العام :

لمؤتمر الشعب العام أمانة تكون أداته في التفاهم مع اللجان الشعبية المعادلة لها في المستوى . وهي بمثابة اللجنة الإدارية للمؤتمر تنظم شؤونه الإدارية واجتماعاته . وتعد أمانة عليا وليست سلطة سيادة . فهي تسولي حفظ الأوراق والملفات والدعوة للاجتماع وإدارة الجلسات والمناقشات ، ومناقشة اللجنة الشعبية العامة ومراجعة التوصيات والقرارات⁽²⁾ .

ويكون اختيار الأمين والأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام ويعين أعضاء الأمانة ذاته ، ويكونوا مسؤولين أمامه .

د - بالنسبة للمؤتمرات الشعبية المهنية :

طبقاً للنظرية العالمية الثالثة ، يقوم التنظيم المهني على الدفاع عن مكتسبات وحقوق أصحاب المهنة الواحدة وتعزيزها وتأكيداها حتى يفهمها المجتمع ، والنهوض بأهل المهنة في المجتمع الجماهيري بمعنى أن يكون المؤتمر المهني مسؤولاً أمام الشعب عن الأمور التي تخص أهل المهنة ، كما يكلفه الشعب بمهام ينفرد هو بالقيام بها⁽³⁾ .

الفارق بين التنظيم النقابي والمؤتمرات الشعبية المهنية :

يوضح العقيد معمر القذافي أن النقابات « حازت في العالم الرأسمالي قوة تهديدية كانت كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من

(1) راجع السجل القومي ، المجلد 12 ص 320 .

(2) راجع السجل القومي المجلد 10 ص 152 ، شرح الكتاب الأخضر ص 261 .

(3) راجع السجل القومي ، المجلد 11 ص 741 .

مجتمعات أجراء إلى مجتمعات شركاء . ولكنها « تحولت إلى حكومة ثانية على الشغيلة تمارس استغلال الشغيلة بطريقة مباشرة »⁽¹⁾ . فهي أداة ضغط على جماهير العمال مستوردة من الأنظمة الرأسمالية شأنها شأن العمال والشعب ، وتضلّل جماهير العمال وتحدث باسمها ، وتقودها في الاتجاه الذي تريده لخدمة الزعامات النقابية⁽²⁾ .

ومن هنا كانت ضرورة اختفاء النقابات العمالية بعد أن تحولت إلى جزء من المؤسسات الحكومية تمارس الإتجار في الأيدي العاملة ، وتوظف هذا الدور اللاإنساني لصالح الحكومات وأرباب الأعمال وقادة النقابات⁽³⁾ . كما أنه من النادر أن يكون « النقيب » مخلصاً للشغيلة ، وأى نقيب مهما كانت درجة إخلاصه لا يستطيع أن ينوب عن الشغيلة في قضية التحرر ، لأن التمثيل تدجيل ولا تستطيع النقابات أن تحس بإحساس جماهير العمال الكادحة⁽⁴⁾ .

والمؤتمرات الشعبية المهنية هي البديل الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة للنقابات ، وترى أنها أقدر على حماية مصالح أعضائها وتحقيق دورها الديمقراطي في المجتمع . وتدعو النظرية العالمية الثالثة إلى قيام صلة عضوية بين المؤتمرات الشعبية المهنية والمؤتمرات الشعبية الأساسية والتنسيق بين أنشطة النوعين دون تداخل أو تعارض ويذكر في هذا الخصوص العقيد معمر القذافي : « الصحيح ديمقراطياً أن تعقد المؤتمرات الشعبية المهنية اجتماعاتها قبل انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وتتخذ التوصيات التي تراها ثم تحول بها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية فتدرج في جدول أعمالها على مستوى القطر أو البلد الجماهيري وتجرى مناقشتها . ويشارك أعضاء المهنة بوصفهم مواطنين

(1) الكتاب الأخضر ص 109 وخطاب قائد الثورة في 1983/12/22 .

(2) السجل القومي المجلد 14 ص 705 .

(3) السجل القومي المجلد 13 ص 911 .

(4) خطاب قائد الثورة في 1983/12/22 .

أعضاء في المؤتمر الشعبي الأساسى فى مناقشة التوصية بغض النظر عن انتمائهم المهنى ، ويوضحون لبقية المواطنين الجوانب الفنية المتصلة بالمهنة والتي قد لا يفهمها المواطنون العاديون ، وقد تخص الشعب ككل ويكون مطلوباً فيه أن يصدر قراراً فيه . وتصدر المؤتمرات الشعبية الأساسية قراراتها فى شأنها ثم تحولها إلى مؤتمر الشعب العام لصياغتها . وعندئذ يستعان بأمين المؤتمر الشعبى المهنى ذى العلاقة فى صياغة القرار⁽¹⁾ .

وهكذا يتكامل دور المواطن بصفة مهنى وصفته كمضو فى المؤتمر الشعبى الأساسى من أجل الوصول إلى أفضل القرارات التى تحقق مصالح الجماهير وأمانها على قاعدة سلطة الشعب التى تتأكد بدورها من خلال تنظيم الإدارة الشعبية .

المطلب الرابع الإدارة الشعبية

مدلولها :

يفصد بالإدارة الشعبية اللجان الشعبية المختصة التى تصعددها أو تختارها المؤتمرات الشعبية لإدارة نشاط ما . وهى إدارة متميزة عن الإدارة الحكومية البيروقراطية وتعمل تحت إشراف المؤتمرات الشعبية⁽²⁾ . واللجان الشعبية التى تشكلها المؤتمرات الشعبية هى أدوات التنفيذ المنوط بها تنفيذ قراراتها⁽³⁾ . وليست سلطة منفصلة عن سلطة الشعب .

وهذا التكيف للإدارة الشعبية يستقيم ومفهوم السيادة فى النظرية

(1) الكتاب الأخضر ص 49 المجلد 13 ص 388 وص 564 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 268 والمجلد 10 ص 439 .

(3) د . عبد السلام على المزوى ، مفهوم الإدارة الشعبية ، المرجع السابق ص 91 .

العالمية الثالثة ، فسلطة الشعب كما بينا سابقاً لا تتجزأ والسيادة لا تتجزأ وأي تجزئة لها هي تحطيم لها ، وإنما تتجسد السلطة والسيادة في الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية⁽¹⁾ . فالشعب بالتالي هو الذي ينشئ الأدوات المكلفة بتنفيذ سياسته ، وتحت إشرافه ورقابته دون أن تشكل هذه الأدوات سلطة منافسة في ممارسة السيادة وفقاً للمنظور التقليدي للفصل بين السلطات .

التمييز بين مصطلحي السلطة والإدارة وبين مصطلحي التعبير والتنفيذ :

تميز النظرية العالمية الثالثة بين السلطة والإدارة وبين التعبير والتنفيذ .

وطبقاً لهذا النظر ، يختلف إصدار القرار عن تنفيذه . فسلطة إصدار القرار من حق الجماهير العادية في المؤتمرات الشعبية وهي تعبر به عن حاجاتها ومشاكلها . أما الجهة أو الإدارة المنوط بها تنفيذ القرار فيحتاج إلى الشخص أو الأشخاص الفني القادرين على تنفيذه ، وتلك هي مهمة اللجان الشعبية⁽²⁾ .

فالإنسان هو وحده القادر على التعبير عن أمانيه مما يقتضى أن تعبر الجماهير مباشرة عن أمانيتها فيما تصدره من قراراتها في المؤتمرات الشعبية ثم تكلف اللجان الشعبية الفنية بتنفيذ هذه القرارات تحت إشراف المؤتمرات الشعبية⁽³⁾ . وعلى ذلك فلا يجب الخلط بين التعبير والتنفيذ ، فذلك حيلة تلجأ إليها أدوات لحكم الدكتاتورية وتتوسل بها سنداً لانتزاع حق الجماهير في ممارسة سيادتها بادعاء أن الجماهير غير قادرة فنياً على تنفيذ البرامج المترتبة على قراراتها السيادية⁽⁴⁾ . والصحيح ديمقراطياً أن

(1) شروح الكتاب الأخضر 136 وص 137 .

(2) راجع السجل القومي المجلد 11 ص 555 وص 562 .

(3) راجع : السجل القومي ، المجلد 13 ص 512 وشروح الكتاب الأخضر ص 122 .

(4) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 122 .

المؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفذ . والتنفيذ يفترض فيمن يقوم به توافر القدرة العلمية أو الفنية اللازمة لسلامة إجراءاته . ولذا يتعين أن يكون أعضاء اللجان الشعبية من الوحدة الإدارية الصغيرة إلى اللجنة الشعبية العامة التي هي أعلى لجنة تنفيذية مؤهلين تأهيلاً عالياً⁽¹⁾ .

مقارنة بين النظرية العالمية الثالثة والمقد الاجتماعي لروسو :

يلاحظ أن التمييز الذي تجرته النظرية العالمية الثالثة بين سلطة التشريع ووظيفة التنفيذ له ما يقابله عند روسو . فطبقاً لما سطره هذا المفكر - يتسم القانون بخاصية أساسية هي خاصيته ازدواج العمومية ، بمعنى أن تكون القاعدة العمومية عامة من حيث مصدرها وعامة من حيث محلها⁽²⁾ . والشعب لا يمكنه أن يباشر بنفسه كل الأمور ، فهو يصدر قواعد عامة تنطبق على الكافة بغير تفرقة . وعمومية القاعدة هي التي تضي عليها طابع التعبير عن الإرادة العامة . أما الوظيفة التنفيذية فهي تتجسد في قرارات تخاطب حالات فردية وخاصة ، ولذلك يجوز إسنادها إلى جهة تابعة للشعب صاحب السيادة لتتخذ الخطوات التنفيذية للقاعدة العامة بغير تعديل أو إضافة .

وسطر روسو في مؤلفه المقد الاجتماعي قوله : « لا يحسن أن من يسن القوانين هو الذي يقوم بتنفيذها ، أو أن تلتف هيئة الشعب انتباهها عن المسائل العامة لتوجهه نحو حالات خاصة ، ذلك أنه لا يوجد أمر أكثر سوءاً من تأثير المصالح الخاصة على الشؤون العامة ، وإساءة الحكومة استخدام القوانين هو شرّ أقل ضرراً من فساد المشرع ، ذلك الفساد الذي هو نتيجة لا مفر منها للنظرات الخاصة »⁽³⁾ .

(1) راجع السجل القوي المجلد 13 ص 387 وص 809 .

(2) Marclon (Jean - Pierre): la participation démocratique, in Pouvoir N°7, op. cit. p. 94 - Capitlant: Démocratie et participation politique, op. cit. p. 25, Turpin

op. cit. Tome II - p. 217.

Rousseau: Du contrat social, L. III, ch. IV.

(3)

وتأسيساً على هذا النظر، يدين روسو ما أسماه بـ «الحكومة الديمقراطية» ويقصد بها ممارسة الشعب للسلطة التنفيذية، وقال قوله الشهيرة أنه «لم توجد قط حكومة ديمقراطية ولن توجد أبداً»، إذا وُجد شعب من الآلهة سوف يحكم نفسه ديمقراطياً. إن حكومة بهذا الكمال لا تلائم الرجال». ويخلص روسو من هذا القول إلى الدعوة إلى إسناد السلطة التشريعية إلى الشعب والوظيفة التنفيذية إلى الأمير.

على النحو المتقدم، نجد أن روسو الذى يعده الفكر السياسى الغربى نبي الديمقراطية المباشرة يجرى التمييز بين التشريع والتنفيذ ويستندهما إلى سلطتين منفصلتين.

وإذ تأخذ النظرية العالمية الثالثة بدورها بمبدأ التمييز بين التشريع والتنفيذ إلا أنها، على عكس الحال عند روسو، تدرجه فى إطار السلطة الواحدة أى سلطة الشعب المتجسدة فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية بحيث لا تتجاوز اللجان الشعبية دورها كأداة تنفيذية تابعة للمؤتمرات الشعبية وخاضعة لمراقبتها ومحاسبتها.

وهذا النظر، يظهر كذلك الفارق بين مبدأ وحدة السلطة فى الفكر الماركسى وبين النظرية العالمية الثالثة - ففى الفكر الأول، تجسد الوحدة فى سلطة الحزب أما فى النظرية العالمية الثالثة فإنها تجسد فى سلطة المؤتمرات الشعبية⁽¹⁾.

فى ضوء ما تقدم، تعرف اللجان الشعبية بأنها لجان إدارية تنفيذية، ليس لها صفة نيابية، تختارها المؤتمرات الشعبية من بين أعضائها لتنفيذ قراراتها فى مجالات السياسة الداخلية والخارجية، وتكون مسؤولة أمامها عن ذلك ويكون لها صلاحية عزلها واستبدالها⁽²⁾ وبهذا «تكون الإدارة شعبية

(1) راجع د. عبد السلام على المزوغى، المرجع السابق ص 59.

(2) السجل القومى، المجلد 11 ص 810 وشروح الكتاب الأخضر ص 120.

والرقابة شعبية والديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه⁽¹⁾ .

وتخضع اللجان الشعبية لتوجيه من الرقابة :

أ - فهي تخضع للرقابة الشعبية التي تمارسها المؤتمرات الشعبية .

ب - كما تخضع للرقابة الثورية التي تمارسها اللجان الثورية والتي قد تسفر عن محاكمتها أمام الجماهير إذا ثبت أنها تتجاوز مهمتها وتتحول إلى حكومة تسن قرارات من عندها ولا تنقيد بقرارات المؤتمرات الشعبية أو تراخي في تنفيذها أو تلتفت عن ترشيد اللجان الثورية لها⁽²⁾ .

وتكون مساءلة اللجان الشعبية أمام المؤتمرات الشعبية بمداومة الجماهير لها وليس عن طريق اللجان الثورية وذلك حتى تعتاد الجماهير على تصحيح الانحراف بنفسها وتقرير مصيرها بنفسها . وحتى لا تتحول اللجان الثورية إذا مارست حق المساءلة إلى حزب يمارس السلطة نيابة عن الجماهير⁽³⁾ .

ومن جانب آخر ، تخضع اللجان الشعبية بوصفها لجاناً تنفيذية إدارية للتجديد الدوري بعد مدة معينة . وذلك بهدف تفادي البيروقراطية و إسقاط العناصر غير الكفوءة بحيث يصاحبه تجديد للجهاز الإدارى باستمرار ورفده بعناصر قادرة فلا يبقى إلا الشخص الكفوء الجدير بأن يقدم خدمة عامة فى مقابل أن يوفر له المجتمع إشباع حاجاته⁽⁴⁾ .

وثمة ملحوظة تتصل بأسلوب تصعيد أمتاء وأعضاء اللجان الشعبية ، ويمدى الشبه بينها وبين أسلوب الانتخاب الذى تصادفه فى الأنظمة النيابية .

(1) الكتاب الأخضر ص 48 .

(2) راجع السجل القومى المجلد 13 ص 389 .

(3) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 366 .

(4) راجع السجل القومى المجلد 10 ص 258 وص 359 والمجلد 13 ص 713 .

وفي هذا الصدد يشير الشراح إلى وجود خلاف جلىرى بين الأسلوبين . فهو خلاف يستمد أولاً من الهدف الذى يتوخاه كل أسلوب . فالانتخاب يعطى على معنى التنازل عن السلطة والإنابة فى ممارستها ، فى حين أن التصعيد هو مجرد تنظيم إجرائى تتطلبه خدمة الجماهير أو هو تكليف لمهام الخدمات العامة حيث تصعد الجماهير من بين صفوفها لجاناً شعبية أعضاؤها ممن هم أكثر قدرة على تحمل عبء الخدمة العامة لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية⁽¹⁾ . وبالتالي ، تكون مباشرة المصمدين لهذا التكليف فى إطار مفهوم سلطة الشعب بمعنى الالتزام الكامل لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية والبعد التام عن محاولة التسلط على الجماهير استناداً إلى ذاك التكليف .

ويضاف إلى ما تقدم أن الأسلوبين يختلفان من حيث طبيعة كل منهما . فالتصعيد يقوم على اعتبارات موضوعية ، بينما يدور الانتخاب فى إطار اللعبة الحزبية وما تفرزه من صراعات أو تحالفات أى على اعتبارات شخصية . ولذلك ، يستمد التصعيد من هدفه كتكليف لتنفيذ إرادة الشعب معياره الموضوعى الذى يقتضى إفراز أكفأ العناصر وأصلحها لأداء هذا التكليف بمراعاة دعم سلطة الشعب وتمكين الجماهير من تحقيق أهدافها .

وفي ضوء ذلك ، يشير الشراح إلى مقومات موضوعية تُبنى عليها عملية التصعيد تتحصل فيما يلى :

- 1 - توافر الأهلية العلمية .
- 2 - توافر الخبرة العملية .
- 3 - التفانى فى خدمة المصلحة العامة .
- 4 - الإيمان بسلطة الشعب .
- 5 - المصداقية والنقاء الثورى .

(1) راجع د . عبد السلام على المزوفى المرجع السابق ص 73 وص 74 .

ولا شك في أن الاعتبارات المتقدمة هي كلها اعتبارات موضوعية لا تراعى الاعتبارات الحزبية القبلية أو العشائرية أو الأسرية أو الفئوية الخ... وهي اعتبارات تقوم على ضرورة التمييز بين « التعبير عن الإرادة وبين تنفيذها ». فالتعبير عن الإرادة حق للشعب وحده لا يرد عليه تنازل أو تصرف ، وينعكس في صوره القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الشعبي . أما تنفيذ الإرادة فيكلف به أكفأ العناصر القادرة على إنجازها ويتم تحت سمع وبصر الشعب صاحب السلطة وفي إطار صور الرقابة التي تحوط بنشاط اللجان الشعبية مما يتعلمر معه القول بأن هناك ثمة نيابة .

ولا شك في أن شيوع مناخ الديمقراطية المباشرة علي كافة مستويات السلطة وفي مختلف مناحي نشاطها من شأنه التآلى تماماً عن كل مظنة نيابية أو انتخابية في إطار النظرية الجماهيرية .

وقد تعيد عملية التصعيد إلى الأذهان أسلوب « الوكالة الإلزامية » كما تصورها روسو الذي يعتبر من غلاة المؤمنين بالديمقراطية المباشرة إلا أنه يعتقد باستحالة تحقيقها في إطار الدولة الحديثة المترامية الأطراف ، ومن ثم دعا إلى الأخذ بأسلوب « الوكالة الإلزامية » بديلاً عنها .

ويقصد بالوكالة الإلزامية وكالة يكون النائب بموجبها مزوداً بتعليمات محددة من ناخبيه وتنحصر مهمته في الجمعية النيابية في تبليغ تلك التعليمات إلى الجمعية . ويكون ملزماً في كل خطوة أن يقدم إلى ناخبيه حساباً عن أعماله ، وهم يملكون عزله في أى وقت⁽¹⁾ . وقد اقتبست

(1) « Il faut que chaque mot que le monce dit à la dicté, à chaque démarche qu'il fait, il se voie d'avance sous les yeux de ses constituants, et qu'il sente l'influence qu'aura leur jugement tant sur ses projets d'avancement que sur l'estime de ses compatriotes, indispensables pour leur exécution. »
Rousseau: Considérations sur le gouvernement de Pologne et sur sa réformation proposée en Avril 1772 - chap VII - moyens de maintenir.

الأنظمة الماركسية هذه الفكرة من روسو ، وسجلتها في دساتيرها على نحو ما تقدم بيانه .

وقد تبدو المقارنة بين مفهوم الوكالة الإلزامية والتصعيد على قدر من الوجاهة إلا أنه رُئي بحق⁽¹⁾ أن التطابق غير كامل بين النظرية الجماهيرية النظرية العالمية الثالثة وبين روسو . ذلك أن الوكالة الإلزامية كما تصورها روسو لا تقدم بديلاً أصيلاً لمثالب النظام النيابي ، فضلاً عن أنها تفتقر إلى الضمانات المادية التي توفرها النظرية الجماهيرية لسلطة الشعب .

فمن ناحية تطرح النظرية الجماهيرية أسلوباً عملياً لتحقيق الديمقراطية المباشرة التي قدّر روسو استحالة تحقيقها ، وتقوم على مفهوم الشعب الواحد غير المنقسم إلى فئات أو طوائف أو أحزاب تنال من تلاحمه ووحدة أهدافه . وترتكز على قاعدة اقتصادية تتوخى المساواة بين أفراد الشعب في إطار مقولة «الثروة بيد الشعب» ومقولة «شركاء لا أجراء» وبهذا المفهوم لا تضع النظرية الجماهيرية حلاً لمشكل الديمقراطية المباشرة الذي يشكل الركن الأول لسلطة الشعب وإنما تسعى كذلك لتطبيق الإرادة الذاتية الشاملة بما يحول دون تحول أعضاء اللجان الشعبية المصعدين إلى أداة تسلط على الشعب . وذاك بُعدٌ أغفله روسو في تصورات ، كما وعجزت الأنظمة الماركسية عن تحقيقه بالرغم من النص على مبدأ الوكالة الإلزامية في دساتيرها .

ونتين في المبحث التالي تأصيل النظرية العالمية الثالثة لمبدأ الإدارة الذاتية نظرياً وعملياً .

(1) راجع د. المدني على الصديق ، الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب أعمال ندوة جامعة مدريد الحرة ، الجزء الأول ص 148 .

المطلب الخامس الإدارة الذاتية في النظرية العالمية الثالثة

التأصيل النظرى :

أوضحنا أن النظرية العالمية الثالثة تنوخى تحقيق سلطة الشعب حيث تكون السلطة الثروة والسلاح بيد الشعب . وسلطة الشعب تقتضى أن يكون الفرد سيد مصيره على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى هذا النحو يصبح تطبيق مبدأ الإدارة الذاتية أحد مستلزمات البناء الديمقراطي للمجتمع ذلك المبدأ الذى صادف إعراضاً خفياً من جانب النظرية الرأسمالية التى حاولت احتواءه من خلال مبدأ «المشاركة العمالية فى الإدارة» على نحو ما قدمنا، ومن جانب النظرية الماركسية التى أفرزت إدارة ذاتية خاوية المضمون الحقيقى نتيجة هيمنة الحزب الشيوعى على مقاليد الأمور فى البلاد.

وعلى خلاف الأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الماركسية، يجرى تعريف النظام الجماهيرى بأنه «تسيير ذاتى شامل على كل المستويات بدءاً من الحى الجماهيرى وانتهاء بالدولة، بمعنى أن المهام التى كانت تقوم بها أجهزة حكومية ودفاعية وأمنية تتولاها الجماهير مباشرة بتسيير ذاتى للمجتمع»⁽¹⁾.

وهذا المفهوم الواسع للإدارة الذاتية . تشمل كافة أوجه النشاط فى المجتمع الجماهيرى . ويوضح معمر القذافى هذا المعنى حيث يذكر أن « للإدارة الذاتية تطبيقات متعددة ، منها الدفاع الذاتى حيث يحمل الناس السلاح ويدافعون عن بلادهم بدون جيش ، ومنها السلطة حين يمارس كل الشعب السلطة ويحكم بدون حكومة ، ومنها الاقتصاد حيث يشارك كل الأفراد فى استغلال الثروة بالطريقة الاشتراكية الميينة فى الفصل الثانى من

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 470.

الكتاب الأخضر بدون أن تكون هناك طبقة تحتكر استغلال الثروة ، وتوظف بقية الشعب بالأجرة لتنمية هذه الثروة أو أن تحتكر الحكومة الثروة وتحول الناس إلى شغيلة بهدف تنمية ثروتها⁽¹⁾ .

صفوة القول ، إن الإدارة تخص كل أفراد المجتمع . فمن المتعين أن يُسَرَّ المجتمع ذاتياً بحيث يدير الشركاء المصنع أو المشروع الزراعى على أساس المشاركة فى الإنتاج ، ويتولى أهل القرية أو المحلة فى المدينة كل فى دائرته إدارة القرية أو المحلة فى المدينة أو أى تجمع بشرى ينظم فى معيشة مشتركة⁽²⁾ .

والإدارة الذاتية بهذا المفهوم الشامل تعبير مجازى عن فكرة أساسية تقوم على هدم بنيان الدولة البرجوازية وتشييد تنظيم سياسى يهىء أوسع الإمكانيات لتحقيق التطابق بين الحكام والمحكومين . فيزول الطابع الأوليغارشى للسلطة ويستعاض عنه بأساليب تركز على مفهوم المشاركة السياسية . وبذلك تكون الإدارة الذاتية تنشيط للعملية الجدلية بين الدولة والمجتمع على نحو يتيح للأفراد قدرة البت بأنفسهم فى الأمور الجوهرية المتصلة بمعيشتهم ويعملهم دون وساطة ممثلين سياسيين حاملين لخطر التسلط السلطوى .

ويتعبير آخر ، الإدارة الذاتية هى تعبير عن رفض نظرية « الشعب الفاسد » وعن العزم على إقامة بنيان جديد يُشَيَّد بسواعد الشعب الذى طالما عانى الاستلاب والاستغلال . فالإدارة الذاتية تعنى تجاوز التقسيم الدائم والجامد بين صناعات التاريخ ومادته ، بين الحكام والمحكومين⁽³⁾ .

وهكذا فتحقيق الإدارة الذاتية يقتضى تغييراً عميقاً فى المفاهيم

(1) راجع السجل القومى المجلد 14 ص 470 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 628 .

(3) Markovic (Mihailo): socialisme et autogestion, in étatisme et autogestion, : راجع :

op. cit. p. 131.

والممارسات السائدة تغييراً لا يقف عند مجرد تغيير ملكية وسائل الإنتاج أو أسلوب الحكم بالبلاد، وإنما يتجاوزه لتكون الإدارة الذاتية الأداة الرئيسية لإعادة تنظيم شامل للمجتمع والعلاقات القائمة فيه على قاعدة مستحدثة تقوم على المشاركة المباشرة من كافة أفراد الشعب وبمبادأة منهم، بحيث يتحقق كما ذكرنا تحمل جماعى للمسؤوليات لحل المشكلات المشتركة فى كل موقع توجد فيه مجموعة بشرية تنظم فى معيشة مشتركة.

وهذا يعنى أن الإدارة الذاتية ، الأصلية يتم بأنها إدارة مُرشدة وثرورية فى آن واحد :

فهى إدارة مرشدة من حيث أنها مبنية على نقد موضوعى للواقع القائم وعلى إحاطة بإمكانيات التغيير الحقيقية وعلى القدرة على المفاضلة بين الإمكانيات الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المنشودة .

وهى إدارة ثورية لأن هدفها الأول ومعياريها الرئيسى هو إلغاء كل أشكال البؤس الإنسانى وقهره ، وتحرير كل فرد بحيث يمكن أن يحيا حياة سعيدة فى إطار جماعة إنسانية حقيقية .

من الواضح من هذا التاصيل النظرى للإدارة الذاتية أنها تترادف الديمقراطية التى بلدونها لا يستطيع الفرد أن يحقق ذاته كفرد وكمضوى فى جماعة . وهى تتعارض كلية ومبدأ تفويض الشعب سلطته إلى قادة أو زعماء أو نواب أو منظمات أو نقابات ، . . فهى تعنى تحقيق ممارسة سياسية جديدة بالجماهير . ومع الجماهير . . ولذلك ، لا يسوغ النظر إليها على أنها مسلك عفوى ، وإنما هى ممارسة واعية تستمد مصدرها من المعرفة والإحاطة الكاملة بمشكلات المجتمع البالغة التعقيد .

من هذه الزاوية ، تختلف الإدارة الذاتية عن المفهوم الفوضوى لها . فهى لا تنظر إلى الفرد بوصفه كائناً منعزلاً وإنما بوصفه إنساناً محدداً بإطار ثقافى معين هو ثقافة جماعته ، وترتبط آماله بنمو مجتمعه الذى يرتبط به ارتباطاً عضوياً . ومن هنا ، تتجاوز الإدارة الذاتية أيديولوجية الحتمية

الاقتصادية المرتبطة بنمو الرأسمالية وفلسفتها الوضعية ، وتطرح القضية الأساسية المتمثلة فى قضية تحقيق « السلطة الشعبية » وحمايتها⁽¹⁾ .

التطبيق العملى للإدارة الذاتية :

تبيّن فيما تقدم ، تطبيق الإدارة الذاتية على صعيد السلطة السياسية من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، وتبين الآن هذا التطبيق على صعيد المنشآت .

تطبيق الإدارة الذاتية فى المنشآت :

رفض الحلول التلقينية :

بدأى ذى بدء ، نشر إلى رفض النظرية الجماهيرية للحلول التلقينية الرامية إلى احتواء مطلب الإدارة الذاتية الأصلية . فهى حلول تقوم على خدعة استراتيجية كبرى ترمى إلى توجيه طاقات الشغيلة نحو تحسين حالة الأجير والمطالبة برفع الأجور لتحسين أحوالهم الاجتماعية . وهذه خدعة تاريخية حقيقية للشغيلة لأن الحل الصحيح لتحريرهم هو إنهاء عبودية الأجير والتحول إلى شركاء للحصول على الإنتاج ذاته⁽²⁾ .

وتعمد صور الخدعة الاستراتيجية ، فتشمل « تقرير المشاركة فى الأرباح » ذلك أن الأرباح التى يباح للشغيلة المشاركة فيها هى من جهد العمال وهم أصحاب الحق فيها كاملة وليس ينصيب منها على نحو ما يقضى الحل التلقينى⁽³⁾ . وعلى حد تعبير الكتاب الأخضر « تحسين الأجر

(1) راجع فى هذا المعنى : Person (Yves): Autogestion et identité collective, in Revue Autogestion et socialisme, mars 1979, p. 26.

(2) راجع خطاب قائد الثورة فى 1983/12/26 .

(3) راجع السجل القومى المجلد 9 ص 734 والمجلد 11 ص 216 والمجلد 14 ص 628 .

هو أقرب إلى الإحسان منه إلى الاعتراف بحق العاملين ، والقاعدة الصحيحة تقضى بأن « الذى ينتج هو الذى يستهلك »⁽¹⁾ .

و « المشاركة فى الإدارة » لا تعدو أن تكون حلاً تلفيقياً لأن المصنع القائم على العمال يتعين أن تكون إدارته عمالية . ومثلما تكون السلطة فى يد الجماهير تكون الإدارة للعمال فى مواقع العمل ولا تقبل أى إدارة خارج إدارة العمال⁽²⁾ . و « الإضراب » وإن كان يشكل خطوة تقدمية لتحقيق مطالب الشغيلة ، لكنه لا يعدو أن يكون حلاً تلفيقياً لا يحل المشكل الاقتصادى⁽³⁾ . لذلك يتعين تطويره ليتحول إلى استيلاء الشغيلة على المنشآت الإنتاجية وعلى إدارتها بالكامل وإلى تحول الشغيلة من أجراء إلى شركاء فى إنتاجها يحصلون على حصتهم فى الإنتاج بالكامل⁽⁴⁾ .

تدرج ثورة المتجين :

تكشف الفقرات السابقة عن رفض النظرية العالمية الثالثة لكافة الحلول التليفية التى سعت الأيديولوجيات السابقة من خلالها إلى احتواء المطالب العمالية ، فكان لا بد من ثورة المتجين . وقد ألقى قائد الثورة خطاباً فى الأول من مايو 1978 طالب فيه بأن يعد العمال أنفسهم قبل الزحف على المنشآت « إعداداً واعياً ومنظماً للاستيلاء على الإدارة بالكامل فى كافة المؤسسات الإنتاجية فى الجماهيرية ، لكي تستولوا على حصتكم كاملة من الإنتاج الذى تنتجون ، وأن تدوسوا إلى الأبد الأجرة بأقدامكم » .

(1) الكتاب الأخضر ص 78 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 215 المجلد 9 ص 733 وخطاب قائد الثورة فى 1983/12/26 .

(3) راجع الكتاب الأخضر ص 76 .

(4) راجع الكتاب الأخضر ص 110 والسجل القومى ، المجلد 9 ص 45 والمجلد 14 ص 438 .

وتحقق تنفيذ مطلب الإدارة الذاتية بموجب خطاب قائد الثورة في الفاتح من سبتمبر 1978 الذي دعا فيه «عمال الجماهيرية في كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الإنتاجية وأن يزحوا الإدارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام والإدارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص إلى الأبد . وأن يقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية : إدارة العمال ، إدارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الإنتاجية للمنتجين وحدهم . إن العاملين في المنشآت الإنتاجية لهم وحدهم الحق في إدارتها ، فلا سلطة على العمال في المصانع إلا سلطتهم التي يقيمونها بإرادتهم الحرة » .

وأوضح قائد الثورة أن هدف ثورة المنتجين هو تطبيق السلطة الشعبية مباشرة على صعيد المنشآت الاقتصادية بتحويلها إلى منشآت شعبية تدار من قبل لجان شعبية تختارها المؤتمرات الإنتاجية في المنشآت المذكورة نوعياً لإزالة التناقض بين السلطة الشعبية من جهة . وبين الإدارة الحكومية والإدارة الخاصة من جهة أخرى⁽¹⁾ .

ويعرف قائد الثورة « الإدارة العمالية » بأنها «تولى العمال الإدارة بالكامل بحيث تدار جميع مواقع الإنتاج بلجان شعبية عمالية يختارها المؤتمر العمالي للمنتجين أي «مؤتمر الشركاء» وبذلك يشكل العمال داخل موقع العمل نظاماً جماهيرياً هو صورة مصغرة للنظام الجماهيري العام توجد فيه مؤتمرات عمالية ولجان عمالية تدير المصانع والإنتاج بالمشاركة⁽²⁾ .

أ - بالنسبة لمؤتمر المنتجين :

يقوم مؤتمر المنتجين على قاعدة الديمقراطية المباشرة حيث يتكون

(1) راجع : د . عبد السلام على المزوغى ، المرجع السابق ص 58 .

(2) راجع : خطاب قائد الثورة في 1983/12/22 .

من جميع العاملين فى المنشأة بما فى ذلك أعضاء اللجنة الشعبية للوحدة الإنتاجية الذين يتولى المؤتمر تصميمهم . ويرسم العقيد القذافى ، إطار المؤتمرات العمالية فيقول : « تشكل جماهير العمال مؤتمرات عمالية بدون سيطرة النقابات ويؤلفون لجاناً عمالية منهم لتنفيذ قرارات المؤتمرات العمالية وإدارة الموقع الإنتاجى . ويختار المؤتمر العمالى أمانته وتكون مسؤولة أمامه ويستطيع أن يغيرها فى أى وقت أو يغير أى عضو من أعضائها »⁽¹⁾ .

بما فى ذلك اقتراح ووضع اللوائح الخاصة بإدارة المنشأة ووضع الخطط الإنتاجية ذات الأمد البعيد لتطور المنشأة . وأن يكون له دور أيضاً فى اتخاذ القرارات بشأن دمج المنشأة بغيرها أو بفصل الوحدات الإنتاجية بها وتحويلها إلى منشآت وتحديد أنصبة المنتجين من الإنتاج وتحديد الاستثمارات المالية والقروض واعتماد قواعد العمل فى المنشأة ومناقشة التقارير الخاصة بنشاط المنشأة⁽²⁾ .

ب - بالنسبة للجنة الشعبية أو اللجنة الإدارية للمنشأة الإنتاجية :

وتطبيقاً للديمقراطية الشعبية يجب « تحقيق الإدارة العمالية فى المجتمع الجماهيرى فى جميع مواقع الإنتاج التى يديرها العمال . فيشكلون لجاناً شعبية تدير هذه المواقع وتكون مسؤولة أمام مؤتمرات المنتجين المشكلة من العاملين فى الموقع الإنتاجى . وتصبح الإدارة الذاتية من المصنع نفسه وتنفى بذلك كل إمكانية لوجود صراع بين الإدارة والعمال »⁽³⁾ .

(1) راجع : السجل القومى ، المجلد 14 ص 703 .

(2) راجع د . عبد السلام المزوغى ، المرجع السابق ، ص 108 .

(3) راجع السجل القومى ، المجلد 11 ص 211 .

الثروة بيد الشعب

بادئ ذي بدء ، من المتعين الإشارة إلى أن المشكلة الاقتصادية « على نحو ما تطرحها النظرية العالمية الثالثة ، لا تتمثل في ندرة الموارد وتعدد الحاجات ، وإنما تنصب بالدرجة الأولى « على العلاقات الظالمة المتمثلة أساساً في علاقات الأجرة وعلاقات الملكية »⁽¹⁾ .

المبحث الأول

الصلة بين الثروة والسلطة

وهذا النظر الذي تتبناه النظرية العالمية الثالثة يقوم على وجوب « الربط بين حل المشكل الاقتصادي وحل المشكل السياسي » لأن الفصل بينهما هو « حل زائف للديمقراطية » . ولا قيام للديمقراطية الصحيحة طالما استمرت العلاقات الاجتماعية الظالمة⁽²⁾ .

(1) راجع د. عبد السلام على المري: المشاركة، بحث تقدم إلى ندوة جامعة باريس 1984 .

(2) راجع السجل القومي المجلد 11 ص 224 .

وفيد استقراء التاريخ أن الثروة هي من أهم العوامل التي تدفع إلى الصراع على السلطة . وفي ظل سيادة الطبقة الرأسمالية ، أقامت الطبقة السائدة اقتصادياً نظاماً سياسياً يحمي مصالحها الاقتصادية . وفي المجتمعات الماركسية حيث تسود الدولة الرأسمالية ، فقد وضعت نظاماً سياسياً يحمي ملكية الدولة لثروة المجتمع . وفي المجتمع الجماهيري الجديد الذي تكون ثروة المجتمع ملكاً لكل أفراده ، يكون المجتمع ذاته هو الأداة المسيطرة على السلطة ⁽¹⁾ .

ولذلك تختلف الاشتراكية الحقيقية عن رأسمالية الطبقة ورأسمالية الدولة ، وتقوم على إزالة الاستغلال وزوال الطبقات وتضع خاتمة للعلاقات الظالمة بين الأفراد ، تعمل على إلغاء الأجرة والإيجار والاتجار ⁽²⁾ .

في إطار المفاهيم المتقدمة ، حدد الفصل الثاني من الكتاب الأخضر هدف النظام الاقتصادي الجديد ، فيعد تدمير النظام الاقتصادي التقليدي وإلغاء التجارة الخاصة بالاستغلالية ، يتغير هدف النشاط الاقتصادي نهائياً من الربح إلى إشباع الحاجات ⁽³⁾ ، ولو جاز لإنسان القيام بنشاط اقتصادي أكثر من إشباع حاجاته ، لحاز أكثر من حاجاته ، ولحرم بالتالي الغير من الحصول على حاجاته ⁽⁴⁾ .

فالقاعدة الأساسية التي ترسيها النظرية العالمية الثالثة هي أن كل نشاط اقتصادي من شأنه أن يؤثر في النتيجة النهائية للقسم الطبيعية لثروة المجتمع فالنشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى سيطرة إنسان على نصيب أكثر من غيره من ثروة المجتمع هو نشاط لا يتماشى مع القواعد الطبيعية التي ينبغي أن تكون سائدة في مجتمع سليم - وهذا النشاط بطبيعته سوف يؤدي إلى إحداث خلل في إمكانية إشباع أفراد المجتمع لحاجاتهم من

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 42 وص 43 وص 266 .

(2) راجع السجل القومي ، المجلد 12 ص 769 .

(3) راجع السجل القومي ، المجلد 14 ص 628 .

(4) راجع كتاب أخضر ص 94 والشروح ص 41 والسجل القومي المجلد 9 ص 96 .

ثروة المجتمع . فالأساس في العلاقة الإنسانية ليس في قدرة الأفراد على حيازة أشياء هي ليست من حقهم ، وإنما في سلامة القاعدة التي تم على أساسها حيازة الأشياء . وهذا هو ما يعطى مشروعية للفرد في أن يحتفظ بالأشياء التي وقعت في حيازته⁽¹⁾ .

إن ثروة المجتمع هي ثروة لكل أفرادهِ . وبالتالي تقع مسؤولية الدفاع عنها على الجماهير صاحبة الثروة التي يتعين عليها أن تتصدى لأية ظاهرة استغلالية تلوح في الداخل ، ولأية محاولة لسلبها من جانب العدو من الخارج⁽²⁾ .

وهذه الفقرات التي اقتطفناها من شروح النظرية العالمية الثالثة تبسط المنظور الذي تنطلق منه لإرساء قواعد توزيع ثروة المجتمع . وهي قواعد تثير في المقام الأول قضية الملكية في المجتمع الجماهيري .

حل مشكل الملكية :

شغلت قضية الملكية محور الدراسات الاقتصادية في الفكر اليساري . وتقدم بيان كيف وجّه إليها الحريون نقداً حاداً . واعتبرها برودون أنها من حيث أساسها الاجتماعي « استبداد » أي اغتصاب للقوة الاجتماعية يتدثر أشكالا مختلفة . فهي احتكار من الناحية الاقتصادية ، وهي « حق الاستعمال وإساءة استعمال » من الناحية القانونية ، وهي نفى للحرية من الناحية الفلسفية . فهي سرقة من حيث آثارها الاجتماعية لأنها تنطوي على استيلاء على الناتج الاجتماعي ونفى للمساواة بين أعضاء الجسم الاجتماعي . ومن هنا كان تعريف برودون للملكية بأنها « حق الإنسان في أن يتصرف بكيفية مطلقة في الملكية الاجتماعية »⁽³⁾ .

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر كتاب رقم 11 ثروة المجتمع كيف توزع . ص 20 وص 21 .

(2) راجع السجل القومي ، المجلد 11 ص 113 إلى ص 116 .

(3) راجع : *Renouveau: l'âge de l'autogestion* op. cit. p 109 - *Bancaul: Proudhon et*

l'Autogestion - op. cit p. 39.

فالقضية ، فى الفكر اليسارى ، تتعلق بدراسة جوهر حق الملكية ذاتها بغض النظر عن شخص المالك . ولذلك ، يكون تحديد شخص مالك وسائل الإنتاج والتبادل وإحلال مالك جماعى محل مالك طردى أو منشأة خاصة مسألة ثانوية لا تمس أعماق المشكل الاقتصادى ذاته .

وإن كان من الملاحظ أن الحركة العمالية عنت أساساً بقضية تملك وسائل الإنتاج ، وحول هذه القضية دارت المفاضلة بين الحركة التعاونية التى تريد أن تعهد بوسائل الإنتاج إلى التعاونيات العمالية ، وتيار اشتراكية الدولة الذى رأى إسناد الملكية إلى الدولة . وقد ساد التيار الأول فى المرحلة الأولى من الحركة العمالية حتى أن ماركس فى توجيهات « المجلس المؤقت للجمعية الأممية للعاملين » فى عام 1866 أدرج الإشارة إلى « تحويل الملكية الاجتماعية إلى نظام عريض ومنسجم من العمل التعاونى » . وحافظ برنامج جوتا الصادر فى 1875 على المبدأ التعاونى ، إلا أن برنامج أرفورت الصادر فى عام 1891 تحول إلى الحديث عن الملكية الاجتماعية .

وقد أدى ظروف تحقيق أول ثورة اشتراكية فى الواقع الروسى المتخلف فى أوائل هذا القرن إلى أن يسود مفهوم اشتراكية الدولة فى الأنظمة الماركسية . وقيل فى تبرير ذلك إن الاشتراكية هى نتاج مزدوج لضرورتين قانونية وسياسية .

فمن حيث الضرورة السياسية : قيل بأنه إذا كان المالك هو كل الشعب ، فإن الدولة هى جهاز الحكم فى أيدي الشعب . فهو يتصرف فى الملكية باسم الشعب ونياية عنه ولما فيه تحقيق مصالحه . ويترب على ذلك أن يكون الشعب هو المالك وحده ويتحصل دور الدولة فى الدفاع عن هذه الملكية الجماعية وتنظيمها . فهى لا تملك شيئاً لنفسها ، كما أنها لا تشكل كياناً متميزاً عن الشعب . وإنما الدولة هى على حد تعبير أحد الكتاب السوفيتيين هى « الشعب الموضوعى le peuple objectif » . ومن هنا لا يستخدم السوفيت مصطلح « ملكية الدولة » الذى يتضمن

مفهوم الدولة بوصفها كائناً منفصلاً ، وإنما يقال إن العاملين يمتلكون وسائل الإنتاج بوصفهم أعضاء للشركة المالكة .

ومن حيث الضرورة الاقتصادية : يقال إن تموين القوى الإنتاجية وإضفاء الطابع الاشتراكي على الإنتاج يقتضى من الناحية المادية مركزية ملكية وسائل الإنتاج . وينظر إلى هذه المركزية على أنها الشرط الذى لا غنى عنه لإنتاج مخطط ، ذلك أن تفتيت الملكية ولا مركزيتها تبدوان وكأنها استحالة فنية وسياسية فى آن واحد ، ويعنى ذلك نفس وحدة المجتمع فى الدولة وتعذر إقامة تخطيط حقيقى للنشاط الاقتصادى .

ذاك هو النظر الذى ساد فى الأنظمة الماركسية الوضعية ، والذى أفرز فى التطبيق حالة الاستلاب التى عانت منها . جماهير العاملين فى داخل هذه البلاد على نحو ما تقدم شرحه ، مما فرض ضرورة البحث عن دليل ثالث .

موقف النظرية العالمية الثالثة من القضية :

كما سبقت الإشارة تقوم النظرية العالمية الثالثة على ركائز ثلاث وهى « إن السلطة والثروة والسلح بيد الشعب » ومقولة « الثروة بيد الشعب » وتفصح عن رفض النظرية الجماهيرية - النظرية العالمية الثالثة لعملية « تأسيس institutinnaliser للملكية الجماعية » وعن إرادة العودة إلى القوانين الطبيعية التى تحكم الانتفاع بثروة المجتمع .

وتقتضى هذه النظرة مناقشة قضية الملكية انطلاقاً من « محلها » وبعيداً عن الحل الماركسى . « فالملكية العامة هى معالجة للمشكل الاقتصادى من زاوية ملكية الرتبة حيث تعود الملكية إلى المجتمع ويكون الدخل ملكاً للمجتمع . إلا أنها لا تحل مشكلة الإنتاج الأساسية المتمثلة فى حق العامل فى الإنتاج ذاته الذى ينتجه مباشرة وليس عن طريق حقه فى الحصول على أجرة » .

وجدير بالذكر أن عملية إعادة تشييد بنية الملكية التي تتوخاها النظرية العالمية الثالثة ، يجب ألا تثير خشية كبيرة كما يتوهم البعض . فمفهوم الملكية السائد حالياً هو مفهوم حديث نسبياً .

ويشير رونسا فالون إلى أنه في القرون الوسطى كان الحديث عن الملكية أمراً نادراً سواء تعلق الأمر بأرض أو عقار . ولم يكن مصطلح « الملكية » يعبر بدقة عن « الحقوق العينية » التي تتعلق بهذه الأموال للدرجة أنه كان يستحيل تحديد المالك لأرض معينة . فكانت هناك عدة حقوق تباين من حيث طبيعتها وحائزها تمارس على هذه الأرض : الحق في الحياة أو في الثمار أو في الأخشاب وفي المحاصيل الخ . . . وكان كل حق من هذه الحقوق يبدو جديراً بالاحترام ، وكان التنظيم الذي يربط الإنسان بالأرض يقوم على شبكة معقدة متدرجة المراتب من الحقوق العينية أى أن الأرض كانت قاعدة لحقوق والتزامات متعددة ، وكان إنتاجها موزعاً طبقاً لشروط متغيرة بين الأقتان والأتباع والسادة . وتكوّن النسيج الاجتماعي من هذا التنظيم من الحقوق والتزامات المختلفة ، ويتميز آخر ، لم تكن الملكية هي محل الاعتبار ، وإنما « الحياة التي تحميها التقاليد وتضفي عليها شرعية » .

والتذكير بالنشأة الحديثة نسبياً لمفهوم الملكية يدحض مسعى البعض لتصويرها على أنها معطاة طبيعية وبالتالي سمردية . ومن الملحوظ أن رجال القانون من أنصار الحكم الملكي هم الذين أرادوا العودة إلى مفهوم الملكية طبقاً للقانون الروماني بما تنطوي عليه من معنى السلطة وذلك لتحقيق أهداف سياسية محضة والانتقال من مجتمع تعاقدى اقتصر فيه دور الملك على أن يكون ضامناً للبنية الاجتماعية ، إلى إقامة مجتمع يقوم على السلطة الرئاسية والمؤسسات .

وعكس تقنين نابوليون الصادر في 1804 ، هذا المفهوم الروماني للملكية كقاعدة للعلاقات بين الأفراد والأشياء في المجتمع البرجوازي .

وقيل بأن للملكية خواصاً ثلاث هي حق استعمال الشيء واستغلال الشيء والتصرف فيه .

ويتكون حق الملكية من هذه الحقوق المختلفة . ولما كانت هذه الحقوق تتجافى والنظرة الاشتراكية بات من المتعين إعادة توزيعها بين المستويات المختلفة من الكيان الاجتماعى على مستوى الفرد أو المنتج ، والمنشأة والبلدية والدولة الخ دون أن تنحصر هذه الحقوق جميعها فى أيدى هيئة جماعية واحدة ، وبذلك يتحقق ما يمكن تسميته بـ « اللاملكية » dépropration .

فالمجتمع الجماهيرى القائم على الإدارة الذاتية يعمل على ألا تكون هناك ملكية بالمعنى التقليدى للمصطلح ، وإنما مجموعة من الحقوق المتكاملة تمارسها وحدات مختلفة على نفس المال الإنتاجى . وبذلك يُستهل عهد جديد تفقد فيه الملكية ، سواء الخاصة أو الجماعية ، مقوماتها المطلقة الموروثة من القانون الرومانى⁽¹⁾ . وقد بدأت الإرهاسات الأولى لهذا التحول من داخل الدول الرأسمالية ذاتها ، بعد أن كُفّت الملكية عن أن تكون تلك السلطة المطلقة التى تحدث عنها تقنين نابوليون ...

وهذا التحول الجذرى لماهية الملكية يشكل المفترض الأول لتطبيق مقولة « الثروة بيد الشعب » ، فهى مقولة تقتضى أن يمارس الشعب فعلاً على الثروة الحقوق اللصيقة بالملكية بما يحقق تجاوز ملكية الدولة إلى

(1) يشير البعض إلى قصور مفهوم الملكية عن تنظيم عدد معين من الأموال منها البحار الدولية . فلا يسوغ الاستناد إلى أن مياه المحيطات خارج المياه الإقليمية ليست ملكاً لأحد ، وبالتالي يجوز لأى شخص أو دولة أن تملكها . بل يجرى تعريف القانون الدولى للبحار على أنه مجموعة من الحقوق المتنوعة من حيث حائزها ومضمونها تشمل حق المرور وحق الصيد وحق استغلال قاع البحار الخ... وهى حقوق لا يمكن تعريفها بالرجوع إلى مفهوم الملكية .

ملكية المجتمع ، وإدارة الدولة بالإدارة الاجتماعية المبنية على التشارك الحر للمتجبن⁽²⁾ .

ومن هنا طرحت قضية ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع الجماهيري . فقد دلت تجربة الدول الماركسية على أنه ليس يكفي نزع ملكية وسائل الإنتاج من الرأسمالية الخاصة ونقلها إلى ملكية الدولة لإزالة استلاب العاملين ، ذلك أن حقوق الملكية الخاصة تعبر عن علاقات إنتاج وعلاقات اجتماعية وعلاقات رياضية ملموسة . ونزع ملكية رأس المال يعني تعديل علاقات الإنتاج بحيث يتمكن العاملون من السيطرة على ظروف معيشتهم وعملهم وتملك عائد إنتاجهم . وما لم يراع هذا الأمر ، يضحى التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج مجرد نقل قانوني ومجرد للملكية لن يضع خاتمة لحالة التبعية التي يحياها العاملون . وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن « التأميم » لا يشكل مطلباً لجمهرة العاملين . فهي لا تعني بالقانون وإنما بالواقع المتمثل في ظروف العمل والهيمنة الرأسمالية وعائد الإنتاج . وإغفال ذلك يعني الخلط بين شروط تحرير العمال وفي طبيعتها نزع ملكية رأس المال والوسائل الملموسة لتحقيق هذا التحرير .

ويحقق النظر السابق الاشتراكية بمعناها الأصيل من حيث هي تحقيق سلطة الشعب فهذه السلطة تقتضى المساواة الاقتصادية بين الأفراد بحيث لا يتوقف إشباع حاجات البعض على أهواء الغير أو مركزهم المتميز ، وبحيث لا تنبع طائفة من الشعب طائفة أخرى من الشعب ، وتعبير آخر بحيث لا يكون هناك سادة وعبيد .

وتوخياً لذلك صاغت النظرية العالمية الثالثة « نظرية تحرير الحاجات » وأطلقت مقولتها المأثورة « في الحاجة تكمن الحرية » . ويقول الكتاب الأخضر في ذلك ، « إن حرية الإنسان تكون ناقصة إذا تحكم آخر

(1) راجع : Stojanovic (svetozar): le mythe étatique du socialisme in étatisme et autogestion, op. cit. p. 24.

فى حاجته . فالحاجة قد تؤدى إلى استبعاد إنسان لإنسان⁽¹⁾ ولذلك « فى الحاجة تكمن الحرية » وهى ترجمة لقول شائع متداول ينص على أنه « إذا كانت حاجة الإنسان بيد غيره ، قليل أن تتاح له فرصة الاختيار⁽²⁾ .

وطبقاً لهذا النظر تشكل نظرية تحرير الحاجات الحل الطبيعى والنتيجة الجدلية للعلاقات الظالمة السائدة فى العالم ، وموجبها تكون الملكية الخاصة مباحة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير ، وتحل الملكية الاشتراكية القائمة على قاعدة المشاركة فى الإنتاج محل الملكية الخاصة التى تقوم على قاعدة الأجر دون أن يكون للأجرا حق فى الإنتاج الذى يحقونه⁽³⁾ .

تحديد الحاجة :

من الملحوظ أن النظرية العالمية الثالثة لم تحدد الحاجات . فهى تتحدث عن الحاجات المادية والضرورية التى هى الحاجات الماسة والشخصية للإنسان . وتبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن . وهذه يجب أن يملكها الإنسان ملكية خاصة ومقدمة لأن الحصول عليها مقابل أجرة ينطوى على تسلط وتحكم فى حياة الأفراد الخاصة⁽⁴⁾ . فالحاجات غير قابلة للتحديد سلفاً على سبيل الحصر . فالحاجة يحددها الإنسان لنفسه لأنه يحس بها . وقد تكون اليوم كمالية وتصبح فى الغد ضرورية⁽⁵⁾ .

القواعد الطبيعية مصدر المفاهيم الاقتصادية :

تستمد النظرية العالمية الثالثة مفاهيمها الاقتصادية من القواعد الطبيعية ، ويقصد بها « القواعد الطبيعية التى حددت العلاقة قبل ظهور

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 90 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 13 ص 709 .

(3) راجع الكتاب الأخضر ص 106 .

(4) راجع الكتاب الأخضر ص 107 .

(5) راجع السجل القومى المجلد 13 ص 553 .

الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية»⁽¹⁾ . وطبقاً للقانون الطبيعي - تقسم ثروة المجتمع على أعضائه بالتساوي . ويكون التفاوت بينهم في الحصول عليها «استغلال وظلم وسرقة»⁽²⁾ . فليس لأحد أن يحصل على حصة منها تزيد على حصة الآخر⁽³⁾ .

وطبقاً للاشتراكية الجديدة ، يأخذ كل واحد حصته من ثروة البلاد وما زاد على ذلك يبقى احتياطياً للجميع⁽⁴⁾ . فالقواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية تقوم على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد . فيكون استحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة خروجاً عن القاعدة الطبيعية وبداية فساد حياة الجماعة ونشوء مجتمع الاستغلال⁽⁵⁾ .

المبحث الثاني خصائص النظام الاقتصادي الجماهيري

يجري تحديد الخصائص الآتية للنظام الاقتصادي الجماهيري⁽⁶⁾ :

أ - بالنسبة لإشباع الحاجات :

تُطبق قاعدة ضرورة أن يمتلك الإنسان حاجاته بنفسه ، ومن ثم تكفل حاجات الأفراد من خلال حظر كافة صور الاستغلال .

(1) راجع خطاب العقيد معمر القذافي في 1983/12/22 . وفي المعنى ذاته ، د. ثروت أنيس، المرجع السابق ص 55.

(2) راجع السجل القومي المجلد 11 ص 820.

(3) راجع السجل القومي، المجلد 11 ص 50 وص 114 ومجلد 12 ص 900 ومجلد 14 ص 621 وص 826.

(4) راجع السجل القومي المجلد 14 ص 621 وص 913.

(5) الكتاب الأخضر ص 81.

(6) راجع د. هيثم صاحب عجام : شركاء التمويل والإنتاج، أعمال ندوة جامعة باريس حول «الماركسية والكتاب الأخضر - 15 - 20 أبريل 1984 .

ب - بالنسبة لملكية عناصر الإنتاج :

1 - اعتبار الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال مقدسة في نطاق عدم استخدامها للتحكم بحاجات الغير . ومن ثم يكون مسموحاً للأفراد بممارسة أى نشاط اقتصادى شريطة عدم استغلال الآخرين ، ومن هنا كانت مقولة « الأرض لمن يزرعها »⁽¹⁾ .

2 - الأخذ بنظام الاقتصاد المختلط القائم على وجود ملكية خاصة وملكىة شعبية (عامة) وملكىة جماعىة وتعاونىة .

ج - بالنسبة لتقسيم الإنتاج :

يطبق مبدأ المساواة بين عناصر الإنتاج المشتركة فى عملية الإنتاج عند توزيع الناتج أى إعمال المساواة بين الطىبعة (والمواد الخام) بالعمل (الإنسان) والآلة (رأس المال) .

د - تطبيق مقولة شركاء لا أجراء :

فالمشاركة فى العملية الإنتاجىة تعنى المشاركة فى الإنتاج (المردود) .

هـ - الإدخار :

كل فرد له الحق فى أن يدخر فمن حاجاته ، وكل فرد له حق إدخار أى مبلغ ملائم ومناسب له .

فى ضوء الخصائص المتقدمة ، يتضح أن النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد هو نشاط إنتاجى من أجل إشباع الحاجات المادىة وليس نشاطاً غير إنتاجى أو نشاطاً يىحث عن الربح من أجل إدخار الفائض عن إشباع تلك الحاجات .

(1) السجل القومى ، مجلد 14 ص 627 وشروح الكتاب الأخضر ص 280 .

ومن ثم ، يكون محظوراً على الفرد القيام بنشاط اقتصادى بفرض الاستحواذ على كمية من الثروة المحدودة للمجتمع أكثر من إشباع حاجاته لأن المقدار الزائد عن حاجته هو حق للأفراد الآخرين⁽¹⁾ .

تفريعاً على ما تقدم ، يجرى التمييز بين ثلاثة أنواع متكاملة من النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى .

1 - إنتاج خاص : يزاوله الفرد بنفسه من أجل إشباع حاجاته المادية⁽²⁾ .

2 - إنتاج اشتراكى : يزاوله الشركاء فى المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية مشتركة بينهم ، والذى يتم فى إطارها تضافر عناصر الإنتاج لتحقيق الإنتاج . ويكون الإنتاج مقسوماً بين عناصر الإنتاج الثلاثة التى ساهمت فى عملية الإنتاج ذاتها .

3 - خدمة عامة : وهى الخدمات الضرورية التى يقدمها عدد من الأفراد لمصلحة جميع أفراد المجتمع . وفى مقابلها يتضامن المجتمع فى تقديم ما يكفل لهؤلاء الأفراد إشباع حاجاتهم بما يمكنهم من مواصلة تقديم خدماتهم للمجتمع⁽³⁾ .

ويعتبر آخر تكون هناك ثلاثة أشكال للملكية هى :

1 - الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج .

2 - الملكية الشخصية للحاجات الضرورية .

3 - الملكية الخاصة دون استخدام الغير⁽⁴⁾ .

(1) راجع السجل القومى المجلد 9 ص 96 والكتاب الأخضر ص 94 وشروح الكتاب الأخضر ص 41 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 626 والمجلد 10 ص 626 .

(3) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 233 الكتاب الأخضر ص 93 .

(4) راجع د . ثروت أنيس الملكية والكتاب الأخضر ، المرجع السابق ص 81 .

كيفية تطبيق القواعد الطبيعية :

بدور تطبيق القواعد الطبيعية فى إطار هدف « تحقيق اعتناق أفراد المجتمع من كل قيود الأجرة والإيجار والانتجار »⁽¹⁾ وذلك على الوجه التالى:

فى شأن ملكية الرقبة : طبقاً للنظرية الاشتراكية الجديدة ، تكون ملكية الرقبة أن ملكية الأرض والتربة من حق كل افراد المجتمع . ولمن يقيم عليها مزرعة أو مرعى أو منزل أو ورشة حق الانتفاع بها فحسب⁽²⁾ فالملكية الحقيقية للأرض هى ملكية الانتفاع بها أى حق الفرد فى استغلالها بجهده الخاص لإشباع حاجاته⁽³⁾ . وتكون هذه الملكية مقدسة لا تمس طالما كان الفرد قادراً على استغلالها لإشباع حاجاته⁽⁴⁾ . فالأرض ثابتة والمتفعون بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجود⁽⁵⁾ وبذلك تتحقق مقولة الأرض ملك للجميع⁽⁶⁾ .

فى ضوء ما تقدم ، يكون الاستغلال الزراعى فى مجتمع ما فى إطار الضوابط الآتية :

القاعدة العامة أن لكل فرد فى المجتمع الحق إن شاء فى إنشاء مزرعة بجهده الخاص لإشباع حاجاته وليس لأحد الحق من أن يبيعه قطعة أرض لأن الأرض ملك لكل افراد المجتمع⁽⁷⁾ .

ويحدد الجهد الخاص مساحة الأرض الزراعية المسموح باستغلالها

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 224 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 14 ص 279 .

(3) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 41 .

(4) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 280 .

(5) راجع الكتاب الأخضر ص 92 .

(6) السجل القومى ، المجلد 11 ص 114 ص 223 وص 811 المجلد 13 ص 370 .

(7) راجع السجل القومى المجلد 12 ص 135 .

دون حاجة إلى قانون يحددها . وحين يكون متعيناً على كل فرد أن يبذل جهده فقط دون أن تتاح له فرصة استغلال غيره ، وتكون الفرص التقنية متساوية من حيث الحصول على الآلات التي يجب أن تتوفر للجميع ، عندئذ سوف ينتهي الصراع على الأرض⁽¹⁾ .

ولذلك فإن المزارعة تكون باطلة .

ويترتب على إبطال المزارعة تحريم «الإجارة» ، لأن الخطر على الفلاح واحد في الحالين إذا ما انتهى العام بهلاك المحصول أو ضعفه فيضيع عليه جهده .

لذلك لا تشجع النظرية العالمية الثالثة نظام المزارع الجماعية والجمعيات التعاونية التي تعاني من تكامل الشغيلة وتقاعسهم عن العمل لأنهم يتنازلون عن إنتاجهم للجمعية مقابل أجره يتقاضونها سواء عملوا أو لم يعملوا . فالدولة تملك كل شيء ويعتبر العمال أنفسهم أجراء لديها ، ورغم أن الشغيلة يخشون رقابة الدولة ، إلا أن الوازع الذاتي والحافز الموضوعي مفقود لديهم في العمل الذي يؤدونه وصارت الجمعيات ذات هيكل بيروقراطي⁽²⁾ .

والبديل الذي تقدمه النظرية الثالثة هو المشاريع الزراعية العامة وهي مشاريع يكون المزارعون شركاء في إنتاجها مثل العمال في المصانع ، وتكون مملوكة للشعب وهي عماد الشعب في تنفيذ قراراته المتعلقة بأى منتج زراعي⁽³⁾ وكذلك المزارع الخاصة التي يعمل فيها المزارع لإشباع حاجاته دون استخدام الغير بأجر أو بدونه وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر .

(2) شروح الكتاب الأخضر ص 272 .

(3) راجع السجل القومي المجلد 13 ص 371 والمجلد 14 ص 283 .

الاقتصادية الأخرى التى يمكن أيضاً فيها حرية العمل الفردى الانتاجى الذاتى دون استخدام جهد الغير .

فالقاعدة طبقاً للنظرية الجماهيرية هى إباحة العمل الحر فى المجتمع الاشتراكى الجديد وذلك على خلاف النظريات الرأسمالية أو الماركسية . ويقصد به « العمل الذى يقوم على الجهد الخاص من أجل إشباع حاجات الفرد دون استغلال الغير أو استخدام جهد الغير وبشرط أن يكون عملاً إنتاجياً فى الصناعة أو فى الزراعة أو فى أى عمل إنتاجى لأنه من غير المسموح أن يوقف الفرد طاقاته فى عمل استهلاكى⁽¹⁾ . ومن ثم ، لا تعارض مع الاشتراكية الجديدة أن يقوم أى انسان منتج كالمهندس أو الطبيب أو الحرفى بمباشرة نشاطه المهنى بنفسه لاشباع حاجاته لأن مثل هذا النشاط خالى من أى شكل من أشكال الاستغلال⁽²⁾ .

ولكل من لا يريد العمل فى مشاريع أو منشآت عامة أن ينشئ مشاريع خاصة جماهيرية فهى متاحة لأى فرد يريد أن يباشر خدمة إنتاجية⁽³⁾ محققاً عن طريقها ملكيته الخاصة لمصدر رزقه على أساس من الإدارة الذاتية دون أن يسخر جهد غيره⁽⁴⁾ .

وإنشاء «المؤسسة الاشتراكية» مباح طبقاً للنظرية الجماهيرية . ويقصد بها أى مؤسسة قد تنشئها مجموعة من الحرفيين أو المهندسين أو الأطباء مثلاً وتكون مملوكة لهم أو للمجتمع ويقومون فيها بعمل إنتاجى لإشباع حاجاتهم . ويكونون شركاء فى إنتاجها ويديرونها سويةً ويتقاسمون إنتاجها حسب جهدهم⁽⁴⁾ . وبذلك تكون المؤسسة الاشتراكية هى المؤسسة التى

(1) راجع المجلد العاشر ص 626 .

(2) راجع المجلد 12 ص 129 .

(3) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 233 والمجلد 14 ص 480 .

(4) راجع السجل القومى ، المجلد 12 ص 130 .

يملكها المنتجون فيها، ويكونون شركاء في إنتاجها، ومن ثم، فهي لا تندرج ضمن القطاع العام أو القطاع الخاص⁽¹⁾.

أما المؤسسة الاشتراكية العامة، فهي مؤسسة مملوكة للمجتمع، وتعد من أعمدته الأساسية وتدار بواسطة لجنة شعبية مؤلفة من العاملين فيها ويكون العاملون فيها شركاء في إنتاجها يتقاسمون مع الشعب صاحب ملكية المواد الخام وأدوات الإنتاج⁽²⁾.

منزلية الإنتاج :

في صورته : الاقتصاد المنزلي الخاص الذي يتحصل في أن يتج الشخص في منزله بنفسه ولنفسه أو الاقتصاد المنزلي العام وبموجه يتج الشخص في منزله تبعاً لمصنع يكون شريكاً فيه⁽³⁾. ومن مزايا هذا الأسلوب أنه قد يكون أكثر اتفاقاً مع ظروف النساء الراغبات في العمل في منازلهن .

بالنسبة للاستغلال العقاري في مجال المباني : يمثل هذا الاستغلال في إقامة المباني الزائدة عن حاجة الشخص وبناء وامتلاك العقارات بقصد تأجيرها للغير وتحقيق الأرباح من استغلال حاجة الغير إلى المسكن أو العقار⁽⁴⁾. وهذا النشاط يقوم على مزاوله عمل غير منتج يدر ربحاً لصاحبه دون أن يفيد منه الشعب⁽⁵⁾. وملكية أكثر من مسكن تعني سرقة حصة الغير من ثروة البلاد، وحرمان مواطن آخر من مسكن على الإطلاق. فالمواد

(1) راجع السجل القومي، المجلد 11 ص 212.

(2) راجع السجل القومي، المجلد 12 ص 130.

(3) راجع السجل القومي المجلد 14 ص 492.

(4) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 269.

(5) راجع السجل القومي المجلد 9 ص 587 وص 601.

المتوفرة فى المجتمع محسوبة بدقة ويتم تقدير الكمية المسموح باستغلالها منها سنوياً على أساس قسمتها على المواطنين بالتساوى⁽¹⁾.

فعلى نقيض النظرية الاستغلالية للملكية العقارية، ترى النظرية الجماهيرية أن ملكية المسكن حاجة ضرورية للفرد والأسرة. فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره ولا حرية لإنسان يعيش فى مسكن غيره بأجرة أو بدونها، فلا يحق لأحد أن يبنى مسكناً زائداً عن سكنه وسكن ورثته بفرض تأجيريه. لأن المسكن هو عبارة عن حاجة إنسان آخر ويناؤه بقصد تأجيريه هو شروع فى التحكيم فى حاجة ذلك الإنسان⁽²⁾.

ومن هنا كانت مقولة «البيت لسكانه» مقولة ثورية فى المجتمع الاشتراكي الجديد، وتحقق قدراً من حرية الإنسان لأن فيها إشباعاً لحاجة من حاجاته. وهى مقولة يؤكد لها تاريخ البشرية منذ عصورها الأولى. فالرجوع إلى أى مرحلة من المراحل الأولى لتاريخ البشرية يفيد بأن «الخيمة» كانت المسكن الأول للإنسان. ولا يمكن أن تكون هذه الخيمة ملكاً لإنسان آخر وتُستغل بها هذا الإنسان. والعمارات والبيوت المؤجرة هى خيمة العصر الحديث⁽³⁾. وتفريعاً على ذلك، يكون لكل مواطن فى بلده الحق فى الحصول مجاناً على قطعة أرض يبنى عليها مسكنه لأن أرض تلك البلد ملك لكل مواطنها ولا تملك أى جهة أن تبيع له قطعة أرض لبنى عليها بيتاً أو ورشة أو مزرعة⁽⁴⁾.

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 218.

(2) راجع الكتاب الأخضر ص 95.

(3) السجل القومى، المجلد 14 ص 625 والمجلد 11 ص 47 وص 30 وص 114 والمجلد 13 ص 524.

(4) راجع السجل القومى، المجلد 12 ص 125.

وبالنسبة لتقسيم الإنتاج :

يحلل الكتاب الأخضر عناصر الإنتاج الأساسية ويحددها في ثلاثة عناصر: مواد إنتاج ووسيلة ومنتج، وهي تتساوى في ضرورتها للعملية الإنتاجية. وتقضى القاعدة الطبيعية بالمساواة بينها في حقها في الإنتاج الذي أنتجته نظراً لأنه يترتب على سحب عنصر منها توقف الإنتاج⁽¹⁾.

أما تقسيم الإنتاج، ويقصد به عائد العملية الإنتاجية، فيقسم على عناصره الأساسية الثلاثة، لكل منها ثلثه: ينال المنتجون الثلث، يؤول الثلث الذي يخص المواد الخام إلى الميزانية العامة للمجتمع باعتبارها مأخوذة من ثروة المجتمع، ويعود الثلث الأخير لهيكل المؤسسة الإنتاجية نفسه أي إلى الجهة التي وفرت هذه المؤسسة أي الشعب⁽²⁾.

وتكون وسيلة العمال في زيادة دخلهم هي زيادة جهدهم في العمل بما يزيد الإنتاج وتزداد بالتالي حصتهم في الإنتاج⁽³⁾. وتسرى القاعدة ذاتها على الإنتاج الزراعي. فإذا تكونت العملية الإنتاجية من عنصرى الأرض ونشاط الإنسان، قُسم الإنتاج إلى حصتين، أما إذا زاد عليها عنصر آلات الزراعة تضاف حصة ثالثة مقابل هذا العنصر الجديد⁽⁴⁾.

ولما كانت ملكية وسائل الإنتاج والمادة الخام هي للمجتمع، فإن نصيبهما في الانتاج المباع يعود إلى المجتمع، أما الثلث الأخير من الإنتاج المباع فيكون من نصيب المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويوزع بينهم.

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 82.

(2) شروح الكتاب الأخضر ص 220.

(3) راجع السجل القومي، المجلد 11 ص 214 والمجلد 13 ص 553 وخطاب قائد الثورة في 1983/12/22.

(4) شروح الكتاب الأخضر ص 86 وص 87.

تطبيق مقولة شركاء لا أجراء :

ترى النظرية العالمية الثالثة مقولة وشركاء لا أجراء، وترى أن الأجير نوع من المييد يبيع جهده بشئ بخس هو الأجرة⁽¹⁾ والقاعدة الطيمنية تقضى أن الذى يتج هو الذى يستهلك ، فلا يتنازل المنتج عن إنتاجه مقابل أجرة⁽²⁾ . وبذلك تتحقق معادلة جديدة تقوم على حصول المنتج على إنتاجه الخاص وعودة الجهد إلى من بذله كاملاً وغير مقوص وإلغاء المعادلة القديمة القائمة على مبدأ التناقض بين العامل الأجير ورب العمل المالك⁽³⁾ .

ويحدد الكتاب أسس تطبيق مبدأ المشاركة على الوجه التالى⁽⁴⁾ :

1- توزيع الإنتاج المباع : يكون المعيار فى توزيع الإنتاج بين عناصره الثلاثة هو توزيع الإنتاج المباع وليس الإنتاج لكميات عديدة ، وذلك من أجل خلق حوافز قوية لدى المنتجين على جودة الإنتاج وخفض تكاليفه بما يحقق تعريف هذا الإنتاج بالأسعار التى يحددها المجتمع فضلاً عن أن ذلك يفرض على المنشآت مواكبة المتغيرات المتعلقة بأدوات الإنتاج وتطوير المنتجات وفق تطور أذواق المستهلكين .

2- تحديد مستهدفات الإنتاج : تحدد المؤتمرات الشعبية الأساسية أو الجهات المختصة الحد الأدنى من الإنتاج المطلوب سنوياً من كل منشأة حسب طبيعتها وظروفها الخاصة فى إطار معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد الوطنى .

(1) راجع خطاب قائد الثورة فى 1983/12/26 فى مؤتمر الطاقة العمالية .

(2) راجع الكتاب الأخضر ص 78 والسجل القومى ، المجلد 14 ص 623 .

(3) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 219 .

(4) راجع د. عبد السلام العربى ، المرجع السابق .

3- تحديد تكلفة الإنتاج : يتم توزيع الإنتاج بين عناصره الثلاثة على أساس الإنتاج المباع وليس الإنتاج بصورة مطلقة . ومن ثم فإنه يلزم لتحديد قيمة الإنتاج المباع معرفة مسبقة لسعر البيع ، وهو بدوره يتحدد على أساس معرفة التكلفة الإجمالية ويكون تحديد التكلفة الإجمالية بمعرفة عناصر التكاليف الآتية :

أ- تكلفة المواد الخام . وتشمل ثمن شراء المواد مضافاً إليه جميع النفقات والرسوم اللازمة حتى تصل المواد إلى مخازن المنشأة.

ب- قيمة مساهمة وسائل الإنتاج : وتحدد القيمة بما يتقرر توزيعه من تكلفة الأصول الثابتة الخاصة بالإنتاج وفقاً للبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

جـ- قيمة مساهمة المنصر البشري : وتحدد ذلك بتدخل المجتمع من خلال المؤتمرات الشعبية وذلك بوضع مقياس أقرب إلى الواقع العملي لهذه المساهمة . ويمكن أن تكون قيمة هذه المساهمة معادلة للحد الأدنى لما يدفع للعاملين بالخدمة العامة ، وتؤدي هذه القيمة للمنتجين في شكل أقساط شهرية (توزيع أولي) .

النشاط الخدمي : إلى جانب النشاط الإنتاجي ، هناك نشاط يزاول في المجتمع الجماهيري يقوم على الخدمة العامة . ويقصد به ما يقدمه عدد من الأفراد لمصلحة جميع أفراد المجتمع من خدمة ضرورية كالطب أو التعليم أو الإدارة العامة وغير ذلك . وهي خدمة شريفة وضرورية يخضع القائمون بها لرقابة الشعب عن طريق اللجان الشعبية ضماناً لعدم تحول خدام الشعب إلى حكام له . ويتضمن كل المجتمع في تقديم ما يكفل لهؤلاء الأفراد إشباع حاجاتهم حتى يتمكنوا من تقديم خدماتهم لهم⁽¹⁾.

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 234 والمجلد 11 ص 88 وص 94 وص 747 .

وعلى ذلك يجرى تقسيم القائمين بخدمة عامة إلى الفئات الآتية⁽¹⁾:

- الذين لا يعملون بمفردهم فى عمل إنتاجى لإنتاج حاجاتهم .

- الذين لا يعملون فى مؤسسة اشتراكية مملوكة للشركاء لإشباع حاجاتهم .

- الذين لا يعملون فى مؤسسة اشتراكية هم شركاء فى انتاجها ومملوكة للمجتمع .

والمجتمع الجماهيرى بوصفه مجتمعاً يتحول نحو الإنتاج يسعى إلى تضييق دائرة القائمين بالخدمة العامة فى أضيق نطاق ، ذلك أن التحول نحو الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

ضرورة تحميمها مقتضيات تحرير الإرادة الشعبية من كافة أنواع السيطرة والاستغلال والسييل إلى ذلك تمويل طاقات القائمين بالخدمة العامة إلى نشاط إنتاجى زراعى أو صناعى أو غير ذلك وإلغاء الإدارة وحلول الإدارة الذاتية محلها⁽²⁾ .

ونتحقيقاً لهذا المسار كانت الدعوة إلى الأخذ بنظام العمل التناوبى التطوعى الذى يقوم على التناوب فى التطوع للقيام بأداء خدمة عامة بدلاً من أن يقوم بها شخص غير متج يتقاضى راتباً عنه من ميزانية المجتمع⁽³⁾ .

ويدعو معمر القذافى كذلك إلى الأخذ بنظام الخدمة الاشتراكية ، ويقصد بها خدمة عامة يقدمها أفراد إلى الجماهير ويتقاضون مقابلها عنها .

(1) راجع السجل القومى ، المجلد 12 ص 130 .

(2) راجع السجل القومى ، المجلد 13 ص 372 والمجلد 11 ص 789 .

(3) راجع خطاب قائد الثورة ، فى 1983/12/22 .

وهذا الأسلوب من شأنه تحرير القائمين بالخدمة الاشتراكية من عبودية الراتب وتنمية اهتمامهم بحسن أدائها بدافع حرصهم على المقابل الذي يحصلون عليه. كما يترتب على الأخذ به تخفيف العبء عن ميزانية الشعب ويكون تنفيذه طبقاً للبرنامج الزمني الذي تقرره المؤتمرات الشعبية وقد يشمل قطاعات البريد والكهرباء والموانئ والمطارات والخطوط البحرية والحيوية والمرافق والإسكان والإذاعة وحماية البيئة⁽¹⁾. ومتى تحققت هذه الخدمة الاشتراكية يكون قد تم تحرير الموظف من استرقاق الأجر وعبوديته⁽²⁾.

الادخار : الحاجة معيار مشروعية الادخار :

إنساقاً ونظرة النظرية العالمية الثالثة إلى الثروة، وإعمالاً للقواعد الطبيعية تصوغ النظرية ضوابط محددة للادخار ومشروعيته. وتشكل الحاجة معيار مشروعية الادخار.

وللأفراد أن يدخروا ما يشاءون من حاجاتهم فقط ، أما الاكتناز فوق الحاجة فهو تعدد على الثروة العامة لأن ما وراء إشباع الحاجات هو ملك لكل أفراد المجتمع. ذلك أن ثروة العالم وثروة كل مجتمع على حدة تكون محدودة على الأقل في كل مرحلة. ولذلك لا يحق لأى فرد القيام بنشاط اقتصادى يفرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة فور إشباع حاجاته لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين⁽³⁾.

فالقاعدة إذن هي حق الفرد في الادخار من حاجاته من إنتاجه الذاتى وليس من جهد الغير. ولا على حساب حاجات الغير.

(1) راجع خطاب قائد الثورة في التجمع النسائى فى 1983/12/22.

(2) راجع السجل القومى المجلد 14 ص 284.

(3) راجع الكتاب الأخضر ص 94 وص 103 والسجل القومى المجلد 9 ص 1037.

فالنظرية العالمية الثالثة تقيم البنية الاقتصادية على أسس أخلاقية مفترقة في النظامين الرأسمالي والماركسي⁽¹⁾.

فالنظام الرأسمالي جعل الربح غاية النشاط⁽²⁾، وأصبحت الرأسمالية هي المرادف لذكاتورية المصالح المجردة في مواجهة المصالح الملموسة للعاملين، وأصبحت العلاقات بين الأفراد أسيرة للعلاقات بين الأشياء. وأضحى نمو الإنتاج يتوقف على بنية الطلب وهدفت إلى إشباع الحاجات التي تدبر ربحاً دون مراعاة للحاجات الحقيقية. فإقدام الرأسمالية على بناء المساكن لا يراعى حاجات الأهالي إنما ظروف السوق واحتمالات الشراء والقاعدة واحدة بالنسبة لكافة مجالات النشاط الاقتصادي. واستطراداً لسيئها وراء الربح، تعمل الرأسمالية بغير انقطاع على خلق حاجات جديدة. ويتحول الإنسان إلى كائن متعدد الحاجات وهي حاجات متنوعة ومصطنعة تشكل سمة المجتمع الاستهلاكي وتنميتها وسائل الدعاية التي تحاصر المستهلك في كل مكان.

ومن هنا كان يظهر زيف النظام الرأسمالي وطابعه الاستغلالي. فهو نظام يسلم بأن ثروة المجتمع هي ملك لكل المجتمع، ومع ذلك يقرر لكل فرد الحق في أن يجمع منها بقدر استطاعته ويستثمرها بحثاً عن الربح لما فيه تحقيق مصلحته الخاصة. فيتحول المجتمع إلى غابة تكون السيادة فيها للأقوياء⁽³⁾. ذلك أن الاعتراف بالربح هو اعتراف بالاستغلال، ومجرد الاعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده. وما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة إلا محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان⁽⁴⁾.

(1) راجع: ل. حداد: الأسس الأخلاقية للنظرية العالمية الثالثة، مجلة الفكر الجماهيري، يناير مارس 1984 ص 224 وما بعدها.

(2) راجع: Ronsavillon op. cit. p. 163.

(3) راجع:

(4) راجع السجل القومي، المجلد 14 ص 621.

(5) راجع الكتب الأخرى ص 110.

ومن جانب آخر ، تبين فيما تقدم ، كيف أن النظام الماركسي اكتفى بأن يكون الوجه الآخر للعملة ، فاستعاض عن رأسمالية الطبقة برأسمالية الدولة ، وظل العاملون يوزحون تحت نير الأجرة دون أن تكون لهم ثمة كلمة فعلية في امتلاك عائد إنتاجهم .

وعلى نقى ذلك كان موقف النظرية العالمية الثالثة ، فهي تنظر إلى الحاجات الحقيقية دون المصطنعة ، وترى وجوب إشباعها ورفض المنطق القائم على الربح بحيث يكون النظام الاشتراكي الجديد هو « اقتصاد الحاجات الاجتماعية » ، فهو اقتصاد يتطلع إلى أن تكون الخطوة النهائية لتطور المجتمع الاشتراكي الجديد ، بعد استيلاء المنتجين على حصتهم في الإنتاج الذي يتجونه ، هي الوصول إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود ، وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل ويلوغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع فيختفى الربح تلقائيا وتنتفى الحاجة للنقود⁽¹⁾ .

ويتأكد هذا المعنى التحريري من استعراض الركن الثالث لسلطة الشعب أي « السلاح بيد الشعب » .

(1) راجع الكتاب الأخضر ص 110 والسجل القومي المجلد 11 ص 693 .

السلاح بيد الشعب

تمهيد:

إن السلاح بمعناه المادى المحدود هو المصدر الثالث للخوف والإرهاب حين ينقسم المجتمع إلى فئتين: فئة مسلحة وأخرى عزلاء. ويكون فى مقدور الفئة المسلحة تخريف وإرهاب الفئة الأخرى وفرض سيطرتها ودكتاتوريتها عليها⁽¹⁾. ذلك أن الجيش يشكل طبقة لأنه يحتكر السلاح والطبقة هى احتكار. ويظل السلاح محتكراً من طرف العسكريين يستخدمونه عند الضرورة ضد بقية أفراد المجتمع العزل إلى أن يتم تحطيم هذا الاحتكار بتدريب الشعب على السلاح وامتلاكه بحيث ينساوى الناس فى امتلاك هذه المادة. فلا تكون محتكرة ولا ينشأ عنها طبقة بعد ذلك⁽²⁾. فى ضوء ما تقدم، يؤكد معمر القذافى أن الديمقراطية الحقيقية

(1) شروح الكتاب الأخضر ص 266.

(2) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 66 وص 70.

شرط لقيام الشعب المسلح، لأنه حيث تسيطر الديمقراطية المزيفة تحرص الحكومة على أن يكون السلاح بيد لا بيد الشعب لاستخدامه في البطش به⁽¹⁾.

الشعب المسلح امتداد لثراث قديم:

مقولة «الشعب المسلح» التي ترسيها النظرية العالمية الثالثة هي تطبيق لقواعد طبيعية عرفتها البشرية منذ عهد سحيق.

تؤكد دراسة الحضارات القديمة أن مهمة الدفاع عن الوطن لم تكن البتة مقصورة على فئة معينة من السكان، وإنما هي واجب مقدس يقع على جميع السكان دفاعاً عن الوطن ضد العدوان الخارجى.

وتفيد بعض الكشوف الأثرية بالنضال البطولى الذى خاضته الشعوب دفاعاً عن نرى الوطن دون أن يقتصر ذلك على فئة العسكريين وحدهم. من ذلك ما ورد فى كتابات سى ما Se - Ma الصينى فى القرن الرابع قبل الميلاد الذى رسم فيه دور الشعب المسلح فى صد العدوان على الوجه التالى⁽²⁾.

«إذا دارت الحرب فى بلدنا، وإذا لم يكن العدو قد أمهلنا لإجراء استعدادنا وأتى بكل قواته لفزونا».

1 - اجمعوا سريعاً أكبر عدد من القوات.

2 - استولوا على الأماكن التى يمكن أن تكون ذات فائدة للعدو، وأعدوا فيها التحصينات.

(1) راجع السجل القومى، المجلد 10 ص 374.

(2) راجع: Glanbeard (Glande): Histoire mondiale des maquets, éd. France Empire, Paris 1970, pp 11 ets.

د. صلاح الدين عامر: المقاومة الشعبية رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة ص 6.

3- أولوا عناية للحيلولة دون وصول الإمدادات والتموين إلى العدو.

4- نظموا دفاع الفلاحين.

5- لا تتخذوا موقفاً دفاعياً فحسب، بل ارسلوا انصاركم لملاحقة العدو وإرهاقه.

وعند الرومان أقيمت التفرقة بين الحرب الدفاعية التي كان ينظر إليها على أنها حرب عادلة بطبيعتها، والحرب الهجومية التي كانت تقتضي طقوساً معينة لإجرائها وكان من المقرر أنه إذا تهدد الجمهورية الرومانية خطر كبير وأعلن مجلس الشعب الهبة العامة، يكون على كل السكان القادرين، بما في ذلك البروليتاريا والعبيد، واجب حمل السلاح لمقاتلة العدو علماً بأن هاتين الطبقتين كانتا مستبعدتين من حمل السلاح في الظروف العادية⁽¹⁾.

الإسلام ونظام الشعب المسلح:

فرض الجهاد على المسلمين بقوله تعالى: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ [البقرة: 216].

ويتفق جمهور الفقهاء على أن هذه الفرضية، إنما هي فرضية كفاية إذا لم يكن العدو في بلاد الإسلام أما إذا كان العدو في داخل بلاد الإسلام فإن الجهاد يصبح فرض عين على كل مسلم أينما كان بإجماع الفقهاء⁽²⁾.

والجهاد كفرض عين يتحدث عنه القرآن الكريم في سورة التوبة (41) بقوله تعالى: ﴿انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في

(1) راجع: د. صلاح الدين عامر المرجع السابق ص 80.

(2) راجع: د. محمد كامل ياقوت، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام برسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة. ص 415.

سبيل الله فلكم غير لكم إن كنتم تعلمون». ويحذر سبحانه المتخلفين عن الجهاد بقوله «الفرح المخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون ، فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج - فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً لكم إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين ﴿ [التوبة: 81 ، 82 و 83]. والآيات المتقدمة غنية عن التعليق في أن حمل السلاح واجب على المسلم يأثم المتخاذل عن آدائه، وهو واجب يمتد ليشمل الأنثى القادرة كذلك⁽¹⁾.

المبحث الأول

السلطة والسلاح

تبرز كتابات المؤلفين في الشؤون السياسية والعسكرية الوشيحة الوثيقة التي تربط بين السلاح والسلطة. فالسلاح خادم لأهداف السلطة قد تسخره لقمع الشعب في الداخل وللطرد على حريات الشعوب وغيرها في الخارج.

وتناول الكتاب قضية الصلة بين السلطة والسلاح من خلال تأصيل ظاهرة الحرب في المجتمعات البشرية. ويجمع الكتاب على أن الحروب خادمة للسياسة وذلك في إطار التأصيل التالي:

تأصيل الصلة بين الحروب والسياسة:

عبر كلاوزفيتش ، المفكر العسكري الكبير، عن الصلة بين الحروب والسياسة بقوله: «إن الحروب ليست سوى تعبير أو مظهر للسياسة، ويعد

(1) راجع: الشيخ/محمد أبو زهرة: نظرية الحرب في الإسلام . المجلة المصرية للقانون الدولي ج 14 1958 الجهاد بحث منشور في كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية 1968 صلاح الدين عامر المرجع السابق ص 90.

من قبيل العبث محاولة إخضاع وجهة النظر السياسية لوجهة النظر العسكرية. فالمعامل السياسي هو الذى حدد الحرب وهو الذى يشكل العنصر الذهنى، أما الحرب فليست سوى أداة له وليس العكس.

ورأى كلاوزفيتش أن «الحرب تنمو فى قلب سياسة الدولة، وتكون مقوماتها مستترة على غرار خصائص الفرد التى تكون خافية فى الجنين. وعرف الحرب بأنها «عمل عنيف هدفه إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا» ويتعين خوضه بكل طاقات الأمة⁽¹⁾.

أما لينين فقد عرف الحرب بأنها «استمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة»⁽²⁾ وهى طبقاً لتعريف الجنرال جيب، قائد حرب التحرير الفيتنامية، امتداد للسياسة. فالخط الثورى للحزب يحدد الهدف السياسى للحرب الثورية كما يحدد الطابع العادل للحرب ضد العدو.

ويستعيد الجنرال اليوغوسلافى نيقولا ليبيتشيتش فى مؤلفه «الدفاع الشعبى العام استراتيجية السلام» المعانى المتقدمة، ويذكر أن الهدف العام للسياسة يحدد الهدف السياسى للحرب، ويتغير آخر، «إن الحرب تجسد مكثف لسياسة ما». وينعكس الهدف السياسى للحرب فى أمور ثلاثة:

أ - هو معيار لأهداف الحرب العسكرية.

ب - هو مقياس لتحديد حجم القوة والوسائل الضرورية بشكل يتناسب مع الهدف المحدد.

ج - هو مقياس لتحديد مدى وكثافة تجنيد القوى حسب تأثير هدف الحرب السياسى على تحريك الشعب وقيادته فى الحرب⁽³⁾.

(1) راجع: Bouthoul (Gaston), La Guerre, P. U. F. Paris, 7 éd. 983 pp 21 - 33.

(2) راجع ليوبيتشيتش (نيقولا) الدفاع الشعبى العام استراتيجية السلام بلغراد 1979 ص 362.

(3) ليوبيتشيتش (نيقولا): الدفاع الشعبى العام. استراتيجية السلام بلغراد 1979 ص 183.

أما الجنرال الفرنسي بوفر فيعرف الحرب بأنها «من جدلية الإرادات مع استعمال القوة لحزم نزاع»⁽¹⁾ ويقال أنه إذا كانت الاستراتيجية هي في استخدام الوسائل المتلحة في خدمة السياسة فإن الاستراتيجية العسكرية، وهي أحد أشكال الاستراتيجية، هي فن استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية⁽²⁾.

ويذهب كلاوزفيتش إلى حد القول بأن الحرب تنشأ دائماً من وضع سياسي، ولا تولد إلا من سبب سياسي، ومن ثم فهي عمل سياسي. والهدف السياسي هو الغاية والحرب هي الوسيلة.

في ضوء ما تقدم - يسوغ القول بأن السياسة هي التي تحدد هدف الحرب، وقد درجت الاستراتيجية الكلاسيكية على أن ترتب على الهدف السياسي للحرب الأهداف الاستراتيجية للمعارك ومقدار القوى التي يتعين تعبئتها لهذا الهدف. فالقوى المجتدة للحرب تنتمي اطراداً وتزيد أهمية هدف الحرب. وهي تتفاوت بين زيادة القوات المعادية أو احتلال الأراضي أو تحقيق أهداف محدودة مثل الاستيلاء على بعض المناطق.

ومن هنا اتسمت الاستراتيجية الكلاسيكية بأنها ذات أهداف متغيرة تبعاً للسياسة التي تخدمها⁽³⁾. وذلك على عكس الحال بالنسبة للدفاع الشعبي العام. فسواء استهدف ردع العدوان أو سحقه، فإن هدفه هدف استراتيجي عام وثابت يرتبط بالمصالح الحيوية للبلاد في الدفاع عن استقلالها وحماية نظامها الاجتماعي، وهي مصالح يستحيل أن تكون محلاً للمساومة.

ويشير الكتاب العسكريون إلى أن كلاوزيتش كان يرى أن الصلة بين

(1) المرجع ذاته ص 188.

(2) راجع: *Demain la guerre?*, Colloque de l'Association française de recherches sur la paix Ed. Les éditions ouvrières, Paris 1981, p 151.

(3) راجع ليوبتشيتش: المرجع السابق ص 205 وص 206 وص 238.

السياسة والحرب لا تقتصر على تحديد الأهداف فحسب وإنما تشمل وسائل الحرب كذلك. إلا أن هذه النظرية قد تطورت. فقد دلت الممارسة التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية أن الاستراتيجية أثناء الحرب شملت وسائل أخرى سياسية واقتصادية ونفسية وأسفر ذلك عن إثراء فكر المنظرين العسكريين المعاصرين الذين باتوا يعتقدون بأن الأهداف التي كان يتعين إنجازها بطريق الحرب أو لم تكن الحرب تصلح لإنجازها أصبح في الإمكان تحقيقها بالوسائل السياسية والاقتصادية والنفسية طبقاً لنظرية الأزمات التي طورها الجنرال الفرنسي أندريو بوفر. وطبقاً لهذه النظرية يجرى التمييز بين خمسة أنواع من الاستراتيجية⁽¹⁾ :

- 1- استراتيجية بث الرعب، ووسيلتها التهديد المباشر بالجوء إلى استعمال القوة العسكرية.
- 2- استراتيجية الضغط، ووسيلتها الضغط غير المباشر بوسائل اقتصادية وسياسية ودبلوماسية.
- 3- استراتيجية الأعمال المتعاقبة ووسيلتها الجمع بين التهديد المباشر والضغط واستخدام القوة العسكرية بشكل محدود.
- 4- استراتيجية الاستنزاف ووسيلتها مد أمد النزاع المقترن بصدام مسلح يكون مفيد الشدة.
- 5- استراتيجية التدمير والإبادة: ووسيلتها الحرب الخاطفة نوعاً ما.

ومن جانب آخر، يشير الكتاب العسكريون إلى تطور طراً على معطيات الاستراتيجية الكلاسيكية، فهي لم تعد مبنية على التوازن النووي بين الدولتين العظميين، وإنما على مجموعة متشابكة من العوامل السياسية⁽²⁾. فالاستغداد من حرب الجزائر وأزمة الشرق الأوسط وحرب التحرير الفيتنامية أن «العلاقة بين القوى العسكرية لا تشكل بالضرورة

(1) راجع ليو بيتشيتش: المرجع السابق ص 210 وما بعدها.

(2) راجع ملوتينييه: المرجع السابق ص 214 .

العنصر الحاكم فى الصدام المسلح». ذلك أن هدف الاستراتيجية الحديثة لم يعد هو خوض حرب كبرى لسحق جيش العدو كما كانت عليه الحال فى ظل حروب نابليون، وإنما هو العمل على تطوير القيادات التى تقود هذه الجيوش واستدراجها تدريجياً إلى أن تقبل أوضاعاً غير مقبولة كلية فى بادئ الأمر. ومثال ذلك فرض استقلال الجزائر على المستعمر الأجنبى، والقبول باستقلال فيتنام ثم توحيد... الخ. وينبئ هذا التطور فى الاستراتيجية العسكرية عن تنامى الصلة بين السلطة والسلاح وذلك على الوجه التالى.

المبحث الثانى

تأصيل الصلة بين السلطة والسلاح

عرفت العلوم العسكرية ما يسمى بـ «النظريات الاجتماعية» التى تربط بين النزاعات المسلحة والبنية الاجتماعية. وانقسمت هذه النظرية إلى نظريات متفائلة ترى أن المنازعات المسلحة هى إفراز بنية اجتماعية معينة وأن الأمل معقود على إمكان تجاوزها. ويقابل ذلك نظرية متشائمة ترى أن النزاعات العسكرية ظاهرة عادية وسرمدية ولا تخلص من الغالب من فائدة.

ومن المفيد متابعة تطور الفكر العسكرى فى هذا الخصوص:

الربط بين السلاح والبنية الاجتماعية⁽¹⁾:

سان سيمون: يعد المفكر الفرنسى سان سيمون من طليعة المفكرين الذين توقعوا أن يكون العهد الصناعى هو خاتمة الحروب. ويقول فى هذا المعنى: «إن الصناعة هى عدوة الحرب ذلك أن كل ما يتم كسبه كقيمة صناعية يتم فقده كقيمة عسكرية». ورأى سان سيمون أنه فى العهود القديمة خاضت الشعوب الحروب وجنت منها عبيداً سخرتهم لإطعامها. أما الشعوب الحديثة فإنها تنتج لنفسها ومن ثم تتوقف حالة

(1) راجع بوكول. المرجع السابق ص 22.

الحرب أو السلم على الصناعة. والنظام الصناعى الذى يتغذى فيه الأفراد من الإنتاج سوف يحل بموجب تطور تاريخى محل النظام المسكرى والنظام الإقطاعى القديم الذى اعتمد فى توفير وسائل المعيشة على السائق مباشرة .

أوجست كومت طور أوجست كومت نظرية سان سيمون. وأبرز الفارق بين الدولة العسكرية والدولة الصناعية. ورأى أن النشاط الإنسانى ليس له سوى هدفين: تحقيق النصر أو ممارسة النشاط على الطبيعة أى الإنتاج. ويضيف كومت بأن «الهدف المسكرى» كان هدف النظام القديم، أما الهدف الصناعى فهو هدف فى النظام الجديد.

وساق كومت نظريته فى الحرب من خلال متابعتها لمراحل تطورها. وأوضح أنه فى المجتمعات البدائية كانت «الحرب لذاتها ویدافع الحاجة» لأنه لم يكن فى الإمكان بالنسبة لهذه المجتمعات أن تتعلم النظام فى أى مدرسة أخرى سوى مدرسة الحرب، وشجعت الحرب الرقى، فكانت العسكرية ضرورة حتمية.

ويضيف كومت بأنه مع تطور الأوضاع، ظلت الحرب قائمة وإنما تابعة للصناعة الوليدة، وتوقع كومت أن تتلاشى الحرب إطراداً ونمو الصناعة إلى أن يضع التصنيع خاتمة لها.

وغنى عن التعليق أن مسار الأحداث لم يؤيد التنبؤات المتقدمة، وإنما على العكس إزدادت الحرب ضراوة، ولم يقتصر نطاقها على العسكريين بل امتد ليشمل تدمير مدن، وهى الآن بفضل حرب الكواكب التى تعد لها الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تشهد تدمير قارات بأسرها.

ومع ذلك فقد استمرت النظرة الاجتماعية لمفهوم الحرب وسطر برودون فى مؤلفه الحرب والسلام أن المجتمع يكون فى حالة من التوتر الدائم بين المجموعات الاجتماعية المختلفة التى تكونه، وأن الحرب هى

الحد الأقصى للتوتر في المجتمعات الرأسمالية وأنها أحد الأشكال العنيفة
لحل التناقضات الاقتصادية⁽¹⁾.

ومن جانب آخر أشار كلاوزيليش إلى تأثير الأوضاع الاجتماعية على
فن الحرب. وأكد أن قلة بسيطة فقط من الظواهر الجديدة يمكن نسبتها
إلى المخترعات الجديدة أو الاتجاهات الفكرية الجديدة. وإنما القسم
الأكبر منها يتعين أن ينسب إلى الواقع الاجتماعي والظروف الاجتماعية
الجديدة⁽²⁾.

موقف الماركسية من المسألة:

تندرج النظرية الماركسية ضمن المذاهب الاجتماعية التي تفسر
الحرب. ويتطابق موقفها في هذا الصدد والفكرة الرئيسية التي ذكرها بابوف
والتي تقول بأنه «لا توجد سوى حرب سرمدية هي حرب الفقراء ضد
الأغنياء» وهي حرب دائمة بين الطبقات⁽³⁾.

فالماركسية تأخذ بالتفسير الاشتراكي للحروب. ويقوم هذا التفسير
على أن خصومات الاقتصادية هي مصدر الصدامات المسلحة.. وذكر
ماركس في الأيديولوجية الألمانية أن التزايدات المسلحة تندرج في إطار
قسمة السوق العالمية⁽⁴⁾.

وقد أولى ماركس وإنجلز اهتماماً ملحوظاً «للجوهر الاجتماعي
للحرب»⁽⁵⁾ واستخلصا أن الحرب ظاهرة اجتماعية تاريخية، أي أنها ظاهرة
انتقالية، وهي نتاج الصراع الطبقي والتزايدات الطبقة. فهي جزء لا يتجزأ

(1) Langlois (Jacques): Défense et actualité de Proudhon - op cit p 164. (1)

(2) راجع ليو بيتشيش المرجع السابق ص 151.

Bouthoul, op cit p 24.

(3) راجع:

(4) راجع: Labica (Georges): Guerre, in dictionnaire critique de Marxisme op cit p 408.

(5) راجع ليو بيتشيش، المرجع السابق ص 362.

من تطور المجتمع يتعين على البروليتاريا أن تحدد موقفها منها⁽¹⁾.

وعند تحليل موقف البروليتاريا من الحرب، رأى مؤسس الماركسية أن الحروب التحريرية والثورية والدفاعية هي وحدها المقبولة والمبررة اجتماعياً بالنسبة للطبقة العاملة والقوى الثورية والتقدمية. وأن جميع الحروب الأخرى هي حروب تهدف إلى استعباد الشغيلة. وطبقاً لهذه النظرة تكمن بواعث الحرب في المصالح السياسية أو الاقتصادية للطبقة التي تملك القوة العسكرية. وتستخدم هذه القوة لأجل تحقيق مصلحتها الطبقة الضيقة. وترتبطاً على ذلك لا تعطى الماركسية أى اعتبار لمبررات الحرب سواء كانت دينية أو عنصرية أو قومية أو أيديولوجية أو أن أسباب أخرى⁽²⁾. ومقال ذلك، فيما ترى الماركسية، أن «الحروب الدينية، التي شهدتها أوروبا خلال القرن السادس عشر دارت أساساً لأسباب طبقية ودفاعاً عن مصالح طبقية مادية قائمة. فكانت هذه الحروب نفسها بمثابة صراعات طبقية على غرار الصراعات الداخلية التي شهدتها فرنسا وإنجلترا بعد ذلك».

وسطر إنجلز في مؤلفه عن «حرب الفلاحين في ألمانيا» أن جذور الحرب تكمن في التناقضات الاجتماعية وغيرها من التناقضات السائدة في كل مجتمع طبقى. وتكون الحروب وسيلة حل هذه التناقضات عندما تتراكم وتتفاقم إلى الحد الذى يتعذر معه حلها بالوسائل والأشكال الأخرى للصراع الطبقي.

وتؤكد النظرة الماركسية أهمية القوة العسكرية وضرورتها كظاهرة اجتماعية خاصة في جميع التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الطبقي. وطبقاً للتحليل الماركسي، إن الانتاج المادى القائم على أساس احتكار وسائل الإنتاج والاستغلال، يقتضى في الوقت ذاته، احتكار العنف

(1) راجع ليويتشيتش، المرجع السابق ص 16 وص 17.

(2) المرجع ذاته ص 363 وص 364

المادى من طرف الطبقة التى توجد هذه الوسائل فى قبضتها ويدون ذلك يستحيل بقاء هذه العلاقات.

فالبرجوازية أو أية طبقة مستغلة أخرى، مضطرة لاستعمال القوة المسلحة لتأمين سيطرتها على الطبقات المستغلة، وإلى شن حروب وتحقيق غزوات لتنمية ثروتها عن طريق سلب ثروات الغير بالإكراه. وطبقاً للمنطق ذاته، تكون الطبقات المظلومة مضطرة فى إطار الشروط الظالمة القائمة إلى اللجوء إلى وسائل العنف بهدف تغيير العلاقات الظالمة القائمة ووضعها الاجتماعى المترتب عليها، وفى هذا المعنى كان تعريف ميترنغ للحرب بأنها «تفريغ للتناقضات التاريخية المحتملة لدرجة أنه لا توجد وسيلة أخرى لتسويتها».

ويشير الجنرال ليونيتش^(١) إلى أن إنجلز أرسى قانوناً اجتماعياً فى هذا الصدد مؤداه «أن التغييرات التى تطرأ على نظام خوض الحرب تواكب بالضرورة انعتاق الطبقات الاجتماعية الجديدة». ومن ثم فإن «فن الحرب البرجوازي تعبير عسكرى عن انعتاق البرجوازية والفلاحين». وكان إنجلز قد أولى اهتماماً كبيراً لتحليل «نظام خوض الحروب» وتحليل طبيعة الجيوش. وتساءل عما إذا كانت الثورة الجديدة ستحمل إلى السلطة طبقة جديدة تماماً مثل التى سبقتها، ونظماً جديداً كذلك لخوض الحرب بحيث يضحى نظام نابوليون بالياً بالنسبة له؟.

وأجاب إنجلز فى ضوء الظروف التى كانت قائمة فى 1852 من خلال دراسته لاحتمالات قيام الثورة فى فرنسا ونوع السلطة والجيش اللذين توقع أن تفرزهما هذه الثورة، أن نظام خوض الحرب السائد فى أوروبا آنذاك والملتزم الشكل الذى سبق أن أرساه نابوليون هو «حصيلة للشورة البرجوازية» وأنه «يستلزم مسبقاً الانعتاق الاجتماعى والسياسى للبرجوازية وصغار الفلاحين». فبعد أن تحررت هاتان الفئتان من أغلال الإقطاع

(١) المرجع ذاته ص 152 وما بعدها.

والنظام الحرفى، فجرتا قوى عسكرية جديدة كانت كاملة فيهما. وكان ذلك شرطاً لا غنى عنه لخلق نظام جديد لخوض الحروب. فالبرجوازية تتكفل بالتمويل، ويقدم الفلاحون الجنود ويخلق نمو القوى المنتجة الشروط المادية الضرورية لوجود هذا النظام العسكرى الجديد.

وعلى ذلك، رأى إنجلز، إن فن الحرب الذى عرفه المهدي البرجوازي لم يكن سوى تعبيراً عسكرياً عن انعتاق البرجوازية والفلاحين، وبعبارة أخرى كان انعتاق هاتين الطبقتين شرطاً لا مناص منه لظهور الجيوش الضخمة التى كانت بدورها شرطاً لا غنى عنه للتغيرات الأساسية التى طرأت على أسلوب خوض الحرب.

وفيما يرى الماركسيون، يكون إنجلز قد كشف بموجب التحليل السابق عن القانون الاجتماعى الذى يضبط التغيرات التى تطرأ على نظام خوض الحرب والتى تواكب بالضرورة انعتاق الطبقات الاجتماعية الجديدة. وتطبيقاً لهذا القانون، اعتقد إنجلز فى وجوب أن ينعكس تحرير البروليتاريا على المجال العسكرى، وأن هذه الطبقة الجديدة سوف تخلق من خلال تحررها، طرائقها الخاصة والمستحدثة فى مضمار الحرب. إلا أن تحقيق ذلك يفترض حتماً التحرر الفعلى للبروليتاريا الذى يعنى فى نظر إنجلز التصفية التامة للفروق الطبقة وإقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

وأفصح إنجلز عن أن «العلم العسكرى الجديد» أى علم البروليتاريا المنتصرة «سوف يكون حصيلة حتمية للعلاقات الاجتماعية الجديدة، مثلما كانت الطرائق التى صنعتها الثورة و نابوليون هى محصلة حتمية للعلاقات الجديدة التى خلقتها الثورة» .

موقف لينين من المسألة:

سطر لينين فى عام 1915 خواطره حول «الاشتراكية والحرب».

فذكر أن الحرب ظاهرة ملازمة لوجود الطبقات وأنه لا يمكن، بالتالى، تناولها من حذ ذاتها أى خارج «اللحظة التاريخية» لظهورها⁽¹⁾.

وجاءت كتابات لينين المتضمنة لظاهرة الحرب معاصرة للمد
الأمبريالى. ووضع نظريته حول «الحروب العادلة» و «الحروب غير
العادلة»⁽²⁾. وقصد بالأولى كل حرب تخوضها دولة أو شعب من أجل
الدفاع عن مصالحه تجاه العدوان الأجنبى، وهى قبل كل شىء «الحروب
الدفاعية الوطنية والحروب التحريرية الثورية». أما الحروب غير العادلة
فكان يقصد بها «الحروب الأمبريالية» وحروب الغزو والحروب المضادة
لثورة.

ويقابل هذا التقسيم الذى سطره لينين تقسيم ماركس وإنجلز
للحروب بمراعاة درجة تأثيرها على حركة التطور الاجتماعى إبطاء أو
تسجيلاً، إلى حروب دفاعية وحروب عدوانية.

ويقصد بالحروب الدفاعية: الحروب التقدمية التى تخوضها القوى
الاجتماعية التقدمية وهى فى أغلب الأحيان السبيل الوحيد للتحرير الوطنى
والاجتماعى. أما الحروب العدوانية فيقصد بها الحروب الرجعية التى
يحمل لواءها ممثلو الطبقات الرجعية وهى طبقات شاخت تاريخياً.

واستطراداً للمفاهيم المتقدمة، صاغ مؤسسو الماركسية . اللينينية
«القانون العام لتضاعف القوى فى الحروب الشعبية والثورية»⁽³⁾. وذكر
إنجلز فى رسالة بمت بها إلى اللجنة التنظيمية للتطور الدولى بباريس فى
عام 1889 أن «الشعب الذى يبادر بتطبيق التسليح الشعبى العام يضاعف
قوته العسكرية»، ورأى إنجلز أن التسليح العام يتيح إمكانية تسليح نحو

Labica: op. cit. p. 409.

(1) راجع:

(2) راجع ليويتشيتش: المرجع السابق ص 366.

(3) راجع المرجع ذاته ص 184 وما بعدها.

15 % إلى 20 % من السكان في مدة وجيزة مع إرسال نحو 15 % منهم إلى ساحة القتال.

على النحو المتقدم، يرى الماركسيون أن مؤسس الماركسية يقصدان من عبارة الشعب المسلح شكلاً لتنظيم المجتمع من أجل الدفاع يكفل في شروط تاريخية واجتماعية التعبئة الكاملة للقوى البشرية والمادية في مضمار الدفاع، وما يتطوّر عليه ذلك بالضرورة من مشاركة كافة أعضاء المجتمع ومنظماته الاجتماعية في صياغة وإنجاز سياسة الدفاع الشعبي بطريقة ديمقراطية إما مباشرة أو عن طريق ممثلهم بحيث يكون كل مواطن عاملاً فعالاً في الدفاع.

وتبنى لينين النظرة ذاتها في مقال نشره في عام 1905 في صحيفة «البروليتاري» تحت عنوان «الجيش الثوري والحكومة الثورية» جاء فيه أن «الجيش الثوري ضروري لأن اللجوء إلى القوة يتيح حلّ قضايا تاريخية عظيمة. فالمنظمة العسكرية هي قوة الكفاح المنظمة في عصرنا» وأضاف في مقال لاحق «يجب أن تتحول البلاد كافة إلى معسكر ثوري».

وبذلك يكتسب الدفاع الشعبي العام بمدلول مشاركة الشعب في الحرب مدلولاً شاملاً وتاريخياً وتجري التفرقة بين «الحروب الشعبية» و «حروب الدولة» طبقاً للتحليل الماركسي، في عهد الثورات البرجوازية تتحرك شعوب بكاملها لخوض الحرب كآثر لانتفاخ الطبقات الاجتماعية الجديدة، واتخذ ذلك شكلاً مؤسسياً بإدخال «التجنيد الإلزامي» الذي اعتبره إنجلز كسباً يعادل تقرير حق الاقتراع العام. وكتب إنجلز في مقال سطره في عام 1893 تحت عنوان «الصراعات في فرنسا» أنه منذ حرب الاستقلال الأمريكية وحتى حرب الانفصال الأهلية الأمريكية، باتت مشاركة السكان في الحرب في أوروبا وأمريكا على حد سواء قاعدة لا استثناء.

وتعمل الماركسية ذلك بأن أفكار الثورة حول الحرية والمساواة والإخاء حفزت الجماهير الشعبية وحررت لديها طاقات سياسية ومادية

ومعنوية. ومع ذلك، فبالنظر لكون البرجوازية محدودة طبقياً فإن المجتمع البرجوازي لم يكن، من الناحية الموضوعية، يستطيع تطوير مفهوم الحرب الشعبية العامة حتى النهاية. فما أن تطفئ مصالح الطبقة الحاكمة تتخلى «الحروب الشعبية» عن مكانها لتحل محلها «حروب الدولة» وطبقاً لتعبير لينين «تصبح الجيوش الدائمة باعتبارها الشكل الوحيد للتنظيم العسكري السلاح الرئيسي لسلطة الدولة». ويكون استخدامها ضد الأعداء الخارجيين أقل منه ضد العدو الداخلي⁽¹⁾ ومن الملحوظ أن الوضع الذي وصفه لينين لا يزال قائماً في البلدان الرأسمالية المعاصرة، بل إن هناك تصعيداً في دور القوة العسكرية في العالم الراهن، وفي اعتماد البلدان الرأسمالية المتطورة على وجود الجيش المحترف.

وفي مؤلفه «ضد دورنج» تناول إنجلز بالتحليل التناقض القائم في إطار الدولة البرجوازية. وسطر دراسة انتقادية «للتناقض بين الجوهر الاجتماعي للقوة المسلحة وشكل تنظيمها». وتوقع أن يسفر هذا التناقض عن انهيار العسكرية كعلاقة اجتماعية مميزة للمجتمع الرأسمالي. وكتب في هذا الخصوص، «إن العسكرية تسيطر على أوروبا وتفكك بها. ولكن هذه العسكرية تحمل في ذاتها جرثومة انهيارها. ذلك أن التنافس بين مختلف البلدان، يدفع من جهة كلاً منها إلى إنفاق المزيد من الأموال سنة بعد سنة على الجيش والأسطول وسلاح المدفعية الخ... أي أنها تسير بخطى أسرع فأسرع نحو الانهيار المالي، ومن جهة أخرى، فإن ذلك يجعلها تلجأ أكثر فأكثر إلى تطبيق التجنيد الإلزامي بصفة أكثر جدية» وبالتالي، وفي خاتمة المطاف، إلى تعليم الشعب كيف يستغل السلاح - أي تهيبته لتنفيذ إرادته في لحظة ما ضد إرادة القيادة العسكرية التي يوجد تحت إمرتها».

وقد فطنت البرجوازية إلى هذا الخطر الذي توقعه إنجلز، ومن هنا

(1) راجع ليويتشيتش: المرجع السابق ص 156 إلى ص 159.

تحرص على عزل الجماهير عن السلاح بقدر ما تستطيع، وتتوسل لذلك تكوين جيوش محترفة أجيبة ومجهزة تجهيزاً حديثاً وتزاول عملها كحرفة. وبذلك فإن البرجوازية ترتد عن المبادئ التي نادى بها فى مستهل عصر الثورات البرجوازية وعادت إلى أساليب التنظيم العسكرية التى سادت فى عصر الملكيات المطلقة.

وتؤكد الأحداث التى دارت فى الحقبة المعاصرة تنامي وعى الشعوب بحقيقة الحروب التى يراد جرها إليها. وقد بات متعزراً على الطبقة البرجوازية أن تلهب حماس شعوبها بأفكار الغزو والهيمنة على شعوب أخرى مسالمة، فلم يعد من اليسير استئراج الشعوب إلى خوض مغامرات حربية لا تهدف إلا إلى إنماء ثروات وقوة الطبقة المسيطرة. وتعد حرب فيتنام خير دليل على ذلك. فقد حقق الشعب الفيتنامى انتصاره بفضل نضاله البطولى ضد قوات الاحتلال الأمريكى، إلا أن مصير هذه الحرب قد تأثر كذلك بالشعور الذى ساد فى الرأى العام الأمريكى وأثر على معنويات القوات الأمريكية التى افتقرت إلى أى حافز لمواصلة عدوانها على الشعب الفيتنامى خدمة لمصالح الطبقة الرأسمالية.

وتكشف هذه الأحداث عن أزمة المؤسسة العسكرية فى البلدان البرجوازية.

المبحث الثالث

أزمة المؤسسة العسكرية فى البلدان البرجوازية

من الملحوظ أن المجتمع الرأسمالى شأنه فى ذلك شأن المجتمعات الطبقة السابقة ونتيجة للعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، أصبح عاجزاً عن الاعتماد على الجماهير كعامل عسكرى، ولا يستطيع، بالتالى، أن يخوضها حرباً ذات طابع شعبى كذلك التى اعتمدت عليها البرجوازية حين استولت على مقاليد السلطة.

وكانت البرجوازية قد لجأت إلى حيلة ميكافيلية تتمثل فى النظر إلى الحرب بوصفها وسيلة لإلهاء الجماهير عن الصراع الطبقي ، وعمدت إلى إثارة النزعات الوطنية المتطرفة أو الدينية ، وتلهب بذلك حماس الجماهير التى تم تجنيدها ثم تنفرد البرجوازية بشار النصر العسكرى⁽¹⁾ .

وتفسر هذه الظاهرة الملحوظة فى تاريخ الدولة البرجوازية ماسطره إنجلز فى مقدمة الطبعة الثالثة لمؤلف ماركس عن « الحرب الاهلية فى فرنسا » حيث جاء فيها : « إن العمال كانوا مسلحين على أثر كل ثورة تقوم فى فرنسا ، ولذلك كانت المهمة الأولى للبرجوازية القابضة على زمام الحكم هى تجريد العمال من السلاح » ومن ثم ، فإن « كل ثورة تنتهى بانحصار العمال كانت تعقبها معركة جديدة تنتهى بهزيمتهم » . ومن هنا نهض أول مرسوم صدر عن كومونة باريس على « إلغاء الجيش الدائم » بوصفه الركيزة الكبرى للدولة البرجوازية على أن يُستعاض عنه بالشعب المسلح . وتشكل الحرس الوطنى من جماهير الشعب واستحدثت شكلاً جديداً لتنظيم الشعب عسكراً⁽²⁾ .

وحتى يتسنى الوقوف على أبعاد أزمة المؤسسة العسكرية فى الدول البرجوازية يكون من المفيد أن نتيين حجم هذه المؤسسة بالنسبة للدولة القائدة للمعسكر الرأسمالى أى الولايات المتحدة الأمريكية :

يشير الباحثون إلى أن تأثير المؤسسة العسكرية الأمريكية يتضح بصورة جلية من توجيه جهاز الدولة الإمبريالية بالكامل صوب تلبية احتياجات الحرب ، ويمثل شغل العسكرين للمناصب الحكومية الرئيسية مظهراً لإضفاء الطابع العسكرى على جهاز الدولة⁽³⁾ .

(1) راجع : Bouthoul : op cit p 24. Labica (Georges) guerre, in Dictionaire critique du marxisme. op cit p 408 etc.

(2) راجع ليوبيتشيتش : المرجع السابق ص 164 .

(3) راجع : ميشين ، المرجع السابق ص 44 .

ويشير بعض الكتاب إلى أنه يتم تخصيص سبعين في المائة من الميزانية الفدرالية الأمريكية للأغراض العسكرية . وطبقاً للتقديرات التي أجريت حول حرب فيتنام أنفقت الحكومة الأمريكية 322,000 دولاراً لكل فيتنامي قُتل في الحرب ، في حين أنفقت على ما يسمى بـ « الحرب ضد الفقر » حوالي 53 دولاراً لكل شخص أدرجت حالته في قائمة الفقراء أي أن النسبة كانت 600 إلى واحد .

ويطلق مؤلف أمريكي يدعى ريتشارد ج . بارنت⁽¹⁾ تسمية « اقتصاد الموت » على الاقتصاد الأمريكي . ويرى أنه في الفترة من 1946 حتى 1969 كان دافعوا الضرائب مطالبين بالمساهمة بأكثر من تريليون دولار في أغراض الأمن القومي ، ويذكر أن الحكومة الفدرالية تنفق سنوياً أكثر من 70 سباً من كل دولار مدرج ، في الميزانية على الحروب . ويخصص الشعب الأمريكي لآلة الحرب موارد تفوق ما تنفقه الحكومة الفدرالية والولايات والحكومات المحلية على الشؤون الصحية والمستشفيات والتعليم ومعاشات التقاعد والإغاثة والبطالة والتأمين الاجتماعي والإسكان وتطوير المجتمعات ودعم الزراعة . فلا يتبقى من كل دولار ضرائب سوى 11 سباً تقريباً تنفق على بناء المجتمع الأمريكي .

ويوضح الفقيه الفرنسي بيردو ، في محاولة لتأصيل حجم المؤسسة العسكرية للدولة البرجوازية⁽²⁾ ، فإنه نتيجة التقدم التقني الفائق في مجال صناعة التسليح والمصالح المالية الضخمة المستمرة في هذا المجال يكون في الدول الرأسمالية الكبرى « تحالف عسكري رأسمالي » يخدم مصالح صناعات التسليح من جانب ، ويُدعم مكانة المؤسسة العسكرية من جانب آخر وبالأخص فإن نشاط هذه المصانع يتوقف إلى حد كبير على طلبات

(1) راجع ريتشارد ج . بارنت : إقتصاد الموت - نيويورك 1969 ص 5 .

(2) راجع : بيردو : المطول ، المرجع السابق الجزء الثالث - المجلد الأول - الطبعة الثالثة 1982 ص 254 وص 255 .

المؤسسة العسكرية حيث يكون الإنتاج موجهاً أساساً لخدمة الجيوش
التظامية .

وعلى هذا النحو نشأ تحالف لا يتفهم بين رجال الصناعة الذين
باتوا في ميسس الحاجة إلى طلبات الشراء التي يطلبها الجيش أو يوافق
على بيعها إلى حلفائه ، كما أن الجيش أضحي لا يستطيع الاستغناء عن
تلك الصناعات المتطورة التي تكفل له السيطرة في ساحة المعركة
العسكرية . وكان الرئيس الأمريكي الراحل إيزنهاور قد توجس خيفة من
هذا التحالف العسكري الصناعي ، وحذر في خطاب الوداع الذي وجهه
إلى الأمة الأمريكية بمناسبة انتهاء ولايته من استفحال خطر هذا التحالف .
بيد أن التحالف واصل تصاعده وتبدى ذلك في قدرة القوات المسلحة في
أن تمارس ضغوطها على المؤسسات الحكومية بحيث أصبحت تملئ عليها
خياراتها السياسية . ويشار في هذا الصدد إلى أن الدوائر المعنية بوزارة
الدفاع الأمريكية لا تعجز عن الحصول على موافقة الكونجرس على
الميزانية السنوية التي تعدها ، ويحدث ذلك أحياناً على خلاف مشيئة البيت
الابيض ذاته ، وذلك بفضل التأثير المباشر الذي يتعقد لدوائر وزارة الدفاع
في داخل اللجان البرلمانية ، وبالأخص داخل لجنة الطاقة الفورية ولجنة
الدفاع التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي . ويعلق الفقيه بيردو على هذه
الأوضاع بقوله ، إن أعضاء الكونجرس يكونون سعداء بتلبية طلبات
جماعات الضغط العسكرية لأن ذلك يتيح لهم وسيلة لفرض إرادتهم على
سلطة الرئيس الأمريكي ، ويتيح لهم في الآن ذاته تحقيق مصالح الدوائر
المالية مالكة منشآت صناعة التسليح التي تحوز نفوذاً انتخابياً ضخماً .

وبالنسبة لفرنسا :

يشير بعض الكتاب⁽¹⁾ إلى الدور المتصاعد للمؤسسة العسكرية في

(1) راجع : Pelletier (Robert), Ravet (Serge): Le mouvement des soldats, Ed. Maspéro, (1976), p 19.

داخل الجمهورية الفرنسية . فقد لعب الجيش ، فى ظل الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة ، دور «أداة الثورة المضادة الداخلية» وقد تدخل عسكرياً للقضاء على الإضرابات .

أما فى ظل الجمهورية الخامسة ، فقد تمت الاستعاضة عن التدخل السافر للقوات المسلحة بدعم قوات الشرطة المدنية وتطوير أساليبها القمعية بوصفها وسيلة كفيلة بقمع الانتفاضات الجماهيرية المحدودة النطاق . ويرى هؤلاء الكتاب أن إضفاء صفة الحياد المزعوم على تدخل الجيش يحمل دلالة خاصة . ويشار إلى أنه حين تستجد السلطة بالجيش ، فإنها تهدف فى الحقيقة إلى «تخيط الروح النضالية للعاملين» ، وإلى تعبئة الرأى العام ضد المضربين ووصمهم بالأنانية وإعاقة العمل .

وصاغت الديجولية مفهوماً لفكرة «رسالة الجيش فى الدفاع الوطنى» مؤداها أنها رسالة واسعة «كافية لتبرير كل تدخل عسكري ضد أى حدث يعكر الحياة الوطنية» .

وقد استحدثت فرنسا هيئة «الجندرمة» Gendarmerie وهى قوات أمن تابعة للجيش تزاوّل دوراً مماثلاً لدور الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ، ويُفسر إنشاء هذه القوة بخشية البرجوازية أن تركز كل قواها القمعية فى يد واحدة ورغبتها فى توزيع أسلحتها . ومن هنا كان إنشاء الجندرمة فى البداية كقوة تراقب الريف وتقابل هيئة الشرطة فى المدن . وتكون الجندرمة بوصفها منظمة عسكرية حقيقية فى الدولة ، «الجيش الرابع للسلطة» إلى جانب القوات البرية والبحرية والجوية ويتحدد دورها فى احتواء الأهالى والسيطرة عليهم .

صور التدخل العسكرى : تتمدد صور التدخل العسكرى لمواجهة الانتفاضات الجماهيرية . فقد يأخذ صورة التدخل العسكرى السافر كما قد يكون تدخلاً أكثر خفاءً ، مثل استعانة المؤسسة العسكرية بالفنيين

العمالين لديها لإحباط أثر الإضرابات التي يقوم بها الفنيون المدنيون .
ومثال ذلك الإضراب الشهير الذي قام به العاملون في أبراج المراقبة في
فرنسا خلال شهرى فبراير ومارس 1973 ودام 28 يوماً ، وقد خاب أثر هذا
الإضراب نتيجة استعانة السلطة بالفنيين بالقوات المسلحة لتسيير أبراج
المراقبة الجوية المدنية . وبالمثل في أكتوبر سنة 1971 وفي نوفمبر سنة
1974 استعانت الحكومة الفرنسية بالفنيين في القوات المسلحة كسيير
مركبات المترو بداخل باريس رداً على الإضراب الذي أعلنه العاملون في
هذا المرفق⁽¹⁾ .

وتدل الأحداث التاريخية على رفض الجماهير للتسلط العسكرى
على مقدراتها فى الولايات المتحدة الأمريكية واجهت المؤسسة العسكرية
حركة رفض جماهيرية للعدوان الأمريكى على فيتنام . ومن قبل واجهت
الحكومة الفرنسية حركة مماثلة ضد الحرب الاستعمارية في الجزائر⁽²⁾ .
فى 4 سبتمبر سنة 1960 أذيع بيان موقع عليه من 121 شخصية من أبرز
الساسة ورجال الفكر الفرنسيين عنوانه « الحق في العصيان أو عدم الطاعة
le droit à l'insoumission جاء فيه « إن حرب الجزائر ليست حرب غزو أو
حرب دفاع وطنى أو حرب أهلية ، وإنما باتت نوعاً من النشاط الذاتى
الخاص بالجيش أو بفتة ترفض أن تدعى لانتفاضة جماهيرية أدركت
السلطة المدنية وجاقتها . فاليوم ، وبصفة أساسية ، إن إرادة الجيش هي
التي تبقى على هذه المعركة الإجرامية والعابثة . ومن المؤسف أنه بعد
انقضاء خمس عشرة سنة على القضاء على النظام الهتلري تميد العسكرية
الفرنسية أساليب التعذيب وتجعل منها تقليداً في أوروبا ؟ ! » .

(1) راجع : د. المدنى على الصديق: التعريف بالنظام الجماهيرى. طرابلس. كتيب
رقم 3 منشورات المركز العلمى لدراسات الكتاب الأخضر ص 31.

و . Pelletier: op cit pp 28 et 49.

(2) راجع : Krop (Pascal): Les socialistes et l'armée, P.U. F. 1983, p 55.

وقد تسربت عدوى التلمز من التسلط العسكري إلى صفوف الأفراد المجندين في قوات الجيوش البرجوازية . ومنذ الحرب العالمية الاولى شهدت هذه الجيوش صدامات كبرى في صفوفها . ففي أبريل ومايو سنة 1917 حدثت حركة عصيان في صفوف الجيش الفرنسي والقوات البريطانية المتمركزة في فرنسا وذلك احتجاجاً على المذابح التي شهدتها الجنود خلال هذه الحرب : ورفعت شعارات « تسقط الحرب » و « الجنرالات القتلة »⁽¹⁾ .

وفي الحقبة الراحنة يشهد العديد من جيوش البلدان الرأسمالية حركات تمرد من جانب قواتها المسلحة .

ففي فرنسا ، تشكلت لجان من الجنود الراضين لأساليب القمع العسكرية ولاضطهاد العاملين والطبقات الكادحة . وبدأت هذه كنواة سرية صغيرة ثم اتسعت وشملت آلاف الجنود ، وأصبح لها بنيتها الذاتية التي كفلت لها استقلالية ذاتية في مواجهة السلطة الرأسمالية العسكرية⁽²⁾ .

ويرى بعض الكتاب أن هذه الظاهرة تنبئ عن ولوج الصراع الطبقي في الجيش من زاويتين : فمن ناحية هو صراع يعكس مطالب الجنود وضباط الصف في مواجهة الأوضاع المميزة للضباط والقيادات ، ومن ناحية أخرى ، فقد تجاوز الصراع دائرة المطالب ومسألة دور الجيش بوجه عام والمجندين بوجه خاص . وقد عبّر نداء أصلده الجنود في فرنسا في مايو سنة 1974 ، عشية انتخابات رئاسة الجمهورية ، عن هذه الأوضاع حيث جاء فيه «إننا كجنود تحولنا في الواقع إلى أصفار اجتماعية ، وإلى أقل من العدم من الناحية السياسية . وذلك بلا شك حتى يسهل استخدامنا بصورة أفضل ضد العاملين ، ولإرغامنا على إحباط إضراباتهم عن العمل إذا اقتضى الحال ذلك »⁽³⁾ .

Krop. op. cit p 29.

(1) راجع :

Pelletier - op cit p 42 Krop. op cit p 74.

(2) راجع :

Pelletier. op. cit pp 43 et 50 .

(3) راجع :

وقد أسفرت حركة الجنود تلك عن تشكيل ما عُرف بـ « مؤتمر الجيش الجديد » Convention Pour l'armée nouvelle تضمن برنامجاً تشكيل أكبر عدد ممكن من اللجان المُسيّرة ديمقراطياً . ورفضت هذه اللجان شعار « تظل عاملاً تحت البزة العسكرية » « sous l'uniforme tu restes travailleur » وقصد بهذا الشعار أن الجندي بالرغم من تحذيره يظل على صلة بمنظلمته التقاوية ويرفاق العمل . ويظل طرفاً في المعارك التي يخوضونها ذلك أنه من الوهم الاعتقاد بأن مثل هذا الجندي يمكن أن يشارك في عمليات عسكرية تهدف إلى إحباط اضرابات العاملين خدمة لمصالح الطبقات المالكة السائدة .

تأصيل ظاهرة العصيان العسكري في البلدان البرجوازية الهبة الجماهيرية الجديدة :

يتصدى بعض الكتاب لتحليل ظاهرة العصيان العسكري في الدول البرجوازية ويشيرون إلى أن الجديد في معارك الجنود في كل البلاد الرأسمالية المتطورة تقريباً هو أنها « ظاهرة ذات بعد تاريخي » وهي أكثر المظاهر خطورة، بالنسبة للطبقات السائدة وتعكس الهبة الجماهيرية الجديدة التي تمتد على المستوى العالمي⁽¹⁾.

وقد أسفرت هذه الهبة عن تنشيط أكثر التقاليد جذرية وجراة في تاريخ النضال الثوري للجماهير ضد العسكرية البرجوازية . فقد أعادت المطالبة بالتنظيم الذاتي للجنود وخوض المعارك ضد النشاط الاستعماري للجيوش البرجوازية وضد تدخلها لإفشال الإضرابات العمالية والدعوة إلى الحد من التسلط العسكري المتزايد على المجتمع . وعلى القارة الأوروبية، شملت هذه الحركة كلاً من فرنسا وإيطاليا وهولندا وألمانيا والسويد والبرتغال .

ويرز الباحثون الطابع الفريد الذي تتميز به هذه الحركة والذي

Pelletier, op. cit pp 59 et .

(1) راجع :

يعكس بعدها التاريخي . فهي ليست حركة دفاعية مناهضة للعسكرية وموجهة ضد الحرب أو ضد أخطار الحرب الأمبريالية . وإنما هي حركة هجومية مناهضة للعسكرية تسمى للاشتباك المباشر مع النظام البرجوازي في مرحلة تاريخية جديدة تتحدد فيها مواجهات حاسمة بين البروليتاريا والطبقة السائدة .

ويستند هذا التيار إلى إعادة تكوين النزعة النضالية الثورية للطبقة العمالية في البلاد الرأسمالية المتطورة ، ويكتسب من هذه الزاوية بعداً استراتيجياً جوهرياً . فهو يرمى إلى تفويض النظام البرجوازي في أكثر أجزائه حساسية وحيوية أى الجيش الذى يشكل دعامة هذا النظام . ويتضمن برنامج هذا التيار مهاماً حاسمة للثورات القادمة للعاملين لتحصل في حلّ الجيوش البرجوازية ، والتنظيم المستقل للجنود والثوريين واستئصال مؤسسات الثورة المضادة والإسهام في تسليح البروليتاريا وتكوين الميليشيات .

ويضع أنصار هذا التيار استراتيجية مركزية تقوم في المجال العسكري على تصعيد الصراع الطبقي في قلب البناء العسكري البرجوازي ، وخلق خلافة قواته المكركة لمواجهة الثورة ، وتكثيف الاستقطاب الطبقي داخل الجيش وذلك بالتمييز بين أولئك الذين ينضوون نهائياً في صف النظام البرجوازي ، وبين أولئك الذين ينخرطون في صفوف الطبقة العمالية .

وقد أثمرت هذه الحركة ، فكانت الأزمة الحادة التي أصابت الجيش الأمريكى أثناء حرب فيتنام أحد مظاهرها ، وكان من شأنها التعجيل بإنهاء العدوان الأمريكى على فيتنام ، والأزمة الإيرلندية التي أرغمت السلطات البريطانية على اللجوء إلى تجنيد جنود محترفين لقمع حركة المقاومة الإيرلندية .

وتعد انتفاضة العسكريين في البرتغال عقب سقوط حكم سالازار من الأحداث ذات الدلالة القوية في هذا الخصوص ، وتتناولها فيما يلي من التفصيل .

انتفاضة العسكريين في البرتغال⁽¹⁾ :

اتسم حكم سالازار دكتاتور البرتغال، شأن أى حكم دكتاتورى، بالقسوة والقمع والسعي للإبقاء على الأوضاع الإقطاعية التى كانت سائدة فى البرتغال . وتحقيقاً لذلك ، فقد اتبع سياسة تناهض تصنيع البلاد ، وبالتالي تكوين طبقة عمالية تشكل خطراً محققاً بالنسبة لنظامه السياسى .

ومع ذلك ، فقد حدثت الانتفاضة من الهيئة التى كانت تعد دعامة الحكم الرجعى أى الجيش ، فقد سعى سالازار إلى الإبقاء على مستعمرات البلاد فى إفريقيا وغيرها من. الأقطار متغافلاً عن أن هذا الاستعمار أصبح أمراً غير مقبول فى الحقبة المعاصرة وأضحى أمراً مرفوضاً من الجنود كذلك . وعانى المجتمع البرتغالى من تفاعل ثلاث أزمات حادة تحصلت فى تصفية الاستعمار وإعادة الحريات السياسية والنضال ضد مظاهر عدم المساواة الاجتماعية .

وفى خضم هذه الأزمات المتفجرة صدر قرار السلطات بفرض التجنيد الإلزامى للشباب لمدة أربع سنوات وخلق ذلك وضعاً قابلاً للانفجار لدى الشباب . وترددت التساؤلات حول مدى جدوى هذه الحروب الاستعمارية التى ترمى إلى الإبقاء على أوضاع استغلالية واستنزاف خيرات الشعوب على نحو تجاوزه التطور التاريخى . ومن تفاعل هذه الأزمات مجتمعة قام الجيش بالثورة معبراً عن الأمانى الشعبية وتشكلت حركة « لجان الجنود » داخل القوات المسلحة .

وقد تشكلت هذه اللجان فى سبتمبر سنة 1975 وسعت لتطبيق برنامجها الذى نص على ما يلى :

(1) راجع : Pintadilgo (Maria de Londres): Portugal, Ren. Etudes déc 1976, pp 597
606 - Bourdet (Gom): Rélutions et Institutions - in Revue Autogestion et socialisme
Gan - mars 1976 pp 7 et 0 - Pelletier: op cit pp 70 et 72.

النضال من أجل حياة ديمقراطية فى المعسكرات تقوم على تشكيل لجان للجنود يتم اختيارها بطريقة مباشرة بمعرفة الجنود . وتعد « هيئات السلطة فى معسكرات العاملين العسكريين » وتشكل بالانتخاب وتكون قابلة للعزل فى أى وقت من جانب المؤتمر العام للجنود .

وأنيط بهذه اللجان المهام التالية :

- تعميق الصلة مع هيئات السلطة الشعبية وتنشيطها لدعم سلطة المستغلين من خلال الجمعيات الشعبية .

- إقصاء الضباط الرجعيين .

- التصدى لكل محاولات فصل العسكريين التقدميين .

- النضال مع العاملين من أجل التمهيد للشروط التى تسمح بتقويض الجيش البرجوازى وإنشاء « الجيش الشعبى الثورى » بوصفه الجناح العسكرى لسلطة العاملين .

- كفالة التداول الحر للمصحافة والدعاية العمالية والشعبية .

- عقد مؤتمرات للجنود فى كل مرة يطلبونها .

وغنى عن القول أن البرنامج المتقدم لا يعد برنامجاً ثورياً يهدف إلى خدمة مصالح فئة الجنود ، وإنما رعى إلى تقويض بنية الجيش البرتغالى بوصفها قوة عسكرية فى خدمة الرأسمالية وإلى إعداد الجيش الثورى الشعبى المستند إلى هيئات السلطة الشعبية .

ويتأكد هذا النظر من البيان الذى أصدرته « الحركة الثورية » فى مارس سنة 1975 والذى حدد مهامها الأولية فى هذه المرحلة . وقد نص على « الدفاع الذاتى الشعبى » تأسيساً على أن « جيشاً شعبياً حقيقياً لا يمكن أن ينشأ إلا من شأن مسلح . فالجيش القائم على بنية رياسة تقليدية يمكن فى أى لحظة للقوى التى تحركه أن توجهه ضد الشعب . فالجماهير

المعزولة من السلاح وإن كانت مملوءة عزماً وتصميماً تستطيع أن تخوض معركة مع القوى الرجعية المستعلة لعمل أى شيء وحتى يستطيع العاملون أن يقاوموا المؤثرات الداخلية والخارجية التى تعطل تحررهم، يتعين أن يكونوا مزودين بالوسائل والتنظيم والأسلحة. ولذا، فإننا نعتبر أمراً أساسياً إنشاء بنية للدفاع الذاتى الشعبى فى جميع الأحياء والنواحى والمصانع ومواقع العمل الأخرى، ويكون تشكيلها بمعرفة منظمات العاملين والأهالى مثل لجان العاملين والسكان والنقابات حتى تزاوُل مهمة الدفاع عن سلطة الجماهير.

وتكشف الأحداث المتقدمة عن أبعاد الأزمة التى تواجهها المجتمعات البرجوازية، وتبين الآن الوضع القائم فى إطار المجتمعات الماركسية.

المبحث الرابع

المؤسسة العسكرية فى المجتمعات الماركسية

مفهوم «حرب الشعب» فى الماركسية:

يذكر الجنرال جياب⁽¹⁾ أن مؤسس الماركسية - اللينينية ناصروا مفهوم «حرب الشعب». فقد أثنى إنجلز على معركة الشعب الفرنسى فى عام 1793 إبان الثورة الفرنسية وسماها «انتفاضة الجماهير، وانتفاضة كل الشعب»، و«حرب الشعب». ورأى إنجلز كذلك أن كفاح الشعب الصينى ضد المستعمرين الإنجليز فى القرن التاسع عشر كان «حرباً شعبية لحماية الأمة الصينية» ورأى أنها حرب شعبية أصيلة.

ويرى الكتاب الماركسيون⁽²⁾ أن مفهوم الشعب المسلح أو الدفاع الشعبى العام هو من الناحية النظرية من مآثر العلم الماركسى، وهو

(1) راجع جياب المرجع السابق ص 36.

(2) راجع لويشيتش: المرجع السابق ص 14.

كممارسة اجتماعية ثمرة لتوكيد دور الشعب كعامل عسكري، إلا أنه لم يكن في وسع الشعب أن يصبح عاملاً عسكرياً مؤثراً أى قوة مبدعة في الممارسة العسكرية إلا عندما توفرت الشروط التاريخية والاجتماعية الضرورية لذلك.

وطبقاً لما تقدم، يرى الماركسيون إن ظهور النظرية العلمية الثورية حول الشعب المسلح لم يكن ممكناً من الناحية التاريخية إلا بعد أن تكونت البروليتاريا «كطبقة لذاتها» أى عندما باتت تُمى رسالتها التاريخية التي حددتها الماركسية. فالطبقة العمالية، من خلال نضالها الثوري أزالَت هالة الخرافة التي تحيط بالمهنة العسكرية ولم تعد ممارسة الدفاع والحرب حرفة خاصة مكرسة بحسب طبيعة الأشياء لفئة خاصة من فئات المجتمع. . وعلى ذلك فإن الانتفاضات السابقة التي شهدتها التاريخ، فيما يرى الماركسيون، لم تكن سوى استباقاً تاريخياً لإمكانات الشعب، وإن البروليتاريا هي وحدها التي حولت هذه الإمكانيات إلى واقع.

وضع المؤسسة العسكرية في الدول الماركسية.

يشير بعض الكتاب⁽¹⁾ إلى أن ظروف الصراع القائم بين المعسكرين الاشتراكي والراسمالي اقتضت أن تحتل المؤسسة العسكرية مكانة بارزة في إطار المجتمع الماركسي إلى حد أن ساد قول ماثور مفاده أن المجتمع الماركسي لا يعرف سوى قوتين منظمتين هما: الحزب والجيش. . وقد زادت أحداث الحرب العالمية الثانية من الاهتمام بالقوات المسلحة، حيث أدى عدم الاستعداد العسكري في بداية الحرب إلى إلحاق هزائم فادحة بالقوات السوفيتية. واستوعبت القيادة أهمية القوة العسكرية السوفيتية كقوة ردع، وأضحت تنفق على المجال العسكري بقدر الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً بالرغم من أن الدخل القومي السوفيتي يقل بمقدار النصف عن الدخل الأمريكي.

(1) راجع مارتينيه ، المرجع السابق ص 100.

ومن هنا تحتل المؤسسة العسكرية في المجتمع الماركسي مكانة مرموقة حيث يسخر لها الجانب الأكبر من الاستثمارات وأكفاء الفنيين سواء في صناعة الحرب أو في القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنمية التقنيات الحربية مثل الطاقة النووية والصواريخ والألكترونيات الخ... (1).

وجدير بالذكر أن ماوتسي تونج قد استشعر خطورة المؤسسة العسكرية على المجتمع الماركسي، ومن ثم فقد أرسى منذ مرحلة مبكرة مبدأ أن الحزب هو الذي يأمر وليس العكس، بمعنى أن الجيش يأتمر من الحزب وليس الحزب هو الذي يخضع لهيمنة العسكريين. ومع ذلك فقد لاحظ البعض بحق⁽²⁾، بأنه في النظم الماركسية «ابتكرت أسطورة الجيش العقائدي القائم على رفض المفهوم الليبرالي للكاذب طبعاً في تحديد الجيش وإبعاده عن المعركة السياسية، وحجة النظم الماركسية في تأطير الجيش أيديولوجياً أنه بانتفاء الطبقات يتعلم الصراع على السلطة وبالتالي فلا مبرر لوجود طرف محايد في المجتمع، ومن هنا أصبحت القوات المسلحة عنصراً مهماً في التنظيم السياسي الحزبي وأداة فعالة لتنفيذ برامج الحزب. وياندماج الجيش في السلطة وفي الحزب، فإنه كثيراً ما تكون قيادة الحزب هي قيادة الجيش. وقد يحدث أن تكون كفة الجيش مرجحة على كفة الحزب. فتكون السلطة بالتالي في أيدي العسكريين. وسواء كانت السلطة «تمويهياً» هي للحزب وحقيقياً، هي للطرف القوى في المجتمع، فإنه في جميع الأحوال تكون حرية الإنسان معدومة لأن طرفاً واحداً في المجتمع هو الذي يملئ إرادته».

ويفسر هنا التحليل الدور القمعي الذي لعبته القوات المسلحة في قمع الانتفاضات العمالية في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا على نحو ما تقدم بيانه في حينه...

(1) راجع: Hytte le socialisme - état, op cit p 125 Martinets op cit p 100 .

(2) راجع: د. المدني على الصديق: التعريف بالنظام الجماهيري، المرجع السابق، ص 21.

وقد أعرب الحزبيون عن رفضهم لهذا الدور القمعي وصاغوا التصوير التالي لوضع المؤسسة العسكرية في المجتمع الحرّ.

موقف الحريين من المؤسسة العسكرية⁽¹⁾:

طبقاً للتصورات التي يسطرها الحريون عن المجتمع الذي يشهدون إقامته، يخلو المجتمع الحرّ من التزعة العسكرية. ورغبة في كفالة الحماية للمجتمع، يرى الحريون الاستعاضة عن فكرة الجيش المحترف بإنشاء مراكز للتدريب الفني في البلديات والأقاليم يتولاها فنيون يقومون بتدريب أكبر عدد ممكن من الأفراد على شؤون الحرب، ودرءاً لاحتمال تحول هؤلاء الفنيين إلى فئة متميزة، تكون مزاولتهم لهذه المهمة على سبيل التناوب بينهم، كما يناط بمراكز أبحاث بمهمة إجراء البحوث اللازمة لتسهيل عملية الدفاع عن المجتمع.

ويشير الحريون إلى الهبات الجماهيرية التي شهدتها بعض الأقطار الأوروبية مثل الهبة الجماهيرية المسلحة في فرنسا في 1793 وفي أوكرانيا في عام 1917، وفي إسبانيا في عام 1936 وفي فرنسا ضد المحتل النازي في عامي 1943 و1944 ويرون أن هذه الهبات تدل على أنه في إطار المجتمع الحرّ، حيث يحوز المواطن وعياً بمصالح مجتمعه فإنه يستمد من عقيدته الثورية النبوغ والكفاءة اللذين يتضمنان تمويصاً لأي نقص في المعارف العسكرية، وذلك على خلاف الحال القائم في المجتمعات السلطوية التي يكون الجنود فيها مرغمين على القتال تحقيقاً لأهداف أجنبية تماماً عنهم.

وئيّة الشعب المسلح كما يتصورها الحريون تخلو من أي سلطة رياضية مصحوبة بمظاهر عدم المساواة في الحقوق الفردية، فالفائد بوصفه مسؤولاً فنياً عن عمليات الجيش وقائداً للعمليات العسكرية تكون له سلطة

(1) راجع: Fédération anarchiste; Les anarchistes et le problème social, Coll Volonté : Anarchiste, n 4 p 43.

فنية محضة على كل الذين يتبعونه. وهي سلطة غير مستندة إلى إكراه وإنما هي سلطة تنقرر له بمراعاة كفاءته ويكون معترفاً له بها من قبل جميع هيئات الدفاع.

ويكون اختيار المسؤولين العسكريين بطريق الانتخاب من أعضاء الجيش دون أن يترتب على شغلهم لصلاحياتهم العسكرية أية مزايا خاصة على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ويكون المسؤول العسكري قابلاً للعزل في أى وقت بقرار من ناخبيه.

ويتم استدعاء المقاتلين بمعرفة الوحدة المحلية على مستوى البلدة، وتشكل هيئة إقليمية للدفاع في كل إقليم تجمع هيئات المحلية المعنية بالدفاع في الإقليم. وتشكل مجلس الدفاع من الهيئات الإقليمية للدفاع. ويكون مقيداً بتنفيذ القرارات التي صدرت على مستوى البلديات تبعاً لإرادة أعضائها.

ولا يكون للميليشيات المشكلة على النحو المتقدم أى سلطة على الإرادة المدنية، وإنما تخضع بوصفها مرفقاً عاملاً لإرادة الشعب المتجسدة في الكومونات. ويتم حل الميليشيات فور انتهاء العمليات العسكرية ويعاد تشكيلها عند الحاجة.

وهكذا يأتى تصور الحريين للشعب المسلح على خلاف التصورات التي تطبقها الأنظمة الماركسية أو الأنظمة الرأسمالية، مما يشور معه التساؤل حول مفهوم الشعب المسلح.

المبحث الخامس

نظرية الشعب المسلح

الشعب المسلح مفهوم يعنى تجنيد جميع الإمكانيات البشرية للمجتمع بحيث تطابق القوى الدفاعية مع جملة قوى المجتمع، وتتطابق الطاقة العسكرية مع طاقة المجتمع كلها. والشعب المسلح وسيلة لتحقيق

الحرب الشعبية العامة التي يقصد بها «مقاومة المحتلى مقاومة شعبية شاملة تجمع بين مختلف القوى والوسائل وأساليب القتال والقيام بأكثر نشاط ممكن في جميع القطاعات في حرب ممتدة تدور رحاها في كل أرجاء البلاد»⁽¹⁾.

ويعد كلاوزفيتش أول داعية إلى فكرة الحرب الشعبية العامة. وكان يقول إن الحرب لن تنتهي طالما أن الشعب لم يزعن للفزاة و «مهما كانت الدولة صغيرة وضعيفة بالنسبة إلى العدو، فإنه ينبغي عليها أن تعي قواها للقيام بهذا الجهد الأخير، وإلا ساء القول بأنه لم تعد فيها أية روح».

وشبه كلاوزفيتش الحرب الشعبية بالنار التي ينبعث منها الدخان بدون لهب، وهي تستمر في التهام كل ما حولها دون توقف. ورأى كلاوزفيتش أنه بقدر ما تزداد ساحة المعركة اتساعاً يزداد خط تماس قوات الدفاع الشعبي مع جيش العدو طولاً، أي كلما ازداد انتشار وحدات الخصم على ساحة عريضة كانت الحرب الشعبية أكثر ضراوة. فالحرب الشعبية تدمر النظام القتالي للعدو من أساسه. فهي حرب، طبقاً لقول جيب، ترفع شعار «كل ساكن هو جندي»⁽²⁾ وبذلك يكون الدفاع الشعبي العام مفهوماً جديداً من الوجهة التاريخية يشمل مفهوماً كاملاً للدفاع علمياً وسياسياً وفكرياً واستراتيجياً وعسكرياً⁽³⁾.

وتتردد المعاني المتقدمة في قلم القائد الاستراتيجي «جوميئي» الذي ذاق طعم المقاومة الشعبية في أسبانيا إبان توليه قيادة بعض قوات الاحتلال الفرنسي هناك. وسطر جوميئي أنه في الحرب الشعبية «تكون كل خطوة بمثابة معركة. فالجيش الذي يدخل بلداً كهذا، لا يسيطر في الواقع إلا

(1) راجع ليوبينشيتش: المرجع السابق ص 186، وص 259 ولمزيد من التوضيل

Aron (Raymond): Glusacowitz et la guerre populaire, Reine de Défense nationale janvier 1973 pp 3 10.

(2) راجع جيب المرجع السابق ص 43.

(3) راجع ليوبينشيتش: المرجع السابق ص 200 وص 197.

على الميدان الذى يرباط فيه . ولا يمكن أن يؤمن تموينه إلا بحد السيف .
أما مواصلاته فهي في كل مكان مهددة أو إنها تحترق احتراقاً⁽¹⁾ .

شروط فعالية الشعب المسلح :

حدد الاستراتيجى كلاوزفيتش شروطاً لفعالية الشعب المسلح ، ويذكر
أن هناك عاملين حاسمين لتقدير هذه الفعالية⁽²⁾ :

1 - العامل الأول : عامل يمكن قياسه بصورة كاملة وهو عامل القوة المادية
ويشمل الأفراد والوسائل المادية . ويمكن التعبير عن هذا العامل
بالأرقام . ويقال إن القوة المادية تعادل عدد السكان وجملة الإمكانيات
المادية للبلاد .

2 - العامل الثاني : هو غير قابل للقياس ، وهو عنصر الإرادة ، ويعكس قوة
البواعث والأهداف وثباتها . وهو من المسير تقيمه بدقة ولو على وجه
التقريب .

وتتم معرفة جملة القوة الاجتماعية من ضرب أحد هذين العاملين في
الأخر ، وترتب عدة أمور على هذا النظر :

1 - يتعلق الأمر الأول بأهمية تحرير الإنسان وعمله في ظل العلاقات
الاجتماعية القائمة . فمن الملحوظ أنه إذا كان الشعب واعياً لأهداف
الحرب وأسبابها فإن ذلك يشكل في حد ذاته ضماناً للنصر . فالحرية هي
التي دفعت الشعوب على مدى تاريخها لمقاومة الغزاة . وتأخذ الحرية
مغزاهما الكامل بسيطرة الإنسان على مقدرات حياته ، ومن ثم فإنه في إطار
علاقات جماهيرية تقوم على الإدارة الذاتية ، تكون الحرية وسيلة وهدفاً في
الآن ذاته ، ويتحقق هذا الهدف بفضل مشاركة الشعب بأسره في الدفاع

(1) راجع ليوبيشن : المرجع السابق ص 202 وص 203 .

(2) المرجع السابق ص 191 .

الشعبي العام على أساس طوعي حر أو النتيجة الحتمية لهذا، فهي انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين في قوات الدفاع.

على هذا النحو فإن تحرير الإنسان وتحرير ظروف عمله في إطار العلاقات الجماهيرية القائمة على الإدارة الذاتية من شأنه تحرير القوى الدفاعية ونموها كمأ وكيفاً. ومن هنا يمكن استخلاص قانون عام يقضي بأن العلاقات الجماهيرية القائمة على الإدارة الذاتية تشكل مصدراً لطاقت دفاعية جديدة تقترب من مرتبة المستوى المطلق الممكن.

2- يتعلق الأمر الثاني بأسلوب استخدام هذه القوى الجديدة ، ويكون ذلك انطلاقاً من الهدف الذي تنشله ومن القوى التي تعتمد عليها وأخيراً . والأسلوب الصحيح لاستخدام الأفراد والوسائل هو مراعاة جوهر الحلول المرجوة ، والحل هو فرص إرادتنا على الخصم . ويكفي لبلوغ هذا الهدف أن نجعل المعتدى يقتنع بأنه من غير المجدي أن يشرع في القتال ، مما يشيه من باب أولى عن الاستمرار فيه .

ويشير الكتاب العسكريون⁽¹⁾ إلى اختلاف هذه العقيدة العسكرية الحديثة عن العقيدة الكلاسيكية . فالعقيدة الكلاسيكية ومنها آراء كلاوزفيتش ، ترى أن البحث عن الحل يكون بتحقيق «معركة مظفرة» . أما العقيدة الحديثة فإنها تجمع بين الوسائل العسكرية والمادية والسياسية والنفسية ، كما تجمع بين طرائق وأشكال جديدة لخوض الحرب الدفاعية . ويضيف أنصار هذا النظر ، أنه يكون من الخطأ أن يحسب المرء أن بلداً صغيراً ذو إمكانيات محدودة يستطيع أن يسحق المقدرة العسكرية لقوة كبرى إلا أنه من المؤكد أنه في مقدور البلد الصغير أن يجبر من هو أقوى منه بكثير على بذل جهد كبير دون أن يضمن الطرف الأقوى أن يحقق لنفسه النصر . وقد تحقق ذلك في العديد من الحروب ، من

(1) راجع ليوبيتشيتش : المرجع السابق ص 203 وص 228 .

أشهرها حرب المقاومة الإسبانية ضد جيوش نابوليون ، والمقاومة الفيتنامية ضد العدوان الأمريكى .

وتقود هذه الأحداث التاريخية إلى أن نستعرض بعض نماذج الشعب المسلح المطبقة فى عالمنا المعاصر .

المطلب الأول نماذج الشعب المسلح

تتعدد نماذج الشعب المسلح حيث صادفت تطبيقاً فى إطار دول ماركسية مثل فيتنام . أو دول برجوازية مثل سويسرا ، واختلف نمط التطبيق من دولة إلى أخرى، وتبينه على الوجه التالى :

التطبيق الفيتنامى للشعب المسلح :

يوضح الجنرال جياپ مقومات التجربة الفيتنامية فى الكفاح المسلح⁽¹⁾ . ويذكر أن الحرب الشعبية تقتضى أن يكون هناك « خط صحيح لتشييد القوى ، يتحصل فى تعبئة كل الشعب وتسليحه بحيث يشارك فى الحرب فى كافة أشكالها ، وفى تنظيم القوى السياسية الضخمة للجماهير والتنسيق بين القوات الشعبية المسلحة والقوات المسلحة الثلاث باعتبارها عماداً لحرب الشعب .

وقد لخص شعار « كل الأمة فى المعركة » خطة الحرب الشعبية الفيتنامية وتجسد تطبيقه فى المسائل الآتية⁽²⁾ :

— تعبئة وتنظيم الأمة بأسرها فى الحرب ، وإعداد القوى السياسية والقوى المسلحة للشعب .

— الاعتماد على القوى السياسية للجماهير ، وإقامة العمق الحزبى

(1) راجع جياپ : المرجع السابق ص 44 .

(2) راجع جياپ المرجع السابق ص 39 .

للشعب ، والتنسيق بين العمق المحلى والعمق القومى والاعتماد على العمق الدولى الذى يشكله المعسكر الاشتراكى .

– تطبيق أسلوب خلاق لإدارة الحرب وللفن العسكرية الخاص بالحرب الشعبية ، يكفلان الانتصار على عدد متفوق عددياً بقوات أقل عدداً وأقل تسليحاً.

– مهاجمة العدو بالقوة المزدوجة للنضال العسكرى والنضال السياسى على كافة المناطق الاستراتيجية سواء فى الريف أو فى المدينة ، وتحقيق سلسلة من الانتصارات الجزئية المتزايدة للوصول إلى النصر الشامل .

– دعم الدور القيادى للحزب الشيوعى فى إدارة الحرب ، بوصفه دوراً حاسماً للنصر .

– ويؤكد الجنرال جياب⁽¹⁾ أن جيش التحرير الفيتنامى كان بالفعل جيش الشعب المنبثق من الشعب والمحارب من أجل الشعب . فقد نمت القوات المسلحة الشعبية انطلاقاً من جماعات الأنصار وجماعات الدفاع الذاتى الجماهيرى لتصبح منظمات عسكرية متخصصة . وانطلاقاً من جماعات صغيرة من الأنصار تحولت يوماً بعد يوم ، إلى وحدات تنتمى باطراد شملت فى آن واحد القوات النظامية والقوات الإقليمية والمليشيات الشعبية .

ويوضح جياب دور كل عنصر من هذه القوات :

بالنسبة للمليشيات :

المليشيات الشعبية فى التجربة الفيتنامية هى جماعات الدفاع الذاتى ، وتشكل القوات العسكرية عند مستوى القاعدة أى الشعب

(1) المرجع ذاته ص 49 وما بعدها .

العامل . فهي ، حسبما يذكر جياب ، دون أن تتخلى عن الإنتاج تكون أداة دكتاتورية السلطة الشعبية عند القاعدة .

والميليشيات الشعبية تنتشر في كل أرجاء البلاد بدءاً بالأكواخ والقوى والمصانع والشوارع وتباشر مهام المعركة طبقاً لخصائص كل منطقة . وتشكل هذه القوات شبكة واسعة تشمل البلاد بأسرها ، وتكون مستعدة دائماً للمعركة باستخدام كل الأسلحة المناسبة ، البدائية ، والحديثة ، بالأساليب التي توفر لها فعالية كبيرة . وبذلك ، تكفل الميليشيات حماية سلطة الشعب وتؤدي دورها الحيوي في الإنتاج . وفي الآن ذاته ، تزود القوات النظامية وقوات المناطق بالكوادر والمحاربين الأقوياء .

ب - قوات المناطق :

تشكل قوات المناطق نواة القوة العسكرية على مستوى المنطقة . وتشكل طبقاً للمهام والشروط الفعلية لكل ساحة حرب حسب ظروف كل منطقة . وهي تكون وحدات قوية ذات كفاءة عالية ومزودة بالأسلحة الضرورية اللازمة للعمل في المنطقة فقط أو بالاشتراك مع رجال حرب العصابات والأنصار والقوات النظامية .

ويناط بقوات المناطق تحقيق الأهداف الآتية : إبادة العدو وتصعيد حرب العصابات والدفاع عن السكان وحماية السلطة الشعبية .

ج - القوات النظامية :

يقصد بالقوات النظامية قوات متقلة تعمل في كل مكان في البلاد أو تختص بقطاعات استراتيجية معينة . وتشمل هذه القوات مختلف الجيوش والأسلحة ويوجه خاص ، جيشاً برياً له قوة كافية تعززه قوات جوية وبحرية بأحجام مناسبة .

ويرى جياب أن التجربة الفيتنامية تؤكد وجوب أن تكون القوات النظامية ذات كفاءة عالية بحيث تكون بمثابة « القبضات الفولاذية »

الحقيقية ، وتكون قادرة على خوض حروب تدميرية واسعة وأن تلحق بالعدو ضربات قاضية . وعلى هذه القوات أن تخوض المعركة وهي عازمة على النصر ، وأن تعمل على تصفية الوحدات المعادية الأكثر أهمية وأن تحدث التغييرات الهامة على مختلف مسارح العمليات .

ويتم التنسيق بين أنشطة هذه العناصر الثلاثة من القوات وتوزيعها بطريقة مناسبة في القطاعات الاستراتيجية المختلفة بحيث يتم التوفيق بين أنشطة القوات المحلية والقوات المتقلة في مختلف أرجاء البلاد .

وطبقاً لما يذكره جياب⁽¹⁾ انتقل الجيش الشعبي الفيتنامي تدريجياً من نظام التطوع إلى نظام الخدمة العسكرية الإلزامية . ففي البدء كان الاعتماد على الوعي الجماهيري المرتفع ، وتم تطبيق نظام التطوع لتشييد الجيش طوال فترة المقاومة الأولى . إلا أنه اعتباراً من عام 1945 . وفي أعقاب تحرير شمال فيتنام واستكمال البناء الاشتراكي فيها ، أصبحت دولة حائزة لمقومات الدولة المستقلة . واقتضت المهام الثورية الجديدة دعم الدفاع الوطني الشعبي . فلجأت القيادة السياسية إلى بناء جيش نظامي دائم تمززه قوة احتياطية قوية . وسعت القيادة التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية وعملت على الارتفاع بمستوى تسليح كل الشعب وتكثيف تربيته العسكرية وإشراك كل المواطنين في الدفاع عن الوطن . وعلى ذلك تقرر إنهاء نظام التطوع الذي كان يمتد لفترة غير محددة والأخذ بأسلوب الخدمة العسكرية الإلزامية .

واقترن هذا الأسلوب بتصميم برامج التدريب العسكري ، وتقرير برنامج يكفل حداً أدنى من التربية البدنية والرياضية للجماهير ، وتبسيط المعارف العسكرية بحيث يضحى الشعب مستعداً في أى لحظة لتلبية نداء الوطن وإنجاز المهام العسكرية المطلوبة منه .

(1) راجع جياب المرجع السابق ص 56 وما بعدها .

ويستطرد الجنرال جياب في شرح سياسة التسليح والمعدات التي انتهجتها التجربة الفيتنامية ، فيذكر أن الأسلحة والمعدات تشكل القاعدة المادية والتقنية الأساسية للقدرة النضالية للقوات المسلحة ، وفيما يرى ، يقوم المفهوم الماركسي - اللينيني للعلاقة بين الإنسان والتسليح على أن الإنسان هو العامل الحاسم مع النظر إلى الأسلحة والمهمات باعتبارها عاملاً هاماً وضرورياً.

واتبعت القيادة العسكرية الفيتنامية سياسة الاعتماد على السلاح المتاح والسعى من أجل صنع السلاح محلياً. ورفضت القوات شعار « أن نحارب بما نحوز » ، وأنه يتعين على « القوات المسلحة أن تزود بالأسلحة من الجبهة ذاتها بأن تستولي على أسلحة العدو لتحاربه بها » .

وطبقاً للتجربة الفيتنامية ، من المتعين أن تكون القوات النظامية وقوات المناطق مزودة بصفة أساسية بتسليح ومعدات حديثة . وذلك مع مراعاة تدريب تلك القوات على تحقيق الاستخدام الأمثل للمعدات والأسلحة البدائية .

وبالنسبة للمليشيات ، تكون الأولوية للأسلحة البدائية مع مراعاة تزويدها تدريجياً وجزئياً بأسلحة حديثة أو حديثة نسبياً .

ويؤكد جياب أن حرب فيتنام قد دلّت على أنه وإن كانت الأسلحة الحديثة بالغة الأهمية في تحطيم العدو ، إلا أن الأسلحة البدائية لا تخلو بلورها من فعالية كبيرة تسمح للشعب بأن يشارك في المقاومة . ويضيف⁽¹⁾ أن تجربة حرب فيتنام جعلت الاستعمار الأمريكي يشهد إفلاس نظرياته العسكرية القائلة بأن « المعدات والتسليح يحددان النصر » وأن الطيران هو الذي يقرره ، فقد انتقلت هذه المقولات إلى ذمة التاريخ .

ويرى جياب أن التجربة الفيتنامية تؤكد قول إنجلز « بأن شعباً يريد

(1) جياب المرجع السابق ص 133 .

أن يفوز باستقلاله لا يستطيع أن يلجأ إلى الأنماط العادية لسير الحرب .
إن الحروب الجماهيرية والثورية وحرب العصابات في كل مكان تلك هي
الوسيلة الوحيدة للنضال والتي بواسطتها تستطيع أمة صغيرة أن تنهض على
أمة كبيرة - وجيش صغير أن يتصدى لجيش أكثر قوة وأكثر تنظيمًا » .

[إنجلز : هزيمة أهل بيلمنت 1849] .

ركائز الحرب الشعبية في التجربة الفيتنامية :

عقدت اللجنة المركزية للحزب مؤتمراً ثانياً في عام 1957 بلورث فيه
مفهوم « الدفاع الوطني للشعب » بحيث يستند إلى الركائز الآتية :⁽¹⁾

ركيزة سياسية : ترى القيادة الفيتنامية أنه من المتعين الحصول
على دفاع وطني قوى للشعب ودعم الدور القيادي للحزب وتعزيز دولة
دكتاتورية البروليتاريا ودعم النظام الاشتراكي وتوثيق وحدة الشعب العامل
من عمال وفلاحين تعاونيين ومثقفين اشتراكيين على قاعدة تحالف العمال
والفلاحين . ويكون مطلوباً كذلك الارتفاع بمستوى الوعي الاشتراكي لدى
الجماهير وتنمية الإحساس بالسيادة الجماعية .

واستناداً إلى هذه الركيزة السياسية يُدعى كل الشعب لزيادة الإنتاج
وبناء الاشتراكية مع مواصلة البقاء على أهبة الاستعداد للمعارك دفاعاً عن
الصرح الاشتراكي الفيتنامي .

ركيزة اقتصادية : يسود التجربة الفيتنامية شعار يقضى بـ « تحقيق
التحالف بين المعركة والإنتاج لكفالة استمرار زيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد
لسد احتياجات المقاومة والشعب في زمن الحرب كذلك » .

وتطبيقاً لهذه المقولة ، يكون متعيناً أن يستند الدفاع الوطني الشعبي
إلى اقتصاد اشتراكي قوى . ويواصل العمل لاستكمال البناء الاقتصادي مع

(1) راجع جهاب . المرجع ذاته ص 79 وما بعدها .

مراعاة توفير الاحتياجات اللازمة فى أوقات السلم والحرب ، والاحتياجات المطلوبة فى المدى القصير وتلك المطلوبة على المدى البعيد .

وتحقيق هذه الأهداف يقتضى التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية ليس على مستوى الدولة بوجه عام فحسب وإنما بالنسبة لخطط كل فرع منها مثل الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات الخ ... على المستويين القومى والمحلى بحيث يقابل كل مرحلة من التنمية الاقتصادية دعم للقدرة الدفاعية ، وبما يكفل فى حالة حدوث عدوان أجنبى سرعة وضع الاقتصاد فى حالة حرب .

ركيزة عسكرية : تقوم الركيزة العسكرية على النظر إلى الشعب باعتباره يشكل جيش البلاد واعتبار القوات المسلحة الشعبية نواة هذا الجيش . وتكون مهمة اللقاء على الصعيدسكرى هى تسليح كل الشعب وعسكرته ودعم بناء القوات الشعبية المسلحة بقوات نظامية مدربة وقوات احتياطية قوية ، وتحويل القرى والأحياء إلى مواقع قتالية تمزج أمن البلاد .

ويقول الجنرال جياب أنه من المتعين أن يكون البلد بأسره مستعداً بكافة الصور ، ويكون من المتعين أن تحدد الأهمية من زاوية الدفاع الوطنى لكل منطقة استراتيجية مع تركيز الجهود بالنسبة للمناطق ذات الأهمية الخاصة .

ركيزة ثقافية ومعنوية : تكتسب تنمية الثقافة والتربية والعلوم والتقنيات والصحة العامة والتربية البدنية والرياضة أهمية خاصة فى دعم الدفاع الوطنى وبناء الجيش ، وبالأخص بالنسبة لتكوين أناس جدد وكوادر ومحاربين لهم ضمير ثورى مرتفع ومعلومات عامة جيدة وقدرات صحية مناسبة .

وتخلص القيادة الفيتنامية من عرض الركائز السابقة إلى أن قوة الدفاع الوطنى للشعب ترتكز على قوة النظام الاشتراكى فى مجموعه وعلى

مكاسب الثورة الاشتراكية . وترى أن الشعب الفيتنامي صمد لتجربة الحرب الجوية الأمريكية التدميرية بفضل التلاحم المعنوي والسياسي للشعب ، كما أن الإنتاج لغ يتوقف بل تزايد ونما وظلت طرق المواصلات مفتوحة ووسائل المواصلات مكفولة ، كما أن الأنشطة الثقافية والترفيه والصحة العامة لم تنقطع .

وينوه جياب بصمود الشعب الفيتنامي⁽¹⁾ الذي خاض حرباً « هي تحرير وطني لبلد له إقليم غير مترامي الأطراف وكثافة سكانية محدودة ، بلد كان مستعمرة وشبه إقطاعية نموه الاقتصادي ضئيل ، ولكنه مع ذلك يحوز تقليداً يرجع إلى ألف سنة من النضال ضد الاعتداءات الأجنبية ، ويبنى حالياً نظاماً جديداً هو النظام الديمقراطي الشعبي ... شعب يعرف كيف يهزم جيوش العدوان للقوى الأمبريالية التي تحوز إقليماً مترامياً الأطراف وسكاناً عديدين وقدرة اقتصادية وعسكرية وأسلحة تقنية حديثة » . وعرف هذا الشعب كيف يعتمد على شروط ملائمة من السكان والأرض والمناخ ، وأن يستغل إلى أقصى حد القوى الجديدة لنظام اجتماعي طليعي وللإنسان الفيتنامي في الأزمة الحديثة . فاستطاع - ليس فقط أن يهزم عدواً أكثر قوة وعدداً ، وإنما أن يكفل انتصار الحضارة على القوة الفاشية ، واستخدام تفوقه في المجال السياسي والأدبي للانتصار به على حديد العدو وصلبه « فقد استغلنا أسلحة حديثة بدرجات متفاوتة ومزجنا بينها وبين أسلحة بدائية لإلحاق الهزيمة بأسلحة العدو الحديثة وتحقيق النصر عليه » .

وهذا التصوير لنضال الشعب الفيتنامي الذي يقدمه الجنرال جياب جاء مصداقاً للنداء الذي كان قد أطلقه هو شيء منه في رسالته التاريخية إلى الشعب الفيتنامي والتي جاء فيها « إن 31 مليون مواطن في منطقتنا شيوخاً وشباباً ، نساءً ورجالاً يجب أن يكونوا 31 مليون مقاتل شجاع في

(1) المرجع ذاته ص 38 .

الحرب ضد العدوان الأمريكي عاقلين العزم الوطيد على تحقيق النصر
النهائي » .

ومع ذلك ، فمن المتعين الإشارة إلى أن الدور الذي ينعقد للشعب
المسلح في الدفاع عن بلده في النظم الماركسية يدور في إطار الشعار
القائل بأن « الحزب يأمر البندقية وليس العكس » le parte commande au fusil⁽¹⁾ . ولذلك تسمى القيادة الحزبية إلى تطوير القيادة العسكرية
واحتمائها ضماناً لعدم خروجها على الخط السياسي الذي رسمته لها .

وإلى جانب هذا النموذج الماركسي للشعب المسلح ، يوجد
نموذج آخر تحقق في إطار الدولة السويسرية ، واتخذ مثلاً لمفهوم الشعب
المسلح القادر على صد أي عدوان يتهدد ثراه .

المطلب الثاني

التطبيق السويسري للشعب المسلح

يخضع نظام الشعب المسلح في سويسرا لأحكام القانون رقم
1969/27 المعمول به اعتباراً من أبريل 1970 ، ويقوم على وجود ثلاث
هيئات مركزية تشرف على الشؤون العسكرية، وهي :

هيئة رئاسة أركان الدفاع وهيئة مركزية للدفاع ومجلس
للدفاع⁽²⁾ .

هيئة رئاسة الأركان: تعد رئاسة الأركان العنصر الأساسي للدفاع
وتضم بالإضافة إلى الرئيس ممثلين عن الإدارات والأسلحة المعنية بشؤون
الدفاع وتتحصل مهمتها في إعداد مفهوم الدفاع وإصدار التوجيهات
المتصلة بالخطة العامة وبرنامجها التنفيذي.

(1) راجع: Andrey (Francis): L'Armée et le pouvoir, Revu Poinrés 1977 n 3 - p 82.

(2) راجع: Général Copel: Vaincre la guerre, une autre défense, une autre armée Ed.

Lieu commun, Paris 1984, pp 239 ets - Betteati (Dolinique) La défense suisse, Rue
de défense national, Juin 1970 pp 949- 977. Uardi (Pierre), Armée suisse 82, Ed,
24 Reures, Lausanne 1981.

هيئة مركزية للدفاع : هي هيئة تنفيذية دائمة مكلفة بالسهر على توفير الشروط المسبقة التي يتوقف عليها نشاط رئاسة الأركان ودراسة الخطة وكفالة التنسيق ومباشرة الرقابة الضرورية خلال التنفيذ . ويجرى رئيس الهيئة ، الذي يرأس في الآن ذاته - رئاسة الأركان ، الاتصالات اللازمة في هذا الشأن مع الإدارات المعنية .

مجلس الدفاع : هو مجلس استشاري للمجلس الاتحادي يضم عدداً من الشخصيات ذات الكفاءة العالية (26 عضواً و 18 احتياطياً) ويقدم آراء استشارية للمجلس الاتحادي .

وتشرف هذه الهيئات على تنفيذ سياسة الدفاع الشعبي العام في سويسرا التي تقوم على ركائز عسكرية واقتصادية وللدفاع المدني والتوجيه المعنوي للشعب وذلك على الوجه التالي .

الركيزة العسكرية :

المبادئ العامة :

يخضع نظام الدفاع السويسري للمبادئ العامة الآتية :

لا تأخذ سويسرا بنظام « القوات الدائمة » وإنما يعد الجنود جميعاً من قوات الاحتياط . فالثالوثية العظمى من الكوادر والضباط وصف الضباط غير محترفين عسكرياً . أما الكوادر المحترفة ، ويطلق عليها تسمية « المعلمين » فإن عدد أفرادها قليل ويتولون تكوين الكوادر وإعداد وتدريب المستجدين من الشباب .

تستطيع سويسرا ، إذا اقتضت دواعي الدفاع ذلك ، أن تجند كل الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وخمسين سنة . ويبلغ عددهم نحو 650,000 فرداً أي ما يوازي تقريباً القوات التي تحوزها فرنسا أو ألمانيا الاتحادية علماً بأن تعداد الشعب السويسري يقل ثمانى مرات عن تعداد

فرنسا ، وتتفق سويسرا على الدفاع نحو 2% من دخلها القومي بينما يصل إنفاق فرنسا في هذا المجال نحو 4% .

— الخدمة العسكرية تشمل مرحلة تكوين وتأسيس لمدة أربعة شهور ثم يستدعى الشخص لإجراء تدريبات دورية في وحدته حتى يبلغ سن الخمسين .

— يتسم الالتحاق بالوحدة المقاتلة بطابع الاستقرار . ويلتقى الأفراد بنفس القادة والزعماء ويتدربون في نفس الوحدة المقاتلة . ويقتصر التغيير على المعدات الحربية التي تتطور تبعاً للتقدم التقني .

تضم معظم الوحدات أفراداً يتمون إلى نفس المنطقة ويتكلمون نفس اللغة بمراعاة أن سويسرا دولة اتحادية تتحدث اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية .

يتلقى المستدعون للخدمة أو التدريب العسكري مقابل ماديّاً يكفل تعويضهم عن فقدانهم لراتبهم المدني . ويصرف هذا المقابل بغض النظر عن الرتبة العسكرية من صندوق يتم تحويله بمعرفة كل أرباب الأعمال والعاملين في البلاد بما في ذلك العاملين الأجانب .

لا تخضع النساء للالتزامات العسكرية ، إلا أنهن يستطعن إن شئن أن يؤدين الخدمة التكميلية النسائية .

فئات المقاتلين :

يقسم المقاتلون إلى ثلاث فئات :

1 - النخبة Elite :

تشمل المقاتلين من سن عشرين إلى 32 سنة . وتباشر النخبة أساساً نشاطها في فرق المدرعات والقوات الميكانيكية والفرق العاملة في الجبال والدفاع الجوي .

2 - قوات اللاتدوهر *la landwehr* :

تشمل المقاتلين الذين تتراوح أعمارهم بين 32 إلى 42 سنة. ويلحق أفراد هذه القوات عادة في الكتائب على الحدود وفي القلاع.

3 - قوات اللاندستروم *le landstrum* :

تضم هذه القوات الرجال من سن 43 سنة إلى 50 سنة ، ويكلفون عادة بوحدات المراقبة .

نظام التحاق الجنود وتدريبهم :

استدعاء الجنود للخدمة العسكرية :

يستدعى الشباب السويسري من الذكور للخدمة العسكرية ببلوغه سن التاسعة عشرة . ويجرى لهم فحص طبي ورياضي يحدد درجة لياقتهم للخدمة . وطبقاً لرغباتهم ولياقتهم وحاجات القوات المسلحة ، يتم توزيعهم على الوحدات العسكرية ، وبالأخص في وحدات المدرعات أو سلاح الإشارة أو كسائقى سيارات النقل .

وتفيد الإحصاءات أن نحو 80 % من المستدعين صالحوون للخدمة ، و 10% صالحوون للخدمة التكميلية ، ويكون نحو 10% غير لائقين للخدمة ويلزمون بأداء رسم سنوى مقابل إعفائهم من أداء الخدمة .

التكوين :

يشير بعض الكتاب إلى أن تدريب الجنود في الجيش السويسري يخضع لمبدأ مكيافيلى الذى قال إن « الطبيعة تصنع عدداً قليلاً من الأبطال ، ولكن التمرين والتدريب يصنع العدد الأكبر منهم » .

وطبقاً للمبدأ المتقدم ، يمضى الشاب المستجد ، عند بلوغه عامه العشرين ، دورة تدريبية مدتها أربعة شهور في مدرسة المستجدين «Ecole

des recrues . ويكون الضباط وصف الضباط فى هذه المدرسة من العسكريين غير المحترفين أما هيئة إدارة المدرسة فتشكل من عسكريين محترفين يسمونهم « المعلمون » وهؤلاء يلحقون فى الوحدات المحاربة فى زمن الحرب .

ويتم التكوين الأساسى فى مدارس المستجدين لمدة عشرة أسابيع سواء فى معسكر أو بالقرب منه مباشرة . أما الأسابيع الستة الباقية فتخصص لأعمال الرماية والمنورات ويتم فى المزارع . وتكون إقامة الجنود خلال هذه الفترة فى الخيام أو عند أعلى المنطقة .

أما الجنود الذين تدل لياقتهم على صلاحيتهم للترقى إلى ضباط صف ، يكلفون بقضاء دورة تكوينية متخصصة مدتها شهر ، ويؤدون باعتبارهم من الكوادر دورة جديدة فى مدرسة المستجدين حيث يتولون تعليم المستجدين .

وبالنسبة لضباط الصف الذين تبدو صلاحيتهم ليكونوا ضباطاً ، يلحقون فى مدرسة للضباط لمدة أربعة شهور ، ويقضون دورة تدريبية ثالثة فى رئاسة أحد الأقسام بمدارس المستجدين . وتشكل كوادر مدارس الضباط من ضباط محترفين .

فترات الخدمة العسكرية :

عدها ومدتها :

فى أعقاب الشهور الأربعة للتكوين فى مدرسة المستجدين ، يستدعى أفراد النخبة لمدة ثلاثة أسابيع سنوياً ، أما أفراد « اللاندهاور » فيكون استدعائهم لمدة ثلاثة عشر يوماً كل سنتين . أما أفراد « اللاندستروم » فيكون استدعائهم لمدة أسبوعين كل أربع سنوات .

وتكون فترات الاستدعاء مسبقة بدورة إعداد تتراوح مدتها بين يومين

إلى أربعة أيام بالنسبة للضباط وضباط الصف وقائدى المركبات .

الاستدعاء :

خلال شهر نوفمبر من كل عام ، يخطر أفراد الشعب السويسرى بواسطة الإعلانات الملصقة بمواعيد استدعاء الوحدات المختلفة . ويكون الاستدعاء إما على مستوى الوحدات أو على مستوى الفرق الكاملة . ويراعى أن يكون استدعاء الوحدات المختلفة سنوياً فى أوقات مختلفة .

النشاط التطوعى :

جرت العادة على أن يشارك الألوف من السويسريين فى أنشطة عسكرية تطوعية بغير مقابل مادى . وتتحصل غالباً فى تدريبات على الرماية أو مباريات دورية الخ ...

التعبئة :

يتم استدعاء العسكريين سواء عن طريق الإذاعة أو الإعلانات الملصقة فى مقر البلديات . وتكون التعبئة عامة أو جزئية تبعاً لمقتضيات الحال ، حيث تشمل بعض الوحدات أو الفرق أو الجيش فى مجموعة .

ومن الملحوظ أنه نتيجة إلحاق المجندين فى وحدات قريبة من مجال إقامتهم ، يمكن تشكيل الوحدات فى ساعات معدودة ، حيث يكون كل فرد على علم بالوحدة التى يتعين عليه الالتحاق بها ، ويصل إليها كل فرد محملاً بمعداته وسلاحه الشخصى ومؤونة تكفيه لمدة يومين .

وجدير بالتسجيل أن السلطات العسكرية السويسرية اتخذت الاحتياطات اللازمة بالنسبة لكفالة نموين الأهالى والجنود حيث أعدت لهذا الشأن مخايء تحت الأرض تستوعب كمية كافية من مواد الاستهلاك محسوبة على أساس اندلاع حرب ممتدة . فطبقاً للتقديرات المعلنة ، يوضع لكل مقاتل ما يعادل طن من مواد الاستهلاك فى هذا المخايء .

الدفاع المدني :

إلى جانب الدفاع العسكري ، يسهم الدفاع المدني في تحقيق الدفاع الشامل . ويشمل المجالات الآتية .

الحماية المدنية :

ويتم تحقيقها على مستوى البلديات . وطبقاً للتشريعات الحديثة يمكن حالياً حماية نحو 90% من الأهالي في مخابىء فائقة التحصين . وقد استغرقت الجهود المبذولة لإقامة هذه المخابىء نحو 30 سنة .

الدفاع الوطني الاقتصادي :

تسهر السلطات على تخزين كميات من أموال الاستهلاك موزعة في كافة أنحاء البلاد ، وتكفى استهلاك سويسرا لمدة تزيد على عام في حالة التوقف الكامل للاستيراد .

حماية النظام العام :

تسهر على كفالة هذه الحماية قوات الشرطة التي تعززها بعض عناصر القوات المسلحة .

مرافق معاونة :

توجد عدة مرافق معاونة مثل المرافق الصحية والطب البيطري والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والدفاعية من الإشعاع الذري والحرب الكيماوية الخ . .

ويشير الخبراء العسكريون الذين تناولوا تجربة الدفاع الشعبي السويسري بالتحليل إلى أن المهمة الأولى للشعب المسلح السويسري هي أن يشكل في حد ذاته قوة ردع كافية لرد أى عدوان محتمل ، وإنشاء أى معتد عن محاولة اختراق حدود سويسرا أو شن عدوان عليها . وإذا وقع

العدوان ، يكون على الشعب المسلح السويسرى أن يلحق بالعدو أفدح الخسائر الممكنة . وقد حققت هذه الاستراتيجية أهدافها حيث ظلت سويسرا ، بالرغم من نشوب حربين عالميتين فى النصف الأول من هذا القرن ، فى مأمن من أى اعتداء عليها ، ولا يزال الشعب السويسرى يقوم بدوره فى تأمين سلامة وطنه على الوجه الأكمل .

ونتين الآن تأصيل الشعب المسلح فى النظرية العالمية الثالثة .

المبحث السادس

تأصيل الشعب المسلح فى النظرية العالمية الثالثة

يتنبس مفهوم الشعب المسلح فى النظرية العالمية الثالثة إلى التيار الاجتماعى الذى سير أغوار ظاهرة السلطة فى المجتمعات وحلّ صلتها بالمؤسسات العسكرية القائمة فيها . واستخلصت النظرية العالمية الثالثة من هذا التحليل قولها بوجود أن يكون السلاح بيد الشعب تلازماً لوجود السلطة والثروة بيد الشعب . وعبر معمر القذافى صاحب هذه النظرية عن هذا المعنى بقوله : « إن قيام الشعب المسلح هو ضمان الحرية وتأكيد السلطة الشعبية وركن أساسى من أركان قيام المجتمع الجماهيرى الذى تكون فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب . فلا يجوز أن تكون السلطة والثروة بيد الشعب ، بينما السلاح بيد فئة خارج الشعب »⁽¹⁾.

ويختلف مفهوم الشعب المسلح فى النظرية العالمية الثالثة عنه فى النموذج الماركسى أو فى النموذج السويسرى . ففى هذين النموذجين تكون السلطة إما حكراً للحزب الشيوعى ، أو حكراً للمصالح الرأسمالية التى ترسم سياسة البلاد وترسم بالتالى استراتيجيتها العسكرية فى ضوء مصالحها الحزبية أو الطبقية . ومن ثم فإن الحكمة العميقة المتوخاة من

(1) راجع السجل القومى - المجلد 11 ص 106 والمجلد 12 ص 1189 .

الأخذ بنظام الشعب المسلح تكون غير متحققة طبقاً لمعايير النظرية الجماهيرية . فهي تنشأ من مقولة السلاح بيد الشعب استكمال مقومات بناء سلطة الشعب أو على حد قول المفكر معمر القذافي : « إن مسؤولية الدفاع عن الوطن هي مسؤولية كل الجماهير والمواطنين ذكوراً ونساء لأنها هي صاحبة السلطة . وصاحب السلطة هو الذي يتحمل مسؤولية الدفاع عن السلطة التي يحوزها . فلا نيابة في الموت والدفاع عن الوطن »⁽¹⁾ . ومن هذه الزاوية ، يسوغ القول ، بأن مقولة الشعب المسلح ، « بقدر ما هي أسلوب وقاية اجتماعية من خطر اغتصاب السلطة وقهر الحرية الشعبية من طرف من يحتكر السلاح ، تمثل دعامة أساسية من دعائم النظام الجماهيري ذاته »⁽²⁾ .

خطوات تنفيذ الشعب المسلح :

يرسم العقيد معمر القذافي خطوات تنفيذ الشعب المسلح على الوجه التالي :

تكون إقامة الشعب المسلح سابقة على إصدار قانون الشعب المسلح . فيصدر أولاً قانون يلزم بالتجيش ويمعاقبة كل من يخالف برنامج التجيش .

ويقصد بالتجيش أن يتدرب كل فرد على السلاح بصورة دائمة ويعرف التشكيل القتالي الذي ينضم إليه ويؤدي دوره في الحرب بوصفه جندياً مقاتلاً⁽³⁾ . ويقصد بتجيش المدن أن يتم تحويل كل مدينة إلى جيش وشعب مسلح . ويقام معسكر في المدينة ينتسب إليه كل مواطن مقيم بها أيّاً كان عمله . ويتناوب المواطنون على التدريب داخل المعسكر

(1) راجع السجل القومي - المجلد 11 ص 111 وص 113 وص 149 .

(2) راجع . د . المدني على الصديق . التعريف بالنظام الجماهيري المرجع السابق ص 19 .

(3) راجع السجل القومي - المجلد 13 ص 374 .

فى الصباص أو فى المساء تبعاً لظروف كل فرد دون الإخلال بحسن سير الإنتاج وانتظامه⁽¹⁾.

ويتم إدخال العلوم العسكرية كمادة أساسية فى المؤسسات التعليمية وتوجيه الأولاد والبنات على قدم المساواة للمؤسسات العسكرية لاستكمال الملاكات الناقصة، وتكليف كل أفراد المجتمع ذكوراً ونساءً ومن بلغ سن التكليف بالتدريب العسكرى بكيفية مستمرة طالما كانوا قادرين على ذلك صحياً. وبذلك ينتهى التجنيد الإلزامى والإنفاق الكبير على القوات المسلحة النظامية: ويجرى تدريب كل فرد إسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً أو نصف سنوى حسب الأحوال، ويقسم المجتمع الجماهيرى إلى مناطق دفاعية، وكل منطقة تدافع عن نفسها⁽²⁾.

وطبقاً لهذا التصوير، يتدرب كل الشعب على السلاح ويصبح جيشاً، ويتدرب كل جزء من الشعب على سلاح معين يصبح ملكاً لهذا الجزء بحيث يصبح كل السلاح ملكاً للجماهير الشعبية. ويوضع السلاح فى مخازن تتولى حراستها قوات من الشعب. ويلحق كل فرد بتشكيل قتالى بحيث تستطيع الجماهير أن تلبى نداء حمل السلاح فوراً بأن تتوجه الى تشكيلاتها القتالية المحددة سلفاً. وفور انتهاء المهمة القتالية تحفظ الأسلحة فى مخازنها. ويستأنف الأفراد أنشطتهم الإنتاجية المعتادة⁽³⁾.

واتساقاً وبتية سلطة الشعب، تشكل فى كل منطقة دفاعية ولجان شعبية للدفاع تكون مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية وتنفذ قراراتها فى السلم والحرب⁽⁴⁾.

(1) السجل القومى - المجلد 10 ص 81 والمجلد 11 ص 46.

(2) السجل القومى المجلد 14 ص 371 وص 372.

(3) السجل القومى - مجلد 11 ص 117 ومجلد 13 ص 376 وخطاب القائد فى التجمع السنائى فى 1983/12/22.

(4) راجع السجل القومى المجلد 14 ص 372.

ويوضح المفيد القذافي طبيعة الشعب المسلح ويؤكد أنه دفاعي على عكس الجيش النظامي الذي يعد أداة مناسبة للهجوم نتيجة حجمه المحدود والمناسب للحركة والمجهز للقيام بعمليات التعرض العسكرية التي تشجع على الغزو والاحتلال واجتياز حدود الغير بالعدوان⁽¹⁾.

وإذا كان مفهوم الشعب المسلح قد أثبت فعاليته على نحو ما أكدت حرب التحرير الجزائرية وحرب التحرير الفيتنامية ذلك أن « الشعب المسلح لا يهزم لأن نهاية الشعب أمر مستحيل »⁽²⁾ إلا أن القذافي يحدد للشعب المسلح هدفاً أسمى من ذلك كله هو « تعزيز السلام العالمي » لأن الشعب المسلح مهمته دفاعية ، فهو ليس كالجيوش النظامية التي تخضع لأوامر القادة والرؤساء فتعبر الحدود للاعتداء على الشعوب الأخرى⁽³⁾.

وهذا الهدف الإنساني الأسمى المنوط بالفرد شريك سلطة الشعب ، وشريك ثروة المجتمع ، وشريك سلاح الشعب ، يقودنا إلى بيان الركيزة الأولى للمجتمع الديمقراطي الأصل أن « بناء الإنسان الجديد » .

(1) راجع شروح الكتاب الأخضر ص 153 .

(2) السجل القومي المجلد 10 ص 374 .

(3) السجل القومي المجلد 11 ص 816 وشروح الكتاب الأخضر ص 152 .

بناء الإنسان الجديد

يجرى المرف في الفكر السياسي التقليدي على التمييز بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وتعرّف الأولى بأنها النظام الذي يتم فيه اختيار الحكام بمعرفة المحكومين من خلال انتخابات حرة سليمة . ويقصد بالثانية إنهاء عهد الاسترقاق الاقتصادي واستغلال الإنسان للإنسان . ويقال إن هذين النمطين من الديمقراطية متكاملان ويتفاعلهما تتحقق الديمقراطية الكاملة .

وتفخر الأيديولوجية الرأسمالية بالديمقراطية النيابية البرجوازية التي شيدتها ، وتراها وسيلة كفيلة لاحتواء الانتفاضات الجماهيرية ، خاصة بعد تطعيمها ببعض معطيات الديمقراطية الاجتماعية . أما الأيديولوجية الماركسية فقد تبنت أساساً مفهوم الديمقراطية الاجتماعية القائمة على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع الإبقاء على نظام الأجر ، واعتقدت أنها بذلك تكون قد وضعت خاتمة لعهد الاسترقاق الاقتصادي . وشيدت الماركسية على القاعدة الاقتصادية المشار إليها صراحةً سياسياً يأخذ بأساليب الديمقراطية النيابية البرجوازية .

وكشف التطبيق عن إخفاق كل من الأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الماركسية في تحقيق سعادة الفرد أو في إقامة مجتمع

ديمقراطى حقيقى خالٍ من كافة أشكال العنف والاستغلال. ومرد ذلك أن هاتين الأيديولوجيتين تجاهلتا سؤالاً أساسياً يدور حول مدى توافق متطلبات التحرير الحقيقى للإنسان والمجتمع وأساليب ومفاهيم الديمقراطية السياسية أو الديمقراطية الاجتماعية المرتبطتين بطرف تاريخية معينة ، وتحليل لأوضاع سادت فى القرون الماضية دون الأخذ فى الاعتبار متغيرات العصر الحالى وتحدياته التى تفرض أن يكون الإنسان سيد مصيره يتولاه بنفسه دون زيف وساطة أو نيابة

والى هذا المعنى يشير ميشيل كريبو⁽¹⁾ ، «إننا نعيش فى زمان يفرض البحث عن صيغ مستحدثة بالنسبة لكل شئ . فلا الديمقراطية الغربية كما تسير حالياً ، ولا الديمقراطية المسماة « شعبية » يمكن أن تحقق مطالب الجماهير . والتجديد المطلوب يتعين أن يتحقق ليس فقط على مستوى البنية الاقتصادية أو البنية السياسية ، وإنما حيث يوجد الرجال أى حيث توجد الحياة » .

فالديمقراطية هى ، قبل أى شئ آخر ، ظاهرة ثقافية ، وهى تقتضى قبل أى شئ آخر تصعيد مستوى الوعى والضمير لدى الأفراد والجماعات بحيث تستجيب لمعطيات الزمن الراهن ، وتواجه الأزمة الحالية التى هى أزمة الإنسان المعاصر قبل أن تكون أزمة اقتصادية أو أزمة سياسية.

والأطروحات التى تقدمها النظرية العالمية الثالثة تعبر عن إدراك الأبعاد الإنسانية لأزمة العصر ، وتسعى من خلال إفراز حلول مبتكرة على الصعيدين السياسى والاقتصادى الوصول إلى صيغة الإنسان الجديد المتحرر من الاستلاب السياسى والاقتصادى والجدير بأن يكون سيد مصيره وربان سفينته مجتمعه . .

وتوخياً لهذا الهدف ، كانت مناهضة النظرية العالمية الثالثة للسلط

(1) راجع : Crépeau (Michel) : De la démocratie formelle à la démocratie réelle in : pouvoirs N° 7 op. cit. p 122 .

السلطوى الذى يشكل المصدر الأول لكل فھر للمحكومين أو انحراف للحكام ، وذلك إعمالاً للقانون الطبیعى الذى یقضى بأن كل هیمنة لا بد أن تتحول إلى استغلال والإنسان المقهور والمستغل لا یصلح أن یكون سیداً .

والإنسان الحر هو ضمان المجتمع الجدید . ویقصد بالإنسان الحر الإنسان المستقل استقلالاً معنوياً والذى هو مزيج من الحرية والمسؤولية ، ویتحقق بالخضوع الطوعى للقوانين التى یضعها الإنسان لنفسه دون أن ینطوى ذلك على معنى الخضوع للغير ...

وتأتى مقولة « فى الحاجة تكمن الحرية » تعبيراً عن إدراك النظرية العالمیة الثالثة أو النظرية الجماهيریة الثالثة بضرورة تحرير الإنسان من الحاجة حتى یستطیع أن یزاوِلِ صلاحياته كإنسان مسؤول فى مجتمعه وقادر على اتخاذ القرارات التى تتوخى تحقيق « الصالح العام » بعيداً عن الضغوط التى قد تمارسها طُغمة بیروقراطية أو حزبیة أو عسکریة ... وما أبعد هذا المنظور عن المفاهیم الرجعیة التى تدور حول « الشعب القاصر » وتنتظر إلى السلطة على أنها الوریث الشرعى للسلطة الأبویة . أما المنظور الیدیمقراطى الجدید فهو یدعو إلى ممارسة سیاسیة شعبیة مباشرة تحقق للأفراد استقلالهم وأهلیتهم لتقریر مصیر مجتمعهم ...

والمكانة السامیة التى یتبوأها الإنسان مستظلاً بیدیمقراطية سلطة الشعب تتفق ومكانته كما أرادہ الله بقوله تعالى : ﴿لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقویم﴾ .

وهذه المعانى السامیة ترجمها المفکر معمر القذافى فى نظریة جماهيریة عالمیة تخاطب بنى البشر أجمعین تحرض على الثورة والقضاء على كافة مجتمعات العسف والاستغلال وكافة أشكال أدوات الحكم الیدیکتاتوریة وإقامة المجتمعات الجماهيریة الحرة التى تكون السلطة والثروة والسلاح بأیدی جماهيرها تعزیزاً لحرية كل إنسان وسعادته فى مجتمعه الجماهيرى الحر الجدید .

تم بحمد الله

قائمة المراجع

- الكتاب الأخضر .
- شروح الكتاب الأخضر .
- السجل القومى من العدد التاسع إلى العدد الرابع عشر .
- مجلة الفكر الجماهيرى .
- د . أحمد كمال أبو المجد : حوار لا مواجهة . دراسة حول الإسلام والمصر - كتاب العربى إبريل 1985 .
- د . أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية - المطبعة المالمية القاهرة 1967 .
- د . أحمد القشيري : الأصول الاجتماعية والجنور الفكرية للتجمعات السياسية فى مصر قبل الثورة . المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - القاهرة .
- د . المننى على الصديق : الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب ندوة جامعة مدريد الحرة حول الكتاب الأخضر ، الجزء الأول . 4 ديسمبر 1980 .

- د . جلال أمين : الماركسية . مكتبة سيد عبد الله وهبة سنة 1970 .
- كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسي ترجمة د . راشد البراوى . دار النهضة العربية 1969 .
- د . يحيى الجمل : الاشتراكية العربية . جامعة القاهرة 1968 .
- د . عصمت سيف الدولة . الاستبداد الديمقراطي .
- د . محمد عمارة : الإسلام والثورة . دار الثقافة الجديدة .
- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبدة - دراسة تحقيق د . محمد عمارة . بيروت 1972 .
- الإسلام والسلطة الدينية دار الثقافة الجديدة .
- نظرية الخلافة الإسلامية . دار الثقافة الجديدة .
- العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب . دار الثقافة الجديدة .
- د . محسن خليل : القانون الدستورى والأنظمة السياسية - منشأة المعارف الإسكندرية .
- دويوست فريدريك : الاشتراكية الديمقراطية والقيود المجتمعية ، مجلة الفكر الجماهيرى مارس 1983 .
- دوايت جيمس سيمبون : التمثيل والديمقراطية المباشرة - الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، أعمال ندوة جامعة مدريد المستقلة الجزء الأول .
- د . هيد السلام على المزوغى : مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية . منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1984 .
- د . سورين شاتلرا ساكيتا : الحرية الديمقراطية . بحث مقدم إلى الملتقى العالمى حول فكر معمر القذافى بنغازى إبريل 1984 .
- جيرمو ألفريدو تريرا : الأحزاب السياسية والنظرية السياسية الاجتماعية الجديدة أعمال ندوة كاراكاس 1981 .

- د. فاروق ستقارى : النظرية العالمية الثالثة ومفهوم الديمقراطية التمثيلية .
مجلة الفكر الجماهيرى . مارس 1984 .
- د . محمد على عمران : الوسيط فى شرح أحكام قانون العمل - القاهرة
1979 - 1980 .
- د . حلال أحمد أمين : مقدمة إلى الاشتراكية - مكتبة القاهرة الحديثة .
- لاسكى : تأملات فى ثورات العصر - دار القلم . القاهرة .
- ميشين : الديمقراطية البرجوازية فى النظرية والتطبيق ، دار الثقافة الجديدة .
- محاكمة ريجان : كتاب الأهالى - القاهرة 1985 .
- ديسار (فرنسيس) : فلسفة الاتصال والسياسة الطبيعية فى النظرية العالمية
الثالثة مجلة الفكر الجماهيرى يناير فبراير 1984 .
- كارلوس أسانيد: الأوليجارشيات الحزبية والسلطة السياسية - مجلة الفكر
الجماهيرى - مارس 1983 .
- هنرى حبيب: السلطة والحرية فى الكتاب الأخضر - ندوة كاراكاس - الجزء
الأول .
- محمد لطفى فرحات : اللجان الشعبية ودورها فى تحقيق سلطة
الشعب - منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب
الأخضر - كتيب رقم 2 .
- د . ميشم صاحب عجام : شركاء بالتمويل والإنتاج - أعمال ندوة جامعة باريس
حول الماركسية والكتاب الأخضر - جامعة باريس 19 - 20 إبريل .
- د . عبد السلام على العربى : المشاركة بحث مقدم إلى ندوة جامعة باريس
إبريل 1984 .
- د . حداد : الأسس الأخلاقية للنظرية العالمية الثالثة - مجلة الفكر
الجماهيرى يناير مارس 1984 .

- شارفان: الكتاب الأخضر ومفهوم النموذج مجلة الفكر الجماهيرى مارس 1984 .
- ز م . قريش : التراث العالمى للنظرية العالمية الثالثة . مجلة الفكر الجماهيرى مارس 1983 .
- د . جون مايلز : الاشتراكية والديمقراطية فى فكر معمر القذافى - أعمال الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى - كاراكاس 12 - 15 نوفمبر 1981 الجزء الأول .
- هواتيو كالديرون : النظرية والواقع فى تجربه الجماهيرية - أعمال ندوة كاراكاس الجزء الأول .
- د . هنز كوتلر : مبدأ التمثيل وأزمة الديمقراطية الغربية - منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - كتيب رقم 11 .
- زهير سعود قريش : تجربة ليبيا فى البرنامج الديمقراطى - مجلة الفكر الجماهيرى مارس 1984 .
- جارودى : الإسلام والشمولية فى العمل السياسى لمعمر القذافى . الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى - جامعة كاراكاس - 12 - 15 نوفمبر 1981 .
- د . محمد أحمد خلف الله : الأسس القرآنية للتقدم - كتاب الأهالى .
- د . فتحية البزاوى ومحمد نصر مهنا : تطور الفكر السياسى فى الإسلام - القاهرة دار المعارف 1982 .
- د . ثروت أنيس : محاضرة عن تقنين شريعة المجتمع ، ورد فى « مفاهيم قانونية جديدة » منشورات كلية القانون جامعة قاريونس رقم 3 .
- الملكية والكتاب الأخضر - جامعة قاريونس - كلية القانون 1979 .
- دانييل رويين : الاحتكارات الحاكم الحقيقى لأمريكا ، مجلة دراسات اشتراكية - مايو 1985 .

- محمد كامل ياقوت : الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- د . إسماعيل المبدوى : مبدأ المساواة فى النظم المعاصرة . مجلة مصر المعاصرة يوليو 1981 .
- شاتيتيو (برنار) : الاستفتاء والديمقراطية - أعمال ندوة جامعة مدريد الحرة حول فكر معمر القذافى . الجزء الأول .
- فردريك إنجلز : أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية .
- د . عقيل محمد البريلار : النظرية العالمية الثالثة والتاريخ ؟ .. بحث مقدم إلى ندوة باريس حول الماركسية والكتاب الأخضر ابريل 1984 .
- سيد قطب : العدالة الاجتماعية فى الإسلام - دار الشروق .
- د . حبيب وداعة الحناوى : اللجان الثورية ودورها فى تأكيد وترسيخ سلطة الشعب . أعمال ندوة بلغراد . 19 - 23 إبريل 1982 .
- أبى الأعلى المودودى : نظرية الإسلام السياسية . كتاب صوت الجن . تدوين الدستور الإسلامى . دار التراث العربى .
- د . عبد الحميد متولى : الدولة فى الإسلام . مشكلة السيادة وسلطات الدولة فى : الإسلام - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978 .
- د . محمد بلر : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية القاهرة 1983 .
- أحمد بن تيمية : السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، كتاب الهلال القاهرة .
- د . عبد الحميد إسماعيل الأنصارى : الشورى وأثرها فى الديمقراطية منشورات المكتبة المصرية . بيروت .
- د . محمد عصفور : أزمة الحريات فى المعسكرين الشرقى والغربى - الطبعة الأولى 1961 .

- لينين : المختارات فى ثلاثة مجلدات دار التقدم . موسكو .
- حول الديمقراطية الاشتراكية السوفيتية - دار التقدم موسكو 1967 .
- خطاب الرفيق خروشيف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى ترجمة ماهر نسيم .
- وثائق المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى - مارس 1966 مكتبة يوليو القاهرة 1966 .
- وثائق المؤتمر الدولى للأحزاب الشيوعية والعمالية المجتمعة فى موسكو فى يونيه 1969 القاهرة 1969 .
- المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى - 30 مارس - 9 ابريل 1971 ، وثائق المؤتمر . مطبوعات وكالة أنباء نوفوستى القاهرة 1971 .
- د . صلاح الدين عامر : المقاومة الشعبية . رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- الشيخ محمد أبو زهرة : نظرية الحرب فى الإسلام . المجلة المصرية للقانون الدولى . م 14 1958 .
- الجهاد : بحث منشور فى كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية 1968 .
- د . حبيب وداعة الحساوى : الشعب المسلح فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . بحث مقدم إلى الملتقى العالمى الأول حول فكر معمر القذافى - بنغازى إبريل 1989 .
- د . فرانسيس يوجينسكى : الشعب المسلح ضرورة أم وهم ، مجلة الفكر الجماهيرى عدد مارس 1983 .
- ليويتش (نيقولا) : الدفاع الشعبى العام استراتيجية السلام . بلغراد 1979 .
- ريتشارد بارنت : اقتصاد الموت - نيويورك 1969 .

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

- A Dictionary of Philosophy; Progress Publishers, Moscow 1967.
- Adler (Max): Démocratie et conseils ouvriers, traduction Yvon Bourdet, éd. Maspero, Paris, 1967.
- Aurooux; la démocratie doit entrer dans nos entreprises, le Monde du 14 et 15 mai 1982.
- Arrêt sur le peuple philippin et le peuple Bangsa more, in, Un tribunal pour les peuples, éd. Berger levrault, Paris 1983.
- Arvon (Henri): l'Anarchisme, P.U.F. Paris 1971 l'autogestion, P.U.F., Paris, 1980.
- Anart (Pierre): Proudhon, Textes et débats, éd. librairie générale française, Paris, 1984.
- Antalffy: l'Etat socialiste et la théorie marxiste de l'état et du droit, éd, szeged, Hongrie, 1965.
- Apter (David B): the politics of modernization, the University of chicago Press, Chicago and London, 1965.
- Avakian (Béatrice), Conseils in Dictionnaire critique du Marxisme, P.U.F., Paris 1982.
- Azocarate et Zaldivar: Sur les relations de l'Union soviétique, 1956 - 1981, in l'U.R.S.S. vue de gauche, ouvrage collectif, Paris, P.U.F. 1982.
- Afanasyev (V): Marxist philosophy, progress publishers, Moscow, 1965.

- **Aron (Raymond):**
 - La lutte de classes, éd. Gallimard, Paris, 1964.
 - Les étapes de ma pensée sociologique, éd. Gallimard, Paris, 1967.
- **Berthoud (Gerald):** Autogestion et souveraineté communautaire, in Autogestion et socialisme, Mars 1979.
- **Bernstein:** Les présupposés du socialisme, Paris, Seuil, 1972.
- **Bleuchot:** La démocratie directe en Lybie, problèmes théoriques et pratiques, in Annuaire de l'Afrique du Nord, chronique politique XVII.
- **Bastid:** Siècles et sa pensée, Paris Hachette, recherches historiques et littéraires, 1970.
- **Bakounine:** Les systèmes parlementaire est-il meilleur en Suisse? in les Anarchistes et les élections, éd. libertaire, N°3.
- **Bellier (Etienne):** Bakounisme, Dictature du prolétariat, Déprérisement de l'état, in Dictionnaire critique du Marxisme, P.U.F., Paris, 1982.
- **Bénés (Edmond):** la démocratie aujourd'hui et demain, éd. de la Baconnière, meuchatel, 1944.
- **Bequaert - Leclercq (Jeanne):** Paradoxes de la corruption politique, in Pouvoirs N° 31, P.U.F., Paris, 1984.
- **Berdiaev (Nicolas):** Les sources et les sens du communisme, traduit du russe, Gallimard, Paris, 1963.
- **Bernard (Pierre):** le monde nouveau, organisation d'une société anarchiste, éd. Publico, Paris, 4^e édition.
- **Béhar:** Je continuerai mon chemin, Maspero, Paris, 1979.
- **Bettelheim:** Les luttes de classe en V.R.S.S. Seuil, Maspero, Paris, 1974.
- **Becet (Jean Marie) Colard (Daniel):** Les droits de l'homme, éd. Economica, Paris, 1982.
- **Bensaï (Jean):** Proudhon et l'Autogestion, in Volonté Anarchiste, N° 10 - 11. éd. Publico, Paris.
- **Bisier (Roland):** Bakounine théoricien de l'autogestion, in Revue Autogestion et socialisme, Avril 1977.
- **Botiglioli (Emile):** genèse du socialisme scientifique, éditions sociales, Paris, 1967.
- **Brinon (Albert):** les grands courants de la philosophie du droit et de l'Etat, 2^e éd. Pedone, Paris, 1968
 - Le déprérisement du droit dans la théorie marxiste du droit et de l'état, in mélanges offerts à Georges Burdeau, Paris, L.G. D. J.
- **Bismarck (A):** La signification de la réforme économique traduction française, in l'U.R.S.S., faits et documents de la vie soviétique, la documentation française, N° 9, mai - Juin 1969.
- **Bohrouski (C):** la yougoslavie socialiste, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques, N°77, librairie Armand Colin, Paris, 1958.

- **Bonjean (Michel)**: Pour une réhabilitation de l'institution référendaire, in mélanges offerts à yergeo Burdeau, Paris, L.G.D.J.
- **Bourdlet (Yvon)**: Communisme et Marxisme, éd Michel Beirut, Paris 1963.
 - Autogestion, programme peu commun de la gauche, in ouvrage collectif: Qui a peur de l'autogestion? Union générale d'éditions, 1978
 - Les conditions de possibilité de l'autogestion, in Revue Autogestion, sep. dec - 1969.
 - Autogestion et spontanéité, in Revue Autogestion déc - 1968.
 - Révolution et Institutions, in Autogestion et socialisme, Janvier-Mars 1976.
- **Bourdlet (Claude)**: l'autogestion nationale selon le parti communiste française, in Revue Autogestion et socialisme, Mars 1978.
- **Burdeau (Georges)**: Traité de science politique, trois éditions, L.G.D.J.
- **Bruchain (Claude)**: le socialisme et l'Europe, seuil, Paris, 1965.
- **Bourlatouk (F)** l'Etat et le communisme, éd progrès, Moscow.
 - l'Etat moderne et la politique, éd. du progrès, Moscow, 1979.
- **Bryce (James)**: Les démocraties modernes - traduit de l'anglais, éd. Payot, Paris, 1924.
- **Bourgin (Georges) Rimbart (Pierre)**: le socialisme, P.U.F. Paris 1950.
- **Bushow (william)**: grand national holiday and congress of the productive classes, Revue Autogestion et socialisme, Janvier - Mars 1976
- **Capitant (René)**: Démocratie et participation politique. éd.
 - Ecrits constitutionnels, Edition du Centre national de la recherche scientifique, Paris, 1982.
 - Cours de principes de droit public, cours de doctorat de droit public les cours de droit, Paris, 1953 - 1954.
- **Chikvadze (V. M)**: The soviet state and law, Institute of state and law, Academy of sciences of the U.S.S.R., soviet political sciences Association, Progress publishers, Moscow 1969.
- **Ghaliyev (Félicien)**: La formation du socialisme, Librairie Alcan, Paris, 1937.
- **Giambre (Henri)**: Le pouvoir soviétique, L.G. D. J., Paris, 1959.
 - Le Marxisme en Union - soviétique éd. seuil, Paris, 1955.
- **Calvez (Jean - Yves)**: La pensée de Karl Marx, seuil, Paris, 1970.
- **Gharvey (Daniel)**: Autogestion, seuil, Paris, 1970.
- **Comille**: Vers un pluralisme marxiste, Revue Esprit juin 1962.
- **Gastoriadis**: Le contenu du socialisme, Paris, U.G.E. coll 10/18, 1979.
- **Gharvin (R)**: l'entreprise dans les systèmes socialistes, in recherches Internationales, Paris, Jan - Mars 1982.
 - Le Livre Vert contre quel Marxisme? actes du colloque sur le marxisme et le livre vert, Université Paris VIII, Paris - 19 - 20 Avril 1984.

- **Chevallier (J. J.):** Les grandes œuvres politiques de Machiavel à nos jours, éd. Colin, Paris 1966.
- **Cerullo (Jean François):** Autonomie, in Dictionnaire critique du Marxisme, P.U.F., Paris 1982.
- **Corpet (Olivier):** Autogestion, in Dictionnaire critique du marxisme, P.U.F., Paris 1982.
 - Cogestion et capitalisme, in Revue Autogestion et socialisme, Mars - Juin 1975.
- **Considérant (Victor):** la solution ou le gouvernement direct du peuple, librairie phalanstérienne, Paris, 1850.
- **Glende (Henri):** les multinationales et l'impérialisme, éditions sociales, Paris 1911.
- **Cepes:** contribution à la problématique de la définition du socialisme, in Questions actuelles du socialisme, Belgrade, 1967.
- **Curry de Malberg:** (Contribution à la théorie générale de l'Etat, 2 volumes, centre national de la recherche scientifique, sirey, Paris, 1922).
- **Courtin (René):** le néo - libéralisme, Res - publica 1960.
- **Comby (Louis):** l'histoire du mouvement anarchiste, in les dossiers de l'histoire N° 13, mai - juin 1978.
- **Collignon (Jean - guy):** La théorie de l'état du peuple tout entier en Union soviétique, P.U.F. Paris 1967.
- **Ghevalier:** le XVIII: et la naissance des idéologies, les publica 1960.
- **Ghautebont (Bernard):** le régime parlementaire moniste, gouvernement d'assemblée, in mélanges offerts à Georges Burdeau. L.G. D. J. Paris.
- **Colombo:** Le pouvoir et sa reproduction, in le pouvoir et sa négation, éd. I. R. L. Paris 1984.
- **Demichel (André):** Etat et constitution dans les régimes socialistes, recherches Internationales, Juin - fev mars 1982.
- **Djordjevic (Jovan):** les libertés et les droits de l'homme, in Questions actuelles du socialisme, Belgradu, déc. 1984.
- **Djordjevic (Marija):** la commission des nations unies pour les droits de l'homme et la yougoslavie Revue question actuelles du socialisme, 1984.
- **Dumont (Jean Pierre):** Un compromis, le monde du 14 mai 1982.
- **Debbasch (Charles):** Questionnaire sur la démocratie, Pouvoirs N° 7 - 1982.
- **Dubezies (Pierre):** la système représentatif en question, Projet, Février 1973.
- **Duprat (Y):** Marx, Proudhon, théorie du conflit social, éd Ophrys, Paris, 1973.
- **Duncan Black:** The theory of committees and elections, cambridge University Press 1958, scientific American Juin 1976.

- **Duman** (Petrovic): la classe ouvrière et l'autogestion, éd Oyez Bruxelles, 1975.
- **Draganu** (Tudor): Structures et Institutions constitutionnelles des pays socialistes européens, éd. Economica, Paris, 1981.
- **Droz** (Jacques): Histoire des doctrines politiques en France, P.U.F., Paris 1948.
- **Durkheim** (Emile): Le socialisme, éd. Alcan, Paris, 1928.
- **Duverger** (Maurice): les partis politiques, Paris, Colin, 1973.
 - La démocratie sans le peuple seuil Paris 1967.
 - Populisme en Uniforme, le monde, 11/3/1977.
 - Constitutions et documents politiques, P.U.F., 1968.
 - Introduction à la politique, Gallimard, Paris 1964.
 - Les constitutions de la France - PP.U.F., Paris 1950.
- **Duguit** (Léon): Leçons de droit public général, Boccard, Paris, 1926.
 - Traité de droit constitutionnel, 3^e éd. Boccard 1927.
- **Duvalev**: Les statuts du P.C. U.S., leur histoire et leur rôle. Revue Problèmes soviétiques, N° 5, Institut d'études sur l'U.R.S.S., Paris 1962.
- **Damase** (Pierre - Louis): Les mensonge de notre démocratie P.U.F., Paris 1933.
 - Déclaration des 81 Partis communistes et ouvriers publiée à l'issue de la conférence réunie à Moscou en novembre 1960, in cahiers du communisme, Paris, oct 1960.
- **Droz**: le socialisme démocratique, éd. Armand Colin, Paris 1966.
- **Estager** (Jacques): la crise polonaise et les problèmes du socialisme, recherches Internationales, juillet - août - sept 1983.
- **Engels** (F) philosophie, économie politique, socialisme, (contre Eugène duhring), trad. Iaskine, éd giard et Brière, Paris 1911.
- **Etatisme et Autogestion** ouvrage collectif sous la direction de Rudi Supek, éd Anthropos, Paris 1973.
- **Fayolle** (Maurice): réflexion sur l'anarchisme. éd fédération anarchiste, Paris, 2^e éd. 1977.
- **Finer**: The major governments of modern Europe, methver, co. London 1962.
 - Furet (François) Liners (Antoine) Raymond (Philippe): Terrorisme et démocratie, Fayard, Paris, 1985.
- **Fabre** (Michel - Henry): Principes républicains de droit constitutionnel L.G. D. J., Paris 1967.
 - Démocratie populaire et démocratie socialiste, in colloque du centre de recherches su l'U.R.S.S. et les pays de l'état , 1^{er} et 2^e Avril 1966, in les formes de l'état socialiste, Dalloz, Paris, 1968.

- **l'Unité du pouvoir d'état dans les démocraties populaires et en yougo slave, in influence des expériences communistes sur les doctrines, centre d'études des pays de l'Etat, Institut de sociologie Solvay, Université de Bruxelles, 1958.**
- **Femme (Jacques): la notion de démocratie économique, thèse, Driak, Paris, 1955.**
- **Flsara (Vladimir Claude): Conseils ouvriers et autogestion en Europe de l'Est - 1956 - 1969, in Autogestion et socialisme, Avril 1977.**
- **Fejto: (François): les appareils révolutionnaires et les révolutions dans les appareils, R. F. S. P. Vol XIX, N° 1, Feb - 1969.**
- **Fougeyrolles (Pierre): le marxisme en question, éd. Seuil, Paris, 1959.**
- **Fourgeaud (André): l'homme devant le capitalisme, Payot, Paris, 1936.**
- **Fysara: Les conseils ouvriers tchécoslovaques à la pointe de l'autogestion, in Revue Autogestion et socialisme, Mars - Juin 1970.**
- **Garnedy: Interview à la revue Kommunist de Belgrade, in Revue Autogestion, Paris, 1969.**
 Le grand tournant du socialisme, Gallimard, Paris, 1969.
- **Garguet (Jacques): l'influence de la doctrine Rousseauiste de la souveraineté du peuple sur l'évolution constitutionnelle de la France, D. E. S. sciences politiques, Paris 1965.**
- **Glap: guerre de libération. éditions sociales, Paris, 1970.**
- **Gérard (Patrice): les systèmes politiques des Etats socialistes, 2 Tomes, éd. Cujas, Paris, 1975.**
 - **Les parlements dans les Etats socialistes, in le parlement aujourd'hui, supplément aux cahiers français, N° 174, Jan - fév. 1976.**
- **Gorchénine: Le régime politique de l'U.R.S.S., éditions du progrès, Moscow.**
- **Gramsci: Dans le texte, éditions sociales, Paris 1975.**
 - **Ecrits politiques 1914 - 1920, Gallimard, PQRIS, 1974.**
- **Granjon (Daniel): l'opposition, Thèse, droit Aix en provence 1966.**
- **Glequel: (Jean): Essai sur la pratique de la V république, Bilan d'un septennat, L.G.D. J., PQRIS 1968.**
- **George (Susan): Comment meurt l'autre moitié du monde, éd. Laffont, Paris, 1978.**
- **Guérin: l'Anarchisme, idées, éd. Gallimard, Paris, 1965.**
- **Genette (Gérard): notes sur socialisme ou barbarie, in la bureaucratie, Arguments, 10/10. Paris 1976.**
- **Groupe Malatesta: Luxembourgeoisisme ou Marxisme, la rue 1983.**
- **Groupe Pierre Besnard: Le Léninisme et ses avatars, Revue la Rue, 2^e Trimestre 1983.**

- **Golubovic (Pesić - Zagorka)**: les idées socialistes et la réalité, in *Etatisme et autogestion*.
- **Hauriou (André)**: les institutions et la vie politique des sociétés industrielles modernes, les cours de droit, 1963 - 1964.
- **Hytté (Claude Marcel)**: le socialisme - Etat on le crépuscule de l'émancipation ouvrière, éd. presses d'Europe, Paris, 1981.
- **Hirsch**: Idéologies et réalité, éd. Plan, Paris, 1956.
- **Hoptner**: Yugoslavia in Crisis, 1934 - 1941 - Columbia, University Press, New - York, London 1962.
- **Hysck (Jair)**: la gestion professionnelle et la démocratie dans une entreprise industrielle, in *Autogestion et socialisme*, Mars - Juin , 1970.
- **Hrvat Branko**: l'économie politique du socialisme autogestionnaire in *l'Autogestion un système économique* éd. Dunod, Paris, 1981.
 - Autogestion et économie, in *Etatisme et autogestion*, éd. Anthropos, Paris 1973.
 - Histoire du parti communiste (Bolchévik) de l'U.R.S.S. éd. sociales, Paris 1946.
 - Histoire du P.C. U.S., éditions en langues étrangères, Moscou, 1960.
- **Iszère Zsolt**: Marx et la théorie Moderne du droit et les fondements de la théorie du droit, Budapest.
- **Ingrao (Pietro)**: Masses et pouvoir, P.U.F., Paris 1980.
- **Kotek (Viktor)**: Orientation générale du développement de la représentation du peuple dans les pays socialistes, in problèmes de la représentation, Actes du colloque de Jablona.
- **Kohn (s. c)**: Autogestion et réciprocité, in *l'autogestion en système économique?* éd Dunod, Paris, 1981.
- **Kelsen (Hans)**: la démocratie, sa nature, sa valeur, 2^e éd. sirey, Paris, 1932.
- **Kardelj**: Les rapports économiques et politiques dans la société autogestionnaire socialiste, in questions actuelles du socialisme, Avril - Juin 1971.
- **Lavabre (Marie Claire)**: Suffrage universel, in dictionnaire critique, du Marxisme, P.U.F., 1982.
- **Kim**: De l'émancipation nationale à l'émancipation sociale, éd. du progrès, Moscou 1984.
- **Labrica (Georges)**: Autocritique, Masses, in dictionnaire critique du marxisme, P.U.F., 1982.
- **Lange (Oskar)**: Political economy, volume I, general problems Pergamon press, polish scientific publishers pland 1963.
- **Langlois (Jacques)**: Défense et actualité de proudhon, éd. petite bibliothèque, Payot 1976.
- **La chavrière (René de)** Etudes sur la théorie démocratique, Payot, Paris 1963.

- **La croix (Jean):** Démocratie et libéralisme, la nouvelle critique, mai 1966.
- **Laakki (Harold):** le libéralisme européen, éd. Emille Paul Paris 1950.
- **Lavroff: Dimitri georges:** les libertés publiques en Union soviétique, pedone, Paris, 1963.
- **Lavigne (Pierre et Marie),** Regards sur la constitution soviétique, de 1977, éd. Economica, Paris, 1978.
- **Lavigne (Pierre):** l'Unité du Pouvoir d'Etat dans la doctrine constitutionnaliste soviétique contemporaine, in mélanges offerts à georges Burdeau, le Pouvoir, L. G. D. J. Paris 1977.
- **La fevrière (Julien):** Manuel de droit constitutionnel, 2^e éd Domat. mont-chrestien, Paris 1947
- **Lapenna (Ivo):** state and law, soviet and yougoslav theory, University of London, the Athlow Press, 1964.
- **Lavroff:** Les systèmes constitutionnels en Afrique noire, Pedon, Paris, 1966.
- **Langrod:** Les formes de participation des masses dans le gouvernement de l'U.R.S.S. in l'U.R.S.S. Tome I. Ouvrage collectif du C.N. R.S. sur les l'U.R.S.S. et les pays de l'est, ed. svrey, Paris, 1962.
- **Leonhard (wolf gang):** l'idéologie soviétique contemporaine, Tome II, éd. Payot, Paris, 1963.
- **Leffvre :** le marxisme, P.U.F., Paris 1966.
 - Pour connaître la pensée de lénine, éd. Bordas. Paris, 1957.
 - Sociologie de Marx, P.U.F., Paris 1966.
- **Lepage (Henri):** l'autogestion un système malthusien, in l'Autogestion un système économique?
- **Lesage:** le soviet suprême depuis le XX congrès du P.C. U.S. in l'U.R.S.S. tome I, sirey, Paris, 1962.
 - Les régimes politiques de l'U.R.S.S. et de l'Europe de l'est. P.U.F., Paris, 1971.
 - La constitution de l'U.R.S.S. du 7 oct 1977, texte et commentaire, la documentation française, du 12 dé 1978.
- **Leca (Jean) et Jobert (Bruno):** le déprérisement de l'Etat, R.F.S. P., déc. 1980.
- **Leibholz (g):** Démocratie représentative et Etat les parties modernes, R. I. D. H. P.C., N^{lle}, T. II.
- **Leccuyer:** (cours de droit constitutionnel et d'Institutions politiques, éd. Cujas, Paris, 1968.
- **Ghote - la chaume (P.)** réhabilitation du libéralisme, la sedif, Paris, 1950.
- **Locke;** Deuxième Traité de gouvernement civil, éd. Vrin, Paris, 1967.
- **L'efort: (Claude):** Marxisme, révolution et Bureaucratie, in la Bureaucratie, Arguments, 10/18, Paris, 1976.

- **Leval:** (g) : l'Etat dans l'histoire, éd du Monde libertaire, Paris.
- **Luxembourg (R):** la révolution russe, tra. par Brache, Paspero, Paris, 1964.
- **Luecke :** (Radomir): Les principes fondamentaux de l'organisation du pouvoir, in la constitution yougoslave de 1963, éd. Cujas, Paris, 1966.
- **Lévine:** l'impérialisme stade suprême du capitalisme, éditions sociales, Paris, 1945.
 - l'année 1920, œuvres complètes, Tome XXV, Paris 1935.
 - thèses sur l'assemblée constituante, 11 - 12 déc 1917 œuvres, T XXXVI.
 - Sur notre révolution, in Vargo le testament, éd. Grasset, Paris, 1970.
- **Marcou (gérard):** système représentatif et démocratie socialiste en république démocratique allemande, T. I.
- **Malla (Martin):** la résistance aux crises: le cas de la pologne, in Pouvoirs N° 21 1982, P.U.F., Paris.
- **Mazoyer:** (Marcell) Développement et socialismes, éd. Seuil Paris, 1969.
- **Malatesta :**(Errico): l'Anarchie, éd. Publico, Paris, 1981.
- **Markovic:** les possibilités de la bureaucratie dans la société post, capitaliste, Revue l'homme et la société, N° - 10 oct - déc - 1968.
 - Les contradictions internes des états à constitution socialiste, revue Autogestion et socialiste, mars - Juin 1975.
- **Malonne (Y):** Expériences d'autogestion en Italie, 1919 - 1956, in Autogestion - sept - Déc 1969.
- **Martinet:** (Gilles) les 5 communismes, seuil, Paris, 1971.
- **Marx: (K):** la guerre civile en France, éd. sociales, Paris 1968..
 - misère de la philosophie, éd. sociales, Paris, 1946.
 - le 18 Brumaire de Louis Bonaparte, éd. sociales, Paris 1956 - Manuscrits de 1848, éd. sociales, Paris.
- **Marx (K) Engels (F):** Manifeste du Parti communiste, édition sociales, Paris 1945.
 - Etudes philosophiques, éditions sociales, PQARIS 1951.
 - Critique programmes de Gotha et d' Erfurt, Editions sociales, Paris, 1966.
 - œuvres choisis en deux volumes, éditions du progrès Moscou, 1955.
- **Macdonald (J. Ramsay):** The socialist movement, thornnton Buitterworth, London, édition, 1431.
- **Marcuse:** (H): Réexamen du concept de révolution, Diogène N° 64 - oct - déc - 1968.
- **Marcou (Lilly):** la problématique d'un rapport difficile , U.R.S.S. mouvement communiste, in l'U.R.S.S. vue de gauche, P.U.F. Paris 1982.
- **Markon:** socialisme et autogestion, in Etatisme et autogestion, éd. Anthropolos, 1973.

- Marx (F. G): la Grande Bretagne vit - elle sous un régime présidentiel? Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, Jan - Fév 1969.
- Masclet: le rôle du député, L.G.D. J. Paris.
- Matic (Milan): la conception des droits et des libertés de l'homme en yougoslavie, in Q. A. S. déc. 1984.
- Man (Henri de): Au delà du Marxisme, éd. Alcan, Paris, 1929.
- Montet (Christian): l'idée autogestionnaire, éd. Dunod, Paris, 1981.
- Morelon (J. P.): la participation démocratique, in Revue Pouvoirs N° 7, P.U.F., Paris.
- Meny (Yves): Initiative, populaire, référendum et recall dans les états américains, in Pouvoirs, N°7 1981.
- Molesonier (Maurice): Parti, in Dictionnaire critique du Marxisme, P.U.F., Paris 1982
- Manifeste du parti socialiste, in les nouveaux droits des travailleurs, éd. la découverte et journal le monde, Paris 1983.
- Mosca et Bouthoul: Histoire des doctrines politiques, Payot Paris, 1966.
- Marcuse: (H): Le marxisme soviétique, gallimard, Paris, 1963.
- Marcon (G): Aspects actuels des régimes politiques des pays socialistes européens, Recherches Internationales Juillet - Août sept 1983.
- Mosjov (Lazar): Les principales caractéristiques du développement du socialisme dans le monde, Questions actuelles du socialisme, Belgrade N° 68, Janvier 1963.
- Mothé (Daniel): l'autogestion goutte à goutte, éd. le centurion Paris, 1980.
- Monkalido (jean): les secrets de la banque soviétique en France, Albin Michel, Paris, 1969.
- Mendel: (F): la compétence législative des parlements, Revue International de droit comparé, oct - déc - 1978.
- Negan: Démocratie directe et démocratie dirigée, in colloque sur «Marxisme et e Livre Vert», Paris, Avril 1984.
- Nieuwenhuis (Domela): Parlementarisme et Marxisme, in les Anarchistes et les élections, coll. volonté Anarchiste, éd. Publics, Paris.
- Etrogorski (Mosei): La démocratie et les partis politiques, acuil Paris 1979.
- Ortiz (Jean) Fourmial (Georges): Le socialisme à la cubaine éditions sociales, Paris, 1983.
- Person (Yves): Autogestion et identité collective, in Revue Autogestion et socialisme, Mars 1979.
- Pannetok et les conseils ouvriers, Textes, choisis traduits et représentés par serge Bricianer, E. D. I. Paris, Série, Praxes, 1969.
- Papailvanmere (K): les marxistes, éd. j'ai lu, Paris 1965.

- **Pasle**: Dictatorship by the proletariat or over the proletariat, socialist thought and Practice, small library, Beograd.
- **Philip (Mondré)**: la démocratie industrielle, P.U.F., Paris, 1955 les socialistes, éd. seuil, Paris, 1967.
- **Piettre (André)** Marx et Marxisme, P.U.F., Paris 1966.
 - Programme du Parti communiste de l'Union soviétique, adopté par le XXII congrès du P.Q.C. U.S. le 31 oct 1961, in l'U.R.S.S. au seuil du communisme? Dalloze, Paris, 1962.
- **Pernand**: Les origines de la bourgeoisie, P.U.F., Paris 1947.
- **Portelli (Hugues)**: Démocratie représentative, démocratie de base, et mouvement social, Pouvoirs, N° 7, P.U.F., 1981.
- **Piset (Jacqueline)**: Chercheurs sur l'autogestion, chercheurs en l'autogestion, in qui a peur de l'autogestion, ouvrage collectif, Union générale d'éditions, 1978.
- **Paillot (Marc)**: Marx contre Marx, la société techno bureaucratique, éd. Denoël, Paris 1971.
- **Parti Socialiste**: Projet socialiste pour la France des années 90, éd. club socialiste du Livre, Paris 1981.
- **Proudhon**: Création de l'Ordu, éd rivière, Paris.
 - Carnets, 11 mars 1946, Paris, T. II.
 - Qu'est ce que la propriété éd rivière, Paris.
 - Théorie de la propriété, éd. Rivière.
 - de la justice dans la révolution et dans l'église, éd. Rivière, Paris.
 - de l'utilité de la célébration du dimanche, éd. Rivière, Paris.
 - Du principe fédératif, éd Rivière, Paris.
 - de la capacité politique des classes ouvrières, éd Rivière, Paris.
- **Panzaru (Petr)**: la participation et l'autogestion dans le système de la démocratie socialiste en Rouman, Revue Autogestion et socialisme, mars 1979.
- **Prieux (Roger)**: la république des députés Grasset, Paris, 1949.
- **Piren**: (Yacon): neo. libéralisme, méo - corporatisme méo, socialisme, gallimard, Paris, 1939.
- **Prélot**: préface à l'ouvrage de Roëls jean: le concept de représentation politique chez les philosophes du XXII siècle français, leuven, Paris 1969.
- **Pacque (Jean - Paul)**: le statut des partis politiques en Europe, in «les droits de l'homme, droits collectifs ou droits individuels, Actes du colloque de strasbourg des 13 et 14 mars 1979.
- **Proudhon**: Système des contradiction économiques, éd Rivière Paris, T. I.
 - Idée générale de la révolution au XIX siècle, éd. Rivière.

- **Renef**: la C. N. T. et les élections, in les anarchistes et les élections, in volonté Anarchiste, éd. Publico, Paris.
- **Rony (Jean)**: Préliminaires à un «Troisième vue», le parti communiste italien de l'U.R.S.S., in l'U.R.S.S. vue de gauche.
- **Rubel**: le concept de démocratie chez Marx, le contrat social, juillet - août 1962, vol VI, N° 4.
- **Rousseau**: Du contrat social ou principes du droit politique, éd., Flammarion, Paris.
- **Rousavallon**: l'âge de l'autogestion, seuil, Paris, 1976. Autogestion et propriété, Revue Esprit, Avril 1976.
- **Romotillo**: (F): Histoire et conscience révolutionnaire, éd. Fédérop, Paris, 1977.
- **Reed (John)**: Dix jours qui changèrent le monde, éditions sociales internationales, Paris.
- **Roux (Alain)**: la classe ouvrière chinoise et la question de son rôle dirigeant, in recherches internationales, juillet - Août sept 1983.
- **Rougerie (Jacques)**: Paris libre 1871. seuil, Paris, 1971.
- **Rubel**: remarques sur le concept de parti prolétarien, revue française de sociologie. Vol II. N° 3 juillet - sept 1961.
- **Roux (Jacques)**: le modèle démocratique suisse et ses principes, Revue la défense nationale. Janvier 1973.
- **Rouillat (Henri)**: (Japon «un modèle» pour les patrons, le monde diplomatique. Avril 1982.
- **Raptis** sur l'importance internationale de la révolution hongroise, 1956, in Autogestion et socialisme. Avril 1977.
 - Structure générale de la société fédéraliste libertaire, in les Anarchistes et le problème social, éd. Publico. Paris.
- **Staline**: Les questions du léninisme. éd. sociales. Paris Tome I 1946, Tome II 1947.
 - Des principes du léninisme. éditions sociales, Paris, 1947.
- **Slansky**: les premiers pas de l'autogestion dans une usine tchèque de constructions mécaniques, in Autogestion déc - 1968.
- **Simon**: Les droits de l'homme.
- **Supek (Rudi)**: expériences et problèmes de l'autogestion yougoslave, in l'autogestion in système économique? Dunod 1981.
 - Problèmes et perspectives de l'autogestion en yougoslavie, in Etatisme, et autogestion. éd. Anthropos 1973.
 - la sociologie yougoslave et l'autogestion ouvrière, in etatisme et autogestion, Anthropos, 1973.
- **Stoyanovitch**: la dictature du prolétariat ou l'état socialiste, éd. Anthropos, Paris, 1979.

- la théorie marxiste du dépérissement de l'état et du droit, Archives de philosophie du droit N° 8, Sirey, Paris, 1963.
- schumpeter: capitalisme, socialisme et démocratie, Payot, Paris, 1969.
- stojanovic: (stojanovic): le mythe étatique du socialisme, in étatisme et autogestion éd. Anthropos 1973.
- Schomfeld: la stabilité des dirigeants, R.F.S.P. oct 1980.
- Smuderl: souveraineté et autogestion, in la constitution yougoslave de 1963, cujas, Paris, 1966.
- Starve (Pierre): le socialisme, Revue le contrat social, Marx, Avril 1961, vol V.
- Schwartzenberg (R. G): le principe de solitude, in le monde du 30 Janvier 1973.
- stajanski (Dusan): la suisse, le pouvoir des gouvernés, le pouvoir des juges, in Pouvoirs N° 7 P.U.F. Paris 1981.
- Sumovic (vojislav): la commune, son développement et la réalisation de son contenu autogestionnaire, in Revue Droit yougoslave 1979.
- Séverac (Pierre): Parlementarisme socialisme, in Dictionnaire critique du Marxisme, P.U.F. Paris 1982.
- Seluckey (Radoslav): l'autogestion généralisée, quelques points de discussion, in revue Autogestion et socialisme N° 32 novembre 1975.
- Sève (Lucien): le marxisme dans les pays socialistes, in recherches Internationales, N° 9 Juillet - août sept 1983.
- Tadic (Ljubomir): le prolétariat et la bureaucratie, in Etatisme, et autogestion, Anthropos 1973.
- Turpin (Dominiques): de la démocratie représentative, thèse, Droit, Paris, XIII, 1978.
 - critiques de la représentation, Pouvoir N° 77, P.U.F., 1981.
- Trotski: la révolution trahie, Paris, éd de Minuit, 1963.
- Tardieu: (André): la révolution à refaire, Flammarion, Paris, 1936.
- Vedel (Georges): Rapport des pouvoirs et démocratie, in «la démocratie à refaire, colloque, France - Forum.
- Vedel: Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Sirey, Paris 1949.
 - Les démocraties soviétique et populaires, les cours de droit, Paris, 1965 - 1966.
- Valenta (Zdeněk): la propriété dans le socialisme et certaines problèmes de la démocratie directe, in autogestion et socialisme, mars - juin 1970.
- Vranicki (Predrag): la crise du socialisme, in Etatisme et autogestion, Anthropos 1973.
- Vassiliev (Pano): l'idée des soviets, collection de formation anarchiste, publicis, Paris 1983.
- Varga: le testament, éd grasset, Paris 1970.

- **Viveret (Patrick)** : les partis politiques, l'état et la démocratie, pouvoirs, 7 P.U.F., Paris.
- **Wetz:** (Jean): Pas de politique a l'usine ni de licenciement sans accord du comité d'entreprise, le monde du 14 mars 1982.
- **Wolff:** (Robert Paul): Plaidoyer pour l'anarchisme, éd fédération anarchiste, Paris 1981.
- **Wetter** (gustave A): l'idéologie soviétique contemporaine, Tome, I, Payot, Paris, 1965.
- **Weber:** la vocation d'homme politique, le sanant et la politique, Paris, Plon, 1959.
- **Waline:** l'individualisme et le droit, 2^e éd. Montchrestien Paris, 1949.
- **Ghambard:** (Glaude): Histoire mondiale des magines, éd. France - Empire, Paris, 1970.
- **Bouthoul:** (gaston) la guerre. P.U.F.. 1983.
- **Demain la guerre** colloque de l'association française de recherches sur la paix. éd. les éditions surières. Paris 1981.
- **Pelletier** (Albert) **Ravet** (serge): le mouvement des soldats, éd Maspero, Paris, 1976.
- **Krops:** (Pascal): les socialistes et l'armée: P.U.F.. 1983.
- **Pintasilgo** (Maria de Lourdes): portugal. Revue études, De. 1976.
- **Bourdet:** (Yvon): Révolutions et institutions, in Revue Autogestion et socialisme. Janvier, Mars 1976.
- **Aron** (Raymond): Glauseuritz et la guerre populaire, Revue de défense nationale, Janvier 1473.
- **Andrey** (Frangs): l'armée et le pouvoir, Revue Pouvoirs, 1977 N° 3.
- **Copel:** Vaincre la guerre, une autre défense, un autre armée, éd lieu commun, Paris, 1984.
- **Battesti** (Dominique): la défense suisse, Rev. de défense naturelle, Juin 1970.
- **Marti** :(Pierre) Armée suisse, 82, éd. 24 heurs, lausanne.
- **Crépean** (Michel): De la démocratie formelle à la démocratie réelle, Pouvoirs, N° 7.

فهرس

7	شروق عصر الجماهير
7	التعريف بالنظرية العالمية الثالثة
13	المبحث الأول: مصادر النظرية العالمية الثالثة وخصائصها
15	المبحث الثاني: النظرية العالمية الثالثة والدين
21	المبحث الثالث: الاشتراكية والنظرية العالمية الثالثة

القسم الأول

النظرية العامة لسلطة الشعب

53	تمهيد: حل مشكل الديمقراطية
----	----------------------------

الباب الأول

مركزات سلطة الديمقراطية المباشرة للشعب

63	الفصل الأول: استقلال الإرادة
64	المبحث الأول: مدلول استقلال الإرادة
67	المبحث الثاني: تأصيل استقلال الإرادة
75	الفصل الثاني: المساواة
76	المبحث الأول: مدلول المساواة
77	المبحث الثاني: تأصيل المساواة

الباب الثاني

مقتضيات سلطة الشعب

تمهيد: الديمقراطية والمشاركة	89
الفصل الأول: الديمقراطية المباشرة	93
المبحث الأول: الديمقراطية المباشرة قوام سلطة الشعب	95
المبحث الثاني: مطلب الإجماع في ديمقراطية سلطة الشعب	105
المبحث الثالث: ضمان استقلال إرادة الأقلية	117
المطلب الأول: الديمقراطية الاجتماعية	118
المطلب الثاني: اللامركزية الديمقراطية	126
الفصل الثاني: الإدارة الذاتية تصعيد لسلطة الشعب	131
تمهيد	131
المبحث الأول: نشأة الإدارة الذاتية	135
المبحث الثاني: مقومات الإدارة الذاتية	153
المبحث الثالث: حركة المجالس العمالية	163
المبحث الرابع: تطبيقات المجالس العمالية	168

القسم الثاني

أزمة سلطة الشعب بين الحل الليبرالي والحل الماركسي

تمهيد	185
-------------	-----

الباب الأول

النظرية العالمية الأولى (الرأسمالية) أو المذهب الليبرالي

الفصل الأول: مقومات المذهب الليبرالي	189
المبحث الأول: نشأة المذهب الليبرالي ومصادره	190
المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية في المذهب الليبرالي	196
المبحث الثالث: مفهوم السيادة في المذهب الليبرالي	211
الفصل الثاني: النظرية الليبرالية والديمقراطية المباشرة	221

225	المبحث الأول: تأصيل المبدأ النيابي
238	المبحث الثاني: أزمة النظام النيابي
271	الفصل الثالث: النظرية الليبرالية والأحزاب السياسية
271	المبحث الأول: الأحزاب السياسية أداة إجهاض سلطة الشعب
288	المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وأقول التمثيل النيابي
301	الفصل الرابع: أسس التنظيم الدستوري للدولة الليبرالية
302	المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات
305	المطلب الأول: النظام الرئاسي
310	المطلب الثاني: النظام البرلماني
315	المبحث الثاني: مبدأ تركيز السلطات
321	الفصل الخامس: النظرية الليبرالية والإدارة الذاتية
322	المبحث الأول: أبعاد الإدارة الذاتية في النظرية الليبرالية
324	المبحث الثاني: نماذج المشاركة العمالية في الدول الرأسمالية
337	الفصل السادس: أزمة النظرية العالمية الأولى (الرأسمالية)
339	المبحث الأول: مظاهر أزمة النظرية العالمية الأولى (الرأسمالية)
350	المبحث الثاني: الحلول التلقيفية لاحتواء أزمة النظام الليبرالي
	المطلب الأول: حلول السيادة الرئاسية محل السيادة
351	° البرلمانية
357	المطلب الثاني: الأساليب التلقيفية لممارسة الديمقراطية
358	الفرع الأول: أساليب الديمقراطية شبه المباشرة
370	الفرع الثاني: إدارة ذاتية تلقيفية
374	خاتمة: أزمة النظرية العالمية الأولى

الباب الثاني

النظرية العالمية الثانية (الماركسية) والفكر الماركسي

285	تمهيد
-----	-------------

الفرع الأول مذهب الحرّيين

389	مدخل إلى فكر الحرّيين
393	الفصل الأول: تأسيس مذهب الحرّيين
393	المبحث الأول: مصادره
398	المبحث الثاني: التيارات الفكرية في مذهب الحرّيين
405	الفصل الثاني: نظرية برودون
405	المبحث الأول: الفلسفة الاجتماعية عند برودون
415	المبحث الثاني: العدالة عند برودون
416	المبحث الثالث: الثقة
419	المبحث الرابع: النظرية السياسية عند برودون
450	المبحث الخامس: تقييم أفكار برودون وأثرها
455	الفصل الثالث: نظرية باكونين
456	المبحث الأول: مفهوم الحرية عند باكونين
463	المبحث الثاني: النظرية السياسية عند باكونين
469	الفصل الرابع: الحرّيون والإدارة الذاتية
470	المبحث الأول: نظرية برودون في الإدارة الذاتية
476	المبحث الثاني: موقع مذهب الحرّيين من الفكر الماركسي
483	الفصل الخامس: أصول الفكر الحديث للحرّيين
483	المبحث الأول: نظرية مالاتستا
488	المبحث الثاني: تصور الحرّيين لنظام اجتماعي غير حكومي
489	كلمة ختامية في شأن مذهب الحرّيين

الفرع الثاني النظرية العالمية الثانية أو الماركسية

493	تمهيد
497	الفصل الأول: المذهب السياسي للنظرية العالمية الثانية (الماركسية)
497	المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية في المذهب الماركسي

	المطلب الأول: موقف الماركسية من مفترض استقلال
503	الإرادة
507	المطلب الثاني: موقف الماركسية من مفترض المساواة ...
509	المطلب الثالث: طليعة الديمقراطية الماركسية وأهدافها ..
518	المبحث الثاني: مفهوم السيادة في المذهب الماركسي
519	المطلب الأول: خصائص السيادة البروليتارية
523	المطلب الثاني: نظرية دكتاتورية البروليتاريا
535	الفصل الثاني: مقومات البناء السياسى للدولة الماركسية
535	المبحث الأول: نظرية الدولة في المذهب الماركسي
539	المبحث الثاني: نظرية الدولة في ظل حكم دكتاتورية البروليتاريا
549	المبحث الثالث: حتمية تلاشى الدولة بين النظرية والتطبيق
559	الفصل الثالث: أسس الدولة الماركسية
559	المبحث الأول: مبدأ وحدة السلطة
576	المبحث الثاني: الدور القيادي للحزب الشيوعي
598	المبحث الثالث: مبدأ المركزية الديمقراطية
607	الفصل الرابع: الماركسية ومقتضيات ديمقراطية سلطة الشعب
607	المبحث الأول: الماركسية والديمقراطية المباشرة
608	المطلب الأول: الماركسية والتمثيل النيابي
621	المطلب الثاني: موقف الماركسية من الاقتراع العام
	المطلب الثالث: موقف الماركسية - اللينينية من تطبيق
623	المبدأ النيابي في الدولة البروليتارية
	المطلب الرابع: نظام السوفييتات تجسيد لمفهوم
633	التمثيل الماركسي
639	المبحث الثاني: الماركسية والإدارة الذاتية
	المطلب الأول: تجربة الإدارة الذاتية في الاتحاد
	السوفييتي

المطلب الثاني: نماذج من الإدارة الذاتية فى بعض	
الدول الماركسية	656
المطلب الثالث: تقييم المشاركة العمالية فى الأنظمة	
الماركسية (النموذج السوفيتى)	659
المطلب الرابع : تجربة الإدارة الذاتية فى يوغوسلافيا	660
المطلب الخامس: أزمة الإدارة الذاتية فى الأنظمة الماركسية	675
الفصل الخامس: أزمة النظرية العالمية الثانية (الماركسية)	685

القسم الثالث

النظرية العالمية الثالثة (النظرية الجماهيرية) (ما وراء الماركسية وما بعد اليسار)

الباب الأول

تأصيل الفكر الجماهيرى

الفصل الأول: النظرية الجماهيرية	715
المقصود بالجماهيرية	715
المقصود بالجماهير	716
الطبقة ودورها	719
نظرية حرق المراحل	723
الفصل الثانى: شريعة المجتمع الجماهيرى	741
شريعة المجتمع: العرف أو الدين	741
ماهية القانون الطبيعى	743
اختلاف الشريعة الطبيعية عن القانون الماركسى	747

الباب الثانى

الشعب أداة الحكم

عناصر القوة فى المجتمع	753
------------------------------	-----

755	الفصل الأول: السلطة بيد الشعب
755	المبحث الأول: تحليل ظاهرة السلطة
755	المبحث الثاني: نظرية فصل الثورة عن السلطة
763	المبحث الثالث: الإسلام والديمقراطية
781	المبحث الرابع: مفترض الاستقلال في التطبيق الجماهيري
783	المبحث الخامس: مفترض المساواة في التطبيق الجماهيري
	المبحث السادس: مقتضيات سلطة الشعب في النظرية
787	العالمية الثالثة
780	المطلب الأول: النظرية العالمية الثالثة والديمقراطية المباشرة
795	المطلب الثاني: ديمقراطية ما بعد الحزبية
796	المطلب الثالث: المؤتمرات الشعبية
813	المطلب الرابع: الإدارة الشعبية
821	المطلب الخامس: النظرية العالمية الثالثة والإدارة الذاتية
829	الفصل الثاني: الثورة بيد الشعب
829	المبحث الأول: الصلة بين الثورة والسلطة
838	المبحث الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الجماهيري
853	الفصل الثالث: السلاح بيد الشعب
856	المبحث الأول: السلطة والسلاح
860	المبحث الثاني: تأصيل الصلة بين السلطة والسلاح
869	المبحث الثالث: أزمة المؤسسة العسكرية في البلدان البرجوازية
869	المبحث الرابع: المؤسسة العسكرية في المجتمعات الماركسية
884	المبحث الخامس: نظرية الشعب المسلح
888	المطلب الأول: نماذج الشعب المسلح
896	المطلب الثاني: التطبيق السويسري للشعب المسلح
903	المبحث السادس: تأصيل الشعب المسلح في النظرية العالمية الثالثة
907	خاتمة عامة: بناء الإنسان الجديد
911	قائمة المراجع



Bibliotheca Alexandrina



0245669